

002012

حسب هذا الكتاب الحاج بكير بن فاسم
يكرمه الله في سبيل الله جنتا مؤمنة لا يبيع ولا
يشترى ولا يورث حتى يرث الله الارض ومن عليها
وهو خير الوارثين وجعله في ايدي الصالحين
١٧٦٤



هذه فهرست الجزء السادس من شرح كتاب النيل وشفاء العليل

صحيفة

- ٢ الكتاب الخامس عشر في الهبة وما يتعاق بها من الاحكام
٢٧ فصل ندب التهادي بين قوم لقوله صلى الله عليه وسلم تهادوا
٣٥ فصل ان وهب الاب لبعض اولاده دون بعض
٤٣ فصل هل للاب اخذ وتملك من مال ولده في حياته في ابسار
٤٨ باب لا تحل لموهوب له هبة طب نفس الواهب كهبه اكراه
٦٤ باب هبة المنافع اما مؤجلة وتسمى عارية ومنحة ونحوها
٧١ فصل من جواز العارية لقوله صلى الله عليه وسلم عارية مردودة
٩٤ باب وجب على كل مسلم حفظ مال اخيه ان قدر
١١٩ باب ليس في مال موحد متبرك ولا يحل الا باذنه وجوز اخذ
١٢٦ باب لا يرفع شي لا اويوكل من بيت الغير بلا اذنه ولو حبة شعير
١٤١ باب لا باس في اخذ قول او بر او نحوها ان ثبت يبرج بلا حرث
١٤٤ باب جاز اصطلاء بنار الغير وانتفاع بلهيا لا باخذ قبس
١٥٠ باب لا يفتى ضيف بما اعطاه مضيفه لقراش كعكسه
١٥٥ فصل جاز لهم مسح يد وفم بمنديل
١٥٩ خاتمة وجب اخذ ضالة غنم وحفظها لربها من تلف
١٦٢ الكتاب السادس عشر في الوصايا
١٦٢ باب لزم كل مكلف حران ترك مالا ايصاء به لاقربه
١٧٣ فصل اذا اراد الرجل ان يوصي بدهاء بالبسملة والصلاة والسلام على رسول الله
صلى الله عليه وسلم
١٧٥ فصل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يحق لامرء يؤمن بالله واليوم الآخر
ان يبيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عند راسه
١٧٦ باب صح ايصاء مراهق كبالغ وان عبد باذن ربه

- ١٨٨ باب انفقوا على جواز الوصية برقاب الاموال
٢٠٣ باب جاز لموحد لا وارث او عبده ولا قاتل او عبده
٢١٥ باب نذب لموص ابتداء ايضاً لا قربة بما يشاء
٢٣٧ فصل ان خص بها اجنبيا فلا قرب رد ثلثها منه
٣٥١ باب يخرج من الكل كفن وبقعة ان اشترت
٢٦٥ باب نذب لمسلم ان محتاط اذ قل من ينجو من تباعة
١٨٣ باب لا يجوز ما حبسه في سبيل الله عندنا واجازه عبد العزيز
٢٩٢ باب نذب لمسلم ان يبيع فريضة وحوطة ويوصي بنافلة
٣٠٣ باب من اوصى بكذا الحاج منه عنه حج منه واحدة
٣٠٦ فصل هل تدفع من يته او من قبره او من مصلاه
٣١٣ فصل ينبغي لما قل ان لا ياخذ حجة غيره
٣٢٣ باب ان عين شيئاً لعق لزمت مائلة مساوية
٣٣٢ فصل جاز ما اعتق في مرضه او امر معتقاً عنه عبده
٣٤٢ باب جاز التدبير وهو عتق بصفة عاق لموت سيد
٣٥٣ فصل التدبير قول سيد لرقيقه انت مدبر في حياتي
٣٥٥ باب لزمت وارثاً بالغاً وصية موروثه ان شاهدها
٣٦٢ فصل ان اوصى بشطر من ماله لاحد او بسهم معلوم منه
٣٧٢ باب ان مات ولم يوص بركة لزمته كفرو قيل ان دخل حول
٣٨٢ باب جاز في الحكم الرجوع فيها لا في تدبير او عتق
٣٨٩ فصل ترد شهادة رجل لابنه وعبده وان اتى بشاهدين
٣٩٥ باب ضمن الوارث الوصية ان لم ينقذها حتى تلف المثل
٤٠١ باب ان اوصى بشي يخرج منه كذا الوصية باعه الوارث
٤١١ باب يخرج ما افسد الموصى به في مال او نفس من مال الوارث

- ٤٢٠ فصل ان باع الخليفة واخذ الثمن فبيع المبيع
٤٢٤ فصل ضمن ان مات الشهود وجحد الوارث لان ارتد
٤٣٠ باب يرى الكل ان نفذها الخليفة والوارث بالدفع اليه
٤٣٧ باب يستخلف عليها امينا علما بالا نفاذ
٤٤٩ باب يزال من خلافتها بقول ربه له ترعتك او ابراتك
٤٥٣ باب لزمه انفاذها وحفظ الاولاد وما لهم
٤٥٩ فصل ان اوصى بشي وقال الخليفة قد وسعه الثالث
٤٦٥ فصل ان اوصى بكذا وكذا لما جعل كل صنف منها
٤٦٩ باب جاز اشتراط الخروج من الخلافة بوقت معلوم
٤٧٩ فصل بطل استخلافهم ان خرج خليفة الاب وهل جاز فعله
٤٩٢ باب ان مات شريك غايب في مال بمنزله فورثه
٤٩٥ باب من مات بيته مريض لزمه حفظ ما معه
٥٠٤ خاتمة نذب لمسلم ان يرغب في الكفارات ويختم بها
٥٢١ الكتاب السابع عشر في الاحكام
٥٢٣ باب الحكم اعم من القضاء لصدقه على من حكمه الخصمان
٥٤٢ لزم كل بالغ عاقل وان رقباً ان يامر وينهى
٥٥٢ باب يتق الله حاكم في حكمه ما قدر وياخذ بالظاهر
٥٦٥ باب يحسن المدعو لتحمل الشهادة ان يوجب اليها
٥٨٤ باب تقبل من عدلين حرين بلغين عاقلين
٦١٩ باب من له على اخر مائة دينار بجائز بحضرة شهود
٦٣٠ باب ان شهدا على شي فارتدا او نافقا قبل الحكم
٦٤٤ باب جاز ابداعها في غير حد او قصاص باذن ربه
٦٥١ باب جاز خبر الامناء في نكاح ونصب وموت

٦٦١ تنبيه عرف بعضهم الشهادة بانها قول بحيث

٦٧٢ باب ان ادعى اثنان فداناهما بشراء وءاخر بهية

٦٨٥ باب ان عرفت ارض لرجل ولاخر فيها شجرة فنبتت

٦٩٣ فصل ان وجدت ذبيحة بين قوم ولا بايديهم

٦٩٨ فصل ان ادعى حر وعبد ما بايديهما وقال العبد

تمت



الجزء السادس

من شرح النيل وشفاء العليل في الهبة والوصايا

تأليف الامام المام شيخ الاسلام العلامة

الشيخ محمد بن يوسف اخفش

ومع الله المسلمين بحياته

آمين

﴿ تنبيه ﴾

ان الشارح دعا بالسوء لمن يختصر شرح النيل او يحشي منه على النيل ولا يرجع من

يفعل ذلك او يقصده او يأمر به فانما تعزيت فيه ليدرس ويعمل بما فيه لالاشتغال

بالتصرف فيه او الزيادة فيه مثل ان يقال ومن غيره ثم يقال رجع من فعل ذلك

لا يرجع

﴿ طبع على ذمة صاحب الامتياز محمد بن يوسف الباروني وشركاه ﴾

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب الخامس عشر في الهبة

الاصل الوهب حذف الواو وهي مكسورة وعوضت عنها التاء وكسرت الميم بكسرة الواو دلالة على الواو وبسملته في النعوى والصرف ويقال وهب له ولا يقال وهبته بالنعدية لاثني وحكاه ابو عمرو عن اعرابي وهي لغة ايصال الشيء لاحد بما فيه مالا كان او غير مال بشرائه فتمليك بلا عوض شامل للهبة والتولية واما التملك بعوض فيع ولو كان ايضا يسمي هبة في الصورة المسماة هبة الثواب من حيث انه لا يدرك التعويض ولا العوض كما يذكر في البيع ولو قال بلا عوض مذكور اعلم الم يمكن فيه عوض وما كان فيه عوض غير مذكور والبيع لا بد من ذكر العوض فيه وربما ذكر العوض في الهبة بل قال بعضهم متى لم يذكر فلا ثواب واورد بعضهم على الحد مالو هدى من لحم الضحية او الهدي او العقيقة فانه هبة ولا تملك فيها وما لو وقف شيئاً فانه تملك بلا عوض وليس هبة ويحاج من الاول بان فيه تمايكا لكن يمنع فيه من البيع وبانه لا نسلم انه يمنع من البيع ونحوه وعن الثاني بانه تملك منفعة واطلاق التملك انما يراد به الاعيان والهبة نال بعض شاملة للهبة والصدقة فلما الهدي فهي تملك ما يبعث غلباً بلا عوض اكراماً للمبعوث اليه ولا رجوع في الهدي انا كانت لاجبي فان كانت من الاب لولده فله الرجوع مالم يحدث الولد لاجلها شيئاً كمنكاح ومنها الهدي المنقول الى الحرم ولا يطابق اسم الهدي على الاصول لانها لا تنقل وقد اطلق اسم الهدي في اسم بريرة وهو صلى الله عليه وسلم حاضراً على غير الثواب او لانه ينقل من موضعه الى حيث هو في الدار او يشير الى ان تمت به الى منزله صلى الله عليه وسلم ومن قال علي ان الهدي هذا البيت او هذه الارض مما لا ينقل بيع ونقل

الكتاب الخامس
عشر في الهبة
وهي تملك بلا عوض

ثمنه لفقره الحرم و اسم الهبة لاجل ثواب الاخرة صدقة واما ثواب الدنيا فهبة ثواب والهبة ثواب الاخرة يشملها الفاظ الحد لان المراد بقوله الى عوض انها بلا عوض دينوي فلها اسمان هبة وصدقة لكن اراد ان يسميها باسمها الخاص المتبادر شرعاً فاشار الى انما كان لقصد ثواب الاخرة يسمى صدقة وما كان مهملاً او مقصوداً فيه غرض غير ثواب الاخرة وغير ثواب الدنيا كالا عطاء لمردقة القلب او للرئاء يسمى هبة ودخل في هبة الثواب ما وهب لشيء مقدم او لا يستجلب لشيء ما كان حلالاً وما كان حراماً او مكروهاً ما كان ذاته او ما كان معها كالزنا والغناء قال بعض الصدقة تمايك بلا عوض المحتاج لثواب الاخرة والهبة تمايك بلا عوض خال عما ذكر في الصدقة والصدقة بايجاب وقبول لنظام مثل ان يقول وهبت لك هذا فتقول قبات ولا يشترطان في الهدي على الصحيح بل يكفي البعث من هذا وانقبض من ذلك وكل من الصدقة والهبة هبة ولا عكس فلو حلف لا يهب له فتصدق عليه او اهدى له حدث والاسم عند الاطلاق ينصرف الى الاخير و تصح الهبة مطلقاً في كل شيء مملوك ولو معنى كسائر المنافع الا الدنايز والدراهم فلا تجوز هبتها للثواب لانها ترجع لقيمة فتكون كالصرف بلا حضور فتكون ربا الا ان شرط الثواب غيرها كالعروض ولا تصح هبة في الحرم لانه غير مملك كالحرم الميتة والمنصوب والعترة وتجوز بطيب نفس واهبها اذا كان بالغاً حراً عاقلاً ماله كما جائز التصرف او نائب من كان كذلك بلا خلاف اي بلا عوض ويجوز ان يريد بقوله بلا خلاف انه باجماع العلماء بخلاف هبة الثواب فانه قد قيل لا تجوز اذا جهلت وترد رداً بالقيمة لا بصحة العقد وقيل صح العقد وترد على جهة العقد ان كانت لغير ثواب لا لثواب وبالحلف ان كانت لثواب قال صلى الله عليه وسلم لا يحل مال امرء مسلم الا بطيبة نفسه وروي الابهة عن تراض وانظر الرواية الاولى يشمل الهبة والبيع والشراء والاصداق والاجارة والرهن وغير ذلك لان ذلك لا يصح في مال احد الا برضاه فيجوز ابقاها على هذا العموم لقوة ادلته ويجوز تأويلها بالهبة للرواية الاخرى والمراد بالمسلم الموحد وفي حكمه الذمي ولا مانع من ان يراد به المذعن لاحكام الامام غير الخارج عنه

والثواب الاخرة صدقة
وتصح في كل مملوك وتجوز
في طيب نفس واهبها بلا
خلف ان كانت لثواب

فان الذي كذلك اذ ذعن للجزية واجراء ما يجري عليه واما من يبيع الامام او نحوه
 ماله لا تمتاعه من حق او اغلاسه فلا يرد علينا لان ذلك بمنزلة ما ليس له ملكا له واما
 اللقطة فالمعتبر فيها من هي في يده واذا فسرنا الحديث بالمبة لم يشكل ذلك اصلا
 واذا ذات قرينة على عدم الرضى وطيب النفس لم يجوز للموهوب له اخذها ولا تروى
 هبة الطائل لانه لا يقد له وفي المراهق قولان واجاز بعضهم هبة الطائل ان كانت
 قايمة قال المصنف في التاج وجاز قبول هدية من عبد وصبي حتى يعلم انها من عندهما
 وقيل لا يجوز اقرارها بذلك وقال الفضل قد احدثنا الى اهل الورع مع الخادم نقبلوا
 وقد عرفوه لما قلت والاظهر الجواز مع سكون القلب وظهور انقضاء اهوانه وان قال
 الواهب وهبت اى على حال لا يجوز هبة او حال لم يدخل في ملكي او وانا فعل
 او يجوز او عبد فالقول قول الموهوب له والمبة كالهدية ولا تروى هبة العبد الا
 المأذون له في التجر قيل ولا المسرح فيما اعطى من خدمته ومن قال ان العبد يملك
 اجاز له المبة بما يملك مثل ان يتصدق له احد ولا تصح هبة المجنون ولا الهبة من
 مال الغير الا بالدلالة ولا هبة المحجور عليه ولا الهبة من المال المهرن ونحو ذلك
 ولا من احاط الدين بماله وقيل جائزة ما لم تقم اليه الزمما وقيل ما لم يحكم عليه قال
 المصنف في مصباحه ومن وهب لاحد معلوما وكان عليه ديون فقبل لا يجوز فعليه
 في ماله من اخراج ما كان وقيل يجوز ما لم يحكم عليه وقيل ما لم يرفع الى حاكم وظاهره
 ولو لم تحط بماله وتجاوز هدية الطفل لما علم اذا علم انها مرسلة اليه من كافلة ولو من
 مال الطفل قل ابو سعيد واذا لم يعلم انه منه جاز على كل حال وكذا غير المعلم اذا
 مد له يده باليسير من نحو فاكهة وعلم انه يهرج اذا قبض منه يجوز له اخذ منه على
 اعتقاد انه يكفئه بمثله او بافضل وان تركه متزها بلا انخال ضرر عليه فهو اسلم
 قاله المصنف في التاج ولا يخفى ان الهبة بد ان كانت بطيب قد لا تجوز كهبه المحجور
 عليه والصبي على قول وكهبه مات الموهوبة هي له قبل قبولها فانها عند بعض لا تصح
 للوارث ونحو ذلك من العوارض * وهل تصح * الهبة لغير الثواب * بلا قبول
 وقبض مطلقا * وهو مشهور المالكية وقالوا تبطل ان لم يتبعضها الموهوب له حتى يهبها
 الواهب لغيره وقبضها الثاني وهو قول اشهب ومحمد وابن القاسم وعنه انها للاول

وهل تصح بلا قبول وقبض
 مطلقا

قل محمد وليس بشيء والخائز اولى وكذلك قال المرادوي من الخائزلة تصح وتملك
 بمجرد العقد في غير الاب وفي الاب وهذا قول داود بن علي كسائر الصدقات
 * او * تصح * اي بالقبول والقبض لا بدونها او بدرن احدهما وبه قال الكوفيون
 وجمهور الامة والشافعي رعايه فلا تصح هبة التسمية لانه لا قبض في ذلك الا ان
 كان غير المرهوب للموهوب له مثل ان يوهب لمن له النصف الاخر قيل لان ابا
 بكر رضي الله عنه وهب لعمشة رضي الله عنها فخلا كان له بالمدينة فلما حضرته
 الوفاة جعله ميراثا فتكلمت فيه عائشة فقيل لما ابوها يا ابني انك لم تقبضه وانه
 الان للوارث ويبحث بانه دليل خاس والمدينة عام لان هذه الهبة هبة اب لولد
 والمدينة ان الهبة مطلقا لا تصح الا بالقبض والقبول ويجاب بان الهبة بمهرم التعليل
 في قوله انك لم تقبضه فان تعليل معنوي يفيد ان قبض شرط على الاطلاق
 وعلى انقول الاول لاحكام الوهب فيها الا ان لم يقبل الموهوب له فيؤخر الى قبله
 او رده وعلى الثاني هي في حكم الواهب ان رجع اليها قبل القبول والقبض ولا يجوز
 الموهوب له على القبض او الرد وموئنتها وجناتها من مال الواهب اذا كان في يده
 ون مات الموهوب له فورثته يقومون مقامه وان قبل بعض ورد بعض فقبلوا
 جميعا او يدفوا جميعا وشم من يقول ياخذ الذين قبلوا انه براء ثم قال عينا موسى
 وذلك فيما بينهم وبين الله لا في الحكم اه وقيل وفي الحكم ايضا واخالف فقيل
 ياخذ الموهوب له الكل او يتركه وقيل له ان ياخذ بعضا ويترك بعضا * او * تصح
 * بقول فقط * وهو قول علي وابن مسعود والربيع في غير الاب * وهو المختار *
 كما ان البيع يصح بلا قبض وكذا الرهن عند بعض وكذا النكاح بلا حضور وغير
 ذلك * في غير * هبة * الاب لولده * ذكرنا او انش واما في هبة الاب لولده
 فالمختار ان يترابط القبض لكلام ابى بكر السابق رضي الله عنه كذا قيل بناء على ان
 كلامه مخصوص بالولد وذكره ثومان من اعلى ابنه او بانه عند تزوج ثمان لم يحتاج
 للقبض فان مات ابنه او بانه اخذ منه وارثه لانه لما عقد عليه النكاح صار كبيع
 وقيل لا تصح الا بتبعض قال المصنف
 ونحوه ليس له افتقار * الى الحيزة وهذا المختار

او يهبها او يقبل فقط
 وهو المختار في غير الاب
 لولده

وعلى اشتراط القبض لا يصح هبة الاب لولده للتسمية لعدم القبض فيها الا ان كان
 الباقي للولد واستدل بعض بحديث انه لا يحل لاحد الرجوع في هبته الا للوالد على انه لا يجوز
 له الرجوع فيها وهبه لولده فحرمت على الواهب مجرد القبول كذا قيل ذات بل الحديث
 يدل على انها تحرم عليه بمجرد الهبة ولو لم يكن قبول الا ان ردها الموهوب له قال بعض
 فان قلت لم يخصتم قول ابي بكر بالولد ولم تحيلوه على العموم قلت قال الشيخ الهبة
 عقدة كالبيع بل قالوا تقوم مقام البيع يعني تجوز في موضع يجوز فيه وتبطل حيث
 يبطل بل هي اسهل لانها قرينة وان قلت لم نزلت الاجماع للقياس وهو مرجوح وانفقوا
 على العمل بالراجح دون المرجوح قلت لم يترك بل عمل بدليلين والعمل بالدليلين
 اولى فهذا مرجح والمراد بالاجماع سكوت الصحابة في كلام ابي بكر والمرجح الثاني
 قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هديا مريئا وقوله صلى الله عليه
 وسلم اوهبة عن طيب نفس والاثبات ان الهبة على الصغير غير الولد لا تحتاج الى قبض
 بل هي لازمة ان مات قبل البلوغ فهي لوارثه الرابع ان هبة الزوجين على الآخر
 كذلك وفي الاثر من نخل مافي بطن امه فهو جائز وقد تعذر القبض الخامس انها
 عقدة شرعية وجميع المقدر الشرعية لا تحتاج الى قبض قلت تلك الدلائل قابلة للقول
 بانه لا يشترط القبول ولا القبض لانه لا ذكر للقبول فيها والذبي لا قبول له
 * خلاف * وفي الديوان ان انكر الهبة ولا بيان فعليه اليمين وان قال وهبت لك
 ولم تقبل او دفعت العطية او قت من مكانك بلا قبول فالقول قول الموهوب لانه
 قول واختلف في القبض مع السكوت فقول يجوز ويعد قبضا وقولا وقيل ليس بشيء
 مالم ينطق بالقبول وصح عند من لم يشترط قبولا ولا قبضا * ولا تصح في شياع *
 اي في مال شركة ذي شياع يتوصل فيه الى تحقيق سهامه واهله اي ولا في ذي
 شياع جهات فيه الانصاء اذ قد تجوز فيه هبة الغلة ويحتمل ان يريد ما يشمل
 الشياطين * وما بذمة * اي وما فيها من دين او قرض او غيرها * عند شرطها *
 اي مشروط القبول والقبض لعدم القبض وتصح عند من لم يشترطها وعند من
 اشترط القبول فقط وذكر ابو زكرياء في الاحكام ما يدل على انه يصح هبة مافي
 الذمة اذ قال في اواخر باب الدعوى في المعاملات مانصه واذا كان لرجل على رجل

خلاف ولا تصح في
 شياع وما بذمة عند
 شرطها

دين او كانت عنده وديعة فاستمسك به احد من الناس فادعى عليه انما كان لنلان
 ابن فلان بالسلف او كان له عنده بالوديعة او ما شبه ذلك انه له بالهبة من قبله الخ
 ويأتي هذا المصنف ان شاء الله والاختار صحتها لغير الولد وجه الجواز انه قابل للملك
 فتجوز هبته كبيع مطلقا وقالت الحنفية تجوز فيما لا ينقسم كالعبد والحمام والرحى ولا
 تجوز فيما ينقسم الا بعد التقسمة لان القبض في الهبة منصوص عليه مطلقا فينصرف
 الى الكامل والقبض في المشاع ليس بكامل لانه في حيزه من وجه وفي حيز الشريك
 من وجه وقامه يحصل بالقسمة فاكتفى بالقاصر حيث لم تمكن قال المصنف والوصية
 لا تحتاج لقبول وقيل هي كالهبة في معانيها بخلاف الارث فانه لا يحتاج الى قبول ولا
 انكار وقيل فيه غير ذلك وعن واسلان يجوز لوارث ان يتبرا الى وارث معه من
 نصيبه على ان يوديه عنه لغريم الموروث سواء كان النصيب مثل ما ينوبه من الدين
 او اقل او اكثر وكذا شريك الاصل مع غائب له ترك نصيبه ولا زكاة عليه ولا
 ضمان له الرجوع اليه واذا زكى فقد قضى ما عليه ولا شيء لها في المال وقيل كالشريك
 فيه فانما عزلها للقوائد وقيل ان عزلها لمعين فتلفت فلا عليه وقيل لا عليه ولو لم ينوها
 لمعين لان الشريك له اخذ منابه من المشترك ولا يضمن الباقي منه * وتصح لشريك
 في مشترك * مثل ان يشترك اثنان في اصل او عروض فيهب احدهما سهمه للآخر
 ان لم يشترك ثالث * معهما فصاعدا والا لم تصح لبقاء شريك اخر او شركاء لم تتميز
 سهامهم لشياعها ولوتميزت بالتسمية فلا قبض حينئذ * ودين لغريم * لوجود القبض
 فيهما وكذا كل ما بذمة يوهب لمن هو في ذمته وتصح عند من لم يشترط القبول
 والقبض بالاول لكن من لم يشترط القبض ولو مع الولد ردوا عليه بكلام ابي بكر
 السابق وبما روي انه وهب لعائشة جذاذ عشرين وسقا ثرا بالمال فلم تقبضه حتى
 حضرته الوفاة فقال انك لم تقبضيه وهو اليوم للوارث وروي انه قال وددت لو قبضت به
 ولم يذكر عليه صحابي فكان اجماعا سكوتيا وكل حكم خالف الاجماع ساقط ولكن مر
 البحث هل كلامه عام او في الولد وعن بعضهم هبة المنتقل جائزة بالتسمية او غيرها الا ما يملك
 او يرزق فلا تجوز هبة التسمية منه ولا تجوز هبة العروض من الحيوان والامعة حتى يخفروا
 وكذلك كل المنتقل وقيل جائز بيع الحيوان رهبتها بين الشركاء اذ اروها ما دون سبعة

وتصح لشريك في مشترك
 ودين لغريم

ايام وقيل ثلاثة ولا بد من الاشارة اليها حال الهبة او البيع وقيل تجوز هبة المجهول
وهبة الغائب دالت مدة الغيبة او قصرت وحضور الموهوب مع قبوله قبض لان
التخليته قبض وقبض الاصل تخليته ايضاً او يئاً كد بصل فيه كتاباير رصوم وجازت
في كل ما جاز بيعه بلا عكس لجواز هبة المجهول عند كثير دون بيعه وهبة
الثواب كالبيع والهبة اسهل من البيع لانها تقطع ما لا يقطع البيع في وجوه الغرر
ولذلك يستعمل فيها في كل موضع لا يقطع فيه البيع مثل بيع الماء وبيع الثلات وما
اشبه ذلك وقال ابن عبد العزيز لا تجوز الا في المعامر وعن بعضهم جوازها في
المعلوم بالوصف لافي المجهول من كل وجه قل الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم
الله والامة انما تجوز الاحياء فقط والتبرية والتترك ونزع الباعثات تجوزون للاموات
ومن جعل معلوماً للاجر كمسجد او مقبرة او مصباح او معلى او نحو ذلك جاز
وكذا المساكين او يتامى او ارامل ان وعب لهم غير معلوم وجوزت الهبة للثلاثة
كلاحياء ولا تجوز هبة مجهول ولا المجهول وجوزت في كل ذلك اذا تبين صفتها
او اسمها ولو كان اشيء مجهولاً وجاز اصدقائه والوصية فيه وقيل بابطال اصدقائه
فيه كالهبة وجازت في التسمية والكل وان هب له كذا وكذا من مال او كذا
وكذا دية ارا تخرج من ذمته او كذا من هذه الدنانير جاز وكذا الوصية والصدق
وان هب له كذا من ذمته او دنانيره فله العدد لا الزيادة والنمو والحق ما نقص
من المدة ولا شيء عايه من الحقوق وانكاسة وقيل له الزيادة والنماء بقدر عدده وان
نقص لحقه انقص وكان تريبكا ولزمه الحق وان هب له بعضاً من هذا المدين
لم يجز وجوز وكان له وما ينوبه في النسل والنمو قال بعض وفي الغلة مثال ان هب
له هذا المضمون الدابة وصح عود والد فيها اي في الهبة وذلك في المحكم
وعند الله الا ان عني اتقرب الى الله باعماله ولده فلا يجوز له الرجوع عند الله ان
اخذت الولد امر فيه لم يصح الرجوع الا ان رجع الا ان خرج من ملكه ثم رجع
فلا رجوع للاب فيه لا كغيره حديث لا يحل الرجوع في الهبة الا للوالد والراجع
فيها كالراجع في القتي والرجوع في القتي حرام وفي رواية كذلك ان اقياً ثم يعود
فيه وعن عبد الله بن عباس رحمهما الله وابن عمر لا يحل لاحد ان يهب هبة فيعود

وجازت في كل ما جاز
بيعه بالانكس وصح عود
والد فيها لا كغيره

فيها الا الوالد لولده وفي رواية كالكلب الراجع في قيئه وعليها يحصل رواية كالراجع
في قيئه واما قولهم والرجوع في القتي حرام فدرج في الحديث وكذا قول ابي داود
ولا نعلم القتي الا حراماً وذلك اذا هب طوعاً بلا ثواب وقال ابن عباد يجوز الرجوع
فيها لغير الاب ايضاً مطلقاً وقال ابن عبد العزيز يجوز ان لم تزد خيراً عند الموهوب
له ابا او غيره مثل ان يربي امة موهوبة له او يصرف مالاً او عنه في اصلاح الارض
الموهوبة له ورد عليها بالحديث المذكور ورد على ابن عباد رحمه الله بانه يقيض ان
يجوز له الرجوع فيما ولدت الامة الموهوبة عند الموهوب له وكذا كل غلة من غلات
الحيوان الموهوب وغير الحيوان ولا يقال بذلك وكان الربيع يقول ليس للواهب ان
يرجع في هبته قامت بعينها او زادت او نقصت اذ لم يذكر ثواباً يوم وهبها ولم يعرض
لها وكان بلا اكرامه واذا لم يذكر ثواباً ولا عرض به فلا ثواب له وكذا روي عن ابي عبيدة
قال احمد ابن محمد الذي دليه الاكثر منا ان معنى قوله صلى الله عليه وسلم الراجع
في هبته كالكلب الراجع في قيئه انه لا يحل الرجوع فيها كما لا يجوز له الرجوع في
القيء وقيل الكلب غير مكلف اذا رجع في قيئه لم يضره فكذا لا يضر الواهب الرجوع
فيها وهو قول ابي حنيفة وان كان الولد بالمال فوهب له ابوه هبة وميزها له وهو
في عيال الاب ولم يقبض فقال الربيع وابن عبد العزيز لا تجوز به ناخذ وقال ابن
عباد جائزة ولعله لا بد من القبض في الهبة للولد ولكن القبض شرط صحة فلا
تثبت الا بقبض مقرون بها بعد قبول عند بعض وشرط تمام عند بعض فلا واهب
الرجوع فيها ما لم تقبض ولا يصح الرجوع فيها في مرضه او مرض الولد اذا كان
مرضاً ترجع فيه الافعال للثلاث لان ذلك كرد وارث الاب من الاب ان مرض
الاب وكرد الاب من وارث الابن ان مرض الابن وعن ابن الليث عن الداودي عن
بعض المالكية جواز رجوع الام ايضاً كالاب قال وهو قول اكثر الفقهاء الا ان المالكية
فرقوا بينهما فاجازوا رجوعهما ان كان الاب حياً وقيدوا رجوع الاب ايضاً بما اذا لم يحدث
الابن بهادينا او نكاحاً او حدثاً وبه قال القرطبي وقالوا لا يصح الرجوع في مرض احدهما
وهو حق عندي لانه ان مرض الولد فكانه اخذ من الوارث وان مرض الاب فكانه
اخذ وارثه وقال بعض المالكية لا يرجع انت قصد الرحم قلت لانه ابطال للعمل

وكذا ان قصد طاعة الله وقال لا رجوع ان افتقر الولد وقال بعض لا رجوع فيما
وهب للبنت والاطلاق يردده والمشهور وايه الشافعي ان للاب الرجوع مطلقا
وقال احمد لا رجوع لاحد ولو ابا ويرده الحديث وقال الكوفيون لا رجوع للاب
ان كان الابن صغيرا او كان كبيرا وقبضها ويرده اطلاق الحديث وهو حجة الجمهور
واحتجوا ايضا بان الولد وماله لا ييه فليس في الحقيقة رجوعا وعلى تقدير كونه رجوعا
فوبما اقتضته مصلحة النكاح ونحو ذلك ويجوز للجد من قبل الاب او من قبل الام
قريبا او بعيدا ان يرجع فيها وكذا الجدات لان لهم ولادة فالحديث يشاهم بلفظه
او بالقياس اشار الى ذلك في ارشاد الساري وجمهور الامة على منع الرجوع في الهبة
لغير الوالد ولو هبة ثواب وعندنا وعند مالك يجوز له الرجوع في هبة الثواب ان ابي
من اثابته * وان علق لغائب او مجنون او طفل ف * هي معلقة * الى قبولهم في
وقت يصح * القبول * منهم * وهو وقت القيد والافاقه والبلوغ وان ماتوا قبل
ذلك بطلت وتصح بخلاف لم وان اشهد الغائب على قبولها وهو في غيبته جاز
والجملة نعت وقت والرباط محذوف اي فيه او مضاف اليها فيمتنع التنوين * ولا
تصح * الهبة * لطفل من ابيه الا بخليفة * يقبل له او يقبض والمراد بالخليفة
ما يشمل الوكالة ومطلق النيابة * وتعلق بلوغه * ولا تصح له من غير ابيه الا
بخليفة او اب او بلوغ ويأتي في كتاب النفقات في باب العدالة ما نصه ولا بد من
قبول بالغ من اب ومن خليفة للطفل والام تصح لهم عطيته وجوز لصغير ومجنون
مع بالغ بقبوله كما مر اه يعني كما مر في هذا المحل وكما مر الاقتصار في باب الاحازة احازة
الولد عن ابيه على انه يقبل البالغ العاقل عن الصغير والمجنون والغائب مع نفسه * وقيل
تصح له من غيره * ولا سيما من ابيه ولم يذكره لانه يفهم بالاولى وفي نسخة وان
من ابيه ووجه المبالغة به انه قد يتوهم متوهم ان الاب تصح منه هبة لولده بلا
خليفة او وكالة لان احكام اموال طفله راجعة اليه وما غن تصرفه فيها ومع ذلك
لا تجوز * بدون ذلك * بناء على عدم اشتراط القبول في القبض وجهه ان غير الاب
بعد فصحت هبته بخلاف الاب فكانه وهب لنفسه اذ جازت افعاله في مال طفله
والخليفة ردها وكذا الاب على واهبها للطفل وقيل لا وقيل يجوز للخليفة لا للاب

وان علق لغائب او
مجنون او طفل فالى قبولهم
في وقت يصح منهم ولا
تصح لطفل من ابيه الا
بخليفة او تعلق بلوغه وقيل
تصح له من غيره بدون
ذلك

* وتثبت له * اي للطفل في صورة نية الاب * باحراز اب او وصي او وكيل من
حاكم * او جماعة او عشيرة * او * باحراز * محتسب * اي قائم باموره لله او
كافله مطلقا قال المصنف في التاج ولا تثبت العطية الا باحراز وفي الاصول ان
يجبها من يد عامل او يصرمها ان كان نخلا او يسقيها او يقيضها او يعطيها او يحدث
فيها موجب ازالة عن حالها ومن اعطى يتيم ارضا فلا احراز عليه وقت له الى ان
يبلغ فان بلغ ولم يحرز له وضيه او وكيله او محتسب قبل بلوغه جاز للمعطي ان يرجع
وان مات قبل بلوغه تثبت العطية له ولا رجوع وهذا في عطية من ابيه وجازت له
من غيره بلا احراز ومن اعطى صبيا شيئا وله اب او وكيل ولم يحرز له حتى مات
المعطي او رجع فقل موسى لا يجوز ومن له على ولده حق فابراه منه وقبل ثم رجع في
ابراه فله رجعة فيه وكذا لو اعطاه عطية واحرزها ومن اعطى صبيا ولم يحرز ابوه
او مات المعطي والصبى لم يبلغ او مات الصبي فلا رجوع خلافا لبعض وان لم يم
احدهما ولم يحرز المعطي الصبي ولا قائم به حتى بلغ فلمعطي الرجوع وان لم يحرز بعد بلوغه ولم
يرجع المعطي فقل له الرجوع وقيل لا وثبت ما لم يرجع قبل موته على المختار واختير ايضا
رجوعها لو ارث المعطي ان مات قبل الرجوع وقبل بلوغ الصبي واحرازه لانه لا احراز للصبي
بعد موت المعطي وان اعطى صبيه عطية ولم يرجع فيها حتى بلغ فاحرزها قبل ان يرجع ابوه
وعاياه او بعد علمه باحرازها ولا يغير عليه فقل ثبت له بالاعطاء المتقدم مع ما ذكر وقيل لا الا
ان جدد له الاعطاء بعد بلوغه واختير ايضا فان ات قبل بلوغ الصبي فهي له فان بلغ ولم يحرز
حتى مات احدهما بطلت وان اعطى ولده البالغ ثبت له ان احرز قبل ان يرجع عليه والا
بطلت وكذا غير ولده وفي الاثر ومن وهب لصبي جارية ثم اعتقها قبل بلوغه فان
تمسك بها بده فهي له والاجاز التلق ومن طلب الى امراته ان تعطي ولدها مالها
وهو صغير جاز له ان اعطته ولا رجعة لها فيه الا ان بلغ ولم يحرز فلها ان ترجع حينئذ
وان انتزع عنه ابوه ما اعطته اياه جاز عند بعض وان قضاه ام الولد جاز قضاه لها
اياه وفي الاثر وقال في عطية الاب لابنه الطفل انها لا تجوز الا ان استخلف له
خليفة فقبل عليه والا فهي معلقة الى بلوغه فان بلغ وقبلها لزمته وان دفعها فلا تزمه
وان كانت من غير الاب فقل للاب ان يقبلها لابنه وله ان يردها اي لان مال

وتثبت له باحراز اب او
وصي او وكيل من حاكم
او محتسب

طفله كماله وطفله مثل نفسه كما ان له ان يقبل ما اعطاه احد وان يردده وقيل لزمه ان يقبضها اي لان الهبة للطفل من غير ابيه كالصدقة المتقرب بها الى الله لا تحتاج الى القبول التي تحتاج اليه سائر الهبات لان محل القبول وهو الموهوب له غير ممكن هنا قبوله لانه طفل لا يصح قبوله وتلك الهبة قد انفصلت عن الواهب وصارت بمنزلة الصدقة التي لا يرجع فيها صاحبها لتقربه بها الى الله تعالى فلا تترك ضائعة ويحتمل ان يكون هذا القول مبني على انه لا يشترط القبض ولا القبول وقيل تعلق الى البلوغ فيقبل وهو قول مشترط القبول فقط ومن اشترط القبض لم تجز عنه لانه لا يمكن القبض من الطفل وبعد تأخير شيئين جميعا الى بلوغه وهما القبول والقبض وهذا على ان الاب لا يقبض له والله اعلم * وان وهب واهب ما يقسم كدار او متاع * مثل ثوب اذا كان قسمه لا ينسده * لاثنتين * او اكثر * فقبضاه * في قول شرط القبض وهو بالخلية او بقبض بعض واجازة اخر * منه جازت * هبته * وان لم يقسم * اي والحال انه وهبه وهو غير مقسوم ولا سيما لو وهبه بعد قسمه بالفصل او بان يقول من كذا الى كذا افلان ومن كذا الى كذا افلان وذلك قول الربيع * وقيل * لا يجوز * حتى يقسمه لهما * اي لا تجوز الا ان قسمه ثم وهبه لهما قيل وكذا لو وهبه ثم قسمه او قسمه واجاز القسمه واتم الهبة بعد القسمه وهو قول ابن عبد العزيز وفي الاثر وهو المختار واختار الشيخ جوازها قال ابن بركة من وهب ماله في غير مقسوم اي في غير ما يمكن فيه القسمه لبعض شركاءه جاز انما في غيره قولان قال ابو سعيد قيل ان الهبة تجوز فيها يجوز فيه البيع ولا خلاف بين اصحابنا في بيع التسمية ولو اير شريك ولا اعلم علة في هبته غير تذر الاحراز لانه لغير الشريك لا يبلغه الا احراز حصته بعينها فليعطه شريكه جميع حصته حتى لا تبقى بينهما مقاسمة والى القولين اشار بقوله * وان وهب شريك حصته لشريكه في كدار * اي في مثل دار * لم تقسم فهل ذلك * المذكور من الهبة او ذلك الاعطاء * قبض * لان المشترك في قبضة كل من الشركاء لان حصته منه غير متعينة * وتجوز * هذا قول الربيع اعني انه بعد ذلك قبضا ولكنه لا يشترط القبض ومن اشترطه فقد ذلك قبضا اجزها * اولا * يكون ذلك قبضا فلا تجوز

وان اوهب واهب ما يقسم كدار او متاع لاثنتين فقبضاه منه جازت وان لم يقسم وقيل حتى يقسمه لهما وان وهب شريك حصته لشريكه في كدار لم تقسم فهل ذلك قبض وتجوز اولا

* حتى تقسم * فتعين الانصاء وتصاح للقبض وهو قول ابن عبد العزيز بقول لا تجوز الهبة حتى تكون معلومة مقسومة مقبوضة هذان قولان ايضا * كما في المسئلة قبل هذه * والمختار الجواز فيها * اي في مسئلة هبة الحصبة للشريك ومسئلة هبة مالم يقسم لمتعدد والمتعدد ينزل منزلة الواحد ان جعل واحدا كمن استخلف اثنين على الوصية او بيع او نحو ذلك * وان بلا قبض * او قلنا الشركة غير قبض والله اعلم * وجازت * ت * هبة * الاصل والعرض مظهر او بطن علم كان موجودا او غير موجود او جهل على الصحيح وقيل لا تجوز هبة المجهول ولا تجوز جزءه ان كانت هبة الثواب فهبة المجهول الباطن مثل هبة * ما يبطن * اي في بطن * امة او شاة او ناقة او نحوها * كبقرة ومثل هبة الجزر واللنت والبصل ومن قال وهبت لزيد هذه النخلة كانت لزيد بارضها ومن وهب رجلا مأكلة قطعة نخل فاكلها سنة واشت بيده حتى حملت ثم مات فليس للمعطي شيء والنخل وترها للوارث لان قضاء الامر الاول قبل اذا كها الا ان صارت عند موة فضحا ورطبا فهي لله طي لان الاكل لا يقع الا على مدرك وان اعطاه تمرتها فامرت فابرها قبل موت المعطي فقد احرزها لوقوع الاسم عليها من حين الاثمار وتحرز بالانباير ونحوه ولا تجوز هبة ما مضى وذهب الا ان كان في رقة احد لانه في ضمانه وجوزت ويرجع في مكان من اعطاه قال المصنف واما مالم بين امره كحمل وغيره فقبضه خلاف ولا تجوز فيها ياتي وجوزت فاذا اتى كان له وكذا الوصية والصدقات مثل غلة لم توجد اه والخلف في الدين فقيل تصح هبته ولو لم يحل وقيل لا الا ان اتوبه من هوله وضمن به للموهوب له قال ابو سعيد والاكثر على منع هبة الاجل وثبتت في العاجل اذا احرزها واحرازه قيل اقرار من هو عليه به وقيل ضمانه وقيل قبضه وان اقر له به اقرارا ثبت اذا صح الحق ولو غاب من لزمه او كان اجلا وقيل لا ثبت في الاجل وكذا في الصدقات ان اعتمته امرأة رجلا او اقرت به وعلى كل حال لا يقبض حتى يحل الاجل وذلك الخلاف في هبته لنيز من هو في ذمته وانما جاز هبة ما في بطن لغير الولد * لا للولد * من الاب خلاف لبعض لانه يشترط له القبض ولا قبض لما في البطن * وان مات واهب قبل قبول الموهوب له الهبة * مفعول لقبول * فهي له * اي الواهب هي

حتى تقسم قولان ايضا والمختار الجواز فيها وان بلا قبض وجازت هبة ما يبطن امة او شاة او ناقة او نحوها لا للولد وان مات واهب قبل قبول الموهوب له الهبة

ملك مات عنه وقبل هي للموهوب له ان حي ولوارثه ان مات بناء على عدم اشتراط
 القبول والقبض ويصح حمل كلام المصنف عليه وقبل هي للواهب ولو قبل الموهوب
 له قبل موت الواهب بناء على اشتراط القبض **و** هي **لوارثه** اي وارث الموهوب
 له **ان مات** الموهوب له **قبل القبض** وبعد القبول وقبل للواهب ان
 مات الموهوب له قبل القبض وقبل لوارث الموهوب له ولو كان موته قبل القبول
 وفي الاثر ان وهب مريض شيئاً ولم يقبضه الموهوب له حتى مات من مرضه بطلت
 الهبة عند ابن عبد العزيز قيل وبه الاخذ وجازت من الثلث عند الربيع **و** ان
 وهب عبد لغائب لزمته **اي الغائب** **صدقة فطره** ان علم به **وقبل** ويلزمه على
 ماضى من حين الهبة اذا قبله وان لم يقبله لزم الواهب فيستدر كها على ماضى
 في محله وقبل يلزم الواهب حتى يعلم بقبول الموهوب له وكذا سائر الحقوق كالزكاة
 فيما اذا وهب ما يلزم فيه الزكاة كالذهب والنقصة والانعام وكالعبد المتصوب به التجر
 فقيل يزكي قيمته او ثمنه الواهب حتى يعلم بقبول الموهوب وقيل لا حتى يرده الموهوب
 فيستدرك ما فات وان قبله للتجر وكان في نيته انه للتجر من حين وهب له زكى على
 ماضى تنبيهات الاول من وهب لرجل ماله كله وفيه المشترك وغيره جاز فعله
 تقطع الهبة مالا يقطع البيع واما البيع فان المشترك انتقض بيه وغير المشترك جائز
 على مامرو من وهب لوارثه شيئاً في مرضه ثم مات فلا يصح فعله لانه كالوصية للوارث
 ويخرج من الثلث ان كان لغير وارث وان برأ من مرضه فذلك كسائر الباب يتداخل
 يريد ان يقع فجدد له مساراً اخر حتى اوثقه اعني ان هبته جائزة ومن قال لرجل
 اعطني هذا الشيء فقال حرام ثم قال كذبت فان صدقه جاز له اخذه وتركه افضل
 ومن باع شيئاً وانتفع بثمنه في الشدة وقال بعدها اعطيت ولدي او وهبت له او
 زوجتي فلا قول له ومن وهبت صداقها لغير زوجها جازت ولا يحكم للموهوب له
 باخذه الا بعد الطلاق او التسري او الموت ونحو ذلك من اجل الصداق ومن
 سرقت سلعته فوهبها للموهوب له مثل ماله الواهب من اليمين وغيرها ومن قال لرجل
 تركت لك ديني عليك او نصيبي من الميراث الذي بيني وبينك لم يجز حتى
 يقول اعطيته وقبل جائز لان ذلك لغة جارية بين الناس في العطاء ومن وهب ماله

ولوارثه ان مات قبل
 القبض وان وهب عبد
 لغائب لزمته صدقة فطره
 ان علم به

كله فانكر فشهد الشهود على الهبة فقط جازت شهادة اخرين على تعيين ماله فيحدوه
 وان لم يحدوه فالعطية غير جائزة الثاني من وهب نصيبه من الارث ولم يعرف
 ما وهب ولا كم هو اثلث او سدس مثلاً لم تجز هبته وان علم اثلث او ربع جازت
 وان جهل القلة والكثرة والعين وقال ابو يوسف لا تجوز في الحكم والله اعلم ولا
 ترد هبة غير الثواب بالعيب ومن اعطى ماله لابنه او لامه لاجل ديونه لم يشهد له
 بالفلاس ان فر من الدين ومن مات وترك زوجة وصغاراً فاهدت الزوجة لاحد تيناً
 او عنبا او غيره جاز للمعطى له ان يأكل ومن وهب اصله فخرج فيه ماله بل لا شركة
 لم تجز هبته في الحكم وجازت عند الله الثالث يستثنى في الهبة كالباع ما ادرك
 من الثمار ولو هبة دمنة او تسمية منها وكذا الصداق والوصية والرهن والعوض
 والقسمة وما اشبه ذلك ولا يلزم ذكر الحدود في المقصود اليه بل يقولون بكاه وكل ما فيه
 ومصلحه الرابع اذا اعطى رجل لرجل شيئاً ولم يقبل حتى زاد ونقص او مات الواهب
 فحائز له القبول والامر معلق اليه ما لم ينكر الهبة الطفل باذن والده فله قبولها لم يمت ابوه وهبة
 المتقل جائزة بالتسمية او غيرها الا ما يكال او يوزن فلا يجوز بتسمية منه ان كان معيماً مقصوداً
 اليه اما ان يقول نصف الدينار او نصف الصاع فخائر وياخذ الصرف ولا تجوز
 هبة غير الاصل الا حاضراً وقيل كما مر يجوز بيع ما غاب من الحيوان اقل من سبعة
 وقيل من ثلاثة للشريك وقيل ولغيره الخامس اذا رد الوالد في المرض الذي تكون
 فيه افعاله من الثلث او في حال ترجع فيه افعاله الى الثلث مال ولده الذي تملكه
 منه في الحكم لكونه لم يجزه لم يصح ذلك الرد في الحكم وقيل يصح لان ذلك
 الرد تنصل من مال ابنه السادس يجوز هبة دم الولد فلاموهوب له القتل او العفو
 او الدية وقيل القتل لكن العفو ممدوح في كتاب الله السابع قال بعض لا يلزم في
 الهبة ونحوها ذكر المصالح وهي داخلة بلا ذكر وان اعطى لاولاده البيوت وجبها
 ثم قال اكلت البيوت بالحاجة ولم يذكر الحب ففعل الابن ماض الا ان ذكر الحب
 وهكذا المصالح وذلك اذا علم منه انه اراد اكل الكل واذا انكر واهب فلا تجزي
 الا الشهادة وكذا ان انكر الورثة وان اقعده الحاكم المشتري في الشيء بخبر المعدول
 ثم مات المدعي او المدعى عليه فقد قعد فيه ومن وهب لابنه شيئاً فاحازه به ثم

استحقق فالا حازة صبيحة باقية الثامن قال بعض اذا قل الواهب لا اعرف ما ربه
كثيرا هكذا مثل ان يحسب ما وهب يسوي دينارا فاذا هو عشرة او مثل ذلك
وصدقه الموهوب له لم تجز الهبة وان شهد رجل بالاقرار بكذا والاخر بهبة جاز وكذا
في البيع والصدقات وما اشبه هذا من الشهادات ولا ينفع تبليغ خبر الهبة بعد الموت
ولو لم يذكر الورثة ويجوز استثناء ما في بطن ما وهب ولا يدرك ارضاعه على
الموهوب له مطلقا الا ان كان الموهوب امه ولم يحسد من يرضع ولدها سواها فانها
ترضيه بالاجرة ويجوز الخيار في الهبة وقيل لا التاسع ان وهب لوارث او غيره
في مرض موته فلا بد للشهود ان يذكروا المرض وان اوصى لغير وارث لم يلزمهم
ذكر المرض ولا يشهدوا ان اوصى في مرض موته لوارث ويشهدون لوارث وغيره
في صحة او مرض غير موت وقيل يشهدون ولو لوارث اوصى له في مرض الموت
ويخبرون بما كان الشاشر ان تخاصم رجلان فوجب اليمين على احدهما فادعى انها
اشتركا الاصل ليزيح عن نفسه اليمين وقال خصمه كل ما اشتركت معه وهبته
لزوجتي فالحبة صحيحة والشركة ثابتة حيث اثبتتها على نفسه حتى يقطعها امر واضح
ولو انكر الشركة لكانت اليمين على من ادعى ومن استمسك به شريكه على القسمة
فوهب له حصته ليقطع الخصومة فلا يشتل به الا ان كانت الهبة قبل الخصومة
ثابتة رجعت الخصومة الى الموهوب له الحادي عشر لا يجوز ان يهب ماله
من القمح مثلا هكذا او الشعير الذي له في هذه الغرفة وما اشبه هذا والصحيح
الجواز الثاني عشر لا يجوز لاحد ان يهب لاحد من ماله حينا عن الوارث او يهب
لوارث دون اخر حيفا فان فعل صح ولزمه فيما بينه وبين الله تعالى ان يهب مثله
لغيره وقد اثم بنواه الثالث عشر لا رجوع في الهبة بعد اخذ العوض مطلقا **والله**
الهبة مطلقا **هي** صدقة ان قصد بها الثواب من الله كما مر **اول** هذا الكتاب
الخامس عشر وهي مندوب اليها قال الله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم الذين
ينفقون اموالهم الخ مثل الذين ينفقون الخ وقال صلى الله عليه وسلم تصدقوا ولو بشق
تمر تكونون به وجوهكم عن النار وروي تصدقوا ولو بصلف محرق وروي تصدقوا
ولو بتمر فانها تسد من الجائع وتعفي الخطيئة كما يطفيء الماء النار وروي اتقوا

وهي صدقة ان قصد بها
الثواب من الله كما مر

النار ولو بشق تمر وان لم تجدوا فبكلمة طيبة وروي ما من عبد يتصدق بصدقة من
كسب طيب ولا يقبل الله عز وجل الا طيبا الا كان الله عز وجل ياخذها فيزيها
كما يري احدكم فضيله وفي رواية مبره حتى تبلغ التمرة مثل احد وقل لا يبي
الدرداء اذا طبخت مرقه فاكثر ماها ثم انظر اهل بيت من جيرانك فاصبرهم
منه بمعرف وقال ايضا ما احسن عبد الصدقة الا احسن الله عز وجل له
الحلافة على تركته وقال الرجل في ظل صدقته يوم القيامة حتى يقضي بين
الناس وقال صدقة السر تطفي غضب الرب وقال الصدقة تسد تسمين بابا من
الشتر وقال ما المعطي من سعة بافضل اجرا من الذي يقبل من حاجة وقال افضل
الصدقة ان تصدق وانت صحيح شحيح تأمل البقاء وتخشى الفاقة ولا تمهل حتى اذا
بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا وقد كان لفلان وقال تصدقوا
فقيل عندي دينار قال لنفسك قيل واه قال انفق على زوجتك قيل واه قال
على ولدك قيل واه قال انت ابصر به وقال ردوا مذمة السائل ولو بمثل راس
الطائر من الطعام وقال لائق طعموا المسئلة حتى تفرغ ثم ردوا بوقارولين او ببدل يسير
او برد جميل فانه قد ياتيكم ملك ينظر كيف صنعكم فيما خولكم الله وقال لو صدق
الناس ما افلح من رده وقال عيسى عليه السلام من رد سائلا خائبا لم تنش الملائكة
بيته الذي هو فيه سبعة ايام وقبل يوم ما كان نبينا صلى الله عليه وسلم يضع ظهوره
باليل بيده ويخمره ويناول المسكين وتاتي الملائكة ليلا ويسئلون كابن ادم فاذا
صعدوا قالت الملائكة كيف وجدتم فيقولون فلان سخي فيقولون اللهم اغفر له اللهم
ارزقه اللهم بارك فيه وقنعه ويقولون فلان شحيح مناع خشن يقول فيقولون اللهم
افعل فيه كذا وقال ليس المسكين من ترده التمرة والتمران واللقمة واللحم انما
المسكين المتعفف اقروا ان شئتم لا يسئلون الناس الخافا وقال ما من مسلم يكسو مسلما
الا كان في حفظ الله تعالى ما دامت منه رقة وقال الصدقة تقي مصارع السوء وترفع
ميتة السوء وقال نفقة الرجل على اهله صدقة وقال من اطعم مسكينا تمرة اطعمه الله
من ثمار الجنة ومن سقاها جرة سقاها الله من الرحيق المختوم وقال انما المسكين الذي
لا يجد غنى يغنيه ولا يقطن في تصدق عليه ولا يقوم فيسئل الناس وقال من انفق

زوجين نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير ويدعى المتصدق من باب الصدقة والمسلمي
 من باب الصلاة والصائم من باب الريان ويدعى الواحد منهم اجمعاً ورجي صلى
 الله عليه وسلم ان يدعى ابو بكر رضي الله عنه منها ومن تصدق خفية كان في ظل
 العرش يوم لا ظل الا ظله ولما نزل من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً قل ابرأ
 الدحداح فدأك ابي وامي يا رسول الله يستقرضنا الله وهو غني قال نعم يريد
 ان يدخلكم الجنة قال فان اقضت ربي بضمن لي الجنة قال نعم من تصدق بصدقة
 فله مثلها اي عوضها في الجنة من ذلك الجنس قل وزوجتي ام الدحداح معي قل
 نعم قال وصيبي الدحداحه معي قل نعم قال ناولني يدك قنوله فقال ان لي
 حديثين احدهما بالسافلة اي من نخيل المدينة والاخرى بالعالية والله لا املك غيرها
 جعلتهما قرضاً لله تعالى فقال اجعل احدهما لله عز وجل والاخرى معيشة لك
 ولعمالك قل فاشهدك يا رسول الله اني جعلت خيرهما لله تعالى وهو حائط فيه ست
 مائة نخلة قال اذن يحزبك الله به الجنة ثم قال كم من عقد رداح ودار فياح في الجنة
 لا بي الدحداح قال الضحاك من تصدق بدرهم لله تعالى فله سبع مائة درهم في الدنيا
 والاف درهم يوم القيامة قال ابو هريرة كنا نحسب ورسول الله صلى الله عليه
 وسلم بين اظهرنا نفقة الرجل على نفسه ورقائه وظهره في الجهاد انفي الف وعن
 عروة بن الزبير ان عائشة رضي الله عنها تصدقت بخمسين الفا وان درعها لم تقع وعن
 مجاهد في قوله تعالى ويطعمون الطعام على حبة اي وهم يشتهونه وعن عمر رضي الله
 عنه انه كان يقول اللهم اجعل الفضل عند خيارنا لعلمهم يعودون على اولي الحاجة
 منا وقال بعض الصدقة تبتلك نصف الطريق والصوم يبتلك باب الملك وقال
 بعض الصدقة تفك لحي مبعين شيطاناً وفضل سرها على علانيتهما بسبعين ضعفاً
 وعن ابن مسعود ان رجلاً عبد الله تعالى سبعين سنة فاصاب فاحشة فاحبط عمله
 ولم يسكن فتصدق عليه برغيف فقفر الله عز وجل ذنبه ورد عليه عمل السبعين
 سنة وقال لقمان لابنه اذا اخطأت خطيئة فاعط صدقة وقال بعض لا اعرف حبة
 وزن جبال الدنيا الا الحبة من الصدقة وقالوا كتبت الصدقة من كنوز الجنة
 والنفقة على العيال صدقة وكان ابن عمر يتصدق بالسكر لقوله تعالى لن تنالوا البر

حتى الخ وبعض تصدق بغير له لاجل الاية ويحشر الناس اجوع ما كانوا فمن اطعم
 الله اشبعه الله ومن سقى سقاه ولو شاء لا أغني الناس ولكن أغني وافقر ابتلاء وعن
 الشعبي من لم ير نفسه الى ثواب الصدقة اجوع من الفقير الى صدقته فقد ابطل صدقته
 وضرب بها وجهه وقال الحسن ارجل مر به ومعه جارية اترضى في ثمنها درهم
 والدرهمين قال لا قال فاذهب فان الله عز وجل رضي في الحور العين بالنفس واللقمة
 * فمن وهبها على تملك لاحد * خرج بالتمايك مالاً وهبها بتوليح او وهب الانتفاع
 بها فقط فانه يجوز له ان ترجع اليه ويردها من الموهوب له * على قصده * اي ان قصد
 الثواب من الله عز وجل اما على قصد الثواب من الموهوب له فيجوز ان ترجع اليه وان
 يردها ان لم يعطيه الثواب وخرج ايضاً ما اذا وهب بلا قصد ثواب من الله فله ان
 يردها بنحو شراء او ارث او غير ذلك * ثم ردت اليه بكارث * اي بنحو ارث
 او شراء او صدقة من وجوه الملك * فهل له اخذها * بدليل قوله صلى الله عليه
 وسلم الولاء لمن اعنت والولاء لحمة كل لحمه النسب فان هذا الولاء لكونه ائمة وبدليل
 ان رجلاً تصدق على امه بجارية فماتت امه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم بسئله فقال
 قد وقع اجرک على الله ورد عليك جاريته وان رجلاً من الانصار تصدق على امه
 بقطعة من نخل وارض ثم ماتت فسال النبي صلى الله عليه وسلم فقال قد وقع اجرک
 على الله ورد الله عليك قطعتك وبدليل ان ذلك ليس برجوع من الواهب قال ابن
 عبد العزيز كل صدقة ردها عليك كتاب الله فكلها هنيئاً مريئاً لا يخالjk فيها
 شك ولا يكن في نفسك منها شيء فانه لا اثم عليك فيها ولا عيب ولا جور لان
 الله هو الذي ردها عليك وكتابه وان انت امضيتها في ذلك الوجه فحسن جميل
 ومراده برد كتاب الله اياها اليك ان يردها بالميراث ويجوز ان يريد ردها بذلك او
 بنحو البيع والهبة مما اجازه الكتاب وبعد فان الرد بالارث نص من الحديثين واما
 بغيره فقياس عليه وابن عبد العزيز هذا وابو المورج خالفاً للمسلمين في اشياء وذكر
 انهما من النكار واجازوا الاخذ بقولهما في مسائل الاجتهاد وليس بعمر بن عبد
 العزيز * اولاً * يجوز له اخذها بدليل ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه تصدق
 بخضمان فوجده يباع في السوق فاراد ان يشتريه فقال له صلى الله عليه وسلم لا تعد

فمن وهبها على تملك لاحد
 على قصده ثم ردت اليه
 بكارث فهل له اخذها اولاً

في صدقتك وفي رواية حملت على فرس في سبيل الله فاضاعه صاحبه فظننت انه
بائمه برخص فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا تبتمعه وان اعطاك بدرهم
والاصل في النهي التحريم لكن هذا الدليل اخبر من المدعى لانه في الشراء
والمدعى تحريم الاخذ به او بالارث وغيرها وقد يجاب بان تحريم الرد بالشراء دليل
على تحريمه بنحو الهبة والارث وذلك ان في الشراء العوض فكانه لم يرد هبة
الثواب كالبيع وكذا ردها باجرة او ارش او نحوها يجامع العوض فخرم مع ذلك فكيف
لا يحرم الرد بالهبة بلا ثواب والارث ونحوها مما لا عوض فيه * او * يجوز ردها
بالشراء لحديث عمر ويقاس عليه كل ما كان بفعل من الواهب كالاستجارة بها
وقبوله مثل ان يهبها له الموهوب له او يوصي له بها فان ذلك يحتاج الى القبول فلا
يجوز له قبوله لان قبوله اكتساب منه لها ويجوز رجوعها اليه مما تدخل به ملكه بلا
رض ولا قبول كالارث لانه لا فعل له في دخولها ملكه بالارث وهو الصحيح
وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم قال لعمر لا تعد في صدقتك حين اراد شراء ما
وهب وقال لواهب امة لامة وماتت امة هي لك او * يكره * الرجوع فيها
مطلقا بعوض او بغيره بفعل او بدون فعل لحديث عمر على ان النهي فيه للتنزيه ومرو
ما في الاستدلال به * او تجعل في مثل ذلك الوجه * حتما وهو قول ابي عبيدة
والربيع بن حبيب وحاتم بن منصور هذه * اقوال * لا احتمالات وعندي انه اذا
رد اليه موهوبه بالارث او هب له بلا طلب منه فلا باس بخلاف ما اذا كان
له سبب في الرجوع كشرائه وطلب هبته وقتل الموهوب له ليرثه فلا يجوز له الرجوع
اليه قال ابو سعيد الخدري ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حمل رجلا على فرس
عتيق في سبيل الله فوجده يباع في السوق فسأل عنه النبي صلى الله عليه وسلم فقال
له لا تبتمعه ولا تعد في صدقتك فان العائد في صدقته كالكلب العائد في
قيته وانما اظهر ابو سعيد عمل عمر والسكان ارجح ترجيحاً لتبليغ الحكم الشرعي
على اتم وجه ولان عمر رضي الله عنه لا يخشى العجب والرياء ولان عمر قد مات
ولان عمر قد اظهره كما في رواية عن ابي سعيد سمعت عمر بن الخطاب يقول حملت على
فرس الخ والعتيق اثنان من كل شيء وذلك الفرس اسمه الورد اهداه تميم الداري

او يكره او تجعل في مثل
ذلك الوجه اقوال

الى عمر فوهبه لانه ملكه اياه وباعه الموهوب له لان عمر وهبه له هبة تملك ولو
حمله عليه حمل تحميس لم يجوز له بيعه ولو باعه جهلا او تعمداً للمعصية لم يجوز عمر
بيعه حتى اراد شراؤه وقيل بالغ الى حال لا يمكن ان ينفع به فيما حبس فيه وهو
منتقل الى ثبوت ذلك ولو ثبت لقال العائد في حبسه او وقفه لافي هبته فلا حرج فيه
لجوز بيع الاوقاف اذا بلغت غاية لا يتصور معها الانتفاع بها فيما وقفت له فيملك
ثمها من وقفها او وقفت له ولا اشكال في جواز بيعها اذا بلغت هذه الغاية على ان
يجعل ثمنها في ذلك الوجه او غيره من وجوه الاجر لان تركه تذكير وتضييع ونها عن
العود الى هبته ولو بالشراء وقيل سمي الشراء عوداً فيها لان المارة جرت بالمساحة
من البائع في مثل ذلك لله شتري فاطلق الرجوع على القدر الذي يساع به قال ابن
حجر حمل الجمهور هذا النهي في صورة الشراء على التنزيه وحمله قوم على التحريم قل
القرطبي وغيره التحريم فيه ظاهر والنهي مخصوص بنحو الصورة المذكورة لا ما اذا
رده اليه الميراث مثلاً ويستثنى من عموم الحديث هبة الوالد لولده فان له الرجوع وقيل
لا ولو طفلاً لم يقبض له احد والتي لم تقبض وقيل لا رجوع فيها كما مر قال ابو داود
لا اعلم القبي الا حراماً وبخاري ليس لنا مثل السوء الذي يرجع في هبته كالكلب
يرجع في قيته وابن حجر لا ينبغي لنا ان نتصف بصفة ذميمة يشابهنا فيها اخس
الحيوانات في اخس احوالها وهذا يبلغ في الزجر وادل على التحريم مما لو قال مثلاً
لا تعودوا في الهبة * واستحسن لمن اعتق رقيقاً وان * اعتقه * في دين * اي لدين
مثل العتق للقتل والظهار والحنث * ان لا ينفع به بوجه * ولو باجرة ولا سيما ان
كان الاعتان لوجه الله رحمة الرقيق لطاعته مثلاً او فكا لاجزاءه من النار باضاء
الرقيق او كان الانتفاع باجرة لانه لو حلف ان لا ينفع رجلاً فباع له او اشترى
منه او استخدمه باجرة او خدم له باجرة لحنث قال ابو زياد لا يشرب من يده ولو
ماء من قدح وذكر بعض انه ان انتفع به عن طيب نفس او باجرة عن رضى جاز
وقيل لا ينفع بالمعتق مطلقاً وقيل لا باس ان كان مصلحة للمعتق او عمل له بلا امره
او كان يعمل باجر فعمل له كغيره ووافاء اجره * وان قصد بها * اي بالهبة
* انسان فان * قصد بها * ن * اجل * دينه * كصلاة وصوم واذن وقراءة

واستحسن لمن اعتق رقيقاً
وان في دين ان لا ينفع
به بوجه وان قصد بها
انسان فان لدينه

واقراء حرمت عليه ان علم قصد الواهب وان لم يقصد قصده اذ لا يحل
لاخذ ان يا كل بدينه قال صلى الله وسلم من اشتراط الساعة اي علاماتها بيع
الحكم اي الحكم بالرشوة وقطعة الرحم والاستخفاف بالدم وكثرة الشرط وان
يتخذ القراء من امير يقدمون احدهم ليس باقراء ولا بافضالهم الا ليفتيهم به غناء
وامر بعض عماله ان لا يخذل على اذانه اجرا ومن الاكل بالدين ان يظن الناس
او يعلموا بامارة منه او بلا امانة انه لا يفتيهم في امر الطهارة او الصلاة او نحو ذلك
او بين الخصمين الا بعتية فانه لا يحل له قبولها وبات ابو محمد ياسين في تمنكرت
وخرج اهل المنزل وبقي هو وغريب كان معه فدا في اقراء وكانت له نعمة حسنة
فما سمعوه جاءوا بطعام فاني الاكل وقال للغريب المصاحب له كل ان شئت لو
كانوا يطعمون الله لا طعمونا اول وذلك بالقرائن كما نهى عن اخذك ما اعطاك من
اقرضت اذا دلت قرينة انه اعطاك لقرضك اياه وعن اخذك ما اعطيت لقرض له
لقرينة وعن اخذك ما يعطيك غريبك لقرينة انه اعطاك لما لك الا ان تحط له ما اعطاك
او كان بطيب نفس من هو لاء وقيل يحرم اخذك ما اعطاك اذا جئت لطلب حقك
وذلك ربا وان كان يعطيه قبل ان يدانيه قليل له ان يقبل عنه ما اعطاه وقيل
لا يقبل لا مكان ان يكون بعد المدانة انما يعطيه لماله وان قصده بها لادنيه
جازت ان علم ثوابها اي ما يعوض عنها بان قال وهبت لك كذا في مقابلة ما اعطيتني
لاعطيك او وهبت لك لتعطي كذا او لفعل كذا او لفعلك او لمالك علي وتسعى هبة
الثواب وهي كالبيع في معانيه حتى انه يجوز ان يقال وهبت لك هذه السلعة مثلاً بكذا
وقيل يجوز ولم يكن بيعاً ولا هبة واختلوا ايضاً ان قال خذها او اعطني
هذا لم يكن بيعاً ووجه الجواز في المسائلين ان دفع البذل بزيل الضمان وان
المقصود المعاوضة وقد حصلت وان جهل ثوابها فان هي جائزة ايضاً لكن
بقيته اي بقية الثواب يوم الهبة على قدر ما ادر كوامن الوصف وان ذكر
الواهب ثواباً ولم يثبه الموهوب له فله الرجوع في الهبة ومن الجهول الطعام المصنوع
للاعراس ونحوها فانه لا يدري على التحقيق مقادير لحمه وسمنه وغيرها ولو خرد
تخزيراً ولا يدري نوع ذلك فاذا كان فيه بعض جهل فذلك الجهل يرجع به الى

حرمت اذ لا يحل لاحد ان
يربا كل بدينه وان لادنيه
جازت ان علم ثوابها وان
جهل بقيته

التقويم والقول قول من قال ترد بالقيمة فان اتفقا حال الرد اولم يتشاحا جاز قال
المصنف في المصباح تجوز كل هبة لثواب الاخرة وافق ما يثب الله عليه او يوافيه
عليه اولم يوافق وقيل بطلت ان وافق ما يعاقب عليه او ما لا ثواب فيه وترجع وان
اعطى لمخالف بلا علم بخلافه هلكا وصار تباعة على المخالف والحق انه لا هلاك الا
في مثل الزكاة فان المعطي هالك واما الاخذ فانما يهلك ان علم انه لم يعلم المعطي
بخلافه وانه انما اعطاه على انه غير مخالف وهكذا يهلك الاخذ حيث اخذ ما علم انه
لم يعطيه الا لظن انه غير مخالف وقيل لا يهلك المعطي مطلقا بناء على جواز الزكاة
للموحد الفقير مطلقا وان اعطى مخالف موافقا على علم بواقفه جاز وما اعطاه احد
لثواب الدنيا جاز وازم وكان كبيع وشراء في الربا والتولية والاقالة وغير ذلك كالرد
بعيب وارش العيب والشفعة وان لم يذكر ثوابا وتعرض اليه فله ما تعرض وان لم يتعرض
ايضا فله ثواب هبته مالم يتبرا منه وكان تباعة على الموهوب له كطعام الولائم وقيل
لا يلزم الموهوب له مالم يحدث مثل الذي جعل له عليه كالعرض وقيل يجعل له ولو
في غير ما جعل له عليه ولو كان التفاضل بين الفعلين وقيل لا شيء عليه مالم يشترط
الثواب عند الاعطاء ومن ادعى على احد انه وهب له معلوما على ان يثبته استردده
الجامع جوابا عليه فان اقر اعطى ما عليه وان انكر كلف المذني البينة فان اتى بها
فذاك والا حلفه عليه وقيل لا يمين عليه وكذا ان استمسك به في التعويض وقيل
يستمسك به بهيته ولو لم يتعرض للثواب وقيل لا يدرك في الهبة الا ان شرط ثوابها
وما وهبه لله نحو الصدقات والحقوق او اعطاه لاحد في احتياط ماله او اتصالة او
في مجعول فيه من فساد او فيما غصب او مرق من ماله او في متولد من فعله كمين
مما يضره به فذلك كله كالابراء من الثواب ولا تجوز هبة الخليفة والوكيل ونحوهما
من مال الغير الا بعوض وهبة خليفة الوصية جائزة فيما استخلف عليه وانفذه ولا باس
عليه ان قال دفعته لك في كذا وكذا لله او انفقته عليك وكذا ما لزمه ضمانه من
الاموال حيث ينفقه يبرا منه وانما يقصد الابراء من ضمانه ويجوز لنحو الوكيل والخليفة
ان يعطي من مال غيره من يدفع ضرا او يجلب نفعا للمال ويعطي الصدقة من مال
اليتيم والمجنون لاحدهما او لغيرهما وقيل لا وقيل يكتب كل لازم في المال حتى يبلغ

او يفيق ويعلم ما لزمه وقيل له ان يجعل المعروف بما استخلف عليه ان رآه انفع له كما
اذا صرم تخلفه ان يعطي منه كالتاس وكذا في الحصاد وكل غلة لان في منعه سببا
لمضرة المال ونزع البركة منه وقيل يعطي منه كل واجب فيه من حقوق جاور رحم
ونحوها وقيل له ان يضيف منه ويطعم على قدر ما رأى فيه من صلاح المال وقيل
يعطي منه كل ما جرت به العادة من ضيافة او غيرها مما رآه الصالحاء من اهل المنزل
على قدر ما رآه لان في ترك ذلك انجرار المضرة الى المال ونزع البركة منه وقيل
يصيب في مال الغائب ذلك ايضا ويعطي مما استخلف او وكل عليه ومن الامانة والوديعة
ما وجب فيها من زكاة وغيرها وقال واسلان لا يعطي وان اعطى ضمن ما اتلف ولا
يعطي من مال طفله لازما في ماله هر وقيل له في مال طفله ماله في ماله والبالغ كالاجنبي
وقيل مثل طفله والتمرية تجوز للاحياء والاموات وكذا الترك ونزع التبعات ولا
تجوز الهبة الا الاحياء واجازها بعضهم للاموات والاجر ومسجد كمقبرة وللمساكين
ونحو ذلك كاليتامى والارامل لا ان وهب لهم غير معلوم ومن اعطى على اجار او
كره ورجع اليه ما اعطى جاز له اخذه لا ان اعطى متطوعا ولو لم لا يجوز له الاخذ
وكذا حقوق الله لا ياخذها الا ان رجعت اليه بارث او نحوه وقيل يجوز له اخذها
من المعطى له ان لم يكن اتفاق وان تبرأ وارث بنصيبه ان ورث معه على ان
يؤديه عنه لغريم الميت كان له ذلك كان نصيبه اكثر مما ينوبه من الدين او اقل
لقول بعض تتم المقدمة بالضمير دون النطق وبما اكثر مما يلزمه وتنفسخ هبة الثواب
بما يفسخ به البيع وكذا ان اشترط في الثواب مجهول وقيل ياخذ ما يقع
عليه الاسم وقيل الاوسط وان اعطاه هذا الشيء على وجه الثواب ولم يسم الثواب
فقيل جائز وليس كالبيع وقيل لا الا ان سماه وكل من ولي امر غيره تكليفه ووكيل
ووالد طفل فاعطى شيئا لمن ولي عليه على الثواب اخذه على اختلافهم في اجازة
الانتفاع بذلك كالأب فيلزمه ثوابه لا من ولي عليه وكذا العشرة والاولياء
وكل جائز فعله في ذلك واما من اعطى لواحد من ذكر عطية ثواب ولم يبين له
اهي له او لمن ولي عليه كابي الطفل اذا ختن له والاخ لاختيه والولي لوليته فانه ان
اخذه لنفسه ولم ينو من ولي امره ثوابها وان اخذها لمن ولي عليه فهي له ويدرك

عليه المعطى ثوابها ويرجع به هو على من اخذها له وكذا ان اعطيت لمن ولي امره
فانتفع بها هو اعطى ثوابها من مال من وهبت له وضمن له ما انتفع به منها ويقبل
قوله في ذلك ما لم يخرج الامر من يده بنحو بلوغ فيلزمه غرم الثواب لمن ولي عليه
ويقبل قوله وقيل لا يلزمه الثواب وانما يدرك على من انتهت اليه العطية ولو خرج
من اموره وان وهب له شيء على ان يهبه لمن ولي عليه فليس له ان ينويه لنفسه
وان وهب له ونواه لمن ولي امره فان الهبة له وثوابها لازم له ونواه كعدهم وقيل
تكون لمن نواه له وقيل ايضا فيمن وهب لاحد هبة على ان تكون لغيره فقبلها
انفسه فهي له وان اعطيت له فاخذها لغيره كانت لمن اخذها له وقيل حين وهبت
له دخلت ملكه وهذا عند من اجازها بلا قبول وكذا ما بينها وبين من ولي امره
وما بين من ولي اموره فيما بينهم وكذا في البيع وجميع العقود ومن وهب شيئا ليره
على الثواب فانه يدركه عليه في حينه وله ان يرد الشيء بعينه فيه وان قال له
الواهب لاء اخذه في ثوابي ولا اخذ فيه الا ما وهبته لك فيه فابي او قال له لا
اعطيك الا ثوابه قبل قول المستمسك به وقيل في الواهب اذا تمسك بشيئه فانه
يرجع اليه وذلك عند جادل القدة فيركتهم الفعل وكذا القسمة والبيع ونحوهما
وان وهب له معلوما على الثواب وشرط عليه انه اذا احدث مثل ما جعل له عليه الشيء
فانه يجعل له مثله والا فلا شيء عليه نهما على شرطها وقيل رجعان الى العادة في
ذلك ولو لم يشترط ثوابا ولا رجوعا وان وهب له معلوما باقل من قيمته منه او
بما كثر فاراد ان يرد له الشيء في ثوابه دل يرجع عليه الواهب بما زاد عليها او
الموهوب له بما بقي عليه من الثواب ان كان اقل من القيمة فانهما يتراذان ذلك
على قدر ما تشارطا من زيادة او نقص وان عني الواهب الزيادة على القيمة لم يحل
له لقوله تعالى ولا تمنن تستكثر وان زاد له الموهوب له على ثوابه بلا شرط فلا بأس
عليه فيه ومن وهب لرجل شيئا على ان ينفق عليه كذا اتفق عليه ما شرط ولو شتم
عين النخل او التمسح او اللطم والا فليرد له ماله ولا ترد الهبة بالعيب ولو هبة ثواب
عند بعض الائمة مقدمة قال بعض او مجذومة ويعني من اعطى لثواب بما كثر
او اعطى ليحدثه المتعني ويجوز ان يعطيه لستر عرضه وقيل ترد هبة الثواب بالعيب

المسلمات لا تحرقن جارة لجارتها ولو فرسن شاة ونساء بالضم نكرة مقصودة فرصفت بالمعرفة وهي المسلمات بالضم على اللفظ او بالنصب على المحل او بنصب نساء مضاف للمسلمات اي نساء الطوائف المسلمات او نساء النفوس المسلمات او يانساء هن المسلمات وروى يانساء المومنات وروى عائشة يانساء المومنين تهادين ولو فرسن شاة فانه يثبت المودة ويذهب الضمان اي فن التهادي المنهوم من تهادين او فان الفرسن فما بالك بغيره والفرسن بكسر الفاء والسين واسكان الراء بينهما عظم قليل اللعم وهو للبعير موضع الحافر من الفرس واطلاقه في الشاة مجاز والمراد القلة فان العادة لم تجر باهداء الفرسن والقليل اذا تواصل كثروا عن ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم لو دعيت الى ذراع او كراع لاجبت ولا اهدي الى ذراع او كراع لقلت والذراع الساعد وكان صلى الله عليه وسلم يجب اكله والكراع بالضم ما دون الركبة من الساق وقد قيل ثواب الهدية كثواب الصدقة لان الصدقة ولو كان اصلها وهو الغالب ان تكون من غني الى من ساء حاله وضافت بالفقر فيكثر الثواب لكن اصل الهدية وهو الغالب ان تكون من كثير المال الى رحم او ذي شأن ذي مال او فقير فيحصل له به اسرور اذا ثبت المهدي بينهما الاتصال ويحصل بها تجديد المودة والصلة واستيناف افعال الخير بينهما فيكون الاتفاق بعد ذلك والتعاون على البر والتقوى والثواب على ذلك كثير بل اكثر من ثواب الصدقة بذلك انقصد وقال صلى الله عليه وسلم الهدية تجلب السمع والبصر وكان يقبلها ولو من مشرك ويهدي الى المشرك ايضاً وقد قيل هدية المقوقس ملك الاسكندرية وقبل هدية غيره واهدى الى النجاشي اصمحتا فرجعت اليه لانه مات قبل ان تبلغه وكان صلى الله عليه وسلم اهداها اليه وهو حي ثم مات وعلم موته لوقته ورأى جنازته وصلى عليه ثم جاء الخبر بموته لذلك الوقت وانما صلى عليه لانه مات مسلماً على الصفة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا صحابه استغفروا لاختيكم والهدية جائزة بين الناس البار والفاجر والغني والفقير والاقرب والاجنب الا الهدية في معصية كالمعونة على الظلم والرشوة اعطيه الحاكم غير حقه ويجوز له قبل ان يعطيه لياخذ له حقه ولا تجوز للحاكم مطاقاً ولا تجوز الا بطلب نفس ونزل وما اتيت من ربا لربوا الخ فيمن اهدى ليكافي باكثر وتجوز للفقيرة ودفع الضرر

وقد قيل ثواب الهدية
كثواب الصدقة

وتجوز بين الاب والابن الا ما يفضل به ابنا على ما خرولا ثبت لا لطف الاب بالاحراز وقيل ثبت بدونه ان كان المعطي غريباً ولو امواله الرجوع فيما اعطى ولو لم يبع ولم يعطي الرجوع مالم يكن احراز ولا احراز بين الزوجين بل القبول يكفي وعن جابر من اهدى اليك راجياً ان تنفعه فلا تقبل هديته ان لم تستطع نفعه وفي نوازل نفوسة اذا قل الاب ما اعطيت لابني الا عطية النكاح فان عطية النكاح حلال اخذها وحرام الرجوع فيها ومن اهدى اليك واتهمته انه اراد المكافاة باكثر ومات فلا يجب عليه المكافاة باكثر الا ان احتاط ولا يجب على الاب اذا رجع عن النكاح الا رد ما اعطى على شرط تزويج بنته واذا جعل الاخ الكبير الهدايا للناس من جملة المال ثم اقتسم مع اخوته وجعل الناس يردون له فذلك بينهم وتجوز الهدية ليكافي بمثلها وكذا الهبة ولا يجوز له ان يهدي ليكافي بقول لانه تضيق ومن اعطى ولم يزو ثواباً فليس منضياً والتضيق مثل ان لا يقف على نفسه فيعين ومعنى المومن سمح في البيع والشراء ان يحيط من الثمن بعد البيع او يزيد من الثمن وان يزيد من الثمن اذا اشترى وحرام على المشتري انقص من الثمن بعد وقوع الشراء ومن اهدى الى عامل فرد عليه افضل مما اهدى جاز له ان لم يكن حراماً ومن قبل الهدية ثم ظنها لغيره فودها على المهدي فلا رجعة له فيها وهي للمهدي اليه لقبوله وقبضه ومن ذلك التهادي المندوب اليه ما يجعله الاب لابنته وابنه للتزويج واخوة لا ختمهم عند اخراجها لزوجها وتسمى عطية النكاح قال غير واحد لا رجوع فيها ولو للاب وهي اي ما يجعله الاب والاخوة والثالث ان لم يني من وهو الهبة او العطية او نظار للخبر صلة الرحم وهدية لا يدركون اي الاخوة والاب عاينها اي الاخت اي والبنت تحذف المظف او عاينها بمعنى على الهدية اي لاجلها فتشمل الاب والاخوة بعد اي بعد الجعل شيئاً وان انفصلت هدية من مهديا ومات قبل ان تصل المهدي بضم الميم وتنح الدال له الام للتمليك او لامية ردت لوارثه اي لوارث المهدي بكسر الدال فالهدية مالم تصل المهدي اليه هي في ملك المهدي قيل وفي ضابط حاملها والصحيح انه لا ضابط على حاملها الا ان ضيع او اخذ الاجرة على حاملها

ومن ذلك ما يجعله الاب لابنته واخوة لا ختمهم عند اخراجها لزوجها وهي صلة وهدية لا يدركون عليها بعد شيئا وان انفصلت من مهديا ومات قبل ان تصل المهدي له ردت لوارثه

والفرق بين مامر في الهبة وبين ما هنا في الهدية ان المقصود في الهدية التظيم ولم يقصد بها الا المهدي له تعظيماً او للتنوع او بمعنى الواو * اليه * اي او ترد للمهدي * ان مات المهدي له * بفتح الدال * قبل قبضها * كمارد ما اهداء صلى الله عليه وسلم الى النجاشي اليه صلى الله عليه وسلم لموت النجاشي قبل قبضه فقبله صلى الله عليه وسلم وان ماتا جميعاً قبل قبض المهدي اليه ردت لوارث المهدي وذلك مذهب الجمهور منا ومن قومنا لا تنتقل الهدية من ملك المهدي حتى يقبضها المهدي اليه او وكيله * وقيل لا ترد * وهو قول الحسن البصري وظاهر كلامه بعض ان الهدية في اشتراط القبول والقبض وعدم اشتراطها واشتراط القبول فقط كالمطعم على الخلاف وللاب الرجوع فيها ويختار انها لا تثبت للابن من الاب الا بقبول وقبض وان لم يقبض الهدية الرسول فهي للمهدي وقبول الوكيل وقبضه كافيان وكذلك الخليفة وقائم اليتيم ووصيه ومحتسبه وابو الطفل وخليفة الجنون ووكيله ومن اعطى لرجل صرة فقال اعط هذه الدنانير العشرة لفلان فاتي بها اليه فوجدتها اقل او اكثر فليردها وقيل ان وجدها اكثر اعطى ما ساء ورد البقية وان رجعها اقل ردها وكذا ان قال له اعط خمسة لفلان وخمسة لفلان فوجد اقل او اكثر وشواء كان الاعطاء هبة او خلاصاً * وتصديق امرأة وتهب باذن زوجها * من ماله شخص لها ما تصديق به او جعل له مقداراً خاصاً او مقداراً على العموم او اطاق لها * وهما شريكان في الاجر * اما هو فلان المال له ولا ذنه ورضاه وامره واماهي فلجري الصدقة على يدها ولطاعة زوجها او تنبيهها لثم طاعتها ولو اعتقد كل واحد ان الاجر له وحده وذلك قول ابي المورج وغيره وقال ابن عبد العزيز انها الاصل في الاجر لانها التي باشرت الصدقة وقد اشركت زوجها فيه ان جعل لما الاجر والا فلها اجر الانفاذ وطاعتها له وذلك * ان فعلت به * اي بالاذن والا فله وعليها الوزر وهبة الثواب مطلقة هي للزوج ولو وهبت بالاذن لكن يجوز للموهوب له ان يرد ثوابها للزوجة لانه تناولها منها وتهب وتصديق من مالها بلا اذن زوجها وفي لفظ ابي عزيز ولا يرخصون المرأة ان تهب لاختوتها شيئاً ولو في حال تجوز فيه هبتها حتى يضر زوجها فان فعلت فخائز هبتها اه وكذا هبتها لغير اخوتها وعن عمر وابن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا

او اليه ان مات المهدي له قبل قبضها وقيل لا ترد وتصديق امرأة وتهب باذن زوجها وهما شريكان في الاجر ان فعلت به

يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها وفي رواية لا يجوز للمرأة امر في مالها اذا ملك زوجها عصمتها رواه احمد وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم وقالت اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنه قلت يا رسول الله مالي مال الا ما ادخل علي الزبير افا تصدقت قال تصدقي ولا تنوعي فيوعي عليك اي لا تجمعي في الوعاء وتبخلي بالنفقة فتجازي بذلك قيل هذا يدل ان المرأة ان تصدق بغير اذن زوجها * وجازت هبة * العبد والامة اللذين سرحا مما سرحا اليه وهبة عبد اي ثبتت للموهوب له وضع له قبولها ولكن ان خاضعه السيد رد * مأذون له * اي معطى له الاذن اي اذن له سيده * بتجر * وهبة مأذون لها وان لم يكن اذن او تسريح لم تجز لها صدقة من مال سيدهما الا ان امرها والا فله الاجر وعليها الوزر ومن يثبت لها الملك مثل ان يوهب لها اجاز لها ان تصدق منه بلا اذن ومن قال كل ما يدهما فهو لسيدهما او وهب لها مثلاً فلا الا باذنه وانما قبل صلى الله عليه وسلم هدية سلمان الفارسي رضي الله عنه وهو عبد لانت النخل في يده لعلمه صلى الله عليه وسلم بانه مأذون له كما ظهر من الاثر الذي ذكره الشيخ لكن ليس اعطاه ليجلب مثل ما اعطى بل ليعلم انه نبي فليس بكونه مأذوناً في التجريسيع هديته او علم رسول الله صلى الله عليه وسلم بان سيده امره بالصدقة على الاطلاق او لان النفس تسمح بمثل ما اهدى او خص صلى الله عليه وسلم بحل ذلك له او لغيره او له ولغيره اذا جرى ذاك على يده صلى الله عليه وسلم وذلك انه تصدق عليه برطب وقال انه زكاة او قال صدقة فقال صلى الله عليه وسلم لاصحابه كلوا ولم يأكل هولان الزكاة محرمة عليه وكذا الصدقة ثم تصدق عليه برطب وقال انه هدية فاخذها واجيز قبول ما اعطى العبد والطفل والراعي مما جعل في ايديهما مثل ثمار جذان وابلن حيوان * * * تجب كما مر مكافاة المهدي اذا دات قرينة على ارادة الثواب وترك المكافاة حينئذ تطئيف كما قال جابر ابن زيد والتطئيف كبيرة وسمى ترك المكافاة تطئيفاً تشبيهاً باعطاء بعض الحق دون بعض بنقس الكيل بجامع مطلق عدم ايصال الحق يقال غير واحد كما في غير واحد من الكتب انه * استحسن مكافاة مهد ولو مات من مهدي اليه * بكسر من

وجازت هبة مأذون له بتجر واستحسن مكافاة مهد ولو مات من مهدي اليه

متعلقه بمكافاة * ان اتهم انه اهدى اليه ليكافيه باكثر * مما اهدى اليه وانما يكافيه
بمثل ما اهدى اليه لا باكثر ان اتفق الجالس حذرا من الربا واجيزت المكافاة باكثر
ولو من الجنس لانه لم يكن اتفاق وعقد وتصريح بالاكثر وليست عليه المكافاة واجبة
لا بمثل او اقل او اكثر لا لم يشترط الثواب كما قال * لا بوجوب * الا ان احطاط
لعله قد اهدى للمكافاة اذ يمكن ان لا يعتمد المكافاة وان يقصد الزيادة
وباكثر متعلق بيكافئه كما في الاصل ويجوز ان يتعلق بمكافاة لانه صلى الله عليه
وسلم يكفى باكثر وفيهم بالاولى انه لا يجب عليه ان كانت باقل او مساو وعن
عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها
وعن ابن عباس رضي الله عنهما رهب رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة
فثابه عليها فقل رضى قال لا فزاده فقل رضى قال لا فزاده فقال رضى
فقال نعم قال لقد هممت ان لا اقبل الهدية الا من قريشي وان كان المهدي حيا
وقال انما اهديت اليك ليكافيني باكثر ادرك المثل فقط ولا تجب الزيادة الا ان
تبرع المهدي اليه وهذا داخل في كلام المصنف * ويراعى فيها * اي في الهدية
* العرف والمادة * في الرد ووقته وفيما يرد * كاهداء بعض لبعض لمعونة *
بفتح الميم واسكان العين وفتح الواو او بفتح الميم وضم العين واسكان الواو * او
وليمة * هي طعام العرس وقيل كل طعام صنع لعرس او ختن او موت او نحو ذلك
* ليدأونه مرة اخرى فيأزمه قيل قيمة ذلك الشيء * يقوم بقيمته يوم اهدى كما
مر * ولو قدم * اي غلا عن قيمة يوم الاهداء ولا سيما ان نقص * ان لم يكن اتفاق
بينهما * مثل ان يتفقا على ان القيمة يوم القضاء لا يوم الاهداء والهدية كالبيع
فتدرك القيمة ولو كان الشيء حاضرا ويمتثل ان يكون هذا هو المراد بقوله ولو قام
اي ولو كان موجودا حاصلا بينه فانه يدرك القيمة لا الشيء بل هذا هو المتبادر
من الكلام فليحمل عليه وان كان بينهما اتفاق على رد المثل او على غير ذلك فعلي
اتفاهما ان كان اتفاقا جلالا وقيل يرد المثل ما امكن والا فانقيمة وقيل لا يجب الرد
الا ان صرح انه اهدى ليكافيه ومتى طالب الرد رد له وقيل لا الا اذا قل مثل الذي
قل من العرس او غيره او مات المهدي * ولا ترد قيمة الهدية في الحكم الا ان

ان اتهم انه اهدى اليه
ليكافيه باكثر لا بوجوب
ويراعى فيها العرف والمادة
كاهداء بعض لبعض
لمعونة او وليدة ليعاونه مرة
اخرى فيلزمه قيل قيمة ذلك
الشيء ولو قام ان لم يكن
اتفاق بينهما ولا ترد قيمة
الهدية في الحكم الا ان

شرط ثوابها * حال كونه * معلوما * قيمة او غير قيمة * اذ لاحكم على مجهول *
وقيل يحكم له بالابسط وقيل بالادنى وقيل يصفها المهدي اليه فيحلف وتقوم * فان
عمل لعروس * يطلق على الرجل والمرأة ماداما في اعراسها والمراد هنا المرأة بدليل
التأنيث بعد ذلك * جفنة طعام * او قصعة او صحفة طعام * فحملت اليها فليها
قيمتها * او مثلها على ما امر * لا على والدها * ولو لم تاكل منها او اكلت يسيرا
والغالب ان تاكل ولذلك وقع السؤال في الاثر عما اذا اكلت يسيرا وعال بان مشيها
الى الاكل قبول والا فالحكم سواء اكلت ام لا ووجه ذلك ان الهدية ملكت لها
ولو كانت من اجل ايها وحاصلها انها افرحت بها لاجل ايها كمن اعطى اجنب
ليفرح اجنب اخر وايضا لم تحمل الى دار الاب ولا يخفى انه لم يرد بها الزوج وعلى
ذلك بقوله * لانها عملت لسببها * ولو عملت لحرمة او حرمتها وحرمتها لان
نفعها عائد اليها وللمهدي ان يطالبه ان جرى على يديه وان يطالبها فاذا كانت
صغيرة فانما عمل ذلك لايها او امها فعلى من عملت لسببه * فوائده الاولى
قال موسى بن عامر ومن قال لاحد اذنت لك ان تاكل من مالي ابدا فليل
ياكل ما لم يرده او يمت احدهما وقيل يا كل مرة واحدة وعن عطية المريضي هل
تجوز قال لا وقيل تجوز ان كان يتنحى عن فراشة وقيل ان لم يمت بمرضه وقيل
ولو مات لكن من المثل ان مات قال في المصباح قبل المرض كله سواء وقيل كل
مرض تنقبه الصحة فهو في حكمها ولو لم تنقبه فهو في حكم المرض اه * الثانية
من وهب لاحد خوف ان يحكم عليه بالجور او ياخذ بمتروك العلم لم يجوز له فعل ذلك
ولم يجوز للموهوب له ان ياخذ وكذا على ان يحكم بالحق وقيل له ان يهب خوف الجور
ومتروك العلم ولا باس على الموهوب له ان اخذ لم يعلم سبب الهبة ومن وهب له
شيء كما يجوز واخذه على نية سوء مضت له الهبة واثم بنواه وقيل يجوز اخذ ما اهدى
على وجه الرشوة ونحوها من المحرمات ويحكم بالحق وان حكم بالجور او فعل محرما
فلا ثم عليه من جهة فعله ونية واما المال فلا يجب عليه رده لانه اهدى اليه بتطوع
ودخل في الخلاف ما عصى لاحد ليصلي او ليقرأ اقرء ان ونحو ذلك * الثالثة من وهب
لاحد شيئا على ان يفعل به كذا مثل ان يفطر به او يعطيه لدايته او لولده وقد علم

شرط ثوابها معلوما اذ
لاحكم على مجهول فان
عمل لعروس جفنة طعام
فحملت اليها فليها قيمتها
لا على والدها لانها عملت
لسببها

انه اعطاء له لكن العادة ان يقال اعط لولدك ومثل ان ينسل به ثوبه وغير ذلك من
الشروط فقل لا ياخذ الا ان يجعله على الشرط والافتتاحة وقيل ياخذ ويقل فيه
ما شاء ودخل في ذلك ما لو قال افطر به على الرقيق او من الصوم ووافق انه قد افطر قبل
من الرقيق او الصوم او انه لم يصم * الرابعة من قال اسقني ماء ونوى لبنا او طعاما لم يجوز
له اخذ الماء ولا اللبن ولا الطعام ونحو ذلك مما نوى وقيل له اخذ الماء ونحوه مما صرح
به وقيل يجوز له اخذ كل ما اعطاه له تطوعا ولو كنى عنه بغيره واما ان طلب شيئا
ولم ينو غيره فانه يجوز له اخذ كل ما اعطاه له * الخامسة ان كان لامرأة مثلاً مال
في بلد ورثته من ابها فطالبها اخوها ان تعطيه من ابها منه وزعم ان لها الثلث من
ماية نخلة وسمى لها النخل فاذا هو مائتان فلا يجوز الا من ابها وان اعطى مشرك
لموحد شيئاً او بالعكس جاز بالاحرار او بغيره على ما مر قال في التاج ان اعطت امرأة
بنتها شيئاً ولم تعلم ولد علت طليته وبينت على الاعطاء واحتج بحجج انها لم تقبض
فقد حكم الازهر بها وقول لم تلم بها فتحرزها ولا يضرها انكار الام العطية ومن طالب
من رجل ثوباً يصلي به فاحتج انه اعطاه اياه فهو اص وعليه رده وزعم في التاج ان
الرجوع في الهبة حرام باجماع * السادسة قال المصنف في التاج من طالب الى رجل
قورة شجر او صرمة نخل فقال له هي في كذا فخذها ثم مات السائل او غاب وقد
رجع المسئول في عايته فهي ماله وان مات المسئول او غاب انتفع السائل بها حتى
يعلم الرجوع وقيل موت المعطي رجوع فليبه ان قال خذ كذا فماله اخذه الا في
حياته وقيل له بد الموت وان اخبره الثقة بالرجوع فالاحوط تركه ولا يجب في
الحكم حتى يخبره ثقتان وان قال جعلت لك في كل مالي العشر مثلاً جاز وان لم
يعلم القابل كم المال وله الرجوع بالجهالة ان ادعاها مع يمينه ومن ترك بعضاً من ماله
على ان يعطيه غيره الباقي ثم جاء وقول اعطني فقال الى وقت كذا فله ان ياخذ كل
ماله وان ترك البعض مطلقاً لا بقيد اعطاء الباقي فلا رجوع فيه على ما سبق ذكره
وان اعطاه الباقي ورجع اليه الواهب في هبته مع انه قد قال له مثلاً انت اعطيتني
النصف يوم كذا فالباقي هبة لك لم يصح رجوعه وقيل يصح ويأثم بالخالف * السابعة
اختار في التاج صحة رد احد الزوجين الاخر في المرض ما اعطاه الاخر وكذا الوالدان

للولد وقيل لارد في المرض وقال ان عطية ما في الذمة لمن هو في ذمته لا تحتاج
لقبول ان كان في الصحة وقال نهان يصح الرجوع ما لم يقبل وهذا ان كانت العطية
والترك في الصحة ولا قبول على الزوجين فيما اعطى احدهما الاخر او تركه له الا في
المرض وقيل لا يجوز في المرض * الثامنة من اعطى احداً عطية فاحرزها ثم ردها
عليه فلا احراز عليه قال ابو الحواري ليس عليه الا القبول عند بعض * التاسعة
قال في التاج من جعل معروف الفلج فعلى اربابه الاحراز ويكفي احراز البعض منهم وان
كان الجعل كالعطية ثبت بقدر نصيب المحرز من الفلج ومن اعطى زيدا وعمرا
فاحرز عمرو ثبت نصيبه وحده على القول بوجوب الاحراز وان احرزها بتوكيل او
كان ابا لزيد وهو صغيرا ووصياً من ابيه او وكيلاً من حاكم او جماعة ثبت الكل
وقيل حصّة عمرو ومن جعل ارضاً لمقبرة فقبر فيها واحد فلا رجعة له وقيل حتى يقبر
فيها اثنان وقيل ثلاثة ولا احراز على المقبرة والفقراء ونحوهم وقيل لا بد من الاحراز
من يقوم بذلك وقيل لا رجوع في المقبرة ولو لم يقبر واحد * باب * في العدة
في عطية الاولاد وهي واجبة على الصحيح وقيل غير واجبة كما ذكره في الطبقات
* ان وهب الاب لبعض اولاده دون بعض فهل ترد * الهبة بعد موت الاب
على انها لم تدخل ملك الولد واما في حياته فلا سبيل في الحكم للولد الذي لم يعط
على الاب في الرذ ولا في ان يعطيه مثله * في الحكم * كما عند الله لقولهم ان
رجلاً يسمى بشير اتى بابنه النعمان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول
الله اني نخلت ابني هذا غلاماً فقال اكل ولدك نخلت مثل هذا قال لا قول صلى الله عليه وسلم
فاردده قال الشيخ هري فاشهد غيزي او روي لا تشهدنا الا على الحق وروي لا تشهدني على
جور وروي لا تشهد على جور وروي فلا تشهدني اذا فاني لا اشهد على جور وروي لا اشهد على
جور ليشهد على هذا غيبي وروي فاشهد على هذا غيبي وروي فليس يصح هذا واني لا
اشهد الا على حق وروي لا اشهد الا على الحق لا اشهد بهذه وروي فكره ان يشهد له وروي انه
غضب فقام وروي نحن معاشر الانبياء لا نشهد الا على الحق فاذا كان لا يشهد على جور
فامته كذلك تبع له واذا كانت الانبياء لا يشهدون عليه فامهم كذلك ومن خالف
فيه كفر فلا اشكال يبقى الاشكال في الامر باشهاد غيره قلت ان لفظه امر

باب *

ان وهب الاب لبعض
اولاده دون بعض فهل ترد
في الحكم

وجواز تسمية الهبة صدقة وان للامام كلاما في مصلحة الولد والمبادرة الى قبول الحق
وامر الحاكم والمفتي بتقوى الله في كل حال واشارة الى سوء عاقبة الحرص لان عمرة
لورضية بما وهب زوجها لولدها لما رجع فيه ولما اشتد حرصها في ثبت ذلك انقضى
الى بطلانه قيل وفيه ان الامام ان يرد الهبة والوضعية ممن يعرف منه هروبا عن بعض
الورثة * ولزمته العدالة بينهم * على الصحيح على قدر الارث وقيل لا وفي لقط
ابي عزيز رسالته عن وهب ماله لبعض اولاده دون بعض او اوصى باكثر من
الثلث او تصدق بماله وهو حي لم يرد ان يترك للورثة شيئا قال اجاز ذلك بعض
العلماء وقيل يجوز تفضيل المصالح منهم والبار به على قدر به قال احمد بن حنبل
في رواية ويجوز التفضيل للسبب كزمانه وديانة ومن اعطى ماله كله لولده وتاب
واراد التسوية فقيل يرد او يرد ما يعادل به للآخر وقيل لا رد ولكن يشهد
شاهدين ان عليه لابنه الاخر كذا وكذا وهو دين عليه ومن تزوج لابنه فاهدى اليه
من ماله لا من مال الابن فعليه العدالة وقيل لا وفي نوازل نفوسه كتبتم مسئلة اردتم
جوابها ذكرتم ان ابا سعيد مات واقر لكل واحدة من بناته بخمسين دينارا للعدالة
وليس له ابن حازه ولا اخراج واحدة من بناته فقلتم هل يحضر لذلك الجواب ينبغي
لمن يحضر مثل ذلك ان يفش في صفة ما يحضر حتى لا تاخذ شهادته تهمة واوثق الشهود
ان يعلموا من ابن وجبت عليه العدالة فان حضروا ولم يأمروا فليس في ذلك ما يمينهم من
الشهادة يمكن ان يكون ابن لا يعلمون به فيعطيه شيئا تجب به عدالة غيره من اولاده او مات
قبل هؤلاء ولا سيما مثل ابي سعيد الذي غاب عنهم سنين فما يدريكم ما غاب عنهم من امره
* لا في نفقة وكسوة * وسكنى وحمل سلاح وكل عارية * ومركب * اي الانتفاع بكسوة
ومركب ولو حازهم وقيل تجب فيهن * ان لم يحزم * وان حازهم وجبت العدالة
فيهن واما ان يعطى نفس الكسوة والمركب على وجه التملك فتجب فيه العدالة
* ولا * تجب * بين اولاده واولاد بنيه * او اولاد بناته ولو كانت اسم الولد
يطلق على ولد الولد ولا بين اولاد اولاده واولاده احياء * وفي وجوبها * اي
العدالة * عليه بينهم * اي بين اولاد بنيه او اولاد بناته * ان لم يكن له ولد سواهم *
او كان لامل مراده بالولد الابن والولد هو الاولاد البنين فان الخلاف في هذا كما في المصالح لا

ولزمته العدالة بينهم لافي
تمقة وكسوة ومركب
ان لم يحزم ولا بين اولاده
واولاد بنيه وفي وجوبها
عليه بينهم ان لم يكن له
ولد له سواهم

الابن بدون ان يكون والدا * قولان * قيل تجب لانهم عنده بمنزلة ولان اسم الولد يشبههم
وقيل لا وذكرنا في نفقات الديوان في باب العدالة القولين ولم يذكرنا قيد قوله ان
لم يكن له ولد سواهم وكذا لم يذكره الشيخ ولنا قول ثلث هو انه تجب العدالة بين
اولاد بنيه ان لم يكن ابوهم حيا لا بين اولاد بناته لانهم ورثة مسح كونهم اولادا
وقول رابع هو انه تجب عليه بينهم ان كانوا صغارا ويأتي في العدالة من كتاب النفقات
ان شاء الله ما نصه ولا عدالة بين الابن وابن الابن ولا بين بني الابن وقيل تجب
بينهم مطلقا وقيل ان كانوا صغارا ولا تجب العدالة عليه بين اولاده وسائر الورثة
الا ان قصد الحيف ولا بين وارث غير ولد ووارث اخر فن اعطى واراد الحيف
فليتب الى الله تعالى وليعط سائر الورثة ما ينوبهم على قدر الارث بالنظر الى ما اعطى
اولا لانهم ورثة فلا يجوز قصد ازالة الارث عنهم كلا ولا بعنما وان ماتوا قبل
ان يعطى اعطى وارثهم * وان كان له ابن * او بنت * فاعطاه شيئا ثم حدث له اولاد
اخرى * او واحد او اثنين * لزمه ان يعطى لهم كالأول * لكن للذكر مثل حظ
الانثيين لعموم اسم الولد بين السابق واللاحق وعموم وجوب العدالة ولانه لو شاء لنزع
من الاول ما وهب له بالرجوع في الهبة * وقيل لا * وهو الصحيح عندي لان
العدالة انما هي بين اثنين فصاعدا وحين اعطى للاول لم يوجد معه ثلث تقع العدالة
بينهما ولا حيف في اعطائه الاول ولا جور ولا يتضرر قلب الثاني ولا يدعوه ذلك
الى العقوق وفي لزوم ذلك تخرج ولو كان له نزع ما اعطى او نزع سهم الحادث من
السابق * والمختار * عند غيري * انهم سواء * وينبغي ان يكون الخلاف فيما اذا
حدث الولد او كان في البطن قبل موت الاول واما بعد موته فلا عدالة لان الاعطاء
قبل وجود الثاني وبعد استقلال ورثة الاول بما اعطى فلا يجد ابو الرجوع بعد موته
وكذا الخلاف ان اعطى لاثنتين فصاعدا موجودين ثم حدث اخر او اثنتان فصاعدا
او اعطى واحدا او اثنتين او اكثر ولم يعط بعضا ثم حدث غيرهم والجنين في البطن
كالولد خارجا فاذا اعطى ولدا وفي بطن زوجته بنين لزمته العدالة باتفاق من يوجب
العدالة وذلك ان ولد حيا ولو كان لا يسمى ولدا حقيقة مادام في البطن كما دخل في
الارث باعتبار ما اذا ولد حيا واذا مات من له العدالة قبل قبضها اعطاها الاب

قولان وان كان له ابن
فاعطاه شيئا ثم حدث له
اولاد اخرى لزمه ان يعطى
لهم كالأول وقيل لا والمختار
انهم سواء

ورثته ولا يأخذ الاب منها لانه لم تخرج يده الى مالكمها * ولا تازمه بين اولاده
الموحدين والمشركون * وتزومه بين ولده الموافق والمخالف وبين ولده المشرک وولده
الاخر المشرک وقيل لا تزومه بين مشرک ومشرک * او * لا تازمه بين اولاده الموحدين
الاعرار * و * اولاده الموحدين * العبيد * ولا بين المشرکين والموحدين العبيد
ولا بين عبيد * ولو وحدوا بعد ذلك * الاعطاء للموحدين * او عتقوا * لانه
لا ارث لمشرک في مال مسلم ولا ارث لعبد فلا نصيب لهم في المال فلا عدالة لانها
خروج عن ازالة النصيب او بعضه ولا نصيب لها وذلك بان يعطي ولده المشرک او
العبد او يعطي الحر او المشرک فلا عدالة في ذلك * وفي وجوبها على الام بين
اولادها قولان * ذكرهما في العدالة من كتب النفقات فيها وفي المشرک ايضا
قيل تجب قياسا على الاب وقيل لا لان الامر بالتسوية ورد في الاب وانه
خلاف الام في ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم انت ومالك لا يملك وليست الام
كذلك فهي قاصرة عن حكم الاب ويجوز تفضيل واحد بما يليق به كان يكون
له ولد بحضور الجماعات فيناسبه اللباس الحسن وولد برعي فلا يبالى بما لبس فهذه
عدالتهم ولو كان يملك ما وهب له ولا سيما ان المال لا يملك ما البسه ابوه كما لا يملك
ما اركبه ووجه لزوم المشرک انه على الصحيح مخاطب بالفروع ووجه عدم لزومه
ازاء غير مخاطب بها * ومن حبس بعض اولاده بظلم * ذلك الولد مظلوم
فقداه من ماله * او اقيت ظلامه مال عليه ظلما فاعطى عنه من ماله * او
مرض فاعطى عليه لطيب * شيئا او جن فاعطى راقية او صار ضرر في جسده
فاعطى عليه كبرص وشوكة * او * اعطى * لماسمه ان كان يتلم لم تزومه عدالة
فيه * لوجوبه عليه * ان لم يكن للولد مال * وتجب ان كان له مال الا ان كان
بعد ما اعطى عنه اخذ من ماله فلا عدالة عليه لانه اخذ ما اعطى * وتزومه *
عدالة * ان حبس * بعض اولاده * في تعدي * اي لتعدي الولد في مال او
بدن * او معاملة * كدين وقروض وعارية ورهن او في كل حق اذ ليس في ذلك
مظلوما * ان فعل * اي فداء * من ماله * ولو لم يكن للولد مال * وان وهب
ولد لابيه هبة ثم ردها * ابوه * عليه بعد القبول * قبض او لم يقبض لان هبة

ولا تازمه بين اولاده
الموحدين والمشرکين او
العبيد ولو وحدوا بعد
ذلك او عتقوا وفي وجوبها
على الام بين اولادها
قولان ومن حبس بعض
اولاده بظلم فقداه من ماله او
مرض فاعطى عليه لطيب
او لماسمه ان كان يتلم لم تزومه
عدالة فيه ان لم يكن للولد
مال وتزومه ان حبس في
تعدي او معاملة ان فعل
من ماله وان وهب ولد
لابيه هبة ثم ردها عليه
بعد القبول

الولد الاب لا يشترط فيها القبض على الصحيح بل القبول * لزومه ان يعطي
لغيره * من الاولاد * مثلها * واما قبل القبول فلا عدالة عليه لانه لم يملكها فضلا
عن ان يقال اعطى لابنه وارجعها من قال قد ملك الهبة قبل القبول ولم يوجبها
حتى يقبضها الاب من يقول لا ملك الهبة حتى يقبض فان شاء رد من ابنه الهبة
التي ردها اليه اي اعني الى ابنه او رد منه انصبا * هم فيعطونها او لم يردوها فيعطهم
مثلها وان اعطوه قبل او بعد فرد اليهم ما اعطوه ايضا فذلك عدالة لكن يعدل في
الرد * ولا يضره ما يعين به بعض اولاده برافة * لا بحيف واضرار سواء اعطاء
او اعطى عياله * ان كثر عياله * او اقعده المرض او ركه الدين ونحو ذلك ولا
يضره ان يعين بعضهم باداة عمل او خدمة عبد او نحو ذلك من المعروف الجاري
بين الناس او مال * وله ان يعطي لبعض اكثر مما اعطى لآخرين * او يعطي
بعضهم فقط * برضائهم * كما عمل ابو سليمان لرجل شروسي اقر لاولاده بالعدالة
باكثر مما له فحضره وارسلوا النفقات للبنات فجزن وكتب شهادتهم * وتزومه بين
نساءه * وتزومه ايضا * بين عبيده * بين عبد واهل واهل واهل وعبد واهل
كما يسره ان يكونوا في البر سواء الا العتق والتدبير والبيع فلا يلزمه لواحد ما فعل
من ذلك لآخر لان ذلك تنويت وانما يعدل بينهم ماداموا عبيدا * وتنترق *
العدالة * مع الديون في * خمسة في * ان لا تدرك عليه * العدالة في الحكم
* ما حيي * اي دوامه حيا وتدرك عليه فيما بينه وبين الله والدين يدرك مطلقا
* و * في * ان لا تحاصص مع الغرماء في تركته * واصحاب الديون اولى
* على الراجح * فيقضي الديون فان بقي مال اخذت منه العدالة ان اوصى بها
وان كان ماله الباقي بعد الديون اولا دين عليه قدر العدالة اخذ فيها فلا يبقى
للوصية ولا للارث شيء وانما قدم الدين لان الدين اقوى يدرك ولو في الحكم ولو
لم يوص به فيحاصص ديناء اخر وقيل تحاصص مع الغرماء واقتصر ابو زكرياء
والصنف على الراجح في كتاب الاحكام في قوله باب ان اقر بالغ عاقل الخ
وانتصروا في الديون في باب المعدم على القول الثاني وفلوا وان كان الاب حيا
لا ينزل الولد بالعدالة وقالوا في باب الخاصة وان اوصى الميت بالعدالة لاولاده

لزومه ان يعطي لغيره مثلها
ولا يضره ما يعين به بعض
اولاده برافة ان كثر عليه
وله ان يعطي لبعض اكثر
مما اعطى لآخرين برضائهم
وتزومه بين نساءه وبين
عبيده وتنترق مع الديون
في ان لا تدرك عليه ما حيي
وان لا تحاصص مع الغرماء
في تركته على الراجح

فقل ينزلون مع الغرماء وقيل لا اه يبعن اختصار وذكر في الديوان في النفقات
في باب العدالة في الوصايا قولين في محاصرات الغرماء مختارين المحاصة * و *
في ان لا يدركها وارث ولد عليه * في الحكم قبل موته اعني موت الاب واما
بعده فقولان * وفي ان * يسقطها الاب * اذا زكى ماله * ولا يزكيها
الولد لانه لم يحكم له بقضها وقيل يزكيها الولد ويسقطها الاب ان اوصى بها وذكر
المصنف القولين في العدالة من كتاب النفقات واذا قل الاب لولده ان شئت فخذ
العدالة فاني اعطيكها اسقطها الاب وزكاهما الولد * وفي ان * لا تدرك في ماله
بعد موته ان لم يوص بها * وهي عليه تباعة وقيل تدرك وهل تخرج من الكل او
الثالث قولان * وتلزمه * عدالة * في النزاع من مال اولاده * كما تلزمه في
العطية * ان احتاج * والا فلا نزاع والاحتياج لا كل او شرب لا زواجه الرابع
او لربة واحدة اولدين عليه اوجب او زكاة او نحو ذلك مما يلزمه ولا وفاء له من
المال وقيل لا ينزع لدين الاخرة * وله ان ياكل من ماله ماشاء وكيف شاء لا ينزع
ولو * كان * له مال ولا عدالة فيه * وكذا اللباس والركوب والانتفاع مطلقاً
وياتي في النفقات مانعه باب جاز لاب اكل وركوب وسكنى وانتفاع والصدقة
بمعروف عند بعض ولا نزاع للام فلا عدالة عليها وقيل لها النزاع وعليها العدالة وفي
المصباح ليس على الام عدالة ولا تحيف ولا تنزع وتذكر ما تحتاج اليه وقيل عليها
العدالة ولها النزاع وروي انها تقل افعال الاب اذا قعدت على اولادها وان الولي
يفعل ما يفعله الخليفة والقعود ان تقول بعد انقضاء العدة قعدت ولا اتزوج عليهم
وقيل تقعد ولو قبل الانقضاء وبزول قعودها ان تزوجت وان استخفت عليهم ثم
احدثت راي الزوج بطلت خلافتها عند واسلان وقيل لا تخرج بالتزوج عن
الخلافة ولا القمود وقيل هي كلاب ولو لم تقعد مالم تخن وكذلك الخلفاء والوكلاء
وزولن بالحياة الا خليفة الوصية فلا يزال باتفاق اصحابنا ولو خان قلت بل فيه خلاف
كما في كل خليفة ويعطي وينزع باقيمة وقت العطية في اجناس او جنس وينبغي ان يعطيه
من واحد الا ان اختاروا فليعط لكل واحد ما اراد بالقيمة ولا عدالة فيما اخذ ابنه بالعدالة
ولا فيما لم يدخل ملك ابنه من جميع الانتفاعات كالنفقة والباس والركوب والسكنى وذلك

ولا يدركها وارث ولد عليه
ويسقطها اذا زكى ماله ولا
تدرك في ماله بعد موته
ان لم يوص بها وتلزمه في
النزاع من مال اولاده ان
احتاج وله ان ياكل من ماله
ماشاء وكيف شاء لا ينزع
ولو له ماله ولا عدالة فيه

له اولياله او لماله ولا فيما عليه ما لا يلزمه كلعطية لمعلمه او للطبيب او للجائر وغير ذلك
وقيل يعدل في نفقة عياله فيعطي اعيال الاخر اوله ان لم يكن له عيال ولا فيما سلف
له او باع او قارض وينبغي ان يعرض على الاخر مثل ذلك وان ورث العطية عن
ابنه قبل ان يعطي للاخر او ردها له او نزاعها بحاجة لزمته العدالة قال بعضهم تلزمه
بين اولاد بنينهم ان مات ابوهم وعليه فيجوز ان ينزع منهم ولا عدالة في اخذ الاب
اذا اخذ مالم يدخل ملكه كالكل وشرب وانتفاع ولا عدالة اذا نزاع لواحد في النزاع
ولا في العطية ولم ينزع للاخر لفقره وعدم المال له وتلزم العدالة في استخدامهم
فصل * فيما للوالد من مال ولده تقدم انه قيل مال الولد كله لوالده ولم يذكره هنا
لان الاقوال المذكورة هنا هي انه يكون لوالده بان يملكه منه والقول المتقدم
هو انه لا يبه ولو لم يقصد ان يأخذه بل هو له بلا كسب منه لملكه بل هو له كما ان
له الميراث بلا تملك فكل ما كسب الولد فسكان اياه كسبه * هل الاب اخذ وتلك *
بضم اللام * من مال ولده في حياته * اي حياة ولده * في ايسار او اعسار *
ايسار الاب واعساره وذلك كاه قول واحد اي له ذلك مطلقاً او للتبويب او بمعنى
الواو والاول ان يقول واعسار بالواو ولو قال ولو في ايسار او ولو ايسر كذا اشد
اختصاراً ولعله اراد ايسار الاب او الابن واعسار الاب او الابن اي له ذلك ولو ايسر
هو واعسر الابن فلم يتمكن ان يقول ولو في ايسار او ولو ايسر لانه لا يكون غاية
لاعسار الابن وذلك ان للاب ذلك ولو اعسر الابن فيذهب يكتسب مالا وان لم
يطق فنفقته على ابيه والاب ذلك في الحكم وفيما بينه وبين الله جل وعلا * او
يحكم * في الظاهر لا فيما بينه وبين الله * له مجوزه * اي مجوز ما ذكر من الاخذ
والتملك الا ان احتاج فيحكم له فيما بينه وبين الله وفي الحكم * او لا يجوز ان
ايسر * في الحكم ولا فيما بينه وبين الله * فان اخذ شيئاً * من مال ولده وهو
اعني الاب موثر * ضمنه * وتلك الاقوال مطلقة في الاصل والعرض وقائم العين
وفائها عند الاب * او ما يأخذ منه * فخذ * اخذه * هو انتزاع * وهو تملك مخصوص
يسمى انتزاعاً عند هذا القائل * و * الانتزاع * لا يصحح * عند هذا القائل
في * شيء * قائم عينه * بالاضافة او بالنصب تشبيهاً بالمفعول به ومن اجاز

فصل *

هل للاب اخذ وتملك
من مال ولده في حياته
في ايسار واعسار او يحكم
له مجوزه او لا يجوز ان
ايسر فان اخذ شيئاً ضمنه
او ما يأخذ منه فهو انتزاع
ولا يصحح في شيء قائم
عينه

تعريف التمييز اجاز كونه تمييزاً ولهذا ذكر قائم او بالرفع على الفاعلية فالتذكير يكون
 الفاعل مجازي التامث ظهراً او على البداية من ضمير قائم واذا خلطه بماله حتى
 لا يتميز او بمال غيره او اخرج من ملكه عد ما لم يحم عنه ولو كان قائماً وعيناً
 يضبط جراً وسواء غني الاب او فقيراً دام قائماً لم يكن منزوعاً كدار ونخلة
 بنقله اي بنقل قائم العين للملكه والانتزاع انما يكون عنده فيما اتلفه او
 له ما في يده ولد ما كسب الولد في الحكم مطلقاً ان لم يحزه او لا يجوز له منه غير نفقة
 او كسوة بفرض حاكم ان اعسر الاب وايسر الابن وعلى هذا لا يجدان يقضي
 بمال ولده ما عليه من التبائن والديون والحقوق الدنيوية والاخرية كاللحج اللازم
 والزكاة اذا ازمه ذلك ولم يجد مالا يقضيه به والواضح انه يقضي ذلك من مال
 ولده وسواء في اقول الباب المذكور والاثني وجاء الوعيد في الاب ان اكل صداق
 بنته وهو المختار الموافق للسنة قال صلى الله عليه وسلم كل احمق بماله حتى الولد
 ووالده فليس الابن الاخذ من مال والده الا باذنه والاب الا كل في بطنه من مال
 ابنه ولو بلا باذنه عند بعض قال صلى الله عليه وسلم ان اطيب ماتا كلون من كسبكم
 وان اولادكم من كسبكم فكلوا من كسبكم وله الهبة منه ما لم يحجر ويحبس على نفقة
 ابيه وكسوته وما احتاج اليه بالمعروف على قدر سعة مال الابن وقال انت ومالك
 لايك فقيل ان احتاج وهو واقع في امانة كما يدل له حديث كل احمق بماله الخ
 فلا يعترض بان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب عندنا وتقدم كلام على
 الحديث هذه اقول وتقدم في بعض ابواب الشركة ان كسب الولد لايه
 في الحكم ولا منافاة لا مكان ان يكون ما اختارنا بالنظر الى ما بينه وبين الله ولا مكان ان
 يكون ما اختارنا باعتباره مال ابنه الذي لم يكسبه بل ورثه مثلاً وما اختارنا ملك انما هو
 في الكسب ولو كان الخلاف هنا ايضاً في مال ابنه مطلقاً كسباً او ارثاً او غيرها
 والخلاف بين من اجاز الاب اخذ مال ولده هل يملكه بانتزاع واشهاد بانه
 قد ملكه على ابنه وما اخذ بلا اشهاد فلا يثبت له الا اخذه هو الانتزاع كملكه
 الاخذ ان يقبضه بيده لنفسه او يقبض من متاع البيت مثلاً بنفسه ونحو ذلك والانتزاع
 ان يقول قد نزعته من ولدي او يقول لولده ارفع عنه يدك او لا تقربه

كدار ونخلة بنقله للملكه او لا يجوز له منه غير نفقة او كسوة بفرض حاكم ان اعسر وابسر الابن وهو المختار الموافق للسنة اقول والمالحف بين من اجاز للاب اخذ مال ولده هل يملكه بانتزاع واشهاد او الاخذ هو الانتزاع كملكه

هولي او نحو ذلك ومعنى العكس ان الانتزاع هو الاخذ بلا اشهاد خالف
 اقول قبله بعدم شرط الاشهاد او تناوله اي انتفاعه به فهو غير مطلق الاخذ
 هو تنقله للملكه وهو الانتزاع اي قثم مقام الانتزاع فهذا القائل
 بان التناول تنقل للملك يقول لو ثبت ان رجلاً وطئ جارية ابنه جازله
 وانتقلت به اي بوطئه للملكه لان الوطئ تناول وهو انتزاعها وهو
 مشكل لان شرط التبري تحض الملك قبله وهذا لم يملكها قبله وانما تمامها بمس
 في اول المس هي حرام عليه فكيف تحل له لا يقال الجواب انه ليس الكلام على
 الحل بل على التملك فهي ملك له بذلك الوطئ المحرم لانا نقول قوله جازله وقوله
 وقيل لا تحل له الخ نص في ان الكلام ايضاً على الحل والاولى ان يسوق هذا اعتراضاً
 والزاماً لا اجازة وقيل لا تحل له حتى ينتزعا ويملكها بالاشهاد فلو وطئها بلا
 انتزاع واشهاد كان زنى فتحرم عليه ويدراً عنه الحد وكذا لو مسها ابنه او فعل
 ما تحرّم به عن ابيه فلا تصح بالانتزاع والاشهاد ولا بالوطئ ولكن له انتزاعها والاشهاد
 فيصح له تملكها ولو لم يحل له تسريبها ولا يحل للاب انتزاع مال ولده في مرضه او
 مرض ولده المرض الذي لا يصح فيه الاعطاء للوارث وتوقع فيه الهبة للثالث لان
 نزعه في مرضه نزاع لوارثه لانفسه وفي مرض الولد نزاع عن وارث الابن فلو صح
 المريض مضي ما فعل وقيل يحدد وما ذكره المصنف رحمه الله من الاشهاد انما هو
 للحكم وصحت عند الله بلا اشهاد وجازله في قول تصدق واعطاء من مال
 ولده ولو بلا اذن بلا اضرار واجحاف به اي استقصاء الاضرار اعم من
 الاجحاف فلو كان ثلثه دابة يزجرها او عبد كذلك ونزعه منه فبقي زرع او شجرة
 بلا سقي لكان اضراراً لا اجحافاً وكذلك ما شبه ذلك وجازله اي لولده
 ذلك في مال والده بان والده اتى رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بهرم فقال هذا ابي يحتاج مالي فسأل الشيخ بقول رسول الله ما عايناه من علي وعلى
 عماته وسكت هنيهة ثم هبط جبريل عليه السلام فقال يا محمد سل الشيخ عن
 آيات قالها في نفسه فسأله فانشدها وقد برت في حقوق الوالدين فاخذ بلا ييب
 الابن فقال انت ومالك لايك وعن الربيع تبع الام من مال ولدها لو تاكل بمعروف

لا اشهاد او تناوله هو قوله للملكه وهو الانتزاع فهذا يقول لو ان رجلاً وطئ جارية ابنه جازله وانتقلت به للملكه وهو انتزاعها وقيل لا تحل له حتى ينتزعا ويملكها بالاشهاد وجازله تصدق واعطاء من مال ولده بلا اضرار واجحاف به وله باذن والده

ولا تشيع ولو كان يتيما ان احتاجت وقبل ان كانت مسكينة اكلت بمعرفة وقال
ابو عبد الله ابن بركة للام الانتزاع والا كل كلاب وان تخرج بولدها الى كل بلد
فيه اعمامه واخواله وله ان يرسم على ولده للجائر في مال ولده فداء لنفسه لاعدونا للجائر
وعن ابي الموثر لكم اخذ ما بأيدي اولادكم وعبيدكم ولو قالوا حرام او قال الصبي
انه لقطعة مالم يتبين وان تمت وبلغ ضمن العين لا النمو المتولد عنها وللأم استخدام
الولد والانتفاع به كما يطبق وقيل لا واجاز بعض بيع الوالد مال ابنه ويضمن الثمن
ان كان غنيا وبطله بعض وله التزوج من ماله ان خاف العنت لا باضرار به ومقاسمة
شركاء ابنه الطفل ولو في الاصول بالادول لا بغيرهم ولا بالخيار وان احتاج الخادم
او دابة او كل مالا بد منه اشتراها منه وان اعطاه شيئا وزعه بلا حاجة ومات ورثه
وان لم يكن عطية منه لابنه رجع لابنه وله مثله ان تلف وعن بعض يكره وطئ
جارية ابنه قبل الانتزاع ويبرئ الناس من حق الولد قال ابو الحواري الا صداق
بنته قبل البلوغ فلا ياخذها ولا يبرئ الزوج وقيل يثبت ابراءه ويبرأ الزوج
والاكثر انه لا يجوز له هبة صداق بنته ومن ازمه ضمان لابن رجل فقير غير ثقة
فله ان ينفقه على الصبي بحدول وان استشار اياه فحسن وان لم يأمره وراي الضر
على الصبي انفق عليه وكساه وقيل يعطيه لانيه غير الثقة ويبرأ ويجوز ابراء الاب من ارش
الولد على قول مجيز الا ابراء من الارش ويجوز ابراءه من الاستخدام وقيل لا يكفي وكذا
الحقوق كلها ويبرئ نفسه من حق ولده الا الارش من فعل غيره كواحد من العاقلة فقولان
واذا قبض الوالد حق الولد ثم رده بر الضامن لانه اتلفه ولدان يتلف مال ولده ولا يصح ابراء
نفسه من ذية ولده ان كان له اخوة بل يجلس وتنجم عليه ولا يبرئ نفسه من حق ولده عند
الموت او المرض عند الاكثر لانه صار ماله للورثة وقيل يبرئ ولا يصح ابراءه ان
حجر الحاكم على ولده لديون عليه ولا تدفع ودية الابن لانيه وان وجدها فاخذها
صح له ولا يبرئ الذمي نفسه من حق ولده المسلم والاسجن وحلف ان انكر وذلك
ان طلب ولده ذلك ويضمن العبد ما اخذ من مال ولده وقيل ولو كان في مال الابن
حق للاب لم يجزله وطئ جاريته لان المشتركة لا يجوز وطئها اجماعا ولانه ان
احتاج فعلى ولده نفقته ولو كان ماله للاب لم تفرض له غلية والحق انه قيل ماله لانيه

إذا اراده وعزم انه له فجاريته لانيه فاين الشركة وله اعتاق عبد ابنه وبيعه وقضاه
واكرامه وقيل لا اعتق حتى يشهد بقبضه وان كان له فيه حصة واعتقه لم يضمن
ابنه ويسمى العبد له ان اعتق ابوه حصته دون حصة ابنه واجاز بعض تزويج
الاب امة ابنه ولو كبيرا حاضرا واشترط الصداق لنفسه ولا ياخذ الابن من
مال الاب الا ان غني الاب وافقر الابن ومنعه حقه ولا من مال امة الا بالاذن
او الحل او الدلالة وينفق على صغيره من مال ابيه لا على عبيده لانهم مال وان شاء
باعهم وان قال الابن وطئت جاريتي او مسست فرجها حرمت على الاب فان
وطئها بعد علمه حد وقيل للشبهة انت ومالك لا يكره ومن ورث امة من زوجته
هو وابنه فاراد وطئها فلا يرفع امره للمسلمين حتى يشتري حصة ابنه او توهب له
ولا بد من الاستبراء بعد النزع ولا يصح النزع عند موت الولد حذرا من الارث
وقيل له نزع ما صار لابنه منه لاما كان له بارث او صنعة او غيرها وله في مال ابنه
الغائب او المفقود ماله في مال الحاضر مالم يحكم بموته وان نزع ماله باشهاد وغاب
فباعه الابن صح بيعه عند بعض وكذا ان قضاه لدينه لانه ما لم يخرج الاب من
ملكه فهو للولد وان انتزع وله مال وعليه دين فمات رد الولد وان لم يكن له مال
استوفى الغرماء منه وقيل للولد ما لم يرزاه الاب من ملك نفسه وفي نزع ما في الذمم
خلاف ولا يصح له نزع ما اعطاه لابنه الفقير ان كان الاب غنيا وان اشهد الاب
عند الموت برد ما نزع من ابنه صح وله نزع مال ولده مخافة تضييع ولده له ولا ينزع
حتى يفقر ولده ومن نزع عن صغيره ما تركت امة ومات وله جدة فان اتفقه قبل
الموت صح والا فلها سدسه وان باع مال ابنه وقف ثمنه عند امة مطلقة ان كان
صغيرا الا ان كانت ثقة فبيده وينفق منه وان ماتت ام ولد فماله في يد ابيه وان
غير ثقة الا ان علم تضييعه وان طاب الابن ثمن ما باع ابوه ادركه ان لم يتفقه ويدرك
المبيع عند المشتري ان شاء عند ابن علي ولو وقع البيع عند الطقولية والطلب بعد
البلوغ ومن باع مال ولده وله مال فللحاكم ان ياخذ بمثله لولده ولا يجبهه له فيه
وان مات قضي مثله من ماله وقيل لا ان لم يطلبه في الحياة ويثبت قبل مال ابنه
ان احتاج وقبل مطالعة وقيل ان كان فيه صلاح الابن وقيل يثبت ويضمن الثمن

إذا أيسر وإن باع مال البالغ ولم ينكر حتى مات أبوه فلا رجعة ويجوز دفع الشئ
للأب إذا باع مال ولده واجب وأقيل أنه لا يلزم أن يعطي أباه أن استغنى الأب بالحسان
ومن ماتت أمراؤه عن أولاد منه وأشهد أنه أبراً نفسه من مهرها صح عند موسى
ولا ينزع أرثهم إلا في قضاء دين أو نفقة وللأب أن يأخذ ما له من الدين على أبيه من التركة
خفية إن لم تكن له شهادة ولا إيصال ويعلم الورثة خفية لعل لهم حجة أو يعطوه
ويأخذ من الجنس وقيل مطلقاً ولا يأخذ إلا بعد استيفاء الغرماء سواء وقيل
بخاصصهم والأكثر الأول ولا يصح الإيصال ولا الإقرار من مال الولد إلا
أن نزع في الحياة وكان فقيراً ومن أعطى ولده غلامه بدين له عليه فاقام يعمل للأب
حتى احتضر فأوصى بعلمه أن يقضى منه دينه فمات الأب فقال الابن
أخذ غلامه غلامي وقال الوارث غلامك في يد أهلك وقد أوصى بعلمه
في دينه فقل العلماء إن عمل له في حياته فالعلماء في دينه كما أوصى به وإن
مات قبل إدراك التمرة فهم لرب الغلام والدين في مال الأب أن كان له مال
والأب من علم الغلام وروي أن أبا بكر نزل عائشة رضي الله عنها جذاذ عشرين
وسقاً من ماله فلما احتضر جلس فقالت يا بني ان أحب الناس إلي غني لانت
وأعز الناس فقرا بعدي لانت وإني كنت نخلتك ذلك فمرددت والله أنك أحرزته
وأخذته وإنما هو اليوم للوارث وهو أخواك واختاك أي ولك فقالت والله لو كان ما
بين كذا وكذا لرددته ويجوز أن تعطي وصية الأقرب الصبي أباه وقيل أن كان ثقة
وأقوله أن يؤمن عليه واختار أبو سعيد أنه يجوز للوصي أن يصرفها في نفقة الصبي وكسوته
على أقول بوجودها في ماله لأعلى أبيه ويصرفها في مصالحة إن كان غير مأمون رقة دم
المسلمون للصبي قائماً إذا كان له مال على أبيه كالسلطان والحاكم وقائم الأب قائم على
الصبي ويجوز أن عليه حق للصبي سواء كان أباه أو غيره أن يقيم له وكيلاً ويدفعه
إليه ولو وجد حاكم ويأخذ السائل ما أتى به الصبي أو العبد وقيل أن قال أرسلني
إليك أبي أو أمي أو مولاي ويجوز الأخذ مما في يد العبد إذا علم أن مولاه لا يكره
ذلك والله أعلم باب في الهبة من غير طيب نفس لا تحل لموهوب له هبة
بلا طيب نفس الوهاب كربة أكره ولا تثبت له في الحكم أيضاً لقوله صلى الله

باب

لا تحل لموهوب له هبة بلا
طيب نفس الوهاب كربة
أكره

عليه وسلم ليس على موهوب عقد ولا عهد ولا حرج على الوهاب لأنه حل
لمكره أن يندي نفسه من عدوه إذا أمره بماله أجماعاً وليس ذلك الفداء
بمؤنة له أي لعدوه أجماعاً قال صلى الله عليه وسلم عودوا المرضى
واطعموا الجائع وفكوا العاني أي الأسير وكعطية المداراة أي الدفع عن النفس
أو العرض أو المال كفعل بني مصعب ثم أهل يستجن وأهل غار دابة وأهل
ملكة وأهل أبي نورة وأهل العطف نسبوا لرجل اسمه مصعب وليس أبا الكلام بل
تقيل منهم فانهم مجتمعون من بلاد وأنساب شتى لأنسابهم في بعض الأمور ويظهر
بأقربائهم في زماننا مداراة بهمة مفتوحة بصورة ألف على بناتهم مثل أن
يفضب أهل زوج المرأة أو يخشون الكلام عليها أو يعيروها بمن تعطي أو يعطي عليها
وفاعل يظهر عائداً إلى فعل في قوله كفعل ومداراة منعول لأجله أو مداراته فاعل
والمداراة مصدر داراي بالالف في آخر كل منهما متقبلاً عن همزة أوها بالهمزة
إبقاء على الأصل كما قال الله جل وعلا فأرأتم فيها وقال جل وعلا ويدراً عنها
الذهب وقوله صلى الله عليه وسلم ادراوا الحديث بالمشبهات ولا تحل عطية
المداراة لاخذها لقوله صلى الله عليه وسلم شر الناس من يكرم مخافة شره يذاه
يكرم للمفعول والفظ الحديث شر الناس من يكرمه الناس مخافة شره وأسانه قل
الشيخ فعم صلى الله عليه وسلم ولم يخص أعني كل شر يخاف أن يلحقه من قبله وجاز
للمسلمين وغيرهم أن يداروا من خافوا منه الظلم ولم يقدروا عليه مشركاً
أو مخالفاً أو موافقاً وقد ذكرت ذلك في تفسير سورة ائتمان بهمة قبل وأو الجمع
ولعله قلبها إنما خذف الالف على أنفسهم وأموالهم وحرهم بضم الحاء والراء
جمع حريم وهو من تقتل عنه وتحمية أو بضم الحاء وفتح الراء بمعنى ذلك أو بمعنى
النساء والمراد الأول لأنه أتم والله أعلم بأمورهم أو أبادانهم أو بهما ويجوز
أب ممتنع من عطية المداراة على ذلك باتفاق أهل الصلاح وإن يدفعوا ظلم
المجبرة مشركين أو مخالفين أو موافقين بما قدروا عليه وإن كان الدفع
بكها أي بكل الأموال أن لم يقدروا على الدفع بالقتال وأيسر في ذلك اذلال
الدين وإنما اذلاله أن تعطي مشركاً أو منافقاً وانت قادر على القتال أو لم يطلب منك

وحل لمكره أن يفدي
نفسه من عدوه إذا أمره بماله
وليس ذلك بمؤنة له أجماعاً
وكعطية المداراة كفعل
بني مصعب لأنسابهم
في بعض الأمور ويظهر
بالقربائهم في زماننا مداراة
على بناتهم ولا تحل
لاخذها لقوله صلى الله
عليه وسلم شر الناس من يكرم
مخافة شره وجاز للمسلمين أن
يداروا على أنفسهم وأموالهم
وحرهم بأمورهم ويجوز
أب على ذلك باتفاق أهل
الصلاح وإن يدفعوا ظلم
المجبرة بما قدروا وإن بكها

قتلا ولا مالا ولم تقصد بالاعطاء جلبهم الى الدين او غرضا جازا شرعا واستحسن
لقائم بذلك المعلوم من جمع مال المدارة ان لا يتعرض لشيء من مال
غائب او يتيم او مجنون وان كان التعريض في محاربتهم في محاربة
الجباية وان تعرض للملم جاز بل وجب اذ لا يلزم الاعطاء عنهم ومن اين للغائب
ان يوجب على الناس ما يجب عليهم لان ذلك مصلحة لهم ولا يلزم الناس ان يعطوا
عنهم من اموالهم ويجمعون ما يحتاجون اليه في القتال والقتل والذهاب اليه وكر ما
اشكل عليهم سألوا عنه الجبار على من وضعته على الرجال او عليهم وعلى النساء وعلى
الابوالاولاد او النفس وان اخذ جبار مال يتيم او غائب او مجنون وله وصي او
وكيل او خيفة اي اراد اخذه اي اراد تملكه او اخذه بيده يريد ذلك والوصي
من اقامه الانسان على ولده الطفل او المجنون وارصاه ان يقوم له بعد موته او اراد
اخذ وديعة او امانة او مال مامن كان في يده او اخذه بيده يريد ذلك تخاف
الوصي او من ذكر ان يذهب الجبار به اي بالمال كله جاز له اي للوصي
او نحوه مصلحة الجبار ببعضه اي ببعض المال وجاهله ان
يتركه ولا قدرة له ولا ضمان عليه ان لم يتاوله او يعنه وكذا ان طلب الجبار جزءا
من المال ان يصلحه بقل او بما طلب ان لم يقدر وكان ان لم يفعل اخذ ذلك او اكثر
وجاز ان يتركه كذلك وقيل تجب عليه المصلحة فان لم يصلحه فاخذ الكل او اكثر
بما طلب او مثل ما طلب ولو صالحه لاخذ اقل ضمن مافات بعدم صلاحه وان كان
الجبار طالبا لاحد من المسلمين فلا ترى لاحد من المسلمين ان يمينه في وقت مطالبته
على خراج ياخذ من الناس ولا بمال ولا بمقال ولا شيء مما يقوى به على محاربة
المسلمين وكذا ان طلب ظلم احد ولو منافقا او مشركا فلا يعان على الظلم وان مشى
في الطلب للظلم وقبل للمسلمين اعطوني وقد كان ما يعطونه يستعين به وان لم يعطوه
ضرهم جاز لهم الاعطاء على نية المدارة لانية الاعانة على الظلم وزعم بعضهم ان من
اخذ من مال اليتيم او المجنون او الغائب او الكاره الذي لم تطب نفسه ما يتوبه ثم
والصحيح انه لا اثم عليه لان في ذلك تنجية لهم وان لم يعطوا اخذ الجبار اموالهم
او اموال غيرهم وقد اشتركوا مصالح البلد فمن اين يازم الناس الدفع عنهم وقد طلبهم

الجبار في اموالهم او انفسهم او في اموالهم وانفسهم بل اذا ثبت خراج الظالم ولم يقدر
عليه جاز لمن يجمعه من اصحاب الاموال كلهم الا من استثناه الظالم وجاهل ان
يقول الانسان لذلك الظالم اقل بهم كذا يعطوا مما ليس قطلا ولا صلحا مثل ان
يقول امنعهم الرعي حتى يعطوا اذا كان في امتناعهم مضرة للبلد كما فعل شيخ رحمه الله
وياتي في الكتاب الاخير في باب المدانة والمدارة انه يجوز ان يعطوا المدارة من
مال اليتيم والغائب والارامل وما يعطى لحامي مانع اصلهم وحافظه او
منافع اصلهم فذو العطفية فيه على كل صاحب اصل على قدر الاصل
ومنافع الاصل وما جمع اي اريد جمعه لمنافع المنزل ومصلحه كضيافة
هو على الاموال يقومون جميع اموالهم الاصول والعروض والخفارات بضم
الحاء المعجمة وفتحها وكسرهما وتخفيف اتماء جمع خفارة بذلك الضبط وهي ما يجعل
للمجير والمنع من الظلم مثلا والخفارة بالثلث ايضا الاجارة والمنع على الاحمال
لا الجبال ان لم يكن الخوف على الجبال اولم يملوا الخوف عليها وثلمه على الاحمال
ان لم يكن اتفاق على ذلك اي على ان يعطوا على الجبال لكن الذي عندي
ان كان الخوف على الجبال فقط اعطوا على الجبال وان كان على الجبال والاحمال فعلى
الجبال والاحمال وان كان على الاحمال فعلى الاحمال وان كان الاتفاق على شيء
فعلى اتفاقهم ولا يجوز اتفاقهم على امر في حق يتيم او غائب او مجنون او نحوهم اذا
كان مضرة عليه وقد حصل له التخفيف في غير اتفاقهم مما هو الحكم الظاهر
وان اعطى من في منزل قوم معهم الصلة فله ما لم من نحو رعي وسقي
مع انه غريب نزلة المسئلة في زمان اي منصور في بلد من نفوسة يسمى ويفات فوجدوه
قد اعطى معهم الصلة فلم يجدوا منعه مما لاهل المنزل والصلة ما يصلون به الجائر مدارة
لمنزلهم ونفعاله وينع من نحو الرعي والسقي ان لم يعط الصلة نزلت في
كرابن وهو لم يعط الصلة فنع ولا يمنع الا مما اختص به البلد واما ما كان من الرعي
والماء يستوي فيه الناس اهل المنزل وغيرهم كمشيش الصحاري البعيدة غير المنتسبت
اليهم الخارجة عن العمران التي ليست في صوبهم وماء تلك الصحاري فلا يمنع منها وان
كان من اهل المنزل ولم يعط اجبر على الاعطاء وان ظهر الصلاح في منعه حتى

واستحسن لقائم بذلك ان
لا يتعرض من مال غائب
او يتيم وان في محاربتهم
وان اخذ جبار مال يتيم
وله وصي او وكيل فخاف
ان يذهب الجبار به كله
جاز له مصلحة بعضه

وهو اعطى لحامي اصلهم فعلى
الاصل وما جمع لمنافع
المنزل ومصلحه كضيافة
فعلى الاموال والخفارات
على الاحمال لا الجبال ان
لم يكن اتفاق على ذلك وان
اعطى من في منزل قوم
معه الصلة فله ما لم من
رعي وسقي وينع ان لم يعط

يعطي منع ولا يخرج من المنزل ان كانت له فيه دار او ارض او
شجرة او نخل ويأتي في خاتمة كتاب الاحكام مانصه ولاهل منزل اخراج ساكن
مغزاه فيقيد ذلك بما اذا لم يقع منه اعطاء الصلة ولم يملك دارا او ارضا كما هنسا
وكالدار البيت ومواضع السكنى كالغار والمطمورة واذا ترك اهل المنزل من يدخل
في منزله ان يعطي مرة واحدة في صلتهم فلا يجدن بعد ذلك ان يمنعه من الرعي
في مصلحتهم والاستقاء من ماءهم الا ان ابي ان يعطي الصلة وان اتفق الناس ان
يشتروا جملا او شيئا يعطوه في الجبة جاز لمن يبيعه لهم ان يبيعه واخذ ما جموه
لذلك ان كانوا حصائس ولم يجبرهم احد وقيل ولو دامة او اجبرهم اميرهم او
نحوه وما اتفق عليه المسلمون جبر الحاكم عليه الناس ولو من غاب ولم يضر
الاتفاق ويجبرهم ايضا على اصلاح ما فسد من المنزل والبير والطريق ومن امره
اهل المنزل ان يقوم ثمار اشجارهم فيعطوا عليه الثابتة لم يجز له التوقيف فيما قال
سليمان بن ماطوس وقيل يجوز ان كانوا بالغين وهو الصحيح ومن لم يطلبه اهل المنزل
او الرقعة ان يعطي الثابتة الجارية بين الناس وما يودرن على الاموال وما تنقي
السلطين على الدامة والمدارم والمظالم والمعونات التي يجملها الناس على انفسهم وما
يحدثون في البلد من ضر او خندق فلا يلزمه الاعطاء او الخدمة وكذا من حرر
عن ذلك ومسائل العامة انما تجري على المسامحة والتمامة على قيمة الاموال فمن زاد
ماله زادت عطيته ومن نقص ماله نقصت عطيته وان كانوا يودون على سهامهم
في النهر مثلا واحد له ليلة واحد له ايلان واحد له اقل او اكثر وان استغاد
احدهم مالا غير الماء وما يستقى منه فليقوموا الاموال الا ان خشي ان ينفق من
ذلك ما لا تدرك غايته ان يتمسك غيرهم الى ذلك قاله الشيخ واصله في ديوان
غنائمي وفي نوازل نفوسة والعطية على ثلاث درجات بحسب الاموال اعلى
واوسط وادنى وكما دققوا بحسب الاموال واكثرها الدرجات كان اولى وفعات
الاشياخ ذلك وان كانت له في غير منزله ارض او غيرها من الاصول فلا
يستديها المعروف ان يقال يستديها اي لا يطلبه ان يودي عليها اهل منزله
ان كان يودي عليها في ذلك المنزل الذي هو فيه والا ادى عليها حيث هو

ولا يخرج ان كانت له دار
او ارض وان كانت له في غير
منزله ارض فلا يستديها عليها
اهل منزله ان كان يودي
عليها في ذلك المنزل

لأنهم يردون عنه الظلم وان كان لا يخاف عليها اعطى اولم يعط فلا يطالب عليها
لأنها لا تؤخذ عنه ويلزمه ان يودي عليها فيه اي في ذلك المنزل
الذي هي فيه ان لم يتركه اي ان لم يتركه اهل ذلك المنزل التي هي فيه وان
تركه اي لم يطلبوه للاعطاء لم يلزمه كما مر وهذا في الحفارات كما رواها في
الاصول واما في الضيافة فانه تدرك عليه الضيافة في منزل سكنه ويصلي
فيه تمام او قصر رايست الصلاة قيما وانما ذكرها لان الكثيران يصلي حين
سكن وبرعي ويسقي فيه لاني منزل كان له فيه ارض او غيرها ولم يسكنه
ويذكر اهل المنزل على من له اصل في منزلهم مانابه من الثمار اي مانابه من
الاجرة على الحماية بسبب الثمار اذا كانت الحماية عليها لان ما يعطى للحامي
اصاهم هو على ما عليه الحماية كسائر الاجارات واما الضيافة فمن منافع
المنزل فهي على اهلها قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله وان استاجروهم
للقصر فاما انما يعطي تلك الاجرة على قيمة ما اكل واحد منهم من
القصر وبيوته وحيطانه واجوابه لا على الاموال ان لم يخافوا الا على القصر وان
لم يخافوا الا لانفسهم فليعطوه الاجرة على رؤوسهم سواء في هذا الذكر والاثنى
والحر والعبد والموحد والمشارك والبالغ والطفل وان خافوا للقصر وما فيه من المال
فانهم يعطون الاجرة على قيمة ما لكل واحد في القصر والمال وان خافوا للقصر
والمال والانفس فليعطوا الاجرة على قيمة ما لهم في القصر والمال ودية الاحرار ودية
العبيد ومنهم من يقول انما يعطون الاجرة على ما اتفقوا عليه من المال والقصر
والانفس فيكونون في ذلك سواء الغائب منهم والحاضر واليتيم والمجنون ومن
له البيت الكبير والصغير وان خافوا لبعض القصر دون بعض فليعطوا الاجرة
على ما ناب ذلك البعض كما يعطونها على الكل وان كان في هذا المنزل
من لم يكن له في القصر شيء فخرسوا قصرهم مخافة ما يخرجهم من منزلهم فليعطوا
اجرة اصحاب القصر على قصرهم ويدخل معهم اهل المنزل رؤوسهم وان خافوا على
رؤوسهم كلهم ويحاسبوا اهل القصر بقيمة قصرهم ام لا ولا توكل فضلة طعم ام لا
او غيره جمع لمدارة الجارية ولو تحالوا ولا طعام جمع لهم ولا ياكلوا منه

ويلزمه فيه ان لم يتركه
وهذا في الحفارات وتدرك
عليه الضيافة في منزل
سكنه ويصلي فيه وبرعي
ويسقي ويذكر اهل
المنزل على من له اصل في
منزلهم مانابه من الثمار ولا
توكل فضلة طعم ام لا
لمدارة الجارية ولو تحالوا

لا يأكل ذلك أهله ولو جعل بعضهم بعضاً في خل ولو تساوا في سهام منه ولم تنفصل لانه جمع للخوف الا ان توصل كل الى ماله بعينه والا اعطوه الفقراء الذين ليس لهم فيه نصيب ولم يجمعوه ولا يأكله الاغنياء ولو اعطاهم أهله اياه وتحالل أهله ويجوز لهم ان يدخروه لمثل تلك المداراة ولم ان يبيعوه ويحزوا منه لمنفعة اهل المنزل وقيل يا كاه فقراءهم لان فيه نصيبهم فهم اولى وقيل يجوز ان يأكله الاغنياء والفقراء اذا تحاللوا وان يأكله اغنياء غيرهم وفقراء غيرهم ايضاً اذا تحاللوا اعني أهله ورخص ابو يحيى القريظاني لاهل المنزل الذين ينفقوا على الاضياف ان يأكلوا الباقي ولو لم يحضر اهل المنزل يعني اذا جمع على العدل بين الاموال المخوف عليها او بين ما خيف عليه لان كان طعام اهل دار واحدة او دارين او ثلاثة فصاعداً ما هو خصائص لادامة ومنها * اي من الهبة التي لم تكن من طيبة نفس وقوله بعد ومنها هبة الاطانية يدل على ان الضمير للهبة مطلقاً هبة المرأة لزوجها * والا نسب ان يقول وكهبة المرأة عطفاً على قوله كهبة المداراة او على قوله كهبة اكرامه ولكن عبر بذلك للبعد والله اعلم * ان ادعت مداراة * اولم تدع وقد فهمت المداراة بقربة فلا يحل للزوج اخذها فان شئت ان ارادت ان تعطيه مداراة اشهدت ولو غيبة عنه انها تعطيه كذا وكذا مداراة له فيكون الاشهاد بينة لها على المداراة وما تقدم في المداراة بلا اكرامه واما الاكرامه ففي قوله ولو قالت حين وهبت له اني وهبت لك بطيب نفسي اذا قالت بعد ذلك ان قولي بطيب نفسي مداراة * وان وهبت له او تصدقت عليه او ابراته من مهرها فادعت * عليه * اكرامها وبينته قبل * مدعاها لبيانها * وبطل صنعها * وهو هبتها او تصدقها او ابراءها * على المختار * لقوله صلى الله وسلم ليس على مكره عند ولا عهد وهو مذهب الربيع * وقيل مضى ولا يقبل بيانها * لان لما حجبته لو ارادت منعه بالجد واذا لم تقم بحجبته فتمنعه مضى صنعها مختارة له ولو هدها بالطلاق لان له ان يطلقها فلتنفذ نفسها من الطلاق فاذا خافت الطلاق ووهبت فقد رجعت بجانب عدم الطلاق ووهبت ابقاء الزوجية فقد طاب نفسها لذلك قال الله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً وعن الزهري فيمن قال لامرأته

ومنها هبة المرأة لزوجها ان ادعت مداراة وان وهبت له او تصدقت عليه او ابراته من مهرها فادعت اكرامها وبينته قبل وبطل صنعها على المختار وقيل مضى ولا يقبل بيانها

هي لي بعض صداقك او كله ولم يلبث الا يسيراً حتى طلقها ثم رجعت فيه انه يرد اليها ان خلبها وان كانت اعطته عن طيب نفس ليس في شيء من امره خديعة جاز قال الله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئاً مريئاً وفي الديوان ان قال الواهب اعطيتك باكرامه منك او من غيرك ونفى الموهوب له الاكرامه فالقول قول الموهوب له وان ادعت المرأة انها اعطت زوجها مالا او صداقها باكرامه او على ان لا يتزوج عليها ولا يتسرى اولا يطلقها وقد تزوج او تسرى او طلق وانكر الاكرامه والشرط فالقول قوله وقيل قولها في الاكرامه وان اعطت لوليها وقالت اعطيتك على ان تزوجني لقيل ان او اعطت رجلاً وقالت اعطيتك على ان تزوجني او اعطى واياها رجلاً وقال اعطيتك لتتزوج وليتي او اتي او اعطاها وليها اي او غيره وقال اعطيتك على ان تزوجني وليتك او امتك فالقول قول من انكر الشرط في ذلك وانما يقبل ببيانها لو غصبه منها يده مثلاً او تجابد معها فيه او فعل مثل ذلك او هدها بالضرب او القتل او بالبهتان او نحو ذلك مما لا يجوز وهو قول ابن عبد العزيز وظاهر ذلك انه يشتغل به وليس كذلك فانه لا يشتغل به كما ياتي قريباً في مسألة من ذلك لكن يعتبر بانه لم يشتغل به ثم ينت مع ذلك فكان الحكم وقد يقال الشغل به لم يبطل الحكم * ورد قولها ان تبين ومضى صنعها * وهو مذهب ابن عبد العزيز فيما قيل * وقيل بطل * صنعها بلا بيان * وقيل * قولها وهو مذهب الربيع قال عمن موسى وهبة الجنازة لا تجوز اذا اعطتها لاختها كما مات ابوهم او غير ذلك وكذلك ان كانت عروساً فلا تجوز هبتها وكذلك ان اعطتها الزوج وهي تدار به فلا تجوز ايضاً لانهم يقولون لا تجوز هبة المرأة لزوجها الا ان كانت اذا قال لها اعطني مالك قالت له هي اعطني انت فاذا كانت هكذا جازت واذا عرف الشهود انها لم تداره فانهم يشهدون له وذكر عن ابي محمد الكباوي انه قال اذا ادعت المرأة انها اعطت مداراة فان البينة على الزوج ولا يجدها اي يبين انها لم تدار بل طابت نفسها لان الاصل انها خائفة تداري ولا يدرك ايضاً اليقين وكذلك هبتها اذا كانت عند اخوتها وجواز البيع اذا باع اخوها لحاجته وجوزت فلا يجوز ذلك عليها ان قامت الى المشتري وفي نوازل نفوسة ما معناه وقال الشيخ ان ما اعطته

ورد قولها ان لم تبين ومضى صنعها وقيل بطل وقيل

المرأة زوجها أو الأخت أو غيرها وهي تحتهم حلال لهم فيما بينهم وبين الله تعالى إذا علم
 انهما اعطتا بطيب نفسيهما ولا يحل لهما الرجوع والى في الحكم فلا يتم لهم شيء من
 ذلك إذا ادعت المدارة وفي لفظ أبي عزيز لا تجزأ هبة الجارية لمن كانت تحتها من
 قرابتها ما دامت لم تخرج وإذا خرجت لم تجزأ هبتها ما دامت تستحي ولم يجعلوا لذلك
 حدا ولا يرخصون للمرأة ان تهب لاختها شيئا ولو في حال تجزأ فيه هبتها حتى يحضر
 زوجها فان فعلوا فحائز هبتها اهل من اعطت زوجها الا على ان لا يتزوج فان مات
 زوجها على ذلك فلا رجعة لها فيه وان رجعت قبل موتها فلها وكذا ان اعطته على ان
 لا يتزوج فلا تتركها حتى ماتت فلا رجعة ان لم ترجع قبل الموت وان اعطته لطلبه
 عن طيب نفس فلا رجعة عند ابن مركة وفي التاج ان ادعت الخوف لما طلبها قبل
 قولها مع يمينها ولا رجعة ان اعطت الله اتفقوا وان اقرت انها راضية عند الطالب
 والعطاء وانها الآن راجعة لاجل السؤال فله قبل باجازه الرجوع لا ان اعطته
 بدونه ومن اعطته زوجته نصف مالها ثم ماتت فاخلف هو وورثتها في العطية فلا
 يرى ابن دلي الصداق من المال حتى يسميها عند الشهادة والحلي والكسوة داخلان
 في العطية الا ما على ظهرها وكذا الخالف بالصدقة وان طلب ان تعطيه يدها يمينه
 ويعطيها يمينه تسكنه حياتها فان ماتت قبله فله يمينه وان مات قبلها فهو لما ففعلت
 وبطل الشرط ان رجعت عاياه او على وارثه والا حتى ماتت ففي الرجوع فيه
 لوارثها قولان وان وعد بها بشيء يعطيه اياها حين اراد وطئها فلا يؤخذ به في الحكم
 ولا ينبغي له ان يرجع ان قبضته وان وهبت له كل مالها ثم رجعت فان قبضه فلا
 رجوع الا ان طلقها واساء اليها عند محبوب وهاشم وان طلب ان تخرج من مالها
 او يعجبها وتعطيه اياه وتدع له صداقها وما تعطيه اكثر من المئونة فحائز عند ابن علي
 ان لم يكن اسراف ولا خوف من تغيره عليها وان اعطته صداقها لطلبه ورجعت
 بعد موته لانه طلبها فلها ولوارثها الرجوع وقيل لا قال ابن المسيب لا يمين له عاياه بل
 لما عليه يمين ما طلبها وتحلف ما اعطته الا لطلبه ومن اراد الدخول بامرأة فبعتة الا
 ان يعطيها شيئا لم تكن عطية عندنا قاله موسى ومن طلب الحبل من نفقتها فاحلته ثم
 رجعت فليس ببراءة عند بعض لما قيل اذا طلب اليها مالها فابرتة منه فلها ان ترجع

فيه وقيل ذلك في الصداق لا في غيره من الحقوق وان قالت ان ست في سترك فانت
 بريء مما عليك يرى ان مات وان ماتت فليس له الاميراثا وان اعطته نصف مالها ثم عاشا
 نحو عشرين سنة فماتت فقل ورثتها استنفادت ما لا بعد العطية ونفى الزوج ذلك واراد
 اخذ النصف من كل ما تركت وابو فعليه بيان دعواهم وكذا ان ادعوا انها رجعت
 وان اعطته مالها وقبله ورده اليها على ان لا يتزوج بعده او لا تخرج من ملكه فله ان
 يرجع وان غضبت الى اهلها فقالوا هم او هي لا ترجع حتى تعطينا شيئا فلا شيء لما
 ومن اعطى زوجته حاصصت غرماءه وقيل لا رجوع في ذلك ولا في صدقة او هبة ما
 وعن جابر من اعطى امرأته عشرة شياه من غنم له فليعلمن لها فان لم يلمن
 غنمه وان لم يبق منها غيرهن ولا شيء لها ان ذهبت كلها ولم تقبض ولما ولدن ان
 علمن لها وان اعطته امرأة مالها او بعضه فقبل ولم يحرز ثم تزوجها ثم رجعت قبل
 ان يحرز فاجاز لها عزان الرجوع وان قال لها لما تزوجها قبلت ما اعطيتني فقلت
 رجعت الساء فلا رجعة لها بعد قبوله بعد النكاح وقيل لما لم يحرز عليها الا ان
 اعطته وهي زوجته ومن قال تزوجت امرأة وتركت لي صداقها او احب اني تخلصت
 من حقتك او صداق دلي او اني في غنم منه او اخاف اني اموت وحقتك علي ولا
 ادري كيف احتال حتى اخلس منه راجيا ان تترك له حقها فتركت فلا يبرأ ان
 رجعت لقولهم ليس له ان يعرض لما فيه والتعريض كالطلب وكذا ان دعي ربه في
 محضرها فتركت له لذلك فكالطلب وان لم ترجع حتى مات احدهما برئ منه
 واجاز بعض ان يطلبها وان ترجع واجاز بعض ان ترجع ولو مات ما بقي ماله ان
 كان يطلب ولا رجعة لورثتها عليه ولا على وارثه قبل اتفاقا ومن الناس من يطلب
 الخلاص منه بالصدق على جهده منه ومنهم من يطلب بالتخويف والتهديد والظلم
 والوعيد فهذا لا يبرأ منه وكذا الزوجات في ترك ما لهن فمنهن الراغبة في خلاص
 زوجها اذا علمت صدقه بطيب نفسيهما ومنهن الكارهة لتركه فلا يبرأ فتظن لنفسها
 وزوجها فان كان ذا ورع واخلاص ورغبة في خلاص ولو لم تبره لاودي لها بمحلمته
 فهذا ترجي له البراءة وان لم يكن كذلك فلا يبرأ الي ان خلاص منها ام لا وانما ابرأته
 بلسانها خوف ان يسبى اليها فقد غرتة واثمت بخلفها ولما حقها مع يمينها وان تركت

له صداقها في مرض في غير حق له نكاحها لم يبرأ وان قالت وهب الله لك مالي عليك
وهي صحيحة ثبت وقيل لا وهو المختار لانه تعالى لا يهب حقوق الناس قلت انما
المراد انها وهبت له وهبة الله لازمة لاجلها اذا تركت حقها تركه الله وعن ابي عبيدة
والربيع وغيرهما في واجبة مهرها لزوجها ثم يطلقها قبل ان يدخل بها فلا شيء عليه
وان قال محتضرا اعطيت ابني او غيره كذا من مالي وقد احرزه لم يجز للوارث وجاز
لغيره ويدخل الورثة على الولد فيما اعطاه ابوه في مرضه لا فيما اعطاه في صحته وحرزه
ان بلغ ويدخل مالم يعطهم في الصحة ولا في المرض بقدر حصتهم على من اعطاه
في مرضه ولا يشتغل حاكم بمريد اكل صداق ابنته بحاجة ولا تنصب الخصومة
بينها وقيل له اخذته بحاجة ان بلغت وقيل مطالقا وقيل انه لا يدرك عايله ما فوته من
مال اولاده وانه كالسبع في التفويت وكأنهم خصوا الصداق لضعف المرأة مع انه
اجرة فرجها ولانه ليس كسبا محضاً فان فيه طرفاً من مكارم الاخلاق وانما للوالد
كسب ولده لا ما اعطيه عطاء لكن الكلام هنا في الاحتياج والوالد ينزع مال ولده
بالحاجة ولو كان لولده بالارث او بالهبة او نحوه وايضاً ورد حديث في وعيد من
ياكل صداق بنته بارادته ذلك مع ان له اخذها بالافقة ان احتاج ولا بدع
اعطاء زوجته له صداقها ولا يمين له عليها ان ادعت اكرهاً كما مر في مذهب
الربيع ولكن اذا بنت اشتغل بهما او بين هو اشتغل بهما سواء كان المال بيدها
او بيده ولا يوارث ادعى ان موروثه طلق امراته في حياته وقيد قوله
ولا بدع بقوله وقد تركها موروثه بمنزل اي في منزل طاعته اي
في منزل هي فيه بانه ولو كان لغيره لابقى اليه ولا قرينة على طلاقه وانهم
الوارث باضرار في دعواه ولا يمين عليها فان بين حكم بيبانه وان كانت امانة
مكونها في منزل غير طاعته وكونها تطالبه ان يطلقها او كانت تسئل عن نيتها
او لم يتم باضرار اشتغل به وان قل المريض طلقت زوجتي منذ سنة او اكثر
او اقل منها بمالومات بعده لم توثق فانه يصدق ولو طلقها حينئذ طلاقاً تفوت
به كالطلاق الثالث او طلاقاً رجبياً ودام في المرض حتى تمت عدة هذا الرجعي ورثته
ان بان له طلاق اضرار وتقدم الكلام على ذلك في النكاح ولا باخوة

ولا يشتغل حاكم بمريد
اكل صداق ابنته بحاجة
وبدع اعطاء زوجته له
صداقها ان ادعت اكرها
وبوارث ادعى ان موروثه
طلق امراته في حياته وقد
تركها بمنزل طاعته ولا قرينة
على طلاقه وانهم باضرار
وباخوة

ادعوا ان اختهم اعطت لهم مالها مادامت تستحي في نوازل نفوسة لا تجوز
عطية لاخت لاختها حتى تخرج وتقدم حولاً او تلد ولا يحكم او يشهد
ببذاتها للمنعول متازعين في قوله بهبة كل يطلب نائباً عن الغافل اخت
لاختها عند موت ايها ان ادعت حياء ومدارة وتسمى هبة الجنابة وانما يحتاج
الزوج الى شهادتهم لان فيها بينة لشيء لم يفده اقرارها وان انكرت شهدوا عليها وظاهر
تغيرهم بكاف الترتيب حيث قالوا لا تصح هبتها كما مات ابوها انها لو وهبت بعده
بكثير لصحت والتحقيق ان هبتها عند مرضه الذي مات فيه وبعد موته لا تجوز مادامت
في الفجعة وما دامت تستحي ومثل موت ايها كل امر يفجعها كما يدل له كلام
نوازل نفوسة ومراء في ذلك وهبت لهم ميراثها او غيره وان باعوا من الاصل
ولا سيما ان لم يدعوا بعد الهبة ضرر ما ذكر من وقوع الهبة عند موت ايها
شهادتهم اي ما شهد به غيرهم لهم من الهبة مالم يحكم بها الحاكم اما
للم يبين له انها وقعت عند الموت فتحكم بآبوتها ثم شهد الشهود انها عند الموت
او علم انها بعد الموت وحكم بها لظهور انها بطلب النفس فحكمه صحيح لارجوع
فيه ومنها اي من الهبة هبة الاطمانية وتسمى التوليح وهبة التوايح
الاطمانية السكون الى الشيء وفيه حذف تون وتعويض ياء عنها وابدال الالف ياء
والاصل الاطمئنان واصل همزة ان يكتب ياء وهو اتمان واصوله طان كدخرج
والتوليح جعل الشيء والجأ اي داخلاً وهي معلقة لما علق اليه ويجوز
تعلقها الى مجهول المقدار مما اذا وقع ظهور او مما اذا وقع امكن ظهوره الا ما يقع بجعله
في الزنى او نحوه مثل ان يهب له امة هبة التوليح ليشراها الى كذا ما يقع ولا يعلم
به وفي كتاب عننا يحيى ان اقرت بالهبة وادعت انها هبة الاطمانية فعليها بيان ذلك
واذا علم ان الاخوة باعوا المال لدين يلزمهم هم واخوتهم او لما تحتاج اليه من التزوج
جاز بيعهم واذا باعوا وطالت المدة ثم عارضت بذلك وقالت لم اجوز البيع او
اكرهت وقد اتهمت حلفت ومن ذلك ان يبيعوا وهي تحتهم ثم تتزوج ويموت الزوج
وتتزوج اخر ثم تعارض ولا ينفع كلام زوجها وانما تتكلم هي وان مات الزوج ولا مراته
وله مال فقال ابوه المال لي وما اعطيت ولدي الا عطية النكاح وقد كان اندرها

ادعوا ان اختهم اعطيت
لهم مالها مادامت تستحي
ولا يحكم او يشهد بهبة
اخت لاختها عند موت
ايها ان ادعت حياء
ومدارة وان باعوا من
الاصل بعد الهبة ضرر
شهادتهم مالم يحكم بها
الحاكم ومنها هبة الاطمانية
وتسمى التوليح وهي معلقة
لما علق اليه

وه صرتها ومشرها واحد اعني الزوجين اعنت حتى تاخذ مهرها وميراثها وما ينوب
اصلها مما استفاد زوجها من العلة التي اشترى كرها وعطية النكاح هي ما يعطي الاب او
غيره الولد مثلا يرى انه ذو مال فانه لا يحل للمعطي الرجوع فيه ولو ابا لانه قد تزوج
عليه ودخلت زوجته عليه **و** هبة التوليع تضر الموهوب له في انه يلزمه الزكاة
بها في ماله ان تم النصاب في ماله بها وتلزمه زكاتها مع ماله وان لم يكن له مال لزمته
زكاتها ان تم فيها النصاب ولا يدرك النفقة بها وتدرك عايشه ولو لم يكن له الا شيء
واذا حث بماله لزمه عشرها وان تزوج امرأة على تسمية من ماله كنصف عدت في
ماله وهكذا ما اشبه ذلك والحاصل انها تحسب مالا له كسائر ماله ويردها كاملة اذا
ردها لصاحبه وان تلت ثبات من قبل الله او من قبل مخلوق ضمنها ويلزمه ان يخبر ورثته
بما عنده من هبة التوليع عند احتضاره لئلا يسكوه وتدرك على ورثته ولو يتامى
ويدركها ورثة الواهب ولو يتامى وقيل لا تضر الموهوب له في شيء فلا يزكيها ولا يزكي
ماله بكامله بها في النصاب ولا يلزمه عشرها ولا صداقها ولا تدرك عايشه النفقة بها
والحاصل انها ليست مالا له لانها على صفة وشرط ولا تنفعه ايضا الا بما يستعمل
منها من غلة او تجر او استخدام **و** تنفع الواهب في ثلاثة **ك** مشهورة وفي كل
ما تضر فيه الموهوب له الاول انه **ا** اذا اراد **الاب** **ا** ان يزوج ولده فاء على ماله **ك**
لغير ولده كله **ك** توليها ثم اعطى **الاب** ابنه من المال الذي وهبه من بعد
الرد **ك** لولده بعد ذلك **ك** الزوج بالصدق المعين **ك** وصدق **ك** الولد اي اخرج
الصدق الذي عقده على نفسه قبل **ك** مما اعطاه له **ك** او من غير ما اعطاه ابوه
ك فليس للمرأة شيء **ك** في الذي اعطاه ابوه لحدوثه بعد عقد الصدق ولو قبل اخراجه
مثل ان يقول لما مثالا لك نصف ما عندي فلا تدخل في نصف ما حدث بعد ذلك
ولو اعطاه له قبل الاصدقاء لدخات فيه بالنصف ولولم يهبه اطعموا في كثرة الصدق
وكذا لو كان المال لولده فيه الولد توليها ويتزوج ثم يرده او يهبه الاب ومروا في
هبة الاب مال ولده الطفل او البالغ مما ذكرته في بيان كلام المصنف لا يخفى ان
فيه تكلنا ولله اراد اعطى الاب ماله كله لغير ولده توليها ثم اعطاه لابنه كله او
بعضه فتزوج به او بتسمية منه فليس لزوجته منه شيء لانه قد وهبه لغير ولده

وتنفع الواهب في ثلاثة
اذا اراد ان يزوج ولده
فاعطى ماله توليها ثم
اعطى لولده بعد ذلك
واصدق مما اعطاه لغير
للزوجة شيء

فالمرأة مثله على ابنه ولا تجوز هذه المسئلة الاول عند الله لانها عيشت الثاني ما اشار
اليه بقوله **ك** او اعطاه ابوه شيئا وله مال من غير ابيه **ك** اولم يكن **ك** تخاف منه **ك**
اي من الاب **ك** ان يفسده **ك** اي بانزع او بالرجوع فيما وهب او بلاه تاق
او بالهبة او باخراجه من ملك ولده بوجه او لم يعطه شيئا او اعطاه وخاف ان يفسد
ماله بالزنع او بالاعتاق او نحوه مما ذكر والاب يفسد مال ولده سواء كان منه او من
غيره **ك** فاعطاه لاحد توليها فلا يضره ما قبل ابوه بعد **ك** اي يهد هبة التوليع
ك من ماله كبيع او اصدق او اعتاق **ك** واخذ وتلك ونزع او هبة نزلت مسئلة
في تمنكرت رجل وهب لابنه خادما تخاف ان ينزعها منه او يعقها فوهبها توليها ثم
اعتمها الاب فذكر الشيخ فيها عن الشيخ الا لوتي قوانين منهم من يقول هبة التوليع
صحيحة ليست بشيء بمعنى انها لا تدخل ملك الموهوب له ابد بل ينفع له الى
ما وقف وقيل لم تكن هبة ن ولا بيعتان فاذا باع الرجل ماله او وهبه نقد مضي وليس
التوليع بشيء اي لا ينفع الواهب بل دخلت ملك الموهوب له لا لابد وعاشه الشيخ
الا لوتي المذكور ويقال له ابو زكريا وروى هو ايضا القولين عن ابي عبد الله بن
جاد اسن قال الشيخ المذكور اولا ان الماخوذ به عندي انه لا يتفق تلك الخادم وفي
لقط عن ماموسى لا يجوزون هبة التوليع وهو الماخوذ به واختلفوا ايضا في اعتاق الاب
مما ليك ولده بالبا او غيره فقيل ماض وقيل ليس بشيء والثالث ما اشار اليه بقوله
ك او اراد صاحب المال تبديل وقت لركاته **ك** كبديل وقت مفصول بوقت
فاضل او العكس او مساو لمساو كهنر لجهادى الثانية لغرض صحيح ما من الاغراض
دنيوي او اخروي كليل فضل رمضان وجمع ذكاة ماله لوقت واحد بعد ان كان
لمتعدد غير المروى من الزكاة او النقص منها **ك** فاعطاه **ك** اي اعطى ماله انسانا
ك توليها **ك** اي اعطاه توليها او ولجها توليها **ك** لوقت **ك** الى وقت **ك** اراده **ك**
وقتا لركاته **ك** فإرده الموهوب له فيه **ك** اي في الوقت الذي اراده فيكون وقتا له
ولا يزكي في حين رده بل في مثله من قابل وغنته وتاجه ورجحه كله للموهوب
له ونزكيه الموهوب له كله وما خرج منه لانه كدين لم يحل اجله ويرد المال كاملا
ولا زكاة على ماضى من السنة على الواهب لتوليع ان لم يرد فرارا من الزكاة على

او اعطاه ابوه شيئا وله مال
من غير ابيه تخاف منه
ان يفسده فاعطاه لاحد
توليها فلا يضره ما قبل
ابوه بعد من ماله كبيع او
اصداق او اعتاق او اراد
صاحب المال تبديل وقت
لركاته فاعطاه توليها
لوقت اراده فإرده الموهوب
له فيه

الصحيح * وهبة التوليع * عند بعض العلماء * في غيرها * اي في غير الثلاثة
 ماضية * لا يملك الواهب رجوعها فتحصل اذ ترجع هبة التوليع مطلقا على
 ما غلقت اليه وانه قيل لا ترجع مطلقا بل هي ملك للموهوب له يستمر وانه قيل ترجع
 في الثلاثة وتستمر في غيرهن * وهذا * اي الرابع الخارج عن الثلاثة * المراد
 بقولهم * هبة التوليع * تضر * الواهب لانه لا ترجع اليه * ولا تنفع * الا في
 الثلاثة فلو وهب ماله لثلاث يقع عليه الحث لمضى ملكه الموهوب له ولو ذكر التوليع
 وعلى الثاني تضر الواهب ولا تنفعه مطلقا وعلى الاول قد تضر وقد تنفع وقد لا تضر
 ولا تنفع * وما عاق الى شرط او سبب * او وقت السبب مثل ان يبين الموهوب له
 توليعا في وهبته لكذا وكذا من الثلاثة المذكورة ويشهد الى ذلك ان يشهد في الزيب
 اني وهبته لكذا توليعا من اجل كذا كتبدل وقت الزكاة وهو احد الثلاثة والوقت ان
 يقول له وهبته لك الى عام او عامين مما قل او كثرون لبيان ذلك فالله موهوب له ان لا يرد له
 * ف * هو * الى ما علق اليه * كسبة التوليع الى وقت كذا ومثل ان يطيك
 شيئا لنفط به فلا تاكله الا افطارا به والا فارده ومما الخلاف فيه روى ابوسفينان
 ان انا والمشر بن عمارة وجماعة ذهبوا الى الربيع فساءلوه ان يخرج الى الموسم
 فقال لا اتدر وما عندي ما التحمل به فمشوا الى النظر بن ميمون رحمه الله وكان
 موسرا وكان من تجار الصين فاعطاه اربعين دينارا وقال له حج بها ولم يقبها وكان
 من خاصته فجاءه وائل والمتمتع فقالا سبحان الله يا ابا عمرو تعلم حاجة الناس اليك
 وكنت اعتلت بانك لا تجد ما تتحمل به ولما جاءك الله بما تنسج فيه ابيت ان
 تقبله قال انه قال لي خذها على ان تحج بها واست اقبلها على شرط فاتوا النظر فاعلموه
 بما كره من قوله فاعتذروا وقالوا والله ما علمت انه يكره ذلك والان خذوها انتم وادفعوها
 اليه فاني ان يقبلها بعد ذلك اي خوف ان يكون شيء في قلب النظر من جهة الاعطاء
 بلا شرط الملح او خوفا من اعلامه اياهم بما كره حتى ردوها له بما احب فافهم
 وتقدم من كلام الشيخ احمد قول يجوز مخالفة الموهوب له ما شرط عليه وفي الديوان
 ان قال انما وهبت لك على ان لا يبيعه ولا تهبه فمدع اي فلو بين لكانا على الشرط
 ولا بأس بذلك ويحتمل انه لو بين لبطلت الهبة وهو قول وقيل صحت وبطل

وهبة التوليع في غيرها
 ماضية وهذا هو المراد بقولهم
 تضر ولا تنفع وما عاق الى
 شرط او سبب فالى ما عاق
 اليه

الشرط وهذا الثالث لا يحتمله كلام الديوان وان قال انما وهبت لك في الحقوق
 وقد خرجت عبدا او مشركا وقال الموهوب له لم تذكر الحقوق فالواهب مدع وان
 قال انما وهبت لك على ان ترده لي اذا اردت او على ان تحرزه لي فالقول قول
 الموهوب له * تنبيهات الاول من وهب شيئا وشرط ان يفعل له كذا ولم يفعل له
 حتى مات هو او الموهوب له بطلت الهبة وانه ان يرجع ما لم يفعل له الشرط وقد
 مر الخلاف في الهبة والشرط وقد اعطت امرأة ولدها مالا على ان يكفر عنها يميننا
 فقال محمد ان لم يكفر حتى ماتت بطلت الهبة ومن اعطى رجلا مالا على ان لا يخرج
 من قرية فاحرزه ثم رجع فالهبة ماضية ان لم يخرج وقيل انه الرجوع قبل موت الموهوب
 له وان مات الواهب فلا رجوع لوارثه وقيل له ومن اعطى نخلة على ان لا يخرجها
 من ملكه بطلت العطية وقيل الشرط وقيل ثبتا ابو الحسن ان طلبت صبية الى
 امرأة ان تعطيها منزلا وضمنت لها امها ان تصوم عنها كفارة او تطعم جازت العطية
 لها في الصحة لافي المرض وتلى الام ماضية به فان كانت لها فيه بشرط ان تصوم
 وضمنت بذلك الحال لم تثبت العطية لها فيه ولا على الام ماضية به الا ان
 كانت وصية لها فتبيع من مال الموصية اليها فتنفذ عنها والا لم يلزمها الا ان ثبتت
 عليها الوصية في الحكم فتكون من مال المالك * الثاني لا يجوز في غضب ترك ولا
 نحل ولا هبة ولا جمل ولا صدقة ولا عطية فمن اعطى فيه وصح بطلت ولو احرزت
 فان لم يصح فيه جاز له الرجوع فيها قبل الاحراز لا بعده ومن اعطاها فيه ولم يحرزها
 المعطى له حتى زال الغضب ثم احرزها بعد الرضى جازت * الثالث من دخل الى
 جماعة بقرية ماء او طعام فيكون اكلهم وشربهم في ذلك مختلفا فليل ان ادخله
 اليهم على وجه التملك لهم فليلهم العدل فيه وان كان على الاباحة فمن احتاج منهم الى
 شيء انتفع به ومن اتى اليهم بالدراهم فان كان على التملك فكذلك وان كان على
 الانتفاع واباحة فما لم يصح فساد شيء من ذلك او غاب امره عن المتلقي به فلا
 عليه في انتفاع به على ما يظهر من الاباحة او التملك ما لم تعلم حرمة ومن اشترى
 قيل من امرأة تمرا فدفعته اليه ظرفا خلقتا وجعله فيه ولم يعلم اهو عارية او عطية ولا
 اين توجهت وضاع الظرف ولم يعرف كيف ضاع فلا يلزمه ضمانه لها حتى يعلم انها

دفعته اليه على وجهه الرابع ابن محبوب يجوز حتى الرجل عبد ولده ولو لم ينزعه
 لأن الحرية عند الشبهة أولى وقال أبو الموثر لا يجوز إلا أن نزعه وقيل لا ولو نزعه لأن
 نزعه لا يزيله من ملكه حتى يتلقه وقيل لا إلا في لازم على الأب ولا يقدر عليه
 إلا من ولده وعليه ابن علي وجوز أن يرد أضراره ويومر بإعطائه ثمنه لولده إن كان
 له مال والأسى العبد له به ومن أعطى ابنه عبداً بحق واستثنى خدمته حتى
 يموت فلما احتضر اعتقه فلا عتق عند أبي علي إلا أن كان بحق واحتاج إليه وإن
 عتق عبد ولد ابنه لم يحز اتفاقاً ومن قال إن غلامه لابنه ماشاء فإذا مات فهو حر
 ولما مات ظن أنه حر فتزوج حرة قال جابر هو حر لو ارث الابن وامرأته بالخيار
 في الذهاب والملك الخامس لا يجوز أن يودي لابنه بالأصل ويخرج بنته بالمتاع
 وقيل جائز والله أعلم السادس إن قال أعطيتك أنا أو غيري قبل أن اعتقتك وقال
 العبد بعد أن اعتقتني فالقول للعبد فيما بيده السابع وإن قل وهب لي في صمته
 وقيل الوارث وهب لك في مرضه أو قال قبل أن يموت وقال الوارث أعطاه لك لما
 بد ثلاثه أيام من موته وصار وصية فالقول قول الموهوب له وإن كانت الهبة في
 المرض فقال الوارث لم يسمعه الثالث فالقول للوارث وإن قال وارث وهب لي في
 العدالة وقال الورثة في غير العدالة فالقول قولهم والله أعلم باب في هبة المنافع
 كهبه أشاة لأنسان يملكها وأشاة على ملك صاحبها وكهبه شجرة لياكل ثمارها
 وهي ملك لصاحبها وكالعمارية وقد أفرد بها باب والعمري هبة المنافع أمموه جلة
 إلى بعض من عمره تحقق أو مات قبله ولذلك قابله بالعمري أجلا مملوماً أو مجبولا
 أو أجلا مشكوكاً عنه مقوضاً إلى الموهوب له أو إلى تمام حاجته لكن ليست له إلى موته
 أو ابتداء وتسمى عارية ومنحة ونحوها يعني نحو القفلة منحة وذلك مثل النحلة
 والعطية يقال منحة ونحلة وأعطاها بمعنى لكن يطلعن على هبة الشيء من حيث الذات
 وعلى هبته من حيث المنفعة فالعارية ولو لم يذكر فيها الأجل لكنها في ضمن
 التأجيل المفروض إلى الموهوب له ويحتمل أن يريد بالتأجيل مطلق التأخير على عموم
 الجائز استمالاً للمقيد في المطلق والأولى إسقاط ذلك بأن يقرل هبة المنافع أما
 عارية وتسمى منحة ونحوها وأما عمري والعمارية بتشديد الياء وهي ياء النسب

باب

هبة المنافع أما موهبة
 وتسمى عارية ومنحة ونحوها

وه آخر الأصول الرأى إلا أن النسب هنا منسي غير ملاحظ فكن لفظ المارية لفظ
 موضوع بياء مشددة وهي اسم لما يعار ماخوذاً من عار إذا ذهب وجاء ومنه قيل
 للغلام الخفيف عيار لكثرة ذهابه ومجيئه أو منسوب إلى العار مصدر عار يعير بمعنى
 ذهب وجاء كالقال مصدر قال وقيل من التعاور وهو التناوب وهو فعل الشيء أو
 الفعل به كما هو المناسب هنا على التوبات أي الدول يقال تعاوروا الشيء أي
 أخذوه وأعطوه يتهاورون من الجيران يأخذون ويعطون وقال الجوهري في الصحاح
 كأنها منسوبة إلى العار لأن طلبها عار وعيب وقد تخفف الياء اختصاراً والمعنى ما ذكرنا
 ويحتمل أن يكون المخفف اسم فاعل عراه الشيء بمعنى حدث عليه بأنها حدثت
 على المستعير أو من عراه بمعنى أزال عنه اللباس بأنها زالت عن المعير وتزول عن
 المعار إلى المعير وعري يعمدى ويلزم فيما قيل والمخفوظ لزومه ويتعدى بالهمزة والتشديد
 جعلت كأنها تعري المعير ثم المعار أو بولغ في زوالها حتى كأنها شيء كان مستوراً ثم
 انكشف أو على التجوز الأسنادي أو تقدير مضاف لأن العاري صاحبها أو أخذها
 وقد يقال على التخفيف أيضاً أن اللفظ مقلوب من العائرة أي الجائئة الذاهبة والذاهبة
 الجائئة قلبت المحزة إلى أمن الرأى قلباً مكانياً وقلبت ياء قلباً صرفياً رداً لأصلها ويقال
 أيضاً عارة مخفف من عارية بمحذف الياء وهي في الشرع إباحة الانتفاع بما يحمل
 الانتفاع به مع بقاء عينه والعمارية بمعنى المصدر تملك منفعة مؤقتة لا بعوض فيخرج
 بقولك منفعة تملك الذوات مع أن الملك الحقيقي في الذوات ليس إلا لخالقها ولكن
 المقصد كمال التعريف المطلق ويخرج بالمنفعة تملك الانتفاع لأن الأرية فيها ملك
 المنفعة وهو أخص من الانتفاع لأن له أن يعير مثله بخلاف الانتفاع وخرج بقولك
 مؤقتة تملك المنفعة المطلقة كما إذا ملك العبد منفعة نفسه ووجهها إياه فإنه يصدق
 عليه وليس بعمارية وتخرج الإجارة بقولك لا بعوض لأنها بعوض ذكر ذلك ابن عاصم
 وما ذكره من أن للمعار أن يعير مخلف لما عندنا في الديوان لا يجوز أن يكري ذلك
 الشيء ولأن يعيره لغيره أه والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى ويمنعون الماعون
 فسره الجمهور بما يستعيره الجيران بعضهم من بعض ذمهم الله جل وعلا على منعها ثم
 الأحاديث الواردة فيها كما تأتي إن شاء الله تعالى ثم الإجماع ومنها أي من

ومنها

هبة المنافع وهو مقابل لقوله اما متوجلة اي واما ما شرط فيها ماحي الموهوب
 له فان هذه ليس فيها قطع بعض العمر اجلا بل عمره كله فذكرته لم يوجب له
 فذلك كما مر قابل به الوجهة ومصدرية والمصدر نائب فاعل شرط وتسمى العمري
 بضم العين المهمة وسكون الميم مع القصر وحكي ضد ما وحكي بفتح العين واسكان
 الميم وهو لفظ مأخوذ من العمر وذلك لانها هبة للانسان مدة عمره اي زمان حياته
 المستقبل كله يقال امرتك الدار اي ايجتها لك مدة عمرك وتسمى ايضا الرقي بوزن
 العمري مأخوذة من المراقبة لان الواهب يرقب موت الموهوب له لترجع اليه وكذا
 ورثة الواهب واما الموهوب له فيراقب هو ومن ينتفع معه موته اعني موت الموهوب
 له مراقبة خوف وتوقع لامراقبة حب او هي من الرقبة لانها مباحة مدة بقاء رقبة
 الموهوب له اي ما لم تقطع عنقه بموت واعني بقطع عنقه بالموت ذهابه بالموت اولان
 الواهب ينتظر انقطاعه بالموت وذلك في الجاهلية وقرره الشرع على خلاف * كان
 يقول شخص لاخر امرت هذه الدار * او هذه النخلة او هذا العبد او نحو ذلك
 * حياتك او هي لك عمري او * هي * لك رقبتي * اي في حياة رقبتي * او
 سكني * اذ كان ما يسكن كالدار او غير ذلك من الالفاظ التي تؤدي المراد واذا
 تحققت ذلك * ف * اعلم انه * الاكثر * اكثر اصحابنا واكثر قومنا * على
 ان من عمر * بالبناء للمفعول والتشديد ويقال ايضا عمر بالبناء للمفعول والهمز
 * شيئا فهو له * مدة حياته وله بعدها * ولورثته من بعده * عن ابي عبيدة عن
 جابر بن زيد بلاغ عن جابر بن عبد الله وعن جابر بن زيد عن ابن عباس من عمر شيئا
 فهو له ولورثته من بعده وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما رجل عمر عمري له ولعقبه
 فانها للذي يقطاها ابدا وفيه حذف اي عمر عمري له او عمر عمري له ولعقبه او الوار
 بمعنى او اي او لعقبه معه لاحاديث جابر بن عبد الله وابي هريرة وابن عباس ومن
 يقول يرجوعها للواهب حمل الحديث على ظاهره من التقييد بقول الواهب ولعقبك
 وحمل عليه اطلاق احاديث اثباتها للابد مثل حديث من عمر شيئا فهو له ولورثته
 من بعده اي ان قل هي لك ولوارثك فالجمهور كما علمت ان العمري اذا وقعت
 كانت ملكا لاخذ ولا ترجع الى الاول الا ان صرح باشتراط ذلك وزعمت جماعة

ما شرط فيها ماحي الموهوب
 له وتسمى العمري كان
 يقول شخص لاخر امرت
 هذه الدار حياتك او هي
 لك عمري او لك رقبتي او
 سكني فالاكثر على ان من
 عمر شيئا فهو له ولورثته
 من بعده

وداود الظاهرية الى انه لا تصح وقد اثبتها ابن حزم شيخ الظاهرية والجمهور على انه
 يتوجه التملك الى ذات الشيء كسائر الهبات حتى لو كان المعمر عبدا فادته
 الموهوب له نفذ عنقه بخلاف الواهب وقيل يتوجه الى المفعة فلا يعتق باعتاق
 الموهوب له وهو قول مالك والشافعي في القديم وهل يسلك به مستلك العارية او
 لوقف روايتان عند المالكية وعن الحنفية التملك في العمري يتوجه الى ذات الشيء
 وفي الرقبى الى المفعة وروي عن الحنفية انها باطلة ولفظ الحديث من طريق ابي
 نعيم عن شيبان بن عبد الرحمن عن يحيى ابن ابي كثير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن
 ابن عوف عن جابر بن عبد الله قضي النبي صلى الله عليه وسلم بالعمري انها لمن
 وهبت له وزاد الزهري في رواية ابي سلمة لا ترجع الى الذي اعطاها لانه اعطي عطاه
 وقعت فيه الموارث وعن الزهري عنه صلى الله عليه وسلم ايما رجل عمر عمري له
 ولعقبه فانها للذي اعطاها لا ترجع الى الذي اعطاها لانه اعطي عطاه وقعت فيه
 الموارث ومن طريق معمر انما العمري التي اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
 يقول هي لك ولعقبك فاما اذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها وعن
 الليث عن الزهري عن ابي سلمة فقد قطع قوله فيها حقه وهي لمن امر ولعقبه فلو
 قال ان مت عاد الى او الى ورثتي ان مت صحت الهبة ولغا الشرط لانه فاسد ولا
 طلاق الحديث وعن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم العمري جائزة اي انها
 ثابتة للمعمر بفتح الميم الثانية ونورثته بعده لاحق للمعمر بكسر الميم فيها وعن عطاه
 عن جابر بن عبد الله عنه صلى الله عليه وسلم العمري ميراث لاهلها قالت الشافعية
 للعمري ثلاثة احوال احدها ان يقول امرت هذه الدار فاذا مت فهي لورثتك
 او لعقبك فتصح بلا خلاف ويملك رقبة الدار وهي هبة فاذا مات فالدار لورثته
 والا فليت المال ولا تعود الى الواهب بحال ثانيا ان يقتصر على قوله جعلتها لك
 عمري ولا يتعرض لما سواه ففي صحته للشافعي قولان اصحها وهو الجديد صحته
 ونسب للجمهور وتدل له رواية جابر جعل الانصار يعمرن المهاجرين الحديث ياتي
 قريبا ان شاء الله ثانيا ان يزيد عليه بان يقول فان مت عادت الى ولورثتي ان
 مت صح ولغا الشرط رجحته جماعة من الشافعية وينته رواية الزهري ونسب للاكثر

وعن احمد تصح امرى المطلقة دون الموقوفة وعن مالك العمرى في جميع الاحوال
 فملك لمنافع الدار مثلاً ولا تملك فيها رقبته بحال ومذهب ابي حنيفة كالشافعية
 والعمرى والرقبي متحدتان معنى عند الجمهور وقد روى النساءى بسند صحيح عندهم
 عن ابن عباس موقوفة العمرى والرقبي سواء ومنع مالك ابو حنيفة ومحمد ابو يوسف
 الرقبى وفي رواية لا ترقبوا ولا تعمروا فمن ارقب شيئاً او اعمر شيئاً فهو لورثته والنساءى
 من طريق اسرايل عن الكرم عن عطاء بن رباح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
 للعمرى والرقبي قلت وما الرقبى قال يقول الرجل للرجل هي لك حياتك قلت
 فقلت فهو جائز اخرجته مرسلًا واخرجه من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب
 ابن ابي ثابت عن ابن عمر موقوفة لا عمرى لا ورقبى فمن اعمر شيئاً او ارقبه فهو له
 حياته ومماته ورجاله ثقات عندهم لكن اختلف في سماع حبيب له عن ابن عمر فصرح به
 النساءى في طريق ونفاه في طريق واجيب بان معناه لا عمرى بالشروط المتقدمة
 على ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من الرجوع فليس لهم العمرى المعروفة عندهم المقتضية
 للرجوع فاحاديث النهي محمولة على الارشاد وعن جابر ابن عبد الله جعل الانصار
 يعمرن المهاجرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم امسكوا ايكم اموالكم ولا تفسدوها
 فانه من اعمر عمرى فهي للذي اعمرها حياً وميتاً ولعقبه فتحصلت الاحوال الثلاثة
 المذكورة عن الشافعية وسال سليمان بن هشام ابن عبد الملك الفقهاء عما قال اعمرتها
 واطاق فذكر له فتادة عن الحسن وغيره انها جائزة فقال الزهري انما العمرى اي الجائزة
 اذا اعمر له ولعقبه من بعده فاذا لم يجعل عقبه من بعده كان الذي يجعل شرطه قال
 بعض الخذاق اجازة العمرى والرقبى بميدة عن قياس الاصول لكن الحديث
 مقدم وعن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم العمرى لمن اعمرها والرقبى لمن ارقبها
 والمائد في هبته كالعائد في قيئه فجعل الرجوع المقارن للعقد مثل الرجوع الطارئ
 بعده فهي عن ذلك وامر ان يقيها مطلقاً او يخرجها مطلقاً فاذا اخرجها على
 خلاف ذلك بطل الشرط وصح العقد مراغمة له وهو نحو ابطال شرط الولاء كما
 في قصة بريزة والخلاف في الرجوع في العمرى والرقبى قبل الموت كالخلاف في
 الرجوع في الهبة ويجوز للاب والخلاف في شرط القبول والقبض كالخلاف فيها

وقول ابي عبيدة وغيره من اصحابنا موافق لما عليه الجمهور من ثبوت العمرى والرقبى
 للموهوب له ولعقبه ولو لم يقل ولعقبه وخالفهم ابن عبد العزيز ومن وافقه كما قال
 * والاقل لا يميز ذلك ولا يراه لوارثه الا ان قال هي لك ولعقبك * اي
 من تخلفه من الاولاد ولا يبيعها هو ولا اولاده من بعده على قول الجمهور مطلقاً
 وعلى هذا القول ايضاً بل هي حبس فان انقطعوا ففي بيت المال على ان العمرى
 تجري مجرى الحبس وان لم يكن بيت المال فالفقراء ومن قال دارية قال ترجع
 لاصحابها الواهب او لوارثه وقيل اذا ثبت لوارث الموهوب له فهي لورثته من
 بعده كالمهم لا اولاده فقط فان شاءوا باعوها ولو قال ولعقبه من بعده او قال
 ولا اولاده من بعده * بل هي راجعة للواهب * او وارثه * بموت الموهوب
 له * اذا لم يقل ولعقبك او وارثك وفي المدونة قلت فاخبرني عن العمرى
 والرقبى والسكنى قال ابن عبد العزيز ان كان معنى الرقبى على معنى العمرى ان يقول
 قد اعمرتك هذه الدار حياتك فهي لك عمرى اولك رقبى اولك سكنى على انها لك
 فقد قال ابو عبيدة انه رفع ذلك الى جابر بن زيد والى ابن عباس انه من عمر شيئاً
 فهو له ولورثته من بعده قال ابن عبد العزيز وكان غيره من الفقهاء لا يميز ذلك ولا
 يراه للورثة من بعده اه قلت ليس كما قل فان الحسن البصري وغيره يميزونه وبعض
 يمنع والمميزون اكثر وفي المدونة وكان ابراهيم ابي النخعي ممن يقول العمرى اذا مات
 الذي اعمرها فهي راجعة الا ان يقول هي لك ولعقبك وقول ابراهيم اعدل عندي
 قلت له رايتك تاخذ بقوله كثيراً وتختار قوله على قول من هو اكبر منه وافضل
 عندنا قال ومن هو قلت ابو عبيدة قال الانصاف والحق قول الحق ممن جاءك به
 والامر القوي الذي لا دخل فيه ولا خلل ليس كثيره مما يدخل فيه الوهن
 والضعف قلت واي قوة اقوى من قول ابي عبيدة وغيره من اصحابنا حيث قالوا انه
 من عمر ارضا فهي له ولعقبه من بعده قال واي قوة في هذه قلت لان سبيل العمرى
 سبيل الموارث قال ليس لك في هذا من القوة شيء الا ان تقول هكذا واما القياس
 فلا تكلم فيه اهله فيسخرون منك ويتبين لهم ضعف مقالته اه قلت ليس في هذا
 ضعف لان الموهوب له مادام حياً لا يجد الواهب الرجوع في الرقبى ولا فسخه بين

والاقل لا يميز ذلك ولا
 يراه لوارثه الا ان قال هي
 لك فلعقبك بل هي راجعة
 للواهب بموت الموهوب له

الموت والارث توصله الى النزع فبئوته تدخل ملك الوارث فلو شاء الواهب اثبات الرجوع فيها بحيث لا ينافيه احد فيها فليقل انه لك حتى تبقى لحظة لموتك او ساعة او يوم او جمعة او شهر او عام او نحو ذلك مما هو اقل او اكثر فاذا مات رجع للواهب وودت اليه غلة ذلك العام او ما رده ما وقت وقد تقدم في آخر الحديث انه اعطى عطاء وقت فيه الوارث اما ان يكون من الحديث او مدرجا فيه فلا خال في كلام ابي عبيدة ولا ضعف لكن في حديث انما العمري التي اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول هي لك ولعقبك فاما اذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها وفي المدونة قلت فكيف يكون هذا ضعفا ووهنا وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من عمر شيئا فهو له حياته وبعد مماته قال لي ياعاجز لو اتفق الناس على هذا الحديث لم يجاوز احد من الفقهاء بالقياس فيه ولا الرغبة عنه لانه كل ما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا ينبغي لاحد ان يخالف فيه اه يجبث فيه بانه ليس من شرط العمل بالحديث ان يكون متفقا عليه بل يجب العمل بما ورد من طريق المدول وان كانوا احاد الا ان رواية الاحاد توجب العمل وان كانت لا توجب العلم فالواجب على ابن الوزير قبول ما ورد عن ابي عبيدة وغيره من المسلمين لان من حفظ حجة على من لم يحفظ ولا يعارضهم بالقياس لانه لاحظ للنظر مع وجود الاثر وقد روى هذا الحديث الموافق والمخالفون فالواجب المصير اليه وبما عندي بانه لم يرد ابن عبد العزيز انه لا يعمل الا بالحديث المتفق عليه بل اراد والله اعلم ان هذا الحديث لم يقتض حقهظهم عليه بل لهم حديث اخر يقيد به فيعمل بقيدته كما تقدمت رواية من عمر عمري له ولعقبه فانها للذي يعطاها ابدافقيدها بقول الواهب ولعقبه فلاحاديث التي لم يذكر فيها العقب تقيد بهذا فتعمل على ان الواهب ذكر العقب قلت لكن تاويل الكثير غير حسن والاحاديث التي لم يذكر فيها العقب كثيرة والذي ذكر فيها قليل فياويل هذا الحديث بتقدير محذوف كما مر بعد قول المصنف ولوارثه من بعده وانظر قول ابن عباس فهو له ولوارثه فكيف تعمل للوارث مطلقا لو كانت مقيدة بالعقب والعقب الولد في الظاهر المتبادر وتفسيره بمطابق من خلف من الورثة خلاف الظاهر وفي المدونة قلت واي قول اعجبك من قول ابراهيم اذا كان رايا ولم يكن امرا مجتمعما

عليه قال اعجبني انه يقول انما اعطيتها للرجل حياته ولم اجعلها لعقبه من بعده فكيف يكون لهم ما لم يجعل لهم اليه السبيل بعطاء وانما اعطيه على جهة العارية والدليل على قولي انها عارية استثناءي انها له حياته ولم اجعلها له بعد مماته فكيف يكون هذا عدلا عندك ان يجعلها له حياته فيموت فلا تنقسم تلك العطية ولا ترجع الى ورثته بلا اعطاء من صاحبها الذي امرها ولا هبة هذا مالا يجوز ولا يمكن ان يكون هذا كما وصفت الا ان يكون فيه اثر عن النبي صلى الله عليه وسلم فيلزم الاثر فلا تقيس عليه اي لا تقدم القياس عليه او لا تثبت القياس مع وجوده او تقتصر عليه ولا تقيس عليه ما اشبهه به قال واما ان كان من الفقهاء فلا اختيار في قول ابراهيم اه قلت تقدم الجواب انها يموت الموهوب له تدخل ملك الوارث ولا قوة للواهب على ردها قبل موته وفي المدونة قلت وكذلك السكنى والرقي قال نعم اذا كان معناها معني العمري قلت ان هو لاء يفرقون بينهما فرقا يعني المخالفين ولا يجعلون الرقي والسكنى كالعمري قل ما اراه الا واحدا الا ان يكون لهم تفسير يصلحونه ويوضحونه على غير معنى العمري والله اعلم * وان قال اوصيت لك بسكنى هذه الدار حتى اموت * او قال له اسكنها حتى اموت * اسكنها * ذلك الموهوب له * حتى يموت * الواهب * فترجع * الى ورثة الواهب * وكذا ان قل له اسكنها حتى تموت بلا * ذكر * اوصيت لك * فاذا مات الموهوب له رجعت للواهب او لوارث الواهب لان الموهوب منبذ على شروطهم * وقيل هي لوارثه * اي وارث الموهوب له * من بعده * لدخول ملك الوارث بمجرد موت الموهوب له ولا يجد الواهب نزعها قبل موت الموهوب له وان قل اوصيت لك ان تسكن من اليوم حتى تموت فاذا مات رجعت الى الموصي او وارثه وان قال هي لك الى ما قبل موتك بشهر او يوم او اقل او اكثر لم تكن لوارث الموهوب له بعد موته اجماعا * وان * قال له اسكن هذه الدار حتى اموت * مات * ذلك الذي هو * ما ذون له * اي من اذن له في السكنى حتى يموت المالك * قبل موت صاحبها لم يجد وارثه مكنها حتى يموت صاحبها * حتى متعة بسكنائها وكأنه قال لا يصيب وارثه ان يقول ان لي سكنائها الى موت صاحبها فاذا مات ردتها لوارثه والله اعلم * فصل * في

وان قال اوصيت لك بسكنى هذه الدار حتى اموت سكنها حتى يموت فترجع وكذا ان قال له اسكنها حتى تموت بلا اوصيت لك وقيل هي لوارثه من بعده وان مات ما ذون له قبل موت صاحبها لم يجد وارثه سكنها حتى يموت صاحبها

فصل

العارية * سن جواز العارية * لقول انس كان فزع بالمدينة فاستعار النبي صلى الله عليه وسلم فرسا من ابي طلحة يقال له المندوب فركبه فقال ما راينا من شيء وان وجدناه لبحرا واراد بالفزع الخوف من العدو وابوطلحة هو زوج ام انس والفرس المندوب هو الذي خلقه الله بطي المشي او المطلوب اذ يجعل رهنا في السباق او سبي لندب كان في جسده وهو اثر الجرح او لقب او اسم لم يعتبر فيه وجه التسمية وفي رواية يقال له المندوب كان يقطف او كان فيه قطاف بالشك من الراوي وفي رواية فركبه ثم خرج يركض وحده فركب الناس يركضون خلفه ومعنى قوله ما راينا من شيء ما راينا من شيء يوجب اقترع ومعنى قوله وان وجدناه لبحرا انا وجدنا الفرس واسع الجري او ما وجدناه الا واسع الجري وسعي البحر مجرا سمته وتبحر فلان في العلم اذا اتسع فيه او شبهه بالبحر لان جريه لا ينفد كما البحر وفي رواية وان وجدنا البحر بمحذف الماء على تقديرها وان لم تقدر كان المعنى وجدنا البحر وهو ذلك الفرس وفي رواية استقبلهم النبي صلى الله عليه وسلم على فرس عري اعليه سرج وفي عنقه سيف وفي رواية فزع اهل المدينة ليلته فلتقام النبي صلى الله عليه وسلم قد سبقهم الى الصوت وهو على فرس بغير سرج ولقول عبد الواحد بن امين حدثني ابي قال دخلت على عائشة رضي الله عنها وعليها درع قطر ثمن خمسة دراهم فقالت ارفع بصرك الى جاريتي انظر اليها فانها تزهي ان تلبسه في البيت وقد كانت لي منهن درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فما كانت امرأة تقين بالمدينة الا ارسلت الي تستعيره الدرع فقبض المرأة واقطرت بكسر فسكون برد من برد اليمن فيه خشونة اضاف اليه درعا وفي رواية درع قطن وثمان بدل درع او نعمة لانه بمعنى ثمن او هو بمعنى عوض اضافة الخمسة او منصوب اي بثمان خمسة دراهم او ثمن مبتدا اي ثمنه خمسة دراهم وروي ثمن بالتشديد والبناء للمفعول ونصب خمسة اي قوم بخمسة دراهم وتزهي بالبناء للمفعول بمعنى المبني للفاعل اي تتكبر وشدت روايته بفتح اشاء والهاء في منهن للدروع وتقين بالتشديد والبناء للمفعول تزين او تصالح او تزف على زوجها وكانوا يستعيرون ذلك الدرع ولو لم يكن عظيم الثمن لضيق الحال فكانوا يرونها عظيما ولقول ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

سن جواز العارية

وسلم قال نعم المنفعة الفحة الصفي منة وان شئت الصفي تندوباء وتروح بانه المنفعة الناقة المعطاء والفحة بكسر اللام واسكان التماق ذات اللبن القريبة العهد باللبن والصفي الكثيرة اللبن وروي الصفية وفي رواية نعم الصدقة ولقول انس لما قدم المهاجرون المدينة وليس بايديهم اي ليس شيء بايديهم وكانت الانصار اهل الارض والعقار قاسمهم الانصار على ان يعطوهم ثمارا وما لهم اي نصيب كل عام ويكفونهم العمل والمؤونة ولقول الزهري عن انس ان ام انس اعطت رسول الله صلى الله عليه وسلم عذاقا فاعطاهن النبي صلى الله عليه وسلم ام ايمن مولاتهما اسماء بنت زيد والمذاني بكسر العين المهملة بعدها ذال معجمة جمع تذوق بفتح فاسكان وهو التحلة مالمقا او اذا كان عايبا الشرا اذرك او لم يدرك يعني اعطيه يا كل ثمارهن فقط قل انس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما فرغ من قتال ادل خيبر فانصرف الى المدينة رد المهاجرون الى الانصار منافعهم التي كانوا منحوم من ثمارهم فرد النبي صلى الله عليه وسلم الى ام انس عذاقها وذلك لاستغنائهم بفتح خير واعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم ام ايمن مكنهن من حائطه وروي من خالص ماله وعن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم كان الرجل يعطيه المخلات من ارضه حتى فتحت عليه قريضة والنضير فجعل يرد عليه اعطاء قال انس وان اهلي امروني ان اتى النبي صلى الله عليه وسلم فاسئله ما كان اهله اعلموه او بعضه وكان نبي الله صلى الله عليه وسلم قد اعطاه ام ايمن فاتيته انبي صلى الله عليه وسلم فاعطانيهن فجاءت ام ايمن فجعلت الثوب في عنقي فقالت والله لا اعليكن وقد اعطانيهن فقل نبي الله صلى الله عليه وسلم يام ايمن انزكهم ولك كذا وكذا وتقول كلا والله الذي لا اله الا هو فجعل يقول كذا وكذا حتى اعطاه عشرة امثاله او قريبا من عشرة امثاله وانما قلت ذلك ظننت انها هبة فوبدة وتمليك لاصل الرقبة فاراد صلى الله عليه وسلم استطابة فابها في استوداد ذلك فما زال يزددها في العوض حتى رضيت تبردا منه صلى الله عليه وسلم واكراما لما من حق الحضنة زادها الله شرفا وتكرما قل عبد الله بن عمرو بن العاصي قل رسول الله صلى الله عليه وسلم اريدون خصلة اعلاهن منيحة العز من دامل بعمل بخصة منها ارجاء ثوابها وتصديق موعودها الا ادخل الله بها الجنة قال حسان بن عمية فعددنا ما دون منيحة المنز من

رد السلام وتشعبت العاطس واماط الاذى عن الطريق ونحوه اي ماوردت به الاحاديث
فما استطعت ان تبلغ خمسة عشر خصلة والمحاكمة في ايها ما خشية ان يكون الترخيب
والتيبين وهذا في غيرها من ابواب الخير وان لا يمتقر شيء من ابواب البر وان
قل قال جابر بن عبد الله كانت لرجال منا فضول ارضين فلهذا نواجرها بالثلث
والربع والنصف فقال صلى الله عليه وسلم من كانت له ارض فايزرتها او اجنتها
اخاه فان ابى فليحسك ارضه وعن ابي سعيد الخدري جاء اعرابي الى النبي صلى الله
عليه وسلم فسأله عن الهجرة فقل وبجك ان الهجرة شأنها شديد فقال هل لك من
ابل قال نعم قال فتهلي صدقتها قال نعم قال فهل تمنع منها شيئاً قال نعم قال فتهليها يوم
وردها قال نعم قال فاعمل من وراء البحار فان الله ان يترك من عملك شيئاً والبحار اقوى
والمدن وروي من وراء البحار وحلب الناقة يوم وردها اوفق لما اوفق للحنابين
بابعه على الإقامة بالمدينة وليس من اهل المدينة الذين وجبت عليهم الهجرة قبل فتح
مكة وعن ابن عباس رضي عنهما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى ارض تهتر
زرعاً فقال لمن هذه نقاوا اكثرها فلان فقال اما انه لومنها اياه كان خبراً له من
ان يباخذ عليها اجرا معلوماً وتقدم الكلام على المزارعة و✽ لقوله صلى الله عليه
وسلم ✽ صفوان بن امية لما سأل صفوان ان يعير له سلاحه فابى صفوان ✽ عارية
مردودة وفي رواية مضمونة مودة ✽ وفي الديوان روي عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم انه استعار من صفوان بن امية مائة درع وارساتها وما حمل عليه حيث
خرج الى هوازن غزوة خيبر فقال له حين طأها اليه اغضب يا محمد ام عارية فقال
له عارية مودة وجاء عنه صلى الله عليه وسلم انه قال العارية مودة والمنحة مردودة
والدين مقضي والزعم غارم وقد ذم الله تعالى في كتابه فقال فويل للمعتدين هم عن
صلاتهم ساهون الذين هم يراؤون ويذعنون الماعون قيل الزكاة وقيل هو الماعون
مثل القاس والمسح وانه البيت وقال ايضاً ولا يحسن الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هم خير لم بل هو شر لم سيطوقون بما بخلوا به يوم القيامة وذلك الفصل
الزكاة وذكر في الكتاب انها نزلت فيمن تحمل على القرابة بفضل ماله وقال بعضهم
العارية مودة وفي سنة النبي صلى الله عليه وسلم جارية بين الناس وقيل ثلاثة تنفذ

لقوله صلى الله عليه وسلم
عارية مردودة وفي رواية
مضمونة مودة

اصواتهم السماء السابعة صوت شاة يعيرها الرجل لمن يحياها ابتناء وجه الله وصوت
مظلوم والامانة اذا جعلت فيها اليد على الحيانة وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه قال مرت ليلة اسري بي على رجال تاكلمهم النار مثل الحشب فقلت من هم يا جبريل
فقل رجال يا كلون امانات بايديهم والعارية معروف يحمل بين القرابة والجيران وغيرهم
من الناس ولا ينبغي منعها عن احتاج اليها وقيل المعير افضل من المستعير وقيل ايضاً
طلب ذات اليد عند الناس يورث الثمر والعارية جائزة بين الناس البغين القلاء
الموحدين والمشركين الرجال والنساء وجائز لهؤلاء ان يبيروا وان يستيروا للاعمال
والمجانين والعبيد الا ما لا يجوز من تضييع المال ولا يجوز لاحد ان يعير ماله لمن يضيعه
لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تضييع المال ولا يجوز لمن يستعير من الاثقال
والمجانين والعبيد الا باذن سائرهم واولياء الاطفال والمجانين ولا يستعار العبيد للمشركين
ولا المصاحف ولا كل ما كتب فيه القرآن او اسم الله اه وكانت العارية اول
الاسلام واجبة لقوله تعالى فويل للمصلين اخرج ثم نسخ وجوبها فصارت مستحبة خاصة
وقد تجب لعارض كإعارة الثوب لدفع حر او برد وإعارة الحمل لائقاد غريق والسكين
لذبح حيوان محترم يخشى موته وقد تحرم كإعارة الصيد من الحرم وقد تكره كإعارة
العبد المسلم من الكافر وقيل تحرم ويشترط في المعير ان يكون يملك المنفعة قيل
فتصح الاعارة من المستاجر لا من المستعير لانه غير مالك لما وانما ابيع له الانتفاع
لكن للمستعير استيفاء المنفعة بنفسه وبوكيله كان يركب الدابة المستعارة وكيله في
حاجته او زوجته او خادمه لان الانتفاع راجع اليه بواسطة المباشرو حكم العارية اذا
تلقت قيل في يد المستعير بثافة سهاوية او اتلفها هو او غيره ولو بلا تقصير الضمان
بحديث العارية مضمونة رواه ابو داود وغيره ولانها مال يجب رده لما لكه فيضمن عند
تلفه كالمأخوذ بجهة السوم فان تلفت باستعمال ماذون فيه كاللبس والركوب المعتادين
لم يضمن لحصول التلف بسبب ماذون فيه والصحيح ان لا ضمان على المستعير بثبات
من قبل الله وبما لا طاقة عليه منه ولا تصيب فيه فيقول اليه حديث ابى داود وغيره كما اول
حديث الاستعارة من صفوان بن ابي خلف كما قال المصنف ✽ فقيل ليس فيه ✽ اي
في الحديث بالرواية الاخيرة وهي مضمونة مودة ولا سيما الاولى اوفي قوله مضمونة

فويل ليس فيه

موداة * موجب ضمان لانها كما اتوا معنى كونها مضمونة موداة انه * لازم مستعيرها
 موداة * موجب ضمان لانها كما اتوا معنى كونها مضمونة موداة انه * لازم مستعيرها
 حفظها * لدخولها يده فلا يملكها كما يملك غيره مما لم يدخل يده حتى انه ان لم يحفظها
 لزمه غرمها فهذا معنى كونها مضمونة * وردها لربها * لا تملكها ولا يجزئها عنه ولا
 يتنعم بها فهذا معنى كونها موداة واصل المباداة لزمه حفظها وردها لربها اعني النبي صلى الله
 عليه وسلم لان الكلام على الحديث والمستعير فيه هو النبي صلى الله عليه وسلم ولكنه
 غير المستعير ليعمل كل مستعير وليؤذن به اية الاستعارة لوجوب الحفظ والرد والمضى
 ان المال الذي طلبته منك باصفوان هو عارية جارية على سبيلها من حفظ ورد ولا
 اغنيها ولا اعبسها او اتفهاك * و * اذا كانت سبيل العارة المفظ والرد فلا
 * يضمنها * مستعيرها * ان تانت بلا تضييع او تعد * ويحتمل ان يكون عارية
 مستعيرة مضمونة والمجموع للاستعارة بالكرة العزم على ان المعنى كل عارية او
 عارية ما او عارية ايا كانت فيشمل عارية صنوان فيكون هذا الكلام كاثبات الحفظ
 والرد اصفوان يبرهان كانه قال ارددها لك لان كل عارية تحفظ وترد اى سبيلها
 الرد والحفظ ولا يشكل العموم للكرة في الاثبات لانه هنا ليس على طريقة
 بقولك الموارى مضمونة بل على طريقة قواك ايا عارية فرخت فهي مضمونة * وقبل *
 انه على الله عليه وسلم الزم نفسه في الاستعارة من صفوان مالا يلزم المستعير ليعبر
 ب * معناه * اى معنى قوله مضمونة موداة او معنى الحديث بهذه الرواية * انما
 ضامن حتى لو دهم لك * حتى انها لو ضاعت بلا تضييع ولو بما جاء من قبل الله غرمها
 لك فيكون معنى كونها مضمونة انها تدخل غرامتي فتقول لزمه الضمان لانه شرطه
 على نفسه لا مطلقا * والخيار * وهو التفسير الثاني في قوله وقيل معناه الخ * ان
 المستعير متى شرط * هو على نفسه * الرد او شرط عليه * بالبناء للمفعول اى شرطه
 عليه المغير * او تعدى فيها * شرط على نفسه الضمان او شرطه المستعير او قصر
 في حفظها ويحتمل دخوله في التعدي * ضمنها ان تلفت وهو الموافق للسنة * من
 ان المزين على شروطهم وانه لا ضمان في الامانة الا بعد والعارية من باب الامانة
 فزادت قوة على الامانة من حيث انه ياخذها لا لتفاد فكل يلزمه غرمها اذا شرط
 الرد او شرطه المستعير ولا يضمن الامانة ولو شرط عليه ضمانها الا بعد او تضييع

وقيل يضمنها وكذا الخلاف في كل مالا يلزم ضمانه في الشرع اذا شرط الضمان
 وبالعكس كما مر في البحث في كتاب الرهن ومقابل المختار عدم ضمان العارية ان لم
 يتعد ولم يضيع ولو كان الضمان مشروطا بينهم او بشرط الرد يباح وهو قولنا انما
 ان اصلها غير الضمان وما اصله غير الضمان لا يوجب اشتراط الضمان فيه ضمانه كما ان
 اصل ما كان مضمونا لا يخل ضمانه بالشرط كما مر في البحث وبالاكثر انه اذا اشترط
 الضمان ضمن وبقابل المختار ايضا قولنا اخر انه يلزم ضمان العارية ولو لم يشترط ضمانها
 ولم يتعد ولم يضيع واستدل على هذا بقوله صلى الله عليه وسلم كل يد ترد بها اخذت
 بوقال في الجواب المنى لا يجوز لها ان تخون او تحبس ويحدث الباب عن قوله صلى
 الله عليه وسلم عارية مضمونة موداة على ان المعنى ان المال المذلول منك يا صفران
 هو عارية على طريقها المشروع فيها من غرمها ان ضاعت ولو بلا تضييع ويحتمل ان
 يكون هذا القول هو مراد المصنف كالشيخ بقوله وقيل ان معناه انما ضامن حتى
 لو دهم لك اى كما هو سني في العارية كما يدل عليه قول الشيخ ولو لم تكن مضمونة
 بهذا القول كان فيه تغير اه لكن اذا حملناه على انه الزم نفسه مالا يلزم به يمكن فيه
 تغير كما فحرت به كلام المصنف وذكرنا الاستدلال بالحديثين في الديوان وقولنا
 وحجة من لا يضمنها قوله صلى الله عليه وسلم لا يخل مال امرء مسلم الا بطيبة نفسه
 واشيئ المستعار انما ينفع به المستعير بطيبة نفس صاحبه وان قل له صاحبه رده او
 احرز او اياك ان تضيعه او انت ضامن او قل ذلك كله المستعير فتلاف فهو ضامن
 ومنهم من يقول لا يضمن الا ان كان السبب من قبله وان قل له ذلك غير صاحب
 الشيء بمحضه فليس في قول غيره ما يوجب عليه ضمانا اه والى ان تلف به من
 العارية مضمون على الخلاف المذكور كاتف الكل وفي تلفها بما استعيرت له او تلف
 بعضها بما استعيرت له بلا تعد ولا تضييع ان شرط ضمانها به خلاف ولا ضمان ان لم
 يشترط وفي الديوان ما نقص ذلك الشيء في ذاته فلا ضمان عليه وان انكسر بذلك
 العمل فهو ضامن وقيل لا ضمان عليه مالم يباحه من ذلك مالا يطيق اه وروي عن
 شريح ليس على المستعير غير المغل ولا على المستودع غير مال ضمان قال الاصمعي
 وغيره الاغلال الخيانة والمال الخائن فلا يرى ضمانها الا بتضييع * ومن استعار *

شيئا يعمل شيئا فعمل به أكثر أو أشد مثل أن يستعير * دابة ليحمل عليها عشر
حبات برا مثلا * الحبة في عرفنا اثنا عشر مدا * تحمل خمس عشرة * حبة
أو استعارها ليحمل عشرة مخايم تحمل عليها خمسة عشر مخيمًا وهو الصاع أو استعارها
ليحمل عليها عشر حبات شعيرًا تحمل عشر حبات قمحًا وهو الثقل من الشعير أو
استعارها ليحمل عليها إلى موضع كذا تحمل إلى موضع مثله لكن فيه وعرا وخشونة
فتلفت هي أو بعضها * قبل يضمن * منها ما ينوب ما خالف به فقط مثل أن يضمن
* ثلثها فقط * في مثال المصنف وما أشبهه لأنه لما زاد خمسا كان المجموع خمس
عشرة والخمس ثلثها * أو * يضمن ما حدث في مخالفته كله مثل أن يضمن الدابة
* كلها * في مثاله ونحوه * قولان * في فسادها كلها أو فساد بعضها أو وجه الأول أن
الضمان للمخالفة فيعتبر مقدارها في الفساد ووجه الثاني أنه متعدي ما أمر به وهو المأخوذ
به لأنه لما جمع ما استعار لأجله مع غيره صار فعله كله تديته حتى ما أمر به لأنه لم يأمر
به مع ما خالف به * ولا ضمان أن حمل أقل مما سمي أو * حمل * لبلد أقرب مما
عين * أو حمل أخف أو عمل بما استعار أقل أو أخف سواء أكان على طريق البلد
الأول أم إلى جهة أخرى كما يدل له قوله فحمل للمدينة لم يضمن * على المختار *
لأن في مخالفته نكاحًا وبقاء على ما استعاره من دابة أو غيرها وقيل يضمن لأن الأموال
لا تحمل إلا بأذن والمير لم يأذن له في ذلك الذي خالف إليه فلو خالف إلى مائش لكان
ضامًا لأن فيه المخالفة إلى ما لم يؤذن له فيه مع عدم إبقاء أو نفع مجدد بالمخالفة والذي
متعدي أنه يضمن إذا خالف ما أقره عليه صاحب الدابة ولو حمل أخف من غير
ذلك الجنس الذي استعار عليه أو حمل إلى أقرب غير طريق الأول وأنه لا يضمن
أن حمل من الجنس الذي عليه الإعارة أقل مما أعير عليه وضمن أن كان الموضع الأقرب
أوعر ولو كان الحمل أقل * وأن جاوز في حمله عليها بلدا سمي * أو وقت اسماء أو جاوز بما
استعاره ما عدله أو فعل ذلك بما أكثره * فهل ياربه قيمتها * أي قيمة الدابة وكذا
قيمة غيرها وفيه أنه قد يكون الزائد أقل من الكراء وقد ياتزم التماثل ذلك * لا كراءها
أن أكثرها * ولا كراء غيره أن أكثره ولا ما يقدر لها أوله من العناء في المجاوزة
لأن قيمة ذلك المأزق تأتي على ذلك لأنها عوض المأزق ولا يجتمع الغرض والموضع

دابة ليحمل عليها عشر
حبات برا مثلا فحمل خمس
عشر فهل يضمن ثلثها فقط
أو كلها قولان ولا ضمان أن
حمل أقل مما سمي أو لبلد
أقرب مما عين على المختار وأن
جاوز في حمله عليها بلدا سمي
فهل ياربه قيمتها لا كراءها
أن أكثرها

فلا يجتمع الكراء والقيمة * أو يجبر عليها * على القيمة والكراء أن أكثرى الشيء
أكثره ولكن الكراء إلى حيث الاتفاق كما عقدها وما الزيادة فيقدر لها عناء على
الصحيح لأعلى حساب الأول ويجبر على القيمة وقيمة عناء المجاوزة إن استعاره
استعاره * وبه نأخذ * وهو قول أبي عبيدة رحمه الله بوجهه أن ملك صاحب الشيء
باق عليه فلا يضع عنه انتفاع المتفع به زيادة على ما أذن له فيه ولا تصرفه فيه
تصرف غيره ما ذون فيه ولو بلا نفع وتقدم الكلام على ذلك في الكراء ولا نسلم أن
في ذلك اجتماع العوض والموضع لأن الكراء على الحمل والقيمة على القل * قولان
وإن استعارها لحمل مسمى * أو استعار شيئا لعمل مسمى * فربطها في داره * أو لم
يربطها فيها * فأتى آخر فحمله عليها * أو عمل بذلك الشيء المستعار ما استعير
له * فملك * هي أو بعضها أو هلك الشيء * ضمن المتعدي * سواء متعديا لأنه
حمل أو عمل بلا إذن المير ولا المستعير بل لو أذن له المير وحده لم يجوز لك لا يسمى
متعديا في حق الدابة أو الشيء ولو كان متعديا في حق المحمول أو المعمل وإن أذن له
المستعير فليس متعديا لأن المستعير أن يستخدم العارية بنفسه ويغيره وقيل عليه
الضمان أن عمل غيره ولو بأذنه إلا أن قل عمل أنا أو غيري أو كان مما يعلم المير
أن المستعير لا يعمل بنفسه وإذا استعير شيء للعمل فأخذه بعض العملة ليعمل له
ضمن إذا أخذه بلا إذن من استعاره * ومن أرسل رجلا إلى آخر ليمير له دابة
ليحمل عليها * المرسل بكسر السين * طعاما * أو غيره * من مكة * مثلا
* المدينة * مثلا * فقال له الرسول * أرسلني إليك فلان ليميره دابتك ليحمل عليها
طعاما أو غيره * من مكة لمصر * ونحو ذلك مما هو أكثر مما قال المرسل بكسر السين
* فأعارها إياه فحمل * المرسل بكسر السين * المدينة * مثلا أو غيرها مما
ذكره لرسوله * لم يضمنها * ذلك الرسول ولا مرسله * أن هلك * لأنه على
وفق ما ذكره له المرسل ولأنه حمل إلى أقرب مما أمره المرسل * وضمة * ها
* الرسول أن حمل * المرسل بكسر السين * لمصر * وهلك لأنه ولو أذن
له رب الدابة لمصر لكنه على خلاف ما ذكره * ورساله والحمل للمرسل والأمر له
وأما ذلك رسول خات الرسالة ولم يستقل بأمره بل تفرغ على أمر المرسل فاستعارته

أو يجبر عليها وبه نأخذ
قولان وإن استعارها لحمل
مسمى فربطها في داره فأتى
آخر فحمله عليها بعينه
فملك ضمن المتعدي ومن
أرسل رجلا إلى آخر ليمير له
دابة ليحمل عليها طعاما آمن
مكة للمدينة فقال له الرسول
من مكة لمصر فأعارها إياه
فحمل المدينة لم يضمنها أن
هلك وضمن الرسول أن
حمل لمصر

له على غروجه الحق فكان الضمان عليه ولو كان الرسل بكسر السين
قابل لما استعاره اليه وهو مصر لان قبوله جاء بعد فساد كلام الرسول في الاستعارة
لارب الطعام او غير الطعام وهو الذي ارسله وانما لزم الرسول الضمان في
الحمل الى مصر مع اذن صاحب الدابة له لانه انما اذن له على نية ان يرسله يطلبها
الى مصر كما قال الرسول وليس كذلك بل طلبها الى المدينة وكذب الرسول فتراه
في صورة حمله للمدينة غير ضامن لموافقة ما قل ارسله ولكونها اقرب من مصر ولو
خالف ما ذكر الرسول لانه احبها من الحمل لمصر وانظر انه لو طالبه في عتاء الحمل
الزائد من المدينة لمصر لادركه وان حمل الرسول ضمن حيث ضمن المرسل وبني
الديوان وان ارسل رسولا الى رجل ليعبر له دابة فجلبها اليه الرسول على خلاف
ما ارسله ولم يعلم فاستعيرها على ما ارسله فتضمن ضمن ورجع على الرسول وقيل لا يرجع
عليه وان استعمل على ما جلبها اليه الرسول فلا يشترط وهكذا في الحكم الذي ذكره
المصنف وما ذكرته كل ما خالف فيه الرسل رسالا وزاد وذكر الزيادة لصاحب
العارية على لسان مرسله كاذبا كانت العارية دابة او غيرها والظاهر انه لا يضمن
انما وانفق ما امره به مرسله بشرط ان يكون على طريق ما اذن له فيه صاحب العارية
كما ان المدينة على طريق مصر فلو لم يكن كذلك ضمن ان يكون امره ان يستدير
الى جدة وطلبها الى مصر وحمل الى الطائف وكذا الخاف في غير الطريق كالزمن
وما ليس فيه مشي وحمل ومن اكترى دابة ومعه اولدها فاقصد ولدها مالا
او نفسا لغير المستعير اوله او افسدته تلك الدابة او نفسا كذلك ضمنه
او انفس ربها لا مكاتبها الا ان شرط عليه الضمان لان ربها قد اخذ عليها
الاجرة او عقد عليها الاجرة والولد تبع لها ولو لم يقل المكاتب رده الا ما افسدت
بتضييع المكاتب فانه يضمنه المكاتب وقال ابو سبل رحمه الله الضمان على المكاتب مطلق لانها
في يده ولا ضمان على صاحبها ولا على المكاتب اذا غلبت المكاتب او وثقها بما يوثق مثلها
وضمن عند اي سبل وغيره في افساد العارية في نفس او مال
مستعيرها وفي افساد ولدها الا ان شرط على الميرضمان افسادها ان لم يقل
له اي لمعيرها رد ولدها ووقع افساد منه اي من الولد لانه تابع لانه

لارب الطعام ومن اكترى
دابة ومعه اولدها فاقصد
او افسدته ضمنه ربها وفي
العارية مستعيرها ان لم يقل
له رد ولدها ووقع منه

فإذا لم يأمره برده لزمه منعه عن الإفساد وكانت غرامة ما افسد لازمة لانه حيث
ينزله امة في يده فكما يضمن افساد امة التي استعارها يضمن افساد ولدها وان
امر بالرد فلم يرده فعليه ضمان ما افسدت امة لا ما افسد وانما ضمن في العارية
المستعير لانها في يده بلا اجرة لربها واصل المسئلة ان كل موضع يكون فيه الانسان
ضامنا للدابة ان هلكت يكون فيه ضامنا لجنايتها وكل موضع لا يضمن فيه لا يضمن
جنايتها في العارية يضمنها مطلقا على قول او ان شرط الرد او الضمان على قول
فتلزمه جنايتها ومن قل لا يضمن العارية مستعيرها قال لا يضمن جنايتها وتقدم
خلاف في الكرا وان افسد المكاتب او المستعير او ضيع ضمن وفي الديوان على
المستعير ضمان ما افسد الميرضمان في الانفس والاموال بتضييع ولا يرجع على صاحبها
بذلك وما افسدت بغير تضييع فهو ضامن له ويرجع به على صاحبه وقيل لا ضمان
عليه بل على صاحبه وان هرب عنه فوق طاقته ولم يتبعه يصيح فلا ضمان عليه
ولا على صاحبه وان لم يضيع ضمن صاحبها مثل ان تفسد بذنبا في مال او نفس
ومن اراد احدا عارية لوقت معين حرم عليه اخذها قبله ديانة * اي فيما
بينه وبين الله واراد بالوقت الميعين امد الميعين زمانا كان او مكانا كالحمل الى
موضع كذا او فعل كنياطة الجبة بآبرة عارية * واما في الحكم فانه يترككم رد
عارية ان طلبها ربها ولو قبل المدة او الحد فحذف الحد او اراد بالمدة ما يشمله
استعمالا لانه المقيّد بالزمان في مطلق الحد ويجوز ان يريد بالوقت والمدة الزمان
ويؤخذ حكم غيره بالقياس عليه وينافق بالرجوع فيها لوجوب الوفاء بالعهد
قال الله جل وعلا يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود وقال جل وعلا يا ايها الذين
امنوا لم تقولون مالا تفعلون كبر مقتا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون واستظهر لهما
وجوب الحكم عليه اي على المعير بالوفاء للمستعير كما وجب عليه فيما بينه
وبين الله لان في الحكم بالرد قبل الحد اعادة على نقض العقد ونقضه معصية
ومستظهر ذلك هو الشيخ وبه قل بعض قومنا الا ان كان المير طلب الرد بحيث
يفسد به مال المستعير او مال بيده او نفسه او نفس غيره فلا رد حتى يصل ما يمان
فيه ذلك كما ياتي في قوا ومن استعار دابة الخ وقيل لا يجب شيء بالوعد ولو دخل

ومن اعاد احدا عارية لوقت
معين حرم عليه اخذها قبله
ديانة ويحكم برده عارية ان
طلبها ربها ولو قبل المدة
وينافق بالرجوع والله اعلم
لحكم وجوب الحكم عليه
بالوفاء للمستعير

فيه كما هو المناسب لمميز الرجوع في المبة وعلى ذلك القول الديوان اذ قالوا فيه ويجوز له الرجوع فيما بينه وبين الله وفي الحكم وقت له او لم يوقت الا مالا ينبغي من خلاف الوعد * وان مات المير وعاء * بالنصب على المفعولية لمير ولو كان بمعنى الماضي لانه صلة ال كانه قال وان مات الذي اعار وعاء * خل * وغير الخل كالخل وغير اوانه كالوعاء * وترك اولادا فيهم يتامى * او مجنين او غياب او بكم او ورثة كذلك او مجموع ذلك او بعضه والمبالغ العاقل الحاضر كاليتيم من باب اولى لانه اذا جاز له الترك فيه والوارث يتيم فالولى ان يجوز له وهو غير يتيم ونحوه فذلك كالوصية بالابقاء * ثم طلبوه من مستعيره * طلبه البالغ العقلاء الحضر او لم يلبوه او كانوا كلهم كذلك * وله فيه خل * يفسد بنزعه بان تزول حموضته مثلا او لا يفسد ولا سيما ان لم تتم مدة عمل الخل اذ يحرم بالنزع ان دخلته الحموضة او مضت ثلاثة ايام او له فيه ما يفسد بالنزع اولا * فان طبعه * اي الخل ان عمله بالطبخ او صنعه فيه بلا طبخ ويحتمل ان يزيد بالطبخ مطلق الصنع استمالا للمقيد في المطابق كان بالطبخ او بدونه كانه قال فان صنعه * فيه بحياة المير * او جعل فيه بحياة المير ما يفسد بالنزع ولو خلا عمله في وعاء اخر ثم نقله اليه * فلا يردده لمم حتى يفرغ خله * او ذلك الشيء الذي فيه مما يفسد بالنزع او لا يفسد ولا سيما ان كانوا كلهم بلغا حضرا عقلا سالمين ووجه عدم النزع ان الاصل في ذلك ان يترك حتى يفرغ واذا كان ذلك مع الموت واليتامى فالولى مع غير ذلك * ولا يزيد فيه بعد موته ولا يجهل في بقاءه فيه * مثل ان يعتمد قليل الاكل منه او ياكل من خله اخر مثلا عنده او يشتري خلا من غيره او يترك اكله * بل يحرص في فراغه * وان احتمل ازاد ضمن الكراء من حينه لما بعد كله بلا نقص ما خرج عن الاحتمال والزيادة لا ما قبل ذلك * ولا يدفعه * الاولاد او الورثة * بلا حضور وكييل اليتيم * او المجهون او الغائب او الابكم او خليفته فان تعددوا فحتى يحضر وكلاءهم كلهم او خلا منهم فان لم يكن خليفة او وكييل فلى العشيرة او من يقوم بذلك ان يستخلف او يوكل ليقبض وقيل له دفعه لمن كان من الورثة حاضر بالغا عاقلا سالما مامونا وقيل يدفعه له ولو غير مامون ويشهد عليه ان لم يجد مامونا والقول قول المستعير

وان مات المير وعاء خل وترك اولادا فيهم يتامى ثم طلبوه من مستعيره وله فيه خل فان طبعه فيه بحياة المير فلا يردده لمم حتى يفرغ خله ولا يزيد فيه بعده موته ولا يجهل في بقاءه فيه بل يحرص في فراغه ولا يدفعه بلا حضور وكيل اليتيم

ان ادعى انه جملة فيه وقت كان المير حيا ولا يمين عليه عندي لانه في يده مامون فيه * ومن استعار دابة * او سفينة * ليحمل عليها او ثوبا ليلبسه * هو او غيره بان استعاره لمطلق اللبس او لبس غيره * او زقا لحمل كزيتته * او كزيت غيره بان استعاره لنحو زيتته او لمطلق نحو الزيت ولو لنيره او لنحو زيت غيره * فيه فلميره اخذ متاعه ان لم يضربه * اي ان كان لا يوقع عليه بالاخذ ضرا * كان * بهيمة مفتوحة ونون ساكنة * يلقاه * اي يجد المير المستعير * بصحراء * او غيرها حيث يضربه * لا يجد * فيها المستعير * ما يستر به * بالبناء المفعول اي ما يستر نفسه لواخذه او يجد لكن يضربه الحرا والبردا والفاعل وفتح السين وتشديد التاء مكسورة على ان الاصل يستتر فقلت فتحة الاولى للسين فادغمت في الثانية والفاعل من الثلاثي لازما للضمة معنى اختفى او قدر المفعول اي ما يستر به نفسه * او * لا يجد فيها ما يحمل عليه * لواخذ دابته او في بحر لا يجد فيه سفينة يحمل فيها * او * لا يجد فيها ما يحمل * فيه * فان كان الاخذ ضائرا بالمستعير كما في هذه الامثلة ونحوها فليس للمير اخذ العارية بل يملكه حتى يجد ما يكتفي به من عارية او اخرى او شراء او بيع لذلك ان اراد البيع او اشبه ذلك * لانه * اي المستعير * غير متعد * بل استعمال العارية في ذلك باذن صاحبها فالنزع في ذلك ضرر لا يحل فلو تعدى فيها ولو بعد اذن لكان للمير اخذها ولو كان يضربه به مثل ان يستعير للحمل لموضع كذا فجاوزه وكذا كل عارية دخل فيها ثم اراد صاحبها نزعها بحالة يضربه نزعها لا يجد النزع الا ان تعدى على حد المثال المذكور ولزمه كراء استماله بعد منعه ولو في محل لا يجد فيه النزع وقيل لا كراء عليه حيث لا يجد * ومن سرق منه ثوب * او غصب * فله نزع من سارقه * او غاصبه ان قدر عليه * ولو يتركه * بالنزع * عريانا في ملا * او يموت بالحرا والبرد * وكذا سارق زق او خاية * او غاصب ذلك * ياخذ منه ربه وان باهراق ما فيه * ولا يلزمه ان ينتظره لياتي بما يفرغ فيه ولو من قريب وكذا دابة مرقها او غصبها او سفينة كذلك فحل عليها لصاحبها انقاء ما فيها في موضعه وهو البر او البحر وكذا كل سرق او غصب والعمل بلا اذن ولا ادلال ولا غلط كالغصب والسرقة * وان باعه * او اعاره او اكراه والضمير للشيء المطلق المدلول عليه بالتمثيل بالثوب والزق والخابية او احد الثلاثة ويقاس

ومن استعار دابة ليحمل عليها او ثوبا ليلبسه او زقا لحمل كزيتته فيه فلميره اخذ متاعه ان لم يضربه كان يلقاه بصحراء لا يجد ما يستر به او يحمل عليه اوفيه لانه غير متعد ومن سرق منه ثوب فله نزع من سارقه ولو يتركه عريانا في ملا وكذا سارق زق او خابية ياخذ منه ربه وان باهراق ما فيه وان باعه

عائنه غيره كما يدل له قوله بعد قبل ان يجد لباسا او عاءا وعلى الاحتمال الاول يكون
التقدير قبل ان يجد لباسا او عاءا مثلا ^{سارقه} او غاصبه او غيرها ممن لا اذن
له فيه بالبيع ولو كان بيده بوجه شرعي كاستعارة واكتراه فباعه ^{سارقه} لا احد على وجه
ايح له ^{سارقه} الضمير في ابيع لوجه وفي له لا احد بوجه اياحه له انه لم يلم ان الشيء
مضروب او مسروق او غير مملك لئانه ولا ماذون له في بيعه شرعا ^{سارقه} لم ينزعه منه
صاحبه قبل ان يجد لباسا او عاءا ^{سارقه} وكذا اذا وهبه او اصدقاه او اعاره او اكراه او
اعطاه في دين او ارش او غير ذلك بحيث لا يلم من اخذه منه انه مسروق او منصوب
او لم يؤذن له فيه فذا فعل من انتقل اليه شيئا يفسد بالنزع او حمل عليه او دخل
بعماله به لم يجد صاحبه نزع حيث يفسد ماله او نفسه بالنزع لان مستعملا معذور
لعدم علمه باليدرك بالعلم حتى يجد ما يكتفي به عنه فينزع صاحبه ^{سارقه} وليجهد
في تحصيله ولزمه كراه ما استعمله بعد استحقاقه ^{سارقه} في الحكم واما فيما بينه وبين
الله فيلزمه ايضا ما قبل الاستحقاق وفي الديوان وان استعار له ذابة ليحمل عليها او
ليركبها الى بلدة معلومة فحمل عليها الى بعض الطريق فحجر عليه وان كان في
الرفقة فلا يحمل عليها بعد ذلك اي ان وجد ما يحمل عليه وان كان وحده وخف
على نفسه التلف او على ماله فلا يشتغل به ويعطيه عناه دابته من حين حجر عليه
وكذلك ان طرده العدو عليها فحجر عليه صاحبها ان لا يركبها فلا يشتغل به ويعطيه
عناه وكذلك السفينة ان اعارها له فحجر عليه في وسط البحر فلا يشتغل به
ويعطيه كراهها وكذلك الاكسية والاوعية ان اعارها له وحجر عليه ان لا يستنفع
بها فانه يجهد فيما يلبس او يفضل فيه ماله فان لم يجد فلا يشتغل به ويعطيه كراهها
بعد الحجر اه قلت ما ذكره في الديوان في هذه المسائل انما يناسب القول بان المعبر
ان يرجع قبل الوفاء في الحكم واما فيما بينه وبين الله وفي القول الاخر الذي استظهره
الشيخ انه ليس له الرجوع في الحكم ولا فيما بينه وبين الله فلا يدرك العناء بعد
الحجر ولو في حال السعة فكيف حال الضرورة الا ان اصحاب الديوان اجازوا له الرجوع
فيما بينه وبين الله وفي الحكم كما مر فلذلك قولوا بانه يدرك العناء بعد الحجر وفي الديوان
لا تكون العارية في الاصول اه ولعلمهم ارادوا ان لفظ العارية لا يطلق عليها ولو كان

سارقه لا احد على وجه البيع
له لم ينزعه منه صاحبه قبل ان
يجد لباسا او عاءا وليجهد
في تحصيله ولزمه كراه
ما استعمله بعد استحقاقه

معناها حاصلا جائزا لا اشكال في اعطاء دار او ارض او شجر لمن ينفع به ويرد
كما اثبتوا في الديوان بابي الامسالك والاذن بل قد وردت تسميتها عارية وكانهم
راعوا الضمان الوارد في الحديث ولا ضمان في الاصول على من كانت بيده الا ان
افسدها هو او عبده او حيوانه او مجنونه او طفله وقد اثبتها الشيخ في الاصول
اذ قل ما حاصله الدارية تكون في لارضين والدور والحيوان والمتاع وكل ما لا يعرف
بعينه وايحت منعمة وان اذن ان يبني ويسكن لاجل فاخرجه قبل تمام الاجل
فله عناه وقيمة نقض من خارج لانه لم يتم له شرطه والتعويض تبس لارض
وان اخرج بعد الاجل فليل له اجر عناه وقيل لا وليس له قيمة النقض من
خارج وان لم يوجله فله عناه وقيمة النقض من خارج وفي الاثر ان اعار ارضا
لم يكن له اخراجه حتى يعطيه قيمة النقض وان اجل لم يكن له اخراجه قبل الاجل
ويقول له انقض بناءك فالبناء للمسمير على هذا وعليه نقله الا ان اتفقا على القول
الاول البناء للمير للاجل وان غرس الودي باذن ايا كل الى اجل ويكون بعد
لصاحب الارض فلي اتفقا وان لم يتفقا فالودي لصاحبها في الارض بلا قيمة
للارض لانه غرس بامر صاحبها وان غرس غير الودي فله عناه وقيمة غرسه اذا
اخرجه وان اجل واخرجه بعد الاجل فلا شيء له وان اخرج قبل الاجل فله
عناه وقيمة ما ادخل من خارج والفرق ان الودي من لصاحبه لان له عروفا
فهو لصاحبه اذا اخرج صاحب الارض والغروس غير معينة لانها منتقلة على حالها
الاول لانها تسمى بخلاف الاسم الاول فهي تابعة للارض وان اذن ان يجوز
الطريق فلا يمنه وقد ثبت عليه وكذا النهر والساقية ان يجوز الماء باذنه لان هذا
نفع للماذون له والارض لصاحبها وكذا ان حرث باذنه فلا يمنه حتى يعصده لان
ذلك ضرر وكل منفعة كذلك وكل منفعة الى غاية لا تقطع قبل الغاية بفساد وقت
عارية الاصول امساكا واستمساكا ولا تكون الاستعارة فيما ينفع بالتلافه كالدنانير
والدراهم والمناكول والمثروب بل ذلك قرض ويجوز ان يعير مال ابنه الطفل ولا
يجوز له ان يعير مال من ولي امره من يتيم او مجنون او غائب وما كان في يده
بالامانة من اموال الناس او المساجد والمقابر والاجر ولا ينير اذن الشريك ولا بغير

اذن صاحب مال القراض ولا للماذون في التجرة لان هذا معروف لا تجر وسيفي احد
العقيدتين قولان وجه المتع ان ذلك معروف فيضمن ان فعل وقيل يجوز لخليفة اليتيم
والجنون والغائب وللقارض وللمعد الماذون له في التجارة ان يعبروا مما في ايديهم من
مال هو له لمن اعار لهم قبل ذلك لمنافع ذلك المال وان اعادوا له لمنافعه فلا يعبر
لهم من ذلك وقيل يجوز له ان يتدي الاعارة من ذلك المال لصالح المال مثل ان
يجر له مثل ذلك او افضل منه ولا ضمان عليه ويجوز ان يعبر ما لهم مداراة له وما ان
يعبر منه مداراة عن نفسه او عن ماله ولا ينفع بما لهم اكثر مما يملك له ولا يستعمل مال
بعض البعض وقيل يجوز بحسب نظر المصلحة وجائز عارية الواحد لجماعة والجماعة للواحد
وعارية الشريك لشريكه مما اشتركا ولا تجوز عارية التسمية من الشيء ولا عارية
الشيء الا تسمية منه قلت او اكثر ولا يستعير الرجل من الرجل مال غيره وقيل
يجوز ان لم يستر به انه اعاره بغير اذن صاحبه وان استعمل العارية في غير ما تشتمل
فيه بلا اذن ضمنها ان فسدت او نقصت ولزمه الكراء ولو لم تفسد ولم تنقص
وبناول العارية لكل من يحمل له كعبه وطفله واجيره ولم اخذها بلا اذن من
المستعير ولا ضمان وقيل لا فان اخذها بلا اذن لزم الضمان من افسدها من الاجراء
ونحوه ولا ينفع بغلة العارية الا باذن مثل لبن الناقة وما يحمله العبد من الفحص ولا
بكرها ولا يعبرها وان فعل ضمن ولزمه الكراء وقيل ضمنه ان علم الاجير انه عارية
وقيل لا يلزم الاجير ضمان ان كان الاول ثقة وكذا ان اكرى غلاتها وجائز لمن استعير
له ان ينفع به وكذا العارية نفسها عسى انه جوزه المالك الى ذلك وذكر في الكتاب
انه لا ينفع بذلك الا ان كان المعير امينا ذكر ذلك في العارية والظاهر ان الغلة
كذلك قيل تجوز استعارة العارية وقيل لا وقيل تجوز ان كانت بيد ثقة واذا عمل
بها لم يضمنها عند الجيز ويطلب صاحبها الاول وقيل من شاء وهو قول المانع ومن
الزمه ضمانها الزمة الرد الى صاحبها وان سلمت ردها الى من شاء ولا يستعير لا صاحب
الحرام والربا والريبة ولا يستعير منهم وتجوز عارية المكروه من الحيوان وغيره
والمدر واستعارة ذبي محرمة بالنسب او بالرضاع الا انه قبيح للانسان ان يستخدم
اباه او امه او اخاه الكبير من النسب او نحو ذلك ولا تجوز العارية في الفروج ولا

الاذن فيها وان لم فعلا هلكا ويحد الزاني ولا يثبت نسبه وان باع المستعير العارية
فقال مولى بن علي باخذ صاحبها من المشتري ويرجع المشتري على البائع وانما ابو الحر
البيع لان المستعير امانة في اخذ منه المثل ولا سبيل له على المشتري وقال ابو عبيدة والربيع
على المعير ان يمكن منه المشتري فيعاقبه ثم له ان ياخذ متاعه ويرجع المشتري على
المستعير وقال الشيخ عثمان ان قدر المعير على اخذ متاعه من مشتريه فلا يحد حتى
يجمع بينه وبين البائع فيختصما فياخذه حيثنذ وقيل يفديه ان شاء والا فلا ياخذ
الا ان جمع بينهما ومن استعار شاة او غيرها ولدت او لم تلد فلا يحلب الابن الولادة
التي هي فيها وان جعل له اجلا حلب الابن الاجل كلها وان اجل سنة حسب من حينه
الى مثله من المستقبل وان قال احلبها هذه السنة حلبها بقية السنة ولا يضر بولدها
وان مات ولدها فلا يجبرها على ولد غيرها الا ان كان يصالح ذلك لصاحبها وان اذن
له في الانتفاع بالغلة فليل لا ينفع بالتاج ولا بالصوف لانهما ليسا من الغلة وقيل
ينفع وهما منها وان اذن له ان ينفع بها وما قام عنها انتفع بذلك وغيره وعليه
حفظ غلتها وهي كاصاها وعليه الرعاية والسقي ولا يخطر في موضع الخوف ولا يستعمل
بعضا البعض ولا يئتمرها فيما بينهما وان حمل بعضا على بعض فهلكت بذلك ضمن ولا
يستعمل خل العارية لماله ولا لمال غيره وان فعل ضمن النقص وليس على المستعير
جفظ العارية ومثونها ان حضر المعير والا حفظها وانفق عليها ورجع على صاحبها
بمثونها قلت لا يرجع عليه حضر او غاب كذا ظهر لي ثم رايت في جامع ابي العباس
لا يرجع عليه الا ان شرط الرجوع وان تمت المسدة او قضى حاجته فله ردها الى
صاحبها وان ضيع ضمن ولا يدفعها لغير صاحبها من عبده وولده وزوجته واجيره
ولا يربطها في رباطها وان فعل ضمن ان تمت قبل ان تصل صاحبها وكذلك
لا يرسلها مع من ذكرنا الا بان صاحب المال فان فعل فهو ضامن ان تمت قبل
ان تصل وجائز له ان يرسلها مع امين وان قال له صاحبها ارسلها مع من يجي او
مع من شئت من الناس او سمى له احدا من قبيلة معلومة او مزل معلوم بجائز وقيل
لا يفعل حتى بين له رجلا معلوما وذكر في الكتاب انه جائز ان يدفعها لعمال
صاحب المال مثل عبده او ولده او اجيره او امراته او يربطها في موضع رباطها

وان يرسلها مع واحد من عياله ولا ضمان عليه وقيل يضمن ولو ارسلها مع امين
 ان احدث فيها اذمة وان اعار له دابة ليركبها الى موضع فله ان يحمل عليها
 زاده طم اما وشرايا ورجله وسلاحه الا ما خسر من ذلك ويحمل عليه ولا يمسك
 عليها مل غيره ولو قليلا والا ضمن ولا يقيد بها الى دابة غيره ويقيد بها الى
 دابته ولا يقاتل عليها الا ان اذن له صاحبها ولا يهرب عليها لينجي نفسه وقيل
 غير ذلك واما لتنجيتها فجاز ولا يجزيها فن فعل ضمن وله الاكل عليها والشرب
 ولا يضع عليها الطعام والشراب في حينه ذلك ويقراء عليها النقرات ولا يرقد
 عليها وله ان يقعد عليها وهي واقفة اذا كان ينظر صاحبها ويدعو عند المصلى وان
 وقع له في الطريق شيء فلا يركبها لرجوعه ولكن يقودها او يسوقها فياخذ
 ما وقع له فيرجع الى ذلك الموضع الذي رجع منه ثم يركبها ومنهم من
 يرخص ولا يجوز له ان يسوق بها حيوانه وقيل غير ذلك ولا يطلبها عليها ان
 تالت ولكن ينزل عنها حتى يرجع الى الطريق ويوزله ان يجعل لها ما
 يصاح لركوبها مما لا يضر بها مثل الرسن والجام والسرجه والبردعة والقتب فان
 نها صاحبها ان يجعل لها الجهاز لحمل عليها ذلك فعطبت فلا ضمن وله ان
 يجعلها ولو نهاه ولا ضمان عليه ولا يركب عليها غيره وان اعار له دابة ليجرث
 عليها فلا يقرنها مع غيرها من الدواب ليجرث بها الا ان اذن له صاحبها او كانت سيرة
 البلد كذلك وجاز له ان يجعلها في اليمن والشمال وان استعار له ادوات الحوث
 كلها مع الدواب فلا يرد ادوات بعض الدواب الى بعض ومنهم من يقول ان
 راي ذاك اصالح فيفعله وكذلك ان استعار له دوابه ليحمل عليها احمالا مملوءة
 معينة لكل واحدة فلا يحمل حمل بعض على بعض وقيل يجوز بنظر منه وان كان
 لرجل فرد حمل بعض على بعض ضمن وان استعار دواب ليدرس عليها فبقدر
 انظره ويضربها يسيرا كما لا يضرها وان جرحها ضمن ولا يربط افواهها ولا السنن
 وجاز له ان يوسم في الخالي ونحوها وان اعار دابة ليحمل عليها شيئا فتخبر عن حاله
 فلا يحمي له كالسبل فدرسها والحبوب فطحنها والصوف والكتان والقطن فعملها
 ثيابا وان فعل ضمن وكذا الاجارات كلها وسائر الدواب وان استعار دابة فلا يخرج

بها الاميال الا ان اذن له مقيم او مسافرين او احدهما مقيم والاخر مسافر الا ان
 كانا في السفر فاعار له دابة يحمل عليها او في الحضر فاعار له يحمل عليها في منزله
 ولم يوقت فالى البلد الذي توجه اليه وان استعارها ليحمل عليها الى المحل فوجد المحل
 قد انتقل من مكانه فلا يحمل عليها حتى يدركه وان ردها وعليها رسن او سرج
 او جهاز او بردعة او قتب او قيد فاصحابها الانتفاع بذلك مالم يطلبه ربه ولا ينتفع
 بمالم يكن من جهازها كالبردعة للجمل والقتب للحمار وكذا سائر اربية كيف جعل
 له غمد او ثوب رقبه او صبغه ولا يرد الرقعة والصبغة ويرد الغمد ولا ينتفع بما لا يناسب
 ذلك اشيء اذا جعل له ويجوز ائارة الابق والشارد والمغصوب لغاصبه الذي هو في
 يده وغيره ان تاب وتبرية الغاصب تحصل بالقبض وان تعدى المستعير في العارية
 فلا ينتفع بها وقيل ينتفع واذا لم تسم المدة انتفع المستعير بقدر ما استعار عليه وان
 استعار شيئا الى موضع فلا ينتفع به في رجوعه كلبس ثوب وركوب دابة الا ان علم
 صاحبه او نوى في نفسه وان نوى خلاف ما اعاره صاحبه عليه ضمن ما خالف اليه
 ولا ضم ان نوى الخلاف لم يخلف وان استعار ثوبا ليصل به الى ارض والذبل وان
 قصد الى صلاة فلا يصل به غيرها وان انتقضت عليه الصلاة التي نواها فانه يبيد
 ويعطي كراء في التي انتقضت عليه وان استعار ثوبا لابس فلا يستنجي فيه ولا
 يتوضا ولا يطعم اليه اذا استحم ومنهم من يقول ما خف من ذلك فلا لباس به ولا يحمل
 فيه شيئا ولا يتزربه وله ان يرقد فيه ولا يتوسده ولا يتهده وان فعل ضمن الانتفاع
 وما افسد فيه وان استعاره ليوسته فانه يغطيه ويمهده وكذا ان استعاره ليمهده فانه
 يغطيه وان استعاره للباس فلا يصل به ولا يغسله ان اصابه نجس ويرفعه ويغطيه
 ان قطع فيه شيء ويجوز له ان يستعمل ما دام يجد فيه ما يلبس الا ان استعاره الى مدة
 مملوءة فلا يجاوزها وان استعار ثيابا ليزين بها نفسه او ماله او يحضر بها السوق او
 العرس او نحو ذلك جاز ولا ينتفع بها لغير ذلك وكذا المحل وجازت ائارة السلاح
 للترين او للقتال وان استعاره ليمسكه فلا يقاتل به وان فعل ضمن ما افسد وقيل يجوز
 ان يقاتل به وان اعار له كتابا او مصحفا قرا فيه ولا ينسخ الا باذن وذكروا في الكتاب
 انه ينسخ ولو نهاه ولا يعطه غيره ومن اعار وعاء ولم يخبر بكماله او قطعه ارجعه

ضمن ما فسد به الا ان لم يذكر المستعير انه يجعل فيه شيئا ومن خالف ما يفعل فيما
استعاره ضمن مثل ان يستير خصا فيقذفه النار فيحترق ويجوز قبل صاحب العارية
كله من رهنها وبيعها وهبتها واصداقها واجارتها واعارتها وتديرها وعقها وتزويجها
والطلاق والقداء والرجعة والتسري وان اعطي المستعير العارية من يعمل له بها لم يضمن
ان اعطاها لمن يحسن العمل وقيل يضمن الا ان علم صاحبها انه ممن لا يعمل بيده
وان شرط المعير شيئا ان لم يرددها فله ولوا اكثر من قيمتها وقيل قيمتها وان استعار
سلاحا فضررب به العدو فانكسر فلا ضمان وان ضرب به غرضا او صيدا او ما عرض
له غير المدوم ضمن الا ان ان له وان استعارت حليا فحمله لبثها فذهب وقالت استعرت
لها وانكر واضمته ان لم تبين وخلفهم وان استعارت وعاقبت على غيرها ضمنت وان
قالت اعلق على بني لم تضمن الا ان كانت خفيفة مضرية تدخل مداخل السوء
ولم يعلم بذلك صاحب الحلي فان الام ضامنة وقيل لا يستعمل العارية الا اب
سمي العمل لاحتمال ان يعبره ولا يعمل فان عمل ضمن وان سماها امانة ضمنها الا
باذن ربها ومن استعار لعيد وحبس للعد ضمن وقيل لا ضمان على المستعير بحبس
العارية الا ان طلبها المعير فمعه وان اذن شخص لقوم ان ينووا بارضه قصرافبنوا قليلا
ثم منهم قليل ان بنوا قدر بيت اي بنوا له وكان في بناء ثم المشتعل على بيوت مقدار بيت
وسموا علوا والحاصل انهم بنوا بيوتهم وتم بناء ما ولولم تسقف بنوا ما شاء وفي العلو ولا يشتعلون
بنهيه كان النقص من خارج او داخل وجوز اي جوزا بوزا بالربيع لهم ان ينووا ما شاءوا
ولو منهم وان بنوا قبل المنع قليلا فقط وان لم ينووا ببيتا تاما ان كان النقص من
خارج وان بنوا بعض بيوت ومنهم ان يزيدوا بيوتا اخرات معوا وله اخراجهم ان كان
النقص كله او بعضه من داخل ذلك القصر او من سائر تلك الارض التي اباح لهم
البناء فيها ولو اتوه اي القصر كله ولهم غناء هم وقيمة ما ادخلوه من خارج
ان بنوه كله او بعضه من خارج ويجوز امساك الاصل للارتفاع به لاجل او بلا اجل
وينتفع به وبغلة مادام صاحبه حيا الا ان نزع او بلغ الاجل ان اجل وان مات
او جن فلا ينتفع بذلك ورخص ولا ينتفع به ورثته الا اولاده فعلى انصباهم لا على
الرءوس وتنتفع به بنته ولو تزوجت وجلبت وينتفع به ولد الابن قدر ابيه فقط ولو

وان اذن شخص لقوم ان
ينووا بارضه قصرافبنوا قليلا
ثم منهم قليل ان بنوا قدر
بيت بنوا ما شاء وفي العلو
ولا يشتعلون بنهيه وجوز
وان بنوا قليلا ان كان
النقص من خارج وله
اخراجهم ان كان من داخل
ولو اتوه ولهم غناء هم
وقيمة ما ادخلوه من خارج

تعدد ولو انني لا ولد البنت ولا خليفة المستمسك ورخص للخليفة ولا يبني المسك
ولا يغرس الا باذن ولا غناء له ان فعل وله قيمة ما ادخل من خارج وزكاة الشجر
على صاحب الارض ويجوز له كراء البيوت واما صاحب الارض فله كل فعل من
اخراج الملك وغيره ونزعها ولا تثبت المضرعة على المسك ولا باذنه ويدرک هو وصاحبها
نزعها وان اذن له ان يحرق نصف الارض جاز له ان كان يصل الى ذلك وان
باعها او رهنها لم يمنع المأذون له حتى يستوعب تلك الغلة ويدرک المشتري نقصان الارض
واذا تم الاجل قبل ادراك الزرع لم يخرج حتى يدرک وعليه نقصان الارض من حين
تم ويجوز للرجل الاذن في ارض ابنه الطفل وعليه نقصان الارض من ولي امره
الا ان راي ذلك اصلح وان رماه اصلح فخرتها لنفسه جاز وعليه النقص ولا يحرق
المشتركة الا باذن الشريك وان حرثها باذن بعض فالزرع بينه وبين الشريك ويرد له ما انهم
من البذر ولا يحرقها الشريك الا باذنهم ورخص ان كان شريكه غائبا ان يحرقها بالمطر لا بالماء
الجاري واذا عين له زرع فلا يحرق غيره وان اذن له على ماء فلا يحرق غيره الا ان كان لا يضرها
واذا اذن له في الحرث بالمسحاة فلا يفعل وبالسكة وكذا العكس واذا اذن له في حرث فصل فله
حروث الفصل كلها واذا اذن له فلا يحرق ما يبق سنة او سنتين كالقوة وان حرث وحصد او اكله
السلاية او الحيوان ونبت في المقابلة فلصاحبها حرثها وان ادرك فلم يؤذن له وقيل له
وان لم ينبت للبرد فنبت في القبلة فلا يقلبه صاحبها وهو لصاحب البذر ما لم يحصد
ولو مكث سنتين وبعد ذلك لصاحبها وان اذن ان يحرق بماء فلا يمنعه من الماء
بعد القاء البذر وله قبله ولو سقاها وان اخرج الماء من ملكه فلا يمنعه من انتقل اليه
حتى يدرک وذلك عيب في الشراء وان مات صاحب الماء او المأذون له او غاب او
جن سقي حتى يدرک وان اخرج زرعه من ملكه فلصاحب الماء صرف مائه وان
استحق الماء لم يدرکه الزارع على مستحقه وقيل لصاحب الماء صرف مائه بحيث شاء
وان اذن ان يحرق على ماء فله كل حرث وان اذن ان يسقي الى وقت فله منعه
اذا تم الاجل ولو لم يدرک وان اذن له ان يغرس على ماء ولم يوقت فغرس فلا يجد
منعه حتى تموت الغروس نخلا او شجرا وان بقيت ودياتها وخصون لم يجد المنع ولا
يمنع بموت احدهما او جنونه او كليهما وان استحققت او اخرجها من ملكه هي او الماء

جاء المنع وان اخرج الماء من ملكه فكما في الزرع ولا يمنع عما حبي ولو مات بعض وقيل له
 صرف ماء ولو حيين كل من وقت اول وقت وللان ان يصرف ما اذن ابوه فيه اذا بلغ وان اذن
 لمن يبني او يزرع فلا يبني ما انهدم بعضه ولا يغرس في موضع الميتة التي لها خاف بل ينتفع
 بالباقي وقيل له ذلك من جانه او اخف ولا يخلف الوعد من اذن قول الله جل جلاله واذكر
 في الكتب اسم اعجل انه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا وقال صلى الله عليه وسلم ثلاثة
 لا يجتمعن الا في منافق الكذب اذا حدث والخلف اذا وعد والخيانة اذا اوتمن واذا
 اذن له في الغرس او البناء فخرجه فلا عنه له ولا قيمة اذا كان ذلك من الارض
 وقيل ينظر الى ما انتفع به منها والى عنه فان لم يتم عنه في انتفاعه اتمه له من ماله
 وان زاد نفعه رد الزائد لصاحب الارض قلت لا يرد له وان كان ذلك من خارج
 اعطاه قيمته وقت الغرس والبناء وقيل وقت الاخراج وورثة كل وخليفته بمقامه ولم
 انتقلت اليه الارض اخراجه والعناء على الاول وان كان ذلك للماذون له فلصاحب
 الارض ان يبيع ارضه وتبقى الاشجار والبناء للماذون له وان اخرج من انتقلت اليه
 فالامر بينه وبين الماذون له كما بين الماذون له وصاحبها الاول واذا اراد ان يبيع
 ارضه وما فيها فلا يعطي قيمة ذلك وان فعل لم يصح وان اتفقا ان النقص والشجر
 له جاز ولا قيمة عليه وان ملك الماذون له الارض فلا يدرك على صاحبها شيئا الا
 في الوجه الذي لا يبي له في النقص والغرس فلم ينتفع فله العناء ولصاحب النقص
 والغرس بيعا وان استحققت الارض وكان النقص والغرس منها فعناءه على من اذن
 له وان كانت منه فكذلك وادرك قيمة الغرس مقلوعة على مستحق الارض وان
 استحقها الماذون له لنفسه او لمن ولي امره لم يدرك شيئا ولمن ولي امره ما لغيره في ذلك
 وان استحق الغرس والنقص صاحب الارض او غيره فله الماذون له العناء وبحسب
 انتفاعه من عناه ان استحقها صاحب الارض وان استحقها غيره فعناءه على من
 اذن له ان لم ينتفع وان انتفع فكذلك عند من قال الاستحقاق من الاول واما على
 قول من لم يجعل الاستحقاق للاول فليس على من اذن له شيء ويعطي صاحب
 الارض قيمة النقص والغرس للمستحق وخروج ملك التسمية واستحقاقها على
 ما ذكرنا في الكل واذا وقت صاحب الارض للانتفاع فاذا اخرج اعطاه قيمة

البناء والغرس في الحال ولا عنه وقيل يدركه وقيل له القيمة او لا عنه وان
 اخرجته قبل الوقت والنقص والغرس منها حسب نفعه واتم له ما نقص وقيل
 ان انتفع ولو قليلا فلا يدرك عناه وان كان ذلك منه واخرجه قبل الوقت فله العناء
 ولو استغل وقيل لا يجد اخراجه قبل المدة وان اذن لمن ياكل من ماله الى وقت او ما
 دون كذا جاز ان ياكل ولو مما استغناء وان مات او جن او نهاه فلا ياكل وان
 تشاجرا فله البقاء على الاكل وقيل لا وان جعل له القيمة ولم يجد الطعام من ماله فلا
 ياخذ ما يشتره به وان اذن له في الاكل فلا يطعم عياله او غيرهم ولا ينتفع بغير
 الاكل الا ان اذن له وكل ما حد له فلا يجاوزه وان زاد فيما اذن له شيئا او
 غيره عن حاله فلا ياكل وان اخرجته من ملكه فلا ياكل ولو رجع اليه الا ان
 باعه بيع انقضاء ولا ياكل اذا فعل فيه فعلا موقفا كبيع الخيار والرهن وان اوصى
 به فله الاكل ما لم يستحقه الموصى له وان اذن ان ياكل من ماله شيئا ولم يجعل له
 لقيمة فلا ياكل وقيل ياكل مرة وقيل ثلاث مرات وقيل ما لم ينه ولو غاب وقيل
 ان غاب فلا ياكل وان قال كل من هذا الطعام او من هذا الجنان اكل حاجته
 لا كله وقيل لا ياكل منه الا ان جعل له القيمة او سعى قدر ما ياكل وان قال كل
 منه قليلا او اشرب منه قليلا فلا يفعل ان لم يتبين كم القليل المراد وقيل يفعل حاجته
 لان الدنيا كاهن اذيلة وقد فعله شيخ وفيه نظرات ادر الامارة ان صاحبه لم يبعه كله
 ولا نصفه وان قال ذق او جرب فلا يفعل وقيل يفعل قليلا وان ارسل معه الطعام
 لموضح وقيل كل منه حتى تبله اكل ما لم يجاوز اكثر ظنه فيما اذن له والحوطة
 الترك وكذا ان قال اشتر لي وكل منه حتى توصله الي وان قال ان ماله كله فكل
 منه فلا ياكل وقيل ياكل وان قال افعل فيه ما شئت فلا يفعل الا ان بين له مقدارا
 وقيل يفعل ما شاء له او لغيره كما اذا قال له كل منه واطعم كل وقت اردت فانه
 ياكل ويطعم من اراد ويجوز اذن من ترجع افعاله الى التثنية ويكون من التثنية
 وقيل لا ولو صح عقله وان قال اركب هذه عقبا فالحق مقدار التقصير وان قال له
 اركبها حتى تستريح او قليلا فلا حتى يبين له مقدارا وقيل يركبها حتى يستريح وان
 قال اركب مرحلة فلا يركب حتى يسبحي له وقيل يركب منهل المسافرين وان قال

اركب حتى تبلغ الرفقة فله ذلك وان قال اركبها ركب حتى يقول له انزل الا انه لا يحسن له ان يثقل على الناس قال صلى الله عليه وسلم المؤمن هين لين خفيف واذا اذن له في الانتفاع انتفع ان لم يعرفه لغيره ولو غير امين وان قال ان لي صاحبة ان اذن فيه فلا ينتفع ولو امينا وقيل ينتفع ان كان امينا وقيل ولو غير امين ان صدقه وان ارسل طفله او غده او غيره ليري له ما ينتفع به فلا يشتغل به وقيل ان يمكن قلبه فله وان اذن له فظاهر انه غير ملكه او انتفع حين لا يجوز مثل ان جن او مات او بحيث لا يصح اذنه ضمن وان اذن له فغصب او كان في يد غيره بالامانة اكل حيث لا يحمل لنفسه سبيلا قلت لا ياكل اذا كان بيد غيره امانة وان اذن له ان يجوز ساقية فاجازها جازت حتى يتم الوقت او ينهاء وان قامت عليها الاشجار فلا يمنة بعد وقيل يمنة وان اذن له ان يحفر في ارضه مطمورة ثم دفع اعطاءه عناءه وان انتفع حسب النفع وقيل ان انتفع فلا عناء وكذا سائر المنافع والمطمورة ونحوها لصاحب الارض والله اعلم **باب** في حفظ مال المسلم **وجب على مسلم حفظ مال اخيه** في التوحيد متولى او غير متولى **ان قدر وضمن** عند الله لافي الحكم **ان ضيعه على امر** في كتاب الحقوق وكذا على غير مسلم ولم يذكر غير المسلم للخلاف هل خطوب بفروع الشرع لكن الصحيح انه مخاطب به فلم يذكره لانه لا ينتفع بخطاب المصنف وغيره غالبا وعادة ومعلوم ان ما لزم الموحد لزم المشرك الا ان المشرك ياتي فلم يذكره للعلم بذكر المؤمن ولو اراد ذكره باختصار لقال **وجب حفظ مال المسلم ورخص بعض** ان لا يلزم الا حفظ مال المتولى وقيل لا يلزم حفظ مال الا ان كان بيده كامنة وتقدم كلام على ذلك في كتاب الحقوق وروي عن داود بن ابي يوسف رحمه الله انه افتي ثمان مسائل من قل دلي عتق رقبة او لزممتني او قال حرمت هذا الشيء او هو علي حرام انه قال ليس عليه شيء ولو حنث حتى يقول لله **والخامسة** قال التوافل من الصدقة والصوم وصلاة التطوع تجزي الانسان لما عليه من تباعث الناس **والسادسة** قال زكاة الحبوب اذا اراد ان يعطيها يحط ما عليه من الدين **والسابعة** من كانت عليه تباعة من قبل التعدي او من قبل المعاملة فكل من قال له نزعتهما او اعطينهما عنك فانه يزبه ولو كان غير امين **والثامنة** ان كانت عنده امانة او ودیعة

باب

وجب على مسلم حفظ مال اخيه ان قدر وضمن ان ضيعه على امر

لا ان فغاب وقد عرف موضعه ولا يقدر الى الوصول اليه ولا يرجو رجوعه ان ينفقها على الفقراء وليس عليه غير ذلك اه ومن قدر على تلبية ماله او مال في يده بامانة فما له اولى بالتلبية ولا ضمان عليه الا ان قدر على تلبية الكل وان لم يقدر على تلبية الامانات كلها قصد واحدة بالحفظ او ما قدر عليه ولا ضمان عليه في الباقي وان لم يفظ بعضا وقدر على حفظه وتلف الكل ضمن الكل وقيل ذلك البعض ويستغل بالاصلاح ثم يصلي والا ضمن الا ان ضاق الوقت فليصل اولا وان اخذ في صلاة فرض او نفل او غسل فلا شيء عليه **و** **حفظ اللقطة** ولو لم يشرك ان كان معا هذا اذا التقطها او على القول بوجوب لقطها بضم اللام وفتح القاف على المشهور عند اهل اللغة والمحدثين قال عياض لا يجوز غير ذلك قلت انقياس اسكان القاف لان التفاعل فعلة بضم ففتح والمفعول بضم فاسكان واللقطة مفعول بها اللقط فهي الشيء الملقوط لعمالة او غير مال وتخصيص بعضهم بالمال جري على الغالب فالتحكمة يضم الضاد واسكان الحاء المضعوك عليه ويفتحها الكثير الضحك وقد جزم الخليل باسكان القاف وهو المشهور في الالسنة السنة العامة ووجه الفتح المبالغة في النقاطها لان كل من يراها يميل اليها ويلتقطها حتى كأنها ملتقطة بكسر القاف فسميت باسم ملتقطها وهو اللقطة بفتح القاف كالحمزة والهمزة قال الخليل واللقطة بالفتح الا لقط قال الازهري ما قاله الخليل هو القياس لكن الذي سمع من العرب واجمع عليه اهل اللغة والحديث الفتح وفيها لبيان ايضا لقطة بضم اللام كقلامة وظلامة ولقط بفتحها بلاهاء **وهي شرعا** مال معصوم عرض للضياع ولو **كلبا** او **فرسا** او **حمارا** ذكر القوس والحمار للخلاف فيها هل يلتقطها والمشهور التقاطها وكذا سائر الحيوان غير البعير وشار بذكرها الى ان البقرة ايضا لقط اذ لا فرق بينها وبينها في القوة على صغار السباع وقيل كل ما يقوى على السباع الصغار فلا يلقط وشار بها ايضا الى ان اللقطة تكون في الحيوان وغيره من العروض وانه تجوز تسميته لقطة من حيث انه يؤخذ ولكن مجازا واسم الحيوان الذي عرض للضياع ضالة والمال جنس يشمل المعصوم وغيره والمعرض للضياع وغيره واحتترز بالمعصوم من مال الحربي والمال المباح لكل احد كالصيد غير المملوك وشجر البراري والمتروك

واللقطة وهي مال معصوم عرض للضياع ولو فرسا او حمرا

ونحو ذلك ومعنى كونه مضمونا انه متوج من ان يأخذه انسان على التملك من اول مرة وبالمرض للضياع من المال الذي يبدحانظ وعرض هو بتشديد الراء مفتوحة بالبناء للفاعل واسم الفاعل معرض بمعنى معرض للضياع او عرض نفسه مجازا ويروز البناء للمفعول اي عرضه صاحبه للضياع بنقلته مثلا عنه حتى سقط او انتشديد للمباينة ويجوز التخفيف والبناء للفاعل والمفعول والكاب انما يكون لقطة على القول بانه مال مملوك وقد ثبت له ثمن مكروه وفيما اذا كان مكلبا او لزوع او ضرع قيل بانه مال مملوك وقد ثبت له ثمن مكروه وفيما اذا كان مكلبا او لزوع او ضرع قيل باللقطة ما وجد من حق ضائع محترم غير محرز ولا متمتع بقوته ولا يعرف الواجد مستحقه وهذا على ان يعرف واجده صاحبه لا يسمى لقطة وعلى ان البقرة مملوكة ما لا يأكله الذئب لا يلقط لقوته فلو خيف عليها من نحو اسد لوجب لقطها وقيل يجب مطلقا لان ليس معها سقاها كالابل ولو خيف على البعير لضعفه لوجب لقطه وفي الاقطا معنى الامنة والولاية من حيث ان المانقط امين فيما التقطه والشرع ولاه حفظه كالولي في مال الطفل وفيه معنى الاكتساب من حيث ان له التملك بعد التعريف من مر حال كونه حرا بالغاً عاقلا قادرا على اتيها حال كونها مضمومة لزمه اخذها من موضعها ونظها على ربهها اي لربها احتسابا وقيل لا يزمه اخذها وحفظها وعن ابن عباس لا ترفعها من الارض وكذا ابن عمر قال لا خيرها بئرها كمكسه وكره جابر اخذها من الطريق وكان شريح يرب بالدراهم فيها ويدعها واباح الشافعي اخذها قال فمن التقطها فهلك منه بلا تعد فلا يضمنها او اتول قوله فيها مع يمينه وروي من وجدها فليشهد عليها ولا يكتبها ولا يغيرها ولا يضيها فان جاء صاحبها والا فاستغورها وفي خبر فاسمع بها فان جاء والا فهو رزق ساقه الله اليك اي ان كان فقيرا وقيل مطلقا قال الربيع يكرهون اخذ كل لقطة وفي الاثر اختلاف في موجود ضائع قيل تركه افضل وقيل اخذه وقيل واجب ان قد رفلو تركه ضمن وصح وقيل لا الا ان رفعه وتركه او احدا النذر اليه فابصره نيره فليخذه الا ان فرقته فليخذه او وصله لصاحبه او كان ثقة فلا ضمان وان مسه ولم يعرفه لم يضمنه والاب كل ما بيد ابنه الطفل ما لم يعلم انه حرام او لقطة ولا يقبل قوله انه لقطة او غيرها واذا بلغ وقد تولد منه مالا يلزمه ضمان ما لقط واما ما تولد ولو بتجر ابيه

فمن مر عليها ضائعة لزمه اخذها من موضعها وحفظها على ربه احتسابا

قبل بلوغه او بتجره هو بعده وقال ابو عبد الله يردده وربحه فان لم يعرف اهله تصدق به وله في الربح عناه وان اخذته اياه فهو امانة عندها الى بلوغه ومن اتاه عبده بدينار فقال له لقطة لم يلزمه تصديقه وهو له اعني للسيد وقيل اذا وجدت لقطة بيد صبي اخذها الامام منه ودفعها الى ثقة يعرفها فان وجد لها رباً والا فالصبي اولى بها ان كان فقيرا او كره للبعد ان يأخذ لقطة لانه متى رفعها فقد تعدى فيها لانه لو رجع اليها ربهها وقد انقلها لزمته في رقبته ولا يلزم فيها الا الجنائيات لانه ليس اهلا للتمليك هذا قول وقيل تلزم سيده ويؤخذ بها لو اتلفها اعني العبد فبني اخذه ابادة مضره على سيده وكذا اذا ظهر الامام على معروف بالتعدي على اموال الناس والحياة ويده لقطة فانه يأخذها منه ويحملها بيد ثقة يعرفها فاذا لم يجد لها باردها اليه ان كان فقيرا ولا تصدق بها الامام واحتج من كره اخذ اللقطة بحديث ضالة المسلم حرق النار بفتح الحاء واسكان الراء اي تودي الى النار ان اخذها لئلا يملكها ويرى ضالة المؤمن وحديث لا يايي الضالة الا ضال ومذهب الشافعية استحبابها للاحين وثق بنفسه وتكره لفاقد تدعوه نفسه الى الحياة ولا تجب وان غلب على ظنه ضياع اللقطة وامانة نفسه كما لا يجب قبول الوديعة والحديث محمول على من لا يعرفها لحديث من اوى الضالة فهو ضال ما لم يعرفها او على ضالة الابل او على من ياتقطها لنفسه وايضا ذلك في الحيوان للتعبير بالضالة كما هو مذهب الجمهور ان الضالة مختص بالحيوان اما غيره فيقال فيه لقطة وسوى الطحايي بينها فيسمى كل واحد لقطة وضالة ويدل لذلك انه صلى الله عليه وسلم لم ينكر على ابي ذر وغيره التقاطهم فدل على جوازه بلا كراهة وانه مصلحة اذ امرهم بالتعريف ورجح بعضهم ان التقاطها يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فبني رجع اخذها واجب او استحباب ومن رجع تركها حرم او كره والا فهو جائز وعن ابن عباس رضي الله عنهما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ضالة النعم فقال خذها هي لك او لاختيك او للذئب قيل له ما تقول في ضالة الابل فاحمر وجهه وغضب فقال مالك ولها منها حذاهما وسقاهما ترد الماء وتاكل الشجر حتى يجد لها ربهها وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم سأل اعرابي عن لقطة التقطها فقال عرفها سنة فان جاءك مدعيها

يصف عناصها ووكانها فهي له والا فانفع بها وعنه ايضا ان زيد بن ثابت وقيل
ابي بن كعب التقط صرة فيها مائة دينار فجاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها
سنة فمن جاءك بالعلامة فادفعها له فجاء عند تمام السنة فقال عرفتها يا رسول الله سنة
فقال له عرفها سنة اخرى فجاءه عند انقضاء السنة الثانية فاخبره انه عرفها سنة اخرى
فقال هو مال الله يوتي به من يشاء قال الربيع حذاءها اخفافها وسقاءها بطنها شبه
خفها بنعل الانسان يمشي به ويقيه من الخفاء وهو باعجام الذال وبالمد تقوى
باخفافها على السير وقطع البلاد البعيدة وورود المياه البعيدة وشبه بطنها باسقاء
بالمد مثل القرية من حيث انها اذا شربت شربت ما يكفيها حتى ترد ماء اخر
وقيل سقاءها عقمها اي ترد المياه وتشرب من غير ساق قال ابن دقيق العيد لما
كانت مستغنية عن الحافظ والتمهيد وعن النفقة عليها بما ركب في طباعها من
الجلادة على العطاش اي وتناول الماء كقول بغير تعب لطول عقمها عبر عن ذلك
بالخذاء والسقاء مجاز او العفاص بكسر العين المهملة وتخفيف الفاء الوعاء الذي تكون
فيه من العفص وهو الثني لثني الوعاء على ما فيه جلدا او غيره والعفاص ايضا الجلد
الذي على راس القارورة واما الذي يدخل فيها فالصمام بالكسر فحيث ذكر العفاص
مع الوعاء فالمراد الثاني وحيث يذكر مع الوعاء فالمراد الاول والوكاء ما يربط به
فم الكيس او نحوها او يشد به على راس الصرة وهو بكسر الواو وبالمد وعن زيد
ابن خالد الجهني المدني جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عما يلتقطه
فقال عرفها سنة ثم احفظ عفاصها ووكانها فان جاء احد يخبرك بها والا فاستنفقها
قال يا رسول الله فضالة الغنم قال لك او لاختيك او للذئب قال فضالة الابل فتعمر
وبعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال مالك ولها معها حذاءها وسقاءها وفي رواية عن
زيد ثم اعرف بدل قوله ثم احفظ وشم في الروايتين بمعنى انا او او للترتيب الذكري
لان حفظ ذلك يتقدم على الترويض الاول ففي رواية اخرى عنه اعرف عناصها
ووكانها ثم عرفها سنة ان لم تعترف استنفق بها صاحبها وكانت وديعة عنده وتعرف
بالبناء للمفعول وروي تعرف بالبناء لتواضعها الثانية والمراد بصاحبها ملتة عليها ويجوز
ان يكون معنى قوله ثم احفظ ذلك زد ذلك حفظا بالكسبة مثلا او الاشهاد او دم عليه

فتكون ثم على ظاهرها كذا ظهر لي هذه الاوليات ثم رايتها كذلك والحمد لله
واختلف في هذه المعرفة فقل وجب تحقيق المعرفة ثانيا حين اراد التصرف فيها
العلم يخرج صاحبها وقيل يستحب يقبل يجب عند الالتقاط ويستحب بعمده وقد
استحب جماعة من الشافعية تقيدها بالكتابة خوفا من النسيان وانه التقطها من موضع
كذا وقت كذا او الظاهر ان الامر بحفظ العلامة حين الالتقاط وبعده للجواب
وبه قال اراضي من الشافعية وهو المذهب والاصل في الامر الوجوب وقال الادريجي
للادب وفي رواية عنه كيف ترى في ضالة الابل فقال دعها فان معها حذاءها وسقاءها
ترد الماء وتاكل الشجر حتى يجد لها ربها والتمهيد بالعين المهمة التغير وروي احمد
وجهه وغضب وروي فغضب حتى احمرت وجنتاه وفي رواية انشدها ولا تكلم ولا
تتعب وقوله وكانت وديعة عنده من الحديث لا من كلام زيد بدليل رواية مسلم فان
لم تعرف فاستنفقها او انكن وديعة عندك ومعنى قوله فضالة الغنم ضالة الغنم ما حكمها
وكذا قوله ضالة الابل وفي رواية حتى يلقاها ربها وفي رواية اعرف عناصها ووكانها
ثم عرفها سنة فان جاء صاحبها والا فشانك بها اي فانزم شأنك بها اي تصرف
فيها قال ابن بشكوال الاعرابي السائل هو بلال وعورض بانه لا يقال له اعرابي
لانه حضري ويجاب بانه سأل حين جاء من البدو فسمي باسم البدوي مجازا ورجح
ابن حجر انه سويد والد عقبة بن سويد الجهني لاني معجم البغوي بسند جيد عندهم
انه قال سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اللقطة قال وهو اول ما فسر به المبهم
الذي في الصحيح لكونه من رهط زيد بن خالد وتعقبه العيني بانه لا يزم من كون
سويد من رهط زيد ان يكون حديثها واحد بحسب الصورة وان كانا في المعنى
من باب واحد وقال سويد بن غنمة اقيت ابي بن كعب فقال اخذت وروي وجدت
وروي اصبحت صرة مائة دينار فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولا
فعرفتها حولها فلم اجد من يعرفها ثم اتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال عرفها حولا فعرفتها
فلم اجد ثم اتيت ثلاثا فقال احفظ وعاءها وعددها ووكانها فان جاء صاحبها والا
فاستمتع بها فاستمتعت ومائة مخنوظ على الاضافة او منصوب على الابدال من مائة
او مرفوع خبر لمخدوف كما روي وجدت صرة فيها مائة دينار وجواب ان مخدوف

اي فان جاء صاحبها فادها اليه وعن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ذكر رجلا من بني اسرائيل انه سال رجلا من بني اسرائيل ان يسلف له الف دينار وقال ايتني بالشهداء اشهدهم فقال كفى بالله شهيدا قال ايتني بالكذيل قال كفى بالله كفيلا قال صدقت فدفعها اليه الى اجل مسمى فخرج في البحر فلم يجد مركبا فاخذ خشبة ففرها فادخل فيها الف دينار فرمى بها في البحر فخرج ابي صاحب المال ينظر لعل مركبا جاء بماله فاذا بالخشبة فاخذها لاهله حطباً فلما نشرها وجد المال قيل صاحب المال النجاشي فقرأ اخذ اللقطة وهي الخشبة ولم يتركها تضيق ولو طمع في وجود صاحبها لحفظها له وشرع من قبلنا شرع لنا ما لم يات في شرعنا ما يخالفه ولا سيما اذا ورد بصورة الثناء على فاعله فهذه الاحاديث كما تدل على بطلان كراهة من يكره التقاط المال الذي يجد الضياع على الحنظ اصحابه وعلى الانفاق ان لم يجده والله اعلم **فان عرفه** بتخفيف الراء **دفعها له** سواء حصلت له المعرفة بشاهدين او باخبار اهل الجملة او يعلم منه انها ملكه مثل ان يعلمها قبل ان يلتقطها انها له ثم يلتقطها ناسياً انها له ثم يتذكر وان علم خين الالقطة فتميل تسمى باسم اللقطة وقيل لا وكلام المصنف يشمل القولين ومثل ان لا يعلم لمن هي ثم سمع انسانا يقول ضاع مني شيء صنفته كذا وكذا فيجده كما وصف **والا** يعرفه **عرفها** بتشديد الراء مستورة وقال كذا من ياتي بامارته ولا يظهرها فان اظهرها لم يجزه لانه من رآها عرف صفاتها وذكراها فيتوهم انها له وفي اظهرها مخالفة للحديث حديث الوكاه والعفاص **سنة** عربية **او قدر ما يظن وجوده** قلت او كثرت ولا يظهرها حيث يراها الناس لئلا ياخذوا صفتها فيعتوها له وان اظهرها كذلك لم يجزه الا ان ياتي مدعيها بشاهدين وان اظهرها واعطاها من رآها ضمنها للفقراء ان لم يجد بياناً لصاحبها ان وجدته وكذا ان اعطاها من لم يرها لا يمكن ان يتفهمها من رآها ويرجع على من اعطاها هو اياه ان اظهرها وفيها ما بطن فانه يعطيها من اتى بصفتها الباطنة وانما يعرفها في مواضع اجتماع الناس كالسوق وابواب المساجد من خارج العرش ونحو ذلك بحسب ما يليق فاذا كان العرش انما يجتمع فيه النساء لم يلق ان يعرف فيه ما ليس للنساء كالاسلح ولكن اذا اتى الرجل بصفة

فان عرفه دفعها له والا عرفها
سنة او قدر ما يظن وجوده

ما هو للنساء اخذه ان ادعاه وبالعكس ويقول في التعريف من سقط عنه شيء فليات بعلامته قال في ارشاد الساري انه ينادي من ضاع له شيء فليطلبه عندي ويكون في الاسواق ومجامع الناس وابواب المساجد عند خروجهم من الجماعات ونحوها لان ذلك اقرب الى وجود صاحبها لا في المساجد كما لا تطلب اللقطة فيها نعم يجوز تعريفها في المسجد الحرام اعتباراً بالاراف ولانه مجمع الناس وقضية التعليل ان مسجد المدينة والاقصى كذلك وقضية كلام النووي في الروضة تحريم التعريف في بقية المساجد قل في المهمات وليس كذلك فالمنقول الكراهة وقد جزم به في شرح المذهب قال الادري وغيره بل المنقول والصواب التحريم الاحاديث الظاهرة فيه وبه صرح الماوردي وغيره ولعل النووي لم يرد باطلاق الكراهة كراهة التنزيه ويجب ان يكون محل التحريم او الكراهة اذا وقع ذلك برفع الصوت كما اشارت اليه الاحاديث اما لو سأل الجماعة في المسجد بدون ذلك فلا تحريم ولا كراهة واستدل بعض على جواز تعريفها في المسجد الحرام بقوله صلى الله عليه وسلم لا تحمل لقطتها الا مشدوها ويجب التعريف في محل اللقطة ولو التقطت في الصحراء وهناك قافلة تبعها وعرف فيها والا ففي بلدي قصده قرب او بعد ويجب التعريف حولا كاملا ان اخذها للتملك بعد التعريف وتكون امانة ولو بعد السنة حتى يتملكها والمعنى في كون التعريف سنة انها لا تتأخر فيها القوافيل وتضي فيها الازمنة الاربعة ولو التقط اثنان لقطة عرف كل منهما سنة قال ابن الرفعة وهو الاشبه لانه في النصف كملتقط واحد وقال السبكي بل الاشبه ان يعرفها كل واحد نصف سنة لانها لقطة واحدة والتعريف من كل منهما لأكملها لانصفهما وانما تقسم بينهما عند التملك ولا يشترط الفور للتعريف بل المعتبر تعريف سنة حتى كان يلا الموالاة فلو فرق السنة كان عرف شهرين وترك شهرين وهو كذا جاز لانه عرف سنة ولا يجب الاستيعاب للسنة بل يعرف على العادة فيندي في كل يوم مرتين طرفيه في الابتداء ثم في كل يوم مرة ثم في كل اسبوع مرتين او مرة ثم في كل شهر اراه فلو التقطها ثلاثة او اكثر فقل يفرقون السنة ويتعاقبون على التعريف وقيل يعرفها كل واحد سنة كاملة سواء السنة الواحدة او سنة بد اخرى قيل ولم يقل احد ان اللقطة تعرف ثلاثة احوال والمعروف عندنا في حديث

الصرة التعريف حولين كما روى الربيع وروى مسلم من طريق الاعمش والثوري وزيد بن ابي
انيسة كلهم عن سلمة بن كهيل قالوا في حديثهم جميعا ثلاثة احوال الاحاد بن سلمة فان في
حديثه عامين او ثلاثة وجمع بعضهم بين حديث الصرة هذا وحديث زيد بن خالد
المذكورين يحمل حديث الصرة على مزيد التورع عن التصرف في اللقطة والمبالغة في
التعفف عنها وحديث زيد على ما لا بد منه ولا احتياج الاعرابي واستثناء ابي الذي التقط
الصرة لكن الذي عندنا ان ابيها ملكها لانه حينئذ فقير فلذلك اعطاه رسول الله صلى الله
عليه وسلم اياها وقومنا يجوزون التقطها اخذها ولو غني اذا عرفها ولم يجد صاحبها وان
عرفها سنة متروكة لم يجزه مثل ان يعرف في كل سنة شهرا ولا يجب ان يعرفها بنفسه بل
يجوز ان يوكل امينا قال بعض اومن يصدقه لامن لا يصدقها الا ان كان يعرف يحضرته
ويقول فليطلبها عند فلان باسم ملتقطها فان قصد التملك ولو بنسب التقاطه
للحفظ او مطلقا فثبوت التعريف الواقع بعد قصده عليه تملك او لا لان التعريف
سبب تملك ولان الحفظ له وان قصد الحفظ ولو بعد التقاطه للتملك او مطلقا فثبوت
التعريف على بيت المال ان كان فيه سعة قبل والا فعلى المالك بان يقتصر عليه الحاكم
منه او من غيره او يامر به بصرفها ليرجع كما في هرب الجبال وانما لم تجب على الملتقط لان
الحظ للمالك فقط كذا قيل والذي عندي ان مثبوت التعريف من اللقطة وقيل من عند
الملتقط لان التعريف واجب عليه وفي الاثر ابو الحسن اختلف فيها فروي
عرفها سنة فان جاءك مدعيها يوصف عفاصها ووكاها فهي له والا فانتفع بها
وعن عمر في مدة التعريف روايات فقل سنة وقيل ثلاثة اشهر وقيل ثلاثة ايام
واكثرها سنة اه وليس كذلك بل قيل سنتان وتال شاذ من الفقهاء ثلاث سنين
ولم يقل به احد من ائمة الفتوى فيما قيل وحكي عن عمر مع الروايات المذكورة عنه
ويبني حمل ذلك على حقارة اللقطة وعظمها وقيل في حديث ابي يحتمل انه صلى الله عليه
وسلم عرفها ابيها عرفها على وجه لا يجزي فامر به باعادتها سنة اخرى فالواجب سنة
واحدة وهو بعيد عن مثل ابي من فقهاء الصحابة وفضلاءهم وذكر بعض الخليفة
رواية عندهم ان الامر في التعريف مفوض لامر الملتقط فعليه ان يعرفها الى ان
يغلب على ظنه ان ربه لا يطلبها بعد وقيل ما قيمته ثلاثة دراهم فصاعدا عرف سنة

والدرهمان شهرين والدرهم شهرا وقيل سنة وان قلت وقيل ثلاثة ايام وان كثرت
وقيل سنة ان لم يخف فساد او يوما او يومين ان خافه وقيل بعرف الكثير سنة والقليل
اياما وحد القليل مالا يوجب القطع وهو مادون العشرة وقيل الاصح عند الشافعية
انه لا فرق في ذلك ولا في وجه لا يجب فيه التعريف اصلا وقيل يعرف مرة وقيل
ثلاثة ايام وقيل زمانا يظن ان فاقده اعرض عنه واما مالا قيمة له كالخبة الواحدة
فله الاستبداد به على الاصح وفي حديث انس عن النبي صلى الله عليه وسلم مر
بتمر في الطريق فقال لولا اني اخاف ان تكون من الصدقة لا كانتا حجة لذلك فلم
يتركها الا تورعا خشية ان تكون من الصدقة وهي عليه محرمة فلو لم يخش ذلك
لاكلها بلا تعريف لكن هل يقال لقطة رخص في ترك تعريفها وهو المشهور او لا
لان اللقطة ما من شأنه ان يملك دون مالا قيمة له ومثل حديث انس حديث ابي
هريرة عنه صلى الله عليه وسلم قال اني لا قلب الى اهلي فاجد التمرة ساقطة على
فراشي فارفمها ولاكلها ثم اخشى ان تكون صدقة فالتقيها وعند الحنفية ان كل شيء
يعلم ان صاحبه لا يطلبه كالنواة جاز اخذها والانتفاع به من غير تعريف الا انه باق
على ملك صاحبه وعند المالكية كذلك الا انه يزول ملكه عنه فان كان له قدر ومنفعة
وجب تعريفه واخذلقوا في مدته فان كان مما يسرع فساد جاز اكله ولا يضمن في
قول صححه بعضهم وقيل ان رجلا طابا بعد السنة فلا يعجل في تفريقها وقد عرفها
ابو نوح ثلاث سنين حتى جاء صاحبها ونذبه للملتقط ان يجتهد فيما يوصله الى معرفتها
وكان عمر يشدد عليه في امرها ويامر ان يوافي المواسم في تعريفها وابن عباس ومالك
والشافعية يأمرون به على ابواب المساجد وفي الاسواق وفي العامة ومن التقط مالا
يبقي مدة التعريف فعلى الحاكم النظر لصاحبه وان يفعل فيه الاصلح له وكذا على
الامام قلت الظاهر ان يبيعه او يامر به ببيعه الحاكم او نحوه ويجوز ثمنه ويعرف بها فاذا
جاء صاحبها اعطاه ثمنها وان لم يتبين فرقه او اخذه كما دخل في عموم قوله فان لم
يجده انفقها بنفسها او بثمنها فانه يجوز انفاقها بنفسها لا كما قيل انه لا بد من بيعها
كما مر وجرى عليه وانما البيع ليعرف كم يضمن ان اخذها صاحبها لا ثوابها والانفاق
على الفقراء فقراء الموحدين موافقين متولين او غير متولين او مخالفين فقراء الموضع

فان لم يجده انفقها

او غيره واذا انفقها على فقراء الموضع انفقها ولو على فقراء اهل الذمة ويجوز انفاقها على قير او فقيرين او ثلاثة فصاعدا وانفاقها على المتولى افضل والفقير هو من ياخذ الزكاة على الخلاف المتقدم فيه وينفقها بنفسها او ببيعها وينفق ثمنها وهو اول عندم يعرف ما يضمن لصاحبها ان تبين بعد وغرمه اياها فان غرمه وقد انفقها قومت له على وصفه اياها لا وصف صاحبها واخذ القيمة وان امكن المثل اخذ المثل وان شاء اخذ المثل ولو بيعت وانفق ثمنها اولم ينفق والمشهور انها لا تنفق بنفسها بل تباع وينفق ثمنها وفي الاثر اكثر ما قيل انها تباع بالنداء ويتصدق بثمنها فان لم يكن محله شتمت في الجامع واجاز بعضهم الصدقة بها بينهما ولم يجزه بعض ومن التقطها من بين القرى فانها تعرف في الاقرب اليها واقرب الاحياء واجاز بعضهم للتقطها ان يزيد فيها على نية ان يرد لها وان يוכל من يشتريها له وان تقوم له فياخذها بالسعر * واخذ منها ان كان فقيرا او * اخذها * كلها * او اعلماء ولده الطفل او زوجته او غيرها بشرط الفقر في كل من ياخذها * ولا ينفع بها غني ان مر بها * ورفعها بخلاف الفقير ان اشتدت حاجته اليها انتفع بها ونوى الغرم اذا وجد صاحبها او انفقها كما امر صلى الله عليه وسلم سائق الهدي ان يركبها لما رآه محتاجا للركوب * او اعطيت له * ورخص بعض في قدر درهم ان ياخذها فني انفسه اذا التقطه وعرفه ولم يجد صاحبه ورخص كذلك في درهم ونصف وقيل نصف درهم فادونه واجيز ذلك ايضا للغني والفقير بلا تعريف وقيل يجوز لكل من التقط لقطعة ولم يجد صاحبها ان ياخذها او ياخذ منها قلت او كثرت غنيا كان او فقيرا بدليل حديث الصرة المقدم اذ قل للتقطها هو مال الله يوتيه من يشاء او قال خذها مال الله يوتيه من يشاء وهو غني كذلك قال قومنا ومشهور المذهب ان الغني لا ياخذها لنفسه ولا ياخذ منها للاثر المشهور الى كل مال لا يعرف له رب فسيبها لفقراء وبة قال ابو حنيفة قال ان تناول مال الغير بغير اذنه غير جائز بلا ضرورة باطلاق النصوص واذا اعطيت فقيرا واء على منه غنيا او كلها جازت له ففي الاثر اللقطه على قسمين احدها ما يجب اخذها فان تركها فقال بعض اصحابنا يضمها وهي ماله ولا يبل وتعرف سنة ان لم ينفع فادها ويوما او يومين ان خيف فان لم يوجد صاحبها تصدق

واخذ منها ان كان فقيرا
او كلها ولا ينفع بها غني
ان مر بها او اعطيت له

بها او اكلها ان كان محتاجا وقد قيل لا يأس بتملك اليسير منها كالتعل والمصا والحشبة والحبل والخيط والحرقه والسبلة والتمرة مما لا يرجع صاحبه اليه فن رجع فهو احت ولو كان مسواكها قيل اذا عرف صاحبه لا يجوز له تملكه الثاني ما لا يجوز اخذها فان اخذها ضمن وذلك ضالة الابل خاصة اه والذي عندي ان اللقطه تحمل للغني والفقير اذا لم يجد صاحبها لحديث الصرة والاحاديث المتقدمة لان فيها الامر بالتمتع بها من غير تمييز الفقير فاذا كان كذلك فلم يقطعها ان يصدقها بيدا التعريف على الفقير وهذه الاحاديث لخصوصها احق بالعمل من حديث المال الذي لا يعرف له صاحب فسيبها الفقراء لاطلاقه وفي بعض الاثار لا يجوز للغني ان ياخذها لنفسه بعد التعريف ولا ان يعطيها غنيا اجماعا والاجماع انما هو في مشهور المذهب والذي عندي ان لملقطها اخذها بعد التعريف بلا لزوم تلفظ اكتفاء بقصده في الحال ونية او بقصده حيث الالتقاط انه ان لم يتبين صاحبها اخذتها وهو وجه للشافعي فلو انتفع بها بلا قصد تملك ضمن ما انتفع به وقيل الكل وقيل لا تدخل ملكه الا بالتلفظ بادخاله اياها ملكه كسائر العقود وهو وجه اخر للشافعي مثل ان يقول تملكها وهو الذي استظهره له وشهره وتكفي اشارة الاخرس وكذا الكتابة مع النية وقيل يملكها بمضي الحول او مدة تربفها والتصرف وهو وجه اخر له والصحيح الاول لانه لا خصم له حينئذ ولا معاقد وهو ظاهر الاحاديث المذكورة واذا خالف الشرط في احد القول فانفع بها ضمن النفع وقيل الكل واذا تبين صاحبها غرمه له ان لم يقبل الاجر ولعل اصحاب القولين الآخرين ممن يقول لا يغرمه لصاحبها اذا اكلها بعد التعريف وقيل انه لا ينفقها ولا ياخذها ولكن يجعلها في بيت المال قلت وجهه ان جعلها في بيت المال هو عين الانفاق لان الامام ينفقها منه في مصالح الاسلام او مصالح دنيا المسلمين او يعطيها من يظهر له ولا يخالف ذلك احاديث الامر بالتمتع بها لانها لما عرضت على متولي امر بيت المال وهو النبي صلى الله عليه وسلم امره به فيها فكانه قبضها منه وجعلها في بيت المال واتفقوا ان الامر بالتمتع بها اباحة لا وجوب ولا ندب فيجوز اجماعا ان ينفقها فاذا انفقها او تمتع بها او تصرف فيها ثم جاء صاحبها فالجمهور انه يخيره بين الاجر والغرم فان كانت العين

قائمة وقد تملكها او تصرف فيها زدها بعينها والا فالتل ان امكن المثل والا فالقيمة
وزعم الكراسي وداود بن علي امام الظاهرية انه لا يرد ولا يعزم الا ان شاء ويرده
رواية ابي داود فان جاء ياغيها فادها اليه قبل الاذن في اكلها او بعده وقال التوي
ان جاء صاحبها قبل ان يملكها ملتقطا اخذها بزوائدها المتصلة بها والمتصلة عنها
واما بعد التملك فان لم يجي صاحبها فهي لمن وجدها ولا مطالبة عليه في الاخرة
وان جاء صاحبها فان وجد عينها استحقها بزوائدها المتصلة ومتى تلف منها شيء لم
الملتقط غرامته للمالك وهو قول الجمهور وقال بعض السلف لا يلزمه وهو ظاهر
اختيار البخاري واختلاف أهل يعطيه ملتقطها من جاءه بعلامتها بلا بينة اولا
يعطيه اياه الا بشاهدين لانها مال مملوك والصحيح الاول رخص الشارع في ذلك
ان يقوم الاتيان بعلامتها مقام الشاهدين كما هو ظاهر من الحديث اذ قال فيه
ما خلاصه اذا جاءك صاحبها بعلامتها فادها اليه وتقدم نص الحديث وفي الحديث
المتقدم عن سلامة بن كهيل فان جاءك احد يخبرك بمددها ووعاءها ووكاهها فادها
ايها على الوصف من غير بينة وبه نقول نحن والمالكية والحنابلة وقال بعض اصحابنا
لا تدفع الا بينة بل بمجرد الصفة الالفة والصحيح دفعها لكل ما تبينتها ما لم
يرب وقالت الحنفية والشافعية يجوز دفعها اليه على الوصف ولا يجبر على الدفع
لانه يدعي مالا في يد غيره فيحتاج الى البينة لعدم قوله صلى الله عليه وسلم البينة
على المدعي فيجوز الامر بالدفع في الحديث على الاباحة مجمعا بين الحديثين فان اقام
شاهدين بها وجب الدفع والا لم يجب ولو اقام مع الوصف شاهدا بها فان قال له
يلزمك تسليمها الي قلده اذا لم يعلم صدقه الحلف انه لا يلزمه ذلك ولو قال تعلم انها
ملكي فله الحلف انه لا يعلم لان الوصف لا يفيد العلم واستحب الشافعي الدفع اليه
ان ظن صدقه في وصفه لها عملا بظنه ولا يجب عنده لانه مدع فيحتاج الى بينة فان
لم يظن صدقه لم يجز ذلك ويجب الدفع اليه ان علم صدقه ويلزمه الضمان لان
الزعم بتسليمها اليه بالوصف حاكم يرى ذلك كحكمنا من مال او من المالكية او الحنابلة
فلا يلزمه العودة لعدم تقصيره في التسليم وان سلمها الى الواصف باختياره من
غير الزام حاكم له ثم تلفت عند الواصف وثبت بها اخرج حجة وغرمها الملتقط رجع

الملتقط بما غرم على الواصف ان سلم اللقطة له ولم يقوله الملتقط بالملك لحصول التلف
عنده ولان الملتقط سلمها بناء على ظاهر قوله وقد بان خلافه فان اقر له بالملك لم يرجع
اليه مواخذة له باقراره والصحيح وجوب الدفع اذا لم يرب له لان الامر للوجوب
فيكون احاديث الدفع تخصيصا من عموم احاديث البينة على المدعي والاقتداء
بامر الرسول اولى من تاويل من لا يؤمن عليه اللط وان دفعها لمن اتى بعلامتها
ثم اتى اخر بعلامتها فهي للذي دفعها اليه اول وان جاء بعلامتها اثنان فصاعدا معا
او واحدا بعد واحد قبل الدفع فقبل تقسيم بينهم وقيل توقف للبيان وقيل هي
للاول ان جاءوا واحدا بعد واحد لان في الحديث استحقاقها بالوصف وهذا
قد وصفها واستحقها بالوصف ولم يقبضها ولم تدفع اليه ولم ينعم له بها وليس كما في
التاج انهم اجمعوا على انها توقف الى البينة المشبهة ولعله اراد اجماع اصحابنا ولا تختص
العلامة بلوكاء والعناصر بل العلامة مطلقا تجزي فلتحق بذلك حفظ الجنس
والصفة والقدر والكيل والوزن والذرع ويكفي المعنى بعض الصفات عند بعض
وقال ابن القاسم وابن اصبح من المالكية لا بد من ذكر جميعها لكن قال اصبح
لا يشترط معرفة العدد قال ابن حجر من الشافعية قول ابن قاسم اولى اثبت العدد
في بعض الروايات وزيادة الحافظ حجة وفي الاثر في كون الوزن علامة قولان وقيل
حتى يجمع مع العدد والعلامات وهو ابعد من الريب * وان مضى عنها قادر على
اخذها وتركا ضمنها * بناء على وجوب التقاطها على القادر عليه وقيل لا يجب فلا
يضمن * وقيل * لا يضمنها * حتى يرفعها * فاذا رفعها ضمن ولو ردها في موضع
في حينها وكذا ان رفع جانبها دون جانب وهي شيء واحد ضمنها كذا وقيل لا يضمن
ان ردها في موضعها قبل ان يغيب ويخلف اليها ريبها * واختير الاول * وهو الضمان ولو
لم يعرف او معنى ضمانها دخولها في كفالاته وذمته فان ضاعت ولو بلا تصديق غرمها فلو
وصلت يد صاحبها او رفعها امين مطلقا او غير امين فوصلها او عرفها فانفقها او اكلها بعد
التعريف فلا غرم * وان احد اليها انظروا * وعلم ان احدا يراه يحذرها او لم يعلم انه يراه ثم
علم * حتى ابصرها غيره * او رفعها من موضعها او جانبها امنها او لوردها * فاخذها او عرفها غيره *
بتشديد راء عرف ونصب غير اي اخبر ملتقطها ريبها * فاخذها او رفعها * ذلك

وان مضى عنها قادر على
اخذها وتركا ضمنها وقيل
حتى يرفعها واختير الاول
وان احد اليها انظروا حتى
ابصرها غيره فاخذها او
عرفها غيره فاخذها او
رفعها

الغدير **من موضعها** **او رفع جانباً** **ضمنها** ولو ردها وفي الديوان برخص
ان احد فيها نظرا ولم يفعل غير ذلك وقيل لاضمان عليه برفع غيره ان رد على حد
ما سره انما وان احد اليها نظرا ولم يدر ان احدا ينظره وكان انسان ينظره فلضمان
على حد ما ذكره المصنف وذكرته لان ذلك خطأ في الاموال والخطأ فيها على
الصحيح لا يزيل الضمان **الا ان علم** **بيان الشهود** او بتصديقه ان كان مصدقا
في قول **انها صارت** **نحو** **لربها** **اي الى ربها** **او انفقها** **اخذها**
بعد التعريف وعدم وجود صاحبها او اكلها بعد التعريف وعدم وجود صاحبها
وان احد نظرا اليها حتى ابصرها متولاه او عرفه اياها فاخذها فلا شيء عليه لكونه
متولى فهو امين ولو كانت بيده فاعطاها متولى برئ ايضا **ومن اخذها** **لنفسه**
على تعدية **اي اخذها** على نية ان يملكها بلا تعريف او بتعريف اقل من مدة
التعريف جاهلا او مع علم يتعريم ذلك **او سهو** **اي اخذها** على نية انها له
ذاهلا عن كونها لقطعة او عن حكم اللقطة **سلمها الى ربها** **او برئ** **ان عرفه** **من**
قبل او بعد يدين او مشاهدة قبل وهذا الشرط متعاق بقوله سلمها الى ربها **والا**
يعرفه **ضمنها** **لم يحزه** **ان يعطيها** **من** اتاه بعلامتها لانه التقطها بنية الحياة
او بسهو عن نية اللقطة واخذها لنفسه فهي في ضمانه حتى لو ضاعت بلا تضييع
او بما جاء من قبل الله فعليه غرمها بخلاف اللقطة على الحد الجائز فانه لا يضمنها
الا ان ضيع او تعدى فيها قيل اجماعا ولعل المراد اجماع اصحابنا والا فقليل يضمنها
ولم يتعد او يضيع وفي الديوان ان رفع اللقطة على ان ياكلها فتلت ضمنها ولو
انقلب نواه على الحفظ وان رفعها على الحفظ فانقلب نواه للاكل فتلفت فني ضمانها
قولان وان رفعها لياكل بعضها ضمنها اي على قول وانما يضمن قيمتها يوم رفعها
وما تلف من نسل الضالة بما جاء من قبل الله لم يضمنه وكل ما تداول الرجل مع
غيره من الاموال التي كانت في يده بغير اذن اصحابها فتلف ضمنها ورخص ان
رجعت في يده بعد ذلك ولم تلف من اجل ذلك وكل ما وضع صاحبه بنفسه من
الامانة فلا ضمان على المومن فيه الا ان جهلها وان اخذها من صاحبها على الاكل
فتلفت ضمنها وقيل لا مالم يتلفها وان وضعها صاحبها فتركها المومن حتى اكلها

من موضعها ضمنها الا ان علم
انها صارت لربها او انفقها
اخذها ومن اخذها لنفسه
على تعدية او سهو سلمها
الى ربها او برئ ان عرفه
والا ضمنها

السوس لم يضمنها وقيل يضمنها وان تركها حتى اكلها غيره او افسدها غيره ضمنه وان
اخذها على نية السلم او الاكل بالحياة ضمنها وقيل لا يضمن الا ما اتلف منها
وان رد ذلك بعينه لم يضمن الا ان قضى به حاجته وكذا ان اخذها كلها فردها
بعينها **ويوصي بها في ماله** **قائلا** **لربها ان عرف** **فأعطوه اياها** **وضمير**
الجر في قوله ويوصي بها الملك اللقطة المأخوذة على التعدية او السهو وله ان ينفقها في
حياته وان ينفقها وارثه او من بعد وارثه وان لم يعرف صاحبها او وصيها وقيل اذا ايسر
تصدق بها **فان** **انفقها** او قيمتها ان باعها او قومها للغير او لنفسه هو او وارثه
او من بعده **وجاء** **صاحبها** **بعد ما انفقها** **هو او وارثه** او من بعده
خير في قيمتها **ان لم يكن لها مثل** او كان لها وتراضي معه او مع الوارث او من
بعده على القيمة **او مثلها** **ان كان لها مثل** **وفي اجرها** **ويجوز ان يعود**
ضمير الجر في قوله ويوصي بها الى مطلق اللقطة الشاملة للقطعة التعدية او السهو
واللقطة المشروعة واذا ردناها للثة التعدية والسهو قيس عليها غيرها وذلك انه يجوز
للانسان حرزها والوصية بها اذا لم تتم مدة الحياة وقيل **المقا وكل من** **اللقطة**
والتعدية والسهو يكون التصديق فيه بنية الاجر لصاحب الشيء **والمبادر في ذلك**
الضمير عوده الى لقطة التعدية او السهو وفي قوله **بعد ما انفقها** **لما** **اللقطة** **وتعتبر**
قيمة اللقطة وقت انفاقها او اكلها بعد التعريف لانها دخلت ضمانه حينئذ **واللقطة**
التعدية والسهو فقيمة يوم الاخذ الا ان زادت بعد ولصاحب اللقطة في تلك
الوجوه فسخ البيع ان بيعت وقيل لا لان الخيار انما يستحقه العاقد لان شرط الخيار
للمشتري وحده وان وجدت وقد نقصت ببد الملك او البيع حيث لزمه رد الارش
وفي الديوان اذا ايسر من صاحبها فباعها فرجعت بعيب بعد اتفاق الثمن فغرمه من
ماله ثم باعها فانفق الثمن ثم جاء صاحبها فليخيره بين الثمن الاخير وبين الاجر
ولا باس في التقاط ما لا يرجع اليه ربه **على طريق الملك** **بلا تعريف** **ومع**
معرفة ربه **و** **ذلك اذا كان ربه** **لا تخرج به نفسه** **وليس مقهورا** **عن ذلك**
او عن ماله الذي **ذلك منه** او من ياد الذي هو ذلك فيه **والا لم يجوز** **ولو اقل** **قابل**
وان كان لا يرجع اليه ولكن ضاقت نفسه به او كان يرجع فلا يؤخذ وقيل لا ياخذ

ويوصي بها في ماله لربها
ان عرف فان جاء بعد
ما انفقها خير في قيمتها
او مثلها وفي اجرها ولا باس
في التقاط ما لا يرجع اليه
ربه ولا تخرج به نفسه

على التملك ما عرف ربه ولو قل وان اخذه كان في ضائه ولا يؤخذ ما وجد في المسجد
على طريق اللقطة الا انه اذا ايس من صاحبه رفع واعطى الفقراء اوقية ولا ياخذ
افسه ولا منه ولو لفتني وفي جامع الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله ولا يؤخذ
من المتروك واللقطة الا ما تركه صاحبه على عمد منه من غير اكرام ولا ضرورة وقيل
ياخذ ما سقط لصاحبه من غير علم فاذا علم به فلا يشتغل بالرجوع اليه ولا يكثر
به في القرب كان او البعد ما كان له قيمة ومالم تكن ولا ياخذ لقطة الحرام ولا
متروكة وكذا الربة سواء فيه النبي والفقير والحر والعبد والمرأة والطفل فان استمسك
بذلك صاحبه بعد فلا يمنعه منه سواء ما قامت عينه او ما جر من ثمنه وغناه او نهى
عن لقطة الحاج وروي عن عمرو بن عباس وعائشة وابن المسيب وابن حنبل في
لقطة مكة هي كغيرها وقيل لا تحل البتة ولا نهاية لانشادها واختلاف في قوله صلى
الله عليه وسلم الا لمنشدها قبل الا يسمع بها ياخذها ليردها لصاحبها ولا يحل له
ان ياخذها ليعرفها على انه ان لم يجد صاحبها اخذها هذا قول الجمهور بل يعرفها على
الدوام والافسار البلاد كذلك فلا تظهر فائدة التخصيص قلت الشافعية يلتزم المنقط
بها ان يقيم التعريف او ان يدفعها الى الحاكم وانما اختصت بذلك عندهم لا يمكن
ايصالها الى ربها لانها ان كانت لم يظاها وان كانت لا في فلا يخلو افاق غالباً
من وارد اليها فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل الى معرفة ربها وقالت
اكثر المالكية وبعض الشافعية هي كغيرها من البلاد وانما تختص مكة بالمبالغة
في التعريف واحتج ابن النير بجيد الدماميني بظاهر الاستثناء لانه نفى الحل
واستثنى الانشاد فدل على ان الحل ثابت للمنشد لان الاستثناء من النفي اثبات
والصحيح الاول وقد استحب ابن اسحاق الحضرمي رحمه الله ترك لقطة الحرم الا
ان يعرف مالها لان المنقط لا يقدر ان يعم الخلاق في ذلك الموقف بتعريفها ولعل
صاحبها يرجع اليها من ساعته فلا يجدها ووافق ابن الربيع والباقي من المالكية
جمهور الشافعية تمسكاً بمحدث الانشادها قال ابن عرفة متصراً لمشهور مذهب
المالكية والانفصال عن التمسك به على قاعدة مالك في تقديم العمل على الحديث
الصحيح يريد ابن النير بثبوت الحل للمنشد ثبوته بعد قيامه بوظيفة التعريف وانما

يزيد على هذا ان مكة وغيرها بهذا الاعتبار في تحريم اللقطة قبل التعريف وتحليلها
بعد التعريف واحد والسياق يقتضي اختصاصها عن غيرها والجواب ان الذي اشكل
على غير مالك انما هو تعطيل المفهوم اذ مفهوم اختصاص مكة بحل اللقطة بعد
التعريف وتحريمها قبله ان غير مكة ليس كذلك بل تحل لقطة مطلقاً وتحرم مطلقاً وهذا لا قائل
به فاذا مال الامر الى هذا فالخطب سهل يسير وذلك انا اتفقنا على ان التخصيص اذا
خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وكذلك تقول هنا ان لقطة مكة يابس لمعظها
من صاحبها لتفرق الخاق عنها الى الافاق البعيدة فربما داخله الطمع فيها من اول
وهلة فاستحلها قبل التعريف فخصها الشارع بالنهي عن استحلال لقطة قبل
التعريف لاختصاصها بما ذكرنا فقد ظهر للتخصيص فائدة سوى المفهوم فسقط
الاحتجاج به وانتظم الاختصاص حينئذ وتناسب السياق وذلك ان المايوس من
معرفة صاحبه لا يعرف كالموجود بالسواحل لكن مكة تختص بان تعرف لقطة وقد
نص بعض ان لقطة العسكر بدار الحرب اذا تفرق العسكر لا تعرف سنة لانها
اما لكافر فهي مباحة واما لاهل العسكر فلا معنى لتعريفها في غيرهم فظهر
حينئذ اختصاص مكة بالتعريف وان تفرق اهل الموسم مع ان الغالب كونها لهم
وانهم لا يرجعون لاجلها فكأنه عليه الصلاة والسلام قال ولا تحل لقطة الا بعد
الانشاد والتعريف سنة فتكون اللام للتوقيت اي الا لانشاد منشدها اي الا عند
حصول انشاده سنة مثلاً او لا تحليل اي لاجل انشاد المنشد بخلاف ما هو من جنسها
كمجموعات المساكن ونحوها فان تلك تحل بنفس افتراق العسكر ويكون المذهب حينئذ
اقعد بظاهر الحديث من مذهب المخالف لانهم يحتاجون الى تاويل اللام واخراجها عن
التملك ويجعلون المراد ولا تحل لقطة الا لمنشدها فيحل له انشادها لا اخذها فيخالفون ظاهر
اللام وظاهر الاستثناء ويحقق ما قلناه من ان الغالب على مكة ان لقطة لا يعود اليها صاحبها
انما نسمع اخذاً ضاعت له نفقة بمكة فرجع اليها يطلبها ولا بعث في ذلك بل يابس منها
بنفس التفرق ولا تاحق لقطة حرم المدينة الشريفة بلقطة مكة وقيل حرمها بحرم
مكة كما في حرمة الصيد لحديث ابي داود في حديث المدينة ولا تلتقط لقطة الا
لمن اشاد بها وهو بالشين المعجمة والبدال المهمة اي رفع صوته وان التقط مالا

وان التقط مالا

علامة له ولا اشارة **ك** كدناير ودرهم مشورة **و** كورة من
صوغ او سبكة **ت** تصدق به في حبه على اهله **و** هم الفقراء الواحد فصاعدا
وله اخذها نفسه من اول مرة او بعد ذلك وله ان ياخذ بعضها لنفسه اولاً او بعد
والله من الاخر لغيره ولو كان غنياً عند غيرنا وقليل منا وكذا يعطيها غنياً والمشهور
انها للفقراء وفي تعلقه بالتملك الخلاف السابق وسواء في ذلك كله قل او كثير
والتصدق في حبه ماخوذ من الحديث لوروده بالحفظ والتعريف فيما له علامة فاما
مالاً علامة له فانه لا يقبل فيه قول مات يقول انه لي فلظاهر انه لو امكنه
التصدق به في حبه فلم يفعل وضاعت ولو بلا تضييع غرمها ويجوز عود الضمير في
على اهله الى مالك ذلك المال اي يتصدق به والاجر لاهله اي ينوي ان الاجر لهم وان
طالبه من صدقه ولا علامة اعطاه اياه على القول بالتصديق وقيل لا يكون التصديق
حجة بل ايمان وقيل ايمان وفي الاثر اختلاف في الدراهم فقل ان كانت في خرة
دفعت الى مات بعلامتها وكذا سائر او عتيها وما جعلت فيه والواجب طابها بما تعرف
به مثل سكة كذا مكتوب فيها او قل هو اليه احد او نحو ذلك او بهاشق في كذا فقل
ان ذلك علامة وقيل لا وان قل فيها خيط احمر او اسود او نحو ذلك او خرة صفتها كذا
وكذا نحو الخرة دفعت اليه ان وافقت وفي كون الوزن علامة قولان وقيل حتى تجمع مع
العدد والعلامات وهو ابعد من الريب واختلاف في مثل المديّة والسيف اذا كان
فيه ما يعرف به كدلم في كذا او كتابة او نحوها فقل علامة وقيل لا الا الوعاء
والوكاء وقيل اذا جاء بعلامة تكون فيه سرا مثل انه لا يقدر على وصفه او لا يعلمه
الا مالكة ولس شاهر فيه فيعلمه المكل فقل اذا جاء بهذا كان علامة وان
ابصرت جماعة للؤلؤة ونحوها مما لا يعرف او يعرف فسبق اليه احدهم فاخذه فله في
الحال او بعد التعريف على حدهما تقرر وان استويا الى ذلك فيمنهم كذلك ولا يلزم السابق
تشر بكم فيه الا ان يخرجوا على اشتراك فيما اصابوا ومن لقط ثوباً مهدباً او
مصبوغاً او قال طالبه فيه كذا فكان كذلك فذلك علامة له وان قال فيه خرق في
كذا وكان كذلك اخبر انه علامة اذا لم يستر به من هو بيده ومن لقط للؤلؤة
فيها حبة ذهب او مرجان او نحوها فذلك علامة ويقع التعريف على العبيد والشياب

علامة له ولا اشارة كدناير
ودراهم مشورة تصدق به
في حبه على اهله

لاختلاف الوانها وكل مختلف بلون او صفة اوزن او ذرع وادركت معرفته جازت تعريفه واذا
ظفر الامام بلقطة بيد من لا يؤمن عليها فله نزاعها منه كما مر ومن لزمه ضمان اموال الناس
لا يعرفهم من تجار اربى فيه او معاملة محرمة ولو بجهل وتاب فعليه عند وائل ان يتصدق بها ولا
ضمان عليه بعده والصدقة باللقطة ايسر من هذا في العذر الا ان صعب احد هما فله اما الاجر
او المثل قال ويدل لذلك ما فعله الحضرمي لما ظهر على اليمين واستولى على خزائن
السلطان التي جباها على وجه الخراج واختلطت ولم يعرف اربابها فتصدق بها ولم
يلزم نفسه ضمانها ولو اعتقده ما قصد الى اتلاف اموال الناس على ان يلزم نفسه الضمان
وما روي عن علي لما هزم طلحة والزبير قصد الى ما جيباه من اهل البصرة على وجه
الخراج وفرقه على اصحابه وهم اثنا عشر ائمة فحصل لكل خمس مائة درهم فلا يمكن
ان يكون مع علمه يفرقها عليهم وهو يعلم انه يتعلق عليه ضمانها فلما جعل ذلك في عز
الدولة كالزكاة علماً بجوازه في اللقطة ومن بيده عدد من الدراهم مثلاً فسقطت
فلقظها فوجد فيها زائداً فان علم انه ليس من دارهم فلقطة وان غلب على ظنه
انه منها وانه غلط في العدد قبل فله واذا كان ليس منها ضمنه اذ غلط في دارهم
ولم يتميز وان ضاع قرط لامرأة فظهر بيد رجل مثلاً وقال التقطته من سهاد في
قطعة كذا فلما اخذه اذا لم تشبه عليها وما دخل يدك من لاقطه قبل التعريف مما
يعرف لزمتك ضمانه ولو رددته اليه الا ان كان ثقة او علمت انه اوصله بيد ربه او
انفق بعد التعريف لان تملكه بعده ومن اشترى لقطة من غني غير ثقة فلا يدفع اليه
الثن ويضمنها ولا يجوز له ان يفرقها والبائع حي وقيل يرفعه الى الحاكم حتى ياخذ
الاخر وثقة معه ثم يامر بالتسليم اليه ويامر الاخر بالتفريق ومن اتى بشيء يقرانه
لقطة وانه عرفه فلم يعرفه احد جاز شراؤه منه وقيل لا وقيل اذا باعه بعد ان عرفه
فلا تكون اجرة البائع منه لانه لو انفق بعينه اجزاء وان سار متولين فصاعداً فرأيا
شيئاً فقال احدهما هولي وقال ابو محمد لم احفظ فيها شيئاً وقال غيره اجاز ذلك
بعض وكرهه بعض وجاز للاقط اكل اللقطة بعد التعريف ان كان فقيراً على ما مر
ولو ارثه كذلك ولم يدفع اللقطة ان يشترط الرد ان بان ربه فان تلفت فالقصة
او المثل وان تعذر الرد لاعتسار او غيبة او موت ضمنها واذا بان صاحب اللقطة فله

التمسك بمن هي في يده ومن انفقها واللقطة ياخذها بعد التعريف ملتقطها او الفقير ولو كثرت للاطلاق في الحديث والحديث الصرة وقيل لا ياخذ منها الا الفقير ولا ياخذ الا قدر ما لا يستغني به كالزكاة وهو اقل من النصاب الا ان اعطي ابتداء اكثر وتدفع لربها ان بان من مال ملتقطها ومن دفعت اليه لقطة ففعل فيها ماراه العلماء فاستعملها بلا اعتقادها لنفسه لفقره ضمن ما استعملها لا ان اعتقدها كذلك وقيل يضمها ومن وضع عند احد شيئاً وقال انه لقطة او سرقة فان صدقه او علم صدقه فقال ابو الحسن اما ان يردده او يتخلص منه لربه ورده اليه ان كانت لقطة وامره بما يلزم فيها او استاذنه في انفاقها واختلف في الايصاء باللقطة بعد انفاقها فقل لازم ولولم تكن له علامة وقيل ان كانت له وقيل ان انتفع بها او دعى بها وفي احاديث امر الملتقط بالانتفاع بها بعد التعريف رد على من زعم انه لا يجوز له الانتفاع ولو كان فقيراً او انه يجب انفاقها على الفقراء وعرف بتشديد الراء ماله ذلك المذكور من العلامة * اي بذلك المذكور من العلامة اي عرفه بسببه او عرفه حال كونه عارفاً لذلك المذكور من العلامة او استعمل التعريف حال كونه مخبراً مدعي معرفته بتلك العلامة هل يذكرها * وهو * اي المذكور من العلامة هو وعاءه ووكاهه * على حذف مضاف اي مثل وعاءه ووكاهه اي على حذف العطف اي وهو وعاءه ووكاهه ونحوها ويجوز تخفيف راء عرف اي يكون معروفاً معرفة تقضي تسليمه الى مدعي معرفته بواسطة تلك العلامة اذا ذكرها والاولى اسقاط قوله وهو وعاءه ووكاهه لان العلامة اعم من الوكاه والوعاء وكأنه ذكره اشارة الى الحديث المذكور فيه وكاهها وعناصها المشار بهما في الحديث الى غيرها ايضاً والاستعمالين هما فيه في المعنى العام من العلامة استعمال الخاص في العام ومن العلامة ان يوجد تحت حصير او مدفوناً فيقول وجدته مدفوناً في موضع كذا او تحت حصير في موضع كذا فمن جاء بعلامته كعود وغيره من الاوصاف اعطيت * فان جاء طالبها * اي طالب اللقطة * به * بالمذكور من العلامة * دفعت اليه مع سكن النفس * وجوباً بلا بينة على الصحيح وقيل يجوز له ان لا يدفعها

وعرف ماله ذلك به وهو وعاءه ووكاهه فان جاء طالبها به دفعت اليه مع سكن النفس

حتى ياتي بينة كما مر وان ارتاب في طالبها لم يجز له دفعها اليه * ولا يقبل قول ات بتلك العلامة * او بعلامة اخرى هي فيه * بعده * اي بعد الطالب الاتي بعلامة او بعد الدفع والاول اولى اشموله ما اذا طلب ثان بعد طلب الاول وقبل الدفع وما اذا طلب ثان بعد الدفع وتقبل بينة من اتى بها بعد دفعها بعلامة فيضمن الدافع قيل ومن ثم ضعف القول بانها لا تدفع الا بينة ووجه ما ذكره المصنف انه صلى الله عليه وسلم علق الدفع الى الاتيان بالعلامة فمن اتى بها اولاً فهي له ولو لم تدفع اليه حتى اتى غيره * وان ادعاها * اي اللقطة * بها * اي بتلك العلامة * اثان * فصاعداً برة او واحداً بعد واحد قبل ان يعطيها ومثل ذلك ما اذا ادعاها بعض بعلامة وبعض بعلامة اخرى والكل فيها ولو ردنا الضمير لمطابق العلامة على نحو الاستخدام ليعم ذلك كله لجاز * وقفت * للشبهة * حتى يتضح امرها * بان ياتي احدهما بشهود او يقر احدهما انها للآخر او ياتي ببيان انها لغيرها او انها لها * او يتفقا عليها * ان يقسمها سواء او بتفاوت او يزيد احدهما علامة عجز عنها الاخر ولا تعطى غيرها ان اتى بعلامة بعدهما وليس ما ذكره مجمعا عليه كما ذكره في التاج الا ان اراد اجتماع الاصحاب فقد قيل اذا ادعاها متعدد قسمت بينهم كذلك ما لم يحكم بها الحاكم ولو تعددوا واحداً بعد واحد وقوله عرف ماله ذلك به شامل للقطة الحيوان كالشاة والبقرة والفرس الا البعير ذكرنا او اثني وتقدمت احاديث ذلك وكانت الابل في ايام عمر متلفة تثناتج لا يمسه احد الى ايام عثمان فامر ببيعها بعد تعريفها وحكمة النهي عن التقاط الابل مذكورة في الحديث وهي انها مقارنة لحذاء وسقاء وترعى وترد الماء والاخذ لحفظ العين او القيمة والابل محفوظة بما فيها من القوة والمنعة وما يسر لها من الاكل والشرب ويبني على هذه الحكمة ان بقاءها حيث ضلت اقرب الى وجدان مالكها من تطلبه لها في رحال الناس والمنع عن التقاطها مذهب الجمهور وهو مذهبنا ومذهب بعض المالكية ومذهب الخنابلة وهو ظاهر الحديث اذ تغير وجهه صلى الله عليه وسلم وقال مالك ولها وقيل ما التحق بالابل في الامتناع بقوته من ضمير السباع فهو كالابل في امتناع لقطة او بسرعة سعيه كالارنب والضبي او بطيراته كالحمام فلا يحل قيل التقاط ذلك بمفازة لانه

ولا يقبل قول ات بتلك العلامة بعده وان ادعاها بها اثان وقفت حتى يتضح امرها او يتفقا عليها

مصون بالامتناع عن اكثر السباع مستغن بالرعي الى ان يجده مالكة اذا كان التقاطه له
للملك ويجوز للحفظ على صيانة له عن الخونة اما اذا وجدته في العارة فيجوز له التقاطه للملك بعد
التعريف كما يجوز للحفظ وقيل لا يجوز كالمفازة وقرئ الاول بانه في العارة يضيع بامتداد
الحانة اليه بخلاف المفارة فان طرو الناس به الا يعم ولو وجد في زمان نهب جاز التقاطه
للملك والحفظ قطع في المفارة وغيرها ولو التقط المتع من صغار السباع في مفارة هامة
ضمنه ولا يبرأ برده الى مكانه فان سلمه الى الحاكم برى كما قيل في الغصب وروي ان صحابيا امر
بقرة لحقت ببقرة في الرعي ان تطرد عنه ومن اخذ بغيرها يجوز له اخذه او شاة ونحوها فعلق
ذلك فله عنه ونفقة على ربه اذا بان وقيل لا فيعد متطوعا لانه لم يور ولم يוכל له
الانفعاع بل بن الضالة وسمها في مقابلة علمه وعنايه وكذا ما اخذه وقد علم صاحبه
وراءه بشرف على التلف والضياع واما الولد والضوف والشعر فاصحابه فان لم يعرفه
فلانقراء على ما مر وقيل ليس له ان كان غنيا الا قدر ما انفق وتعنى وضمن الفضل
لربه واذا لم يشتر منه احد فهو له والابن اذا لم يجلب من الشاة يضرها ومن وجد
دابة فركبها ثم تركها لزمه ضمانها وكراء ركوبها وقيل لا كراء عليه وان ردها لمحله
فعليه الكراء لان الدواب تخاف ومن اخذ دابة تعدية فاذا خرج صاحبها اعاء
ما انفق وفي المنهاج يدفع الضالة بالينة لا بالعلامة كاللقطة اذا تراجع الى الحاكم
والله اعلم وان اخذ الحيوان حيث يرجع الى ربه او في البلد سرحه اذا اصبح ليرجع
لربه اذ لا يحبس حيث يقدر عليه ربه وزعمت الحنفية والشافعية وبعض المالكية ان
الاولى ان تلتقط الابل وان النهي عن التقاطها للملك لا للحفظ فيجوز للحفظ واذا
ضعف البعير او كان بحيث لا يرد الماء ولا يرعى الشجر جاز التقاطه ولا ضمان عليه
وله الاجر للحفظ على ربه لوجود علة جواز التقاط الشاة وهي الضعف وعدم العلة
التي منع من اخذها فان الشاة كما في الحديث ضعيفة غير مستقلة معرضة للهلاك
متردة بين ان تاخذها اليه الملتقط او اخوك الشامل اصحابها وملتقط اخر او الذئب
المقيس به سائر السباع القرية عليها او المطاق على كل ما ياكلها من السباع وفي الحديث
حث على اخذ الشاة لانه اذا تركها لم يتيقن بان صاحبها يجدها ولا معنى لان تركها
لمن يلتقطها غير هذا الملتقط اذ هما سواء فلا معنى لتترك الساق واستحقاق المسبوق

ولعلها تموت وتركها للذئب تضيع فليلتقطها لتكون له بعد التعريف اذا لم يجده او
لينفقها على غيره او لينالها صاحبها ان اتى بعلامتها وفي الحديث التصريح بالاخذ ففيه
دليل على رد احدي الروايتين عن احمد في قوله بترك التقاط الشاة وتمسك به مالك
في انه يملكها بالاخذ ولا يلزمه غرم ولو جاء صاحبها واحتج بالتسوية بين الذئب والملتقط
لها والذئب لا غرامة عليه فكذلك الملتقط واجيب بان اللام ليست للملك لان
الذئب لا يملك وانما ياكلها الملتقط على شرط ضمانها وقد اجمعوا انه لو جاء صاحبها
قبل ان ياكلها لاخذها فدل على انها باقية على ملك صاحبها ولا فرق بين قوله في
الشاة هي لك او لاختك او للذئب وبين قوله في اللقطة شاة لك بها او اخذها بل
هذا شبه بالملك لانه لم يشرك معه ذيبا ولا غيره ومع ذلك قلوا في اللقطة يفرمها
اذا تصرف فيها ثم جاء صاحبها قل الجمهور ياكلها بعد التعريف ان شاء وغرم
لصاحبها اذا ظهر وقال الشافعي لا يجب تعريفها اذا وجدت في الفلاة ويجب في
القرية على اصح القولين عنه وفي الجامع واما الضالة فانه قيل لا يابوها الا الضال
ومعنى ذلك اذا اوأها لاكلها وان رفعها على سبيل الجمع على صاحبها فلا بأس عليه
فان ايس منه فلينفقها وان تلف الشيء من يده بما جاء من قبل الله فلا ضمان عليه
﴿ قيل من وجد في منزل قوم ﴾ ولو جنائنا ينزلونه مرة بعد اخرى ﴿ دراغم دفينه ﴾
او دنابر دفينه او غير ذلك او وجد ذلك او غيره غير دفين وكان ساكنا في المنزل
بكراء او عارية او بغير ذلك كدلالة ﴿ فلقطة ﴾ ليست لاهل المنزل بل تصدق
او ياخذها او ياخذ بعضها ويصدق بعضها في حينه او بعده ان لم تكن علامة وان كانت
فبعد التعريف ﴿ ان لم يات اربابه ﴾ اي ارباب المنزل ﴿ بعلامة واضحة من وراءه ﴾
او وكاء او صفة ﴿ وقد مر التمثيل لبعض الصفات ومنها ان يقول امارته انه مدفون
في موضع كذا من البيت فوضع الدفن كالوعاء فان جاء بها ارباب المنزل فهي مال
لم لا يسمى لقطة شرعية لانه مالم في منزله او يسمى لقطة قد عرف اربابها وهم اصحاب
المنزل ﴿ وقيل هي لاخر ساكن ﴾ نازل ﴿ فيه ﴾ فان انتفى منها فلن قبله وهكذا
ولا يتكرر هذا مع قوله بعد وان وجد مفتش على دينار ضاع الخ لان هذا عام في
التفتيش وغيره ولانه في منزل غيره وما ياتي هو في التفتيش وفي غير منزل احد

قيل من وجد في منزل
قوم دراغم دفينه فلقطة
ان لم يات اربابه بعلامة
واضحة من وراءه او وكاء
او صفة وقيل هي لاخر
ساكن فيه

وايضاً هذا من غير الديوان وما يأتي هو من الديوان لما صار في اختصار ذلك المحل
منه فلم يبال بما يوم تكبروا ولان ما هنا لم يضع له شيء فيه وما هنالك ضاع له فيه
وقس على ذلك وما وجد على ارض قوم فلقطة * سبيلها سبيل اللقطة * لا *
مال * لم ان لم يعرف * مالا لم * وكذا ان وجد * المال * فيها دفيناً او وجد
في فلاة * غير مملوكة دفيناً هو لقطة ان لم يعرف لاصحاب الارض او غيرهم * و *
هو * لواجده جاهلياً بعلامتهم * اي علامة الجاهلية المدلول عليهم بقوله جاهلياً
ولو وجد في دار احد * من صليب * جسم عودا او حديدا او غيرهما مع اخر
يتعرض احدهما على الاخر فيمثل النصارى به صورة عيسى عليه السلام مضطربة
وكثيرا ما يدفنونه مع اموالهم تبركا به * او نحوه * اي نحو الصليب من علامات
الشرك وليس مع ذلك شيء من علامة الموحدين ولا يوخذ ما وجد مع صليب
مدفوناً وغلب الظن انه من المشركين المخالطين لاهل الاسلام * فلاة * غير مملوكة
او ارض قوم وعليه خمسة لاهل * وهم اهل الزكاة وتقدم الكلام عليه في
كتاب الزكاة واما ان لقط من منزل قوم شيئاً فهو لهم ان كانوا فيه الا ان انكروه
او علم انها مما لا يملكونه فللقطة ومن له مسكن تداوله السكان فوجد هو فيه شيئاً فثلاخر
ساكن فيه او لوارثه لاله وقيل لقطة وان ورث منزلاً ووجد فيه دفيناً فثلاخر ساكن
فيه والاكثر انه لمن صح انه والا فللقطة ومن وجد بمنزله دراهم لا يعرف انها له فللقطة
الا ان وجدها على نحو حصير مما يمكن ان يكون سقطت عنه عند الوزن وايسر
له ان كثرت الا ان عرف انها له دخله المنزل بارث او شراء او غيرهما من وجوه
الملك ومن وجد ديناراً فوق بيته فللقطة الا ان كان لا يطلعه الا بنوه ومن سكن
بيتاً فوجد فيه ما يملك مثله فقليل له ما لم يرتب فيه وقيل لقطة حتى يصح له وان وجد
دنانير في جفاته فللقطة لانه ليس محلاً لحفظ دراهمه ويقف فيه غيره وتقع منه فيه
ايضاً وكذا في طوي وبستان ومن قال لرجل في هذا الموضع مائة دينار او مال لك
خفقه فوجد فيه ذلك فلا يحل له اخذه الا بالصحة انه له او كان بيد القتائل واقر
له به والا لم يقبل قوله وكذا ان كان في منزله وقد سكنه فانه يقبل قوله وان كان
في ارضه فليست كالمنزل اذا ابيحت للناس ومن وجد كنزاً في بيته او جفاته فللقطة

قال ابو عبد الله ان وجدت في ارض قوم دراهم وهي في ايديهم وادعائها غيرهم
فهي لمن كانت الارض في ايديهم الا ان بين ان الارض كانت له وقيل ان كانت
مباحة لم تسكن فما وجد فيها فللقطة كمشتراراً وجد فيها دفيناً او لقطة من فلاة
او من ارض قوم او منزلهم الا ان اتوا بعلامة وقيل هو لآخر ساكن البيت وقيل
لآخر ساكن فيه وما وجد في بيت جرفه السيل فصار ارضاً لا يعرف له حد ولم
يعرف المحل ان هو قليل اذا وجد ظاهر فيها وهي خراب فللقطة ايضاً وان ثبت
انه دفين فيها فقليل لقطة وقيل لآخر ساكن يملك مثله ان ابيع الدخول في بيت
واقعود فيه فكلقطة وان لم تبج الا للرافعين او الساكنين كان كالملقوط من مسكون
وقد مر والله اعلم * باب * في المتروك وما يحل اخذه * ليس في مال موحد *
او ذمي او معاهد * متروك ولا يحل الا باذنه * ولوروي نبذه عمداً ما لم يصرح
بانه ان شاء فكما لا يدخل المال ملك احد بنحو البيع والهبة الا بالنطق او الكتابة
والاشارة المفهومة على مامر كذلك لا يخرج من ملكه الا بالنطق وما ذكر * وجوز
اخذ ما وجد منه متروكاً * روي صاحبه تاركاً له ام لا لكن النفس مطمئن انه لا يرجع
اليه وان نفسه سمحت به * ولو وجد دنانير او دراهم * او نوع من السكة ولو
كانت فيها عدة دنانير سكة واحدة * مكشوفة * او مدفونة * لافي وعاء *
ولا موصولاً بها خيط او نحوه مما هو غلامه * اخذ قليل بقدر ما عليه من دين *
دنيوي او اخروي كزكاة وحج وكفارة او كليهما * وزيادة * دينار او درهم او فرد
من افراد تلك السكة * واحد او ضعفه * اذا لم يجد ما يقضي دينه به ولو كانت
له اصول * ويقاسم الفقراء * النصف له بعد ما اخذ مذكر والنصف للفقراء كما ان
الاصل في المقاسمة عند الاطلاق المناصفة * في * ثان ان زاد واحد في * ثالث *
ان زاد ضعفه فصاعداً ولكن اقتصر على ثالث تصويراً بانه لم يجد الا ذلك * وقيل
له الكل ولو اكثر * ان كان فقيراً وقيل ياخذ ما يكون به غنياً وقيل له اخذ الكل ولو
كثر وكان غنياً * ومنع غير العيين * اي ومنعوا الذهب والنفضة غير المسككين وليس
هذا قولاً بل تصريح بمفهوم قوله دنانير او دراهم فان مفهومه المساوي ان سائر
السكة مثل الدنانير والدرهم ومفهومه الخالف ان ما ليس ذهباً او فضة او كان ذهباً

* باب *

ليس في مال موحد متروك
ولا يحل الا باذنه وجوز
اخذ ما وجد منه متروكاً
ولو وجد دنانير او دراهم
مكشوفة لافي وعاء اخذ
قليل بقدر ما عليه من دين
وزيادة واحد او ضعفه
ويقاسم الفقراء في ثالث
وقيل له الكل ولو اكثر
ومنع غير العيين

او فضة غير مسكك ليس له اخذه لنفسه ولا اخذ بعضه * وجوز تبر * اي وجوز
بعضهم تبر ان ياخذ كله او قدر دينه وزيادة مثقال او ضعفه * لامتناع او حيوان *
او ذهب غير تبر وغير مسكك او فضة غير مسككة ولا خلاف في جواز اخذ تبر
من معدن لم يثبت اشتراك الناس في المعدن * وجوز مادون درهم * اي جوز
بعضهم مادون درهم سواء كان من فضة او ذهب او سائر الاموال اي ما قيمته
دون درهم ياخذ الغني والفقير بلا تعريف ولو كانت له علامة وجوز درهم وجوز
درهم ونصف واما ما فوق ذلك مما لا علامة له فانه ينفقه في حينه او ياخذ او
ياخذ منه واما ما فوقه مما له علامة فانه يعرفه وينفقه او ياخذ او ياخذ منه وقد
مر ذلك ولم يذكر في هذا الباب بعض ما في الباب قبله ووجه قوله وقيل له الكل لان هذا الباب
الى كتاب الوصايا اختصره من الديوان والباب قبله من غير الديوان فلم يشتغل ان
يلتق ويجمع الكلامين في محل واحد * وحرم * اي لا يجوز * ما * وجد * في
وعاء او بيت * واداه او بيته او وعاء غيره او بيت غيره ولو من البيوت التي يجوز
دخولها بلا اذن * الا لما مر * في الباب قبله من التعريف فان له ان ياخذ ويعرقه
ان اتقى منه صاحب البيت او الوعاء فان لم يجد انفق او اخذه او اخذ منه * ورخص
لواحد في بيته * ولو كثيرا * او وعاءه ان لم ياذن * في الجعل * لجاعل فيه *
ولم يجعله فيه احد ادلالا عليه ولم يظن ذلك * وظن الجعل فيه له * كمسئلة
الغلام الذي يبدون الدراهم معلقة الى الواحهم وفي اوعية كتبهم ولما مات
الشيخ كموس انقطع ذلك فظنوه منه وغير الوعاء كالوعاء مثل ان يجد شيئا
في لوح او رخامة ويجوز ان يريد بالوعاء ما يشمل ذلك كما يسمى وعاء باصطلاح
النحو وقيل له ولو لم يظنه له لكن لم يظن انه لغيره بل استوى الامران واما ان اذن لجاعل فيه
فانه يحفظه ولا يفرغه منه وان فرغه كان في ضمانه وان لم يفرغه لم يضمنه ان لم يتعد
او يضيع مثل ان يترك الباب مفتوحا وكذا ان جعله ادلالا فيه او ظن انه جعله فيه
ادلالا وذلك مفهوم من قوله وظن الجعل فيه له وان لم يظن الجعل له ولا ادلالا لم
يجز له اخذه وجاز له طرحه خارج داره ولا ضمان عليه وجاز له حفظه الى ان يياس
فينفقه او يوضي به * و * رخص * كذا ان كان ما ذكر * من الوعاء والبيت

وجوز تبر لا امتناع او حيوان
وجوز مادون درهم وحرم ما
في وعاء او بيت الا لما مر
ورخص لواحد في بيته او
وعاءه ان لم ياذن لجاعل فيه
وظن الجعل فيه له وكذا
ان كان ما ذكر

* بيده *

* بيده * في يده * بكرة او عارية او امانة * اورهن او بوجه ما من الوجوه
فوجد فيه شيئا وقوله امانة يتصور في الوعاء وغيره من العروض واما الاصل فلا
يقال انه امانة ولكن معنى الامانة جائز فيه مثل ان يجهل له بيده ويأمره بحفظه له
واما ما كان عنده من وعاء او بيت او غيره بنصب او سرقة او تعدي فوجد فيه
شيئا فلا يحل له اخذه وقيل ان اطمأنت نفسه انه جعل له فيه فله اخذه * وان
وجد مستعير وعاء * بالاضافة او بنصب وعاء به بناء على جواز عمل اسم القاعل
بمعنى الماضي * شيئا * منصوب بوجد * فيه * اي في الوعاء * من مال معيره
فلا ياخذ * بل يحفظه له ولو قليلا * وجوز القليل * اي وجوز بعضهم ان ياخذ
القليل ولو في حينه وسواء كان ذلك القليل من جنس ما استعاره ام لا * كباق
زيت * اولن * في خايصة * اوزق او حب او نخوة في جوق بتوين باق
واستطاط الياء في نسخة المصنف على ان لفظ زيت بدل منه او بعدم تنوين باق
على الاضافة وحذف الياء تخفيفا والاول اثباتها * وجاز لربه * اي لرب الوعاء
* اذا رد اليه من مستعيره اخذ ما فيه ان لم يربط في طرفه * وان ربط في
طرفه لم يجز له اخذه لان ربطه حفظ له لنفسه كقفل على شيء والربط في الوسط
كالربط في الطرف كما هو المفهوم المساوي او اراد بالطرف جزءا منه طرفا
او وسطا * وجوز * ان ياخذ * مطلقا * لم يربط او ربط لا مكان ان الربط
حفظ له ليصل الى مالك الشيء * وكذا معير قرقا * لباس القدم الى نصف
الساق وقد مر في كتاب الزكاة يذكر ويؤث * ان وجد فيها لفافا * شيئا يلقه
في داخله معتاد في الف سواء وجدته ماثولا لا او وجدته ماثولا ليس معتادا في الف
* او خرقة * اعم من اللفافة * بعد الرد ياخذ ذلك * اذا اطمأنت نفسه * ومنع
اخذ اللف * اي ومنع بعضهم اخذه لنحو النعل * وياخذ الرقعة ان زادها
فيها مستعيرها * وغير القرق من لباس القدم وغير اللباس في حكم القرق
في جواز اخذ مزيد فيه وعدم الجواز على القويان واخذ الرقعة * وان زاد لسكين
مقبضا او غمدا لسيف * مقبضا او غمدا او * لفافا او رمع زجا * بضم الزاي وهو
حديدية تكون اسم للرمح * او عودا * يركز فيه عود الرمح * اخذ ذلك ربه *

بيده بكرة او عارية او امانة
وان وجد مستعير وعاء شيئا
فيه من مال معيره فلا
ياخذ وجوز القليل كباق
زيت في خايصة وجاز لربه
اذا رد اليه من مستعيره اخذ
ما فيه ان لم يربط في طرفه
وجوز مطلقا وكذا معير
قرقا ان وجد فيها لفافا او
خرقة بعد الرد ياخذ ذلك
ومنع اخذ اللفاف وياخذ
الرقعة ان زادها فيها
مستعيرها وان زاد لسكين
مقبضا او غمدا لسيف
لفافا او رمع زجا او عودا اخذ
ذلك ربه

اي رب الرمح * ان لم يطلبه جاعله * وله الانتفاع به في تلك الاداة وغيرها وان طلبه وهو يفسد المانع بنزعه تركه واخذ قيمته وقيل لا ياخذ ذلك ولا ينتفع به حتى يقول له ربه اني اعطيتك * وان ردت اليه دابته من كراء او عارية * او امانة او من وجه من الوجوه * فوجد براسها رستا * هو في الراس * او في عنقها قلادة * اي شيئاً معلقاً في عنقها اي معاقاً كحيط وحبل وجواب * او في رجلها قيدا اخذه * عند بعض وان طلبه صاحبه رده له * لا سرجاً ان وجد عليه او بردة او لحماً * هو ما في اقم * او جهازاً * اي حوية والفوق ان هذه الاشياء عارضة للعمل لاعلى الزوم الدائم او الاكثري واما الرسن والقلادة فلي الزوم الدائم والقيد ولو كان ينزع فاصله على الثبوت لانها بقيد كما كانت في غير عمل الا ان كانت في المرعى وكثير ما بقيد في المرعى واما انقضي العمل قيدت واذا حط عنها في السفر قيدت ان لم يطاق للرعي وقد بقيد في المرعى * وجوز * اخذ ذلك ايضاً * ان لم يطلب * حل كونه * عنده * وهو حال لازمة لان معني كونه عنده انه قد دخل يده او ظرف متعلق يطلب لانه اذا طلب ولو في كتاب فقد وقع الطلب في حضرته واذا ظاهراً انه لا ياخذه او طلب فلا ضمان عليه ان ضاع ولو نزع منه لانه لم ياذن له بارساله اليه وفيه ذلك الا ان تعدى اوضيع وكذا كل ما يرسل في الشيء وان وجد على الشيء غير ما يحمل عليه كسرج على حمار وحوية على فرس فلا ياخذه * وان اطلقها في المرعى * اي جعلها فيه ولو مقيدة فليس المراد بالاطلاق عدم التقيد * او غصبت منه * او سرفت او غلط فيها او خرجت من يده بعقد او بلا عقد كهروب * فرجعت اليه بذلك * او بغيره من المال * اخذه ان لم يربه * ولو يكونها هربت منه لانه اذا هربت من يده لم يحل له اخذه * او بعاهه حراماً على ما مر في الوفاق والخلاف * فياخذ رسنا وقلادة وقيدا دون السرج واللبام والبردعة والجهاز خلافاً لبعض ولا ما لا يعمل على ذلك الجنس وظاهره ان الرسن والقلادة واقيد متفق على اخذهن وليس كذاك وكأنه اراد بالوفاق الكثيرة او اراد به عدم ذكره قولاً اخر فبين * ورماء هناك * اي في الموضع الذي رابه فيه او في الموضع الذي علمه فيه حراماً * ان رابه * او علمه حراماً * في الوقت * اي

ان لم يطلبه جاعله وان ردت اليه دابته من كراء او عارية فوجد براسها رستا او في عنقها قلادة او في رجلها قيدا اخذه لا سرجاً ان وجد عليه او بردة او لحماً او جهازاً وجوز ان لم يطلب عنده وان اطلقها في المرعى او غصبت منه فرجعت اليه بذلك اخذه ان لم يربه او يعلمه حراماً على ما مر في الوفاق والخلاف ورماء هناك ان رابه في الوقت

وقت ربيه او علمه ولا ضمان عليه الا ان تعدى فيه او ذهب بها بان نقلها من موضعها بعد علمه بانه حرام وقيل لا ضمان ان نقله ليحفظه لربه ما على المحسنين من سبيل * وكذا ما وجدته في وعاءه او بيته او حصه * او غير ذلك من ماله ولو ارضاه فانه ان رابه او علمه حراماً اخرجته في حينه من ماله ولا ضمان عليه ان لم يخرجها الا ان تعدى فيه او نقله وقيل لا يضمنه ان نقله ليحفظه كيف يفعل فيه ويرمي ان شاء ما جعل في وعاءه او بيته او على دابته او في ماله مطلقاً ولو علمه خلافاً وعلم صاحبه ان لم ياذن لجاعله او جاعله فيه ادلالاً وان انتقلت به دابته فلا يرمه لانه قد تصرف فيه دابته فان رماه ضمنه وقد يقال ان لا ضمان عليه بانتقالها لان صاحبها هو الذي تعرض لا يتقاعها به اذ جعله عليها الا ان تركها تنتقل به بعد تفتنه انه عليها ومن وضع في بيته او وعاءه حرام او في ماله لم يضمنه ان لم يقبضه وان دخلت في غنمه شاة فلا يضمنها الا ان ردها فيه بعد خروجها او دخلت بسببه ومن كان بيده مال يظنه حلالاً كغنم يرعاها ثم ظهر له انه حرام فهو في ضمانه حتى يوصله لربه وقيل يتركه في موضع ظهر له فيه ذلك ورخص ان يردّها لمن كانت بيده وان ردها مثلاً بعد علمه بانها حرام ضمن اجماعاً فيما قيل قلت قيل لا يضمن ان رعاها على نية الجمع بصاحبها ومن اجبر على ان يسوق الحرام او امساك الحرام كفرس او سلاح منصوب مثل ان يقال له امسكه لا ركب او امسكه حتى ارجع ضمنه ان فعل ولا يفعل ولو انه يموت ان لم يفعل ورخص له ان يفعل فيضمن وضمن بمحصاد الزرع الحرام والحمل على الدابة الحرام ولا يفعل ذلك ولا تباعة عليه ان اجبر على ائتمارها او رعيها او سقيها او حط الحمل عنها وان اجبره على ربيه لم يضمن ان فعل * وان رجع اليه ما بقه * الانسان الا بق منه ذكراً او انثى وهو عبده او امته * او منصوبه * او مشروقه والمغلوط فيه * بمال معه * ولو لباساً * او اولاد * او بمال واولاد ادعى انهم اولاده او انه مالكهم بوجه * فقل لي ذلك * فيكون لك لان مال العبد لسيدته * فقل لا يقربه * اي لا يقرب ذلك الذي اتى به * مطلقاً * كائناً ما كان اي قرب كان فلا يستخدم ذلك ولا ينتفع به ولا كسب ويامر عبده بطرح ذلك لا يتركه بيده او ينزعه ويحفظه - حتى يباس فينفضه او يودي به ولا يحكم على اولاده بالعبودية ولا بيعهم ولا يملكهم احد لانه لا يدري لعلمهم غير اولاد له بده وان كانوا اولاده

وكذا ما وجدته في وعاءه او بيته او حصه وان رجع اليه دابته او منصوبه بمال معه او اولاد فقال لي ذلك فقل لا يقربه مطلقاً

فلعل امهم حرة فيكونون احرارا وان كانت امة فهم عبيد لسيدها ولا يصدق ان قال شرطت
على سيدها ان يكونوا غير عبيد له **وقيل** يتركه **اي** ذلك المذكور من المال والاولاد
يبده ان لم يرب به وجوز له اخذه **اي** اخذ ما ذكر من مال واولاد ان لم يرب به لكن لا يملك
الاولاد ان قولهم اولادي لان ولد العبد من الحرة حرو من الامة عبيد لسيدها
وترك **بفتح التاء والراء** **والكيف** **مأمعه** **اي** ماع ذلك الانسان ا لابق ونحو
اه لابق **بن الاولاد** ان كان **ذلك** انسان **امة** ولم تغب عنه قدر انكر ان تلدهم
فيه **مثل** ان تنيب اقل من ستة اشهر او تنيب ستة اشهر او اكثر لكن ذلك الولد
اكبر من ان يولد مما بعد الستة الى وقتها **وتصدق** في ممكن **على** القول
الاخير ان لم يربها فيكونون عبيدا له لان اولاد الامة ولو من الزنى عبيد لسيدها
ولي الذي قبله يتركهم بيدها ولا يستخدمهم ولا يملكهم وعلى الاول لا يتركهم معها
واذا خاف موتهم مع عبد او امة فلا يتركهم **وان** غصبت بهيمة **او** سرق
او غلط فيها **او** ضلت فرجعت باولاد تابعة لها **وان** وجد في نسخة للمصنف
تابعين فبناء على قول الكوفيين يجوز جمع صفة غير العاقل جمع المذكر السالم **فلربها**
رضيعها **اي** الذي يتبعها ويرضعها **وقت الرجوع** لا غيره **اي** لا غير الرضيع
فانه يتركه سواء اكان في اوان الرضاع ولا يرضعها ام خرج عنه لان التبع مع الرضاع
منها هو القوي في انها امه دون التبع وحده فان استيناس الحيوان بالحيوان واتبعه
له امر مشاهد دلى الاطلاق ولولم يكن احدهما اما للآخر **وجوز** **ان** يكون
له غير الرضيع كالرضيع لانه وجد يتابعها متابعة تامة مستمرة **ان** امكن ولادته
اي ولادتها غير الرضيع **في غيبتها** سواء اكان في غير اوان الرضاع ام كان فيه
ولا يرضعها وهذا الشرط مشروط ايضا في الذي يرضعها ولم يذكره لظهوره ومن الجائز
ان ترد الضمير في ولادته الى مطلق الولد رضيعا او غير رضيع فيكون الشرط عائدا
لها **وكذا** كل من بيده ذلك **المذكور** من قوله **وان** وجد مستعير وعاء الى هذا
المحل **بخلافه** **او** وكالة **او** امر لحاضر او غائب او مجنون او طفل وما جر المال
فهو اصاحبه دون الذي بيده فن اعار او اكرى مال اليتيم او نحوه فما رد معه فهو
لليتيم مثلا ونفعه له حيوانا او غيره وكذا ما جاء به عبده او امته او حيوانه على الخلاف

السابق في ذلك كله وهذا العموم اولى من ان تقول الاشارة الى ما في المسئلة الاخيرة
وحدها وان ردمعه شيء وقال صاحبه هراك لا لصاحب المال فان علم انه اعطاه
له من اجل ذلك المال فهو لصاحب المال وان اخذه فليحاسب نفسه له **وياخذ**
مستيقظ **من** نوم وكذا كل من ليس في نوم وخص الذائم المستيقظ لانه الممكن
بسهولة ان يجعل في ثيابه المال حال نومه ولا يتفطن **ما بينه وبين ثيابه** **او بين**
ثيابه **او** وجد **فيها** في ثيابه او بدنه **مصرورا** **من** لحم وخشب وزودنا نير
ودراهم وغير ذلك من الاموال مطلقا والاضافة في ثيابه للحقيقة فيصدق بالثوب
الواحد فصاعدا وذلك ان قلبه يسكن الى انه اعطيه فهو قريب مما جعل في حجره
او يده او ثوبه او نحو ذلك وهو يقظان ينظر او كان اعى ولم ينطق له بنحو خذ
واذا وجد ايضا فوق ثيابه غير مصرور فله اخذه لانه وجد في ما ان اطمان لذلك سواء كان
الثوب له ام لنيره واذا وجد بين اجزاء واحد كالذي يوجد في كفة البرنوص والذي يوجد
فيما يخاط للعبة والقميص ويكون للجعل فيه نهر كالذي بين ثوبيه **ولا** باس عليه **لا**
لاضر عليه من ضمان ولا اثم **ان** ترك **المستيقظ** **وشادة** وجدها تحت راسه
او قطيفة تحته **هي** ما اعتمد للفرش او وجد تحته من ريشا ولولم يعتمد للفرش **هناك**
متعلق بترك والاشارة الى مكان النوم المدلول عليه بالاستيقاظ وانما لم يكن عليه
الحفظ ولا الاثم ولا الضمان لانه لم ياخذ ذلك بل ادخله مدخله تحت راسه او جسده وهو
في حال لا تكليف فيه **اقل** يصح عليه اسم القبض حتى انه لو افسده في نومه او
نجسه وهو غير عاقل بالنوم لم يغرمه لانه لم يقبضه ومدخله هو الذي تعرض لافساده
فاذا استيقظ لم يكن استيقاظه قبضا ولو اطال المكث عليه بعد اليقظة فلا ضمان عليه
ولا اثم بمجرد الترك ولو ظن ان صاحبه اراد منه ان يرفعه وان لا يتركه اذا استيقظ
اذ لا يلزم الانسان ما اريد منه بلا عقد منه ولا رضى وليس بلمقطة لان صاحبه
تركه عمدا وقد علم المستيقظ بعنده فلو تمسدى فيه او اخبر به من لم يره او اشار به
اليه او ادام النظر اليه حتى رآه ولم يكن ثقة ثم تركه لزمه الا ان علم انه عمل فيه
بالشرع ويجوز له ان يرفعه على نية الحفظ لصاحبه وان يجده اوصى به او عمل به
ما يعمل باللمقطة **وقيل** غير ذلك **ان** يلزمه حفظه بناء على وجوب حفظ مال

وياخذ مستيقظ ما بيده
وبين ثيابه او فيها مصرورا
ولا باس عليه ان ترك وشادة
وجدها تحت راسه او
قطيفة تحته هناك وقيل غير
ذلك

المسلم وجد لاله كالةطة عملا بوجوده بعد البقطة من النوم كوجود الماشي او غير
 الماشي شيئا فيعمل به ما يعمل باللقطة او يوصي به ولا ياخذ الانسان ما وجد في
 وعاء كتابه او مقل الى لوحه الا ان اطمانت نفسه انه جعل له في ذلك والله اعلم
 باب * * * اخر فيما يحل اخذه * لا يرفع شئ * لئلا يملك لنفس الرفع او غيره
 ولا الاتضاع * او يوكل * او يشرب * من بيت الغير بلا اذنه ولو حبة شعير *
 ولو من ارض في تراب متعرضة للاتف فان فعل ضمن لصاحبه وذكروا ان رجلا
 بري في المنام فقبل له ما فعل الله بك فقال حسبي على اني قدمت عند صاحب لي في
 خانوته فكسرت حبة حنطة من ماله ورددتها في حنطه وكانت الحساب على
 ما نقص الكسر وغفر لي ولا يتهارن الانسان بماله غيره ولو قل فانه يحاسب به لكن
 حساب ما قل مما تظمن النفس اليه انه يرضى به صاحبه ولا يتخرج به لايهلك به
 ان شاء الله * ان يلتقط حبة من تراب في بيت غيره او حبات وقد مر انه قيل
 لا متروك في مال موحد وقيل يحل ما ترك كحبات مختلطات في تراب في الارض
 مما يعلم ان صاحبها لا يلتقطه * وياخذ ذوات * او محل يبيع ويشترى فيه
 بالوزن او بغير الوزن * ما وجد من دراهم * او دنانير او ريالات وغير ذلك من
 السبكات وغير ذلك مما يحل ثمنه كالنوى ثمنه للبقول * فيمارد محل وزنه * او كيله
 للاثمان او اللثيمات التي يقبض من الناس بالشراء او محل قبضه * داخلا الا
 مارد * محل ذلك * خارجا * الى باب البيت اولى * اخر المحل وهو في ذلك كله
 لغيره مع انه في داخل خانوته لان ذلك المحل يدخله الناس فاعلمه لهم * ولينفقه *
 كاللقطة بلا تعريف ان لم تكن به علامة وبعد التعريف ان كانت به * ان اخذه *
 وله ان يملكه او يهبه فان بان صاحبه ضمن له ما اكل ان لم يتركه له وخيره
 بين الاجر والغرم فيما اتفق * وجوز * اخذه * فيها * فيما رد المحل داخلا وفيما
 رد الى الباب او نحوه * ان سكن قلبه انه له * كما ورد في الحديث اثبات استفتاء
 النفس اي العقل المميز بين الحق والباطل المستصحب في تمييزه الايات والاحاديث
 والاثار * وليترك مشتبها * لم يسكن قلبه انه له فمن شن المسلم الحوطة قال الله
 ولا تقف ما ليس لك به علم وقال عز وجل في ذم السمل بالجهل ويقولون على الله مالا

باب *

لا يرفع شئ او يوكل من
 بيت الغير بلا اذنه ولو حبة
 شعير وياخذ ذوات ما
 وجد من دراهم فيما رد محلا
 وزنه داخلا الى مارد خارجا
 ولينفقه ان اخذه وجوز فيهما
 ان سكن قلبه انه له وليترك
 مشتبها

يعلمون وقال صلى الله عليه وسلم من ترك الشبهات استبرا لدينه وعرضه * وياخذ
 الفقير ما وجد بطريق عامة من تمر او حب وقت صرام او حصاد * وفي غير
 وقتها وغير الثمر والحب وقد مر حد العامة في كتاب القسمة وكذا ما وجد تحت
 النخل والشجر وفي الجذوع والاغصان وفي الجرائد في النخلة بعد القطع مما جرت
 العادة بتركه واجيز ذلك كله لغني اذا صار بحد المتروك او بحد اللقطة على حد ماصر
 في اللقطة واما طريق الخاصة فلا ياخذ ما فيه الفقير ولا الغني الا ان استقصى اهله
 فانتفوا منه فلفقير اوله والغني بحد المتروك او بحد اللقطة * لا ما يجده في ساقية *
 شقت غابة * او طريق شقت غابة * لعله من الغابة التي شقت اذا كانت ثمارها
 تسقط فيها فلو علم انه من غيرها بل وقعت فيه من خارج او بعدت النخل والشجر
 عن الطريق والساقية بحيث لا يسقط ذلك فيهما او صار بحد التلف ولا يميز لصاحبه
 ولا تعاق نفسه به جاز للفقير فقط اوله والغني على ما مر * وما حمله وادما ينسب
 لناس * ورخص ان ياخذه من حيث ان كل ما لا يعرف ربه فهو للفقراء وفي انه
 قليل لا يعاق به قلب ربه ووجه التشديد ان الماء مثل الغاصب وذلك كثمار
 شجر العنب والزمان والتين والزيتون والنخل وبقول الاجنية وفواكهها وزروعها وخشب
 ذلك واوراقه واغصانه والجريد فان اخذه عرفه فان لم يجد له ربا انفق او تملكه وان
 اخذه غني عرفه وانفق او تملكه على حد ماصر من البحث في اللقطة ومالا علامة
 له انفق * اخذه بلا تعريف او تملكه وهكذا الحكم ان القاء السيل في ارضه فانه
 لا يملكه بالقائه في ارضه بل يعرفه وينفقه او ياخذه ويقبل بلا تعريف ان لم تكن
 له علامة واما مالا ينسب للناس كشجر البراري وثمارها وحطبها فانه يجوز لكل من
 ياخذه غنيا او فقيرا وما القاء السيل من ذلك في ارض انسان فقيل هو اولى به
 وقيل يجوز لغيره اخذه الا ان حجر على من يدخلها كما يجوز حشيش السيل ولو من
 ارض غيره مالم يجبر عليه الدخول والمراد بقوله ناس قطعة من بني آدم لان كل
 ما في العمران فانه ينسب للناس من الناس او اراد بناس الجنس على القلة لانه في سياق
 الاثبات والاولى ان يقول ما ينسب للناس بالتعريف الجنسي ولا ينافي مفهوم كلامه
 هنا ما في قريبا من قوله ولا ما يلقيه فيها سبل لان ما هنا ان ياخذ من الوادي وما

وياخذ الفقير ما وجد
 بطريق عامة من تمر او حب
 وقت صرام او حصاد لا ما
 يجده في ساقية او طريق شقت
 غابة وما حمله وادما ينسب
 لناس

هنالك من ارض الناس * وجاز ما وجد بحمل مسافرين بعد ارتحال مما لا يرجع اليه
 ربه * كحطب واعواد ونعال وابر وغير ذلك وما يعظم فانه ان كانت له علامة احرزه
 حتى يصاهم خبره او يرجعوا فان لم يجد ربه او لم يقدر على ذلك انفق او تملكه على
 حد مامر في الفقير والغني وما لا علامة له انفق او تملكه بلا تعريف وسواء في ذلك الذي
 لا يرجع اليه ان يكون من غير طعام * او من طعام * مطبوخ او غير مطبوخ كلهم
 مشوي في سفود او مقلي وخبز * او لحم * واخذه كله * بفرون بعد فتح * فتح اهله
 له او جهل من فتحه ولم يرب * ونزع * نزعهم منه قليلا او كثيرا في اخذ الفقراء
 الباقي ولو كثيرا وفي الغني خلاف * لان من معلق عليه او مدفون ورخص * ان
 ياخذ في محل مسافرين ولو من مفتوح بلا نزع او من مغلق او مدفون وكذا ما وجد
 في قدر او مقلاة بحمل مسافرين لا يؤخذ ورخص * وجاز * الاخذ * من *
 طعام * موضوع على حجر * او على فخار متروك او غير ذلك مما ترك وعلة اباحته
 ان وضعه بحمل تضيف حفظ له لمريد اخذه سواء لحم او غيره او مال في محل
 المسافرين او غيره كطريق واخذه كله اذا كان لا يرجع اليه على حد ما مر او غني
 او فقر * او من * طعام او مال * مرشوق على عود * او حديد متروك او
 غيرها بما ترك * بطريق * او غيرها وجاز اخذ الكل وفي الغني مامر وكذا ما يوضع
 في المقبرة على القبور او غيرها يوضع لمن يزور القبور او لمن مر عليه * ومتروك من
 تمر وحشيش وبنق * وتين وعنب ونحو ذلك ووجد ابو الموشر طعاما في طريق بهلاء
 في غيروناء فاكل منه حتى شبع وذلك في ايام القرامطة فيدم وسال ابن محبوب
 فقال له من وجد مطروحا لافي وعاء فله اكله خبزا كان او ثمرا * وحطب ولو *
 كان ذلك * محمودا * على ترخيص كما ياتي في قوله باب جاز اصطلا * وعريش *
 اراد به بيتا من اعراد وخشب بني للانفعا به وقت الإقامة ولا يرجع اليه بناء
 راع او غيره * وجل منجور * او مذبح او مذكي بوجه كما اذا شرد ورمي ومات
 بالمية ولم يدركوا حيانه اذا علم ذلك * او * دابة * ذبيحة * او نحيرة او مذكاة
 ولو رمي او بجراحة صيد اذا علم ذلك * ان رفع منه * اي من واحد مما ذكر
 من الجمل وغيره اي من لحمه او رفع من جلده او رفع جلده وان وجد تاما فلا ياخذ

وجاز ما وجد بحمل مسافرين
 بعد ارتحال مما لا يرجع اليه
 ربه او من طعام او لحم بفرون
 بفتح ونزع لان مغلق
 عليه او مدفون ورخص
 وجاز من موضوع على حجر
 او من مرشوق على عود
 بطريق ومتروك من تمر
 وحشيش وبنق وحطب
 ولو مجموعا وعريش وجل
 منجور وذبيحة ان رفع منه

ولا ياخذ منه لان رفع البعض منه وابقاء الباقي علامة على اباحته * وجاز *
 اخذه والاخذ منه * مطلقا * رفع منه او لم يرفع منه * ان وجد بطريق حج او
 ركب ونحوها * من الجموع العظام * وبه علامة اباحة اكله مما مر في الهدي *
 من كتاب الحج مثل ان يؤخذ خف ويغسل في الدم او نعل الانسان او علامة
 يعرف بها فيصنع بها على كتف الجمل الايمن وذلك لما كان علامة الهدي في
 طريق الحج صح ان يجعل علامة في غيره ويؤخذ به * ورخص * ان يوكل
 منه او يؤخذ كله * بدونها * بدون علامة لانه لا يرجع اليه في العادة
 وكل ما لا يؤخذ على التملك في حينه مما مر او ياتي يجوز او يجب اخذه اذا روي
 بحد التلف فيحفظ على حد اللقطة في احكامها او على حد المال المطلق الذي لا
 يعرف له رب وما يؤخذ بعضه يؤخذ كله * ولا يؤخذ لحم غير مطبوخ ان وجد بنحص *
 لانه لا علامة تذكية فيه فلعله ميتة افترسها سبع فلو وجد فيه تفصيل يختص بالآدمي
 لجاز اخذه بطريق اللقطة او بطريق المتروك ان كان على حد المتروك حملا على انه مذكي واما
 المطبوخ فالطبخ علامة انه مذبح لان الذكاة الاصل في الاسلام * ورخص * ان
 يؤخذ مطلقا ان لم يرب به بانه ميتة لان الاصل في ارض الاسلام الطهارة والتذكية فان
 كان في ارض الشرك او ارض اخلط فيها الموحدون والمشركون سواء او كان
 المشركون اكثر حرم اخذه الا ان تبين اثر تذكية الموحدين * ولا * يؤخذ * حيوان
 ترك بعياء او هزال او بخوف * من عدو او سبع او سيل او غير ذلك خيف فعجل
 عنه وترك فلا يؤخذ للعلم بان صاحبه تركه ضرورة لاسعة * او * لا يؤخذ ما ترك ولم
 يشتغل بسوقه او بالبحث عنه اين هو * بقتل وان غير حيوان * ولا سيما حيوان
 فقير الحيوان مثل ان يحمل انسان او حيوان مالا فيثقل عليه فيتركه او بعضه لثقله او
 لحب العجل لامر طرا كمدو فلعل صاحبه يحمي بما يقوى به على حمله واما الحيوان
 فمثل ان يكون بطيء المشي يجوع او عطش او مرض او بالطبع فعجل عنه ولو بلا خوف
 من نحو عدو وانما جعل الحيوان غاية لان الرغبة في الحيوان اكثر في الجملة ولان
 الحيوان اذا رجع اليه او رفعه احد لصاحبه يمضي بلا حمل حيوان اياه ويجوز اخذ
 ذلك كله على نية الجمع صاحبه ان لم يظن ان صاحبه يخلف اليه فلا يجده بعده فهو بعد

وجاز مطلقا ان وجد بطريق
 حج او ركب ونحوها وبه
 علامة اباحة اكله مما مر في
 الهدي ورخص بدونها ولا
 يؤخذ لحم غير مطبوخ ان
 وجد بنحص ورخص ولا
 حيوان ترك بعياء او هزال
 او بخوف او بقتل وان غير
 حيوان

ذلك كاللقطة * ولا بأس باخذ ماتركه رب جنان به * اي فيه اي في الجنان
 * بعد صرم غلته ولو تمرا في جريد * ولا سيما في الجذع او تحت النخل او البليح
 او البسر او مادون الثمر من الثمار لانه يجد الضياع بالطير والرايع والزمان فيجوز
 له التقاطه من الارض او الجذع او طلوع النخلة ليلقطة من الجذع او من الجرائد
 * لاشيئا * الثمر الذي لم يصاح ثم نخل او غيره * او نحوه * مثل ما اخطاه
 المنجل وما تخرب ولادته فكان غير صالح لان ذلك متصل غير مقطوع وشيئا
 معطوف على مافي قوله باخذ ماتركه اي لا اخذه شيئا فقيهه الباس * وجوز *
 اخذه * ان كان لا يرجع اليه * وما ذكرنا من جواز اخذ ماتركه رب الجنان وتجويز
 اخذ الشيص ونحوه انما يثبت ان فرغ رب الجنان من صرم جنانه كله او رب النخل
 من نخله في الجنان ان شورك في الجنان والشجر كالنخل * لان لم يفرغ من الكل *
 ولو فرغ من بعض النخل مثلا دون بعض وان فرغ من جنان او ماله فيه جاز لاخذ
 ولو لم يفرغ من الجنان الاخر * او كان مدورا عليه بمحاطة مزرب مغلق عليه * او
 مدور عليه بشوك بلا بناء ورخص ان ياخذ ذلك كله ولو لم يفرغ لكن لا ياخذ
 من شجرة او نخلة صرم منها ولما يفرغ منها الا ان كان الباقي سها لغيره فيجوز اخذ
 ماتركه من تمار او شيص من سهمه وان دور عليه بمحاطة مزرب وله باب غير مغلق جاز
 ايضا وان دور عليه بمحاطة غير مزرب وله باب مغلق او غير مغلق لكن وصل الجانب
 الاخر لم يحل له دنع الباب فان كان الحائط كالقائمة او اكثر لم يجوز وان كان دونها
 جاز في رخصة وقيل يجوز ان كان يمكن تخطيه وقيل ان كان دون الركبة وقيل
 لا يجوز ولو دور بقليل * ورخص في ساقط تمر او شيص على فاكهة * او نوع من انواع
 البقول كلها او على الثبات * بعد فراغ * من الكل او من سهمه فيدخل ذلك
 كله فيلقط منه ولا يضر ذلك ويغرم الضرر ان ضره ويجرم عليه دخول ذلك بان
 له انه لا يمكن اللقط الا بالضر * وفي باق من غلة ارض وان لم يلقط * لكنه
 متين باوراقه او غصونه * (او كان مدفونا) * غير مقلوع الا انه لا يتبين بورق او
 غصون بان قطعت اوراقه وغصونه اولا ورق ولا غصن كارض انسان او سبق اليها
 واصلاها وكانت فيها اكثرو ذلك ولا يقل اراد ما دفن ربح لان الربح كالغاصب

ولا بأس باخذ ماتركه رب
 جنان به بد صرم غلته
 ولو تمرا في جريد لاشيئا
 او نحوه وجوز ان كان
 لا يرجع اليه لان لم يفرغ
 من الكل او كان مدورا
 عليه بمحاطة مزرب مغلق
 عليه ورخص في ساقط
 تمر او شيص على فاكهة بعد
 فراغ في باق من غلة ارض
 وان لم يلقط او كان مدفونا

وما يدعى انه دفنته الرجل لا يدري لعل دافنته الريح ولو علم انه دفنته الرجل فاعلم صاحبه
 لم يدفنته بعهد مثل ما يخطيه المنجل مما يحصد كالبز والشعير وما تخطيه اليد مما يقلع كالجزر
 والثفت فيبقى غير محصود ولا مقلوع ومثل ما يترك مدفونا بعد قلع اوراقه مما لم
 يعتد الرجوع اليه كالبصل والثوم والجزر واللفت تقطع اوراق ذلك واغصانه فيترك
 او يعالج قلعه فتقطع اوراقه واغصانه في يده فيتركه دون ان يحفر عليه وانما يرخص
 في ذلك * ان علم يعرف تركه * برفع تركه على انه نائب فاعل علم * والمنع في
 غير ظاهر مقلوع اصح * وغير ذلك هو الظاهر على وجه الارض المتصل والباطن
 في الارض حتى اصل خلقته فيها فالاصح منهها لاتصالها فالجائز هو الظاهر
 المنفصل ويجوز الباطن بالمشي عليه او بدفن الريح او غيرها لا بدفنه على جهة الحرز
 فلا ياخذ بطيخ وجد مدفونا لان دفنه حرز والجواز في ذلك كله للفقير والغني لان
 ذلك من باب المتروك فلو كان العرف انه ترك لا تقرا لاختصاصه به * وللغني لقط
 سنبل * من الطرق ومواضع الحرث بعد رفع صاحبه رفعا لا يرجع بعده للرفع وما
 تفتت منها وكذا غير السنبل وقيل لا ياخذ ما وقع في الطرق واجيز ايضا لغني ان
 ياخذ ذلك ان كان يجد المتروك وياخذ من موضع لا يرجع اليه ولو بقي موضع اخر
 لم يرفع منه * و * للفقير * موجود * من حب وسنبل وغيرها * (حول مطبوعة) *
 من جميع ما يجعل فيه من الثمار * (او بقاعها) * الباء ظرفية اي في قاعها اي داخلها
 للفقير اخذ ما بقي فيها قليلا متروكا * (او في اندار مخلوطا بتراب) * او قليلا متفرقا
 فيها او في جوانبها * (بعد رفع) * لا يرجع بعده للرفع * (لا) * لقط * (مافي تبين) *
 تبينه او اوراقه وسوقه او حطب غلافه المخلوط فيه كالغلاف المجتمع على فولات او
 فولتين او فولة لان مافي التبن ونحو التبن اقرب الى فهم ان يرجع اليه صاحبه فيصفيه
 منه او يرفعه مع التبن او نحو التبن * (ورخص) * ان ياخذ ما في تبين ونحوه * (ان
 لم تحمله ربح) * لان ما حملته الريح كالمسلوب من صاحبه وكالضالة عنه ربما لم يشعر
 به فليس متروكا فلو بان انارة انه رآه وتركه لجاز اخذه ايضا * (وفيما يجحر *
 جحر اليربوع او الفار او النمل او غيرها وماوى الارانب والتمالب وغيرها * قولان *
 قيل ياخذ لانه يجد الضياع ولان صاحبه ليس عازما ان يحفر اليه ويتبعه وقيل لا ياخذ

ان علم يعرف تركه والمنع في
 غير ظاهر مقلوع اصح وللفقير
 لقط سنبل وموجود حول
 مطبوعة او بقاعها او في
 اندار مخلوطا بتراب بعد رفع
 لا مافي تبين ورخص ان لم
 تحمله ربح وفيما يجحر قولان

لانه لم يتركه بطيب نفسه ولهم قول ثالث ان يوخذ ان لم يكن لماك معلوم ولا يوخذ ان كان لمعلوم ولا ياخذ نابت حول مطمورة او * حول * (اندار او) * حول * (دمنة) * وقوله * (لخاص) * عائد للانداد والمطمورة وهي مأوى الدابة حول * (دمنة) * وقوله * (لخاص) * عائد للانداد والمطمورة وهي مأوى الدابة تغلف فيه فيقع الحب بجوانبها فينبت وكذا نابت فيها وذلك على خنض دمنة ولو نصب على الظرفية فيمطف على حول لكان المراد ما نبت فيها فيحمل عليه ما نبت حولها وانما جاز نصبه على الظرفية لانه ولو كان ينتهي لكن لا ينتهي في حد مخصوص فكان مبيها واما نابت حول دمنة عامة او في دمنة عامة او حول انداد عامة فله اخذه وقد مر مقدار العامة في كتاب القسمة والفقراء وغيرهم اخذ كل مترك في كل موضع اجتمع فيه طعام او مل وكان يجد مالا يرجع اليه * وجاز اخذ نابت في دمن راحلين * خاصة او عامة داخل الاميال او خارجها سواء كانوا رفقة مسافرين او مستوطنين في البدو او غير ذلك كالمسكر لانهم لا يرجعون الى اخذه ولا يعتادون ولا ينوون ان يرجعوا الى تلك الدمن سواء دمنة واحدة ودمنة اثنتين فصاعدا ولكن ان رجحوا الى اخذه فلمهم ان عرف كل واحد موضع دابته والا تراضوا او اوقوه الى ان يجعل الله سبيلا * او بطريق * نافذ للعامة او للخاصة لكنه لا يمنع عنه احد واما زقاق غير نافذ فمافيه من نبات لاهله الا ان اتفوا منه * او مصلى او مسجد ان لم يسترب * ان له صاحبا يرجع اليه او انه مربوب للمسجد او غيره او انه حرام وقيل ان ما نبت في المسجد او مصلاه او حريمه او سقعه يكون للمسجد في بناءه وسقعه ومصالحه وعماره وفي الديوان ما نبت في المسجد يحمل للمسجد وقيل للفقراء وما نبت على المسجد او في المصلى للفقراء * ولا ياخذ شيء * من مال نباتا كان او غير نبات * من محصون * دارا او جنازا او ارضا او غير ذلك والحصن يكون باحاطة الجدار والزرب وغلق الباب او رده حتى لا يبقى مسلك ولم ينلق على حده امر في قوله او كان مدورا عليه وحل ما خالف ذلك مما عاينه علامة الترك والزرب وحده المانع بالبناء كاف كاحاطة باضمان السدر او شوكة المنشور لان الحصن عليه منع منه حتى يدل دلائل على الاباحة * ولا ساء * اي زبل الدابة * من ارض وان الله فيها دابة * لان تركه بلا حمل ولا احاطة ليس تركه لمريده بل يخلى كذلك ولو كان صاحبه في نيته الرجوع اليه ولا سيما

ولا ياخذ نابت حول مطمورة او انداد او دمنة لخاص وجاز اخذ نابت في دمن راحلين او بطريق او مصلى او مسجد ان لم يسترب ولا ياخذ شيء من محصون ولا ساء من ارض وان الله فيها دابة

ان كانت دابته تاوي اليه لان كونها تاوي اليه كالقبض له وان تبينت اماره ان صاحبه راغب عنه او عتيد ان من لا يحرث لا يتعاق باله جاز اخذه من حيث القته دابته في ارضه او غيرها * ولا ما يلقيه فيه سبل * من سباد او حطب البراري واوراقها ونحو ذلك من النشاء لان المباح مال السبل والماء الذي ليس ماء غناه وفي ذلك ورد الحديث لا ما جاء به السبل فانه لمن له الارض التي القاه السبل فيها وفي كتاب المصنف لا يوخذ سباد من اموال الناس مما تلقية الدواب ولا ما يطرحه السبل لانه مما يصلح الارض ولا يطيب نفس صاحب الارض وهو مما تحسفه الارض اه وقيل يجوز لتغير صاحبها من غني وفقير كما السبل وما نبت بالمطر ما لم يحجر صاحب الارض من دخول ارضه * ومن وجد عينا في بيت غيره * او غاره او مطمورته اذا دخل ذلك وصاحبه ساكن فيه او ليس ساكنا فيه هو ولا غيره * اعانها له فان اتفى منها انفقها * على الفقراء بلا تعريف ان لم تكن له علامة وان كانت فليعرف وينفق وان سكن فيها غيره اعطاه للفقير * وقيل يعطيها له مطلقا * لم ينتف منها او انتفى وان ابي من قبضها وضعها في يده او حجره او امامه قريبا منه حيث لا مانع له عنها وكذا غير الدين * فان كان مكثرا بيتا او دارا * او غيرها * يزن * او يكيل او يعامل * فيها * او فيه * عينا قبل ان يجد * عينا * فيها * او فيه ووجدها * ولو * ووجدها * في اناه * وجه المبالغة بالانه ادعى الى التعريف لما فيه لانه من باب المفاسد والوكاء * ان اطمأن قلبه بها * انها له وكذا غير العين من كل ما يعامل بوزن او كيل او غيرها وان لم يطمأن قلبه عرض ذلك على ساكن قبله وهكذا وان لم يسكن قبله احد عرضه على صاحب الملك وحكم غير المكثري ممن كان ذلك البيت او نحوه بيده كساكن بطريق العمارة وممن دخل الرهن لحاجة الرهن او لبيعه او سكنه جهلا او عمدا ومن دخل ذلك حكم المكثري * ويعرضها * اي العين وكذلك يعرض غيرها * ووجدها * ووجد غيرها * في بيت يتيم او مجنون او غائب * او ابكم لا يفهم او دار احدهم او غاره او مطمورته * على خليفته * او قائمه * وفي بيت ظنل على ابيه * وكذا الطفلة وقيل يعرض ما وجد في بيت مجنون او ابكم على ابيه مطلقا وقيل ان كان الجنون او البكم من

ولا ما يلقيه فيه سبل ومن وجد عينا في بيت غيره اعطاه له فان اتفى منها انفقها وقيل يعطيها له مطلقا فان كان مكثرا بيتا او دارا يزن فيها عينا قبل ان يجد فيها اخذها ولو في اناه ان اطمأن قلبه بها ويعرضها ووجدها في بيت يتيم او مجنون او غائب على خليفته وفي بيت طفل على ابيه

الطولية * فان اتفقا * اي الاب والخليفة * منها * وقلا ليس ذاك لمن تولينا
 دله او قلا لم ندر * امسكها المبلغ او افاقة او قدوم * وتكلم * فان وقع * من
 اليتيم او من بعده * نبي ايضا * او توقف * بعده * اي بعد احد ما ذكر من
 البلوغ وما بعده * انفقها * على الفقراء بعد البيع او بدونه او على صاحب البيت او
 نحوه ان كان فقيرا بلا تعريف ان لم تكن علامة وبه ان كانت على حد ما صر في
 النقطة وكذا ان اتفقا منها بعد البلوغ وما بعده برسالة او كتابة * و * عرضها
 واجدها * في بيت شركاء * او دارهم او نحوها * عليهم * اي على الشركاء ومن
 غاب او حن او كان يتيما او ابكم فعلى خليفته او قائمه او طفلا او على ابي المخون
 او الطفل على ماسبق انفا * فان اتفقا * او قالوا لا ندري * وهم بلغ عقلاء انفق *
 بكيفية اتفاق النقطة وان كانوا غير عقلاء او كانوا يتامى او نحوهم انتظر خروجهم من
 تلك الصفة بعد انتفاء نائبهم او توقفه فان اتفقا او توقفوا انفق * وان اختلفوا *
 هم او نائبوهم او بعضهم ونائب بعضهم قبولاً وانتفاء وقبولاً وتوقفاً * اعطى لمن لم
 ينتف * ذلك كله ان لم يشتركو مالا وان اشتركو اعطاه ما ينوبه وانفق الباقي
 فان كان اهلا للمال الذي لا يعرف له رب او بنيما على جواز النقطة للنبي وكان غنيا
 جاز ان يعطى كله وان يعطى سهمه وان اتفقا توقفا وانتفاء انتفق وجاز الاتفاق على
 صاحب البيت ونحوه ان كان فقيرا * ومن وجد زائدا على ما جعل في وعاء او بيت
 او صرة * او غير ذلك من كل ما ينفق به نقد او قفل او غطاء يدور او غيره كالي * اخذه
 ان كان لا يفارقه مفتاحه * اي ما يتوصل به الى فتحه من مفتاح بيت او صندوق ونحوها
 ومن عقدة ومن لي وتدوير فانهم مفتاح من حيث انه يفتح المنقاع بمحاجن ومنى
 كونهن لا يفارقه انه لا يلي فتحهن احد سواء لكون الوعاء او الصرة او الصندوق
 او نحوهن في موضع غلق عليهن ومفتاح الموضع بيده او لكونه لا يفارقهن يتعد عندهن
 او يحملن حيث ذهب او جعل عليهن رقبيا حافظا او لا يعرف فتحهن سواء وذلك
 لرجحان جانب انه هو الجاعل او نسي او غلط في كمية ما جعل في ذلك او بركة
 من الله وان كان يفارقه مفتاحه فلا يأخذه بل يطرحه خارج بيته ان شاء ولا ضمان
 عليه او ينفقه بعد تعريف ان كانت علامة والا فبدونه الا ان ظن ان انسانا جعل

فان اتفقا منها امسكها المبلغ
 او افاقة او قدوم فان وقع
 نبي ايضا بعده انفقها
 وفي بيت شركاء
 عليهم فان اتفقا وهم بلغ
 عقلاء انتفق وان اختلفوا
 اعطى لمن لم ينتف ومن
 وجد زائدا على ما جعل في
 وعاء او بيت او صرة اخذه
 ان كان لا يفارقه مفتاحه

عليه ادلالا ويرجع اليه وقيل له اخذه ولو يفارق المفتاح ما لم يظن ذلك وسواء فيما
 جعل وما زيد عليه الدنانير والدرهم والشعير والقمح والزيت وغير ذلك من
 العروض * وان وجد خلافه * معه او وحده * تركه * وعيارت الديوان وان كان
 البيت بين البالغ والطفل عرضه على البالغ وخليفة الطفل او ابيه فان لم ينتف البالغ
 فلا يدفعه له وان انتفى فليمسكه حتى يبلغ الطفل فان انتفى انفق على الفقراء واذا
 جعل في مطبوعة كيلا معلوما فوجد فيها اكثر مما جعل فانه ينفق تلك الزيادة
 وقول * اخر يمسكها لنفسه وكذا البيت على هذا الحال اذا كان لا يفارق مفتاحه وان
 جعل في بيته او مطبوعته شعيرا فوجد فيها قمحا او غير ذلك من الخلاف فليتركه
 ولا شيء عليه وان دخل ذلك يده فليستل عن صاحبه فان ايس فلينفقه وقيل يمسكه
 لنفسه على سكون التلب انه جعل له ذلك وكذا صرة الدنانير وخاوية الزيت وما
 اشبه ذلك من الاوعية ان وجد الزيادة انفقها وقيل يمسكها لنفسه وان كانت الزيادة
 من الخلاف انفقها اه مثل ان يجعل دراهم فيجدها معها دينارا او يجعل دراهم فيجد
 دينارا او نحو ذلك مما هو اقل او اكثر او مساويا ولم يجد ما جعل فانه يطرح ما خالف
 خارج بيته ان شاء ولا ضمان عليه او ينفقه بعد تعريف ان كانت علامة وبدونه ان لم
 تكن * وقيل ياخذه ان سكن قلبه انه جعل فيه له * هذا قول في الخلاف كما هو
 ظاهر العبارة وهو غير ماني الديوان فان فيه ان هذا القول في الوفاق وذكروا في هذا
 قول واحد وهو القول الاول الذي قبل هذا ويحتمل ان يريد المصنف ان هذا
 القول عائد الى الوفاق فيوافق الديوان لكنه خلاف المتبادر من العبارة وفي الديوان
 ان اخذ صاحب البيت الدنانير والدرهم من بيته فانه ينفقها اذا لم يزن فيه قبل
 ذلك ولم يضع لغيره شيئا فيه وان سكن غيره في بيته * وان وجد مفتش على دينار *
 او درهم او ريالة او غير ذلك من كل مالا علامة له ولو غير ذهب او فضة او غير
 مسكك * ضاع له * هذه الجملة نعت دينار دينارا * اخر * او درهما او غير ذلك
 من كل ما وافق جنس ما ضاع له ولا علامة تميزه له والاولى ان يقول وان وجد مفتش
 على دينار ضاع له دينارا لان قوله * اخر نص في ان الدينار الذي وجده غير الذي
 ضاع له وليس هذا مرادا في المسئلة بل المراد انه ضاع له دينار فوجد دينارا يحتمل

وان وجد خلافه تركه
 وقيل ياخذه ان سكن قلبه
 انه جعل فيه له وان وجد
 مفتش على دينار ضاع له
 اخر

انه ديناره او غيره ولعله نزل مغالبة الصفة منزلة مغالبة الذات فالدينار الذي وجده
صفته الوجود سواء كان الذي ضاع ام غيره والذي ضاع صفته العدم ولا يقال انه
لوقال دينارا مكان قوله اخر كان نكرة بعد نكرة فيكون غيرهما قطعاً وافترض الاحتمال
لاننا نقول لو قال دينارا مكان قوله اخر لا يحتمل انه غير الاول وانه الاول وكون
النكرة خير الاولى غالباً ايضاً لا لازم بخلاف قوله اخر فانه ظاهر في انه غير الاول
مع ان الكلام في احتمال انه هو او غيره * ففيه قولان ان لم يتيقن انه ديناره *
اودرهمه او شيء قيل ياخذ على انه له وانه الذي ضاع له لقوة مظنة ذلك لان
ضاع ديناره مثلاً هناك ولا منازع له مثله فائس ان الذي وجدت هو لي ضاع لي
وقيل لا ياخذ لانه لا يدري انه ماله ولعله مال غيره مال الغير حرام ولا يجوز الوقوع
في الشبهة ولو يقن انه ديناره او علم انه ديناره بعلامة فليأخذه وان دلم انه
غيره لم يجر له اخذه على نية انه هو الذي ضاع له وان اتى احد ببيان انه ضاع
له هو ايضاً مثل ذلك في ذلك الموضع ولا علامة لاحدهما فليل يقسمه
وقيل يتفقانه فعلى القول الذي ذكر المصنف انه لا ياخذ يجوز له ان ياخذ
بطريق اللطقة فينفقه او ياخذ لنفسه فقير او غنيا على ما مروكذا اذا تيقن انه
غير ديناره او علم انه غيره ولو احتل ان لغيره مثل ذلك ومثل تلك العلامة لانه
صلى الله عليه وسلم اكتفى بعلامة في التعريف ولو كان مثلها ممكننا لغيره في مثل
ذلك الشيء * لا ان كان يفتش على غيره * اي على غير دينار فوجد دينارا سواء
كان يفتش لحاجة او لبا فانه لا ياخذ ولو ضاع له هناك دينار الا بعلامة لان
الوجود عقب التفتيش عليه اقوى من الوجود بلا تفتيش اصلاً او بتفتيش على
غيره وفيه قول لم يذكره وهو انه ياخذ على انه ديناره واذا قلنا انه لا ياخذ فله
اخذ على نية اللقطة فله انفاقه وله تملكه كما يملك اللقطة كما يملكها اذا لم تكن
علامة او ينفقها او كانت له علامة وعرفها ولم يتبين صاحبها * وان سقطت له عين *
او غيرها مما لا علامة له بان احس انها سقطت منه وهو قاعدا وظن انه سقطت قبل
عوده * (فقام من محله فوجد عيناً) * او غيرها ظن ذلك انه له * (فكذلك) *
فيه قولان ان لم يتيقن انه شيء وفي الديوان سئل عما يغربل الرجل في الازقة فيجد

فيه قولان ان لم يتيقن انه
ديناره لان كان يفتش
على غيره وان سقطت له عين
فقام من محله فوجد عيناً
فكذلك

فيه الدينانير والدرهم قال لا ياخذ من ذلك شيئاً وقيل ياخذ من كان مسكيناً وان وقع
دينار لرجل فجعل يفتش وراءه حتي اصاب دينارا فان لم يتيقن ان ديناره فلا ياخذ
وقول اخر انه ياخذ وكذلك من يبحث في التراب لحاجته حتي اصاب الدينار انه
لا ياخذ والدرهم ان وقعت لرجل فيما بينه وبين ثيابه فقام فاصاب الدرهم موضوعة
في الارض فلا ياخذ من ذلك شيئاً وقيل ياخذها * (ويرد مشترشاة ونحوها) *
من الحيوان * (او موهوب له) * او مصدق لها او ماجورا وكل من دخلت هي او غيرها
ملكه ونائب موهوب هو الجورر بعده * (ما) * مفعول يرد اي يرد ما وجد * (بطنها
من عين) * وذهب وفضة وجوهرة ولؤلؤ او غير ذلك من كل ما يعتبر * (ولو
مصرورة) * او مثقوبة او كانت في شيء ولا سيما ان كانت غير مصرورة ولا في
شيء ووجه كون صرها غاية ان صرها ارعى الى توهم وجوب التعريف مع ان الحكم
عدم التعريف بل الرد * (لبائنها او واهبها) * او من خرجت من ملكه مطلقاً او
من يده ولو لم يكن مالكا لها * (ان ذبحها في حينه) * او نحرها او ذكأها بوجه شرعي
الا ان انتهى من ذلك بائنها او من كانت بيده فتعرض ايضاً على من كانت قبله
وهكذا وان لم يوجد عرف ان كانت له علامة والا انفق له اخذه وقيل تعطى
لمن كانت عنده ملكا له او غير ملك ولو انتهى * (وياخذ مالم يصر) * ولم يكن في
شيء * (ان مكثت عنده قدرا تبلمه فيه) * حال كونها * (في رعي او غيره) *
ولو كان غنيا * (هلي رخص) * واما على غير الرخص فيرد لبائنها او واهبها والرخص
هو قول المجزء الملتقط ان ياخذ اللقطة لنفسه من اول الامر ان لم تكن علامة وبعد
التعريف ان كانت وذلك ان تلك الشاة مثلاً التقطت له ذلك في بطنها فلو كانت
له علامة لوجب تعريفه فان لم يجد صاحبه تملك ذلك او انفق وانما سمي ذلك
رخصة بالنظر الى اثر كل مال لم يعرف له رب فوسيلة الفقراء او سمي اخذ الملتقطة
رخصة اذا لم تكن لها علامة وبعد التعريف ان كانت بالنظر الى ان الاصل ان
لا يملكها الملتقط لانها مال شغلت ذمته بكونه في يده لكن رخص الشارع له
* (والياقوت) * المثقوب * (والخرز المثقوب) * وكذا كل ماله علامة والخرز بفتح الحاء
والراء الجوهروما ينضم * (كه) * العين * (المصرورة يرد) * احد ذلك لمن باع الشاة

ويرد مشترشاة ونحوها او
موهوب له ما بطنها من
عين ولو مصرورة لبائنها
او واهبها ان ذبحها في حينه
وياخذ مالم يصر ان مكثت
عنده قدرا تبلمه فيه في
رعي او غيره على رخص
والياقوت والخرز المثقوب
كالمصرورة يرد

او نحوها او خرجت من بده لان ثقبه علامة وهكذا كل ماله علامة ولو مسكها
وفيه البحث والخلاف المذكوران . انما في البين وقد دخلت في كلامه بما يشمل ذلك
وغيره وفي الديوان وكذلك كل خرزة او ياقوتة وجدها ان وجدها على ساحل البحر فانه
ياخذها وان كانت مثقوبة فلا ياخذها ومنهم من يرخص ويرد * ولو طال مكث
ان وجدته بسمك ان لم يصده بنفسه * لنفسه يل اشتراه او دخل يده من غيره
بوجه او صاده بنفسه على انه مالك اغيره ثم دخل ملكه لان ثقبه علامة على انه
مربوب واذا رده لمن كان السمك منه عرفه يان لم يجد ربه انفق له اخذه الا ان
رده حيا الى قعر البحر في نحو شبكة فالبشة قدر ما يبلعه فله ان لا يرده بل يعرفه هو
فان لم يجد صاحبه انفق له اخذه وان لم يكن مثقوبا رده لمن كان في يده
وقبل ياخذها ولو اشترى السمك شراء فلورده لقعر البحر والبشة قدر بلعه لكان له
جزما ان لم تكن علامة ويحتمل انه فرض الياقوت والخرز في السمك فقط لانها
من البحر وايضا مخصوصين بالسمك بل الشاة ونحوها كذلك والصحيح ان ما في
سمكة لبائعا لا يشتريها ولو بلا علامة * وكذا ما وجد مصرورا على ظهر نعم * او غيره
من الحيوان المملوك وغير المملوك او في بطن ذلك من خارج او عجزه او اذنه او
غير ذلك او في صوفه او شعره او ريشه فما كان مصرورا او في شيء يرده لمن دخلت منه
وان اتنى فلن قبله وهكذا وان لم يجد صاحبه انفق له اخذه وان لم يكن مصرورا
ولا في شيء ولا علامة له انفق له اخذه وان كانت فكذلك بعد التعريف * ورخص
فيما رماه البحر غير مصرور ولا في وعاء ولم يعلم من كسره او غريق او من ماتى لتقل
او خوف * من غرق او عدو او سلطان يظهر على ما اخفوه ولو كان مما هو مربوب
لاحتمال ان يكون ملقى لذلك لا من كسره او غريق بناء على جواز اخذه ولا احتمال
ان يكون ساقطاً فيه بلا كسر ولا غرق ولا القاء فيكون لقطة يملكه لا قطة
بلا تعريف او بنفقة وان كانت له علامة فبعد التعريف ورخص ايضا ولو علم من
كسره او غريق او ملقى لذلك فيكون كاللقطة وان علم صاحبه لم يجز تنجيته الا له
وقيل ان قل لم ملكه من اخذ شيئا فله ثبت لكل احد ما اخذ * ويؤخذ العنبر *
هو مشوم يخرج من قعر البحر يا كلة بعض دوابه لدسومته فيقذفه رجيعاً فيوجد

ولو طال مكث ان وجدته
بسمك ان لم يصده بنفسه
وكذا ما وجد مصرورا على
ظهر نعم ورخص فيما رماه
البحر غير مصرور ولا في وعاء
ولم يعلم من كسره او غريق
او من ملقى لتقل او خوف
ويؤخذ العنبر

كالخبارة الكبار فيطفو على الماء فتلقيه الريح الى الساحل واجوده الاشهب ثم
الازرق ثم الاصفر ثم الاسود ومنه احضر وابيض وكثيرا ما يوجد في جوف السمك
الذي يا كلة ويموت با كلة قيل يقذفه بحر الزنج كجمجمة الانسان واكبرها وزنه
الف مثقال والدابة التي تا كلة تسمى العنبر قال الشافعي سمعت من قال رايت
العنبر نابتا في البحر ملتويا مثل عتق الشاة قيل اصله نابت في البحر وله رائحة ذكية
وفي البحر دوية تقصده لذلك رائحته وهو سمك تا كلة فتموت به ويلفظها
البحر فيخرج العنبر من بطنها قال الشافعي حدثني بعضهم انه ركب البحر فوقع الى
جزيرة فنظر الى شجرة فاذا تمرها عنبر والشجرة كعتق الشاة قل فتركناه حتى
يكبر ثم ناخذته فهبت الريح فالتقه في البحر ودواب البحر تبلعه اول ما يقع منه لانه
لين فاذا بلعته فقلما يسلم منها الا قتلها لقرط الحرارة وقيل يبرز العنبر من عيون في
البحر يطفو على الماء ويسقط عليه الا يرفقنا كلة فتموت وقيل روت دابة وقيل من
غشاء البحر ويجمع بانه يلقيه البحر تارة وتا كلة السمكة وتخرجه روثا * وغير
المتقوب * من الباقوت ونحوه * من الساحل * وكل ما لا علامة جريات ملك
احد عليه وما ثقب او كان له علامة ذلك فلا ياخذها الا على التعريف فينفقه او
ياخذها بعده وماله علامة او كان ما ليس من البحر ولا علامة له انفق له حكمه حكم
اللقطة * و * يؤخذ * حوت بوسط * حوت * اخر * ولا يلزم رده لمن
دخله من يده لانه من ما كوله فهو كالترب في الكرش * ويبيض * لنعامة او طائر
او غيرها * وجد بيرية * ان لم توجد عليه علامة الناس * وشهد * بفتح الشين وكسرهما
وسكون الهاء * من جباح نخل * جمع جبح بتثنية الجيم واسكان الموحدة وهو
بيوت النحل وقياس جبح بفتح فسكون اجمع وغيره اجباح كما وردا * ان لم توجد به
علامة انسان * وان وجدت فلا ياخذ وان اخذ عرف ذلك كاللقطة ويحفظه
بالحل وصفة الجباح * ورخص * ان يؤخذ * ولو وجدت * به علامة الانسان
* ان دل * بالبناء للمفعول او للفاعل اي ان دل دليل * على تركه ويؤخذ ما بوكر *
وكر طائر غير انسي ولو في بيت الناس وما بعش ولو في شجر الناس وما في ارض
الناس من فرخ او بيض او طائر او طعام بني آدم او الدواب او شيء مما يملكه الناس

وغير المتقوب من الساحل
وحوت بوسط اخر
وبيض وجد بيرية وشهد
من جباح نخل ان لم توجد
به علامة انسان ورخص
ولو وجدت ان دل على
تركه ويؤخذ ما بوكر

مما لا علامة له وان كانت فبعد التعريف ياخذ او يتفق * ان لم يسبق اليه * فان
سبق اليه بان راي انسانا ياخذ او مهديا ياخذ به وجعله في فم الكراوسد الكرك عليه
او اخبره هو او الشهود انه قد اخذ ذلك لنفسه بملكه مثل ان يطلع عليه فيراه
فيتركه حتى يكبر او يتفرخ البيض فلا ياخذ واما الطائر الانسي المربوب فما بوكره
انما هو لما لكة ياخذ او يتفق وفي الاثر وكذلك صيد البحران وجده في الساحل حيا
او ميتا فليأخذه الا ما اتهم انه سبقه اليه غيره وكذلك صيد البر كله اذا صاده ولم يجد فيه
علامة الادمين فليأخذه واما ما وجد فيه علامة الادمين فلا يقربه وما او هنه الجراح فلا
ياخذ ان اتهم ان ذلك من قبل الادمين وان سكن قبله انه من قبل غيره فليأخذه
ولا يجل مافي شبكة غيره او من داف غيره او المظمورة التي تخمر للصيد والحديد الذي ينصب
لحر الوحش وان صاد به مال غيره كالفرس او الرع او المنداف او نحرهن فلا ياخذ وقيل
ياخذ ويعطي كراه. ولا ياخذ ما وجد من الصيد في بيت غيره او غارده او ظمورته او في ما اعده
للاصيد وان دخل الصيد بيت غيره فجعل يحرك بابه حتى اغلقه على نفسه فلا ياخذ
وقيل ياخذ وان ركز رنجه فقتل صيدا او اوهن جملة او ثوره او غيره من دوابه صيدا
فهو لمن سبق اليه وقيل له وان ركزه لذلك او جعل دابته هناك لذلك او امرها فله
ومن نصب حديدا فاخذ حمار وحش او غيره او صاده به فمضى به فمقر به حمارا
او اخر فذلك لصاحب الحديد وقيل لمن سبق اليه ومن اوهن صيدا بالطرد او انفلت
منه فليل له وقيل لمن ياخذ وان اوهنه بالجرح او كسره فله ومن ربي صيدا فهرب
منه فهو وما ولد له وقيل لمن ياخذ ذلك ان توحش بعد الحروب وللانسان الطلوع
على شجر غيره او نخل غيره او جدار غيره لياخذ ما فيه من فراخ او بيض او نحو
ذلك بلا اذن منه ان لم تكن مضرة لذلك ما لم يمنع صاحب الشجر او النخل او
الجدار كما يدخل ما لم يمنع منه لسقي او نبات خرج بالمطر والله اعلم * باب * اخر
فيما يوجب * لا باس * على الغني والفقير * في اخذ فول او بر او نحوهما * كشعر
وعدس وغير ذلك * ان ثبت بمرج * هو ما فيه نبات وماء * بلا حرث * لانه
بذره متروك واما المحروث فلا يقرب الا ان ترك او ايس من صاحبه * وفي محروث
فيه * علم انه محروث او كان على صورة المحروث * ان لم يعرف لاحد قولان *

ان لم يسبق اليه

* باب *

لا باس في اخذ فول او
بر او نحوهما ان ثبت بمرج بلا
حرث وفي محروث فيه ان
لم يعرف لاحد قولان

فقبل لا يجوز اخذه لانه مربوب كسائر المروث حتى يويس من صاحبه او يكون متروكا
وقيل يجوز للفقير اخذه فهو كاللقطة لئلا يضيع ولانه يمكن ان يكون محروثا لمن ياخذ من
الفقراء ولانه موضع يشترك الناس ويردونه فيترجع انه حرث لهم ولذلك قد
يقال يجوز ايضا للغني والثاني خمسة * ورخص في كنين وعنب وزيتون ان وجد *
في شجرة او تحتها في موضع لا يعتاد فيه الغرس * في اعلى جبل * او وسطه ان لم
يعتد الغرس وسطه * او بطن واد * او غير ذلك مما لم يظن انه مربوب كصحراء
حيث لا عمارة ولو في ظاهر واد اذا لم يظن ذلك * ولم يعرف ربه * توكل ثمار
ذلك وتوخذ هي واوراقه وحطبها واغصانه لتغرس ولا يفسد فيه وذلك لانه في
مظنة عدم كونه مربوبا ومع ذلك يصير للضياع ان لم يوجب اي ترجع عنده انه
غير مملوك وقوله بعد ولا ينزع من حشيش فيما يخاف تملكه وذلك ترخيص والاصل
القول بعدم الجواز لان ذلك ليس من شجر البراري فهو مربوب يترك لعل ربه يرجع
اليه ورخص ان يوجب ذلك ولو عرف انه مربوب اذا ارتحلوا عن تلك العمارة وتركوا
عمارتها وصارت تضيع * و * رخص * في * كل مال ما كول او مشروب او
غيرهما شجر او غيره * بمجمول للاجر ولو لغني بقول * انسان حر * امين * يقول
انه للاجر مطلقا او للفقراء * وجوز غير الامين * ولو امينة او عبدا او امة * ان
صدق * في قوله انه للاجر مطلقا او للفقراء لان التصديق حجة ولو امرأة والاصل
القول بمنع ذلك لتحقيق انه مال الناس فهو على المنع حتى يشهد امينان انه للاجر واذا
ثبت انه للاجر بقول امين او امينين ولم يبينوا انه للاغنياء والفقراء او للفقراء فقبل
للفقراء فقط للحوطة اذ هم احق بالصدقة وقيل لهم وللفقراء لان الصدقة مشروعة لهم
جميعا والثواب عاينها كذلك وكلام المصنف محتمل للقولين ولما فسرت به كلامه فانه
يختل ان يتعلق لغني بمجمول اي ورخص فيما جعل ولو جعل لغني ان يوكل ولو
بقول امين واحد ويختل ان يتعلق ورخص اي ورخص ولو لغني فيما جعل للاجر
بقول امين او مصدق انه للاجر ولو لم يكن في قوله انه لفقراء او لهم وللاغنياء وهذا
هو الظاهر وكلام الديوان مفروض في الشجر في انه هل يصدق قائل انه للاجر
ثم ذكرنا كونه لافقراء والغني على حدة ثم ذكرنا الماء ونصه واما الاشجار التي جعلت

ورخص في كنين وعنب
وزيتون ان وجد في اعلى
جبل او بطن واد ولم يعرف
ربه وفي مجموع للاجر ولو
لغني بقول امين وجوز غير
الامين ان صدق

للاجرة او للمساكين فاما كين يا كلون منها ان تبين لم انها جعلت لذلك بقول الامين
ومنهم من يرخص في غير الامين ان صدقه ومنهم من يقول في التي جعلت للاجرة
ان ياكلها الغني والفقير جميعا وكذلك الماء الذي جعل للاجرة سواء فيه الغني والفقير
او المتروك بمسجد او مصلى او صحن مسجد او محضرة او سوق او مجسم
ناس اي موضع معتاد لاجتماع مطلقا كمتروك بفحص يجوز اخذه للفقير
وقيل للغني والفقير لانه متروك واما لقطة تلك المواضع فلا تؤخذ لانها معتاد
الرجوع اليها فدل صاحبها يرجع اليها وقيل تؤخذ على التعريف ان كانت
لما علامة فيعمل بها ما يعمل باللقطة والاتصدق به او تملكه وفي طعام او شراب
ماء او غيره وجد بباب البيت او بطريق او غيره مما جاز للناس دخوله
او الجواز عليه ظاهرا بلا اذن مكتوب عليه كوا واشربوا منع لكل احد
حتى يشهد عليه ائتمان او امين او مصدق انه مباح لكل احد او للفقراء او للغرباء
او يكتب عليه ذلك او لا يدري الخطاب لمن هو الاموم او لخصوص الفقراء او
لخصوص قوم منهم او من الاغنياء او للغرباء ولانه لا يدري من كتبه فلو كتب
عليه كوا ايها الناس جميعا واشربوا ايها الناس جميعا او يا بني ادم او خص قوم
لكان كما كتب وجوز لكل احد اظهر الواو في العموم الشمولي فتشمل
الفقراء والاغنياء والغرباء واهل البلد وجواز للفقراء دون غيرهم وفي الديوان واما
ما وجد في كوة المسجد او في الصومعة او مطويا في حضيض او كان في حوز فلا
ياخذ من ذلك شيئا واما ما وجد من الماء في المسجد او في الزوق او في القلال او
في المكان الذي يجعل فيه للاجرة فلا بأس ان يشرب منه الغني والفقير وكذا الماء
الذي يكون في الطرق في الخوازي لمن يشرب منه للاجرة فلا بأس على من يشرب منه
وكذلك ما يكون في الجب من الماء على هذا الحال وان كان صاحبه معروفا الا ان
كان الجب منقلا لا يفتح الا بفساده واما ما وجد في المسجد من الخطب او وجد
بطة زيت عند المصباح في المكان الذي يكون فيه ذلك فانه يؤخذ النار بذلك الخطب
ويؤخذ المصباح من ذلك الزيت وكذا الفتائل ويسقي لشرب الناس والدواب وللطعام
وللوضوء والغسل والاغتسال وغسل الثوب بما وجد في قم بئر من دلو وجبل

والمتروك بمسجد او سوق او
جمع ناس كمتروك بفحص
وفي طعام او شراب وجد
بطريق مكتوب عليه كوا
واشربوا منع وجوز يسقي
بما وجد في قم بئر

والبكرة العليا والسفلى والخشب العلاء والسفل وكل آلات السقي غير الدابة واران
بفمها ما يشمل جوانبها وان كان الموجود في قم سانية اصل السانية البعير
الذي يستقى عليه الماء من البئر فاطلق على البئر التي يستقى منها عليه للجوار
وانما بالغ بالسانية لان الاكثر على المنع منها ولان ما عليها يتبادرانه لعمل اهل
السانية لا موضوع لمن ينتفع به اذا كان مما يعمل به فيها او وجد فيها
اي داخل البئر من كل ما يكون داخلها من آلات السقي كالحبل والدلو ويترك
الموجود بفمها او داخلها بمحله من فمها او داخلها وسواء في ذلك من كان غنيا
او فقيرا فان رده في مرضعه فلا ضمان عليه لقوة فهم ان صاحبه اراد ابقائه هنالك
وقيل يضمه حتى يصل يد صاحبه او يد نائبه لان المكان لا يكون قبضا الا ان صم
انه معمول لان يعمل في ذلك المكان الذي وجد فيه وفي الذي جعله فيه واما آلات
الزجر الذي يستقي بها صاحبها للزجر وغيره كدلو الزجر وغيرها والسانية فلا ينتفع
بهن ورخص ان يستقي بهن جميع ما ذكرته بعد قوله ويسقي وأشار الى ذلك بقوله
والمنع بسانية بالنون والباء للاتصاف المجازي او بمعنى في اومن اكثر اي
اصحاب المنع من رفع الماء بما وجد على السانية اكثر من اصحاب الاجازة وفي
كتاب المصنف ان ورد رجلان الى بئر فاراد كل منهما السقي بدلو كان عليها
اولا لثلاث تفوته القافلة تقارعا وان سبق احدهما سقى دلو واحدا لان الاخر ايضا
حقا وهو يحتاج للماء كما يحتاج هو اليه ولعل دوابه شديدة العطش ولعل الماء يفرغ اه
ويجوز اطلاق الماء من العين لاطفاء الحريق بغرم الثمن ويسقي لما ذكر
كله بما من دلو عليها اي على البئر ومن عين او بئر وان لدوابه
او كان ينقص ماءها او يذهب كله بالسقي للشرب او لغسل نجس او
وضوء او اغتسال او ازالة وسخ لا لغرس او زرع او بقول او بيع ابتادران
النفوس لا تسخ بذلك وجوز السقي لجميع ذلك حتى الغرس والزرع والبقول
لكن للغرس والزرع والبقول بدلو نفسه والاته وجاز السقي بدلو نفسه والاته
لبناء بجس او جس او غيرها او طين لبناء او تسقيف او تطيين ارض
او لجملة نحر او فرمدا او اجرا او لسقاء بفتح السين وتشديد القاف وهو

وان سانية او فيها ويترك
بمحله والمنع بسانية اكثر
وبما من دلو عليها ومن عين
وان لدوابه او ينقص
ماءها او يذهب كله لا
لغرس او زرع وجوز جاز
لبناء او طين او لسقاء

الذي يكثر السقي على جسده أو عبيده أو دابة لنفسه أو لغيره * وإن كان يسقي لغيره
 * بجمل * أي باجرة يجعل له * أن لم يضرب أهل النوب * وقيل لا ولولم يضرب * ويسقي من *
 ماء * علاج أو ساقية * بالآفة أو ساقية بالنون وعطف ذلك بعد ذكر علاج عطف خاص
 على عام لأن مراده بالساقية ساقية الزجر ويفهم بالاولى ساقية غير الزجر * ولولدواب
 على عام لأن مراده بالساقية ساقية الزجر * وعبرة الديوان وأما العلاج كله شبه الساقية والساقية وغيرها
 أن لم يمنع * وعبرة الديوان وأما العلاج كله شبه الساقية والساقية وغيرها
 فلا بأس أن يسقي منه ويسرح إليه دابته لشرب منه ويدلي وعاءه إلى الدلو
 في الحين الذي يصب منه صاحبه إلى الموض وأن نهاه صاحب الساقية في هذا كله فليتهام
 وقيل يشرب عند الزجر وأن منهوه قائلهم * ويسقي * من جب مطر * أوجب
 عين * وإن لفعل ثوب * من وسخ أو نجس ولا سيما لسل نجس أو وسخ من جسد
 أو لوضوء أو اغتسال أو شرب نفسه أو دابته أو عياله مطلقا وقيل أن وجده مفتوحا
 وإن منع امتنع * وينتفع برمة جبل * أي قطعة منه قديمة مفتتة * وخرق دلو
 من حول بئر * يسقي هناك ويتركها * * * * * جاز الانتفاع بهما * * * * * إن
 بتملكهما * * * * * رفعها ورخص بسقي * للشرب وغيره * بدلو * أو جبل أو غير
 ذلك * أخفيت حولها * حول بئر وكذا حول عين وغيرها * وترد * يردّها
 خفية لا بحضرة أحد أو مرءاه لئلا يسرقها ووجه جواز السقي أعلم أن النفس إلى أن أخفها
 حفظ لها لا منع من استقاءها * لمكانها * * * * * وإن منع صاحبها أو صاحب الشيء أو
 ظن أنه كره ذلك لم يحز والله أعلم * باب * * * * * آخر فيما يجوز الانتفاع به من مال
 الناس * جاز اصطلا * بنار الغير * أي القرب منها لازالة البرد * وانتفاع بالهيا
 من مصباح أو غيره وجعلها كمطالعة الكتب وقراءة اللوح والمصحف والكتابة وتقريب
 ما أبل إليها ليس كلوح مقسول وخياطة ونظر إلى نجس في ثوبه أو غيره ومبحث عما
 ضاع وعمل صنعة وشي لحم وخرق نول بلا نقل من الموضع * * * * * لا يأخذ قبس *
 هو عود أو جريدة أو حطب في طرفيه نار * أو * * * * * يأخذ * حجر بلا اذنه * وجاز
 اقتباس بعود أو جريدة أو حطب أو فتيلة من عنده بلا اذن حتى يمنع وإن منعه من
 قراءة أو نوع من أنواع العمل أو بحث وكتابة لم يجب عليه الكف إلا أن حجر
 عليه موضعه الذي هو فيه أن كان ملكا له وله أن يجعل حائلا بين ضوئه وبين

وإن يجعل أن لم يضرب أهل
 النوب ويسقي من علاج أو
 ساقية ولولدواب أن لم يمنع
 ومن جب مطر وإن اغسل
 ثوب وينتفع برمة جبل
 وخرق دلو من حول بئر وإن
 رفعها ورخص بسقي بدلو
 أخفيت حولها وترد لمكانها
 * باب *

جاز اصطلا بنار الغير
 وانتفاع بلهيا لا يأخذ قبس
 أو حجر بلا اذنه

ذلك المرید للانتفاع وقيل لا يجوز له الاقتباس إلا باذنه ولو بحطب أو عود أو جريدة
 أو فتيلة من عنده لأن ذلك أخذ من مال الغير وكلام المصنف محتمل لهذا أقول
 وإذا كان الحجر متروكا لا يحتاج صاحبه إليه ولا يعود إليه بحسب النظر ولا ينتفع برماده
 جاز أخذه بلا اذن حتى يمنع وكذا الاقتباس من لب متروك * * * * * جاز اصطلا
 * بنار مسجد فيه * * * * * حجر أو لمبا وانتفاع به كل نوع من أنواع الانتفاع إلا ما يضرب
 المسجد أو غيره * * * * * ورخص * * * * * أن يصطلي وينتفع بنار مسجد نار مصباح أو وقيد أو نارا
 يصح هذا الترخيص لعلم المسجد وهو ظاهر لأنه المتبادر من ذكر معاملة المسجد
 * * * * * وإن يخرج وجهه * أي : يزوج المصلي بها أو يخرج المسجد أي الخروج بها من المسجد
 أو رفعه من مكانه واقتباس بعود أو جريدة أو حطب أو فتيلة من عنده لا من مال
 المسجد وكذا كل نار لسبيل الأجر كنار تسخين الماء حول المسجد ولا ينتفع بضوء
 نار حرام أو ضوء نار وقيد نجس بالذات كالوقيد المصنوع من ميتة ولا بضوء ريبة
 * * * * * ولا يؤخذ مجموع حطب أو حجر * * * * * ثلاث حطبات أو ثلاث حجرات فصاعدا
 * * * * * بفحص ورخص * * * * * أن يؤخذ مجموع حطب أو حجر في الفحص * كما مر *
 أنه يجوز أن يؤخذ مجموع حطب في قوله باب لا يرفع شيء أو يوكل الخ وبني
 الديوان لا يستعجى بحجارة مجموعة ولا يستنفع بها وكذا الأعداء ورخص في التجارة
 إذا لم تكن له خطة وعلامة الأدميين والظاهر أن يترك قوله كما مر لأن تقدم في
 المتروك وإهنا في المهم أمره * * * * * وجاز عريش راع تركه * * * * * وعريش غير الراعي إذا
 تركه ويأخذ ذلك ويرفعه أو يملكه في موضعه وبقعره فيه * * * * * وأخذ من معدن بفحص *
 أو جبل أو في غير مملوك ولو في عمران * * * * * أو كان يؤخذ منه بلا منع وإن كان * بارض
 الغير * * * * * وجملته كان يؤخذ منه معطوفه على النعت ثابت بفحص أو على ثابت بفحص
 وسواء معدن الملح ومعدن الحجارة أو غيرها ونحمل قوله صلى الله عليه وسلم لا يمنع
 معدن على معدن في صحراء يجبي إليه أحد فيمنع منه غيره لزمه أنه أحياء
 أو لقربه من أرضه أو نحو ذلك بل يأخذ ما يريد ويتركه لغيره * * * * * جاز أخذ
 * * * * * من متروك به * * * * * أي في المعدن أو حوله بأن نزع منه انسان ورفع وبقي شيء
 ما نزع زائدا عن حاجته أو نزع وبداله أن يترك وأما المعدن الذي لا يصل إليه أحد

وبنار مسجد فيه ورخص
 وإن يخرج وجهه ولا يؤخذ
 بمجموع حطب أو حجر
 بفحص ورخص كما مر ويجاز
 عريش راع تركه وأخذ
 من معدن بفحص أو كان
 يؤخذ منه بلا منع وإن
 بارض الغير ومن متروك به

الا باذن صاحب الارض فلا يأخذ منه الا باذن * و * جاز * نزع حشيش بري *
ولو يابساً حطباً * ولو من جنان الغير ان لم يضر * زعه بالزراع او بالارض وبالبناء او
بالشجر * ولم يمنع * سواء ثبت بالمطر او بالزجر او ادي وتيل لا يؤخذ الا ما يغير الزجر وغير
ندى الزجر واذا منعه صاحبه او جرت العادة بالمنع او لم يطعم قلبه امتنع وقيل يجوز ولو
منه اذا كان من مطر الا ان حجر عليه دخول ارضه واما ما يحش من حشيش الجنان
المختص بالجنان كالبقول والزع كغصان القرع واوراقه فلا يؤخذ الا ان ترك
ولو ثبت بالمطر ولم يكن البذر من صاحب الارض بل جاء به السيل او ترك هنا وقيل
كل ما ثبت بالمطر ولو من جنس الزرع والبقول فانه يؤخذ ان لم يكن البذر من صاحب
الارض حتى يتباد المنع او يمنع صاحبه او يراب و * لا * يجوز * عود منه * اي
لا يجوز اخذ عود من جنان الغير او ارض الغير من اعداد شجر الاجنة كالنخيل والعنب
ولا ورقة * ولو يابساً * او يابساً * او * مقلوعاً * مطروحاً * او مطروحة
* ورخص فيه * اي في اخذه اي في اخذ اليابس او المطروح * ان وجد خارجه *
اي خارج الجنان او خارج الموضع المحصون بل يجوز اخذ ما وجد خارجه ولو لم
يكن يابساً * وكذا الجريد * لا يؤخذ ولو وجد مطروحاً او يابساً ورخص في اخذه
ان وجد خارج الجنان او المحصون ولو لم يكن يابساً * ورخص في * اخذ * عذق * هو
العرجون وما يتصل به من الشماريح * قطع بجديد * اي اريد قطعه بجديد اي
رخص في اخذ عذق اريد قطعه بجديد فقطع به * وان منه * اي من جنان * ان
لم يحتج لاذن في دخوله * ولا يجوز له قطعه بكسر او قلع فلو قل طلب الحل من
صاحبه ولا يأخذه لانه اخذه بكيفية لا يجوز وقيل يأخذه ويطلب الحل وما ذكرته
صحيح ثابت ويحتمل كلام المصنف وجهاً اخر وهو ان يريد ان ما قطعه صاحبه
بجديد وطرحه يجوز اخذه لمن يريد وما وجد مطروحاً ليس فيه علامة قطع الحديد
فلا يأخذه له وقيل يوجب اوطائر او غير ذلك سواء كان مقلوعاً او مكسوراً
وما علم ان صاحبه قطعه او كسره واقامه جاز اخذه كما قطع بجديد واذا جرت العادة
بمنع من جريد او عرجون او منع صاحبه او لم يطعم القلب لم يجوز اخذه * ورخص
في * اخذ * يسير * من شجر او نخل * مطلقاً * يابساً او رطباً * كما نزع شوكة

ونزع حشيش بري ولو من
جنان الغير ان لم يضر ولم يمنع
لا عود منه ولو يابساً او
مطروحاً ورخص فيه ان
وجد خارجه وكذا الجريد
ورخص في عذق قطع
بجديد وان منه ان لم يحتج
لاذن في دخوله ورخص في
يسير مطلقاً كنزع شوكة

يابسة * او رطبة * لنزع دابة وان من نخلة * وقيل لا يؤخذ الا اليابسة * وقيل
ولو * كان اليسير * عذقاً يابساً او غلافه * وهو وعاء الطاع وغيا بالعذق والغلاف
لانهما شيء كثير بالنسبة الى نحو الشوكة * وينزع من * نخلة * بديهة * اي
صعراوية * لا يستغمار ربه * اي لا يعتقد بغلتها ثمرها وحطبها او حطبها ولا يراقبها
لاخذ * جريد يابس وعذق وغلافه ان صالح * بفتح الهمزة اي لان صالح وان
كسر فالمراد بالصالح عدم الضرر * لها * نزع ذلك ويجوز اخذ غلتها اذا تركت
وكذا كل ما تركها ربه ولو في العمران واما شجر التين والزيتون فلا ينزع منهما
شيء اذ لا يضرهما بقاء امامات منهما ولا ن خشبهما وعيد انهما يعتني بها صاحبهما
الا ما وضع خلف الجنان من اوراقها ونحوها فله اخذه وقيل لا ولا يجوز اخذ الحطب
من مال الناس ويجوز اخذ ما ترك من ورقها وقيل بالرخصة فيما تاخذ الحزمة من
الجريد وغيرها ان يأخذه من الجنان واما الليف فلا يأخذه وهو غلة وان اعتيد
منع الجريد فهو على المنع * ولا يؤخذ كبايح * بفتح الباء واللام وهو تمر النخل حال
اخضراره لا يؤخذ ولو صغيراً واقعاً تحت النخل او يابساً الا ان ترك ودخل بالكاف
البسر فلا يؤخذ ذلك فضلاً عن الرطب والتمر واما الزيتون ففي الاثر لا يؤخذ الزيتون
ولو بقي في الصيف في بعض الزياتين لا يلتقطه احد وكذا التين ولا يمنع حطب او حشيش
او حلقاء من ارض حداء بلد ناس ليست لاحد وكذا الجبل ولا يابس بورق التين اذا
كان في القدان ولم يكن تحت الشجرة وفي كتاب المصنف يجوز اكل طمام المكسورين في
البحر اذا صار بجذ الضياع وكذا ما جد في النهر من الثمار وما سقط من الثمر بغير ريح اذا
كان يضيع وليس في محصون وقيل ولو برح ان لم تكن حارباً وهي التي اسقطت سبع
تمرات وقيل ثلاثا وقيل لا تسمح به النفس واختير جواز ما سقط بلا حارب واختلفوا فيما
اسقط الطير وجاز الحطب والليف والجريد والكرب ان لم يكن النخل محاطاً وكان
اهل البلد يميز ذلك وذكر المصنف قبل الخاتمة مانصه وفي ورق زيتون لكانسه
من شجرة غيره اي ورخص في ورق زيتون * وجاز النوى * اي اخذه * ان لم
يجمع وان في جنان * ولا سيما خارجه او في طريق او غيرها من الارض وان كانت
ثلاث نويات مجموعات فصاعداً فلا الا ان سكن القلب انها متروكة او تسمح نفسه

يابسة لنزع دابة وان من
نخلة وقيل ولو عذقاً يابساً او
غلافه وينزع من بديهة
لا يستغمار ربه يابس
وعذق وغلافه ان صالح لما
لا يؤخذ كبايح وجاز النوى
ان لم يجمع وان في جنان

بها **ولا ينزع من كمين بريبة شي** ولو كان ما اريد نزع **ورقا** او **جوز** ورق او **نمر** ساقط منها ان لم تكن في جنان **ان كانت في بريبة او في غير محصون** وقوله ان لم تكن في جنان يعني عنه ما قبله لان الضمير في منها للبرية او لكنتين بريبة والبرية ليست في جنان ولعله رد الضمير لكنتين بلا قيد بريبة استخداما بديعيا فيكون اعم فائدة **ومنع غني من شرب ما ينادى به في سوق او طريق لشرب** **لله** لان المعتاد النداء بذلك للفقراء لانهم المحتاجون وهم الاولى بالصدقة فاحتفظ الغني عنه حتى يقال للفقير والغني او لكل احد وقيل يجوز للغني والفقير حتى يقال للفقراء لان الصدقة تجوز على النبي والفقير وان نودي بذلك في سفر جاز لكل لان الغني والفقير جميعا محتاجون فيه الى الماء وكذا غير الماء ولو في سوق او طريق يجوز لكل **وجاز لداخل على مريض باذن** منه او ممن يجوز اذنه **الطلوع اليه** وان كان **على فراش او سرير بلا اذن** لان الدخول قد اذن به اليه فيجوز اليه حيث كان ولا سيما ان كان بدعاء من المريض او ممن في البيت ليايته ولان تمام العيادة مسه فيقول له بعد المس لا بأس طهور ان شاء الله **ومنع** **الطلوع اليه** في فراش او سرير حتى ياذن في الطلوع لا مكان قضاء الحاجة ولو بتكلم او عيادته بدون الطلوع فلا يوطأ فراشه الا باذنه وكذا غير المريض في القولين وان دخل على مريض بلا اذن كما اذا اضطره عدو او غيره وظهر له ان يعود **وكما يجوز** لحاجة المريض اذا لم يجد من ياذن فلا يجوز الطلوع على ذلك الا لحاجة المريض ان كانت تتم بالطلوع **وكذا الضيف** لا يطالع على فراش او سرير في بيت مضيفه الا باذنه واجيز لان ذلك من التمتع المعتاد في البيت والضيف قد ادخل للاستراحة والتمتع **ان لم يلبس** داخل على مريض او غيره او الضيف **قرقا** **مخيطا** على النعل **او خفا** او نعل لا ينزع الفراش والسرير عن اوسخ والانجاس ودهن ان كان في فوق او غيره وتراب في ذاك وهما مملوكان وهما كما يكره الوطأ لئلا يلهي بذلك ويعده اهانة وانما جاز به في المسجد لانه لباس فيشترط له ان لا يؤثر نجسا فيه فقط والمسجد ملك لله تعالى والله تعالى لم ينهنا عن الدخول بذلك بل جاء الاثر بدخول المسجد بذلك **وورخص** في **طلوع الفراش والسرير بقرق او خف او نعل** **طاهرة غير مرقعة** لانها

ولا ينزع من كمين بريبة شي ولو ورقا او جوز ساقط منها ان لم تكن في جنان ومنع غني من شرب ما ينادى به في سوق او طريق لشرب لله وجاز لداخل على مريض باذن الطلوع اليه وان على فراش او سرير بلا اذن ومنع وكذا الضيف ان لم يلبس قرقا او خفا ورخص في طاهرة غير مرقعة

من جملة لباس الانسان وقد جازت الصلاة بها ومنعت المرقعة لانها انقل واخشن واقرح لحمل الوسخ او النجس وابعد عن التطهر بالمشي **وجوزت ايضا** اي المرقعة من ذلك بشرط ان لا تؤثر نجسا او وسعا ولا تخرق او تضر شيئا **وجاز المشي والقعود والوقوف** **على مفروش بحانوت** اصله بيت الحمار واطاقه على بيت متاع التجار كما هو عرف العامة فهو حقيقة عرفية او مجاز لملاقة الاطلاق والتقييد او علاقتهما **او كان** اصله بيت متاع التجار لانه يركن فيه المتاع اي يركب واطاقه هنا على ما بين في الارض لله وداود امام البيت المذكور مثلا مجازا لملاقة الجوار او حقيقة عرفية فانه في عرف بعض العامة اسم لذلك البناء وانما لم احمله على بيت متاع التجار لان هذا يعني عنه ذكر الحانوت ولا مانع من ان يريد باحدهما مطلق البيت وبالاخر بيت التجار او بالحانوت مطلق البيت وبالدكان ما بين قدام البيت **او** **على مفارش** يعني وضع ولو ما ليس نوعا من المفارش **بسوق او زقاق** نافذ او غير نافذ وفي غير ذلك كالجلود المفروشة في الطرق **لشي** **ليه** او قعود فيه او وقوف **فالقعود** على مفارش في الحانوت والدكان ومثله الوقوف **والمشي** على نحو جلود ليؤثر فيها الدباغ او ليزيل منها شيء او لوجه ما من الوجوه **وجاز المشي** **على سبيل** ونحوه يوضع **فيه** **الضمير للزقاق** وهو الطريق بين الدور او بين الاجنة او بين الدور والاجنة او بين العمارات مطلقا **او في طريق** غير طريق بين العمارات ولفظ الطريق اعم من الزقاق **لتدرس** **بارجل** **ارجل بني آدم** **او** **ارجل** **دواب** فمن افسد **في المفارش** او في نحو السبيل المذكور عمدا او بتضييع هو او دابته او عبده او امته **غرم** **ما افسد فيه** **بغير المشي** كاكل دابة لا ما باليت عليه دابته وهو ماش عليها ويزجرها ولا ضمان عليه فيما قسد بالمشي دون تعمدا افساد او تضييع لانه جعل المشي ولانه معمول في الطريق وحق الطريق المشي لاجعل ذلك فيه فلو منعه اهل الطريق للزومه رفعه ويضمن ماضيا عرجله من الجيوب مثلا وانتشر في التراب او يجمعه بالتراب **وجاز لاضياف** **وغيرهم** **ادخلهم** **رب بيت فيه** **اي في البيت** بخصوصه سواء كان منزرا او كان من الدار **ان يطلعوا** **مافرش فيه** **ان عمه وان** **بلا اذنه** **في الطلوع عليه**

وجوزت ايضا وجاز المشي والقعود على مفارش بحانوت او دكان او بسوق او زقاق لمشي عليه وعلى سبيل فيه او في طريق لتدرس بارجل او دواب ممن افسد غرم وجاز لاضياف ادخلهم رب بيت فيه ان يطلعوا مافرش فيه ان عمه وان بلا اذنه

وعدم طيه لان ادخاله اياهم فيه وهو معموم بالفرش كالاذن في طلوعه ﴿ ورخص ﴾
في طلوعه بلا اذن ﴿ مطلقا ﴾ عم او لم يعم لان ادخاله اياهم البيت اباحة للتمتع
بالجلوس فيه كله الا الضرر فانه لا يحل ولان الضيف مأمور باكرامه في الحديث
والتهريش اكرام فاهم ان يثابروه فلم يثبت للضيف الزائر ولو لحاجته فان الاحسان
مأمور به مع اباحة دخول البيت على اطلاقه الا ان كان الفرش مقدار فرش انسان
واحد والداخل اثنان فصاعدا فانهم يحذرونه لعله فراشه او استراحته ولا سيما ان
كانت وسادة وهم لم يدخلوا للنوم ﴿ وفي طلوع عليه بدونه ﴾ اي بدون الاذن
﴿ ان فرش لم ﴾ في ظنهم او علمهم ﴿ بفحص ﴾ اي في غير بيت ونحوه
﴿ قولان ﴾ قيل يطلعونه بلا اذن لان ظنهم انه فرش لهم واطمانت انفسهم اليه اولانهم
علموا فلا ينتظرون الاذن وقيل لا الا باذن ولو علموا لانهم لا يعلمون اي وقت
يريد ان يطلعوه كما لا باكون طعاما صنعه لهم على علم منهم حتى ياذن لهم
﴿ والدار ﴾ اذا ادخلهم اياها ﴿ قيل كالكيت ﴾ لا يطلعون على ما فرش في يرضه
ولو كان البعض بيتا مرسا كله لانه لم يدخلهم خصوص البيت بل مطلق الدار
الا باذن ورخص بلا اذن وان فرشت كلها او فرش مالا بد لهم من المشي عليه
طلعوه بلا اذن ﴿ وقيل كالفحص ﴾ لا يطلعونه الا باذن وقيل يطلعونه بلا اذن
ولو فرشت كلها لجاز طلوعه جزما وكر قولان تضمننا اربعة اقوال لان في البيت قولين
وفي الفحص قولين بمعنى ان بعضكم في الدار قولين كقولي البيت وبعضا قولين كقولي
الفحص والفرق ان قولي البيت احدهما يرجع من بعض فان الاجازة فيه ترخيص ويحتمل
ان يريد المصنف كاصله ان بعضا قال الدار كالكيت ولم يذكره اه اي قائل من صاحبي
قولي البيت وبعضا قال انها كالفحص ولم يبين اي قائل من صاحبي قولي الفحص واذ قلنا
بعدم جواز الطلوع في مسألة من تلك المسائل فلم يريد الدخول ان يطويه من
حيث يقد ان لم يكن يفسده بالطي والله اعلم ﴿ باب ﴾ اخر فيما يباح وما لا
يباح في الانفاع ﴿ لا يغطي ضيف ﴾ نفسه واراد بالضيف كل من اواه صاحب
الملك ولو من اهل بلده وكذا في جميع مسائل الباب او اراد الضيف الخاص
فيلحق به غيره الحاق مساواة ﴿ بما اعطاه مضيفه لفرش ككسه ﴾ اي كما لا يفرش

ورخص مطلقا وفي طلوع
عليه بدونه ان فرش لم
يفحص قولان والدار قيل
كالكيت وقيل كالفحص
﴿ باب ﴾

لا يغطي ضيف بما اعطاه
مضيفه لفرش ككسه

ما اعطاه لتغطية ﴿ ولا يوسد ما اعطيه لغيره ﴾ اي لغير توسيد ﴿ ككسه ﴾ اي
كما لا يفعل غير التوسيد بما اعطيه للتوسيد والحاصل انه لا يفعل به غير ما اعطيه
له سواء كان اعظم منه ام احقرام سواء ﴿ ورخص في الكل ﴾ حتى يعزم عليهم
جزما بان يقول افعلوا به كذا لا غيره او لا تفعلوا به الا كذا او نحو ذلك لانه ما لم
يقبل كذلك يتملك كلامه الارشاد للمصلحة وما كان بطريق الارشاد للمصلحة
الدنيوية لا يجب مالم يود خلافه الى حرام كما يامر النبي صلى الله عليه وسلم بشيء
في سياسة الحرب او غيرها فيقولون له الراي كذا اذا لم يكن ما امر به وحيا فاذا قال
له المضيف تغط بهذا فظن انه قال ذلك لظنه ان اللائق بضيفه التغطي به وكان
اللائق به غيره جاز له فعل غير التغطي واذا ظن انه يكره خلاف ذلك فلا
يخالف والاولى ان لا يفعل ما هو اعظم وغير الضيف كالضيف فيما مر من مسائل
الباب وما ياتي منها ﴿ وان اقعده بفحص فتاه يحطب فاوقد له نارا ﴾ او اوقد
فرضي نجاء يحطب اخر ﴿ جاز له كل فعل منه ﴾ من الحطب ﴿ فيها ﴾ في النار
من ايقاد قليل او كثير بلا اسراف وابقاد غليظ من الحطب او رقيقه وطبخ
وشي ونحو ذلك واصطلاح لان الفحص وهو خلاف البيت ونحوه ليس محلا لجمع
الحطب وحرزه فيه فكل ما اتى به من الحطب اليه واوقد له ان يزيد منه في النار
﴿ لان اوقدها له في بيته ﴾ او داره او نحوها او بيت غيره او نحوه لان البيت ونحوه
محل لجمع الحطب وحرزه فيه فلا يزيد بلا اذن لا مكان ان يريد ان الذي يزيد
فيها لا الضيف وجاز ان يزيد ان اطمانت نفسه ﴿ ويرد اليها ﴾ الى الدار ﴿ مالم تاكله ﴾
وقد اقدمه اليها صاحبها اشتعل طرفه او لم يشتعل ﴿ ويرد ما في مصباح من زيت
لغتياته ﴾ ويجيد القليلة ايضا ﴿ ولا يجعل له من وعاء ولو اعده له ﴾ ان للمصباح
ولا يجعل فيه قتيلا لم يجعلها فيه صاحبها كما تدل عليه مسألة الحطب فلو اناه بوعاء
زيت لفحص وفتائل واوقد جاز له جعل الزيت من الوعاء وجعل القليلة فيه وعندي
انه ان سكن قلبه انه يرضى بالزيادة وانه احضر الزيت والقليل والحطب ليجمع
جاز له في البيت وغيره وكذا ان جرت العادة بذلك وكذا ان ادل عليه ان الادلال
والعادة الجارية قاعدتان ولا يختص الادلال بمن تتولاه على الصحيح وقيل يختص

ولا يوسد ما اعطيه لغيره
ككسه ورخص في الكل
وان اقعده بفحص فتاه
يحطب فاوقد له نارا جاز له
كل فعل منه فيها لا ان
اوقد له في بيته ويرد اليها
مالم تاكله ويرد ما في
مصباح من زيت لغتياته
ولا يجعل له من وعاء ولو
اعده له

به لكن اذا ادلت عليه وغاب عنك وهو متولى ولو غاب حتى مات فالاصل انه
على موجب الولاية ويعطيك انسان خيرا او تمرا او دينار او درهما او غير ذلك قل
او اكثر وهو ساكت فيطمئن قلبك انه لك فيدخل لك وتشتري من العطار شيئا
فيعطيك في ورق وخبوط فيدخل لك وتشتري ما ربط بحجلة فتأخذها ان لم ترب
انه يجب رد ما وقيل ليس لك هذا الا باذن التاجر وكان ابو المذر يحلس على دكاكين
الدور والاسرة التي في الطريق وابواب الدور اسكوت النفس ويقول بجواز ذلك
وكذا المياه في الطريق وابواب الدور وما مسح به اليد او تغسل به مما يتقرب به الى
الله يجوز للغني والفقير ذكر في كتاب المصنف ولم يذكر الغني والفقير بل اطلق فعدهما
ولم يجوز لقط قيراط فضة لنفسه من مال الناس لانه لم تجر العادة بالرضي باخذ
البعض وجرت بالمساحة فيها هو اكثر غير الذهب والفضة ولا يضره في اكله
قليل ساقط من يده حين يرفع الطعام الى فيه او بعده او من فيه او من
فضلة شرابه ماء كان او غير ماء مثل ان يشرب فيبقى قايلا فيتهاون به حتى
يهرقه في الارض بلا عمد او يبقى كثير فيهرق منه قليلا في الارض تهاون بلا
عمد وكذا لو استقط الباقي في الارض عمدا لما فيه من الطعام لانه مستقذر ويحتمل
ان يورد بفضلة شرابه ما يسقط من جوانب فمه حين الشرب وسماه فضلة لانه فضلة
بالنسبة الى ما يدخل فمه وعبرة الديوان اظهر اذ قالوا واما ان اخذ الاضياف في الاكل
فوقع لمجل منهم شيء من ذلك الطعام او الزيت يسير فلا بأس عليه فيه وكذلك
ما يطر من الماء اذا كان يشرب اه واما الكثير فيلزمه غرضه ان لم يرفعه وبأكله
او يفضله في الاثاء ولا يضره فيه ان كان يفسده او يقذره وانما لم يضمن القليل لان
النفس تسمح به ولان اه لا كل والشارب لا يخلو من سقوط قليل عنه فلو تعد
غرم ولو قليلا لان النفس لا تسمح بالتضييع الا لامر ما ويضمن فاسد افراش
اي على افراش ويجوز ان يكون الضمير للطعام وعليه فلي للتعايل ويفهم كون
الغسل واقعا على افراش من السياق لقوله قاطر يده فيه بل يقطع النظر عن ذلك فيكون
الضمان على العموم سواء غسل على افراش او على غيره كالفصعة والارض وقطر
عليه من قاطر يده فيه بعد غسلها بعد شروعه في غسل عليه وبإباح له الغسل

ولا يضره في اكله ساقط
من يده او من فضلة شرابه
ويضمن فاسد افراش من
قاطر يده فيه بعد غسلها
عليه

خارج افراش او في نحو قصعة لا في افراش الا ان يكون صاحبه امره بالغسل
في موضعهم او صب الماء هو وكذا ما فسد بوقوع طعام او شراب عليه اذا جعل للطعام
فراشا اخر فوق ذلك افراش واذا سكنت النفس الى ذلك فلا ضمان ويجاز
له بعد الشروع في الاكل وقبل الفراغ او بعد الفراغ وكذا قبل الشروع واقتصر على
ما بعد الشروع لان المتاد الشرب بعد الشروع ان يعطي من فضلة ماء او لبن
طلبه لشرب هذه الجملة نعمت لما عنه متاق بفضلة لصاحبه
معلق يعطي وعاءه باللام لتضمن معنى المناولة واراد به صاحبه مصاحبه في الاكل
ان لم يقف رب البيت او غيره ممن يجوز له به اي بالماء وكذا اللبن
عليهم وانما قيده بهذا القيد لانه لو وقف عليهم به لم يكن الخلاف في جواز
مناولة بعض لبعض كانه قال وجاز عند بعض بدليل القول الاخر المعبر بمنع فكانه
قال التقييد بالبعض انما هو ان لم يقف به عليهم وذلك ترخيص لان الماء من
تواضع الطعام والضييف ونحوه والابن معتاد مثل الماء للضييف ونحوه فجاز للكل ولو
طلبه من طلبه منهم لنفسه وقيل لا يعطي الا باذن او يكون قد طالب للعموم لا لخصوص
نفسه كما قال ومنع الا باذن او يكون الطالب للعموم او يقول قائل من اراد
الشراب فليطلب فانه حينئذ يجوز الطلب من القائل ومن الطالب لنفسه ايضا والاولى
ان يقدم قوله ومنع على قوله ان لم يقف الخ وحاصل عبارة الديوان ان طالب
الشرب لا يعطي غيره ورخص ان يعطيه وانه ان وقف واقف بالماء او الشراب
اعطى من تناول منه لغيره وكذا يعطي بعض لبعض والمراد بالوقوف اشته هناك
ممسكا الماء بيده واقفا او قاعدا او على اي حال فتراجم جعلوا مسألة الوقوف مسألة
مستأنفة لا قيد المسئلة طلب الماء وهو ظاهر واما ما احضره صاحبه بلا طلب فلهم
تناول بعض لبعض ويجاز لبعضهم ان يعطي شيئا من لحم لقاعد
منهم معهم اي مع ذلك البعض المعطى وسائر اصحابه بعد الذي يعطى له
ومعنى الاعطاء له ان يعطي له قبل القسمة اذا اراد الذهاب قبلها او عندها بان يضرب
له بسهم معهم او بعد ذلك من سهمه ومعنى كون ذلك جائزا انه لا يتوقف على
ان صاحب اللحم ويجوز ان يكون المراد بالقاعد معهم من قعد معهم وليس منهم

وجاز له بعد الشروع في
الاكل ان يعطي من فضلة
ماء طلبه لشرب عنه لصاحبه
ان لم يقف رب البيت به
عليهم ومنع وجاز ان يعطي
من لحم لقاعده معهم

بل دعاه صاحب الطعام قدامه او بعدهم فيعود الضيف في قوله منهم اليهم على ظاهره
 لا لغيره اي لا لغير العدة منهم لانه ولو كان منهم لكنه لم يقعد معهم الا
 ان منعه زحام ولم يكن له سهم يحزله ورخص ان يعطي بعض للبعض الذي
 لم يقعد معهم ان كان الطعام موضوعا لواحد اياك اكله او باكل منه لو اكله
 لاستقصاء وان كان موضوعا لاثنتين فصاعدا فلا يعطي من لم يقعد معهم الا ان
 ادل المعطي عليهم او كان تسمح النفوس بما يعطي او اذنوا له ان يعطي وقيل يعطي
 لغيره الطعام وكذا الخلاف في غير اللحم مما يقسم كالبيض ولا يعطي كلهم
 ولا بعضهم ولو اتفقوا منه اي من اللحم وكذا ما يقسم لعيال رب البيت
 وان لكل او قط او بعير او دابة او عبد ونما غياه بذلك لانه الذي يسهل
 الاعطاء له لقبوله القليل وغيره كالصبي كذلك ورخص ان يعطي لعياله
 المذكرين وغير المذكورين كولد البالغ وزوجته ویتيم كان في حجره وولي يفتقه
 ولا يعط سائلا واما ما وضع لهم الاكل لا للقسمة فلا يعطون منه ولو لعيال جزما
 وذلك قبل القسمة واما بعدها ففيه تنصیل ذكره بقوله وان قسم لهم اللحم رب
 الطعام او قسم لهم غير اللحم او امر قاسما لهم فعل كل في سهمه ماشاء من
 اكله ورفع واعطاه من شاء من العيال وغيرهم وكل بض وابقاء بعض فلو شاءوا
 قالوا له انقسم لنا او مر قاسما ولو منا ليقبلوا ماشاءوا في سهمهم ولا يحمله اي
 لا يحمل واحد سهمه الا باذنه ان قسموه بانفسهم او بعضهم وهو داخل في
 قوله قسموه لان قوله قسموه كل لا كلية بل يا كلون ويتركون ما يبقى وذلك في
 عرف من يا كلون من اللحم ويقون واما في عرف من يقسمون فاهم الحل
 ورخص في رفع قدر ما ياكله مطلقا يرفعه لنفسه او يعطيه لغيره قسموه
 هم او صاحبه او مأموره ويترك ما زاد على ذلك وقيل يحمل منابه ليا كلة قل او
 كترو لو كان اكثر مما ياكل لا يعطي منه غيره وجز رفع منابه ولو
 كان اكثر مما ياكل ولو يعطيه غيره ولو قسموه بانفسهم وان اتاهم طعام بفحص
 فعلوا فيه ماشاءوا من قسمه كلة واكل واعطاء ورفع وان لم يقعد معهم هناك
 مات به لان المحل ليس محل حرز وردوا اليه القصعة او نحوها والمنديل ونحوه

لا لغيره ورخص ان كان
 لواحد ولا يعطي منه لعيال
 رب البيت وان لكل او قط
 ورخص وان قسم لهم اللحم
 رب الطعام او امر قاسما
 لهم فعل كل في سهمه ماشاء
 ولا يحمله الا باذنه ان قسموه
 بانفسهم ورخص في قدر
 ما ياكله مطلقا وقيل يحمل
 منابه ايا كلة لا يعطي منه
 وجوز وان اتاهم طعام
 بفحص فعلوا فيه ماشاءوا
 وان لم يقعد معهم هناك
 مات به

والا يمكن لم يقعد هناك بل قعد فليس لهم الا ما يا كلون ولا يرفون
 منه شيئا لان قعوده امانة انه يريد ان يا كلوا ويرجع بالباقي وان كان فيه لحم فقسوه
 فلي الخلاف السابق انما في اللحم واذا احضر الطعام او الشراب للضيف او غيره
 في البيت ونحوه او في الفحص فلم اكله او شربه كلة الا ان جرت العادة بترك
 قليل فليتركوا قليلا لقمة او جرعة فصاعدا وجاز لكل واحد رذيله
 فيه في الطعام بعد رفعها منه وكذا الشراب ولو رفع الكل ايديهم
 سواء لم يرفعه ربه او نائبه او يامر بالرفع ولو رفعوه من بينهم ولا يردوها
 في عرمة او شجرة كنخلة ونحو ذلك مما ليس وعاء يرفع بعد رفع ان ناداهم
 للاكل منها فمن رفع منهم يده فلا يردوها لان ذلك لم يكن الحد فيه رفعه
 بل حده رفع اليد لترك الاكل قالوا في الديوان ومنهم من يرخص وفي
 الاثر اذا اكل الناس عند احد فتولى رجل قسمة اللحم بينهم وفضل بعضا على
 بعض فلن فضله الاخذ لاحتمال ان صاحب الطعام امره بذلك ومن ياكل
 مع الناس فوجد بضعة لحم فله اكلها الله رزقه ذلك وليس عليه طلب الحل وان
 وضعت قدام قوم قصعة عليها اللحم والبيض والعدس وقال لهم صاحبها كلوا الخبز
 انهم يا كلون ما عليها كلة ومن علق ابريقه الى زيتونة او توترا على الزهر ودايسه
 زيتون فوقعت حبة زيتون في ابريقه او يده فانه يضعها تحت الزيتون اه ولا يقل
 بعض لبعض كل اوزد الاكل وانما يقول ذلك رب الطعام والله اعلم فصل جاز
 لهم مسح يد او معلاق وفم بمنديل من طعام او شراب اكلوه او شربوه
 وبعده منديل وقبل ان مسح الفم بالمنديل يورث انقعر منديله او منديل غيره
 في مسح فمه بيده واليد بمنديل وذكروا ان منديل المسلم بطن قدمه ولعل ان كان
 يمشي او يغسلها بعد والا فقد صح النبي عن ان يبيت الانسان وفي يده ریح غمر
 والرجل كاليد لان العلة كون الشيطان مساسا لحاسا كما في الحديث فلاولى غسلها
 او مسحها بعد اللعق وقد جاء الاثر في غسلها قبل الطعام وبعده وليس هذا محل
 الكلام على ذلك وانما محله اداب الطعام فان كان على قصعة منديل وجلد او
 تحتها مسحوا به اي بالجلد مراعاة لمصلحة صاحبه لانه يقوى بالدمس كاللحم

والا فليس لهم الا ما يا كلون
 وجاز لكل رذيله فيه بعد
 رفعها منه ولو رفع الكل
 لم يرفعه ربه ولو رفعوه
 من بينهم ولا يردوها في عرمة
 او شجرة بعد رفع ان ناداهم
 للاكل منها

فصل

جاز لهم مسح يد وفم
 بمنديل فان كان على قصعة
 منديل وجلد مسحوا به

والشحم والزيت ويلين بخلاف المندبل فانه يضعف بذلك وبالفعل ولان الاحب
الى صاحبه ان لا يتسخ **وقيل** بمندبل **لانه المعتاد للمسح ولان اشتقاقه من الندل**
وهو الوسخ ولانه اليق بسح الما لانه اشد ازالة فيكون ادخل في اكرام الضيف او
الزائر او نحوه **وقيل** بموالي الطعام **اي** بالذي يوالي الطعام لانه اقرب للطعام
فهو متصل بالطعام فيناسب مسح بقية الطعام بعد العلق **ولا يضعوا ايديهم** **او**
معايقهم **في** **قصعة** **اخرى** ان وضعت لهم بعد رفع من **القصعة** **الاولى**
حتى يلقوها **او** يمسحوها **او** يغسلوها **ان** لم تكونا لواحد **لئلا يخلطوا طعام**
انسان بطعام انسان **اخر** **ورخص** **ان** يضعوه في اخرى لانهما معا للاكل
وما يخلط من اليد بالناية بוכל ولا يبقى بل لو بقي فهو شيء يسير جدا تسمح به
النفس **ولا يسهون** **ايديهم** **او** افواعهم **بمندبل** **الاولى** **او** الوسطى **او**
جلدها **الا** ان اكلوا لحمها **اخر** **ولا** يمسحون ايضا من طعام واحدة او لحمها
بمندبل الاخرى او جلدها بل يمسحون من طعام كل واحدة او لحمها بمندبلها او جلدها
لا بمندبل اخرى او جلدها لان صاحبها انما يبيع المسح بجلدها او مندبلها مما اكل
منها فقط وفي نسخة اسقاطا بمعنى لا يمسحون بمندبل **الاولى** من لحمها ان اكلوه
اخرى ووجهها ان في ايديهم دسها من التي اكلوها **اخر** ايضا غير لحم **الاولى** مثلا
والذي في الديوان اثبات الا ووجهه انهم قد يلقون ايديهم من **الاخرة** او يمسحونها
ثم يمسحون لحم **الاولى** مثلا فانه هو الادب لئلا يخلط طعاما في يده مع لحم من
غير صاحب ذلك الطعام **وان** لم يكن عليها **لحم** **ف** **ليس** **جوا** **بمندبل**
الاخرة **او** جلدها وكذا ان كان عليها لحم وقد اكلوه قبل **الاخرة** او مسوه قبلها وفي
اثباتها وانما جاز ذلك مع انه قد يكون دسها التي قبلها في يده لانه قد بين لك
الادب انك لا تضع يدك في الاخرى الا بعد لعقها من التي قبلها وهكذا حكم غير
الاولى مع الاخرى **والاولى** مع الوسطى وبعض الوسط مع بعض واذا كان عليهن
لحم او غيره واككلوه **اخر** او قسموه او مسوه **اخر** **مسحوا** في منادلهن او جلودهن
ولا يمسحوا على مندبل التي لم يكن عليها لحم او نحوه ولا جلدها وان كان على واحدة لحم
او نحوه لا مندبل ولا جلدها يمسحوا ايديهم في جلدها غيرها او مندبل غيرها واذا تفاوتن كثرة

وقيل بمندبل وقيل بموالي
الطعام ولا يضعوا ايديهم
في اخرى ان وضعت لهم
بعد رفع من الاولى حتى
يلقوها ان لم تكونا لواحد
ورخص ولا يمسحون بمندبل
الاولى الا ان اكلوا لحمها
اخرى وان لم يكن عليها
فبمندبل الاخرة

وقلة مسحوا بكل على قدره هذا قلته بطريق الحوطة والورع والا فلهم المسح فيهن
مطلقا بلا حساب اذا ظنوا ان اصحابهن يرضون **وتسح** **سكين** **قاع** **بها** **نحو**
العم **بيد** **ثم** **تسح** **اليدين** **بمندبل** **او** جلد لئلا تقطع السكين ذلك **ولئلا**
يمسح **به** **صداها** **وانما** **يبسح** **صاحب** **ذلك** **مسح** **ما** **كان** **من** **طعامه** **وليس** **الصدى**
منه **وليس** **يلتصق** **الصدى** **باليد** **التصاقه** **بالمندبل** **ونحوه** **بل** **شيء** **يسير** **يسامح** **به**
ومسح **اليدين** **والعلاق** **لان** **بهما** **الاكل** **واما** **القائمة** **فانما** **هي** **من** **وظيفتهم** **فليتسموا**
بلا **سكين** **او** **بسكين** **لا** **يمسح** **رئها** **او** **يمسحون** **بها** **بذير** **ماله** **ورخص** **في** **مسح**
المندبل **او** **الجلد** **بهما** **اي** **بالسكين** **واليدين** **ومعط** **الترخيص** **السكين** **لان** **منع**
مسح **اليدين** **بالمندبل** **او** **الجلد** **يجوز** **بلا** **اذن** **وكذا** **القم** **مذهبها** **لبعضهم** **لكن** **لم** **يذكره**
هنا **ولعل** **وجه** **المنع** **ان** **النفس** **قد** **تقدر** **فم** **الغير** **وما** **يقرب** **من** **الانف** **وريح** **الانف**
واقم **وفي** **كلام** **المصنف** **قلب** **والاصل** **ورخص** **في** **مسح** **بها** **اي** **مسح** **اليدين** **والسكين**
بالمندبل **اولما** **كان** **كل** **من** **الشئيين** **الواقع** **المسح** **بينهما** **بمسحها** **ومسحها** **به** **غير**
بذلك **ومعنى** **الترخيص** **في** **مسح** **بها** **اراحة** **ان** **يمسح** **السكين** **بهما** **التصق** **بها** **من**
القطع **واليدين** **بما** **التصق** **بها** **من** **الاكل** **وزاولة** **الطعام** **ولو** **اجد** **فتات** **لحم** **او** **شحم**
او **غيرها** **اكلها** **دون** **اصحابه** **وان** **اعطاها** **غيره** **منهم** **او** **قسمها** **جاز** **وقيل** **يا** **كلها**
او **يفسها** **ويا** **كلون** **ان** **وضع** **الانسان** **لحم** **الطعام** **ونزع** **عليه** **الغطاء** **وقف**
ولو **لم** **يقل** **لحم** **كلوا** **وكذا** **الشراب** **وان** **مضى** **لانه** **يمكن** **ان** **يكون** **قد** **مضى**
في **امر** **ويرجع** **لحم** **ويا** **مرهم** **بالاكل** **ولو** **ابطا** **فانهم** **لا** **يا** **كلون** **او** **يشربون** **حينئذ**
ولو **نزع** **الغطاء** **الا** **ان** **قال** **كلوا** **واشربوا** **ورخص** **مطلقا** **ولو** **لم** **يقف** **ولو** **مضى**
وابط **او** **لم** **ينزع** **غطاء** **واذا** **نزع** **غطاء** **او** **اغلية** **وبقي** **غطاء** **فكمين** **لم** **ينزع**
وان **وضع** **لحم** **الوانا** **اي** **اصنافا** **ولو** **اتفق** **لونها** **وسماها** **الوانا** **لان** **غالب** **الانصاف**
اختلاف **الالوان** **فقال** **كلوا** **اكلوا** **مما** **شاءوا** **او** **منها** **جميعا** **او** **من** **متعدد** **او** **اكلوها**
كلها **او** **كل** **بعض** **وبعض** **بعض** **وكذا** **ان** **وضع** **الوانا** **من** **شراب** **فقال** **اشربوا**
وان **عين** **لحم** **صنف** **كذا** **او** **صنفين** **او** **اكثر** **فكل** **ما** **سعى** **اكلوه** **او** **بعضه**
او **شربه** **او** **بعضه** **لا** **خير** **فان** **وضع** **لحم** **طعاما** **وشربا** **فقال** **كلوا** **فلا** **يشربوا**

وتسح سكين بيد ثم اليد
بمندبل ورخص بهما ولو
اجد فتات لحم او شحم
اكلها دون اصحابه ويا كلون
ان وضع لحم الطعام ونزع
عليه الغطاء وقف وان
مضى ولو ابطا ورخص
مطلقا ولو لم ينزع وان وضع
لحم الوان فقل كلوا اكلوا
مما شاءوا وان عين لحم صنف
كذا اكلوه لا غيره

وان وضعها فقل اشربوا فلا ياكلوا وان وضع طعاما فقال اشربوا او شرابا فقال
 كوا فليكنوا ولم ان يستاذره في مآولة لم يسم **﴿وان سعى لهم الا كثيرا كوا الكحل﴾**
 او من الكحل ماسى وما لم يسم سواء كان ذلك في وعاء او اوعية **﴿لا ان سعى الاقل﴾**
 او النصف فانهم لا ياكلون الا ماسى او منه اما الاقل فواضح واما المساوي فلانه
 لا مرجح لاحد المتساويين هنا وظاهر المآولة انه تعتبر الكثرة والقلة بالنصف
 لا بالكمية ومثابا المساواة والايق عندي اعتبار ذلك بالكمية **﴿رخس﴾** في
 اكل الكحل والاكل من الكحل **﴿مطقة﴾** سعى لم شيء او لم يسم سعى الاكثر
 او الاقل او المساوي لان الكحل قد احضر عندهم وجرت العادة بالاختصار بان
 لا يذكروا كل واحد والنفس تسكن الى ذلك وذلك واقع في الجملة فاذا لم تعرف
 عادة القوم او المحل حملت على ناة اكل الكحل او منه مطابقا في هذا الترخيص
 وسواء كان ذلك في وعاء او اوعية **﴿و﴾** رخس **﴿في ورق زيتون﴾** او تين او
 غير ذلك ولو غير يابس **﴿لكنسه من﴾** تحت **﴿شجرة غيره﴾** ولا سيما من القدان
 منه او لو كان محصونا اذا دخله كما يجوز **﴿وفي قطع نابت من اصل شجرة النير﴾**
 في ارض ذلك الغير في ارض القاطع كغصن صغير مما تسمح به النفس اذا كان من
 عروق الشجرة وبينهما بعض ارض او نابتا من ثمارها او نواحا مثلا ويقطع ذلك
 اغرسه او للدابة او غير ذلك وكذلك رخس بعضهم ان تاخذ ما نبت في ارضك من
 ارض الغير ولو قبل الاثمار في ارضك وكلام المصنف يحتمل هذا على بعد ووجه
 البديهة لم يذكر ارضك ايها الذي يخذ وانه ذكر القطع فلو كان هذا الاحتمال
 مراد له لقال وفي اخذ نابت او قال وفي تملك نابت يشمل التقطع والابقاء
 والمشهور ان ذلك لصاحب الشجرة قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله ان قامت
 شجرة من العروق ادرك صاحب الارض نزعها ولو ثبتت عليه العروق ولما حريم غير
 حريم اصلها اذا ثبتت وانما ثبتت بالقلة وقيل بالادراك وان قل صاحب الارض
 هذه الشجرة حدثت علي ولم تمك مقدار ما ثبتت فان اتى يديا اخذ صاحب
 العروق بنزعها الا ان بين ان صاحب الارض قد ابراه في ثبوتها او انها ثبتت او انها
 قد استقلت وان ادعى صاحب الارض انها حدثت ولا يباين له على ذلك ولا لصاحب

وان سعى لم الاكثر اكلوا
 الكحل لان سعى الاقل
 ورخص مطلقا وفي ورق
 زيتون لكنسه من شجرة
 غيره وفي قطع نابت من
 اصل شجرة النير

الارض على الثبوت حالف صاحب العروق انها ثبتت وان نكل نزعها وان ادعى
 صاحب الشجرة ثبوتها ولا يباين له حالف صاحب الارض انها لم تثبت وان نكل
 ثبتت وان اقر ان الشجرة من اول كانت على ان لا ينزع ما نبت من عروقها **﴿وفي﴾**
 دفن ميت حول ارض مقبرة ان فرغت **﴿لان ذلك ولو كان ملكا لانسان لكنه﴾**
 حريم للمقبرة ولا حريم لهذا القبر الا للصلاة ونحوها **﴿وفي اجزاء حالف استثناء﴾**
 غيره له **﴿بان يحلف انسان ويقول غيره ان شاء الله او ان اراد الله او نحو ذلك﴾**
 من كل ما يعد استثناء او الا ان كان كذا او الا ان لم يكن كذا او نحو ذلك سواء
 اتفق معه ان يستثنى له ام لم يتفق سواء سمع استثناءه ام لم يسمع حضرا ولم يحضر
 اتصل استثناءه بالحلف ام لم يتصل وذلك بعيد جدا وانما يسهل الامر لو علم بانه
 قد استثنى له ورضي في قلبه فيكون كمن استثنى في قلبه وفيه خلاف **﴿و﴾** رخس
﴿في حلف﴾ اي لحالف او في شان حالف **﴿على فعل﴾** ان لا يفعله **﴿لم﴾**
 يستثنى اذا اراد فعل ما حلف عليه ان يقول في حينه ان شاء الله **﴿او ان اراد الله﴾**
 او سبحان الله او نحو ذلك مما يعد استثناء **﴿ويفع﴾** ذلك الاستثناء او يستثنى
 له غيره اذا اراد الفعل **﴿وفي اجزاء صوم شهر عن﴾** كل **﴿مغلظة لم تجب بظهار﴾**
 او قتل **﴿ككفارة الكبيرة اذا قلنا باثباتها وبانها مغلظة وككفارة الحنث اذا كانت﴾**
 منلظة وغير ذلك من كل كفارة منلظة سرى كفارة الطهار والقتل فانها لا يجوز
 فيها صوم شهر واحد بل شهرين كما ذكر الله عز وجل ما ذكره انما هو لم يجز به الصوم
 في الكفارة وقد مر في محله الحد الذي يجوز به للانسان الصوم **﴿وفي شهادة الشهود﴾**
 بما في بطاقة **﴿انه من اقرار فلان وان هذه البطاقة قد شهدنا على عينها انه كتب﴾**
 فيها اقراره او اقرار غيره ولو لم يعلموا بعين ما فيها **﴿ان مات من كانت عنده وورثه﴾**
 امين **﴿فوجدت في يده لانه لا يظن فيه انه زاد او نقص او بدل وكذا ان ورثه﴾**
 غير الامين ووجدت عند امين **﴿وفي صرف بلا وزن﴾** وتقدم انه لا بد من الوزن
 وذلك انه اذا كان بلا وزن كان كبيع الذهب مثلا جزافا بل كانت بيع جزاف
 وليس الجزاف من شان الذهب والفضة والله اعلم **﴿ختمه وجب﴾** على قادر بالغ
 عاقل حر عند الجمهور وهو قول المصنف **﴿يح وجب اخذ ضالة﴾**

وفي دفن ميت حول ارض
 مقبرة ان فرغت وفي اجزاء
 حالف استثناء غيره له
 وفي حالف على فعل ولم
 يستثنى اذا اراد فعل ما حلف
 عليه ان يقول في حينه ان
 شاء الله وينفقه وفي اجزاء
 صوم شهر عن مغلظة لم تجب
 بظهار او قتل وفي شهادة
 الشهود بما في بطاقة ان مات
 من كانت عنده وورثه امين
 وفي صرف بلا وزن
 خاتمة

وجب اخذ ضالة

فمن * ظاناً او معزاً * وحفظها لربها من تلف * متعلق بحفظ ليضمه معنى المنع ويجوز
 كون من بمعنى عن * ان رجعت بحيث لا يرجع اليها قبله * اي قبل التلف
 * باكل سبع او عطش * او جوع او سرقة والياء متعلقة بتلف ويضمها لربها ان
 عرفه والفقراء ان لم يعرفه اذا لم يأخذها لان حفظها واجب عليه * ويؤديها اخذها
 لربها ان عرفه والا حفظها * وعرفها وكانت عنده مائة كما هي في حين اخذها مائة
 حتى يجي او تموت على المختار * عند بعض فان مات اوصى بها هذا هو الاحوط
 ولا يضمها ان مات بلا تعد منه ولا تضيق وله ثواب الواجب على ذلك وبيعها
 وانفق ثمنها او اتفقها هي ترخيص وتسهيل عليه فان بان صاحبها خيره بين الثواب
 والزم فليس هذا القول المختار منافياً لقوله هي لك او لاختيك ونحوه من الاحاديث
 لان اثباتها لواجدها بعد التعريف ليس ايجاباً بل اباحة بالاجماع ثم انه ان رها تموت
 بنحو مرض فليذبحها ويحفظ لحمها واجدها وان خاف فسادا باعها وحفظ ثمنها لربها
 * وقيل ياخذها لنفسه * بلا تعريف وهو ضعيف لورود الحديث بوجوب التعريف فان لم
 يجد صاحبها فله اخذها بعد كما مر فلا حجة له في اطلاق قوله هي لك * فان تعنى
 عليها بلفظ * مثل ان يضي الى شجرة فيخبط عليها اوراقها او يجي * بالاوراق او
 بالحشيش اليها او يمل ذلك باولاده او عبيده او غيرهم * او * تعنى عليها
 * برعي * اوسقي او انفق عليها مالا في غلقها او شربها اورعيها او مداواتها او على
 جزها او على حفظها او مربطها * وكذا شرها ووضفها في الاظهر * لا ولدها وغلته ولدها الاولدها
 وسمن وجبن واقط * وكذا شرها ووضفها في الاظهر * لا ولدها وغلته ولدها الاولدها
 في نفسه فانه يعتبره في ذلك مثله وذلك وارد في الاثر العالي ولو كانت غلتها اكثر مما تنى
 او مما انفق وعندي ان له من ذلك مثل ماتعنى او انفق فقط وضالة البقر والحيوان كله
 كذلك في تلك الاحكام على ما مر * فان وجدها ليلاً بلداً او حيث يرجع اليها بها *
 في العمران * مروحها اذا اصبح لترجع اليه * وكذا كل حيوان يعتاد الرجوع الى
 البيت * وحرّم عليه حبسها * نهارا لياخذها او يخون فيها او تنهاها او تنهطها عن
 صاحبها او غير ذلك لان الواجب عليه ان يرسلها صباحاً اذا اخذها ليلاً * حيث
 بقدر غاها رها فيه * اي في النهار او في الصباح المدلول عليه بقوله اصبح * وهذا

غنى وحفظها لربها من تلف
 ان وجدت بحيث لا يرجع
 اليها قبله باكل سبع او
 عطش ويؤديها اخذها
 لربها ان عرفه والا حفظها
 حتى يجي او تموت على
 المختار وقيل ياخذها لنفسه
 فان تعنى عليها بلفظ او
 برعي جاز له شرب لبنها
 واكل خارج منه وكذا
 شعرها ووضفها في الاظهر
 فان وجدها ليلاً بلداً او
 حيث يرجع اليها رها
 مروحها اذا اصبح لترجع اليه
 وحرّم عليه حبسها حيث
 بقدر غاها رها فيه

اولى من اعادة الضمير الى حيث لشذوذ عود الضمير اليها من الجملة المضافة هي اليها
 واحتترز بقوله حيث الخ عما اذا لا يقدر عليها رها نهارا فانه حيثئذ يمسكها الى ان
 يجي * صاحبها او يقدر عليه وان وجدها نهارا في البلد او غيره وعلم انها ضلت وانها
 لا ترجع لزمه ايضاً حفظها ثم ان حديث اخذ الضالة يدل على ان حفظ مال الموحد
 واجب ولو غير متولى ولا يحل اخذ شاة او غيرها اذا تركها رها في موضعها ليرجع
 اليها وعلم بذلك * وهي حرق نار * اي موجب حرق نار او سبب حرقها * في
 ذلك * اي لذلك المذكور من حبسها عن رها نهارا وتقدم في الحديث انها حرق
 نار اكن ليس الحديث في خصوص الموجودة ليلاً التي تحبس الى النهار ثم تطلق
 اذا لم يطلقها بل في كل ضالة رفعها واجدها تمككاً لا على نية التعريف او رفعها على وجه
 خيانة وكانه لم يرد حكاية لفظ الحديث بل اختصر كلاماً من معناه في خصوص
 ذلك لعموم الحديث ذلك وغيره ويحتمل ان يريد نفس الحديث فيشير بقوله في ذلك
 الى جميع ما تقدم صريحاً بحبسها نهارا او ملوحاً اليه كتضييع حفظها وكاخذها اولاً
 لنفسه وكاعطائها غير رها بطريق الحيانة ونيتها لا بطريق الشرع او اشار الى
 المسئلة الاخيرة والواجبات قبام اي حرق نار في الواجبات من الحفظ وما بعده ان لم
 يوف بهن وفي المحرم ان اتى به وفي التعليل كما علمت او ظرفية اي في شأن ذلك وهي
 متعلقة بنسبة الكلام ويقوي انه ليس مراده لفظ الحديث قوله * ولا يتعرض
 لضالة ابل او بقراذ هي حرق نار مطلقاً * لانه ليس في الحديث ان ضالة البقر
 حرق نار ولا ان ضالة الابل حرق نار بل فيه عموم ان ضالة المؤمن حرق نار هكذا
 عموماً وتقدمت روايات اي حرق النار مطلقاً ان كانت بعيراً او بقيد نية الحيانة
 او التملك بلا تعريف ان كانت غيره وهذا الكلام من المصنف يقوي ان المراد
 بالاشارة ما تقدم كله اي ضالة النعم حرق نار في عدم المحافظة على حد من حدودها
 وضالة الابل والبقر حرق النار مطلقاً من حيث انه لا يجوز اخذها ولو على نية الحفظ
 لصاحبها لكن لان لم ذلك في ضالة البقر وقد اخفف فيها العلماء * وضمها ان
 تعرض لها * اي لضالة الابل * لقوله صلى الله عليه وسلم لا ياربى ضالة الابل الا
 ضال * وقبس عليها ضالة البقر لانها لا تاكل السباع الصغار كما تعرض للشاة فقال

وهي حرق نار في ذلك ولا
 يتعرض لضالة ابل او بقراذ
 هي حرق نار مطلقاً وضمها
 ان تعرض لها لقوله صلى
 الله عليه وسلم لا ياربى ضالة
 الابل الا ضال

في الشاة هي لك اولائك او اللذيب ولم يقسمها بعض على ضالة الابل لان العلة في ضالة الابل كونها يجزأها وسقائها ولا سقاء للبقرة حتى ان البقرة لو كان ضعيفاً لجاز رفعه بنية التعريف وذكر الابل في هذا الحديث لم يحفظه لكن زيادة القلة مقبولة ومن حفظ حجة وإما من حيث المعنى فله من الاحاديث ما يقوي ارادة الابل لانه امر باخذ ضالة الغنم ونهى عن ضالة الابل فيحمل حديث الوعيد عليها **وقوله** في ضالة الغنم هي لك ايها الذي رآها بعد التعريف بها وعدم وجود صاحبها ولا معنى لان تركها فملك ان تركتها اخذها من لا يعرفها او لاخيك صاحبها بان تعرفها فتجد صاحبها **او للذئب** ان لم تأخذها وهذا تضييع واراد بالذئب مطلق السبع مجازاً من اطلاق المقيد على المطلق واراد التمثيل وحكمة ذكر الذئب انه المشهور المعتاد في اكل الشاة او اراد بالاخ ما يشمل غيرك ايها الاخذ من يمكن ان يراها صاحبها ولا معنى لان تركها لمن ياخذها وانت رأتها فيتلف بك حفظها مع ان غيرك لعله لا يجدها او تفوته بموت او يخون فسارع الى مال اخيك تحفظه له ولك الثواب وان لم تجده فهي لك مال وتركها للذئب تضييع والله اعلم

الكتاب السادس عشر في الوصايا

جمع وصية كالمدايا جمع هدية وهي بمعنى الايصاء اسم للمصدر الذي هو الايصاء وهو فعل الموصي او مصدر من وصى بوصي كوصى بي تخفيف الصاد يقال وصى شيئاً بصيه اي وصاه وسميت وصية لانها وصل ميت ما كان في حياته بعد موته ويطلق لفظ الوصية على ما يوصى به من مال وغيره من عهد ونحوه وهي في هذه الاطلاق بمعنى اسم المفعول وسميت ايضاً قيد اخذ من وصاه به به بمعنى وصله ويطلق ايضاً على ما كتبت فيه من ورقة او جلد او غيره ويقال ايضاً وصاة قال الاعشى

اجسدك لم تسمع وصاة محمد * نبي الاله حين اوصى واشهدا
والوصية شرعاً عهد خاص مضاف الى ما بعد الموت وقد يصحبه التبرع وتطابق شرعاً ايضاً دلي ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث المأمورات وان شئت فالوصية تبرع بحق مضاف لما بعد الموت ليس بتدبير ولا تعليق **باب** في وجوب الايصاء **لزم كل مكاف** وهو البالغ العاقل ذكره كان او انثى **حرا** ان ترك مالا

وفي ضالة الغنم هي لك او
لاخيك او للذئب
الكتاب
الساحس عشر في الوصايا
باب
لزم كل مكاف حرا ان
ترك مالا

ايضاً لاقر به **لا بان** يقول لا قربي او لا قاربي او لا اقرب الي او مني او لا اقرب مني او الي او نحو ذلك مما هو نص في نسبة القرابة اليه وان قل لا اقرب او لا اقرب او لا اقربين جاز عندي للدم بان مراده قرابته يجعل ال للعهد الذهني او يجعلها نائبة عن ياء المتكلم او يجعلها للجنس على تقديره مني او الي او العهد فيقدر مع ذلك مني او الي لزيادة البيان وذكر الشيخ انه قال للاقربين فمذ بعض انها ضيقة ولا يضعونه في الديوان وذكر عن الاثر ما يوافق ما قلته والحمد لله اذ قال وفي الاثر وانما يوصي الموصي للاقربين هكذا ويطلق الوصية عليه وياخذها الاقرب الذي كان قريباً في حين الوصية ومن حدث بعد ذلك وانما قلنا يوصي للاقرب هكذا لئلا يوصي لرجل معروف ويقصده بالوصية وهو يظن انه اقربى فاذا هو ليس باقربه وغيره هو الاقرب او يموت ذلك الرجل فيصير اقربه غيره فعليه ان يستأنف الوصية للاقرب اذا مات الاقرب الاول الذي قصده بالوصية او ارتد او حدث من هو اقربى دونه وفي التاج واجاز بعضهم اخراجها لهم يعني اخراج الوصية للاقربين في حياته والختار منه وان مات ولم يعلم شيئاً من هذا او لم يعتمد لتبديل الوصية يعني التبديل المذكور في قوله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه الآية فعسى ان لا يكون عليه باس وان اوصى الاقرب بشيء معلوم فاذا ليس له فيه شيء او اوصى بشيء معلوم فتلف ولم يعلم بهذا كله حتى مات او ما اشبه هذا فليس عليه شيء لقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطا والنسيان وما لم يستطيعوا وما اكرهوا عليه قل من اوصى لبعض اقاربه دون بعض فلا يجزئه لقوله عز وجل والاقربين وقيل فيه بانه لا يكون مثل من لم يوص به وكذا ان قصده بالوصية على انه ليس باقرب فمصح انه الاقرب او قصده ولم يعلم انه اقرب او غير اقرب على هذا المعنى والذي يجب عليه ان يقصد بوصيته قرابته هكذا لانه فرض والفرض لا يصح الا بالصدق ودخل بالكاف من هو مشرك فان المشرك تلزمه وصية الاقرب والوصية بلوازمه لانه على الصحيح مكلف بفروع الشريعة كاصحابها وان قلت الوصية شرعت لزيادة في العمل الصالح او تدارك الكافر لا تدارك له ولا عمل صالح فكيف يدخل في عموم وجوب وصية الاقرب وعموم وجوب الايصاء مطلقاً عند من اثبت وجوب الايصاء ايضاً مطلقاً لحديث لا يحنق لامرء يومن بالله ورسوله ان يثبت اليه

ايضاً لاقر به

او لغيره الا ووصيته مكتوبة عند راسه اذ قالوا التقيد بالايان جري على الغالب
قلت الوصية كالاعتاق وهو صحيح من المشرق وايضا من الوصية ما هو ايضاً بحق
لازم لكن المذهب ومذهب المالكية والشافعية والمالكية والحنفية انه لا تجب الوصية
الا بحق لازم لله او المخلوق او بوصية الاقرب على خلاف لهم في وصية الاقرب واما
الاية بما يخرج من لازم فمدح ولا دليل في قوله صلى الله عليه وسلم ولا سيما في
رواية يريد ان يوصي فيه فعلى بالارادة والتحقق انه يدل على الوجوب ولا سيما
في رواية لايجل وهي ولو كانت شاذة لكن قد صحت من طريق السدل جابر بن
زيد ولكن دل دليل على ان ليس المراد الوجوب اذ لا واجب في المال غير الزكاة
وصية الاقرب والوصية بالواجب ودل قوله تعالى من بعد وصية بتذكير الوصية كما
نكر الذين بل رخص بعض بان لا تجب الوصية بحق يسير جرت العادة برده مع القرب وقد
يقال المراد في الآية من بعد وصية ما من الرضا يا يودي بها الوصية الواجبة وحديث
لايجل الا لايجل لاحد يومن بالله الخ يشمل وصية الاقرب وغيره وقيد الايمان المسمى عند
البيان بالتبليغ اي الذي يمثل امر الله ويحتجب نواهيه هو المسلم وفيه اشعار بنبي
الاسلام عن تارك ذلك وقال الشافعي معنى الحديث ما الحزم والاحتياط للمسلم
الا ان تكون وصيته مكتوبة عنده او ما المعروف في الاخلاق الا هذا وليس المراد
ان هذا فرض وقال الشافعي في تقديم بوجوب الوصية وهو قول اسحاق وذر
وعطاء وابن مصرف والزهرى وابو عوانة وابن جرير قال ابن عبد البر وهو مجمع
عليه الا اذا قال ويدل له انه لو لم يوص اقسام الوثقة ما له ولم يجب عليهم اخراج
ما ينوب الوصية ويجب بان الحق كذا لا يجب اخراجها عليهم ان لم يوص بها
واكثر الموجبين اوجبوا في الجملة واخرج ابن جرير عن طاوس وقتادة والحسن وجابر
ابن زيد انها تجب للقربة الذين لا يورثون ولم يذكر الشيخ قيد الحربة لخروج العبد
بقيد ترك المال لان العبد لا يملك عنده وهو المشهور فمن قل يملك الزمة الاية
للاقرب ان ملك قالوا وعن ابن عباس لا يوصي العبد الا باذن اهله اي سيده
والاقرب اسم تفصيل والمراد من هو اقرب من غيره بعد الوارث والا فالوارث اقرب
ولا وصية له فلو قال لاقرب الناس الي لجاز وكان المراد اقربهم بعد الوارث ولو قال

لقربي او لقربي لجاز وحمل على من بعد الوارث فان لم يكن له مال او قريب لم يلزمه
الاية الا ان يعتاط لعل له مالا او اقرب من حيث لا يلزم او يحدث له مال او اقرب
بعد وهو من لولم يكن وارث قبله لورث في الديوان الاقرب لا يكون الا من
العصبة وهو الذي يرث الميت اذا لم يكن هذا الوارث ورث المال كله او بعضه ولا يرث
الاب من النساء الا الاخوت وابنت الابن وختم بمصية من مات بلا ايضاء له
اي للاقرب ولو كان الاقرب غنيا روي عن ابن عباس وموقفا من مات
ولم يوص وصية الاقرب فقد ختم عمله بمصية وفي الاثر لا يقال ختم عمله بمصية لا
فيمن مات على كبيرة لانه دخل الاخرة بمصية غير تائب منها ولا صرار كبيرة ولو
على صغيرة وان دان بوصية الاقرب والتباعات وفاجاه الموت فقد قيل انه لا يصي
ولا يجزيه عنه اي عن الاية للاقرب ما يردده ذلك الاقرب عن
اجنبي اوصى له ولم يوص للاقرب على القول بانه يرد ثلثي ما اوصى به للاجنب
مما ليس حقاً للاجنب وثاني كل ما يخرج من الثلث على ما ياتي ان شاء الله تعالى
ولا ما ياخذ مما يرجع اليه ان لم يعرف له مصرف اي محل تصرف فيه من
ابن ادم او غيره على القول بان كل وصية لم يتبين سبيلها تكون للاقرب وان
قصده به بوجوه اي على وجه من وجوه تلزمه بينه وبين ربه كزكاة
وكفارة واتصال من مال الناس وغير ذلك مما لا خصم له فيه على الاصح وقول
اخر يجزيه ما رده عن الاجنبي وما ياخذ من وصية لم يتبين مصرفها وما اخذ
مما اوصى به من نحو زكاة او كفارة او اتصال ولا سيما ما ياخذ مما اوصى
به صدقة غير واجبة ولا سيما ان قصده بها فانه تجزيه ولو لم ينو بها ادا الفرض وهو
رخصة كما في الديوان والصحيح انها لا تجزيه الا ان نوى بها اداء فرض وصية
الاقرب وذلك انه لم ينو او نواه ولم ينو اداء الفرض ولا اداء عطاءه لانه اقرب وقد قل
صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات والمنع وهو هذا القول الصحيح وجهه ان
الفرض انما يودي بانية وان وصية الاقرب غير معقولة المعنى واتفاق اقرب لقربه
شيء تابع لاعة ومن قال يجزيه ذلك يقرل انها معقولة المعنى وهو نفع اقرب وقد
حصل فلم يحتاج لنية لكن لا ثواب له وان حديث انما الاعمال بالنيات انما هو في

وهو من لولم يكن وارث قبله
لورث وختم بمصية من
مات بلا ايضاء له وارغنيا
ولا يجزيه عنه ما يردده عن
اجنبي ولا ما ياخذ مما يرجع
اليه ان لم يعرف له مصرف
وان قصده بوجوه تلزمه
بينه وبين ربه على الاصح

ثبوت الثواب لافي الصحة واما الصحة فقد حصلت وزال الملاك والصحيح المذموم
وعدم الصحة لان وصية الاقرب فرض ومثل الزكاة فرض اخر فلا يجوزني عمل عن
فرضين وذكر الشيخ احمد في الجامع انه ان اوصى للاقرب بكفارة او بانتصال من الناس
او بلا احتياط اجزاء لوصية الاقرب ان لم يكن ذلك عليه فيما بينه وبين الله وكذا
ان اوصى الاقرب بانتصال ذلك الاقرب او بالاحتياط ولم يلزمه ذلك فيما بينه
وبين الله **لوجوبها** اي الوصية المفهومة من لفظ الايصاء **له** اي للاقرب
لوقوله تعالى كتب عليكم الآية **فالجزي** الايصاء بها لا اعطاءها في الحياة حتى انه
لو ابراه الاقربون وهو حي فلا يجزيه كما في الديوان ولو وافق اهلهم الاقربون بعد موته
وقال جمهور قومنا نسخ وجوب وصية الاقرب الذين لا يرثون كنسخ وصية الاقرب
الوارث وبقي نديها على من ترك مالا كثيرا واللام في قوله لوجوبها تامل لقوله
لا يجزيه اي لا يجزيه لوجوبها عليه وهو لم يفعل ما وجب عليه وهو الايصاء حتى
مات والواجب عليه هو الايصاء لا الاداء وانما الاداء على الوارث وهو مات ولم
يوص فلم يكف عنه اعطائه من وصيته ولكون الواجب الايصاء لم يجزه انفاذ وصية
الاقرب في حياته ولو وافق بعد الموت انه الاقرب ولانه لم يدر ان يكون هو الاقرب
بعد الموت واعلم انه ليس الاحتضار قيد لانشاء الوصية له بل يجوز تقدم الايصاء على
الاحتضار لانه اذا احتضر وهو موص قبل ذلك صدق ان يقال انه ذو وصية حال
الاحتضار بل تقدمه اولى لثلاث فجاء الموت قبل الايصاء او ينسب وان ابرا الاقرب
الورثة بعد موت الموصي لم يبرهوا حتى يدفعوا اليه ورخص ان يبرهوا وقبل الدفع وان
دفعوا له غير ما اوصى به جاز ان رضي ومن قال بنسخ وجوب وصية الاقرب الذين
لا يرثون ايضا الحجازيون والبصريون والكوفيون وهو مذهب جمهور الصحابة والامة
وعن ابن عباس رضي الله عنهما والحسن ومسروق وطاوس وقتادة ومسلم بن يسار
والضحاك ان وصية من لا يرث من الوالدين والاقربين باقية الوجوب ووصية من
يرث منهم منسوخة الوجوب لان النسخ بثابة الارث فمن لا يرث وجبت له فسن
ترك والدنا مشركا او اما مشركا او اقرب مشركا اخذ وصية الاقرب لان المشرك
لا يرث بالمسلم وقيل لا تثبت الوصية لمشرك وقد اختلف في ان يقتل هل يبطل الوصية

لوجوبها لقوله تعالى كتب
عليكم الآية

ان كانت ويبطل وجوبها على من كان محتضرا به فقبل نعم كالارث وقيل لا وكذا
الوالد العبد والام الامة والاقرب الرق والصحيح عندي ان الوارث لا يأخذ الا قرب
ولو منع من الارث بمنع غير حجب او فراغ المال كمشرك لان حقه الارث لا غيره
بعد نسخ وصية الاقرب الوارث فمقي ابطاله لم يبق له شيء وكانت الجاهلية يوصون
للابعدين طالبا للفخر والشرف والرياء ويتروكون الاقربين فقراء فوجب الله تعالى
الوصية للاقربين ثم نسخت بثابة الموارث وبما روي عن عمرو بن خارجة انه قال
كنت اأخذ بزمام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخطب فسمعتة يقول
ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ورواه الربيع بسنده عن ابن
عباس رحمهم الله بلفظ لا وصية لوارث واختلفوا في نسخ القرءان بالحديث صحيح
بعض انه ينسخ به وان لم يتواتر واختار الزمخشري والقاضي انه لا ينسخ بالحديث
الا ان تواتر الا ان الزمخشري قال نسخت وصية الاقرب بالموارث وبالحديث
المذكور لانه ولو كانت للاحاد لكن تلقي الامة له بالقبول يلحقه بالمتواتر لانهم
لا يتلقون بالقبول الا الثابت الذي صحت روايته وقال القاضي تلقيه بالقبول لا يلحقه
بالتواتر ولا تنسخ الآية به وقال ان اية الموارث لا تعارض اية وصية الاقرب
بل تؤكد دلالتها على تقديم الوصية مطلقا اذ قال من بعد وصية وقال الشافعي
هذا الحديث متواتر قال وجدنا اهل القنبا ومن حفظنا عنهم من اهل العلم بالمغازي
من قريش وغيرهم لا يختلفون عن النبي صلى الله عليه وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث
ويأترونه عن حفظوه عنه ممن لقوه من اهل العلم وكان نقل كافة عن كافة هو
اقوى من نقل واحد والمشهور ان هذا الحديث غير متواتر وعليه الفخر ومشهور الشافعي
ان القرءان لا ينسخ بالسنة وقال ابن حجر الحجة في ذلك هي الاجماع على مقتضى
هذا الحديث كما صرح به الشافعي وغيره فقد تقرر ان هذه الآية منسوخة بثابة
الارث عند بعض وبها مع الحديث المذكور عند بعض قات هذا مذهب الديوان
اذ قالوا فيه نسخت الوصية للوارث بثابة النساء مع سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
لانه قال لا وصية لوارث وبالحديث المذكور عند بعض وبما دل عليه الاجماع عند
بعض وان لم يتعين له دليله وذكر الشيخ عن بعض قال وهو الاقل فيما احسب ليست

وصية الاقرب بفرض خفيثا شاء الميت جعلها في الاقرب او في فقير وقيل ان اية
وصية الاقرب غير منسوخة وانهم كانوا مكافئين بالوصية في هذه الآية لمن ذكر في
آية الموارث بمقدار الفريضة التي علم الله قبل ان ينزل آية الموارث وبهذا قال ابن
شريح وهو قول غريب وانكر عليه امام الحرمين اكرا شديدا الله وقيل هذه الآية
متاخرة عن آية الموارث وانها نفسها في المعنى لانسخ فيها والمعنى اكتب عليكم
ما اوصى به الله من توريث الوالدين والاقربين من قوله يوصيكم الله في اولادكم
ما اوصى به الله من التضرعات يوصي للوالدين والاقربين بتوفير ما اوصى الله به لهم
وان لا يقص من انصاءهم وزعم بعضهم ايضا انها لم تنسخ وان الوارث يجمع له بين
الوصية والارث بحكم الآيتين ورده حديث لا وصية لوارث اللهم الا ان يقال المعنى
لا وصية لوارث بقطع له ويمنع بها عن الميراث بل له الميراث مع ما يوصى له به **ان**
ترك خيرا اي انرا ان ترك خيرا **اي** مالا كثيرا عند بعض **وهو جمهور**
قومنا والصحابة والتابعين ومقابلة القول بان الخير المال ولو قليلا فانه يوصي بثلثه او
اقل للاقرب اذا كان مقدار ما يجزى للاقرب وهو المذهب قال ابو سطة وهو احوط
وهل حده الف درهم فاكثروا سبعة **فاكثر** او خمس مائة **فاكثر**
كل ذلك دراهم او ستون دينارا فاكثر او اربع مائة درهم او ما يتادهم او خمس دواني
قياسا على الغنمة او اربعة دراهم او خمس مائة دينار **او الكثير الفاضل عن اليال**
عن موتهم سنة لانه لا يدري ايجي بعدها فالسنة من الحدود في امور كثيرة **لما**
حكى عن عائشة رضي الله عنها **في قولها** لسائلها عن ذلك **اي عما تجب**
فيه الوصية للاقرب او تشرع فيه **كم ماله** **قات ذلك** **فقال** مالي
ثلاثون الف درهم **فقلت** **وكم عيالك** **عيالي نفر** **فقال اربعة** **فقلت**
هذا **اي هذا المال الذي هو ثلاثون الف درهم مال** **يسير** **قيل ليس**
بالخير المذكور في الآية **اتركه لعيالك** وانما قال **في ايجاب او مشروعية الوصية**
للاقرب **ان ترك خيرا وهو المال الكثير** وفي رواية اراد رجل ان يوصي فسالته
عائشة **كم ماله** **فقال ثلاثة الاف يعني درهما** ويحتمل دينار فوافق رواية المصنف على
حساب عشرة دراهم للدينار فيمكن اتحاد القصة وتعددها فقلت رضي الله عنها كم

ان ترك خيرا اي مالا كثيرا
عند بعض وهل حده الف
درهم فاكثروا سبعة او
خمس مائة او الكثير
الفاضل عن العيال لما حكى
عن عائشة في قولها لسائلها
عن ذلك كم ماله فقلت
ثلاثون الف درهم وكم
عيالك فقلت اربعة فقلت
هذا يسير اتركه لعيالك وانما
قال ان ترك خيرا وهو المال
الكثير

عيالك فقلت اربعة فقلت رضي الله عنها انما قال الله تعالى ان ترك خيرا وان هذا
الشيء يسير فاتركه لعيالك واراد آخر الوصية وله عيال واربع مائة دينار فقلت
ما ارى فيه فضلا وروي ان سائلا كان له عبد اعقبه واراد ان يوصي وله سبع مائة درهم
فمنعه وقال قال الله تعالى ان ترك خيرا والخير هو المال الكثير **خلاف** **ولا**
قائل باقل من خمسة دنانق **ولا** **باكثر من الف درهم** **وقية تلك الحدود** **في**
تلك الاقوال كلها **تكفي** **ثم قيل** **ان ذلك بعد** **ان يكون له خادم ومنزل** **و**
معنى **ان ترك خيرا** **عندنا** **ان ترك** **مالا مطلقا** **ولو قليلا كما مر** **ولعل**
المراد **عند بعضنا لا كما يدل له ما ذكره الشيخ عن الاثر عن ابي الموارث اذا ترك**
الميت مالا **اكثر ما يقول المسلمون** **ان الوصية فيه واجبة** **ثم لم يوص لقربته** **عندا**
فاهون **ما افعل** **معه** **ان لا اتولاه** **فتراه** **قل** **اكثر ما يقول المسلمون** **اي ترك مالا**
وكان **مقدر القول الذي اشترط صاحبه الكثير** **ولم يكن** **فوقه قول في الكثرة** **اي**
مقدار لا يقول احد من المسلمين **لا تجب فيه وصية الاقرب** **فدل** **ان للمسلمين فيه**
اختلافا **لا يقطع عذره** **حتى لا يعذر في قول ما الا ان اراد بالمسلمين الموحدين** **عموما**
ومعنى قوله **ان لا اتولاه** **ان اترك ولايته** **واتبرأ منه** **لانه فعل كبيرة** **وذلك** **ان كان**
متولى **وان ادوم على الوقوف فيه** **ولا اتولاه** **ولو كثرت اخبار الوفاء عنه** **بعد**
موته **ولا ينافي** **الاحتمال الاول** **قوله اهون لان العرب** **قد تقول اهون** **ما افعل**
او ما أقول **كذا وكذا** **مع ان كذا وكذا هو غاية الفعل او القول** **كانه** **يشير الى ان**
نفسه تريد فيه **اكثر من ذلك** **ولو كانت لا تجده** **وفي الاثر من** **ضيمها ذا كرا لها**
بعد **ان لزمته** **في مخوف ومات على ذلك** **غير تائب** **منه ختم بمصيان** **وكذا** **ان اراد**
حجا او جها **اذا او سفرا** **مخوفا ونحب** **لكل مسلم** **ان يوصي بها** **اذا ترك النصاب** **بعد**
دينه **وانقاد لازم** **كزكاة وحج ويمين** **ولا تترك ولاية ميت** **تركها عند موته** **حتى نعلم**
انه خاف **من المال** **اقصى ما قيل به من الكثرة** **وان وجدنا له** **موجب عذر فلا ندعها**
حتى لا نعلم له **مخرجا** **فالا هون فيه الوقوف وان دان بها** **وغلبه الامر ومات** **فلا**
ندعها **ايضا** **ما احتمل له عذر وان فوق عنه** **ورثته شيئا** **ولا يتيم فيهم** **ونحوه** **ولا**
غائب **فقد احسنوا** **ولا يحل تبديل** **اي تغيير** **عما اوصى به هالك** **اي**

خلاف وعندنا مالا مطلقا
ولا يحل تبديل عما اوصى
به هالك

ميت * لولي * متعلق بجل * او خليفة * او وارث او غيره * وان في قسمة حقوق * مثل ان يوصي لفلان بكذا وكذا من الزكاة او من الكفارات ومثل حقوق الموصى لهم * او * ل * مكاتب * او غيره * بتغيير كتابة * حال الاملاء عليه او بعده قبل الموت او بعده * او شاهد في شهادة * بالزيادة فيها او النقص او التبديل لما كلفها او بعضها * او * ب * كتمانها * او كتم بعضها قال الله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين بدلوه اي بعد ما تحققت وعلمه عن الله او عن الموصي او عن الشهود او عن الكتابة اي اثم التبديل فيشمل التبديل بتبديل الموصي بان يترك حكم الله وهو الايصاء للاقرب فان التارك تبديل لحكم الله بحكم الشيطان وكذا الايصاء بما لا يجزي * ولزومه الايصاء بزكاة * الا زكاة ثمار على الشجر او النخل او ثمار الحرج قائمة على الارض غير محصورة فانها في نفسها علامة على وجوب زكاتها عليهم له واما غيرها فلا يجب عليهم زكاتها له ولو علموا انه لم يزك ولو اقرانه لم يزك الا ان احبوا وقيل اذا اقر لهم انه لم يزك فانه امر لهم بالتزكية * او حج * ان لزومه * او صوم * ان لزومه * او عتق ان لزومه وبكفارات * اي بما لزومه من انواعها مغالطة ومخنفة بالخلف وبفعل كبية او غير ذلك ومن انواعها دينار الفراه * واتصال * من مال لا يعرف ربه او ايس منه او عرفه فيوصي به له * واحتياط * لزكاة او غيرها * وبكل تباعة * لله او لمخلوق متعين او للاجر * وان بمعاملة لم يشهد عليها * لم يشهد شهود ذو الحق فيها ولا من هي عليه او لم يعلم من هي عليه هل اشهد ذو الحق فيها ولا لم يشهد فان من هي عليه يلزمه الايصاء ان لم يشهد وان اشهد هو او ذو الحق لم يلزمه الايصاء * او بخلافة عن وصية * او بارت الموصي ولم ينفذ او انفذ كما لا يجوز * او * بخلافة على * واجب على موروث * ورثه ولم ينفذه وقد ترك ذلك الموروث ما ينفذ به * وان * كان المكلف الذي امرناه بالايصاء بتلك الحقوق والتباعات * معدما * بضم الميم وكسر الدال اي لا مال له لعل احدا ينفذ عنه * اذ هو * اي الايصاء بما ازمه * توبة * فيما كان معصية * وفرض * فيه وفيما لم يكن اصله معصية لم يكن ان ترك الوصية بالزكاة او الحج او التعدية او وصية الاقرب هلك ولو ناسيا ولا يلزم الورثة ذلك ان لم يوص به ولو

لولي او خليفة وان في قسمة حقوق او كاتب بتغيير كتابة او شاهد في شهادة او كتمانها ولزومه الايصاء زكاة او حج او صوم او عتق ان لزومه وبكفارات واتصال واحتياط وبكل تباعة وان بمعاملة لم يشهد عليها او بخلافة عن وصية او واجب على موروث وان معدما اذ هو توبة وفرض

علموا به الا ان بقي الشيء الذي تعدى عليه فاخذه وعرفوه او بقيت قيمته متعينة او اتى صاحبه ببيان عين الشيء او قيمته مع بيان التعدي فان احبب الدعوة في حياته وبين فيها او احبب فيها وبين بعدها فان له الشيء او قيمته من مال الميت واذا علم بالشهاد صاحب الحق على التعدية وعلى احياءها لم يلزمه الاشهاد وقيل يلزمه لانه تعدى ولعل بيينة المتعدي عليه تبطل بوجه وانواع الامانة كلها كالوديعة والرهن والعارية وانواع المعاملات لا يعصي ان لم يوص بها اذا كانت الشهادة عليها وعلم بها وان لم تكن او لم يعلم هل كانت فقيل يهلك لان ترك الوصية عدا بمنزلة الجحود لما عليه وقد قل صلى الله عليه وسلم المدعي لا ليس له والمنكر لما عليه كافران وقيل لا يحكمكم عليه بالهلاك وامره الى الله لانه اخذ ذلك بطيب نفس صاحبه فلا يهلك مالم يحسد لان صاحبه يدركه على الوارث في مال الموروث ولو لم يوص به اذا اتى بيينة ولو لم يحبب الدعوة وان لم يوص بحقوق الله التي هي مثل الكفارات والعتق واموال الاجر او المسكنة التي لا تنسب الى احد عصى ربه لان ذلك حق في ذمته والذي عندي على ما يناسب الاصول انه هالك لان اداء ذلك فريضة عليه ويناسب قول الديوان من يخاف يموت ومن يحش باكل اموال المساكين ومن ياكل اموال المساكين يدرك بها النار او ما يقرب من هذا اللفظ كما ياتي ان شاء الله تعالى في الخاتمة وكما مر وقيل لا يحكمكم عليه بالعصيان وان في عذر واما نسيان التعدية والمعاملات فلا يعذرفيه وكذا الزكاة والحج والاقرب لانه ركب محذورا في التعدية وسوف التوبة حتى نسي واخر الاداء في المعاملة والزكاة والحج حتى نسي او جن فانه ولو كان موسعا له في غير التعدية لكنه مالم يوده تاخيرها الى موت او نحوه من نسيان او جنون قال الله جل وعلا ثم يتوبون من قريب فلا يعذر ولو تاب من جميع ذنوبه اجمالا وكذا قيل في نحو المكفارات وقيل يعذر الناسي في جميع الحقوق حقوق الله وحقوق العباد التعدية وغيرها لقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون فذمهم مع الاصرار مع العلم لا النسيان وقيل جل وعلا لا تاخذنا ان نسينا او اخطانا وقال صلى الله عليه وسلم رفع عن امتي الخطا والنسيان وفي الضياء ارجواني سمعت محمد بن الحسن النزويسي يقول احب ان انسى ذنوبي وكان فقيها زاهدا

وكان يقول التائب من جميع ذنوبه وعليه ذنب لا يعرفه انه اذنبه لا اثم عليه حتى يعلم ان عليه ذنبا ثم لا يتوب منه ومعنى يتوبون من قريب يتوبون قبل غرغرة الموت كما فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم فكل تائب مقبول التوبة ولو من ذنب لا يعرفه اذا تاب من جميع الذنوب اذا كانت اعتقاده انه ان علم يتصل منه وقد يقرر مشهورا ان من يعتقد حرمة شيء وفعله ثم استغفر من جميع ذنوبه عموما اجزاء ومن حال حراما يتاويل الخطا ثم تاب لم تقبل توبته عموما بل تقبل اذا عين ذلك الحرام وتاب من تحمله اياه ولو كان من نسي ذنبا لم يدخل في عموم توبته من الذنوب لم ينج احده الا من شاء الله عز وجل لان الانسان مطبوع على النسيان قال الله جل وعلا ولقد عهدنا الى ادم من قبل فاسي ولم نجد له عزما لكن نزعنا المكلف عن التسويف ونقدم كلام على بعض ذلك في قضاء الديون ومن لم يكن له مال فلم يوص بما عليه من تعديدية وتباعة وقد تاب فلا يكون مثل من له مال وعليه ذنب فلم يوص ومن لا مال له فلا يجب عليه الايصاء للاقرب ولا يضيق عليه وان اوصى فحسن لعله يجد من ينفذ عنه ويجب على الانسان ان يخبر ورثته به من مال خفي كالدفين فاذا اوصى به دفينا فان كان بحيث يسكن حكمه له والا فلا يتعرض له ولو قال له علامته كذا ووجدناها ومن الخفي الدين الذي لا يعرفه الوارث وانما قلت بالوجود لان تضييع المال حرام فانه صلى الله عليه وسلم نهى في ربي عن القيل والقال واضاعة المال وعن ملاحه الرجال قيل ولا يصح له ان يامر او يوكل او يستخلف من يوصي له ولا يشهد الشهود بذلك ولا يحكم به ولا تنفذ ولا اذا اوصى عنه بلا امر منه ولا توكل ولا استخلاف كما تفعل بعض العامة عن حديثي العهد بالبلوغ من اولادهم وعن الخدرات ومعنى الامر او التوكيل والاستخلاف في ذلك ان يقول له استخلفك ان تشهد الناس او تكتب ما ظهر لك من مثل ما يكتب الناس في وصاياهم او ما بدا لك او امرتك في امر كذا او وكذا في نوع كذا او نحو ذلك ولا يجوز للكتاب ولا يثبت شيء من ذلك ولا يحسن تسدده ولا يجوز ولكن ان وقع ثم قرأه او قرأ عليه او حكى له فاجزه ثبت وانما الطريق ان يحضر الصغير او الصغيرة

قيل ولا يصح له ان يامر او يستخلف من يوصي له

فيقولا ويجوز ان يعلم ما يقولان ويلما ما يلزم من فعل كذا فيقولا اكتب كذا او يقولا للشهود اشهدوا بكذا وكذا او قولوا للكتاب يكتب على كذا وكذا وصية والله اعلم فصل اذا اراد الرجل ان يوصي ابتداء الكتابة بالبسملة والصلاة والسلام وقال هذا ما اوصى به فلان بن فلان الفلاني في صحة من عقله وجواز من امره اوصى وهو ممن يشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله وما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم هو الحق من عند الله واوصى بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر وبر الوالدين ابرارا كانوا او فجارا وصلة الرحم وحتى الجار وما ملكت اليمين والقيام بالحق وان بطاع الله ولا ينسى وان يذكر ولا ينسى وان كان مريضاً كتب وهو مريض ولا نعلم في عقله نقصانا وقل بعضهم يقول وهو مقر بالجملة ودائن بجميع ما يلزمه في ماله وبدنه لله ولعباده وتائب من كل كبير وصغير ومعتقد انه لا ينقض توبته الى ان يموت وان حدث له ذنب بعدها فهو تائب منه ودينه دين اهل الاستقامة وقوله قولهم ووليهم وعدوه عدوهم اتولى من تولاه الله ورسوله والمؤمنون واتبرأ ممن تبرأ الله ورسوله والمؤمنون منه من ابتداء الدنيا الى انقضاءها وبهذا اوصى اهلي واولادي واخواني وكل من بلغه كتابي من المؤمنين وان لا يعبدوا الا الله مخلصين له الدين ولا يشركوا به شيئا وان ياخذوا من القاية زادا للباقيته وله ان يوصي بن يصلح للامامة او للامارة او ولاية امر من امور المسلمين كما اوصى ابو بكر بالخلافة الى عمر وجعلها شورى بين سنة ويكتب اسمه واسماء الشهود والخليفة ويبحث على انقادها ويحملها في يد امين او حيث لا يخاف تلفها ذكره الشيخ واصحاب الديوان ومعنى قولهم يكتب اسمه واسماء الشهود والخليفة انه يامر بكتابة ذلك والا فكتابتها هو لا تقيد شيئا ولو كتب الف شهود الا ان وجدوها عنده او شهد الشهود على عين الورقة او الجلدة المكتوب فيها نعم ينفع ان يفكروهم انهم قد كتبوا فيفكروا فيحمل كلامهم على عموم المجاز فيعم ذلك كله اي يحصل تلك الكتابة بنفسه على ذلك الشرط او بنيره وندب ان يكتبها بحضور الامناء ويشهدوا ويستخاف الا بين امينا او غيره وان لم يجد نخير من وجد وان لم يجد اعلم ورثته بها وان لم يجدهم اشهد عليها خيرا من وجد كتبها او لم يكتبها

وان لم يحضره احد كتبها ووضعها عند راسه وان لم يجد ما يكتب فيه فلينقشها في حجر او عود او غيره وان لم يجد في جدار وان لم يجد في الارض اه وقيل اذا لم يجد من يوصي اليه فليكتبكم بما يسمعه الملكان وقيل يعتقدها وقد اعتنى رسول الله صلى الله عليه وسلم بامر الدين حين احتضر يحق النساء والعبيد وان لا يبقى دينان في جزيرة العرب وان تجوز الوفود بما كان يجزها به وبغير ذلك قال طلحة بن مصرف سألت عبد الله بن ابي اوفى هل كان النبي صلى الله عليه وسلم اوصى فقال لا اي لم يوص بالمال بل بدين الله قال فقلت كيف كتب على الناس الوصية يعني في قوله تعالى كتب عليكم او امروا بالوصية قال اوصى بكتاب الله اي بتلاوته وحفظه والعمل به اذ فيه كل شيء اما بالنص او بالاستنباط والوصية باللسان او بالكتابة وتجوز بالياء من لا يتكلم ولو لم يرض ان لم يحسن الكتابة او لم يقدر عليها عن انس ان يهوديا رضى راس جارية من الانصار بين حجرين فقيل لها من فعل بك افلان افلان حتى سمي اليهودي فاومات براسها فجيء به فلم يزل حتى اعترف فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض راسه بالحجارة وزوي بين حجرين ولم يكفوا بهذا الايماء منها لانه ادعاء على الغير ويبدون من ماله بالكفن ثم الدينون ثم الوصية ثم الميراث ذكره الشيخ واصحاب الديوان وتقدم للشيخ في احكام القسمة عن الاثر ان الورثة ان قالوا لانقضي الدينون الا من مال الموروث فلمهم ذلك فلا يدرك اصحاب الدينون عليهم الا اذا قسم واختار هذا وان مات ولم يوص فلا شيء على الورثة الا ما علموا به من تباعات الناس يعني بالتباعات انواع الدينون وانواع الامانات وما غصبه او ما سرقه او غلط فيه وقد تبين في ماله او احي عليه صاحبه الدعوة ولو لم تبين ان كانت له بينة ولا شيء عليهم الا ان تبرعوا وبما يكون ماله هنيئاً مرئاً وان فاجاء الموت وهو من يدين بالوصية ومن اهل الصلاح فانه ينبغي لهم ان ينفقوا شيئاً من ماله وعن بعض علماءنا في امراته ماتت ولم توص وكانت تدين بالوصية انه اقتطع لها وصية وعن جابر ابن زيد رضي الله عنه عن عائشة رضي الله عنها جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان امي افلتت نفسها واراها لو تكلمت تصدقت افلا تصدق عنها فقال صلى الله عليه وسلم

تصدق عنها فدل هذا من قولهم ان الذي يدين بالتوبة تائب وينفعه ذلك وفي رواية عنها ان رجلاً اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان امي افلتت نفسها ولم توص واظنها لو تكلمت تصدقت افلها اجر ان تصدقت عنها قال نعم وكذلك لو اوصى ولم يترك مالا فلا يلزمهم انقاد ما اوصى به الا ان يتبرعوا ان شاؤا وان ترك حراماً فليس عليهم انقاد الوصية بالحرام بل لا يجوز ان اوصى ان يردوا الحرام لاهله فعليهم ان يردوه ولا يلزمهم حمله وموته ولكن يدعون اصحابه اليه وقيل ترك حلالاً لا يرثونه لزمهم ايصاله وان ترك الريبة انقدوا بها والله اعلم فصل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يقي لامرء يؤمن بالله واليوم الآخران بيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عند راسه وعن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ما حق امرء مسلم له شيء يريد ان يوصي فيه بيت ليلتين الا وصية مكتوبة عنده فاذا وجدت عند راسه ثبتت ولو كتبها بيده او كتبها غيره بلا شهود او بشاهد واحد او بشهود لا تجوز بدليل قوله عند راسه والراس تمثيل ومواضع البيت الذي هو فيه سواء تجزي الوصية باللسان الا ان الكتاب او ثقب والظاهر ان قوله ليلتين تمثيل فثلثا الليلة كما صرح بها في رواية وما دون الليلة ثم رايت في الديوان ما يوافقه والحمد لله اذ قالوا فيه ولا يجوز لسلم يؤمن بالله واليوم الآخران يقصر في وصية ما يجب عليه ان يوصي به ولو ساعة واحدة وينبغي ان ينفقها في حياته الا وصية الاقرب ونحوها فان درهما في حياته خير من عشرة بعد موته وقيل اربعين وقيل سبعين وقيل درهم في حياته خير من بعد موته فرواية ايلة او ليلتين ورواية ليلتين ورواية ثلاث ليل تقرب لا تحديد هذا ما قلته في مجازاة كلام الشيخ واما الذي عندي فعني الحديث الا ووصيته مكتوبة كتابة معتد بها بان يملها على غيره فيشهد عليها كاتبها وغيره من تجوز شهادته او يكتبها بخطه ويريه الورثة ويقول هذه وصيتي او ما فيها انا الذي اوصيت به او يريها الشهود ويشهدوا عليها وعلى ما فيها ويقول هذا ما اوصيت به ولا تكلف في ذلك فان الغالب انما يكتب العدول ويشهد العدول قال الله تعالى شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت الاية ولان اكثر الناس لا يحسن الكتابة فلا دلالة في الحديث على اعتماد الخط وذكرا والولد الباجي من المالكية انه اذا وجدت وصية في تركة الميت بخطه ولا شهادة فيها وقال عدلان ان هذا

خطه انها لا تثبت لانه قد يكتب ولا يعزم والله اعلم **باب** من تجوز وصيته ومن لا تجوز
 صح ايضاً مراهم **اي** مة رب البلوغ **ك** بالغ وان **ك** كان الموصي المراهق او البالغ
ع اذا كان ايضاً **ب** باذن ربه او مشركا او سكراناً اذا عقل **ك** اي اذا
 بقي من عقله ما يعقل به **ب** اوفي مرض **ك** بقي له معه التمييز **ك** اتفاقاً **ك** الذي
 حفظته انهم اختلفوا في افعال المراهق هل تثبت فقل ثبت وقيل لا فمن اجاز افعاله
 اجاز ايضاً وان بلغ ولم ينقضه صح جزاً ومن منعه ابطال ايضاً الا ان بلغ ولم
 ينقضها ثم رايت في كلام الشيخ مانصه ووصية الطفل والمجنون لا تجوز كما لا تجوز
 افعالهم وقيل في وصية المراهق انها جائزة فالتبادر دخول المراهق في الطفل في
 كلامه فيطال ايضاً ثم انه حكى قولاً بجوازه وهذا للتبادر ومناسبته لا اختلافهم
 في افعاله بل دخوله في اختلافهم اول من ان يقال معنى قوله وقيل الخ انهم
 ذكروا في المراهق الجواز ولعل المصنف رد الاتفاق الى قوله اوفي مرض ووجه بطلان
 وصية العبد بلا اذن انه لا يصح عقد العبد والوصية عقد الا ان اجاز له سيده وكذا
 الصبي ومن لا يميز المجنون او غيره لزوال اقرض عنه والوسائل اول ان لا تلزمه الا ان
 اتما الوارث وقال الشيخ وجهه انه لا يملك شيئاً وهو مملوك لسيدته فلا تصح الا باذن
 سيده واصل الوصية امانة فكل من تصح هبته تصح وصيته اه فمن اجاز هبة
 الصبي في الشيء اليسير اجاز وصيته بالسير ومن قال العبد يملك اجاز وصيته بلا اذن على
 توجيه الشيخ وقد اجاز بعضهم وصية يتيم عاقل ان لم يكن لا علميته واجاز بعضهم
 وصية صغير معروف الى خمس ماله لوجه بر او لا حد ان لم يلقن وقيل الى ربعة
 وقيل الى ثلثة واجاز عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز وصية بنت سبع وابن
 عمر وقول ابو عبد الله اذا عقل الصبي وعدل حيفه وصيته جازت الى الثلث
 قال والمدل عندنا في الحج الفقراء والسييل والاقربين وقيل غيره لا تجوز الى اكثر
 من الخمس ولو عدل فيها وان اقر الصبي بالبلوغ عند موته وهو بمجده جاز
 اقراره وايضاً ومن قل لصبي اوصي لفلان بكذا فان كان بمجده من يفهم فليس
 بتلقين وجازت وصيته وانما التلقين ان يقال له اوص بكذا وكذا فيقول كيف اقول
 فيقال له قل كذا وكذا يعلم كيف يلفظ وان قال اريد ان اوص بكذا وكذا فيقول اقول

باب

صح ايضاً مراهم
 كبالغ وان عبداً باذن
 ربه او مشركاً او سكراناً
 اذا عقل وفي مرض اتفاق

لشهود فيقال له قل كذا وكذا فليس بتلقين وهذا جائز الوصية لانه علقها واراد
 معرفة ما تثبت به وربما فعله كثير من البالغين وليس كل يحسن ما تثبت به ولا بأس
 بتلقين المراهق وان اوصى التلام بمقوق ولا حد بقيامه به فلا تجوز عليه الحقوق
 الا بالصحة وقيل لا تجوز وصيته بحق عليه ولا بقيام به وانما تجوز في بر وقيل ان
 اعتق غلامه عند احتضاره وهو يقل ويصلي لم يعتق وعن جابر وغيره في وصية اوصت
 اوصت عند موتها بثلاث ماله ان الخيار لوارثها في الامضاء او الرد والعتوه كالمجنون
 اذا كان حيناً يعقل وحيناً لا يعقل جاز ما اوصى به حين افاق الى الثلث فان اوصى
 ببيع او زكاة او نحوها من الاوازم جاز في جميع ابواب البر في الحقوق وقول ابو عبد
 الله ان اوصى بمجنون بثلاث ماله للاقرب بين قليل يثبت كالصحيح وقيل الى الخمس وقيل
 لا تجوز وصيته كالصبي لانها اتلاف لا ماله وان اعتجم لسان المريض فداء بقرطاس
 فكتب علي من الدين كذا وللأقربين كذا وصية مني فاشهد يا فلان ويا فلان لمي بهذا
 فقد امسك على لساني وانا اعقل واعرف ما اكتب جاز وان قال اشهدوا علي بما
 في هذا الذي كتبت بيدي فانه وصيتي جاز ولو لم يقروه ان كان يكتب والا فلا الا
 ان قروه عليه واقربهم ويشهدهم بذلك ويكون في ايديهم ويعرفون ما فيه وان اوماً
 براسه او اشار بيده لما يريد في وصيته ان يوصي به لم يجوز ولو استدلى على مراده لان الحكم
 لا يقع الاعلى صحة العقل والا يعلم مراده باشارته الا بالظن وهو لا يعني لانا لا نعلم ثبوت عقله
 الا بلسانه ولا وصية لمملوك في ولده ولا ماله ولا امر له في ذلك ولا في مال سيده
 الا فيما اذن له فيه من التصرف فيه وان اوصى بقضاء دينه مما يده من التجارة جاز
 ذلك لجواز فعله عليه فيه وان اخرجته من معنى التجارة لم تجز وصيته فيها ولا اقراره
 وما انفده من مال مولاه على وجه الحق جاز عليه لان كان على غيره فان ادرك
 المال بعينه رجع الى سيده وضمن الوصي للمشتري ما قبض منه في الحكم ويرجع
 على الفرماء ان قدر عليهم والا او غابوا وماتوا فلا شيء له وضمن للمشتري الا ان
 قال الوصي ابيع هذا المال ولا علم لي به وان استحق لم ترجع على وان لم يدرك المال
 بعينه وصح على من اتلفه كان عليه ضمان شرواه او قيمته بالمعدل ان عدم وهل
 يمنع المريض من غير ما مال الله تبارك وتعالى من بعد وصية يوصي بها او دين

وهل منع المريض من غير
 ما قال الله من بعد وصية
 يوصي بها او دين

اي لا يجوز له الا ان يوصي او يقضي ما عليه من الدين فان باع او وهب ما عنده
 لانسان او مافي ذمة الانسان للانسان او مافي ذمة انسان اخر له او جعل احدا في حل
 من حق مضى او استقبل او اصدق او استاجر او اعطى قراضا او اخذه او ارتهن
 او اشترى او عقد مامن العقود ولا اتهم عقد وقع في الصحة فلوارثه ان يتم
 فعله او ينقضه **هـ** ويرد الثمن ان قبضه **ز** من بيع **ح** او قيمة ما قضاه بحق
 لازم **ك** ان كان عليه حق فقضي فيه لصاحبه شيئا فان الوارث يرد الشيء ويعطي
 قيمته لمن قضاه الميت له ولو كانت اكثر مما قضي فيه ويرد اليه ثمن ما اشترى
 ويرد المرأة الى صداق المثل فتد له ما زاد ان وصلها ووجه هذا القول ان المريض
 كالمجور عليه في غير الوصية والدين لقول ابي بكر رضي الله عنه لثائفة لما
 حضرته الوفاة انك لن تقبضه وهو اليوم مال الوارث وقد مر ويجاب بان كلام
 ابي بكر فيمن هو وارث والآية فيمن مات وترك ديناً او وصية لا فيمن مرض لكن
 بقوي هذا القول قوله صلى الله عليه وسلم لا بعد قول سيد افتصدق بمالي وقوله
 بثنتيه وقوله بشرطه ان كان مريضاً على معنى انه يتصدق في مرضه حياً لكن لا يتعين
 لجواز ان يريد التصديق بعد الموت ويدل له رواية افوصي فتحمل رواية التصديق
 على الايصاء بالتصدق جماً بين الروايتين **ز** او كل ما اخرجته من ماله لا بعوض **ح**
 واما بعوض فيثبت لوارث وغيره بارخاص اذ اغلاه **ح** كربة او ابراء من تباعة له
 على احد وصدقة **ك** وايصاء **ز** ان مات في مرض اوصى فيه **ح** تحقيقاً او فعل فيه
 ما هو بمنزلة الوصية كالمبة والابراء **ف** انه يخرج **ح** من الثلث ان كان **ك** لغير
 وارث **ل** لوارث **ح** فانه لا يجوز لوارث ولو قليل الا ان اجازوا ومن قال للميت
 ربع ماله فالرجوع عنده للربع في مسائل الرجوع الى الثلث ومن قال له الخمس فالرجوع
 عنده الى الخمس ومن قال النصف فالى النصف وذلك في مسائل الوصايا كلها
ح وجاز فعله فيه مطلقاً **ك** كايما ما كان انفعلاً ثلثاً كان او اكثر او اقل ما ليس
 وصية وكاينة اير وارث او لوارث **ز** ان براء منه **ح** لان ما نصف بالمرض صح الصحة
 كسماير الباب تتحرك ثم احكمت ووجه هذا القول قوله صلى الله عليه وسلم جعل
 الله لكم ثلث اموالكم زيادة في اموالكم رواه في الايضاح وعن معاذ بن جبل

فان باع او وهب فلوارثه
 ان يتم او ينقض ويرد
 الثمن ان قبضه او قيمة
 ما قضاه بحق لازم او كل
 ما اخرجته من ماله لا بعوض
 كربة او ابراء من تباعة
 له على احد وصدقة ان
 مات في مرض اوصى فيه
 فمن الثلث ان كان لوارث
 وجاز فعله فيه مطلقاً ان
 براء منه

وابي الدرداء وابي هريرة عن ابي عبد الله عليه وسلم ان الله تصدق عليكم بثلاث اموالكم عند
 وفاتكم زيادة في حسناتكم وما اخرجته بعوض ثبت ما كان على السحر وردت اليه الزيادة
 على السحر وحدها سواء اخرجته الى غير وارث او لوارث **ز** وان اعطى له لاجني **ح**
 هو من ليس وارثاً ولا اخذا لوصية الاقرب ولو كان قريباً **ح** فيه **ك** اي في المرض
ح فله رد ما يرده الوارث والاقر **ح** اي فالاجني ان يريد لنفسه اي ياخذ او يمسك
 لنفسه من مال المعطي ثلثين وهما يرده الوارث من اوصى له بالمال وما يرده الاقرب
 من الوصايا اذ لم يوص له ويرد الى المعطي ثلثاً ينزل منزلة الوارث والمريض بمنزلة الموروث
ح بعد براءه **ح** متفق باستقرار قوله او رد من قوله فله رد واطلاق الرد بمعنى الاخذ
 او الامساك مجاز مرسل لعلاقة الاطلاق والتقييد واخذها او السببية فان الرد
 امساك واخذ بقيد الربع بعد الانصراف وسبب للاخذ والامساك **و** **ح** ويرد
 الاقرب المعطي **ح** الثلثين **ح** ويمسك لنفسه ثلثاً **ح** ان اعطاه **ح** المال في
 في مرضه وبرى **ح** للاقرب **ح** لان الاقرب قد تقرر له في القران وصية ومعلوم ان
 الوصية من الثلث فلا يجوز الثلث ولانه يقربه من الارث بعد من الوصية فلم ياخذ
 ما اخذ الاجنب **ح** ويرد **ح** الوارث الى المعطي **ح** الكل ان كان **ح** الاعطاء
ح لوارث **ح** ولا يمسك لنفسه شيئاً وان اعطى بعض ماله للاجنب فبرى امساك
 ثلثي البعض ان كان فوق الثلث وان اعطاه للاقرب امساك ثلثيه او للوارث رده
 كله وان مات في مرضه رد الوارث للارث ما اعطاه قل او اكثر ورد الاقرب والاجنب
 للارث ما فوق الثلث وفي الاثر من اوصى في مرض فبرى ثبتت وصاياه الا ان ابطالها
 او قال ان مات في مرضي وكذا السفر وتثبت الحقوق لاهلها مطلقاً وقيل تبطل
 وصاياه بانواع البرحتى يحددها بعد براءه ان برى وما اوصى به نايه باذنه مثله وعلى
 القول بانها لا تصح في مرض بوجه براءه ان قال الموصي قد برى
 ثم مات وقال الموصي لم يبرحلف الموصى له ما علم ذلك ومن اعتق عبده ففي الحكم
 انه في صحة حتى يعلم انه في مرض لحدوثه وكذا ساير الوصايا الاصل انها في حال
 تجوز **ح** خلاف **ح** ثم ظهر ان الضمير في قوله فله رد ما يرده الوارث والاقر غايده
 الى المريض اي فللمريض ان يريد من الاجنب ما يرده الوارث وهو ما زاد على الثلث

وان اعطى ماله لاجني
 فيه فله رد ما يرده الوارث
 والاقر بعد براءه والثلثين
 ان اعطاه للاقرب ويرد
 الكل ان كان لوارث خلاف

وما يورده الاقرب وهو ثلثان مما وصى به للاجنب ولم يوصى للاقرب وكان ما وصى به
للاجنب ثلث المال فاقول او كان اكثر واجاز الوارث الاكثر وان كان المريض قد
افاض للاقرب ردمه المريض ثلثي ما عطاء للاقرب وان كان قد اعطى للوارث رد
منه جميع ما عطاءه وما تحمل به في مرضه فهل من الكل * لانه كدن جنى جنانية في
مرضه في مال اوبدن * او من الثلث * لان التحمل معروف والموقوف من الثلث
كالمصدق لان التحمل ليس شيئاً مرتباً في ذمته لازماً له بشئ بل شيء احدثه والزمه
نفسه تبرعاً كمن تنفل بعطية * قولان وان تحمل * في مرضه * لوارث *
مال الوارث على غيره * او عليه * اي تحمل عنه ما عليه لغيره * فغيه ثلاثة اقوال
اولها جواز تحمله للوارث وتحمله على الوارث بان ذلك ليس ايضاً لانه يدرك على من
تحمل عنه وثانيها بطلانها على الوارث والوارث لان ذلك نفع للوارث بالاعطاء له او عنه
فهو كالوصية للوارث ويبحث فيه بان التحمل يدرك على من تحمل عنه ولعل هذا على قول
من قول لا يدرك على من تحمل عنه الا ان شرط الادراك وتقدم قولان في باب
الحالة اذا تحمل عن انه ان بلاذن منه هل يدرك عليه ما اعطى عنه واختار الشيخ
جوازها للوارث وعنه في الرض واقصر عليه في باب الحالة و * ثالثها * انه * جاز *
التحمل * ان * كان * له * اي للوارث * لان * كان * عليه * اي على الوارث
وهو ضيق لان التحمل له اعطاء له الوصية لا تصح له ثم لا فرق بين التحمل له او
عنه لان التحمل عنه دفع للترامة عنه فهو كالا عطاء فكيف يمنع التحمل عنه ويجوز
التحمل له والظاهر منعها معا واجازتها معا وان كان ولا بد من التفصيل فاجازة
التحمل عنه ومنع التحمل لظاهر لان في التحمل له اعطاء له وكأنه اراد صاحب هذا
القول ان التحمل عنه اعطاء له فكانه اعطاء واعطى هو صاحب الحق والتحمل له
اعطاء لصاحب الحق كأنه اعطاء من عليه الحق ثم اعطى من عليه الحق الوارث
* وان اذن لم تنفع في مرض * مات فيه * او انفق من وصاياه * شيئاً او انفق وصاياه
كلها * او اعطى على نفسه للفقراء * الكيفيات بأنواعها او الاحتياط او الاتصال
او صدقة واجبة او غير واجبة وجواب ان محذوف تقديره جاز * وكل ما اذهب منه
في آخرته * من * اجب * او نقل اعطاء فقيراً او غنياً اجزاء اوله يجوز * جاز على قول *

وما تحمل به في مرضه فهل
من الكل او من الثلث
قولان وان تحمل لوارث او
عليه فثالثها جاز ان له لان
ذليه وان اذن لم تنفع في
مرض او انفق من وصاياه
او اعطى على نفسه للفقراء
وكل ما اذهب منه في
آخرته جاز على قول

اي لا يرد كله ولا بعضه من اخذه واجزاء ان وافق الامر الشرعي وهذه الجملة خبر
المبتدأ الذي هو كل ويجوز ان يكون جاز جواب ان وكل * مطوف على طريق التوهم
كانه توهم انه قال وما اذن فيه لم تنفع في مرضه وما انفق من وصاياه او اعطاه على
نفسه للفقراء ويجوز ان يكون كل بالنصب بمحذوف اي واذهب ما ذهب منه كما
تقول اكرمت من اكرمت وفعلت ما فعلت وجاز جواب ان على هذا * ولا ينظر الى
الثلث * بل يمضي كله * ولا يتهم * باضرار الوارث لظهور مصرفه وجهها اخروياً
لامصلحة ولا تضيقاً ولم يأخذ عوضاً فلو اعطى في معصية ادر كوارده وقيل يرد الى الثلث
في الاذن بالانتفاع فان كان لوارث رد النفع كله رعن ابي عبيدة الموصي في وصيته
كالقاضي في قضيته لان اصدق ما يكون المرء عند موته ان الله يامركم ان تودوا الامانات
الاية ويبحث بان ذلك ليس امانة * وله مبايعة وقضاء دين له او عليه * بماله او عليه او
بالقيمة او بعرض او اصل وان يعقد كل عقد شرعي * ان لم يستغل * فيها جواز نفسه
بالعقد * او يسترخس * فيها اخرج من ملكه بل قبل بالسعر * وان كان ذلك *
المذكور من المبايعة والقضاء وكذا ما شبهها * باحدهما * بالاستغلاء او الاسترخاص
* ومات * في مرضه * منع * كله * ان كان * قد فعل * لوارث * لانه حينئذ
كاليت والميت لا يختص احد ورثته بشئ من ماله بعوض ولا بدون عوض الا ان رضي
اثرته * وجاز ثلث فما دون * اي دونه * ان كان ابيه ويرد * للوارث المكمل
والموزن بالكيل والوزن * وغير مكمل وموزون * بالمثل ان امكن المثل والاف * بقيمة *
وقيل بها ولو امكن افاد ان غير المكمل والموزون يصعب فيه المثل * واصل بتسمية *
وعني ما زاد منه على الثلث وذلك ان الاسترخاص والاستغلاء منه وصية ولا وصية
لوارث ولودون الثلث ولا لغيره فيما زاد على الثلث * وان ذهب من يد مشتر او بائع *
او عاقد عقدة غير بيع وشراء ما دخل يده من المريض الذي مات في مرضه * ضمن
ما فوق الثلث * ولا ينزع شيء من يد معامل المريض او اخذ منه شيئاً حتى يموت
لا يمكن ان يحجي الا ان تبين انه لا ينقل حينئذ وان كان وارثاً ضمن كل ما زاد على
القيمة او نقص * وقيل يرد على الوارث * اي يرد من عقد الميت معه عقدة لوارث
الميت * ما زاد عليه * اي يرد من استرخص له المريض او استغلى له * بتقويم وان

ولا ينظر الى الثلث ولا يتهم
وله مبايعة وقضاء دين له
او عليه ان لم يستغل او
يسترخس وان كان ذلك
باحدهما ومات منع ان كان
لوارث وجاز ثلث فما دون
ان كان لغيره ويرد وغير
مكمل وموزون بقيمة واصل
بتسمية وان ذهب من يد
مشترا او بائع ضمن ما فوق
الثلث وقيل يرد على الوارث
ما زاد عليه بتقويم وان

لم يذهب ذلك ابقاء للعقد غير منسوخ لكن يقوم فيرد للوارث ما زاد بالاستمرار خاص
او الاستغلاء يرد له القيمة او المثل ان امكن فلا بقاء على العقد لوقوعه من صحيح عقل
مكافئ غير محجور عليه ووقوعه في ملكه والتقويم رد الى العدل وقيل ان قبل ذلك
للوارث رد البقية من نفس الشيء وان قبل لغير وارث رد ما فوق الثلث بالقيمة
وامسك الشيء كله وجوزت مبايعته * بلارد الثلث ولا تقويم عدول * مطلقا
لوارث او غيره * بالسعر او بالاستغلاء او بالاستمرار خاص بالثلث وما دونه وما فوقه لان
ذلك ليس يسمى وصية فضلا عن ان يقال لا تجوز لوارث فضلا عن ان يرد فيها غير
الوارث الى الثلث ولان المريض في ذلك صحيح العقل غير محجور عليه ولعل اصحاب
هذا القول لا يفسخون بيع الرهن وفي الاثر بيع المريض ماض ولو باع اصلا اذا باع
ليقضي حقه اوله بعد اول الفقة وقيل ان شاء وارثه رده بشئ وترك وقيل ان
باع بالعدل مضي ولا خيار للوارث وقيل بيبه مردود مطالعة اوله لم يغير الوارث حتى مات
موروثه وقيل بيبه للوارث مردود ولو باكثر من الثمن وحله لتريه قيل وصية له
حكمه حكم الوصية وقيل اتلاف للماله فلا يرجع للثلث وقيل حله باطل ولو قل لانه
ليس قضاء دين ولا وصية والله يقول من بعد وصية الاية * والمايز فعلة من الثلث من
لزم القرائش * ولا يخرج من الدار التي هو فيها او من البيت الذي هو فيه ان لم يكن في
الدار ولو كان يخرج وحده من فراشه الى فضاء حاجة الانسان في الدار او البيت او
الى اظل او ان شمس او نحوها في الدار او اليب * ويماد * اولا يعاد ذكر العيادة لانها
الامر الغالب واحترازا عن صورة الم تشريع فيه العيادة كوجع العين والضرس فمن لزم
القرائش لنحوها لا ترجع افعاله الى الثلث حتى يحدث في جسمه ولو بنحوها ما يخاف
عليه به وفيها وفي نحوها بحث بحثه في شامل الاصل والفرع * ورجعت حوايجها الى
غيره * وكان لا يخرج اليها وقال عمناموسى بن عامر ان الجائز فعلة هو من ينزل عن
القرائش ولو كان يخرج ما كان يعاد * وكذا * اي وكازوم القرائش * كل حال خيف
منها موت كحامل ضربها طلق * اي كحامل حامل ضربها الطاق وحالها هو ضرب
الطلق اياها وهو وجع الولادة قبلها ومثله في الخوف على الموت وجعها بعدها ووجع
السقط قبله او بعده * ومحدوده ام الضرب * بان ابتدئ في اخراج الحد او الم اقطع

لم يذهب وجوزت مبايعته
مطلقا لوارث او غيره
والجائز فعلة من الثلث من
لزم القرائش ويعاد ورجعت
حوايجها الى غيره وكذا كل
حامل ضربها طلق ومحدود
ناله ام الضرب

بان ابتدئ في القلع كقطع يد السارق وسواء في الحد التعزير والنكال وما فوقهما والرجم
ومثل الحد القلع او الجرح قصاصا وسائر انواع القصاص اذا خيف الموت منه وشرع
فيه * وغاز عند طيران الجيوش * اي وحال غاز عند طيران الجيوش وحاله هو
طيرانها عليه وكل من جاء اليه من يقايله او واحد اسواء الغزو وغيره ولو قبل ان يتضاربا
او يضرب احدهما الاخر لان القتال يؤدي الى القتل وليس في القتل تدريج مثل تدريج
الهلاك بالضرب ومعنى طيران الجيوش زحفه ونهوضه وساء طيرانا تشبيهها بطيران الطائر
بجامع الانتقال * و * حال * راكب سفينة دخلها عطب * هلاك بانكسار وحاله
هو دخول العطب اياها وهو فيها وكذا لو دخلها عطب وركبها بعد ثم علم بالعطب ثم
فعل في ماله فعلا ما لو فعله قبل علمه فلا يرجع فعلة الى الثلث وكالعطب في ذلك كله
قيام الجرح وغرزها في الارض * وملزوم بقود عند حضور امر القتل * وهو القاتل واهله
القتل واكتفى بالحضور لان القتل لا يعتاد فيه التدريج ومثله القتل ظالما او غلطا او
للارتداد * قيل والحبل اذا تبين حملاها او استهل شهر * ولادة * بها * هذان
قولان حكاهما معا بقيل احدهما ان افعالها ترجع الى الثلث اذا تبين حملاها وعلمت به
والاخر انها ترجع الى الثلث اذا استهل شهر ولادتها ولو لم يضربها الطاق ان عمت
بدخوله وشهر ولادتها ما اعتادته او اعتادته امها ان لم تعتد هي او التاسع ان دخلته ولم
تعتد هي ولا امها قبله فلو اعتادتها ولو في السابع فحال خوف ترجع افعالها الى الثلث
وشروط ذلك ان تعلم فلولم تعلم بالحمل او بدخول شهر الولادة فقلت لم ترجع الى الثلث
وكذا كل من كان في حال يرجع فيها الالفعل الى الثلث ولم يعلم بها * وصاحب
السفينة * اي داخلها * مطلقا * ولم تعطب وكذا لو لم تغز ولم يطمع البحر وهذا قول
اخر حكاه بقيل المتقدم وحكم السفينة حكم الزريق وسواء سفينة الريج وسفينة
النار وغيرها * وذو جرح * عطف على حامل او على ملزوم بقود لانه ليس من
خصوصيات القول الثاني والجرح بالفتح مصدر وهو فعل الجرح والقسم اسم للآثر
الذي اثره فيه الجرح وكلاهما جائز هنا والثاني اولى وانما جاز الاول لان الاضافة تسوغ
بادنى ملابسة وكلاهما يصح ان يقال انه * يتوهم منه موت * واما الذي لا يتوهم
منه فلا ترجع به الى الثلث * ومن طرد مريد قتله * او مريد ضربه ضربا يوهم قتله

وغاز عند طيران الجيوش
وراكب سفينة دخلها
عطب ولمزم بقود عند
حضور امر القتل قبل والحبل
اذا تبين حملاها او استهل
شهرها وصاحب السفينة
مطلقا وذو جرح يتوهم
منه موت ومن طرده مريد
قتله

اهل الترفه يعصون الله في اموالهم مرتين يتخلرون بها وهي في ايديهم يعني في الحياة
ويسوفون فيها اذا خرجت من ايديهم يعني بعد الموت ﴿باب﴾ فيما تجوز به الوصية
﴿اتفقوا على جواز الوصية برقاب الاموال﴾ اي بانفسها ﴿وهي﴾ اي الوصية وليس
المراد رقاب الاموال بدليل قوله كايضاء بفدان ﴿اما معلومة او مجهولة فالمعلومة اما﴾
ايضاء ﴿متعين او لا فالمتعين كايضاء بفدان معين﴾ او بشيء مامن الاشياء بعينه
من ماله وكذا شيان معينان فصاعدا او بتسمية من ذلك ﴿ان يخرج منه﴾ او منها
او منها ﴿كذا﴾ كالكفارات والزكاة والحج مثل ان يقول بنصف فداني للكفارات
فبياع نصفه بالدنانير او الدراهم فيشترى ما ينفد به ما سما من عدد الكفارات او ان
ينفذ كله كفارات او يبيع بما يعطى في الكفارات كالبر والشعير والعبيد والكسوة
او يقول يخرج منه كذا وكذا درهما او دينارا او غيرها ينفذ به كذا وكذا من
كفارات او غيرها فيفعل ما يجوز ويكفي ﴿او يتصدق به﴾ اي بالفدان او بتسمية
﴿او بشئ﴾ فيبيع بالدنانير او الدراهم فيتصدق بها واجيز بغير الدنانير والدراهم
وهكذا غير الفدان مما ليس مكايلا او موزونا ان اوصى ان يخرج منه او يتصدق به
او بشئ واجيز ان يتصدق به نفسه ولو اصلا اذا اوصى ان يتصدق به ﴿او﴾
كايضاء ﴿بمكيل او موزون﴾ او بتسمية ان يتصدق به او يخرج منه كذا فينفذ
به كذا او نحو ذلك كشعيري الذي في غرقي ان يعطى كفارات او يخرج منه كذا
وكذا وسقا او نحوه يعطى في الكفارات او ان يعطى في زكاة لزمته من شعير او
يباع بكذا وتنفذ القيمة في كذا ﴿او﴾ كايضاء ﴿ب﴾ نحو دار او ثوب
او دابة ان علم بمشاهدة او صفة ﴿كدار لي بالشام او بمدينة رسول الله صلى الله
عليه وسلم مما هو في وقت الوصية غائب موجود هذا ما يتعلق بمتابعة كلام المصنف
رحمه الله وهو كلام صحيح في نفسه وهو مخالف لكلام الشيخ رحمه الله بالظاهر
متحد معه بالما صدق واختصار كلام الشيخ هكذا فامين كايضاء بفدان معروف ان
يخرج منه كذا او بكذا يتصدق بشئ مما لا يكال او يوزن كدار ودابة وثوب او بكذا
يتصدق به ان مكايلا او موزونا والتعيين بالمشاهدة او بالصفة او ما يودي هذا
المعنى بعبارة مساوية لهذه او شديدة الاختصار ﴿وغير المعين كالا يضاء بكذا

﴿باب﴾

اتفقوا على جواز الوصية
برقاب الاموال وهي اما
معلومة او مجهولة فالمعلومة اما
متعين او لا فالمتعين كايضاء
بفدان معين ان يخرج منه
كذا او يتصدق به او
بشئ او بمكيل او موزون
او بدار او ثوب او دابة ان
علم بمشاهدة او صفة وغير
المعين كالا يضاء بكذا

عينا او مكايلا او موزونا ﴿وذلك﴾ كدينار او درهم او دينارين او درهمين او اكثر
كثلاثة واربعة من كل عدد بينه وكذا او مدين واكثر وكرطل ورطلين واكثر
وكاوية فصاعدا ان يخرج ذلك من ماله او من كذا من ماله لكذا ﴿او بدين﴾ او
تباعة ﴿له على احد﴾ او بتسمية من ذلك وان قلت كيف تكون العين معلومة وهي
غير معينة وكذا المكيل والموزون وكذا الدين قلت هي معلومة المقدار ولو كان يجزي
ان يعطى اي درهم او اي دينار اراد او يكيل باي مكيل او يوزن باي ميزان اراد
او يعطى التريم من اي ماله اراد ﴿و﴾ الا يضاء ﴿المجهول﴾ والاولى ان يقال
والمجهولة اي والوصية المجهولة لمناسبة ما تقدم له ﴿ولا يشاهد ولا يعلم بصفة وهو
اما منفصل او متصل فالمنفصل كايضاء﴾ بعد من عبيده او ﴿بشاة من غنمه
او جمل من ابله﴾ او بقرة من بقره او بغل من بغاله او بجنين دابة او امة معينة فان
الجنين مجهول منفصل عن امه في بطنه ﴿او بنخلة من نخيلة﴾ او بزبونة من
زيتوناته ﴿ونحو ذلك﴾ كسيف ورمح وكقصة وقلة وخشبة وسلسلة ولباب وحجر
ومتعدد من ذلك تعدد نوع او تعدد فرد وتسمية وفي التاج من اوصى بنخلة للسبيل
او باعها او وهبها ولم يقل بما تستحق ولما مسق وطريق وصلاح من الارض فهو تبع
لما هو والوصية كذلك لانها هبة كما قال الشيخ انها هبة وان قلت ما الفرق بين نحو
ايضاء بشاة من غنمه ونحو ايضاء بدينار من ماله قلت ان هذا القسم المسمى
بمجهولا كشاة من غنمه غير مضبوط المقدار الا ترى ان الشاة تصدق على الكبرى
والصغرى والمزيلة والسمنية وغير ذلك من الصفات والدينار ونحوه من القسم الذي
سماه معلوما غير معين مضبوط المقدار فلو اختلف نوع الدينار او المكيل والميزان ولم
يكن احدها شاذا في الاستعمال مثل ان تكثر المعاملة برطل تونس ورطل الجزائر
ورطل الروم لكان من المجهول كالشاة من غنمه وقيل تبطل الوصية بالمجهول ومثل الشيخ ايضا
كالشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله للمجهول المنفصل بالقمح والشعير اذ قالا
ومن الحب مثل القمح والشعير يعينان سواء ذكر مكايلا او ميزانا معلوما لا يختلف
لكن لم يعين نوع القمح والشعير وعنده نوعان او اكثر او لم يكونا عندا وذكر
مكايلا او ميزانا محتملا او اثناء مختلفا كقصة شعير او قصعة بر او نحو ذلك فان

عينا او مكايلا موزونا او
بدين له على احد والمجهول مالا
يشاهد ولا يعلم بصفة وهو اما
منفصل او متصل فالمنفصل
كايضاء بشاة من غنمه
او جمل من ابله او بنخلة من
نخيله ونحو ذلك

القصة والثمن منها الصغيرة والكبيرة والمتوسطة وقال ابو مسرة قوله مثل القمح
 اي كله او كيل منه وفيه نظر لان كلام الشيخ في غير المتعين وقمحه كله اذا اوصى
 به كان محدودا لا يناسبه قوله بعد ذلك * فهل للموصي له * الشيء * الاوسط *
 عدلا بين الوارث والموصي له فيكون كالصالح بينهما لا يجد الموصي له الا على ولا
 الوارث الا على والحكمة لكل منهما في الاوسط ولو كانت نفس الوارث تميل للادنى
 والموصي له للاعلى لقوله صلى الله عليه وسلم خير الامور اوسطها وقد قال تعالى
 لا افارض ولا بكر وقال وكان بين ذلك قواما ولانه لا بينة الموارث على الادنى ولا
 للموصي له على الاعلى فباخذ الدابة الوسطى والثوب الاوسط والمكيال الاوسط
 والميزان الاوسط والحب الاوسط ونحو ذلك وما يملأ القصعة الوسطى من الشعير
 الاوسط اذا كان عنده انواع او فروع من ذلك او لم يكن اصلا وان كان واحدا منه
 * او مالا عيب فيه * ولو كان ادنى لان العيب يرد في العقود المقصود بها المعاوضة
 فقيس مالا معاوضة فيه وهو الوصية اذا كانت المشاجرة بين الوارث والموصي له ولو
 كان مالا معاوضة فيه لا يرد بعيب بين معطيه واخذه فيعطونه شاة صغيرة السن
 وشعيرا غير غليظ وهكذا ولو كره لاشاة مقلوعة الاسنان او شعيرا افسده ماء الا ان
 كان عنده المبيع فقط فان الموصي له يأخذ منه وكذا ان كان ذلك الشيء معيبا
 في البلد كله او في ذلك الزمان وقت الموت فانه يعطي منه ان لم يكن عنده اصلا او لم
 يكن عنده الا المبيع * او ما يقع عليه الاسم * ولو كان معيبا وادنى لاطلاق الموصي
 الاسم * خلاف * والصحيح الاول وقيل له الافضل بناء على ان الفرد اذا اطاق انصرف
 للاكمل وفي الاثران اوصى بحارية من جواريه فله افضلهن وقيل اوسطهن وقيل
 ادونهن وقد اقتصر الشيخ على القول الاول بعد هذا اذ قال في باب وصية الاقرب
 بعد كلام مانعه لان هذه وصية مجهولة غير معينة وقد ذكرنا جوازها فيما تقدم
 وعلى الورثة الاوسط فيها الخ فهذا يدل على اختيار قول اخذ الاوسط وقيل اذا
 اوصى بمجهول فله قيمة الاوسط لان نفس الاوسط وان اوصى بعدد من شياهه وتجن
 بعده اعطى من اوسطها بنسبتها وان تتج بعضها اعطى عشرا من اوسطها بنتاجها ان
 لتجت وان اوصى بجملة او بعير فليل هذا ان الاسم ان يشمل الذكر والانثى وقيل

فهل للموصي له الاوسط او
 مالا عيب فيه او ما يقع عليه
 الاسم خلاف

الذكر والذي عندي ان البير يطاق عليها والجل على الذكر وغير هذا الاطلاق
 مجاز والمتصل كايصاه * بنصن من شجرة او * براس من كشاة معينة او
 رجلها * او رجلها او ثلاثة ارجلها او ارجلها كلها * او جلد لها * او من راسها الى
 وسطها او من ذنبها الى وسطها او نحو ذلك * لم يجوز قبل انفصاله * لان في ذلك
 جهلا لعدم انفصاله اذ لا يتحقق من اين يكون القطع ويختلف متى تذكي وهل
 تذكي وما ينوب الراس او الجلد او الرجل او غير ذلك من ولدها او صوفها او لبنها
 او نحو ذلك وفي الاثر اصول الوصايا خمسة مبهم ومعلوم ومودع ومضاف وموصول
 فالمبهم كالا يصاه بانف درهم او ثوب او عبد او نحو ذلك مما يعرف بالصفة والمعلوم
 كالا يصاه بنخلة معينة او عبد او نحو ذلك فان تأنف فلا شيء للموصي له وان
 تلف المال سواء فله ثلثه زاد او نقص وان خرج عن الثلث فله كله وما نقص فعليه
 والمضاف كالا يصاه بعدد من عبيده او بنخلة من نخيل دار ثوب من ثيابه فله الاوسط
 وان اختلفت اجناسه اخذ بالقيمة وكان له جزء منها بقدر ما يقع له والمودع كالا يصاه
 بانف درهم في داره او نخلة هذه او ثوب او عبد فيها او بعشرة دراهم في عبده هذا
 او بنخلة في ارضه هذه فلا تثبت الوصية بهذا الا في المعين وان تلف بطلت وانفصل
 كالا يصاه له ثلاث اربع او عشرة ماله او بمسح منه والموصى به قسمان احدهما
 ماصرح به والاخر ما يدخل تبعا كايصاه بالنخلة او الشجرة فان شربها يتبعها وكذا
 ما تستحقه من ارض لحريم وسقي وفي انتاج ان اوصى له بنخلة من ارضه فاستغناها
 ثم وتمت فله ان يغرس مكانها ومن ذلك ما يتبع من الاغصان والفصل فان كان
 بجذ صالح للفصل او الغرس حال الموت لم يتبع والا تتبع وان قال الموصي له حدث
 بعد الموت ارحل لك بعدد فلقول قوله ان امكن وان لم يظعر مات الوارث انه
 حال الموت غير صالح لذلك ومثل ذلك في البيع وان انكر المقر الارض ومثله وارث
 الموصي فله ثلاث اذرع الا ان كانت مع النخل فتقسم الارض مع ما يليها الا ان
 كان يصلح لها اكثر من ستة عشر فترجع لثلاثة واذا اوصى بمجان تبعه شربها ايضا
 والهبة في ذلك كالوصية وان اوصى بنخلة او بشجرة او ارض وفيها غلة لم تدرك
 فلموصى له والمدركة للورثة وكذا في الهبة والنظر الى الادراك يوم الميراث واختار ابو

والمتصل كايصاه براس
 من كشاة معينة او رجلها
 او جلد لها لم يجوز قبل انفصاله

معيده انها الوصي له ولو ادركت * واختلفوا في * الايصاء بـ * المنافع كمنفعة شجر
وسكنى دور * وحرث اراض * وخدمة عبيد او دواب * يستخدمها عنده او يخدمان
غيره فياخذ الاجرة وخدمة العبد وهي ما اوصى به له او وهب له على قول ان العبد يملك
مالا * وغرس * في ارض * وبناء بارض * اي في ارض ونجارة بقادوم وخباطة
ابرة ونحو ذلك قيل يجوز مطلقا لان المنفعة كمنفس المال بل هي المقصودة بالذات
من نفس المال وهي ولو لم توجد لكن تعلق الوصية لوجودها وهي اولى من بيع
وشرط مع ان الصحيح في البيع والشرط الجواز اذا حل تملك الشرط وعلم وجواز
الوصية بالمنفعة هو الصحيح تندي واحاديث العمري والرقبي نص فيه وقيل لا يجوز
مطلقا لان المنفعة مدومة والممدوم غير مملوك فاذا اوصى بها فقد اوصى بمال يملك
وكانه اوصى بمال النذر ويرده احاديث العمري والرقبي وقيل ان اجل جاز والافلا
والمنفعة لصاحب الارض والشجر والبناء لصاحبهما ولا يحد صاحبهما ان يقلعهما ربهما
لكن ان زال لم يجد ان يجردهما وان اجل له قلعهما عند الاجل وقيل لا يقع الشجر
ولكن له قيمة الارض * فمن اوصى لاحد بدار جنازة عشرين * اوقل او اكثر
او سكنى داره * عشرين اوقل او اكثر او بغير ذلك بتاجيل * فمات * الموصي
فلا يحكم له * اي لاحد وهو الموصى له * بذلك * اجل او لم يوجل * ولزم
الوارث * كله * عند الله وجوز * اي واجاز بعضهم الحكم له بذلك كله ايضا كما
جازله عند الله وهذا القول لم يذكره الشيخ في هذا المقام ولكن دل عليه قوله واما
الوصية بالمنافع فقد اختلفوا فيها وذكره الشيخ بعد بقوله وفي الاثر وان اوصى رجل
بسكنى هذه الدار او البيت او جميع ما يسكن فيه سمي الاجل او لم يسم فذلك لا يجوز
* ان وسعه الثلث * فيدلقوله جوز ولقوله لزم الوارث لانه ان لم يسعه الثلث لم يلزم
الوارث كله عند الله ولم يجزه ذلك البعض كله بل يلزمه بعضه فيما بينه وبين الله ويجوز
ذلك البعض بعضه فقط وقيد الثلث مراد في قول الشيخ وفي الاثر وان اوصى رجل
بسكنى هذه الدار * وياخذ * اي ياخذ ما ذكر من الثمار والسكنى وكذا غيرها
* في السنين التالية لموته * ان عين الموصي انها بموته باتصال او لم يعين انها بعده
باتصال ولا بانفصال ولم يبين انها بعده كما يشاء باتصال او انفصال وان عين فعل

واختلفوا في المنافع كمنفعة
شجر وسكنى دور وخدمة
عبيد او دواب وغرس وبناء
بارض فمن اوصى لاحد بدار
جنازة عشرين او سكنى
داره فمات فلا يحكم له
بذلك ولزم الوارث عند
الله وجوز ان وسعه الثلث
وياخذ في السنين التالية
لموته

واعين وكذا كل مدة اقل من السنة * وان عدت ثماره * اي ثمار الفدان وكذا غير
الثمار من كل منفعة اوصى بها * فيها * اي في عشر السنين وكذا غيرها من الاجال
* او في بعضها * اي بعض العشر وكذا بعض سائر المدد * او ترك الخدمة * الخدمة
بالعبد الذي اوصى له بخدمته او الخدمة بالدابة التي اوصى له بالخدمة بها او بخدمتها
عند غيره فياخذ الاجرة * والسكنى * او البناء او الغرس او غير ذلك مما اوصى به له
من المنافع * فيها * او في بعضها * او اخذ منه * اي من الموصى له * محالها * اي
محل الخدمة والسكنى ومثلها سائر المنافع كالغرس والبناء ومحل الخدمة العبد والدابة
والسفينة ونحو ذلك كالات سواء كان الذي اخذ ذلك جابرا او غالطا او مدعيا انه له
او غير ذلك وكذا في قوله * او منعا * ان كان الاخذ او المنع بغير الوارث * لا بالوارث
فيها * تنازعه اخذ ومنعا * او في بعضها لم يكن له بعد * الاعوام * العشرة * او اراد
بعد السنين العشر وقرنه بالبناء لتضمن معنى الاعوام او على لغة تانيث عدد المونث
مطلقا اذا حذف المعدد * شي * ولومعه الوارث واخذه لزمه ان يجدد له ما فات
* وقيل ان لم يبين التالية لموته * بل اطاق * فله * عدده * فيما بعده * كما اذا
خير بين التعقيب والتاخير او اوصى له على التأخير * ولا خلاف ان عين * التالية
في انه لا شيء له بعدها * وان اوصى بما ذكرنا * ونحوه من المنافع * لا بتاجيل
منع * اي منعه بعض * وجوز * اي اجاز بعض بلا تاجيل كما يجزه اذا اجل * بالنظر
الى الثلث * اي باعتبارها * والنزول فيه * بل خاصة وينزل في المال بالثلث * مع الوصايا
ان كانت * وان لم تكن نزل بالثلث في الثلث لانه ان طالت المدة فرغ الثلث * وكذا
اذا اجل واحاط ما اوصى به * من المنافع او رقب الاموال * بماله * فانه * لا يجوز
الثلث وينزل فيه * اي في الثلث بالثلث * معها * اي مع الوصايا وان لم تكن
الوصايا نزل في الثلث بالثلث انظر لم ينزل اذا اوصى له بغلة مدة فانه لا يدري كم
تثمر تلك النخلة او الشجرة في المدة فينزل له به في الثلث فلعله يعتبر له الاوسط
او الادنى او الافضل على الخلاف للضرورة الا انه قد ينكشف الحال بعد ذلك انها
اتمرت اقل او اكثر مما قدر ولعلمهم بقدر ثمارها بحسب حالها وعادتها للضرورة
فينزل بها ولو كان قد ينكشف خلافه فان معنى النزول في الثلث ان يقوم الموصى

وان عدت ثماره فيها
او في بعضها او ترك
الخدمة محالها والسكنى
فيها او اخذ منه او منعا
لا بالوارث فيها او في
بعضها لم يكن له بعد العشرة
شيء وقيل ان لم يعين التالية
لموته فله فيما بعده ولا
خلاف ان عين وان اوصى
بما ذكرنا لا بتاجيل منع
وجوز بالنظر الى الثلث
والنزول فيه مع الوصايا ان
كانت وكذا ان اجل
واحاط ما اوصى به بماله
لا يجاوز الثلث وينزل فيه
معا

بالانتفاع منه وجميع ما لموصي من الاصول والعروض وتضمن القيمة الى ماله من
الدنانير والدراهم في تركه ثلث ذلك كله في حاصص الموصي له بالانتفاع مع اصحاب الثلث
في ذلك المقدار الذي كان ثلثا ثلثه انتفع مما اوصى له بالانتفاع به على مقداره مثل
ان يئوبه من الثلث عشرة دنانير فيسكن في الدار مدة يكون كراءها عشرة دنانير
او يستخدم عند الناس حتى ياخذ من اجرة عشرة او يستخدمه عنده ما يكون اجرة
عشرة او يستغل من النخلة او الشجرة او الارض ما قيمته عشرة وهكذا وان كانت
المدة التي اوصى له بها تأتي على الثلث كله او تزيد نزل في الثلث بالاث وحاصص
وكذا ان لم يوجل له فانه ينزل في الثلث بالثلث ويحاصص وينتفع مقدار ما ناله عند
مجزر الايض بالنفقة ولو لم يوجل واذا كان ينزل بالثلث ولا وصية تحاصصه انتفع بقدر
الثلث قال الشيخ احمد في الوصية بالخدمة والعلة ونحو ذلك ما كان من ذلك معلوما فليجمعوا
منه مقدار الثلث فاعطوه الموصي له اذ لم تكن الوصايا خيرة ولا يكون ذلك منهم تضييعا وان
كانت الوصايا غيره زال الموصي له في قيمة ذلك في الثلث بالمخاصة على قدر الوصايا وبخاصص
الموصي له ما اوصى به الموصي سواء في ذلك مقدار الثلث او اقل منه او اكثر كانت الديون ولم
تكن فيما بقي من الثلث بعد الديون وجميع ما يخرج من الكل وان اجازوا ما زاد على الثلث لا
يدرك على كل واحد منهم الا ما ناله من الميراث وفي الاثر ان اوصى بعلامه لفلان بخدمته
سنة فله ابدان له بيمه والتصرف فيه وقوله يخدمه سنة حشو وان اوصى بخدمته سنة
كانت له فقط ومن قال خدمة عدي هذا لفلان وصية مني له وهو ايضا لفلان
وصية مني له خدام الاول حتى يموت وموئته عليه ثم هو ملك للاخير ومن لم يترك
الا ثلاثة ابدان فاعتق في مرضه احدهم واوصى بالآخرين وقفا حلى امرأة بخدمتها
حياتها فان اجاز الوثمة ولا نحو شيم او غائب فيهم جازوا الا فاعتق والوقف من ثلثهم فان
ترك سواهم ضرب لذات الخدمة بسهم وللمعتق بشهم من ثلث متروكة فما اصاب
بينهما وبين الوارث تحاصصا في خدمتهما وتكون حصة ذات الخدمة بكماء في كل
يوم او شهر على قدرها الى ان تستوفي منها فيرد الى المعتق الى ان يلحقه الورثة
بشيء فما فضل مما رد اليه مما اصاب صاحبه رد اليهم وما اصاب من ذاب المعتق
من ثلث ما خلف يستعيبه الورثة بالباقي من قيمته لا اذا جازوا المعتق لا الخدمة

وكان الباقي ان تستكمل منها من الخدمة مردود الى الورثة قبل يدخل الاقربون
فيما اوصى له به من الخدمة نلها ثلثها ولحم الانسان وقيل ينظر في قيمتهم فان استوفت
كان للمعتق ثلث قيمته ويسعى الورثة بالثلثين ولا يدخل على الموصي لها بالخدمة
فاذا مات رجع العبدان اليهم فان كان المعتق اكثر قيمة منهم نظر كم قيمته من
قيمتها فان كانت الثلث وقيمتها الف فيضرب له شهابين وللمرأة سها فاذا مات رد
اليهم ومن ترك الغنم وغلاما يسوى الثلثا واوصى لرجل بثلث ماله ولاخر بخدمته
حياته ولاخر بنفقته ولاخر بسكنى داره حياته فان اجاز ذلك الورثة دفع لذي
الثلث ثلث ماله ولذي السكن سكنها فاذا مات رجع اليهم ولذي الخدمة خدمته
فاذا مات ايضا رجع اليهم والباقي من المال لهم وان لم يميزوا ذلك ضرب لذي الثلث
فيه بسهم من ثلث ما خلف وكذا لذي الخدمة ولذي السكن لان كلا منهم كالموصي
لغير الثلث ولما يضرب له بثلث كامل في مال الميت مع اصحاب الوصايا وقد استوى
الموصي لهم في الوصية والمخاصة فضرنا لكل في ثلث الموصي وهو الف ثم نظرنا
ما اصاب كلا من سهامهم وهو مائتان وخمسون ويدفع لذي الثلث مناه ويوقف
مناب ذي النفقة ويجري عليه فان مات قبل ان يستفرغه رد الباقي على اصحاب
الوصايا بالحصصة واما ذو السكن فان كانت الدار نسوى مناه وهو مائتان وخمسون
سلمت اليه يسكنها باجر معروف كل شهر الى ان يتم مناه ثم ترد الى الورثة وان
مات قبل ان يستفرغه رد الفضل على اصحاب الوصايا الى ان يستوفوا فان فضل
شيء بعد ذلك سلم الى الورثة فهذا ان كانت قيمة الدار اكثر مما اصاب مناه كان
سكنه بالحصصة يحاصصه في ذلك الورثة فان كانت قيمتها خمس مائة كان سكنها
شبرا بمعروف الى ان يستوفي ما اصاب مناه من الثلث وكذا تجري خدمة الغلام
بحري الدار وقيل يضرب لذي الثلث ولذي النفقة ولذي الخدمة بقية ما اصاب كلا منها
من الثلث ثم يدفع لذي الثلث ما استحقه في حينه ويوقف لذي النفقة بقدر مناه
من المال ولذي السكن قدر ما استحق من الثلث مما ضرب له وكذا لذي الخدمة
ومن اوصى بخدمة عبده سنة ولا مال له سواء فانه يخدمه يوما والوارث يومين حتى
تم وكذا ان قال يسكن داري سنة سكن ثلثها بمشاهدة او مباردة وقيل يسكن ثلثها

سنة وان اوصى بغلة عبده او داره سنة فله ثلث غلة ذلك سنته وان قال بغلة عبده
وسكن داره فليس له ان يواجرها لان الاجرة لا يوجد فيها حق للموصي له به وليس
له اخراج العبد من مصره الا ان كان اهل الموصى له في غيره واختير ان يخرج من
خدمته وسكن الدار معنى الخلاف في ان يواجره ويخدمه غيره او يواجر سكنها
ويسكنها غيره فان اوصى له ان يستخدمه او يسكنها لم يكن له الا ذلك
وبين قوله سكنها وان يسكنها فرق وقيل له ان يواجرها اذا اوصى له يسكنها
وخدمته والاجرة له وان اوصى له بخدمة غلامه والآخر برقبته وهو يخرج من ذلك
جاز لكل منهما ما اوصى له به كما لو اوصى لرجل بامه والآخر بجنينها او لرجل
بغارة والآخر بتمرها كان كما قال وان اوصى لزيد بخدمة عبده واعدوه بغلته خدم
زيدا شهرا وطعامه عليه فيه ويقل من عمرو شهرا وموئنته عليهما وكذا جنائته وان
ابا ان يفديه ففداه الورثة بطلت وصيتهما وقيل الخيار اليهما فان فدياه كان بحاله
والاخير الوارث في فداه وتركه فان تركه فلا عليه وان فداه رجع اليه فان تقدمت
الجنابة رجع باقي الغلة اليه والا فهي بحالها ومن اقران عليه لرجل خدمته حتى يموت
فليس بشيء وان عليه نفقته او خدمته شهرا فضعيف حتى يعين الشهر او السنين
وان اوصى لرجل بخدمة عبده والآخر برقبته قومتا في الثلاث ثم يتعاضدان فيدخاخذ
كل واحد قيمة ماله منه كسائر الوصايا وكذا ان لم يكن له الا واحد فاوصى
بخدمته سنة قومت وكات منه ايضا فان لم يوص للآخر فله ثلثاها وفي الاثران
اوصى لرجل بعد والآخر بخدمته ضرب لكل بماله في الثلاث والسبد الاول والخدمة
لصاحبها فان مات قبل العبد رجع لصاحبه وان مات قبل صاحبها فاليه موئنته
ان كان لا غاية لها واذا اوصى ان لزيد خدمة عبيدي خدم وارث زيد ان مات
اثقا وان اوصى ان يخدمه فلا يخدم وارثه اتفاقا وفي الاثران اوصى لزيد بالعبد وبخدمته
اعدوه وقبل موئنته على زيد وقيل على عمرو وكذا فطرته وان حدث الخدمة فالخلف
واحد ومن اوصى بغلة نخلاته فان كانت فيها ثمرة فله الثمرة والا فله ثمرتها مادامت
وكذا في الارض ولا شيء له قيل من غير الثمرة كحطب وان اقر له بغلة ثلث ماله
ولا زراعة فيه في الوقت فلما الايصاء بثمره النخلة فقد قالوا ان كانت فيها فيه فليس

له الا الحاضرة حتى يقول كل ثمرة لها والا فله ثمرتها ما كانت قال الشيخ خميس
وكافي ارى هذا خلاف ذلك وان له ثلث غلة ماله في المستقبل ايضا مع ثلث الحاضر
وان اوصى له بثمره نخلاته ومات قبل ادراكها فهي لوارثه وان اوصى له بها ولاخر
بامها ولا ثمرة فيها حينئذ فلذي الثمرة ثمرتها ايدا ولذي الاصل ثلثه وان ماتا معا
او ذو الثمرة فقط فهي لوارثه وقيل ترجع لذوي الاصل وان اختلفا في عمارته قيل
لذي الثمرة ان شئت فاعمره وهي لك والا قام به ربه وله عليك فيها بقدر ما عمره
بالعدل وهذا ان كانت الوصية بالثمرة مبهمه وان كانت محدودة فقيل ان عمارته
على ربه وقيل عليه ما هو صلاح اصله وعلى ذي الثمرة صلاحها في وقتها وقيل ان
ذلك عليه لاعلى صاحب الاصل واختار الشيخ خميس ان يقال لصاحب النخلة
ان شئت فاسقها او دعها ولصاحب الثمرة اسقها لتمر او دعها وان اوصى بارض بها
زرع فان ادرك يوم موته فهو لوارثه الا ان قال الموصي انه تابع لها وقال ابو سعيد
هو تابع لها ولو ادرك ولم يقل انه تابع الا ان استثناه وان لم يدرك فهو تابع وان
اوصى مريض بثمره نخله ولم يزل مريضا حتى قطعت ثم مات فله ما فيها يوم
الايصاء الا ان رجع وان مات وقد اكل اكثرها فالباقي للموصى واب لم تكن
فيها ثمرة يومئذ ولم يميت الا وقد اثمرت واكلها او بضعها ثم مات فالوصية فيها
تصرفي مستقبل وان كانت فيها مدركة كانت له هي وغيرها فيها قيل وان
اوصى له بما كلة ماله فله ما اثمرت من جميعه وان اوصى له بسكن بيته
وغلة ماله ما حيي او الى ان يموت جاز وان اوصى له بغلة نخلة ايدا فصلاحيها
عليه لان نفعها له فان كانت لا تحمل عامًا فالنفقة لصلاحيها عليه فان لم يفعل
وانفق صاحب النخلة حتى حملت استوفى نفقته من حملها والباقي لرب الغلة
وكذا اذا فعله بما حكم قيل وان اوصى بالغلة سنين معينة فالنفقة على صاحب
النخلة وان كانت بلا غاية فعلى ذي الغلة وقيل هي بالنظر الى موجب صلاح
الغلة بلا ثمرة ففي ايام ذلك يواخذ رب النخلة بها واذا وقع منفعتهما فلصاحبها وعلى
رب الثمرة ان كان لها وحدها ومن اوصى لاحد بثمره ارضه عشرين ولا ثمرة
فيها لم يجز عند بعض واجاز بعضهم فتدفع اليه يستغيا عشرين قيل ان اوصى

لرجل بمينة ولاخر بتمرتها فالنخلة لذي تمرتها فاذا مات كانت لصاحبها ولوارثه
بعده ولو لم تكن فيها ثمرة يوم الايصاء الا ان قال اوصيت له بتمرتها فتكون كل
منهما لصاحبها فان هلك الثمرة قبل موت الموصي فلا شيء لصاحبها والنخلة لصاحبها
وذلك اذا خرجت الوصية من الثلث وقيل ليس لذي الثمرة الا تلك ان كانت فيها
والا فله ثمرتها ما دامت وان قال بثمرة هذه النخلة وكانت فيها يوم الوصية ثم
ادركت وصرها الموصي ثم مات فللموصي له بها ان يستغناها في مستقبل ما حيي
والخوص اليابس والشعراف والكرب ونحو ذلك تابع للثمرة وعن هاشم في موصي رجل
بثلاث نخلات وعليها مدركة ان حدث به حدث فمات من مرضه انهما له وقال
غيره ان ادركت يوم الايصاء فهي لوارثه والا تبت النخلات ووافق بعض هاشم
وقال ليست الوصية كايه وقيل ان عين النخلة خشك الثمرة يوم موت الموصي والا
فيوم القبض وقيل ان كانت مبهمة فيوم القبض وان كانت معلومة فيوم الموت وان
اوصى له بثمرة بستان له يا كاهها عشر سنين فاكاهها نصف سنة فمات فقيل ترجع الى
الموصي او وارثه ولعل بعضا يقول هي لوارث الموصي له بها حتى يتم المدة وان اوصى
له بمينة وعليها مدركة فقيل المدركة وغيرها له وقيل المدركة للموصي وفي الهبة
والبيع للواهب والبائع اتفاق وان اوصى له بثمرة ماله او نخلة المينة وما يسم المدة فقيل
هي له ولوارثه وقيل له فقط وان قال بما كاه ماله هذا فله في حياته اتفقا وان اوصى
ان يا كل ثمرة ماله هذا فكذلك وان قال بغلة داره او غلامه فله ولوارثه قال الشيخ خميس
ولعله يجري فيه الخلاف ما لم تحد ومن اوصى لرجل بما يرثه من ابيه ثم مات ابوه ولم
يرجع ولم يحدد فلا تثبت تلك الوصية لانها اسست على ما لا يملك ومن ورث هو
واخوه وامه مالا من ابيه ثم ماتت فورثاها ثم ورث اخاء ثم اقر لرجل بما ورث من
ابيه ويظن ان جميع المال ورثه منه ثم اراد ان يسك ما ورث من امه واخيه ويسلم
ارثه من ابيه وعلى ذلك اقربوه لفظ ونيتته على الكل فلا يلزمه ان يسلم له ما ورث
من امه واخيه اذا لم يعلم ان له فيه حقا وان علم ساهمه اليه ولو لم يقر له به وعند الله
اذا علم انه اقر بما ليس له فله امساكه وجاز عليه اقراره في الحكم ان اقر بآرثه من ابيه
وفيه شركة في مال بين قوم ولا يدري كم سهمه منه جاز فلمن اقر له ما ورث

من الاب في كل شيء ومن ابرا رجلا عند موته مما كان يطالبه فذلك وصية من
الثلث الا ان ظهر ان المراد انه قد استوفى وان احضر ودايه محيط بماله وقال مالي
لقلان ولا حق لي فيه فان اتهم كذب وان ابرا بشيء من ماله لاولاده من امة
تزوجها فان كان مثل ما يشترون به دفع في ثمنهم وان ذهبوا مالىك رجع ارثا
لوارثه وقيل ان الابراء لا يثبت الا بالاحراز ومن اعطى رجلا مالا يتصدق به
فرجع اليه يطالبه ان يرده فله في الحكم وان باعه رد اليه ثمنه وان ادعى انه فرقه
فالقول قوله ومن قال ابرأت اليك مما عليك لي فليس بابراء وان قال ابرأتك منه
وقوله كان ابراء وان كانت منازعة فقال ابرأتك منه لم يثبت لانه لم يضح له فضلا
عن ان يعطيه وان قال ابرأت اليك ثبت الابراء والله تعالى اعلم ولا يصح
لتارك وارث فصاعدا **ايضا** ياكثر منه **اي** من الثلث **ان** لم يحزه **اي**
ان لم يحز الوارث فصاعدا الاكثر **اجماعا** **واما** قول بعضهم انه يضح له الايصاء
بالنصف وقول بعضهم انه يضح الايصاء ياكثر من النصف فله ثمنه ما وقر ابيهما
استقاهما ولم يعتد بهما واثبت الاجماع والا فقد ذكرهما في الديوان الاول بتصريح
والثاني باشارة اذ قالوا وقيل غير ذلك وبحكم الاسلام يحكم على المشركين قول
الحسن البصري لا يجوز للذمي وصية الا الثلث قال الله تعالى وان احكم بينهم بما
انزل الله ومن لم يكن له وارث ولورثا فلا دليه ان يوصي بجميع ماله اذا اراد به
وجه الله ومن اوصى لرجل بثلاث ماله فله ايضا ثلث ديته ان قتل عمدا او خطأ وقيل
لا ياخذ من الدية عمدا او خطأ وان لم ياخذ الورثة دية العمد ولم يصالحوا اتقتل
بل قتلوه او تركوا القتل والدية فلا شيء للموصي له في الدية وكذا الخطا والموصي
له بثلث الثلث يوم مات الموصي وقال الشيخ مسيح من المشاركة انما له ثلث ماله يوم
الايصاء **والخلف** فيما دونه فقيل بالربع **ولا يصح** بالثلث الا ان اجاز الورثة
وقيل بالخميس **ولا يصح** بالربع الا ان اجاز الورثة **والماخوذ** به الثلث **الحديث**
جعل الله لكم ثلث اموالكم عند موتكم زيادة في اعمالكم ومن طريق
معاذ ابن جبل رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم ان الله تصديق عليكم بثلث
اموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم كما مر والحديث جابر بن زيد بلاغا عن

ولا يصح لتارك وارث
ايضا ياكثر منه ان لم
يحز اجماعا والخلف فيما دونه
فقيل بالربع وقيل بالخميس
والماخوذ به الثلث

سعد بن ابى وقاص قال قد جاءني رسول الله صلى الله عليه وسلم يعودني عام حجة الوداع من وجع اشتد بي فقلت يا رسول الله قد بلغ بي من الوجع ما ترى وانا ذو مال ولا ترثني الا ابنة لي افا تصدق بثلاثي مالي قال فقال لا فقلت فبالشطر قال لا ثم قال لي الثالث والثالث كثير انك ان تذر ورثتك اغنياء خبير من ان تذرهم عالة يتكففون الناس وفي رواية عن سعد بن ابى وقاص قلت يا رسول الله انا ذو مال ولا يرثني الا ابنة لي واحدة افا تصدق بثلاثي مالي قال لا قلت افا تصدق بشطره قال لا قلت افا تصدق بثلاثة قال الثالث والثالث كثير انك ان تذر ورثتك اغنياء خبير من ان تذرهم عالة يتكففون الناس وروي فالثالث وفي رواية قلت يا رسول الله اوصني بمالي كله قال لا قلت فبالشطر قال لا قلت الثالث وفي رواية فالثالث قال وفي رواية قال الثالث باسقاط الفاء قال والثالث كثير الى اخر ما مر وفي رواية فالثالثين قال لا وذلك بعد ذكر الكل وفي رواية الثالث كبير بالموحدة والشطر بالرفع اي افيجوز الشطر او بالنصف اي اعين الشطر او اسمي النصف وعليه الزمخشري قبل او بالجر علقاً اي فبالشطر اي فاوصي بالشطر وكذا في قوله قلت الثالث واما قوله صلى الله عليه وسلم فالثالث فبالنصب على الاغراء اي فالزم الثالث او بالرفع اي فيكفيك الثالث او الكافي الثالث او الثالث كاف قيل والجر اي فاوص بالثالث وانك بالكسر على التلليل الجملي او بالفتح على تقدير اللام اي لانك وان تدع يفتح المدة والعين وذلك في تاويل مصدر مبتدا والخبر هو قوله خير اي تركك ورثتك اغنياء خير وقد ورد المصدر من لفظ دع ويدع وهو الودع او بكسر المزة على الشرط وحزم تدع والجواب فهو خير خذفت الفاء تبعاً للمبتدا وحذف الفاء من الجواب ورد في الشعر كثيراً وفي النثر قليلاً فكان مقبلاً كقوله * من يفعل الحسنات الله يشكرها * وحديث والا استمع بها بصيغة الامر وقوله في حديث الامان اليمة والاحد في ظهرك قال ابن مالك من خص حذفها بالضرورة حاد عن التحقيق وضيق حيث لا تضيق ومعنى يتكففون الناس يستلونها با كفهم او يستلونها ما يكف عنهم الجوع او سال كفافاً من الطعام وبنت سعد المذكورة قيل اسمها عائشة ووجهه بعض فقال انها ام الحكم الكبرى واما عائشة فاصغر اولاده فهاشت الى ان ادركها

مالك وروى عنها وقد كان لابي وقاص عدة اولاد عمر وابراهيم ويحيى واسحاق وعبد الله وعبد الرحمن وعمران وصالح وعثمان ومن البنات اثنتا عشرة وقيل لا يرثني من الولد او من خواص الورثة او من النساء الا ابنة لي والا فقد كان لسعد عصباء لانه من بني زهرة وكانوا كثيراً وقيل معناه لا يرثني من اصحاب الفروض او خصها بالذكر على تقدير لا يرثني ممن اخاف عليه الضياع والعجز الاهي او ظن انها ترث جميع المال او استكثر لها نصف التركة والتحقيق ما تقدم من ان له بنات واكبرهن ام الحكم امها هي بنت شهاب بن عبدالله بن الحارث بن زهرة وسائر بناته امهاتهن متاخرات التزوج والاسلام بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بن المير جد الدماميني انما قال ان تدع ورثتك ولم يقل بذك مع انه لم يكن يومئذ الا بنت واحدة لكن الوارث يومئذ لم يتحقق لان سعدا قال ذلك بناء على موته في ذلك المرض ومن الجائز ان تموت قبله فترثه عصباء كثيرة او تكثر اولاده فاجاب بجواب كلي مطابق ولم يخص بنتاً وقال غيره اطلع صلى الله عليه وسلم على انه سيهش وتكون له اولاد فاقره على امر الوصية خرساً عليها وتبليها وما مات الا سنة خمس وخمسين او سنة ثمان وخمسين وهو المشهور ومعنى قوله الثالث كثير بيان ان الثالث جائز وان الاولى ان ينقص عنه وهو المتبادر ورويه قال ابن عباس او ان الثالث هو الاكل في التصديق اي كثير اجره او معناه كثير غير قليل قال الشافعي وهذا اول معانيه يعني ان السكثرة امر نسبي والله اعلم وافاد قوله لتارك وارث ان من لم يترك وارثاً تجوز له الوصية بما شاء ولو بماله كله كما يشير اليه قوله صلى الله عليه وسلم انك انت تذر ورثتك وهذا هو مذهبنا ومذهب الحنفية واسحاق وشريك واحمد في رواية عنه وهو قول علي وابن مسعود واحتجوا بان الوصية مطلقة في الاية فقيدتها السنة بما اذا كان له وارث ومنع الزيادة على الثالث جمهور قومنا ولو لم يكن وارث وعدم الوارث يتصور بان يكون ورثة الانسان كلهم مشركين ويموتهم كلهم وبغير ذلك ككونهم عبيد او مجتمعين على قتله قليل ويكون الموروث مولى قلت ان لم نقل انه يرثه معتقه او عصبته او جنسه المسلمون دخل فيمن ورثته مثلاً مشركون واختلنوا هل يعتبر ثلث المال حال الوصية او حال الموت قولان وهما وجهان للشافعية اصحهما

الثاني وقال بالاول مالك واكثر الكوفيين والبصريين وهو قول النخعي وعمر بن عبد العزيز وقال بالتالي ابو حنيفة واحمد والباقر وهو قول علي وجماعة من التابعين وتمسك الاولون الاولون بان الوصية عقد والعقود تعتبر باولها ولانه لو نذر ان يتصدق بثلاث ماله اعتبر بحالة النذر اتفاقا واجيب بان الوصية ليست عقدا من كل جهة ولذلك لا يعتبر فيها اقود ولا القبول وبالفارق بين النذر والوصية بانها يصح الرجوع منها ولا يصح منه وثمة هذا الخلاف تظفر فيهما لو حدث مال بعد الوصية ولا شك عندي ان مذهب اصحابنا هو الثاني وبه جرت الفتوى واختلفوا ايضا هل يحسب الثلث من جميع المال او يتقيد بما علمه الموصي دون ما خفي عنه او يحدد له ولم يعلم به وبالاول قال الجمهور واصحابنا والتالي قال مالك وحجة الجمهور انه لا يشترط ان يستحضر مقدار المال بحالة الوصية اتفاقا ولو كان عالما ولو كان العلم به شرطا لما جاز ذلك وفي المنهاج من اوصى بثلاث ماله ثم حدث له مال لم يعلم به من قبل ارث او غيره فقبل الثلث في جميع المال وقيل انما للموصي له بالثلث ثلث ما علم به حين اوصى ولعله راي ابن علي ثم ان ظاهر كلام المصنف والشيخ والديوان ثبوت قول بانه لا يصح الايصاء الا بالربع وما دونه الا ان اجاز الورثة وقوله بانه لا يصح الا بالخمس كذلك وقول يضي عليهم بالنصف وما دونه وهو مشكل الحديث سعد وحديث ان الله جعل لكم ثلث اموالكم الخ والاولى ان يحكموا تلك الاقوال في الاولى للموصي على طريق الارشاد هل الا صلاح له الايصاء بالربع فقط ولو جاز الى الثلث او بالخمس ولو جاز الى الثلث ولو منعه الورثة ذلك او بالنصف ان لم يمنعوا ويشير الى ذلك قول النووي ان كان الورثة اغنياء فلا يستحب النقص عن الثلث وان كانوا فقراء استحب النقص وهو قول الشافعية قال ابن الصباغ في هذه الحالة يوصي بالربع فما دونه وقال ابو الطيب القاضي ان كان ورثته لا يفضل ماله عن غنائم فلا فضل ان لا يوصي واطاق الرافعي النقص عن الثلث لخبر سعد ان الثلث كثير وعن علي لان اوصي بالخمس احب الي من ان اوصي بالربع وبالربع احب الي من الثلث وعن ابن عباس رضي الله عنهما لو غلب الناس الى الربع في الوصية كان أولى لان رسول الله صلى الله

عليه وسلم قل الثلث والثلث كثير او كبير وفي رواية عن صفيان كان احب الي وفي رواية كان احب الي رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي جميعها زيادة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قل الثلث والثلث كثير او كبير ولهذا الحديث استحب بعضهم النقص عن الثلث الى الربع او الخمس وقال اصحابنا اذا لم يكن له ولد ولا ولد لولاه ولا ولد لولاه ولا اخوة اوصي بالثلث وان كان له وارث منهم فبالخمس او السدس فبالخمس كثير ان كثير المال وقيل ان كان له ولد استحب له الايصاء بخمس ماله خمس الخمس في اقتراء والباقي في الاقربين والا فبالربع للفقراء والباقي للاقرب وقيل الوصية في ست مائة فصاعدا وهل تصح اجازة الوارث لموروثه ايضا كثيرا منه ولا رد * الى الثلث * بعد موته * لوجوب الوفاء بالمعهود والعقود ومن الزم نفسه شيئا الزمناه له وقد الزموا انفسهم اباحة الوصية بالاكثر بغير الموصي على ابحاثهم فليس لهم نقض ما عقده منهم واثبتوه له قيل ولان ذلك حق له وفيه انه ليس حقه قبل الموت * (اولا) * تصح اجازتهم له لو فعلوا لكان لهم الرد الى الثلث بعده موت الموصي لانهم جوزوا في حياته ما لم يملكوه لانهم انما يملكون بالارث * قولان * الصحيح عندي الاول لان الايصاء من فعل الموصي وقد اجازوه له فعلى الاول يضي الامر على جوازها رضوا بموت او سكتوا وانكروا او ردوا وعلى الثاني فقبل لا تجوز الا ان صرحوا باجازتها بعد الموت وقيل ان سكتوا بعده حتى انقذت لم يجزوا الرجوع وقيل حتى شرعوا في انعقادها وعن الربيع رحمه الله اذا سأل وارثه ان يوصي باكثر منه وبين الزيادة عليه فاجاز له فلا رجوع له بعد الموت وان لم يبينها جاز له ان اسرف وقيل له ان يرجع ولو بين كما هو اطلاق المصنف كالشيخ وان اتم بعد موته فلا رجوع وقال ابو عبيد له ان يرجع اذا لم يعرف ما اتم له وان اجاز بعض الورثة دون بعض فالحلاف في رجوع من اجاز كذلك وسيذكر المصنف القولين في قوله فصلى رد شهادة الرجل من كتاب الوصايا ومن اتم وصية منتقضة فلا نقض الا ان اتم على جهل او شرط لم يثبت فله ذلك وفي اتمام شيء على الجهل به خلاف هل يجوز نقضه والله تعالى اعلم * فصل * في من تجوز له الوصية ومن لا تجوز له * جاز الايصاء للموحد * ولو تخلفا غير وارث * لا وارث او عبده ولا قاتل او عبده

وهل تصح اجازة الوارث لموروثه ايضا كثيرا منه ولا رد بعد موته ولا قولان * فصل * جاز الايصاء للموحد لا وارث او عبده ولا قاتل او عبده

ولا لعبد الموصي كما اما الوارث فلقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث من رواية
الربيع بن حبيب وفي المنهاج الا لا وصية لوارث رواه حديثا بزيادة الا لثمة كيد
وعن ابي امامة الباعلي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله قد اعطى
كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث ورواه ابن عباس رضي الله عنهما وزاد في
ما اخره الا ان يشاء الورثة فاذا اوصى لوارث ولو بدون الثلث لم تثبت له الا ان
اجاز الورثة كما قال الا ان يشاء الورثة هذا مذهبنا وهو الصحيح ووجه ان ذلك
حق للورثة فاذا اجازوه جاز وهو مذهب جمهور الامة ومنعها المزي ودادود ولو
اجاز الورثة وقواه السبكي وقالوا حديث الباب متواتر كما قال الشافعي ولو نازعه
الفخر في تواتره وكذا قل اصحابنا انه متواتر وليس فيه الا ان يشاء الورثة او الا
ان تجيز الامن طريق علماء عن ابن عباس وعطاء ضعيف فلي اقول بجوازها
اذا اجازوها بعد موته يجوز له ان يوصي للوارث ويجوز للشهود ان يشهدوا
والمكاتب ان يكتب لتوقفها على اجازتهم ومنعهم بعد الايصاء وان شهادة والكتابة
وبدل له قوله الا ان يشاء الورثة وعلى اقول بعدم جوازها ولو اجازوا بعد الموت
فانه لا يجوز له الايصاء ولا يجوز للشهود ان يشهدوا ولا للكتاب ان يكتب واما الوصية
لوارث بحقه فواجبة لا ترد والاولى التخليص منه في الحياة لئلا ينزعوه شيكا منهم
في الميل اليه الا ما تبين فلو اوصى بالمعانة لولده فله ولا يحتاج لاذن الورثة وتخرج
المعانة من المكل وتخاصص الغراء وقيل ديون الناس اولى ويزكيها الاب
ويعطها الابن وقيل بالعكس وان لم يوصي الاب بها اثم ولا ياخذها الولد من مل
ابيه بعد موته اوفي حياته خفية وقيل له اخذها خفية وقيل يدركها في الحكم
والعمل على الاول ومن الوصية للورثة الوقف عليهم فلا يثبت لحديث لا
وصية للوارث ولحديث ليس ما وقع عليه سهام كتاب الله حبس هذا
مذهب اصحابنا واجازه بعضهم اذا اجراء على الفقراء بعد الورثة لعاق حقهم فيه
بالوصية وللورثة التصرف فيه سوى البيع والرقى عليهم لا يثبت ايضا ومن جعل ماله
وقفه على وارثه ووارثه فمن قل قومنا ونجاز ان رجع الى وجهه من وجوه البر
في ايصاءه كالفقراء والمسجد وان اوصى ببعض ماله لانسان لقيامه عليه جاز ورد

ولا لعبد الموصي

الى العدل وقال موسى بن علي من اوصى لبعض ورثته ببعض ماله بقيامه عليه
بجازة ولو كثر قيل ان قال اوصى لفلان فمن الثالث وان قال لقيامه علي فمن الكل
وان كان وارثا فقال بقيامه بطل وان قال بقيامه علي ثبت ومن اوصى لوارث ولم
يرجع ولم يميت حتى صار غير وارث فليل له الوصية لانه لا مانع له حال الموت وقيل
لا لطلانها من اصلها ولا يرث في عكسه اتفاقا ولا ان اوصى له وارثا ثم صار غير
وارث ثم صار وارثا ومات وهو غير وارث فان اوصى لغير وارث ثم صار وارثا ثم كان
غيره ومات جازت له اتفاقا وجازت الوصية لوارث الوارث ان كان حال موت
الموصي غير وارث وفي الديوان وان اوصى لمن لا تجوز له الوصية ولم يميت الا وقد جازت
له الوصية فهي له جائزة وان اوصى لمن تجوز له الوصية ولم يميت الا وهو ممن
لا تجوز له الوصية فلا وصية له وانما ينظر الى الوصية يوم مات الموصي ومن اوصى
لولده بنخلة فاكلها على اخوته وهم سكوت لا يحيزون ولا منكرون حتى مات او
ماتوا فطلب ورثتهم فانهم يدركون لبطلان الاول واثم الاب في فعله وعلى الاكل
رد النلة لاختوته بالخصص قلت لا يدركون شيئا في الحكم وثبت الايصاء لوارث
بحقه قيل من قال منزلي لزوجتي وبنتي الا ان احدثت حدثا فلا يثبت الا ان سماه
فما لم تحدث فكما قل وتقسماؤه على الرؤوس لعل الارث قلت لا يثبت لها وصية بل
ارثا فتقسماؤه على الارث قيل من اراد ان يحسن الى زوجته وابي ان يعطيها شيئا في
حياته واراد ان يكافئها به باحسانها اليه اشهد انه اذا حدث به موت او متى حدث
به او ان حدث به او اذا مات او ان مات او متى مات فوضع كذا من ماله لما انه يخرج
كالوصية فلا يثبت لها وهو الصحيح عندي وقيل يقوم مقام الاقرار ويثبت لها
واما عبد الوارث فلا تجوز له الوصية الا ان اجازها الورثة لان ماله يرجع لسيده
فالوصية له وصية لسيده وقد صح انه لا وصية لوارث الا على قول من قال ان العبد
يملك ما اوصى له به وما وهب له ولا ياخذ منه سيده فتثبت الوصية له ولو كان
عبدا للوارث واما القاتل فلم تصح له الوصية لان قتله للموصي عدا بعد استعجالا
للوصية والمستعجل بشيء قبل اوانه يباقي بحرماته وحكم بذلك في قتل الخطا
خوفا للاستعجال او سدا للذريعة وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يرث القاتل قتيله

عندما كان القتل او خطا او فاسد العلماء الوصية للقاتل على الميراث وسواء كانت الوصية قبل الجرح او كانت بعده ومات بعد ذلك بالجرح لعموم الخبر في حرمان القاتل من الارث فيصير الحكم في القيس على ذلك وهو الوصية للقاتل وعندي انه ان جرحه قبل الوصية لا يطل لانه لم يستعمل بها وقد تعمد بها الموصي له وهو مجروح له واما بعد القاتل فلم تصح له لان مال العبد لسيدته فالوصية لعبد القاتل وصية للقاتل والقاتل لا تثبت له الوصية ومن قل العبد يملك ما وهب له او وصي له به اثبتا لعبد القاتل ولا ياخذها منه القاتل واما عبد الموصي فلم تصح له لانها ترجع الى الورثة ولا وصية لوارث الا على قول من يقول يملك العبد ما وصي له به او وهب فانها تثبت للعبد ولا ينزعها منه الورثة ولا من يضر في ملكه بعد القسمة او غيرها ويبقى في اواخر العتق انه قبل لا تصح الوصية لعبد وقيل تصح ويتعذر بها وذلك كله في غير الحق الثابت في الذمة للموصي له واما الحق الثابت في الذمة للموصي له فانه يصح له ولو وارثا او قاتلا وفي الديوان وان اوصى لفلان وفلان فمات احدهما قبل موت الموصي فان الباقي ياخذ نصف الوصية وقيل غير ذلك اي قبل ياخذها كلها وكذلك ان اوصى لفلان وللميت او لفلان الاجنب والوارث وان اوصى لرجلين قتله احدهما فلا شيء للقاتل والنصف لمن لم يقتل اه واخذ الى كلها اذا كان الاخر حيا حين الايصاء ضعيف ومعنى قوله جاز الايصاء لموحد ان مضي الايصاء لموحد اجماعا واما لمشرك فيخلاف وليس المراد انه يجوز له ان يوصي بل المراد انه يضي ايصاءه ولا يرد * وفي جوازها لوالديه ان لم يرثاه * او وارث من ورثته اذا منع من الارث وذلك بالشرك او العبودية اذا كانت عبدا لغير وارث * او بعض ورثته ان اجازها له باقية في حياته وردها * ذلك الباقي * بعد موته او لمشرك قولان * سبذ كرها في قوله فصل ترد شهادة الرجل من كتاب الوصايا وكذا ان اجاز بعض الورثة دون بعض فقيل تثبت لايه او امه او وارثه لان المانع له من الوصية الارث وقد زال الارث المانع فتثبت واتصروا عليه في الديوان اذ قالوا وان اوصى لاولاده الذين لا يرثون مثل ابنه العبد او المشرك فجائز اه وقيل لا تثبت لان حكم الوارث الارث لا الوصية اذ نسخت الوصية للوارث فبطلت الوصية للنسخ

وفي جوازها لوالديه ان لم يرثاه او لبعض ورثته ان اجازها له باقية في حياته وردها بعد موته او لمشرك قولان

والميراث للمانع واما اجازة الورثة للموصي ان يوصي لغيرهم ثم يرجعوا بعد موت الموصي او قبله فقيل تثبت لا يصح رجوعهم لوجوب الوفاء بالهدم والقدر ومن الزم شيئا لنفسه الزدسه له وقد الزموا انفسهم ابلحة الوصية للوارث فيرى الموصي على اباحتهم فليس لهم نقض ما اثبتوه وعقدوه معه ولو كان اكثر من اثلاث وهو الصحيح عندي لان الايصاء من فعل الموصي وقد اجازوه له ولا مانع من ان يدخل ذلك في قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يشاء الورثة او الا ان يجوز الورثة فان شاءوا او اجازوا في حياته او بعد موته مضي ولم يصح الرجوع لما ذكرته قيل ولان ذلك حق لهم اجازوه وقيل لهم الرجوع بعد موته وقبله لانهم اجازوا لم يملكوه لانهم يملكون بعد الموت بالارث حين اجازوه ليس حقا لهم وهذا مذهب الجمهور فلو سكتوا بعد الموت ولم يرجعوا على هذا القول - حتى انقدها اجازوا او بعضه لم يجزوا الرجوع وقيل لا تجوز حتى يميزوها بعد الموت ولا يكفي سكوتهم بعده مع اجازتهم قبله ففي الديوان ان اوصى لوارث فجوزها الورثة في حياته فلا تجوز الا ان جوزها بعد موته فهذا مخار الديوان قالوا ومنهم من يقول ان جوز له الورثة في حياته جاز اه وفصل المالكية في الحياة بين مرض الموت وغيره فالحقوا مرض الموت بما بعده واستثنى بعضهم ما اذا كان المميز في عائلة وخشي من امتناعه انقطاع معروفه عنه او عاش فان لمثل هذا الرجوع وقال الزهري وبيعة ليس لهم الرجوع وفي الاثر من اوصى في مرضه لبعض ورثته فاقروا به ورضوا في حياته قال الربيع جازت عليهم بعد موته وقال ابو مروان اذا ارز ذلك في حياته واهضاه له اخوته ثم طالبوه بعده في الدخول فيه معه فاهم ذلك عليه ولا يضرهم احرازه عليهم ولا امضاءهم لموروثهم الا ان ارز عليهم في صحته وقيل اذا نوى ان يوصي له بشي وعرفهم اياه فاوصى له به ثبت له ومن قالت في صحته يوم اموت فلاخي من امي ثلث مالي واشهدت على ذلك يوم ماتت وقد ولدت فقل له ورثتها اشهدت لك وانت وارث وقال هو استحقته بعدها فله قيل ثلثه وقال لا من يراه وصية ومن اوصى لوارث فامشي له غيره ولم يعرفوا ما اوصى له به فقال ماشم ومسح لا رجوع لهم واجازهم لهم ازهر وسليمان وان اوصى له بحق او ضمان لزمه له جاز له وخير غيره في

اتمامه وفي اعطاء الزيمة ان اوصى في مرض لا ان قال فيه بحق ايس بوفاء له وان اوصى له بقيامه عليه ثبت وان قال اوصيت ان موضع كذا من ماله اعلان كان اقرارا وقيل لا يجوز له اه واما الوصية لمشرك فقيل لا تثبت له قياسا على الميراث الممنوع بقوله صلى الله عليه وسلم لا يورث اهل ملتين وقيل تثبت لانها تفضل وعطية وذلك جاز في الحياة للموحد والمشارك قريبا او بعيدا فلتجز بعد الموت وان كان قريبا فصلة الرحم مشروعة ولو مشركا وايست كالميراث لان منع المشرك منه تعبد وذلك الخلاف في الوصية لمشرك او مشركين او مشركين جماعة معدودة مقصودين باعيانهم واما ان قال اوصيت للمشركين بكذا او انفقوا عليهم كذا او نحو ذلك فلا تثبت وفيه قول نادر ان يثبت ذلك وتثبت وصية مشرك لمشرك ومشارك لمسلم وتثبت لمشرك من مسلم بحق له على مسلم وفي الشاج من اوصى بتفريق مال على الضعفاء فهم الفقراء كملكه وقيل بالوقف لانهم قد يكونون ضعاف الابدان ومن قال على المساكين فقيل يفرق بينهم لان الفقراء المفترون بعد الغناء والمساكين الناشئون على المسكنة وقيل سواء وجاز ان يدفع ماله للفقير للوارث ان كان فقيرا وقيل لا وكذا المأمور بالتفريق له ان ياخذ ان كان فقيرا وقيل لا وان قال هذه الدراهم للفقراء فله الاخذ منها ان لم يقل اعطها اياهم وان اجاز الموصي للفاقة ان ياخذ لنفسه او لزوجته او ولده او زوجة فله اخذ ذلك بنفسه وكذا ان اوصى له بحق او تطوع قال الشيخ احمد ولا ياخذ الوارث مما للفقراء ولو جوز له الميت وان اوصى بكذا لمن يحج وحج الوارث فلا ياخذه وقيل ياخذ قيل الحج او بعده ولا يوهي لوارثه بمحقق ايسست للوارث الموصى له كالتصال واحتياط زكاة او غيرها زكاة وكفارات

بانواعها ولقطة ومال لا يعرف له رب لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ووصية نكرة في سياق النفي تعم كل وصية تبادرا بحيث لا تحمل على غير العموم الا بدليل او نصا قولان ولو كان مجرورة بمن الزائدة بعد النفي كانت نصا اجماعا وجوز بناء على ان المراد بالوصية في قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الوصية التي لم تجب عليه في حياته كوصية الاقرب فان وجوبها لما بعد الموت ولا يجزي انفادها في الحياة وكوصية التطوع فانها لم تجب اصلا ووصية الحقوق مثل الاتصال تجب

ولا يوصى لوارثه بمحقق
كالتصال واحتياط وزكاة
وكفارات وجوز

عليه ويصح له انفادها في الوارث وغيره في الحياة فكذا بعد الموت كالوصية بتباعة الوارث له تلزم في حياته فجازت فيها وبعد موته والصحيح القول الاول وهو المنع للعموم لا وصية لوارث كما مر وعليه فانظر ان اجازها الورثة اتجوز ام لا قلت تجوز لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان يشاء الورثة فان انفاد الوصية حق لهم فان شاءوا ابطالوا تعيينه للموصى له الوارث وانفذوا الحقوق في غيره ممن يتاهل وان شاءوا اجازوا تعيين الوارث وانفذوها فيه كما ان ما يتطوع به لوارث حق لهم ان شاءوا ابطالوا وورثوه وان اوصى بتطوع ان ياخذ الوارث او ان ياخذ منه فلا يصح له ولو اجازوا وقيل يصح له ولو منعوا وقيل يصح له ان اجازوا وان اخرج شيئا من ملكه في حياته وقفا في سبيل الاجر جاز للوارث الانتفاع به قبل موته وبعده اوصى به له او لم يوص وياتي في باب الحبس انه ان اذن الموصى للوارث ان ينفع بالحبس جاز له ولا يوصى لعبد الوارث بالا اتصال ونحوه ولا بالتطوع على القول برجع وصية العبد لسيدته ومن قل لا ترجع اجاز وقيل يجوز مطلقا ولا يصح لقاتل ولو خطأ اي ولو كان القتل قتل خطأ او كان القاتل طفلا او مجنوناً كارت يمنع قتل السد والخطا ولو كان القاتل طفلا او مجنوناً تقدمت تلك الوصية للقاتل جرح القاتل او ما يتسبب للموت غير الجرح او تاخرت وجه ذلك مع انه لا يهتم لتقدم سبب الموت سبب الذريعة وحديث من قتل موصيا له ابطال وصيته ان مات به قتله وحده او اعان عليه غيره وان سبعا او ما يتاتي منه قتل معطوف على سبع وكذا كالعقرب والحية فان القتل يتاتي منهما والاعانة لما ان يوقعه عليهما او يوقعها عليه او امر به عبده او طفله او مجنونه وفي طفل عبد غيره وطفل غيره ومجنون غيره ودابة غيره قولان او كان سلطانا فامر احدا من رعيته او مستوليا فامر من لا يخرج عن امره او حكم بقتله او شهد بما يقتل به او زكى شاهدا او كان له دخل في قتله بوجه ما ولو قتله بحق كقتال المشركين وقتل المرتد وقتل قاتل وليه والرجم والقطع والجلد ان مات بهما هذا قول كما هو قول في منع الارث بالقتل كما ياتي ان شاء الله وقيل لا تبطل الوصية بالقتل الحق كما ياتي اوراه مشرقا على هلاك بوقوع في هرة او بيراو من عال او بجوع او عطش

ولا يصح لقاتل ولو خطأ
او طفلا او مجنوناً كارت
تقدمت جرح القاتل او
تاخرت ان مات به قتله
وحده او اعان عليه غيره
ن سبعا او ما يتاتي منه
قتل او امر به عبده او طفله
اوراه مشرقا على هلاك

او برد او حر او ماء او حرق او هدم او عدو او غير ذلك فتركه وهو يقدر على
 خلاصه * وقيل لا يبطلها اذا لم يخلصه ولو قادرا واذا اجبر على ما يبطل الوصية ولو
 بالقتل ففعل ابطلها مثل ان يجبر على قتل موص له فيقتله بطل * وقيل الخطأ والمباح
 قتله * اي قتل الخطأ وقتل المباح قتله * للقاتل كقتل وليه والباغي والطاعن * في
 الدين * والمرتد ونحوهم * كالجور والحصل القتل الحلال * لا يبطل ايضاه له *
 ومن قتل الخطأ قتل الطفل والمجنون ولو تعمدا لان عمدهما خطأ قال الشيخ وبالجمله
 كل قتل لا يحل له وجب عليه فيه الدية واتقوا الفخ وجمله وجب عليه فيه الدية
 واتقوا نعت لقتل وجمله لا تصح له به له وصية المقتول خبر كل وقوله الدية
 واتقوا انما هو على سبيل التوزيع لانه ليس القتل المبطل للدية مخصوصا
 بالذي يخبر فيه بين الدية والقتل فان قتل الخطأ يجوز وصفه بانه لا يحل كما
 يدل له نسبه الى الخطأ ولو كان لا اثم فيه وليس فيه التخيير بين الدية والقتل
 بل الواجب الدية ومع ذلك يبطل الوصية فقوله الدية يعود الى قتل الخطأ
 وقتل العمد الذي عفي فيه عن القتل وقتل العمد الذي لا يحل فيه القتل
 كما اذا قتل المسلم الذي وقوله القتل يعود الى قتل العمد الذي فيه التخيير بينهما
 واختار الولي القتل ويحتمل ان يشير بذكر الدية الى القتل الذي لا يحل فيه الا
 الدية او العفو وبذكر القتل الى القتل الذي يحل فيه القتل فترك واخذت الدية
 او وقع العفو ويدل له قول الديوان القود او الدية باو ووجه القول الثاني قوله
 تعالى وبما آتواخذنا ان نسينا او اخطانا وقوله صلى الله عليه وسلم رفع عن امي
 الخطأ والفسيان وما اكرهوا عليه وقوله رفع القلم عن ثلاث الخ فاذا ابلت الوصية
 بالخطأ فقد عوقب بغير ضمان ما افسد فينا في الاية والحديثين وقوله وكذلك كل
 قتل يحل الخ ليس من جملة قوله ومن العلماء من يقول الخ بل هو من جملة الكلام
 الذي يثبت على القول الاول والثاني كما يدل له قوله في القول الاول كل قتل
 لا يحل له فعلم ان القتل الحلال لا يبطل الوصية ويدل على ذلك ذكرهم في الديوان
 ان القتل الذي لا يبطلها ثم ذكروا اخر الباب ان منهم من يقول قتل الخطأ
 لا يبطلها والمصنف رحمه الله ذكر احد القولين وذكر قولاً اخر غيرهما فجعل

فتركه وهو يقدر على
 خلاصه وقيل الخطأ والمباح
 قتله للقاتل كقتل وليه
 والباغي والطاعن والمرتد
 ونحوهم لا يبطل ايضاه له

القتل المباح والخطأ لا تبطل بهما الوصية في قول وقابل به قولاً على اطلاق ان
 القتل مبطل لها فانهم وفي الديوان ان ادعى الورثة على الموصي له قتل الموصي
 وصدقهم بطلت الوصية وان لم يصدقهم لم تبطل الا ان يذنبوا فانها تبطل الا ان لم
 يقتل فلا تبطل عند الله وان شهد ائيمان ان الموصي له قتل الموصي وكذبهم
 الورثة ثبت ان لم يصدقهم ولم يقتل وان صدقهم بعض الورثة بطل سهم من صدق
 وبغى سهم من لم يصدق الموصي له وان اوصى ارجلين بعد ارجلين بثلاث له فمات
 الموصي فشهد الموصي لهما بعد ان الذين اوصى لهما بالثلاث قتل الموصي وشهد
 اللذان اوصى لهما بالثلاث ان الذين اوصى لهما العبد قتلاه بطلت وصيتهم
 بكلمهم وقيل وصية الاخرين فقط وسياتي في باب التدبير هل تبطل الوصية بالقتل
 ام لا * ومن اوصى لاثنتين * فصاعداً بشي سواء او بتفاوت * فقتله احدهما *
 او تسبب في القتل بوجه على الخلاف السابق انفا * بطل سهمه لاسم
 الاخر * الذي لم يقتله ولم يتسبب لقوله تعالى ولا تكسب كل نفس الا عليها فلا
 تبطل وصيته بفعل غيره * ولو * كان الاخر الذي لم يقتله * طفله *
 او مجنون او عبده او دابته وفي الديوان ان اوصى لمن تجوز له الوصية ولمن لا تجوز
 مثل الوارث وغيره فانه يصح نصيب من تجوز له الوصية ويبطل نصيب من
 لا تجوز له وكذلك ان اوصى للحسي والميت والقاتل وغيره وان اوصى للطفل
 فقتله ابو الطفل فلا تبطل الوصية للطفل وان اوصى للعبد فقتله سيد العبد بطلت
 وقيل لا وان اوصى لعبد مشترك بين رجلين فقتله احدهما فقد بطل سهم القاتل
 من الوصية * وجازت * وصية الموصي * لجل ان ولد حياً * كما يصح الميراث
 ان ولد حياً وان ولد ميتاً بطلت الوصية * وجازت * الوصية * لعبد من غير
 ربه عند الاكثر * وابطلها الاقل لانه لا يملكها هو ولا سيده عند صاحب هذا
 القول اما هو فلانه غير مالك بل مملوك واما سيده فلانه لم توجه الوصية اليه
 فصار الايضاء له مثل الايضاء لما لا يكون مالكا كالجبل والطائر ووجه قول
 الاكثر انه مالك لما ملكه وما جبر الملك فهو لما ملكه كما اشار اليه بقوله * وهل
 هي له * اي ارب العبد * كوقته * فله التصرف فيها بما شاء فيما بينه وبين الله

ومن اوصى لاثنتين فقتله
 احدهما بطل سهمه لاسم
 الاخر ولو طفله وجازت
 لجل ان ولد حياً وجازت
 لعبد من غير ربه عند
 الاكثر وهل هي له كوقته

وفي الحكم انه ثبت له لانه انسان عاقل يحتاج ويقبل ما يوافقه ويكره خلافه كما
 اشار اليه بقوله ﴿او﴾ هي للعبد ينتفع بها ﴿ويصرف فيها بما شاء او يحرزها
 ويحرم على ربه اخذها منه﴾ على هذا القول في الحكم وفيما بينه وبين الله
 قولان ﴿اختار بعض اصحابنا الاول﴾ فان انتقل العبد من ملكه قبل موت
 الموصي له تبعته حيث انتقل ﴿لانها لا لسيده﴾ على القول الثاني ولما لملكه
 الاخير على القول الاول ﴿وكذا ان تدوا له ملاك في ذلك القولان الا ان
 بين الموصي ان الوصية للعبد من اجل انه ضره في بدنه او استخدمه او بهته فانها
 لمن هو في ملكه حين فعل به ذلك وكلام الشيخ كالديوان يخالف كلام المصنف
 اذ قالوا وان وصى للعبد فانتقل العبد من ملك سيده ثم مات الموصي فالوصية
 لسيد العبد الاول ومنهم من يقول يتبع العبد اينما كان فان عتق فهي له وتصح
 لكفيل هو المجنون والابكم والاخرص اللذان لا يفهمان ولو بكتابة او اشارة
 والمسجد واقبرة وغير ذلك مما لا يتصور منه القبول ﴿وان بلا قبول﴾ ومن
 شرط القبول للوصية اشترط ان يقبل لهما فايهما واما من يتصور منه القبول فقبل
 لا تدخل ملكه الا ان قبل وقيل تدخل ملكه قبل او انكر او سكت كما اشار اليه
 بقوله ﴿وفي لزومها الموصي له ان دفعها﴾ كما يدخل الميراث ملكه ولو دفعه فان
 شاء تصدق بما اوصى له به ﴿قولان﴾ وانتصر الشيخ على انها لا تحتاج الى قبول اذ
 قال ولا تحتاج الى قبول لانها قرينة الى الله وهذا منه تعميم في الوصية للطفل
 والمجنون وغيرهما ولو اتصل كلامه هذا بالكلام على الوصية لهما بدليل عموم قوله
 وهي كونها قرينة الى الله تعالى ووجه ذلك ان اصل الوصية القرينة فيشمل ذلك
 ما اذا كان الموصي متقربا لله تعالى او غير متقرب وفي الاثر قيل الوصية عطية ولا
 تصح الا بقبول واحراز ومن ثم قالوا اذا مات قبل الموصي بطلت لعدمه وقيل تصح
 بلا قبول ولا احراز لاجازتهم الوصية للعمل والذاب وقيل جائزة ما لم يردها
 الموصي له ويدرك الموصي له وصيته والغريم دينه حيث وجد ولو قسم المال او بيع
 وهو عالم وان ردها الموصي له ولم يعلم الموصي بالرد حتى مات فطلبها الموصي
 وجدها وان علم الموصي بطلت وفي الديوان والوصية جائزة بغير قبول وقيل فيها غير

او للعبد ينتفع بها وحرم
 على ربه اخذها منه
 قولان فان انتقل العبد
 من ملكه قبل موت
 الموصي له تبعته حيث
 انتقل على الثاني ولما لملكه
 الاخير على الاول وتصح
 لكفيل وان بلا قبول
 وفي لزومها الموصي له ان دفعها
 قولان

ذلك ﴿ولا تصح لميت﴾ الا ان عين ما يكون نفعه ككفن قبل موته وكفال
 يزال به الماء او غيره عن قبره او يشتري له به ارض يدفن فيها او وقف يوقف عليه
 او مال يتصدق به عليه ﴿ويثبت حال الموصي له عند موت الموصي لاقبله حتى﴾
 لو اوصى لمن لا تجوز له الوصية لمكونه وارثا وكان حال الموت غير وارث لصحت له كروال
 حاجبه او ماله كالعبودية والشرك على ما مر وقبل بطلت له لان اصلها ولو اوصى
 له لمن تميز له وكان حال الموت غير جائزة بطلت كدخول حاجبه او ماله كالشرك
 وحتى لو طلق زوجته ثلاثا بمرض مات فيه وقد اوصى لما جازت ﴿لما الوصية
 لموته حال كونها غير وارثة ولو كانت حال الايصاء وارثة وكذا لو تقدمت تطليقة ان
 قبل المرض فاوصى لها وزاد تطليقة او تقدمت واحدة فاوصى وزاد تطليقتين وانما
 ذلك حين لم يتهنم باضرارها بالمنع من الميراث والا فهي ترث ولا تاخذ الوصية ويتصور
 عدم التهمة بان تطلب هي الطلاق ثلاثا او التطليقة الباقية او التطليقتين
 الباقيتين او ان يخالف لما بطلاقها ثلاثا او بما بقي منه قبل مرضه ان لا
 تفعل هي او غيرها او ان تفعل هي او غيرها ويبحث في المرض ولو حلف على مالا
 يجوز له او ان يخلف بما يجوز له الحلف عليه في مرضه مثل ان يمرض فيخلف بطلاقها
 ثلاثا او ما بقي لتقوم عليه فتحتة ونحو ذلك وان طلقت نفسها لتليقه طلاقها اليها
 لمعلوم فطاعت وهي ثالثة فلها الوصية لا الارث ﴿وكذا المدير اوصى له ان اوصى له
 فانه حال الوصية لا تجوز له لانه عبدة وتجوز له عند تحقق الموت ويقال لا تجوز له
 لانه لم تدرك حريته بعضا من حياة الموصي بل لزمته العبودية حتى زالت الحياة
 وقلت وجه ما ذكره انه ولو انفصل عتقه عن حياته بان كان عقب موته ولم ياخذ
 من حياته الا انه تقوى بعقده من حياة الموصي جارياله بعض احكام الحر من
 حياة الموصي وهو ان المدير لا يباع ولا يخرج من الملك ولا يجوز ابطاله ببذل ولا
 بغير بدل وايضا ليس فيه محذور الوصية للعبد او الوارث لانه حر بعد الموت لا عبد
 فهي له لا لوارثه لانه حر لا يورث كالمال فما ذكره المصنف والشيخ رحمهما الله له
 التوجه الصحيح القوي ومن ذلك انه لا يجوز للوارث تبديله بآخر اجماعا وفي غير
 المدير تفصيل وخلاف للورثة ولو اوصى لبعده المدير الى ما قبل موته بساعة او يوم

ولا تصح لميت ويثبت حال
 الموصي له عند موت الموصي
 لاقبله حتى لو طلق زوجته
 ثلاثا بمرض مات فيه وقد
 اوصى لما جازت وكذا
 المدير لموته

او اقل او اكثر او الى شيء فوق الشيء قبل موته جازت له من باب اولى وان
 اخرج نصف عبد وقوله اوصى له نعمت عبد من ملكه متعلق
 باخراج جاز للعبد نصفها وهو النصف الذي يقابل النصف الذي
 اخرج وكذا سائر التسميات يثبت ما يقابل ما اخرج منها وبطل النصف او التسمية
 الذي يقابل ما لم يخرج لان ايصاء الانسان لعبد لا تجوز فلا تجوز لما بقي له من
 في ملكه لان ايصاء للمملوك ايصاء لنفسه فبطل الا عند من قال العبد يكون
 مالكا لما اوصى له به او وهب له فانه تجوز الوصية كلها له اخرج بعضه او لم يخرج
 وما ذكره المصنف من اثبات النصف هو على قول الاكثرين من جواز الوصية لعبد
 غيره فملكه العبد او يملكه من انتقلت اليه واما على قول الاقليات فلا يثبت للعبد
 النصف ولا غيره اذ كانت الوصية لعبد غيره لا تجوز عند الاقلين لا تجوز لعبد نفسه
 ايضا وبطلت وصية الانسان لاهية فلان او شجرته او ارضه او غير ذلك
 من اصوله او عروضة غير العبد فانه قد مر الكلام عليه لان ذلك لا يتصور منه القبول
 ولا الرد هذا قول من قال يشترط فيها القبول وقيل يثبت ذلك فيتصرف المالك
 لذلك الشيء وهو قول من قال لا يشترط والصحيح عندي انه يشترط القبول وان
 صاحبها يقبل لها والصدقة في كل ذي كبد وارضمفه الشيخ بتركه واصحاب الديوان
 بقولهم وقيل غير ذلك وجازت الوصية للمسلم وهي ثلاثة بليها فمن اوصى ان يطعم
 عنه فيها فلم يفعل حتى انقضت رجعت لوارثه ولا يتمه حتى يقول من ماله عند بعض
 ومن اوصى ان يطعم عنه من يحضر عزاءه ومثاله فلا يهدي منه لير من حضر وان
 عنهم جاز وان قال من معروفين فلا يطعم الا من حضر وان اوصى ان يطعم عنه لم
 يقل من حضر ومن غاب اطعم من حضر وقيل بالوقف وقيل الاطعام عن ميت في
 مثله مكروه وقيل بدعة واطعام اهل الميت يوم الموت سنة يشاء عليها لامر صلي
 الله عليه وسلم اهله ان يصنعوا طعاما لآل جعفر لما جاءه خبر قتله لان بهم ما يشغلهم
 وان اوصى بالاطعام ولم يجد اطعموا ثلاثة ايام وان قال اطعموا في غسلي فان اغسوا
 في غسله ولا رجع للوارث ومن ارصى ان يفرق عنه كذا ويعطى السائمة كذا فرق
 على غيرها كذا والله اعلم باب في وصية الاقرب ان قال اوصيت بهذا الشيء

وان اخرج نصف عبد
 اوصى له من ملكه تجوز نصفها
 وبطلت ليهية فلان او
 شجرته
 باب

للاقرب او اعطته له قبل موتي او بعد موتي او وصيت له به قبل موتي او بعد موتي
 او قال هو الاقرب بعد موتي او عند موتي او نحو ذلك جاز كنهت ووهبت وقت
 او لم يوقت وكذا الاجنب وندب لموص اي لمريد الايصاء ابتداء ايصاء
 لاقر به متعلق بابتداء وكذا قوله بما شاء لا متعلقان بايصاء لان قوله ايصاء
 يعنى جمع ايصاء الايصاء للاقرب ولغيره فمكانه قل ان يجعل لاقربه بما شاء بداءة
 ايصاء وهو في معنى العبارة الواضحة المرادة وهي قولك ندب لمريد الايصاء ان
 يتدا ايصاءه بالايصاء للاقرب ويجوز تخريج عبارة المصنف عليها بتقدير محذوف
 يتملقان به اي ندب لمريد الايصاء ابتداء ايصاءه بالايصاء لاقربه بما شاء من
 ثلث ماله ثم بحقوق الخلق الواجبة عليه من التبادات ثم بحقوق الله كالزكاة والبيع
 والكمفارات ثم بما ليس واجبا ولو قدم حقوق الخلق الواجبة لكان حسنا ايضا
 بل احسن وان قدم ما قدم واراد تطوعا اخر ما اخر لجز وكفاه اذا اوصى بما يجب
 الايصاء به وادناه ربع دينار وهو اربعة دراهم على ان الدينار ستة عشر
 درهما او ادناه ثلث دينار على ان الدينار اثني عشر درهما فان الدينار في عرف
 بعض الايمان او في عرف بعض اهل البلاد ورابع دينار هو احدى صدقات
 النساء لان فك خاتمها لاحترام اعني جماعها كاتلاف العضو الذي هو يد
 السارق اذ تقطع في اربعة دراهم فاذا كانت الجناية في العضو ونحو الجناية يؤخذ
 فيها اربعة دراهم فايؤخذ في وصل القريب الذي هو كعضو من قربه اربعة دراهم وقد
 مر كلام على ذلك في باب الصداق واستحسن الايصاء الاقرب باصل
 وكل ما كان من الاصول ابقى كان عندي اولى فالارض اولى ثم الدار ونحوها ثم الشجر
 والنخل واعلم ان النخلة والزيتونة او جنان النخل او الزيتون او جنانا به منه نخل او
 زيتون اولى لان النخلة والزيتونة اشد احتمالا للعطش وما كانت ابقى فهو اولى لان
 يحدث الموت وقد زال ما اوصى به الاقرب ولو كان لا يكون مقطوع العذر اذا
 لم يعلم بالزوال هذا تحرير المقام والذي لم قبلي انه يستحب بالاصل ويستحب
 من الاصل النخل والزيتون لانهما اشد احتمالا للعطش وفي الديوان انما ينبغي ان
 يوصى للاقرب بشجرة وان لم يجد فبالارض وما اتصل بها كالبيت وان اوصى

ندب لموص ابتداء ايصاءه
 لاقر به بما شاء من ثلث ماله
 وادناه ربع دينار واستحسن
 باصل

بغير ذلك مما يكل او بوزن وغير ذلك مما يجوز به الوصية جاز وتجوز الوصية بالشيء
او بالتسمية تمكن القسمة اولا تمكن وسواء في ذلك وصية الاقرب وغيرها وكذا
ان اوصى بشيء فاستثنى منه **﴿ وترثه ﴾** اي ترث الاقرب اي وصية الاقرب او
ايضاً الاقرب اي ما اوصى به للاقرب وفي هذا الوجه استخدام اذ ذكر الايضاً
اولاً مصدر اورد اليه الضمير بمعنى مفعول اوترث ذلك الذي شاءه الموصي فاوصى
به **﴿ امرأة من جدها ﴾** وان علاماً من جهة ابيها **﴿ واخيها ﴾** من ابيها وامها
او من ابيها **﴿ وابن ابنها ﴾** وان سفل ان كانت امه حية والا فالجدة ترث ابن
ابنها ولو كان ابنها حياً وكذا في قوله وبنت ابنها **﴿ ومن جدتها ﴾** من ابيها وان
علت **﴿ واختها ﴾** من ابيها وامها او من ابيها **﴿ وبنت ابنها ﴾** وان سفل **﴿ و ﴾**
يرثه **﴿ الرجل من هؤلاء ﴾** جده من ابيه وان علا واخيه الشقيق والابوي وابن
ابنه وان سفل وجدته من ابيه وان علت واخته الشقيقة والابوية وبنت ابنه وان سفل
﴿ وغيرهم ﴾ كعمه وابن عمه وبنت عمته وابن اخيه **﴿ ومن عمته ﴾** الشقيقة والابوية
﴿ وبنت عمه ﴾ الشقيق والابوي **﴿ وبنت اخيه ﴾** الشقيق والابوي **﴿ وغيرهم ﴾**
من النساء **﴿ ان صار لهن عاصباً ﴾** لولا ان عاصباً قبله **﴿ ولو بعدن اذ لم يكن وارث ﴾**
للاقرب **﴿ ودونه ﴾** اي اقرب منه وفي الديوان الاقرب لا يكون الا من العصبة
وهو الذي يرث الميت اذا لم يكن هذا الوارث ورث المال كله او بعضه ولا يرث
الاقرب من النساء الا الاخت وابنت الابن اي اذا حجبنا عن الارث لانهما تكونان
عصبة بنت الابن مع البنت والاخت مع البنت وهذا في الارث ولما كانتا من العصبة
صح لما الاقرب في هذه الصورة اذا كانتا محجوبتين عن الارث بابن او شقيق او
غيرهما وفيما اذا حجبنا عنه وكان من يعصيهما في الاقرب كابن وبنت ابن وبنت ابنة ابن
وكذلك قال مالك لا يكون الاقرب الا عاصباً لكن ذكرنا عنه انه يقول يرث وصية
الاقرب العاصب وارثاً او غير وارث وياخذ الاقرب عندنا الفقير والغني وقال مالك
يتدا بفقراءهم حتى ينفوا ثم يعطى الاغنياء ولا ياخذ الاقرب مشرك عندنا وعند
احمد وزعم احمد وابو يوسف ومحمد وابو حنيفة لا تصرف وصية الاقرب للاغنياء
الا ان اوصى في ذلك وياخذ القرابة من الجهتين جهة الاب وجهة الام لكن يبدأ

وترثه امرأة من جدها
واخيها وابن ابنها ومن
جدتها واختها وبنت
ابنها والرجل من هؤلاء
وغیرهم ومن عمته
وبنت عمه وبنت اخيه
وغیرهم ان صار لهن
عاصباً ولو بعدن اذا لم
يكن وارث ودونه

بقرابة الاب وقيل يعطون من الجهتين وعن ابي حنيفة القرابة كل ذي رحم محرم
من الاب او الام ولكن يبدأ بقرابة الاب وقال ابو محمد وابو يوسف من جهة
اب منذ الهجرة من قبل اب او ام من غير تفصيل زاد زفرانه يقدم من قرب وهو
رواية عن ابي حنيفة قالت الشافعية اذا اوصى لا قاربه لم تدخل ورثته بقرينة
الشرع لان الوارث لا يوصى له وهذا هو المذهب عندنا وقيل يدخلون لوقوع الاسم
عليهم ثم يبطل نصيبهم لعدم اجازتهم لانفسهم ويصح الباقي لغيرهم واما ان اوصى
لاقرب غيره فيدخل المشرك ويستوى هو والمسلم والاثني ولا تدخل قرابة الام
هنا وفيمن اوصى لا قاربه ان كان الموصي غريباً لان العرب لا تعد القرابة ولا
تفترق بينها وقيل تدخل لشمول الاسم ويرث وصية الاقرب عند الشافعي من هو
مشرك وقال هو وابو حنيفة لا يدخل في الوصية للاقرب الابوان والاولاد ويدخل
الاجداد لان الولد والوالد لا يعرفان بالقرب في العرف بل القريب من ينتمي بواسطة
فتدخل الاحناد والاجداد وقيل لا يدخل احد من الاصول والفروع وقيل يدخل
الجميع وما ذكرناه من ان العصبة هم الذين ياخذون هو الذي جرى به العمل في
المغرب وجاء في بعض الآثار انه من اوصى للاقربين فالجمهور من انما تقسم بين
الذين يلونه من يناسبه بالاب والام الى اربع درجات تتصل به ثم اختلقوا فيها
فقليل بالابت وقيل لا وهو في الخامسة وقيل الى ست وقيل تقسم بين كل من ثبت
له الاسم من رحم او عاصب من لا يرث ولم يجعل هؤلاء للقرابة حداً ينقطع عنده
النسب وتعلقوا بالاسم فقال بعضهم تنقطع فيهم بالشرك ان اتصل بهم النسب اليهم
كالارث والوصية اول ان تنقطع به وقيل ليست كالارث لانها قرابة وحجة الجمهور
قوله تعالى وانذر عشيرتك الاقربين فانذرهم الى اربعة وقد روى ابو هريرة انه
لما نزلت قال يا معشر قريش او كلمة نحوها اشتروا انفسكم من الله لا اغني عنكم من
الله شيئاً يا بني عبد مناف لا اغني عنكم من الله شيئاً يا عباس بن عبد المطلب لا اغني
عنك من الله شيئاً ويا صفيية عمة رسول الله لا اغني عنك من الله شيئاً يا فاطمة
بنت محمد صلى الله عليه وسلم سليني من مالي ما شئت لا اغني عنك من الله شيئاً
فادخل العمة في الاقارب مع انها لا ترث ولا تعصب ثم قيل تقسم الى اربعة راو

لبعيد وامرأة وقيل على الاقرب فالاقرب واجموا ان اقربهم من لا يرث اولاد البنين
وانبات ثم نسولهم وان الاخوة وماتنا سلوا اقرب من الاعمام والاخوان وماتنا سلوا
والاجداد الاربعة اولى من الاخوة ونسولهم وهم اب الاب وامه وابو الام وامها
والاخوة وبنوهم اولى من الاجداد الثمانية وهم اباء الاجداد والجداات الذين
ذكرناهم وامهاتهم ثم الاخوال والاعمام وبنوهم وتأخذ كل درجة نصف ما للتي
قبلها الى ان يبقى ما لا يصل للاخوة دانق لكل من اهلها فيرجع الى الاولى فيأخذ
الاجداد الاربعة كنصف ما لآخر ولد من اولاد الاولاد وياخذ الاخوة كنصف
ما للاربعة والثمانية كنصف ما لآخر نسل من نسل الاخوة ثم الاعمام كنصف
ما للثمانية ثم الاخوال كنصف ما للاعمام وان سقطوا سقط الاعمام وكذا بنوهم وان
سقطوا ثم ياخذ اجداد الاجداد كنصف ما لآخر نسل الاخوال والاعمام ثم كذلك ابو كل
جد وامه ياخذ كنصف ما لابنه خالفاً للاولاد واولادهم والاخوة والاخوان
والاعمام واولادهم لانه ياخذ كل ولد من هؤلاء كنصف ما لايه وياخذ على
الاجداد كنصف ما لولده ثم اعمام الاب واخوانه واعمام الام واخوانها كنصف
ما للاجداد العليا ما بقيت الدراهم وارتفع النسب واجموا على التسوية بين الذكر
والانثى ان اتحدت درجتهم الا تولا رواءه ابو سعيد انه للذكر مثل حظ الانثيين ولم
يعمل به احد الا اكثر على تنزيلهم درجات من الترتيب المذكور وقول الموصلي
بالتسوية ولو اختلفت الدرجات ما صح النسب واكثر العمل على الاول واستحسن
ابو سعيد ان ياخذ اولاد الاولاد ثم نسولهم الى ان يفرضوا ثم الاربعة ثم الاخوة
ونسولهم ثم الثمانية ثم الاعمام والاخوان ونسولهم على ما مر اذ لا ينبغي ان
ياخذ الولد قبل والده وان كان الاخوال اسفل من الاعمام اخذوا كاسفل عم
وياخذ خال الاب كنصف عم الاب وابن عم الاب كخال الاب وابن خاله
كنصف خاله وابن عمه وامه الام مالحال الاب وخالها كنصف ما لعمها وكذا
اولادهم والاخوة المفترقون سواء وكذا اولادهم وكذا الاعمام واولادهم والاخوان
واولادهم والاخوان واولادهم والاجداد ولقرابة الاب سهران وقرابة الام سهم فمن
كان يغيب الميت من قبلها فقل ينطى من النفسين وقيل من وجه الاكثر حظاً

وتقسم بينهم الى ان يمل الواحد في اخر درجة ثلاثة قراريط وقيل تقسم على دواق
نضة وقيل الى ربع درهم وقيل الى نصفه وقيل الى دانتين وقيل الى اربعة وقيل
الى درهم وانه لا يعطى الواحد اقل منه فما فضل مما لا يبلغ قدر ما يخص الواحد
او ما لا تستوي قسمته فلا شدم قرابة واحوجهم اليه وقيل يرجع به الميزان ليقضي
الى كل وقيل يقسم على كل بقدر منابه الا ان تراضوا فان كان فيهم غائب او نحوه
اشترى به ما ينقسم عليهم كحز وقيل يدفع الى من لم تنله الوصية وقيل لا يجعل الا
فمن تنله وقيل لا ضعفهم ممن لم تنله وقات الشافعية لا يجب تفريق وصية الاقرب
على الاقارب بل يجزي ثلاثة فصاعداً وقيل محمد صاحب ابي حنيفة اثنان فصاعداً
وقال ابو يوسف واحد واذا عدمت درجة قامت تاليتها مقامها وان اجتمع في درجة
عدة ولم يسع لكل دانق على القول به سقط اهلها والمومة والخولة درجة وان سقط واحد
منهم سقطوا ما وكذا بنوهم ثم قيل اذا اجتمع الاعمام والاخوان فللاعمام ثلثان وللأخوان
ثلث ولو كان ثم ومائة خال ككسبه لكان كذلك وقيل للخال والحلة نصف ما للعم والعمة
وقيل هم درجة ولما اختلفت ان اتوى عددهم وليست كالاميراث واذا عدم احد
الفریقین فللموجود حصته ورجعت حصه المعدم في الجملة وقيل تسقط حصه الموجود
ايضاً لاشتراكهم في درجة وقيل اذا عدم الاعمام رفع بنوهم الى درجاتهم وقيل ياخذ
ابن العم كالحال لانه في درجة ابيه ولانه يساوي الحال في الحصة في وجود ابيه
وندمه وعليه العمل وقيل لاخوان الاب واعمامه نصف ما لاخوان الام واعمامها
ولا اعمامها ضعف ما لاخوانها وقيل اخوانها واعمامها ولمن كان من قبل الاب ضعف
ما لمن كان من الام وقيل لابن العم مع الحال ضعف ماله وكذا للعم مع ابن الحال
والعم الاب كنصف ما لواحد من نسل بني عم الميت والحال الاب كبنه ف
ما لآخر واحد من بنيه وكذا عم الام وخالها قال ابو المؤثر ان كان لموص خال وابن
عم فسيان وان بلغ منهم الحال دانقاً لا مذهب ابن العم سقط هو لا الحال وكذا
ابن خال وابن ابن عم فسيان ولا يسقط بسقوط ابن ابن العم وان كان خال
وابنه وابن ابنه فلا خال سهم ولا بنه نصفه ولا بن ابنه ربعه وكذا الاعمام وبنوهم
وكذا عم وابن خال لام سهم ولا بن الحال نصفه فان بلغ دانقاً سقط واخذ العم

وعلى هذا يقاس التسول وهو اي الاقرب اي وصية الاقرب فرض كارت
على الاصح وهو المذهب وعليه الجمهور لقوله تعالى واولوا الارحام الآية اي
بعض اولى ببعض في كل شيء كنفقة وارث ووصية الاقرب والحب والتواصل
والتعاون ولكن ما ذكرنا من نفقة وارث ووصية الاقرب على حسب القوة والضعف
والقرب والبعد وقسم بعضهم الآية بآية الارث في النساء فقط وبعض ميراث ذوي
الارحام وقال بعض وهو الاقل ليست بفرض في شيء الميت جعلها في الاقرب
اوفي فقير كما قال الشيخ عن صاحب هذا القول وتقدم قول لغيرنا انها مندوب
اليها بعد ان وجبت كما مر فمن مات ولا وارث له سوى عمته وبناتها او خالته وبناتها
على القول بتوريث ذوي الارحام اذا لم يكن وارث ولا عاصب وهو المذهب واوصى
للاقرب فالمل للعمة ارضا والاقرب اي وصية الاقرب لبناتها لان
العمة اقوى من بنت العمة وقيل الاقرب لامها ايضا ارضا كسائر الممال
لان حيث الوصية لان صاحب هذا القول يبطل وصية الاقرب في المسئلة وكذا
الحالة مع بناتها وغيرها من الارحام يرث الاقوى الممال ويرث من دونه الاقرب
وقيل ياخذ الاقوى الممال كله وبطلت وصية الاقرب ووجه القول الاول ان وصية
الاقرب عند اصحابه لمن يرث الممال اذا لم يكن من يرثه فالمرأة ترث الاقرب في كل
موضع ترث الممال اذا لم يكن من يرثه فالعمة ورثت الممال فلولاها لورثت بناتها فلترث
بنت العمة الاقرب اذ كان من يرث الممال وهو امها او وجه القول الثاني ان وصية الاقرب
عند اصحابه للعصبة فلا ترثه المرأة اوفي موضع ترث فيه الممال مع العصبة لو لم يجزها
حاجب وبنت العم لا تكون عصبة ولا وارثة ولو وجد عاصب يرث الممال او وارث
ولم يوجد من يرث الاقرب الا ذورحم لورث الاقرب ذو الرحم على القول الاول
وياخذ ارضا كسائر الممال العاصب او الوارث على الثاني ومن ادعى انه من الاقربين
او القربة فلا يقبل عنه الا بشاهدين او شبهة لا تدفع في الحكم ويجزي عند الله
ثقة ويجزي التصديق اذا كانوا كلهم حضرا عقلا بلقاء وتورث وصية الاقرب
كما مرث الممال في كون حظ الذكر كحظ الاثنتين اذا كانت موروثة ارث
الذكر كحظ الاثنتين وفي الحجب وهذا مشهور عندنا وقالت المشاركة انه قول شاذ

وهو فرض كارت لقوله
تعالى واولوا الارحام الآية
فمن مات ولا وارث له
سوى عمته وبناتها او خالته
وبناتها واوصى للاقرب
فالمل للعمة والاقرب لبناتها
وقيل لامها ايضا وكذا
الحالة وغيرها من الارحام
وتورث وصية الاقرب
كالمال

وشهروا القول بان وصية الاقرب تقسم على الرءوس سواء الذكور والانثى اذا استويا ويرثها
عندهم العاصب وذو الرحم وعندنا لا يرثها ذو الرحم الا ان لم يكن العاصب وفي
الديوان وانما يقتسمون الاقرب مثل الميراث المذكور من كل حظ الاثنتين الا ان قصد
بالوصية فيقسمونها على رءوسهم اه ومعنى قوله قصدهم بالوصية انه قل لفلان وفلان
ووصفهم بالاقرب اولم يصفهم وياخذ الغني والفقير على الصحيح وهو قول الجمهور وعليه
العمل لشمول اسم القرابة لهم ولوجوب صلة الرحم ولو شئنا في الحياة وكذا بعد الموت
وقيل للفقراء منهم لان القصد طلب الاجر ومن كان منهم اشدا احتياجا فالاعطاء له افضل
ولان الغني غني عنها وعليه اي على انها تورث كالمال فمن خلف ابنا واما ابنة
من جهة الاب او من جهة الام او اختا شقيقة او اختا لاب وبنت
ابن وعمها واوصى للاقرب فالمل للابن واما الاقرب فسدس سدس
الاقرب لجدته ونصفه لبنت ابنه والباقي لاخته يقسم من الستة ولا شيء
لعمه كما يرثن الممال لو لم يكن الابن فان للجددة السدس ولبنت الابن النصف
والاخذ فرضية في الاصل صارت هنا عصبة بابنت الابن ولا شيء للعم لبعده
بالنسبة للاخت وقد حكم بهذا في بلادنا هذه بلاد مصعب وفي جربة حكما
مستورا غير منتقل عنه الا ما شاء الله وقيل وصية الاقرب للعم بناء على ان وصية
الاقرب لمن يكون عصبة بنفسه وتقدم ترتيب الدرجات وفي الاثر من اوصى للاقرب
بثلث درهم وعشرين درهما وترك ابني خال وعمها وابنه وخالة وابن اخ وبنت اخ
وشقيقا واختا لام وابن ابنه وبنت بنته فانك تضرب عشرين وثلاثا في ستة ان قلنا
بالقسمة على دائق وهو سدس الدرهم فيخرج مائة واثنان وعشرون سهما لان ثلث الدرهم
اثنان فان بدأت بالاقرب الى الميت نظرت كم من درجة فجلت كلا ضعفا وتعطيه
الاقرب فايسدها بنو الخال ولكل منهم سهم وهم درجة وبنو العم والخال درجة والعم
درجة والاخوة درجة وبنوهم درجة وبنو البنين درجة فهي ست للقصى ضعف
واليتها ضعفان والثالثة اربعة اضعاف والرابعة ثمانية والخامسة ستة عشر والسادسة
اثنان وثلاثون فلكل من ابن الابن وبنت البنات اثنان وثلاثون سهما فلها ضعفها والاخ
والاخذ نصفه وهو اثنان وثلاثون لكل ستة عشر ولكل من ابنيها ثمانية ولعم

وعليه من خلف ابنا واما
جدته وشقيقة اولاد وبنت
ابن وعمها واوصى للاقرب
فسدس سدس ونصفه
لبنت ابنه والباقي لاخته
ولا شيء لعمه وقد حكم
هذا

نصفها ولكن من ابنه والحال سهمان ولكن من بنيه سهم وان بدأت بالا بعد فاعط
لكل من ابن الحال سهماً ثم له ولا بن الم سهمين ثم له اربعة ثم لكل من بني الاخوة
ثمانية ثم لكل من اخ واخت ستة عشر ثم لكل من بني البنين اثنين وثلاثين فان
نقص من الوصية ثلث الدرهم سقط ابنا الحال وابن الم ورجعت الى الباقيين ممن
هم اعلى منهم وان زادت ادخلت الا بعد حتى لا يصل لكل سدس الدرهم وان
نقصت رجعت الى التي هي اقرب الى الميت وان عثرت وقل الاقربون ولم يصح له
احد منهم غير من حضر وضعت اليهم وان اوصى لاقربه بالف ولم يصح له الا واحد
فهي له ولو كان لا ينال كلام من ورثة الموصي قدر ما يناله وان كان اقربوه مائة في
درجة واوصى لهم بدرهم او اقل كان بينهم سواء والله اعلم ولا تصح وصية
الاقرب لعبد او مشرك كما مر انه لا تصح لما الوصية مطلقاً وقيل تصح لما
مطلقاً لانها عطية وهو قول من قال ان العبد يملك وان وصية الاقرب ليست ميراثاً قال
ابن بركة من اوصى للاقربين فهي للمسلمين منهم اذ لا يتوارث اهل الملان وقيل هي
لهم ولا مشركين وقيل ثلثان للمسلمين وثلث لثلاثة شركين وقيل للمشرك نصف مسلم
ابداً ولو كان اقربهم وان اوصى ذمي لاقربيه وفيهم مسلمون فلم ينال منهم اي بناء
على انها ليست ميراثاً او على ان المسلم يرث الكافر او قاتل لا نه فعل ما يعجلها
فلم تثبت لان قتله تعجيل ولو خطأ وقيل لا تبطل بقتل الخطأ وان اوصى
للاقرب ومات وجاء من يدعي انه الاقرب ولم يعلموه فلا يدفعوا له شيئاً حتى ياتي
بعد لين يشهد ان انه الاقرب وان اوصى للاقرب ولم يكن له اقرب بان
مات اقربيه قبله او قبل وجوده او كانوا موجودين ومنهم مانع من وصية الاقرب
كالشرك واليهودية والقتل ورجع ورثته فيما اوصى له اي للاقرب به
مقتسمين له على قدر ارثهم على ان الايصاء به باطل فصار ميراثاً
لعدم من ياخذ وصية الاقرب هذا هو الصحيح وقيل لـ صاحب هذا القول
هو من يقل لا يرث الاقرب الا العاصب فلا ترثه الاخوات اللام ولا الجدة ولا غيرها
وانما يرثه من يكون عاصباً بنفسه او غيره او مع غيره يرثه اي يرث ما اوصى للاقرب به
العاصب منهم اي من الورثة ياخذه مع ما يرثه من مال المتوفى ولو تعدد

ولا تصح لعبد او مشرك
او قاتل ومن اوصى للاقرب
ولم يكن له رجوع ورثته فيما
اوصى له به على ارثهم وقيل
يرثه العاصب منهم

العاصب وتفاوت فانهم يقسمونها على قدر عصبتهم وفي الديوان ومنهم من يقول
ياكلها اقربهم اليه اي من العصبه لا كل عاصب لا زوج وكلالي اراد به الاخ
والاخذ للام وباتي الكلام عليه ان شاء الله في محله ونحوها من كل من لا يكون
عاصباً كام وجدة وبنت واخت شقيقة لانه اوصى للاقرب فلم يوجد له الاقرب
الذي يرث الاقرب الا من كان من ورثة ماله فاعطي من يصلح منهم ان يكون عاصباً
في الجملة ويرد هذا القول قوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث فليس للوارث
من الوصية شيء سواه لم يوص له به او اوصى له به وقد اشتهر ان الوصية للاقرب
الوارث منسوخة وان قلت المراد انه لا وصية لوارث اذا كان من يرثها فلم يوجد هنا
من يرث الاقرب فاثبت للعاصب الوارث للمال قات لا دليل على هذا وفي الديوان
من لم يعرف لنفسه اقارب اوصى للاقرب اي ندباً فمن اكل ماله اكل ما اوصى به
للاقرب وان عرف له بعد فليأخذ ما اوصى به ومن عرف اقاربه وغاوا ولم يذكر او
اولم يعلموا وقد وجدوا بحث عنهم سنة ثم تصدق بذلك ان ايس منهم وانما
يتصدق به على الفقراء وقيل يتصدق به قبل السنة ان ايس منهم وقيل بوصي به
وصي بعد وصي والمولى وهو الذي كان عبداً فاعتق ان ترك مالا واوصى
للاقرب ولا وارث له من عاصب او غيره اخذه اي الاقرب اي وصية
الاقرب وماله معاً سابق اليه من جنسه ممن اسلم وكان حراً ولا يلزمه اي
المولى كما لا يلزم من لا اقرب له حيث لا عاصب له بعد وارث وظاهر هذا
انه لا ترث الاقرب الاخوة للام او نحوها الا ان يحتاط فيوصى لعله يوجد او كان
ولم يعلم به وهذا داخل فيما مر ولكن كرره بخصوصه تبعاً للشيخ ولان المولى يتبادر
منه عدم وجود الاقرب لانه مثلاً يخلفهم في دار الشرك ويشارك غيره في فقهه
ايام يموت اقربيه او شركه وهو خاص او بكونه عبداً او قاتلاً فان كان له قريب
غير عاصب اخذ الاقرب والمال ان اوصى بالاقرب ولا يلزمه وان كان له عاصب
يرث ماله ورثه لم يلزمه الا عند من قال ياخذ الرحم ايضاً وصية الاقرب فان كان
له عاصب وارث وعاصب غير وارث لزمه الايصاء للاقرب وان كان له وارث غير
عاصب ورثه فقليل تلزمه وصية الاقرب فليأخذها الرحم وقيل لا بد من وصية

لا زوج وكلالي ونحوها
والمولى ان ترك مالا واوصى
للاقرب اخذه وماله معاً
سابق اليه من جنسه ولا
يلزمه حيث لا عاصب له

الاقرب للماصب فقط وقيل اذا لم يخلف من يرث الاقرب سواء خلف وارثا ام لا فان الاقرب لمقتته لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لحمة كل حمة النسب فليوس الاقرب ولو لم يعلم له اقرب لياخذه معتقه او معتقة او عاصب معتقه وقيل ان ميراث المولى لمعتقه لا لجنسه فهو الذي ياخذ ماله واقربه ان اوصى به ولا يلزمه وكذا ياخذ اقربه عند بعض اذا ورث ماله غيره كزوجته تاخذ الثمن فرضا والباقي لانها ذات سهم ولم يكن سواها وياخذ معتقه او عاصبه او معتقة الاقرب * ومن ترك بنيه * او اخوته او اعمامه او بني بنيه او بني اخوته او بني اعمامه او نحو ذلك ممن هو وارث وولده ممن يرث الاقرب * ولهم اولاد * او ولدان * او ولد * وامرأة احدهم * او امرأتان اثنتين فصاعدا او امرأتان فصاعدا الواحد * حامل * او ترك بنين واخوة احدهم في البطن او ترك اخوة يرثونه واعماما احدهم في البطن ونحو ذلك والحاصل ان بعض من يرث الاقرب في الخارج ولو كان واحدا او بعضا في البطن * فهل ينظر بقسمه * اي الاقرب اي وصية الاقرب * حتى يولد * الحمل * فيرثه معهم * وهو قول الشيخ ابي محمد وافي بن عمار بناء على ان حكم وصية الاقرب حكم الميراث فكما ينظر الحمل للميراث ينظر لوصية الاقرب وكما تقسم كقسم الميراث ولو عند بعض من يقول لا ينتظر وكما تجوز الوصية وصية غير الاقرب للحمل وكما يعتبر في النفقة فواجبوا نفقة الحامل المطابقة ثلاثا او باثنا وما ذلك الا للحمل فالنفقة اكل لما وللحمل فذلك صلة له وهو في البطن واجبة على الاب وهو رحم مخفف في البطن وهو كرحم ظاهر في الخارج غير محتاج فلم تجب على سائر ارحامه صلته اذ لاحد لصلة الرحم كما انه لا يتعين ان يصل الرحم الخارج بمال بل يكفي ان نقد له الاتصال وعدم القطع حتى يحتاج وقد اوجب الله وصية الاقرب ولما وافته وهو في البطن وجب ان تصرف اليه مع غيره من الاقارب لشماه صلته فيصير كمن عين معروفا لا قاربه واخرجه في حياته فانه لا يتعين عليه هذا ولكن لما فعله اشتركت فيه اقاربه ولا يتعين ان تكون وصية الاقرب بدلا من الرزق المذكور في حق القرابة بقوله تعالى واذا حضر القسمة اولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه لجواز ان يكون الامر يرزقهم مندوب اليه لا واجبا فضلا عن ان ينسخ بوصية

ومن ترك بنيه ولهم اولاد وامرأة احدهم حامل فهل ينظر بقسمه حتى يولد فيرثه معهم

الاقرب واذا كان مندوبا فلا شك ان في اعطاء ثوابا ولو بعد ان شرعت وصية الاقرب وعلى وجوب رزقهم وعدم نسخه نقول الاقرب الذي يجب ان يرزق هو الاقرب الذي لا يرث المال ولا وصية الاقرب فلا يرث عليه ان يقال اتفق المسلمون انه لا يجب لقريب واحد وصية واعطاء حين القسمة من طريق الرزق هذا ما ظهر لي في توجيه كلام ابي محمد وافي بن عمار فاذا فهمته ظهرك الجواب عن الحجة التي ذكرها الشيخ لقول من قال لا ينتظر وضعه ولا يرث المذكور بقول المصنف * اولاً * ينتظروني ان الوصية للاقرب وان كانت ميراثا فليست ببعيدة عن ان تكون هدية وصله رحم بدليل انها بدل عن الرزق الذي امر الله به عند حضور القسمة لاولي القربى لقوله تعالى واذا حضر القسمة الاية وانه اجمع المسلمون ان لا يجب لقريب واحد وصية واعطاء وقت القسمة من طريق الرزق فاذا ثبت ان فيها معنى صلة الرحم فليست بيننا وبين الحمل صلة الرحم * قولان * سواء فيهما عين ما اوصى به للاقرب كهذه الدار او لم يعين كعشرة دنائير من مالي فان لم ينتظروا على انقول الاول وقسموا بطلت القسمة وان قسموا وتركوا له سهمها كسهم الذكر جاز فان دللوا على ان الاقرب نصفه وان كان خنثى فعلى ميراث الخنثى ويقسم الباقي ايضا الاعلى قول من قال وصية الاقرب على الرؤوس ولقائم الحمل ان يفسخ القسمة ولو تركوا له سهمه ولو اذنق كما تركوا له وله ان يمنعهم من القسمة اذ لا تقع على يقين * وكذا ان ولد قبل ان يقسم * وقد كان في البطن حال الموت على القول بانه لا ينتظر او حدث في البطن بعد الموت * هل يرث فيه * اعتبار الحال القسمة ولو كان الموصي به شبيها بميتا كالموت مسلم وبعض ورثته مشرك او عبيد ولم يقسموا الا وقد اسلم او عتق فانه يرث عند بعضهم الى ما ياتي في محله ان شاء الله تعالى وكما قال صلى الله عليه وسلم ايما دارا وارض ادركها الاسلام فهي على قسم الاسلام فاعتبر وقت القسمة دون الموت * ام لا * يرث اعتبار الحال الموت اذ مات المورث وليس الحمل في الخارج او مات واما يمكن في البطن ووصية الاقرب انما تورث بالوجود خارجا حال الموت وتستحق بذلك فمن التصف بالوجود خارجا حال الموت استحقها وقطاعها عن بعد لان لوقت القسمة تأثيرا لقوله صلى الله عليه وسلم ايما دارا وارض ادركها الاسلام ولم تقسم فهي

اولا قولان وكذا ان ولد قبل ان يقسم هل يرث فيه ام لا

على قسم اسلام فمن اعتبر وقت القسمة حكم المقسوم في وقت القسمة اغني قسمة
 الاقرب بحكم الاسلام فكل من حدث من الاقارب قبل القسمة اخذ وحده او مع
 غيره كما انه كل ما سلم عليه قبل ان يسلم من الميراث او الشركات قسم كقسم الاسلام
 ومن اعتبر موجب القسمة وهو موت الموصي حكمه في وقت الموت للمقسوم بحكم
 الاسلام فلا يأخذ في وصية الاقرب من حدث واما على قول ابي محمد وافي بن عمار فان
 من كان في البطن حال الموت يأخذ ومن حدث فلا يأخذ ولو ولد قبل القسمة وكذا
 تارك اباه واخاه واهله حلالا من ابيه او من غيره ولو برز في القسمة قبل الميراث
 فلان من الميراث وهذا على انها لا تحجب عن الميراث لحدس ابي
 الى حدس بحمل ولو كانت في البطن حال الموت ولو قبل القسمة لعدم
 الاعتداد بالحمل والاخ الواحد الذي في الخارج لا يحجبها لحدس وقيل تحجب
 عن الميراث الى حدس ان ولد حيا ذكر او انثى في نظر ولا ربه او تعطى سدا
 فان لم تلد بعد زيد لما سدس او ولدت ميتا وان حدث في بطنها بعد موت الميراث
 فقبل يحجبها الى حدس وقيل لا وهو الصحيح وقيل لا يحجب الى حدس اخوان
 بل ثلاثة فصاعدا وان قال تحجب بحمل وموت عنها حاملا ولا اخ له خارجا فانه
 تظن ولادتها فلها تلد اخوين فصاعدا فتحجب الى حدس او تعطى سدا فان
 ولدت اثنين او اكثر فلا تزاد فان لم تلد او ولدت واحدا ازيد لما سدس واخر
 ولا تحوز قسمة قسمة الميراث قبل ولادة الحمل ان كان من رث في المال
 الموروث يعني لا يترك الحمل بل الميراث فيقسمون المال ولا يحملن له سهابا ان شاءوا
 قسموا وثر كوا له او فرما يكون له فان نقص عمارت كوا له قسموا ما بقي معه وان شاء
 قائمة منهم من القسمة ولو يترك كون له لانه لا يقين في ذلك و
 ليس الميراث في ذلك كوصية الاقرب فان الحمل يحجب حجب حرمان
 او حجب نقصان او يشارك ويرث اجماعا وان ولد وهو ميت لم يرث ولم
 يحجب وانما سهل الاختلاف في الحمل الذي لا يرث هل يحجب ام لا كترك
 اباه واهله حاملا فان الاخوة لا يرث مع الاب ومن الاصول ان من لا يرث
 لا يحجب فقيل ذلك على اطلاقه كما قال الشيخ في المسئلة وقيل من لا يرث للمانع

وكذا تارك اباه واخاه واهله
 حاملا نقيل لما تارك وللاب
 فلان ولا تحجب لحدس
 بحمل ولو ولد قبل القسمة
 وقيل تحجب ان ولد نجبا
 ولا تحوز قسمة قبل ولادة
 الحمل ان كان من يرث
 ويحجب ويرث اجماعا

فيه كشرک وعبودية وقتل لا يحجب واما من لا يرث لكونه محجوبا كالاخوة مع
 الاب فانه يحجب ولا يرث والاخوة يحجبون الى حدس ولا يرثون ويأتي ذلك
 في محله ان شاء الله ومن اوصى لا قربة بعشرين دينارا مثلا غير مينة
 لا مينة ولا موصودة ومن ذلك ان يوصي بنخلة من نخيله بلا تعيين او بنخلة او
 اوسط فمات ولم يأخذها الاقرب حتى ولد اقرب منه وهو حادث في البطن
 بعد الموت كاقرب هم اخوة لم يأخذوه حتى ولد ابن ابن او مشاركة
 كاقرب هم اخوة لم يأخذوه حتى ولد اخ مثلهم او اخت او اسلم او عتق فهل
 اعتبر يوم الموت فلا يأخذ من ولد او اسلم او عتق بعد الموت وحده ولا يشارك
 غيره اعتبارا لحال الموت اذ ليس في البطن ولا في الخارج ولا مسلما ولا حرا وبموت
 الميت استحق الاقارب الذين في الخارج او مع الذين في البطن في حين الموت
 ماله وقطعوه عن بعد او الاخذ اي واعتبر يوم الاخذ الاخذ الاقرب وصية
 الاقرب بالقسمة فيأخذها هذا المولود او الذي اسلم او استحق وحده او مع غيره
 كلقسمة قسمة الميراث اي كما يأخذ الميراث وحده او مع غيره اذا ولد
 جزما او اذا عتق او اسلم قبل القسمة قولان وان كان في الاقربين طفل او
 مجنون او غائب ولم يجدوا له خليفة او قائما او تشاجروا في ذلك او منعها
 اي منع وصية الاقرب منهم الوارث حتى حدث في البطن او بالاسلام او
 بالعق داخل معهم ولد حيا او حتى ولد من كان في البطن حال الموت
 عند من قال لا يرث الحمل الاقرب الا ان ولد قبل القسمة لم يرث معهم
 ولا وحده لانهم منعوا من حقهم فلا يضرهم ذلك قبل اجماعا لانه لم يكن ذلك من
 قبلهم وكذا ان اوصى للاقرب بمعين كالنخلة او الدار او الامة او الدنانير هذه
 او التي في كيس كذا او نحو ذلك من التعيين فلا يدخل الحادث في
 البطن بعد الموت او بالاسلام او بالعق في ذلك الموصى به المعين اذا وقع
 الموت والموصى له واحد لانه لا يحتاج للقسمة لانفراده ولا مع الورثة لتعين الموصى
 به فبالموت دخل ملكه فلا يعتبر من جاء بعد الاخذ من قال لا تدخل الوصية
 ملك احد الا بالقول فكل من جاء قبل القبول في جميع صور الوصايا على هذا

ومن اوصى لا قربة بعشرين
 دينارا لا مينة ولا موصودة
 فمات ولا يأخذها الاقرب
 حتى ولد اقرب منه او
 مشاركة او اسلم او عتق فهل
 اعتبر يوم الموت او الاخذ
 كلقسمة قولان وان كان في
 الاقربين طفل او مجنون او
 غائب او منعها منهم الوارث
 حتى حدث داخل لم يرث
 معهم وكذا ان اوصى
 للاقرب بمعين كالنخلة او
 الدار او الامة او الدنانير فلا
 يدخل الحادث في ذلك

القول ياخذ وخذه او معه وقيل اذا تعين الموصي به لم يدخل فيه من حدث ولو
تعدد الموصي له ولم يحتاجوا للتقسمة مع الورثة لانه تعين لهم بالشركة فيه على
التسميات فكأنه مقسوم فلم يدخل غيرهم كما هو صريح كلام الشيخ ومحمّل للمصنف
﴿ انفراد ﴾ الحادث بوصية الاقرب لو كان يرث الاقرب في المسئلة ويجوز عود
الضمير للوارث ﴿ او شارك ﴾ فيها من قبله لو كان يرث فيها يعني سواء كان
هذا الحادث من ياخذ الاقرب وحده او لم يكن حادثا او من يشارك غيره وفي
الدينون لا ينتظر الحمل بوصية الاقرب وان لم ياخذ الاقرب ما اوصى له به حتى
ولد اقرب منه فانه ياخذها ذلك المولود الا ان كان الاقرب رجلا واحدا او كان
الشيء الموصى به مغيثا او وقع فيه الميراث او طلبه الاقرب الى الورثة او الخليفة
فلا يدرك فيه ذلك المولود شيئا وكذا المترك ان اسلم او العبد ان عتق وهما
اقرب من الاول على هذا الحال وقيل في اليايب او المجنون او الطفل اذا كان
في الاقرب مثل ذلك وكذلك ان حدث اليه من يشترك معه على هذا الحال
﴿ وان اوصى لاحد من اثاره ﴾ او لاثنتين فصاعدا او بقية من لم يوص له
مواه عينه باسمه فقط او بذاته فقط او وصفه مع ذلك بالاقرّب او على الاضواء
مع ذلك بالقرابة او ذكره بالاقرّب وصفة فقط مثل ان يقول افقر اقاربي او ذكرهم
او اناهم او نحو ذلك ﴿ بعشرة دنائير ﴾ او اقل او اكثر او بغير ذلك بمعنى
او بغير معين ﴿ ثم لجملة من بمائة ﴾ او اقل او اكثر او بغير ذلك بمعنى خالف
جنس ما اوصى به لمن خذه او وافقه ﴿ فهل يشاركهم فيها ﴾ اي في المائة التي اوصى
بها مثلا لجملة من لدخوله في جملة من باسم الاقرب ﴿ ويختص بالعشرة ﴾ مثلا
﴿ ايضا ﴾ لتخصيصه اياه وهو الخار ﴿ لتبادر ان ايضا الميت له بالعشرة مثلا
تفصيل له بما عن جملة من مع دخوله معهم ايضا بمنابه وليس في ذكر الخاص بعد العام
او قبله ما يخرج عن الدخول في حكم العام فان اتحد الحكم ففي ذكره بخصوصه
تأكيد في حقه كقوله تعالى تنزل الملائكة والروح وقوله تعالى قل من كان عدوا
الله وملائكته الاية وقوله تعالى حفظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وان تعدد
الحكم فالخاص حكمه وحده واه مع العام حكمهم نحو اكرم زيدا واكرم من

انفراد وشارك وان اوصى
لاحد من اقاربه بعشرة
دنائير ثم لجملة من بمائة فهل
يشاركهم فيها ويختص
بالعشرة ايضا وهو المختار

جاءك ويدل لذلك ايضا اجماع الجميع ان للميت ان يوصي من ثلث ماله بما شاء لمن
شاء بعد وصية الاقرب فلم يعارض الاقرب الموصى له من اوصى له من غير الاقرب
بل دخلوا كلهم في الثلث فكذلك لا يعارض الاقرب المخصوص والعام بل ياخذ
ما خص به ويأبى لهم ايضا ولا سيما اذا ساء باسمه فانه ضئيف في القرابة ولو وافق
حال الموت انه من القرابة الا ترى انه اذا خصه لو اعطاه في حياته لم يحزه عن الاقرب
﴿ او لا يشاركهم ﴾ بل ياخذ عشيرته مثلا فقط وياخذ من وخدم المائة مثلا لان
الرؤية له ولم جنس واحد من حيث انهم كلهم اقرب وانها من الثلث فايصاه له
بالعشرة مثلا اخراج له عن ان يدخل في العموم وعموم الاقرب فلا يدخل في
وصية العموم كما انه لو قيل اعط زيدا الجاهي عشرة واعط الجاهين مائة لتبادر
ايضا ان تزيد عشرة مخصوصا بها لا يشارك الجاهين ولا يشاركونه ﴿ او له المائة
والعشرة ﴾ مثلا وليس لغيره من الاقارب شيء لانه يتوهم من تخصيصه باسمه
من سائر الاقارب انه المراد حيث عم وهذا مع ضعفه كما ترى انما يتصور عندي
اذا ذكر الاقرب بما يناسب المخصوص افرادا وتثنية وجمعا مثل ان يكون زيد اقربه
فيقول اوصيت لزيد بعشرة ولاقربي بمائة والا مثل ان يقول ولاقاربي بمائة باللفظ
الجمع فلا يتصور فيه هذا القول الا بتكلف شديد ﴿ او ياخذ كل ﴾ منهم
﴿ مثله عشرة ﴾ مثلا بالنصب على البدلية من مثله ﴿ ان تساوا ﴾ في القرب
والاخذ كل واحد ما ينوبه ان تخلفوا فيحاسبونه فيما وصله ﴿ ثم يقسمون الباقي ﴾
ايضا على الروس ان تساوا وعلى التفاوت ان تفاوتوا وقيل وصية الاقرب ابدا
على الروس فلو ترك الاقربين جبا وجدة وابن ابن وابنت الابن وقد خص واحدا
منهم بعشرة وعم بالمائة ياخذ كل واحد من لم يخصه من المائة عشرة فيبقى سبعون
يقسمونها كلهم سواء وهم اربعة فيكون لكل واحد سبعة عشر واصل وقيل قدر
الميراث تفاوت اسهمهم فلو فرضنا ان المخصوص بالعشرة ابن الابن او غيره منهم
لجمعنا في الحساب العشرة مع المائة فيكون ذلك مائة وعشرة فلجد سددس ذلك
عشرة وثلاث وكذا للجد ولابن الابن ثمانية واربعون وثمانية اتساع ولبنات الابن اربعة
وعشرون واربعة اتساع فان اخذ المخصوص العشرة قبل هذا الحساب حسبت من

او لا يشاركهم او له المائة
والعشرة او ياخذ كل مثله
عشرة ان تساوا ثم يقسمون
الباقي

سبحه والا اخذها وكذا ان اوصى لملتهم ثم خص واحدا منهم بشي
 خلاف والذي اذهب اليه انه ان ذكر من خصه بالشيء باسمه او بغيره لم يصفه
 بالاقرب اختص بما خصه به وشاركهم فيما عداه وان وصنه بالاقرب وذكره باسمه او
 بغير اسمه مثلا بوصية الاقرب العامة لم يشاركهم او منفصلا شاركهم والله سبحانه وتعالى
 وعز وجل وتبارك اعلم وان قال اوصيت بكذا وكذا لفلان وهو اقربي فاذا هو
 اجنبي فان الموصى له ياخذ ما اوصى له به الا ما يرده عنه الاقرب وقوله وهو اقربي
 خطأ وان قال اوصيت بكذا وكذا لاقربي فانما ياكله هذا الرجل فتبين انه ليس
 الرجل باقرب فالوصية للاقرب وتجزي عنه لوصية الاقرب كذا في الديوان ووجهه
 ان قوله يا كلة هذا الرجل خطأ فيان وحده سواء اشار به الى انه هو الاقرب او
 اراد انه غير اقرب ياكل ما للاقرب جهلا منه او لغرض وان قل اوصيت لهذا
 الرجل بهذا الشيء ثم مات فاذا هو اقربه فقد اجزاه لوصية الاقرب وقد اشاء
 بنيه اذ لم يقصد وصية الاقرب وانما كان ذلك اتفاقا ويجوز له ان يفضل
 بعض الاقارب على بعض على قدر ضعفهم كذلك يطبقون والذي عندي ان
 هذا مذهب من لم يروصية الاقرب ميراثا بين الاقربين دون من يراهاميراثا وان
 قصد كل واحد بشي خص به ولا يشاركه غيره ولا يشارك غيره وكذا ان اوصى
 لبعض دون بعض ولا يجزيه وقيل ليس كمن لم يوص للاقرب وان قل للورثة
 او الخليفة امرتكم ان تجملوا علي من مالي كذا وكذا للاقرب جاز وكذا جميع
 الوصايا على هذا الحال وان اوصى لبعضهم * اي لبعض الاقارب بتعيين ذاته
 مثل فلان او بالصفة كاقربي الاطفال او اقربي المجنون او نحو ذلك فقط لم يرد
 من حرمه * اي الاقارب الذين حرمهم * ممن اوصى له * اي من الاقرب الذي
 اوصى له اي لا يردن منه ما يوصونهم وكذا لا يجد الاقارب الذين لم يوص لهم ان
 يردوا من سائر الوصايا مثلها لانه قد اوصى بعضهم * ولا تجزيه ل * وصية
 * الاقرب * بين المأمور بها لانه خص بعضهم والمشروع ان يعم ولا يترك بعضا
 * ولكن * لا يبلغ في المصنفين كذا وكذا بل دونه والاثم يلحقه ولا يبرأ منه
 وذلك هو الصحيح وبه العمل ومقابلته قول من قل لمن لم يوص له منابه فيما اوصى

وكذا ان اوصى
 لملتهم ثم خص واحدا
 خلاف وان اوصى بعضهم
 فقط لم يرد من حرمه من
 اوصى له ولا تجزيه الاقرب
 ولا يبلغ في المصنفين
 كذا وكذا

به وان اوصى للاقربين وقول لا تملوا فلانا رهم منهم فالتفاوت لا يعلو وقيل
 يعلو وان اوصى لواحد من اقاربه هكذا * مثل ان يقول اوصيت لواحد من
 اقاربي او لاحد اقاربي او لبعض اقاربي او نحو ذلك او يقول هذه النخلة او كذا
 لواحد من اقاربي او نحو ذلك ومعنى قوله هكذا انه لم يعين بالذات ولا بالصفة لم
 يصح * هذا الا بصاء فلم اوصى به يرثه الورثة على قدر ميراثهم ولا يكون مثل من لم
 يوص ولا تجزيه * وقيل * تصح * تجزيه * على هذا فلهي بينهم *
 اي بين الاقربين لانه لما تبين سبيلها في الاقربين ولم يبين لبعض وللم بعضهم بها
 عموما شموليا كانوا اولي بها من غيرهم لانهم مأمرون بالبقاء لهم فتقسمت بينهم
 وهكذا كل ما جعلت لبعض قوم او جماعة او نحو ذلك ولم يعين فهي تبطل وترجع
 ميراثا وقيل تفرق في فقراء ذلك النوع مثل ان يقول هو وصية اني لبعض بني
 فلان وان لم يكن الفقراء فيهم فرقت فيهم وهم اثنى عشر والم يتبين سبيلها اصلا فهي
 للمساكين من الناس الاقارب او غيرهم وقيل للورثة وقيل كل وصية لم تبين
 رجعت للاقرب لان اصل الوصية للاقرب لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر
 احدكم الموت الاية ولم ترجع على هذا للورثة لانها سميت باسم الوصية ولا وصية
 للوارث فان ثبت لمن تمكن له شرعا فلم يبطل فضلا عن ان ترجع ميراثا وفي الديوان
 كل وصية لم يبينها فن الاقرب ياكلها وقيل هي للورثة وكل وصية لا تجوز فهي
 للورثة وان قال اعطوا من شئ من اقاربي كذا وكذا فلموا ولم يجزه ولم يكن كمن
 لم يوص وكذا لو اعطوهم كلهم لانه خص ولم يعم وقال بعض قوما يجزي الا بصاء
 لبعض الاقارب ويتأدى الفرض به * وان قال لهذا او لهذا * او قال لفلان
 او لفلان او قل لذكر او للاثي * من اقاربه * او نحو ذلك مما يذكر فيه الموصي
 لفظ او * فكذلك * تبطل وتكون ميراثا للورثة او ترجع فتكون الذين ذكرها
 سوا وان كان معهما اخر فله ايضا قولان وكذا لو ذكر ثلاثة او اكثر * وكل
 وصية لم تبين جعلت للاقرب * ولو لم يذكر فيها اقرب ولا من هو في نفس اقرب
 وقيل ان لم يذكر فيها القرابة فهي للمساكين من الناس مطلقا الاقرب او غيره
 وقيل للوارث قال الشيخ احمد الوصية ثلاثة وصية تجوز فتفقد على ما اوصى به

وان اوصى لواحد من اقاربه
 هكذا لم يصح وقيل تجزيه
 وهي بينهم وان قل كذا
 اذا من اقاربه فكذلك
 وصلة وصية لم تبين
 جعلت الاقرب

ووصية لا تجوز فهي الورثة ووصية لم يتبين سبيلها فهي للأقرب ما لم تجاوز ذلك
 وان قال وصيت بهذا الشيء فلان او فلان ولو كان احدهما اجنبيا
 او كانا اجنيين وكذا لو ذكر ثلاثة فصاعدا * جاز لوارثه ان يعطيه لمن شاء منهما *
 او منهم ولو شاء ان يعطي اجنبيا ولا يجوز ان يعطي اثنين او اكثر الا ان يخيره بين
 اثنين او اكثر وبين الاثنين الآخرين او اكثر او واحدا وفي الاثر اذا قال فلان
 او فلان او قال لماذا او ذاك او لاحد فدين او عينه ونسبه الشهود او قال لبي
 اخيه ثم عين احدهم ونسي فينهم في الحكم وسواء الاقرب وغيره في ذلك وان
 قال فلان وعنه فممن ان وقيل له ثلثان ولما ثلث وان قال فلان وللمساكين
 فالثلاث وان قال لبي فلان وهم اربعة ومات احدهم وولد له فلولد من ابائه وقيل
 انما له من ابائه ان مات الاب بعد الموصي وقيل يرجع الربع لوارث الموصي وان
 قال لمن اعتقهم ثم مات بعض واعتق بعد الايضاء بعضا دخل الاخير مع
 الاولين وان اوصى لمواليه وله موال اعتقوه وموال اعتقهم بطلت للجهل وقيل
 يقسمونها وهو يمينها * او يمينهم على السوية وكذا على السوية لو كان احدهما او احدهم
 اني * ان قال * اوصيت به * لما * او قال لهم ان ذكر ثلاثة فصاعدا والمظف
 في ذلك بالواو * وان قال فلان ولعقبه فله * اي فلان عند ابن محبوب * الثلثان
 ولعقبه الثلث * من حين موته اعني انه لا ينظر موت فلان بل يعطي ثلثه لمن وجد
 من الاولاد فلان حال موت الموصي وفي الحمل الموجود والذي بعد ذلك مأمور من
 الخلاف ووجه ذلك انه نظر الى جانب الابوة فوجد اقوى فمضوعف له فكان له
 الثلثان وعندي ان الشيء كله فلان واذا مات فكله لعقبه وان اوصى لفلان بكذا
 او وكله وشهد عدلان انها لا يعلمان في البلد فلان بن فلان الا اذا جازت له وان نسيه الى
 ثلث وفيه موطن في اسمه واسم ابيه لا في جده فصح انه ليس فيه الا هو جازت له
 ايضا وان نسيه الى صفة يعرف بها ولا يعلمان في البلد فلان بن فلان * لما الا هذا
 فكذلك وان اوصى لبني اخيه بالانقط او نقط من فوق وتحت وله بنوا اخ وبنوا اخت
 ولا يرث لذلك ردت لوارث للجهل * وان قال * اوصيت بهذا في * امر * حج
 او كفارات او احتياط * او زكاة او ذكر غير ذلك او جمع وجوه الاجر الواجبة

وان قال اوصيت بهذا الشيء
 فلان او فلان ولو اجنبيا
 جاز لوارثه ان يعطيه
 لمن شاء منها وهو يمينها ان
 قال لما وان قال فلان
 ولعقبه فله الثلثان ولعقبه
 الثلث وان قال في جمع
 او كفارات او احتياط

وغيرها او بعض ذلك ناطقا في ذلك كله باو * جعل في واحد * مما ذكره باو ولو كان
 هو الاسهل لهم لانهم يخرون اذ تكلم باو ولو كان لا يكمل به ككفارة لا تكمل وان
 بقي كرروا به ما فعلوا وان كان الحج يكفي من قريب احبوا من قريب وان لم يجدوا
 بهوا مع من لم يتم له وان لم يجدوا اعانوا حاجا لنفسه او حوطة لغيره * وان قال لكذا
 وكذا وكذا * او ذكر اكثر واقل كل ذلك بالواو * فله * لي قسم * اثلاثا * بين
 الثلاثة اذ ذكر ثلاثة او اربعا ان ذكر اربعة وهكذا او نصفين ان ذكر اثنين كل ذلك
 سواء ولو كان احدها لا يكفيه منابه واعطوه فيه جاز ولو كان احدها يكفيه منابه
 ويبقى ما يعاد به مرة او مرارا كررا الشيء وان كان يبقى ما لا يتم فيه بعد المرة الاولى
 او بعد الثاني وهكذا جاز ايضا فلو اعطوه في مناب الحج وكان لا يجدونه به انذوه في
 موضع قريب او اتوا به حجة لم تتم ان يجدوه من موضع قريب او اعانوا به حاجا لنفسه
 او حوطة لغيره وان كان يتم به ويبقى فعلوا في الباقي ما ذكرت وهكذا وفي الديون
 وان اوصى لفلان بكذا وكذا وللمساكين او للعق او للمسجد او للكعبة
 او نحو ذلك فلفلان النصف ولما سمي من ذلك النصف وان قال فلان وللمساكين
 والحج والعق والمسجد والكعبة ونحو ذلك فله منابه سهم له وسهم واحد للمساكين
 وسهم للحج وسهم للعق وهكذا * وان اوصى لاقاربه بهذا او بهذا * او ذكر ثلاثة
 او اكثر كل ذلك باو في كلام الموصي * خير الوارث * في اعطائه الاقرب اي
 الشيبين او الاشياء ولو كان اذني وان اختلف الورثة اجبروا على مجرد
 الاعطاء والاتفاق وان اراد احدهم اعطاء الناقص والباقيون اعطاه غيره فله قول قول
 مريد اعطاء الناقص فاجبروا عليه ولا خيار لمخليفة الوصية في المسائل التي فيها
 الخيار للوارث مما مر او ياتي * وقيل لهم * اي الاقارب * نصف كل * اي
 النصف من كل واحد والانصاف الاخرى للورثة الا ان اتفق الوارث والاقارب
 فاعطاهم واحدا ووجهه انه لما خيرهم الموصي عدلوا فلم يقبوا انفسهم ولا الاقرب
 اذ كانوا لو اعطوه واحدا امكن ان يكون افضل او انقص من الاخرين وجه
 والتخير لهم فجاز لهم ان يطوه العدل ولو جاز لهم في الاصل اعطاء الناقص لكن
 لما تعلق حق الاقارب بهما اذ دار الامر بينهما بالتخير ترجح العدل بالنصف

جعل في واحد وان قال
 لكذا وكذا وكذا فله
 وان اوصى لاقاربه بهذا او
 بهذا خيرا لوارث وقيل لم
 نصف كل

وايضاً تحتمل او في كلام الموصي ان تكون الاضرب الانتقالي لا الابطلا فيكون
الموصي لم ينقل بالكلية عن الاول حيث نطق بالثاني فتعلقت الوصية بهما معا
وهذا كله تكلف لوجه به هذا القول لضعفه * والاول اظهر * لان المتبادر
من او في كلام الموصي التخيير سواء عبر فيها بالامر او بصيغة الاخبار لضمها
معنى الامر وانما كانوا مخيرين فليس لهم الا فعل احد الوجهين المخيرين هم
بينهما وانما يعطوا هذا او يعطوا هذا وليس لهم ان يفعلوا وجهاً ثالثاً وهو ان
يعطوا نصف هذا ونصف هذا * وان تلف احدهما * ولو بتفريق من الورثة
* كان لهم الباقي * وما تلف فقد تلف على الوارث وهذا على القول
الاول واما على الثاني فلا قرين نصف الباقي وقيمة نصف الذي تلف ان
ضيقا وان لم يضيخوا فلا شيء لهم مما تلف وان تلف واحد او اثنين او ما فوق
ذلك وبقي متعدد اعطوا احد ما اتي على الاول واما على الثاني فما ينوب من
قيمة ماتلف وما ينوب مما بقي * وان تأسلا * هم * او احدهما * او تأسلا
الاشياء او احدهما او ما فوقه بسد موت الموصي او كان الولد في البطن حال
الموت او كانت الوثية او الفسخ لا يسمع للفصل * فخكم نسل كل * هو
حكمه والخييار للوارث * ان شيء اعلى واحداً من نسل مع نسله وان
شيء اعطى ما لا نسل له وهذا على القول الاول واما على الثاني فللقراءة سهم من
كل واحد ومن نسله ان كان له نسل وان تلف بعضها فله ما بقي مع ماله من
نسل ان كان له نسل وان تلف بعضها فله ما بقي مع ماله من نسل ان كان له
نسل وان بقي متعدد اعطوا واحداً مع نسله او واحداً لا نسل له وهذا على
القول الاول واما على الثاني فله ما تلف ونسله ان كان له نسل ما ينوب منه
بالقيمة ولم ياتوا بهم مما بقي ونسله واذا لم يضيخوا فلا شيء للاقرب مما تلف
من نسل او غيره * وكذا * قبل الخيار للوارث وقيل النصف من كل الاقرب
هذا وجه الشبه والا تكرر مع قوله والخييار له * ان نقصا عينا * بقطع بعض
او كسره او غور او سرقه جزءه ان كان مما يسرق جزءه او نحو ذلك * او تغيرا *
بزيادة او ضمن او بطحن او نزع او غير ذلك بعد الموت * او * نقص او تغير

والاول اظهر وان تلف
احدهما كان لم الباقي وان
تأسلا او اخذ ما حكمكم
نصل او كل حكمه والخييار
للوارث وكذا ان نقصا
او تغيرا او

واحدهما * وكذا حكم الثلاثة فصاعداً فان الورثة يعطون الاقرب ما شهدوا
والخييار له اي للوارث * ايضا * فان شاء واعطوا الاقرب ما كان معينا ناقصا الا
ما نقصوه او عابوه فلا يعطونهم اياه ان تعمدوا عيه او نقصه او ضيعوا الاعطاء
حتى كان فيه عيب او قص * والاجنب والاقرب في هذا * اي في الحكم
المذكور من قوله وان اوصى لاقربه بهذا او بهذا الى هذا الموضع * سواء
وهكذا كل وصية * كالمكفارات والزكاة والنجح وان اوصى الاقرب او غيره
بشيء معلوم وقد علم انه اوصى له به فانه يأخذه بنفسه وليس على الورثة منه
شيء ولا على الخليفة وان اوصى له بشيء ولم يعلمه الاقرب فان على الورثة
ان يعاوموا ولو لم يعلموا له حتى تلف فهم ضامنون وكذا الخليفة على هذا الحال ان كان
الشيء بيده ويضمن الورثة غلات ذلك الشيء ونسله تلف بشيء من قبل الله
او من قبل الناس وقيل بزوال الضمان بما جاء من قبل الله وان دفع الورثة الاقرب
لبعض الاقرب دون بعض ضمنوا ما ينوب من لم يدفوا له وكذا ان دفعوا
لغير الاقرب ولو بلا عمد وكذا غير الاقرب وان كان الموصى له طفلاً او مجنوناً
او غائباً فعلي العشيرة ان يجعلوا له خايضة يقبض الوصية وان كان للطفل او المجنون
اب دفعوا له وان كان ابوه وارثاً دفع له باقي الورثة وان كان رجده فانه يحل
لابنه خايضة يقبض له ثم يرد له واذا كان الموصى به معينا برء الوارث ولا شيء
عليه من طلبه الاستخلاف وكذا غير الاقرب وان اوصى للاقرب او غيره
بمبلغ فاختلط اتفاق الوارث معه وان كان مكيلاً او موزوناً دفعه بالوزن او بالكيل
وان لم يجعل العشيرة من يقبض لنحو غائب ما اوصى له به ضمنوه وقيل لا
ويستمسك بهم من كان بيده ذلك الشيء ويجعلون الخايضة من الورثة او غيرهم
* وان اوصى له * اي الاقرب * او للاجنب * او من كلام المصنف لامن
كلام الموصي اي ان اوصى للاقرب او اوصى للاجنب * بواحد منهما * او بواحد
من الثلاثة فصاعداً وبتعدد من متعدد كاثنتين من ثلاثة * جاز واتفق *
الموصى له الاقرب ان كان اقرب او الاجنب ان كان اجنب * مع الوارث *
فلي ايها او اتفق الوارث والموصى له اخذه الموصى له * والا * يتفق

احدهما والخييار له ايضاً
والاجنب والاقرب في هذا
سواء وهكذا كل وصية
وان اوصى له او للاجنب
بواحد منهما جاز واتفق
مع الوارث والا

تشارك فيهما * او فيها فكان نصف كل واحد للموصى له والنصف الاخر من كل واحد للوارث * للجهل * بما اراده الموصي على التعمين والمجهول ياخذ فيه الموصى له ما هو اوسط * ولا اوسط * هنا لان الموصى به احد شيئين فقط فهناك قول انه ياخذ الموصى له الادنى وقول انه ياخذ مالا عيب فيه وقول ياخذ الافضل واذا كان الموصى به احدا الثلاثة فمما عدا كانت الاقوال المذكورة ورابع وهو ان له الاوسط ان كان فيها الاوسط والترك ما اذا قال الموصي هذا او هذا وما اذا قال احد هذين انه اذا قال احد هذين فانه يفهم انه اراد واحدا معينا في نفسه ولكن ابهمه فرجع الامر الى الاتفاق او المشاركة واذا قال هذا او هذا فانه يفهم منه انه خير الوارث ان يعطي ماشاء منهما فرجع الامر الى ما يختار الوارث وضعف القول بان له نصف كل والذي عندي ان قوله احد هذين وقول هذا او هذا سواء وان الوارث مخير في المسئلتين لان المتبادر من قولك لولدك مثلا اعط زيدا احد هذين الشيئين انك خيرت ولدك ان يعطي ماشاء منهما * وان كان بيد الاقرب * اوفي ذمته عين الاقرب لم يعينه رعى كل حل وجد في يده ذلك اوفي ذمته واتفق انه الاقرب وحده واما مع غيره فيهم وورده حينئذ للوارث فيرده لم * ما اوصى له به اجزاه * وكذا ان اوصى لغير الاقرب بما في يده صح له وفي الديوان وان اوصى للاقرب بدين كان له عليه جاز ودفعه الاقرب للورثة ويردونه وقيل بمسكه وليس عليه دفعه وان اوصى بوديعة عنده او بامانة عنده او بما في يده تمديا جاز وتجزيه لوصية الاقرب اي ويدفعه للوارث ثم يدفعه له الوارث وقيل يتوب من التعمدي ان كان بالثدي ويمسكه كما يمسك الامانة والوديعة في هذا القول وكذا سائر انواع الامانات كارهن وان اوصى له بدين على رجل دفعه الرجل للاقرب وقيل للورثة ودفعه الورثة للاقرب وكذا كل ما كان الموصى على غيره بنوع الامانة او التعمدي * ولا تصح * الوصية للاقرب او غيره * بابق * او شارد * او مغتصب * او مسروق * او منوط فيه ولو عرف موضعه وقدر على رده * * * لكن ان اوصى به بذلك قبل ان يرد * اجزته * الوصية للاقرب وصح للموصى له الاقرب اذ غيره * ان دخل يد الاقرب * او الموصى له * يونا * لانه لا يخرج من ملكه بالنصب او نحوه

تشارك فيهما للجهل
ولا اوسط وان كان بيد
الاقرب ما اوصى له به
اجزاه ولا تصح بابق او
مغصوب واجزته ان دخل
يد الاقرب يوما

ولكن لا يكل نفسه الى ذلك اذ لا يدري الله لا يقدر عليه الاقرب او الموصى له فيبقى بلا وصية وقيل لا يملكه الاقرب او الموصى له لان الايصاء به وقع حين لا يجوز ولكن لا يكون كمن لم يوص للاقرب لبقائه في ملكه حين الايصاء الا ان رجع اليه قبل موته ولم يغير الايصاء وان اوصى به فغصب او سرق او وقع ما ذكرنا ودخل يد الاقرب او الموصى له اجزاء وصح للذي اوصى له لا ازل يدخل يده لكن لا ينبغي الا ان يورد الايصاء بشي * وقيل ان اوصى به وهو في تلك الحال من غصب او غيره لم يجزه ولو رجع اليه قبل موته لانه اوصى به حين لا يجوز * واجازت * وصية الاقرب كغيره * بكل منفعة * مع عدم تملك اصلها وذلك اذا كانت قدر ربع دينار على حد ما مر من الخلاف في الوصية بالمنفعة ثم ان الوصية بالمنفعة ضيف اذ لهما لا توجد واما بريقة المال فذلك غاية ما قدر عليه فلا عليه بعد الا ان علم انه قد ذهب فليوص بغيره * لانه لا يملك * وان وقعت بتمليك اصلها فان ذلك يجوز من باب اولى * كغلة لم توجد * غلة شجر او نخل او دابة او ارض او عبد او امة * وسكنى دار * او نحوها وكراهها * وجواز ساقية * او طريق * وخدمة كعبد * وامة ودابة بان يستخدمهم وكراه ذلك * وشفعة * بان يقول اوصيت لفلان ان ياخذ الشفعة بكذا من اصلي فما بيع مثلا ما يشفعه هذا الاصل اخذ الشفعة او ما اشتراه ما يشفعه هذا الاصل فلا يوخذ عنه بالشفعة وقيل لا تجوز الوصية بالشفعة وقيل لا يصح الايصاء بالمافع مطلقا والصحيح الجواز لانها مملوكة كنفس المال وهي المقصودة من المال ويدل له كإمراء احاديث العمري والرقبي وفي الديوان ان اوصى للاقرب او للاجنب ان يخرس كذا وكذا نخلة في ارضه او يبنى فيها كذا وكذا بيتا او دارا او اوصى له بمجاز الطريق او الماء في ارضه ولم يقصد بالوصية الى مكان معلوم فلا يجوز ذلك وقيل فيه غير ذلك وان اوصى للاقرب بالمضرة من مجاز الطريق او الساقية او غير ذلك من المضرات جاز ولا يبريه من وصية الاقرب * ولا يصح له الايصاء بمال الغير او بمنفسخ * لانه من مال الغير اذ انفسخ به البيع او نحوه فان اوصى بما ليس ملكا له او بمنفسخ ولا يدري بذلك وكان ما لا يدرك بالعلم ولم يعلم حتى مات اجزاء ولم يثبت للاقرب او الموصى له وان علم قبل الموت لم يعذر

وجازت بكل منفعة لا
بما يك كغلة لم توجد
وسكنى دار وجواز ساقية
وخدمة كعبد وشفعة ولا
يصح له الايصاء بمال الغير
او بمنفسخ

وان كان ما يدرك بالعلم لم يعذر مطلقا * او بما ليس عنده * ولم يكن عنده حتى مات او كان وزل قبل الموت * كان قال شاة من غني * وليس له غنم او بغير من ابلي وليست له ابل او بقر من بقر او بنخلة من نخلي وليس له نخل او بدينار من دنانيري وليست له دنانير * ونحو ذلك * لان ذلك الجنس ليس له فكان ايصاء به ايصاء بما لا يملك فهو كمن اوصى بماله غيره * الا ان قل من مالي * بدل قوله من غني او قوله من ابلي او نحو ذلك * او * قال * تخرج منه * اي من مالي بدل قوله من غني او نحوه فان الوصية تثبت حينئذ ولو لم يكن ذلك في ماله لانه يشتري من ماله فتشترى شاة من ماله او بغير منه او نحو ذلك وان قل بكذا من مالي وهو فيه ذلهم ان يعطوا من جنسه الذي في ماله واهم ان يشتروا من ماله وان قل من غنمه او نحوه ذلك وعنده ذلك النوع ذلهم منه وقيل لهم ان يشتروا له او يعطوه من اي وجه وان قل بشاة من غنمي ولا غنم له ثم كان له غنم ودام له حتى مات صحت الوصية وقيل لا لوقوعها حين لا تجوز وكذا غير الشاة ولو اضاف الموصى به الى غير جنسه اخرج من قيمته مثل قولك بشاة من ابلي او بثوب من غنمي او بنخلة من داري او عبر بني في ذلك وفي الاثر ولا يظن ان قوله اوصيت لفلان بثوب في داري باطل بل له قيمته منها او يشتري منها وقيل لا يثبت الا ان صح بينه او توجد فيها ثياب وقيل يصح الثوب منها وقيل له اقلها ثمنًا وقيل اوسطها وان فداها الورثة ومن ذلك ان يقول بثوب فطن من ثيابي او من ثيابي الكتانية فمن قيمتها وكذا بديتار في دراهم او بدراهم في دنانير او بمنقل من دراهمي او من دنانير او عبر بني او بثوب خماسي من ثيابي فلم يوجد له خماسي * وان * اوصى * بموقوف * من بيع او هبة او غيرها معلق الى شيء او لخيار * وقف * مثل ان يبيع له احد شيئا او يهبه له بتسليم الى رضى فلان او بتخير الى وقت كذا فيوصي به للاقرب او غيره ويموت ثم يرثي فلان او يختار البائع او الواهب فلا جزم البيع او الهبة او يختار وارث الموصي الجزم بذلك المعلق الى الموصي على القول بان الخيار يورث فانه يصح لمن اودى به اقرب او غيره واجزاء فان لم يرث فلان او لم يختار من له الخيار فلا شيء للموصى

او بما ليس عنده كان قال شاة من غني ونحو ذلك الا ان قل من مالي او تخرج منه وان بموقوف وقيل

له ولم يجز اوصية الاقرب ولا يبغي ان يكل نفسه الى ذلك ويؤنه من لم بوص قاييل وفي الديوان ان اوصى له يبيع موقوف او هبة موقوفة او اجارة موقوفة فان كان انما وقف ذلك كله الى الميت فانقطع اليه قبل موته جاز وان لم ينقطع اليه فلا يجزيه وان اوقف ذلك الى غيره فلا يجزيه الا ان لم ينقطع الى الذي اوقفه اليه وان اوصى بالرهن او بالعوض فلا يجوز وان رجع الرهن او العوض فالوصية جائزة وان اوصى له بالجراحات كلها فيما درن النفس او النفس مما وجب له على الجاني لم يجز الا ان فرضت الدية قلت وقيل يجوز واما الخطا وجروحه وفساد الاموال والصدقات وارث الخطا فالوصية بهن جائزة وان اوصى بحمل اجزاء ان ولد حيا وان ضربها رجل فاسقطت ميتا غرم نقص الامة والادابة اصحابها وان اسقطت حيا غرم قيمة النقص وان مات بعد الحياة غرم قيمته للموصى له وان اوصى بالمدير فلا يجزيه وان ارصى بالمكروعات او بالملاهي فلا يكون كمن لم بوص * وبطلت * وصية الموصي * ان صار الموصى له عند موته وارثا * اقرب او اجنب وهو في حال الوصية غير وارث او كان وارثا في حالها ثم غير وارث ثم وارثا وهكذا ما تمدد التبدل والعبرة بحال الموت ولا وصية لوارث مثل ان يوصي لابن عمه ومات عمه قبله فنصار ابن العم وارثا او لامرأة لاثرتة ثم تزوج ومات وهي زوجته * وفي المكس قولان * وهو ان يوصي له وهو وارث قريب او اجنب ثم صار غير وارث حال الموت ولو كثر التبدل لكنه حال الموت غير وارث فصيل لا تصح له لانها اوقعت حين لا تجوز فلا تجزي وقيل تصح اعتدادا بحال الموت وتجزى لانه غير وارث وهو الصحيح فان ابقاءه اياها له بعد ذلك في حال تجوز له كانه تجديد لما مثل ان يوصي لزوجته ويفارقها بطلاق ونحوه ويموت حين انقطع الارث بينهما او يوصي لعمه وهو وارث ثم ولد الموصي ابنا فيموت فيمير الابن وارثا والعم غير وارث وان اوصى له وهو اقرب ومات عنه وهو اقرب غير وارث او اوصى له وهو اجنب غير وارث ثم مات عنه وهو اجنب غير وارث صحت الوصية والله اعلم * فصل ان خص * الموصي * بها * اي بالوصية * اجنبيا * هو من لا يرث وصية الاقرب رحما او غير رحم * فللاقرب رد ثلثها منه * اي

وبطلت ان صار الموصى له له عند موته وارثا وفي لكس قولان

* فصل *

ان خص بها اجنبيا فلا اقرب رد ثلثها منه

من الاجنب لان وصية الاقرب ارث من الثلث وهي الاصل في الثلث كما ان الورثة ارث
ثلاثي التركة بعد الدين فكان له ارث ثلثي وصية الاجنب اذا لم يوص له كما ان الورثة ارث ما عدا
عن الثلثين ولان الميت لا يوصع من ماله بعد موته الا الثلث وما دونه لانه حق الورثة بالمال
فقيس عليه الاقرب فيكون له ثلثا ما اوصى به للاجنب لتسليق حقه بالثلث كذا في
حق الوارث بالمال وذلك مذهب اصحابنا جابر بن زيد وغيره وهو قول الحسن
البرقي ونصب قومنا الى الحسن البرقي وجابر بن زيد انه يرد ثلثي الثلث اي
اذا اوصى بالثلث وهو ما ذكرته من مذهب اصحابنا وقال طاووس يرد الاقرب
الثلث كله وقال قتادة ثلث الثلث وذلك اذا اوصى بالثلث وقيل يرد نصف الثلث اذا
اوصى بالثلث وان اوصى بمادون الثلث فثلاثي مادون الثلث او ثلث مادونه او نصف
مادون الثلث او جمع مادون الثلث ووصى لرجلين بثلثي ماله فردها احدهما بعد موته
فحصته للوارث وقيل للاقرب وحصة الاخر له ان تمام او انما يرد على هذه الاقوال وصية
الاجنب او يرد منها ما لم تكن على حقوق لله اول للعباد كزكاة او حج وكفارة ردين
وتباعد واتصال كاحتياط من زكاة او من كفارة او غيرها ولم تكن وصية لمسجد
او مقبرة او اصلاح سبيل او وثقا على نحو بيرانا ما كان حقا للائق او المخلوق
فلا يرد منه لانه واجب على الميت فاما ان يودي به في حياته او بعدها فلا ربه
لغير ما ادى به حقا واجبا عليه لان النقص منه ردع عن اداء الواجب وقد
يكفي الاقرب ربع دينار او ثلثه فان اوصى له فذاك والا فلا يرد من حق
واجب اذ لا يودي حق بترك حق وانما يرد مما كان له وصرفه الموصي لغيره فيصير
الموصي كمن اوصى بماله ان يرثه غير ورثته فان كلامه باطل واما ما كان اداء
لواجب فليس حقا له واما ما كان وصية للمسجد ونحوه فانه ولو كان غير واجب
لكنه طاعة ليست مصروفة لاجنبي معين معادل للاقرب فضلا عن ان يجاد
به ويرد منه لما لو اوصى لوارث ابطلت الوصية ولا يرد منها شيئا لان الوارث
ليس معادلا للاقرب فلا يرد من تلك الحقوق شيئا سواء اوصى بها لمعين او
اطلقها لانها قضاء للواجب ولا من المسجد او نحوه لانه ليس مقابلا له فيقال انه
اجنب او غير اجنب فلا يصح له بشيء اتلاف لشيء ولان نحو المسجد لا يحتاج

ان لم تكن على حقوق
كاحتياط

الى قبول ولو كان له قائم اذ لا يجوز له ان يرد ما اوصى لذلك هذا هو الصحيح
عند الشيخ فلو عين مساكين مخصوصين او غير مساكين فلو وصى لهم بصدقة
غير واجبة او وقف عليهم شيئا لرد الاقرب ثلثي ذلك * وقيل لا يرد مطلقا *
اوصى لمن ذكرناه او بما ذكرناه او فعل غير ذلك وهو الصحيح عندي لان
وصية الاقرب اصلها ان تثبت بالايصاء فاذا لم يكن الايصاء بها لم تثبت كما
يناسبه انه لاحد لما بعد ربع الدينار او ثلثه فليست كالميراث فان الميراث
انفقد الاجماع انه يصح لاهله بلا ايصاء ولا يحتاج الى ايصاء * والخلف في اي
وصية يرد بها * ذلك الاقرب الذي لم يوص له * للثلث فالاصح انه لا يمرض
حجا * وزكاة * وتنصلا وكفارة * واحتياط * ومسجدا * ومسكينا واصلاح
سبيل * ونحو ذلك مما هو واجب او ليس بواجب وانما يمرض ما لم يجب وكان
لاجنبي معين * وقيل يعارض كل خارج من الثلث * اي كل ما يخرج من
الثلث لا من الكل ولو زكاة او حجا على اقول بانهما من الثلث فيرد ثلثي
الوصية التي اوصى بها الزكاة او للحج او للكفارة او ذلك من حقوق الله والوصية
التي لم تجب كالوصية للمسجد وما ذكر وان اوصى بعق فقبل من الثلث ولا
يدخله الاقربون وقيل من الكل وقيل ان لزمه فمن الكل وقيل يدخله الاقرب
وقيل فيمن اعتق غلامه بعد موته ولم يوص لا قاربه فله ان يستعوه بثلثي قيمته
وقال ابو الحسن يدخل الاقرب ابواب البر كلها الا الايمان والزكاة والحج واختار
بعضهم دخوله فيما للاجنب والفقراء ولا يرد ثلثي الاتصال من اموال الناس
والاحتياط منها ولو اوصى بها لغير اهلها لدم وجود اهلها او اياهم منهم وقيل يرد
من كل ما ليس لازما له كالتبرع للمسجد والسبيل وحج النفل * والمختار انه *
اي الشان او المواريث * اذا شغله * اي شغل الموصي الاقرب عن النظر الى
ما يد غيره * بشيء من وصيته * كاحقة ودائق او اقل او اكثر ربع دينار
او اقل او اكثر * فلا يرد الثلثين * ثلثي ما اوصى به عند ابي محمد خصب
وغيره واما ان اعطاه الورثة او الخليفة شيئا من التركة او الوصية بلا ايصاء له او
اوصى له بحقه كمتباعدة او دين او امانة او بحق لله ككفارة او زكاة او للعباد

وقيل لا يرد مطلقا والخلف
في اي وصية يرد بها للثلث
فالاصح انه لا يعارض حجا
وتنصلا وكفارة ومسجدا
ومسكينا واصلاح سبيل
وقيل يعارض كل خارج
من الثلث والمختار انه اذا شغله
بشيء من وصيته فلا يرد
الثلثين

كالاتصال من اموال الناس والاحتياط منها فلا يمنع ذلك عن رد الثلثين
 ﴿وجوز﴾ ان يرد الثلثين ولو شغله بشيء من وصيته مما هو دون ثلث
 الدينار او ربعه او ثلثه او ربعه اذا اوصى له بثلثه او ربعه ولم يذكره باسم القرابة
 وقيل اذا اوصى للاجنب رد عنه الاقرب اثنتين واوصى للاقرب باكثر من
 ثلث دينار كدينار ودينارين وفي التاج لا يردون ان اوصى لهم او لاحد منهم ولو بدرهم
 وقيل لم الرد ما لم يوص لهم بثلثي الثلث فيردون حتى يتم الثلثان ﴿و﴾ لكن
 يعتد بما في يده ﴿مما شغله به ويحسبه﴾ حتى يتم ﴿بفتح الياء اي حتى يكون حقه
 الذي يرد له تام او هو ثلثا الوصية او بعضها اي حتى يكون الاقرب قد اتم ثلثها ﴿وقيل
 لا يعتد به وقيل لا يرد﴾ ثلثي الوصية ﴿مطلقاً﴾ شغله بشيء او لم يشغله وهذا
 انقول قد تقدم قريباً فالاولى اسقاطه واعلمه ذكره لذكره مسألة شغله بشيء فلذا
 اياه فمضى قوله هنا مطلقاً شغله او لم يشغله وسواء في مثل الرد تعدد الاقرب او
 الموصى له اهل يمدد فان اوصى لاقربه بدينار واوصى للاقرب بعشرة رد الاقرب
 ثلثي العشرة ستة دنانير وثلثي دينار فيبقى للاجنب ثلاثة دنانير وثلث دينار هذا
 على قول من قال لا يعتد واما على قول من قال يعتد فانه يرد من العشرة خمسة دنانير
 وثلثي دينار ويبقى للموصى لاربعة دنانير وثلث والمشهور انه لا يرد الاقرب من
 الاقرب وقيل اذا اوصى لاقرب شاركه الآخرون وهو شاذ وان اوصى لاقرب وترك
 اقرب فالاقرب قلناه وقيل لا شيء له ان كان القريب تناله الوصية التي يوصى بها
 للقرابة وعصى الموصي ﴿وان اوصى لاقرب﴾ ياء النسب فيه للتاكيد وكذا في
 الاجنبي ﴿بدينار ولو﴾ اقرب ﴿آخر بضعفه﴾ دنانير ﴿ولاجنبي بعشرة رد﴾
 اي الاقربان منه ﴿من الموصى له﴾ ثلثها ﴿اي ثلثي العشرة﴾ ان لم يميزا
 للاجنب الوصية كلها بل ثلثها فقط ﴿على الخلاف﴾ هل يعتد الاقرب بما في يده
 وهل يرد او لا يرد فمن قال يعتد فان الاقرب الموصى له بدينار عنده ياخذ من العشرة
 دنانيرين وثلثا ولاقرب الموصى له بدينارين ياخذ من العشرة دينار او ثلثا فيبقى
 ستة دنانير وثلث ومن قال لا يعتد قل ياخذ كل منهما ثلاثة وثلثا ويبقى للاجنب
 ثلاثة وثلث وياخذ ان ايضاً من التركة الموصى لهما به قال الشيخ فليرد اتمه الثلثين

وجوز يعتد في بدد حتى
 يتم وقيل لا يعتد به وقيل
 لا يرد مطلقاً وان اوصى
 لاقرب بدينار وادخر
 بضعفه ولا جني بعشرة
 رد له ثلثها ان لم يميزا على
 الخلاف

فيقسما بينهما نصفين على ما ذكرناه من الاختلاف في المسئلة الاولى فيما يرد عن الاجنب
 اي اي وصية يرد اكل وصية من الثلث ام مالم يرد بحق الله كماليس حقاً غيره ومالم يرد
 وصية لثو المسجد اي يرد من الوصية وفي قسمة ما رده بينهم وهذا لم يتقدم له فيه
 خلاف ولعل هذا وما قبله من جملة كلام الاثر وتقدم خلاف في جملة كلام الاثر ولم
 يحكمه ويحتمل ان يشير الى ما تقدم له من قوله وفي الاثر واذا اوصى الرجل لواحد
 من اقاربه بعشرة دنانير ثم اوصى بجملة اقاربه بماية دينار الخ بان يفرض الخلاف
 المذكور في هذا الاثر فيما بين الاقربين هنا لتخالفهما فانه اوصى لاحدهما
 بدينار وللآخر بدينارين ويردان ايضاً من الاجنب فيقول بعض العلماء يختص كل
 بما اوصى له به ويشتركان فيما يردان ويقسمانه على قدر ميراثهما في الاقرب ويقول
 بعض يعدلان فيما بينهما مما اوصى لهما به على قدر ايراثهما فيترادان ثم يقسمان
 كذلك ما يردان من الاجنب ولا يتصور من ذلك الخلاف هنا الا هذان
 القولان ﴿وان اجاز له﴾ اي للاجنب ﴿احدهما رد له﴾ اي منه اي من
 الاجنب وفي نسخ رد منه ﴿الاخر منابه﴾ ويبتد في منابه بما اوصى له به او
 لا يعتد على الخلاف فعلى الاعتداد ان اجاز له الاقرب الموصى له بدينار ياخذ
 الاقرب الموصى له بدينارين ديناراً وثلثا فيبقى للاجنب ثمانية وثلثان وان اجاز
 له الاقرب الموصى له بدينارين ياخذ الاقرب الموصى له بدينارين دينارين وثلثا فيبقى
 للاجنب سبعة وثلثان وفي عدم الاعتداد ان اجاز له الاقرب الموصى له بدينار
 ياخذ الاقرب الموصى له بدينارين ثلاثة وثلثا فيبقى للاجنب ستة وثلثان وان
 اجاز له الاقرب الموصى له بدينارين ياخذ الاقرب الموصى له بدينارين ثلاثة وثلثا
 كذلك فيبقى للاجنب ستة وثلثان ولا تضر الاقرب اجازته لموصى للاجنب
 في حياته ﴿ان يوصي فاقصى او اجازته للوصية التي اوصاها ويحتمل ان يريد هذا
 وان يريد ما معاً كل ذلك لا يضره بالمنع بعد الموت من الرد بل له اذا مات الموصي
 ولم يوص له ان يرد من الاجنب لان وصية الاقرب فريضة من الله جل وعلا وازاجزته لا تزجج
 الفرض لان الواجب ان يوصي لان يعطي في الحياة وقد لا يكون الاقرب عند الموت اياه بل
 غيره او هو وغيره فليس ذلك حقه له متعيناً ولا حقاً له في حياته وقد يبحث فيه بان

وان اجاز له احدهما رد له
 الاخر منابه ولا تضر
 الاقرب اجازته لموصى
 للاجنب في حياته

الايصاء الاجنب من الثلث لا ينافي الايصاء للاقرب اذ يمكن ان يوصي لكل منهما
من الثلث فبعد ان يوصي للاجنب يمكنه ان يوصي للاقرب فاذا صح ان يمكن
ذلك ظهوره اذا اجاز ان يوصي له وقرانه لا يرد منه لم يجد الرد بعد موت الموصي
عند من يقول من ترك حقه قبل ان يكون حقه لم يجد الرجوع اليه ولا سيما في
المسئلة لانه ليس على يقين انه هو الاقرب عند الموت اذ قد يشارك وقد يكون غيره
نعم لو اجاز ان يوصي للاجنب ولم يقرانه لا يرد منه ولم ينهم ذلك او قل لا ارد
منه او افهم انه لا يرد بشرط لذلك ان يوصي الموصي له او للاقارب عموماً فلم
يوص له ولا للاقارب عموماً فله الرد من الاجنب وايضاً لو اجاز ان يوصي للاجنب
بالثلث وقال اني لا ارد منه فله الرد لعدم امكان الايصاء له لفراغ الثلث الا بان
يوصي له بالثلث ايضاً او ببعضه فيمخصص ان فيه * وان خصه * بالوصية * وترك
الاقرب * بلا وصية * يشهد * بالبناء للمفعول * له * اي الاجنب * بها *
اي جاز للشهود ان يشهدوا بها له * على انوارث وان بلا حضور الاقرب * ولا
اجازة منه لانه ولو كان للاقرب رد ثلثها لكن بعد ان يقبلها الاجنب ويقبضها
فليس له اليوم فيها دخل بل يتوصل الى الرد بثبوتها بالشهادة مثلاً وليس متيناً
لكونه الاقرب ولان الايصاء للاجنب غير مانع من الايصاء للاقرب فقد يودي
له بد الايصاء للاجنب * ويكتبها المكاتب * يحكم له * اي للاجنب * بها
ايضاً ودفعت له * وان * بدونه * اي بدون حضور الاقرب وكذا بلا اجازة
منه ولو كان يدرك الرد لانه لا يدركه الا بعد القبول والقبض فقباها لارد له فلا
دخل له في الحضور ولا في الاجازة * ولا يشهد لاقرب ان دعا الشهود اليها *
ان يشهدوا بها انها وقعت للاجنب فتثبت فيرد منها لا يتحملوا بها الا لتضييع او يودوها
عند الحاكم قبل موت الموصي ولا بعده * بلا اذن الاجنب * واما باذنه فيجوز
لشهود ان يتحملوها كما دعاهم الاقرب او يودوها عند الحاكم * ولا تنصب خصومة
بينه * اي بين الاقرب * وبين الوارث * او الخليفة قبل اخذ الاجنب لما ان
اراد ان لا يعطيها الوارث الاجنب الا بحضوره او اذنه او * بعد اخذ الاجنب
لها * بان عارضه لم اعطيه اياها بلا حضرتي او بلا اذني مثل ان يخاف ان

وان خصه وترك الاقرب
يشهد له بها على الوارث
وان بلا حضور الاقرب
ويمكن له بها ايضاً ودفعت
له بدونه ولا يشهد
لاقرب ان دعا الشهود
اليها بلا اذن الاجنب ولا
تنصب خصومة بينه وبين
الوارث بعد اخذ الاجنب
لها

لا يعطيه الاجنب منها او يخفي منها وذلك ان الوصية ملك للاجنب الموصى له بها
مالم يرد الاقرب منها لان الاقرب مخير بين الرد والترك ولا يدركها على الورثة قبل
ان يقبضها الاجنب ولو قبلها ولا يجب قبولها ولكن اذا قبلها وجب عليه فيها بينه
وبين الله قبضها لافي الحكم ومن قال العطية لا تحتاج الى القبول اوجب في الحكم
ان يقبضها او ينصف له الوارث بالاعطاء منها ان ابي الاجنب ان يعطيها او من قال
الوصية لا تحتاج الى قبول الزم الاجنب ان يعطي منها الاقرب وفي الديون وان
اوصى للاجنب دون الاقرب لم يجز له ان يصرف ذلك اشي حتى يقدم الاقرب
فيقسم معه ويأخذ الثلثين وان تلف للاجنب فهو له ضامن وكذا الورثة لا يدفعون
ذلك اشي للاجنب الا بمحض الاقرب وقبل يدفعونه للاجنب . يوصل الاجنب
للاقرب منابه * وان جمع ميت بها * اجنبيين او اقربين او اقرب واجنب * اثنتين
فعورضا * اي عارضهما الاقرب اذ كانا اجنبيين او غير الاقرب او كان احدهما اجنب
وعارضه الاقرب او اراد عارضهما انسان بدعوى في الموصى به او باء متحقق
* فيها فاراد احدهما خصاماً واشهاداً عليها * اي ان يخاصم عليها الوارث او المدعي
في الموصى به او المستحق ويقيم عليها الشهادة * وابي الاخر * من الخصام والاشهاد
* لم يجز في الحكم * على الخصام والاشهاد * فان عطل وتلف * بتعطيله بالاياه
من الخصام والاشهاد * ضمن منابه صاحبه عند الله * ولا يلزم الابي شي للاقرب
لانه لا يلزمه قبول الوصية الا ان ابي من اجل انه يأخذ الاقرب ثلثها فيأثم عند
الله * ولا يشهد * بالبناء للمفعول * بها لاحدهما فقط * ان ابي الاخر مثلاً ان
يخاصم ويشهد عليها ومثل الاثنين في هذه المسائل ما فوقها وذلك لان الشهادة
ودعت عند الشهود لها معالاً لاحدهما ولا لكل احد على حدة فلا يودوها لاحدهما
* وان اخذها اجنب من وارث * او خليفة * فضاعت بيده * في يده * ضمن
ملا اقرب * وهو ثلثها على مامر * ان ضيع * وقوله * بلا غالب * حال موعدة او
نعت موعدة لان التضييع لا يتصور اذا كان التلف بغالب وان ضيع حتى جاء الغالب
وكان تضييعه مبياً للامر الغالب عند ذلك التلف من التلف بالتضييع مثل ان
يتركها في الواري ويذهب بها السيل واذا هلك بامر غالب بلا تضييع لم يضمن

وان جمع ميت بها اثنتين
فعورضا فيها فاراد احدهما
خصاماً واشهاداً عليها وابي
الاخر لم يجز في الحكم
فان عطل وتلف ضمن
منابه صاحبه عند الله
ولا يشهد بها لاحدهما
نقط وان اخذها اجنب
من وارث فضاعت
بيده ضمن ملا اقرب ان
ضيع بلا غالب

لانه ادين فيها غير متعد كان يربط الدابة الموصى بها بما يربط مثلاً فتفت او يجرز
 الشيء الموصى به حيث يجرز المال فينصب او يسرق او يقتل الدابة احد بلا تضييع
 منه او موت او يموت المسبد بلا قتل او يابى * وان اوصى له * اي للاجنب
 * باكثر من ثلث باذن وارث * فلم يجزوا الترك على قول او اجازوا ايضاً بعد
 الموت او بلا اذن منه ثم اجازوا للموصى له بعد الموت * رد الاقرب منه ثلثي الثلث
 فقط * لان ما فوق الثلث هبة من الوارث للموصى له لم يثبت له بمجرد ايصاء
 الموصى ولا حق فيه للاقرب وانما حقه في الثلث فقط فلم يكن له الرد بما فوقه * وان
 اذن غرماء * انسان * محاط به * اي احاطت الديون بماله * بايصاءه * اي
 في ايصاءه متعلق باذن * بكل ماله * او بعضه بمعنى انهم قالوا له اوصي بالمال الذي
 هو في الحال لنا نقسمه لو شئنا او قالوا ان مالك لنا اذا مت وقد اجزنا لك ان
 توصي به او نحو ذلك من العبارات التي تفيد ان الغرماء اجازوا له ان يوصي بالمال
 الذي هو لهم في الحين او بعد الموت وهو ماله والبعض كالمكل * فلا يرد وارثه
 للثالث ولا * يرد * اقرب من اجنب * ثلثي ما اوصى له به لان ذلك من الغرماء مثل
 الهبة بعد الموت كمن قال لرجل اوص بوصاياك في مالي تفد منه فانها تفد منه بلا رد للثالث ولا
 رد لثلثين فلو قالوا له قد اعطيتك مالك او تركنا لك ديوننا او نحو ذلك او اعطيتك مقدار
 وصاياك او اعطيتك مال او نحو ذلك لكان للوارث الرد الى الثلث وللأقرب رد ثلثي الوصية
 للاجنب * وان عين اقرب فخرج * الأقرب * خلافه * بالنصب على انه خبر خرج بمعنى
 صار او خرج خلافه اقرب برفع خلاف ويجوز نصب خلاف لانه ولو اضيف لمعرفة لكنه
 بمعنى مخالف * اخذ * وصية الاقرب ذلك الخلاف الخارج * دونه * اي دون
 المعين مثل ان يقول اوصيت لاقربي بشرة دنائير وهو هذا الرجل فاذا هو ليس
 باقربه وغيره هو الاقرب فليأخذ الوصية الاقرب وليس لهذا الموصى له شيء لانه
 اوصى للاقرب فلتصرف الوصية للاقرب تحميماً وقوله وهو هذا الرجل خطأ ملغى
 ومثل ذلك ان يقول اوصيت لاقربي زيد بابدال زيد من اقربي او بعطفه عطف
 بيان او نحو ذلك وذلك مراد المصنف بقوله وان عين اقرب الخ والمعنى وان عين
 الاقرب بعد اجماله في كلامه وان اوصى لانيسان فقال انه اقربي وليس باقربه اخذ

وان اوصى له باكثر من
 ثلث باذن وارث
 رد الاقرب منه ثلثي
 الثلث فقط وان اذن غرماء
 محاط به بايصاءه بكل ماله
 فلا يرد وارثه للثالث ولا
 اقرب من اجنب وان عين
 اقرب فخرج خلافه اخذ
 دونه

الموصى له الوصية ورد منها الاقرب ثلثها وبقي ثلثها للموصى له وقوله انه اقربي خطأ ماضى
 ومثل ذلك ان يقول اوصيت لزيد الاقرب الي او لزيد لقرابته الي او نحو ذلك
 وتبين النوع كذلك مثل ان يقول اوصيت لاقربي وهم اذنت فانه يأخذ الاقربون ذكورا
 او اناثا او كانوا جميعاً * وتقسيم * وصية الاقرب * بين ذكور واناث كارت *
 حال كونها * مرادة للاقرب * مثل ان يقول اوصيت للاقرب او للاقرب او
 لفلانة ولفلانة ولفلان الاقربين الي او لقرابتهم او من حيث انهم اقرب او لاولاد
 فلان الاقربين او لقرابتهم وضابطه ان يذكر اقرب * وتقسيم * على الرءوس
 ان لم يبين تفاضلاً يريد * فاعل يبين * اي بمطلق الوصية * حقوقاً * منقول
 يريد * او ديوناً * او نحو ذلك كطلاق الصدقة النافلة سواء ذكر المقرق او الديون
 او نحوها ايلم يذكرها لكن لم يذكر القرب وانما قال لاولاد فلان او لفلان فلان ومن
 البيان ان يقول ان لهم كذا من جهة ابيهم مثلاً فان هذا كالتص في انها ميراث
 * وكذا ان نص على تسوية في اقرب * بان ذكرهم بالقراب وسواء مع تفاوت درجاتهم
 او فضل في الدرجة على من درجته اعظم او فضل الاقوى باكثر من حقه اوسوى الذكر
 والانثى او فضل الانثى وانما يحكم بذلك مع القول بان وصية الاقرب ميراث لان ما يزيد
 لذي السهم على سهمه صالحة من الميت نافلة في الديوان يجوز له ان يفضل بعض الاقارب على
 بعض على قدر ضيقهم وان قصد كل واحد بشيء معلوم اي او غير معلوم فلا يدرك كل واحد
 الا ما اوصى له به ولا يرد واحد منهم شيئاً من الاخر وكذا ان اوصى لبعض دون
 بعض ولا يجزيه هذا وقيل ليس كمن لم يوص اه وقيل لا يجوز تفضيله ولا مخالفة
 حكم الارث وان فعل قسمت على قدر الارث ولم يتابع على ما فعل لقوله تعالى
 بالمعروف والمعروف ينم انواع الحق ومنها العدل على قدر درجاتهم وميراثهم واما
 من قال وصية الاقرب غير ميراث فانه يقول الواجب الايصاء المتعلق للاقرب
 فاذا اوصى فقد ادى الواجب ولو لم يفضل على قدر الارث * وان اوصى لذكر
 وانثى اقربين له * او لذكرين اقربين له متفاوتين حذاً * به * شيء * معين *
 او غير معين * ولم يذكر الاقرب * اي لفظ الاقرب ولا لفظ القرابة ونحو ذلك
 * جاز * ايصاءه حال كونه * سواء * بين الذكر والانثى او بين الذكرين

وتقسم بين ذكور واناث
 كارت مرادة للاقرب
 وعلى الرءوس ان يبين
 تفاضلاً يريد بها حقوقاً
 او ديوناً وكذا ان نص على
 تسوية في اقرب وان اوصى
 لذكر وانثى اقربين له يبين
 ولم يذكر الاقرب جاز سواء

المتفاوتين واجزاء الوصية الاقرب وانما كان سواء لعدم ذكره الاقرب * والقراءة *
 المأمة الوارثة لوصية الاقرب وذوي الارحام الذين لا يرثونها عند قوم الا ان لم يكن
 سواء او يرثونها عند قوم * لاربعة ابناء * وابتداء الحساب * من موص *
 او مريد صلة الرحم فيحسب فوقه ثلاثة وما تفرعوا وما تفرعت فروعههم وقيل يبتدا
 الحساب من فوق الموصي * من جهة * ابيه وامه * لا من جهة الاب فقط فاذا
 اطلق القرابة حلت على من له وصية الاقرب فلا يدخل من لا يرثها ولو كان عاصبا
 بان حجة عاصب الاعلى قول من قال تورث وصية الاقرب بين القرابة مطلقاً
 العاصب وذوي الرحم وان اشار الى عموم القرابة حتى ذوي الارحام فهي على عمومها
 فيأخذ ولو العبد والمثرك كما قال * ودخل فيها عبد ومثرك وحاضر وغائب على
 الاصح * مقابله القول بأنه لا يدخل العبد والمثرك كما لا يدخلان على الاصح
 في وصية الاقرب المخصوصة فالاصح حادثة الى العبد والمثرك لا الى الغائب كالحاضر
 اذ لا قائل بأنه لا يرث الغائب او لا تناله الوصية والاولى ان يقول ودخل فيها عبد
 ومثرك على الاصح وحاضر وغائب ولكنه اخر وادله اراد المجموع ولقوة الوصية
 للاقرب دخل فيها العبد والمثرك في الاصح وتقدم الخلاف ايضاً في غير وصية
 الاقرب * لثلاث * نوع * قرابة الاب وان * كان فردا * واحدا * واذا كان
 الامر كذلك وتددت قرابة الاب * فقيل * يقسمونها بينهم * كارت * للذكر
 مثل حظ الاثني * وقيل بتسوية * تخذ الانثى مقدار ما يخذ الذكر * وثلاث
 لـ * نوع * قرابة الام * يقسمونه * بها * اي بالتسوية * ايضاً ولو * كان
 فردا * واحدا واخذ بهما * اي بالقرابتين قرابة الاب وقرابة الام * جامعهما *
 فمن ترك ابن عم اخلاص اخذ الارث واب بقي شيء بعد سهام الورثة احذه
 بالعصبة من جهة العمومة ولا يرث الاقرب لانه لا وصية لوارث وان كان وارث
 حاجب له فله الاقرب كله وان كان منه اخ للام ليس ابن عم فلا يرث العم الاخ
 للام لثلاث من الارب وللأخ للام ثلاث وان تركت ابنا وابن عم اخلاص لا يرث
 العم وصية الاقرب من جهة العمومة ومن جهة الامومة * وان وجدت قرابة احدهما *
 اي ذو قرابة لاحدهما * فقط اخذ الكل وان * كان فردا * واحدا وقيل يختص

والقرابة لاربعة ابناء من
 موص من ابيه وامه ودخل
 فيها عبد ومثرك وحاضر
 وغائب على الاصح لثلاث
 لقرابة الاب وان واحدا
 فقيل كارت وقيل بتسوية
 وثلاث لقرابة الام بها ايضا ولو
 واحدا واخذ بهما جامعهما
 وان وجدت قرابة احدهما
 فقط اخذ الكل وان واحدا
 وقيل يختص

بها قرابة الاب ان كانوا اقرب اليه * وقد اجتمعوا مع قرابة الام اغني وجدت
 القرابتان * وفي العكس * وهو ان يكون قرابة الام اقرب اليه من قرابة الاب
 * نصفان * نصف لقرابة الاب ونصف لقرابة الام. وقيل ان كان قرابة الاب
 اثني فصاعدا فالوصية لهم ولو كان قرابة الام اكثر منهم وان كان قرابة الاب
 واحد او قرابة الام واحدا فلقرابة الاب وان كان قرابة الاب واحد او قرابة الام
 اثني فصاعدا فلقرابة الاب والنصف لقرابة الام النصف وقيل ان كانت قرابة
 الاب واحدا وقرابة الام اثني فصاعدا او بالعكس اخذوا كلهم سواء وقال ابو المورج
 قرابة الاب وقرابة الام سواء في الميراث تساوا في العدد او تفاوتوا والعمل عند
 اصحابنا ان وصية الاقرب ميراث وفي الاثر اذا اوصى فقراء ارحامه قسم كالوصية
 وفضل الاقرب على الابد وان كان في ارحامه اغنياء قرب من الفقراء ولو يوص لهم
 حسب الوصية على الاقربين فان لم تبلغ الى فقراء اقرب ارحامه قسم لثلاث على اغنيائهم
 ولثلاث على فقراءهم سواء وان اوصى لارحامه بمائة ولفقراءهم باخرى قسمت ما بينهم عليهم
 سواء ومائة الارحام قسمة الاقربين فان بلغت فقير منهم خير فان شاء ضم حصته مع
 مائة الفقراء الى منابه من مائة الارحام فيدخل معهم فتزداد حصته على المائة ثم تقسم
 عليه وعلى سائر الاقربين فيأخذ منابه وان شاء تمسك بحصته والفقراء من ذكرنا هم
 في كتاب الزكاة ومن اوصى للفقراء والاقرين والايان بثلاثين فنسدي ان لكل
 نوع ثلثا قيل للايمان عشرة وللأقرب ثلثا العشرين واجاز ابن جعفر ان يعطى الاقرب
 مائة الفقراء ان كان فقيرا الا الايمان واجاز ابنه الازهر ان يعطى ايضاً منها وقيل لا يأخذ
 الاقرب ان كانت له وصية مقرونة كالثال وقيل ان قرنت اخذوا ايضاً اربعة اخماس
 مائة الفقراء وقيل ثلثاء وقيل نصفه * وقد مر الخلاف في حدها * في كتاب الحقوق
 قيل الى اربع درجات بالموصي وقيل بن فوقه لانه لما نزل وانذر عشيرتك الاقربين
 دعار رسول الله صلى الله عليه وسلم بهما التخذ طعاماً الى اربع درجات من بطون قريش اذ
 حصى الله الاقربين من العشيرة ولم يطاق العشيرة وقيل الى ستة ابناء غير الموصي
 وقيل الى سبعة وقيل الى عشرة وقيل الى الشرك وقيل من يحرم عليه تزوجه وقيل من
 نرثه ويرثك وتقدم في كتاب الحقوق ان المختار لاربعة ابناء روى ابو هريرة ان

بها قرابة الاب ان كانوا
 اقرب اليه وفي العكس نصفان
 وقد مر الخلاف في حدها

المتفاوتين واجزاء الوصية الاقرب وانما كان سواء لعدم ذكره الاقرب ﴿ والقربة ﴾
 المأمة الوارثة لوصية الاقرب وذوي الارحام الذين لا يرثونها عند قوم الا ان لم يكن
 سواء او يرثونها عند قوم ﴿ لاربعة ابناء ﴾ وابتداء الحساب ﴿ من موص ﴾
 او مريد صالة الرحم فيجب فوقه ثلاثة وما تفرعوا وما تفرعت فروعهم وقيل يبتدأ
 الحساب من فوق الموصي ﴿ من ﴾ جهة ﴿ ابيه وامه ﴾ لا من جهة الاب تنقطع اذا
 اطلق القربة حلت على من له وصية الاقرب فلا يدخل من لا يرثها ولو كان عاصبا
 بان حجة عاصب الاعلى قول من قال تورث وصية الاقرب بين القربة مطلقا
 العاصب وذوي الرحم وان اشار الى عموم القربة حتى ذوي الارحام فهي على عمومها
 فيأخذ ولو العبد والمثرك كما قال ﴿ ودخل فيها عبد ومثرك وحاضر وغائب على
 الاصح ﴾ مقابله القول بأنه لا يدخل العبد والمثرك كما لا يدخلان على الاصح
 في وصية الاقرب المخصوصة فالاصحية خاتمة الى العبد والمثرك لا الى الغائب كالحاضر
 اذ لا قائل بأنه لا يرث الغائب او لا تناله الوصية والاولى ان يقول ودخل فيها عبد
 ومثرك على الاصح وحاضر وغائب ولكنه اخر ولعله اراد المجموع ولقوة الوصية
 للاقرب دخل فيها العبد والمثرك في الاصح وتقدم الخلاف ايضا في غير وصية
 الاقرب ﴿ لثلاث ﴾ نوع ﴿ قربة الاب وان ﴾ كان فردا ﴿ واحدا ﴾ واذا كان
 الامر كذلك وتددت قربة الاب ﴿ فقيل ﴾ يقسمونها بينهم ﴿ كارت ﴾ للذكر
 مثل حظ الانثيين ﴿ وقيل بتسوية ﴾ تأخذ الانثى مقدار ما يأخذ الذكر ﴿ وثلاث ﴾
 لـ ﴿ نوع ﴾ قربة الام ﴿ يقسمونه ﴾ اي بالتسوية ﴿ ايضا ﴾ ولو كان
 فردا ﴿ واحدا واخذ بهما ﴾ اي بالقربتين قربة الاب وقربة الام ﴿ جامعهما ﴾
 فمن ترك ابن عم اخلاص اخذ الارث وان بقي شيء بعد سهام الورثة اخذه
 بالعصبة من جهة العمومة ولا يرث الاقرب لانه لا وصية لوارث وان كان وارث
 حاجب له فله الاقرب كله وان كان منه اخ للام ايس ابن عم فلا ين العم الاخ
 للام ثلثان من الارث وللأخ للام ثلث وان تركت ابنا وابن عم اخلاص اخذ ابن
 العم وصية الاقرب من جهة العمومة ومن جهة الامومة ﴿ وان وجدت قربة احدهما ﴾
 اي ذو قربة لا احدهما ﴿ فقط اخذ الكل وان ﴾ كان فردا ﴿ واحدا وقيل يختص

والقربة لاربعة ابناء من
 موص من ابيه وامه ودخل
 فيها عبد ومثرك وحاضر
 وغائب على الاصح ثلثان
 لقربة الاب وان واحدا
 فقيل كارت وقيل بتسوية
 وثلاث لقربة الام بها ايضا ولو
 واحدا واخذ بهما جامعهما
 وان وجدت قربة احدهما
 فقط اخذ الكل وان واحدا
 وقيل يختص

بها قربة الاب ان كانوا اقرب اليه ﴿ وقد اجتمعوا مع قربة الام اعني وجدت
 القربتين ﴾ وفي العكس ﴿ وهو ان يكون قربة الام اقرب اليه من قربة الاب
 ﴿ نصفان ﴾ نصف لقربة الاب ونصف لقربة الام. وقيل ان كان قربة الاب
 اثنين فصاعدا. فالوصية لهم ولو كان قربة الام اكثر منهم وان كان قربة الاب
 واحد او قربة الام واحدا فقربة الاب وان كان قربة الاب واحد او قربة الام
 اثنين فصاعدا فللقربة الاب النصف وللقربة الام النصف وقيل ان كانت قربة
 الاب واحدا وقربة الام اثنين فصاعدا او بالعكس اخذوا كلهم سواء وقال ابو المورج
 قربة الاب وقربة الام سواء في الميراث تساوا في العدد او تفاوتوا والعمل عند
 اصحابنا ان وصية الاقرب ميراث وفي الاثر اذا اوصى الفقراء ارحامه قسم كالوصية
 وفضل الاقرب على الاعداء وان كان في ارحامه اغنياء قرب من الفقراء ولو يوص لهم
 حسب الوصية على الاقربين فان لم تبلغ الى فقراء اقرب ارحامه قسم ثلثها على اغنيائهم
 وثلثها على فقراء عم سواء وان اوصى لارحامه بمائة ولفقراء هم باخرى قسمت ما بينهم عليهم
 سواء ومائة الارحام قسمة الاقربين فان بلغت فقيرا منهم خير فان شاء ضم حصته مع
 مائة الفقراء الى منابه من مائة الارحام فيدخل معهم فتزداد حصته على المائة ثم تقسم
 عليه وعلى سائر الاقربين فيأخذ منابه وان شاء تمسك بحصته والفقراء من ذكرنا هم
 في كتاب الزكاة ومن اوصى للفقراء والاقربين والايان بثلاثين فنندي ان لكل
 نوع ثلثا وقيل الايمان عشرة وللأقرب ثلثا والعشرين واجاز ابن جعفر ان يعطى الاقرب
 مما للفقراء ان كان فقيرا الا الايمان واجاز ابنه الازهر ان يعطى ايضا منها وقيل لا يأخذ
 الاقرب ان كانت له وصية مقرونة كالمثال وقيل ان قرنت اخذوا ايضا اربعة اخماس
 مما للفقراء وقيل ثلثا وقيل نصفه ﴿ وقد مر الخلاف في حدها ﴾ في كتاب الحقوق
 قيل الى اربع درجات بالموصي وقيل بمن فوقه لانه لما نزل وانذر عشرتك الاقربين
 دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بدمائه لئلا يطعم الى اربع درجات من بطون قريش اذ
 خمس الله الاقربين من العشيرة ولم يطاق العشيرة وقيل الى ستة ابناء غير الموصي
 وقيل الى سبعة وقيل الى عشرة وقيل الى الشريك وقيل من يحرم عليه تزوجه وقيل من
 رثه ويرثك وتقدم في كتاب الحقوق ان المختار لا ربة ابناء روى ابو هريرة ان

بها قربة الاب ان كانوا
 اقرب اليه وفي العكس نصفان
 وقد مر الخلاف في حدها

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حين انزل الله عز وجل وانذر عشيرتكم
 الاقربين فقال يا معشر قريش او كلمة نحوها اشتروا انفسكم من الله لا اغني عنكم من
 الله شيئا يا بني عبد مناف لا اغني عنكم من الله شيئا يا عباس بن عبد المطلب لا اغني
 عنكم من الله شيئا يا صفية عمة رسول الله لا اغني عنكم من الله شيئا ويا فاطمة بنت
 محمد صلى الله عليه وسلم سليني ما شئت من مالي لا اغني عنكم من الله شيئا ففي الحديث
 اشارة ان قريشا قرابة مع تباعد بطونهم وفيه دليل على دخول النساء في الاقارب
 وعلى عدم التخصيص بمن يرث ولا بمن كان مسلما وهو من مرسل ابي هريرة لان
 اسلامه كان بالمدينة وكذا روى ابن عباس لما نزل وانذر عشيرتكم الاقربين جعل
 النبي صلى الله عليه وسلم ينادي يا بني فرياني عدي لبطون قريش لان ابن عباس
 حين نزل الآية في مكة امام الميولد واماطفل الا ان تعددت القصة كما في رواية ابي
 امامة انه صلى الله عليه وسلم جمع بني هاشم ونسائه وفيها فقال يا عائشة بنت ابي بكر
 يا حفصة بنت عمر يا سلمة فانه ليس عائشة وحفصة وام سلمة من ازواجه صلى الله عليه
 وسلم الا بالمدينة وعلى هذا فقد لا يكون ذلك من مرسل ابن عباس ولا من مرسل ابي
 هريرة وعن انس لما نزلت ان تناولوا البرحتى تنفقوا ما تحبون قال ابو طلحة اري ربنا
 يسئ لنا عن اموالنا فاشهدك يا رسول الله اني جعلت ارضي بريحاء فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اجعلها لفقراء افاربك فجعلها لحسان وابي بن كعب وكانا اقرب اليه
 مني وكان ابو طلحة وحسان يجتمعان في الاب الثالث ابو طلحة هو زيد بن سهل
 بن الاسود بن حرام وحسان بن قابت بن المنذر بن حرام وابي يجتمع مع ابي طلحة الى ستة
 ابناء ابي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمر بن مالك فخرج سداس
 لابي وامانس فهو ابن مالك بن الظرب بن مخنم بن زيد بن حرام وعن ابي حنيفة اذا
 اوصى قرابته فهي الى ابيه في الاسلام وعن انس كان ابو طلحة اكثر الانصار
 بالمدينة مالا من نخل وكان احب امواله اليه بريحاء وكانت مستقبلا المسجد وكان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويستظل فيها ويشرب من ماء فيه اطيب ولما نزلت لن تناولوا
 البرحتى اذية قام ابو طلحة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الله تبارك
 وتعالى يقول ان تناولوا البرحتى تفقوا مما تحبون وانا احب اموالي الي بريحاء وانا صادقة

الله ارجو برها ودخرها عند الله فضمها يا رسول الله حيث اراك الله فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يخ ذلك مال رايح ذلك مال رايح وقد سمعت ما قلت واني
 اري ان تجعلها في الاقربين ويبرحا بنتج الموحدة وكسرها واسكان المثناة
 التحتية وضم الرء وفتحها اخره همزة وهو مصروف وقيل بالقصر قال في
 المشارق رواية الاندلسيين والمغاربة باجراء الاعراب على الرء والاضافة الى
 حاء وحاء على لفظ الحاء من حروف المعجم قال الباجي وهو من علماء الاندلس
 منسوب الى باجة الاندلس انكر ابو دروهو من علماء المشرق الضم والاعراب في
 الرء بل بفتح الرء على كل حال وكذا قال ابو عبد الله الصوري وزاد فتح الباء
 قال الباجي ادركت العلماء بالمشرق على فتح الرء ومن قال ذلك بغير مضاف للحاء
 قال حاء اسم رجل وقيل اسم امرأة وقيل زجر للابل وكأنها كانت ترعى هناك
 فتزجر واضيفت البير الى اللفظ والمختار من الضبط فتح الباء والرء كما اختار الباجي
 ومن المعنى ان ذلك كله اسم واحد فيعلاء من البراح قال الصاغاني من كسر الباء
 وظن انه ير من ابار المدينة فقد صحت ويدل على انه غير بئر فتح الباء في
 رواية ودخل النبي في وصية الارحام وقيل ان كانت تصل الوصية في القسمة الى
 الفقراء اخذها الفقراء كلها والا فلهم ثلثاها ولفقراء هم ثلث وان كان مع الاغنياء
 فقير فهي له كلها وقيل ان نالت واحدا من الفقراء فله ثلثاها ولم ثلثاها ولا شيء
 للاغنياء وفي حديث بريحاء دليل على ثبوت الوقف بلا ذكر حدود اذا امتاز
 وفيه وفي حديث وقف عمر ثمن الحبس على الغني لانه فيهما ذو القربى وهو
 يشمل الغني والفقير * ودخل معهم * في وصية القرابة سواء القرابة العامة او
 الواجب الايصاء لها * وارث من مات * من القرابة * بعدموت الموصي * وكذا
 كل موصى اليه اي وصية كانت اذا مات بعد الموصي فوارثه بمقامه واما من مات
 قبل الموصي من الاقربين او غيرهم فلا ياخذوا ارثهم وقيل ياخذ وارث الموصى له
 المتوفى قبل الموصي ان لم تكن الوصية وصية الاقرب الا الوصية بدينه او تباعته
 فياخذها الوارث اجماعا * لا من ولد بعد موته ان لم يحضر قسمتها على ما مر * في
 الباب من انه قيل الحمل لا ياخذ من وصية القرابة ولا ينظر ولو كان في البطن حال

ودخل معهم وارث من
 مات بعد موت الموصي لا
 من ولد بعد موته لم ان
 يحضر قسمتها على ما مر

الموت وقيل ياخذ وينظر ولو حدث فيه بعد الموت ان ولد قبل القسمة وقيل ان كان في البطن قبل الموت اخذ وانظر وان حدث لم ياخذ ولم ينظر * وان بقي منها * اي من الوصية * ما لا يقسم لقلته اعطي لا قريبهم الى الموصي ان كان فقيرا * والا فلناليه وهكذا وان لم يكن فيهم فقير اعطي فقيرا من غيرهم وان تسدد فقراء في درجة قسم بينهم وحد القلما من ان تقسم بينهم الى ان يبلغ لواحد في آخر درجة ثلاثة قرابط وقيل تقسم على دائق فضة وقيل الى ربع درهم وقيل الى نصفه وقيل الى دافين وقيل الى اربعة وقيل الى درهم * وقيل للفقراء * مطلقا فقراء القرابة وفقراء غيرهم ولو اعطي فقراء غيرهم وحدهم او فقراءهم وحدهم لجاز وقيل يرجح الميزان حتى ينقسم بين القرابة وقيل يشتري به ما ينقسم فيقسم بينهم وتقدم كلام في ذلك * وجاز * الايصاء * ايضا لرحم ودم وهما من حرم عليه نكاحه * اي اوصى لدمه او اوصى لرحمه فان الدم او الرحم يضرف الى من حرم عليه نكاحه بالنسب لا بالرضاع ولا بالزنى او بالنكاح في الدبر او غير ذلك * وقيل لها * اي لفظ الدم ولفظ الرحم * وانقرابة * اي ولفظ القرابة * سواء * في المعنى وهو كل قريب بالنسب ووجه تسمية القريب دما ان النقطة من الدم والولد من دم والده وولد الولد من دم الجد بالواسطة * ولا يرد الاقرب ما لجيران * من الوصية لانه حق للمعين * وياخذها * اي الوصية للجيران * كل جاز * من جيران الموصي او من جيران من نسب اليه الجوار * وان غنيا او عبدا او كتابيا * او مجوسيا او وثنيا او مشركا ما * لا * ياخذ الجار الذي هو * كتابي * او مشرك ما * من رقيق * اوصى به للجيران ولا من مصحف اوصى به للجيران ولا كل ما لا يمكن منه المشركون وبالاولى لا ياخذ ذلك كله ان كان وحده كما انه عليه بانه لا ياخذ البعض والحاصل انه لا يملك بالوصية ولا يغيرها عبدا او امة او مصحفا ولا جزءا من ذلك وهكذا ما شبه ذلك وياخذ ذلك غيره من الموحدين وقيل قيمة ما ينوبه من ذلك عن الورثة وان كان وحده اخذ قيمة ذلك كله او وصية الجيران من الكل وقيل من الثلث كما في الديوان ووجه الاول ان حق الجيران حق مخلوق واجب ووجه الثاني انه لو لم يوص به لم يدركوه ولو كانت لهم بينة انهم يتبعونه بحق من حقوق

وان بقي منها ما لا يقسم اقلته اعطي لا قريبهم الى الموصي ان كان فقيرا وقيل للفقراء وجاز ايضا لرحم ودم وهما من حرم عليه نكاحه وقيل لها وانقرابة سواء ولا يرد الاقرب ما لجيران وياخذها كل جاز وان غنيا او عبدا او كتابيا او كتابيا لا كتابي من رقيق

الجار * و * وصية الجيران * على الرأس لا الدور * فلو كان في جهة اليسار في دار واحدة تسع انفس وفي جهة اليمين داران كل واحدة فيها نفس واحدة لكان لاهل اليسار تسعة اسهم ولاهل اليمين شهما فذلك احد عشر سهما ويعد كل واحد من العيال ولو صبيًا او عبدا * ويعد فيه * اي في الجار اي في حقيقة الجار في الجوار المقهور من لفظ الجار والجيران او في الجيران على تاويل ما ذكر والا فهو جمع جار * عبد الموصي بشرط مامر * وهوان تكون زوجة عبده امة لغيره او حرة ولو غابت لاماله ايضا وتعدي فيه اتمه ان كان زوجها حرا او عبدا لغيره ولو غابت زوجها والمراد انه تعطى زوج عبده الجار له ان كان امة لغيره او حرة لا العبد وانما ذكره ليثبت الجار الا ان كان دبره فياخذ * وان اوصى بثلاث ماله * او اقل * لاخوته وله اثنتان * اي اخوان اثنتان * لاب * وكذا * له اخوان * لام * و * اخوان * شقيقان فان كان له ولد * او والد اوجد * بجز ميراثه * ف * الوصية * بينهم سواء * لكل واحد سهم فذلك تسعة اسهم * والا استخض اخواه لايه بثلاث اثلاث * الثلث الذي اوصى به وان اوصى باقل من الثلث فلها ايضا ثلث الاقل الذي اوصى به ولو اوصى باكثر من الثلث واجاز الورثة لثلث الذي اوصى به * وبطل * هم * الاخوة الاربعة الاخوين الشقيقين والاخوين الاميين * الوارثين * من الوصية * لرجوعه في ارثهم * اي لرجوع السهم في ارثهم اي بطل سهمهم من الوصية لانهم ورثة فرجع ميراثهم ولم يكن اير الوارث لانه ماله الا ما اوصى له به او ما ينوبه كما هنا وذلك انه لا وصية لوارث وذلك السهم هو ثلثان من الوصية التي اوصى بها للاخوة الستة فرثها مع جملة المال الاخوة الاربعة * لان ثلث ماله للكلالين * اخويه لامة ميراثا * وثانيه * للاخوين * شقيقه * بالعصبة وانقرضة من ثلاثة والله اعلم * باب * فيما يخرج من الكل وما يخرج من الثلث * يخرج من الكل كفن * كما ان المفلس يترك له ما يستر عورته ويصلي به ويكفنه من الحر والبرد لقوله صلى الله عليه وسلم في ميت مات بحضرته كفنه في ثوبيه اللذين احرم فيهما فاضافها اليه وامر بتكفينه فيهما بدون ان يستل هل عليه دين * وبقعة ان اشترى * ليدفن فيها ان لم يجدوا موصيا يدفنوه فيه الا بشراء كما ان المفلس يترك له يت يصلي فيه ويكفنه من الحر والبرد ومن اوصى

وعلى الرأس لا الدور
يعد فيه عبد الموصي بشرط
مامر وان اوصى بثلاث
ماله لاخوته وله اثنتان لاب
وكذا لام وشقيقان فان
كان له ولد بجز ميراثه
فيهم سواء والا استخض
اخواه لايه بثلاث الثلث
وبطل سهم الوارثين
لرجوعه في ارثهم لان
ثلث ماله للكلالين وثانيه
شقيقه

باب

يخرج من الكل كفن
وبقعة ان اشترى

بشيء للقبور في لبنها ومساحيقها وقرنها وفي ماء هالافي الخشبى تعمل بها ولا في
نخش وما جعل الموتى فلاة وور والنسل والحنوط والكفن والسرير والحمل والحفر وغير
ذلك مما يحتاج اليه الميت وان فقد من يقبره فاجرة من يقبره من السكل على المختار
وقيل من الثلث ودخل فيما للموتى الاغنياء واهل الذمة والعبيد وعندي ان الكفن
بعد الدين فيدفن عرباناً ليقضى ما في ذمته او بعضه لان حق المخلوق شديد والارض
تستره كالكفن فلا يقاس على حال حياة الناس لان المفلس تظهر عورته بالعماء
والميت يستره الدفن وليس في حديث كفنوه في ثوبه ما ينافي هذا الجواز ان يكون
اراد ان يامرهم ان يكفونه في ثوبي احرامه ولا ينزعوها ويكفونه في غيرهما
ولا احتمال ان يكون عرفه بلا دين ولا احتمال ان يكون امرهم لان الاصل عدم الدين
فجرى على الاصل متمداً على انه لو كان لا خبر به **و** البقعة والكفن **و** هما
قبل الدين **و** يليهما الدين **و** فبعده **و** اي بعد الدين **و** وصية **و** تخرج من الثلث
وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قضى بالدين قبل الوصية **و** فارت **و**
اي بعد الوصية ارت وتقدم في كتاب الجنائز انهم يشتركون القبر من الملم لامن
مال الميت فلا تقص قيمة القبر عن الوصايا واصحاب الديون على هذا ولعله ان
اوصى بالبقعة من السكل والا فمن اموالهم وفي التاج الكفن عند الاكثر من
السكل قبل الدين وقيل من الثلث بعده وان لم يكن الا كنهه واحاط دينه به وطلب
غرماء اخذه ويدفن عرباناً فليل لهم ذلك ومنعهم الا اكثر قال ابو عبد الله يكفن
به وامره الى الله وقال عز ان يدفن عرباناً ويباع ثوبه في دينه لان الله يسئله عنه
لا عن دفنه عرباناً وسئل ابو سعيد عن موص ان يكفن بثياب معروفة من ماله قال الراي
الى ورثته قلت بل يفعلون ما امره الا ان احبوا ان يكفونه في ثوب واحد ناكفونه
في واحد منها الا ان وسع الالب تلك الثياب كلها فليكفوه فيها كلها وان اوصى ان
يصل عليه فلان او يغسله او يكفنه او يدفنه فليل فلان اولى وقيل الولي اولى ومنع
القاتل ان الكفن من الثلث من تكفينه من ماله في الحكم - حتى يصح انه يسعه الثلث
الا برأي وارثه واقوله ثوب ساتروا اكثره ثلاثة وقيل اكثره اربعة وقيل ستة وقيل بما
يلبسه حيال وفوق ثوبه وقيل له خمسة وللرعاة ستة اه **و** ولازم من وصية **و** مستداخبر

وما قبل الدين فبعده وصية
فارت ولازم من وصية

و من الدين **و** اي والنوع الواجب من الوصية يعد ديناً فيكون بعد الكفن والبقعة
وقبل الوصية وذلك ان يرث ميتاً او يستخلف على وصيته التي تخرج من السكل او من
الثلث وبالكفا او يتعدى فيها او يضيها او يفعل ذلك بوصية لم يرث صاحبها ولم يكن
خليفته او تكفل لموس او وارث او غيرهما بانفاذ الوصية فانها تكون في ضمانه **و** فمن
عليه وصية ابنه **و** وصية **و** جده **و** وقدمات جده قبل ابيه **و** هل يتحصص **و** هذا
الذي عليه وصية الجد ووصية الاب مع الوارث في الثلث اسند المصنف اليه بعدم موته لانه
السبب في حياته ولانه بعدم موته راغب جداً في الاتخاذ او اراد هل يتحصص الابناء
ايضاً الاب والابناء الجدة او يتحصص الاب مع الجد في ذلك كله واحد **و** او سبق
الجد **و** بالنسبة للفاعل ورفع الجد او للمفعول اي تنفذ وصية الجد قبل وصية الاب وما بقي تنفذ
به وصية الاب وهكذا كل وصيتين تسابقتا بوقت صاحبها كوصية الجدة ووصية الاب
ووصية الجد ووصية جد الاب اذا مات الاكبر قبل الاصغر ووصية الاصغر كلاب اذا مات
قبل الاكبر كالجدة هل يتحصصان او تنفذ وصية من مات قبل الاخر **و** فيه تردد **و** من عالم
واحد قال تارة تتحصصان وقال تارة تقدم وصية من مات قبل الاخر في المسئلة قولان
قديم وجديد وفي المسئلة خلاف لسائر العلماء قال بعضهم تتحصصان وقال بعضهم
تقدم وصية من مات قبل والصحيح الخاصة وكذا اختلفوا في سائر الديون على الميت
او المفلس هل تتحصص او يقدم السابق فالسابق والصحيح التحاض ومن ارتين
باع الرهن فان لم يف له خاص بالباقي او سابق على الخلف وكذا وصايا كثيرة وما
كان من الوصايا او من الديون بمرتبة واحدة من تقدم او تاخر عمل لما بمرتبتها على القول
بالسبق **و** ومنه **و** اي من السكل **و** التنصل **و** من مال احد او مال مسجد او مال
اجرا ونحو ذلك وهو الخروج من التباعة بالايضاء بمقدارها علم صاحبها او لم يعلم وهذا هو
الصحيح لانها حق للمخلوق متعين ولو عرض الجهل به او قارنه واحد متى ما يكون المرء عند
موته **و** وقيل من الثلث **و** لانه اقرار منه بحق لغيره طالب انفاذه حال كون الوارث
شريكاً له في الجملة وليس كقرار حكم به في حياته وطول بانفاذه بلا تنليس ولا قيام
من الغرماء عليه **و** كاحتياط **و** ولو من حقوق الناس في كون الاحتياط من الثلث لانه
ليس حقاً متيقناً فهو قريب من الايضاء بالصدقة غير الواجبة **و** على المختار **و** في كون

من الدين فمن عليه وصية
ابيه وجده هل يتحصص
او يسبق الجد فيه تردد
ومنه التنصل وقيل من
الاث كاحتياط على المختار

التنصل من المكل وكون الاحتياط من الثالث بمقابلة قول ان الاحتياط من الكل لانه
 هنا خرج من الشك في الواجب واخر قوله على المختار ليدل على الخلاف في الاحتياط
 ولو قدمه على قوله وقيل من الثالث لم يدل عليه * وكذا * زكاة وحج واجب مع
 تضييع * لاداءها فانها من الثالث مثال تضييع الزكاة ان يخرج وقت الزكاة ولم
 يعطها او قد وجد من يعطيها اياها ومثال تضييع الحج ان يجد ما يجب معه الحج عليه في حين
 يدرك او قبل الحين وبقي الى الحين ولم يستعد للخروج ولم يخرج وان لم يكن التضييع
 فن الكل وقيل من الثالث مطلقا وقيل من الكل مطلقا ومثلها الكفارة الوجبة
 بانواعها وما يوصي به للصيد حال الاحرام او من صيد الحرم وما يوصي به لصوم رمضان
 وما يخرج من ماله لا يصاءه بصومه ان ارادوا الاطعام في الاثر حقوق العباد من
 الكل وحقوق الله اللازمة قيل منه وقيل من الثالث والقائلون انها من الكل قال
 بعض هي قبل ماله بآداب الحديث حقوق الله احق بالوفاء وبعضهم بالتحاصص في التركة
 لا بتقديم احداهما وقيل بعدم للعباد وهو المشهور المعمول به الصحيح وغير اللازمة
 من وجوه البر في الثالث اتفاق ومن جنس وعائيه تباع ولم يجد ثمة يوصيه اوصى
 واشهد واجتهد في طلبه حتي يمسه او يموت فيكون الحق في ماله بعد الاشهاد به
 والفرق بين هذه الحقوق الواجبة بين العبد وربه وبين الديون بانواعها ان
 الدين يدرك على الوارث في مال الموروث ولو لم يوص به وانه لمعين يطالبه بها
 والحقوق لا تدرك ان لم يوص بها وهي لغير معين لا يطالبه بها احد فساغ فيها
 الخلاف امن الكل لانها تجب في حياته عليه من الكل فكذا بعد موته اصلها
 الدين لانها سواء في كونها حقوقا لازمة ام من الثالث لانه لو قامت عليه الغرماء
 في حياته والحقوق في ذمته لقد تمت الغرماء عليها ومن اوصى بقطعة الفلانية
 تكون في سبيل الله تعالى اذا مات فمن الثالث على الصحيح وزعم بعض انها من
 الكل وان احتاج لم يجزله بيعها واكلها كذا قيل وقيل له اكلها وبيعها ولو لم ينجح
 قلت يجوز في الحكم فقط لوجوب الوفاء بالعهد * فالتنصل كل تباعة * على
 حذف مضاف اي قضاء كل تباعة الخ او المصدر بمعنى اسم مفعول اي فالتنصل
 به كل تباعة * لازمة من نفس * او عرض اذا اراد ارضاء صاحبه بمال * او *

وزكات وحج واجب
 مع تضييع فالتنصل كل
 تباعة لازمة من نفس او

من * مال بتعدية * او غلط او خطأ * او معاملة * ولو كانت تباعة لمال
 المسجد او الاجراء او الغيمة * فما * اي والتباعة التي * علم ربهها * اي تباعة
 علم ربهها * قصد بايضاء له بها * او لوارثه ان مات وخرجت من الكل وان
 كان غيرها مما يخرج من الكل تحاصص معه في المكل * وما جهل * ربهها * فـ *
 ليوصي بها * بعنوان الاتصال * اي على ترجمة الاتصال او علامته اي يذكروها
 باسم الاتصال فتعطى الفقراء في كل موضع ويمزى الفقير فصاعدا ويستحب
 تفريقها او اعطاءها في بلد يرجي فيه موافقة صاحبها * وينحاصص من علم
 ومن جهل * من اصحاب الديون والتباعات جهله الموصي فإوصى بالاتصال
 هكذا اذ لو عينه وجهلوه وانما اسند التحاصص الى من جهل لانه سبب المحاحصة
 ولانه يرغب في ان يأخذ حقه لو وجده او علم به وليس المعلوم اولى من المجهول
 * والمعلوم قيل اولى بها * اي بالمحاصة * وهو المختار * عند الشيخ لان
 المجهول ولو كان معينا في نفس الامر لكنه ليس معينا في الخارج الظاهر ولا
 مطالب الحق واذا حوصص لفليس هو الذي يأخذ حقه بل يعطى الفقراء للجهل
 به فليس من يأخذه بعد المحاصة معينا لاستواء الفقراء فيه فكان كالحق الذي
 لم يتعين صاحبه ولانه لو لم يوص بحق المجهول لم يازم الوارث ومختار الديوان هو
 القول الاول * وجاز * الاتصال * وان اعبد * اي يقران علي كذا فلان
 عبد فلان فاعطوه اياه فيما له او يكون ذلك ملكا لسيده * او مشرك او قاتل
 او وارث * اي بان اقر لاحد بمحق عليه له واما ان اوصى بالاتصال من مال
 من لا يعرف اولا بوجود الوارث فقد مر الخلاف في الايضاء للوارث بمحق لازم
 ليس له وكذا ان ارضى لاحد بمحق كذلك ليس له قتله او عمل فيه سبب الموت
 على ما مر فقد مر ان القتل يبطل الوصية وتقدم الخلاف في الوصية للعبد وكذا
 المشرك ولا سيما الاتصال فان اهله الموحدون وهم اولى به الا ان يراعى ترجي
 موافقة صاحب الحق في اعطاء المشركين واذا اوصى لاحد بشيء مما يرجع الى
 الثالث فقيل يجوز لا وصي له به حتى يعلم انه يريد على الثالث وقيل يجوز له
 حتى يعلم انه يجوز الثالث ومن اوصى له بمحض بمنزلة بقيامه عليه ولم يعلم له انه

مال بتعدية او معاملة فما
 علم ربهها قصد بايضاء له
 بها او ما جهل فبعنوان
 الاتصال وينحاصص
 من علم ومن جهل والمعلوم
 قيل اولى بها وهو المختار
 وجاز وان لعبد او مشرك
 او قاتل او وارث

اني بما يستحق به فقيل له ان ياخذ ان لم يعلم انه اوصى له به باطلا وقيل لو
قام عليه في صلاة واحدة لكان افضل من الدنيا وما فيها ومن اوصى ببعض
ماله بحق له عليه او قيامه عليه ثم اوصى به في مرضه لآخر بذلك فهو الاول
وكذا ان قال انه للاخير وصية مني ومن لم يجد من يقوم له بقضاء دينه الا
بكل ماله بعد انفاذها وسعه الايصاء له بذلك فيرد بعد موته الى اجرة مثله ومن
اوصى لغيره بكذا لقيامه علي وليس الصبي من يقوم له بطل ان كان من الورثة
وان كان بمن يقوم ببعض الحوايج فله ذلك وان كان من غيرهم فمن الثلث
❦ وان قال ❦ اوصيت بكذا للاتصال من مال فلان اعطيه فلان او وارثه
لا الفقراء الا ان لم يعرف او ايس منه وان قال اوصيت بكذا لمال عبد فلان ❦
او للاتصال من مال عبد فلان ويتصور ان يملك العبد المال بان يوهب له او يوصى له على
خلاف وان يرسل اليه ميراثه من بلاد الشرك ومعنى اوصيت لمال عبد فلان
اوصيت من اجل مال عبد فلان فيعلم ان الايصاء للعبد كانه قول اوصيت للعبد
من اجل ماله ❦ فهل ❦ ذلك ❦ اي لا بد بناء على انه يكون مملوكا وقد
نسب له الموصي مالا واوصى له من اجله فلينفذ كما قال ❦ اوله ❦ الذي في
وقت الايصاء لان المال حينئذ لم يكن في الوقت بناء على ان مال العبد لسيد
وايضا لانه يتبادر ان يراد بمال العبد مال السيد الذي بين يدي عبده ❦ قولان ❦
الاصح الثاني وان اوصى لعبد فلان بكذا وكذا للاتصال ماله تدخل ملك الموصي
فما بطلت الوصية وان دخل ملكه ثم خرج فمات فالوصية لعبده كما لو اعقه
سيده او اخرجه الى ملك غير الموصي وقيل الوصية لسيد العبد الاول في هذه
الوجوه كلها وان اوصى بكذا للاتصال مال فلان وفلان بالواو في السوية ولو
كان احدهما انثى او تفاوتتا وان قل باو بطلت الوصية وقيل ثبت بالخوية وان
اوصى بكذا لعدة الدابة او دابة فلان فقيل بطلت وقيل ثبت وكانت لصاحب
الدابة قلت هو الصحيح لان ما جلبت دابة احد فهو له ولان الصدقة لما ثواب
في الحديث على كل ذي كبد رطبة ❦ وان اوصى بكذا لاموال الناس ❦ اي
لاجل اموال الناس او قال للاتصال من اموالهم ❦ فله ❦ يعط ❦ لفقراء ❦ او فقير

وان قال لمال عبد فلان
فهل له او لربه قولان
وان اوصى بكذا لاموال
الناس ففقراء

او فقيرين واراد الجنس فيشمل ذلك ولا ياخذ فيه مشرك ولا عبد كما لا ياخذ
غني وقيل يجوز اعطاء مشرك اذا رجي ان يوافق انه صاحبه وكذا اللقطة
واقصر الشيخ انه لا يعطى مشرك ذلك ولا لقطة وهو الصحيح واذا انفذ الوارث
او الخليفة الاتصال فظهر صاحب الحق فلا ضمان عليهم الا ان تبين الشيء الذي
هو ملك له باقيا في التركة فانهم يعطونه او انه الذي اعطوه او باعوه واعطوا
ثمنه فانهم يعطون قيمته اياه او مثله وان وجدوا رده بلا اغلاء رده بد يبعه
واما ان كان المتصدق بمال غيره لقطة او اتصالا حيا فانه يضمن كما روي عن
ابن مسعود رضي الله عنه انه اشترى جارية ببيع مائة درهم فغاب صاحبها
فشدّها حولاً فلم يجد صاحبها فخرج بالثمن عند سدة بابها فجعل يقبض
ويعطى المساكين ويقول اللهم عن صاحبها فان ابني فعني وعلي الثرم وقال هكذا
يفعل في اللقطة وبه امر رسول الله صلى الله عليه وسلم ❦ وان امر بدفعه ❦
اي يدفع الاتصال من اموال الناس و❦ اذا الزكاة وغيرها مما لا يعطى الا بشرط
❦ لمعين فهل يدفع له وان ❦ كان ممن لا يجوز له الاتصال ❦ كعبد ❦ ومشرك
وغني ووارث على قول فيه امتثالا لامره ولو انه لا يجوز له لانه ليس دفعه اليه قطعا
عن اهله لان ذمة الموصي لما تنزل مشغولة ولان تعيين الموصي من يدفع اليه بعد
التعميم بانه اتصال من اموال الناس قد يفهم منه انه عينه لكونه عنده هو
صاحب التباعة او لكونه يظنه انه صاحب التباعة او يرجوا ذلك والواو للحال
اي هل يدفع والحال انه كعبد او مشرك قيل نعم وقيل للفقراء كما قال او للفقراء
للكعبد ولو ابى جملته للعطاف لا وهم ان في المسئلة قولاً هو انها تعطى الفقراء
لا الموصى له ولو تاهل وليس كذلك فانه ان تاهل له لا تعطى غيره بل يعطاهما
هو الا ان ابى من قبولهما كما ذكره بعد ❦ او ❦ يدفع ❦ لفقراء ❦ الاحرار
الموحدين غير الوارثين اختدانا بقوله او للاتصال من اموال الناس والقاء لقوله
لفلان ثانيا لانه باطل لان الاتصال من اموال الناس انما هو للفقراء الاحرار
الموحدين غير الوارثين فلا يمثل قوله لان اختداه للشرع لان امثاله منصية واعانة على
معصية ولا يتبادر من كلامه انه هو صاحب التباعة فلا عن ان يقول انه حقه يدفع اليه

وان امر بدفعه لمعين فهل
يدفع له وان كعبد او لفقراء

كما انه لو اوصى ان تعطى الاغنياء او المشركون او العبيد الزكاة او الكفارة لا يعطونها وكما انه لو اوصى بحق فلان ان يعطى فلانا الاخر لا يعطى الاخر بل الاول قولان اصحهما الثاني وكذا يدفع * ولم * ابي للفقراء * ان بنى المعين المتاهل لذلك او غير المتاهل * من قوله * وقد اوصى له به * وان * اوصى لقلان بانتقال مال الناس او بالزكاة او بالكفارة او غير ذلك وفيه وصف مانع من اخذ ذلك * لم يمت * ذلك الموصي * الا وقد زال الوصف المانع كغنى او شرك او ورق * او ارث * جازله * اعتبارا لحل الموت وان لم يزل الوصف المانع الا بعد موته وقبل الانتقاد فقبل يعطاه وقيل اذا كان فيه الوصف المانع في حال الايباء لم يجوز له قبل الموت او قبل الانتقاد ابتداء على باطل * وتدفع * الوصية * في عكسه * وهو ان يوصي له بانتقال من اموال الناس او بزكاة او نحو ذلك وهو بحال من ياخذ ذلك ويموت وهو بحال من لا ياخذ ذلك * للفقراء * المتأدين لذلك * على المختار * لانهم اهل شرعا وقوله مقابل المختار قولان اخران احدهما بطلان ذلك فياخذه الورثة ارثا والثاني انفاذه فيمن اوصى له ولو كان لا يجوز له * وان امر * الموصي * بجمعها * اي يجعل الوصية التي اوصى بها من اتصال او احتياط من اموال الناس او كفارات او اموال لا يعرف ربحها او لقطعة * لكحج * يصلح بها طريقه او يمان بها حاج * او مسجد * يصلح بها جداره او سقفه او ارضه او تصرف في عمارته او لسبيل الله او لوجه البر * او * بجمعها * في قبيلة * معينة * او بلد * معين * او صنف كذا * من البلاد او من الناس * ف * لا يصرف * على ما امر به * وان خالفوا لم يجوز لانه لو اوصى لزيد واعطوا عمره لم يجوز لانه ربما كان قصده للقبيلة لان التباعة لفقير منهم له يوافقه والاصل ابقاء الوصية لمن في له * وجوزت في غيره * لان ذلك كله سبيل لتلك الوصية الا ترى انه لو اذن الوصية لجاز صرفها الى ذلك وغيره فلم يخصها في ذلك تقييده لان الشرع وسع له في ذلك كله ولو في حجب وقد اوصى بها لغيره بان يعين بها ضعيفا يريد الحج او يصلح بها طريق الحج او تنفق على عمار المسجد او في مصالح عمارته او يصلح به جداره او ارضه او سقفه او يصرف في زاد الغزاة او سلاحهم او مراكبهم او مصالحهم ولو

قولان وكذا لم ان ابي المعين من قبوله وان لم يمت الا وقد زال الوصف المانع كغنى او شرك او ورق جازله وتدفع في عكسه للفقراء على المختار وان امر بجمعها لكحج او مسجد او في قبيلة او بلد او صنف كذا على ما امر به وجوزت في غيره

كان في هؤلاء اغنياء لان ذلك مصلحة للاسلام والمسيح ايضا قائم مقام الامام والامام بعلي من الزكاة للقائم بامر المسلمين ولو لم يكن فقيرا هذا مراد المصنف ان شاء الله وتوجيهه وهو صحيح واما كلام الشيخ فظاهره ان القول بالجواز لعله في غير ما اوصى به انما هو فيما بعد المسئلة الاولى وهي قوله لكحج او مسجد والصحيح انه لا يجوز مخالفة الموصي فلا يملك اهل بلد ما اوصى به لاهل بلد اخر وانما اوصى لاهل بلد او فقراء هم فلا يملك من يملك الا من يتم الصلاة فيه ويقبل قول من قال انه يتم ولو اسود ان قال انه حر ولم تعلم رقيقته ويعطى من يتم فيه ولو لم يكن فيه وان قال لفقراء بلد كذا فكذلك وقيل ان قال لفقراء اعطى من فيها ولو لم يتم وقيل ان قال للفقراء من اهلها فالوصية للعرفين بها ولا شيء للسكان فيها ولو اتقوا لان فقراءها غير فقراء اهلها وان اوصى للفقراء في بلد كذا للفقراء فيها ولو كانوا لا يتمون وان قال لاهل قرية كذا للفقراءها واغنياءها قبل ومن قال بماله صدقة على اهل البصرة لم يلزمه شيء ولم ينفذ وصية فقراء كذا ان يفضل الفاضل في دينه والمشتغل بالعالم والكبير والضعيف والارمل والمتعفف ولو لم تصل جميعهم ان نظر الله لا محابة * ولا يجوز * الموصي بالاتصال ولو اوصى به لرجل معين من اتصال مل ذلك المعين * في الحكم * على الاعطاء * ماخي ان ابي * واذا مات اعطى من تركته كما قال * وعلى خليفته * او وارثه ان يعطى * ان تنصل لاحد بوصية ويستحقها * ذلك الموصي له * هو او وارثه بعد موت الموصي * ولا تبطل بموت الموصي له قبل الموصي فهي لوارث الموصي له لانها تباعة وهي كالدين * وبزكي * ذلك الموصي له او نائبه كوارثه * عنها حينئذ * اي حين مات الموصي او حين استحقها هو اعني الموصي له وهو حين موت الموصي وقبل ذلك يزكي الموصي ويدرك الموصي له بالاتصال او غيره الفقة ولا تدرك عليه ولا يجب عليه حق بالوصية لانه بمنزلة من لم يكن له مل وفي الديوان ان مات الموصي له اي بالاتصال فلورثته على قدر ارثهم اي وقد مات الموصي قبله وان مات الموصي له قبل الموصي بطلت الوصية والصحيح ما ذكره المصنف والشيخ من ان وصية الاتصال لا تبطل مطلقا اعني ولو مات الموصي قبله وفي الديوان اذا مات الموصي وجبت

ولا يجوز في الحكم ماخي ان ابي وعلى خليفته ان تنصل لاحد بوصية ويستحقها هو او وارثه بعد موت الموصي وبزكي عنها حينئذ

الحقوق على الموصي له ان ترك الموصي مالا اي ولولم يقبض الموصي له ما اوصى له به وان اوصى
للمسلم لا اتصال ماله فان ولد حيا فله والا فلورثة الموصي وان تنصل لورثة فلان
فحكمه حكمه وان كان له وارث يقسم على قدر ميراثهم وكذا ان اوصى لفلان وفلان
بكذا من اجل مال فلان او بدنه او عرضه او من اجل فلان وهذا الذي نسب
اليه المال او الجسد او العرض ميت ورثوه يقسم على قدر الميراث وهكذا كل انظر
منه ان ذلك من حيث يستبر الارث سواء علم الموصي بموت فلان ولم يعلم على ما في الديوان
واما ان قال ورثة فلان ومات قبل موت فلان فبالسوية وان تنصل لهما
لمهم وذكرهم باسم الارث او ابدانهم او اعراضهم او قال اعطوا فلانا وفلانا
استوا في القريب ومن دونه والذكر والانثى وان اوصى لاحد
بمال فلان او بمال بدنه او لعرضه وفلان للمعين ليس بوارث اي بموروث
وسمي الموروث وارثا تجوزا للاقلة التضاد او للاقلة الاشتقاق او اراد انه وارث
بالامكان ولو كان موروثا بالفعل الموصى له مثل ان يقول اوصيت لزيد
بكذا وهو مال امرو مع ان عمر ليس بموروثا لزيد بطلت الوصية بخالفها
الشرع لان مال عمرو ليس ملكا لزيد فضلا عن ان يوصي به لزيد لا الموصي مال الكمال
عمرو فيوصي به واصل الوصية الهبة وانما تصح بطيب نفس الواهب ولم يوص به لصاحبه
فضلا عن ان يحكم به لصاحبه ولم يذكره على طريق الاقرار به لصاحبه فضلا عن ان يحكم به
لصاحبه مع امكان ان يجهل او يتجاهل في ان الايصاء بمال احد لغيره جائز وجوزت
فلان للمعين المنسوب اليه المال او واثه ان مات هو على الاصح لان
المال له وايضا الموصي به اقرار له به ولو اوصى به لغيره فيؤخذ من ايصاء ما هو الحق
وهو نسبة المال لفلان ويلغى ما هو باطل وهو الايصاء به لغيره مالكة اذ وضع
الوصية في غير موضعها كمن قال اوصيت لاقربي وهو عمرو بكذا فيبطل عمرو وياخذ
الاقرب اذا كان عمرو ليس اقرب وفي ذلك براءة للورثة والموصي وذلك اذا علم
فلان المنسوب اليه المال او وارثه او كان من امر ان يتفق عليه لا ياخذ مال
الاتصال واما ان لم يعلم وكان الموصي اليه ممن ياخذ الاتصال فانه يظن من اوصى
اليه الا ان ابي فاقترع او لم يعرف وان اوصى ان يتفق عليه كذا في تنصل ماله

وان تنصل لورثة فلان
فكرث وان لمالم استوا
وان لاحد مال فلان والمعين
ليس بوارث الموصى له
بطلت الوصية وجوزت
للمعين او وارثه على الاصح
وان اوصى ان يتفق عليه
كذا في تنصل ماله

بناء يتفق للمعمول والماء في قوله عليه وقوله وماله دائمة على احد وكذا في قوله
انفق عليه ولا يتفق على غيره لانه ماله وينتظر احبي ان ابي ان يقبض
ما اوصى له به ولا يتفق على غيره لانه تباعة له وقيل عليهم ان يعلموه به ان لم
يعلمه فقط وقيل يضعونه في يده او حجره او قدماه حيث يصاهه وقيل يترك موصي
له او يوصون به له فيضعونه حيث تركه الميت او حيث امكن بلا تضيق وقيل ان
ابي حل لهم ان ياكلوه ولا يوصون به ولا يضعونه فيما ذكرنا ويتفق على
خالفته اي يعطاه ان جن سواء لم يرض عليه قبل الجنون او عرض
عليه فابي من قبوله او قبله ولم يقبضه لان جنونه كموته الا ان ماله باق على ملكه
يد قائمه ومثل الخليفة قائم المجنون ويدرك على العشرة الاستخلاف عليه وكالجن
حدث مانع من القبض كالبكم اذا كان لا يفهم عنه او لا يفهم ويتفق على
وارثه ان مات كارت اي على الارث اي بحسب الارث واراد بالوارث الجنس
وان ارتد اعطي الامام او من يقسم ماله على خلاف سواء عرض عليه قبل الارتداد
قبله ولم يقبضه ولم يقبضه او لم يرض عليه وان اوصى لكافل مثله
هو الغائب فليتفق على خليفته ان كانت انت ضمير الخليفة بناء على قول
الكوفيين بقياس ماورد ولو ورد في الشر فقط ويحتمل ان يكون ضمير كانت عائدا
الى الخلافة المفهومة من لفظ خليفة اي ان ثبتت الخلافة والا لزم عشيته
استخلاف امين في الدين والمال او في المال ان لم يوجد امين الدين او
وجد ولا يطبق القيام بالمال وكذا سائر الاستخلافات يقبض له ويموز
ان يقبض للتيمم قائمه وكذا المجنون وللابن ابوه واذا لم توجد العشرة استخلاف
الامام او القاضي او الحاكم او الوالي على يتيم ونحوه وكذا يتفق على خليفة
الطفل ان اوصى بالنفقة عليه اي على الطفل وكذا ان اوصى بالنفقة
على غائب او مجنون واجيز ان يصرف على الطفل والمجنون بالامام والبأس
بلا احتياج لاستخلاف واصل ذلك كله صلاح يتيم كما قال الله جل وعلا
يسئلونك عن اليتامى الآية وام طفل كولي في اقيام عليه كما ياتي في هذا
الكتاب السادس عشر في قوله باب ان مات شريك نائب الخ لم تكن له خليفة

انفق عليه وينتظر ما حيي
ن ابي وعلى خليفته ان جن
وعلى وارث ان مات كارت
وان لكافل فعلى خليفته ان
كانت والا لزم عشيته
استخلاف امين يقبض له
وكذا ان اوصى بالنفقة
عليه وام طفل كولي في
اقيام عليه كما ياتي ان لم تكن
له خليفة

اثبت ضمير الخليفة على مامر او يقدر مضاف اي خلافة خليفة فابقي الثاني بعد
الحذف لاستحضار المذوف بالمدكور واذا لم يكن له خليفة انفق على ولي الطفل
ان كان ثقة يضره في مصالحه والا يكن له خليفة او لم يكن ثقة ولم يكن له ولي ولم يكن
ثقة انفق على الطفل وارث الموصي او خليفته وفي الديوان ان كان خليفة الطفل او
المجنون هو وارث الموصي فليأخذ الشيرة فيستخلفوا له خليفة يدفع اليه ذلك الشيء
ثم يردده اليه الخليفة وقيل بمسكه بنفسه لماله انه خليفة وان اوصى ان ينفق ذلك عليها
في اتصال مالها انفق على ايها وان لم يكن فعلى خليفتهما وان كان الطفل ممن يجوز وهو
مراهق فنفق عليه اجزاء وان اتفق على امه وقد قعدت عليه او على غيره مثل ولده
القائم بامره لم يجزه ورخص وكذا ان جعله في مصالحهما او اطعمهما او كساهما حتى
ابليه * وان امر بدفنه حيث مات * مثل بيته او مسجده او مسجد او طريق
* او يكفن * بالنصب عطقا لمصدره على الدفن اي او يكفنه * في حرير لم يلزم
وارثه ذلك * وعدم اللزوم صادق بالمتع والجواز فدفعه في الطريق والمسجد ممنوع
لانه مضر له واميره وتعطيل لموضعه من المسجد ولو كان المسجد له اولايه وان بناه
مسجدا الى موته واستثنى موضع دفنه منه فكذلك هو مسجد ابد واستثناءه باطل
وقيل له شرطه والكفن في الحرير لا يجوز لان الرجل لا يصلي به وفيه اسراف والمرأة
تصلي به ولكن فيه اسراف ودفنه في البيت مضر على الوارث والضابط ان وصية الميت
على وجهين وجه ينفق بوجه يضر ولا يمنع فلا ينفق له الوارث * ورخص في الاتفق
على الفقراء مطلقا ان اوصى * انفاذ * في بلد معين * البلد يشتمل القرية
وغيرها * اوفي مساكنه * اي مساكن البلد وكذا ان خص نوعا من المساكن
كمساكن العرب او نوع من العرب ومساكنهم الميم او نوع منهم كالبربر
ومساكن الاباضية الوهية وسواء في ذلك الاتصال والزكاة وغيرها واذا اطلق
فمساكن بلده او لي ويجوز لغيرهم ومساكن الاباضية الوهية اولى وان اعطى
غيرهم لم نامر بالاعادة * او * ان * اوصى ان يصلح بهذا المسجد القلاني *
اي مسجد فلان او مسجد بني فلان ومثل ذلك ان يقول مسجد بلد كذا او مسجد
حارة كذا او في قوله اوصى بمعنى الواو * رخص في اصلاح * وان وجد في نسخة

وان امر بدفنه حيث مات
او يكفن في حرير لم يلزم
وارثه ذلك ورخص في
الاتفاق على الفقراء مطلقا
ان اوصى به في بلد
معين او في مساكنه او
اوصى ان يصلح بهذا
المسجد القلاني رخص
في اصلاح

في صلاح فتاويلها ان اصلاح هنا اسم مصدر بمعنى الاصلاح او يقدر مضاف اي
في مناوله صلاح * غيره * من المساجد * به * لان المساجد كلها كمسجد واحد
هو بيت الله والاصل في ذلك كله متابعة ما اوصى به وعدم مخالفته وهو الصحيح كما انه
لواوصى لزيد بشيء لم يجز ان يعطاه عرو ولا ان الايصاء عهد هذه الموصي الى الوارث
او الخليفة فيجب ان يوفي به ولو لم يملكه حال الايصاء ولان الموصي ثلث ماله
بجعله حيث شاء غير المحرمات فاذا جعل في غير ما اوصى به فكأنه جعل غير
مالك لثلثه او بعضه وايضا قد يعين الموضع او المساكن لان ذلك حق عليه لم
وان انفق كما امر كفى اجماعا والمتفق عليه اولى من المخالف فيه نعم لواوصى به في
محرم لم يجز انفاذه فيه او اوصى به في مكروه لم يجب انفاذه او حيث لا يتبين
سبيله فقد مر الكلام على ذلك فلواوصى بهذا ان ينفق على المسجد او على
الطريق او على من لا تجوز عليه النفقة لان ذلك ليس ممن ينفق عليه وقيل
يصلح به المسجد او ينفق في عمارته وكذا الطريق وهو الصحيح عندي لان
الاتفاق يطاق على الصرف في المصالح في لغة العرب كثيرا ومنه حديث رواية بناء السكبة
عزت النفقة على قريش فتركوا الحجر الحطيم فلم يدخلوه في البيت وهو منه * وان * اوصى
بكذلك للتصل ان ينفق عنه في زكاة او كفارات * نوع من انواع الكفارات * او
عكس * بصيغة الماضي اي او اوصى بزكاة او كفارات ان تنفذ في متصل وهكذا كل ما
اوصى به ان ينفذ في غيره كزكاة في كفارة وككفارة في زكاة وكزكاة المال في زكاة
القطر والعكس وكدينار الفراه في زكاة او متصل او شيء من ذلك في دينار
الفراه وما اشبه ذلك * اعتبر الاول * الذي هو مبنى الكلام سواء كان اول
لفظا ومعنى او لفظا فقط فلاول لفظا ومعنى كما ذكرنا والاول معنى مثل ان
يقول اوصيت بكذا ان ينفق في الزكاة من الاتصال فينفق على نية ما ذكر اول
فاذا اوصى بتصل ان يعطى في زكاة فانه يعطى في متصل بنية التصل فقط
ويزيد الى ذلك ان لا تشترط الولاية كما في الزكاة * اذ * لا يخلوا اما ان
ينوي فرضا عن فرضين * لا يجزي فرض عن فرضين * الفرض الاول والفرض
المدكور بعد كتصل اذا قال انفق في زكاة لولا يجزي نفل عن فرض او فرض

غيره به وان بكذا للتصل
ان ينفق عنه في زكاة
او كفارات او عكس
اعتبر الاول اذ لا يجزي
فرض عن فرضين

عن نقل لان ذلك يؤدي الى اسقاط فرض واما ان ينوي فرضا عن فرض وهذا لا يجوز ايضا لقوله تعالى الا لله الدين الخالص فانه على العموم في الخلوص ومن لا يجوز امر بانقاد فرض عن فرض فليس بمحققا في الفرض الاول ولا في الثاني «وان» اوصى «بهذا لتصل» من مال الناس «او زكاة فافق في احتياط» من مال الناس او احتياط الزكاة «لم يجز المنفق» الوارث او الحايضة او غيرها لان الاحتياط على الفرض نقل لا فرض والاتصال والزكاة فرض والنقل لا يجزي عن الفرض وذلك في الاحتياط الذي نقل قويا به الفرض واما الاحتياط الذي اتى به للشك في الفرض بحيث لا يحكم بفساده فانه ولو كان فيه طرف من الفرض لكن فيه ايضا طرف من النقل فليس فرضا جزما خالصا فلا يجزي عن الفرض الخالص المزموم به لما ذكرنا «ومخالفته» اي مخالفة المنفق «ما امر به» وهكذا كل ما اوصى به شيء فافق في احتياط ذلك الشيء «وجوز» لان ذلك كله حسنات لصاحب المال وهو ضعيف لانا لان سلم ثبوت الحسنات بذلك الاتفاق لانه فعل مخالف لما امر به وانما ثبت الله الرحمن الرحيم الحسنات للموصي الذي خواف نيته واجتهاده في الايصاء وتوحيته «كما» جاز «ان اوصى لاحتياط» عن الزكاة او على مال الناس «فافق عليه في زكاة او اتصال» لانه اوصى لاحتياط الزكاة ومراده التخاصص منها فاجزاه الاتفاق في الزكاة لان الزكاة هي الامر الذي اهمه حتى احتاط لما اوصى لاحتياط من مال الناس ومراده التخاصص منه فاجزاه الاتفاق في الاتصال لانه الامر الذي اهمه حتى احتاط له «ومن نوى ليلة عاشوراء» على الخلاف فيها هي ليلة التاسع او ليلة العاشر والراغب ينوي فيها ليوافقها «ان كل ما يصومه او يصليه او يتصدق به او اكله طائرا» اودابة او سارق فهو لاحتياط ما عليه من صلاة او صوم او مال لا يعرف اجزاه «لعانه» ولو لم يحدد النية المذكورة عند ارادة العمل فالصلاة للصلاة والصوم للصوم والمال للمال وقيل يميز نوع نوع اخر كالصدقة لاحتياط الصلاة وكذا لو نوى ليلة عاشوراء اتقرب باعماله لله تعالى اجزاه ولو لم ينو اتقرب عند ارادة العمل وهذا كله عند ابي سهل ومنعه ابو محمد واسلان وله الثواب على ما اكل الطائر

وان هذا لتصل او زكاة فافق في احتياط لم يجز المنفق لمخالفته ما امر به وجوز كما ان اوصى لاحتياط فافق عليه في زكاة او اتصال ومن نوى ليلة عاشوراء ان كل ما يصومه او يصليه او يتصدق به او اكله طائرا او دابة او سارق فهو لاحتياط ما عليه من صلاة او صوم او مال لا يعرف اجزاه

او الدابة او السارق من ماله نوى ليلة عاشوراء او لم ينو لكن لا يجزيه لا احتياط مال الناس عند وارسفلاس ولو نوى الاحتياط ليلتها وكذا ماصلي اوصام او تصدق به فله الثواب عليه ان قرنه بالتقرب ولا يجزي عنده لاحتياط ذلك ولو نواه ليلتها «وان اوصى لاتصال او احتياط هكذا ولم يذكر اموال الناس فقيل يا كنه الاقرب» لان ذلك وصية لم تبين اذ لم يقل من كذا او عن كذا ولانه يمكن ان يكون اتصالا من ماله او احتياطاً منه وقد مر ان اصل الوصية للاقرب ولا سيما ان كان الاقرب فقيرا فانه ولو كان اتصالا من مال غيره واحتياطاً من مال غيره ممن لا يعلم فانه يجزيه ان ياخذ الاقرب لفقره «وقيل يتفق» في الفقراء مطلقا «كما اوصى» بانه اتصال او احتياط لان الاتصال والاحتياط معروفان اصحابهما الفقراء كما لو اوصى بزكاة لصرفت الى الفقراء والمشهور ان يعتبر ثلث المال يوم مات لا يوم الانفاذ فمن اوصى لرجل بوصية وبلد كل منهما والحاكم غير بلد الاخر ووصيته وموته ومسكنه كل منهما في بلد اخر وله مال في تلك البلاد او في بعضها او في غيرها وتوجد الوصية فيها او في بعضها وقيمتها مختلفة فيها فتخرج من الثلث في بعض اقيم دون بعض فاما ما قيمة ماله فحيث يوجد عند القضاء واما ما قيمة وصيته فحيث سكناء فان تعدد قومت في الذي فيه ماله وان كان له فيهما فحيث مات وان مات في غيرهما فان كانت تخرج من الثلث فحيث كان او فر على الوارث من بلد الميت وان لم تخرج منه من احد البلدين وخرجت فيه فقيمتها على الاوفر على الموصي له ان خرج من الثلث وان لم يوجد في بلد الميت فقيمتها في اقرب موضع يوجد فيه ذلك الشيء الى بلده ولا ينظر في غيره والله اعلم «باب» في الاحتياط هو اما فعل مالم يتيقنه المكلف انه عليه وخاف ان يكون عليه واما فعل ما ترجح انه فعله او فعل بعضه في الوقت او بعده خوف انه لم يفعل او خوف انه فعل على وجه لا يجزئ فرض او لم يفرض واما فعل شيء لمجرد تقوية ماله او لم يلزمه وقد فعله والمراد في الباب الاحتياط على الواجب فان كان ذلك مما لا يفعله احد عن احد فانما يفعله المكلف كالصلاة وان كان مما يفعله احد عن احد فعليه او اوصى به ومن شأن المسلمين ان يخططوا لانفسهم كما روي عن ابي بكر الصديق وعمر بن الخطاب

وان اوصى لاتصال او احتياط هكذا ولم يذكر اموال الناس فقيل يا كنه الاقرب وقيل يتفق كما اوصى

باب

والتشديد للذكور والفعل كذلك لكن بدون الف يقال لهم ويقال للاناث وما
اشبه ذلك لان الذكور يغلب على الاناث لا العكس قال الله تعالى وكانت من
انثائين * على المختار * صغ ذلك * لا عكسه * يعني ان جمع المؤنث السالم
المختص بالمؤنث وما يختص من جموع التكسير بالمؤنث لا يدخل فيهما المذكور فلو
اوصى للثقات لدخل فيه الرجال والنساء لان المفرد ثقة للذكر والانثى ووجه ذلك
ان المذكور يغلب على المؤنث في الضائر والصفات وما اشبههن كالموصولات نحو انتم
يازيد وهند ودعد قائمون او تقومون وزيد وهند ودعدهم يقومون وان حكم النساء
نسب للرجال كما اجمعت الامة على وجوب الوضوء والغسل على المرأة مع
ورود الخطاب فيهما بصيغة التذكير وكذا الامر بالايان والعمالة وغيرها والنهي
عن الشرك وغيره وكما قال الله تعالى ان لك ان تجوع فيها ولا تعرى وقال تعالى فتلقى ادم
من ربه كلمات لم يذكرها في الآية الاولى لان مؤنة المرأة على زوجها ولم يذكر
توبة حواء في الثانية اشارة الى انها تابعة له لا مقصودة في نفسها ولكون النساء تابعة
للرجال طوي ذكرهن في القرآن والحديث الا نادرا فكان المختار دخول النساء في
نحو المسلمين فلا خليفة ان ينفذ الوصية نصفها في الذكور ونصفها في الاناث وله ان
ينفذ اكثر من نصفها في الذكور وله ان ينفذ اكثر من نصفها في الاناث وله ان
ينفذها في الذكور خاصة او في الاناث خاصة ووجه القول بعدم دخول الاناث
ان الاناث صيغة تخصن ورد بها القرآن والحديث وكلام العرب قال الله تعالى ان
المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات والصحيح الدخول كما اختاره المصنف
كالشيخ لكن الاصح دخولهن بقرينة تغليب الذكور لظاهره وقيل يدخلن بظاهره
لانه لما كثر في الشرع مشاركتهم للذكور في الاحكام لم يصح ان يقال قصد
الشارع بخطاب الذكور التكلم عليهم فقط مع ترك التعرض لحكمهم واخطا من قال
جمع التكسير لا تدخل فيه النساء اجماعا بل جمع التكسير الذي هو صفة فيه خلاف في
شمولن بالوصف المعنوي الذي دل عليه دون الذي يدل بالمادة كالرجال وكذا
اختلف في اللفاظ التي لا يفرق فيها بين الذكر والمؤنث وكان لها عموم كما
ومن الموصولين والشرطين والاستفهاميتين والتكرتين التامتين والتكرتين الناقصتين

على المختار لا عكسه

اذا عاد التخصير مذكرا والاصح الدخول فلو تطلبت امرأة في بيت بلا اذن لجاز
رميها على الاصح لقوله صلى الله عليه وسلم من تطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد
حل لم ان يفقوا عينه ومثل جمع التكسير اسم الجمع الذي هو وصف * ودخلن
فيما * اوصي به * للفقراء * او للضعفاء والمساكين * او لليتامي اتفاقا * ولا يجب
تفصيل الذكور على الاناث فيه بل تجوز السوية وتفضيل الاناث وتخصيص الذكور
وتخصيص الاناث وان قال اوصيت بهذا للمسلمين والمسلمات او قال للمؤمنين
والمؤمنات او قال للفقيرات والفقراء او قال للمسلمين والمؤمنات او قال للمؤمنين
والمسلمات او نحو ذلك فالنصف للذكور والنصف للاناث وان قال ذلك باو اعطى
الوارث او الخليفة الاناث وحدهن او الذكور وحدهن ولو قل للمسلمين واليتيمات
او نحو ذلك بالواو كان النصف للذكور وفي دخول الاناث معهم القولان والنصف
للاناث غير البالغات واذا اوصى المسلمين او المسلمات او المؤمنين او المؤمنات او
الفقراء او اليتامي ففي الموحدين من ذلك وطفل الموحدة موحدة وقيل لا تعطى الا
للمتولى اذا قال للمسلمين او قال للمؤمنين او قال للمسلمات او قال للمؤمنات وفي الاثر
من اوصى لرسول الله صلى الله عليه وسلم للفقراء وتدفع وصية المسلمين الى الامام
العدل وان لم يكن ففقراء المسلمين وقيل اذا لم يجد حدا فلهم ولو في غير ايام
دولتهم واذا اراد بالوصية المسلمين لا اهل الولاية فلاهل الصلاة وقيل لفقراءنا
وقيل لكل مقر وقيل لاهل الولاية منا * ويدفع * الموصى به * ل * اشخاص
* ثلاثة * فاكثر اذا عبر بجمع سلامة لمذكر او مؤنث او جمع تكسير كذلك
نكر الجمع او عرف بال او بالاضافة وكذا الذين واللاتي واللواتي واللائي والاولى
ونحو ذلك من الموصولات بلغاته هذا ما قال الشيخ في الجمع المعروف بال عن الاثر
فيستفاد منه ان الجمع المنكر من باب اولى ان يحمل على ثلاثة فصاعدا وقيل في ذلك
كلمة انه يحمل على اثنين فصاعدا والذي عندي ان التعريف في ذلك للماهية فيحمل
على الواحد فصاعدا والجمع المنكر واسم الجمع الذي لا واحد له من لفظه كقوم
يحملان على ثلاثة فصاعدا لا على الاثنين الا بدليل وقيل عليهما فصاعدا وفي
الاثر ان اوصى لفقراء قرية كذا جاز ان تدفع لواحد او اثنين بالنظر لله لا محاباة

ودخلن فيما للفقراء او
لليتامي اتفاقا ويدفع
لثلاثة

وان اوصى بكذا للفقراء جاز ان يعطى واحدا وقيل اثنين وقيل ثلاثة فاكثروا
قال للفقراء فلا يجوز اقل من ثلاثة اي لان ال التي للحقيقة تصير الجمع بحيث يصدق
على الواحد كما قرأته في النحو وقد مر في كتاب الايمان ما نصه وثلاثة فاكثروا
خالف لا يتزوج نساء او لا يكلم رجالا او لا يلبس ثيابا وكذا مما ثلثه وان عرفها بال
حنث بامرأة وبرجل وبثوب وعال الشيخ ما حكه عن الاثر من حمل الجمع المعروف
بال على ثلاثة فصاعدا بانه لا يقدر ان يعطوا جميع الجنس فلهزم ان يعطوا اقل
ما يقع عليه الجمع ويبحث بان تعريف الحقيقة يحمل الجمع صادقا على الواحد
فصاعدا كما يصير المفرد صادقا على الجماعة ولعل ذلك منه تعميل لكلام الاثر بدون
ان يرتضيه ومذهبه هو ما ذكرته عن كتاب الايمان ثم رأت ما استظهرته منصوصا
عليه للشيخ خميس في المنهاج اذ قال ما حاصله انه اجازه بعض لواحد ما لم يصل حد
الفني وهو الاصح لان هذا الاسم خاص الى الواحد وعام للفقراء كما لو حلف احد
لا يكلم الفقراء فكلم واحدا حنث وان قال للفقراء فلا يجاوز العشرة ولا ينقص من
الثلاثة وان قال مسلمان او يتيما او نحو ذلك لم تدخل الانثى بناء على ان لا يثنى
مسلم ومسلمة على مسلمين الا نصب قرينة مع انه يعرف في تعميده وقيل تدخل بلا
قرينة بناء على انه يثنى مسلم ومسلمة على مسلمين وان عرف مذهب الموصي والكتاب
او لغتهما حمل عليهما وان اختلف لغتهما او مذهبهما فحمل على مذهب الموصي
ولغته لانه صاحب الوصية ويتبادر انه يميل ما يكتب وقيل على مذهب الكتاب
ولمته لان الكتابة له فلهذا المعبر وقد يكون الموصي عجميا فالتعبير بالكتاب وسواء في
الثنية التعريف والتذكير وان كان اللفظ موضوعا للمذكر والمؤنث غير صفة كالانسان
شمل الانثى افراد او ثني وان عهد لمذكر وانثى ولمذكرين كالا بويين حمل على المذكورين
لان الذكر الاصل وقيل يجوز حمله على ذكر وانثى وان اوصى لبني ادم اعطي ثلاثة
رجال او ثلاث نسوة فصاعدا او بعض الرجال وبعض النساء واجيز لانسائين
واجيز لانسائين وقيل لا تدخل النساء والمتبادر دخولهن فيه لا كقوله لبني فلان مشيرا
الى ابي قبيلة او غير قبيلة * ويدفع * لذكر ما * اوصى به * مسلم او يتيما *
ونحوها من الصفات المفردة التي يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء او بالف التانيث

ولذكر ما لمسلم او يتيما

عرفت او نكرت واماما لا يفرق بالتاء او بالف التانيث في المؤنث ولولم يكن دليل التانيث
كجذب وعدل واصله مصدر عدل يعدل وعدلة غير مقبول واسم التفضيل المنكر فيجوز
حمله على ذكر او انثى واماما يفرق بالتاء عند عدم الدليل على التانيث فان كان دليلا فلا يثنى
وليس في لفظه تاء مثل اوصيت للصبور المسلمة وان لم يكن دليل فالذكر نحو اوصيت لصبور
* وفي ادخال الرجال * الذين لا زواج لهم * في الارامل والايامى قولان * قيل يدخلون
لان الارامل والايامى يوزن سنيدي في اللغة من لا زوج له رجل او امرأة بكر او ثيب حر او عبد وقيل
لا يدخلون نظرا للعرف اذ هما في العرف من لا زوج لها من النساء حرة او امة بكر او
ثيب ووجه الاول ان اللفظ عربي فليحمل على عمومته في العزوبة ووجه الثاني ان له في
العرف اختصاصا بالانثى والموصي من اهل ذلك العرف وهو مختار الشيخ كما قال
* والمختار الدخول بالعرف * فالوصية عنده تجري مجرى العرف ووجهه انه يكون
حقيقة عرفية في الانثى فلا يحمل على غيرها بلا قرينة فليحمل اللفظ على ما تعارفه
الموصي واعتاده لان نيته تكون عليه والاعمال بالنيات فهذان القولان الحمل على
العرف والحمل على اللغة مطردان في الوصايا والايمان وغيرها والصحيح الحمل على
العرف فالخثية في لغة العرب ما يملأ الكف او الكفين وفي عرفنا اثنا عشر مدا فاذا
كان الموصي من اهل عرفنا حملنا الخثية في وصيته على اثني عشر مدا ومن ذلك
ايضا بعض اعيان القبر بكذا فبا اعتبار اللغة يبطل لان القبر لا ياكل وعليه اقتصر
في الديوان وباعتبار ارادة الموصي وعرفه في هذه البلاد يجوز والمراد الصدقة على
صاحب القبر وقد كثرت الالفاظ المستعملة في العرف الشرعي وغيره على غير ما وضعت
له في اللغة فصارت حقائق عرفية ولو استعملت في ذلك العرف بمعناها الثغوي لكانت
مجازا كالنجو لحدث الانسان اصله من النجا والنجوة وهما المكان المرتفع والغائط
لروث الانسان واصله المكان المظلم او المنخفض والنكاح اصله على الصحيح التداخل
مطلقا وخص بدخول الذكر في الفرج فهو من حيث جعله خاصا بعد ان عم في
الوضع حقيقة عرفا وتقدم كلام في النكاح والايمان بمعنى التصديق بالله والرسول
والقرآن والاقرار على المشهور واصله كل تصديق قارنه اقوارا ولم يقارنه مثل ان
يصدق في قلبه بان زيدا قائم ومن اطلاق الايم على الرجل الذي لا زوج له والمرأة

وفي ادخال الرجال في
الارامل والايامى قولان
والمختار الدخول بالعرف

واراة التي لازوج لها قوله تعالى وانكحوا الايامى منكم والصالحين من عبادكم
واماءكم على ان من عبادكم واماءكم بان للايامى والصالحين جميعاً ومن استعمال
الارمل للذكر قوله

احب ان اضطاد ضياء سحابة * رعى الشتاء والربيع ارملا
اي لا انثى معه يهزل بجماها والسحابة العظم ويدل ان الجماع يهزل المشاهدة وما
روي عن يزيد الرقاشي انه قيل لاعرابي قمه بهاء ساكنة للسكت فقال ضب اعور
عنيت بارض كندة اي مناي ضب اعور ليسهل للاصطياد لا يشتهي الانثى او
صغير الذكر ليقى ماءه في ظبره في ارض غليظة لم تقرب من ماء فتاين لان الماء
يهزل وقد حكم بالعرف الشعبي في رجل اوصى لارامل بني حنيفة ان يعطى من
خرج من ذكر بني حنيفة قال الشاعر

هذي الارامل قد قضين حاجتهما * فمن لحاجة هذا الارمل الذكر
وانما ينبغي ان تقع الفيا على المشهور المتعارف وعلى قدر علم الموصي وطبقته في الناس
وليته كما روي انه سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل مات واوصى بدنة تجزي
عنه بقرة فقال نعم ثم قال ومن صاحبكم قيل من بني رباح قال وما افئت بنوا
رباح البقر الا الابل وهم صاحبكم اي ذهب وهمه فلم يجمل ابن عباس الفتوى
على ما يحتمله اللفظ بل قصد بها الى النية لان الذي ملكه ابل لا ينوي بالبدنة
بقرة ومراد ابن عباس بصاحبكم نفسه لا الميت ولو اوصى لمواليه لصرفت الوصية
في مواليه بالعتق لاني العبيد ولا في الناصرين له ولا في بني عمه ولا في سادة العبيد
وغيرهم ممن يوافق عليه اللفظ قال الله جل وعلا واني خنت المولى من وراي
اي العصبة كما قال * وخمس بما * اوصى به * للموالي من عتق * واولاده بعد
العتق وان سفلوا لكن ان كان له موال اعتقوه وموال اعتقهم بطالت للجهل وقبل
تقسيم كما مروا ان كان له موال اعتقوه فاهم وان كان له موال اعتقهم فاهم * لا بنوا
العم والقربا * ومن يطلق عليه لفظ المولى في اللغة * بالعرف * متعاقب يخص
ومعنى باده غير معنى الباء الاولى المتلقة به اي بسبب العرف ولو قال للامان
لم يصرف للاناثة لغة ذكر الالامة كقوله في وصف فرس

وخص بمال مولي من
عتق لابنوا العم والقربا
بالعرف

* بيان لها الالامة والقلام * وكذا الرجال لغة الرجل كما ورد في عايشة انها
رجلة الراي قال الشاعر

كل جار ظل مغتبطا * غير جديران بني جيله
هتكوا جيب فتاتهم * لم يبالوا حرمة الرجل

فلو اراد الموصي ماعو من الشاذ او القليل مما يخالف المعتاد لكن كالف لا يحكم به
العلماء بعده من الحكم به لقلته او شذوذه مع مخالفته المعتاد والله اعلم * ودخلن
في ابن السبيل * لان المراد به ولد السبيل اي من اتقاء السبيل ذكرا وانثى وتقدم
بانه في كتاب الزكاة * والمجاهدين * لان المرأة ولو كانت لا يجاهد لكنها
قد تتبع المجاهدين تتفهم في طعام او شراب او غسل او خياطة او مداولة شيء
وحفظ المناع ونحو ذلك وذلك جهاد والاولى ان لا يذكر المصنف ذلك بل يسقط
ويقول ودخلن في ابن السبيل * والمحميين والحجاج * والمعتكفين والصائمين
مع انه يفهم دخولهن في المصلين وما بعده من قوله ودخل النساء فيما للمومنين
الخ ولو قال ودخل النساء في نحو ما للمومنين الخ لكان شاملا لذلك وغيره ولم
يذكر الشيخ هذه المسئلة لدخول النساء بل قل ان اوصى لابن السبيل او
للمجاهدين او للمصلين او للحجاج او للمعتكفين او للصائمين فذلك جائز ويمكن
المصنف رحمه الله ذكر ذلك في دخول النساء ليفيد دخولهن في ابن السبيل
والمجاهدين لانه اعظم فايده لان الوهم قد يذهب عن ذلك وذكر المصلين
والحجاج ليفيد انهما كالمومنين وان جمع التمكيس كجمع المذكر السالم لان
الحجاج جمع تمكيس ولو اقتصر على ابن السبيل والمجاهدين لمكان وجهها مع ذكر
دخول النساء فيهما * وما * اوصى به * للبر او لافضله * اما البر فهو وجوه
العبادات مطلقا واما افضل البر فقيل طلب العلم واقراءه ومجالس الذكر وقد
ذكروا ان اطعام طالب علم كاطعام بني واطعام معلم كاطعام سبعة نبياء وقيل
فيمن اوصى في البرائه تنفق وصيته في قرابته وان افضل التقرب بر الوالدين وصلة
الرحم وقيل في وجوه التقرب على ما يراه هو وقيل يرجع الى الورثة اذا لم يبين
وجه من البر فان قل في اولي البر كان للاقرين وان اوصى بكذا ينفذ في افضل

ودخلن في ابن السبيل
والمجاهدين والمصلين في
الحجاج وما للبر او لافضله

الوجوه فهم اتحق به واختير كون خمسة للفقراء وفي الاثروان اوصى بشيء
من ماله ان يجعل حيث راء المسلمون فان كان له اقارب جعل فيهم والا فحيث
شاء واقلت كما يدل له حديث جعل يبرحاء في الاقربين وان رد قسم الوصية الى
المسلمين جعلوا خمسة للفقراء واربعة اخماس للقراية * اولذويه * اي اصحابه
وفيه اضافة جمع ذي بمعنى صاحب الى الضمير بناء على قياسه اذ ورد كقول لي انما
يعرف اهل الفضل ذروه * اول المسجد * المتفق عليه كالمسجد الحرام والمسجد
الاقصي والمسجد النبوي او للمسجد الاباضي الوهبي ومسجد المخالفين اذا كان
يصرف ما اوصى له به فيما هو صواب كقراءة القرءان والاذان هذا ما عندي او
لكنيسة اهل الكتاب ويعتهم اذا بنيت على الحق قبل البعثة اربناها بعدها من
كان على الحق ولم تبلغه البعثة ولم تكن بايدي من بلغته الدعوة وكفر بالنبي * او
الكعبة * والمقبرة وغير ذلك من وجوه الاجر * فلما اوصى به *
من البر او ما بعده والباء بمعنى اللام اي فهو لما اوصى له واما عائدة
الى ما المجزوء باللام ولوجه ان الباء على اصحابها لعادت اليها الى ما الاولى فتبقى الثانية
رابط فيقدر محذوفاً مجروراً اي لما اوصى له به ولم يكمل شرط حذفه مجروراً لانه لم
يتعلق الموصول بمثل ما تاتى به بل باستقرار الا ان يقدر فقد اوصى لما اوصى به
له بمعنى ان الامر كما قرر * وبطلت * وصية الموصي * لبني فلان ان كانت قبيلة
لا تخص * وكذا كل ما لا يخص كما مر انه ان اوصى لاهل البصرة وذلك لانه لا يعلم
الكل انسان والذي عندي انه ان كان لا يتعسر حسابهم حسبوا فاعطوا كما هم ذانفا
دانفا فصاعدا وان تعسر اعطى في فقراءهم ولا يجب تعميمهم وان لم يتعسر اعطوا
دائماً دانفا حيث بلغت والذكر والانثى في ذلك كله سواء وفي الاثروان اوصى لبني
فلان وهم قبيلة لا تخصي قبيل بطلت لانه لا يعلم نصيب كل وقيل يعطى الاقرب
منهم من قدر عليه وتدخل النساء في بني فلان اذا كانوا قبيلة لا تخصي او تخصي
وليس بالاب الادنى على القول بثبوت الوصية لبني فلان ولو كان غير ادنى * وان
اوصى بثلاث ماله * او اقل او اكثر ان اجزأ الاكثر * لفخذ او بطن * او قبيلة
او فصيلة او عشيرة او نحو ذلك مما يعرف ويخصى * انه تثبت الوصية لهم * والذكر

اولذويه او المسجد او
الكعبة فلما اوصى به
وبطلت لبني فلان ان
كانت قبيلة لا تخصي وان
اوصى بثلاث ماله لفخذ
او بطن يعرف ويخصي
فان ذكر

والانثى فيه سواء * قال افخذ كذا او قال لبطن كذا او قال لبني فلان وانما
دخلت النساء في بني فلان لانه يحسن ان يقال هذه المرأة من بني فلان لانه بمعنى
انهم من ذرية بنيه الفخذ حي الانسان الذي هو اقرب اليه والحي البطن والبطن دون
القبيلة وقيل دون الفخذ وفوق العماره والماره الحبي العظيم فيما قيل وقيل اصغر من القبيلة
والقبيلة بنو اب واحد * واستخص به النساء ان لم يكن فيهم ذكر * لان المعنى
حينئذ من كان من ذرية فلان * ودخلن في اولاد فلان وهو الاب الادنى * المباشر
للولادة حال كونه * سواء * اي مساويات للذكور * اتفاقاً * قال الله تعالى يوصيكم
الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين وان قال لولد فلان دخل الواحد والواحدة فصاعداً
ودخل في الولد بنته وبنت ابنه وابنه وان سفل لولد البنت ذكراً او انثى سبقت
او علت * و * دخلن * في بنيه على خلف * قيل لا يدخلن لان الانثى بنت لابن
فالبنون هم الذكور فقط قال الشاعر

بنونا بنوا ابناءنا وبناتنا * بنوهن ابنا الرجال الانباعد

وقيل يدخلن بالتبع لخطاب الرجال والذكر والانثى سواء وهذا رأي محبوب بن
الرحيل وهاشم وان قال لبني ادم دخلت النساء على الصحيح بالعرف وان اوصى
لبني فلان وهو الاب الادنى وليس له الا البنات اخذن ذلك كله لانه اراد من
ولده فلان وفي الاثر وقيل لاشيء لمن الا ان قال لولده واذا كان لاشيء لمن رجع
للوارث وان قال لبني فلان ولم يكن الابن ابنيه اخذوا وان لم يكن البنات بنيه اخذن
وان كانت بنات بنيه وبنو ابنيه ففي اخذ البنات معهم القولان المتقدمان في البنين
وفي الاثروان قال لولد فلان وكان له بنات وبنو ابن فلن دونهم لانه لولد الصلب
ولو واحداً وان اوصى لبني فلان فلا يدخل ولد الولد الا ان كانوا ينسبون اليه وهو
فلان جدا وقد مات وان صار كثرة الفخذ والقبيلة فلان بن الادنى والاسفل معاون
قل لال بني فلان ولال فلان فعلى عددهم ان احصوا وان كانوا لا يحصون
بطلت الوصية وقيل يعطى من قدر عليه وان قال لبني فلان كبيرهم وصغيرهم
ونساءهم ووجد بنوا بنينهم ونسولهم لا احد منهم فلا شيء لبني بنيه قلت الصحيح
انه لبني بنيه اذ لم يكن له بنون وان قال لزيد وبنيه فهم سواء وقيل النصف

والانثى فيه سواء واستخص
به النساء ان لم يكن فيهم
ذكر ودخلن في اولاد فلان
وهو الاب الادنى سواء
اتفاقاً وفي بنيه على خلف

لاب وان اعيت الام فالنصف له قطعاً فلو قيل لزيد وعمرو وبكر وخالد
وهند فالنصف لهما والنصف لبكر وخالد وهند وان اوصى لفلان وبنيه فقبل
له ثلثان اقوته وبنيه ثلث وقيل له نصف ولهم نصف وقيل على راسه ورؤسهم
* ودخل عبد ومشارك ومشارك * وهو من ولده من دخل عليها زوجان
فصاعدا في طهر واحد على ما تقدم الكلام عليه في النكاح * ومختلط * هو من
ولد واختلط مع ولداخرى ولا يميز فكل منهم مختلط * فيهم * لو قوع الاسم
عليهم * وياخذها * اي الوصية * واحد وان اثني ان لم يوجد غيره * ان قال
اوصيت لبني فلان مشيراً للاب الادنى او لبحو الفخذ او قال لاولاد فلان او قال
لولد فلان لان العموم كثيراً ما يخرج على الخصوص * وبطلت ان مات بنوا
فلان قبله * او اولاد فلان او الموصى له مطلقاً وقيل ترجع لورثة من مات * وان لم
يكن له بنون يوم اوصى ثم حدثوا فلا شيء * لم * لانه اوصى للعدم وقيل ان وجد
بعض في حال الايصاء اخذ هو ومن حدث بعد ذلك ووجهه ان من وجد مهد لمن
يحدث وقيل يعتبر يوم الموت فياخذ من وجد حال الموت ولولم يكن في حال الايصاء
هو ولا غيره ووجهه انه لم يحمل كلامه على الايصاء للعدم بل على الايصاء لحقيقة
بقيد وجودها كما يوصي بغلة لم توجد وفي الاثر من قال ثلث مالي لبني اخي فلان
وهم ثلاثة فوجد له خمسة فالخمس اثبتها لاولاده وان قال وهم خمسة فوجد ثلاثة
فاهم ثلاثة اخماسها والخمس للوارث لان الخمسة في الاولى موجودة وفي الاخرة
معدومة لان ذكر العدد في ذلك مجرد اخبار فلو قال وهم بالبصرة فوجدوا بمكة
لم يضرهم وان قال لاجد ومحمد وعبد الله فوجد له خمسة اسم ثلاثة ومحمد وواحد احمد
والاخر عبد الله فثلث لثلاثة وثلث لاجد وثلث لعبد الله وان قال لابن فلان
وهو محمد فوجد له ثلاثة اسم محمد فبينهم سواء * ولا تصح في الحكم * وصية
الموصي * لما يله فلان للعدم * حال الايصاء وصحت فيما بينهم وبين الله تعالى
وقيل صحت ايضاً في الحكم * ومن مات من بني فلان * كان ابا ادنى او ابا
قبيلة * قبل اخذه منابه * وبعد موت الموصي * اخذه وارثه * ونسب مات
وارثه اخذه وارث وارثه وهكذا * لا من ولد بعد موت الموصي * ولو كان في البطن

ودخل عبد ومشارك
ومشارك ومختلط فيهم
وياخذها واحد وان اثني ان لم
يوجد غيره وبطلت ان مات
بنوا فلان قبله وان لم يكن
له بنون يوم اوصى ثم حدثوا
فلا شيء لم ولا تصح في
الحكم لما يله فلان للعدم
ومن مات من بني فلان
قبل اخذه منابه اخذه وارثه
لا من ولد بعد موت الموصي

حال الموت وحال الايصاء * وجوزت له * اي لمن ولد بعد موته ولولم يكن في
البطن حال الموت * ان حضر القسمة * فلو ولد بعد الايصاء وقبل الموت وحضر
لاخذ هذا ظاهر كلامه ويشترط له ان يكون حال الايصاء بعض من بني فلان
موجوداً هذا ظاهر عبارة المصنف وهذا في نفسه صحيح ان شاء الله ولكن ليس
مراداً للشيخ وانما حاصل كلام الشيخ عن الاثر انه ياخذ من مات بعد الموصي وقبل
القسمة وقيل لا ياخذ الا من حضر القسمة وكلام المصنف يقبل التخريج بتاويل
على هذا بان يرجع النصير في له الى من هو من بني فلان اي اجازها بعض من كان
من بني فلان بشرط ان يحضر القسمة فلا يكفي اشتراط حضور الموت وحده فلو
حضر الموت دون القسمة لم ياخذ على هذا القول فيكون التجويز على هذا تجويزاً
مشروطاً فيه فهو تضيق لا تجويز تسهيل * وهذا * اي تجويز الاخذ بشرط حضور
القسمة انما هو * في * شان اب * عام لا في * شان اب * خاص * واما
الاب الخاص فاذا اوصى لبنيه فكل من حضر الموت ياخذ ولولم يحضر القسمة اذا
كان في حال الايصاء موجوداً وقيل ولو حدث بعد الايصاء وقيل ولو حدث بعد
الموت قبل القسمة لان وصية القبيلة على العموم والعموم يصلح للخصوص والعموم
فيخص في العموم بمن حضر القسمة ليضبط العموم * وان * اوصى * لابوي فلان *
ايه وامه ولو مشركين اذا لم تكن قرينة ولو وجد له اب وجد او جدان الا ان كانت
قرينة تدل على ارادة الاب والجد او الجد من وان كان له اب وجد او جدان وكانت
له خالة واب حمل على الاب والجد او الجد من وان لم يكن له من ذلك الاب وخالة
حمل لهما * او اخوته او ازواجه * مثل ان يكون لرجل امرأتان اعتقته احدهما
وتزوجه بعد العتق تقدمت او تاخرت او تزوجهما معا فوصى موص لزوج الرجل
اخذاً سواء لا تزيد معتقته بشيء ولولم يات وارثا سواهما ولا عاصباً * ف * هم
في ذلك * سواء * الذكر والامثى ومن كان من اب وام او من اب ام بكده
من امه واخي ابيه من امه وقيل للاخوة الاشقاء الثلثان والفرقيين المثلث وان نال
ملاحد بني اخيه وقال كل من بني اخيه هي لي فيبينهم ولان كل ما يلم انها لبيده
ان لا وا وان كان له ثلاثة اخوة فاولادهم وحلقوا كذلك وان اوصى لبني فلان ولفلان

وجوزت له ان حضر القسمة
وهذا في عام لا في خاص
وان لا بوي فلان او اخوته
او ازواجه فسواء

فانصافان وقيل على العدد وان قال لبني فلان وبني فلان وبعضهم اكثر فعلى عددهم
وقيل لكل قوم نصف وان قل لبني فلان وبني فلان وبني فلان وبني فلان
فالنصف بين الاولين والنصف بين الآخرين لانه اعاد اللام وان قال لفلان
ولبني فلان فقل على عددهم واختاره بعض وقيل النصف لفلان وان قال لفلان
وفلان وللفقراء فقال ابو سعيد رحمه الله النصف بينهم والنصف للفقراء ذلك
هو الصحيح وقيل النصف وان اوصى لبني فلان ولبني اخيه فالنظر لعدد يوم
الموت لا يوم الايصاء ومن مات قبله فمناجه لوارث الموصي وان اوصى لبني فلان
وماتوا وهم عشرة وبقي واحد فله العشر ورجعت تسعة اعشار لوارث الموصي ومن
اعيدت معه اللام فهو قسم على حدة لاعلى راسه كما في المنهاج وينفق ما اوصى
به للفقراء اهل منزل كذا عليهم اي على فقراء اهل ذلك المنزل فيه اوفي
غيره لكن لا ينفق الا على من وطنه له ابوه الادبي او من فوقه مثلاً قبله لان
اباه يكون اهل المنزل بتوطئه وابنه يكون فقيراً منسوباً لمن هو اهل للمنزل واذا
كان جماعة هكذا فهم فقراء منسوبون لبايعم الذين هم اهل المنزل وهكذا ينفق
على زوجة من هو من اهلها وانما جاز الاتفاق في غير المنزل لان الموصي عاق الاتفاق
بفقراء اهل المنزل دون المنزل فجاز الاتفاق عليهم حيث كانوا هذا ما ظهر لي من
التأمل والتوجيه المأمورة في قوله بعد ذلك تأمل الفرق وينفق ما اوصى
او وصي به ان ينفق على فقراءه اي فقراء منزل كذا على موطنه اي على
متمذه وطناً من الفقراء يصلي فيه التمام بالذات او بالتبع لايه مثلاً او لزوجها
وسواء لم يكن له وطن اخر او كان وان كان حادثاً فيه بان يكون هو
الذي باشر التوطن من غير اهله وقوله فيه اوفي غيره ايضاً متعلق
ببنفق المأط على ما اي ينفق في المنزل او غيره وانما لم يجز ان ينفق الا على فقراء
المنزل لان الموصي قال على فقراء المنزل وجاز ان ينفق على كل من وطنه لانه لم
يقل على فقراء اهل المنزل وجاز ان ينفق على الفقراء الموطنين له في المنزل او حيث
كانوا لان الموصي دلل الاتفاق بهم دون المنزل هذا ما ظهر لي من التوجيه
والتأمل المأمورة في قوله تأمل الفرق وما اوصى به ان ينفق في منزل كذا

وينفق ما للفقراء اهل منزل
كذا عليهم فيه اوفي غيره
وما على فقراءه على موطنه
وان من غير اهل فيه اوفي
غيره ايضاً ما في منزل كذا

على الفقراء ينفق على من وجد فيه اي في المنزل وان مسافراً
اليه الحاجة دينية او دنيوية او الى غيره فدخله في طريقه غير سائل او مسافراً
سائلاً يستل فيه المعروف طعاماً او غيره او كان فيه لا مسافراً ولا سائلاً بان
زرعه من وطنه ولبث فيه بعد النزع وانما جاز ان ينفق على الفقراء ولو كانوا من غير
اهله ولولم يوطنوه لانه لم ينسب الفقراء الى المنزل ولم يجز الاتفاق الا فيه لانه عاق
الاتفاق اليه هذا ما يتعلق في هذه المسئلة من التوجيه والتأمل المأمورة في قوله
تأمل الفرق وان خلا ذلك المنزل من الناس اصلاً او من الفقراء جمع
بالبناء للمفعول اليه اي الى المنزل فقراء من منازل او منزلة او منزل
ويجزى ثلاثة فقراء او فقيران او فقير على مامس وانفق بالبناء للمفعول عنه
اي عن الموصي عليهم اي على الفقراء المجموعين اليه فيه اي في المنزل وان شاء
لشوا بعد الاتفاق عليهم او خرجوا وان كان فيه ثلاثة فقراء او فقيران او واحد
لم يجز الى ان يجمع اليه الفقراء تأمل الفرق بين المسائل الثلاث قوله وينفق
ما للفقراء الخ وقوله ما على فقراءه الخ وقوله وما في منزل الخ وقد قرنت كل واحدة
بما يتعلق بها من التأمل والتوجيه وتفيد هذه المسئلة الثالثة ان من لم يتخلص من
الوقف الموقوف ليوم الجمعة في مقبرة كذا على عادة هذه البلاد يجزئه ان ياتي بقوم
ثلاثة فصاعداً في يوم الجمعة الى تلك المقبرة ويطعمهم فيه لكن ولو اغنياء لان
العرف والعادة ان يأكل من حضر المقبرة في يوم الجمعة اذا قام اهل هذه البلاد
لاداء تلك الاوقاف ويحسن ان يكون الذين يجمعهم فقراء واحسن من ذلك عندي
ان يؤخر ذلك الى مثل ذلك اليوم من العام المستقبل اذا قاموا لاداء الاوقاف وكذا سائر
الاوقات يجوز فيها ذلك وما اوصى به ان ينفق في منزل كذا او لمسجده اي مسجد
كذا وفيه منزلان او مسجدان او اكثر او غيرها فدايضرف في
الاول من المنزلين او المسجدين او المساجد او المنزل والمراد بالاولية التقدم
بزمان الوجود لا بوصول المأجي اليه لان هذا لا يتصور ان لا يعرف وقد قال بعد
والا قسم اي والا يعرف فالمراد والا يعرف المتقدم بالزمان ان عرف الاول
والا يعرف بعد بحث قسم بين المسجدين او المساجد او بين المنزلين

على الفقراء على من وجد
فيه وان مسافراً او سائلاً
وان خلا جمع اليه فقراء
من منازل وانفق عنه عليهم
فيه تأمل الفرق وما في
منزل كذا او لمسجده
وفيه منزلان او مسجدان في
الاول ان عرف والا قسم

او المنازل سواء **﴿ بترخيص ﴾** ووجهه ان الوصية قد وقعت والمالم يتبين الموصى بعينه بل اشكل لم يجوز ان يصرف لواحد وترك الآخر لان ذلك ترجيح بلا مرجح فقسم بينهما كالشيء الذي ادعاه اثنان وبين كل منهما لنفسه فتعارضت الميقتان فيمقتنا اولم يبين هذا ولا هذا وكما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حكم بدابة بين اثنين نصفين بعد ان ادعاهما كل منهما ولم يبين فكان قسمه بين المنزلين او المسجدين اول من صرفه عنهما وخلاف الترخيص هو قول بعض ان يرجع الشيء ميراثا وقول بعض انه للفقراء لان لم يتبين لاي المنزلين او المسجدين فكانه لم يتبين اصلا والمال الذي لم يتبين صاحبه فهو للفقراء وقيل اذا لم يتبين لاي المسجدين صرف في احدهما كما قال بعضهم يصرف ما لزم في مسجد لمسجد آخر ولو عرف المسجد الذي هولة ووصل اليه ولو كان الموصى في احد البلدين فقط او كان المسجد الذي يصلي فيه احد المسجدين فقط وتوف ولم يتبين ما اراد بهما فانه يصرف في الذي كان له او يصلي فيه وان لم يكن ذلك او كان يصلي فيهما ولم يعرف ما اراد ففي الاقرب وان كان يصلي فيهما نظر للذي صلاته فيه اكثر وهي صلاة الكلي وقيل ان كان احدهما جامعا ففيه ان لم يبين رقة قال بعض يجوز ان يتفق في موضع ما اوصى به ان يتفق في آخر ولو عرف الموضع الذي اوصى بالاتفاق به فعلى هذا يجوز ان يتفق في احد المنزلين في مسألة المصنف التي نحن فيها وما ذكره المصنف انما هو في مسجد غير منزله ولما مسجد منزله فسيذكر فيه المصنف بعض ما ذكرت او اخر الباب الذي بعد هذا **﴿ و ﴾** اذا قسم اثنان في احدهما او في احدها لدم تعين المراد **﴿ ازا ﴾** و **﴿ ان عام بعد ﴾** لانه اتفق بامر الشرع لاعنادا او جهلا **﴿ وقيل يعاد فيه ﴾** اي في المتعين بعد **﴿ ويعتد ﴾** على قول الاعادة **﴿ بما جعل فيه اولا ﴾** وهو النصف ان كان اثنان والثالث ان كان ثلاثة وهكذا فيزاد اليه ما بقي فقط وذلك انه لم يعرف السابق فقسم بينهما ثم عرف السابق وقد جعل فيه نصف قبل فزيد اليه النصف الاخر ولا يرد من الاخر ما اتفق فيه وفي الاثر من اوصى للفقراء بشيء ولم يعينهم فرق على فقراء قرية يتم فيها ولو اوصى في غيرها او مات في غيرها الا ان

بترخيص واجزا ان
علم بند وقيل به اد فيه
ويعتد بما جعل فيه اولا

اوصى في قرية يتم فيها ومات فيها فانه يفرق فيها وان اوصى في قرية ومات في اخرى وهو يتم فيها اجزاء ان يفرق في احدهما ومن ولد قيل في قرية وتزوج في اخرى ويعتقب السكن فيهما واوصى بدراهم للفقراء فابهما فرقت فيها اجزاء ولا ضمان ان فرقت في غيرهما والاحسن في التي هي مسكنه ووطئه وفي الاثر من ينزل بالدين يتم فيهما ومات في احدهما واوصى للفقراء ولا يمانه جاز قسمه بينهما وتفرقه في التي مات فيه او في غيرهما قيل ويفرق في التي مقامه بها ولو مات بغيرها وتجب ان يد ايجيراته ولو فرق عنه في غير قريته اجزاء ومن اوصى بكفارات فلوصيه ان يفرق عنه في غير بلده والاحسن فيه واذا فرق مالم يعرف له رب ثم بان فمن العلماء من يقول لاضمان عليه لانه فعل بقول واختلقوا في تفريق مالم يعرف له فقيل بفرق في بلد الذي لزمه وقيل في بلد ازمه فيه وقيل حيث شاء المفرق وقيل ان كان ذلك المصر خارجا منه فرق في الذي لزمه فيه فان خرج منه فان شاء فرقه في المصر حيث شاء فيه وان شاء فرقه في محل صاحبه من المصر واوصى ابو جعفر الى ابنه محمد في دين لبصري فخرج الى البصرة فلم يجده فيها فقيل انه بواسط فلقى ابا صفرة فشاوره فيه فاشار عليه ان يخرج اليها فيسأل عنه فيها فان وجدته والا نادى باعلى صوته باسم الرجل فان لم يجده له صحة فرقه او ودعه ثقة واشهد عليه وكتب فيه **﴿ وان اوصى لمن لا تجوز له ﴾** **﴿ مشركين او ﴾** **﴿ عاصين ﴾** او المنافقين او اصحاب الكبائر او اصحاب كبيرة كذا او الله اباين **﴿ او ﴾** **﴿ كاله ﴾** **﴿ شياطين ﴾** او الجن او المردة او الفقاريت **﴿ او ﴾** **﴿ كاله ﴾** **﴿ ملائكة ﴾** او نحو ذلك او العبيد او الاغنياء **﴿ ف ﴾** **﴿ لمينفق ﴾** على الفقراء **﴿ الموحدين لان الوصية قد اثبتها الموصي واخطا في صرفها في غير اهلها فصرفت في اهلها صلحا اذ لم يعطها تلك الاجناس ولا الورثة قال الله جل وعلا فمن خاف من موص الخ قياما بالقسط وهم الفقراء الموحدون اذ لم تشرع الصدقة على تلك الانواع في عمومها مع ان تعليق لاتفاق بما هو منها مشتق كالشرك والغني يؤذن يكون اصل معناه هو العلة وهو الشرك والغني والاتفاق على مشرك بالقصد لشركه او على عاص بالقصد لعصيانه كفر وشرعت في عموم الفقراء كما في آيات الزكاة والصدقة**

وان اوصى لمن لا تجوز
كشركين او عاصين او
شياطين او ملائكة فلي
الفقراء

والكفارات واحاديث ذلك بخلاف افراد معينين كمشرك ومشركين وثلاثة او اكثر وكذا الغني والغنيان فصاعدا والعبد كذلك وما اشبه ذلك فانها شرعت لهم لخصوصهم وتعددهم لعرض كجوع الذي وصلة الرحم للمشرك واداء تباعة له كما قال ﴿ولو جازت لعبد ومشرک وغني بصلة﴾ للرحم ﴿وحقوق﴾ لهم بتعددية او معاملة او خطأ او امانة او نحوها ﴿وقيل بطلت﴾ فتكون ميراثا للورثة لانه ساقها مطلقه لمن لا تجوز له بخلاف مالوا ائتمها ثم بين انها لهم فانها تصرف للفقراء مثل ان يقول اوصيت بكذا ثم يقول اعطاهم للاعنين ﴿وكذا مال الكنائس الذميين﴾ وغيرهم من المشركين وبيعهم ﴿او لاعبادهم او لحرم يشتري فينق عليه﴾ اي على الموصي كحرم او لصنف من اصناف الملاحى قيل ينق ذلك الحلال الذي اوصى ان ينق في ذلك او ان يشتري به الحرام في الفقراء الموحدين لانه اوصى واخطا في صرفها في غير اهلها فصرفت في اهلها قياما بالقسط ولان ذلك صالح اذ لم تجعل في الورثة ولم تجعل فيما اوصى به بل في الفقراء الموحدين قال الله جل وعلا فمن خف من موضع الخ وقيل بطلت الوصية لانها باطله وان ﴿اوصى﴾ لفقراء ﴿على العموم﴾ فالاولى ان ان يقرنه بال ليكون للماهية ثم ظهر انه يقرها باضافة فقراء الى قوله ﴿خلف الماء﴾ ماء البحر المالح او المذب فيقرا بكسر الهزة لا بفتحها ويجر خلف لا بنصبه فيفيد الماهية بالاضافة كما يفيد بال فيكون مرادفا لتعبير الاثر بالفقراء الذين خلف الماء ﴿فاهم﴾ لا لغيرهم كاهل نفوسة يتصدقون على اهل افرقييه او اهل جربة واهل جربة على اهل نفوسة او افرقيية او صفد قص واهل الجزائر او بليانة او طنجة على اهل الاندلس واهل الاندلس على هؤلاء ونحو ذلك فاهل كل جزيرة يميزهم كل جهة خارجة عن البحر وان تعذر تحفظ - قى يمكن ﴿وقيل﴾ ترخيص ﴿على فقراء بلده﴾ ولو امكن ﴿وكذا ما ينفق عليهم ببغداد﴾ باهل الدالين واعجابها واعجاب الاولى او الثانية بالنسبة الى بلده موص بمدة عن بغداد ﴿ونحوه من البلاد البعاد﴾ عن بلد الموصي كالاندلس بالنسبة الى تونس او الحجاز واما بلادنا هذه فبينها وبين الاندلس عشرة ايام وقل واكثر وعرض بحر الجزائر ونحوها والبعاد جمع بعيد ﴿ينفق فيه﴾ اي في بغداد مثلا او نحوها ﴿ورخص في بلده ان وجد مانع﴾

ولو جازت لعبد ومشرک وغني بصلة وحقوق وقيل بطلت وكذا مال الكنائس الذميين او لاعبادهم او لحرم يشتري فينق عليه وان لفقراء خلف الماء فاهم وقيل على فقراء بلده وكذا ما ينفق عليهم ببغداد ونحوه من البلاد البعاد فينق فيه ورخص في بلده ان وجد مانع

او لم يوجد لان المراد ادخال السرور على الفقراء واهل الصدقة هم الفقراء فايضا وجدوا فقيمهم كفاية خلف البحر او في بلد بعيدة كما قال الموصي او غير ذلك ولا نمحكم على الموصي بانه اوجب ما ذكره من خلف البحر او البلد البعيد لانه ذكر الصدقة والاتفاق مثلا واهله معروفون كما انه لو اوصى لمن لا تجوز له الوصية مثل المشركين عموما ترجع لفقراء المرحدين وليس كذلك والصحيح انها لا تجزى الا كما امر الموصي خلف البحر او البلد البعيد لان له ثلث ماله يرى فيه رايه فلا يجوز تبديله ومن بدله اثم كما في وصية الاقرب وتبديله ازالة له عما ثبت له من رايه في ثلث ماله وقد امروا بالانفاذ ولا يصح انهم انفذوا الا ان امثلوا على نحو ما امرهم واذا لم يتابعوه فالحق باق عليهم والمجمع عليه اولى من المختلف فيه فانه لو انفذوه حيث قال فلا قائل بانه لا يكتفي فلانما تبرأ الذمة به والله اعلم ﴿باب﴾ في الوصية في الاجر وفي سبيل الله ﴿لا يجوز حبس ما حبسه في سبيل الله﴾ اصلا او عرضا الا ان اخرجته في حياته وحقيقة الحبس وقف مال يمكن الانتفاع به بقاء عينه لقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته ليصرف منافعه في جهة خير تقربا الى الله تعالى والفاظ الحبس صريحة كوقفت وحبست وسببت او ارضي موقوفة او محبة او مسيلة وكناية كحرمت هذه البقعة للمساكين وابدتها او دارى محرمة او موبدة ولو قال تصدقت به على المساكين ونوى الوقف فعندنا انه وقف وهو اصح وجهي الشافعية لانية والوجه الاخر انها صدقة وان قال لمعين تصدقت عليك او لجماعة تصدقت عليكم لم يكن وقفا على الصحيح بل ينفذ فيما هو ضريح فيه وهو التملك المحض ولو قال جعلت هذا المكان مسجدا صار مسجدا على الاصح لا شعاره بالمقصود واشتهاره فيه وفي التاج الوقف حبس الموقف اليه والتصدق بالمنفعة ولا يلزم الا ان حكم به عدل او قل اذا امت فقد وقفته ولا يجوز في مشترك للاضرار بالشريك ولا يكون الا لغير منقطع من ابواب البر كالجهاد وجاز وقف الاصل وفي غيره خلاف ولا يصح قسم الوقف الا لموقفه في حياته ﴿عندنا﴾ معشر الاباضية الوهيبه فاذا قال اوصيت بهذا في سبيل الله او لسبيل الله او هذا لسبيل الله او في سبيل الله بطل وكان ميراثا واذا قلت كان ميراثا مرادي بعد قضاء الديون وثلث المال في الوصية

﴿باب﴾

لا يجوز حبس ما حبسه في سبيل الله عندنا

او دونه وان ذكر وجهها من وجوه الاجر جاز ذكر سبيل الله او لم يذكر مثل ان يقول
 اوصيت بهذا الشيء للجهاد او صدقة على طلب العلم اسبيل الله قال ابو خاتم قال
 ابو المروج مثل ابو عبيدة رحمه الله وانا جالس عنده عن جعل ارضه او داره او شيئا
 من ماله حبس في سبيل الله قال كان ابن عباس يقول انما كان الحبس قبل ان تنزل
 سورة النساء فلما نزلت سورة النساء نسخت القرايض الحبس وذكر ابن عمر وغيره ان
 عمر ابن الخطاب رضي الله عنه اصاب ارضا بخير من يهود بني حارثة يعل لها ثمن
 فاتي النبي صلى الله عليه وسلم فقال اصبث ارضك اصب ما لا تقط انفس منها فكيف
 تامرني به قال ان شئت حبست اصلها وتصدق بها فتصدق عمر انه لا يباع اصلها
 ولا يوهب ولا يورث مادامت السموات والارض ولكن ينفق ثمنه في الفقراء والقريب
 والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل لا جناح على من وليها ان يأكل منها
 بالمعروف او يطعم صديقا غير متمول فيه قال ابن عون حدثني رجل انه قرأ هاهنا قطعة
 اديم اخمر غير متائل الا قال ابراهيم بن علية وانا قراتها عند عبد الله بن عمر غير متائل مالا
 ومعنى غير متمول غير متخذ منها مالا بالرغبة والاسراف في اخذ ثمارها او بتملك شيء من
 رقبها ومعنى كونه اصاب ارضا انه اشتراها وذلك انه اشتراها بسهمه من غنيمة خيبر ويسمى
 الشيء الجيد نفيسا لانه يأخذ بالنفس وفي رواية انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم كان
 لي مائة راس فاشتريت بها مائة سهم من خير من اهلها فيجعل ان تكون ثمن من جملة
 اراضي خيبر وان مقدارها كان مائة سهم من السهام التي قسمها النبي صلى الله عليه
 وسلم بين من شهد خيبر وهذه المائة غير المائة التي كانت لعمر من الغنيمة وغيرها
 وكانت قصة عمر فيما ذكر ابن ابي شيبة باسناد فيه ضعف عن محمد بن كعب سنة
 سبع من الهجرة قال البكري ثمن موضع تلقاء المدينة كان فيه مال لعمر بن الخطاب
 خرج اليه يوما فقاته صلاة العصر فقال شغلني ثمن عن الصلاة اشهدكم انها صدقة
 ومعنى قوله تصدقت بها حبستها او تصدقت بفلانها والمراد بالقريب قربي عمر كقربي
 صاحب بئر حاه او قربي النبي صلى الله عليه وسلم كما في الغنيمة والاديم الجلد
 كتبت فيه ونسخها عبد الحميد بن عبد الله بن عمر بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما كتب
 عبد الله عمر بن الخطاب في ثمن فذكر نحو ما تقدم فقال غير متائل مالا فما عناه

من ثمره فهو للسائل والمحروم قال فان شاء ولي ثمن اشترى من ثمره رقيقا لعمه وكتب
 معقب وشهد عبد الله بن الارقم بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اوصى به عبد الله
 عمر امير المؤمنين ان حدث بي حدث الموت ان ثمنًا وصرمة بن الاكوع والبد
 الذي فيه والاسهام المائة التي بخير ورفقة الذي فيه والمائة التي اطعمه محمد صلى الله
 عليه وسلم بالوادي تلي ذلك حفصة ما عاشت ثم يليه ذ والراي من اهلها ان لا يباع ولا
 يشتري بنفقه حيث راي من السائل والمحروم وذوي القربى ولا يخرج على من وليه
 ان اكل او اكل او اشترى رقيقا منه ومعنى اكل بالمصدير غيره اكلًا والوقف
 في زمنه صلى الله عليه وسلم والكتابة في خلافة عمر بدليل لفظ امير المؤمنين ولم
 يحبس الجاهلية تبرأ واول حبس في الاسلام حبس عمر صدقة وفيه الحبس على
 الوارث او اجراءه على يده قال ابن عباس نسخ ذلك بناية الميراث قلت يعني ان
 الناس كانوا قبل نزل آية الميراث يحسبون من اموالهم الثلثين واكثر واقل على الوارث
 او غيره ولما نزل بطل الحبس على الوارث مطلقا وبطل حبس ما فوق الثلث على غير الوارث
 كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس فيما وقع عليه سهام كتاب الله
 وصية يعني بالسهام انصباء الورثة وانصباء هم في الثلثين فاذا جاوزت الوصية الثلث
 فقد وقعت فيما هو سهام الورثة هذا ما ظهر لي في تحرير المقام فلا دليل في كلام
 ابن عباس للقول بابطال الحبس مطلقا في المرض او بعد الموت ولو كانت قول
 اصحابنا ولعل وجه كلام اصحابنا انه اذا حبس شيئًا جاوزت منفقته الثلث ان
 طال الانتفاع به فلم يجوز لكن هذا يقتضي ان يمنعوه ولو بين وجه الاجر واجازه
 ابن عبد العزيز في العروض والاصول بين وجه الاجر اول بينه كسلاح
 او خيل يتقوى به المجاهدون للروم وسائر المشركين والبغاة من اهل
 التوحيد والناقضين عهدا من اهل الذمة او من اهل العهد كالحرب وكنع
 الجزية او منع اهل التوحيد موافقين او مخالفين مثل ان يمنوا الزكاة عن الامام او
 غيرها مما يلزمهم مما امرهم به الامام او يتركوا الصلاة او يطعنوا في الدين
 والهاكين حرما كالزنى والردة ودخول المنافقين في دين المخالفين وهو ما
 فيه قطع النذر كروية الباري تعالى عنها والبراءة من ثمننا وولاية ائمتهم والهاك

واجازه ابن عبد العزيز
 كسلاح يتقوى به المجاهدون
 للروم والبغاة والناقضين
 عهدا والهاك

داخل في الناقض ولكن لم ين به ما يدخل فيه به وان عناء كان عطف
تكريرا للناقض يد او عطف صفة كانه قال والذين اتصفوا بالنقض والملك
وقد يكون العمل الواحد نقضا وهتكاً فلما اقتصر على احدهما وعنى به ما يشمل معنى
الاخر لجاز وكان عطفه على البغاة عطف عام على خاص فلو اسقط البغاة لجاز وكانه
اراد بالناقضين نقض ما عهدوا به الامام وبالها تكتين هناك حرمة المعاصي التي يحمل الدم
بها مطلقا كنعوض الصلاة وهذا وجه اخر غير ما ذكرته قبل هذا وليس ابن عبد
العزيز يجيز الحبس مطلقا بل اذا كان في حياته واخرجه جاز مطلقا ان كان في حال
تكون افعاله فيه من الكل وان كان في حال تجوز افعاله من الثلث كالمرض على ما مر
او اوصى به لما بعد موته ولو في حال افعاله من الكل فيها فهو من الثلث وفي الاثر
من اوصى للسبيل ثم امر بتقريبه على الفقراء ولم يقل انه نقض الوصية فقال ابو
الحواري مرة لا تعرف السبيل ومرة انه كالضيافة المحتاج اليه ولو غنيا وله الرجوع
فيه وجازجه له للفقراء او صرفه لوجه بر وتركه على ما اوصى به لا رده الى ملكه
بعد جعله للفقراء او وجه بر وقيل له الرجوع فيه اذا كان وصية وان تركه بماله لم
نحب ان يتعرض له وارثه الا ان احتاج ان يا كل منه على وجه السبيل كغيره وقال
ابو الحواري لا يمنع من بيعه ان اراده واختار ان يتركه كما اوصى به موروثه ان
اوصى به في صحته ويجعل قبل كلام ابي الحواري على الايصاء بذلك في مرض
موته وقد جاء الاثران للموصي ان يرجع عن وصيته ويزيد فيها وينقص في صحة
او مرض في براؤ لغني او فقير ومن اصى بنسخة للسبيل او باعها او وهبها ولم يقل
بما تستحق ولها طريق او مرضى او صلاح من الارض تبعها ذلك وقيل الايصاء له
ليس بشئ لانه الطريق وقيل انه كالعافية وقيل للفقراء والاعنياء والمسافرين من المسلمين
وسبيل الله هو الجهاد وابن السبيل هو المسافر المار في الطريق لا المتخذ فيه بيتا واعلا
ولو قصر ومن مكث في بلد الحاجة ولا مال له فيه ولا اهل فمن ابن السبيل ولو غنيا
ومن احتضر تفصيل الاجمال في قوله واجازه ابن عبد العزيز وقوله كدلاح
مثال لا قيد وقال اجعلوا كذا من مالي في سبيل الله ولم يبين وجه السبيل
فان كان سلاحا او فرسا او مما يناسب الجهاد كالدرع استحسن بالباء

ومن احتضر وقال اجعلوا
كذا من مالي في سبيل الله
فان كان سلاحا استحسن

للمنفول او لفاعل اي فقد استحسن ابن عبد العزيز تقوي المجاهدين او
المرابطين به في رباطهم وهو ملازمة الثغر للعدو ودون ذلك ان يجعل طعاما
او لباسا لهم في حال الخروج او الاستعداد او الرباط وما ينعم ودون هذا ان ينفق
في وجه الاجر مطلقا كالنفقة على طلبة العلم كل ذلك جائز وان كان عينا او نعمة
او اصلا او نحو ذلك من العروض مما ليس يناسب الجهاد بذاته في سبيل الله
وهو الجهاد والرباط او في حج او عمرة او صدقة يحج به احد او يتر به او يعان
به يريد حج او عمرة او عتق يشتري به عبد فيعتق او يكتب به عبد او
صلة للرحم رحم الموصي او للمساكين او طلبة العلم او نحوها مثل ان
يشترى ما يكون صدقة جارية او يعان به فيه كحفر بئر في طريق المؤمنين
حيث لا ماء في اي وجه من وجوه العبادة جعل اجزاء واذا اوصى
لسفن المسلمين فان عنى الجهاد جعل فيها اذا خرجوا للجهاد وضابط ذلك ان يجعل
فيما يناسب الشئ كالفرس والسلاح للجهاد وان لم يناسب في الجهاد او وجوه الاجر
والافرق على فقراءهم وان لم يكن العدل وقف حتى يكون العدل وجل فيها وجازت
الوصية للثروة فان لم يكونوا انتظر وجودهم ويدفعها للامام ويعلم انها لهم وقيل ان
لم يجد فيها حدا ولم يوجد فيهم احد اعطيت فقراء المسلمين لانهم من الثروة وان
اوصى بكفرسة للجهاد او الرباط او بدابة للعمل او الركوب في ذلك مثلا
ماحي اقرس او الموصى له ان كان جاز اوصى به في ذلك لمعين مثل ان
يقول حبسته فلان يركبه في الجهاد او اوصى بلا تعيين وان اجل لما اوصى
به حبسا تاجيلا لا يزيد على الثلث ف هو يجري حبسا اليه اي الى
الاجل المقروم من اجل والا يوجل او اجلا يزيد على الثلث ولم يقل
ماحي ف انه يجبر حتى يستوفي الثلث ومن ذلك ان يقول ماحي
القرس او ماحي فلان الموصى له فاذا استفرغ الثلث او ما ينوبه منه رجع القرس
لورثة الموصي ولو بقي الموصى له حيا ولا يستعمل ما حبس في غير ما اوصى
به له وان اوصى بكتاب من كتب العلم او مصحف او ربع
القرآن او نصفه او ثلاثة ارباعه لقرء فيه سواء كان ذلك له فاوصى به او

تقوي المرابطين به وان كان
عينا او نعمة او اصلا او نحو
ذلك في سبيل الله او في حج
او عمرة او صدقة او عتق او
صلة او نحوها في اي وجه
جعل اجزاء وان بكفرسة
ماحي جاز وان اجل فاليه
والا حتى يستوفي الثلث ولا
يستعمل في غير ما اوصى به
له وان بكتاب او مصحف
لقرء فيه

أوصى أن يشترى لذلك أو ينسخ **﴿لم يمنع الأمن خيف منه افساده﴾** يتزق أو تلوث بمداد أو وسخ أو بيعه أو رهنه أو غصبه بعد أن يعطاه أو تضييعه بوجه أو خيف من غالة تعدي كبرص أو جذام ولا يقرأ فيه وارث إلا أن أخرجه الله حبسا في حياته وقد مر عنه صلى الله عليه وسلم أنه لا وصية لوارث بمعنى أن الموصي به لا حظ فيه لوارث سواء أوصى له به أو أوصى به على العموم ولم يذكره ولم يدخله في العموم فإذا أوصى له بكفارة فهي وصية فلا حظ فيها لوارث وهكذا سائر الوصايا وإن أذن الموصي للورثة أن يقرءوا في ذلك فلمهم وإن أوصى أن تنسخ له التوراة أو تشتري أو الانجيل أو الزبور فله أعلم وعندى أنه لا يجوز ذلك في التوراة والانجيل لأنهم غيرهم كما ذكر الله جل وعلا عنهم وإن كانوا بالعربية وفيها لم يكن فيهما باطل جاز **﴿وان﴾** أوصى **﴿ببئر أو حب أو شجرة﴾** أو أصل من الأصول **﴿أو حيوان أو متاع﴾** لمن ينتفع به لوجه الله أو للمساكين أو نحو ذلك **﴿فلا ينتفع به وارثه﴾** إن لم ياذن له **﴿والم يوص له﴾** وإن أذن له أو أوصى انتفع كغيره وقيل لا ينتفع به ولو أذن له أو لا وصية لوارث ولا يفيد له ما تجوز الرثة لأنه إنما يفيد إذا كان أن لم يجوزوا أخذوا ذلك الشيء لأن الإنسان إنما يعتبر تجوزة فيما هو له وهذا ليس لهم جوزوا ولم يجوزوا **﴿وجاز﴾** الانتفاع للوارث **﴿كغيره﴾** إن جملة **﴿حبسا وأخرجه حال كونه﴾** **﴿حيات﴾** **﴿اذن له﴾** أو لم ياذن أوصى له بذلك الانتفاع ولم يوص لأن ذلك ليس وصية **﴿وكذا﴾** إن **﴿أوصى﴾** **﴿بارض يدفن فيها﴾** أي يدفن الناس فيها **﴿فإن أعطاها﴾** للدفن حال كونه **﴿حيات فهو ووارثه﴾** وغيرهما فيه سواء **﴿أما الوارث فلان ذلك ليس وصية وأما هو فلأنه لم ينو إخراج نفسه من مقبرة المسلمين بل أطلق كسائر الاحباس الذي اشترك فيها هو وغيره والآخر فلا يدفن فيها هو ولا وارثه أما الوارث فلان هذا وصية وأما هو فلأنه لا يرجع في هبته ووصيته بعده إنما هي أميره كسائر الناس إلا أن قال أني أدفن فيها كغيري وإن أوصى للوارث أو أذن له أن يدفن فيها مع الناس فالقولان والصحيح المنع ويجوز لمن حبس وقفا أن يشترط الانتفاع لنفسه في حياته وبعد موته مثل أن يوصي بارض للدفن ويقول أدفوني فيها روي أن النسا وقف دارا بالمدينة فكان إذا قدم المدينة مارا**

لم يمنع الأمن خيف منه افساده وإن بئر أو حب أو شجرة أو حيوان أو متاع فلا ينتفع به وارثه إن لم ياذن له وجزا كغيره أن جعل حيا وكذا أن يارض يدفن فيها فإن أعطاها حيا فهو ووارثه وغيرهما فيه سواء

بها للمع نزلها وروي أن الزبير بن العوام تصدق بدوره وقال للمردودة من بناته أي المطلقة أن تسكن غير مضرة ولا تضر بها فإذا استغنت بزواج فليس لها حق وجعل عبد الله بن عمر نصيبه من دار أبيه عمر سكنى لذوي الحاجة من آل عبد الله واستدل البخاري بذلك على جواز اشتراط الوقف لنفسه منفعة من وقفه وهو مقيد بما إذا كانت المنفعة عامة كالصلاة في بركة جعلها مسجدا والشرب من آبار وقفها وكتاب وقفه على المسلمين للقراءة فيه ونحوها وقدر لا يطبخ فيها وكيزان للشرب والفرق بين العامة والخاصة أن العامة عادت إلى ما كانت عليه من الإباحة بخلاف الخاصة **﴿وان﴾** أوصى بها **﴿أي الأرض﴾** **﴿لمقبرة﴾** **﴿كغيرها﴾** فتلك الأرض ليست مقبرة **﴿ف﴾** هي **﴿لها﴾** أي للمقبرة تبقى للعرث أو للغرس وللبناء فيها ونحو ذلك وتجعل غلات ذلك وكرامه في مصالح المقبرة كالأحاطة عليها بحائط ودارة جبار يريد أخذ المقبرة أو الإفساد فيها أو يريد جعلها طريقا أو يريد الرعي فيها وأجرة الرقاب لها على من يرعى فيها مثلا وسرر تلك المقبرة وقربها ونحو ذلك مما جعل للمقبرة أو تحتاجه وإن لم يبين المقبرة فالتى يدفن فيها إياه وإن لم يكن لهم مدفن فالتى تدفن عشيرته فيها ومولى القوم منهم وإن دفن ولده في واحدة أو من يموت له فلها وإن كان لاباه أو أولاده أو عشيرته مقبرتان أو مقابر فلا يهاشأ الورثة أو الميعة وإن لم يكن شيء من ذلك ففي مقبرة اتفق دفنه فيها أو أوصى أن يدفن فيها أو في مقبرة هي أقرب إلى داره ويجوز في أي مقبرة أرادوا وليس دفنه في مقبرة أو انتسابه إليها مانعا من صرف ذلك فيها لأن الانتفاع بذلك عارض في جملة الناس وليس مقصودا بالذات على حدة فضلا عن أن يمنع كما منع الموصي من الدفن في أرض أوصى أن تدفن فيها الموتى فإنه لو دفن فيها لكان في دفنه مقصودا على حدة نعم لو جعل ذلك أو بعضه في سرير أو ماء أو نحو ذلك فلا يجعل له منه **﴿وقيل﴾** تباع ويصلح بثمنها مقبرة **﴿قد عيها لهم﴾** أو لم يبينها على حد مأمور إنما مثل أن تحاط بها أو يستأجر لها أو غير ذلك مما مر **﴿انفا﴾** **﴿وان﴾** أوصى **﴿بها﴾** المسجد جعل قبل ثمنها **﴿بعد بيعها﴾** فيه **﴿في إصلاح جدره وسواريه وسقفه وأرضه ومصابحه والزيت والفتيل والحصر والماء ومنافع عماره ولو أكل أو شربا وصومته لأنه يعدر**

وان أوصى بها مقبرة فلها وقيل تباع ويصلح بثمنها مقبرة وان بها المسجد جعل قبل ثمنها فيه

بها * وقيل تمسك وتعمل غلتها * غلة السكراء وغلة ما يجرث او يغرس او يبنى فيها
 * فيه * كاصلاح جدره وما ذكرناه * انما * وان * اوصى * بكذا لمصباحه *
 او زيت مصباحه او قلة او قلة زيته او ماء * او حضره * او صحنه او صومعته
 او باباه او قلة او زقاقه او قلة او زيته * خص به * اي بما ذكر اي لا يجعل في
 غير ما جعل له * وورخص في جعله لمسجد * اي في جدره وسواريه وسقوفه وارضه
 * ولا يجعل المصل في مسجد كهكسه * اي كما لا يجعل ما للمسجد لمصلي ولو كان مصل
 لذلك المسجد متصلا به كهكسه * وورخص في الاول * وهو ان يجعل المصل لمسجد
 ذلك المصل لان المسجد اعظم ولانه اصل للمصل والمصل تبع له وان اوصى بهذه
 الارض ان تجعل مسجد جاز كما مر وكذا ان قال يبنى فيها مسجد او تجعل
 مصل او يبنى فيها المصل ولا يجعل في ارض احدهما الاخر واجيز المسجد
 في ارض المصل وجاز الايصاء لا كفان الموتى او للكعبة او لكسوتها او لمكة
 او طريقها * وان * اوصى * مسجد * او للمسجد غير معين * لا * لمسجد
 * بعينه ف * لم يصرف * في مسجد منزله * لانه اقرب فهو اظهر في ان يريد
 فلا وجه لان يتركوه ويصرفوا في غيره * وان كان فيه مساجد ففي مسجده *
 ببناءه اياه او اباءه او بهارته اياه * ان كان * وان كان له مساجد او مسجدان
 ففي الذي هو اكثر ذهابا اليه لصلاة الفرض وان لم يكن تفاوت ففي الاقرب الى
 منزله وان كان مسجد جامع ففيه * والا * يكن له مسجد * ففي * المسجد * الاقرب
 اليه * اي الى مسكنه والمعتبر في ذلك كله الحمل على العهد العلي او الحضوري
 * وجوز حيث اريد * ولو في مسجد خارج منزله اذا لم يسم مسجدا سواه كان
 له مسجد اولم يكن او كان له مسجدان او مساجد تساوت او تفاوتت وزعم بعضهم
 انه يجوز ذلك ولو سمي منزلا والصحیح ما فهم من كلامه المذكور وصرح به في
 قوله * وان عين * مسجدا * قصد به * ما عين * الا ان خرب * اي هدم ولا
 يرجع له بناء او ترك عمارته * او منع من وصوله * للبعد والعدو ولقطع الطريق او لمضرة
 كحى لازمة للموضع في كل وقت فائالة او مضرة لمن ليس من اهله او هواه كذلك لان
 المساجد لله * وان اوصى مخالف لمسجد * غير معين * لا معين ووارثه * او خليفته

وقيل تمسك وتعمل غلتها
 فيه وان بكذا لمصباحه او
 حضره خص به ورخص
 في جعله لمسجد ولا يجعل
 المصل في مسجد كهكسه
 ورخص في الاول وان
 لمسجد لا بعينه ففي مسجد
 منزله وان كان فيه مساجد
 ففي مسجده ان كان والا
 ففي الاقرب اليه وجوز
 حيث اريد وان عين قصد
 به الا ان خرب او منع
 من وصوله وان اوصى
 مخالف لمسجد لا معين
 ووارثه

* موافق * جعله اي جعل وارثه الموافق ما اوصى به * في * مسجد * موافق * وكذلك
 الوارث او الخليفة ان كان مخالفا وموروثه مخالفا يصرفه في مسجد الوفاق لان ذلك هو
 الحق ولو لم يعترف به الا انه لا يحكم عليه بالضمان ان صرفه في مسجد هم لاني
 مسجد الوفاق وانما نسب الوفاق للمسجد لان اهله موافقون وموافق نعت مسجد
 محذوف كما رايت ويجوز تقدير الاضافة اي مسجد فريق موافق لان مساجد
 المخالفين ولو بنيت للصلاة الفريضة والقران او نحو ذلك لكن يعتقدون بها اقامة
 ما دانوا به مما هو حرام وقد قيل انها كالدواميس وان كانت بعض الورثة موافقا
 وبعض مخالفا فان قدر الموافق جعله في مسجد الموافقين ولو ابى المخالف وان سمي
 مسجد خلاف وانما يعتبر من يعمر فلو كان من يعمر موافقا والمسجد اصله للخلاف
 صرفت فيه وان كان للوفاق ويعمره اهل الخلاف لم يصرف فيه وان اوصى لما لا
 حرام فيه كقراءة القران والصلاة والاذان صرف فيه وان سمي واوصى لما لا يجوز
 صرف في ذلك المسجد لما يجوز اوفي مسجد الموافقين * وان لم تعين امرأة * مسجدا
 اوصت له * ففي مسجد قرايتها * من ابيا وان لم تكن فمن امها تعتبر بقرايتها اذ لم
 تاهل المرأة لعمارة المسجد وعندني يعتبر مسجد زوجها ان كان لها زوج الا ترى انها
 تعلي بصلاته لا بصلاة ابيا وان عرفت بمسجد تذهب اليه او بنته ففيه او ان تعددت
 مساجد قرايتها او مساجدها فكما مروان لم يكن في منزلها ففي الاقرب والحاصل
 ان الكلام في تلك كالكلام في الرجل جوازا وخلافا * وان اوصى * موافق *
 * مسجد * مخالف او كنيسة * او يعة لم تؤسس على التقوى عمرها الكفار او لم
 يعمرها * ففي * مسجد * موافق * لان الوصية لذلك خطا فردت الى الصواب
 بصرفها في مسجد الموافق وقد قال تعالى فمن خاف من موص الاية وان اوصى
 لكنيسة غير معمورة بالكفار وقد اسست على التقوى كمساجد الحواريين في نفوسة
 ففيها وعندني انه ان اوصى لمسجد مخالف في وجهه طاعة كقراءة القران صرف
 فيه * وان لامام مسجد كذا او مؤذنه او قائمه * او معلمه * او تلاميذه * ونحو
 ذلك مما يتجدد ولو لم يوجد حال الايصاء * فلن به * اي في ذلك المسجد من امام
 او مؤذن او غيرهما * وقت موت الموصي ان لم يمين وكذا * ان اوصى

موافق جعله في موافق وان لم
 تعين امرأة ففي مسجد قرايتها
 وان اوصى لمخالف او كنيسة
 ففي موافق وان لامام مسجد
 كذا او مؤذنه او قائمه او
 تلاميذه فلن به وقت موت
 الموصي ان لم يمين وكذا

لا اهل صفة كذا اعتبر وقت موته وقيل * اذا اوصى لامام مسجد كذا ونحوه
 مما تقدم انما اولاهل صفة كذا * اعتبر وقت الانفاذ * لان القسمة لها تاثير
 والصحيح الاول وعليه الجمهور وذكرنا في الديوان القولين وفيه انه وان اوصى
 بكذا وكذا لامام مسجد كذا وكذا اولمؤذنه او لبانيه او للقائم او للتلاميذ الذين
 كانوا فيه فجاز فان تبين لهم الموصى له بذلك فليدفعوه له ذلك وان لم يتبين لهم
 ذلك فانهم ينظرون الى من في وقت الموصى وان اقر وارث بان الموروث اوصى
 لفلان بكذا وانكر الورثة اعطاه ما ينوبه وان انكر بعد لم يشتغل به ومعنى
 قولهم ان تبين لهم الموصى له بذلك فليدفعوا له ذلك انه اراد شخصا معينا او تلاميذ
 معينين اعطاهم ومعنى قولهم ان لم يتبين لهم ذلك انه لم يتبين معينين او معينا بل
 اراد حقيقة اهل تلك الصفة ويجوز وقف جماعة بلا عدد لما رواه انس ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لما اراد بناء المسجد ارسل الى ملاه من بني النجار فقال يا بني
 النجار ثامنوني بما تطيبكم قالوا لا والله لا نطلب ثمنه الا الله فقبل ظاهره انهم
 تصدقوا عليه به قبله واثمنوني ساوموني والحائط البستان والمحموظ انه لم يقبل منهم
 ذكر ابن سبأ انه اشتراه عنهم بعشرة دنانير دفعها عنه ابو بكر الصديق لانه كان
 ليشمين من بني النجار فلم يقبله عنهم ووجه الدلالة على كل حال انه اقرهم على
 قولهم فلو كان وقف الجماعة لا يجوز لانكر عليهم والله اعلم * باب * في الوصية
 بالحج * نذب اسلام * خص بالدكر لانه المتنفع والا فالاصم صح ان الكافر مخاطب
 بالاحكام الخمسة كالموحد * ان يحج فريضة وحوطة * على حذف مضاف اي
 وحجة حوطة او بمعنى حائطة او مبالغة * ويوصي به * حجة * نافلة * فوعظ
 النذب قوله حوطة وقوله نافلة فالحكم بالنذب على الثلاثة كل لا كلية ولا يهاك
 من وجب عليه الحج حتى يموت غير حاج ولا موصيا بالحج عنه وفي النسيان خلاف
 قد مر * وشدد من قال تارك حج بعد ازومه حتى قضى الحجاج مناسكهم هالك *
 وقيل يهاك اذا لم يبق له ما يصل فيه الحج من موضعه كمن ترك الصلاة عمدا يحكم عليه
 بالسكرا اذا لم يبق مقدار ما يوديها فيه وقيل اذا خرج الوقت بل هذا الحج اشد لان الصلاة
 منها مقدمات يكفر بتركها وقد يقال في الحج كذلك وذلك كله بناء على ان الحج على

لا اهل صفة كذا اعتبر
 وقت موته وقيل اعتبر
 وقت الانفاذ
 باب *
 نذب اسلام ان يحج فريضة
 وحوطة ويوصي بنافلة
 وشدد من قال تارك حج
 بعد ازومه حتى قضى الحجاج
 مناسكهم هالك

الفور والصحيح انه على التراخي كما مر في كتاب الحج وهو المذهب ومذهب الشافعي
 وعليه الجمهور لان الحج فرض سنة خمس او سنة ست واخره صلى الله عليه وسلم الى
 سنة عشر من غير مانع ولقوله صلى الله عليه وسلم من مات ولم يحج فليمت ان شاء يهوديا
 او نصرانيا فقيدها لا كماله بالموت اي بلا ايصاله وبديل لرواية انه فرض سنة ست نزول
 قوله تعالى واتقوا الحج والعمرة لله فيها اي ايتوا بهما يامين كما قرأ علقمة ومسروق
 وابراهيم النخعي واقبوا الحج وقيل معنى اتمامها اكملها بعد الشروع فيها وهذا يقتضي
 انها فرض قبل الالية بتاويلها والحديث دالان على فرض الحج وكذلك قوله تعالى
 ومن كفر فان الله غني عن العالمين اي ومن كفر كفر نعمة بترك الحج او كفر شرك
 بالكار وجوبه وقد اثبت المبرد وهو من المتقدمين اطلاق لفظ الكفر على كفر النعمة
 ومن لم يطق امساك نفسه على الرحلة لكبر او مرض او علة وقد وجب عليه قبل ذلك
 وجب عليه اما ان يحج انسانا او يوصي بحجة وان لم يكن له سائر الشروط الا وفيه
 هذه العلة لم يلزمه الا ايصاله ولا الاحجاج وعن ابن عباس رضي الله عنهما جاءت امرأة
 من ختم عام حجة الوداع قالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج
 ادركت ابي شيخا كبيرا لا يستطيع ان يستوي على الرحلة فهل يقضي عنه ان احج
 عنه قال نعم ويشترط امن الطريق ولوطنا ويشترط ان يثبت على المركوب ولو في محمل
 اوفى سفينة بلا مشقة شديدة فلو لم يثبت عليه اصلا او ثبت عليه بمحمل اوسفينة بمشقة
 شديدة لمرض او غيره لم يجب عليه وقيل العاجز لكبر او زمانة يخرج عنه لانه مستطيع
 بغيره لان الاستئانة تكون بالمال كما تكون بالنفس وقل المالكية ان استتاب العاجز
 في القرض او الصحيح في النفل كرهه ذلك ومذهب مالك جواز استئابة العاجز في النفل
 وقيل مكروه وهو المشهور عنه وقيل يجوز ان يحج عنه ابنه النفل اذا عجز ولا يحج عنه
 غيره والمذهب انه لا تجب على عاجز لكبر او زمانة ان لم تجب قبل وانه لا يكره
 النفل عن صحيح مطلقا * يقول موصى * اي يريد ايصاله * به * اي بالحج
 * اوصيت بكذا لا حج * فيحج عنه ما اصابه من الحج بما اوصى به * او بالحج *
 فيحج عنه مرة * او ان يحج عني * فيحج عنه مرة او ان يحج عني بكذا فيحج عنه
 ما اصابه * وكذا العمرة * يقول او صيت بكذا للعمرة او اوصيت بالعمرة

يقول موصى به اوصيت
 بكذا للحج او بالحج او ان
 يحج عني وكذا العمرة

او اوصيت ان يعتمر عني او ان يعتمر عني بكذا * او هما * معطوف على العمرة اي الحج والعمرة يقول اوصيت بكذا للحج والعمرة او بالحج والعمرة او ان يحج ويعتمر عني او بكذا ان يحج عني ويعتمر فاذا قال بكذا فعلوا ما اصابوا واذا لم يقل بكذا فمرة وفي الاثر ان اوصى ان يحج عنه واحدة بثلته وهو يلزم حجا فانه يحج كل سنة حجة اي وقيل حجة واحدة وعن الازهر ان اوصى بحجة وفرضها كذا وكذا ووجد من يحج عنه باقل لم يجز الا كما اوصى وان اتفقا ان يحج بما اوصى الميث به وان يحط الحاج له شيئا جاز * وان اوصى به ولم يذكر عمرة فقول يعتمر له ايضا * لان العمرة تابعة للحج وقد قال صلى الله عليه وسلم العمرة داخلية في الحج الى يوم القيامة فيجعل الحج الذي اوصى به على الفريضة وحج الفريضة لا يدلله من عمرة قبله او بعده والعمرة واجبة مرة كالحج وجوبها هو الصحيح وهو مذهبنا فمن وجب عليه الحج باستطاعة السبيل او بالضيان عن وجب عليه من ميث او عاجز عجز بعد وجوبه فلم يحج فليوص به وبالعمرة وان اوصى بالحج وقد علموا انه لم يؤد الفرض او انه لزمه عن وجب عليه مع العمرة فليعتمر له ويحج * او يحج * عنه * فقط * بناء على ان العمرة غير واجبة ولو كانت معتقد هو وجوبها ولا نها ولو كانت واجبة لكن لم يوص بها فهي كالقروض الواجبة عليه اذا لم يوص بها لم يجب عليهم ان يؤدوها عنه كالزكاة والحج وليس كونها تابعة للحج بموجب ان يكون الايضاء بالحج ايضاء بها لان الحج يصح بذونها وليست جزءا منه فلو حج ولم يعتمر الى قابل او بعده او قدم العمرة كذلك لاجزاء * قولان * اصحهما عندي الثاني مع قولي بوجوب العمرة في الجملة وفي الاثر من لزمه حج واوصى به فليس عليه قيل ايضاء بضحية ولا بعمرة واذا لزمه الحج لحث وقد حث به وحده لامع عمرة او لكونه احرم به فانكسر عنه فليس عليه ان يوصي بعمرة فلو حثت بها ايضا او لزمها نفسه ايضا اوصى بالكل * وخصت دونه في عكسه * اي خصت العمرة دون الحج ان اوصى بعمرة ولم يذكر حجا لان الحج لا تستتبعه العمرة لانه اقوى منها فلا يكون تابعا لما * وما عينه لا احتياط حج فليحج عنه به * ما اصابوا به من حجة او حجتين او ثلاث فصاعدا وان لم يجدوا فمن دون الميقات وان لم يجدوا فليقرنوا ما اوصى به مع حجة او يعينوا حاجا قليل المال يحج

بكذا وكذا ما عينه لاحياط العمرة او الاعتبار * وان * اوصى به * لطريق مكة اصالح به الوعر منها * او من الطريق طريق مكة يعني الطريق الذي يخص مكة بما يحج منه اهل جهته ومن اصلاحه عزو قطاع الطرق وقتلهم عنه او طردهم وان لم يجدوا او كان صالحا فطريقها الخاص بها من جهة اخرى واذا كان الطريق الذي يليها صالحا فليصلحوا الطريق الموصل اليها قبل ذلك ولو كان يوصل الى غيرها كما يوصل اليها ان لم يجدوا ذلك وان توغر طريق الركب اليها من جهته اصالح ولو بعيدا وان لم يجدوا فمن جهة اخرى وان لم يجدوا ذلك او صلحت الطرق حفروا به للام حيث يقل في طريق مكة على حد ما مري في اصلاح الطريق ويجوز عندي ان يحفر به للام حيث يقل في طريقها ولو امكن ان يصالح به وعر الطريق وان لم يجدوا ذلك او لم يحج لذلك اعانوا به حاجا يحج بكذا او حاجا طعاما او زادا او مركبا او غير ذلك او جعلوه مركبا في البحر لمن يحج به ويعطى منه اجرة خدمه ورئيسه * وقيل يحج عنه به * اي يستاجر به من يحج عنه قدر ما اصابوا من حجة فصاعدا ويقرن الباقي مع حجة والا عين به حاج وذلك لان الحج لا يدرك الا بالزاد ونحوه مما يحتاج اليه فاذا صرف في ذلك فقد صرف في الطريق اذ صرف فيما تقطع به مسافة الطريق الى مكة للحج * وان * اوصى * بالحج * او بان يحج عنه او نحو ذلك مما فيه ذكر الحج * هكذا * بلا ذكر ما حج به ولا تعيين حجة او حجتين فصاعدا ولا تعيين الحج الواجب * استوجر عنه حاجا بما شاء * من عدد دراهم او دنانير او غيرها وبما شاء من نوع المال كالابل والبقر وشاة الورثة او الخليفة ان جعل المال بيده او رهن في الوصية كأنه قال بما اتفق الحاج والوارث او الخليفة وانما خص المشيئة بالحاج لانه لو لم يجد الورثة والخليفة الحاج الا بالا يعبون الحج به وجب عليهم تسليمه من الثلث او الكل قولان وان ذكر حجة او حجتين فصاعدا فكذلك يستاجر من يحج له ذلك العدد بما شاء او يتفقوا معه من الثلث او الكل وقيل ان كان الموصي وليا استوجر له فاضل بما عر ان وضع الثلث وقيل اذا اتفق الاجير والوارث على شيء جاز ذكره اتقولين في التاج ونسب الاول لابي المؤثر * وان * اوصى * بكذا من ماله * او لم يذكر ماله * للحج * اولان يحج عنه * او فيه * اي اوفي الحج اوفي ان يحج عنه او بغير ذلك من العبارات التي

وان لطريق مكة اصالح به
الوعر منها وقيل يحج عنه
به وان بالحج هكذا استوجر
عند حاجا بما شاء وان بكذا
من ماله للحج او فيه

ليس فيها عدد **ساوم** وارثه او خليفته **اميناقة** وان لم يجد نخير من وجد **فان وجد**
 حجة واحدة **ف** **اي** جمع به انسانا حجة واحدة وان **وجد** **اكثرا** اي
 كثيرا اي مازاد عن واحدة **ف** **اي** جمع عنه **في كل سنة حجة** حتى يتم عدد
 ما وجدوا ولتنو الاولى فرضا والثانية فصاعدا نفلا ولا يجمع ذلك في سنة واحدة او
 سنتين فصاعدا بان يجمع في سنة حجتان او ثلاث فصاعدا كما لا يجمع الانسان عن
 نفسه حجتين فصاعدا في عام واحد بنفسه ولا بغيره ولا بنفسه وبغيره وكالا يجوز للورثة
 او غيرهم ان يصوموا عن الميت ايام رمضان او بعضها في ايام واحدة ولا شهورا من شعور
 رمضان في ايام كذلك بل اذا تم صوم احدا بعد احدا واجاز بعضهم ان يجمع عنه عدد حجاته
 في عام واحد فصاعدا كل حجة برجل او امرأة كما اجاز غير واحد ان يجمع الانسان لنفسه فرضا
 او نفلا ويجمع لنفسه انسانا فصاعدا في عام واحد وفي الديوان لا يجوز للوصي ان
 ياخذ وصيتين في سنة واحدة فان فعل رد الاخيرة وان لم يعلم الورثة انه قد
 اخذ من غيرهم فلا يردوها منه وهو ضامن لها وكذلك ان دفعوها للوصي
 فبدلهم ان يردوها او بداله هو ان يردوها فلا يصيب واحد منهم ذلك وقيل غير
 ذلك ان لم تتغير اوصية ولم يبلغ الميقات ولا يدفع لرجلين وصيتين في عام واحد
 فان فعلوا فانه يظن في ذلك الى من بدا بالاحرام اولا وان احراما معا فلا يجوزهم وان
 كان عليهم وصيان لرجلين فجائز لهم ان يدفعوهما لرجلين في عام واحد وفي
 الاثر ومن اوصى بجمع فاحب ان تكون في كل سنة واحدة ان لم يخف فوتا فعسى
 ان يجوز في ستة اكثر من واحدة وجوز ولو حج له بها كله في سنة وان حلف بها
 وحث ادى ما عليه منها من حيث حلف وقيل من حيث حث وقيل يودي في
 كل سنة حجة وجوزت في واحدة وان صار بمكة واقام فيها فله ان يقضي ماشاء
 ومن استاجر من يقضون عنه عشرين في سنة ويودي هو واحدة جاز له عند
 بعض ومن حث بهن واوصى لهم ان يستاجروا لهن في سنة وان فعل جاز **وان**
 لم تكمل **حجة** في لواحدة فقط او لم تكمل في الزائد عن حجة او حجتين
 فصاعدا حج بها مما وجد قبل الميقات او منه وقيل ان لم يجدوا ما تكمل به استوجر
 به من يجمع من بعض الطريق بقدر ما يقيمه من موضعه الى ان يقضي المناسك او

ساوم وارثه او خليفته وان
 وجد واحدة فواحدة وان
 اكثر في كل سنة حجة وان
 لم تكمل

حيث بلغت والصحيح ان لم يجدوا ما تكمل به المناسك من الميقات او قبله **شورك**
 مع **واحد فقط** **مثله نقصا** اي مع من مثله نقصا فيكون اثنان مشتركين
 وذلك لانه رخصة فيقتصر على ما تصدق فيه الشركة ولو اختلفا قلة وكثرة
 ونقصا من نفس الحجة ونقص زائد عن تمامها كل عن نفسه او عن غيره او واحد
 عن نفسه وان لم يجدوا عين بذلك حاج قليل المال يجمع بك **ورخص** في
 شركة **ثلاثة** في حجة لان الثلاثة اقل الجمع فاقصر على اقله لان ذلك
 ترخيص **وكذا في عتق** ان اوصى به يشترك اثنان في رقبة ورخص ان
 يشترك ثلاثة **وقيل** بالترخيص **في** شركة **سبعة** في حجة او
 رقبة قياسا على جواز اشتراك سبعة في بقرة او بعير في الهدي كما مر في كتاب الحج
 انه صلى الله عليه وسلم اجاز ان تشترك الجماعة في البدنة ولا يجاوز عددهم السبعة
 فان لم تتم الحجة بين سبعة انتظروا من له كثير تم به الحجة مع واحد منهم
 فصاعدا وانتظر الباقيون كذلك وان لم يجدوا اعانوا حاجا كما مر حج فرض او نفل
 وكذا يجوز لفقراء سبعة وما دونها فيجمعوا حجة او لا شيا ان يجمع سبعة وما
 دونها حجة نفلا وان عين عدد الحج وعدد ما يجمع به فلزائد للورثة فان قال حج
 القرض او الحج المفروض او الحجة فواحدة لان الحج وجب مرة والحجة دل على
 الوحدة بالتاء ولو كسرت الحاء لان فعلة بفتح الفاء واسكان العين لمرة وبكسرها
 واسكان العين للذرع مع الوحدة الا ان دل دليل على انه للذرع فقط وفي الاثر من
 لزمه الحج وثلاث ماله يسره اجروته من وطنه فلا يجزيه الا بصاء به من الحرم ان
 قدر عليه من وطنه وان عجز ثلثه عنه الا من الحرم واوصى به اجزاء منه ولو قدر
 عليه قبل من ماله ومن لزمه ثم افتقر فعليه الا بصاء به فان قدر له واطاق فمل
 ما يطيقه وان قدر له ما يجمع به من الحرم حج له به منه ثم قدر له كثير فان اوصى
 بها كذلك انذت كما اوصى بها وان اوصى بتامة فنقص ماله عنها حتى اخرجت
 من الحرم ثم دخله مال فيصح انه له في حياته فان كان الباقي يخرج به تامة ثانية من
 ياره اخرجت والا فمن حيث بلغت وان دخله اكثر من الاولين اخرجت عنه تامة
 ثالثة وهكذا ما دخله اكثر من الاول ولم تنفذ عنه تامة فعليه ان يخرجوا عنه كلها

شورك مع مثله نقصا ولو
 اختلفا قلة وكثرة
 ورخص في ثلاثة وكذا في
 عتق وقيل في سبعة

دخول مال حتى يجمع عنه ثمانية ومن لم يعرف هل لزمه في ماله حج أم لا لزمه الايضاً به ثم ينظر فيه بعده فان كان في ثلثه ما يخرج منه حجة من بلده اخرجت عنه والا فلا عليه وان كانت تختلف منه كانت كالاقبل * ويشترك رجل وان مع امرأة * ويشترك امرأة وان مع رجل ويشترك رجل او امرأة مع خنثى ويشترك خنثى مع رجل او امرأة ويشترك الرجل والمرأة والخنثى وأشار الى الخنثى بذكر المرأة لانه اذا جازت مشاركة الرجل المرأة جازت مشاركة الخنثى بالاولى واذا جازت مشاركة المرأة الرجل جازت مشاركتها الخنثى بالاولى ومن جاء بطلب الشركة سواء قل شاركني او قال اشراكك او اجعاني شريكك فهو يقال فيه اشترك مع غيره ويسمع ايضاً ان يقال لمن قيل له شاركني انه اشترك مع غيره وهذا وانما ذكرته له لتعرف وجه قول الشيخ ويشترك الرجل مع المرأة والمرأة مع الرجل والا فاذا ثبتت الشركة بين متعددين فكل واحد شريك ومشارك ومشارك وقيل لا يشترك الرجل او المرأة او الخنثى مع الاخر ولا الثلاثة معاً كما قال * لا عبد * مع حر * وصبي * مع بالغ * وخنثى * مع رجل او امرأة فاذا لم تجز على هذا القول مشاركة الرجل او المرأة مع الخنثى لم تجز بالاولى مشاركة الرجل مع المرأة واءتبروا الموافقة ما وجدوا قصدا للتكافؤ لانه انسب وذلك احوط من ان يدخل مع احدهما نقص من الاخر او تمام والمصنف رحمه الله ذكر كلاماً مؤلفاً من قولين تورعاً اذ لم يصرح الشيخ بمشاركة الخنثى من حيث الجواز بل ذكر جواز مشاركة الرجل المرأة ولكن يفهم الجواز من ذكره جواز مشاركة الرجل للمرأة ثم ذكر عن الاثر منع المرأة والخنثى او كانه قال ويشترك رجل وان مع امرأة على قول لا عبد وصبي وخنثى على قول ومحط قولي * اخر على قول هو قولي لا خنثى والحاصل انه قيل تجوز مشاركة المرأة او الخنثى وقيل لا والاولى ان يقض المصنف بذلك يجوز ان يجعل قولي * اخر على قول عائدا الى العبد والصبي والخنثى لانه انما من العلماء من يميز مشاركة العبد لانه مكلف يثاب او يعاقب حتي اجاز بعضهم حج الله عن الحر ومنهم من يميز مشاركة الصبي لانه يثاب على حسناته ولا يعاقب على ما فعل ويجه مشاركة الصبي مع البالغ ان يكون مميزاً فيوصي فيميزوا وصيته

ويشترك رجل وان مع امرأة لا عبد وصبي وخنثى

على ما راوكون مميزاً او غير مميز فيه على ما لا يجمع به عنه ولا يتم او يتم وتبقى بقية وجه مشاركة العبد ان يميز له سيده او ان يملك على القول بانه يكون مالكا * ويجوز ان يشترك ذو فرض وان مع ذي نفل ولا سيما مع ذي فرض او ذي احتياط عن فرض وكذا العكس * لا ذو حج فقط مع معتمر كذلك * اي فقط * ككسبه * اي معتمر فقط مع ذي حج فقط كل ذلك لا يجوز * ولا حج مع حج وعمره ككسبه * وهو عمره مع حج وعمره كل ذلك لا يجوز لوجود اختلاف الجنس في الجانبين سواء او في واحد * وتصح باتحاد الجنس * وذلك حج مع حج وعمره مع عمره وحج وعمره مع حج وعمره كل ذلك يجوز * ولا يجمع قيل شخص عن نفسه وغيره * حجة * واحدة * واما ان يجمع عن نفسه في سنة وعن غيره في اخرى فجاز قطعاً ومحط قوله قيل ليس هو ما ذكره من عدم صحة حج الشخص عن نفسه وغيره واحدة لان هذا يجمع عليه الا ان لم يتم له ما يجمع به فاعلى ما لم يتم فيه حج فحج حجة مشتركة فقيل هذا لا يجوز ايضاً بل يعطى فيحج لنفسه فيثيبه الله على حج كامل ويثيب الله من اعطى عنه مال بمقداره من فضله واكثر وقيل يجوز بل محط قوله قيل هو قوله * ولا عن حي وميت * فانه اختلفوا في جواز ان يجمع احد عن حي وميت ويمتثل ان يزيد بجمع الشخص عن نفسه وغيره واحدة ان يجمع ما يجمع به عن غيره مع ما يجمع به عن نفسه فيجمع عن نفسه وعن غيره وعلى هذا يكون محط قوله قيل هو قوله ولا يجمع شخص عن نفسه وغيره واحدة وقوله ولا عن حي وميت والظاهر حمل كلام المصنف على هذا الاحتمال لان الحمل محل الشركة في الحجة لعدم استقلال واحداً يجمع به وحده وذكر الشيخ هنا كلاماً تفسيره ان الموصي يوجد مالا يوجد لغيره في المسئلة فلورام حي ان يجمع لنفسه حج نفل وفرض لم يصح * وان وجد في الثلث * ثلث ماله اذا لم يسم ما يجمع به ولم يعين شيئاً للحج او سعى الثلث وفي نسخ وان وجد في معين اي مثل هذا النعم او هؤلاء النخل او هذه الحبوب * او فيما سعى * من الثلث او الربع او اقل او اكثر اذا اجازوا اكثر من اثلث او وقع الحكم باخراج الحج من الكل حجة واحدة دفع ذلك فيها * ولو اوصى باكثر منها * اي من الحجة الواحدة اي يدفعون ذلك في حجة واحدة ولا ينوبونها فرضاً ولا فلا

وذو فرض وان مع ذي نفل لا ذو حج فقط مع معتمر كذلك ككسبه ولا حج مع حج وعمره ككسبه وتصح باتحاد الجنس ولا يجمع قيل شخص عن نفسه وغيره واحدة ولا عن حي وميت وان وجد في الثلث او فيما سعى واحدة دفع ولو اوصى باكثر منها

ولا نصفها فرضا ونصفها نفلا أو ثلثها فرضا وثلثها حجة النفل وهكذا بل يكون ذلك إلى نية
الموصي والذي عندي أنهم ينوون له الفريضة لأنه التي يعاقب بها وإيضا به غيرها
معها خطأ منه حيث لا يفي الجمع من ماله لها ولا غيرها والمراد بقوله أكثر منها ما زاد عليها
فإن شغل اللفظ الموضوع لوجود أصل الكثرة والاكثارية في مجرد الزيادة والافا
الواحدة لا كثرة فيها فضلا عن أن يقل أكثر منها ويحتمل أن يعتبر كثرة الواحدة
بكثرة ما تحتاج إليه من المال فتساع أن يقال أكثر منها وفي الأثر ومن أوصى بحجة
وجعل لها ألفا وتصاب بأقل أو وجد لها رجلان به فقل أن أوصى به في واحدة ألف
فيها ولا يخالف أمره وقيل يوتر منه لواحدة والفضل أن بلغ لها أيضا والأمن حيث
بلغ وإن أوصى أن يخرج عنه بثلاثة واحدة وهو يفي بكثيرة فإنه يحج عنه به ما بلغ كل
عام مرة وكذا العتيق إذا أوصى برقتين فصاعدا ولم يجدوا في الثلث أو ما سمي
أو في الكل إذا قيل يخرج العتيق من الكل إلا واحدة فإنهم يعتقدون له رتبة واحدة
ولا ينوونها لفرض ولا نفل ولا بينهما على حد مأمرة اتفاق الحج وعند ينوونها لفرض
إذا علموا أنه أراد فرضا ونفلا وكذلك أن وجدوا رقتين فصاعدا أو رقتين
فصاعدا وبقي بعض لا يوجد ما ينفذ منه وإذا نوى نفلا نوى وإذا نوى فرضا نوى
وإن تعدد كان تكون عليه حجة الاستطاعة وحجرات ضمن من أولئمنه من خث
أو من وصايا أبيه وجده وغيرها بأن أكل ما لمن أرضيع وإذا لم يفلوا ما نوى لم ينووا نفلا
ولا فرضا وان شورك له حجتان فصاعدا أو رقتان بان لم يجد له ما تكمل
به واحدة أو كل بعض وشورك بلم يكمل مع اثنين فصاعدا بان شورك له
مع كل من الاثنين أو الثلاث وأكثر واحدة في سنة لا يحج فيها الأخر على
مأمرة صح ذلك سواء كانت الشركة له أي للموصي كما هو فرض المسئلة
إذا شورك مع غيره صح لغيره أي لغير الموصي إذا شورك مع غير
الموصي أيضا هذا مراد الشيخ بقوله رحمه الله سواء كانت في وصايا أو مع غيره
ويحتمل أن يريد أن اشتراك وصاياها من ماله إذا كان يفي بينه واشتراكه
مع غيره إذا لم يفي بواحدة سواء وان لم توجد مشاركة عين به حاج قات نفقة
بعدم ماله أو قلته ولا تقطاعه عن ماله ولا يجد مداينة اقرضا إليه وقيل ولو وجد

وكذا العتيق وإن شورك
له حجتان أو رقتان مع
اثنين مع كل واحدة صح
له ولغيره وإن لم توجد
مشاركة عين به حاج
قلت نفقة

فرضا أو مداينة ويجوز أن يعينوا اثنين فصاعدا ويجوز اعانته من محله أو في الطريق
في الحجاز أو قبله ولا يعين بعد الرجوع على مؤنة الرجوع بذلك والمراد بالنفقة
المؤنة التي يحتاج إليها ولو تركها أو لم يساها أو ما يعطونه على نية الاعانة وبأخذ على
نيتها وينوي الحج لنفسه فإن شاء الله أثابه بحج كامل وأثمهم بما شاء من جنس
ثواب الحج أن لم يكن ذلك المعان وارث الموصي أو وارثه أي أو وارث وارث
الموصي لأن وارث وارثه كوارثه بدليل اجازة عنهم صوم وارث الوارث عن الموروث
دون غيره وقيل يجوز أن يعان وارث الوارث وإن أوصى بذلك للوارث أو بما بقي
للوارث أو لوارثه بخلاف ما يعان به جزما وارث وارث الوارث بذكر لفظ وارث ثلاثا
وكذا أكثر فإن انكسر الحج عليه أي على الحاج المعان رد ما أخذ للوارث
أو الخليفة أو لمن حوله أو لمن ناوله إذا كان ذلك اعانة من أحد ما سواه انكسر
ذلك بعمد أو بجهل أو بسبب غير عمد بضرورة أو بغير ضرورة أو بامر مانع كجهار
أو بامر من الله وظاهر إطلاق الكلام أنه يرد ولو أمكن أن يستأنف الحج ويدركه
من عامه فادره وحج لأنه عين بها على أن يحرم بالحج الإحرام الذي سافر لأجله
فأحرم فالأحرام الآخر لم يعطوه عليها كما كانت من أمرا حاد يبيع فباع منفسخا لا يبد
أن يستأنفه صحيحا وقيل إن إدركه وحج لم يدركوا عليه ولو كان لم يبق له مما اعانوه
بشيء حين جدد الإحرام لانه وصل المحل الذي هو فيه به أو به مع غيره وإن لم يدرك
فبعد هالك إلى القابل فحج فالقولان أيضا قيل يرد وقيل لا يرد وقد ذكر الشيخ رضي الله
عنه فيما بعد والمصنف أن من أخذ وصية الحج فأحرم فانتقض عليه فإنه إن أصاب في ذلك
السنة ما يعين فيه الإحرام ويتم حجه فليفعل وإن لم يجد فليحج من قابل ولا يحتاج
في ذلك إلى إذن الورثة لأن هذا عليه واجب اه والمعان بعض الحجة أولى
بالمواز وقيل لا يرد ولا تباعة عليه ولا على الوارث ولا الخليفة ولا كل من
أعطاه له عن غيره وهو الأشبه بالحق المتيقن أي الأقرب منه إلا أن تعمد
كسره بلا ضرورة أو انكسره له بجهل والجهل نوع من العمد لقوله تعالى يريد الله
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولا أنهم أعطوه على وجه شرعي وأخذ كذلك ولأنه
لم يتمد ولم يقصر فكان كالأمانة حتى يصرفه فذهب بانكسار حجة بلا نصيب فلم

أن لم يكن وارث الموصي
أو وارثه فإن انكسر عليه
رد ما أخذ للوارث وقيل
لا يرد ولا تباعة عليه ولا
على الوارث وهو الأشبه

يكن عليه ضمان ووجه القول الاول انه لم ياخذها بجهة مجردة ولم تكن امانة بل على رسم الحج فهي كالاجارة * وان تبين له * اي للوارث وكذا للمدين مطلقا خليفة او غيره * ان المعان لا يصح منه حج * مطلقا كمشرك واقلف او في حال لا يجوز حجه كبد حج بلا اذن سيده واعين او لا يجزي عن غيره صبي حج فاعين وكذا لا يجزي اصبي حج ان استطاع بعد البلوغ ان ظنوه بالغوا واظهروا له ذلك فلم يجبرهم بعدم البلوغ او قال اني بالغ فاعطوه اعانة وليس بالغ * ضمن * فالطفل يعطي قائمه او خليفته او ابوه او وليه من ماله اعني مال الطفل وان بلغ اعطى هو وقبل لا ياراه عند الله ما قبل قبل البلوغ ولو قبله بده وقبل لاضمان عليه الا ان قالوا انت بالغ فقال نعم او قال هو من اول اني بالغ وان لم يكن له مال ضمن ابوه ما لم يبلغ ولا ضمان على المجنون ولا على ابيه ولا غيره اذا جعلوا له في يده او قالوا له خذ * وكذا دافع حجة له * اي لمن لا يجوز حجه يضمن له الحاج اذا كتم حاله او غره على حد ما مر كله في اعانته واما العبد الماذون له في ان يحج لنفسه او لغيره فلا يمان ببناء على انه لا يصح له الحج ولو اذن له وقيل يمان ان قلت بناء على جوازها ان اذن له وكذا لا يحج عن حر ولو اذن له بناء على انه لا يصح له حج ولو اذن له وقيل يجوز حجه عن الحر كما قال * وجوز حج عبد باذن * ممن ملكه * عن حر * لانه مكلف كالحر وكذا لا يحج عبد عن عبد ولو باذن من مالك العبد الحاج وقبل يجوز بالاذن وصورة الحج عن العبد ان يريد صاحبه ثواب الحجة امده * وتزل * الحجة فصاعدا اي ماله وما بقي منها وما لا تتم به * ان انقطع الطريق ويشهد عليها عدول * وتدفن حيث يعلمون في صندوق او غيره ولا تدفن بلاوعاء لانها ان دفنت في وعاء كان احفظ لها ولانه ان اقطت وكانت مما يتنق بلا تعريف فانها تعرف بالوعاء ولا ارى عليهم الضمان ان دفنوها بلاوعاء * ولا يتفق منها * ولا كلها على الفقراء لانها ليس من المال الذي لا يعرف له رب وليس لها مصرف مخصوص لان مصرفها على من يجوز حجه عن غيره فينتظر * الا باذن ربها * ان كان حيا او قال في حياته ان انقطع الطريق فانفقوها على الفقراء * ويرتجى امثال امره * بان يفتح الطريق فيحج عنه وقيل ينفقون عنه ان انقطع الطريق

وان تبين له ان المعان لا يصح منه حج ضمن وكذا دافع حجة له وجوز حج عبد باذن عن حر وتزول ان انقطع الطريق ويشهد عليها عدول ولا يتفق منها الا باذن ربها ويرتجى امثال امره

ولو لم ياذن لهم كما في الديوان والله اعلم * باب * في الوصية بالحج عنه والوصية بكذا الحج او من كذا ولمن يحج والوصية بالحج ويان الموضع الذي تدفع منه وصية الحج وموت * اخذ وصية الحج وفيمن تعطاه وكيفية الحج عن الغير وفي اخذ وصية الحج وعقدها * من اوصى بكذا الحج * او لمن يحج او لفلان يحج او نحو ذلك كالذي يحج ولمسلم يحج او فقير يحج * منه عنه * او بكذا الحج عنه منه او بكذا الحج عنه والضمير في قول الشيخ منهم ليس للورثة بل لكذا وكذا على القلة في رد ضمير جماعة الذكور العقلاء لجماعة غير العقلاء او لتغليب العاقل لان كذا وكذا يجوز صدقه على العبيد * حجة * عنه * منه حجة * واحدة * ببناء المنعول ورفع واحدة او بالبناء للفاعل وهو الحاج ونصب واحدة فلا تقدر تاء التانيث اي يحج عنه واحدة ولو استفرقت ما ذكر ولم يبق منه * و * ان بقي باق * اكل وارثه الباقي * لان من تدل على التبعيض فالبعض للحج والبعض الباقي للوارث على اصله وقد قيل ان الوصية التي لم تبين هي للوارث * وقيل * يا كلها * الاقرب * بناء على ان الوصية التي لم تبين هي للاقرب وهو قول بعض * وان * اودي * بكذا دينار * مثلا * الحاج * او لمن يحج او لفلان يحج او نحو ذلك عنه * بها * اي بالذات المكنى عنها بكذا * او به * عنه اي بكذا وليس لاراءة فقط كذا رجع الضمير مفردا مذكرا بل لمرعاة معنى العدد والموصي يعتبر معنى العدد اذ ذكر الضمير مثل ان يقول اوصيت بمائة دينار لمن يحج به اي بهذا العدد الذي هو مائة باعتبار مضمونه وهو المعدود وقد يكتفى بكذا * او بهم * اي بالذات المكنى عنها بكذا وفيه رجوع ضمير جماعة الذكور العقلاء الى جماعة الذكور غير العقلاء ولعل ذلك تنزيل للذات منزلة العقلاء لعزتها * عنه * بتأخير لفظه عن الباء ومجروها في كل او بتقديمه بان يقول مثلا اوصيت بمائة دينار لمن يحج عني بها او عني بهم او عني به او بتقديمه على الموصى به ايضا او بتقديم الموصى به عن الموصى له مثل ان يقول اوصيت بمائة دينار لمن يحج بها عني * دفعت لواحد * كلها * وحج حجة واحدة * وان كان بها فضل * عن الحجة الواحدة والفضل هبة ووصية له من الثالث فلو خرج عن الثلث لم يكن له وكذا لو ذكر حجتين او اكثر مثل ان يقول اوصيت بالف

* باب *

من اوصى بكذا الحج عنه عنه حج عنه واحدة واكل وارثه الباقي وقيل الاقرب وان بكذا دينار الحاج بها ابوه او بهم عنه دفعت لواحد وان كان بها فضل

دينار لمن يحج بها عني حجتين فإنه يحج بها فقط وياخذ الالف كلها وان قال
 اوصيت لمن يحج بهم عني اي بالذناير عني منهم او منها او منهم اي من الذناير
 او نحو ذلك من الالفاظ كالحاج والذي يحج والحاج والاذن وكمنه اي من العدد
 او المذكور بالتقديم والتاخير على ما مر الا ان لفظ منهم او منها او منهم او منه
 متأخر عن الباء ومجروها فانه يدفع ذلك كله كذلك والفضل وصية
 وهبة ويحج حجة واحدة ولا يرجع الفضل للوارث او للاقرب من التبعية التي
 تكلم بها اخرا لتام كلامه عند قوله عني وبطل قوله منهم وكذلك
 لو لم يذكر عني واخره عن قوله منهم او منها او منهم الا انه اخر قوله منهم او
 نحوه عن الباء ومجروها وانما جاز ولو لم يذكر لفظ عني لانه قل اوصيت بكذا دينارا
 ووصية الانسان بالمال انما يريد بها من ماله وتحمّل على ماله الا ان نصب دليلا فلم تبطل
 كما بطلت عن ماله اذا قال حجوا ثم انه لا ينبغي ان الضمير لا يتعين لفظه بل يحسب
 مرجعه وحسب التأويل وقد يكون تذيلا نحو اوصيت بمائة دينار لمن يحج بهما عني
 او لمن يحج بهما عني منهم اقلو قال منها ومنهم بتاويل جماعة افرادهما وتاويل افرادهما وتاويل
 ان قل الجمع ان لماز ويوكل باق عن الحجة الواحدة ان لم يعين او عين الواحدة
 او عما عين من الحجتين فضاء ايا كلة الوارث او الاقرب على القولين ان قدم
 قوله منهم او منها او نحو ذلك واخر قوله بهم او بها او نحو ذلك لتام
 الكلام عند قوله منهم او منها واخر ما جاز تاخير مطلقا ولو لم يختم الكلام بنحو
 قوله بهم الا انه اخر نحو قوله بهم عن قوله منهم وان عين حاجا عنه بكذا او لم
 يذكر كمية لكن قال حج فلان عني من مالي ومن التعيين ان يقول ولد فلان اذا كان
 له ولد واحد او ابنة اذا كان له واحد لم يدفع ذلك الموصى به للحج او ما ينكفي
 للحج ان لم يذكر الكمية لغيره اي لتغير ذلك المعين ما حيي ويطلب
 ويرجى رضاه حتى يميت او يموت او تحدث له صفة مانعة كالعجز والبله والردة
 ان لم يرجو زوال المانع ولو ابي من قبول الحج مطلقا والا بالزيادة او بشرط كذا
 فانه لا يلزم شرط لم يذكره الموصي اذا عين الكمية ولا الزيادة نعم ان لم يعين ان
 ذلك لم يخرج عن المثلث ومن قال الحج من الكل قال ما لم يخرج عن الكل فاذا ابي

وان قال بهم عني منهم
 فكذلك لتام كلامه عند عني
 وبطل منهم ويوكل باق
 ان قدم واخر بهم وان
 عين حاجا عنه بكذا لم يدفع
 لغيره ما حيي ولو ابي

حتى مات او حدث له مانع رجعت الوصية الى الورثة واكافا ولا حج عليهم لانه عين
 من يحج عنه وعين ما يحج له به واوصى له به فلو لم يكن على هذه الصورة فلم يرض
 لم ينظر موته بل يحجون غيره مثل ان يقول اوصيت بكذا للحج يحج عني فلان او
 يحج به عني فلان واذا كانت الصورة كما ذكر المصنف وحدث مانع انظر واه
 ما حيي ان رجوا زواله واستظهر رجوعه اي استظهر بعضهم يعني نفسه للوارث
 او للاقرب اذا ابي ولا ينظر حتى يموت على ما مر في الوصية التي لم تبين قبل
 انها للاقرب وقيل للوارث تقدم هذا الخلاف في مسألة صورها ولم يتقدم في كلامه
 انها قاعدة دامة واثبت ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سدة هذا الاستظهار لكنه
 قال به اذا مات الذي ابي فيحتمل ان المصنف رحمه الله اراد رجوعه بعد الموت اي
 استظهر ابو عبد الله محمد بن عمرو رجوعه للوارث او للاقرب فان الذي يظهر من كلام
 الشيخ انه يرجع بعد الموت لان حاصله انه ينتظر قبوله عن الميت حتى يموت فاذا
 مات بلا قبول لم يلزم الورثة احجاج غيره به لكن الذي عندي انه يرجع للوارث
 جزا لاحظ فيه الاقرب اذا مات الذي ابي لانه اوصى به له فاذا لم يقبله بقي على
 اصله من جملة اتركه فكان للوارث ولا ضير لا ضمان على الورثة ان تلف
 في المسدة مدة اباءة الى موته لا تضيق منهم وفي الاثر اختلف في
 قطع الاجرة للحاج قيل يجوز وقيل لا ويحج عنه من الثلث او من الكل على
 الخلاف السابق ان قال حجوا عني او علي اولى واوصيت بكذا للحج او نحو ذلك
 مما فيه ذكر الحج لنفسه او ذكر الوصية بالمال للحج ولو لم يذكر انه لنفسه لان الوصية
 من ماله بالحج ليس امرا للناس باداء ما وجب عليهم من الحج ولا بتزويج للناس
 في حج النفل لا ان قال حجوا ولم يذكر ان الحج له ولا من ماله فلا
 يلزمهم شيء لان هذا امر منه بالحج ان يؤدوا ما لم من حج او يحجوا النفل كما
 يوصي الناس ان يامروا بالمعروف وينهوا عن المنكر ويؤدوا الحقوق ويبعدوا الله هذا هو
 المختار وقيل يحجون احدا من ماله وفي الاثر واختير انه ان قال هذا ما اوصى به فلان
 للفقراء كذا ولفلان كذا فلا يثبت حتى يقول من مالي او فيه او وصية مني لم وان
 اوصى ان عليه حجة الفريضة وفرضها في مائة درهم وعشرين يحج له بها

واستظهر رجوعه للوارث
 او للاقرب على ما مر ولا
 ضير ان تلف في المسدة يلا
 تضيق ويحج عنه من
 الثالث ان قال حجوا عني
 او علي لا ان حجوا

ويزور القبر لم يثبت عند بعض العلماء لانه لم يقل افعلوا عني ذلك بل قال لزمي
وقال غيره يازمهم ذلك واما حقوق الناس فتأزم بذلك مثل ان يقول علي لفلان
كذا وقيل ايضا اذا قال لفلان كذا ولم يقل من مالي ولا علي فلا يثبت فاذا
اوصى ان عليه حجة او نذرا او كفارة او نحو ذلك ولم يقل ادوه عني لم يثبت الا
ان قال اني اوصي بذلك وقيل اذا اقر بما فيه خلاف هل يخرج من الثلث فمن
قال منه لا يوجب انفاذه الا ان اوصى بانفاذه او اوصى به ومن قال من الكل يثبته
عليه ويلزم الوارث انفاذه ومن اقر في مرضه انه لم يترك ماله ثم مات فان احتمل تركه
لعذر فلا معنى لاقراره والا واقر بالتضييع لزم انفاذه عند من قال من الكل وقيل
لا الا ان اوصى به قال ابن محبوب وجماعة اذا اقر ان عليه زكاة او كفارة او نحو
ذلك لم يازمهم الا ان اوصى بها وقيل لزمهم انفاذها وان اوصى بدنانير او دراهم
للحج عين من يحج عنه او لم يمينه دفعته لمن يحج كما اوصى وبدفعها بصدق
على الوارث او الخليفة انه انفذ الوصية ولانها الاصل في الاجارة وكذا المكان
وجاز ان يدفع البديل عروضا او اصلا باذن من الموصي او من الحاج
للوارث او الخليفة ان ينفذ غير الدنانير والدرهم وجاز دفع الدنانير بدل الدراهم
والعكس بلاذن وسكات الذهب والفضة كلها ينوب بعضها عن بعض بلا اذن وكذا
سكة النحاس اذا كانت تجري بحسابها وان اوصى للحج بغيرها اي
بغير الدنانير والدرهم من الاصول والعروض بيع بهما او بغيرهما من السكات
ودفع الثمن للحاج لان السكة هي الاصل في الاجرة واختير دفع الموصى به
اي اختار الشيخ دفع الموصى به للحاج كائنا ما كان وان كان شواها
اي سوى العين ولو اصولا ان قبل الحاج وان لم يقبل بيع بالدنانير والدرهم
او نحوها ودفع الثمن اليه وكذا ان اوصى بالدنانير او الدراهم مثلا ولم يجسدا
من بيع الا بغيرهما مما يمكن من ثمنهما ولا يلزمهم اكثر مما اوصى به ان عين والا فالحد
الثلث او الكل ويراعى صلاح الميت بما يكون ادعى لقبول الناس الحج عنه
وفرح الحاج ونشاطه والله اعلم فصل هل تدفع وصية الحج من بيته
سواء كان له ام لا وهو الصحيح كما يذكره قريبا والمراد بيته في وطنه ان مات

وان اوصى بدنانير او
دراهم دفعت وجاز البديل
باذن وان بغيرهما بيع بها
واختير دفع الموصى به وان
شواها ان قبل ويراعى
صلاح الميت
فصل
هل تدفع من بيته

فيه والا فمن حيث مات وقيل من بيته وان لم يمت فيه اي من بيت من هي له من
الموصي او ابيه او جده او غيرها من اوصى بالحج عنه فرضا او نقلا او لزمت بنذر
او كفالة او غير ذلك وذلك لان بيت الانسان او داره هو محل السفر منه لان
منه الزاد وما يحتاج في السفر فلو مات يسجني في القبر وان مسافرا لغير الحج
اعطيت من القبر وان على هذا وقيل من مصلاه في يسجن وقيل من بيته
فيه وان استوطن في سفره بلدة ومات فيها اعتبرت هذه البلدة او من
قبره لان الحج له وهو فيه حال الانفاذ كالبيت للحج ومنه يسافر الى الشام
يوم الحشر او من مصلاه من موضع صلاته مسجدا او مصلى او موضعا
في بيته مثلا فان كان له مسجد او مصلى او موضع صلاة في بيته فيكل ذلك
مصلى فنه فان كان له ذلك كله فمن المسجد وان كان له موضع في بيته
للصلاة ومصلى فمن المصلى وان تعدد مصلاه الذي يترجع الخروج منه
كالمسجد مطلقا وكالمصلى بالنسبة الى ما في بيته فمما يكثر الذهاب اليه وان
لم يكن له مصلى فمن مصلى ابيه او جده والا فمن الاقرب اليه ان لم يكن
الجامع وان كان منه وتقدمت هذه الاقوال في كتاب الحج الا انه تقدم
المسجد بدل المصلى او من الاميال اقوال ويحزي من غير ذلك فيما دون الميقات
اي فيما قبل الميقات وان وجدوا ان يدفعوها مما قبل ذلك او من بيته او مصلاه
او قبره والصحيح انه لا يجوز دفعها من موضع يجدون دفعها من موضع قبله والبدء
من البيت اذا وجدوا منه كما قال وصحح دفعها من بيته بيت وطنه ان
مات فيه وان لم يمت فيه فمن حيث مات ولو مات في موضع لم يوطنه لان ذلك
وصية فعليه امثالها ولا يدرك الامتثال الا بموته لان اصل الامر ان يراد من حيث
وقع الامر بالشيء الا ان دل دليل على غيره وقيل من بيته وان لم يمت فيه
لان ذلك وصية فليهم امثالها وذلك يعقل من بيته لانه مثاله واما سائر مواضعه
فعارضة ليست ماوى له ولا منضبطة في العادة ولا محصورة في المادة ولو مات في
غير بيته لان بيته هو محل ماله ووصيته ولو اوصى في غير بيته ومات حيث اوصى
لان الاصل بيته وروي موقوفا تمام الحج ان تحرم من دويره اهالك فقل

او من قبره او من مصلاه
اقوال ويحزي من غير
ذلك فيما دون الميقات
وصحح دفعها من بيته وان
لم يمت فيه

هو على ظاهره من الرغبة في الاحرام من الدار وقيل معناه ان تخرج منها بنية
الحج لا تجزأ حاجة حتى تقارب مكة فتقول لو حججت وكذلك في العمرة فاذا
كان هذا في الحي فليت اولى به **و** وان اوصى **ب** محبتين او **ب** محبات فهل
لوارثه او وصيه **و** او غيرهما ممن حج عنه **و** ان يقيم بالمدينة **و** او غيرها ما هو خارج الميقات
وخص المدينة بالذکر لفضلها **و** حتى يقضيها **و** اي المحبات او يقضي الحجتين فقط ان
اوصى بهما فقط **و** فيه **و** اي في اقامه كقوله تعالى واقام الصلاة وابتاء الزكاة
او في المذكور او في ثبوت الإقامة له **و** شدة ورخص **و** وكذا لو اقام بمكة حتى
اذا اراد الاحرام رجع الى الميقات وارضى من ذلك ان يقيم بمكة ويحرم من
المسجد الحرام او مسجد الجن او من حيث شاء في الحرم وكذا لو خرج من مكة
لحاجة ورجع اليه وذلك لان المحبات او الحجتين لواحد فمكل من حج عنه فكانه
هو بنفسه لانه نائبه واما لو كان ذلك لمتعدد ولو اوصى بهن واحد بعضهن له وبعضهن
لغيره فلا يجد ان يحرم لكل واحدة الا من الميقات او من بيت صاحبها او قبره او
مصلاه وما كان لواحد فلنائبه ان يحرم من المسجد الحرام او مسجد الجن او من
الحرم مطلقا على ما ذكرناه من انه ارضى ويدل على ان حكم الحاج عن غيره
حكم الوارث او الوصي عموم قوله ويجزي غير ذلك فيما دون الميقات في الحاج
عن غيره ولو لم يكن وصيا ولا وارثا **و** وان مات حاج **و** اي مرید الحج لغيره
مطلقا **و** في طريق **و** من طرف الذهاب الى الحج **و** سير عنه من موضع موته
وان لم يسر عنه **و** بل سارت الرقعة على نياتهم ولم يبق الاجرة ورثته ولا ورثة
صاحب الوصية ولا خليفته ولا صاحب الوصية بان كان خيا او من صحت نيابته
عنه واوصى بان تتم عنه **و** حتى شاروا يوما او اقل او اكثر **و** او لم يعتبروا سير
الوقفه وهما سارت الى جهة اخرى او رجعت فقد الوارث او الوصي او النائب
او صاحب الحجة الاجرة من موضع بعد موضع موته **و** اكروا سائرا عنه
من الموضع **و** الذي مات فيه **و** الى **و** الموضع **و** الذي ساروا منه عنه **و** اي
عقدوا السير له مع احد ينوي انه يسير الى موضع كذا على نية فلان الميت وهي
نية السير الى ذلك الموضع من اجل الحج **و** وان لم يجدوا ساروا **و** عقدوا

وان اوصى بمحبات فهل
لوارثه او وصيه ان يقيم
بالمدينة حتى يقضيها فيه
شدة ورضى وان مات
خارج في طريق سير عنه من
موضع موته وان لم يسر عنه
حتى ساروا يوما او اقل او
اكثرا كروا سائرا عنه من
الموضع الى الذي ساروا منه
عنه وان لم يجدوا ساروا

السير عنه مع احد **و** من موضع اعطوا منه الحج عنه الى **و** الموضع **و** الذي
مات فيه راجعين من الطريق الاولى او من غيرها ان تعادلت الطرق **و** حاصلا
انه يسار عنه تلك المسافة ذهابا الى تلك الجهة او رجوعا ان لم يجدوا الذهاب
سواء سار عنه الذهاب بعد رجوعه او سار غيره ويحسن ان يسير عنه في الذهاب
او الرجوع من ليست له حاجة داعية في ذلك الوقت الى سير تلك المسافة وان سار
عنه من له حاجة كذلك جاز كما ان من ذهب للحج ناويا الحج وطلب العلم او
الحج وزيارة الرحم او الحج والتجرب يزي عنه لانه قد نوى سير الحج ولانه لو
عرض له ذهاب الى جهة اخرى او رجوع لم يجده الا برد الاجرة على مامر في
الاجارات والموت في طريق زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وفي طريق العمرة
اذا استوجر للعمرة من اي موضع وفي داخل الاعتبار او داخل الحج غير فارغ
كالموت في طريق الحج **و** واستحسن **و** ولم يوجب على المأخوذ به كما في الديوان
و دفعها الحاج عن نفسه قبل متولى **و** لقوله صلى الله عليه وسلم لمن سمعه يلبي
عن شربة قبل ان يحج لنفسه حج عن نفسك ثم حج عن شربة ونص الحديث
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلا يقول لبيك عن شربة قل من شربة
قال اخ او قريب لي قال احججت عن نفسك قال لا قال **و** عن نفسك ثم حج
عن شربة اي لان من يحج عن غيره قبل ان يحج عن نفسه كمن يامر بالمعروف
ولا يفعله وينهي عن المنكر ولا ينهي ولست اعني انه يعصي لانه مستتر على
الصحيح وقيل لا يجوز ان يحج احد عن غيره قبل ان يحج عن نفسه حملا للحديث
على ظاهره من وجوب ترك الحج عن غيره قبل نفسه ومن استحب ان لا يحج
لغيره قبل نفسه حمل الحديث على التنبه والارشاد الى ما هو اصالح ولذلك لم يقل
لا يجوز لك الحج عن غيرك قبل نفسك ولما كان الحج عن غيره بعد حجة عن نفسه
جمعا عليه وقبلة مختلفا فيه والحاج عن نفسه اعرف بامور الحج ممن لم يحج قط
استحبوا ان تدفع الحجة لمن قد حج غير انه قد لا يجب الحج على الانسان لعدم
الاستطاعة فيأخذ حجة غيره بالاجرة فهذا قد يكون اعرف بامر الحج ولا يتوجه
عليه التشبيه بئامر لا يقرناه لا ينهي **و** والا **و** يجدوا متولى **و** ف **و** لم يدفوها

من موضع اعطوا منه
الحج عنه الى الذي مات
فيه راجعين من الطريق
الاولى او من غيرها ان
تعادلت الطرق واستحسن
دفعها الحاج عن نفسه
قبل متولى والا ف

﴿لما وافق برجي صدقه وامنه﴾ اما صدقه فمكونه في نفسه لا يترك الحج ويا كل المال وكونه عارفاً بأمر الحج لا يجهله ولا يخون فيه الا ان كان بمشهوره وان حدث شيء سأل ويجد من يسأل جاز واما امته فمكونه يظن فيه الصدق والصدق فعله والا من فعل غيره ﴿وان عدم فليخالف يومن منه اكلها﴾ ولا يجب تركها لعام مقبل ليجدوا متولي بل يعطونها موافقاً ترجى امانته وان لم يوجد فمخالفاً ويقدم مخالف لا يرفع يديه مع الاحرام او بعده لانه يركع عنه ركعتي الطواف وركعتي الاحرام بل لا يرفع اصلاً او يرفع قبله من الاشاعة او المعتزلة ونحوهم وان لم يوجد حرزوها حتى يجدوا وان لم يجدوا متولي او موافقاً فتركوها لعام مقبل وحفظوها رجاء للامين المتولي لم يكونوا بذلك مضيعين وفي الاثر ان قال لا تعطى الا ثقة حاجاً عن نفسه فلا يخالف امره ﴿وصح حج رجل عن امرأة﴾ لانه اقوى ورجل عن رجل وامرأة عن امرأة للمائلة ﴿وفي عكسه﴾ وهو حج المرأة عن الرجل ﴿قولان﴾ قول بالجواز لما زوي ان امرأة من ختم قالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج ادركت ابي شيخاً كبيراً لا يثبت على الرحلة افاحج عنه قال نعم وذلك في حجة الوداع وجاء في حج المرأة عن المرأة ان امرأة من جينة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابي نذرت ان تحج فلم تحج حتى ماتت افاحج عنها قال نعم حجي عنها ارايت لو كان على امك دين كنت قاضيته اقصوا الله فالحق بالوفاء وفي قوله اقصوا خطاب يوم المرأة ويوم حجها عن الرجل وقول بالمنع لان المرأة ناقصة عن الرجل في بعض المناسك لان الرجل يحاق ندباً افضل من التقصير والمرأة لا تحاق واحرام المرأة من وجهها فقط واحرام الرجل من الوجه والراس معاً وصح حج الرجل عن الخنثى ولا عكس ومن اجاز حج المرأة عن الرجل اجاز حج الخنثى عنه بالاولى ويجوز حج الخنثى عن المرأة ومن اجاز حج المرأة عن الرجل اجاز حجها عن الخنثى بالاولى ﴿ويلي عن غير متولي﴾ من متبر منه او موقوف فيه ﴿ولا يستغفر له قيل ولا يهلك بذلك﴾ المذكور من ترك الاستغفار ولو كان المحجوج عنه او منفذ الحجة عنه يظن انه يستغفر له يعني انه لا يكون ذلك غشاً فضلاً عن ان يقال انه كبيرة يهلك بها وقيل ان حج عنه بلا استغفار فذلك غش وخديعة

لما وافق برجي صدقه وامنه
وان عدم فليخالف يومن
منه اكلها وصح حج رجل
عن امرأة وفي عكسه
قولان ويابي عن غير
متولي ولا يستغفر له قيل
ولا يهلك بذلك

وان استغفر له هلك ووجه القول الاول ان الحج يتم بلا استغفار فلو حج هو عن نفسه ولي وذكر الله تعالى ولم يستغفر لنفسه لكان حجه صحيحاً فكذا قائمه وليس ظنه الاستغفار يوجب على من حج عنه ان يستغفر له ولم يطلع على نيته في ذلك جزءاً فضلاً عن ان يقال الاعمال بالنيات وليس في استفتاء نفسه ما يقطع له بان مراد صاحب الحجة اعطاها على شرط الاستغفار فضلاً عن ان يقال استفتت نفسك ولو افتاك ولا يهلك بالتلبية عن غير المتولي وقيل يهلك وهو قول ضعيف وقائله يمنع الحج عن غير المتولي ووجه ضعفه ان التلبية عنه ليست ولاية كالاستغفار لانها حكاية عنه لان معنى قوله ليك عن فلان اني اقول بدله ليك وانه يقول لك ليك بواسطتي وليس معنى قوله اللهم اغفر له كذلك وان شرط الاستغفار فلا يحج عنه لانه ان استغفر له هلك والا كان غشاً وخديعة فيهلك ايضاً ﴿ولا يجد﴾ حاج عن غيره ﴿ما يجده حاج عن نفسه﴾ من الصوم عن الضحية التي تلزمه للتمتع ان تمتع عند محيز التمتع له او من الصوم اللازم عن اماطة الاذى او عن قتل شيء لا يقتل في الاحرام او عن قطع النبات من شجر او غيره في الحرم بل لا بد مما يلزم من له مال من كبش او اقل او اكثر او اطعام من ماله لامن مال المحجوج عنه فذلك في ذاته ولا يجد الصوم حيث يجد غيره ﴿وان احتضر﴾ اخذ حجة غيره ﴿في طريق﴾ ذاهباً للحج او مات شارعاً في الحج غير متم له ﴿اوصى﴾ وارثه او غيره ان يتم عنه من حيث وصل وينوي عن الميت الاول كما قال ﴿عن صاحبها﴾ ويتم ذلك في ذلك العام نفسه او من قابل الا ان شرع في الحج فانه يتم عنه في حجه ذلك لامن قابل وان ترك الى قابل اعيدت فرائض الحج وسننه كلها من الميقات وما ذكرته من ان من فسد حجه واصاب ان يدركه في عامه ادر كره هو الصحيح ولو لم يشهر وهو الذي ذكره الشيخ سواء حج عن نفسه او عن غيره ومثله عن مشايخ الديوان في الديوان وذكر الشيخ اسماعيل ان من فسد حجه اتمه واهدى بدنة واعاده من قابل باجماع وفيه ضعف كيف يجمع على ذلك وكيف يرجع ان يتمه مع فساده بل لو قلنا انه اراد لزمه بدخوله فيه ولو كان نفلاً لم يكن ذلك باجماع بل قيل ايضاً لا يلزم حج النقل بالشروع فيه واذا اوصى الورثة حجوا عن الاول بما استاجر موروثهم لا ينقض له وان اوصى

ولا يجد ما يجده حاج عن
نفسه وان احتضر في
طريق اوصى عن صاحبها

لغير وارث وعقد منه الوارث الاجرة او عقد مغه هو فان بقي من اجرة الاول شيء
فهو لورثة الذي اخذ الاجرة على الحج لا لصاحب الحجة ولا لوارث صاحبها وقيل
لوارثه او صاحبها ان كان وان زاد على اجرة الاول ففي مال الميت الثاني من كله
وفي الاثر ان اتفق الوصي الحجة ومات الحاج قبل ان يحج فضاءها في ماله او يمتها
وارثه وقيل على الوصي ان اعطاها بلا راي الورثة والا يوص بها * رد المال
وارثه * او خليفته * لو ارث الاول * او خليفته * وقيل يدفعه * كله وارثه
او خليفته * لحاج عنه * وان عقدوا معه باقل فالباقي لهم او لصاحب الحجة ان
كان حياً ووارثه ان كان ميتاً القولان وقد تقدم الخلاف في كتاب الاجارة في
حكم الاجير اذا استاجر غيره وتقدم الخلاف متى يملك الاجير الاجرة واوسع
ما فيه ان يملكها بالعقد ويلزمه العمل وتليه فتزومه الزكاة وينفق غيره ولا ينفقه غيره
فيلزمه ان يحج عن صاحبها ان كانت اجرة حج وانفسه ان كانت لغير حج
واستطاع بها الحج لكن لا يملك بتأخير الحج قولاً واحداً ان قدعنه لحمل ما اخذ
منه الاجرة وان مات فليوص بها ولا يرد المال ومراًيضاً في كتاب الحج ان منهم
عن قال لا يصنع في المال شيئاً الا مقدار عناه وان منهم من قال ليس له في الرصية
شيء حتى يحج لان الحج لا يصح الا بتمامه وفي الديوان ان احضر فايوص لمن يحج
عن صاحب الرصية وان لم يوص وقد اكل الرصية فعلى ورثته ان يردوا المال الى
ورثة الميت الاول فان لم ياكله واوصى به حجوا عنه او دفعوا المال لمن يحج وان
لم يوص فلا شيء عليهم ويرد الرصية للورثة ويدفعون لمن يحج عنه وقيل لا يردون ولكن
يدفعون لمن يحج عنه * قيل من اخذ رصية حج من وارث * او خاينة * ثم طلب *
واخذها * اليه ردها لا ياخذها منه * الوارث او الخليفة * والا * يترك الوارث او
الخليفة اخذها منه بل اخذها * ضمنها * كان في ضمانه * حتى تصل * من يحج بها
ويتم الحج فلوضاعت ولو بلا تضييع قبل اعطائها من يحج او بعد اعطائها
* ورخص * ان لا يكون عليه ضمان * ان قام بعينه ما اعطاه لاقبته او بدله ان
هلك * الا ان ضيع بعد ردها وان رد البذل او القيمة لم يرخص في عدم الضمان
وان ردها لامر ظاهر له فيمن اخذها او لامر حدث فيه مانع من الحج او يراب

ولا رد المال وارثه
لوارث الاول وقيل بدفعه
لحاج عنه قيل من اخذ
وصية حج من وارث ثم
طلب اليه ردها لا ياخذها
منه والا ضمنها حتى تصل
ورخص ان قام بعينه
ما اعطاه لاقبته او بدله
ان هلك

حجه فردها منه لم يضمن * وجاز دفع * حجة اوصي بها او ما اطاق صاحبها وهو
حي * نافلة او لازمة بحنث * او بنيره * قبل فريضة ك * جواز * عكسه *
وهو حج فريضة قبل نافلة وهو الاصل * ودفع واحدة بلا تسميتها * باسم القرض
او النفل * ايضاً في عام * و * دفع * اخرى في عام * قابل * بلا تسمية لما
فرضا او نفلاً وتجزي نية صاحب الحج حياً او ميتاً ويحج من يحج عنه بلا نية
فرض او نفل اذا لم يعلم والله اعلم * فصل ينبغي لما قل ان لا ياخذ حجة غيره *
باجرة واذا اخذها باجرة كان من الذين قيل فيهم لا يبارك في ارزاقهم وذلك لعظم
امر الحج فلا ينبغي ان يحج عن غيره ويترك نفسه وينصرف باجرة من متاع الدنيا
واما ان يكون قد حج لنفسه ثم حج لمتولى او لبيه او لأمه او احد من قرابته لوجه
الله بلا اجرة فمعروف وصلة بنصرف بثواب اخروي وفي ذلك نظر لما في الخبر ان
الله جل ولا يدخل الجنة بالحنة الواحدة ثلاثة الموصي بها ومنذها ومودها
وقد يجاب بان مراد من كره ذلك انما كرهه اذا كان المحجوج عنه غير متولى بدليل
ادخال الموصي الجنة في الحديث او بان مودها انما يدخل الجنة بها اذا حجها بلا
اجرة ولا منحة شيء اصلاً او اعطوه زاد او راحلة وما ينوبه في الطريق فقط
والباقي للورثة وتقدم في كتاب الحج هل اجر الحج لصاحبه وللحاج ما اعطى من
اجرة اذا اعطياها او اجر الحج ولصاحبها اجر الاعانة الخ * فان دفعها له وارثه او
خليفته قال هذه وصية فلان * ويقول ابن فلان ويعرفه بما يعرف * دفعها
لك علي ان تحج عنه تحرم من الميقات * بدل من قوله تحج عنه يدل كل باعتبار
ما عطفه به * وتقف بعرفات وتطوف * الطواف * الواجب وتعمل المأمور *
امر وجوب او امر ندب * وتجنب المنهي * عنه نهى تحريم او نهى تنزيه * فان
قبلها على ذلك لزمه ان يتمها * لانها امانة في عنقه يسأل عنها يوم القيامة وله ان
يقول دفعناها لك على ان تحج له كما يحج المسلمون او الحج المأمور به او تفعل
ما يفعل المسلمون او حجة الاسلام وان لم يذكر الا الحج فاداه اجزا وينبغي ان
يامره بالعمرة ايلا يدخل الخلاف هل تلزمه لصاحب الحج فتكون داخله في المقد
جزماً اذ شرطها وان لم يذكروها فقليل لزمه ان يعتصر وقيل لا وينبغي ان يامره بزيارة

وجاز دفع نافلة او لازمة
بحنث قبل فريضة كعكسه
ودفع واحدة بلا تسميتها
ايضاً في عام واخرى في
قابل

فصل

ينبغي لما قل ان لا ياخذ
حجة غيره فان دفعها له وارثه
او خليفته قال هذه وصية
فلان دفعها لك على ان
تحج عنه تحرم من الميقات
وتقف بعرفات وتطوف
الواجب وتعمل المأمور
وتجنب المنهي فان قبلها
على ذلك لزمه ان يتمها

قبر النبي صلى الله عليه وسلم لانه ان لم يامر في العقد لم يازمه ولا قائل بازومها
اذا لم يشترطها وقد جاء الخبر جفائي من حج ولم يزرني فالاحوط للميت او للحج
غيره ان يذكر العمرة لتودي قولاً واحداً وان لم يذكر فالاحوط للعقد ان يذكرها
لتودي جزماً ولا يتمتع بعمرة لحج في اشهر الحج واما في غيرها فله ولا
يقرنها الا ان اخذها اي الحجة على ذلك المذكور من التمتع او القرن
وذلك لان الاصل ان يعمل كل فرض وحده فلا يقرن والتمتع فرع له كفارة
ما استيسر من الهدي فلا يقل مادله كفارة وانما عليه ان يعمل اكل شيء وقيل
له ان يتمتع او يقرن لان ذلك كله من انواع الحج المشروع وفي افراد الضمير
التصبي في اخذها العائد الى الحجة تلويح الى القول بلزوم العمرة ولو لم تشترط
ويحتمل ان يريد اخذ الحجة مع اشتراط العمرة عليه ومن فسد عليه الحج
اتممه في عامه بان يعمل ما بقي من اعماله واهدي بقرة او بعيراً واعداه
اي الحج من قابل او بعده وهو في ذمته وخص قابلاً بالذکر لانه اولي
ولانه يحكم عليه بقابل انت لم يوسعوا عليه والا فلو لم يعد حتي مات
وقد اوصى به الكفاة ذلك ولعل ذلك ان كان لا يدرك اعادته ما فعل في عامه والوقوف او
تعهد الترك الى قابل به فساداه وان كان يدرك ذلك ففعله فلا اعادته عليه كما قال
الشيخ ومشايخ الديوان والذي عندي ايضاً انه لا هدي عليه الا ان افسده عمداً او
جهلاً وبطل له سكوت الشيخ والمشايخ عن الهدي واما اذا افسده بضرورة او امر
غالب فلا هدي عليه ويعيده من قابل او بعده الا ان كان معه هدي فلا يردده فيلحقه
هناك وان اتم العمرة وافسد الحج اجزته وحج من قابل وان افسدها ايضاً او
وجدها فكمن افسد الحج وان تمتع بلا اذن في اجزاءها اي الحجة قولان
قيل تجزئ به لان الحج يكون بتمتع كما يكون بدونه وقيل لا يجزئ به لانه خلاف
الاصل فعليه اعادته الحج غير قارن ولا متمتع وان قرن كره له واجزاه وهذان
القولان في قول من قل لا يتمتع واما من قال يتمتع ان شاء فانه يجزي عنده وانما
اجزاه اقرب ولو كره لان فيه مشقة وقيل ايضاً لا يجزئ به الا ان كان يسمى اسبوعين
ويطوف اسبوعين وان منعه من التمتع فلا يتمتع قولاً واحداً ويولي على فلان بن

ولا يتمتع بعمرة لحج ولا
يقرنها الا ان اخذها
على ذلك ومن فسد عليه
اتممه واعادته من قابل وان
تمتع بلا اذن ففي
اجزائها قولان

فلانه ان عرف اي ان عرف اسمها لانها الوالدة جزماً بخلاف الاب فانه قد يكون
اباه بالفراش لحكم الشرع وانما هو من ماء غيره خانت زوجته وكذا المرأة ان حج
عنها الى امها والا يعرف اسمها الذي يذكره هو ابوه اي اسم
ابيه واجيز باسم ابيه ولو عرف اسم امه وان لم يعرفها ابي على فلان صاحب
الوصية باسمه او كنيته او لقب المدح والاسم اولى يعني انه يعني صاحب الوصية
ولم يرد انه يقول فلان صاحب الوصية بل يذكره بدون قولك صاحب الوصية ان شاء
وان نسيه اي نسي اسمه وما ينوب منابه في المذكر صاحبها بان
يقول لبيك عن صاحب الحج او علي الموصي بها ونواه وان نواه بلا ذكر اسم
ولا ما ينوب عنه ولا صاحب الحجة ولا الموصي به ولم يكن منه الاية التلبية له اجزاه
عندي لانه قد صح انما الاعمال بالنيات فما لم يرد النص على وجوب التللفظ لم يجب
والمرأة المجوج عنها كالرجل في ذلك كله وكذا اذا حج عن رجل حي او امرأة حية
والذي عندي في ذلك انه لا يجوز ان ينسب الرجل او المرأة الى الام الا ان كان او
كانت لاب لها في الحج ولا في غيره لان ذلك شعار من لا اب له ولانه قد ورد النهي
عن نسبة الانسان الى امه ويكفي انه في الظاهر ابن لفلان وانه من فراشه ولا تكلف
الغيب لا تقول لعل امه خانت زوجها وليس ذلك باعظم من الميراث وغيره من
الاحكام الجارية على الظاهر وايضاً هو ابنه للفراش بحكم الحديث ولو كان من ماء
الزنى او الزوج قبله لم يتبين بالاشهر والحركة وان تركه ولي على نفسه في بدء
احرامه الى اخره اولى على نفسه في بدء احرامه ثم على صاحبها حياً او ميتاً في
وسطه او اخره اجزاه لنفسه ويعيد للميت اولى صاحبها من قابل وان بدا
التلبية عليه اي على الميت ومثله صاحب الحجة الحي ثم لبي على
نفسه وان تعمد التلبية على نفسه اعتبر بدوه واجزاه عنه اي عن الميت ومثله
صاحبها الحي لانه بدا التلبية عليه لا على نفسه وهذا مما يدل على انه ان لبي على
نفسه ولي بعد ذلك على غيره اجزاه له لا ان يره كما لو لبي من اول الى اخر لنفسه
وان لبي على نفسه محرماً قبل الميقات ثم لبي في الميقات على غيره او بالعكس اجزاء عن
لبي عنه في الميقات لا بعد الميقات والذي عندي اذا قصد بالتلبية بعد الميقات

فلانه ان عرفها والا فابوه
وان لم يعرفها ابي على فلان
صاحب الوصية وان نسبة
فصاحبها ونواه وان تركه
ولي على نفسه في بدء
احرامه الى اخره اجزاه
لنفسه ويعيد للميت من
قابل وان بدا عليه ثم على
نفسه وان تعمد اعتبار
بدوه واجزاه عنه

مثلا غير من ابني له في الميقات ناويا بالتلبية له رد الاحرام له بطل ولم يجوز واحد
منهما لعدم الاحرام من الميقات لانا في وقد ابطله عن احرم له منه وان لم ينوب بالتلبية
ارجاع الاحرام لغير من ابني له او لابل نوى الاجر فقط او اعمل لم يبطل عن احرم
له او لا وقبل لا يبطل الحج بدم الاحرام من الميقات اذا احرم بعده ولكن يلزم الدم
وعليه فيجزي لمن ابني له بعد اذا نوى رد الاحرام اليه * وان اتقذ وصاياه * وصية
الحج وغيرها او بعض الوصايا * متطوع عليه من ماله اجزا غنة وعن وارثه
وخليفته * بدون ان يعطوه ما صرف من ماله * ان لم ينواخذ منهم * لما صرف
* ولا يجده * اي لا يجد ان ياخذ ما صرف * في الحكم ان نواه * ولو اشهد ايضا
ونوى وادركه عند الله ان نوى وصدقوه ولو لم يشهد واجزا الميت ولو لم يعطوه ما
صرف * وجاز لخليفة ميت ان يحج عنه بنفسه ويمسك * لنفسه * المال * الذي
اوصى به للحج معين او مقدرا او راجعا الى العناء * ان اذن له الميت * في ان يحج ان
شاء وان لم ياذن اجزاء الميت ورد المال هذا هو الصحيح عندهم لانه حينئذ كبايع
مشتري وحده في شيء واحد * وقيل * له ذلك * مطلقا * اذن له او لم ياذن مالم
يمنعه الموصي * كالوارث * فان الوارث يحج ويمسك ولو لم ياذن مالم يمنعه الموصي
لانه في مقام الموصي فكذا قيل في الخليفة انه في مقامه لكن كونها في مقامه ينافي
الاجرة وجاء الخبر في الالباء والامهات المسلمين عنه صلى الله عليه وسلم لما ساله
الصحابه ان احج عنهم انه قال نعم حجوا عنهم * وان حج عنه وارثان * او ثلاثة
فضاعدا او الخليفة مع الوارث فضاعدا عند مجوزان يحج وياخذ ما اوصى به كالوارث
* صححت لحرم بها ولا * ولو احرم قبل الميقات ان كان في اشهر الحج وكان له ما
اوصى به للحج وان لم يتبين الاول او اتفق وقتها او وقتهم فسموه وقيل ان لم يتبين الاول
وقب المال حتى يتبين وان تسارعوا فليتفقوا كما ذكره بعد وان لم يتفقوا على واحد
فليقتروا وقيل يتسارعون ايهم يحرم أولا وللخليفة ان ينزعها عنهم ويعطيها غيرهم
اذ قال بغض العلماء لا يجد الوارث انفاذ شيء الا باذن الخليفة ولا سيما انفاذه نفسه
مما ليس حقه وفي الديوان وان دفع واحد من الورثة وصية الحج للموصي بغير اذن الورثة
فقد اجزأه ان حج الوصي على وارثهم وان دفع له الوارث من نفسه فلا يرجع على الورثة

وان اتقذ وصاياه متطوع
عليه من ماله اجزا عنه
وعن وارثه وخليفته ان لم
ينواخذ منهم ولا يجده
في الحكم ان نواه وجاز
لخليفة ميت ان يحج عنه
بنفسه ويمسك المال ان
اذن له الميت وقيل مطلقا
كالوارث وان حج عنه
وارثان صححت لحرم بها
اولا

بذلك حتى يحج الوصي و يقطع مناسكه ومنهم من يقول يدرك عليهم حين دفع
للموصي وان دفع احدهم الوصية للموصي بغير اذن الآخرين او عن غير علم منهم ثم دفع
الاخرون للموصي * اخر فاما ينظر الى من احرم منهم او لا الى من دفعوا له او لا
* وان عين شيئا للحج فقال للورثة من حج منكم عني اخذه ثبت الحاج عنه منهم
ويتفقوا على واحد ان تسارعوا و ياخذونه ان وسعه المثل ولا ينظر فيه اعنائه * وكذا
الخليفة ان قال له ان حججت عني فهو لك دفع المصنف بذلك ما قد يقال ان الوارث
لا ياخذ الا اعنائه بتقويم البدول لان الزائد وصية ولا وصية لوارث وان سارع بعض الحج
وبعض لعمرة صخ لكل منها ما فعل وان سبق صاحب العمرة من قرن فلصاحب
القران الحج فقط ولصاحب العمرة العمرة * والعمرة كالحج فيما مر * كله في السابق
اليها ودفعها الى من تدفع ومكان الدفع والمساومة والمشاركة والاعانة وا كل ما يبقى
منها وعدم اكله بحسب لفظه كما مر في الحج وغير ذلك * الا انها تقع في كل وقت *
من السنة في ايام الحج وغيرها قبله او بعده او معه ولكن اذا كانت اشهر الحج فلا
عمرة الا عمرة الحج وتكرر العمرة في السنة خلافا لجابر * واما الحج * فلا يقع *
هو * الا في ايامه ومشاهدة * كما لا تقع هي الا في مشاهدتها لكن ايامها ايام السنة
كها ويحتمل ان يريد بالمشاهد الايام ايضا نزل وصفها بكونها مشاهد منزلة تغاير
الدوات فساغ العطف وفي الاثر وان اوصى ان يحج * اخر من ثلث ما بقي وكذا ان اوصى
فسرفت نفقته في الطريق فرجع لزمه ان يحج * اخر من ثلث ما بقي وكذا ان اوصى
ان يعتق عنه رقبة فاشتريت له فمات قبل ان تعتق لزمهم ان يعتقوا من ثلث ما بقي
بايديهم وان جعل وصيين في حجة لم يجوز لاحدهما ان يحج بها وان جعل له ما جعل لما
فلا حدهما ان يواجر عليهما الاخر او يخرج بها وقيل لا يجوز ان يواجر عليهما غير ثقة ولزم الاجير
الاشهاد على الحج ان شرط عليه والا قبل قوله انه حج مع يمين ومن اوصى بارض ان تباع
ويحج بها عنه فمات وصيه ونقصت قيمتها عن حجة من بلده فلوارثه ان يبيعها ويحج بها من
حيث بلغت ومن اوصى بحجة وعين المادراهم فاعطاها اوصي رجلا ما زاد عليه على ان الفضل
له والنقص عليه جاز وان ايعين المادراهم عدد اعلى ان الفضل لا اج والنقص عليه جاز
ايضا وان رجع قبل ان يحج فلي الوارث ان يخرج حجة ايضا من ثلث الموصي وان رجع

وان عين شيئا للحج فقال
للورثة من حج منكم عني
اخذه ثبت الحاج عنه
منهم ويتفقوا على واحد
ان تسارعوا و ياخذونه
وسعه المثل ولا ينظر فيه
اعنائه والعمرة كالحج فيما
مر الا انها تقع في كل وقت
ولا يقع الا في ايامه
ومشاهدة

الاجير وقال انه اصاب ما عنده حلف واذا اوصى بشيء معين فتلف قبل ان يجمع به
لم تلزم الوارث حجة اخرى وان لم يعين لزمه الاخراج ما لم يتم الثلث عند من قال
هي من الثلث واما من قال من الكل فيلزمه الاخراج ما لم تقض او لم ينقضي ماله
واذا علموا ان على موروثهم حجة ولم يوص بها فمن قال هي من الكل كالدين الزهم
اخراجها ومن قال من الثلث لم يلزمهم اخراجها لانه لم يوص بها ولكن يمكن انه
قد اخرجها واذا ابان شيئا من ماله وميزه واوصى فيه بحجة ولم يترك وصيا فالوا
الامر اولى من الوارث فلواراد ان ياخذ على الحج او يبيعه يستاجر حاجا لم يجوز
وان اعطي الخليفة دنائير الوصية رجلا على الحج ورهن الرجل نخلا او غيره على انه
ان لم يبيع كان النخل مثلا في وصية الميت جاز وللوصي ان يعطي الروض او
الاصول الموصى بها للحجة وياخذ الدنانير او الدراهم ويستاجر بها وله ان يعطي
العرض والاصل لمن يبيع وله ان يمسكها لنفسه قيل بمساومة العدول وذلك بعد
ان يخرج على الوارث ومن قال هذه القطعة لحجتي فهي وثارها الموجودة والحادثة
لها وان قال في حجتي فلها القطعة لا الثمرة ادركت او لم تدرك وكذا النخلة
ونحوها وان اوصى بيده فمن الكل وقيل من الثلث ويقبل قول الموصي قد
احجبت وقيل لا بد ان يبين للوارث وان قال قد حجبت بها فلا بد ان يبين الا
ان جعل له الموصي ذلك ومن لزمه حج فخرج يبيع فمات قبل الاحرام لم يلزمه الايباء
وان احرم لزم الايباء به ولو فقيرا لدخوله فيه وان قال بعرض الورثة لا اثنى بكم
فان شئتم قسما دراهم الحجة حتى ياتي الحاج اعطيناه او نجعلها بيد ثقة فهذا
اجزم واثبت وان قسموها على ذلك جاز ان كانوا يودون والله اعلم ﴿باب﴾
في الوصية بالعتق بكسر العين ويجوز فتحها فاما على انه مصدر عتق المتعدي على
لغة ضعيفة او على انه اسم مصدر اعتق فنقول في تعريفه هو ازالة الملك عن الادمي
وان شئت فقل ازالة الرق عن الادمي واما على انه مصدر عتق اللازم فنقول في
تعريفه هو زوال الملك عن الادمي او زوال الرق عن الادمي ومعنى ذلك الخلو
من الرق يقال عتق الفرس اذا سبق وعتق الطائر اذا طار والرقيق يتخلص من
العبودية بالعتق ويذهب حيث شاء وخمس اسناد العتق للرقبة دون ساير الاعضاء لان

الملك كالحبل والغل في الرقبة كما تحبس الدابة بذلك وفضل العتق عظيم قال الله
العظيم فلا اقتحم العقبة الاية وحدث البخاري عنه صلى الله عليه وسلم انه قال
ايما رجل اعتق امرءا مسلما استنقذ الله بكل عضو منه عضوا منه من النار قال سعيد
ابن مرجانة وهو سعيد بن عبد الله ومرجانة امه فانطلقت الى علي بن الحسين فعمد
الى عبد له اسمه مطرف قد اعطاه به عبد الله بن جعفر بن ابي طالب عم الحسين
ابن علي عشرة آلاف درهم او الف دينار فاعتقه واجر العتق يحصل بالمومن والكافر
لكن لا يجزي في القتل بالاجماع ولا في الظهار والكفارة والعتق الواجب كله على الصحيح الا
عتق المومن قياسا على القتل وحملنا للاطلاق على التقيد فيه ولما رواه جابر بن زيد
رضي الله عنه ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان جارية
لي ترعى غنما فحشيتها وقد فقدت شاة من الغنم فسألته فقالت اكلها الذئب فاسفت
فصبرت حتى لطمت وجهها وعلي رقبة افاعتها فقال ان هي جاءت فات بها فاني
بها الرجل فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم من ربك قالت الله ربي فقال ومن
نبيك قالت انت محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لرجل اعتقها فانها مومة وفي الحديث دلالة انه لا يصير المملوك بالاطمة حرا الا ترى
انه اقره على قوله افاعتها وانه قال اعتقها وقد ذكروا ان من خصى عبده او شوه به
او فقا عينه ولم يبصر بها الى سنة او كواه بلا راي منه او وسمه او قطع اذنه او
اصبه او خرم اذنه او القه او ضربه بنار فثرت فيه ولو قليلا وقيل ولو لم تؤثر
او حاق راسها وكانت من ذوات الشعر او حاق لحيته او حاق الحاجب او اشغار
العين او قلع السن او كسره ان تعمد وان فعل ما تلزم به الدية في الحر كقطع
الخصيتين وفقا للعينين وقطع الاذنين او الاصابع كلها او البنان كلها او اليدين او
الرجلين او الذكر او الانف او خرم القبتين وخلطهما بالجماع او غيره عتق ولو بلا
عمد وقيل لا تنق بالخطا الا ان ماتت وان وطئ غلامه لم يعتق ولو عفره بالوطئ
وقيل عتق ان عفره وثقب الاذن ثزين لا مثالة وان كواه برأيه وهو طفل عتق وقيل
البالغ كذلك وان كوى عبده لضرر فخطا لم يعتق واذا كان من فعله ما يوجب
في الحر دية عتق الا ان اخطا في مواضع اذا جمعت لزمته الدية فلا يعتق وقيل

يعتق ان تعمد وصحح وان قطع عتق اذا تمت ولو بالجمع مثل ان يقطع يده في موضع
ورجله في موضع اخر خطأ وان امر رجلا بعق عبده او طلاق زوجته او عبيده
بعق نفسه مضي ما فعل ولو بعد شهر وان رجع عن ذلك ولم يعلم الرجل او العبد
وفعل مضي وقيل لا ان صح ان الفعل بعد الرجوع واذا زادت علة من خرج حرا
ولو بالدواء فلي سببه الذي فعل ذلك وحكم ذلك بعد خروجه حرا حكم الحر
فلومات بها لزمته دية الحر وان مات لم يكن عليه القود ولو قبل ثلاثة ايام لانه
قيل به ذلك وهو غير حر لكن ان تعمد فالدية عليه والافعل العائلة وان قال
لعبد ان فعلت كذا بفتح التاء فانت حر فلا يخرج من ملكه وقيل له اخراجه كما
لوضع التاء ولا اخراج بعد الفعل لانه حر بالفعل وروى من اعتق رقبة لله فهي
فداءه من النار عضو بعضو وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما يدخل الجنة
وينجي من النار فقال دقق نسمة وفك رقبة قيل له او لسانا واحدة فقال عتقها الانفراء
بها وفكها الاعانة فيها قيل له فمن لم يستطع قال يطعم جائعا او يسقي صائما ان قدر
والا فليكف اذاه ولا ينال فضل العتق الا ان كانت ملكا له وحده او باذن
شركاه وان اعتقها بلا اذن فقد عتقت وضر شريكه وضمن له نصيبه وزعم بعض
قومنا انها لا تخرج حرة حتى يسمع الشركاء على عتقها فمن ابن عباس رضي الله
عنهما عنه صلى الله عليه وسلم من اعتق شقصا في عبيد فهو حر بجميعه فان كان له
شريك دفع اليه قيمة نصيبه ومن لزمه عتق فلا نجب له ان يشتري رقبة شرط
فيها عتق وقيل لا باس ان وفي الثمن قال قتادة من اشترى مملوكا على ان يعتقه ان
اعتقه والا فليرده لان البيع لا يصح بالشرط كذا قيل عنه ويبحث فيه بان العتق لا يصح
اذا لم يوضح البيع ولعل مراده ان البيع لا يصح بالشرط لانه لم يف بالشرط وكره
البيع حبسه وافضل الراتب اغلاها واقدرها على الاكتساب واحفظها لدينها وقيل
الصغير وينفق عليه حتى يكبر وعتق مولودة بزني افضل من بيعها وانفاق ثمنها
استبقت امرأة عبد الله بن نوفل في غلام لها ابن زانية تعتقه في رقبة لزمته فقال
لا اراه يحزبك سمعت عمر يقول لان احمل في سبيل الله على نعلين احب الي من
ان اعتق ابن زانية وروى عن ابي هريرة انه اتى بعتقه وعن ابن عمر انه اعتق ابن

زني وقال الجمهور يحزبي عتقه وكرهه علي وابن عباس وابن عمر وابن العاصي ومن
نوى ان يعتق عبده فله بيعه اذا رجع عن نواه والعتق الذي لا يعمل للعتق به تزوج
معتقه ولا الانتفاع به هو الذي قصد به الله لا لطول صحبته معه مكافاة له به ولا
لمنزلة كانت عنده ونحو ذلك وعن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ايما امرؤ مسلم اعتق امرؤا مسلما استغفد الله بكل عضو منه عضوا منه من النار حتى
فرجه بفرجه وايما امرؤ مسلم اعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاكه من النار وخص
الفرج بالذكر لانه محل اكبر الكبائر بعد الشرك ويستحب ان لا يكون ناقصا بالعمور
او الشلل ونحوهما لتجتمع له الاعضاء كلها في الفك على كمالها وكامل خواصها وربما
كان نقصان الاعضاء زيادة في الثمن كالخصي اذا صلح لما لا يصلح له غيره من
حفظ الحرم وغيره فيفتقر النقص المحبور بالمنفعة ولا شك ان في عتق الخمي
فضيلة لغلاء ثمنه ولانه اقرب الى التقوى لكن الكامل اولى وفي الديوان عنه صلى
الله عليه وسلم من اعتق رقبة فهي فكاكه من النار وفي رواية اخرى من اعتق رقبة احتسابا
لله وطلبها لما عنده كانت كل عضو بعضو فكاكا من النار ويجوز لكل من اراد ان
يعتق خادما بالغة كانت او طفلة او مجنونة او صبيحة او موحدة او مشركة او
فاسقة اه قيل من صلى من عبيد المشركين فهو حر ومن لم يصل دعي للصلاة فان
صلى قبل مولاه فهو حر لا ان صلى مولاه قبله وان تزوج العبد المسلم بلا اذن من
سيده امة يهودي فولدت اولادا اجبر الذمي على بيعهم فيمن يزيد من المسلمين
وان اسلم حربي وله مملوك في دار الحرب فباعه فيها فاسلم مشتريه وباعه لمشرك
وخرج منها قبل اسلام مولاه فهو حر بخروجه الى دار الاسلام وان اسلم في دار
الحرب ومولاه بعده قبل خروج العبد الى دار الاسلام رد اليه وان خرج اليها قبل
اسلام مولاه ثم اسلم ترك في دار الاسلام وان طلبه سيده امر ببيعه ان كان مشركا
فان اسلم قبله فهو عبده وكذا ان اسلم معا وقيل اذا اعتق المسلم كتابيا فلا يخرج
حرا وان دخل حربي دار الاسلام فاشترى عبدا مسلما وخرج به لدار الحرب عتق
منه وله ان يملك مولاه ويقتله ويسبيها واذا اسلم عبيد المحاربين ولحقوا بالمسلمين
فهم احرار ما لم يسلم مواليهم فاذا اسلموا ردوا اليهم وان لم يخرجوا من دار الحرب

فسبوا مع اموال موالهم المحاربين فهم غنيمة وعن ابي ذر رضي الله عنه سالت النبي صلى الله عليه وسلم اي العمل افضل قال ايمان بالله وجهاد في سبيله قلت فاي الرقاب افضل قال اغلاها ثمننا وانفسها عند اهلها قلت فان لم افعل قال تعين صانعا قال فان لم افعل قال تدع الناس من الشر فانها صدقة تصدق بها على نفسك وفي رواية اغلاها ثمننا بالعين المهيمة وفي رواية اكثرها ثمننا وهي تبين المراد قال النووي عمله فيمن اراد ان يعتق رقبة واحدة اما لو كان مع شخص الف درهم مثلا فاراد ان يشتري بهار رقبة يعتقها فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين فالثنتان افضل بخلاف الاصححة فالواحدة السقيمة افضل لان المطلوب هنا فك الرقبة وهناك طيب اللحم وفي فتح الباري الذي يظهر ان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص فرب شخص واحد اذا عتق اتمتع بالعتق وانتفع به اضعاف ما يحصل من النفع بعتق اكثر عددا منه ورب محتاج الى كثرة اللحم ليفرقه على المحاربين الذين ينتفعون به اكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم والضابط انه ايهما كان اكثر نفعا كان افضل قل او اكثر ومعنى انفسها عند اهلها اكثرها رغبة عند اهلها لمحبتهم فيها لان عتق مثل ذلك لا يقع الاخلاص ومعنى قوله فان لم افعل فان لم اقدر كما روي فان لم استطع والصانع بالصاد المهمل والنون من الصنعة وفي رواية ضائعا بالمعجمة والهززة اي ذا ضياع من فقر او عيال او حال قصر عن القيام بالنفقة بها وهو اكثر في الرواية قيل لكن المهمل والتوت اصح ومعنى تدع الناس من الشر تكف عنهم واصل تصدق تصدق حذف احدى التاءين فالصاد غير مشددة او ابدلت الثانية صاد فادغمت في الصاد فتشددت وعن اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنه امر النبي صلى الله عليه وسلم بالعناقة في كسوف الشمس اي لان الخيرات تدفع العذاب وقالت كذا نومي عند الحسوف بالعناقة ولا عتق ولا طلاق ولا عقد بالخطا والنسيان الحديث كل امرء ما نوى ولا نية للناسي والخطي وعن ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز عن امتي ما وسوست به صدورهم ما لم تعمل او تكلم وزعمت الخفية ان طلاق الخطاي والناسي والغالط وعقهم واقبلن لان ذاك كلام ضامع صادر من عاقل بالغ ومعنى وسوست حدثت وقد روي ان الله تجاوز عن امتي ما حدثت به انفسها وقد قال مالك يقع

الطلاق والعتق بالنوى وهو الكلام النفسي يوقع به في قلبه ما يوقع بلسانه ومدلولهما واحد والنية القصد في الحال او الزم في الاستقبال وهذا قصد في الحال ومن ذلك اعتقاد الايمان والكفر واعمال القاب ولا يردان تلوي الزكاة لا يكون مزيكا وتلوي النكاح لا يكون تلويا لان الزكاة ليست لفظ الزكاة فضلا عن ان يكفي اعتقاده وكذا النكاح ونحوه ولم يميز تكليف الصلاة لقادر لانه تعبد بالنطاق بها و* ان عين شيئا * من العروض او الاصول او العين لعتق لزم * رقبة * سالمة مساوية * اي لزم عتق رقبة سالمة من العيوب التي لا يجزي بها تساوي ما اوصى به لها * وان وجدت * رقبة اخرى سالمة * باقل منه * اي مما اوصى به للعتق وعينه وان لم توجد رقبة الا بما دون ذلك اشتروا اغلى ما يجدون واعظمه واحسنه واكلوا ما بقي على الصحيح وقيل ياكله الاقرب وقيل يعطونه المعتق بعد ما يعتقونه وانما لم يلزم ما اوصى به كله للجهة الواحدة كما لزم ما اوصى به للعتق اذا لم يقل لحاج او لمن يحج لان الحج لا يختلف بنفسه ولو اختلف بحسب علم من يحج وورعه لانه قطع مناسك مخصوصة فكفي ما يحصل به قطعها حجة او حجتين فصاعدا بحسب ما يبلغ المال ولا تكثر المناسك بكثرة الاجرة ولا تقل بقلها بخلاف الرقبة فانها تتفاوت فبعض الرقاب يسوي مالا تسوي الاخرى واختلافها بالذات * وان قال * اوصيت بكذا وكذا * يعتق به عنه * اي عني كما هو مقتضى الظاهر لان مقول الموصي انما هو عني لانه ولو قدرت الكلام هكذا وان قال اوصى بكذا وكذا ليعتق به عنه لكان على مقتضى الظاهر * جازت * اي الرقبة السالمة اي اعتاقها * قيل باقل * مما اوصى به * ان وجدت وينفق الفضل * على من اعتقوه اذ هو اولي به والصحيح انهم لا يجدون ان يعتقوا الا رقبة قيمتها ما اوصى به ان يعتقوا عنه به الا ان لم يجدوا الامادون ما اوصى به فانهم يعتقون اعلى ما وجدوا ويعطونه الفضل او ياكلون الفضل او يعطونه الاقرب * و* ايصاء الموصي بكذا ان يعتق * منه عنه كذلك * اي كالايصاء في المثال قبله في انه يجوز العتق باقل ان وجدوا به سالمة * و* لكن * يوكل الفضل * اي ياكله الورثة ولا يلزم انفاقه على المعتق لان من لا يبيعض فالبعض الباقي يبقى لهم

ان عين شيئا لعتق لزم
سالمة مساوية وان وجدت
باقل منه وان قال يعتق به
عنه جازت قبل باقل
ان وجدت وينفق الفضل
ومنه عنه كذلك ويوكل
الفضل

وقد امتثلوا امره ببعض * وان امر يفتق فلاة امة له عنه * لا كفارة بانواعها
او نذر او حنث يدل على ذلك شرطه السلامة من المانع بان يذكر الموصي ذلك
ولعلمهم حملوا الوصية على الكفارة حوطة اهل الموصي لم يوصى بنقل بل اراد القرض
بل ظاهر الاطلاق ان الموصي اطلق واشتراطه السلامة لعله اراد الكفارة
وكذا ما بعد من المسائل * تعينت * للعنق ولا يجوزهم غيرها وكذا لو عين عبدا
له او اثنين له او عشرين له فصاعدا * وان ضيع وارثه * او خايفته عنقه * حتى
مات * او حدث بها ما يمنع من اجزاءها في العنق ولم يرج زواله * لزمه مثلها *
اي عتق مثلها لعله التضييع لان التضييع من معنى التعدي فلزم به الغرم بملك
مثلها في القيمة فيعتقها عن الميت وقيل يعطيهم اياها على الميت فيعتقونها او يردونها
اليه فيعتقها وقيل يعطيهم قيمتها فيشترون بها فيعتقون او يعتق او يعطيهم قيمتها فيردونها
فيشتري بها فيعتق * وان حدث بها مانع من عتقها * كالدرة والغصب * انتظر *
الوارث او الخليفة * زواله ان رجاء * اي ان رجاء الزوال وان لم يرجه فان كان
قد ضيع حتى حدث لزمه مثلها كما مروا ان لم يضيع حتى مات او حدث مانع من عتق
لا يرجي فلا ضمان عليه وذلك مثل ان يوصي بفلاة او بفلان من عبيده فبسي
الشهود او حفظ شاهد واحد او لم يكن الا شاهد واحد او التبت الرقبة او ضاعت
الوصية قبل التمكن منها او لم يجدوها او نحو ذلك من معاذير التاخير ثم صح الامر
بعد وكمل لكن بعد ما مات او حدث مانع فلا عتق حينئذ للميت عليهم لانه عطل
نفسه بالتعيين للرقبة فلما ضاعت بلا تضييع فاته العتق * وتعتق * مع ما فيها من
عيب لا يجوز معه العتق * ان كان * ذلك العيب * من * زمان * حياته * ولا
ينتظر زواله ولو كان مما يرجي زواله وذلك لانهم مأمورون بامثال ما في الوصية مالم
يكن مفصية فاذا لم يكن معصية فنلوه ولو كان لا يجوز به وقيل تباع ويشتري بها
ما يجزي ولو كان دونها وهكذا كل ما اوصى به مما لا يجزيه قال الشيخ احمد بما فيه
معنى لا يجوز به كشمير مشوس للزكاة وكفارة الايمان انفذ ولولم يجزه وقيل يشترون
بثمنه بعد بيعه ما يجزي ولولم يبلغ كيله ومقداره وان اوصى للزكاة بما لا يعطى فيها
كبد وشجر انفذوا بثمنه بقدر ما اوصى به وان لم يعلموا

وان امر يفتق فلاة امة
له عنه تعينت وان ضيع
وارثه حتى مات لزمه
مثلها وان حدث بها مانع
من عتقها انتظر زواله ان
رجاه وتعتق ان كان من
حياته

جنس ما اوصى به من الزكاة اعطوا ثمنه دنائرا ودراهم وان اوصى بركة مالا تجب
فيه كالعبد والحمل والشجرة رجعت للأقرب وصيته بما يعطى في ذلك وقيل بطلت
وقيل يعطى في الزكاة كما قال وان اوصى بهذه الدنانير او بهذا الشئ ان ينفذ عنه
في وصية معلومة فاعطوا غيره فلا يجزي وقيل يجزي وان اوصى بشئ حدث فيه
عيب بعد موته باعوه واشتروا من ثمنه ذلك الجنس بالغا ما بلغ وان كان ذلك
بتضييع ضموا النفس اه واذا لم يبين لهم عما اذا يعتقون اعن القتل او الظهار او غير
ذلك فالذي عندي انهم لا يعتقون الرقبة المشركة وانما يعتقون المومة الوسطى السالبة من
العيب التي لا تجزي منها وقيل يعتقون المومة السالبة من العيوب التي لا تجوز معها ولو كانت
ادنى وذلك حوطة له ان يكون قد اراد العتق عما يشترط فيه التوحيد والاسلام من تلك
العيوب وقيل اذا لم يبين اعتقوا عليه ما يطلق عليه الاسم ولو مشركة او معيبة عيبا لا تجوز به
وتبرا * الوارث او الخليفة بفتح الحروف وتشديد الراء منقوطة من عهدة العتق * ان
مات * قبل موت الموصي تلك الرقبة التي عتقها * او استحققت قبل موته * او
عتقت بموته اما اذا مات قبل موته فلم يلزمهم العتق لانهم لم يضيعوا بل بمنزلة من لم
يوص بالعتق لموت الرقبة قبل موته لان الوصية تبطل بموتها واما اذا استحققت فلم
يلزمهم العتق لبطان ايصاءه لانه لا عتق فيها لا يملك واما اذا مات او استحققت بعد
موته فانه يلزمهم العتق اذ ضيعوا حتى استحققت او ماتت وان لم يضيعوا فلا مثل ان
اخفيت الوصية او الشهادة ولم يعلموا بها وقيل ان استحققت بامناء او بحكم الحاكم لم
يلزمه العتق وكذا ان اعتقت ثم استحققت بامناء او بالحكم لم تعتق * وان اعتقها *
وارثه * عن نفسه في دين * اي في لازم كقتل او ظهار او كفارة او في غير
دين صارت حرة و * اجزته وعاليه مثلها * يعتقها عن الموصي * وولاء الاول له *
لانه اعتقها عن نفسه لاعن الميت وقد غرمها * و * ولاء * الثانية له ولشركاه
ان كانوا * لانها ملكهم اعقوها عن الميت فكان الولاء لهم كلهم ذكورهم واناثهم
ولو زوجة وكلالة للعموم الحديث الولاء لمن اعتق روى جابر بن زيد عن عائشة رضي
الله عنها الولاء لا يباع ولا يوهب وهو كالذئب ولفظ الحديث عن ابن عمر عند غيرنا
الولاء لمة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب وعن عائشة انما الولاء لمن اعتق ولا يجاوز

وتبرا ان ماتت واستحققت
قبل موته وان اعتقها عن
نفسه في دين اجزته وولاه
مثلها وولاء الاول له
والثانية له واشركاؤه ان
كانوا

الإثني بعدها وإنما صح اعتاقه عن نفسه مع أنه أوصى به الميت لنفسه لأنها لا تغني
 إلا باعتاقه فإذا كان كذلك مضى فيها فعله من اعتاقها لنفسه كما يضي اعتاقها لها
 عن الميت * وإن باعها أو وهبها * أو أخرجها من الملك بوجه ما ولو بمكاتبه أو
 تدبير أو اجارة * جاز * فعله جزماً أن لم يكن وارث سواء وإن كان معه وارث
 فباعها أو وهبها أو أخرجها من ملكه بعقد فقيها الخلاف السابق في بيع الإنسان
 ماله وما ليس له * ولزمه * أي الذي أخرجها من الملك * شراءها * ممن أخرجها
 إليه أو ممن صارت إليه منه أو ردها بوجه ما من وجوه الرد كالأقالة والتولية وخدمته
 أجيراً بها * وعقها عن ميتة * فلو اشتراها أو ردها بوجه واعتقها عن نفسه أجزاء
 وضمن أخرى للميت وإن ردها ثم أخرجها لزمه ردها وعقها كذلك وهكذا * وإن
 اعتقها من صارت إليه أو ماتت أو حدث بها مانع * من أجزاء عتقها وأيس من
 زواله * ف * عليه * مثلها * أي رقبته مثلها يعتقها ويجزي أفضل منها وكذا فيما
 مر أو يأتي * وتطلب وتنتظر * ما رجيت * أن هربت * قبل أن يعتقها الوارث
 أو الخليفة * أو غصبت * أو سرق أو غاط فيها * ويجزي عتقها * حال كونها
 * هنالك * في أمر المروء أو الغصب أو نحو ذلك * أن دخلت يده يوماً * بعد
 ذلك بأن رجعت إليه أو ردت أو أطاق عليها حيث كانت أو قبضها وكيله أو مأموره
 أو خليفته ولعل المصنف أراد بدخول اليد ما يعم ذلك وأما أن يعتقها في تلك الحال
 ولم تدخل يده بعد فلا تجزيه وإن اعتقها بعد ما ردت إليه وماتت قبل وصولها اجزت
 * وإن ماتت فيه * أي في المروء أو الغصب وكذا مثلهما * أو حدث فيها مانع *
 من أجزاء عتقها وهي في تلك الحال من غصب ونحوه * ف * لم يعتق رقبته
 * أخرى * مثلها إلا أن اعتقها بتلك الحال وكان حدوث العيب بعد العتق لأقبله
 ثم دخلت يده فأنها تجزي وذلك لأن الأبق والمغصوب ونحوهما لا يجوز بيعهم ولا
 التصرف فيهم لأنه لم يقدر عليهم فكانه غير مالك لهم وكذا أن اعتقه في تلك
 الحال أجزاء الميت وكذا لو اعتقه على نفسه أو غيره ولو لم يدخل يده بعد لأن ملكه
 باق عليها لم ينزل بنحو الغصب وفي الأثر ومن اعتق * أبقاً فلا يجزيه حتى يقبضه
 واختلف في غائب فإن غاب هارباً أو حيث لا يعلم فلا يجزيه أيضاً حتى يجيء

وإن باعها أو وهبها جاز
 ولزمه شراءها وعقها عن
 ميتة وإن اعتقها من
 صارت إليه أو ماتت أو
 حدث بها مانع فذلها
 وتطلب وتنتظر أن هربت
 أو غصبت ويجزي عتقها
 هنالك أن دخلت يده يوماً
 وإن ماتت فيه أو حدث
 فيها مانع فأخري

فيعتقه وإن غاب بأمره أو في حاجته أو في جائزله ويرجع أجزاءه إلا أن علم أنه مات
 قبله وإن كان عتقه عند الموت فليوص أن صحت حياته فخر والا فليعتق عنه عند
 موته * وإن عين شيئاً ليعتق به عنه عبد فلان * أو أمته أو لم يعين ولكن قال
 اعتقوا عني عبد فلان من مالي أو عبد فلان حر من مالي * اعتقه عنه * الوارث
 أو الخليفة بعد أن يملكه بشراء الميت أو يملكه بوجه ما أوصى به أو باقل فيما يكون
 الباقي * ولو * كان العبد أو الأمة مقترناً * بمانع فيه في حياته * أي حياة الموصي
 * وينتظر براءة * أي براءة العيب المانع * أن حدث به * بالعبد عبد فلان * بعده *
 أي بعد موت الموصي * وكان مما يبرأ مثله والا * يكن مما يبرأ مثله * ف * لم يعتق * آخر
 ولزمه عتق * مثله * ولو مات أو حرر في حياة موروثه * لأن الإيصاء وقع
 بالمال المعين أو بالعتق وذكر بعد ذلك أنه يعتق عبد فلان فلا يصح بالمعين ثابت
 فإن حصل عبد فلان فذاك والا اعتق * آخر حتى أنه لو لم يكن لفلان عبد حال
 الإيصاء ولا بعده أو كان وأبى أن يخرج من ملكه لزم عتق * آخر والذي عندي
 أنه لا يلزم العتق لغيره إلا أن أتى في الكلام بعبارة مستقلة في العتق ثم جدد أخرى
 في عبد فلان مثل أن يقول أوصيت بكذا للعتق اعتقوا به عني عبد فلان أو أوصيت
 بكذا أن يعتق به عني عبد وليكن عبد فلان ومن قال لعبد غيره هو حر من مالي
 لزمه أن يشتريه أن باعه مولاة والا ينتظر به فإن مات اشتري مثله واعتقه فأن
 احتضر أوصى بشراءه بعده فإن لم يبعه إلى أن مات العبد رد الموصي الثمن إلى وارثه
 إلا أن أوصى أن يعتق عنه بدله ويكون من جملة مال الموصي وقيل كالندين أو وصى به
 في مرضه فمن الثلث وفي الصحة من الكل ولا شيء عليه أن قال في نخلة
 غيره أو غيرها من المال هو صدقة وقيل لا شيء أيضاً في عبد غيره وإن قال
 هو حر من مالي وقيل يومر أن يشتريه ثم يعتقه وقيل يقوم يوم موته وتشتري بقبضته
 رقبته وقيل قيمته يوم قال وأحجب من قال لا شيء عليه بمحدث لا عتق فيما لا يملك
 * وإن غاب * العبد * ثم صح موته في الحكم * ولو باهل الجملة أو بمدة الحكم على
 الغائب بالموت أو مدة العقد ان فقد أوجاه الخبر أن فيه مانعاً من العتق * فاعتق
 غيره ثم جاء حياً * أو صح الخبر أنه حي أو أنه سالم من العيب المانع * فهل يجزي *

وإن عين شيئاً ليعتق به عنه
 عبد فلان اعتقه عنه ولو
 بمانع فيه في حياته وينتظر
 براءة أن حدث به بعده
 وكان مما يبرأ مثله والا
 فآخر ولزمه عتق ولو مات
 أو حرر في حياة موروثه
 وإن غاب ثم صح موته
 في الحكم فاعتق غيره ثم
 جاء حياً فهل يجزي

العتق * الاول * لانه اعتق بحكم الشرع والغيب لانسكفه واعتاقه هدى لانه وقع بامر الشرع وما كان الله ايفضل قوما بعد اذ هدام فكيف يومرون بفعل ان لم يمتثلوا عصوا وان امتثلوا لم يخرجوا من عهدة التكليف به ولم يضيءوا * اولاد من عتقه * ايضا لانكشاف الغيب انهم اخطوا والحق انما ينزل الاثم لا الضمان وانما امروا في الظاهر واذا امتثلوا في الظاهر فقد ارتفع عنهم في الظاهر حكم التكليف وايدوا بنيتهم وعملهم وان لم يمتثلوا عصوا بنيتهم وتفرطهم فان امتثلوا في الظاهر فانكشف الغيب بخطائهم كان امراء اخر مجددا لا ينافي الاول فلم يسمع انهم امتثلوا ولم يخرجوا من عهدة التكليف في حال واحد بالنظر الى امر واحد من ظاهر او غيب * قولان * اختبر الاول على القول الاخير الولاء في العبدن معا للورثة والاول لا يجزي ميتا لانه اخطا امره ولا غيره لانه لم يتق على نية غيره * وكذا كل وصية بـ * شيء * معين * انسان او شيء * معين * او غير معين مثل ان يقول لزيد اولا لكفارة او اجعله في وجه من وجوه الاجر * منها * اي من وصيته اي من جملة وصاياهم ولو اسقطه لكفى عنه قوله وصية بمعين * ان تلف * المعين الموصى به ان يتفد في كذا بغير تضييع * لا تضييع * واما ان ضيع فلا بد من اعتاقه ايضا اذا وجد * ثم وجد بعد انفاذ من غيره هل يجزي * فلا يعاد * اول * يجزي فيعاد من الذي وجد القولان المذكوران مثل ان يقول اعطوا زيدا عشرين قفيزا من الشعير الذي لي على عمرو فينكر عمرو ولا بينة او وجدت بينة لا تجزي ثم تصح البينة او يقر بعدما اعطوا زيدا من الشعير الاخر او قبضوه من عمرو فسرق بلا تضييع ولا تفریط فاءطوه من غيره فرجع اليهم * وان اوصى به * امة * معينة * والعبد والعبدان والامتان فصاعدا كذلك ان تعتق عنه بعد ان يملكوها بشراء او غيره * فاشتراها وارثه * اي وارث الميت ليحررها عنه * وهي محزمة الميت لم تحرر عنه بعد موته * ولو اشتراها من مال الميت على نية ان تعتق عنه لان الحديث وزد في الرقبة يملكها ذو محرم منها بالنسب انها تعتق بملكه والميت لا يملك شيئا ولو كان له ثلث ماله بعد موته ان اوصى به لان معناه انه ينفذ له حيث اوصى او ينفذ له عوضه ما لم يعين شيئا فلو كان ملكا له تحقيقا لم يجز لهم ان ينفذوا وصيته من ماله ولم يرثون الشيء فلا تخرج حرة بملكهم اياها لاجله بل يملكونها لاجله

الاول اولاد من عتقه قولان وكذا كل وصية بمعين لمين منها ان تلف لا بتضييع ثم وجد بعد انفاذ من غيره هل يجزي اولاد وان اوصى بمعينة فاشتراها وارثه وهي محزمة الميت لم تحرر عنه بعد موته

فهردها عليه بالنطق بالعتق وان اوصى ان يعتقوا امة فلان فابي ان يبيعها لهم حتى حدث عيب لا يجزي به العتق او اعتقها سيدها او ذريها اشتروا غيرها وان هربت او اغصبت او فقدت او غابت او زال عقابها او ارتدت انتظروها واذا تمت مدة فقدها اشتروا غيرها واعتقوا وان اشتروا غيرها وهي حاضرة فلا يجزيهم وقيل غير ذلك ذكروا ذلك في الديوان وان اعتق خادما في مرضه فقال له الورثة اترك هذه واعتق غيرها فاعتق غيرها فيها حرتان وتسعى التي اعتق لالتى امره الورثة بعتقها ومن اعاق عبدا في مرضه فتل في عبيده خرجوا كلهم احرارا ويسعون بقيمتهم الا قيمة واحد وكذا ان اعتق عبدا ولم يعينه من عبيده والصحة كالمرض الا انه لا سعي فيها الا الدين على ما مروا واشترى في مرضه محرمه فلا سعي عليه ومن له عبد ان وقد دبر احدها وحضره الموت فقال احدها حرولم يسمه فيها حران يسعيان فان عرف المدير بقيمتها شئون ثلاثون لكل سعي المدير بخمسة عشر والاخر بخمسة وعشرين وان لم يعرف سعي كل بعشرين ومن اعتق جزءا من عبد سعى بما فوق الثلث كمن اعتقه كله كما قال ابن محبوب وان كان له عبد وامة واوصى ان يعتق احدهما او بعتقه فعينوا الامة لذلك جازوا على قول من قال اذا اوصى بالعتق عتق بلا اعتاقهم فيها حران يسعيان بنصف قيمتهما وان قال اعبد في المرض ان فعلت كذا فانت حر ففعل خرج من الثلث وان لم يفعله الا بعد موته فهو عبد * وتجزي عنه * في العتق الذي اوصى به * وان كانت محزمة لبعض الورثة * فاشتراها ذلك البعض وحده او معهم او مع بعضهم واشتراها غيره * حررت عليه مع * غلام * الشراء * وكان له الولاء فبتمام الشراء تحرر لان من ملك ذا محرم منه بالنسب او ملك بهضه خرج حرا واما ذو محرم بالرضاع او بالصهر كام الزوجة او بالزنى فلا يخرج حرا اذا ملكه ذو محرم منه بذلك * ولا تجزي عن ميتهم * لانهم لم يملكوها ثم يعتقوها عليه بعد ما ملكوها بل خرجت حرة بمجرد ملك ذي محرم ضرورة بلا قصد الى ايقاع عتقها * وضمنها البعض * الذي هو محرم منها * ولو اشتراها غيره منهم او الخليفة * الذي هو وارث لان الشراء بمال الميت فلو علم مشتريها انه محزمة من ذلك البعض فاشتراها مع ذلك لضمنها فلو علم هو وذو المحرم او مع غيرهم اضمنها ذو المحرم ولو ارادوا بهضهم شراء هاولي

وتجزي عنه وان كانت محزمة لبعض الورثة حررت عليه مع الشراء ولا تجزي عن ميتهم وضمنها البعض ولو اشتراها غيره منهم او الخليفة

محرمها سواء علم انه محرمها ام لا فاشتراها غيره فمن اثبت الشراء الزم ضمانها مشتريها
ومن ابطله او ابطل سهم الذي ابى فهي امة وان اشتراها احد هم بماله لا بمال التركة
لم تعتق الا ان رضيه محرمها لنفسه بالذات او لنفسه من اجل الميت او اشتراها هو
ولا تتحرر بخليفة غير وارث ولو اشتراها بمال التركة لان المال ليس له لكنه
خديم فيه فهي ملك لهم لان المال لهم لاله فلا تخرج حرة به اذا كان محرماتها ولو كان
اذا ارادوا عتقها عن الميت وهي محرمه لهم طابوا ربها ان يعتقها عن الميت
ثم يعطوه ثمنها على ما انفقوا عليه قبل العتق او بعده وان اخلفوا قومت عندي
بجاهل حين وقع عليها العتق وقيل حين الحكم بالتقويم وان ابوا ان يعطوه ما انفقوا عليه
ان انفقوا ابوا ان يعطوا ما تقوم به ان لم ينفقوا اجبروا لان ذلك العتق منه كية
الثواب بل اعظم واصرح فان ابى ان يعتقها على ميتهم فيعطوه قصدوا شراءها
بانفسهم كلهم بمال الميت او بنفس بعض بمال الميت او بنفوس المحرم بمال الميت او ماله
او بعضهم بماله على انه فرض على الميت برضى المحرم ونووا بشراءها عتقها عنه فتجز به
وسلوا من اثم عدم انفاذ الوصية لانهم قد امتثلوا ولكن لا يفعلون هذا الا ان ابى
كما ذكره رحمه الله تعالى لضعف ذلك لان فيه عقدا واحدا تضمن عقدين لكن مع
النية اذ عقدتم الشراء بنية انها تعتق على الموصي بالشراء وشراء واعتاق ويجوز ان يشترى بها
غيرهم لنفسه ويعتقها على ميتهم فيعطوه ما اشتراها به او ما انفقوا والا فلتقوم والعبد في
ذلك والعبدان والامتان فصاعدا سواء وان اشترى الامه الموصى بها
واحد منهم لنفسه من ماله لا من التركة وانما ذكر المسئلة لدفع توهم انه لا يجوز لان
الميت اوصى ان تشتري له فهي ماله مالم يعتقها عنه اي عن الميت او عن نفسه
او عن غيره او يخرجها من ملكه بوجه ولو بمكاتبه واذا فوتها ضمن ما ينوبه فيها واعتقوا
اخرى وان امكنه رجوعها ردها واعتقوها وما ولدت بعدا وقبلا اي اولا
وه اخرها مقطوعان عن الاضافة لفظا ومعنى ولذلك نصبها ونونها والاصل ما
ولدت بعد الشراء وقبل العتق عبيد له لصحة ملكه عليها سواء ولدت من زنى
او تزويج وثبت نسبه ان تسراها ولولدها فيكون ما ولد معها حلالا ولد المتسري
من سريته حروا ان اشتراها من مال الميت لم يجز له تسريها ولم يثبت النسب نسبها لانها

ولا تتحرر بخليفة غير وارث ولكن اذا ارادوا عتقها طلبوا ربها ان يعتقها ثم يعطوه ثمنها فان ابى نووا بشراءها عتقها عنه فتجز به وسلوا وان اشترى الموصى بها واحد منهم لنفسه فهي ماله مالم يعتقها عنه وما ولدت بعدا وقبلا عبيد له وثبت نسبه ان تسراها

مشاركة وان اوصى بعتق لرقبة فصاعدا ولم يعينها فاعتق خليفته من خدم تركها ذلك الموصى لامن خدم الوارث التي ملكها من غير مال الموصى او من ماله او التي كانت له في حصته بان قسموا بعض الخدم وتركوا بعضا او التي كانت له باقرار الموصى او قوضي بها جازعنه اي عن الميت ولو لم يكن الخليفة وارثا و غلت مالم يجاوز الثلث بعثها فاذا تجاوزت لعلها او لقله ثلث مال الميت او للمحاصة في الثلث فان ما جاوز الثلث او ما زاد به على ما ينوب العتق من المحاصة يضمنه ومن قال المتق من الكل فانه يلزمه ضمان ما زاد به على ما يكون للعتق من المحاصة ولا يعتمد الخليفة وارثا كان او غيره اضرار الوارث باعتاق ما يزيد به على ذلك او باعتاق ما هو غاية او قريب منها في الجودة بلا عذر ولكن يقصد الى الاوسط والعذر مثل ان يقسموا الخدم فتبقى الجيدة فيابوا ان يعطوه ما يشتري به ويابوا ان يعتقوها فانه يعتقها ولو كرهوا ولكن ان كان فيها الزائد ضمنه لانه بقي له الترافع الى من يجزهم كسلطان وقاض ولم يفعل وان اشتق من الخدم التي هن ملك للورثة لم يصح العتق لانهم غير تركة الميت او تركته لكن قد قسموهن فليست حينئذ ملكا له ولا للميت ولا باقية على حكم تركته ولا عتق فيما لا يملك وان اعتق الخليفة وارثا كان او غيره طفلا عن الميت لزمته نفقته وموته كلها وما يحتاج اليه بلوغه اي الى بلوغه لانه لم يورث بذلك وكذا لو اعتق مريضا او هرما ومن لا يقدر على الكسب ويزال عنه ما كسب الطفل والمرضى والمهرم ويحاسبون فيه وما احتاجوا اليه بعد ذلك اعطاهم وفي الديوان وان اوصى بعتق رقبة واعتق الورثة طفلا فخائر وتكون عليهم نفقته حتي يبلغ وكذا ان اعتق في مرضه اوصيته لكفارته او الشيخ الهرم القاني للكفارات فعليه نفقة الطفل حتى يبلغ والشيخ حتى يموت وان مات هو قبل ان يبلغ الطفل او يموت الشيخ فانه يوصي بنفقتهما حتى يبلغ الطفل ويموت الشيخ ويتحاصصان مع الغرماء لا الوارث الذي لم يامر باعتاق ذلك ولم يررضه ولم يعتقه ان لم يكن بامر الميت وان كان بامر فنفقته على

وان اوصى بعتق فاعتق خليفته من خدم تركها لا من خدم الوارث جازعنه ولو غلت مالم يجاوز الثلث فيضمنه ولا يعتمد اضرار الوارث بلا عذر وان اعتق طفلا لزمته نفقته بلوغه لا الوارث ان لم يكن بامر الميت

الورثة ولو لم يرثوا شيئا لانه لا يترك للموت ولان الولاء لجهة كاحية النسب
 فصل جاز ما اعتق في مرضه * ما مصدرية بدليل قوله * او امر معتقا *
 لانا لو جعلناها اسما وعطفنا قوله امر معتقا على صلتها او صفتها خلت الجملة المعطوفة
 من ربط بضمير وغيره اي جاز اعتاقه في مرضه او امره معتقا * عنه عبده *
 تنازعه على المفعولية اعتق ومعتقا * في صحته وترك * ذلك المأمور الاعتاق
 المأمور به * حتى مرض * فاعتقه عنه * او علق عتقه لوقت او لمشية فلان او
 قدومه * او لفعل كذا او وقوع كذا * في المرض * متعلق بمحذوف حال اي
 واقعا في المرض اي حال كون ذلك المعاق اليه واقعا في المرض او في حال تكون
 افعاله فيه من الثالث * وهل * يخرج ذلك * من الكل * لان العتق واقعا في
 الحياة ولا يدري ايموت في مرضه او في تلك الحال ام لا كما قال بعضهم في كل
 ما وقع في مرضه او في حاله اني لا تكون افعاله فيها من الكل انه من الكل ولا سيما
 ما وقع من ذلك اتفاقا في مرضه او في تلك الحال بلا قصد لابقائه فيه * او من
 الثالث * تنزيلا لوقوع ذلك في مرضه او تلك الحال منزلة الوضعية والوضعية من
 الثالث وهو في ذلك كالمجور ما عدا ثلثه الذي يستحقه بعد موته فانه لا يكون في
 حياته انزل درجة منه في مماته كما روى عمران بن حصين ان رجلا اعتق
 ستة مملوكين له عند موته ولم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فجزاهم ثلاثا ثم اتبع بينهم فاعتق اثنين وارق اربعة وقال له قولا شديدا
 قولان ويستسقى العبد بما فوقه * اي بما فوق الثالث * ان جاوز * اي جاوز
 الثالث * على * القول * الثاني * وان لم يجاوزه ولكن جاوز اليه ما يزيد على ما ينوبه
 في الخاصة في الثالث على هذا القول او في الخاصة في الكل على الاول امتسعى بما
 زاد * وان اعتقه فيه * اي في مرضه او في تلك الحال * وقد احيط بماله * اي
 احاط به الدين * صح * العتق * ومعنى * ذلك المعتق * بثلاثي قيمته للغرماء *
 لانه في حال افعاله فيه كالوضعية التي من الثالث والدين متعلق بذمته واحاطة الدين
 بماله لا تمنع ذلك وهو قول موسى بن علي * وقيل بكلمها وهو المختار * لما فيه من
 الحوطة بين العتق ودين الغرماء * والاكثر على بطلانه * اي بطلان العتق

فصل

بجاز ما اعتق في مرضه او
 امر معتقا عنه عبده في صحته
 وترك حتى مرض او علق
 عتقه لوقت او لمشية فلان
 او قدومه في المرض وهل
 من الكل او من الثالث
 قولان ويستسقى العبد
 بما فوقه ان جاوزه على
 الثاني وان اعتقه فيه وقد
 احيط بماله صح ومضى بثلاثي
 قيمته للغرماء وقيل بكلمها
 وهو المختار والاكثر على
 بطلانه

تنزيلا لاحاطة الدين منزلة الحاج فالعبد مستحق بالدين وهو قول محمد بن محبوب
 * وجاز * العتق * في صحته * في حال لا يرجع فعله الى الثالث * وان احيط
 بقيمته * اي بقيمة العبد كسائر ماله * اجماعا * ولا سعي عليهم وذلك بلا قيام
 من الغرماء عليه ولا حكم من الحاكم عليه بالدين ولا حجر فوات بل فيه قول اخر
 ففي الديوان ومنهم من يقول افعال المعدم في ماله كالمفلس والمعدم من احاط الدين
 بماله ويأتي للمصنف في كتاب الاحكام في باب الاقرار ما نصه وجاز بيع محاط
 بماله وغيره لم يجبر عليه الحاكم او تقم قبل الغرماء به اه وياتي هنالك كلام * وبطل
 بلا خلاف اذا كان بعد الحكم بالدين لهم * اي للغرماء * وتحجير ماله * اي
 وحجر ماله وعبر بالتحجير من التعبير بالمزيد فيه عن المجرى لا للمبالغة اذ لا تشترط
 المبالغة في الحجر اللهم الا ان يقال اعتبر حجر الحاكم او القاضي او الامام او
 الجماعة او السلطان في نفسه شديدا كيد ليس كثيره فيكون للمبالغة * وان اعتقه
 قبل الحجر وبعد الحكم بالدين * او بعد قيام الغرماء وقبل الحكم والتحجير * ولا
 وفاء به * بالدين * في ماله فهل مضى وهو الاظهر * لانه متعلق بذمته ما دام
 حيا لاني ماله مع انه لم يمنعه من التصرف في ماله الحجر اذ لم يجبر عليه * او
 بطل * تنزيلا لحكم الحاكم او قيام الغرماء عليه منزلة الحجر * قولان * وياتي
 ذلك ان شاء الله في باب الاقرار من كتاب الاحكام وان اعطي خادمه لرجل
 في مرضه ثم اعتقها بعدما اعطاها ثم مات فخره تستسعى بثلاثي قيمتها للورثة وتسعى
 الذي اعطيت له ما ينوبه من الوصايا في الثالث وان قال ان لم افعل كذا او قال ان
 لم تفعل كذا او قال ان لم يفعل فلان فمات السيد قبل ان يفعل خرج حرا من الكل
 وان قال ان مات في مرضي هذا او قال في سفري هذا فمات حر فقال مات فيه
 وقال الوارث مات بعد ما استراح او بعد ما قدم من سفره فالقول للوارث وان
 قال لعبد له ان مات في مرضي او قال في سفري فمات حر وقال للآخر ان شفيت
 او قال ان قدمت فمات حر فقال احدهما مات في مرضه او سفره وقال الاخر لا فقال
 محمد بن محبوب انقول قول من اجتمع قوله مع قول الورثة وان لم يجتمع الورثة مع
 احدهما فخران يسعيان بنصف قيمتهما وكذا لو كان الورثة اطفالا او مجانين وان تلف

وجاز في صحته وان
 احيط بقيمته اجماعا
 وبطل بلا خلاف اذا كان
 بعد الحكم بالدين لهم
 وتحجير ماله وان اعتقه
 قبل الحجر وبعد الحكم
 بالدين ولا وفاء به في ماله
 فهل مضى وهو الاظهر او
 بطل قولان

عنده في عبد الناس فاعتقه في مرضه ضمن قيمة العبيد كلهم ويخرجون من
الكل الا قيمة عبده وان وسعه الثلث فلا سعي عليهم فيما ناب قيمته والا سفعوا بما
فوق الثلث وان تلف فيهم بعد عتقه فهم احرار ايضا ولا ضمان عليه وسعوا بقيمتهم
الا قيمة واحد وان وسعه الثلث فلا سعي عليهم والا سفعوا قيمته الا ما ناب الثلث
وتتق * ولو غابت ان لم تهرب وان تبين انها اعتقت بعد هروبها او غصبها لم
تجز وان رجعت اجزا * بمثل اوصى بعتق فيه * اي باعتاق فيه اي بان يعتقوا
فيه وان اعتقوا في غيره وقع العتق ولم يجزهم لانه لم يوص بذلك بل لغيره فلم
يكونوا ممثلين وقبل يجزهم وهو الصحيح عندهم لان الاما كن كلها سواء ويرده انه
قد يعين موضعا لغرض فيه له رقدة تفاوت مككة وغيرها * وكذا ان عين جنسا *
للعق كالحشي والرومي * لا يجزي غيره على الاصح * لانه لم يوص بفلم يكونوا ممثلين
* وحرر معين * موصى * بعتقه بعد موته * اذا ذكر ذلك بلفظ العتق لا بانظ
الاعتاق او بانظ الفعل ولو لم يعتقه فبمجرد موته يكون حرا لان ذلك بمنزلة قوله
كذا وكذا بعد موتي للمسجد فانه للمسجد بمجرد موته ولا يحتاج الى اعطاءهم
وكانه قال اوصيت بحريته اي بانه حر بعد موتي سواء ذكر الموت او لم يذكره
ولفظ العتق هذا من عتق اللازم وهو ثلاثي ولزومه افصح في الثلاثي * وقيل *
لا يعتق * حتى يعتقه الوارث * او الخليفة لا مكان ان يريد من عتق الثلاثي
المتعدي ولو كان لغة ضعيفة فيكون فعلا لغير الموصي فلا يتحرر حتى يوقع ذلك الفعل
وهو الاعتاق فيكون من النسبة الايقاعية وكأنه قال اوصيت باعتاقه اي بان تعتقه
ولجواز ان يكون من الثلاثي اللازم لكن على معنى قولك اوصيت بان توقعوا حريته
كمن قال اوصيت بمسجد في ارض اي بان تبنوا فيه مسجدا * كما * انه لا يعتق
الا ان اعتقه * ان اوصى ان يعتق عنه * او عرفت لغته او ما يجري عليه بتعديته
عتق الثلاثي او عبر بالاعتاق مصدر اعتق بهم التعديته * لما بين المصدر * الذي هو من
المتعدي الثلاثي ومن اعتق بالهمز * والفعل * المتعدي الثلاثي والمتعدي الرباعي بزيادة
همزة الوصل من الموافقة في كون كل من ذلك نسبة ايقاعية فقوله لما الخلة للقول الثاني وان
جعلناه علة للاول كان المعنى لما بين المصدر الثلاثي اللازم والمصدر والفعل الرباعي

وتتق بمنزل اوصى بعتق
فيه وكذا ان عين جنسا
لا يجزي غيره على الاصح
وحرر معين بعتقه بعد
موته وقيل حتى يعتقه
الوارث كما ان اوصى ان
يعتق عنه لما بين المصدر
والفعل

المتعديين من الفرق لان نسبة الاول وقوعية ونسبة الاخر بن ايقاعية فاذا قال اوصيت
بعتقه فالمعنى بحريته ولا فعل فيه للورثة فيعتق بموت الموصي بخلافه في لغة تعديه
وفي قوله باعتاقه او ان يعتقه فيمضون بالوارث * وضمن * الوارث او الخليفة
في قيمته ان ضيع عتقه * وقد اوصى بالاعتاق او بان يعتق او بالعتق وكان الحكم
يكون العتق بمعنى الاعتاق * حتى مات * او غصب او سرق وايسوا منه على
ما مر او حدثت فيه ضمة مانعة من الاجزاء ولم يرجوا زوالها لكن يضمن ما نقص بالصفة
في هذا فقط * و * قد * وسعه الثلث * ولا يضمنون ما زاد على الثلث الاعلى
قول من قل العتق من الكل لانهم هم الذين ضيعوا مالهم وهو ما زاد على الثلث
والظاهر ان الخليفة ان كان فهو يضمن ما زاد لانه لو لم يضيع لكان لهم من
يستسعون ولو كان سيموت بعد السعي وان تحاصت الوصايا في الثلث اذا قلنا ان
العتق منه او تحاص في الكل ما يتخاص فيه اذا قلنا العتق منه ضمن ما ينوب العتق
وان لم يضيع لم يضمن ومن غدم التضييع ان يمنع المتخصصون من بيعه ومثال العذران
يوضي بان يعتق عبد مخصوص او مطلق ولا يفيء به الثلث فيعتقون ينظرون هل
يسعه الثلث * وان عين امة * للعتق ولا سيما ان لم يعينها فانه اذا صار ولدها للوارث
واجكامها وهي معينة فاولي ان يكون ذلك وهي غير معينة يجوز له ابدال اخرى * فما
ولدت قبل ان يعتقها الوارث * او الخليفة * عبيد * للوارث ما حدثت في بطنها بعد
موت الموصي وما حدثت قبل موته وما ولدت بعده او قبله * وهي امة مالم تعتق *
واجكامها احكام الامة في الحد والارش وغير ذلك * وله * اي للوارث * ذلتها *
عثرها وصادقها وارشها وخدمتها وكسبها واجرتها * وعليه جنايتها ما دون رقبتها *
ما بدل بعض من جناية والرابط مخذوف اي ما دون رقبتها منها والمراد رقبتها وما
دونها هذا هو الصحيح وقيل جنايتها كلها وان كان قد امرها بها لزمته كلها جزما
* وجاز فيها ما فعل * الوارث من التزويج والتسري ان لم يكن وارثا معه لان المشتركة
لا تسري وكذا يزوجهما مع الشريك والجارية والخدمة وكذا يزوج العبد ويعيره
ويستخدمه ويطلق عليه ويظاها ويغادي ويفعل فيهما ما يفعل المالك لانهما ملكه
* غير اخراج من ملك * وغير ما يوصل الى خروج ملك كرهن وعوض وان

وضمن قيمته ان ضيع
عتقه حتى مات ووسعه
الثلث وان عين امة فما
ولدت قبل ان يعتقها
الوارث عبيد وهي امة مالم
تعتق وله ذلتها وعليه
جنايتها ما دون رقبتها وجاز
فيها ما فعل غير اخراج من
ملكه

اخرجها بهبة او بيع او غير ذلك صح اخراجه ويضمن لكن ان امكنه ان يردّها
فليردّها وان اعتقها لنفسه او دبرها او كاتبها مضى ذلك وضمن للميت وقيل يحزبه
ان يعتقها للميت ان دبرها وهذا ضعيف فمضى لان فيها رائحة العتق لنفسه بالتدبير
فلم تنحصر للعتق على الميت ولو كانت تجزي للميت او غيره فيما قيل * وهل يجبر
على عتقها * والعبد مثلها * ان استمسكت * به وفي نسخة استمسك بالبناء للمفعول
واستقام التاء فيكون النائب هو قوله * عليه * اي على العتق لانه حق لادبي
معين يطلبه فهو كسائر الحقوق التي يطلبها اصحابها المينون وهو الصحيح وكذا
يجبر الخليفة ان كان * اولاً * يجبران في الحكم ولو لزمهما فيما بينهما وبين الله كما
يشير اليه قريباً ولكن يومران بذلك وينهيان عن تركه وتأخيريه ويبحث بان هذا
انما يكون فيما لا طالب له كحقوق الله التي لا تتعاق بمخلوق وكالحقوق التي لم يطلبها
صاحبها او له اصحاب لا يتعينون كالزكاة * قولان ولزمه عند الله على * القول
* الثاني * كما لزمه عند الله وفي الحكم على الاول * وان اوصى لعبد * ومثله
الامة * بمال فهل يصح ام لا * يصح بناء على ان العبد لا يكون مالكا فلو وصية
له وصية للوارث ولا وصية للوارث وليس الايصاء له تصرّحاً بالعتق ولا ظاهراً في
الكناية فضلاً عن ان يقال انه يثبت ويكون * قولان * وعلى الصحة فهل يبقى
على اليهودية ويكون مالكا لما اوصى به له بناء على ان العبد يكون مالكا كما مر في
باب من يجوز الايصاء له ومن لا يجوز او يتحرر بذلك الايصاء لانه لما يصح ان يملك
ولا وصية لوارث فضلاً عن ان يثبت له من العبد جعل الايصاء له كناية عن اعتاقه
اذ كان الايصاء للانسان انما يثبت له اذا كان يملك ما اوصى به به ولا يلزم في
الكناية ارادة ظاهر اللفظ مع المعنى المكاني عنه فلم يثبت له الوصي به او لم
يصح ان يملك ولا ان تنقل الوصية لوارث جعل عوض ما اوصى به به في نفسه
بان عتق كما اشار اليه بقوله فكان كموص له بنفسه قولان فاذا بينا على غنائه
* فان كان الموصى له به قدر قيمته اقل * او اكثر * حرر * اي حكم بانه حر
لانه حر بذلك الايصاء * وسعى بما بقي منها * في صورة كون الموصي به اقل من
قيمته ولا يسعى ان كان قدرها او اكثر الا ان زاد على ما ينوبه في الثالث على انه

وهل يجبر على عتقها ان
استمسكت عليه اولاً
قولان ولزمه عند الله
على الثاني وان اوصى
لعبد بمال فهل يصح ام لا
قولان فان كان الموصى
له به قدر قيمته او اقل حرر
وسعى بما بقي منها

منه او في الكل على انه منه ان كانت المحاصة بل اذا كانت المحاصة شعبي ايضا
بما زاد على ما ينوبه ولا يعطونه شيئاً مما اوصى به له لانه حواسب به في عتق
ذاته * فكان كموصى له بنفسه * والعبد اذا اوصى له بنفسه يكون حراً لان المعنى
انه يملك امر نفسه بعد موتي * وان * اوصى * بعتق * اراد باعتاق
فغيره المصنف لا الموصي او عبر الموصي بعتق على لغة من يجعله بمعنى الاغتياق
* رقة شورك فيها اعتقها الوارث * او الخليفة يدل هذا على ان المراد بالعتق
في عبارة المصنف في معنى الاعتاق اذ لو كان بمعنى الحرية لكان حراً بموت الموصي
وسعى بنصيب الشريك * بعد ان يملكها * اي بعد ان يكون مالكا لها
كلها لنفسه فيعتقها للموروث او يشتريها للموروث فيعتقها ولا يشتريها الخليفة لنفسه
من التركة بل للموروث ويتصور ملكها كلها بشراء نصيب الشريك او هبته او
غير ذلك * وقد لزمه شراءها * اي شراء نصيب الشريك او السعي في ملكها
بوجه حلال * وعصى متعمد عتق مشترك * او تدبيره او كتابته لان فيه التصرف
في مال الغير بلا اذن منه وتقويته عنه الا ان ادل عليه وهو عاص ان لم يكن بادلال
ولو اعتقه تقرباً عمداً او جهلاً لانه لا يصح التقرب مع اهلاك مال الناس ولا يعبد
الله الا بالعلم وقال بعض المشارقة ان قصد اضرار الشريك عصى وان قصد التقرب
ضمن النقيحة وسلم وان لم يتعمد مثل من لم يعلم ان لاحد فيها شيئاً او نسي فلا اثم
وعليه النظم لسهم الشريك * وضمن مال الشريك * وكان الولاء له لا للشريك قال
صلى الله عليه وسلم من اعتق شقصاً له في عبد قوم عليه ومرا الكلام على هذا
الحديث ورواية جابر بن زيد فيه وهو حر على الاطلاق وروى قومنا عن عبد الله بن
عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ
ثمن العبد قوم قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق
منه ما عتق وفي رواية ورق منه مارق وعن ابي هريرة والا قوم عليه
واسمعي غير مشفوق عليه وقيل السعاية مدرجة في الخبر من كلام قتادة والصحيح
انها من الحديث واستدل من قال بادراجته وهم الشافعية بما مر من انه صلى الله عليه
وسلم دعا بستة مائليك اعتقهم مالكم عند موته ولا مال له فقسّمهم اثلاثاً فافرع

فكان كموصى له بنفسه
وان بعتق رقة شورك
فيها اعتقها الوارث بعد
ان يملكها وقد لزمه شراءها
وعصى متعمد عتق
مشترك وضمن
مال الشريك

بينهم فارق اربعة واعتق اثنين فلو صح الاستسعاء لانخر من كل عتق ثلثه وسعي
 بالباقي وفي رواية عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم من اعتق شركا له في مملوك
 فعليه عتقه كله ان كان له مال يباع ثمنه فان لم يكن له مال يقوم عليه قيمة عدل
 على المعتق فاعتق منه ما اعتق يحتمل ان يكون المعنى فان لم يكن له مال يبلغ قيمة
 حصه الشريك بل البعض فيقوم لاجل ذلك كما قال الشافعي انه يعتق من
 حصه الشريك بقدر ما يوسر به او يحكم على هذه اللفظة بالشدود والمخالفة لما رواه
 الناس فانها لا تعرف الا من هذا الطريق الذي اوردها به البخاري والرواية الصحيحة
 عندنا ان العبد يعتق كله اذا عتق بهضه باي وجه كما مر في رواية جابر بن زيد
 ولا يكاد قومنا يقولون بذلك بل روايتهم صحة عتق بهضه وان كان له وفاء فهو
 حر عندهم وفي رواية عن ابن عمر من اعتق عبد او له فيه شركاء وله وفاء فهو حر
 ويضمن نصيب شركاءه بقيمته وفي رواية عنه من اعتق نصيبا له في مملوك او قال
 شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ قيمته بقيمة الدل فهو عتق اي بهضه
 بالاعتاق وبهضه بالسراية فلو كان له مال لا يفي بمحصه صوم سري الى التقدير الذي بان ورث
 موصر به تنفيذ العتق بحسب الامكان قالوا وخرج بقوله اعتق ما اذا عتق عليه قهرا
 بعض من يعتق عليه بالقراءة زعموا انه يعتق ذلك القدر ولا سراية صرح بذلك
 الشافعية وغيرهم وروي عن احمد غير ذلك وخرج ايضا ما اذا اوصى باعتاق نصيبه
 من عبد فانه يعتق ذلك القدر ولا سراية فيما زعموا لان المال ينتقل الى الوارث
 وبصير الميت معسرا قالوا بل لو كان العبد له فاوصى باعتاق بهضه اعتق ذلك البعض
 ولم يسر كما قاله الجمهور منهم ولا تتوقف السراية فيما اذا عتق البعض على اداء
 القيمة لانه لو لم يكن يعتق قبل الاداء لما وجبت القيمة وانما تجب على تقدير انتقال او
 فرض او اتلاف ولم يوجد الاخران فتعين الاول وهو الانتقال اليه وهذا مذهب
 الجمهور منهم والاصح عند الشافعية وبعض المالكية ومشهور مذهب المالكية انه
 لا يعتق الا بدفع القيمة فلو اعتق الشريك قبل اخذ القيمة نفذ عتقه لرواية سالم
 عن ابيه عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم من اعتق عبدا بين اثنين فان
 موصرا قوم عليه ثم يعتق واجيب بانه لا يلزم من ترتيب العتق على التقويم ترتيبه على

اداء القيمة فان التقويم يفيد معرفة القيمة واما الدفع فقد رزائد على ذلك ولا
 فرق بين ان يكون العبد والشريك والمعتق مسلمين او مشركين او بعضهم مسلمين
 وبعضهم كفار او لا خيار للشريك في ذلك ولا للعبد ولا للمعتق بل ينفذ الحكم
 ولو كرهوا كلهم مراعاة لحق الله تعالى في الحرية هذا مذهب الشافعية وعند الحنابلة
 وجهان فيها لو اعتق المشرك شركا له من عبد مسلم هل يسري عليه ام لا وقال
 المالكية ان كانوا كفارا فلا سراية وان كان المعتق كافرا دون شريكه فهل يسري
 عليه ام لا ام يسري ان كان العبد مسلما دون ما اذا كان كافرا ثلاثة اقوال وان
 كانا كافرين والعبد مسلما فراويتان وان كان المعتق مسلما يسري عليه بكل حال
 وفي التاج يضمن حصه شريكه ويستتسي العبد بها وقيل بخير الشريك في الرجوع
 عليه او على المعتق ينرم له وان افلس مختاره لم يرجع على الاخر وقيل ينرم ان اسر
 ويستتسي العبدان اعسر في حصه الشريك والصحيح انه لا يستتسي العبد لانه المتلف مال
 شريكه ومرفي الحديث قوم عليه وقيل الهاء للعبد والصحيح الاول وعن ابن مسعود ان
 عبدا بين رجلين من جهينة اعتقه احدهما فضمنه صلى الله عليه وسلم نصيب شريكه
 فباع فيه غنمه ومن اعتق شقصه عند موته فمن الثلث وضمن حصه شريكه من
 الكل وقيل من الثلث قيل يتبع وارثه العبد بما بقي وزاد على الثلث مما ضمنه لشريكه
 وقيل لا اذ لم يحن شيئا وقال الربيع ان كان له مال يبلغ ثمنه عتق منه والا استتسي
 العبد وان كان عبد بين اثنين فشهد كل على الاخر انه اعتق نصيبه عتق من حصه
 كل النصف ويسعى لهما بالنصف وقيل عتق كله ولا سعي عليه وان كان بين ثلاثة
 فشهد اثنان ان الثالث اعتق نصيبه ردت شهادتهما لانهما يعجلان قبض ثمنه
 ومنعا من استخدامه لا عتاقها وقيل يسمى بحصة المشهود عليه ومن ترك عبيدين
 ووارثين فاقر احدهما انه اعتقهما سعى كل للمقر بثلث نصيبه والاخر بنصف قيمته
 وقيل يضمن له حصته ان شاء ويلحق هو العبدان بما استحق عليهما الاخر فيسعيان
 للمقر ثلثي قيمتهما ويضمن للوارث حصته كانه نصف قيمتهما وذلك في المرض وان
 اقر احدهما انه اعتق احدهما فيه ولا يدريه فكذا في الخلف وان اوصى بعتق
 اي باعتاق لقوله جاز بان عرف ان لغته ذلك او عبر بالاعتاق او بان يعتق ولو

كان بمنى الحرية لخرجوا جميعاً أحراراً وسعوا بقيمة غير الواحد على ما يأتي إن شاء الله عز وجل * واحد من * عبده أو من * عبده وله عبد وامة * أو ما فوق ذلك ذكراً وإناثاً أو إناثاً فقط كما لو كانوا ذكراً فقط * جاز أحدهما * أو أحدهم فلو أعتقوا أمة لكفى إعتاقهم لدخولها في العبيد تغليماً ولأن العبد في الأصل مصدر يصلح الذكر والأنثى كما قال الله جل وعلا إن كل من في السموات والأرض إلا إني الرحمن عبيداً وكذا لو أوصى بعق اثنين فصاعداً من عبده وإن لم يكن إلا إناث لم يعتقن وقيل تعتق واحدة للآية * وإن قال * مالك الرقيق * اعتقت واحداً من * عبدي بفتح الدال وتشديد الياء أو واحداً أو اثنين فصاعداً من * عبدي عتقا معاً وسعياً بقيمة أحدهما * إن كان اثنين ذكران أو اثنين أو ذكر وثني واعتقوا معاً وسعوا بقيمة ما عد العدد الذي ذكره إذا كان ثلاثة فصاعداً ذكراً وإناثاً أو مختلطين فإذا استويا واستووا فلا أشكال وإن تفاضلا أو تفاضلا وجمعت قيمتهما وسعياً بنصفها أو جمعت قيمتهما وسعوا بما ينوب منها ما عد العدد الذي ذكره وإن قال اعتقت بعضاً من عبدي عتقوا كلهم وسعوا بما عدنا قيمة واحد والله أعلم ومن مات وترك أمة ومن هو محرم منها بالنسب ممن يرثه ولم يحجب أحد ولا صفة عن الأرض ولادتين مستغرق سواء ولده أو ولد الولد أو أخ أو عم أو غير ذلك سواء تسراها أم لم تسرها خرجت حرة بمحرمها كلها اتفاقاً عندنا والعبد مثلاً ثقيل من جميع المال وقيل من الثلث فمن قل من جميعه فلان ذلك عتق بلا إيصال وهو حق مخلوق متعين وإنما يخرج من الثلث ما كان وصية فلم يبطل العتق مع عدم الإيصال لأنه حق مخلوق متعين مشهود وكان من الكل لأن ذلك غير وصية ومن قال من المال جمل ذلك بمنزلة الوصية لأنه بعد الموت ولم يترتب الحق في ذلك في ذمة الميت ويناسب القولين ما روي عن عمر رضي الله عنه أم الولد لا تباع ولا توهب ولا تورث فيسقط منها ما بداله فإذا ماتت فهي حرة وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أئامه ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته ورجع جماعة وفقه على عمر فاخذ من ذلك قوماً إن أم الولد حرة لأنها لا تباع وليس كذلك لأنه قال في الحديث فإذا ماتت فهي حرة بعد موته وماذا عندنا إلا لأنه ورثها أو ورث منها محرمها كما روى غيره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من

واحد من عبده وله عبد وامة جازا أحدهما وإن قال اعتقت واحداً من عبدي عتقاً معاً وسعياً بقيمة أحدهما

مالك إذا حرم محرم فهو حر فلو لم يرثها ولا منها محرمها بان مات أو حجب بغيره أو بصفة لم تكن حرة والصحيح من القولين المذكورين أولاً حق من الثلث أو من الكل إنهما من الثلث ولولاها للوارثة على القولين وقيل تخرج حرة من نصيب محرمها فيه الذي خرجت به لأنها لو خرجت ضرورة بلا فعل منه لكان ذلك نصيباً نزلت عليه هو وبها أخرجت به يحكم الشرع وهي أعظم من الخطأ في الأموال لأن في الخطأ فعلاً للذي أخطأ والخطأ لا يريل الضمان والذي يضمنه وحده هو نصيبه من الميراث فيما وقيل في مال أبيه كله وما زاد على نصيبه فيمنه وبين الورثة على قدر الأرض ولولاها لمجرمها والورثة على هذا القول وقيل تخرج من نصيبه كله وما زاد غرمه للورثة لأنه السبب ولو كان سبباً ضرورياً فالولاء وحده وقيل لا تخرج من الكل ولا من الثلث ولا من نصيب محرمها ولا غيره ولكن تخرج حرة وتسمى بقيمتها كلها للورثة إلا ما ينوب محرمها وعن ابن محبوب لباقي الورثة حصصهم على ولدها الذي خرجت به إن ورث من أبيه مالا والا استسعرها قبل وذلك في الأم لافي الأب وغيره ممن يعتق بسببه قلت الحكم سواء ولا ضمان على محرمها لأنه لم يكن منه قبل يجب به الضمان وإنما ذلك من قبل سيدها إذ لو شاء لا عتقها الولاء على هذا له ولهم وقيل يأخذ غير محرمها من المال ما ينوبهم من قيمتها وبقية من البقية والولاء أيضاً ولهم وقد علمت أن أم الولد أمة مالم يرثها ولدها أو يرث بعضها وهذا هو مذهبنا الأثني عشرية كما في المنهاج فيجوز بيعها وقد أجاز بيعها أبو بكر الصديق رضي الله عنه وعلي وابن عباس وابن الزبير وجابر بن عبد الله وفي حديثه كنانة سر أمانات أولادنا والنبي صلى الله عليه وسلم حي لا يرى بذلك بأساً وهذا الحديث أخرجه عبد الرزاق من الشافعية وفي لفظه أمانات الأولاد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ولما كان عمرهم فانتبهنا وزوي عن عثمان وعمر ابن عبد العزيز أنه لا يجوز بيعها كما روي عن عمر بن الخطاب ونسب لاكثر التابعين وأبي حنيفة والشافعية في أكثر كتبه وعليه جمهور أصحابه وهو قول أبي يوسف ومحمد وزفر وأحمد وأصحابهم ولم يسند الشافعية القول بالمنع إلا إلى عمر فقال قلته تقليداً لعمر وزعم بعض أصحابه أن عمر لما نهى عنه فانتبهوا صار اجاء فلا عبرة بمن خالف قلت ليس كذلك لأنه إذا جاز على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فما نهى عمر

عنه الانهي تنزيه فلو صبح الاجماع من وقت عمر كان على التنزيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقوا امهات الاولاد وقال لا يعن في دين ولا يحملن في وصية وفي المنهاج الاصح انها مائة وتباع الا ان اعتقها ربها او ورث ولدها منها ما بقي عن الدين وفيه ان الاكثر منها على جواز بيع ام الولد ان لم يكن فيه ضرر عليه وحرمة جماعة من قومنا وكرهه. **باب** واخرون واجمعوا على جواز بيع الامة قبل ان تحمل من سيدها وروى بعض قومنا ان بعض الصحابة والتابعين اجاز بيع الحامل اذا استثنى حملها منه والله اعلم **باب** في التدبير هو كما قال الشيخ عتق بصفة يعني عتقا مغيا الى صفة هي وقوع شيء او عدم وقوعه سواء موت السيد او موت غيره او غير موت وهو ما خوذ من قولك دبرت الشيء تدبيرا اي جعلته وراي ودبرت الشيء للشيء اي جعلته ورايه ومعنى دبرت عبيدي جعلته حرا دبر حياتي قال الشيخ واصله ان يكون دبر الحياة اي حياة السيد وعرفه على هذا الاصل من قال التدبير تعاقب السيد عتق عبده او امته على الموت ولذلك يحكم بالتدبير الى الموت اذا اطاق انه مدبر وقيل سمي بذلك لان الموت دبر الحياة وقيل التدبير ليس من الدبر بمعنى وراه بل من معنى التدبير الذي هو التفكير واحكام الامر ولكن لا يخلو من معنى وراه لان التفكير والاحكام نظر في العواقب وهي وراه الامر الحاضر فعنى دبرت العبد في اصل اللغة احكمت امره وتفكرت فيه بصلاح العاقبة الدنيوية والاخرية وفي الدرف علمت عتقه الى امر مستقبل قليل يقال ذلك لان السيد دبر امر دنياه باستخدامه واسترقاقه وامره اخرته باعتاقه وقد عرفه المصنف في قوله **باب** جاز التدبير وهو عتق بصفة عتق لموت سيد او عبد **باب** ولا يظهر ثواب لمديره الى موته سوى ثواب تعظيمه عن البيع والتبطل في ايدي الناس فلهذا ثواب ثم بعد موته يحصل فرق بينه وبين العبد القن لانه بعد موته حر فيكون ارش ما فعله بحسده فاعل بعد موته ارش حر بصرف في ديوته والاتكن في وصيته ومن يرثه **باب** او غيرها **باب** او لو وقع شيء معين او عدم وقوعه مثل اقلاع المطر او زوال الجذب **باب** والاكثر على انه **باب** اي ان تعليقه **باب** في الصحة **باب** للموت **باب** من الكل **باب** وهو قول ابي عبيدة رحمة الله لا يباع تعليقه في حال افعاله فيه من الكل اما على قول من قل العتق بعد الموت من الكل

نظاهر واما على انه من الثالث فانما لم يكن التدبير كذلك كالتق وسائر الوصايا لان المدير فيه شائبة حرية فالتدبير فيه بعض التحرير في الحياة اعني فيه رائحته ان تعجل عتقه في لازم يكون ضعيفا كانه لم تنحصر عبوديته وانه لا يرجع فيه كما يرجع في الوصايا حتى وصية الاقرب فانه يجوز الرجوع فيما اوصى به للاقرب وبديل له غيره انه لا يباع على المشور ولا يتصرف فيه ما يتصرف به في العبد الا انه يستخدم وان عاق في صحته تدبير العبد الى شيء فلم يقع الا بعد موته فهل من الثالث قولان **باب** وفي المرض **باب** الذي ترجع فيه الافعال الى الثالث او في الاحوال التي ترجع فيها الى الثالث **باب** من الثالث **باب** لانه موصى بان يكون حرا بعد موته ايضاء حين تكون الافعال من الثالث وقيل من الكل مطلقا وهو قول جابر بن زيد وابن مسعود وكانا بريان العتق مطلقا من الكل **باب** وقيل منه **باب** اي من الثالث **باب** مطلقا **باب** عاق في الصحة السالمة او في حال كون الافعال من الثالث كسائر الوصايا فانها من الثالث سواء اوصي بها في حال الصحة والسلامة او في حال كون الافعال من الثالث فان وقت نفوذ التدبير والوصية بعد الموت فانما يتحقق ذلك بللموت **باب** وصح **باب** لما ذكرنا انه يتحقق بالموت ولو عاق بالصحة والسلامة وانه كسائر الوصايا **باب** وهو الانظر **باب** لما ذكرناه ولا يعارض بان فيه شائبة الحرية قبل الموت كما مر تقريره لانه مع ذلك متحقق العبودية والمعنى الاعظم فيه هو العبودية ولا شيء على مدبر في الصحة ويسعى بفيخته للغرماء ان دبر في مرضه وقد احاط الدين بماله وقيل يسعى ايضا بذاته ان دبر في مرضه **باب** ومنع بيه **باب** مبدله والاجارة به واصداقه واعطاءه في ارش ورهنه وكل اخراج من ملك **باب** وهبته **باب** هبة ثواب او غيره اي منع العلماء ذلك فليس ذلك منعاً معبراً به عن قول متقدم اذ لم يتقدم قول بالجواز فيمكن ان يكون هنا عبارة عن قول بالمنع لكن مقابل للقول المتأخر كانه قال قيل لا يباع ولا يوهب **باب** وجوز **باب** اي وقيل يباع ويوهب ويخرج من الملك بوجه ما من وجوه الاخراج منه اذا كان يخرج الى ملك من يدخل ملكه **باب** لعتق **باب** اي ليعتقه اي يدخل ملكه يبيع او غيره على شرط ان يعتقه وقد مر الخلاف في البيع والشرط وتقدم كلام قتادة والربيع وعلى هذا القول اذا دخل ملكه تعجل بعتقه ولا يجوز ان يخاف

وفي المرض من الثالث وقيل منه مطلقا وصح وهو الانظر ومنع بيه وهبته وجوز لعتق

الوعد وله ان يتأخر بعثته ما لم يمت الاول ان دبره الى موته او يقع ما دبره اليه فاذ كان ذلك وجب عليه عتقه واجبر عليه وقيل يجوز قبل ذلك ولا يؤخر والا رده للاول ويكون في بلد مدبره وان دبره لموته او حيث يعلم سريعا بوقوع ما دبر اليه لئلا يؤخر من دخل ملكه اعتاقه عما دبره اليه الاول وقيل يجوز بيع المدبر واخراجه من الملك باي وجه الى وقت التدبير ولو كان مجهول الوقوع متى يكون كما اجاز بعض ان يعطي الانسان ماله انسانا اخر على ان يطعمه ويسقيه او نحو ذلك لكن ذلك اذا دخلا على ذلك بطريق يشبه طريق الهبة وقيل يجوز بيع المدبر واخراجه من الملك بوجه ما لانه لم يقع عتقه ولا الوصف التي عاق العتق اليه فلما اخرج قبل وقوع ذلك جرى عليه الرق مسترا ما لم يعتقه من دخل ملكه وهذا قول من اجاز الرجوع في التدبير كسائر الرصايا والصحيح انه لا يجوز بيع المدبر ولا اخراجه بوجه مطلقا اما الى وقت التدبير المجهول فلان فيه غررا اذ لا يدري متى يكون وقد نهى عن بيع الثمر ما يلتحق به مثله واما على الاستمرار ففيه خاف الوعد في حق العبد وان نوى به وجه الله ففيه ايضا خاف الوعد في حق الله بل كل ما كان حقا للمخلوق فهو ايضا حق الله تعالى من حيث انه نهى عن خلقه قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اوفوا بالعقود وفي الديوان لا يجوز بيعه لانه داهد الله فعليه الوفاء لقوله تعالى كبر مقتا عند الله واما الى وقت مخصوص معلوم المقدار فلا يجوز ايضا لان البيع انما هو على الاستمرار فان اريد ذلك فليكتفوا عنه بان يواجر له قوته تلك المدة المعلومة المقدار وعلى هذا يحمل قول ابي المورج يجوز بيع خدمة المدبر اذ لا يصح ان يميزها مع جهل المدة مع علمه بالنهي عن الفرز وعن بيع الثمر وان شاء باع من المدبر خدمته مثل ان يقول اعطني لكل شهر كذا ولك كل ما خدمت او نحو ذلك فانه لا ربا بين السيد والعبد ولو اتفقت الخدمة وما يعطيه في الجنس واستدل بحيز بيع المدبر واستمرار عيوديته بما رواه جابر بن عبد الله ان رجلا منا يعني من الانصار اعتق عبدا له عن دبر فدعا النبي صلى الله عليه وسلم به فباعه قال الراوي عن جابر وهو عمرو بن دينار قال جابر مات الغلام عام اول وذكرنا ان الرجل يسمى ابا مذكور والعبد يسمى يعقوب والاصل عدم

اختصاص هذا الرجل وهذا العبد بذلك وفي رواية عن جابر بن عبد الله ان رجلا من الانصار اعتق غلاما له عن دبر لم يكن له مال غيره فباع ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقل من يشتريه مني فاشتراه نعيم بن عبد الله بثمان مائة درهم وفي رواية فاحتاج وفي رواية وكان عليه دين فباعه بثمان مائة درهم فاعطاه وقال اقض دينك وفي رواية فبيع بسبع مائة درهم او تسع مائة درهم وجواز بيع المدبر مطلقا هو مذهب الشافعي ومشهور مذهب احمد وحكام الشافعي عن التابعين واكثر الفقهاء كما نقله عنه البيهقي في معرفة الاثار لهذا الحديث ومنعته الحنفية مطلقا وهو مذهب اكثر اصحابنا وحكام النووي عن جمهور العلماء والسلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين قال وتناولوا الحديث بانه لم يبع رقبته بل خدمته وهذا خلاف الظاهر من اللفظ وتمسكوا بما روي عن ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين قال انما باع رسول الله صلى الله عليه وسلم خدمة المدبر وهذا مرسل قيل لا حجة فيه وروي عنه موصولا ولا يصح قال واما ما عند الدارقطني عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث فهو حديث ضعيف لا يحتج به وقال المالكية لا يجوز بيعه الا ان يكون على السيد دين مستغرق فيباع في حياته وبعد مماته لزيادة في الحديث عند النسائي وهي وكان عليه دين وفيه فاعطاه وقال اقض دينك وعورض بما عند مسلم ابدا بنفسك فتصدق عليها اذ ظاهره انه اعطاه الثمن لا نفاقه لا لوفاء دين به وقيل يجوز بيع المدبر لا المدبرة وهو رواية عن احمد وحزم به ابن حزم عنه قال وهذا تفريق لا برهان على صحته والقياس الجلي عدم الفرق وقيل يجوز بيع المدبر اذا احتاج صاحبه اليه وهو الرواية الاخرى عنه اذ قال فيها ولم يكن له مال غيره وقيل لا يجوز بيعه الا اذا اعتقه الذي ابتاعه وكان القائل بهذا راى بيعه موقوفا كبيع الفضولي عند القائل به فان اعتقه تبين ان البيع صحيح والا فلا وذكرا بن دقيق العيد ان من منع بيعه مطلقا فالحديث حجة عليه لان المنع المطابق يناقضه الجواز الجزئي ومن اجاز بيعه في بعض الصور يقول انا اقول بالحديث في صورة كذا فالواقعة واقعة حال لا عموم لها فلا تقوم على الحجة في

المنع من بيعه في غيرها وقال النووي الصحيح ان الحديث على ظاهره وانه يجوز
بيع المدير بكل حال ما لم يمت السيد وفي التاج قال ابو عبد الله لا يباع وارخص
ما سمعنا ان من دبر عبده ثم تلف ماله وعليه دين فله ان يبيعه في مرضه في بلده
ويكون البيع في خدمته حتى يبلغ التدبير ويشهد على ذلك ولشتره نقض البيع
او يرضى به ولا يباع من غير دين وجوز بدونه واجاز الشعبي بيعه ان احتاج
سبيده اليه ومنعه بعض مطلقا وكرهه بعض واجازه بعض في الدين ويحكم عليه
به وقيل فيه وفي الحاجة ومنعه بعض في دين كان قبل التدبير وجوز بيع خدمته
ويؤجر سنين معينة لجهلها فان مات قبلها فله استأجر قدر نقص الايام ولن شاء
منهما ان ينقضا وقيل يجوز بيعه لمن يعتقه لنفسه وبيع الخدمة مجبول ووافق ابو
حنيفة جابرا في ان المدير لا يباع في الدين واجاز الشافعي وداود بيعه مطلقا ومالك
خدمته وكذا الشافعي واصحاب الراي والاصح ما ذهب اليه جابر لانه انما له
الخدمة لا الرقبة اه واذا دبر العبد الى موته اعني موت العبد المذكور فبيعه ونحوه
اقرب الى الجواز لانه عبد مادام حيا * وحكم حمل مدبرة * اي الحمل الذي
فيها حين دبرها سواء دبرها لموته او موت غيره * حكمها * فهو مدبر في بطنها
وبعد خروجه منها * واعتبر يوم ولادته فهو * ان ولد * قبل المدة عبد *
مدبر مثلها * و * هو ان ولد * بعدها حر * مثلها لانه كجزء منها كما يتبع في البيع
ان لم يستثن فلودبرها واستثنى الولد الذي في بطنها في حينه لم يكن الولد مدبرا
عندي وهو قول بعض ايضا والولد الذي يحدث في بطنها بعد التدبير عبد غير
مدبر ان ولد قبل وقوع المتق وان كان في بطنها حال وقوعه فهو حر مثلها ولو لم
يكن في البطن حين عقد التدبير واثبت لها الا ان استتماه عند العقد مثل ان
يقول هي مدبرة الى موتي الا ما يكون في بطنها حين اموت والحاصل ان له شرطه
فلو قال ايضا كل ما تلد بعد هذا فهو مدبر لصح قال ابو عبيدة كل ما ولدت في
حياة سيدها فهم عبيد غير مدبرين الا ما في بطنها حين عقد التدبير فمدبر او حين
تفوضه فحر وما ولدت بعد موته حر لانه ولد حرة وزعم المخالفون ان اولادها قبل
الموت عبيد ولو حدثوا في البطن بعد عقد التدبير وولدوا قبل تفوضه بالعتق فاذا

وحكم حمل مدبرة حكمها
واعتبر يوم ولادته فهو
قبل المدة عبد وبعدها
حر

عتقت عتقوا ويرد عليهم ان السيد لم يدبرهم ولا هم في بطن المدير الا ترى انه
لو حبس نخلا في سبيل الله فله ان يأكل من رطبها وينتفع منها بما شاء حتى ما
تخضر منها للعبس وانما لم نقل بان ما حضر لعقد التدبير في البطن غير مدبر لانه
جزء منها وفي المدبرة رائحة عتق حتى لا يجوز الرجوع فيها بخلاف النخلة والله
اعلم وان دبرها قبل موته بمدة معلومة او قبل موتها هي او قبل موت غيرها من
الناس او بعد موته او موتها او موت غيرها بمدة معلومة او الى موته او الى
موتها او موت غيرها فهو جاز * وحررت عند تمام كلامه * تكلمه بالتدبير
* ان دبرها قبل موته او موتها او * موت * غيرها بلا مدة * لان القلبية
تصدق بما قبل الموت كانه فلا وجه لبقاء امة بعد الكلام ولو لحظ * وقد مر *
هذا ضمننا لا تصرحنا لانه مفهوم من قوله وهو عتق بصفة عتق لموت سيد الخ فانه
يفهم انه لو لم يعاق لم يكن تدبيرا وهو عتق فاذا كان عتقا بلا تدبير لعدم التعليق
صح في الحين ووقع * وكذا * تحرر عند تمام الكلام * ان * دبرها * بعد
ذلك * المذكور من موته او موتها او موت غيرها بلا مدة بان قال مدبرة بعد
موتي او قال مدبرة بعد موتها او قال مدبرة بعد موت فلان او فلانة او كذا لانه
لا غاية للبعدي ولا حد لما بعد الموت باتصال يصلح انه بعدي وباتصال بقليل
او كثير يصلح انه بعدي فلا مدة مخصوصة بعد موته تخص بالبعدي تكون غاية
للتدبير فاذا لم تكن فلا وجه لا انتظار ما لا يوصل اليه بالنعين تحررت في حينه
كمن قال والله لا اطلعن الى السماء شهر رمضان فانه لما كان لا يطلع حث في
حينه ولا وجه لا انتظار رمضان وان جعل حدا لما بعد موتها وعاق تدبيرها
اليه ففي حينه ايضا لانه لا يصح تدبير ميت وكذا ان دبرها الى عقب موتها فمن
اراد التدبير قال مثلا اذا مت فهي حرة والذي عندي انه اذا قال مدبرة بعد
موتي او بعد موتها او موت غيرها خرجت حرة عقب الموت باتصال لانه لما
صدق البعدي على كل جزء من اجزاء الزمان المتأخر عن الموت لم يميز ان يحكم
الا بالجزء الاول المتصل بالموت اذ لا وجه لتركه الى غيره فانه تحكم وان دبرها
الى موتها جاز فيحمل على لحظة قبل موتها بل على احتضارها فتموت وهي حرة

وحررت عند تمام كلامه
ان دبرها قبل موته او موتها
او غيرها بلا مدة وقد مر
وكذا ان بعد ذلك

وما وقع بها في احتضارها فحكمها حرة * وله وطبها * اي وطى المدبرة
 اجماعا * الا خلافا اذا لم يرض بقول انه لا يجوز لعل الموت يحدث عليه
 وفرجه في فرجها وهي مدبرة لموته او يحدث عليها وهي مدبرة لموتها او يقع الموت
 وهو منها بحال لا يجوز الا مع الزوجة او السرية وائس ذلك بشيء لان هذا
 ممكن في كل نكاح شرعي تزوج او تسرنم ان دبرها الى ما يقع ولا يعلم كموت
 فلان او شيء او وقوع المطر في بلد كذا لم يجز ان يتسراها لعله يحل العتق وهو
 منها بحال لا يكون الا مع الزوجة او السرية * لا وطى مكاتبه * بحكم التسري
 * عندنا اذ هي حرة * عندنا ولو لم تقض قليلا ولا كثيرا مما وقعت به المكاتب
 فيجوز وطبها بعد النكاح كسائر الحرائر عقدا بنقد المكاتب لا قبلها واما عند
 غيرنا فن قال المكاتب عبد كله ما بقي عليه بعض الثمن فانه لا يجوز وطبها ما بقي
 عليها بعض ومن قال يعتق منها مقدار ما قضت فانه لا يجوز تسريها فغن عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده وزيد بن ثابت عن النبي صلى الله عليه وسلم المكاتب عبد ما بقي عليه
 من مكاتبته درهم وعن عائشة ما بقي من مكاتبته شيء فهذه روايات قومنا نص في
 كونه عبدا وروث ام سلامة عنه صلى الله عليه وسلم اذا كان لاحد اكن مكاتب
 وكان عنده ما يودي فالتجيب منه فهذا يدل على انه حر لانه لو كان له بعض
 من رقبته لم يجب الاحتجاب منه لان من ملكت قليلا من عبد لم يجب عليها
 الاحتجاب منه لكن قيده في الحديث بان يكون عنده ما يودي وهو من رواية
 قومنا ايضا ومن روايتهم عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه
 وسلم قال يودي المكاتب بقدر ما عتق منه دية الحر وبقدر ما راق منه
 دية العبد وزعموا عن ابن عمر ان المكاتب عبد ان عاش وان مات وان جنى ما بقي
 عليه شيء ورووا ان بريرة بيعت وهي في المكاتبه وزعموا ان عجز ردالي الرق والمكاتبه
 عقد عتق بموضع منجم بنجمين فاكثر وهي خارجة عن قواعد المعاملات عند من
 قال ان العبد لا يملك لدور انها بين السيد ورقبة ولان بيع ماله بماله وكانت المكاتبه
 متعارفة قبل الاسلام فاقرها الشارع صلى الله عليه وسلم وقيل اسلامية لم تكن في الجاهلية
 وهو الصحيح واول من كوتب في الاسلام بريرة من النساء وسلمات من الرجال

وله وطبها اجماعا لاوطى
 مكاتبه عندنا اذ هي حرة

التاجيل شرط فيها واقل نجومها نجمان وذلك ماخوذ من لفظ الكتابة وذلك امكن
 لتحصيل القدرة على الاداء هذا مذهب الشافعية وهو ضعيف والذي عندنا وعذر الحنفية
 والمالكية جواز الكتابة حالا وموجلا ومنجما وتقدا والله تعالى لم يذكر التنجيم وذكر
 الكتاب الدال عليها فتقول ليس قيذا بل هو حكم جار على الغالب واجابت الشافعية
 بان المطلق لا يعم مع ان العجز عن الاداء يمنع صحتها كما في السلم فيما لا يوجد عند
 الحل وندب لمن كاتب الرقيق ان يضع عنه قدر الربع قبل وبائتم ان لم يفعل والصحيح
 انه لا يائتم واذا كاتب لاجل كره ان يتعجل بحقه ولو حط عنه بعضه ولا باس بطيب
 نفس المكاتب وان بلا حط وعن ابن محبوب لا ياخذ شيئا قبل الاجل وان اعين
 في اداء مكاتبته وفضل بيده شيء جملة في مكاتبه اخر وفي حد زان بمكاتبه قولان
 قبل اداء الثمن وقيل ان ظن الحل فلا حد وان تعمد الزنى حد وان اجبرها على زنى
 فعليه عقرها الا على قول من قال انها مائة حتى لا يبقى عليها شيء فان ذلك ليس زنى
 ومن قال بعت لك نفسك ولم يذ كرثنا ولا حد اسعى بقمته وعتق واذا اسر العبد
 وقد عرض عليه مولاه المكاتبه لم تسعه الاقامة على العبودية الا ان خاف الحل
 على الناس ومال المكاتب الظاهر له ان لم يستثنه مولاه والخفي لمولاه وعليه الاكثر
 وقيل كله لمولاه واذا طالب المكاتبه وقد علم فيه خير وكان يودي فلا نجب له منه
 وبعض خثه عليها وبعض حكم عليه بها واجمعوا انه لا يجبر عليها باقل من قيمته ومن
 كاتب مملوكه على وصفا فان قتادة روى عن عمر بن عبد العزيز انه كره ذلك الا ان
 كان عاجلا يدايد وقال الربيع مثله وان لم تخضر فسد لان ذلك ربا فالكره
 كراهة تحريم الا ان ذكروها وقوموها دنائير او ذرايم تكون عليها ومن قال المكاتب
 عبد اجاز ذلك لانه لا ربا بين العبد وسيده وان كاتب الاعمي مملوكه وان كاتب
 الودي عبد البيت فالمختار صحة ذلك ولم يصح لغيره ومن قال اعطني كل شهر خمسة
 دراهم مثلا وانت حر عتق وعليه ذلك ما عاش ويعطى من الصدقة وبيت المال
 لانه غير مملوك ولا نفقة له على مكاتبه وان كاتب مجرم كحر لم يعتق وقيل اذا اداه
 عتق وعليه قيمة نفسه وقد مر الخلاف في المبايعه بالمرام بدا يسدا وبالوجه وان
 كاتب مشرك عبده على خمر او نحوها مضي وايها اسلم فالمرءى قيمة الخمر واجاز

بعضهم المكاتب من صغير يعقل شرط القيمة حالة او موجلة او نجومًا ولا يصح رجوع في تدبيره على الصحيح عندنا الا بما هو اسهل للعبد ووافي له وهو ان يجعل عتقه او يدبره لمدة قريبة فان كان الى الموت مثلاً فاحدث تدبيره الى يوم الجمعة فقد يكون يوم الجمعة قبل موته فيخرج به وقد يكون بعد موته فيخرج بالموت ويجوز الرجوع فيه بالمكاتب وهو حينئذ ولو مات السيد مثلاً قبل ان يؤدي شيئاً وقال ابن عبد العزيز ان مات قبل ان يؤدي فهو حر بالتدبير قلت لا يظهر هذا بل هو حر بالمكاتب قبل موته لان المكاتب عندنا حر فلو كاتب عبده ثم دبره لم يصح هذا لان المكاتب حر من حينه والتدبير لا يتعاق بالحر الا على قول قومنا ان المكاتب عبد ما لم يؤد فانه يمكن تدبيره ان رضي اولم يجد ما يؤدي وقيل يجوز الرجوع فيه كما مر قال الشيخ احمد يجوز الرجوع في الوصية الا التدبير لعبد معلوم بعينه ويجوز الرجوع في العتق اذا اوصى به هكذا او في الوصية لانتصال مال رجل معلوم او غير معلوم وفي الاحتياط والكفارات وفي ان تعتق خادم معلوم من خدمته لان اوصى بعتقها وفي تدبيره عبد غيره او الوصية بعتقه ولو دخل ملكه بعد وان دبر عبد ابنه الطفل او المشرك من العبيد لم يصح الرجوع وضمن لابنه او شريكه اه قلت وكذلك لا يرجع في تدبيره لعبد غير معين من عبيده لا يصيب الرجوع ويدبرون كلهم ويسعون على مامرومن قال اذا قال اوصيت بعتق فلان او فلان لم يعتق بمجرد موته بل باعتاقهم كما اذا قال اوصيت باعتاقه او بان يعتق اجاز الرجوع فيما اذا اوصى بعتق فلان او فلانة حر لوجه الله فله الرجوع فيه قال ابو المرح ان قال ان مت في مرضي هذا افلامي حر لوجه الله فله الرجوع فيه قال ابن عبد العزيز ليس هو مثل قولك ان مت ففلامي حر لانه لا يستطيع ان يرد هذا اي لان الموت لا بد منه بخلاف ما اذا قال ان مت في مرضي او نحو هذا مما لا يلزم فانه قد لا يموت في مرضه فيكون عبدا فلم يلزم فيه البقاء على ما قال من الوعد بعتقه لانه بشرطه مما لا يلزم خرج عن التدبير فجاز له الرجوع بخلاف شرطه مطلق الموت فانه لا يخرج به عن التدبير لانه لا بد منه فهو قوي لا يجد الانفصال عنه والذي عندي انه لا يجوز له الرجوع في المستثنين لانه في الاولى ايضاً وعد مشروط فليبق على وعده حتى يري ايتم شرطه ام لا يتم

ولا يصح رجوع في تدبير

وحرّم تسريبها ونظره او نظر غيره الى مالا ينظر من الحرة والتلذذ منها ان دبرها قبل موته او موتها او موت غيرها بشهر او سنة او اقل او اكثر او قبل وقوع هذا بمدة لانه لا يدري كم بقي من عمر من دبرها الى مدة قبل موته مثلاً ولا يدري لعله في حينه او في حين مسها مثلاً يكون في المدة ويوصي لما ان دبرها لاجل مسمى قبل موته او موت غيرها او قبل وقوع كذا او لو ارشها ان دبرها لاجل مسمى قبل موتها بقيمة خدمتها اي باجرة الخدمة التي تخدمه من اول الاجل المسمى اليه اي الى موته مثلاً فلو دبرها الى شهر قبل موته فاذا مات قوموا لما اجرة خدمتها في الشهر قبل موته ثلاثين يوماً ان لم يمّث قبل تمام الشهر وان مات على تمامه فبحسب وفاء الشهر او نقصه ويعرف المدول كيفية خدمتها ونوع خدمتها فيقومون وان قتلت او ماتت وعاش هوان دبرت للمدة قبل موته او عاش غيرها ان دبرت للمدة قبل موت غيرها اولم يكن ماعلق تدبيرها الى مدة قبله بعد قتلها او موتها حتى جاوزه اي الاجل او ماعلق لمدة قبله ولو بلحظة فهي امة احكامها احكام الامة كلها وعلى قاتلها قيمتها لادية ولا قود وان مات قبل تمامه او تمام ماعلق تدبيرها لمدة قبله ولو بلحظة فهي حرة احكامها احكام الحرة كلها فيقتل بها قاتلها ان تعمد ويعطون اولياءه نصف دية الرجل ان كان قاتلها ذكراً وكانت موحدة وقيل يقتلونه بلا اعطاء ولا شك انهم ان شاءوا اخذوا دية الحرة او عفوا عن القتل والدية وان لم يتعمد فالدية او تركها دون القتل على العاقلة وسواء في ذلك كله كان القاتل مدبرها او غيره وكذا حكمها في جميع الاحكام كما ذكرته ككذف وجرح حكمها حكم الحرة فاذا وقع موجب حكم فلينتظروا حتى تمضي المدة ليتبين ما يحكم به احكام الحرة ام حكم الامة وكذا العبد في جميع ذلك وان قتل مدبر فاخذت قيمته يقوم مدبراً فتكون قيمته اقل من قيمة غيره دبر بها مثله وان اخذ عبد بدله دبر وان دبر مثله بغير قيمته مما يساويه قيمته واكت قيمته او استعبد العبد الماخوذ بدله ودبر مثله جاز وهل يوكل فضل اي ياكله السيد ان كان كان الفضل من قيمته بعد شراء مثله منها

وحرّم تسريبها ان دبرها قبل موته او موتها ويوصي لها ان دبرها لاجل مسمى قبل موته بقيمة خدمتها اليه وان قتلت وعاش حتى جاوزه فهي امة وان مات قبل تمامه فخره فيقتل بها قاتلها ان تعمد وكذا حكمها في ككذف وجرح وان قتل مدبر فاخذت قيمته دبر بها مثله وهل يوكل فضل ان كان

اوید بر به غیره قولان
و کذا دية عضوه ان قطع
و توکل دية جرحه و حلت
خدا متما لم یعق

وقایع

وقالمت خدته قيمته * على قول من رخص في اصل قيمته كلها وقيمة الفضل فقط
على قول من قال يا كل الفضل ويحمل ان يريد بقيمته قيمة الجرح ومعنى مقابلة
الخدمة والقيمة ان دية الجرح بمنزلة الخدمة * وهل يجران قتل * هو * مدبره *
اي ان قتل سيده الذي ذبره الى موته اعني موت سيده * ويقتل به ان شاء وارثه *
اي وارث السيد الذي ذبره وان شاء وارثه اخذ الدية وان شاء عفا عن الكل
وذلك المدبر حر لموت سيده ولو كان قاتلا له لان القتل يحتاج له حتى ان هزله جد
* او يمنع * من عتق فلا يكون حرا لانه القاتل فقد تعجل فموجب بالحرمان
* ك * ما يمنع من * ارث به * اي بالقتل من قتل الموروث لما استعجل
* قولان * اصحهما عندي الثاني لان الاستعجال اشد من الهزل ولان قتله من
يتحرر بقتله كتحريره نفسه والعبد لا يحرر نفسه بلا امر من سيده ولو قتله باذنه لم
يتحرر ايضا لان هذا الاذن لا يصح فيقاد او يعطي الدية وقيل لا وعليه فلا يبطل
تحريره بالتدبير وهما هالكان * وكذا ان قتل الموصي له موصيا له هل تبطل *
وصية الموصي المقتول للموصى له اقاتل لانه استعجل * اولا * قولان تقدم الكلام
فيهما في باب من تجوز له الوصية ومن لا تجوز * وان دبر متعدد * كائنين وثلاثة
فاكثر * عدا موتهم * اولموت متعدد غيرهم * حرر بموت الاخير * وكذا
ان ذبره سيده لوقوع اشياء من واحد او من متعدد فحتى يقع الاخير * و * يتحرر
* بالاول * موتا ولو كان اخرها تدبيرا * ان ذبره كل بخاصته * وضمن
للكل انصاءهم وكان الولاء له وكذا ان قال هو مدبر لاحد اشياء يعينها او قال
لكذا او لكذا او لكذا فاذ وقع واحد تحرر وان دبر متعدد فحتى يقع كله ففي الديوان ان
ذبره الى نكاح اولاده او الى بلوغهم جاز وان نكح او بلغ بعض دون بعض فحتى
ينكحوا جميعا او يبلغوا جميعا وان مات بعض او كلهم قبل ان يبلغوا او ينكحوا فلا
يعتق وقيل اذا نكح اقرانهم او يبلغوا عتق وبجاز التدبير على اليمين وسائر الكفارات
وان حلف بالتدبير فحنت لزمه عين المدبر او لم يعينه والله اعلم * فصل * في
الفاظ التدبير * التدبير قول سيد لرفيقه انت مدبر في حياتي * اي انت محكوم
لك في حياتي بالعبودية وبعدها بالحرية كما قال * حر بعد موتي * او موت فلان

(٤٥ - ب)

وقابلت خدمته قيمته
وهل يحمر ان قتل مدبره
ويقتل به ان شاء وارثه
او يمنع كارث به قولان
وكذا ان قتل الموصي له
موضيا له هل تبطل اولا
وان دبر متعدد عبدا لمونه
حر رهوت الاخير وبالاول
ان دبره كل بخاصه
❀ فصل ❀
التدبير قول سيد رفيقه
انت مدبر في حياتي حرا
به لموتي

او قبل موتي او موتك او موت فلان بمدة كذا او لموت كذا او لوقوع كذا او لمدة
 كذا قبل وقوعه ﴿ او انت مدبر ﴾ فيحمل على انه عبد في حياته واذا مات كان
 حرا ﴿ او ﴾ انت مدبر ﴿ لوقت كذا ﴾ او لمدة كذا قبل وقت كذا او غلامي
 لا يملك بعدي او اذا كان كذا فليس لاحد في عهدي ملكة او لا يملك بعد كذا او
 اوصيت له برفقة او بذلك مالي او هو مدبر على فلان وله في هذا خدمته كغيره
 وقيل لا يخدمه في هذا والخطاب والغيبة سواء ولا ينافي قوله هنا بعد موتي قوله فيما
 مر وحررت عند تمام كلامه ان ذرها قبل موته الى قوله وكذا ان بعد ذلك
 لانه قال هنا مدبر في حياتي وتقدم البحث هناك ﴿ ويكون قبل الموت
 لاجل ﴾ وبعده لاجل كما مر ﴿ ومعه ﴾ اي مع الموت ﴿ ايضا ﴾
 وكذا قبل وقوع كذا لاجل او بعده لاجل او معه ﴿ والتدبير جائز ﴾ لوني
 صغير ﴿ او جنين ان ولد حيا ﴾ ومشارك ﴿ ومن لا يجزي لعق اعيب او عيوب
 وكذا المكتوبة تجوز في ذلك كانه لكنها لم يثبت الشرع عليها الا فيمن علم منه خير
 والا فاصلاها البيع واحل الله البيع وحرم الربا ﴿ وصح ﴾ التدبير ﴿ ممن صح عقله ﴾
 وهو البالغ العاقل غير المجور عليه وتقدم الخلاف فيمن قام عليه الزمائم واحاط
 الدين بماله او حكم الحاكم عليه به واحاط به واختلاف فيه من مرادق واصله الوصية
 فمن اجاز وصية الصبي اجاز تدبيره على حد ما مر في ايضائه و ﴿ لا ﴾ يجوز قصده
 ﴿ في ﴾ مملوك ﴿ مشترك بلا اذن ﴾ فان فعل عصي لا تلاف مال الناس وضمن
 منهم الشريك ووقع التدبير الا ان ادل فلا اثم عليه وزعم بعض ان عليه الضمان
 فقط ان ذره تقربا الى الله تعالى ﴿ و ﴾ جاز ﴿ لاجل معين ﴾ في نفسه سواء
 علمت مدته او لا تعلم الا اذا وقع ﴿ ولموت كل ذي روح ﴾ اي لموت ذي روح مامن
 ذوات الا رواح كالبعير والى موت شيء مطلقا ﴿ ولو ﴾ كانت نسبة الموت اليه
 مجازا ﴿ لتكون نسبة الحياة اليه مجازا ويجوز نسبة الروح اليه مجازا ايضا كما نسبت
 اليه الحياة فلا يلزم ما قدرته من قولي والى موت شيء مطلقا فيكفي عنه تسليط قوله
 موت كل ذي روح على قوله ولو مجازا ايضا وبغني عن التقدير ايضا ان يجعل الضمير
 في كانت المقدرة عائد لمجرد الموت لا باعتبار اضافته لكل ذي روح على طريق

او انت مدبر او لوقت كذا
 ويكون قبل الموت لاجل
 ومعه ايضا ولو في صغير
 ومشارك وصح ممن صح
 عقله لا في مشترك بلا
 اذن ولا لاجل معين ولموت
 كل ذي روح ولو مجازا

الاستخدام او شبهه ﴿ كنبات ﴾ وارض فانها يوصفان بالحياة على وجه المجاز
 الاستعماري ووجه الشبه النور فان ذا الروح ينمو بالزيادة فيه والتوليد فكذا الارض
 تنمو بزيادة النبات والنبات ينمو في نفسه وبالاثمار والمراد ان التدبير يقع الى موت
 ما يوصف بالحياة مجازا على قول واما على القول الاخر فلا تدبير اليه بل يجرى من حينه
 كما ذكر القولين بقوله ﴿ وهل يجرى في حينه ﴾ لانه لا حياة في ذلك حقيقة
 فضلا عن ان ينتظر زوالها ﴿ او ﴾ يجرى ﴿ لموته ﴾ وهو الصحيح لان مراد المدبر
 بكسر الباء زوال الحال الشبيهة بالحياة ووصفه بالحياة او بالموت مجازا له قرينة لفظية
 وهي لفظ ذلك الشيء الذي لا يوصف بهما حقيقة والمجاز في كلام العرب وانقره ان
 والسنة كثير جدا ﴿ قولان ﴾ ولعل المصنف ساق كلامه اولا على انه تدبير ثم
 ذكر القولين ترجيحاً لقول التدبير ﴿ وحرر عند اتيان مطرا وريح ﴾ او اعراب
 او جراد او غير ذلك او خسوف الشمس او القمر او نحو ذلك مقيدا ببلده او بلد اخر
 ﴿ ان عاق اليه وان لم يعلم به وكذا كل مجهول وقته ﴾ كبلوغ الطفل وختمه وكذا
 كل معلوم كتمام الشهر والسنة او الاسبوع او هذا اليوم او يوم كذا او حضور صلاة
 الظهر او نحوها ﴿ وحرر في حينه ان عاق ﴾ وقت ماض او فعل ﴿ ماض ﴾ او فعل
 او وقت جاضر وان عاق اتمام ما حضر فحتى يتم ﴿ و ﴾ حرر ﴿ عند حصول ﴾ اول
 جزء ﴿ صيف او خريف ﴾ او شتاء او ربيع ﴿ او حرث او حصد ﴾ او جذا
 ﴿ او قدوم مسافر او ولادة امرأة ان علق اليه ﴾ واذا علقه الى وقوع شيء فلم يقع
 فهو عبد مثل ان يدبر الى ولادة المرأة فتسقط فلا يخرج حرا الا ان كان سقطها
 مصورا او كان في بطنها غيره فولد ﴿ ومن قال لرفيقه او صيت لك بنفسك حرر عند
 موته ﴾ اي موت السيد ﴿ و ﴾ حرر ﴿ في حينه ان قال وهبتها لك ﴾ ولا يحتاج
 لقول كسائر الوصايا لان هذه الهبة عتيق ﴿ وصح ﴾ التدبير ﴿ كعتق ﴾ ومكاتبه
 ﴿ بامر ﴾ ووكالة وخلافة على ذلك والله اعلم ﴿ باب ﴾ فيما يكون حجة على الورثة
 في وصية موروثهم ﴿ لزمت وارثا ﴾ او خليفة ﴿ بالنفا عاقلا ﴾ حاضرا او غائبا
 ﴿ وصية موروثه ﴾ او مستخلفه واذا بلغ الطفل او افاق المجنون وتحققت عنده لزمت
 ان لم تنفذ وذلك يثبت ﴿ ان شاهدها ﴾ ذلك الوارث البالغ العاقل او شاهدها

كنبات وهل يجرى في
 حينه او لموته قولان

وحرر عند اتيان مطرا و
 ربح ان عاق اليه وان لم
 يعلم به وكذا كل مجهول
 وقته وحرر في حينه ان عاق
 لماض وعند حصول
 صيف او خريف او
 حرث او حصد او قدوم
 مسافر او ولادة امرأة ان
 عاق اليه ومن قال لرفيقه
 اوصيت لك بنفسك حرر
 عند موته وفي حينه ان قال
 وهبتها لك وصح كعتق
 بامر

باب

لزمت وارثا بالنفا عاقلا
 وصية موروثه ان شاهدها

الطفل وعقلها الى ان بلغ لان مشاهدة الشيء اعظم من الاخبار عنه اقول
 لله جل وعلا ولكن ليطمن قلبي وقوله صلى الله عليه وسلم الشاهد يرى ملا يرى
 الغائب ومشاهدتها يتصور ان يراه يكتبها بيده او يملئها على من يكتب او يعطيه
 كتابا ويقراه ويقول انها وصيتي او يقرأها الموصي ويقول ذلك وما اشبه ذلك او
 شهد بها امينان او امين وامينان اصلها سائر الاموال التي تثبت بالبينة كما في
 حديث البينة على من ادعى وكما في قوله فاستشهدوا شهدين من رجالكم الآية
 وورد في الوصية قوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين الوصية اثنان
 ذوا عدل الآية وقوله واشهدوا ذوي عدل منكم وقوله ممن ترضون عند الله
 وفي الحكم متعلقان بلزمت واجاز ايضا بعض فيهما اثنين من اهل الجملة اذا
 لم يتبين فيهما كبيرة ولا جاز عند الله لافي الحكم كل ما صدقه
 وارث من كتاب ولو كتبه من لا يجوز كتابته او شهادته او بلا شهادة
 ولا بيان كاتب او شهادة واحد وان غير امين موقوف فيه او متبرأ منه او
 شهادة ممن ترد منه كطفل وعبد ومشرک واقلف ومن يحن ومن يجلب لنفسه
 نفعا وذلك ان التصديق حجة لحديث استفت نفسك وحديث البر ما اطمانت اليه
 النفس وغالب الاحكام الشرعية ظنية ثمجد امرأة في فرسك بعد عقد النكاح فيجوز
 لك التقدم اليها لان نفسك اطمانت انها زوجتك ولكن الجري عن التصديق شبه
 بالتبرع والزام ما لم يلزم فلا يجري الا من صدق بنفسه ممن يجوز تصديقه كما قال
 ولا يعطي الوارث المصدق من سهم غائب غير مصدق او سهم
 كترسيم ومجنون واخوس لا يفهم بكتابة او اشارة في هذا اي فيما لم تكن
 عليه شهادة امينين ان ورث معه فمن شاهدها او صدق اعطى ما ينوبه وحده
 دون ما ينوب من لم يصدق او غاب او كان غير بالغ او مجنونا فلو انفذها كلها من
 التركة وقد شاهدها جازله عند الله فان غرمه غرم انصباهم فان غرمه اليتيم بعد
 البلوغ او المجنون بعد الافاقة او خليةتهما قبل ذلك غرم واذا صار الى انفاذ منابه
 فلينفذه بالخاص فيما يخرج من الكل وان لم يكن او بقي فلينفذه في اقوى شيء
 يلي ذلك كالحج وكذا ان لم يكن فيها الا ما من الثلث وان وجد اقوى لا يتم بمنابه

او شهد بها امينان عند
 الله وفي الحكم وعند الله
 كل ما صدقه من كتاب
 او شهادة واحد وان غير
 امين او ممن ترد منه ولا
 يعطي من سهم غائب او
 كترسيم في هذا ان ورث
 معه

نحرم ما يتم به او يصح فيه التجزي كالزكاة وان حاص الوصايا في منابه كلها مما
 يخرج من الثلث وانفذ ما قبل التجزي وحفظ لما لا يقبله ولا يتم به وجوزت اي
 اجازها بعض في الحكم عليها اي على غائب ومثل یتيم وامافيهما بينهما وبين
 الله فانه اذا وصل الخبر الدائب او بلغ اليتيم ولم يصدق لم تلزمها ان وجدت في
 دار ميت او بيته ولو لم يكن ساكنا فيهما ولا مات فيها ولو كان ملكا لغيره
 وكذا في قصره او مطعم ورثته او صندوقه الذي مفاحه لا يفرقه او نحو ذلك لحديث
 لا يحمل لامر يوهن بالله واليوم الاخر ان بيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عند راسه
 وتقدمت الفاظ الحديث ووجه ذلك ان ما يوجد في تلك الحال من المال يحكم به
 له فكذا ما يوجد فيه من وصية وحمل على قوله عند راسه ما عند رجله او غير ذلك
 مما وجد في نحو بيته او داره او عند امين ولو وجدت عند الامين الواحد حل
 كونها بشاهد واحد ان كان امينا مكتوبا فيها او شاهدا من خارج وهذا
 كشاهدين لان الموجوده عنده ان قال انها وصية فلان فانه شاهد ولو لم يعلم ما فيها
 ولم يقرأها الموصي عليه على قول كما ياتي وان قال انها امانة من الموصي فكانهم اخذوها
 من يد الموصي كانها لم تخرج عنه لان هذا امين وقد امر الله اصحاب الامانات ان
 يردوها الى اهلها فتقول انه اداها كما هي بل ولو وجدت عند امين واحد ائتمنه اياها
 الموصي جازت في الحكم لانه امين ائتمنه الشارع بالحكم وامره ان يردوها فتقول
 انه اداها كما هي وزعم بعضهم انه تجوز شهادة المشرکين على الوصية لقوله تعالى من غيركم
 اي من غير اهل دينكم كما روي عن ابن عباس واجيب بانه منسوخ بقوله تعالى
 ذوي عدل وقوله ممن ترضون قيل المني من غير العشيرة وقيل من غير الورثة وان قال
 محض رويتي عند فلان فخذوا بما عنده فلا يجوز ذلك حتى يكون معه شاهد اخر
 بما في الكتاب عند ابي عبد الله وقال ابو سعيد تصح بشاهدين او يقر بها نفسها
 وان دعت امرأة شهودا فابي زوجها كراهة لوصيتها مثلاً خرجت اليهم واشهدتهم
 وان كانت مريضة احتجبت على زوجها ان كان لما حق فان ابى وخافوا الفتوت
 وبطلان وصيتها فليدخلوا عليها ويشهدوا ولو حرم عليهم الدخول وان قل مريض
 فلان مصدق فيما قال علي له من درهم الى الف فاعطوه بلا يمين فللوارث تحليفه

وجوزت في الحكم
 عليهما ان وجدت في دار
 ميت او بيته او عند امين
 ولو بشاهد واحد ان كان
 امينا

الى ما جعل له التصديق فيه وان صح وقال لا شيء لك علي ولكن احتطت لم
يحد الرجوع ان ادعى عليه الالف لكن يخلف وان قال وصيتي عند فلان فخذوا
بما عنده فيها لم يجز الا بشهادة اخر معه * ويكتب وصيته في قرطاس * او لوح
او جلد او شيء * واحد لثلاث يخلط * على الورشة او الخليفة او الموصي لهم امر
وصيته مثل ان يختلفوا كم ينفذون وما ينفذون وهل تبطل احدها او احدها من
الاخر ومثل ان ينفذوا فيجدوا الاخرى بعد او ينفذوا شيئا قد ابطله في اخرى او
ينفذوه على غير ما قيد به في الاخرى * الا ان ضاعت او عجت او قطعت * او
امترشت او اراد تجديدها لضعف ما كتبت فيه الاولى او ضعف كتابتها او
عبارتها او شهادتها او ليزيد او ينقص واراد ان يفعل هذا في كتاب اخر او يكون
قد انقذه او لم يصح ما اوصى به فيها او لم يجز او وقع مثل ذلك فيجدد اخرى
* ويورخ * بالشهر العربي والسنة العربية ولا يحسن بغير ذلك فان فعل مضي
* وينبه على انها اخر وصاياه او ناسخة لما قبلها * فاذا قال انها اخر وصاياه
فهو بمعنى قولك ناسخة لما قبلها من وصاياه ويحسن ذلك ولو لم تضع ولم تمزق ولم
تتمش ولم تمنح خسنا زائدا على تعدد قطعها واتلافها وترك ذكر النسخ والتاريخ في
الاخيرة لانه قد يرى الوارث او الخليفة او غيرها الاولى فيفقدونها فيتملقون بالبحث
عنها ويتوهمون ما يتوهمون وقد يشهد الشهود بما فيها ولو زالت فيزاحم ما في الثانية
مثلا * ويشهد * الامناء * عليها ان لم يكتبها بخطه * وان كتبها بخطه وعدها
خطه وقال فيها ان كاتبها هو فلان الموصي بها او لم يقل او شهد الامناء ان خطه
هكذا يكون كما في الوصية كفى ذلك كما زعم بعض العلماء والذي عندي انه
لا يجزي ذلك في باب الحكم ويجزي من باب التصديق وسكون القلب اليه وقد
اختلف العلماء في الشهادة على الخط ان خط فلان هكذا وفي اثر اختلاف في
الشهادة على الخط وقد اختلف فيها وهي ثلاثة شهادة الشاهد على خط نفسه وشهادة
الشاهد على خط شاهد غيره وشهادة الشاهد على خط غيره بما اقر به قال بنص
قومنا وعلى جوازها جرى العمل واذا كتبها بنفسه وكتب فيها الف شهود فكانه لم
يكتبهم ولا يفيد ذلك شيئا الا ان يتفكروا يوما ما فيقولون نعم شهدنا بما فيها

ويكتب وصيته في قرطاس
واحد لثلاث يخلط الا ان
ضاعت او عجت او قطعت
ويورخ وينبه على انها
اخر وصاياه او ناسخة لما قبلها
ويشهد عليها ان لم يكتبها
بخطه

فيحكم باقرارهم حين اقروا لا بوجودهم مكتوبة شهادتهم لان كتابة الموصي
نفسه والشهود ليست شهادة مسموعة عند الحاكم او القاضي ونحوه من يكتب
ولا اقرارا كذلك فاذا كتبها ولم يذكر نفسه فيها او ذكره كفى ان قال لهم هذه
وصيتي او قراها وقال هذه وصيتي ونسبها الورثة او الشهود او شهدوا على صفة
المنكوب فيه ولونه وطوله وغرضه * ولزمهم انفاذها ان قال لهم او للشهود اني
اوصيت بما في هذا القرطاس * او في هذه الجلدة او في هذا اللوح او نحو ذلك
فيشهدون بعين ذلك الشيء الذي كتبها فيه وفيه ضعف للخلاف في الشهادة
على المصنوع الذي هو كالقرطاس ولانه قد يزيد فيه من يزيد ان وقعت
بيده ولانهم لا يدروا بم شهدوا ولانه قد يكون فيها ما لا يجوز * وقيل
حتى يقرأ * ها * عليهم * هو او احدهم او غيرهم فيقرأ انه اوصى بها وذلك
احوط ومثله ان يعلمها للكتاب والشهود او للكتاب وشاهد فيكتبها ويكتب
الكتاب نفسه شاهدا مع غيره ويذكر انه المكاتب ويورخ او يكتبها ثم يدعوا الموصي
الشهود فيقرأها من يقرأها عليهم فيكتبهم المكاتب ان قرأت عليهم بحضوره او قراها هو عليهم
واقر الموصي اني انا الموصي بذلك واحوط من ذلك ان يكتب المكاتب نفسه والشهود
ثم يكتبهم تحت ذلك كاتب اخر ويكتب نفسه كل ذلك ببيان الكتاب انه المكاتب
والتاريخ فيكون الكتابان متحملين لشهادة الشهود وفي الاثر ومن سلم للشهود كتابا فيه
وصيته اشهدوا علي بما فيه فلا يشهدوا حتى يقول انه قراه او قري عليه وفهم ما فيه قالت هذا
احق لانه ربما كان في الوصية ما لا يجوز فيكون كالمواطى له عليه * وان وجدوا
بعد موته اكثر من واحدة * كوصيتين وثلاث فصاعدا * انفذوها مطلقا ما لم تجاوز
الثالث وتخاصصن فيه * اي في الثالث * ان جاوزته * وينزل كل من اوصى له
في واحدة او ما اوصى له بما اوصى له وان نسخ او بعضهن انفذوا ما لم ينسخ وتخاصصن ما لم ينسخ ان لم
يسع الثالث وذلك لان كل ما اوصى به فهو على اصله من الثبوت ولو تكرر الموصي له
واحد في قرطاس واحد مثلا او في قرطاسين فصاعدا لان الانسان يتذكر المعاملات
تجدد والحوادث تحدث فيعمل بكل ما كتب ولو تكرر لواحد او شيئا واحد
* وقيل ان اتفق الكل انفذوا واحدة * وان اختلف العدد ولو باجرة انفذوا

ولزمهم انفاذها ان قال لهم
او للشهود اني اوصيت بما
في هذا القرطاس وقيل
حتى يقرأ عليهم وان
وجدوا بعد موته
اكثرا من واحدة انفذوها
مطلقا ما لم تجاوز الثالث
ويخاصصن فيه ان جاوزته
وقيل ان اتفق الكل
انفذوا واحدة

المثل مثل ان يوصي بمائتي دينار لحجة ويوصي في وصية اخرى لحجة ثلاث
مائة او يوصي في واحدة بكفارتين وفي اخرى بخمس فذلك سبع تفذ وان
اتفق البعض انفذوا واحدة مما اتفق مع كل ما اختلف وان اتفق بعض ما في واحدة
مع بعض ما في واحدة اسقطوا نفس الشيء المكرر وحده وانفذوه مرة واحدة مع
غيره وكذا في وصية واحدة على هذا القول لان اتفاق المتفق امانة ان المراد
شيء واحد ولو كان نكرة لان النكرة قد تكون عين الاولى ولا سيما هنا في الاموال
المتراحم فيها حق الوارث والموصى له واصل هذا القول ثبوت التقرير في القران
والسنة فان الثاني يقرر الاول والحكم بالتكرير لحكمة التاكيد او غيره ان لم يتراحم
ولا سيما ما وجد في واحدة بالتعريف وقد ذكر في غيرها او في غيرها ايضا بالتعريف
او التاكيد **وقيل** **تفد** **الاخيرة** ان علمت **ولو لم يقل** ناسخة لما قبلها واصل
هذا القول التاكيد للنسخ الثابت في القران والسنة فان الثاني ينسخ الاول ان تراحم
ويقرره ويؤكد ان لم يتراحم وفي الاثر تثبت الاخيرة لنسخها الاولى **وقيل** يوخذ
بهما معا الا ان اتحدتا **وقيل** بالاخيرة الا في الحقوق **وقيل** فان كان في الاولى للفقراء
والاقربين مائة وفي الاخيرة خمسون انفذ الخمسون وان قال في الاولى عليه لفلان
عشرون وفي الاخيرة عشرة وكان الاقرار منه فيهما حكم عليه باكثرهما واما الوصايا
فيؤخذ بالاخيرة ومن وجدت له وصيتان مختلفتان في كل منهما انها نقضت غيرها
عمل بهما وان ارخت احدهما فقط عمل بهما وان اوصى في صحة او مرض ثم في مرض
بزائد او ناقص وموافق وقال انفذوا الاولى اخذ بالاخيرة الا ان كان في الاولى ما
ليس فيها وكان في مرض واحد فانه يؤخذ بما فيها وان كانت وصية اعقبها صحة
بطلت **وقيل** ان كانت في صحة او مرض متحد ولم يبطل احدهما عمل بهما في الوصايا
وبالاكثر في الاقرار ولورجع عنه **وقيل** بالاخيرة فيها الا ان كان في اولى منها ما ليس
في الاخيرة وان اثبتا اخرجتا من الثلث والحقوق اللازمة من المثل **وقيل** يؤخذ
بالاكثر في الحقوق والوصايا **وقيل** بالاكثر في الاقرار وبالاخيرة في الوصايا **وقيل**
يؤخذ بالزائد وي طرح الناقص **وينفذ** ما جاز عليه بقلم **او غيره** **ان قرئ**
لانه مادام يقرأ فهو ثابت لانه وضع ليقرا فيحكم به فمادام يقرأ فهو ثابت ولان كتابته

وقيل الاخيرة ان علمت
وينفذ ما جاز عليه بقلم
ان قرئ

ثابتة متقرة والجواز عليه بنحو قلم مظنون فيه لعله من غير الموصي فلا يترك ما ثبت
بظن ولعله اذا جرى العرف فمذموم انهم يحطون على ما بطلوا من وصاياهم خطا يبق معه
التمييز ولو ارادوا ابطالها فانه لا ينفذ ما خط عليه لكن هذا ان كانت يديا من او عند
الميت **والا** **يقرا** **سقط** **ك** **سقوط** **مقطوع** **حتى لا يقرأ** **ومحو**
ومترش **حتى لا يقرأ** لانه حيث يندب العدم فكانه لم يوص به ولا يكلف الله نفسا الا
وغيرها فان قامت الشهادة به مع ذلك انفذوه والذي عندي اذا كان عرف اهل
بلد انهم يكتبون في الابطال بجر القلم مثلاً مع ابقاءه كما يقرأ فانه لا ينفذ ولو قرئ
اذا وجد مجرورا عليه نحو القلم وقد ذكر الشيخ عامر فيما مر ان الوصية تجري مجرى
العرف **وان ضيعوها** **حتى قطعت** **او محيت** **او مترشت** **او تلفت** **بوجه**
من وجوه التلف كماء وحرق وهدم وريح ان بخطا ممن اتلفها **وان بتعدية** او
بواحد منهم **او بالخليفة** **ضمنوها** فيما بينهم وبين الله فليحتاطوا **حتى لا يبق**
عليهم شيء وان وجدوا من يحفظ ما فيها وصدقوه فلينفذوا على نحو ما يقول وان
حفظوها هم ولكن زالت الشهادة لذهاب الوصية وعدم حفظ الشهود ما فيها
فلينفذوا كما حفظوا فيما بينهم وبين الله لاني الحكم لعدم الشهادة وكذا ان
ذهب بعض من الوصية بلا شهادة عليه يحتاطون وان حفظ او شهد عليه بعد
ذهابه ايضا بالحفظ انفذوه كما هو وان ذهبت الشهادة منها فقط احتاطوا ان لم
يحفظوا هم ولا الشهود وان كان الحفظ انفذوا كما هو **لا** **يضمن** **غيرهم**
كالخليفة وغيره **ان محوها** الا ما افسد في القرطاس **مثلا** **بتعدية** **في**
الحكم واما فيما بينه وبين الله فيلزمه ذلك ويلزم الورثة **حتى تنفذ** من التركة
فيه **وا** **ويرا المتعدي** وان حفظها الورثة او الشهود لم يلزم المتعدي سوى القرطاس
ولو فيما بينه وبين الله وكذا يلزمه ما افسد في القرطاس **ان افسده** بلا تعدية
كالخطا وخص التعدية بالذكر لان المعقود له الكلام بالذات تعدية الورثة فتكلم
في غيرهم ايضا بحكم التعدي فكانه قال يضمنونها واما غيرهم فلا يضمنها بتعدية الا
نفس القرطاس فان تعديته يفرم بها القرطاس وكذا الخطا فليس قوله بتعدية احترازا
عن الخطا لانه يضمن نفس القرطاس بالخطا كما يضمنه بالتعدية وايضا المقوم اذا

والاسقط كمقطوع ومحو
حتى لا يقرأ وان ضيعوها
حتى قطعت او محيت او
تلفت وان بتعدية او بواحد
منهم ضمنوها لا غيرهم ان
محوها الا ما افسد في
القرطاس بتعدية

كان فيه تفصيل لا يعترض به لان غير التبعة صادق بالخطا وبالعمد الذي ليس خطا
فالخطا والتبعة فيها ضمان القرطاس والعمد الذي لا يعد عليه خطا لا يضمن فيه
مثل ان يعطوه اياها غير عارفين بها او عارفين او يعطيها بعضهم كذا لك ليستفيع بها
ولم يعرف هو بها فمرفها او ضيعها بوجه وايضا لا ينصب الحكم في المجهول وان اقر
بما هو في الوصية ولم يجزوا اقراره فمجهول ايضا وان اجازوه فهم يتفدون لاهو والله
اعلم **فصل** ذكر في الاثر من اوصى لزيد بياق من ثلثه ولم يوص لاحد بشي
فالثلث كله لزيد لبقاءه وان اوصى لاحد بشي ولو بعد زيد خرج منه ولزيد باقية
ومن اوصى لابنه بمثل ما اعطى الاخر وثلاث ماله لاجنبي فالدين من الكل ثم
للاجنبي ثلث باقي المال ثم للولد مثل اخيه وهي مسألة حسنة ان الدين من الكل
والوصية بعده من الثلث وما للولد بعد الدين ايضا **فصل** ان اوصى بشرط **فصل** اي نصف
وقد يطابق على معنى الجزء قليلا او كثيرا والاولى ان يراد به هنا ما فوق الثلث
دون النصف او فوقه او بلغ النصف فقط لقوله اخذ الثلث فقط ان لم يجزه وارثه
فصل من ماله لاحد **فصل** اولوجه من وجوه الاجر **فصل** او سهم معلوم منه **فصل** اي من
المال فوق الثلث نصف او دون النصف او فوقه ككاشين وكنصف وكثالث ونصف
ثالث لقوله اخذ الثلث ان لم يجزه وارثه **فصل** لان الثلث وما دونه لا يتوقف على
اجازة والاصل في ذلك قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين مع تبين الحديث
ان الوصية من الثلث فقصر على الحد الجائز واسقط ما لم يجز الا باجازة الوارث حتى
يجزه **فصل** وان ابهم **فصل** اي ابهم السهم مثل ان يقول اوصيت له بسهم او جزء
فصل فقليل ياخذ **فصل** من الثلث **فصل** كاقول الورثة سهما **فصل** وشمل العصبه والمراد افراد
الورثة لانواعها فلو خلف اربع نسوة وبنين لكان له من ثلث المال مثل ما لواحدة
منهن من ثلثي المال ولن كثر البنون حتى ناب لكل واحد اقل مما ينوب لكل
واحدة اخذ ما ينوب احدهم لا ما ينوب احدها وانما نالت لانواعها لادراك على انه
لا ياخذ في المثال من الثلث ثمن الثلثين كله ووجه ذلك انقول صرف الاسم الى
ادنى ما يطابق عليه في فرضتهم لانه المتحقق ولا بد فلم ينقل لاكثر من
ذلك لعدم دليل يوجب النقل الى ذلك وايضا السهم هو ما يجعل في

فصل

ان اوصى بشرط من ماله
لاحد او سهم معلوم منه
اخذ الثلث ان لم يجزه
وارثه وان ابهم فقبل
ياخذ كاقول الورثة سهما

القسمة على حدة وتلقى دليه القرعة والقسمة انما تقع على الاقل سهما وقد
روي هذا القول موقوفا على عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال احسبوا
سهام الورثة فاعطوه اقلهم سهما **فصل** وقيل **فصل** ياخذ من الثلث **فصل** السدس **فصل**
لان السدس هو اقل سهم يكون سهما للذكر وسهما للانثى فهو لهذا اثبت واكثر
من الثمن لاختصاص النساء به وهو مروي عن عبد الله بن مسعود وقيل المشركا
يحكم به في الخث بالمال كله ولانه اخر الكسور دون ذكر جزء وقيل يعطيه
الوارث ماشاء وقيل ان قال يجزه فله الربع او بسهم فالسدس وقيل ان قال بسهم
فكبحته ان كانت له بنات وقيل اذا قال بسهم فله نصف اقل السهام ونصف
اكثرها وقيل له سهم من الثمن الذي يرمى به يشتري له من الثلث وقيل اذا قال
يجزه او قال بسهم فله جزء من اربعة وعشرين لانها اخر اصول الفرائض وهو
قول الاكثر والطائفة والشقص والبعض كالسهم والجزء كما في الاثر وقيل البعض
النصف **فصل** وقيل بطلت **فصل** وبه قال ابو عبد الله وغيره للجهل اذ لا يحكم بمجهول
لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم وقد تقرر ان الوصية التي لم تبين هي للوارث
اصلها البيع وسائر العقود التي يشترط فيها العلم لانها لو لم يكن فيها العرض كالبيع ونحوه
لكنها مجرد عقد فلا يثبت على جهل اذ لا يتوصل الى الكمية التي اراد فم يحكم
الحاكم وعلام يحمل وايضا اصلها الهبة وهذا الجهل في الهبة لا يجوز وانما يجوز فيها
الجهل الذي قد يزول لانه قد قارنه حد يميز به مثل ان يقول وهبت لك ما في الغرفة
فان الغرفة حد لما وايضا يدخلها بعد ويعلم ما فيها او يقول وهبت لك ما في الغرفة
فلان فيقبل ولا يدري كم فيها وبعد ذلك يتبين ففي ذلك طرف من العلم بخلاف
الجهل المحض مثل ان يقول وهبت لك سهما من مالي او جزءا منه فبطل ذلك
فصل كما **فصل** بطلت الوصية **فصل** ببعض منه **فصل** اي من ماله **فصل** او شقص **فصل** بكر
الذين واسكان القاف اي جزء منه وقيل البعض النصف وقيل البعض والشقص
كالسهم في الخلاف كما مر والفرق بين سهم ونصيب ونحوهما وبين شقص وبعض
ونحوهما ان الاولين اخذ من مفهومهما تحديد مستحقة في القسمة فناسبا قسم الارث
بخلاف الثانيين **فصل** وجازت **فصل** وصيته **فصل** بسهم احدهم **فصل** اي بسهم احد الورثة

وقيل السدس وقيل بطلت
كما ببعض منه او شقص
وجازت بسهم احدهم

فيجعل كلامه على ان المراد سهم كسهم احدهم لانه ينزع سهمهم احدهم فيعطاه
ثم يجعل ايضا على ان المراد ينزل كاحدهم فيقسم المال عليه وعليهم وقيل اذا قال
بشهم احدهم بطلت اخذنا بظاهر الكلام اذ لا يصح ان ياخذسهم وارث فيبقى الوارث
بلاسهم ولبعد التاويل فيه لاحتماله الى تاويل بعد تاويل وقيل ان اوصى بسهم
لجدهم له اخذ سهمها واقر كانه بدل واحد منهم والمشهور الثبوت وهو الصحيح للمعرفة
بالمعاد **وان تفاضلوا اخذ** من الثالث **مناب اقلهم** اي منابا كتاب الفرد
الذي هو اقلهم فلو كان اقلهم سهما انثى اخذ الموصى له كسهمها ولو كان ذكرا وان
كان اقلهم سهما ذكرا اخذ كسهمه ولو كان انثى واذا اجاز الوارث له ما زاد
على الثالث في هذه المسائل فله **وان قال بنصيب احد بنيه وعنده** ذكر
واحد كان له كنان **وقاسمه** في نصيب الابن نصفه له والنصف الاخر
للابن **ان جوز** الابن ذلك الزائد في النصف على الثالث **والا** يجره
اخذ الثالث كانه **ان لم تكن وصية سواء** اي سوى وصيته او ان لم يكن
ذو وصية سواء **وان كانت** وصية سواء واحدة او متعددة **نزل معها فيه**
اي في الثالث **بالنصف** لانه اوصى له بالنصف فلم يميزوا له فرجع به الى
ما ثبت الوصية فيه وهو الثالث وتجاوز بلا اجازة فخاصص اصحاب الوصايا
بالنصف الموصى له به فيجعل هو واصحاب الوصايا كيشركاء خسرنا فقسما
الحسارة او كشركاء ربحوا فقسما الربح فيقول هذا الموصى له لي نصف مال
الميت كله فاعطوني ما ينوبني من الثلث ويحيط لي الباقي **وقيل بالاثالث**
ثلث المال كله لان النصف لا يثبت لان الوارث لم يميزه فلا يحاصصهم به اذ لم
يثبت وانما يحاصصهم بما يثبت له ولو ابي الوارث وذلك كله وما ياتي على قول
من اثبت الوصية بنصيب احد البنين او احدى البنات او احد الاعمام او نحو
ذلك او بنصيب احد الورثة عموما وقيل لا يجوز ذلك الا ان قال بمثل نصيب
اخذ الورثة او بمثل نصيب احد البنين او غيرهم من الورثة والصحيح الجواز
للمعرفة بالمعاد **وان كان له** ابنان **اثنان** كان لهما كئاث **واخذ**
الثالث **كله** **ان لم تكن** وصية **سواء** ونزل منها **بالمخاصة** **ان**

وان تفاضلوا اخذ مناب
اقلهم وان قال بنصيب
احد بنيه وعنده واحد
فاسمه ان جوز والاخذ
لثالث ان لم تكن وصية
سواء وان كانت نزل معها
فيه بالنصف وقيل بالثالث
وان كان له اثنان اخذ
الثالث ان لم تكن سواء
ونزل معها ان

كانت **وصية سواء** **بالثالث** **مناب ينزل** **فيه** اي في الثالث متعاق
ينزل ايضا **وان كان له** بنون **ثلاثة** **كان لهم كرايع** **واخذ الربع**
كله ربع المال **ان سلم له** بان لم تكن وصية سواء او كانت ولا تحتاج للمخاصة
والا **يسلم له** بان كانت وصية سواء تحتاج للمخاصة **نزل مع غيره** **من**
له وصية **في الثالث بالربع وهكذا** **يفضل** بالغام بالغ مثل ان يكون له
اربعة فيصير كخامس لهم فياخذ الخامس ان لم يحاصص وان حوصص اخذ منابه
من الثالث **ان ينزل فيه** بالخمس خمس المال كله فلو كانوا عشرة صار لهم
كالخادي عشر فاخذ الجزء الخادي عشر من الثالث ان لم تكن وصية سواء تحاصصه
وان كانت نزل في الثالث بالجزء من احد عشر وان قال بسهم احدي **باني فكما**
اذا قال احد بني فان كانت واحدة فله النصف واما النصف لان المال لها كلها
فهو سهمها النصف بالفرض والنصف بالرد وقيل له نصف النصف لان سهمها
النصف وهو الصحيح وعليه العمل فان لم تجوز نزل في الثالث **بني النصف**
على هذا وينصف المال على الذي قبله فيكون له الثالث كله ان لم يحاصص وان كان
له بنتان كان لهما كئاثا واخذ ثلث الثلثين وقيل ثلث المال كله وهكذا يكون
كسرافوق عذدهن وياخذ من الثلثين او من الكل واذا كانت وصية سواء
واحتيج للمخاصة حاصص وان قال سهم احد بنيه وكان له ابن ابن او ابنا ابن
او اكثر او مادون ذلك فكبنيه وكذا ان قال سهم بناته ولم يكن له ابنة بل
بنت ابن او اكثر او دون ذلك فكبناته وان قل كبنيه وكان له بنات او بنت
او بنتان او بنت ابن او بنت ابن او بنت ابن او دون ذلك فقيل بدخول البنات
في البنين كدخولهن في الاولاد وقيل لا وقيل ان كان ابن دخل معه وان
تجردن لم يدخلا **وان كان له** كور واثاث **وقل** اوصيت لثلاثة او قال
لثلاثة بمثل نصيب احد اولادي ومعلوم ان الولد يشمل الانثى والذكر **اخذ**
الموصى له ان كان ذكر نصيب ذكر وان كان انثى فكانت انثى وان كان خنثى اخذ
بالحالين **حال الذكور** وحال الانثى وذلك نصف نصيب ذكر ونصف نصيب انثى
وذلك ثلاثة ارباع سهم الذكور وهذا اذا كان مشكلا واحدا وكان بحال يرث وحده

كانت بالثالث فيه وان
كان له ثلاثة اخذ الربع
ان سلم له والا نزل مع
غيره في الثالث بالربع
وهكذا وان كان له ذكر
واناث اخذ الموصى له ان
كان ذكر نصيب ذكر وان
كان انثى فكانت انثى وان
خنثى اخذ بالمالين

و بحال يرث معه غيره * واخذ الموصي له * مناب ذكر ولو انثى ان خلف
الذكور فقط كملكه * وهو انه ياخذ مناب انثى ولو ذكر ان خلف
الاناث فقط * وان اخذ من الثلث اكثر من مناب احدهم * اي اخذ البنين
الموصى بنصيبه * رد لهم الفضل - حتى يستووا * اي البنون والموصى له ويتصور
ذلك بما اذا اوصى له بنصيب احد بنه وقل انه مائة دينار مثلاً فتخصص مع غيره
في الثلث فكانت له مائة او قل انها نصيب ابنه وانه ياخذها ويتخصص اصحاب
الوصايا في باقي الثلث فظهر ان نصيب ابنه اقل فانه يرد الزيادة ويقسمها مع البنين
على الروس ويتصور ذلك ايضاً بان يوصي لرجل بنصيب احد بنه فيقع له
من الثلث ما يقاربه مثلاً ثم ترخص اسعار الاشياء الموصى بها كالجواهر والشعير
فيبقى ما عزله للثلث ما يبقى فيتوهم انه ياخذ منه ما ينوبه مع سائر الوصايا لولم يكن
فياخذ ما يتم به نصيب احد البنين ويزيد فلا تترك له الزيادة بل يقسم مع البنين
فيكون له اقل مما لو تخصص في الباقي مع الوصايا وهذا يصح مثلاً اذا كانت صورة
وانثى فيها ذلك وقيل ان اوصى بنصيب احد بنه او غيرهم فلموصى له سهم احدهم
كاملاً كأنه بدل احدهم وكذا بمثل النصيب وفي الاثر ان اوصى بنصيب احد
اولاده لم يثبت لان نصيبه لا يستحقه غيره وفي الاثر من اوصى لابن اخيه به وقد
ترك امراته وثلاثة ففرضته من احد وثلاثين وهي اولى من اربعة وعشرين وكذا
ان اوصت ذات زوج بذلك ولها ثلاثة ففرضتها اولا من ستة عشر وتقسم من
عشرين ومن ترك بنتين واختين واوصى لاجنبي بمثل نصيب احدهن فمات ولم
يبن فقبل له اقل الانصاء وقيل نصفه ونصف الاكثر فله ربع المال وان قال
بالثلث الا قليلاً او الا شيئاً فله نصف الثلث وان قال بعامة الالف فله نصف
الالف وكذا قيل ان اوصى بجملة واذا اوصى بعشر ماله او تسعة او ثمانية او غير
ذلك وعليه ديون فلموصى له التسمية فيما يبقى بعد الدين بحسب ما يبقى * وان
اوصى لاحد بما يملكه ولاخر بنصف ماله * ماله هو ما يملكه فلو قال ولاخر
بنصف ما يملكه بائز ولكن عبر بما ليخرج عن التكرار ولو قال بنصفه برد الضمير
الى ما يملكه لكان مختصراً وهو واضح لا يحتاج الى الايضاح بذكر الظاهر بدل

الضمير ولعله اظهر ثلثاً يتبادر رجوع الضمير في قوله * ولاخر بثلثه * الى النصف
وليس بمراد فلما اظهر يتبادر رجوعه الى المال وهو المراد * فاجاز الورثة نزل كل في
ماله * اي في مال الموصي * بما اوصى له به * صاحب الكل بالكل وصاحب
النصف بالنصف وصاحب الثلث بالثلث وامثل لك بمثل تقيس عليه هو ان يكون ماله اثنا
عشر ديناراً فنقول اثنا عشر ونصفها وثلثها اثنان وعشرون فيكون لصاحب الكل اثنا عشر
نصف دينار من الدنانير ولصاحب النصف ستة انصاف الدينار ولصاحب الثلث
اربعة انصاف الدينار ومن له عدد من انصاف الدنانير اخذ بحسابه جزءين من
الدينار مقسوماً على اثنين وعشرين وان شئت جمعت الاثني عشر والنصف والثلث
فتكون اثنين وعشرين وهي مركبة من احد عشر واثنين فتضرب لصاحب الاثني
عشر اثني عشر في الاثني عشر التي هي التركة فتقسم الخارج وهو مائة واربع واربعون
على الاثنين فتخرج اثنان وسبعون تقسمها على احد عشر فتخرج لك ستة دنانير وستة اجزاء
من دينار مقسوم على احد عشر وكذا تفعل بالستة فتخرج ثلاثة دنانير وثلاثة اجزاء وكذا
تفعل بالاربعة فتخرج ديناران وجزءان وقد بسطت المحاسبة في شرحي على القلصادي
* وان لم يجزوا نزلوا بذلك في الثلث * يجمع ماله كله فينظر كم ثلثه فينزل فيه
احدهم بكل المال والاخر بنصفه والاخر بثلثه لانه لم يجز الوارث ما زاد على الثلث
فرجعوا به في الثلث في المثال ينزل في الاربعة وهي ثلث المال الذي هو اثنا عشر
احدهم بالاثني عشر والاخر بالستة والاخر بالاربعة فاجمع ذلك يكن اثنين وعشرين
وحلها الى ما تركب به وهو احد عشر واثنان فتضرب لكل واحد ماله في الثلث
وهو الاربعة وتقسم الخارج على الاثنين وتقسم الخارج من القسمة على الاحد
عشر فيكون لصاحب الاثني عشر ديناران وجزءان من دينار مقسوم على احد
عشر ولصاحب الستة دينار وجزءان ولصاحب الاربعة ثمانية اجزاء * وقيل * اي
قال ابن محبوب وغيره * لا ينزل فيه * اي في الثلث * باكثر منه * اي من
الثلث لان الوصية بما فوقه لا تثبت ان لم يثبتها الوارث فما فوقه باطلا لا يحاص
به فمن اوصى له بالثلث او باكثر ينزل بالثلث ومن اوصى له بما دونه نزل بما اوصى
له به ففي المثال ينزل في الاربعة من اوصى له بالاثني عشر بالاربعة وكذا من اوصى

واخذ مناب ذكر ولو انثى
ان خلف الذكور فقط
كملكه وان اخذ من الثلث
اكثر من مناب احدهم
رد لهم الفضل حتى يستووا
وان اوصى لاحد بما يملكه
ولاخر بنصف ماله

ولاخر بثلثه فاجاز الورثة
نزل كل في ماله بما اوصى
له به وان لم يجزوا نزلوا
بذلك في الثلث وقيل لا
ينزل فيه باكثر منه

له بالنصف لانه اكثر من ثلث المال ايضا وكذا من اوصى له بالثلث ينزل به
 فيقسمون الاربعة سواء دينار وربع لكل واحد فلو كان المال اربع مائة فاجاز الورثة
 نزل في المال احدى مائة بالثلث والآخر بنصفه وهو مائتان والآخر بثلثه وهو
 مائة وثلث مائة وان لم يميزوا نزلوا بذلك في الثلث وهو مائة وثلث مائة وعلى
 القول الثاني ينزل كل منهم بالثلث في الثلث وان كانت وصايا غيرهم تخصصوا
 معهم في كل مثال وهكذا الكلام في جميع كسور المال وجميعه مثل ان يوصي لاحد
 بماله ولاخر بنائيه ماله ولاخر بنصف ماله ولاخر بثلثه او لاحد بثلاثة ارباع ماله
 ولاخر بنصفه ولاخر بثلثه ولاخر بسدسه ونحو ذلك فان اجاز الوارث نزلوا
 بذلك كله في المال وتخصصوا وان لم يميز نزل كل بما اوصى له به في الثلث وقيل ينزل
 به فيه من اوصى له به او باكثر وينزل فيه بما اوصى له من اودى له بدونه وان
 اوصى لواحد بمائة دينار ولاخر بثلث ماله وهو يساويها اي يساوي المائة يعني
 ان ثلث مائة دينار ووصى به لانيسان مثلا واوصى بمائة دينار لانيسان قسما
 المائة نصفين ان لم يميز الوارث ولم تكن وصية سواهما وذلك بان ينزل كل واحد
 بمائة في الثلث فيكون لكل منهما خمسون وان اجاز الوارث اخذ كل منهما مائة
 ونزلا مع الوصايا ان كانت ولم يميز الوارث ينزل كل واحد في المائة بالمائة
 وان اوصى له بعبد قيمته الف درهم ولاخر بثلث ماله ولاخر بثلث ماله
 اي نصف الالف ولا عبد ولا شيء له سواهما اي سوى العبدين
 واجاز الوارث اخذ كل واحد عبده كله ان لم تكن وصية سواهما وان
 لم يميز الوارث رجعا للثلث ونزل فيه كل بقيمة عبده مع كثرة قيمته ما عديم
 مال سواهما المرصين ولو كان سواهما والمال كله خمس عشرة مائة والثلث خمسة مائة ينزل فيها
 اجسدها بالالف والآخر بخمس مائة ومجموع ذلك خمس عشرة مائة مائة مائة
 من خمسة ثلاث مرات وستة واثنين واضرب اصحاب الالف ائمة في
 خمس مائة واتسم ما يخرج على تلك الائمة واخذوا بعد واحد يخرج له ثلاث مائة
 وثلاثة وثلاثون وثلث وافعل كذلك اصحاب خمس المائة يخرج له مائة وستة
 وستون وان كان غير حاضرا وان غيرهما حاضرا معهم في قبض عنهما وقيل

وان اوصى لواحد بمائة
 دينار ولاخر بثلث ماله
 وهو يساويها قسما
 له فيين ونزل مع الوصايا
 ولاخر ان كانت وان اوصى
 بعد قيمته الف درهم
 ولاخر بثلث ماله
 رجعا للثلث ونزل فيه كل
 بقيمة عبده ولو كان سواهما
 وقيل

لا ينزلان فيه اي في الثلث باكثر منه اي من الثلث لما مر من انه قد بطل
 ما زاد عليه بابطال الوارث اياه فكيف يحاصص به بعد بطلانه وليست وصية
 الميت به بشيء ان لم يميزها الوارث حتى ان الوارث لو اجاز لم يميز ما اجازه في
 الثلث بل في سهمه فعلى هذا ينزل كل منهما بخمس مائة في خمسة مائة فيقسمانها ان لم يكن
 سواهما وكذا ان كان احدهما قيمته اكثر من الثلث وقيمة الاخر اقل
 منه ينزل فيه اي في الثلث كل بقيمة عبده وقيل من كان له اقل منه
 ينزل بماله ومن له اكثر منه ينزل به اعني بالثلث وان اوصى بثلث وصايا
 مختلفات بكميات مال لكل واحدة او بانواعها او بنوع ما به الايصاء او بمتعدد
 من ذلك او بكلمة اكثر منه تخصصت فيه ان لم يميز الوارث ونزل كل بما
 سعى لها ولو كان اكثر من الثلث على قول وبشرط ان يكون ثلثا او دونه
 وان كان اكثر نزل بالثلث على قول وان اجاز الوارث ولم يف الكل تخصص في
 الكل بكل ما الواحدة فن كان فيها حج ولم يسم له ما يجز به ينزل فيه بما يصاب
 به في وقته اي وقت الحج اي وقت انفاذ وصية الحج وقيل وقت الموت
 وكذا العتق ان لم يسم نزل له في الثلث بما يصاب به كذلك وكذا لو
 اوصى بكفارة مغلظة او مرسله او كفارتين فصاعدا كذلك فانه ينزل لمن بما
 يجد شراء الحبوب لمن به وكذا لو اودى بشاة الاعضاء او شياء تفرق على ارحامه اذا
 بين العدد ولم يسم لمن وما اشبه ذلك واذا كان في الوصايا ما لم يسم له وهو مستمر
 يستغرق المال نزل له في الثلث بالثلث مثل ان يقول اصبحوا من مالي في مسجد
 كذا مصباحا دائما فلو اوصى مع هذا لزيد بمائة ولعمرو بخمسين ولبكر بثلثين
 ولخالد بعشرين فلو انهدم ولم تمكن اعادته رجع الباقي اليهم حتى يوفوا وصاياهم فما
 بقي فمللوا بالثلث فلو كان الثلث ثلاث مائة لكان قد اوصى للمصباح بها وللرجل بمائتين
 فذلك خمس مائة فيوقف له ثلاثة اخماس من ثلاث مائة وهي مائة وثمانون
 ولزيد خمس وهو ستون ولعمرو نصفه ثلاثون ولبكر ثلاثة اعشاره ثمانية عشر
 ولخالد خمسة اثنا عشر فان اصبغ في المسجد ثمانين فانهدم كذلك دفع
 من المائة الباقية لزيد اربعون ولعمرو عشرون ولبكر اثني عشر ولخالد ثمانية فتم

لا ينزلان فيه باكثر منه
 وكذا ان كان احدهما
 قيمته اكثر من الثلث
 والاخر اقل منه ينزل فيه
 كل بقيمة عبده وان اوصى
 بمختلفات اكثر منه
 تخصصت فيه ونزل كل
 بما سعى لها فان كان فيها حج
 ولم يسم له نزل فيه بما يصاب
 به في وقته وكذا العتق

وصاياهم وتبقى عشرون للوارث * تأمل استخراج الكل * وقد استخرجته ان
فادع لي بالمفطرة وقضاء الحاجة والله اعلم وفي الاثر من اوصى لرجل بعبد ولاحر
بسياف ولاحر بثوب وقيمة العبد خمس مائة والسياف مائتان والثوب مائة وله الف
او عوضه فلم يحجز الورثة ذلك فلذي العبد منه ثلاث مائة وخمسون لان الوصية
ثمان مائة والثلاث ست مائة فنقص من مناب كل بقدره وقبل لخمسة ايمان الثالث وهو
ثلاث مائة وخمسة وسبعون وهي ثلاثة ارباع العبد ولذي السياف مائة وخمسون
فيه وله ثلاثة ارباعه والباقي وهو خمسة وسبعون لذی الثوب وفي المسئلة الاقوال
والتفاصيل والحساب المذكور ومن له عبد ان قيمتهما سواء فاوصى لرجل باحدهما
بعينه ولاحر بثلاث ماله ولا مال لغيرهما فالثلث يقسم على سبعة فلذي الثلث ثلثه
في العبدين ولذي العبد اربعة وذلك ان له ثلثيه ولذي الثلث فيه سهم وهو نصف
الثلث وثلث في الاخر سهمان فالجملة سبعة وفيه مامر من الخلاف والتفصيل والحساب
وان اوصى لرجل بعبد وبثلاث ماله لآخر وبعبده لآخر ايضا وبسدس ماله لآخر
وقيمة العبد الف وله القان ايضا في الاثر الثلث ينقسم على مائة واربعة واربعين
فلذي العبد اثنان وستون ولذي الثلث خمسة وخمسون ولذي السدس ستة وعشرون
فما اصاب صاحبي العبد بينهما فيه وما اصاب ذا الثلث كان له في المال وذا السدس
له فيه ايضا وما بقي من العبد قال المصنف رحمه الله ولم يستقم هذا على اجازة الورثة
ولا على ردهم ولا يصح قسمه على ذلك والاظهر عندي اذا ردوا الوصايا الى الثلث فانه
ينقسم من ثمانية عشر اثنا عشر لصاحبي العبد فيه ولذي الثلث اربعة فيه ولذي
السدس سهمان فيه فتأمل اه والذي عندي ان كلام من صاحبي العبد ينزل بالف
في الثلث وهو الف وصاحب الثلث ينزل في الثلث ايضا بالف وصاحب السدس
بنصف الالف ومجموع ذلك ثلاثة الاف وخمس مائة تتركب من سبعة وثلث
خمسات واربعة اضرب لكل واحد في الالف واقسم على هذه الائمة واحدا
بعد واحد يخرج لكل صاحب الف مائتان وخمسة وثمانون وخمسة اسباع واصحاب
نصف الالف مائة واثنان واربعون وستة اسباع وفيه مامر من الخلاف
والتفصيل وان اوصى لرجل بعبد ولاحر بنصفه ولاحر بثلاث ماله والعبد يسوى

تأمل استخراج الكل

القائم والمال القين فردوا الى الثلث وهو قيمة العبد فلصاحبه فيه اثنا عشر ولذي
النصف ستة ولذي الثلث اربعة وللخاصة فيه من اثنين وعشرين قاله المصنف
في التاج فان شئت فاجمع حصة صاحب العبد وهي الف وحصة صاحب نصفه وهي
خمس مائة وحصة صاحب الثلث وهي ثلث المال الذي هو القان فتجده منكسرا
بالثلث وصير كل ذلك اثلاثا فاجمع ما خرج واثبت تركبه وهو يتركب من احد
عشر وثلث خمسات واثنين واثنين مرتين واضرب ما لكل واحد في ثلث المال
واقسم على الائمة وفيه مامر ايضا من الخلاف والتفصيل وان اوصى لرجل بعبد ولاحر
باخر وقيمة احدهما اكثر من الثلث والآخر اقل منه فيتحصان في الثلث وقيل
بضرب لذی عبده اقل منه بقيته ولذي عبده اكثر منه بقيته ايضا ما بينه
وبين الثلث لا بالفضل عليه لانه مناب الورثة كذا قيل واعمل بالحساب الذي
ذكرت لك وفيه الخلاف والتفصيل واعني بالخلاف مامر من النزول باكثر
من الثلث او بالثلث فقط وبالتفصيل اجازة الورثة وعدم اجازتهم وفي الاثر من
اوصى لزيد بربع ماله وهو موضع كذا فلما مات وجد اكثر من ربعه
او اقل منه فله ربع ماله زاد او نقص وان اوصى له بجميع ماله ولعمرو بنصفه
ولبكر بثلثه ولخالد بسدسه فانما لهم معاً ثلثه فلزيد سهمان وكذا لعمرو
ولبكر وسهم الخالد لا بطلاله ما زاد على الثلث وردة اليه واثبت ما كان اقل
منه وقيل يضرب بينهم على قدر وصاياهم ثم يكون لعمرو كنصف ما لزيد
ولبكر كثلثي ما لعمرو ولخالد كنصف ما لبكر وقيل ان هذا غلط وانما لعمرو
كنصف ما لزيد ولبكر ثلث ما لزيد ولخالد سدس ماله قلت بل ينزلون في
الثلث بكل ما لو احد وقيل لا ينزل من له اكثر من الثلث الا بالثلث وان اوصى
لزيد بسدس ماله وبشباب سهاها قوم المال بها فيعطى سدس القيمة ثم الثياب ايضا
وان خرج بها عن الثلث حط له ما زاد على الثلث وان قال اوصيت لزيد بثلث مالي
ولعمرو وخالد وجعفر او قدم بثلث مالي على لزيد فقيل لزيد وعمرو ثلث الثلث
ولخالد مالهما ولجعفر ما لخالده كقوله تعالى فان الله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى
والمساكين فقال للثلاثة سهم ولكل من الاخرين سهم لاجل اللام وقيل هم في

الثالث سواء لقوله تعالى وما افاء الله على رسوله من اهل القرى فله وللرسول الاية
وكانوا فيه سواء ولم ينفع اسقاط اللام ولم يضر ثبوتها وعلى القول الاول لو قال
اوصيت بثلاث مالي لعمر ووزيد وخالد وجعفر ولعبد الله واحمد كان لعمر ورابع الثلث
وكذا لزيد وكان لخالد وجعفر ربع الثلث ولعبد الله واحمد ربع الثلث قال ابو سعيد
من كتب في وصيته احدى عشر درهما فلا يثبت حتى يكتب احد عشر درهما
وفي الميراث احدى عشرة وعشرة امان لا امان ومنوان لا امان وان قال اوصيت
مالي كله لزيد فاقرار لا وصية والله اعلم ﴿ باب ﴾ في الوصية بالصلاة والزكاة
والصوم ﴿ ان مات ولم يوص بزكاة لزمته ﴾ نعمت لزكاة نعمت بيان الواقع على ان
المراد زكاة المال او نعمت تقييد على ان المراد مطلق الزكاة فاخرج بقوله لزمته
ما ليس بلازم وهو زكاة الفطر على الصحيح وفي الديوان ان ضيع زكاة الفطر فانه
يوصي بها فتخرج من الثلث وان لم يوص بها فلا شيء عليه الا انه ترك السنة
المرغب فيها ﴿ كفر ﴾ كفر نفاق دخل حول في حول او لم يدخل او مضى
اكثر ذلك وذلك انه وجد من يعطيه ﴿ وقيل ﴾ لا يتوقف كفره على موته
غير مود ولا موص بل كفر ﴿ ان دخل حول في حول ﴾ ولم يعط اي اذا مضى
عام من حين وقتها ودخل اخر ولم يود مع امكان الاداء كفر كما يكفر اذا مات
غير موص بها ولا مود لها من تعمد ترك الصلاة حتى خرج وقتها ودخل الحول
في الحول حضور اول اجل الزكاة وتقدم ذلك في كتاب الزكاة ومعنى دخول
الحول في الحول ذهاب الحول الاول ودخول الثاني شبه اتصال الحول بالحول
بامتداد الشيء الى الشيء او انتقاله اليه حتى دخل فيه لان الاتصال بالشيء واسطة
لدخوله فيه وسبب وملزوم له في الجملة وان شئت جمعت في للمصاحبة اي دخل
حول مع حول لكن الحول الاول انتهى والثاني ابتداء فاذا اوصى بها وامكن وارثه او خليفته
انفاذها ولم ينفذها حتى ابتداء العام الثاني من حين امكنه هلاك على القول الثاني واما على
الاول فلا يهلك حتى يموت غير نافذ ولا مود ولا اثم يحصل بتاخير الانفاذ مع امكانه
بلا شبهة ولا معارض ولو اخر يوماً ﴿ ولا يلزم وارثه ﴾ ولا خليفته ﴿ ما يلزم
مورثه ﴾ من زكاة ولا هلاك ولا اثم ﴿ ان لم يوص بها او ﴾ اوصى بها و ﴿ لم

(باب)

ان مات ولم يوص بركة
لزمته كفر وقيل ان
دخل حول في حول
ولا يلزم وارثه ما يلزم
موروثه ان لم يوص بها او
لم

يترك شيئاً * لا قليلاً ولا كثيراً أو ترك مالا استغرقته الديون أو ترك مالا
 تماعصت في ثلثه الوصايا ولم يكن الايصاء الا بالزكاة وبقي شيء منها فلا يلزمه
 * الا ان تفضل عليه * فاعطى من ماله أو اعطى من الكل ما يلزم من الثلث أو اعطى
 ما يلزمه ولم يوص به فان ذلك من المعروف * أو كان صالحاً وادان بالوصية ففاجاه الموت قبل
 الايصاء * فان الاعطاء عن هداينة لكن غير واجبة كما قدم في قصة الرجل الذي
 افلتت نفس امه ولا يعطون ما ينوب الخنون او الطفل او الغائب او من لم يرض بالتبرع
 في المستأنين ويعطون في ذلك على قدر اجتهادهم كم يلزمه من زكاة وغيرها ويجوز
 اعطاء فقيرين فصاعداً درهما يقسمونه برأبهم ولا تنفذ الزكاة من الكل
 عند قوم ومن فعل ضمن ما زاد على الثلث وان كانت وصية ضمن ما زاد على
 ما ينوب الزكاة بالمحاصة ولا يدرك على النكير ان يرد له لانه تصدق عليه بما استحقه
 في الظاهر وكذلك غير الزكاة مما هو من الثلث قليل واجمداً انه لو قال ان عليه حجاً
 وزكاة وایماناً وكذا وكذا من كل ما هو من الثلث ولم يوص بانفاذه لا يثبت وان
 اقر بدين ولم يوص بانفاذه لزم انفاذه وان اوصى لفلان بزكاة فاعطاها الوارث او
 الخليفة غيره اجزت ولزمته التوبة ولا يضمن لانه في مقام الميت وكذا غير الزكاة
 مما لم يكن حقاً عليه للموصى له وقيل لا يجزي ويضمن واذا اوصى بزكاة او نحوها
 مما هو للفقراء وورثته فقراء واعطى كل ما ينوبه الخليفة فاعطى الخليفة كل واحد
 ما نأب الاخر جاز عند بعض ان علموا واذنوا وقيل لا يجوز لانه لا وصية لوارث
 وهو المختار لما فيه من التنزه ومن اخذ بالاول لم يضق عليه ويعطون زكاة الموصي
 لمن تولاه هو وتولوه هم وان لم يجدوا من هو كذلك اعطوها من تولوه وان اعطوها
 من تولاه الميت دونهم لم يجزهم وقيل يجزيهم ولا يلزمه الايصاء بزكاة حضرت
 ولزمهم ان يخرجوها كثمار ادركت على الاشجار وكل زكاة اعطاهم حيث لا يجوز
 فانه يوصي بها * ولا تصح * الوصية * بالصلاة * عنه فريضة ولا سنة ولا زائلة
 ففي اثره لا يصل احد عن احد وان كانت الصلاة تبها جازت مثل ان يوصي
 بالحج فيصل الحاج عنه ركعتي الطواف وكما يرفع الامام عن المأموم بعض صلاته
 كقراءة السورة وقد مر في محله فلو اوصى بالحج وبركعتي الطواف او بالعمرة

يترك شيئاً الا ان تفضل
عليه او كان صالحاً ودان
بالوضوء ففاجاه الموت قبل
الايضاء ولا تصح بصلاة

وبركمتي الطواف ثبتت ركعتا الطواف بوصية الحج او العمرة لا بد ذكرها وما ذكرها
الا عطف خاص على عام واما ان يصلي احد صلاة نافلة فينوي ثوابها لوالديه او
لمن شاء فيجوز لانه صلى لنفسه وتبرع بالثواب كما روي ان بعض العمانيين
المتقدمين ممن جاء بعد عصر الشيخ احمد الويليلي ثنى ان يصلي عنه بعض المغاربة
ركعتين في جبل الشيخ احمد الذي يتعد فيه ونزات عليه فيه الحوروان في بلادنا
هذه الماطل على بلدتي وقبرة الشيخ محمد وهي بلدة يسجن فيخرج عن المغربي حجة او
قال يصلي عنه ركعتين في المسجد الحرام وكما روي ان عبد الملك بن حبيب من
قومنا قال ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه راعينا قال ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال ان بالمغرب جزيرة يقال لها الاندلس ستفتح بهدي حبيهم مرابط
وميتهم شهيد يسكنها قوم من امتي قبلتها ببحر وجوفها وشرقها عدو ومدينتها قرطبة
وهي مدينة الملوك ودرب الاسلام لا تزال يخرج منها الرباط والمساكر يحاربون
النصارى قال عمر بن الخطاب لو اوصيت من يصلي عني ركعتين في رباط هذه
المدينة على بحرهما ولحقت ذلك الزمان كنت احج عنه حجتين قد سمعت حبيبي
رسول الله صلى الله عليه وسلم يردد ذكرها مرة بعد مرة وكما يذكر في الاثر ان
من صلى صلاة كذا واعطى ثوابها لوالديه او للمسلمين كان له من الاجر كذا وكذا
وفي التاج اختلاف في عمل الحجي عن الميت كصيام وصلاة وطواف فقال الاكثر
لا يجوز عنه ولا عن حي وكان عطاء يقول لابن له ولولي له قم فطف عني وقد
بسطت هذا في غير هذا الكتاب وفي الديوان من ترك الصلاة برهة من الزمان ثم
تاب فانه يعيدها ان امكنه ذلك وان لم يمكنه فليتب الى الله عز وجل وليس عليه
غير التوبة وليس في الصلاة وصية كغيرها لانه لا يصلي احد عن احد اه وفي
الاثر اذا احتضر فابدها ولو بالتكبير جاز وان مات ولم يبدها رجونا انه لا باس عليه
ان تاب وان قال لوارثه اقض عني صلاتي لم يلزمه الا ان قبل له بالقضاء عند
بعض وان قال علي صلوات فاسئل فما لزمه فانفذه عني فلا شيء على الوارث حتي
يقول تعدد تركها او تضيقها اذ لا يدري اعليه بدله او كفارتها وان قال علي
كفارة صلوات فاسئل لي فما لزمني فانفذه عني من مالي فاقله واحدة واكثرها

ثلاث يخرج من ثلثه وان قال عليه خمس كفارات صلوات مثلاً تنفذ من مالي
فقل من الكل لا مكان كونها من قبل غيره فان اقرانها من تضيق صلواته
فقل من الثلث وقيل من الكل واذا ثبت الوجوب ولم يعرف ما هو ولا يقرانه من
صلواته فمن الكل وان اوصى بكفارة خمس صلوات خير الوارث في هذا الاحتمال
انها واحدة تجزي عن خمس صلوات فان شاء انفذ واحدة وان شاء انفذ خمسا
للفلاف في ذلك * او اغتسال * من جنابة او حيض او نفاس او غسل نجاسة
* او وضوء او استنجاء * او التيمم مثل ان يلزمه ذلك فيضيق اداءه او ينسأه
فيوصي ان يفعل الوارث او غيره ذلك عنه فلا يجوز ذلك ولا ينفذ اذ لا معنى لان
يفعل ذلك عن غيره لان الغتسال والوضوء والاستنجاء والتيمم انما تفعل للنحو
صلاة * اوله * اي او لواحد مما ذكر من الصلاة والغتسال وغيرها * بشيء *
مثل ان يوصي بعشرة دراهم ليغتسل بها عني او يتوضأ بها عني او يستنجي بها عني
او يتيمم بها عني او يوصي بها للغتسال او للاستنجاء او غيرها مما ذكرناه او يوصي
بها للفقراء من اجل الغتسال فلا يجوز ذلك ولا ينفذ * او لمصل على جنازته *
لان الصلاة عليه فرض او سنة لا تؤخذ عليها الاجرة وان اوصى لمن يحضر جنازته
جاز وقد يقال ان اوصى لمصل عليه جاز له ولا ينو الاستنجاء والمصلي اخذها ان
نوى الصلاة لله لا للاجرة * و * ان اوصى بشيء للصلاة وما بعدها * وهل
يا كلها الاقرب * لانه وصية لم تثبت وهي لو كانت تثبت لكانت من الثلث
واصل الوصية ان تكون للاقرب فكان الخطا فيها يصلح بالرد الى من هو الاصل
فيها وهو الاقرب * او لوارث * انها لما بطلت كانت كانه لم يوص بها فكانت
كسائر التركة للوارث ولانه لم يقل هي للاقرب فلا ياخذها الاقرب ولو كانت
ترجع اليه لكان يجزي الموصي ان يوصي عمدا لغير الاقرب كما لا يثبت فمسير جمع
للاقرب * قولان * اصحهما الثاني عندي لما ذكرته من العلة ثالثهما انه اذا اوصى
لذلك بشيء اعطى الفقراء كانه قال كفارة فانه لو قال كفارة عن ذلك لثبت ولو
لم يكن في قيمة الملاحظة ولا المرسلة ولو لم يكن مما يعطى في الكفارة وقيل ان لم يكن كذلك
لم يثبت ويا كله الاقرب وقيل الوارث وفي الديوان واما ان اوصى باغتسال الجنابة

او اغتسال او وضوء استنجاء
اوله بشيء او لمصل على
جنازته وهل يا كلها
الاقرب او لوارث قولان

فانهم يغسلونه غسلين غسل الجنابة وغسل الميت ومنهم من يقول ليس عليهم الا غسل واحد
والرجل والمرأة في هذا سواء **❦** وان اوصى بشيء **❦** كدينار ونصف واكل من ذلك مما مر في
محله انه يلزم من جامع في حيض او نفاس او صفرة او غير ذلك والشئ يطاق على الذهب
والفضة وغيرها فيجوز على هذا ان يعطى العروضة والاصول في كفارة جماع نحو
الحيض كما يجوز الذهب والفضة ويناسبه قول من قال يتصدق بشيء وسواء في
ذلك الحي والميت وقيل لا يعطى عن الميت الا الذهب والفضة بالوزن او بالسكة
ويجوز على الحي غير ذلك ولم يذكر الاصل لكثرة قيمته غالباً لا لانه لا يجوز بل
يجوز **❦** لدخول الفراش **❦** اي لدخوله الفراش وهو زوجته اي لدخوله عليها اي
لجماعها ايها في حيض او نفاس او صفرة او غير ذلك مما لا يجامعها فيه عمداً
❦ دفع لشيخ **❦** فقير وانما يشترط الفقر لان ذلك كفارة وهي لانقراء بل قال
الشيخ احمد الحقوق كلها لانقراء اراد به هنا من استبان فيه السن وضعفت قواه
لانه ابعد من دواعي الجماع في الحيض ونحوه اذ لا يجب الاكثار منه حتى بدعوه
ذلك الى مواقعه حين لا يجوز لان ذلك كفارة والتكفير ينبغي ان يكون على
مضادة الذنب لانه من التوبة **❦** مسلم **❦** اي موف بالدين لان هذا الوصف ايضا
ابعد من دواعي الجماع في الحيض ونحوه وايضاً شبهه بزكاة الفطر لانه في ذلك عمل
يبدنه في بدن من هو كبدنه فكان اقرب الى زكاة الابدان من زكاة الاموال
❦ او عجوز **❦** فقيرة مسلمة لما ذكرته في الشيخ مسلم **❦** قريب اليه **❦** باناسب
لا بالرضاع ولا بالصهر ولا بالولاء وقريب نعت لعجوز ولم يقرنه بالناء مع انه صفة
موت لانه بوزن فعيل بمعنى فاعل وهذا قد يذكر في التانيث لانه بوزن المصدر
كصهيل او لانه للنسب ويقدر مثله لشيخ اي لشيخ مسلم قريب كما حذف
مسلمة بعد قوله عجوز فذكر في كل ما حذف في الآخر ويجوز كون قريب نعتاً لشيخ
فيقدر او عجوز قريبة ويجوز كونه نعتاً لها لكونه بوزن المصدر وحذف منها معايد
الفقر واضل الكلام دفع لشيخ فقير مسلم قريب او لعجوز فقيرة مسلمة قريبة
وانما قيدت ذلك بالفقر لانه كفارة ومحل الكفارة الانقراء ويدل لهذا قوله فانفقير
مسلم مطاعة اذ المراد والله ا لم ان لم يوجد ذلك فليقتصر على فقير مسلم فيفيد كلامه

وان اوصى بشيء لدخول
الفراش دفع لشيخ مسلم
او عجوز قريب اليه

معنى الاقتصار واذا افادة وافهمه علمنا ان المقتر مراعى مع ما ذكر من القبول في قوله
لشيخ مسلم الخ واشترط القرب لان في نحو الجماع في الحيض موصل الى فساد في القرابة
ان يكن الولد من جماع الحيض او نحوه وان وجد اما فقيراً شاباً قريباً واما فقيراً
شيخاً اجنب اعطى الشاب القريب لان فيه نفع قريب كالصلة وجبر النقص
الذي تسبب له في نوع القرابة واما الشيخ فلو كان فيه تخاف عن مجامعة الحائض
الا انه قد يجامعها الشيخ وقد يتجافا عنها الشاب **❦** ان وجد **❦** من صفته كذلك
❦ والا **❦** يوجد بان لم يوجد الا غير شيخ وغير عجوز او لا شيخ او عجوز بالقرابة
ولا لني الماضي وهكذا في لا بعد ان الشرطية اذا كان المعنى على الماضي بعد ان
فالمضارع بمعنى الماضي وترده ان للاستقبال **❦** ف **❦** ليدفع **❦** مسلم فقير مطلقاً **❦**
ولو غير شيخ ولا قريب ولا عجوز ولا قريبة والمراد لانسان مسلم فقير ذكر او انثى
مطلقاً لكن ان وجد من اتصف بالقرابة فلا يعطى غيره وكذا من كبر سنه وان
وجد من كبر سنه وهو غير قريب ومن لم يكبر سنه وهو قريب اعطى من كبر سنه
وهو غير قريب وان لم يجد الا غنياً او موقوفاً فيه او متبراً منه حفظ حتى يجد
الفقير المتولى على حد مامر فيعطى والفقير ماهر والفقير في الزكاة لكن اعتبار شدة الفقر وما
يقرب منها هنا اولى كما هو شأن الكفارة ثم ان دينار الفراش ليس باعظم
من الزكاة ولا مساوئها بل الزكاة اعظم لانها مأمور بها مكررة في القراءان والسنة
مضيق بها ورد فيها الوعيد الشديد تاركها كافر وليس دينار الفراش كذلك وهي
اقرب الى الكفارة فلو اعطاه فقيراً موقوفاً فيه او متبراً منه اذ لم يجد متولى لكفائه
ولو اعطاه مع وجود المتولى لجاز ايضاً عند مجيز الزكاة للفقير الموحد مطلقاً ويعطى
ذلك لفقير واحد او فقيرة واحدة على ظاهر الاصل وهو الديوان وظاهر كلام الشيخ
ويجوز عندي ان يعطى اثنين او ثلاثة فصاعداً اصله سائر الكفارات وقد اجاز
بعضهم ايضاً التفريق في زكاة الفطر كما في زكاة المال وجاز في شاة الاعضاء ان
تعطى اثنين وقيل ثلاثة واجازوا اكثر الى ثمانية لا فوق الثمانية ولا الواحد
❦ وصح **❦** الا بصاء بشيء مامن الاشياء كصدقة وزكاة ودينار الفراش والاتصال
والاحتياط وغير ذلك **❦** لحامله وغاسله وكافئه **❦** وحافر قبره **❦** ومنزله في قبره

ان وجد والا فمسلم فقير
مطلقاً واضح لحامله وغاسله
وكافئه ومنزله في قبره

ودافنه ونحوه * مكن ياتي بالسريين من حيث هو الى الميت حيث هو ويرده الى موضعه ويجوز ان يوصي لمن يفعل ذلك باجرة ايضا ويجوز لمن يفعله ان يأخذه على انه اجرة الا ان لم يوجد من يفعل ذلك فانه يكون فرضا عليه ولا اجرة له ولكن ان اوصى له ولم يقل اجرة فله ان يأخذ على انه غير اجرة بل صدقة وان اوصى له بانه اجرة فلا يأخذ وقيل له ان يأخذ لا على انه اجرة وكذا كل مالا تجوز فيه الاجرة * ولقارني عليه بعد وفاته * لا على انه اجرة القراءة ولا يأخذ على انه اجرة لما بل صدقة فان اوصى باجرة لما فلا وقيل له ان يأخذ على غيرنية الاجرة كما علمت وقد مر الخلاف في الاجرة على القراءة والصحيح المنع فلو اخذها على الوصول الى القبر لجازلانه عمل وان اوصى بكذا وكذا لعشاء قبره فلا يجوز وبالكفا الاقرب وقيل الورثة كما في الديوان والظاهر انه اذا جرى عرف بان المراد بذلك اطعام من يقرأ عليه مثلا جازنا مر عن الشيخ عامر ان الوصية تجري على العرف * وهو * اي الايصاء مطلقا * من الثالث * واختلف في العدالة والزكاة وغيرها وقد تقدم الكلام على ما يخرج من الثالث * وبقضاء صوم * واجب لرمضان او غيره * ولا يمسك الوارث ما اوصى به لصائم عنه ويصوم عنه الا ان اذن له * لان ذلك وصية ولا وصية لوارث وانما اجازه ان اذن له مع ان الوصية له لا تحل بالايصاء لان هذا لمطلق من يصوم فالصوم كعمل بالاجرة وقيل لا يجوز ولو اذن له وقيل ان اوصى بصوم اطعموا ولا يصوموا والفرق بين الحج اذا جازوا ان يحج الوارث ويأخذ الاجرة والصوم اذ لم يميزوا الا باذن ان الحج اثبت في الاجرة وفي اجزاء احد عن احد فيه ولو حيا ان عجز ولم يطق ومن اوصى يصوم فاقبل ما يصام عنه يوم وان اوصى ببذل رمضان اطعاما فلا يثبت الا بدلا ومن اوصى بشهرين كفارة جاز ان يطعم عنه بهض ويصام بهض ان اتصلا وقيل يجب احدهما ومن اوصى بتفريق كفارات صلوات واما ان فرق عنه الصلاة الواحدة في ثلاث ثمار في كل عشرين مسكينا وجاز ما امكن اذا اكل الكفارة وان اوصى بتكفير صلاتين فلتكل اطعام ستين وان اطعم عنها ستين اجزاء اذ لم يجد لتكفل واختلف في اخذ الوارث من الكفارة والزكاة ونحوهما مما للفقراء فقل يجوز لارتفاع

ودافنه ونحوه ولقارني عليه بعد وفاته وهو من الثالث وبقضاء صوم ولا يمسك الوارث ما اوصى به لصائم عنه ويصوم عنه الا ان اذن له

نفقة الموصي عنه ولا سم الفقر وقيل لا لظاهر لا وصية لوارث * ويوصي مقيم بما عليه من انقضاء وان لم يضيع * قضاء * ان تعمد الا كل لا يضر * كجوع فان تعمد لعذر كجوع مهلك ولو لعوض فقط اولى * تعمد كمنسيان اولى يكن مقيما كان افطار في السفر ومات فيه او دخل الحضر بعده غير قادر على صوم او دخله موافيا لرمضان * اخر وصامه وتعقبه بعد سفر او مانع صوم او كان يطعم عماله من القضاء لم يلزمه الايصاء فان اوصى صاموا او اطعموا على مامر ومن لم يترك مالا فليس على الورثة انفاذ وصيته وان احتسبوا فانفذوها فهو افضل وكذا ان احتسب غير الوارث قريبا او اجنب ومن قال يقضي الاكل ناسيا الزمة الايصاء ان لم يقض وكذا من نسي نفسه * ومن تكفل بانفاذ وصية معدم * وهو من احاط الدين بماله على مامر * من ماله * سواء * تكفل له في حياته او لوارثه او خليفته او من يهتم به او عقد ذلك وحده او بحضرة الناس * لزمه * في الحكم وعند الله مما عثر او هان * وان غير وارث وقيل لا * يلزمه في الحكم ولزمه عند الله وانما يلزمه في الحكم لانه قد ائتم نفسه مالم يلزمه ولا طاب له متعين يطالبه بحق متعين له بنفسه والوارث والحليفة ولوطلباه لكن لغيرهما واصحاب الكفارات والزكاة ونحوهما غير محصرين ولكن قد يعين الميت من يأخذ زكاته وكفاراته وغيرها وقد يكون في الوصية الوصية بالحقوق المتعين اصحابها كالدين والصدقات والتحقيق انه اذا تبين لزمه في الحكم كما عند الله * ولا يدرك الوارث ولا الاقرب مما تكفل به شيئا * من الوصايا التي تبطل وترجع للوارث او الاقرب ولا يرد الاقرب ما يرد من الوصايا اذ لم يوص له بل ما بطل رجع للمتكفل وما يرد الاقرب من الوصايا لا يرد بل يبقى للموصى له ولا يرد الوارث ايضا لنفسه ما زاد على الثلث لان ذلك انما يكون للاقرب والوارث في مال الموصي والمال هنا ليس للموصي واما ما اوصى به للاقرب من وصية الاقرب او من حق له كدين او من حق اخروي كزكاة او ما اوصى به للوارث من حق له كدين او حق اخروي فانه اذا تكفل به له ادركه * وان اوصى بهذه الغنم * او غيرها من الحيوان التي توكل * لجيرانه * او غيرهم * لا يذاهم * او بتقصيره في حقهم او بغير ذلك * انفق عليهم باعيانها * فيقسمون بانفسهم تمكن القسمة لها باعيانها ولا تمكن واذا

ويوصي مقيم بما عليه من القضاء وان لم يضيع ان تعمد الاكل لا يضر ومن تكفل بانفاذ وصية معدم من ماله لزمه وان غير وارث وقيل لا ولا يدرك الوارث ولا الاقرب مما تكفل به شيئا وان اوصى بهذه الغنم لجيرانه لا يذاهم انفق عليهم باعيانها

امكنت وتساوت الشياه مثلا فالوارث او الخليفة ان يعط كلا سهمه هذا هو الوجه
 الراجح * وجاز بيعها وانفاق ثمنها * عليهم هذا هو الوجه المرجوح لانه لم يوص بثمنها
 بل باعيانها وسواء في الانفاق ان يعطيهم الوارث او الخليفة جملة او يعطي كلا سهمه
 اذا امكن وقيل اذا اوصى بشي * وجب اعطائه بنفسه ولم يجوز بيعه واعطاه ثمنه الا
 ان كان مما لا يجوز في الوصي له وكان مما يحل للموصي له فانه يباع وينفق ما يجوز
 مثل ان يوصي بالانم للكفارة * وكذا ان اوصى بها * او بنحوها * لا اتصال *
 من مال الناس او للزكاة زكاة الحيوان او غيره او اوصى بها لاحد اتصالا من مال
 الموصي له * او احتياط * من مال الناس او مال الزكاة او غيرها كالكفارة ينفقها
 باعيانها قضاء عما لزم ولو من دراهم الزكاة وجاز بيعها وانفاق ثمنها وقيل لا * ولا
 يجزي ذبحها * وتذكيته * وانفاق لحمها في هذا * وكذا في الذي قبله وهو
 ايضاه لجيرانه مثلا بها لان ذبحها تصرف فيما اوصى به وتغيير له بلا اذن منه
 * الا باذنه * وان اذن لهم في ذبح شاة او بقرة او بعير اوصى به للزكاة لم يجوز لهم ذبحه
 بل يعطونه حيا الا عند مجز لمن لزمته شاة للزكاة ان يذكيها ويفرق لحمها فانه يجوز
 في الشاة اذا اوصى بها واذن في تذكيته ولا يجوز ذلك في شاة الاعضاء ولو اذن
 لهم بل يعطونها خبة وكذا لا يعطون ثمنها واما مالا يوكل لحمه او يكره فاذا اوصى
 به فانه لا يجوز لهم قتله سواء يحل القتل بالذكاة او لا يحل له وان اذن لهم في الذكاة
 او عين الذبح او النحر جاز لهم ما فعلوا من ذلك وجاز تفريقها واعطائها غير مفرقة
 والاولى ان لا يخالفوا ما ذكر من ذبح او نحر ان كانت مما يختلف فيه لعله يرى او
 يرجح ما اوصى به من احدهما * ولزم وارثا ترك * الجملة نه ت وارثا * نصيبه
 من المال * وهو كل ما يصير له بعد ما ينوب الوصايا من ثلث او اقل او اكثر
 ان اجاز الاكثر * لغيره * من الورثة او غيرهم * انفاذ منابه من الوصية * من
 ماله او من الثلث الا ان تكفل له الوارث او المتروك له او غيرها بانفاذه ان كان
 المتكفل متولى واجيز من يصدقه وانما لزمه الانفاذ مع انه لا يلزم من الوصية شي
 الوارث اذا لم يرث مالا وهذا لم ياخذ شيئا لانه مات ترك الا بعد ما ورث لان سهمه
 من التركة قد دخل ملكه بمجرد موت الموصي فانما يسوغ له ترك حقه لترك حق

اجاز بيعها وانفاق ثمنها
 وكذا ان اوصى بها
 لا اتصال او احتياط ولا
 يجزي ذبحها وانفاق لحمها
 في هذا الا باذنه ولزم وارثا
 ترك نصيبه من المال لغيره
 انفاذ منابه من الوصية

الموصي وهو الانفاذ * وقيل لا * يلزمه لانه قد ترك ما يجب عليه به الانفاذ
 وعلى هذا فيجب على الوارث او الخليفة انفاذ منابه من الوصية من الثلث او مما صح
 للوصايا ولا يتركونه بخلاف القول الاول فانه لا يلزم الوارث ولكن لا ياخذ
 المناب الذي تركه للوصية بل يترك للوصية ولزم الخليفة انفاذه وان قال المتروك
 له قد اتمتكم مقامي في التركة وقيل لزمه ان ينفذ منابه مما يعزل للوصية * وان
 حول * الموصي * لهم وصيته * اي نقلها عن وقت انفاذها المعتاد شرعا وهو وقت
 الموت او ما بعد الدفن * لاوقات الغلات * في السنة او فيما فوقها او الى وقت
 يعينه * جاز * مثل ان يقول انفذوها في وقت غلات السنة فيفتتونها في وقت
 الحبوب من الشعير والبر وغيرهما وفي وقت التين وفي وقت التمر ولا يؤخرون وقت
 غلة وكذا لاوقات غلات سنتين او ثلاث فصاعدا لا يتركوا سنة ولا غلة بعضها
 ثم ذلك بحسب ما فهموه من كلامه فلو اوصى بالكفارات لاعتبروا ما يعطي فيها
 من الغلات وان رخص لهم ليجروا رخص السعر في اوقات الغلات مثلا جاز
 * ولا يضمنون ان تلف المال بلا تصديقهم فيها * اي في اوقات الغلات او قبلها
 او بين غلة وغلة وان ضيعوا ضمنوا * ولا يؤخروا بعد وجوب المال * وامكان الانفاذ
 * ان قال انفذوها اذا تيسر * انفاذها * لكم * لانه اذا وجد المال فقد تيسر
 لهم الانفاذ ان امكن فليس قوله اذا تيسر توسيعا بل تصرحا بالتضييق الذي تحمل
 عليه الوصية ولو لم ينطق به لان الوصية يجب انفاذها بالعجلة قدر الامكان فبعض
 يدفن وبعض ينفذ واجازوا التأخير حتى يرجعوا من الدفن * وجاز انفاذ واحد
 منهم * اي من الورثة من ماله الوصية كلها او بعضها * عنهم او اكثر * اي
 مازاد على واحد * و * ليس له من مال الموصي او الوارث بدل او قيمة او مثل
 ما ينوبهم مما انفذ من ماله بل * عد متبرعا ان لم يشهد * الشهود * على ادراك
 مناب الآخرين * وان اشهدهم ولو بلا حضرة من الورثة او الخليفة ادرك ان لم
 ينكروا انه انفذ ولم يكن له بيان وقيل اذا اجازوا له كان امينا في قوله انفذت ان لم
 يتهم وان اتهم احتاج للبيان ولا يكفي التحليف لان ذلك حق للميت وقيل يدرك
 ولو لم يشهد ويأتي كلام الشيخ احمد * لا * انفاذ الخليفة من ماله او غيره او

قيل لا وان حول لم وصيته
 لاوقات الغلات جاز ولا
 يضمنون ان تلف المال بلا
 تصديقهم فيها ولا يؤخروا
 بعد وجود المال ان وقت
 انفذوها اذا تيسر لكم جاز
 انفاذ واحد منهم عنهم او
 اكثر وعد متبرعا ان لم
 يشهد على ادراك مناب
 الآخرين لا

وارث وارثه * فانه يجزي عنه وارثه اعني وارث الاول ولا يدرك عليه ايضا
ان لم يشهد ويجوز ان يريد بوارثه هنا موروثه اي موروث الذي انفذ من عنده اي
الذي يرثه لو مات وهو وارث الاول ويدل له قوله * وجاز ان ورثه وارثه وحده *
فانه يتبادر منه ان المراد بوارثه موروثه اعني الذي يرثه الذي انفذ وان انفذ من لا يجوز
انفذه في الشرع اذ زاد على الثلث فمن ماله ولو اشهد الا ان اجازوا له قبل او بعد
وسواء في هذا الوارث ووارث الوارث وان انفذ الوارث من مال الموروث صح
عنه وعن سائر الورثة وذكر الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله كل مالزم ضمانه
من انفذه كما لا يجل له فغرم لربه ماعليه زال عنه ضمانه ولا ينفعه اجره وقيل ينوبه
لما عليه من التبعات ما قام عينه وقيل ينفعه في كل مالزمه ولو ذهب عينه ان كان
ماعناه له من جنسه وقيل ينوبه فيما لزمه من التبعات وان غير منجوسة وهذا انما يصيبه
في نفسه مما عليه لافي غيره وقيل في الوارث ان يصيب فيه مثل ما يصيب في نفسه
في كل ما ذكر والاجنب لا يصيب فيه ما ذكر وقيل فيه اذا لم يكن له
مال وعنى له ما ذكر ان يصيب فيه مثل ماله في نفسه وقيل فيمن تحمل عنه ان
يصيب فيه هذا وقيل يصيبه في الاجنب وينوبه له في نفعه واذا انفق الوارث
على موروثه شيئا على ان يرجع به عليه كان له الرجوع على الورثة خليفة كان او
غيره * لم يشترط في العقدة ان لا يرجع عليهم بما انفذه وليس لهم عليه يمين
وقيل يدركونها عليه وغير الوارث اذا انفذ على غيره شيئا على ان
يرجع به عليه لم يجده وقيل يجده اذا كان غير مشطوع اه والله اعلم
* باب * في الرجوع في الوصية * جاز في الحكم الرجوع فيها *
واما فيما بينه وبين الله فلا يجوز له الرجوع فيما اوصى به قصدا للتقرب الى الله
ولا فيما هو حق واجب عليه الله او للمخلوق كالدين لكن ان اشهد على ان
لقلان او لمسجد كذا ونحوه * كذا وكذا حقا له من قبل بيع كذا
او غير البيع فلفلان او لقائم نحو المسجد مطابقة الشهود ان يودوا
شهادتهم فلا يفيد الرجوع شيئا وفي الاثر الصدقة ان كانت لله تعالى من
تلمه لمن تجب له ان قبلها وان ردها قليل ترجع الى المتصدق او وارثه وقيل

وارث وارثه وجاز ان ورثه

وارثه وحده

باب

جاز في الحكم الرجوع فيها

تنفذ على غيره من اهلها وقيل توقف حتى يقبها الاول او يموت فباخذها
وارثه وان رجع فيما تصدق به بجهالة كان له ان لم تكن لله ولا تدخل الجهالة في الاقرار
اه وان رجع في وصية الاقرب بطات وكفران لم يراجعها او يبدلها ومعنى الحكم
هنا الفتيا بالحكم يستعمل في الفقه في الفروع على الحكم بين الخصمين وفي معنى
الفتيا وكلاهما مقابل لما بينه وبين الله ويجوز له الرجوع في شيء من الوصية اذا راي
غيره خيرا منه وا بدله به * لافي تدبير وعق * عطف على متعلق بحال محذوفة
وصاحبها الضمير في قوله فيها اي جاز في الحكم الرجوع فيها ثابتة في غير تدبير
وعق لافي تدبير وعق اوفي بمعنى الباء والاعراب كذلك اوبعاق الجار المقدر
على قول الكوفيين بالضمير لان مرجعه يصح التعاقب به اي جاز في الحكم
الرجوع في الوصية بغير تدبير وعق لا بها وانما اجعل لاعاطفة لانها لا تعطف
اسما على ما يعمه او يصلح له لا يقال جاء الناس لازيد ولا جاء رجل لازيد ولا ظهر انه يجوز له
الرجوع في العتق اذ لم يعين رقبة في الحكم واما فيما بينه وبين الله فلا لانه اما
رجوع عن عتق لازم او عن عتق تقرب به الى الله الا ان راي غيره خيرا منه او لم
يلزمه ولم يتقرب به الى الله وعلى كل حال اذا عتق لا يجوز له تركها * والزيادة
والنقص * معطوفان على الرجوع فتقوله في الحكم مساط عليها ايضا فلا يجوز
النقص عما اوصى به تقربا او اداء لحق واجب فيما بينه وبين الله ولا الزيادة التي
تؤدي الى النقص كزيادة الواحد فيما اوصى به لاثنتين وكزيادة ان ما اوصيت به
لقلان باطل ويجوز الرجوع فيما اوصى به للاقرب بتعويض مساويه او اكثر ونجيب
الرجوع عن الوصية المحرمة والاولى الجرع عليها حتى لا تقرا او تمزيقها كذلك او نحو
ذلك وقيل يجوز الرجوع في التدبير كما مر وقيل لا يجوز الرجوع في الوصية كما ذكره
بعد وقيل يجوز له الرجوع في الوصية ما لم تمل او تمت بناء على انه لا يجب الوفاء بعهده
الصدقة ما لم يعط * وان اوصى بشيء * لقلان * او المسجد او للكفارة او
نحو ذلك * ثم قال انه لا خير * وصية مني له او انه لنحو المسجد او اوصى به لذلك
* ثم اوصى به لا خير * او لنحو المسجد * وفيه اقوال ثلاثة * ثالثها * انه يقسم
بينهم * اثلاثا * فلو كانوا اثنين فقط لقسموه نصفين ولو كانوا اربعة لقسموه

لا في تدبير وعق والزيادة
والنقص وان اوصى بشيء
لقلان ثم قال انه لا خير
ثم اوصى به لا خير فثالثها
اثلاثا

ارباعا وهكذا فلو اوصى ببعضه فقط لان او ثاثة فصاعدا ويمنه كربع لا خذه
 والباقي على رءوس سواء على هذا القول ووجه هذا القول ان الايصاء لثاني والثاثة
 فصاعدا رجوع في البعس الذي ينوب من زاد **﴿ وقيل للاول ﴾** كله لانه لم يصرح
 بالابطال عنه بل اوصى له به اولا فالايصاء به لغيره ايضاً في مال الغير وهذا
 يناسب القول بعدم جواز الرجوع في الوصية فلو اوصى ايضاً ببعض مبيع لغيره
 لم يثبت بل كنه للاول **﴿ وقيل للاخير ﴾** ثالثا وكذا لو كان ثانيا او رابعا وهكذا
 ووجه ان الوصية له لكل واحد به الاول نسخ للايصاء به لغيره ورجوع فلو اوصى
 ببعضه مبيعا لغير الاول ثبت البعض فقط للاخير وما سواه قيل للاول وقيل للذي
 قبل الاخر وقال الشيخ احمد رحمه الله ان اوصى به لثان وثاثة ورابع تحاصصوا ان كانت
 الوصايا من اجناس وقيل ذلك رجوع فيكون للاخيرة وقيل للاولى فمابقي فلثانية وهكذا
 وقيل للاخيرة فمابقي فمابقي تليها وهكذا في الاثر وان اوصى بشي لرجل ثم به لآخر فهو
 للاخير وقيل بينهما وقيل للاول ثلثة اربعة وللآخر ربعه وقيل له ثلثة وللاول ثلثة واختير
 انه للاخير وهو راي عمر بن الخطاب رضي الله عنه وبه قال ابن جعفر لانه رجوع عن
 الاول وهو المختار عندي وان اوصى لرجل بشي ثم بنصفه لآخر ثبتا لهما لان له ان
 يزيد وينقص وقيل للاول ثلثان وللآخر ثلث وقيل ثلثة اربع وللآخر الربع
 وان اوصى بخاتم ثم بنصفه لآخر فالتص نصفان بينهما وقيل للاخير وكذا ما اشبه
 ذلك وان اوصى بشي كعبد لرجل وقال لابل لفلان او لفلان فهو بينهما عند من
 يقول ان اوصى لفلان بثلث ماله ثم به لآخر يكون بينهما وللآخرين عند من يقول
 ان الثلث في المثال للاخير وقيل لا تثبت لاحدهما وقيل للاول النصف وللآخرين
 النصف وقيل للاول لانه لم يبين الاستثناء فيه ولا الرجوع بعينه وقيل بطلت عنهم
 جميعا وسواء في ذلك ما اذا اتحد كل فريق او تعدد او اتحد بعض وتعدد بعض
 وان اوصى بمعين ثم بسدس ماله لآخر فزاد المعين او هو والسدس على الثلث تزل
 صاحب المعين بقسمته وصاحب السدس بالسدس وان اوصى لرجل بماله ثم اوصى
 به لرجل ثم لرجل فليل ذلك رجوعا فلم يثبت له سواء فيه وان اوصى به ثم بثلثيه
 لآخر ثم به ثم بنصفه ثم بثلثه ثم بربعه ثم بسدسه ثم به والنصائر للمال استوى من

وقيل للاول وقيل للاخير

اوصى لهم بالثلث او اكثر عندهم قال ينزل صاحب الاكثر بالثلث ولذي الربع
 ثلثة ارباع ذي الثلث ولذي السدس نصف ذي الثلث من ثلثة وثلثين لكل
 واحد من اصحاب الثلث فصاعدا اربعة ولذي الربع ثلثة ولذي السدس اثنان
 وقيل من احد وسبعين لكل من ذوي المال اثنا عشر ولذي الثلثين ثمانية ولذي
 النصف ستة ولذي الربع ثلثة ولذي الثلث اربعة ولذي السدس اثنان **﴿ ولا يعد
 انتفاعه بشي مما اوصى به رجوعا ﴾** كلباسه ما اوصى به من جبة او قميص او شملة
 او نعل او شاشية او نحو ذلك وركوبه على دابة اوصى بها او حملها عليها او زجره عليها
 ونحو ذلك وجزءه صوف دابة اوصى به او جز شعرها او وبرها او نحو ذلك ولا يعد
 امره بالانتفاع رجوعا انتفع المأمور او لم ينتفع **﴿ ولا صرم غلته وحصدها وقيل في
 اللباس ان لبسه انه رجوع ﴾** هذه الجملة مقول القول وجواب الشرط في قوله
 ان لبسه محذوف دل عليه قيل ومعموله وكذا ان امر احدا بلبسه فلبسه المأمور فانه
 رجوع على هذا القول ووجه هذا القول ان اللبس فيه بعض دوام واستمرار اذ لا يفارقه الا الى
 مدة مع ما فيه من شدة المباشرة وليس غيره كذلك **﴿ وتغيير الموصى به عن ذاته
 تغيير مبتدا خبره هو قوله بعد ذلك رجوع ﴾** كصوف **﴿ او قطن او كتان او شعر
 او وبر ﴾** عمل ثيابا **﴿ او شواشي او غزلا او قياما او خيوطا او جبالا او ثياب قطع
 منها جبة او غيرها او شقة كتان مثلا قطعها قميصا او بغزل او قيام فجعله نسجا او بجلة
 فجعله قرقا او خفا او في دفعة كتاب او قرابا او غير ذلك او بزيب او تمر او غيرها فجعله
 خلا او نبذا او لحم فطبخه او بنحو قطن فخشا به وسادة او بثوب فهدبه او بيضه او
 غسله ﴾** وحب بطحن **﴿ مغطوف على الموصى به عطف خاص على عام وكانه قال
 وتغيير حب بطحن وان وجد في نسخة حبا بالنصب فهو عطف على محل الموصى فانه
 مفعول به اضيف اليه المصدر من اضافة المصدر لمفعوله ولو قال وحب طحن
 وسبيكة مككت لكان عطفا على صوف وهو اولى وكذا لو بذر حبا او جعل منه
 خلا او نبذا او نحو ذلك او جعل الطحين خبزا او نوعا من الطعام ﴾** وسبيكة
 بتسكيك **﴿ دنانير او دراعم او جعلها سوارا او قرطا او طوقا او خلاخلا او نحو ذلك
 من الحلي او جعل الدنانير او الدراعم شيئا من ذلك او جعل الحلي شيئا من ذلك**

ولا يعد انتفاعه بشي مما
 اوصى به رجوعا ولا صرم
 غلته وحصدها وقيل في
 اللباس ان لبسه انه رجوع
 وتغيير الموصى به عن ذاته
 كصوف عمل ثيابا وحب
 بطحن وسبيكة بتسكيك

مثل ان يجعل الدنانير او الدراهم او السوار مبيكة رجوع لعدم بقاء الاسم الذي وقع الايضاء به وقيل لا بعد التغير رجوعا ما وجد عينه اي مادامت عينه موجودة ولو غير شكله فجميع تلك التغيرات المذكورة ليست رجوعا ولو تغير التمر او العنب خلا او نحو ذلك ولو بزيادة شيء كزيادة ماء لعصير العنب او للتمر ومن ذلك ما يتركب به المداد اذا اوصى به ثم جعل مداد او قيل ان قطع منه شيئا ثبتت الوصية في الباقي ولو نصفاً وان اوصى بثوب او غيره ثم صبغه او اوجده قد بغه او دبهه وصبغه ايضا او اوصى به مدد بوعا ثم صبغه لان تعدد التغير لا يعدل الرجوع ولو اكثر على القول الاخير ما وجدت عين الشيء بل ليس الصبغ والدبغ تغييرا في الذات بل في الصفة واللون والتغير الذي عده رجوعا هو تغيير نفس الذات ولذلك قال فليس برجوع وكذا سائر الزيادات مثل ان يوصى بثوب فيخطه او يرقه او يدار فيخصها ويزل الوارث في الصبغ والدبغ وغيرهما من الزيادة كالخياطة والصبغ بكسر الصاد واسكان الباء وبكسر الصاد وفتح الباء ما يصنع به والدبغ بكسر الدال واسكان الياء ما يدبغ به ومعنى نزول الوارث في ذلك انه يقعد فيه ويثبت له فيعطيه الموصي له قيمة الصبغ والدبغ والخياطة ونحو ذلك وان ردت الوصية لثلاث فلم يكن الجلد ونحوه كله للموصي له بل له بعض فقط فانما يعطي الموصي له الوارث ما يذوب من ذلك لما اخذه والذي عندي انه لا شيء من الوارث فيما يستهلكه الموصي به كالصباغ والدباغ والخيطة والجص وقيل الصبغ رجوع ان كان زيادة لان كان نقصا مع الموصي له في نفس الشيء بلا دبغ ولا صبغ ولا خياطة يعني ان الصبغ والدبغ مثلا للوارث ونفس الجلد للموصي له والذي عندي ان الكل للموصي له كما في غرس او شجر او نقل غرس او شجر او نقض دار او نقض حائط او حمام او بيت او غير ذلك او نحو ذلك مما يوضع على الثبوت وليس من شأنه النقل من محل لآخر رجوعا عن الايضاء به وان نقص من الدار بعض حجارة او خشب او غير ذلك واخذه او تركه منزوعا من محله فرجوع منه لا من باقي الدار فما دامت تسمى دارا تكون باقية في الايضاء ولو نزع كثيرا وفي غرس ارض بنخل او شجر اذا اوصى بملك الارض او ببناءها اي

رجوع وقيل لا ما وجد عينه ولو غير شكله وان اوصى بثوب ثم صبغه او جلد قد بغه فليس برجوع وينزل الوارث في الصبغ والدبغ مع الموصي له ونقل غرس او شجر او دار او حائط او نحو ذلك من محل لآخر رجوع وفي غرس ارض او بناءها

بناء فيها لدار او بيت او غيرها او حفر فيها لنحو مطهرة او بئر قولان قيل رجوع للتصرف فيها وتبديل الاسم وقيل غير رجوع الا في موضع البناء وما احاط عليه وفي الموضع الذي ثبت عليه الشجرة او النخلة لبقاء الاسم فيما بقي من الارض وليس الحرث رجوعا وانما هو ارتفاع كركوب ومسكن بضرب بيت شعر ونحوه ومسكن في مسكن اوصى به وفي الاثر الرجوع في الوصية ان يزيد او ينقص في الموصى به كزيادة بناء او عمارة وكتجصيص وقطع ثمار او قسيل او غصن او كرب وردم ارض وسقي وهدم دار وقيل ليس ذلك رجوعا قيل في هدم الدار لانه نقص وقيل قطع ثمر النخلة غير رجوع وان قال لا تنفذوا وصيتي لا يشتغلوا به على الصحيح كما في الديوان فذلك رجوع لا يشتغل به اولا بعد رجوعا اصلا وعلى كل حال فلينفذوها لانه لا يخلو من واجب عليه يوصي به ولم يبين مالا ينفذون بل عمم عدم الانفاذ وعدم انفاذ الواجب معصية فلا يوافقوه على المعصية وان لم يكن ما يجب فيها فلما وجب الانفاذ مع انه قال لا تنفذوا لان قوله لا تنفذوا ليس نقضا لها وابطالا ولو اراد ابطال لقال قد انفذتها فلا تعيدوا لها انفاذا او قد تركتها او رجعت عنها او نزعها او مزقتها او محارها او اتلفها بوجه ومن شأن الوصية الانفاذ والشيء انما ينهي عنه اذا كان يمكن وقوعه فذكره الانفاذ تقرير للوصية ولو ذكره بالنهي اذ نهية لغو وقيل رجوع في كل مالا يجب وفي كل واجب يمكن اداؤه قبل فلا بد من ان ينفذوا وصية الاقرب ان اوصى بها ولو قال لا تنفذوا ولا بد من وقوع التدبير لمعين عينه ولو رجع عنه الا ان تبين انه عجل عتقه او كاتبه فلو اوصى بدين او تباعة بلا شهادة يقع الحكم بها وقال لا تنفذوا لم يحكم عليهم بانفاذه وقيل لارجوع في الوصية في الحكم فلو اوصى بوصية واتلفها ولا شهود لما يحفظونها فلا شيء عليهم ولو كانت عليها شهود اولى يتلفها فبقيت تقرا ورجع عنها لزمهم انفاذها وهذا بناء على ان كل ما لزم الانسان فيما بينه وبين الله اذا علم به الحاكم باقراره او بغيره يحكم به وما اوصى به وجب عليه الوفاء به لانه وعد بما لم يجب فكان واجبا بالوعد او وعد بواجب لا يجحد عليه الحاكم شهودا او طالبا الا انه قد لا ينوي التقرب الى الله بذلك لكن ظاهره

او حفر قولان وان قال لا تنفذوا وصيتي لا يشتغلوا به وقيل رجوع وقيل لارجوع في الوصية

وعد فلا ندري انه لم يتوبل قال من قال يجب الوفاء بالوعد ولو لم ينو التقرب
 واخرجه الشيء من ملكه * بصدقة او اصدقاء او هبة او اهداء او بيع له او شراء به او
 اعطاء هاجرة لمن عمل له او اعطاه ارشاً او غير ذلك من انواع الاخراج من الملك
 رجوع * فلو اعتق عبداً فادوى به او ذبزه او كاتبه او قتله او فعل به ما يعتق
 به كالمثله لكان رجوعاً بالاولى لان ذلك في العبد اشد من اتلافه بالاخراج من
 الملك لخروجه بذلك عن حد من يملك وان ادوى بعبد له لرجل ثم ادوى به ان
 يعتق او ذبزه فرجوع * وثبت في الباقي ان اخرج بعضه * او اكل بعضه او اتلف
 بعضه * وكذا * اي كما ثبتت الوصية في البعض الباقي ثبتت في الشيء كله * ان
 باعه بنفسه او فعل فيه موجب اخراج * كشرائه به واجارة واعطاه في شفعة
 وادى * ثم بان له فسخه * اي فسخ موجب الاخراج مثل ان يشتري به فيظهر
 ان الشراء منفسخ او يظهر به عيب على القول بان بيع المغيب منفسخ او يعطيه
 اجرة فتفسخ بوجه او يعطيه في شفعة فيظهر انه قد فاتته بوجه او لا يستحقها او
 انفسخ الشراء او اعطاه صداقاً فيظهر ان المرأة محرمة له او محرمة عليه ولم يدخل
 عليه لانه لما انفسخ ذلك ظهر انه لم يتعقد فكانه لم يكن فلو باعه وظهر فيه عيب
 وقتنا بتخير المشتري فردده فذلك رجوع لان البيع على هذا منعقد ولكن اجازوا
 للمشتري وفي الاثر ان خرج من ملكه ثم رجع اليه بلا فسخ فقبل رجوعه الا ان ادوى
 به ثانياً وعليه الاكثر وقيل ليس رجوعاً لان الوصية تجب بعد الموت وهو في ملكه
 حال الموت وان ادوى بشيء واصدقه ففارقها قبل المس فنصفه باق للوصية عند
 من قال لا يدخل بالعقد الا نصف الصداق ومن قال يدخل به جميعاً الا انه ان
 فارقها قبل المس انفسخ النصف فالنصف لها والنصف له لا للوصية * وان فعل فيه
 معلقاً * كبيع علقه الى رضى فلان او شراء كذلك شرط ذلك البائع او المشتري
 او بيع او شراء بتخير الى وقت كذا او بيع لغائب او طفل او مجنون بلا نائب تكفي
 نيابته على القول بانه يعلق الى رضى الغائب او المجنون بعد الافاقة او الطفل بعد
 البلوغ وتزوج به تزوجاً معلقاً كذلك * فمات قبل ان يتمه * فتم بعده ولا سيما ان
 تم في حياته * او زهنه فمات وباعه المرتن فرجوع * واما ان لم يتم بعده او رجع

واخرجه الشيء من ملكه
 رجوع وثبت في الباقي ان
 اخرج بعضه وكذا ان باع
 بنفسه او فعل فيه موجب
 اخراج ثم بان له فسخه وان
 فعل فيه معلقاً فمات قبل
 ان يتمه او زهنه فمات
 وباعه المرتن فرجوع

اليه في حياته او فك الوارث الرهن او تركه المرتن او انفسخ الرهن فالوصية ثابتة
 وان هرب العبد او غصب او كاره مولاة او استودعه او اعاره او تسرى
 الامة ولم يتك من تخرج به حرة فالوصية ثابتة وان ادوى بحيوان فذكاه او قتله
 فذلك رجوع وان مات او قتله غيره فليس للموصي له شيء وان اكره رجل
 على ان يدوى بوصية فادوى بها او اكره على الرجوع منها فرجع فليس
 فيما اكره عليه شيء لانه لا عقسد على مكره والله اعلم واحكم * باب *
 في الشهادة على الوصية وغير ذلك وفي الديوان تجوز شهادة الامناء للاقرب
 والاجنب اذا شهد بذلك امينان من الورثة او غيرهم واما غير الامناء من الوثرة
 فلا يجوز قولهم الا على انفسهم وقيل شهادة الورثة لا تجوز على من ورث معهم في
 الوصية وكذلك شهادتهم على وارثهم بالدين جائزة وقيل غير ذلك واما شهادة
 الخليفة للاجنب على الوصية فجائزة ان لم يجر الى نفسه نفماً ولم يدفع عنها مضرة
 وان اتى الاجنب بشاهدين من غرماء الميت ان الميت قد ادوى له بكذا فذلك
 جائز وكذا اصحاب الوصايا اذا شهد بعض لبعض * ترد شهادة رجل لابنه *
 لانه يحسن عليه وفي روايه لا تجوز شهادة ذي حنة بالحاء المهملة كما يأتي في عمله ان
 شاء الله ولانه كمن يشهد لنفسه لمضي فعله في مال ابنه الطفل واما البالغ فقد
 ثبت انه اذا قوت شيئاً منه فمات وقد قيل بظاهر انت ومالك لا ييك وهذا في
 الطفل وقد قيل ان اعتق عبد ابنه البالغ او الطفل عتي * وعنده * لان مال
 العبد لسيدة ولا سيما ما كان لجرح او اضرار به او استخدام له فشهادته لعبدته شهادة
 لنفسه واما على قول انه يملك ما وهب له مثلاً فكذلك لانه قد يملكه عنه ويقهره
 عليه ويساهل له فيه الناس وتجوز شهادة الوصي على الميت بما عليه ان لم يجر الى
 نفسه نفماً وقيل لا واجاز بعضهم شهادة الوصي للميت وعليه بعد ادراك وارثه
 وقبض ماله ومنعها بعض لانه لو قبضه الوصي جاز على الوارث وكان خصماً فيه
 واجازوها لبعض الورثة ان كان صغيراً على بعض وقيل لا الا ان كان كبيراً له فيه
 بنفسه وجازت من وصيها على دين او وصية وان تدافعا ذلك قبل ان يشهدا ثم
 شهدا بطلت لدفعهما عن انفسهما الضمان واجاز بعضهم شهادة الوصي بالدين لا على

* باب *

ترد شهادة رجل لابنه
 وعنده

المال واجازها فيه ابن جعفر اذا قبضه غيره ومنعها منه بعض عن الميت بالحقوق
لأنها تقبض بتسليمه لها للفرع ومن اوصى لرجلين واشهدهما بوصيته جازت
شهادتهما بها وبطل كونهما وصيين والذي عندي عكس ذلك وقد يقال بطلان
الكل للتمتع ومن اوصى للثلاثة او الاقارب او الفقراء بوصيته فشهد منهم اثنان فقبل
جازت شهادتهما وبطل مناهما ورجع للوارث وقيل تبطل الشهادة الا ان شهد
صنف من ذلك للاخيرين وجوزت من الفقراء والثرثرة ولا يسقط مناب الشاهدين
لعدم التعيين بخلاف الاقارب والوصي ان يعطي الشاهدين وصية الصنفين ان شاء
وقيل يبطلان الوصية ايضاً ولو شهد الاقربون للصنفين لدخول الاقارب فيها ومن
اوصى لاقاربه فشهد اثنان منهم حسب الوصية فان وصلتتهما بطلت شهادتهما والا
ثبت وقيل ثبت ولو وصلتتهما وبطل مناهما وان شهد بعض الورثة بدين لرجل على ميتهم
جاز على جميعهم وقيل على من شهد فقط وان شهد رجل ان فلانا اوصى لفلان
يوم الخميس وشهد اخر انه اوصى له يوم الجمعة او اختلفا في مكان اوصى فيه جاز
لان ذلك قول لا فعل قاله في التاج وقيل لا يجوز وان اتى بشاهدين ان فلانا قد
اوصى له او لمن ولي عليه بثلاث ماله او بشيء من ماله او بتسمية وان اتى
اخر بمثل ذلك تجاخصا فيه ونزل فيه كل بالثلاث فيقساه انصافا وقد مر ذكره
هنا لينني عليه ما بعده ولو اتى به ثالث فصاعدا فكذا يقسم على الرءوس لانه
ينزل به كل فيه وسواء في ذلك كانت شهادتهم واحدة او مفترقة وان شهدوا لمن
شهد لهم فجاز لهم ايضاً الا ان يتهموا كما في الديوان وقيل ان كانت شهود احدهم
افضل او اكثر حكم له ان دفعه الوارث او الخليفة للاول بادعاءه
لا بينة صحيحة ثم جاء الاخر وادعاه وبينه اي بين عليه فالهاء منصوبة
الحل على نزع الخافض بناء على قياسه مطلقا وهو قول او مفعول على تضمين بين
معنى استحق او على معنى انه اظهر خفاءه اذ كان فيه خفاء فزال بيانه ضمنه
كله له لانه تصرف فيه باعطائه لغير اهله بمجرد الدعوى ولو قارنها تصديقه
لان البينة اقوى من التصديق وكذا لو اعطاه ببيان لكن بلا حاكم ولا يرجع على
الاول بشيء في الحكم لانه اعطاه بمجرد دعواه واما عند الله فله ان يرجع عليه

وان اتى بشاهدين ان
فلانا قد اوصى له بثلاث ماله
واتى اخر بمثل ذلك
تجاخصا فيه وان دفعه
الوارث للاول بادعاءه ثم
جاء الاخر وادعاه وبينه
ضمنه

ان لم تصح دعواه الا ان علم ان ميتة اوصى به للاول ببيان دون حاكم
اوساخ من الميت فيغرم له اي للثاني نصفه فقط لانه لو ادعاه اثنان
وبين كل لقسمه نصفين فلو بين ثالث بعد ان غرم للثاني نصفه او قبله لغرم للثالث
ثلاثة وهكذا وفي الرجوع على الثاني والاول ما مر في الرجوع على الاول وحده
وهكذا ولعل ذلك فيما بينه وبين الله واما في الحكم فيغرمه كله للثاني لانه
اعطاه بلا حكم من حاكم ولو اعطاه لمن بين على يد حاكم لم يغرم لمن يبين بعده
شيئا وان اقر الورثة لاثنتين مثلاً ان الميت اوصى لهما بالثلاث قسما نصفين وان
كذبوا انفسهم وقالوا لم يوص لهذا بل لهذا ضمنوا الثلاث لهذا كله والنصف للآخر
وان اتى بشاهدين ان فلانا اوصى لهذا بكذا فحكم الحاكم له ورجعا لم يشتغل
برجوعهما وضمننا للورثة ما تلف بزورهما وان كان شهادتهما حقا ورجوعهما باطلا
فلا شيء لهما وكذا ان شهدا لبعض اهل الوصايا ثم رجعا لا يشتغل بهما ويغرمان
عند الله وان اوصى لرجلين بالثلاث ورجلين بهذا الشيء وشهد كل اثنين ان الميت
قد رجع عما اوصى به للثنتين الاخرين بطلت شهادتهم جميعا لانهم جروا نفعاً
ودفعوا ضرراً فمن بين على دعواه ايضاً مفعول لدعوى التضمنين معنى الادعاء
كأنه قال على ادعاءه ايضاً ميت له بالثلاث او باقل او اكثر ان اجيز
او بشيء مخصوص كذلك على بعض الورثة دون بعض على متعلق بدعوى
وان علق بين جعلت على الاولى بمعنى في اذ لا يعلق حرفان في معنى واحد
بفعل واحد او نحوه الا على طريق التبع وهنا حذف يعطف عليه ما بعد هذا
وتقديره على بعض الورثة دون بعض بان كان البعض الذي لم يبين
عليه حاضرا في البلد او في الاميال لكنه لم يحضر المحاكمة او كان اصم
اي لم يسمع او لم يحضر او كان لا يعرف لغة الحاكم ولا ترجمانه
ولا الخصم او كان غائبا عن الاميال او طفلا او مجنونا ولا خليفة لهم او
كان لهم خليفة لم يحضر دفع له الحاضر منابه وتبع الاخر بمنابه بلا تجديد
حكم فالحكم عليه حكم على باقي الورثة اذا قدم او نطق او فهم او بلغ او افاق
او حضر المحاكمة دفع منابه وكذا اذا كان لهم خليفة وكذا لو مات احدهم

الا ان علم ان ميتة اوصى
به للاول فيغرم له نصفه
فقط فمن بين على دعواه
ايضاً ميت له بالثلاث على
بعض الورثة دون بعض
او كان غائبا او طفلا او
مجنونا ولا خليفة لهم او لم يحضر
دفع له الحاضر منابه وتبع
الاخر بمنابه

أخذ عن وارثه وقد نبه على الغائب بعد هذا بقليل والحكم على واحد حكم على غيره وقيل إن شاء من قدم أو بلغ أو زال عن حاله المانعة نصبت له الخصومة * وجاز له أخذ عشيرته باستخلاف لك طفل * والماء في عشيرته عائدة إلى البعض الذي لم يبين عليه وهو البعض المذكور في قوله دون بعض وهو يشمل الطفل وغيره ولذا قال لك طفل ومعلوم أن الحاضر العاقل السالم من بكم وصمم لا يحتاج لخليفة فلا يدخل في كلامه لأنه يدرك عليه والغائب ولو كان يشمله الكلام لكن استثناء بقوله ويترك مناب غائب والأولى أن يقول وجاز له أخذ عشيرة كطفل على استخلاف عليه * فياخذ منابه عليه * على بمعنى عن متعلق بياخذ أو على حاله متعلق بمحذوف حال من منابه * ويترك مناب غائب حتى يقدم * فيدرك عليه * أو يموت فياخذه من وارث * أو يجعل لنفسه خليفة أو يجعل له العشيرة خليفة للتسمة فيدرك على الخليفة والذي عندي أنه إن مات الموصي والوارث غائب ولم ينحى ويترجع فإنه يدرك على العشيرة أن يستخفوا له وإذا كانت الشيء الموصى به مخصوصاً معيناً فمعنى ادراكه بعض على بعض الورثة ادراك البعض الذي ينوب هذا الوارث مثل سدسه أو ربعة فيكون مشتركاً حتى يدرك على الآخرين التسميات التي تنوبهم فيه فمن قال الحكم على بعض الورثة حكم على الآخرين فإنه يقول إذا حكم له على بعض في بعض المعين فله المعين كله إن أوصى به كله له والموصى له بمعين أن يأخذه بلا إعطاء أحد إياه * وإن أقام * الموصى له * البيان على خليفة الوصية أخذه * أي الخليفة * الحاكم * أو الإمام أو نحوه أو الجماعة * بالدفع له * يدفعه له كله ولو كان في الورثة طفل أو مجنون أو غائب أو نحو ذلك لأنه قائم عليهم جميعاً من جانب الميت في حق الوصية وكذا يأخذ الحاكم أو نحوه الوارث بدفع ما يؤول به وإن لم يكن إلا وارث واحد أخذه بدفع الكل وإذا دفع الخليفة أو الوارث بالحكم فإن خلاف ذلك فلا غرم عليه * إلا أن لم يصل * ذلك الخليفة أو الوارث * إلى المال * فلا يؤخذ بالدفع إذ لا يكلف دفع ما لا يجده لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ولا يدفع من ماله لأنه لا ضمان للميت عليه إلا أن ضيع أو عطل

وجاز له أخذ عشيرته
ياستخلاف لك طفل فياخذ
منابه عليه ويترك مناب
غائب حتى يقدم أو يموت
فياخذه من وارث وإن أقام
البيان على خليفة الوصية
أخذه الحاكم بالدفع له إلا
أن لم يصل إلى المال

وكذلك

وكذلك * في أخذ الحاكم بالدفع * جميع الوصايا * إذا تعددت * أن وسعها * أو لم يسعها وأجازوها يأخذ الحاكم الورثة أو الخليفة بدفعها كلها وإنفاذها أو لم يجوزها فيحكم بدفع الخاصة * وله * أي للموصى له * استمسك بالوارث أو الخليفة * سواء كان المال بيد الخليفة أو مرهوناً بيده في الوصية أو لم يكن كذلك لأن الوارث لو أنفذ الوصية لمضى إنفاذه ولو جعل المال بيد الخليفة أو رهن بيده في الوصية والخليفة له طلب الوارث بل عليه طلبه أن يعطيه المال فينفذ ولأنه لو لم ينفذ الخليفة الوصية لم يبرأ الوارث وإن لم يحضر الوارث أو لم يكن استمسك بالخليفة فقط وإن لم يكن الخليفة فبالوارث فقط وإن لم يكونا وغابا حيث لا تنال الحجة فللحاكم ونحوه الدخول في ذلك بإعطاء أصحاب الوصايا وصاياهم إذا حقق الأمر * وإن قال * الخليفة أو الموصى له * الثالث كذا فمدع * يحتاج إلى بيان * إن قال الوارث * أنه * أقل * من ذلك * ويقبل قوله * أي قول الوارث * مع يمينه * أنه لم يكن الثالث إلا كذا وإن قال الموصى له الثالث كذا وقال الخليفة أقل فاقول قول الخليفة مع يمينه أن كان المال بيده والا فاقول قوله بلا يمين وناقول قول الوارث والخليفة مع اليمين أن قل أصحاب الديون والتباعات جملة المال كذا وقال أقل إذا استغرقت المال ولم يف بها * ولا يرجع الورثة أو الغرماء فيما أجازوه من فعل الميت بعد موته وإن أجازوه في حياته وردوه بعدها فقولان

وكذلك جميع الوصايا أن
وسعها الثالث وله
استمسك بالوارث أو
الخليفة وإن قال الثالث
كذا فمدع إن قال الوارث
أقل ويقبل قوله مع يمينه
ولا يرجع الورثة أو
الغرماء فيما أجازوه من
فعل الميت بعد موته
وإن أجازوه في حياته
وردوه بعدها فقولان

برقاب الاموال الخ اذ قال في اخره وهل تضح اجازة الوارث لموروثه ايضا
 باكثر منه ولا رد بعد الموت اولا قولان وقال في اوائل الباب بعده وفي
 جوازها لوالديه ان لم يرثاه او لبعض ورثته ان اجازها له باقية في حياته وورثها
 بعد موته او لشرك قولان ﴿ وجاز مناب مجوز ﴾ فقط ﴿ ان اختلفوا ﴾ جوازا
 ومنع بان اجاز بعض ومنع بعض ﴿ وان ابراه الغراء من ديونهم ﴾ قبل موته او
 بعد موته فالثلث لوصاياهم ﴿ يتحصن فيه ان لم يسمع او ياخذنه ويستوفيه
 ان يسمع ولم يبق شيء وان بقي فهو للوارث ﴾ وغيره ﴿ اية وغير الثلث
 للوارث ﴾ وهو الثلثان وكذا ما بقي من الثلث زائدا على الوصايا ولا ياخذن
 ما زاد على الثلث اذا لم يسمع الثلث الا باذن الوارث ﴿ ولا يحد ﴾ الوارث
 ذلك المذكور مما زاد على الثلث وكذا ما زاد على الوصايا من الثلث مع ما زاد
 على الثلث ﴿ ولا الوصية ﴾ الثلث او ما يكفيها فما دون الثلث او ما فوقه باجازه
 الوارث ما فوقه ﴿ ان ابراه بعضهم فقط حتى يستوفي باقية ماله ﴾ فاذا استوفاه فما
 بقي فثلثه للوصايا يتحصن فيه ان لم يسمع وثلاثه للوارث وان كفي الوصايا
 بعض الثلث فباقيه مع الثلثين للوارث وان لم يسمع الثلث فليس لمن ما فوقه الا
 باذن الوارث ﴿ وان تركوها للوارث بطلت الوصية فيما يقابلها ﴾ اي فيما يقابل
 الديون من التركة فيكون مقدار الديون للورثة من التركة ﴿ فان فضل عنها ﴾
 اي فضل عن الديون اي مقدار الديون ﴿ شيء ﴾ من التركة ﴿ نزلت ﴾ من
 وصيته ﴿ في ثلثه ﴾ اي في ثلث ذلك الشيء وثلاثه للوارث وان تركوها لاصحاب
 الوصايا لانفاذ وصاياهم فهي لاصحاب الوصايا ولو كانت اكثر من الثلث الا ان
 زادت على الوصايا فالباقي من الثلث او ما فوقه لاصحاب الديون لانهم تركوها
 لينفذوا لهم كمن قال لاحد كل حتى تشبع من مالي فان الباقي بعد الشبع لاصحاب
 المال وان تركوها لاصحاب الوصايا لا بقيد الانفاذ فقط فهي لم ياخذون منها وصاياهم
 بحسبها والباقي بينهم سواء على الرزق وذلك ان من ملك شيئا فله ان يجعله حيث
 شاء مالم يضعه في وجه لا يجوز فن ذلك حرام عليه ﴿ ومن اسلم ﴾ من شرك ﴿ فلم
 يكن له وارث الا من هو مشرك ﴾ او ﴿ كان ﴾ لا وارث له ﴿ سواء كان مشركا

وجاز مناب مجوز ان
 اختلفوا وان ابراه الغراء
 من ديونهم بعد موته
 فالثلث لوصاياهم وغيره
 للوارث ولا يحد ذلك ولا
 الوصية ان ابراه بعضهم
 فقط حتى يستوفي باقية
 ماله وان تركوها للوارث
 بطلت الوصية فيما يقابلها
 فان فضل عنها شيء نزلت
 في ثلثه ومن اسلم من شرك
 اولا وارث له

فاسلم ولا وارث له في الاسلام اصلا اولا يمكن مشركا ولكن لا وارث له بان ماتوا
 قبله او منعهم مانع من الارث كعبودية وقتل له ﴿ جازله ايضا بكل ماله كالمولى ﴾
 اذا لم يكن له وارث مسلم حر ولا معتق ولا عصبة معتق او كان المعتق او عصبة
 وقتلنا بانه لا يرثه ولم يكن له احد من جنسه حرا مسلما او كان وقتلنا لا يرثه جنسه
 على الخلاف فيه بين الامة فان ماله يكون لبيت المال عند من يقول به من المخالفين
 اذا لم يوص به فان اوصى به فهو للموصي له ﴿ على مامر ﴾ في باب اتفقوا على جواز
 الوصية برقاب الاموال اذ قال في اخره ما يفهم منه انه يجوز له الايصاء بكل ماله
 اذ قال ولا يصح اشارك وارث ايصاء باكثر منه ان لم يحزه اجماعا فان مفهومه
 انه يجوز لمن لم يترك وارثا ايصاء باكثر منه وان قال الوارث اوصى مورثي بثلث
 ماله لفلان ثم قال نسيت بل لفلان فللأول الثلث لاقراره به اولا ويدفع للثاني
 ايضا ثلثا اخر لا يستهلكه الاول وان قال اوصى لهذا بثلثه ثم قال اوصى لهذا
 بثلثه فللأول الثلث والثاني نصفه لزمه انه بينهما فدفعت للأول اكثر من حقه
 فضمن للاخير نصفه واذا كان معه ورثة لم يحز قوله الا على نفسه وان اقر احد ثم ان
 موروثهم اوصى بثلثه للفقراء واقر الاخر انه اوصى به للاقرين ولا بدنة لزم كلا
 نصف ما اقر به والله اعلم ﴿ باب ﴾ في ضمان الوصية ﴿ ضمن الوارث الوصية ان
 لم ينفذها حتى تلف المال ان لم يشتغل ﴾ عن الانفاذ ﴿ بدفنه ﴾ او مقدمة من
 مقدماته كغسله وكفنه والصلاة عليه وتبحة السرير والمكفن والقبر ولم يكن
 للميت خليفة بيده مال الميت للانفاذ واما ان اشتغل بالدفن او نحوه فهلك المال
 بلا تضييع او كان للميت خليفة بيده مال الميت جعله الميت او الورثة للانفاذ بيده
 فتلف فلا ضمان عليهم بل على الخليفة ان كان بيده وضع الانفاذ وان كان للميت
 خليفة لم يجعل المال بيده فلم يجعله بيده حتى تلف ضمنوا وعصي الخليفة ان لم يطلبهم
 ان علموا بالوصية وان علم دونهم عمى بعدم الطلب وضمن ان تلف قال الشيخ احمد
 وانما يجب عليه انفاذ الوصية بعد موت الميت سواء في ذلك الخليفة او الوارث على
 قدر ما يصل الى انفاذها من غير تضييع منهم في بيع ما يباع او قبض ما يقبض او دفع ما يدفع
 ويطلب الرخص بوصية الميت في البلاد ويرسل ايضا من يشتري له به من مال

جازله ايضا بكل ماله
 كالمولى على مامر
 ﴿ باب ﴾
 ضمن الوارث الوصية ان لم
 ينفذها حتى تلف المال
 ان لم يشتغل بدفنه

الميت ويأمر من ينفذها عنه في بلاد الرخص اه وفي الديوان ولا يطلبون الرخص
لكفارات الميت فان فعلوا ذلك فتلغ الشيء الموصى به فهم ضامنون ومنهم من
يجوز لهم ذلك اذا كان في ذلك ما يصلح للميت والورثة والخليفة في هذا سواء
وفي الاثر ان امكن الانفاذ ولم ينفذ فان لم يقصد التضييع فارجو ان فيه خلافاً
ومن قصر وقد امكنه حتى لم يقدر بمانع ما قيل يضمن وقيل اساء واختير انه اذا
كان على نيته حتى حيل دونه وعجز لزمه الاستغفار لا الضمان ما لم يقصد تعطيلاً
وتضييماً واستخفافاً وتهاوناً عند الامكان واذا كان في المال وفاء فآخر بعد الامكان
ضمن الا ما اوصى به بعينه فانه يضمن ثلثه فقط وان بدا بما اختلف فيه امن
الكل او الثلث فتلغ المال قبل قضاء الدين فعلى انه من الثلث ضمن الكل لا تلافه
لا في وجهه وعلى انه من الكل يضمن الحصة من جملة المال مما انفذ بقدر حصص
ما بقي مما كان بيده ان لو قسم على الحقوق وانما لزم الضمان في ذلك **لو جوب**
انفاذ **ها** على الامور مع الامكان والقدرة **لانه** قد وصل دار الجزاء فهو في الاحتياج
الى انفاذ وصيته كمن اشرف على الموت في الدنيا تجب تبيته فوراً بل اشد احتياجاً
لان عذاب الآخرة اعظم وهو لها اعظم فقد يمكن ان يرفع عنه عذاب القبر او
ينخف عنه هو او ضعفته بانفاذها ولانه لا خصم له يخاصم عنه بعد موته فان كان
له خليفة لزم ذلك الخليفة على الفور ولا خصم عليه يخاصم عن الميت وذلك ممكن
لو قلنا انه برئ بالتوبة والإقرار بالتباعد وقد قيل ايضاً لا يبرأ حتى تنفذ فهو معلق
بما وجبت منها ولانه قد وسع عليه حياته في بعض الاشياء فلا توسعة له بعد الموت
ليلا يتسلسل الامر وفي الديوان ان اوصى رجل فمات وقد ترك مالا فعلى الورثة ان
ينفذوا وصيته من ماله كما يمكنهم انفاذها حيث علموا بموته فليأخذوا في انفاذها ولا
يؤخروها ساعة واحدة **وان تعدد الوارث** **فليبعضهم** انفاذها والبعض دفنه **وما**
يتقدم على الدفن ولو وجدوا من يكفيهم امر الميت من دفن وغيره لان من حقوق
القرابة اتباع جنازتهم والصلاة عليهم وكذا من حقوق الزوج والزوجة والولاء لجهة
كلمة النسب وظاهر الديوان انهم ان وجدوا من يكفي عنهم امره فلم يشتغلوا بالانفاذ
ضمنوا اذ قالوا ولا يؤخروها ساعة واحدة وان ضيعوا الانفاذ حتى تلف المال ضمنوا

لوجوبها على الفور مع
الامكان والقدرة وان
تعدد فليبعضهم انفاذها
وبعض دفنه

وان لم يصيبوا من يقوم بمحوائج الميت فليشتغلوا به وان تلف ولم يشتغلوا الا بدفن
الميت فليس عليهم شيء فان حضر الورثة كلهم على هذا القول امر الميت من الدفن
وغيره وتلف المال ضمنوا الوصية الا ان كان لا يتيسر امر الميت الا بهم جميعاً
او اذن لهم الميت ان يحضروا جميعاً فان اذن لهم فحضرُوا وتلف فلا ضمان عليهم الا
في حقوق الناس الواجبة التي تعين اصحابها **وجوز لهم** تأخيرها حتى يدفنوه **وما** **او يدفنه**
بعض وبعض يترك قدوم من كان مشتغلاً به بمكث او يشتغل بامر نفسه حتى
يقدم ولا ضمان عليه ولا على المشتغل بامر الميت ان تلف قبل ان يرجع الا ان قصرُوا
او ضيعوا ولكن الاولى ان يحضروا كلهم في التجهيز والصلاة والدفن غير النساء لان
ذلك حق له عليهم وهو ظاهر قوله معافان ظاهره انه ان لم يحضر بلا مانع ضمن **وان**
انفذوا ما امكنهم **من** الوصية ان ينفذوه وبقي مالم يمكنهم **فتلف** **المال**
او انفذوا ما ادركوا انفاذه فتلغ المال قبل ان يلحقوا انفاذ الباقي ويحتمل هذا
ايضاً دخلاً في كلام المصنف لان ما امكن انفاذه فتلغ المال قبل انفاذه لصدق
عليه انه يمكن انفاذه لتلف المال **لم يضمنوا الباقي** **بلا** انفاذ ان لم يضيعوا
وحاصصوا **الورثة** لانهم الذين يوصلون الى كل ذي حق حقه من الوصية
وان قالوا لاصحاب الوصايا تحاصصوا فيما بينكم فلهم ذلك **جميعاً** ما امكنهم انفاذ
بعضها من المال فقط **عائد** الى بعضها وذلك ان يكون المال قليلاً يكفي بعضها
فقط او كثيراً ولكن ما حضر منه يكفي بعضها فقط او كان كثيراً يكفي ولكن لم
يمكن انفاذ بعض الوصايا كالحاجة ينتظرون من يستأجرونه عليهم او كالكفاة ينتظرون اصحابها
وكموصى له غائب ينتظرون حضوره او ارسل الوصية اليه او وجود خليفة او ذئب
فالواجب في ذلك ان يحاصصوا الموجود بين ما امكن انفاذه وما لم يمكن ويحجزوا
شهم مالم يمكن حتى يمكن وينفذوا بعض ما يمكن انفاذه جملة واحدة شيئاً
فشيئاً **وان** انفذوه **اي** الموجود من المال **فيه** **اي** في البعض
ضمنوا **مناب** الباقي ان امكنهم التحاصص وتركوه **وان** لم يمكنهم كاملاً له
اوصى يعتقها او ان تعطي فلانا فانهم ينفذون الشيء المعين ولا ضمان عليهم والشيء
المعين الموصى به لمعين او غيره ولو كان **كان** القسمة لا يمكن فيه الحاصة لانه لا يستحقه

وجوز له لم تأخيرها حتى
يدفنوه معاً وان انفذوا ما
امكنهم فتلغ لم يضمنوا
الباقي وحاصصوا جميعاً
ما امكنهم انفاذ بعضها
من المال فقط وان
انفذوه فيه ضمنوا مناب
الباقي ان امكنهم
التحاصص وتركوه

غير ما اوصى به له وذلك كشعيره الذي في غرفة كذا للكفارات وقيل لا يضمون
الا الممكن وقيل ان انفذوا من اول الوصية لم يضموا كالحلاف في الخاصة في مال
لا يفي * وان ضيعوا انفاذ ممكن منها حتى تلف * المال * ضموا جميعها * ما امكن
انفاذه وما لم يمكن لانه لم يتميز نصيب الممكن من نصيب غيره ولا منهم لم يشرعوا في
انفاذ الممكن اصلا وشرعوا بعد تضيق فلم يتحقق الممكن من غيره فلو حاصصوا بينهما
وعزلوا نصيب كل لضموا نصيب الممكن فقط وكذا لو شرعوا في الانفاذ لضموا
ما بقي من الممكن فقط والفرق بين ذلك وبين صلاة حل وقتها ولم يضلها المكاف
حتى زال وجوبها عنه قبل مقدار اداها اولزمه التكليف بعد ان بقي من الوقت مالا
يدركها فيه ان الصلاة وقتها في الجملة موسع بخلاف الوصية ومع ذلك فقد قال
بعض بلزوم قضا الصلاة في المسئلتين * وقيل * يضم * الممكن فقط بالخصص *
بين الوصايا اي يضم المقدار الذي يمكنه انفاذه من الوصايا ولكن لا يخصص به
ما امكن انفاذه بل يخاصص به ما امكن وما لم يمكن وانما ضمن ذلك فقط لانه لم
يمكنه سواء فلا يكاف مالا يمكنه وانما حاصص به ولم يخصه بالممكن من الوصايا
لانه لما زال المال قبل انفاذه التيق بغيره في عدم الامكن وانما يختص به لو انفاذه
فيه او حاصص وعزل نصيب الممكن مع ان لقائل ان يقول ما يفيد العزل
مع امكان انفاذ المعزول ولم ينفذ كما لم ينفذ عزل الزكاة اذا امكن اداها فلم تود
على ما مر في بابه والوصايا اذا لم يسعها الثلث تخاصصت فيه وقيل يقدم ما قدمه
الموصي الاول فالاول وقيل يقدم الفرض كالزكاة والحج ثم المكفارات ثم العتق
ثم غيرها ثم عدم الامكان تارة يكون بقلة ما يحضرهم من المال فلا يسع الكل
وتارة لما منع في الموصي له كالغنية والتوقف فيه من هو * ويخبرون * من اعطوه
من الوصية شيئا عينه الموصي او عين المعطى او لم يعين * بانها * اي بان الوصية
* وصية فلان بن فلان * او فلانة بنت فلان * عند انفاذها * فيعلم ما اعطوه
اياهم هو من تلك الوصية او بان ما اعطوه هو من وصية فلان او فلانة وهو اظهر
في الاخبار ويجوز عود الضمير الى نفس ما اعطوه لان كل ما اعطوه من الوصية
فهو وصية فاذا اوصى بكفارة مثلا فكل ما اعطوه منها مسكينا فهو وصية ومن

وان ضموا انفاذ ممكن منها
حتى تلف ضموا جميعها
وقيل لم يمكن فقط بالخصص
ويخبرون بانها وصية فلان
ابن فلان عند انفاذها

لا يعلم بذكريه زادوا من اجداده اوقبلته اوصفته او غيرها ما يعرف به وكذا من
لا اب له اولا يعرف يذكريه يعرف به * استحسانا * اي استحبابا وليس بالاستحسان
الاصولي لان الاصولي على الوجوب * لا وجوبا * وانما استحسن لان انفاذ الوصية
فرض والقرض يحث على اظهاره بنية اظهار شعائر الاسلام فلا يظن به سوء انه
لم يوده فلا يطالب بالاداء مرة اخرى ولا يظن المعطى ان ذلك صدقة او هدية
فيثيبه عليها ولان ذلك ابعد عن الرياء وليعلم ان صاحبها فلان فياخذ ولا يخرج
او يعلمه فلا ياخذ لان ماله عنده ربة او حرام وليدعوا له ان كان متولى له واذا
علموا انه حرام عند الموصي له او ربة ولم يخبروه فذلك غش كما هو عند الموصي
له ولم يجب لان الحمل بالنية وهو في نيته انما يعمل الانفاذ عن الميت فلو اقتصر على
انها وصية فلان او فلانة او وصية انسان او وصية او ان ذلك حق واجب او حق
اولم يذكري شيئا من ذلك لجاز فان ائيدوا عليها مع الاعلام بذلك فلا يقبلوا وقيل
لهم قبول ما ائيدوا اذا لم ينووا الاثابة ولا اشاروا اليها قال الشيخ احمد وياخذ الرجل
الوصية عن صدقه اذا قال له هذه وصية فلان وان كان غير امين وارثا كان او
غيره ومن قال لرجل هذه الدراهم اوصى لك بها فلان فله اخذها ولو غير ثقة لانها في
يده وهو اولي بما فيها مالم يصح كذبه او يعلم انها من مال الموصي وقيل لا تؤخذ
الا من الثقة على التصديق وقيل لا مطلقا الا ان صحت الوصية بينة وكذا ان كانت
في يده وقال هي لفلان وكذا الخلاف فيمن اعطي ما يحج به عن الميت على انه
انفاذ وصيته ان كان المال في يد معطيه والمختار تصديق الثقة فيما يسع لافي الحكم ولولم
يكن في يده مالم يعارض عليه وان ردوا اليهم بعضها او كلها صدقة او هبة او
هدية بعد ما دخلت ايديهم فلهم قبولها واجزتهم ان لم يقصدوا الرد ولا اشاروا
اليه كما قال * وكذا لا يعطون من طمعوا ان يثيبهم ذليها او يرد * ها * لم *
او يرد لهم شيئا * منها * وان قصدوا ذلك لم تجزهم لان ذلك ليس بانفاذ فان
اثابهم بلا قصد لذلك او ردوا لهم فلهم قبول ذلك لانهم لم ينووه * وينفذونها
على القرابة * قرابة الميت لان ذلك صدقة منه والصدقة على القرابة افضل فهي
صلة وصدقة ثم على قرابتهم لان ذلك جرى على ايديهم فكانه لهم ولتعلق قلوبهم

استحسانا لا وجوبا وكذا
لا يعطون من طمعوا ان
يثيبهم عليها او يرد لهم منها
وينفذونها على القرابة

به وقد يكون قراتهم واحدة وكذا على جيران الميت وجيرانهم ان تاهلوا لذلك
او عينهم بوصية * وذوي الحاجة * الشديدة ثم من بعدهم ولا يعطون الاغنياء
* ومن له عليه تباعة * او توقع ان له عليه تباعة لئلا يكون خلاصا لما
لا يمكن ذلك في سعة رحمة الله فان سعة رحمته قابلة لان يخلص عليه بكفارة
تبايعات والشئ الذي جعل له الكفارة وغير ذلك وكذا غير الكفارة ولا سيما ان
كان ذلك الذي اوصى به غير واجب عليه وذلك لانه مات غير مصرورا
دخل الرضي قلب صاحب التباعة بما ناله من ماله * او حق اسلام * او جوار
او عشرة او شركة وحق الاسلام كالولاية وتكون بعشرة وبدونها وحق المسلم
وحق من يطلب معه العلم وحق التلميذ وذلك عشرة ايضا * فمن اجتمعت فيه *
القرابة والحاجة والتباعة وحق الاسلام * فهو افضل * من غيره ومن اجتمع
فيه بعضها فهو افضل ممن ذرته وينال مع ذلك غيرهم ولا حظ لغيري فيها او مشرك
الا ماعينه * وتنزع بركة من مال فيه وصية * او بعضها ولو قليلا والباقي انفذ
او لم يوص الا بذلك القليل لان فيه حق الذير ولا سيما ان الغير ميت لا يخاصم
على نفسه وما بالك بمن يخاصم له الله جل وعلا ومع ذلك قيل يوكل ما اعطوه
او عاملوا به لان الوصية في ذمتهم ومن اي مال انذوها اجزاهم الا ماعينه
الموصي لمعين كان يوصي لزيد بهذا الجمل ومن قل يجوز لم اعطاء قيمته بلا اذن
اجاز ايضا اكله او الانتفاع به لمن اعطوه او عاملوه به * وقيل لا يوكل منه *
اي من المال الذي فيه الوصية اعطوا منه او عاملوا به ولا ينتفع به فلا يؤخذ عنهم
اعطوه او عاملوا به وان لم يبق من مال الميت شئ في ماله بل تلف كله على حدة
بالتلازم جاز الاكل من اموالهم والانتفاع بها والمعاملة بها * وقيل ان كان فيه ثلاث
وصايا * فصاعد الاجتماع اقل الجمع فصاعدا فيقوى الاجتناب سوا اقل ما في كل واحدة
او كثر تعدد ايصاء كل او لم يتعدد مثل ان يوصي للاقرب فقط والمراد بالوصايا
وصايا الموتى وخص الثلاث فصاعدا لانها اقل الجمع اعني لانها مبدأ الجمع فهي كثير
يكون بها كالمعاد وذلك كوصية جد ابيه ووصية جده ووصية ابيه وكوصية ابنة
ووصية ابن ابنة ووصية ابن ابن ابنة وكوصية جده وابيه وامه الوارثة من ابيه

وذوي الحاجة ومن له عليه
تباعة او حق اسلام فمن
اجتمعت فيه فهو افضل
وتنزع بركة من مال فيه
وصية وقيل لا يوكل منه
وقيل ان كان فيه ثلاث
وصايا

وكوصية ابيه وامه واخيه وكذا مالوا انفصلت كوصية جده وامه وابنه * فلا
يوكل منه * ما اعطوه ولا ينتفع به * حتى تنفذ * ولا يعاملون فيه حتى تنفذ كما
قال * ولا يعامل فيه الورثة * ولو باقراض منهم او استعارة فان كانت فيه
وصيتان او وصية فقط جاز الاكل والانتفاع والمعاملة وكذا لو كانت فيه ثلاث
فصاعدا فانفذوا حتى بقيت اثنتان او واحدة وان كانت لانسان وصايا كثيرة
كل في قرطاس على حدة فذلك وصية واحدة وسواء في تلك الاقوال والتفاصيل
كان المال بيد الورثة او الخليفة ينظر الى من كان بيده * وان تركوا انفاذ وصية
وارثهم * او تركه الخليفة * كلهم المسلمون * في انفاذها بان يا مروهم ويا انعموا
في امرهم بانفاذها * ووعظوهم عليه * وينهونهم بمالته على ترك الانفاذ
* ان كان عندهم صالحا * متولى او مرجوا فيه الخير لان ذلك من حق
المسلم على اخيه بعد موته وان لم يكن كذلك امروهم بانفاذها ونهونهم عن
تركه ولكن دون ذلك وذلك لوجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
على من اطلق مطلقا ولو بالغوا ايضا لجاز ولو دخل الامام او القاضي او
نحوهما في المال فانهذوا او امروا من ينفذ جاز لهم لان ذلك قيام بالقسط فلو حبسهم
في ذلك ايضا حتى ينفذوا او يعطوه من الملم ان تلف مال الميت او لم يتلف ما ينفذ
لجاز والله اعلم * باب * في الايصاء بشئ يخرج من كذا او متعدد من وصيته او
وصيته كلها ويبيعه وانضم ان في ذاك يباع ما تركه الميت من عروض في جمعة او غيرها
براي حاكم او وصي او وكيل حاكم او عشيرة ان كان في الورثة يتيم او غائب
ويكون مالها في يد الوكيل الا من له حيوان كالاعراب فلا تباع اموال اليتامى ولا
ما يحتاج اليه اليتيم من متاع وما يعتدل قسمه بكيل او وزن وقيل يقسم بالقيمة ما
اعتدل بها ولا تباع دابة او خادم احتاج اليها لخدمته الا ما فضل عن كفاية ماله
ومن ترك يتامى وبلغا ومالا ووصيا وحيوانات وعروضا واصولا فانه يستأجر يبيع
الحيوان ويترك ما زارع عليه او شارك ثم المتاع والطعام ان فضل عن مواتهم وينظر
الاوفر للثمن في التداء او المساومة فان لم يكن وفاء باع من الاصل ماشاء والارض
والنخل قبل الماء لان في بيعه اضارا بها الان كان فيه فضل وينظر الا صلح لليتامى

فلا يوكل منه حتى تنفذ
ولا يعامل فيه الورثة وان
تركوا انفاذ وصية وارثهم
كلهم المسلمون ووعظوهم
عليه ان كان عندهم صالحا
باب *

اولا بوجوب بيع اصل حتى يستثنى للايتام والغيب حجتهم وان كان في الاصل وفاء
ترك للايتام من الانية ما يتاولون به ومن الطعام ما يتيشون به وقيل يبدأ بالحيوان
الاما كان منه مغل ثم بالاعلام الا ما احتاجوا اليه ثم ما خيف فساده من الامتعة ثم
النخل ثم الارض ثم الماء الا ان راي اصاح واوفر لليتام ولا يجوز للموصي ان يبيع الا
بالقدين والاضمن وجوز بغيره لثقة يامنه وان باع لغيره ضمن ويباع بقدر مالا
يقضل بيده الدوام ان امكنه بيع الجزء وان لم ينفق الا جملة فالميت اولى بماله
قيمها ان لم يقدحها الوارث ان اوصى بشيء اصل او عرض يخرج منه كذا
لو وصيته مثل ان يوصي بهذا الشعير ان تخرج منه مائة دينار زكاة او بهذه الدار
ان تخرج منها خمسون كفارة مغلظة او وصيته كلها باعه الوارث او الخليفة
واراد بالوارث الجانس فصدق بالواحد فصاعدا وانفذ منه ماسمى ان وصيه
اي ان وسع ماسمى الثلث او كان ماسمى اقل من الثلث والا يسعه
ان يخرج من ثمنه ما وسعه اي ما وسع الثلث فقط الا ان اجزت الورثة اخراج
ذلك من الكل فانه يخرج منه ما يكفي ما اوصى باخراجه وانما يباع كله لا ما يبيع
الثلث فقط او جزؤه فقط لئلا ينقص ثمنه بالشركة اذا بيع بعضه وامسك بعضه
فلو كان لا ينقص او قوم كانه بيع كله فانفذ منه ما ينوب ذلك او من غيره جاز
وان لم يباع ذلك الشيء ماسمى ان يخرج منه فلا عليه الا انه ولو
كان الثلث ثلث تركه الميت كلها اكثر منه لانه عاق وصيته بذلك
الشيء فلا يلزمهم الزيادة عليه حتى انه لو ضاع الشيء لم يلزمهم ايضا عوضه او مثله
او قيمته ان لم يضيعوا كذا ظهر لي ثم رايته ذكره بقوله وان تلف بلا تضييعه او
استحق ولو بلا حكم بامناء امينين فصاعدا او خرج حرا بان كان
عبد لامة اي ظهر انه حر من حياة الموصي واما ان خرج باحد الورثة او بمثله
احدهم به فان قيمته التي يضمنها من خرج به او يستعي بها هو تجعل فيما اوصى به الميت
او يخرج من العبد كما انه ان تلف بتضييع او بتعدي احد فان قيمته على المضيع او
المتعدي تجعل في ذلك وكذا غير العبد فلا شيء عليه منها اي من
وصيته وفيد الامناء ليس في الاصل وهو الديوان في هذا المقام منه وذكره

ان اوصى بشيء يخرج
منه كذا لو وصيته بانه
الوارث وانفذ منه ماسمى
ان وسعه الثلث والا اخراج
من ثمنه ما وسعه وان لم يبلغ
ماسمى فلا عليه الا ثلثه
ولو كان الثلث اكثر منه
وان تلف بلا تضييعه او
استحق بامناء او خرج
عرا فلا عليه منها

بعد هذا المقام فاحذه منه المصنف كما قال المصنف بعد تبعا له وان استحق لا
بامناء قبل انفاذه انفذ من ثمنه الخ فان مفهومه انه اذا استحق بامناء لا يعقبه ثمن
ولا قيمة ولا بدل بل يمضي لصاحبه كان الموصي لم يوص به وان ضيعة وارث
او الخليفة او تعدي فيه او اخطا فيه فتلغ فعلية قيمته ان كانت اقل من
الثلث او مقدار الثلث كما لا يخفى وكما دل عليه قوله وان كانت اكثر منه
فلا عليه الا مقابل الثلث واحاطت به الوصية وتجعل القيمة حيث اوصى
الميت ان تجعل وان لم يحط به بل زاد عليها ضمن مقدارها فقط وان كانت
قيمته اكثر منه اي من الثلث كذلك اي احاطت به الوصية فلا
شيء عليه الا مقابل الثلث لكن ان كان منه وارث او كان المضيع او
المتعدي الخليفة فانه يضمن للوارث ما هو حق له وان تلف المال بتضييع
الا الموصى به فعلى الوارث ثلث قيمته يجعل حيث امر الميت سواء كان
الموصى به قد اوصى الميت ان يخرج منه كذا لكذا كما هو مبنى الكلام او وصيته
كلها او اوصى به لفلان وان كان ما اوصى الميت ان ينفذ منه اقل من ثلث قيمته
فعليه ما يقوم بانفاذه فقط ووجه ذلك ان الوصية من الثلث وان الوصية لا تستغرق
المال بل لا بد من ثلثه للوارث الا ان اجاز فلما لم يوجد الا الموصى به ضرب
للوارث فيه بثلثه فكانا له كانه لم يكن المال الا ذلك الموصى به لما تلف ما سواه
وانما يذكر القيمة باعتبار ان يكون الشيء لا ينفذ بنفسه كما اذا اوصى بما لا يعطى
في الكفارات ان تنفذ منه واما اذا كان ينفذ كالحب فيهن فلا قيمة الا ان اعتبر
ثلث ماله بالتقويم وقيل عليه قيمته كلها الا ان كان ما علق به يقوم
به بعضه فقط فالباقي ميراث ووجه هذا القول ان هذا الشيء قد تعلقت به
الوصية بعينه وقد ترك الميت سواء فبموته كان للموصى له وما سواه للوارث فلما
تلف ما سواه كان الذي تلف هو ما للوارث الا ان كان الشيء اكثر من الثلث
او يكفي منه بعضه فان ما فوق الكفاية او ما فوق الثلث للوارث وكذا ان
استحق للمال او بعضه بالامناء او تلف بعضه فعلى الوارث ثلث
الباقى او مادونه ان كان يكفي مادونه وهذا اذا لم يعاق الوصية في شيء معين

وان ضيعة فتلغ فعلية
قيمته ان كانت اقل
من الثلث واحاطت به
الوصية وان كانت اكثر
منه كذلك فلا عليه
الا مقابل الثلث وان
تلف المال الا الموصى
به فعلى الوارث ثلث قيمته
وقيل كلها وكذا ان
استحق او بعضه او تلف
ثلث الباقي

من ماله لا يوجد فيه الا هذا الحكم وان عاقبت بمعين فتألف بعض المعين او استحق
بعضه فليس الوصية الا ما بقي او ثلثه القولان وان استحق كله فلا شيء للوصية
كما مر واذا تلف المعين او غيره او بعض ذلك بتعذر او تضيق او خطأ وجب
الضمان والالتزام كما امر الميت لكن من ثلث المال او بما يكفي دونه واذا اجاز
الوارث ما فوق الثلث ثم ضيع او تعدي او خطأ ضمن كل ما اجاز مع ما يثبت
بلا اجازة وفي الديوان ان اوصى بكذا ان يخرج من كذا فتألف المال او بعضه
وبقي الشيء انفذوا ما اوصى به من ثلث ما بقي من المال وذلك الشيء وان لم يبق
الا ذلك الشيء فلينفذوا الوصية من ثلثه وقيل ان وسعه الثلث يوم مات الموصي
فانهم ينفذون هذه الوصية تلف المال او لم يتلف ولا ينظروا الى ثلث ما بقي بعد
التلف وان اراد الورثة ان ينفذوا الوصية من مال الميت او من اموالهم فيفعلوا في
الموصى به ما ارادوا جاز ولكن ينظرون الى الثلث يوم مات اه **وان باع**
الوارث او الخليفة **الموصى به** وانفذ من ثمنه **بعض ما اوصى له به** ثم رد عليه
ببيع **على قول ان** بيع المعيب منفسخ او يخير فيه المشتري فاختار ارد
واخذه ورد الثمن للمشتري وباعه ايضا وان بنقص **وانفذ ما بقي مما اوصى**
بانفاذه منه وانما اجزاء انفاذ ذلك البعض بثلث الفسخ لان الفسخ ظهر بعد الانفاذ
والذي عندي انه لا يجزئه على قول ان المعيب يبعه فسخ ولا يغرم النقص وان لم
يف ثمنه في البيع الثاني بما بقي مثل ان يبيعه بمائة فيرد ببيع بعد انفاذ عشرة فيرد
مائة للمشتري فان باعه بعد الرد بشانين لم يضمن النقص عن المائة ولو لم تقم
الشانين بالوصية ولا يلزمه شيء له من ماله ولا من التركة ويضمن من غده ما نقص من مال
المشتري عن قبعة المبيع ثانيا وان علم بالمعيب فتمت عدم الاخبار به فرد اليه فاعاد
بيعه فبيع بنقص ضمن النقص للوصية وان نسي او اخطا فقولان وليس
اعادة بيعه لازمة بل ان شاه قوم فاعطى للوصية القيمة وان باعه فانفذ
الوصية كلها ثم رد ببيع رد ما اخذ من المشتري كله فان شاء باعه
وليس له الا ما يبيعه به ثانيا مما هو اقل من الثمن الاول او مساو **ولا**
شيء **عليه ان** رد **اليه** **اولا قبل الانفاذ** وباعه باقل مما باعه

اولا بل تنفذ بما باع ثانيا ولا يضمن النقص الا ان علم بالمعيب فلم يخبر به فانه
يضمن النقص وفي النسيان والخطا قولان وقد يبيع فينفذ فيرد عليه ويكون ذلك
فائدة للوصية مثل ان يبي بها الثمن ويغرم من ماله للمشتري ويجهد المبيع بعد
بدون قيمته الاولى فيكون الناقص ذاهبا من ماله **وان استحق بده** اي بعد
الانفاذ **رجع عليه بالثمن** بالبناء للمفعول اي رجع المشتري عليه بالثمن ويجوز
البناء للفاعل لدلالة المقام على المشتري **فيغرمه من ماله** واجزا الانفاذ الميت
ان كان الوجه المستحق به لا يدركه الموصي الميت بالعلم وان كان يدرك بالعلم لم يجزه
والا انفاذ الواقع في المسائل المذكورة كلها يجزي ولو بثلث معيب رداو مستحق
والاستحقاق في المسائل المذكورة كان بائنا ولذلك لا يضمن النقص ولا الكل ان
لم ينفذ او لم يبع حتى استحق **وان استحق** بغير الامناء **ولا بائنا** قبل انفاذها
اي انفاذ الوصية **انفذ من ثمنه** بالبناء للمفعول ومنه نائب ولذلك لم يقرن الفعل
بالبناء او بالبناء للفاعل وحذف المفعول اي انفذ الوارث او الخليفة الوصية منه ولو
كان بالبناء للمفعول وكان فيه ضمير الوصية لقررت بالبناء وانما قال من ثمنه لان
الاستحقاق بغير الامناء فكانه لم يستحق فليكن الانفاذ بثمنه كما اوصى الميت فلورده
وانفذ من عنده لجاز فياخذ خفية **وغرم للمشتري من ماله** ولو كان ما اخذ من
المشتري موجودا فانه ينفذ منه ويغرم من ماله **واخذ** ما غرم **منه** من
مال المشتري **خفية** ووجه الاستحقاق بغير الامناء انه لم يرفع الحكم الى
القاضي اورفته وكان الشهود عند القاضي امناء دونه او قور على شهادة غيرهم او حكم
له القاضي بغير الامناء جهلا او تمدا او احتمالا لقول فلضعف ذلك جعل كعدم
الاستحقاق فجعل كالقضب فساغ الاخذ من ماله خفية وانما ياخذ خفية ليلا ينسب
الناس اليه الغضب او السرقة ولانه لو اخذ بحضرة المشتري او بحضرة شاهد واحد
او بحضرة شاهدين فصاعدا ممن لا يحكم بهم لتسك به المشتري ليحلفه ان انكر وايدا
يجد قاضيا يقضي له من لا يحكم بشهادته فان فعل وتسك به ليحلفه فيحلف اني لم اخذ حقك
اولا اعرفك حقا علي وفي الديوان وكذلك ان استحق بفضه او تلف على ما ذكرنا
اولا في انفاذ الوصية من ثلث ما بقي بعد التلف والاستحقاق نسق بنسق وكذلك

وان استحق بده رجع عليه
بالثمن فيغرمه من ماله
وان استحق لا بائنا قبل
انفاذها الفذ من ثمنه
وغرم للمشتري من ماله
واخذ منه خفية

ان اوصى بشيئين او ثلاثة ثم خرج العيب بواحد او استحق على ما فسرنا قبل
 هذا في مسألة الشيء الواحد اه **وان** باعه واخذ ثمنه و **تلف** منه الثمن
 قبله **اي** قبل الانفاذ **وعيب الشيء** **اي** اظهر المشتري عيبه وطالب
 البائع بالرد به **ورد** عليه بحكم غرم له **اي** للمشتري **من** ماله مثلاً ما اخذ
 منه **ولا** انفاذ عليه **وانفذها منه** **اي** من ماله **ايضاً** ان ضيعه **اي**
 الثمن حتى تلف حوائج رد عليه بعيب بعد التضييع او لم يرد بحكم او بغيره او
 استحق بالامناء او بغيرهم لتقدم التضييع على الاستحقاق لان الاستحقاق وقع بعد
 ما لزمه الغرم بتضييعه ثم يغرم ايضاً للمشتري الثمن وان لم يضيع فلا شيء عليه حين
 تلف الثمن رجع اليه بالعيب او لم يرجع وان باعه فاخذ ثمنه فتلف ثم استحق
 في يد المشتري فرجع عليه بما اخذ منه فعليه ان يعطيه مثل ما اخذ منه وان ضيع
 الشيء حتى تلف فعليه ان ينفذ الوصية من امواله وان لم يضيع فلا شيء عليه وان
 استحق بغير الامناء رجع على المشتري واخذ من ماله مثل ما اخذ منه خفية وسيفي
 الديوان فيما اذا اوصى بكذا ان يخرج من كذا ان باع بعض الورثة او الخليفة
 الشيء فاخذ ثمنه فانفذ في الوصية واستحق الشيء في يد المشتري ورجع عليه
 بالثمن فانه يعطيه مثل ما اخذ ويرجع به في مال الميت في ثلث ما بقي بعد الشيء
 وكذا ان اخذوا ثمنه فاستحق الشيء قبل ان ينفذ الوصية انفذوها من ثلث ما بقي
 وان اخذوا المال من المشتري فتلف قبل ان ينفذوا انفذوا من ثلث ما بقي ان لم
 يضيعوا وان ضيعوا فمن ثلث الكل ويغرمون للمشتري من ماله وقيل من مال الميت
 الا ان ضيعوا فمن ماله **وان** فسخ بيعه **اي** اظهر فسخته **بعده** **اي** بعد
 الانفاذ **رد** عليه **المبيع** **ورد** **هو** **على** المشتري مثل ما اخذ من ماله
 ويجزيه ما انفذ من وصية موروثه **بثمن** الفسخ كما مر للانفاذ به قبل
 ظهور الفسخ **ويفعل** في الشيء ما اراد **من** بيع او امساك او غير
 ذلك **وقيل** لا يجزيه **الانفاذ** بثلث الفسخ وما انفذ به **بل** بيده
 وينفذها ايضاً ويجزيه هو على نفسه فيما عليه **من** ذلك الجنس الذي
 انفذه فيه من كفارة او غيرها وقيل يجزيه ولو في غير ذلك الجنس ان

وان تلف منه الثمن قبله
 وعيب الشيء ورد عليه
 بحكم غرم له من ماله مثلاً
 ما اخذ منه وانفذها منه
 ايضاً ان ضيعه وان فسخ بيعه
 بعده رد عليه ورد على
 المشتري مثل ما اخذ من
 ماله ويجزيه ما انفذ من
 وصية موروثه ويقبل
 في الشيء ما اراد
 وقيل لا يجزيه بل بيده
 وينفذها ايضاً ويجزيه هو
 على نفسه فيما عليه

انفذه حيث يجزي لما عليه وقيل يجزيه لموروث له اخر او لاجنب كما يجزيه لنفسه
 وتقدم الكلام في ذلك عن الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله ورضي عنهم
 وان تعمد بيع انفساخ فانفذ بالثمن فلا يجزيه ولا يجزي غيره ورخص ان يتوب
 فيرده بالنوى لنفسه او لغيره او يجزي الوصية كما انفذ ان تاب ومثل ذلك ما لو
 اعطى سائلاً او غيره شيئاً من ماله واهمل نية التقرب الى الله او نية الكفارة او
 مال المساكين او الزكاة او نحو ذلك فانه ينويه لذلك ويجزيه ما بقي وقيل
 يجزيه ولو نوى بعد فناءه قال الشيخ احمد وهبة خليفة الوصية جائزة فيما استخلف
 عليه وانذره ولا بأس عليه ان قال دفعته لك في كذا وكذا الله او انفقته عليك
 وكذا ما لزمه ضمانه من الاموال حيث ينفقه يبرأ منه فيقصد في انفاقه تبرئته منه
 ولا ينفقه على وجه الاجر ولا على ما ينفع به صاحبه منه ولا يقصد به الا ابراء
 من ضمانه فان خالف هذا فهو ضامن له الا ان جاء صاحبه بعد فاجاز له ما فعل
 فقد حط عنه ضمانه وان باعه لينفقه فانفقته فجاء فابطل فعله فانه يعرض له قيمته
 يوم يبعه وان اجاز له فعله في انفاقه فهو اجازة لما فعل من البيع وغيره وان انفق
 في الاجر او فيما ينفع صاحبه او مالا يحل له ان يشترطه في انفاقه لزمه ضمانه وان
 انفق هكذا او عني فيه ما يبرئه من ضمانه فلا عليه فان جاء بعد خيره بين قيمته
 واجزه فان اختاره فذلك وان اختارها اعطاها اياه وكذا كل ما لزمه ضمانه اذا
 انفق كما لا يحل له فغرم لربه ما عليه زال عنه ضمانه ولا يذمه هو ما اذمه بانفاذه
 اياه حين ضمانه ولا عينه ان كان ما عناه من جنسه وقيل ينويه فيما لزمه من
 التباعات وان غير متجانسة وهذا انما يصيبه في نفسه ما عليه لا في غيره وقيل في الوارث انه
 يصيب فيه مثل ما يصيب في نفسه في كل ما ذكره لاجنب لا يصيب فيه ما ذكره وقيل فيه اذا
 لم يكن له مال وعني له ما ذكره ان يصيب فيه مثل ماله في نفسه وقيل فيمن تحمل عنه ان يصيب
 فيه هذا وقيل يصيبه في الاجنب وينويه له في نفسه اه **وان** باعه بفسخ **عنده**
غرم الثمن **للمشتري** **وباعه** ثانياً وانفذ **الوصية** بثلثه ولا يغرم ما نقص
 عن تمام الوصية لكن ان تعمد بيع الفسخ ضمن ما نقص البيع الثاني عن الاول فيما قيل
وان **باعه** وقبض الثمن و **تلف** من يده قبله **اي** قبل الانفاذ **و**

وان باعه بفسخ غرم الثمن
 وباعه ثانياً وانفذ وان
 تلف من يده قبله و

تلف الشيء من مشتيه ثم فسخ البيع غرم البائع للمشتري ما اخذ منه وغرم المشتري قيمته للوصية فينفذ في الوصية وان تقاضيا اي ترك المشتري للبائع الحق الذي اخذ منه وترك البائع المشتري قيمة الشيء ان ساواها ذلك الثمن او مطلقا وحاسب بعض بعضا فيما زاد من الثمن او القيمة على الاخر ترك كل منهما للاخر ما عليه في مقابلة ماله بعد ان يعتقد ان البيع باطل وهذا على قول مجيز القاضي والمقاصد في الفسخ واجاز بعضهم المحالة او ابرا كل صاحبه وفي نسخة وبرا بالواو فلما بمعنى او واما بمعناها لا بمعنى او اي وبرا كل صاحبه بذلك التقاضي وفي بعض نسخ الديوان او ابرا بار فيجوز التقاضي ويجوز الابراء كما في النسخة التي بذت عايتها انفذ قيمة الشيء ماله فيها اس في الوصية وكذا ينفذ قيمة الشيء من ماله في الوصية ان باء وقبض الثمن وفسخ البيع وغرم البائع الثمن للمشتري وتلف الشيء من يده من يد المشتري ولم يقدر على المشتري ان يفرمه قيمة المبيع لكونه جبارا او هاربا ولو اسقط قوله وتلف الشيء من يده لكان اولى لانه اذا لم يقدر على المشتري يستوي ان يكون الشيء بيده وان يتلف او افلس المشتري بان اذهب الثمن الذي رجع الى يده من البائع او احاطت به الديون بناء على ان هذا لا يخاص معها او انكر ان يكون اشترى بعد ما قبض الثمن الذي اشترى به او لم يكن له شيء ولا يتكرر قولي او لم يكن له شيء مع قوله او افلس لان الافلاس انما هو بعد ثبوت المال واما كونه لاشيء له فهو عام يصدق بذلك ويصدق بمن لاشيء له من اول امره وهو مرادي ولذلك ذكره في الديوان ووارث كل من المشتري والبائع في تلك الحائل كلها بمقامه ان ترك مالا وخرج من الكل ما لزم احدهما وانقل لوارثه بالموت ولو كان مما يخرج من الثلث لانه في ضمانه ولا يرجع منفذهما من الورثة من مال الميت بلا اذنهم عليهم ولا على طفل او مجنون مطلقا بما رجع عليه من الاذن لعدم امكان الاذن من طفل او مجنون ونحوهما بما رجع عليه من ذلك كما مر في بعض المسائل من هذا الباب انه يضمن البائع او المنفذ مع ماله الكل او البعض واما الغائب فقد يتوصل الى اذنه فلا يرجع عليه بالدرك

الشيء من مشتيه ثم فسخ البيع غرم ما اخذ منه وغرم قيمته للوصية وان تقاضيا او ابرا كل صاحبه انفذ قيمة الشيء ماله فيها اس في الوصية وكذا ينفذ قيمة الشيء من يده لكان اولى لانه اذا لم يقدر على المشتري يستوي ان يكون الشيء بيده وان يتلف او افلس المشتري بان اذهب الثمن الذي رجع الى يده من البائع او احاطت به الديون بناء على ان هذا لا يخاص معها او انكر ان يكون اشترى بعد ما قبض الثمن الذي اشترى به او لم يكن له شيء ولا يتكرر قولي او لم يكن له شيء مع قوله او افلس لان الافلاس انما هو بعد ثبوت المال واما كونه لاشيء له فهو عام يصدق بذلك ويصدق بمن لاشيء له من اول امره وهو مرادي ولذلك ذكره في الديوان ووارث كل من المشتري والبائع في تلك الحائل كلها بمقامه ان ترك مالا وخرج من الكل ما لزم احدهما وانقل لوارثه بالموت ولو كان مما يخرج من الثلث لانه في ضمانه ولا يرجع منفذهما من الورثة من مال الميت بلا اذنهم عليهم ولا على طفل او مجنون مطلقا بما رجع عليه من الاذن لعدم امكان الاذن من طفل او مجنون ونحوهما بما رجع عليه من ذلك كما مر في بعض المسائل من هذا الباب انه يضمن البائع او المنفذ مع ماله الكل او البعض واما الغائب فقد يتوصل الى اذنه فلا يرجع عليه بالدرك

ان لم ياذن وان اذن رجع عليه وان امر الورثة غيرهم ببيع الشيء وانما ذاهما منه رجع عليهم بما ادركه من ضمان من غير فسخ وما ادركه بفسخ لا يرجع عليهم به لانه لم يورث ببيع فسخ فان تعمد فظاهروا لافالخطا لا يزيل الضمان الا ان كان سبب الفسخ من جانبهم ولم يخبروه به وكذا العيب الا ان اخبروه وقيل لا يرجع بالعيب والخليفة من غيرهم حكمه كحكمكم من امره من غيره لضمان عليه الا فيما اتى من جهته كبيع فسخ وبيع بعيب وانفاذ ثمن ما استحق ولو استحق بعد الانفاذ كما ياتي في الباب بعد هذا الباب واما غير ذلك فاذا ضمن للمشتري رجع على الورثة به وان كان خايفتها اي خليفة الوصية واحدا منهم من الورثة او متعددا منهم فما ادركه من ضمان باستحقاق باعناه رجع به في مال الميت لانه ليس من فعله الا ان علم وتعمد بيع المستحق او نسي علم منهم او من غيرهم فلا رجوع له وما ادركه من ضمان بفسخ او باستحقاق بغير الامناء فضمانه في ماله هو بلا رجوع وكذا يكون الضمان في ماله بلا رجوع ان ادركه الضمان بعيب ايضا وان لم يعلم به وما زاد فلي الخليفة والرد بالعيب بنقص الثمن اذا سمع السامع بالرد وربما لو اخبروا ولا بالعيب يسوى كانه غير مغيب وقيل ما ادركه من الضمان بالعيب يرجع به في مال الميت الا ان علم وتعمد او نسي او اخطا ولو فعل بلا امرهم والاول اصح وان ارادوا ان ينفذوها من اموالهم ويمسكو الشيء لا نفسهم ميراثا جاز لهم ان اتوها وكانت قيمته اقل منها بمعنى انهم لو باعوه لكان ثمنه اقل من الوصية فلو كانت اكثر او مساوية لم يجوز ذلك ويرده انه اذا كانت الوصية تتم من مالهم ولا ينقص منها شيء فما المانع من ان يتموها ويمسكوه الا ان قيل اذا بيعت لم تبقى ربة ولا شبهة ولا لوم تمت به الوصية او لم تتم فكان الاحوط البيع الا ان يتموها بلا بيع وقد تكون رغبة فيه لاحد فيشترى به باكثر مما يقوم لكن لو كان هذا معتبرا لم يجوز التقويم اصلا في سائر المسائل التي يشاح فيها لامكان ذلك فيها ثم ظهري ان شاء الله جواب هو انه اذا كانت قيمته اكثر فولي ان يجوز انفاذها كلها وامسك الشيء فذلك لم يذكره لانه يفهم بالاولى ووجه الاولوية ان انفاذها

وان امر الورثة غيرهم ببيع الشيء وانما ذاهما منه رجع عليهم بما ادركه من غير فسخ وان كانت خليفة واحدا منهم فما ادركه باستحقاق باعناه رجع به في مال الميت وفسخ في ماله هو وكذا بعيب ايضا وقيل في مال الميت ولو فعل بلا امرهم وان ارادوا ان ينفذوها من اموالهم ويمسكو الشيء جاز لهم ان يتموها وكانت قيمته اقل منها

كلها وهي اقل مما اوصي به لها ربما لزم عليه ايها م فرض نفلا والنفل لا يجزي عن
 الفرض وذلك يتوهم انه يسوي اقل منها فيعتقدون انهم تبرعوا بما يتبعها وهو ربما لو
 بيع لسواها او زاد عليها فيكون قد نوا نفلا ما هو فرض ولا كذلك اذا كان سواء
 معها او اكثر **ورخص لهم ان يمسكوه وينفذوا قيمته فيها وان لم تتم** وذلك
 ان تكون قيمته اقل من الوصية فينفذوا قيمته في الوصية حيث بلغت وكذا لو
 كانت قيمته تكفي او تزيد لكن ردوا وصيته للثلث فلم يكن لهم الشيء كله فينفذوا
 فيها من قيمته ما ينوبها بالمعاصرة ويمسكوه **ولا يجز ذلك** المذكور من الانفاذ
 من غير مال الموصي والامساك **واحد منهم** من الورثة او متعدد
 منهم **ان اراده الا باذنهم** جميعا ان كانوا من له الاذن او باذن خليفة من لا اذن
 له ان ظهرت له مصلحة في الاذن **او اذن الميت** بالقيمة سواء او اكثر لان كان
 باقل لانه لا وصية لوارث **وان** كان يريد ذلك من الورثة **خليفة او كان**
 قيمته اقل منها **من الوصية اذ لا يملك مال الشركة ولا مال الغير الا باذن الغير او**
الشريك والله اعلم وان قال من انفذ من ماله وصيتي فليأخذ هذا الشيء فلن انفذها
 اخذه بلا اذن وارث ان سبق في الانفاذ وكذا الاجنب وان تسارع فللسابق
 بالانفاذ وان انفذوها معا فالشيء بينهم سواء وكذا ان اتفقوا ان ينفذوا والشيء
 بينهم كما اتفقوا وان قال من انفذ من مالي فالشيء له جازوا ان انفذوا معا فبينهم وضمنوا
 ما اتفقوا ان انفذوا شيئا وان تسابقوا ضمن الاخيرة ومضى فعل الاول وان قال
 للاجنب ان انفذتها من مالي او قال من مالك فالشيء لك جاز وان قال للاجنبين
 فلن انفذها اخذه بغير اذن الوارث وان انفذها معا فبينهما وان تاخر احدهما ضمن
 ما تلف من مال الورثة ولا شيء له واذا اوصى بشيء **نفذ منه بيع بنحو الدنانير والدرهم**
ويشتروا ما ينفذون به وقيل بما اوصى الميت ان يخرج منه ولو غير مكيل او موزون
وفي الاثر ان اوصى بدرهم فاتفق الوصي مع الفقير ان يعطيه بها حبا او تمرا او غيره فافلا
يجز به وجوز به بدل السعر وقيل على ما اتفقا عليه وان اوصى بثوب يباع ويفرق على
الفقراء فباعه الوصي على فقير وايسر بينض الثمن فليل يجوز ان يحيط له منه وجهه
فانما مقام التفرقة ومنعه الاكثر لان الحق ليس لفقير فيقاصص به وقيل يجوز ان

ورخص لهم ان يمسكوه
 وينفذوا قيمته فيها وان
 لم تتم ولا يجز ذلك واحد
 منهم ان اراده الا باذنهم
 او اذن الميت وان خليفة
 او كان قيمته اقل منها

يعطيه غير الدراهم من حب او غيره بدل الدراهم ان كان فليعطيه من مال الموصي ان
 اتفق مع الفقير وقيل ان كان الموصي له معينا جاز ان رضي مطلقا وقيل لا الا ان
 حضرت فيرضى بدلهما ومن لزمه ضمان فقيل يعطي الذهب مكان الفضة والعكس
 وقيل الفضة مكانه لا العكس لان الذهب كالعروض وقيل يجوز ان يعطي العروض
 مكان الذهب والفضة وقيل لا يعطي شيئا عن شيء ولو دراهم عن عروض والله اعلم
باب في ضمان الموصي به وتضييعه **يخرج ما افسده** اي كله **الموصي**
به نفسه او بان تفذ منه الوصية **في مال اوفس** كعبد او حيوان اوصي به
 افسد في مال اوفس ان امره بالافساد او ساقه اليه والا فرقته وكحائط ونخلة افسدت
 في مال اوفس بالوقوع بعد الاقدام مطلقا وقبله او بعده ان علم فيما عند الله **من**
مال الوارث ولويتها او محبونها او غائبها **مادام في يده** لانه في يده ويخاطب
 به لوجوب محافظته ووجوب ايصاله حيث يجب عليهم الايصال مع انه باق على ملكه
 حتى ينفذه **لان له ان ينفذ من غيره فان اوصى به نفسه فهو ملك لغيره لكن في ضمانه**
وقيل ايضا له ان يعطي غيره او قيمته كما مر فهو باق على ملكه حتى يعطيه وكذلك
يضمن الخليفة اذا كان في يده كما ذكره بعد وان كان رقيقا **او حيوانا لم يأمره**
بالافساد ولم يسقه اليه **ف** **الواجب عليه من ضمان افساده** **مقابل** **قيمة**
رقبته **اي قيمة ذاته** **فقط** **وقيل جميع ما افسده ولو لم يأمره ولم يسقه**
للافساد ولا ضمان عليه فيما افسدت الدابة حاله هروبا ان لم يتبعها يصح ولا العبد
في اباقة وان اتبعها يصح ضمن لانها تريد **مرابا بالصباح** فافساده فيها دخل
 للصباح وقيل لا يضمن وان افسد شيء في الموصي به فليضمن للوارث وهو الذي
 يستمسك بالضمان وان كان الموصي له متعينا لا كل من صاح له فله ان يستمسك به
 وللوارث ان يتمسك فاذا اخذ الوارث انفذ ما اخذ فيما اوصى له وكذا الخليفة له
 ان يتمسك ان جعله الميت في يده او رهنه عنده للوصية او استخافه عليه **وخراجه**
 اي خراج الموصي به نفسه او بان يخرج منه كذا وهو ما يستخرجه السلطان او نحوه
 من اصحاب الاموال كل سنة مثلا وذلك مثل ان يجعل على كل دارا ونخلة او عبد
 او نحو ذلك كذا السكل سنة **بمنزله** **اي بمنزلة الموصي به او بمنزلة ما افسد**

باب

يخرج ما افسده الموصي به
 في مال اوفس من مال
 الوارث مادام في يده وان
 كان رقيقا فمقابل رقبته
 فقط وخراجه بمنزله

الموصى به فبطل خراج الوارث ولا يحاسب فيه الموصى له ولا ينقص له شيء ان
 وتبع ثلث مال الميت وان لم يبق من الثلث شيء زائد على الوصايا خرج الخراج
 من الموصى به وبمحاسب فيه الموصى له الا ان تعين صاحبه ولم يقصروا في اعطائه
 او اعلامه به فلي قول من قال لا يحدون تبديله ولا اعطائه قيمته فخرجه على صاحبه
 وعلى قول من قال يحدون ذلك فليهم ما لم يعطوه فاذا اعطوه اياه فليهم ولولم يرفعه
 وكذا ان كان في يد الخليفة فان كان في يد الموصى له به وعلم بالوصية * اي
 بان اوصى له به * لم يلزم الوارث اعلامه به * للحصول علمه بلا اعلام وارث وان
 لم يعلم لم يلزم الوارث الا اعلامه به * ويدفعه * اي يجب على الوارث ان يدفعه
 له * اي للموصى له ولا يزول عنه وجوب الدفع * ولو علم * الموصى له انه اوصى
 له به * ان كان بيده * اي بيد الوارث واذا لم يعلم اعلمه ودفعه له ومعنى الدفع
 ان يقول له ارفعه ويخلي بينه وبينه ولا يلزم الوارث ان يرفعه اليه ولا الخليفة
 وسواء في ذلك تعين الشيء او لم يتعين اذا تعين صاحبه واما ما لم يتعين فان حضر
 مستحقه فانه يحزى والا لزم الوارث او الخليفة ايصاله الى من تاهل له * ويملكه *
 به وبانه اوصى له به فقط دون لزوم دفعه له * ان كان بيد غيرهما * اي غير
 الوارث وغير الموصى له فلن ليس خليفة الا انه ان تخرج من هوف بيده ان يعطيه الموصى
 له به * امنه الوارث او الخليفة من ضمان واعلم انه وصية له واما ما كان بيد الخليفة
 فلا يلزم الوارث دفعه ولا الاعلام به ولو جعله هو بيد الخليفة الا انه ان لم يعلم
 الخليفة اعلم انه وصى به لفلان * ولا ياخذ الخليفة الموصى به * تعين للوصية
 او لم يتعين تعين صاحبه او لم يتعين * من الوارث * او من غيره او من حيث كان
 واقتصر على الوارث لتزويل كونه عند غير الوارث او في موضع ما منزلة كونه عند الوارث
 * الا باذنه * لانه اولى بمال الموروث ان ياوله الخليفة او صاحبه لانه في يده كما انه لا يجوز
 لصاحب الحق ان ياخذ من مال من عليه الحق بلا اذن منه ولا ادلال الا ان انكره لان ذلك
 الشيء ليس ملكا للخليفة ولان الوارث ان يعطيه غير ذلك ينفذ به ان لم يعينه وان
 عينه او عينه وعين صاحبه فقل لا يجوز له ان يعطيه غيره وقل يجوز وما يفعله
 الانسان فيخرج به من الخلاف اولى ولان الوارث لو ائذ الوصية لجاز ولا يحذر في ذلك

فان كان في يد الموصى
 له به وعلم بالوصية لم يلزم
 الوارث اعلامه به
 ويدفعه له ولو علم ان
 كان بيده ويعلم ان كان
 يد غيرهما ولا ياخذ
 الخليفة الموصى به من
 الوارث الا باذنه

الاقيام الفتنة او الحقد وقيل لا يجوز له * وجوز * للخليفة اخذه بلا اذن وارث
 لان الميت قد جعل له سلطانا على ذلك حيث جعله خليفة واقامه مقام نفسه وعلى
 القول الاول يجوز اذن وارث واحد لانه لو ائذ هذه الورثة لجاز وقال الشيخ
 احمد لا ياخذ الخليفة من التركة جنس ما اوصى به ولا غيره ان لم يجعل المال بيده الا
 باذن الورثة وخصص ان ياخذ الجنس الذي اوصى به بلا اذن ولا ياخذ من مال
 الوارث واما مالا يحتاج الى التصرف والتبديل فلا ياخذ الا باذن الا ان جعل فيه
 الميت وصيته فامر الخليفة ان ينفذها وكذا ان امره ان ينفذ الوصية من ماله على
 هذا الوجه وان اقتسموا ما عين للوصية اخذ من كل منابه ولا ينفذ من ماله شيئا
 الخليفة الا ان كان وارثا والا لم يحز الميت ولا اياه ولا ينمن له الوارث وقيل يجوز به
 لوصيته وان لم يكن للميت مال اجزا عنه ما اتفق الوارث او غيره خليفة او غيره
 ومن تحمل وصية رجل لزمته ان لم يكن الرجل مال وان كان لم يحز ولكن ينفذ من
 مال الرجل وتخرج من كل مال الحليل اذا صحت الحاملة * ولزمه * اي الوارث ولو
 كان في الورثة يتامى او مجانين او غياب * دفعه له * اي للخليفة * ويبرأ منه *
 اي من ضمانه * به * اي بالدفع * والا * يدفعه له بان دفعه لغيره ممن ليس
 صاحب الشيء او ابقاه عنده * ضمنه * ان علم انه وصية ولا ضمان على نحو مجنون
 وطفل وغائب الامن كان له خليفة فالضمان من مال الخليفة لان التضييع منه وان
 كانت الوصية لا يسعها الثلث اعطى الوارث الخليفة ثلث الشيء او قيمته وكذا
 * الخليفة ان لم يطلبه منه * من الوارث * حتى تلف يضمن قيمته يوم التلف *
 ان علم انه وصية ولم يطلبه من الوارث * او * كان بيده من الوارث او من الميت و
 ضيعه في يده * اي في يده حتى تلف بنفسه او بماله او بغيره او بغيره من الناس
 بلا امر منه * ولا رجوع له على الوارث * لان التضييع له وهو في يده من جهته لامن
 جهة غيره * وان تلف بلا تضييعهما فلا * ضمان * ولا شيء * عليهما من
 انقاذ الوصية فالجاصل انه ان ضاع بتضييع احدهما فقط فهو الضامن او بتضييعهما
 فضا منان او بلا تضييع منهما فلا ضمان ومثال تضييع الوارث فقط ان يعلم انه وصية
 فيطلبه الخليفة بالدفع فيأبى او يعلم هو دين الخليفة ومثال تضييع الخليفة فقط ان يعلم

وجوز لزمه دفعه له ويبرأ
 منه به والا ضمنه وكذا
 الخليفة ان لم يطلبه منه حتى
 تلف يضمن قيمته يوم
 التلف او ضيعه في يده ولا
 رجوع له على الوارث وان
 تلف بلا تضييعهما فلا
 عليها

هو بالوصية دون الوارث فلم يخبره او اخبره ولم يستشهد له وقد كانت له شهود واعلمه عموم ما ولم يعين له ما اوصى به معيناً او ما اوصى به مجعلاً ومثال تضييعهما ان يعلم كل منهما فالوارث لم يدفع والخليفة لم يطلب الدفع وقد امكن الطلب والدفع فصاحب الوصية ان تعين سواء تعين الموصى به او لم يتعين يطالب الخليفة فيستدعيه له الحاكم ولا يرجع على الوارث لانه ضيع كما ضيع الوارث وزاد انه هو الخليفة وانه المطالب بالانفاذ وان الوارث عند الله والله اعلم ضمان النصف لانه ضيع كما ضيع الخليفة الا ان كان الوارث افسده بنفسه او ماله او غيرها فانه يتضمن للخليفة ضمن الخليفة او لم يتضمن الا انه ان ضمن امسك ذلك لنفسه ان كان قيمة مساوية او مكيلة او موزونة ولا ياخذ الزائد بل يردده للوارث ان تمت الوصية والواضح ان الوارث احق بالضممان لانه ضاع من يده ولانه لو ازيد امسكه واعطى قيمته ومثال عدم تضييعها ان لا يعلم الوارث ولا الخليفة او يعلم اجمالاً فكانا في طلب التفصيل والتحقيق فتلقت قبل الوصول للمراد او يعلما فتمنع الوارث من الدفع مانع كجائر وعدم تحققه لخلافة الخليفة فكان ينتظر بيانها ومنع الخليفة من الطلب مانع كجائر ومرض وعدم تحقق خلافة قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله وان اوصى واستخلف خليفة ولم يجعل المال في يده فعلى الورثة ايصال المال الى خليفة هو برء وبالا يصال فان انقذه برء هو ايضاً والميت وان لم يدفعوا اليه لزمه ان يطلبهم فن ابوا استمسك بهم الى الحق فان كانت له يينة اخذ بها والا حلقتهم فيبرأ فلا ياخذ ذلك من اموالهم وليس عليه غير ذلك فان ضيع الطالب حتى تلف المال او مات الشهود او الورثة ضمن وكذا الورثة ان ضيعوا الدفع الى الوصي حتى مات او تلف المال ضمنوا وفي الاثر ان انتذها الخليفة من مال نفسه بلا اذن من الوارث جاز وقيل لا لانه خالف ما اوصى به وهو انها تقضى عنه من ماله وعلى الوصي له ان ياخذ الدابة الموصى له بها من حيث هي لا على الوارث ايصالها ولكن يوكل من يسلمها اليه فان تلفت وقد طلبها الى الوصي فلم يدفعها اليه ضمنها لا ان لم يطلبها قيل من اوصى بعرض او اصل معين فليس على الوصي تسليمه والموصى له اخذه ولو كان دابة وماتت في وثاقها لم يلزمه ذلك ولا الوارث اطلاقها

ولو ماتت جوعاً او عطشاً وليس بامانة عندها ولا لزمها الحفظ له ولا اخراجه من البيت واو دابة غير مربوطة لان الميت تركه في البيت وان خرج او اخرج لم يلزمها حفظه وان قام به احدهما وحفظه لم يضمنه * وان استخلفه الميت على الشيء لم يلزم الوارث شيء منه * سوى الحرز لانه خرج عن حكمه فهو امانة في يده اذ جعل الميت عليه خليفة فان للخليفة عليه قوة ياخذه بلا اذن من الوارث او من هو في يده وما على من هو في يده الا الحرز بخلاف اذا لم يكن الخليفة مستخلفاً عليه فان على الوارث حفظه ودفعه ولا قوة للخليفة على اخذه بلا اذن * ان حضر * الخليفة سواء كان بيده او بيد الخليفة او بيد غيرها او لم يكن بيد احد لزوال سلطانه على الشيء يتمكن الخليفة على الاستخلاف عليه بعينه * والا * يحضر الخليفة * لزمه * اي الوارث * حرزه حتى يصله ويخبره به ان لم يعلم * انه وصية لقلان فان اوصاه بيده ولم يعلم لم يبرأ الوارث الا ان اعلمه انه وصية لقلان * والضمان * المذكور في تلك المسائل * انما هو في غير الاصل وفي الغلة * لان الاصل لا يحتاج الى دفع لانه غير مقبوض فلو منع الوارث الخليفة او صاحبه منه او منع الخليفة صاحبه منه حتى تلف لضمن كما يضمن العروض للمنع ولو سكن فيه الوارث وقد علم انه وصية ولم يدفعه للخليفة والخليفة لم يعلم فتلف بلا سبب من الوارث كمطر وسيل فانه يضمن لانه اجتمع مع عدم اخباره ودفعه سكونه وهو بمنزلة قبض العروض بل لو لم يكن الاعداء الاخبار للزوم الضمان اذ لم يعلم به الموصى له ان تلف فلو كان العرض الموصى به بيد غير الوارث ولا بيد احد فلم يخبر به الخليفة لم يضمن في الحكم اذ لا يضمن بعدم الاخبار فقط دون ان يسترشده الخليفة والمراد بالغلة التي لم تفصل عن الشجر والنخل ولكنها مدركة لتزويلها منزلة المنقطعة وناثر العروض وغلة الحيوانات المنفصلة وقيل في الغلة المدركة انها كالاصل وكالتي لم تدرك ومن افساد الغلة ترك تبايرها وترك فعل مالا ينكسر به العرجون * وان دفعها * اي الوصية اي المال الموصى به * له * اي للخليفة * الوارث او جعلها الميت بيده فمات قبل انفاذها ردها * بنفسها ان وجدت ومثلها او قيمتها ان لم توجد بعينها * وارثه لوارث الاول * ضيع او لم يضيع وكذا يدرك وارث الاول

وان استخلفه الميت على الشيء لم يلزم الوارث شيء منه ان حضر والا لزمه حرزه حتى يصله ويخبره به ان لم يعلم والضمان انما هو في غير الاصل وفي الغلة وان دفعها له الوارث او جعلها الميت بيده فمات قبل انفاذها ردها وارثه لوارث الاول

ان يردده منه **فإنفذها** ان لم يوص له بانفاذها **وكذا** ان انفذ بعضها ومات قبل انفاذ البعض الآخر فان البعض الآخر يردده وارثه لوارث الاول **فإنفذ** ان لم يوص له بانفاذه ووجه ذلك ان الاول اوصى بها ذلك الخليفة فقط فاذا مات قبل الانفاذ لم يكن لوارثه الانفاذ لان الميت الاول لم يوص له بالانفاذ والميت الثاني الذي له الانفاذ لم يوص به لوارثه فلو اوصى لصح له الانفاذ عند من يجيز للخليفة ان يوكل او يستخلف ويدرك ذلك ولو ابي وارث الاول ومن منع هذا منع وارثه من انفاذها والزعم الرد لوارث الاول وقيل ان تلف الشيء ولم يكن قائما بعينه فانه ينفذ الوصية ورثة الثاني **وقيل لا يرددها** **وارث الثاني لوارث الاول** **مطلقا** **اوصاه** بها اولم يوص لانه مات وهي في يده قد انفصلت عن ورثة الاول وبروا بوصولها يده كما مر انه يبرون بدفعها وقد لزمهم ان ينفذوا ما لزم موروثهم وشغلت به ذمته كسائر الديون ولان الانفاذ حتى له فيورث كما يورث المال الا ان اوصاهم ان يردوها لورثة الاول او اوصى الاول ان لا ينفذها ورثة الثاني فلم يردوها وان انفذها ورثة الاول اجزا على القول الثاني ايضا وكذا لو اوصى الثاني لورثة الاول وانفذها ورثة الاول واذا لم يمت ولكن صار بحال لا ينفذها ورثة الاول كجنون وهرم الا ان هرم وامر منفاذ فقه الخلاف وقال الشيخ احمد رحمه الله ان تلف في يد الخليفة ما اعطاه الورثة للانفاذ بلا تضييع رجوع اليهم عالم ثم الثالث وان تم فلا يرجع وان جعل الموصي وصيته في ممين فاعطوه الخليفة تلف فلا يرجع على الورثة ولو لم يتم الثالث وضمن ان ضيع يدفع اليهم حتى نبراذمته ثم يرد منهم **فإنفذ** **وتخرج** من الكل ان اوصى بها **الحال** انه **قد ضمنها** **بخلطها** في ماله او باكلها او اتلافها او تضييعها او تصرفه فيها باعطاء او غيره واو كانت مما يخرج من ثلث المال لانها دين في ذمته الان اذ كانت في ضمانه فلو بقيت بعينها لانفذوها بنفسها وان لم يكن المال قد دخل يد الخليفة ولا ضمانه فلا شيء على الوارث وكذا ان لم يكن للميت مال او تلف بدون ان يكون الخليفة ضامنا وان اوصى بها الميت وليست في ضمانه ولا تكفل بها فانها تخرج من ثلث ماله ولو كانت مما يخرج من الكل وفي الاثر جاز للموصي ان يوكل من يعينه

فإنفذها ان لم يوص له بانفاذها وقيل لا يرددها مطلقا وتخرج من الكل ان اوصى بها وقد ختمها

في الانفاذ في حياته لا بعدها الا ان جعل الموصي له ذلك واجاز له بعض ان يامر من ينفذ بعد موته ما بقي من الوصية ان انفذ بعضها مطلقا وقيل له ان يوصي فيما اوصى اليه الموصي فيه مطلقا وقيل لا مطلقا وقيل له ان يجعله له وقيل ان دخل فيها اجاز له والا فلا وقيل لا ولو دخل الا ان بقي منها يسير وللوصية ان توكل فيما لا يمكنها البروز فيه ولو لم يجعل لها وقيل له ان يوصي ولو لم يجعل له في الوصايا والتزويج وله ان يامر من يعينه ان كان امينا ويوكل غيره ان كان ثقة وقيل لا ولا يشتري اصل من وصي او وكيل لحي الا بصحة وصايا الميت ووكله الحي ولا يعان حتى يعلم انه ثقة **وان تعدد الخليفة فضيع بعضهم الطلب او الانفاذ او ضيع بعض الورثة الدفع فالمضيع ضامن لمنابه مع امكان وقدرة** **لانه لزم** كلاً منابه في الدفع والانفاذ فلم يضمن الا ما لزمه فعله ولو كان لا يجد فعله وحده على حدة ومتاب الوارث يكون بحساب سهمه في الارث ومناب الخلفاء على الروس ولا يلزم من لم يضيع ضمان ولا شيء من وصية الميت هو اذا ضمن الوارث المضيع لزمه وحده ايضا اخبار الخليفة والدفع اليه والا يصال اليه لان ما عليه بالضمان مترتب عليه في ذمته وحده فهو في غير حكم ماترك الميت واذا ضمن الخليفة المضيع لزمه مع من لم يضيع من الخلفاء الوصية انفاذ ذلك لان الانفاذ حق عليهم **وكذا** ان ضيع الخليفة **الانفاذ والطلب** **حتى مات الشهود** **او كانوا بحيث لا تجوز شهادتهم كجنون وارتداد وفسق هذا ما عندي وهو خلاف ما في الديوان كما ياتي في اول فصل بعد فصل ونصه ضمن ان مات الشهود وجحد الوارث لان ارتدوا الخ **او تلف المال** **الموصي** ان ينفذ او ينفذ منه **او جحد الوارث** **اي جحد بان قال** لم يخلف الميت مالا او جحد للخليفة الوصية او جحد انه خليفة **او مات** **الخليفة** او كان بحال لا ينفذ **او نسي** **الخليفة** او الشهود او الوارث ولم يوجد حافظ من كتابة تجزي او غيرها **ما اوصى به** **اي نسي** عدده او وصفه او نوعه **او تعينه** او ضاعت الوصية **اي ما كتب فيها ما اوصى به** ولا شاهدين به وذلك بان يجدها في داره او بيته مثلاً او شهدوا عليها ولم يقرأها عليهم ولا قراوها او كان ذلك ونسوا او كان الشهود ونسوا وقد ضاعت فالضمان في ذلك لازم ووجه التماس ان ينفذوا كما اوصى به ان اطلع عليه بطريق**

وان تعدد الخليفة فضيع بعضهم الطلب او الانفاذ او ضيع بعض الورثة الدفع فالمضيع ضامن لمنابه مع امكان وقدرة وكذا ان ضيع الخليفة حتى مات الشهود او تلف المال او جحد الوارث او مات او نسي ما اوصى به او تعينه او ضاعت الوصية

من طرق الاطلاع والا انفذ وجوه متعلق الوصية المعتادة واحتياط حتى لا يشك
وامتد ورثته ان مات موتاً كذلك ان ارادوا له نجاة ولا يرجع الخليفة على
الوارث بما رد عليه بفسخ او عيب ولو بلا عمد لان الخطا لا يزيل الضمان وبما
فعلانه وذلك ان كان الموصى به معيناً ويرد الخليفة له الفضل في ثمن
البيع الثاني على البيع الاول الفسخي او العيبى ان كان اي حصل الفضل
بعد بيعه ثانياً ويغرم النقص في ثمن البيع الثاني عن الثمن في البيع الاول الفسخي او العيبى
من ماله وينفذ في الوصية وان تمت بدونه غرمه للورثة وان رد عليه
بعيب بعد تلف الثمن من يده بلا تضييعه فتلف المبيع الميعب ايضاً بلا
تضييع كذلك اورد عليه قبل تلف الثمن ثم تلف الثمن ثم الميعب او تلف
الميعب بعد رده ثم الثمن بلا تضييع في ذلك غرم من ماله مشتريه ما اخذ منه
ولا شيء من انفاذ الوصية واما ان ضيع فيغرم وينفذ الوصية واذا ضمن الخليفة وهي
لم تنفذ فغرم قليل يعطي هو الورثة ما غرم ويردوه ليتنفذ به وقيل ينفذ به ولا يرد
للوارث وان استحق المبيع منه اي من المشتري بعد انفاذ الخليفة
الوصية من ثمنه غرم الخليفة له اي للمشتري من ماله ولا رجوع له
على الوارث ان كان الموصى به معيناً ويرد الخليفة الثمن للمشتري
ان كان الاستحقاق قبله اي قبل الانفاذ فبقى الوصية بلا انفاذ اذ كان
الموصى به معيناً وقد استحق ولا شيء عليه من الوصية ولا على الوارث
لان الميت حسين وصيته فيما لا يملك فكانه لم يوص ولو كان له في نفس الامر لانه
قد ازيل في ظاهر الحكم وبأخذ الخليفة منه اي من المشتري ما رد
اليه من الثمن او مثله او قيمته خفية كما مر في الباب قبل هذا الباب ان
استحق بلا امانة فان قضى لم يجز له الرجوع ان نقص وعليه ما نقص للحيث ينفذ
به وان اخذ على ذمة المشتري ونقص زاد من مال المشتري حتى يتم ما رد للمشتري
وينفذ وان كان قد انفذ ثم رد للمشتري فقه في منه اقل لم يرجع عليه فان اخذ على ذمة
المشتري رجع اليه ما لم يتم ما رد وان استحق بالامانة فلا يأخذ وضمن الخليفة ان ضيع
ما افسده الموصى به حال كونه في يده ويعطي الارش لصاحب المال ولا ينقص

ولا يرجع على الوارث
بما رد عليه بفسخ او عيب
ويرد له الفضل ان كان
بعد بيعه ثانياً ويغرم
النقص من ماله وان رد
عليه بعيب بعد تلف
الثمن من يده بلا تضييعه
فتلف ايضاً كذلك غرم
من ماله مشتريه ما اخذ
منه وان استحق منه بعد
انفاذ الخليفة الوصية من
ثمنه غرم له من ماله ولا
رجوع له على الوارث
ويرد الثمن قبله ولا عليه من
الوصية ولا على الوارث
وبأخذ منه خفية كما مر
ان استحق بلا امانة
وضمن ما افسده في يده

من الموصى به واذا افسد في الموصى به وهو في غير يده او في يده فتمنع ويجعل ما غرم
في انفاذ الوصية وقيل يرد للوارث فيرد الوارث له فينفذ وان كانت الوصية مما
حد وقد تمت اخذه الوارث وكان له ميراثاً وما افسد بالبناء للمفعول اي افسد
الخليفة او غيره وما مبتدا شرطية فيه اي في الموصى به وهو من غلته
ونماه فينفذ في الوصية كما تنفذ الغلة والبناء فيها ونفقة اي نفقة الموصى
به وهو مبتدا خبره منه وما يحتاجه منه اي من نفس الموصى به حتى
يصل صاحبه ان كان الموصى به معيناً فان كان مما يوخذ منه اخذ ما يحتاجه منه
والا انفق عليه الوارث او من كان بيده وادرك على صاحبه فلو اوصى بشيء معين
لقلان او لكذا ولم يمكن دفع شعيرها للموصى له واحتاج لموضع يحزن فيه او لمن
يحفظه ولم يوجد الا باجرة فان الاجرة تخرج من الشعير فلو كان الموصى به عبداً
او دابة او داراً او غيرها مما يكرى جاز اكراه ذلك واعطاء ما يحتاجه من الكراه
ويعطي ما يحتاج الدابة ايضاً من صوفها ونحوه ولبنها ونحوه وقيل نفقة الشيء وما
يحتاج اليه من ثلث المال وان فرغ من نفس الشيء وان كان بيد الوارث فلهما
افسده فيه من ماله ان ضيع كما افسده فيه وليس بيده فاذا غرم انفاذ في
الوصية او اعطاء الخليفة ينفذه ورخص الخليفة في الاذن ان ياذن لاحد في
بيع الشيء وانفاذ الوصية بثمنه والامر ببيع الشيء وبالا نفاذ بثمنه وفي الاذن
في البيع فقط او الانفاذ فقط وفي الامر باحدهما ورخص له في التوكيل بناء على
ان كل ما يفعله انسان يجوز له الاذن والامر والتوكيل فيه والامتنع من ذلك كله
اكثر لانه لم يجعل صاحب الامر ذلك لغيره اي اهل المنع اكثر ولا يلزم هذا
التقدير لانه اذا كثر اهل المنع فقد كثر المنع فالمنع في نفسه اكثر ولا يبيع
الخليفة ما اوصى ان تنفذ منه الوصية ان اعطاه الورثة للمال لينفذ به حاضراً
وبيع ان لم يعطوه او طلبوه ان ينظروهم ولو يوماً ليعطوه سواء اوصى بكذا ان يخرج
منه كذا او بكذا ان يخرج من كذا ولا يبيع مناب احدهم في الموصى
ان ينفذ منه وان اعطى منابه في المقدار الذي يعطي للانفاذ ان امكنه بيع
البعض والا يملكه بان لا يجد مشتري البعض وهو البعض الذي ينوب من لم

وما افسد فيه من غلته
ونماه ونفقته وما يحتاجه
منه ايضاً وان كان بيد
الوارث فمن ماله ورخص
الخليفة في الاذن والامر
ببيع الشيء وبالا نفاذ والمنع
اكثر ولا يبيع ان اعطاه
الورثة المال ولا مناب
احدهم ان اعطى منابه ان
امكنه بيع البعض

يعطى او يجزى مشتريا لكن يبغض ظاهر فليبع الكل شهم من اراد الاعطاء
وسهم من لم يتيسر له الاعطاء او لم يرد له الا ان عين الميت شيئاً معلوماً ان ينفذ
في وصيته فلا يصيب الورثة ان يعطوا قيمته للخليفة ولا ان يمنعوه له ولكن ان اراد
الورثة ان ينفذوا ذلك الشيء في وصية موروثهم فعملوا ولو جعله الميت في يد
الخليفة وفي الاثر اذا كان الوارث حيث تذله حجة الموصى فلا يعمل بالبيع حتى
يحتاج عليه ووكيل الغائب في مقامه كوصي اليتيم وان جعل للوصي ان يبيع بلا
مشورة وارث فله وان باع بلا حجة عليه ولم يعلم بما باع به ثم علم فله ان يرد على المشتري
الثمن ويأخذ ماله اذا علم انه باع له بلا راي منه وان صحت حجته عليه انه باع
بمحضرته ولم ينكر عليه حتى قبض المشتري المال فلا حجة له بعد عليه وان علم الوصي
انه لا يجوز له بيع مال الميت ووارثه حاضراً فعمد خلاف الحق اثم وقيل لا يجوز
له بيع الاصل حتى يحتاج عليه ان كان بالغاً قلاً حاضراً وله بيع العروض بلا حجة
عليه ويستحب له ان يشير عليه في بيعها ولا مدة له في فداء المال فان فداه من
حينه والا جاز البيع وان احتج عليه ولم يبع حتى مضت اشهر او سنة جدد عند قطع البيع
ان لم يقل له اولاً ببع بما رزق الله فان امره بالبيع فلا يلزمه تجديد الاحتجاج الا
ان قال اذا اردت ان توجب فاعطني ولا يجوز للوصي شراء شيء من مال الموصي
اذا كان هو الذي يبيع وله ان يوكل مشترياً ان كان ينادي عليه فيمن يزيد في
مغيب الوصي وان كان مكيناً او موزوناً امر من يكيل له او يزن على السعر ويجوز
له الشراء اذا بلغ المال ثمنه وزاد هو عليه ولم يزد عليه او يشتريه غيره ثم يأخذ منه وقيل
ان جعل له الموصي ان يشتري من ماله ماشاء بما شاء جاز كذلك وان باع بمساومة
او نداه ثم اولاه المشتري بلا اتفاق جاز وللوارث فداءه وان من يده بالتولية ان لم
يحتاج عليه قبل والله اعلم **فصل** ان باع الخليفة الموصى به **فصل** واخذ
الثمن فغيب المبيع ورد اخذه **فصل** ورد الثمن **فصل** وباعه ثانياً وانفذ منه **فصل** اي من ثمنه
من البيع الثاني الوصية وان رد اليه بغيب باعه ايضاً وهكذا **فصل** وقيل يأخذ بدله **فصل**
ان لم يعينه مما ليس فيه عيب ويبيعه وينفذ فان عيب ايضاً اخذ بدله وهكذا ويجوز
له ان يبيع المغيب على ان يزيدوا له ارش العيب ان حدث ولم يتم الوصية **فصل** وجاز

فصل

ان باع الخليفة واخذ
الثمن فغيب المبيع ورد
اخذ وباعه ثانياً وانفذ
منه وقيل يأخذ بدله وجاز

له بيع الكل **فصل** جعله في يده الموصي او الورثة **فصل** ولو كانت فيه زيادة
عليها **فصل** اي على الوصية **فصل** ان اذن له الميت او الوارث او لا يخرج منه بفضه **فصل** بالبيع
بان لا يشتري الا كله او يشتري بعضه لكن يبغض او كان لا يجوز بيع التسمية منه
او النصيب **فصل** وكل ماضيه مما اعطاه الميت في يده **فصل** او اعطاه **فصل** اوارثه حتى
تلف ولو بعد ما باعه وعيب عليه **فصل** فرد بغيب او بعد ما بيع وقبل ان يقبضه مشتريه
فصل ضمن قيمته **فصل** من ماله **فصل** وانفذ الوصية **فصل** من تلك القيمة **فصل** من ماله ولا يرجع
على الوارث **فصل** فيما ضيعه كما هو على الاطلاق ولا في شيء **فصل** الا بما صدقه **فصل**
وارث الموصي **فصل** فيه **فصل** انه لم يضع او انه هو هذا المغيب رد على بغيبه **فصل** او حكم
به **فصل** بالبناء للمفعول **فصل** ايسر حكم به الحاكم **فصل** مما رجع عليه بغيب او فسخ او
استحقاق **فصل** هذا قول بعضهم وما تقدم قبل الفصل انه لا يرجع على الوارث بالمغيب
واقسح والاستحقاق قول اخر فلا منافاة والمسئلة فيها قولان خارج الكتاب
ويجوز ان يزيد بدم الرجوع هنا عدم الرجوع اذا كانت الوصية لم تجعل في غير
معين وهو ما اذا جعل الوارث شيئاً في يده للانفاذ ولم يعينه له الموصي او جعله
الموصي بيده ولم يقل انفذ منه وان اوصى بكذا ان يخرج منه او بكذا ان يخرج
من كذا فباعه الورثة لينفذوا به الوصية فيبيعهم جائز انفذوا او لم ينفذوا وكذا الخليفة
ان كان الشيء في يده على ان يبيعه وينفذ منه فبيعة جائز انفذ او لم ينفذ وان
اوصى ان يخرج وصيته من شيء معلوم فلا يجوز لواحد من الورثة ان يبيع من
ذلك الشيء فينفذ الوصية الا سهمه وان كان الشيء مما ينفذ بعينه مثل ان اوصى
بكذا ان يخرج من هذه الصرة فله انفاذه كله **فصل** ولا يبيع **فصل** الخليفة **فصل** ما يبد
الوارث الا باذنه **فصل** او اذن الموصي **فصل** ككسه **فصل** وهو انه لا يبيع الوارث ما يبد
الخليفة الا باذنه او اذن الموروث **فصل** وان اوصى بكذا **فصل** كالزكاة والكفارة مع
بيان النوع والكم **فصل** ان يخرج من كذا **فصل** كغرفة الشعيير والتمن **فصل** فجعله في يده **فصل**
اي في يد الخليفة **فصل** او دفعه له الوارث فان تحقق **فصل** استحققه الوارث او غيره بعدول
حال كونه **فصل** بيده **فصل** اي في يده **فصل** او يبد بيه او استحققه هو **فصل** او غيره **فصل** قبل
ان يأخذه من الوارث رجعت **فصل** تلك الوصية **فصل** في ثلث الباقي من المال **فصل** اذا لم

له بيع الكل ولو فيه زيادة
عليها ان اذن له الميت
او الوارث او لا يخرج منه
بفضه وكل ماضيه مما
اعطاه الميت في يده او وارثه
حتى تلف ولو بعد ما باعه
وعيب عليه ضمن قيمته
وانفذ الوصية من ماله ولا
يرجع على الوارث الا بما
صدق فيه او حكم به مما
رجع عليه بغيب او فسخ
او استحقاق ولا يبيع ما يبد
الوارث الا باذنه ككسه
وان اوصى بكذا ان يخرج
من كذا فجعله في يده او
دفعه له الوارث فاستحق
بيده او بعد بيه او استحققه
هو قبل ان يأخذه من
الوارث رجعت في ثلث
الباقي من المال

يكن الموصى به معيناً والا بطلت وكذلك استحقاق البعض وانما رجعت في ثلث
 الباقي ولم تبطل لانه اوصى بما يخرج من غيره لا بما يقع الاخراج منه اذ قدم قوله
 بكذا واخر قوله من كذا فلا ينافي قوله اول الباب قبل هذا الباب ان اوصى بشيء
 يخرج منه كذا الى قوله فلا عليه الاثمنة ولو كان الثلث اكثر منه وان استحق
 المال وليس الضمير المستتر عائدا الى الموصى به استحقه الخليفة وليس يسده او
 الوارث وهو في يده او يد غيره او بعضه فكذلك ترجع في ثلث الباقي من
 المال والباقي هو الموصى به او الموصى به مع بعض غير الموصى به ان لم يستحق غير
 الموصى به كله ان كان الاستحقاق بعدول امينين فصاعداً والا
 يكن بعدول بل بغيرهم فهي على حالها الاول توخذ او مثلها او قيمتها
 من مستحقها فتنفذ الوصية وقيل هي في ثلث الباقي ويمتله كلام المصنف الا
 ان لم يبق فيه في المال ما يخرج منه الوصية كلها بل بقي منه ما ينفذ منه
 بعضها فقط فانه ينفذ منه البعض دفع بذلك توهم من يتوهم ان تنفذ الوصية بان
 يتم ما زاد على المال او على الثلث من مال الوارث او الخليفة وكل ما غرمه
 ذلك الخليفة من سبب الشيء الموصى به مثل عبد اوصى به فكان في يد
 الخليفة فافسد في مال او نفس بلا تضييع رجوع به على الوارث فيعطيه الوارث
 مثل ما غرم وان فسخ يبعه رد الثمن للمشتري واخذ منه الشيء
 المبيع وباعه وانفذ الوصية منه هذا غير متكرر مع اول الفصل ومع
 ما قبل الباب لان ما قبل الباب وما في اول الفصل في العيب وهذا في الفسخ
 وان تلف الثمن بلا تضييعه رجعت في ثلث الباقي من مال المالك هذا
 غير متكرر مع قوله رجعت في ثلث الباقي من المال لان ذلك في الاستحقاق وما هنا
 في البيع وان انفذ فيها ففسخ فرده غرم للمشتري مثل ما اخذ لوبه
 وباع الشيء وانفذ منه ثانياً لان الاول لا يجزي الميت لانه بمال الفسخ ومال الفسخ
 ليس من تركته ولا يملكه ويجزيه هو حيث غرم من ماله لما يجانس
 الوصية وان لم يكن عليه ذلك رده لنفسه صدقة واجيز لتباعاته مطلقاً واجيز لغيره
 على حد ما مر والصحيح انه لا يجزيه ايضاً لان الاعمال بالنيات وليست نيته

وان استحق او بعضه
 فكذلك ان كان بعدول
 والا فبي على حالها الاول
 الا ان لم يبق فيه
 ما يخرج منه وكل ما غرمه
 من سبب الشيء بلا
 تضييع رجوع به على الوارث
 وان فسخ يبعه رد الثمن
 واخذ الشيء وباعه وانفذ
 منه وان تلف الثمن بلا
 تضييعه رجعت في ثلث
 الباقي من مال المالك وان
 انفذ فيها ففسخ غرم مثل
 ما اخذ لوبه وباع الشيء
 وانفذ منه ثانياً لان الاول
 لا يجزي الميت ويجزيه هو
 حيث غرم من ماله

لنفسه حين انفذ ولا يجزيه استدراكاً لنفسه لان شرط النية مقارنة العمل غير
 الصوم لكن رحمة الله تبارك وتعالى اوسع من ذلك وقيل يغرم من ثمن
 الشيء للمشتري وان لم يف الشيء بما اخذ من المشتري اتم للمشتري من ماله
 ويجزي الانفاذ الاول الميت لان النية فيه له والمال في الظاهر ثمن
 شيء وقد غرم اخرا من ثمن شيء وان فسخ بعد نموه بغلات كثمار
 وصوف وسمن ونحو ذلك وتناسله بيد مشتريه وتلف عين الشيء رد
 الخليفة الثمن له اي للمشتري واخذ منه النسل والنمو ويغرمه
 قيمة الشيء فينفذها فيها اي في الوصية وان وسعها اي الوصية الثلث
 والا نزلت بها الوصية في الثلث ويرد الخليفة النسل والنمو المذكور
 بد قبضها للوارث ولا ينفذ منه ولا من النمو الوصية الا باذنه اي
 باذن الوارث وان تلف الشيء او وسعها اي الوصية الثلث وجه جعل
 تلف الشيء غاية انه اذا تلف توهم من يتوهم انه يجوز الانفاذ من النمو والنسل
 تنزيلاً لنمو الشيء ونسبه منزلة الشيء الذي هو اصلها وفي نسخة وان لم يف الشيء
 ووجهها انه اذا لم يتلف الشيء توهم من يتوهم ان النمو والنسل ينفذان في الوصية
 لبقاء اصلها الذي يتقويان به الذي هو اصل في الانفاذ ووجه جعل وسع الثلث
 الوصية غاية انه اذا وسعها الثلث توهم من يتوهم انها ينفذان فيها وان
 تلف النسل او النمو بيد مشتريه اي مشتري اصلها بسببه او بما جاء من
 قبل الله غرمه قيمته اي قيمة النسل ومثله النمو وردها للوارث وان
 باعه اي الشيء له اي للوارث لجواز ان يدع للوارث وغيره وقد جعله
 الميت في يده اي يد الخليفة ففسخ وقد تلف منه من الوارث
 رد له الخليفة الثمن ورجع عليه بالوصية يعطيه الوارث ما ينفذها به
 وان لم يتلف اخذه وباعه ثانياً وان فسخ بعد انفاذها برى من الشيء
 واجزاء انفاذه وهذا ان كان الوارث واحداً او تعدد وباعه لهم على قدر ارشهم والا
 بعه لهم على قدر ارشهم ضمن الاكثر لاصحابه اي لاصحاب الاكثر
 ورده اي رد الاكثر ممن تبعه اي ممن تبعه الخليفة بقيمة الاكثر

وقيل يغرم من ثمن الشيء
 ويجزي الاول الميت وان
 فسخ بعد نموه وتناسله بيد
 مشتريه وتلف عين الشيء
 رد الثمن له واخذ منه النسل
 ويغرمه قيمة الشيء فينفذها
 فيها ان وسعها الثلث ويرد
 النسل للوارث ولا ينفذ منه
 الا باذنه وان تلف الشيء او
 وسعها الثلث وان تلف بيد
 مشتريه غرمه قيمته وردها
 للوارث وان باعه له وقد
 جعله الميت في يده ففسخ
 وقد تلف منه رد له الثمن
 ورجع عليه بالوصية وان
 فسخ بعد انفاذها برى من الشيء
 واجزاء انفاذه وهذا ان
 كان الوارث واحداً او
 تعدد وباعه لهم على قدر
 ارشهم والا ضمن الاكثر
 لاصحابه ورده ممن تبعه

وذلك انه باع الاكثر لصاحب الاقل فاعلمه صاحب الاقل الثمن الاكثر لانه اشترى الاكثر فيضمن له الثمن الاكثر ويرد منه المتبقي الاقل الذي يرضيه الوصية وكذلك يرد الاقل لصاحب الاكثر لانه اشترى الاقل ويرد منه المتبقي الاكثر للوصية وان اوصى بكذا ان يخرج من هذا الشيء فباعه الخليفة فاخذ الثمن ف تلف في يده من غير تضيق فخرج في الشيء عيب فرجع عليه بذلك العيب فانه يبيعه مرة اخرى فيستوفي من ثمنه للمشتري وان استوفى له منه قليوف له من مال الورثة وترجع الوصية في ثلث مال الميت وان رجع عليه ذلك الشيء بعيب فباعه فاصاب من ثمنه ما ينفذ منه الوصية ومال المشتري فانه ينفذ الوصية ويبطي للمشتري ماله وان بقي من ثمنه شيء فليعطه للورثة وان تلف المال الذي اخذ من المشتري بتضيق منه فهو من ماله وقيل من ماله ضيق او لم يضيق اذا اوصى بكذا ان يخرج وسواء في مسائل الاستحقاق المذكورات في هذه الابواب كلها ان يستحقها المشتري او الخليفة او الوارث او غيرهم لانفسهم او غيرهم ولا ضمان على الخليفة او الوارث بنقص السعر او العيب اذا بقي في يدها حتى كان ذلك واذا لم يضع الخليفة فافسد الشيء في غيره خرج افساده من ثمنه اولا ثم الوصية بعبد وهذا اذا اوصى بكذا ان يخرج منه كذا او اوصى بكذا ان ينفذ ولكن اذا اوصى بكذا ان يخرج منه كذا رجع اولا الى ما بقي من كذا والله اعلم **فصل ضمن** الخليفة الوصية **ان** ضيع انفاذها حتى **مات** الشهود **وجحد** **ها** الوارث **لا** ان ارتدوا او نافقوا **فعلوا** كبيرة دون الشرك **او** تجننوا **مالم** يتلف المال **لا** لهم ان ارتدوا او نافقوا او تجننوا يرج زوال الحادث فلا يضمنون بمجرد حدوث ذلك بل بمجرد مع التلف بل او تلف المال وحدث ذلك ولم يضيخوا لم يضمنوا وان نافقوا او ارتدوا او تجننوا حتى ماتوا ضمن فاذا ضيع حتى ارتدوا او نافقوا او تجننوا وتلف المال بعد ذلك ضمن كما ان تلف قبل ارتداد او نفاق او تجنن فالضمان للتلف بعد التضيق واذا لم يكن التضيق فلا ضمان وان ضيع وتلف بعض النقد بالباقي وضمن الذي تلف وانفذ ورد الباقي ان كان للوارث **وان** ضيع حتى لا يصل الى انفاذها بعارض له في ذاته كجنون **وهرم** لا يطبق به الانفاذ لضيف عقله

فصل ضمن ان مات الشهود وجحد الوارث لا ان ارتدوا او نافقوا او تجننوا **مالم** يتلف المال **وان** ضيع حتى لا يصل الى انفاذها بعارض له في ذاته كجنون

وبدنه او اضعف بدنه ومرض ازمته لا يرجى بزه او مرض لا يقبل من صاحبه ماناول كجذام وكذا ان خرس **او** في غيرها **كصيرورة** الشهود او واحد منهم وارثا او جارا لنفسه نفعا او دافعا على قول من يعتبر حال الاداء كجائزته من انفاذ وبطلان سكة اوصى بها وكانت لا تسوى شيئا او تسوى دون ما تسوى فيضمن الناقص او اوصى بعروض فضيع حتى لا تسوى شيئا بان بطلت المعاملة بها او تسوى شيئا دون ما تسوى قبل فيضمن الناقص وضمن ان كان النقص من جانب السعر **ضمن** **وانفذ** الوصية وقيل يعطي الوارث ما ضمن فيرده له فينفذ واذا لزمه الضمان ولم يمكنه الانفاذ وامكنه التكلم بالانفاذ امر به او وكل عند عجز امر الخليفة وتوكيله او اوصى به او امر بالرد للوارث وان امكنه بالاشارة او بالكتابة فعل والكتابة مقدمة وان لم يمكنه ذلك رد قائمه المال للوارث وان مات فقد علمت انه قيل يرد ورثته لورثة الاول ان لم يوص بالانفاذ وقيل ينفذون ولو لم يوص به ومعنى كونه في ضمانه انه اذا ضيع حتى لا يصل الى انفاذها لم يكن ذلك المال بيده كالامانة فينرمه ولو لم يتعد اذا تلف لان تضيق الانفاذ حتى تلف اتلاف له وقيل لا **وبرى** **الخليفة** **ان** انفاذها الوارث ولو ضيع **لكن** اذا كان سببا لتلف المال غرم للوارث مثل ان يترك الغنم ترعى وحدها وان لم يتلف او تلف بلا سبب منه الا انه اخر الانفاذ بعد الامكان فقل ينرم وقيل لا **وان** جحد **ها** الوارث **فطلب** الشهود **ان** يودوا شهادتهم **فابوا** **من** تاديتها او قالوا لم تكن عندنا شهادة ولو كانت مكتوبة بان قالوا غلط الكاتب علينا او زور علينا **حلف** الوارث **انه** لم يوص بشيء من ذلك او انه لم يوص الا بكذا او انه اوصى بكذا لا بكذا او انك لست خليفة ونحو ذلك بحسب جحد **ولا** عليه **الا** ان ضيع حتى نسوا **ولا** ياخذ من ماله **اي** مال الوارث **الا** **الشيء** المعين **الموصى** به **ان** ينفذ او ان يخرج منه كذا واراد مال الوارث ماله الذي له غير ما تركه موروثه وماله الذي ترك موروثه **ان** وجده **فلو** لم يعين الموصي للانفاذ شيئا فلا ياخذ شيئا **وجوز** له اخذ مقابلها **اي** ما يكفيها او ما يوجبها **فيما** هو الثالث او **دون** الثالث من مال الميت **لا** ما يكفيها بزيادة على الثالث ولا

او في غيرها ضمن ويري ان انفاذها الوارث ولو ضيع وان جحد فطلب الشهود فابوا حلف الوارث ولا عليه ولا ياخذ من ماله الا الموصى به ان وجده وجوز له اخذ مقابلها فيما دون الثالث من مال الميت

من مال الوارث وايضاح هذا القول انه ان عين شيئاً ووجده الخليفة اخذه وان لم يجده اخذ مثله او قيمته وان لم يعين اخذ ما يكفي الوصية دون الثلث او الثلث وان كان الموصى به ان ينفذ زائداً على الثلث فلا ياخذ الا الثلث قالوا في الديوان وقيل غير ذلك اي وقيل انه ياخذ من مال الوارث ان لم يجد مال الموصى ما ياخذه من مال الموصى لانه منعه وظاهر كلام المصنف كاشيخ الديوان انه ياخذ بعد التحليف وهو قول وقيل اذا حلفه فلا ياخذ فان شاء الاخذ ترك التحليف واخذ وقد مر ان قولان في كتاب البيوع ولا يجبره اي الخليفة حاكم او نحوه ولا وارث على الانفاذ وهذا مما يدل على ما مر لي من ان الحاكم انما يضمن ما تلف من يده لا ما تلف من يد الوارث الا فيما بينه وبين الله فيضمن وقيل الا الديون والتباعات المعتبرة اصحابها في الحال فان الحاكم او نحوه يجبره ان طلب اصحابها حقهم وتقدم قولان في العبد المعين الموصى بعقه وللوارث ان يقول انفذ او اردد المال البنا وان تركه فلا شيء عليه غير الامر والنهي وان ضيع الخليفة جاز للوارث انفاذها لانه من القيام بالعدل مع الاعتذار بتضييع الخليفة وان انفذ الوارث قبل ان يضيع الخليفة مضى فعله ويجذر قيام القتنة على ذلك وفيه قهر للخليفة عماله وتفويت اجرة ان جعلت له ويؤخذ الخليفة بمضمرته اي بمضرة الموصى به عينه الموصى اولى بعينه ان كان في يده من قبل الوارث او الموصى هو لا الوارث كما انه ان كان بيد الوارث اخذ هو لا الخليفة والمضرة كدبل الحائط وانشقاقه المخوف وميل النخلة والشجرة فلو قدم اليه في ذلك فلم يزل المضرة ضمن في الحكم وان لم يقدم اليه لم يضمن فيه وضمن عند الله ان علم وارث علم او قدم اليه فاسرع فقائه لم يضمن وكذا يؤخذ بمضرة العبد والدابة من كان يده وفي الديوان ان لم يكن الخليفة اخذ الورثة بالمضرة وان تزعم الورثة او الخليفة بعد التقدم فليس عليهم من الوصية شيء مما يقابل ذلك التلف وينفذون الوصية مما بقي اذا لم يضيعوا واما ان ضيعوا فهم ضامنون للوصية كلها ما دون الثلث وكذلك ان اصابته افة من قبل الله ولم يضيعوا فليس عليهم شيء وان ضيعوا ضمنوا وان ضيع الخليفة الانفاذ زماناً ثم بان له ان

التركة او ما جعل الميت فيه الوصية حرام او استحق ماله بامناء فلا شيء عليه ولا على الوارث من انفاذها لانه جماعها فيما ليس ملكاً له فكانه لم يوص بها بل لا يجوز لهم انفاذها لانه لا يجوز التصرف فيما لا يملك بلا اذن مالكه وان استحق ذلك بغير الامناء ضمن للوصية وكذا الوارث ان ضيع حتى بان ذلك ومن انفاذها من ذلك ضمن ولو لم يعلم لان العبد ليس مشروطاً في الضمان وان اتلف الشيء من يده ثم قدر عليه انفذ منه وان رجع اليه مثله او قيمته فكذلك اذا بدل الشيء في حكم الشيء وقيل يرد الوارث ويرده اليه الوارث وان لم يعين الموصى به فتلف بعض المال انفذ من الباقي وان عين فتلف المعين فلا يلزمه وان رجع هو او قيمته انفذه وان انفاذها هو او الوارث من التركة ثم بان له احاطة الديون بها اي بالتركة او حرمتها اي حرمة التركة او كونها بيده اي بيد الموصى امانة او نحو امانة كرهن ودارية ضمن لصاحبها اعني لصاحب التركة وهو من له ذلك المال ومن له الامانة وان انفاذ الخليفة و بان له انه اي الموصى به ماله اي مال الخليفة بعد الانفاذ منه رجع به اي بالموصى به على الوارث فيعطيه الوارث مثله او قيمته وانفاذها به ثانياً ولا يجزيه الانفاذ الاول لغيره ولا لنفسه الا على الخلاف المتقدم وما يرجع على الوارث ينفذ به الوصية مرة ثانية ولا ياخذ لنفسه بدل ما اتلف من ماله لانه هو الذي اتلف مال نفسه بيده ولو ناوله الوارث لان الوارث معذور في مناولته اياه لانه وصية موروثه او اصلها بيد خليفته فتصرف فيه هو اعني الخليفة فلو علم انه مال الخليفة ولم ينهه ضمن عند الله والله اعلم وقيل لا يرجع على الوارث بما ينفذ به ثانياً في الحكم لانه قد انفذ بماله نفسه ولو لم يعلم وقيل يجزيه الانفاذ الاول للميت ويغرم له الوارث من التركة ان استحقه بامناء او صدقه ولزمته الخلافة على الدين ان كتبه مستحقه في وصيته وقول انه خليفة على وصيتي فيشمل جميع ما في وصيته مما يخرج من الثلث وما يخرج من الكل او استحقه عليه اي على الدين ايضاً ولو لم يكتبه في وصيته بل كان مكتوباً عند اهله او كتبه في دفتر وقال

ولا يجبره حاكم ولا وارث على الانفاذ وان ضيع جاز للوارث انفاذها ويؤخذ بمضمرته ان كان في يده هو لا الوارث وان ضيع زماناً ثم بان له ان

في وصيته انه خليفة على الوصية هذه وعلى الديون التي علي او اشهد على ذلك او
كتبه له كاتب بشهود في غير وصيته او كتب خلافته على الوصية فيها وعلى
الديون في غيرها او بالكس وان لم يستخلفه على الدين لم يكن خليفة عليه وسائر
التباعات كالدين اذا تعين اصحابها وكذا وصايا غيره اذا اوصى ان تنفذ
عنه تبرعاً او ضماناً ان كتبها في وصيته وقال انه خليفة علي وصيتي لانه قد
اوصى بهن فمن ان تنفذهن من وصيته وكذا ان كتب في غير وصيته واشهد بذلك على
خادم مأمور انما في الدين وقيل لا يكون خليفة على وصايا غيره المكتوبة في
وصيته ولو قال انه خليفة على وصيتي الا ان قصده ان يكون خليفة
على الكل اي على الكل من وصيته ووصية غيره بان قال هو خليفة على جميع
ما في هذه الورقة او الجلد او خليفة على وصيتي كلها ما كان لي وما كان لغيري او
نحو ذلك وان دفع له الوارث من ماله اراد مالم يرثه من هذا الميت بدليل
قوله او من التركة ما يبيعه وينفذ منه وعلمه ذلك الخليفة معيماً فباعه ولم يخبر
بعينه عمداً او نسياناً او غلطاً وبعد الوارث غاشاً ان تعمد عدم الاخبار بالغيب
فان نسي الخليفة مع عامه فالضمان عليهما فان ضمن الخليفة وقد نسي لم يرجع عند
الله على الوارث ولا في الحكم لانه علم ونسي وان علم بعلم الخليفة لم يعد غاشاً ثم
رد عليه به اي بسبب الغيب فلا يرجع عليه اي على الوارث بشيء
ولو علم الوارث بعينه حين دفعه اليه لانه اعني الخليفة قد علم ايضاً وان
باعه باكثر مما تحتاج اليه الوصية او زائد على الثلاث بعد الرد بالغيب فالزائد للوارث
وصح الرجوع على الوارث بما هو الثلاث او دون الثلاث ان لم يعلم
ذلك الخليفة بالغيب فنقص الرجوع بالغيب وكذا ان تلف بعد الرد بالغيب بلا
تضييع كما قل ويرجع الخليفة به اي بالثلاث عليه اي على الوارث
ايضاً ان تلف له اي منه بعد الرد بالغيب بلا تضييعه ولم يعلم
بالغيب حين البيع ولا ينفع الخليفة بالموصى به عينه الموصى او لم
يعينه جعله في يد الخليفة او جعله الوارث ولا بغيره تغيراً ما من التغيرات
ولا بغيره اعادة كما في بعض النسخ ولا بغيره بعين موهلة او بغيره او بغيره

وكذا وصايا غيره ان
كتبها في وصيته وقيل لا
الا ان قصده للكل وان
دفع له الوارث من ماله او
من التركة ما يبيعه وينفذ
منه وعلمه مبيعاً فباعه ولم
يخبر بعينه ثم رد عليه به
فلا يرجع عليه وصح بما
دون الثلاث ان لم يعلم
ويرجع به عليه ايضاً ان
تلف له بعد الرد بلا تضييعه
ولا ينتفع بالموصى به ولا
بغيره او بغيره او بغيره

او بغيره او بغيره او بغيره ولا يتصرف فيه تصرفاً ما من التصرف الا الانفاذ او بغيره
للانفاذ لا يفعل فيه التغيير او الرهن او الاكراه او غير ذلك لنفسه ولا لغيره
ولا لمنفعة الموصى به وكذا الوارث ولا يحل الاخذ لا خذه
اي الخليفة اخذه او انسان اخذه غير الخليفة منه اي من الوارث وكذا
من الموصى على ذلك وكذا لا يحل للوارث الاعطاء على ذلك وضمنوا
اي الورثة نقصه وتلفه وعناه ان علموه وصية فاتفقوا به او امروا متفقاً
او اعطوه الخليفة على الانتفاع او امروا بالتلاف او اعطوه اياه على الاتلاف او
اتلفوه وما ضمنوا يحل في الوصية وان علم من اتلفه او انتفع به من خليفة او غيره
بامرهم او رضاهم فلا ضمان عليه كما ان لم يعلم الا ان كان الموصي عينه فمن فعل فيه
ذلك على علم بضمن او على غير علم فلا يضمن ويصح رجوع ماله منه للخليفة وضمير
ضمنوا للمكتري والمرتهن والمستعير المعلومين من يدير ان كان بالعين الممثلة ويرهن
ويكري ثم تبين ان هذا متعين لقوله وعناه فان للوارث العناء والغلة كما مر ويرجع
الخليفة عليهم على من انتفع به من هؤلاء ان غرم من مال نفسه
ان اتلفوه اي من اعير له او رهن له او اكري ويدرك عليه الوارث عناه
ما انتفع به وقيمة ما اكل او افسد ان جعله في يده ينفذ منه عينه الموصي
او لم يعينه لان قضاء له في الوصية اي قال له خذ هذا فيما لزمتا من الوصية
وهذا القضاء يتصور اذا لم يعينه الموصي فينفذ اما ان يعطيه لينفذ منه وهو باق على
ملك الوارث حتى ينفذ فكل جزء انفذه خرج من ملك الوارث حتى تتم الوصية
فيدرك الوارث عليه ما ضيع او اكل لانه لو اراد الوارث لرد منه واعطاه شيئاً اخر
وامره بذلك كعمله واما ان يعطيه على التبري منه وما يتعاق به من الوصية كمن
تضي دينه او يجعله الميت في يده فينفذ لا يضمن الخليفة في الحكم ما انتفع به او
اكلة اوضيعه ولا يدرك عليه الوارث ذلك في الحكم كما قال لا ان قضاء له
في الوصية او تركه الميت يده واذا قضاوا للخليفة قضاء صار كانه مال الخليفة فلا
يضمن في الحكم وان زاد على الوصية فلا وارث وان نقص فلي من قصر في انقضاء
منها وعليه الضمان عند الله كما قال ولا يحل له انتفاع به عند الله ولا اكلة

ولا يحل لاخذه منه على
ذلك وضمنوا نقصه وتلفه
وعناه ان علموه وصية
ويرجع عليهم ان غرم من
نفسه ان اتلفوه ويدرك
عليه الوارث عناه ما انتفع
به ان جعله في يده ينفذ
منه لان قضاء له في الوصية
او تركه الميت يده ولا
يحل له انتفاع به عند الله

ولا تضييعه ولا الامر بذلك والله اعلم ﴿باب﴾ في انفاذ الوصية ﴿بري الكل﴾
 الخليفة والوارث والموصي ﴿ان انفذها الخليفة﴾ او الوارث او غيرها لكن الوارث
 ييرا بالدفع ان كان المال بيده انفذ الخليفة او لم ينفذ ويري بلا دفع ان جعل الميت
 بيد الخليفة و اشار المصنف الى بعض ذلك بقوله ﴿و﴾ ﴿بري﴾ الوارث ﴿يحمل﴾
 المال في يد الخليفة من الميت و ﴿الدفع﴾ دفع المال ﴿اليه﴾ اي الى الخليفة
 ﴿لا الميت﴾ فانه لا ييرا ولو استخلف وجعل المال بيد الخليفة ولو كانت الشهود
 والخليفة او الورثة ان لم يحمل بيد الخليفة امانة حتى تنفذ فاذا انفذت بري ولو كانوا
 غير امانة و قيل بري باستخلاف امين واشهاد امانة و لو لم تنفذ ولا خلاف
 في ان الميت ييرا في وصية الاقرب بايصاء للاقرب واستخلاف الامين اذا قبل
 الخلافة لانه لا يجد ان ينفذ وصية الاقرب في حياته لانه يجب عليه الايصاء لا
 الانفاذ اذ لا يدري من الاقرب بدموته ولا يؤخذ بدموته بما لا طاقة له في حياته الا في
 التبدية لا بقراءة الوصية على الورثة و ايصاء اياهم بها لانهم يحرون المال لا أنفسهم فلعلمهم
 لا يقومون بها و قيل ان اوصاهم و بينا لهم وهم امانة او بعضهم اميناً ولو واحدا بري
 ولو لم تنفذ و قيل بري بايصاء اياهم و بينا لهم ولو غير امانة او لم تنفذ لجواز الايصاء
 له وان استخلف اميناً ولم يشهد امانة او بالعكس او اشهد غير الامناء لم ييرا حتى
 تنفذ و قيل اذا شهد الامناء بري وفي الاثر قل الله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه
 الاية فليل يبغي الوصية و يرا الميت قال ابو سعيد رحمه الله نعم قد قبل في الديون
 والوصايا وذلك اذا اوصى الى ثقة واشهد ثقتين عند الامكن وقيل ذلك في
 الوصية ولا ييرا في الدين حتى يسلم ومن عليه حقوق الناس وحقوق الله واحتضر
 واراد الوصية فقال له ثقة انا اقضي عليك ولا اخذ منك شيئاً فهل يسلم الميت بذلك
 ولا تجب عليه الوصية به فليل اذا وعده الثقة بذلك اجزا عنه وقيل بوصية بذلك
 فان قضاء عنه والا اوصى به واختير له الايصاء به وقال الشيخ احمد بن محمد
 ابن بكر رحمهم الله يجوز الاستخلاف في الوصية لجميع الناس ولكن لا ينبغي له ان
 يستخلف الا الامين العارف بما يعمل وما لا يعمل في انفاذ الوصية وان لم يعلم
 فليست اهل العلم بذلك لان من العلماء من يقول اذا استخلف الامين على وصيته

﴿باب﴾

بري الكل ان انفذها
 الخليفة والوارث بالدفع
 اليه لا الميت وقيل بري
 باختلاف امين واشاهد
 امانة

انه بري منها ومنهم من يقول اذا كان ورثته امانة عنده فليوصي وليخبرهم بوصيته
 ويرا منها والصحة في هذا كله انه لا ييرا منها مالم تنفذ وصيته استخلف الامين
 او غيره ولكن الامين افضل على كل حال لانه ليس يضيع القروض الواجبة عليه
 في ذلك وغيره ﴿ولا ياخذ الوارث منها﴾ ولا خليفته ولا اطفالها ولا من لزمتهما
 نفقته و قيل ان كانا ينفقانه ولا ازواجهما وامان تلزمهما نفقته فكان يكذب ويتعب
 ويصير فلم ينفقه فله ان يعطيه ويجوز عندي ان يعطي الانسان زكاته ووصية
 غيره ووصيته من ينفقه ان كان عليه دين للخلق او للمخلوق او لا يجد مسكناً
 او غير ذلك مما لا يدركه على من ينفقه ﴿الا ان اجاز الميت ذلك للخليفة﴾ فانه
 ياخذ لنفسه مع الناس ويعطي اولده وزوجه وغيرها ﴿وجوز له اعطاء لابويه﴾
 ابيه وامه وكذا ان اجاز الاعطاء للوارث فان للخليفة ان يعطيه وكذا من يمونه
 الوارث او اجاز للوارث ان ياخذ وقيل لا يصح للوارث ولو اجاز له لانه لا وصية
 للوارث وقيل يجوز للوارث ان ياخذ لنفسه ولو لم يوص له كما مر ويعطيه الخليفة
 ايضاً واذا اوصى بالتزويق فاعطى الخليفة لانسائه فله ان ياخذ في زعم بعض
 المشاركة لانه قد حصل التقرب وان اعطاه دراهم وقال خذ منها ما شئت
 و فرق الباقي على الفقراء او قال له انها لهم فخذ و فرق كذلك فان كان فقيراً اخذ
 ماشاء الا ان قل انها زكاة فياخذ ما يغييه وعياله سنة وان قال له خذ هذه الدراهم
 وخذ منها ماشئت و فرق بقيتها عليهم وهو غني ولم يقل انها لهم ولا من الزكاة فله
 ان ياخذ منها ماشاء ولا حد عليه فيه ولا فيما يفرق وان قال خذ منها ماشئت
 فله اخذها كلها ﴿وان استخلف اثنين معا﴾ او اكثر وجعلهم بمنزلة خليفة واحد
 ﴿فلا ينفذ كل دون آخر ولا يعطي﴾ كل واحد ﴿له﴾ اي للآخر ﴿منها﴾ ولا
 لمن يمونه ﴿ذلك الاخر كطفله﴾ ﴿الا ان اجاز له﴾ ذلك الاخر ما فعل من الانفاذ
 وحده او اجاز ان ينفذ ويعطي سائر الناس او اجاز له الميت ذلك بان يجعلهم خليفة
 واحدا ثم يقول وان انفذ احدهم جاز فعله فيكون قد اختار ان يجتمعوا معاً في
 الانفاذ لكن ان انفذ احدهما جاز واما ان يميز احدهم ان يعطي الذي ينفذ لطفل
 نفسه او ان ياخذ او ان يعطي لطفله هو او ان يعطيه هو فلا يفيد ولا يجوز ولو

ولا ياخذ الوارث منها
 ولا خليفته ولا اطفالها
 ولا من لزمته نفقته الا
 ان اجاز الميت ذلك
 للخليفة وجوز له اعطاء
 لابويه وان استخلف اثنين
 معاً فلا ينفذ كل دون
 آخر ولا يعطي له منها
 ولا لمن يمونه الا ان اجاز له

اجاز فالاستثناء عائد الى قوله فلا ينفذ كل دين آخر * والا * يجوز له الاخر ان
ينفذ وحده ولا مافعل من الانفاذ * ضمن منابه * اي مناب الاخر الذي لم يجوز له
الانفاذ فاذا ضمنه واعطاه اخذه وانفذه هو في الوصية الذي لم تنفذ وان انفذها
كلها خاصصه عليها وانفذه عليها بالخصص ولا يدرك الذي انفذ اولاً على من
اعطاه ان يرد له ماضن الا ما كان ديناً لمتعين موجود فانه يرد منه مناب الآخر
ويعطي له الآخر ما رده منه الاول او مثله * وجوز ان الكل مطلقاً * ان ياخذ الوارث
لنفسه او يعطيه الآخر ويعطي لزوجه وطفله وابويه ومن ينفقه وياخذ الخليفة او
يعطيه الوارث ويعطي الخليفة لزوجه وطفله وابويه ومن ينفقه ويطعمهم الوارث
ايضاً ويعطي كل من الخلائف المنزلة منزلة الخليفة الواحد للآخر من يوفيه الآخر
كطفله وابويه وزوجه وينفذ كل واحد جميع الوصية وحده مع انه جعلهم الموصي
كخليفة واحد لكن اذا انفذ كل منهم او متعدد ضمنوا ما زاد بانفاذهم على وصية
الميت ولا ضمان على من لم ينفذ ووجه الجواز انه لاحق للوارث الاخر في ذلك
اذ لو منع الوارث لم يرجع ذلك ميراثاً بل هو وصية على حاله فلا يفيد منع الوارث
الوارث الاخر الموصى له فصيح للموصي ان يوصي للوارث بان ياخذ من الوصية
ولعل وجه المنع مع انه لا يرجع ميراثاً بل لا يجوز الايصاء للوارث ولو اجاز
الوارث وهو ضعيف لان في الحديث لا وصية للوارث الا ان اجاز الورثة * ان
لم ينفذ الميت عن ذلك * وان نفاهم ضمنوا ان فعلوا ما نفاهم عنه وان فعله بعضهم
ضمن وانما اوصى للوارث ان ياخذ من النكاحات وغيرها كغيره فقيل ليس له
ذلك اذ لا وصية لوارث وقيل يثبت ذلك له لانه لا يرجع ميراثاً بان ياخذ غيرهم
ان لم ياخذ * وان غاب احدهما * او احدهم ولو بعد موت الموصي * او جن * او
حل به مانع من الانفاذ يرجى زواله * ارتقبه رقيقه * كان المال بيده ام لا او
كان بيند الرقيق حتى يزول المانع وهو الغيبة بقدم او الجنون بافاقة ونحو ذلك
وقيل ينفذ نصفه وقيل الكل ولا يرتقبه وعلى الاول يحتج عليه فان غاب بعد
او كان غائباً قبل الموت او غاب بعده لكنه لم يعلم احتج عليه ليقدم للانفاذ فان
ابى انفذ سهمه وقيل الكل * ولا يدركها * احدهما او احدهم او متعدد * على

والا ضمن منابه وجوز
الكل مطلقاً ان لم ينفذ
الميت عن ذلك وان غاب
احدهما او جن ارتقبه
رقيقه ولا يدركها على

الوارث ان طلبها وحده * لان الانفاذ ليس له وحده * وله نصفها * يدركه على
الوارث ان كان اثنان وثلاثها ان كان ثلاثة وربعها ان كان اربعة وهكذا والذي
عندي انه لا يدرك سهمه على الوارث ولا ينفذه اذا جعلها الميت خليفة واحداً
الا ان ابى واحتج عليه او لم يمكن انفاذه * وان جحد * احدهما * صاحبه *
ان يكون خليفة معه ولا بيان للمجحد * انفذ * المجحد * النصف فيما أمكنت
قسمته * كالنكاح والزكاة لا فيما لم يمكن قسمته كالحج والعنق حتى يتفقا فانه
لا ينفذ جزؤه فلو انفذه كله لجاز وذلك لانه عالم بانه خليفة مع جاحده فصاغ له
انفاذ نصيبه وما توصل اليه اذا كان مجحوداً وان كانوا ثلاثة فصاعداً انفذ المجحد
نصيبه * ولا ضمان عليه * اي على المجحد * ان تلف المال * لانه معذور اذ كان
مجحوداً ولا يثبت له الا ان ضيعها فعليه الضمان كجاحده * ولزم * الضمان
لصاحبه * وهو الجاحد * وجوز له * اي للمجحد * انفاذ الكل ان وصل اليه *
لان له انفاذ النصف ولم يصل اليه للمجحد غيره له ولو مالا يقبل القسمة كالحج
والعنق وانما يمنع من تجزئته فقط على هذا القول لامن انفاذه كله * وان تاب
الجاحد لزمه الانفاذ * انفاذ نصيبه من ماله بل قد يقال انفاذها كلها اذا عطل
حتى انفذ الاخر وتوحيه الانفاذ لما كلها ولو انفذها المجحد كلها وان انفذ بعضها
انفذ الباقي من التركة ان بقي منها شيء * وبرى ان اجاز لصاحبه * بعد التوبة
* فله * ولم يفرقه وان غرمة لما انفذ من التركة او لم يضمن له ما انفذ من ماله لم
يبرأ فلينفذ ويحتمل ان يريد بقوله جحد صاحبه انه جحد لصاحبه ان يكون خليفة
بان قال لست خليفة بل انت خليفة وحدك او اقتصر على قوله لست انا خليفة
ويجوز رفع صاحب اي جحد صاحبه الخلافة عن نفسه وفي هذا الاحتمال
قبله واحد وحينئذ يكون على الاخر الذي لم يجحد الخلافة لنفسه انفاذ النصف
ولا ضمان عليه في النصف الاخر بل ضمان النصف الاخر على الذي جحد الخلافة
لنفسه وجوز الذي لم يجحد انفاذ الكل ان وصل اليه وان تاب الذي جحد الخلافة
لنفسه لزمه الانفاذ وبرى ان انفذ صاحبه الذي لم يجحد الوصية كلها واجاز فله
* وكذا ان جحد بعض الورثة منابه منها * بمعنى انه جحد ان يكون وارثاً او جحد

الوارث ان طلبها وحده
وله نصفها وان جحد
صاحبه انفذ النصف فيما
امكنت قسمته ولا ضمان
عليه ان تلف المال
ولزم صاحبه وجوز له ان ينفذ
الكل ان وصل اليه وان
تاب الجاحد لزمه الانفاذ
وبرى ان اجاز لصاحبه
فله وكذا ان جحد بعض
الورثة منابه منها

كلها او بعضها ولا بيان عليه وجوده ذلك جحد لمنايه منه كما ان اقراره بذلك
اقرار لمنايه منه * يلزم الاخرين منابهم فقط * وبقي مناب الجاحد في ذمته * وان
انفذوها * كلها * برى الجاحد * من نفس حصته من الوصية وضماها * ان كان *
الانفاذ * من التركة * وبقي عليه ذنب الجحود وهو كبيرة تلزمه التوبة منه
* والا * يكن الانفاذ من التركة * * ليس يبرا منها نفسها ولا من مقارنته الذنب
* حتى يتوب * من الذنب * ويرد لهم منابه * او يقاضوه في شيء * او يجعلوه في
حل * وان مات ولم يتب * فلم يرد لهم منابه ولم يقاضوه ولم يجعلوه في حل * وورثه
المنفذون * الذين انفذوها كلها من مالهم وكذا من مال الاول لكن الكلام فيما
اذا انفذوا من مالهم ورثوا ماورثه من الميت الاول وقسموه * فلا * شيء * عليهم
من منابه * يرثون ماورثه ولهم منابه من انفاذ الوصية غرما من ماله والباقي ارث
ولا يلزمهم ان يعيدوا انفاذ ما لزمه من الانفاذ فجددوا انفذوه وذلك لانهم قد
انفذوها جميعا وصار المال كله اليهم واما ان انفذوها الا منابه ومات فورثوه فانه
يلزمهم ان ينفذوا منابه لانهم تحققوا وصية الميت فلا يرثون ماورث منه وفيه
الوصية وقد مر ان المال الذي فيه الوصية لا يוכל ولا سيما اذا كان الجحود * وان
شاركم غيرهم فيه * اي في ارث الميت الثاني * * رد عليهم منابه منها * اي من
الوصية اذا لا يصح له ارث ما تعلق به الوصية واذا رد لهم قسموا ما رد لهم اذ
انفذوها كلها وان انفذوا غير منابه انفذوا بما رد لهم او بغيره منابه ولا بد ولا
يكفيه هوشي * من ذلك كاه عند الله لانه لم يتب * وان فرقها * اي الخابيتين
ان جعل كلا منهما خليفة مستقلا بحيث لو انفذ كل واحد منهما لجاز مخرج
بذلك او استخلف واحدا وبعد كلام او فصل استخلف * اخر * * جاز فعل
كل * ومن فعل منها شيئا بعد ما فعله الاخر ضمن وان فعلا * شيئا واحدا ضمنا
نصف ما اتلفا معا * * اذا فرقها * * قسما ما امكن منها * * قسمه وانفقا
على ما لم يمكن وان اجاز احدهما للاخر فانفذ او انفذ فاجاز اجزا ذلك وان لم يجز
الاخر غرم المنفذ نصف ما انفذ من التركة او من الموصى به وانفذ به الاخر او انفذ
من ماله واخذ في الاثر من اوصى الى الوصيين او اكثر ولم يجعل لاحدهم ما لغيره

يلزم الاخرين منابهم فقط
وان انفذوها برى الجاحد
ان كان من التركة والا
حتى يتوب ويرد لهم منابه
وان مات ولم يتب وورثه
المنفذون فلا عليهم من منابه
وان شاركم غيرهم فيه رد
عليهم منابه منها وان فرقها
جاز فعل كل وقسمها ما امكن
منها

فليس له ان ينفذ الا برأيهم او حضرتهم وقيل لكل ان ينفذ الثلث ان كانوا ثلاثة
وهكذا وان جعل لكل * المهم كان له ويجوز امر الواحد في ذلك وان لم يقل الا انهم
اوصياء * كان التصرف عن الكل وان جعل لهم التصديق فيما اوصى به فمات احدهم
بطل وان اختلف الوصيان كان نصف المال عند كل وقيل ياتمان عليه غيرها
لا احدهما الا ان تراضيا وفي اجازة ايضاء الوصي فيما اوصى اليه فيه قولان وان
اوصى احدهما الاخر فمجز ايضاء الوصي يقول ان الباقي منهما وصي في الكل وماتمه
يا امر الحاكم ان يقيم منه وكيلا ومن اوصى الى رجلين فمات احدهما اقام مكانه * اخر
ولا يجوز تصرف احدهما وحده الا فيما لا بد منه ان لو غاب احدهما وقيل لا الا
باذن الاخر او الحاكم وذلك كاحتياج الا يتم الى ما كل او ميس او نحوهما ون قال
فلان وصي الى ان يقدم فلان فالوصية اليه كان كما اوصى ومن جعل وصيين
ولكل منهما في وصيته ما جعله لهما وحيها عن ميتهما وشاهدتهما عن غائبهما بلفظ
فثبت ثبت عليه وان لم يجعل لهما ذلك فلا حجة لهما الا بحضورهما وقيل لكل حجة في انفاذ
النصف والاول اصح وان قام به احدهما بامر الاخر جاز اجماعا وان مات احدهما
فللحي ان يقوم بالكل ولولم يجعل لهما وقيل لا الا ان اقام له الحاكم او الجماعة
وكيلا معه وقيل له انفاذ النصف مما تجزى والاول احوط والاوسط اصح والاخير
جائز وان قال لا وصىاء اجزت لكم * الا وصىاء او اجزت لكم ما جاز لي ان
اجيزه لكم لم يجز لاحدهم انفاذها الا عن رأيهم وان قال اجزت لكل منكم
ما لجميعكم من الانفاذ جاز لكل ومن اوصى لرجلين ولم يتفقا لم يجز لاحدهما انفاذ
النصف وترك الاخر لا اشتراكها فيه الا ان جعل لكل مالهما فينفذ كل ما قدر
عليه وان شهدا انه اوصى الى ثالث معها ردت شهادتهما على الثالث ويدخله
الحاكم معها * ولا يضع احدهما منابه عند صاحبه * اذا قسما ولا الكل اذا لم
يقسما سواء كانا خليفة واحدا او كان كل منهما خليفة على حدة * الا ان كان
عنده امينا * وان فعل وتلف ضمن منابه وانفذ به الوصية وبقي النصف الاخر على
من تلف عنده وذلك اذا ضيعه او تعدى واما ان وضعه عنده فالتلف بما جاء من
قبل الله بلا تضيع ولا تعد فليل على واضعه ضمان نصفه اذ وضعه عنده من لا يؤمن

ولا يضع احدهما منابه
عند صاحبه الا ان كان
عنده امينا

عليه كما ان من ترق شاة يضمنها ولو ماتت بما جاء من قبل الله وقبل لا ضمان على الواضع ان لم يتلف بسبب الموضوع عنده * ويمرزون مالا يقسم بالنوب * متعلق بيمرزون والنوبة لكل واحد بمقدار ميراثه من نصف او ثلث او غيره * ولا ضمان عليهم ان تلف في نوبة احدهم بلا تضييعه ولا على من ترك عنده * بغير نوبة لكن يضمنون للميت ان ضيعوا الانفاذ * لا بنوبة ان لم يضيع وان غير امين * وهو ضائع على الموصي ان عينه وعلى الوارث ان لم يعين اذ يزيدون من الثلث ما ينفذ والدين من الكل وقيل لا يزيدون من الثلث ان اعطوه اول مرة ما يمكن فضاغ ويزيدون البقية فقط ان اعطوا مالا يكفي وقد وسع الثلث وان ضيع الذي عنده ضمنه كله * وضمنه تركه عنده * اي عند غير الامين بالنوبة ولا ضمان على الذي ضاع عنده ولو غير امين اذ لم يضيع * ورخص في وضعه * كله بلا نوبة * عند احدهما مطلقا * امينا او غير امين بالنوبة او بدونها لان الميت قد جعل له السبيل الى ذلك فان ضاع فلا ضمان على غيره ولا عليه وان ضيع ضمن هو لا غيره والخلاف الثلاث فصاعدا الكلام فيهم كالكلام في الخلقين في جميع المسائل * ولا يشتل * الخليفة * بالورثة ان قالوا انفذناها نحن * بعد موت موروثنا * او * انفذها * وارثنا * اي وورثتنا * في حياته الا ببيان ان لم يكونوا امنا * وان كانوا امنا اجزاء قولهم وقيل لا يزول عنه فرض انفاذها ولو صح ببيان انه انفذها في حياته الا ان اشهدنا ان لا يعاد انفاذها او انها باطلة او شهد الورثة بذلك والذي عندي انه لا يميز قول الورثة انهم انفذوها لانهم يدفون الضر بذلك عن انفسهم ويحبون النفع وان اوصى الميت بعتق هذه الرقة فبعد الورثة الخليفة في تلك الرقة فان الخليفة يحضر الشهود فيعتقها وان لم يكن له الشهود فليعتقها قدام الورثة ان علم الورثة بالوصية وان لم يعاموا ففيها اختلاف وان قال ان فلانا استخلفني على وصيته فاذا انفق عليك منها شيئا فلا ياخذ الا ان كان امينا وكل ماسعى الميت من ماله للوصية وجعله في يد الخليفة فجاء للخليفة ان يبيعه وينفذ منه الوصية ولا يحتاج في ذلك الى الورثة ما خلا الاصل فانه لا يبيعه الا باذن الورثة وان باعه بغير اذنهم جاز ومن العلماء من

يقول ان اوصى بالدناير او بالدراهم او بجميع ما يكل او يوزن او ما كان معروفا بصفته بالخليفة ان ياخذ ما وجد من ذلك الجنس وينفذ ولا ياخذ من غيره الا ما دفعوا له وقبل ياخذ ومن عنده ودية او نحوها للميت او عليه دين له فليدفع للورثة لا للخليفة الا ان جعل الموصي ذلك بيد الخليفة وقيل يجوز له دفع ذلك للخليفة وان كان ذلك عند الخليفة او عليه دفعه للوارث واذا وجد الخليفة في الفلانة ما يدفع منه الوصية فلا بيع الاصل وان باعه بطل البيع * ولا يميزي قيل للوارث انفاذ مع حضور خليفة * في الاميال * ويدركها عليه * الخليفة * ثانيا * يعطيه الوارث فينفذها وقيل يميزي انفاذ الوارث ولو حضر الخليفة وانما يحذر قيام الفتنة والمقد ونحو ذلك وفي اجزاء الانفاذ الاول للوارث او غيره على القول الاول خلاف تقدم وقال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله في الجامع يجوز للورثة ان ينفذوا الوصية ولو جعل المال بيد الخليفة سواء كانت وارثا او غيره وكذا تسمية من الوصية الا ان حجب على من ينفذ وصيته غير الخليفة قريبا كان او اجنيا فلا يجوز للوارث او غيره انفاذها مادام الخليفة حيا او من امره الميت بالانفاذ او امره الخليفة او من استخلفه ايضا على الانفاذ وان لم يكن هؤلاء انفذها للورثة ولو حجب عنهم الميت ان لا ينفذوها وقيل لا يجوز لغير الخليفة الانفاذ الا باذنه وارثا او غيره وقيل لا يجوز لغيره الا باذنه ان جعل المال في يده فلمن اذن له الخليفة انفاذها ولو منعه الميت من الانفاذ والله اعلم * باب * في الاستخلاف على الوصية * يستخاف * صاحب الوصية * عليها * اتساعا ذكرا او انثى والذكر اولى بالنساء * امينا * في المال والدين متولى * عالما بالانفاذ * كيف يتفق وعلى من ينفق حرا عاقلا * قويا على الوارث * لا ضعيفا يستضعفه الوارث ولا يشتل * بتوثيق * فيما تكتب فيه الوصية من ورقة صحيحة لا تترش او نحو ذلك كالجلد وبما تكتب به من مداد لا يتحى وفي خط مفهوم على طريقة الخط الجيد وفي قراءة لا تلبس ولا اجمال فيها * واشهاد * شهود امنا ممن يحكم به ويرف كيف يقول وكيف يودي لو كان يودي بلسانه وان لم يجد كل ذلك فليتمد الى خير ما وجد وينبغي للمسلم ان يمين اخاه في الله اذا احتاج اليه ويقبل خلافته على الوصية وقد قيل انه من ضيع حقوق اخيه في الله

ويمرزون مالا يقسم بالنوب ولا عليهم ان تلف في نوبة احدهم بلا تضييعه ولا على من ترك عنده لا بنوبة ان لم يضيع وان غير امين وضمنه تاركه عنده ورخص في وضعه عند احدهما مطلقا ولا يشتل بالورثة ان قالوا انفذناها نحن او وارثنا في حياته الا ببيان ان لم يكونوا امنا

ولا يميزي قيل للوارث انفاذ مع حضور خليفة ويدركها عليه ثانيا * باب * يستخلف عليها امينا عالما بالانفاذ قويا على الوارث بتوثيق واشهاد

والمحقق ابويه فتقدم وصاياهم من بعدهم فقد أدى حقوقهم ولو انه قطعهم في حياته
فمن وجد الاختيار فلا يجوز له الايصاء الا الى ثقة لا موه صلى الله عليه وسلم بحفظ
الاموال ونهيه عن اصابها ومن لم يجده وقد لزمته الوصية او لم يلزمه فاقبل ما يكتفي
به المأمون على ما يستامنه عليه ويقوضه اليه من مال الورثة والغرماء انه يجعله في وجهه
ويعمل فيه بالعلم ويستل عما جهل فيه ومن قال له مريض اريد الايصاء فقال له اوص
الى فلان ان كان عندك ثقة جازله ان لم يلزم منه خيانة وكان ثقة عنده لا عند
المريض ولا سيما ان كان ثقة عند المريض ايضا ومن عدم وصيا فكتب وصيته
واشهد عليها ومات فاحتسب له من انفذها وقضى دينه فبعض منعه الا ان كان
وصيا واجاز له ذلك بعض وان قال استخلفت المسلمين الى وصيتي فقد لزم جميع
من سمعه من المسلمين الا من دفعها فمن دخل عن ان يقبل او يدفع وقد سمعها فقد
لزمته مع من قبل ومن قام بذلك اجزا وقيل لا تلزم الا من قبلها منهم * وله ان
يجعل في يده مقدارها * يحزره وينفذها به وله ان يجعل في يده اكثر مما يكون
مقدارها ثلثا وما دونه وما فوقه وكله واذا انفرد لهم الباقي وله ان يرهن له شيئا من
اصوله او غرضه في الوصية او ماله كله وصح جعل مافي ذم الناس او عندهم من
الامارات في يده وان عم ماله دخل ذلك ايضا * او يخرج المال عن الوارث *
لا ياكل منه ولا يتنفع به ولا يقسمه ولا يبيع ولا يتصرف فيه بوجه ما * حتى تنفذ
بل المشهور ان الوارث ممنوع من ذلك حتى تنفذ ولو لم يخرج الموصي ولم يرهن فاذا
حجر حتى تنفذ لم يزل الحجر عنه بدفع ذلك للخليفة حتى ينفذ على قول من قال ان
ضائع مادفع اليه بلا تضييع منه يرجع عليهم فيدفعوا له ايضا حتى يتم الثلث وقيل
يرجع ولا ضمان عايه وان عين الموصي شيئا ودلق به الوصية فضايع ولو بلا
تضييع فلا رجوع ولا ضمان وقيل يرجع حتى يتم الثلث وقيل ان اوصى بكنا
ان ينفذ منه كذا لم يرجع او بكذا ان يخرج من كذا رجوع * ولا سبيل له * اي
للوارث * وان لغلته * غلة الشجر والارض والتخل والحيوان وغير ذلك
* قبله * اي قبل الانفاذ ان حجر الميت او رهن للخليفة في الوصية او جعله في يده
او عين وقيل مطلقا وهو الصحيح المشهور وذلك لان الميت شريك لهم في المال

وله ان يجعل في يده مقدارها
او يخرج المال عن الوارث
حتى تنفذ ولا سبيل له وان
لغلته قبله

بالتلث وهو شائع غير مقسوم * فان قبلها لزمته * حال كونها * امانة في عنقه
وليجهتد في انفاذها * لوجوب اداء الامانة الى اهلها وهو هنا من اوصى له الميت
عموما او خصوصا ولوجوب الوفاء بالعهد وتحريم نقض العهد قال الشيخ احمد بن
محمد بن بكر رحمه الله في الجامع ويجوز الوصي ان يفعل جميع ما جوزه الموصي اليه مالم
يتبين له حيف في وصيته او امره بما لا يحل ان يفعله في وصيته واذا جعل المال
الذي ينفذ منه في يد الخليفة فليس على الورثة شيء من وصيته وهي على الخليفة
ولا يجوز للورثة فيه فعل من بيع وشراء وقسمة وهبة وغير ذلك من وجوه التلف
ولا ينزع من يده ويمنعهم الخليفة من ذلك مالم ينفذها او يعطوه ما ينفذ منه الوصية
غير الذي في يده فينتد يصلون الى مال وارثهم ولا يبيع الوصي المال الذي في يده
ولا يصرفه في وجه من وجوه انفاذ الوصية كلها بعد ما اعطاه الورثة ما ينفذ منه
من الجنس الذي اوصى به خاصة دون غيره ومن جعل وصيه مصدقا فاقربه عليه
من حق وادعي انه اوصى به فقبل انه مصدق كما جعل له الى الثلث في الوصايا
والى الكل في الحقوق وقيل حتى يقول مصدق الى كذا ثم هو مصدق اليه ولا
له الا ذلك حتى يحل له فيه او قيمته ثم يكون له وقيل حتى يصح بيينة ولا فلا
يصدق وان جعله لوصيين على حدة لا لكل منهما بطل على الاخر ان مات احدهما
او غاب او جن او خرس وان قال اوصيت لزيد بغلام من غلامي وهو يعرفه لم
يجز حتى يجعله مصدقا وان قال انه وصي وقد عرفته ديني وهو مصدق فيما قل
انه علي له او لغيره فقبل يصدق وقال ابن محبوب لا الا ان حد فيجوز الى الحد وقيل
لا ولو حد له ومن جعل لوصيه ان يوصي بوصيته الى غيره جاز وان اجاز له الا كل
من ماله ويركب جاز ان حد وكان من الثلث والا فالوقف والذي عندي انه الى
الثلث ولو لم يجد ومن قال في احتضاره فلان مصدق فيما قال علي له حلف فيعطى ما حلف
وقيل لا الا بيينة وقيل ان حد جاز والا او اتهم فلا * وهل بعد سكوتة * اي
سكوت من اريد استخلافه حتى مات الموصي * اثر قوله استخلفتك او نحوه *
كوكلك او امرتك او جعلتك او فوضتك * على وصيتي قبولها * اي للوصية
اي لانفاذها او للخلافة كما عد سكوت البكر رضى وكما قال بعض بان سكوت

فان قبلها لزمته امانة في
عنقه وليجهتد في انفاذها
وهل بعد سكوتة اثر قوله
استخلفتك او نحوه على
وصيتي قبولها

المكثري أو المكري أو البائع أو المشتري بعد تكلم الآخر بما يخالف كلامه رضي
وكما قل بعض بثبوت بيع المتبايعين بالسكوت ولأن سكوته حتى مات الموصي
يوهم أنه قد قبلها فيكون تركها كالحديعة وهذا مختار الديوان * أم لا * إذا لم يتكلم
بالقبول ولا أشار إليه ولا يطالع على الغيب أنه قد قبل في قلبه فلو شاء لا يستخاف
سواء * قولان * ثالثهما أنه يخبر بعد موته ولزمه فيما بينه وبين الله أن رضي في
قلبه وقيل لا كما قل بعض لزوم التيق والطلاق واليمين بالوصي وقيل بعض لا حتى ينطق
بذلك ولا يحسن أن يسكت ولا يحسن للموصي أن يتمدد على سكوت وإذا قال
استخلفك على وصيتي فقبها فذلك جائز وإن قل قد وكلتك أو ارتك أو فوضت
إليك أو جعلت إليك وصيتي فنعلم له بذلك فقد لزمه أن ينفذها وكذلك أن قل
له أعن ورثتي في انفاذ وصيتي أو أئنت لك في انفاذ وصيتي فنعلم له بذلك لزمه
وقيل لا وفي الأمر إذا قبل الوصايا من ميت ولو غائباً لم يسمه تركها وللخليفة أن
يقول إنما أقوم منها بما أمكنتني وإن شئت ما زعته في الوصية فقبل عليه المودة في
تصحيحها وما كان منها في مازعة في مال فعلي المال وإن لم يقبلها وأمر فيها ونهى
بما أراد وترك ما لم يرد جاز له وقيل إذا أدخل يده في شيء منها فهو رضى بها ولا
رجوع له قيل إذا اختار الدخول فيها لم يخرج إلا بأقالة الموصي وقيل أن تبرأ إليه
منها يرى إلا أن لم يجد غيره فلا يتبرأ ولا يرثه وقيل أنها فرض كفاية وقيل إذا
رجع ولم يكن قد قباه وقد انفذ بعضاً من مال الموصي لزمه وقيل إذا لم يقبل الله
ماشاء وترك ماشاء ما لم يرد أو يقبل وإن قبلها بعلمه ولم يرجع حتى مات فلا رجوع
وإن قبل بدون علمه جاز الرجوع أن لم يقبل بعد موته وإن ردها بعلمه فليس له قبول
بعد موته قيل لعل هذا لأنه أنه أوصى لغيره وإن جدد له بعد أول بعثه عنها
وفارقه على أنه وصي له بعد أن تبرأ منها فله القبول بعد الموت وإن علم بقوله ثم
رجع بعلمه فله الرجوع حياة وموتاً وإن ردها بعد الموت انفذها وضمن له ما قبل
له به وإن رجع بعد الموت وصح في الحكم فلا سبيل له في ماله مع ورثته لا قراره
بأنه ليس له وصي وأرثته عند الله لأنه فارقه على انفاذها فلينفذها من مال الموصي
وإن نازعه وأرثته واسترده جاز وإن أوصى غائباً فردها ثم قبل بطلت وصايته وإن

في المأم لا قولان

لم يقل شيئاً ثم قبل فهو وصي وإن قبل بعضها وأراد ترك باقيها فبعض أجاز له
والزومه بعض أياها وهو المختار وإن نوى القبول فهو وصيه إلا أن أظهر عدمه إليه
ومات عليه ولو نوى ذلك قال أبو سعيد إن قال قد رجعت عن التي قبلت لك بها
أن انفذها عنك أو أنا راجع عنك فيما قبلت لك بما أوصيت إلي أو رجعت عليك في
قبول وصيتك ولا أقبلها فانظر لها غيري أو نحو ذلك فرجوع يحزبه عن لزومها وإذا
كان للميت على منين شيء جاز للوارث المقاصصة به لا لوصيه * وجاز تعليق
استخلافه لشيء معلوم أو مجهول * ك * سنة أو مطر أو * بلوغ أحد أو
إفاته * من جتون * أو قدومه * من سفر مثلاً * أو إسلامه * من شرك أو
توبته من نفاق * أو عتقه * من رق * أو يزال * بالبناء للمفعول أي يدفع عنها
* بمحصول ذلك * المتعلق إليه سواء صرح بأنه يزول بعد حصول ذلك أو لا مثل
أن يقول إذا كان ذلك فخرج من وصيتي أو فهو خروجك من خلافتي أو برئت
منها فإن وقع ذلك في حياته فقد زال وإن وقع بعد موته فقد زال أيضاً وانفذ بعضها
ويكف عما بقي فيبقى بلا خائفة فيجب إلا إذا قال على الوارث إلا أن قال إذا وقع ذلك
ففلان خليفتي أو ففوض إليه وصيتي أو نحو ذلك فن الخلافة تكون للثاني إن قبلها وإن
قل استخلفتك على وصيتي حتى تصل بلد كذا أو مادمت في بلد كذا أو إن مت
في موضع كذا أو في موضعي هذا أو في سفري جاز على ما اشترط وإن استخلفه على أن
لا يتخاصم مع الورثة جاز وليس عليه أن يتخاصمهم وما أعطوه انفذوا ليس عليه غير ذلك * ولا
ينفذها أبو طفل * وفي نسخة أب طفل بأنه الأعراب بالحركات * أو خليفته *
أي خليفة الطفل * أن استخلف * الطفل على الوصية سواء كان الاستخلاف على
الطفل قبل موت الموصي أو بعده سواء كان الاستخلاف لأجل أن ينفذ أو لغير
ذلك أو للكل لأن الميت لم يستخلف الأب ولا الخليفة بل استخلف الطفل فينتظر
بلوغه وإن انفذها الوارث مضى فعله وفي المراهق قولان قيل ينتظر وقيل ينفذ في حياته
* وجاز فعله * أي فعل الطفل ولو لم يراهق * أن انفذها على حسبها * ونوى
الكفارة كفارة باسمها والزكاة زكاة ونحو ذلك وأوصل كلا بيد صاحبه وذلك
قول أبي عبيدة مسلم رحمه الله وقيل لا يجوز فعل الصبي وأجيز إذا أوصل كلا بيد

وجاز تعليق الاستخلافه
لبلوغ أحد أو إفاته
أو قدومه أو إسلامه أو
عتقه أو يزال بمحصول
ذلك ولا ينفذها أبو طفل
أو خليفته إن استخلف
وجاز فعله أن ينفذها
على حسبها

من تأهل له ولو لم ينو ذلك او نوى خلاف الحق لان الموصي قد نوى ما نوى
ونية الطفل لا تؤثر بالابطال كنية البالغ ونيته باطلا كعدم نية فصار كمن ارسله
حي بكفارة او غيرها الى متأهل فوصلها بلا نية او بنية باطلة فانها لا تضر المرسِل
وكذا المجنون لا ينفذها ابوه ولا خليفته بل تنظر افاقته وان انفذها
في اهله على كيفية الانفاذ جاز وكذا لا ينفذها قائم الطفل ولا المجنون ولا وليهما
وقيل بالجواز وقيل بغيره لما الامام او الحاكم او الجماعة او نحو ذلك من ينفذ ولو كان
لما أب او خليفة ولم ان يقيموا اباء او خليفته او وليه وهو لاء اولى وفي الاثر
لا يوص الى صبي فمن اوصى اليه وكل له الحاكم ثقة ينفذ الوصية والتزويج الى
الولي الا ان قال اذا بلغ فهو وصي فاذا بلغ انفذ وزوج وفي اجازة استخلاف
الاعى قولان ومنع ابو الموثر وصاية الصبي ولو أتمها بعد بلوغه واجازها بعض ان
رضيها واتمها وان استخلف غائبا على وصيته فعله بانه استخلفه ولم
يقبل او يدفع بل سكت واوبعنى الواو ويجوز بقاءها على اصحابها لانه ينبغي ان
يقبل او يدفع فانفذ على ذلك المذكور من عدم تصريحه بالقبول او الدفع
فهل هو اي الانفاذ قبول اي نتيجة القبول فيجزي ولا ضمان عليه
ولا انفاذ على الوارث ام لا يكون الانفاذ قبولا فلا يجزي الميت ولا غيره
ودلى المنفذ الضمان وعلى الوارث الانفاذ قولان الاول لمحمد بن محبوب رحمه
الله ولا يختص القولان بالغائب بل الحاضر اذا سمع بانه استخلفه ولم يقبل ولم يدفع
كذلك ولم بلغه خبر استخلافه ان يتدبر حتى يقبل او يدفع سواء في حياة
الموصي او بعد الموت وسواء في ذلك الغائب والحاضر وذكروا في الديوان المستثنين
في الغائب ولكن الحاضر فيه وجه اخر اذا اخبره امينان او الموصي فقام عن مكان
ولم يقبل ولم يدفع فلا قبول له وله القبول ما دام في مكانه وقيل له القبول ولو
ذهب فلم يدفع وقيل هو خليفة ولو لم يقبل ولم يدفع وان دفع قبل موت الموصي
فليس خليفة وهذه الاقوال مستخرجة ومثلها في الغائب وصحح تركيل عبد باذن
ربه اي باذن الانسان الذي ملكه سواء ذكر او انثى والامة كالعبد ان صح
اذنه بان كان بالغا عاقلا غير مجبور عليه ولم يكن العبد مرهونا او مكرى وقيل

وكذا المجنون وان استخلف
غائبا فلم ولم يقبل او
يدفع فانفذ على ذلك
فهل هو قبول ام لا
قولان وصح تركيل عبد
بلذن ربه ان صح اذنه

ان خرج من ذلك صح فيه الاذن الواقع حال الرهن والاكرام وفي اذن المراهق
قولان والا وقت تلك الخلافة لصحته اي الى صحة الاذن بان يبلغ
سيده او يفتق او يزول الحجر او نحو ذلك وذلك لان العبد لا يفعل له في العقود
والابراء والاداء عن الغير والحل الا باذن سيده لقوله تعالى عبدا مملوكا لا يقدر
على شيء واذا كان مشتركا فلا يصح الا باذن الشركاء كلهم وان كانوا كلهم او
بعضهم ممن لا يصح اذنه وقف الى صحته الا ان كان من شركة المفاوضة فيكفي
واحد مالم يمنع الباقون وفي الاثروان اذن بعض الشركاء في العبد دون بعض
فان الذي جوز لا تلزمه الخلافة وقيل لزمه نصف الوصية ان كان اثنين وثلاثا ان
كان ثلاثة وهكذا وكذا ان اشترك في العبد طفل وبالغ او مجنون وعقل او
حاضر وغائب او كلهم او متعدد فاجاز من البالغ او العقل وكذا لا اذن الاجازة بعد
الاستخلاف ويجوز ان يريد بالاذن ما يشمل هذا وذلك لانه اذا استخلف وقت
لاجازة السيد وليس لربه فيها اي في الوصية فسل لان صاحبها لم
يستخلفه بل استخلف عبده ولا منعه من انفاذها بعد اذنه او اجازته لان
ذلك تعطيل للحق ونقض للعهد وله ان يترك خلافة العبد ويبطلها بعد الاذن
والاجازة ان اعلم الموصي قبل ان يكون لا يفهم الكلام ولا يطبق الاستخلاف
وياثم عند الله ان نوى التقرب الى الله باجازة خلافة عبده او بالاذن ثم
ترك فان منعه من انفاذها ضمنها ولا ترك منه من السيد تلف اي
لاتلاف اي اتلاف العبد اياه فتلف اسم مصدر هنا ويجوز كونه مصدراي لا يجوز
تركه العبد لتلف الوصية اي تركه العبد مع تلفها به والحاصل انه لا يترك العبد
بضعها او ياكلها او يتعدى فيها او يعطيها ويضمنه اي الموصي به المعبر عنه
فيما من بالوصية او الضمير عائد الى الانفاذ بذلك المذكور من فعل او منع
او ترك لتلف ولا يتركها عند الوارث لان المستخلف عليها عبده لاهو فان
اعطوه ضمنا وضمير النصب عائد الى الوصية اي الموصي به وان استمسك العبد بالوارث
ادر كها لانه الخليفة ولا يشهد السيد له اي للعبد عليها اي على
الخلافة على الوصية اذا انكرها الورثة لان شهادته لعبده كشهادته لنفسه وقيل يلى

والا وقت لصحته وليس
لربه فيها فعل لا منعه من
انفاذها ولا ترك منه تلف
ويضمنه بذلك ولا يتركها
عند الوارث ولا يشهد له
عليها وقيل يلى

امرها هو **لا عبيد** فيدر كمال السيد عند الوارث على هذا ولا يشهد ذليها
 لان ذلك شهادة لنفسه وانما كان يلي امرها هو على هذا القول لا عبيد لانه قد
 يخرج من ملكه ولان عبيده ملك له كدابة ومتاعه والمال لا عمل له في الحال
 والقد بالاصالة فلم يجوز عمله في امر غير سيده ولو اذن له سيده بخلاف ملك سيده
 فيجوز عمله فيه باذن سيده لقوته لانه ملك لما ذكره كالاذن له في الطلاق والتزوج
 والاعتاق والتجور ونحو ذلك هذا ما تقتضيه المجازاة مع كلام المصنف في الظاهر وهو
 مناسب للقول بان خلافة العبد لا تجوز الا ان قائل هذا الذي نحن فيه يقول لما
 لم تجز للعبد انقلد منه للسيد وقائل ما ياتي يقول بطلانها والذي يظهر لي ان مراد
 صاحب الاصل ان صاحب هذا القول يرى انها تلزم السيد وتكون في ضمانه ويجزي
 ان اجاز لعبد ان يليها على طريق نيابته عن السيد بامر السيد لا بطريق الخلافة
 من الموصي او من السيد وكلام المصنف يحتمل هذا بمعنى انه يلي بطريق الخلافة
 من الميت السيد لا العبد واما العبد فانما يلي امرها بطريق الامر من سيده
ولزمته اي لزمت الوصية او الخلافة السيد **بأذنه** بسبب اذنه في استخلاف
 عبده او اجازته على هذا القول الذي يلي امرها السيد وذكره هنا مع اغناء ما
 تقدم ليفيدان الوصية متعلقة بذمته دون ذمة العبد **ولو اخرج من ملكه**
 باعتاق او بيع او غيره **وقيل** **لزم** **العبد** وهو القول الاول الذي فيه
 انه ليس لربه فيها فعل يغني عنه ما ذكره ليفيد انها متعلقة بالعبد ولو انتقل
 عن سيده الاول **ويعاب بها** اي تعد فيه عيبا **ان بيع** او فعل فيه مثل
 البيع مما يعبر فيه حكم العيب ويشغل به ولو منع سيده الاول الذي هو عنده وكذا
 من انتقل هو اليه **وتنقل معه** لانها شيء ترتب في ذمته باذن مالكه كمن
 اكراه او رهنه الا ان اعتقه فلا يلزم العبد المعتق انفاذ لانه ملك امر نفسه بالعتق
 وقيله لا يعتبر رضاه او انكاره واحترز المصنف بعبد غير الموصي عن عبد الموصي
 فانه يجوز استخلاف الانسان عبده على وصيته بلا اذن احد ولا اذن وارث ويجب
 على بائعه ان يخبر بعيته وهو انه وكيل الوصية وذلك كله مذهب الجمهور **ومنع**
توكيله اي ومنع غير الجمهور توكيل العبد او استخلافه **وان** كان عبدا للموصي

امرها هو لا عبيد ولزمته
 باذنه ولو اخرج من ملكه
 وقيل العبد ويعاب بها
 ان بيع وتنقل معه ومنع
 توكيله وان

او كان عبدا لغيره **بأذن** من مالكه وذلك مذهب محمد بن محبوب وعمر بن
 بن الصقر ولم يذكر في الديوان عن عزان المنع في عبد نفسه ووجه المنع ان العبد
 ضعيف امره وحله انما يجمع فعله وحله وعقده باذن سيده في امر نفسه او مال سيده
 مثل التجار والامال غيره فلا يقوى فيه باذن السيد ولان له بيعه فيخرج من الخلافة
 بالبيع وكذا مثل البيع وكذا ان اعتقه وايضا هو بعد موته ملك للورثة والمال مالم
 ولم ان ينفذوا الوصية بانفسهم او غيرهم من مالم امن التركة ولم يبعه واعتاقه
 اعني لو فعلوا لمضى فعلهم وذكر المصنف في باب اشتراط الخروج من الخلافة ما نصه
 وفي اجازة استخلاف ميت عبده على ماله واولاده قولان وجاز عبد غيره باذنه اه
 ومن استخلف عبدا لم يصدق عليه انه استوثق لوصيته وتقدم انه لا بد من
 الاستيثاق وفي الاثر وجازت وكالة عبد باذن ربه ولا يشغله عن الانفاذ ان اذن له
 ويحكم عليه بذلك واجاز بعض سيده ان يجعله وصيه ويبيع المال لانفاذ صياها وقضاء
 دينه ولموته يتامان اوصاء فيهم وتزوج بناته كذلك ويكون اولى فيه من الولي
 وكره بعض وصاية المملوك واختار الشيخ خميس اجازتها ان كان ثقة ومنعها بعض
 ولو اذن له ربه لان له بيعه فيخرج منها به اه **وتلزم خلافتها** من استخلفه الموصي
 عاها وقاها **بعد ايصاء** به **حفظا** او كتابة **لا قبله** لانها قبله غير
 موجودة فلا تلزم بقبولها وقيل تلزم وهو قول من قال لا يصيب بحيز الوصية الرجوع عنها
 بعد الموت ومجيز الكفارة قبل الفعل ومجيز الاعطاء للفقراء قبل فعل ما ينصل به اليهم
 ونحو ذلك **وان كتبها في قرطاس** او نحوه **فاستخلفه عليها** اي على هذا القرطاس
 مثلا والاستخلاف على القرطاس انما هو باعتبار ما فيه فاذا كتب فيه فاستخلفه عليه فهو
 خليفة على ما فيه حال استخلافه **اوساها** اي سمى وصيته اي استخلفه على كذا وكذا
 بالتعديد والكتابة او بدون كتابة او كتبها وقال بعد الكتابة استخلفته على ذلك
 مشيرا الى ما تقدم في الوصية **فلا يلزمه ما زاد فيها** ان يقن الزيادة بالكتابة قبل
 تلك الكتابة او في وسطها او فوق الاسطر كالحاشية مما يعقل انه زائد ولا ما زاد
 بالاسان بلا كتابة ولا ما زاد في قرطاس اخر ولا ما زاد ان قال استخلفته على هذه الوصية
 او على وصيتي هذه مشيرا الى ما اوصى به قبل الزيادة ولا ان قال استخلفته على هذه

في امرها هو لا عبيد

باذن وتلزم خلافتها بشد
 ايصاء هالا قبله وان كتبها
 قرطاس فاستخلفه عليها
 اوساها فلا يلزمه ما زاد
 فيها

الوصية وعلى كل ما اریده او استخلفته على وصيتي لزمه ما زاد فيها ولا ينافي ما ذكره المصنف واصحاب الديوان من انه لا تصح الخلافة قبل الايصاء لانه انما هو حيث لم يتقدم الايصاء اما اذا تقدم الايصاء بشيء فانه يمهّد ثبوت الخلافة لكل ما زاد ثم رابته اشار الى بعض ذلك بقوله ﴿ولزمه﴾ زاد ﴿ان قل﴾ استخلفته ﴿على﴾ وصيته الفرق بين هذا وما سبق انه هنا لم يعين الموصي ما استخلفه عليه وما سبق عينه فيه وحاصل هذا الاخير انه عمم ومقتضى الظاهر ان يقول المصنف على وصيتي لانه هو الذي يقوله الموصي ففيه التفات والحاصل انه لزم الخليفة انفاذ ما زاد الموصي ان قال استخلفته على وصيتي سواء كانت وصيته وزادته باللسان او بالكتابة او احداها به والاخرى بالكتابة ﴿وله﴾ اي للخليفة ﴿اخذ الاجرة﴾ عينا او لم يعينها ﴿على الانفاذ﴾ انفاذ الوصية كلها او بعضها او على جميع مال الوصية او على بيع ما يباع منه او شراء ما يستحق الشراء ونحو ذلك مما هو عمل ﴿لا الخلافة﴾ لا على مجرد الخلافة واذا جعل له الاجرة ﴿فهل ياخذ ما جعل له﴾ ان كان وارثا ﴿ولو زاد بكملة او بعضه على الثلث او كان اكثر من عناه لان ذلك اجرة لا وصية﴾ او قدر عناه ﴿او دونه ولو زاد على الثلث﴾ لا فوزه ﴿لان ما فوزه غير اجرة في المعنى فهو وصية ولا وصية للوارث فان كانت الاجرة اكثر من عناه رد الى عناه وان كانت دون عناه لم يزد له عليها فان شاء ترك الانفاذ فلا ياخذ الاجرة فيكون الانفاذ عليه وعلى جملة الورثة ان سلموا له الترك بعد القبول او لم يقبل ﴿اولا ياخذ شيئا﴾ لان انفاذ الوصية امر واجب على الورثة قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله في الجامع لا عناه للخليفة ولا للوارث على الانفاذ ولمن استعمله الخليفة عناه ان لم يكن وارثا فان كان الموصي به معينا فمنه العناء والا فن مال الوارث وقيل من الثلث وان تم الثلث رجع العناء في الموصي به وسواء كراه الشيء وثبته وما لا غنى عنه ﴿اقوال﴾ ثلاثة اختار الشيخ احمد الثالث ﴿وان كان غيره﴾ اي غير وارث ﴿اخذ﴾ وان كثر ﴿وزاد على الثلث لانه اجرة لا وصية﴾ وقيل يرد الى الثلث ان كان اكثر وان كان اقل لم يرجع الى الثلث بل ياخذ ما جعل له

ولزمه ان قال على وصيته وله اخذ الاجرة على الانفاذ لا الخلافة فهل ياخذ ما جعل له ان كان وارثا او قدر عناه لا فوزه او لا ياخذ شيئا اقول وان كان غيره اخذه وان كثر وقيل يرد الى الثلث

فان شاء ترك الانفاذ ان لم يكن قد قبل وترك الاخذ وانما رد للثلث لان ذلك من تواجب الوصية فكان من الثلث فيعاصص الوصايا اذ لم يف الثلث ﴿وقيل﴾ يرد ﴿الى عناه﴾ يقدره ثلاثة عدول او عدلان قولان ﴿فان احاط به﴾ عناه ﴿اخذ﴾ ولوا اكثر من الثلث ﴿وان فضل من عناه﴾ فضل ﴿اخذ من الفضل﴾ ما يكون تمام الثلث ان استفرغ الفضل الثلث فتم الفضل او بقي منه شيء او ﴿مادون الثلث﴾ ان تم الفضل قبل فراغ الثلث وانما كان ذلك لان الفضل على عناه وصية والوصية من الثلث ﴿وان مات احد الخليفين لزم التي منهما﴾ لانهما مجعولان خليفة واحدا فالباقي منهما جزء من الخليفة الواحد فتكانه جعل خليفة واحدا ومات بعض اعضاء الخليفة ﴿وقيل نصفها﴾ لانهما اثنين لو كانا حييين معا لكان لهما ان ينفذا معا او يقسماها او يميز احدهما للآخر فكان له النصف للانصاف له اذ هو احوط من اسقاطه ومن ابحاثها كلها له فالنصف الاخر راجع الى الورثة ان لم يوص به الخليفة ورثته وقيل لورثته ولو لم يوص به ﴿وقيل يستخلف الامام﴾ او السلطان او القاضي او الجماعة انسانا ﴿او اخر مكانه﴾ والمكلام فيما فوق الاثنين كالكلام فيهما وان استخلف رجلين معا فقبل احدهما وترك الاخر فقد لزم الذي قبلها كلها وقيل نصفها وان استخلف ثلاثة فصاعدا مما قبل واحد او ما فوزه فالقولان فيمن قبل هل تلزمه كلها او ما ينوبه وان استخلف كلا على حدة انفذها احدهما بحضور الشهود لثلاث ياخذ الاخر من مال الموصي مرة اخرى ويضمن اخرها ان انفذها معا وان لم يعلم او اتحد اغرما النصف بينهما وكذا ما فوق الاثنين وان استخلف رجلا على نصف وصيته او تسمية منها واستخلف على الباقي سواء جاز ولا يلزم كلا الا ما استخلف عليه وكذلك ان استخلفه على جنس معلوم من الوصية كالخج والكفارة والديون فلا يلزمه الا ذلك وان استخلف على تسمية او جنس وترك الباقي بلا خلافة فانفاذ الباقي على الوارث وان استخلف على وصيته طفلا وبالغا او صحيح العقل ومجنونا انفذ البالغ او المائل النصف وعلق النصف للبلوغ او الاقامة فان بلغ او افنى ولم يقبل انفذ الوارث وقيل ينفذ الوارث بلا انتظار بلوغ او اقامة وقيل

وقيل الى عناه فان احاط به اخذه وان فضل من عناه اخذ من الفضل مادون الثلث وان مات احد الخليفين لزم التي منهما وقيل نصفها وقيل يستخلف الامام او اخر مكانه

ينفذ منه احد بامر الامام او نحوه **ولا يستخلف** **بالبناء للمفعول** **ذو كبرية**
 موافق او مخالف **او شرك** اي لا يستخلفه الموصي ولا كل من له الاستخلاف
 كالامام ونحوه والعشيرة **ما وجد** **بالبناء للمفعول** **غيره** وان استخلف احدهما
 مع وجود غيره صح استخلافه وقيل لا يصح استخلاف مشرك فيزعمها عنه الامام
 او نحوه او الوارث فينفذها او يامر منقذا وفي الاثر وان لم يجد وصيا الا باجرة
 من ماله ودينه يحيط به وهو مريض كمن لا يجوز فعله فيه الا قضاء دينه فوصيته
 من ذلك ولا يثبت فعله على الغرماء وله ان يقر بما يلزمه ويشهد عليه لان ذلك
 على الحكم وعلى الكافة لا ان يفعل مالا يلزمه ان احيط بماله ولا يجوز الايصال
 الى مشرك ولو ما دونه على ما ولي عليه وثقة في دينه وجاز الى ثقة مخالف الا
 فيما يدين فيه بالخلاف والى امينة الا في تزويج بناته ومن اوصي الى غير ثقة
 وقد ربح في دينه ان يقضي عنه ولم يجد ثقة فلا يبرأ من حقوق العباد حتى يودي
 عنه ولو ثقة وفي حقوق الله ان كان امينة او يامنه على ما حمله فترجو له ان يبرأ
 منها وان لم يود عنه ان اتعنه على ذلك واشهد عليه عداين وان اتهم الورثة
 اوصي فلم ان يدخلوا معه ما دونه ان كان ممن يترحم والا فلا يتعرض له **وان**
 جعل الموصي خليفة على وصيته **قبل** في حياة الموصي وعلمه او بعد موت
 الموصي كما اذا استخلفه بلا علم منه حتى مات **نصفها** او تسحية منها
او نوعا منها كالكفارات والزكاة والديون **لزمه ما قبل** **لا غيره** **وكذا**
ان قال قبلها الا **كذا** مما هو متعين كالنصف او الثلث وسائر التسميات
 وكالكفارات والزكاة والديون وسائر الانواع فلا يلزمه الا ما قبل **وقيل**
لزمه **كأها** لتقديمه قبول الكل ولم ينفعه الاستثناء والصحيح الاول
 لان الاستثناء مشروع في الشرع ومعروف في الكلام الا ان انفصل بغير نحو
 عطس فتلزمه كلها وان استخلفه عليها فقل قبلت بعضها او قبلتها الا بعضها
 ولم يبين البعض لزمه كلها وقيل تبطل خلافة من اتصل الاستثناء وان قل
 استخلف فلانا فان لم يقبل فلانا فان قبلها الاول فهي له لازمة والا
 فهي معاقبة الى الثاني وان قل استخلفت فلانا على وصيتي **ان شاء**

ولا يستخلف ذو كبرية
 او شرك ما وجد غيره
 وان قبل نصفها او نوعا
 منها لزمه ما قبل وكذا
 ان قال قبلها الا
 وقيل كلها

فلان فقبل الخليفة فالخلافة معاقبة الى مشيئة فلان فان شاء قلنا فقد لزم
 الخلافة وان لم يشاقلا تلزمه وان كان الذي عاق الى المشيئة ليس هو من توهم منه
 المشيئة فهي لازمة للخليفة ايضا وكذا ان كان ممن توهم منه ولكن لا يقدر على
 الوصول الى مشيئته لزم الخليفة ايضا وكذا الخليفة ان علق المشيئة او القبول
 الى من يورث منه ذلك او لا يورث او يورث ولا يقدر على الوصول اليه وان قل
 استخلفتك ان شاء الله فقبل او قال قبلت ان شاء الله فهي لازمة له وقوله ان شاء
 الله تبرك او جوابه محذوف اي ان شاء الله تم الامر **وتزم** **الخلافة**
بقبول **مصرح به** فيدرك في الحكم ويدرك عليه او يقبل في القلب فيدرك
 عليه فيما بينه وبين الله وتجاوز له فيما بينه وبين الله بل لزمته ان لم يمنع **لا باستماع على**
المختار ومقابل المختار انها تلزمه اذا سمع ولم يدفع ويحكم عليه بذلك على هذا
 القول وتقدم القولان فلم اعادها ثم ظهري انه اراد هنا الخلاف هل تلزمه فيما
 بينه وبين الله وما تقدم في الحكم كما يدل له التعبير فيما تقدم بقوله هل يد والله
 اعلم **باب** في نزوع الخليفة **يزال** **بالبناء للمفعول** اي بدفع الخليفة
 ويتزع **من خلافتها** اي من خلافة الوصية ومثلها الخلافة على المال او على
 الاولاد والاضافة لجرد الملازمة لان المعنى يزال من الخلافة على الوصية **بقول**
رهبها له زعتك او ابرأتك **او تركتك** او ازلتك او دفعتك او اخرجتك او نحوه
 ذلك **منها** **بقول الامناء** **اثنتين فصاعدا** **نزعك** **منها** او ابرأك او تركك
 او ازلك او دفعتك عنها او اخرجتك او نحو ذلك **لا** **بقول غير الامناء** ولا
 بقول امين واحد ولا بقول **الوارث غير الامين** ولو كان جماعة كثيرة وان
 قال وارثان امينان نزعك او نحوه ذلك خرج من الخلافة عندهم وبرى عند الله
 لا وارث واحد امين ولا غير الامناء والذي عندي ان الوارثين لا يكونون جماعة
 عليه ولو كانوا امفاء لانهم يدفعون المضرة عن انفسهم ويحبون النفع كما لنهم لو
 قولوا انفذها او انفذها الموصي لم يشغل بهم **ولا** **بقول الميت** **لا تنفذ**
وصيتي **لا** هذا نهي عن معروف وامر بمنكر لان عدم انفاذ الخليفة الوصية
 مع بقاءه خليفة ومع عدم مجزئه في انفاذها منكر والموصي لم يقل قد انفذتها ولم يقل

وتلزم بقول لا باستماع
 على المختار
 باب
 يزال من خلافتها بقول رهبها
 له نزعك او ابرأتك منها
 وبقول الامناء نزعك لا
 الوارث غير الامين ولا
 لا تنفذ وصيتي

قد ازلتك وان قال زال وكذا ان قال قد ابطالها وينزع الحليفة بنزعه فلم
 الموصي بحضرته او يكتب اليه او يرسل اليه من يصدق فيجوز لنفسه خليفة
 اخر او بمحض امانه ويجزئه نزع نفسه بمحضهم ان اعلوه بحال بينهم فيه
 كلامهم ويقدر على استخلاف اخر او ينزع نفسه بغير محضهم فيجوزهم فان
 اخبروا الموصي في الحال المذكورة اجزاء وقيل يجوز ان ينزع نفسه بمحض امين
 واحد او يخبره بالنزع فيجوز الامين الموصي في تلك الحال المذكورة وقيل يجوز
 كل من يصدق الموصي اذا اخبره ان اخبره واذا لم يعلم بانهم اخبروا الموصي او علم
 انهم اخبروه في حال لا يفهم او يفهم ولا يقدر على استخلاف اخر لم يبرأ وقيل
 ان قال له الامناء نخبره بزي وان نزع نفسه بفلاة من الارض لم يزل وقيل يبرأ
 ولو نزع نفسه بفلاة من الارض او لم يوصل له الامناء او وصلوا بحال لا يفهم او
 لا يقدر على التجديد او نزع نفسه ولا احد معه وفي نزع نفسه مطابقا خلف للوعد
 ونزع يزل بتجديده اي الموصي وصية اخرى ان لم يجد له خلافة
 فيها ولو لم تكن في الاخرى زيادة على الاولى ولا مخالفة بان يكون جدها لضعف
 قرطاس الاولى او مصادها او عباراتها او نحو ذلك ان قل انهما لا تنفذان معا بل
 الاخرى او قال تنفذ مرة واحدة او قال لا تنفذ الاولى او لم يقل ذلك ان بيننا
 على نسخ الاولى بالثانية والا فلا يزول لانهما تنفذان معا ولا خلافة له الا على
 الاولى الا ان قال ذلك فانه يزول وان جدد له خلافة في الثانية وفيها بعض
 مغايرة الاولى او زيادة او غايرتها كلها لم تلزمه الخلافة الا برضاه على الثانية وان
 جدد له فيها ولا مغايرة فهو باق على الخلافة في الاولى ان لم تنسخ بحكم الشرع ولم
 يستخمس الموصي وزول من الخلافة بترك اصحاب الوصايا حقوقهم ان تعينوا
 كالدين لفلان والوصية يزيد بدينار ومالم يتعين لم يزل منه وهل لزمته ان ارتد
 ربه ومات مرتدا او تابا من الارتداد او تبرأ اي زال منها ولم
 تلزمه قولان ظاهر الديوان اختيار الاول وهو الصحيح لان الخلافة امر
 من الامور التي تجري بين الموحد والمشارك كالمباعة فان كان قد تاب فلا اشكال
 والا راعى مصلحة الموصي له بواجب او نقل الا ان شرط الاسلام او شرطا فقده

وينزع نفسه بغير الموصي
 او بمحض امانه ان اعلوه
 بحال يفهم فيه كلامهم
 وتجديده اخرى ان لم
 يجد له اول له ان ارتد
 ربه ومات او تبرأ منها قولان

فلا تلزمه ولا يخرج من الخلافة بفسق الموصي الا ان شرط عدم الفسق ولا
 يزال بارتداده اي لا يزال الحليفة من الخلافة بارتداده نفسه ان اسلم
 ولا بفسقه ولو مات عليه الا ان شرط الموصي عدم الارتداد او عدم الفسق وقال
 ان ارتد او فسق زال ولو تاب وان ارتد ولم يتب زال عنده من استخلاف المشترك
 لان العلة عنده ان لا يلي المشترك امرا من امور الشريعة لا يجري على يده كما ورد
 في الحديث فلا يقال هذا سبق اليه الاسلام فيمضي على الخلافة ومن كرهه ولم
 ينعه لم يقل بزواله ولا يجوز ربه ولو مات فيه اي في الجنون ولا بنزع
 وارث او عشيرة ولو ظهرت خيانتهم لان انفاذ الوصية حق للميت وله ثلثه فمن
 امضاه على نفسه في وصيته مضي ولا يدخل في ذلك لاحد وللإمام ونحوه ان
 يضم اليه احدا ثقة او غير خائن اذا ظهرت منه الخيانة او اتهم وقد مر ان الوارث
 ان انقضى مضي انفاذه سواء كان الحليفة امينا او غيره وتحذر القسنة فاذا لم يكن ثقة
 واتهم فله ان يقصد الى انفاذها لان ذلك صلاح لهم وللميت وفي الاثر قال ابو محمد
 ليس لوارث الميت الاعتراض على الوصي فيما جعله امينا فيه الا ان صحت خيانتهم
 فاذا صحت نزع الحاكم الوصية منه وان اتهم ادخل معه من يرضاه واول المسلمين
 لحفظها وانفاذها وكانا وصيين لا يقضي احدهما وحده شيئا وقيل ان عرف بالحياة
 نزع الحاكم واقام مكانه ثقة وان شك الوارث فليس على الحاكم عزله الا ان علم الحاكم خيانتهم
 وبدت لهم وان قال الوارث انه خائن فلا ينفذ الا بمحض توافقه فلا يلزمه ذلك لو ثوق الموصي به
 الا ان بان خيانتهم فيخرج من الوصاية ومن اوصى اليه رجل ولم يدرك كيف اوصى
 اليه فلا يجوز الشراء منه حتى يعلم انه وصي في الدين والانفاذ وجوز وان سلم
 الورثة المال للوصي ليقضي وينفذ ثم طلبوا منه صحة القضاء فقبل مصدق ولا يلزمه
 ذلك الا ان طلب الحقوق اهلها وانفذ الورثة الوصية من مال الموصي ضمن لباقيهم
 حصصهم مما انفذ ويرى الموصي اذا صحت عنده الانفاذ ورضي به واتمه ومن عليه حق
 لميت فقال له ثقة اني وصيه فله ان يسلمه اليه على تصديقه ان اطمان لافي الحكم
 وان شرب جاز ولو لم يشهد عدلان انه وصيه ان لم تلم خيانتهم او يتهم وصح نزع
 من كنفها وثالثها ونحوه من الكسور ومن نوع معلوم كالزكاة والكفارة او كسر

ولا يزال بارتداده
 ان اسلم ولا يجوز ربه
 ولو مات فيه ولا بنزع
 وارث او عشيرة ولو
 ظهرت خيانتهم وصح نزع
 من كنفها

من نوع او انواع والدين * منه * اي من الخليفة بان نزع نفسه من الخلافة على كسر من الوصية او نوع منها او كسر من نوع او انواع ان نزع نفسه بمحضرة الامناء فبلغوا للموصي ذلك بحال يفهم او بمحضرة الموصي بهذه الحال على حد الامر من الخلاف ايضاً في الامين الواحد ومن يصدق الموصي وفي النزع بلا حضور احد ولا تبلغ ولا علم من الموصي * او من ربه * بان ينزعه ربه من الخلافة على كسر او نوع من الوصية * فيما يمكن قسمته * كالكفارة والزكاة والدين * وفي غيره قولان * فقبل يصح فيه نزع نفسه من كسر منه ونزع الموصي له منه فيجتمع الوارث والخليفة على الشيء كالحج والعنق وقيل لا يصح فينقذ الجميع وان قال الموصي نزعك من بعض وصيتي او انقذت بعض وصيتي او قال الخليفة نزع نفسي من بعض وصيتك فليس في ذلك شيء وينفذها كلها الا ان بين البعض وان قال قد انقذت نصف وصيتي او ثلثها او نحو ذلك او صنفاً معلوماً منها جاز وينفذ الخليفة ما بقي وكذا الامناء ان قالوا للخليفة قد انفذ الموصي نصف وصيته او ثلثها او نحو ذلك او صنفاً معلوماً منها او نزعك من نصف وصيته او نحو من نوع منها او من نصف نوع منها او نحو النصف انواع او نصف او نحو النصف فيما يمكن فيه القسمة وامام لا يمكن فيه ففيه القولان * واه * اي للخليفة * النزع متى شاء * بعد موت الموصي او قبله * ان شرطه * اي ان شرط ان ينزع نفسه متى شاء وكذا ان شرط ان له النزع اذا كان كذا ولم يكن كذا فاذا كان النزع كذا عما بقي غير منقذ فينقذه الوارث مثلاً * ومن لم يستخلف عليها ومات فلا يستخلف * عليها احداً * وارثه او عشيته بعده * لان الانسان انما يستخلف على نفسه او اطفاله لا على غيره اذ لا سلطان له على غيره * وجاز لوارثه ان يامر منقذاً لها * و * جاز * استخلاف قاض * او حاكم او وال او سلطان * كإمام وفي الجماعة الوقف * وجزم قوم بالمنع وهم من قال ليس للجماعة ان تغل ما يغل الامام وجزم قوم بالجواز وهم من قال كل ما قدرت عليه الجماعة من افعال الامام تفعله * ويحتاج بانفاذ بامر الوارث * البالغ العاقل * من اشبه عليه قول * للخلافة على الوصية او دفع لها او بقاء عليها * او نزع * لنفسه في حياة الميت او نزع الميت له منها او اشبه عليه هل اشترط النزع متى شاء او

منه او من ربه فيما يمكن قسمته وفي غيره قولان وله النزع متى شاء ان شرطه ومن لم يستخلف عليها ومات فلا يستخلف وارثه او عشيته بعده وجاز لوارثه ان يامر منقذاً لها واستخلاف قاض كإمام وفي الجماعة الوقف ويحتاج بانفاذ بامر الوارث من اشبه عليه قول او نزع

معلقاً لكذا اولاً او هل استخفمه وكانه رحمه الله اراد بالنزع الانتفاء من الخلافة مطلقاً سواء من اول الامر او بعد اقبول فيشمل ذلك كله وهو محرم صحيح ويدل ما بعده على انه اراد انه اشبه عليه هل نزع نفسه او هو باق على الخلافة * من ماله * متعلق بانفاذ والضمير الذي يحيط واه الوارث العاقل والمجنون فينفذها المحتاط من مال نفسه باذن خليفته وان لم يكن اولم ياذن انفذ ما اذن له والاحتياط طريق ائتمان يحضر الورثة اذا كانوا ينفذونها وان اخبره الامناء بالا فماد زالت عنه الشبهة وفي الواحد رخصة والاولى له ان يبحث عن هذا وان لم يجدته انفذ من ماله لان في هذا حفظ ماله ويدرك عليهم ما انفذ به وقيل لا وان لم يعلمهم بذلك فلا يدرك وان شرط عليهم الادراك ادرك * ولا * ضمان * عليه ان انفذها من التركة ثم بان له انه في الخلافة * لم ينزع نفسه ولم ينزعه الموصي ولو بلا اذن منهم * وان انفذها * من التركة * على انه فيها بلا اذن الوارث ثم بان له نزع * نزع نفسه او نزع الموصي او عدم قبوله الخلافة او عدم الاستخلاف * ضمن * انفذ فينقذه الورثة * ان لم يجزله الورثة وهم بلغ عقلاء * وان اجازوا له فله بعد ما فعله وهم بلغ عقلاء لم يضمن وان كانوا اطفالاً او مجانين ضمن ولا اجازة لهم الا بخلافهم وان كان بعض ضمن حصته * ولم يكن منهم * وان كان منهم لم يضمن وان كان سواء اطفالاً او مجانين * وجوز دفع وديعة * ونحوها من الامانات واللقطات والرهان والعواري وما اشبه ذلك * ودين * وصداق وارث وغير ذلك من التبعات * الخليفة * ان لم يتهم * بلا اذن الوارث * كما يجوز الدفع للوارث * والمختار الدفع له * اي للوارث فقط والمنع من الدفع للخليفة فلو دفع لغيره هذا القول لضمن الا ان اجاز له الوارث قبل الدفع او بعده ولا يدرك عليه الخليفة ان يدفع اليه ولو على انقول الاول الا ان جعل المال بيد الخليفة او سجنه لافاته يدرك ان يدفعوا له والله اعلم * باب * في الخلافة ايضاً * لزمه * اي الخليفة * انفاذاً وحفظ الاولاد وماله ان استخافه * صاحب الوصية * على الكل * اي على الانفاذ وحفظ الاولاد وماله ودخل في ذلك ماله الذي ورثه منه او من غيره وماله الذي ليس بوارث * وان خصه به

من ماله ولا عليه ان انفذها من التركة ثم بان له ان في الخلافة وان انفذها على انه فيها بلا اذن الوارث ثم بان له نزعها ضمن ان لم يجزله الورثة وهم بلغ عقلاء ولم يكن منهم وجوز دفع وديعة ودين للخليفة بلا اذن الوارث والمختار الدفع له

* باب *

لزمه انفاذاً وحفظ الاولاد وماله ان استخافه على الكل وان خصه به

الاستخلاف على الوصية لزمته الوصية فقط وان خصه بحفظ الاولاد
 لزمه حفظهم فقط فيعطهم من ماله ويسقيهم ويكسوهم ويسكنهم ويعلمهم او
 يجعل لهم معلما يعطيه خليفة ماله من ماله ويقبل ذلك والحال لا يكون بيده
 بل بيد خليفة يجعل لهم وان فعل ذلك من ماله لم يدرك في ماله الا ان اشهد
 على انه يرجع عليهم وان نوى الرجوع فله الاخذ من ماله ان وصل اليه وبذل على
 ان الاصل ان يكون للاولاد خليفة على حفظهم او على جوازهم قوله ويستسك
 خليفة بخليفتهم وهو بخليفة المال وقوله ان استخلفه على الكل وان
 جعله خليفة على المال قبل لزمه الاولاد ايضا ان لم يستخلف لهم خليفة
 لان المال شقيق الروح ويصرف المال فيهم فليكونوا عند من له المال او يحفظهم
 حيث كانوا اولاد قولان اصحهما الثاني كما يدل له ظاهر الديوان لانه لم يستخلفه
 على الاولاد فلا يكون خليفة عليهم والام اولى بحفظهم من خليفة الاب على حفظهم
 وكذا امها مالم يبلغوا وفي الاثر من قال فلان وصي فهو وصيه ولو في اولاده وتزوج
 بنته وقيل الاقربين وقيل لا يثبت ذلك حتى يقول في كذا وان قال وكيلي بعد
 موتي عم كالوصي وقيل لا حتى يحدله ايضا وقيل حتى يجعله وصيا له لان الوكالة
 في الحياة ولا يجوز الايصاء فيهم الا الى ثقة او مامون عند عدمه وليس للجد ان
 يوصي في اولاد اولاده الا ان اوصاه ولده فيهم ولا وصاية غير الاب فيهم ويجزي
 الجاهل وصيا ان يقول جعلت فلانا وصي في ولدي وفي ماله ومن ترك تيمما وحاملا
 ووكلا فيه وفي ماله فهي وكالة فيه وفيمن تلد وان سمي لها خصت بما سمي وكذا
 وصي تارك حاملا في بناته ان ولدت جارية فهو وصي في تزويجها ايضا ان لم يسم
 وان اوصي فيهن الى غير ثقة فهو اولى بهن من غيره ولا ينزع منه اذلا خيانة فيه كالمال
 وان زوجهن بلا رض منهن او غير كفوا وعلى خلاف السنة نقضه الحاكم ولا يجوز
 الايصاء فيه الى كتابي او قريظي لانه مرتد عند ابي سعيد وان اقر رجلان بوطي
 جارية فصار ولدها لما فلا تجوز وصاية احدهما في منابه منه ان مات وان مات الاخر
 ايضا فوصي الاول فيه عليها ان لم يوص الاخير وان اوصي كان له وصيان قال ابن
 احمد من اوصى في اولاده وماله معروف منه التفاق وطلب شريكهم قسمة ما اشتركه

الوصية لزمته فقط وان
 على المال قبل لزمه
 الاولاد ايضا قولان

مهم بطلت وصايته عند من علم خيانه ولا تجوز مقاسمته ولا غيرها قال الشيخ
 احمد يجب على الرجل اذا خاف على نفسه الموت ان يستخلف على وصيته واولاده
 الاطفال والمجانين وماله مالم يحضر ورثته او حضروا وهم اطفال او مجانين وان لم يستخلف
 فلي العشرة ان يستخلفوا للاطفال والمجانين والغيب خليفة بحرز ماله فان لم تكن
 له العشرة فعلى من حضر من الناس ان يستخلفوا لذلك كما تفعل العشرة وان لم يستخلفوا
 حتى ضاع المال فهم ضامنون لذلك فليل كل واحد ضامن لذلك وقيل على الرءوس
 ولا يدخل النساء والعبيد في الضمان الا ان لم يكن غيرهم فعليهم حرز ذلك وان ضيعوه
 ضمنوا واما الخلافة فلاشيء عليهم وان لم يترك الميت شيئا من المال فلاشيء عليهم في
 الغياب الا ان كان الغياب اطفالا او مجانين فلا بد للعشرة ان يستخلفوا عليهم خليفة
 يقوم بهم حضرا او غيبا الا ان كانوا في وضع لا يصلون اليه ويستمسك خليفة
 اي خليفة الوصية بخليفتهم اي خليفة الاولاد يعطيه المال لينفذ الوصية
 ويستمسك هو اي خليفة الاولاد بخليفة المال اي مال
 الاولاد يعطيه المال ليعطيه خليفة الوصية للانفاذ ان تعددوا اي ان
 تعدد الخلائف فكن للوصية خليفة والاولاد خليفة والمال خليفة والاولى ان يقول
 ان تعدد اي ان تعدد الخليفة لان نسبة التعدد للجماعة تحصيل الحاصل ولعل الواو
 عائدة الى جماعة لا بقيد كونهم خلائف فتقدر الحال هكذا ان تعددوا خلائف
 فعندي انه يجوز استمسك خليفة الوصية بخليفة المال ويترك خليفة الاولاد لانه
 خليفة على مال الاولاد ووجه الاستمسك بخليفة الاولاد ان الاولاد هم الورثة
 وخليفتهم هو بمنزلة لهم وان كان خليفة المال والاولاد واحد استمسك به وان لم يجعل
 للاولاد خليفة وجعل للمال خليفة فليل انه خليفة للاولاد ايضا وقيل للمال فقط
 كما قال وعلى القولين يستمسك به وان لم يستخلف الا للوصية استمسك خليفة
 بالعشرة ان تجعل لهم خلائف او خليفة للاعطاء يعطيه لينفذ والمجنون
 كالطفل في مسائل الخلافة كلها وقيل لا يستخلف عليه ابوه الا ان جن من
 القولية وكذا الغرماء والموصي له يستمسكون بخليفتهم اي خليفة
 الوصية ثم هكذا يستمسك خليفة الوصية بخليفة الاولاد وخليفة

ويستمسك خليفة بخليفتهم
 وهو بخليفة المال ان
 تعددوا وكذا الغرماء
 والموصي له بخليفتهم
 هكذا

الاولاد بخليفة المال على حد مامر ومسئلة الغرماء انما هي اذا ارصاه على الديون ايضا او على قول من يقول اذا استخلفه على الوصية كان خليفة على ما فيها من الديون اذا كانت فيها واذا اعطى خليفة المال الاولاد اعطى خليفة الاولاد خليفة الوصية واذا اخذ اعطى الغرماء والموصى له ويجوز عندي ان يستمك الغرماء والموصى له بخليفة المال لان المال بيده وهو المقصود وان يستمسكوا بخليفة الاولاد لانه كالوارث وفي الديون بعد ذكر ما ذكره المصنف مانصه وهذا اذا كان الاولاد اطفالا او مجانين ولما بلغ الصبي والعقل من اولاده ان استخلف عليهم فلا تجوز خلافته عليهم وكذا ان استخلف على ماله وورثته حضر وعلم بلغ صبي والعقل فلا تجوز خلافته عليهم وان استخلف رجل على وصية قد استخلف عليها وقد مات صاحبها فخلافته جائزة واما اذا كان جانا فلا تجوز خلافته عليها وكذلك ان استخلف على مال غيره وقد كان في يده بوجه من الوجوه ان كان اصحاب ذلك المال غيبا او كانوا اطفالا او مجانين فجازوا اذا كانوا صبيحي العقل وعلم حضر فلا تجوز خلافته على مالهم الا ان او من ينفقه لهم وان استخلفه على اولاده ولم يكن له الاولاد الا بعد ذلك فمات فليس في تلك الخلافة شيء وان استخلفه على اولاده وقد كان عنده جنين في بطن امه ثم ولد فمات الذي استخلفه فان امه تارز به خلافة اولاده كلهم مع الجنين وان استخلفه على اولاده هكذا او قد كان له اولاد ثم حدث اليه اولاد بعد ذلك فان الخلافة قد لزمته خلافتهم كلهم وقيل لا يلزمه الا خلافة الاولاد الذين كانوا في وقت الخلافة واما ان استخلفه على هؤلاء الاولاد فلا يلزمه خلافة ما حدث عنده من الاولاد وان استخلفه على ماله هكذا وليس له مال ثم استفاد المال فلا يلزمه خلافته وان استخلفه على ماله وقد كان له مال ثم استفاد مالا بعد ذلك فقد لزمته خلافة الكل ومنهم من يقول لا يلزمه خلافة الذي استفاد واما ان استخلفه على هذا المال ثم استفاد مالا بعد ذلك فليس عليه الا حفظ المال الذي استخلفه عليه وان اتفق المال كله على اليتامى او المجانين او خليفتهم فخرجت وصية او دين او نحوه على موروثهم او المال اي او خرج المال لغيره

وان اتفق المال على اليتامى خليفتهم فخرجت وصية او دين على موروثهم او المال لغيره

اي لغير الموروث ضمن ولو لم يعلم بذلك لانه اتلف بانفاقه والضمان لا يشترط فيه القصد فاما ان خرجت وصية تخرج من الكل فانه يضمنها كلها واما ان كانت من الثلث فانه يضمن الثلث فقط وان كانت دون ذلك ضمن مقدارها واما الدين ونحوه فانه يضمنه كله وان بقي من المال شيء اعطى منه وضمن من عنده ما اتفق ولا يلزمه من الوصية والدين اكثر مما اتفق وكذا ان اتفق الورثة والبلغ على انفسهم فخرجت ديون او وصايا لم يعلموا بها ولا يطعمهم اي اليتامى من المال الذي هو تركه ان احاط به دين وان اضطروا اليه لكن من مالهم الاخر وان لم يكن انفقهم اولياءهم وان لم يكونوا اولاد مال لم فعل اهل المحل وهو منهم والا فعلى من علم بهم وهو منهم والا انفقهم منه ونوى الضمان من ماله او مالهم واشهد او كانت فيه وصية الا من زائد عليه اي على الدين ان لم يحيط بالمال او عليها اي على الوصية حال كونها دون الثلث اي من الثلث فاقبل وان كانت تخرج من الكل اطعمهم من زائد عليها فان كانت الدين او الوصية اطعمهم ان اضطروا حتى لا يبقى الا مقدار الدين او الوصية التي هي اقل من الثلث او الوصية التي تخرج من الكل وان كانت من الثلث ولا يفي بها حتى لا يبقى الا الثلث والا يفعل ما قلنا بل اطعم كما قلنا انه لا يحل ضمن كذلك اي ولو لم يعلم عند الاكثر وقال الاقل لا يضمن ان لم يعلم لانه خليفة اقدمه الشرع الى الانفاق وهل يرجع على اليتامى او المجانين خليفتهم ان غرم من ماله للغرماء او الوصية فيعطوه اذا بلغوا او افاقوا او اخذ من اموالهم ان وصل اليها او يعطيه خليفة اخرات كان وعلى هذا القول يضمن ان شاء من مالهم للغرماء والوصية ان وجدته او اقوالان اصحهما الاول لان الشرع اقدمه الى الانفاق فصرف عليهم في مصالحهم فكيف لا يرد منهم وهو اختيار ظاهر الديوان ووجه الثاني ان اتفقه خطأ منه والخطأ لا يزيل الضمان وهذا انقولان عائدان الى قوله وان اتفق المال على اليتامى الخ والى قوله ولا يطعمهم من المال الخ وضمن خليفتهم ان اتفق الديون او الوصايا او خليفة

ضمن ولو لم يعلم بذلك ولا يطعمهم من المال ان احاط به دين وان اضطروا اليه او فيه وصية الا من زائد عليه او عليها مادون الثلث والا ضمن كذلك عند الاكثر وهل يرجع على اليتامى ان غرم للغرماء او الوصية او اقوالان وضمن خليفتهم او خليفة

المال ان انفذها لان الانفاذ لخليفة الوصية والديون لا لها فلو انفذها معاً لضنا
معا ويضمن للخليفة فينفذ او للوارث ان لم يكن الخليفة وقيل لا ضمان في
انفاذ خليفتهم اي لضمان على خائفة الاول بسبب انفاذه لانه قائم مقام
الوارث بخلاف خليفة المال فانه موثق على المال فقط لا يتعدى فيه ولا خلافة
له على الاولاد ولا على الديون والوصية وأشار الى العلة بقوله اذ جوز لها
اي خليفة الاولاد الانفاذ من حيث انه قائم مقام الوارث ان لم تكن لها
اي للوصية او الديون خليفة والعلة في العلة انه قائم مقام الوارث واذا
ضمن خليفة الاولاد او الوصية ولم يدرك فلا يجزئ ما انفذ لنفسه ولا لغيره وقيل
يجزئ على الخلاف السابق في كلام الشيخ احمد والصحيح الاول وظاهر الديون
تصحيح الثاني وان اتى المشهور اي خبر اهل الجلة ثلاثة فصاعدا او الشهرة
اي ثبتت الشهرة او الامانة بموت صاحبها اي صاحب الوصية فانفذها
الخليفة خليفته او خليفة الاولاد على القول بان له الانفاذ ثم قدم حياً
او جاءت صحة حياته غرم المنفذ له اي لصاحب الوصية ذلك الذي
انفذه من وصية او دين يرد من اخذ الوصية للذي اعطاه او للموصي وكذا الدين
ثم ياخذ صاحب الدين من صاحب الوصية واجزاء ما انفذ من الوصايا والديون
التي لم يتعين صاحبها لما عليه هو من موافق او مطلقاً على الخلاف السابق
في كلام الشيخ احمد واجزاء لغيره على ما مر فيه من الخلاف ان لم يجز له
صاحب الوصية الذي قدم حياً او بان خبر موته والصحيح ان لا يجزئ اياه ولا
غيره والا يمكن لم يجز بل اجاز ما انفذ جاز ما انفذ ومضى واجزاء الموصي
في وصاياه وديونه وان شئت فقد جاز ما انفذ الا الحج فلا يجزئ الموصي
انفاذاً الذي انفذ عنه لانه حي صحيح لا يجزئ حج غيره عنه وان كان ضعيفاً فلا
يجزئ ذلك الانفاذ ايضاً لانه لم ينفذ الحج عنه لكونه ضعيفاً بل لكونه ميتاً فظهر
انه غير ميت وايست الوصية كذلك والديون لانه يجزئ فيها انفاذ الانسان من
غيره ولو كان حياً صحيحاً ان اذن له او اجاز فعله بعد ما فعل وقيل ان ظهر انه ضعيف
واجاز ما انفذ من الحج اجزاء ان كان حين الانفاذ ضعيفاً والا قرب فلا

وقيل لا في خليفتهم
اذ جوز لها ان لم تكن لها
خليفة وان اتى المشهور
او الامانة بموت صاحبها
فانفذها الخليفة ثم قدم
حياً غرم له ذلك واجزاء لما
عليه هو ان لم يجز له والا
جاز الا الحج والا قرب

يجزئ انفاذ غيره عنه اد ظهر انه حي لان وصية الاقرب لا يجزئ انفاذها في الحياة
ويضمن المنفذ ما انفذ في الحج او الاقرب ان لم يره الموصي ولا يجزئ الحج
والاقرب له انفذ ايضاً كما لم يجزئ الموصي للعلة المذكورة في عدم اجزاء الموصي
والاستثناء عائد الى قوله جاز وقوله اجزاء فان كان الخليفة حين الانفاذ من يجوز
له ان يجزئ غيره لنفسه حتى لا يقدر بعد لزوم الحج اياه ولم يجز له الذي بان انه حي
اجزاء وغرم والعمة كالحج في كل ذلك وتبراً منها اي من ضمانها اي من
ضمان ما انفذ فيها ان ابراه الموصي من الضمان ولولم يجزئ اي ولولم يجزئ
انفاذها الموصي بضم الياء واسكان الجيم وكسر الزاي والعمة كالحج في عدم الاجزاء
وفي الخلاف والضمان وعنده ولا يضمن ان قال له ان جاءك خبر موتي او سمعته فانفذها
اي الوصية ومثلها الديون فجاءه خبر موته ولو بلسان جلي واحد ان كان بالغاً
عاقلاً وصدقه ولم يتهمة او سمعه ان قدم حياً ويجزئ اي يجزئ الموصي
انفاذه في غيرها اي في غير وصية الاقرب والحج ومثله العمة على حد ما مر
ايضاً والله اعلم فصل ان اوصى بشيء لما يخرج من الثالث وجعله في يد
الخليفة او غيره وقال لخليفته او غيره قد وسعه الثالث انفذه فيها اي
في الوصية بعدم موته بلا حاجة للثالث اي بلا احتياج الى البحث عن الثالث كم
هو وهل يسهه فانه ينفذه الذي هو بيده من خليفة او غيره او جعله في يد احد
او كان في يد احد فقال للخليفة او غيره انفذ منه قد وسعه الثالث فانه ينفذه بلا
شوال عن الثالث سواء في ذلك قال انفذ به الوصية او انفذها منه او انفذ كذا
وكذا منه وانفذه في كذا وان اتمه في قوله قد وسعه الثالث او لم يقل له قد وسعه فلا ينفذ حتى
يبحث هل وسعه وكذا ان كان يسهه ولم يمت حتى كان لا يسهه وان كان لا يسهه ولم يمت الا
وقد وسعه فقيل ينفذه لانه قد وسعه ولو كذب حين قال وسعه وقيل لا ينفذ بل
يرد للورثة ويخبرهم لدخول الكذب او الخطأ في عقد الخلافة له وكذا الموصي
له يمسك ما اوصى له به وجعله في يده او جعله في يد غيره او كان في يد غيره
او في موضع وان قال خذ لنفسك او فلان او لمن وليت امره او لكذا قد
اوصيت للاقرب فلا يرد ملكه ثلثيه وقد وسعه الثالث فلا ترد فيه الى الثالث

وتبراً منها ان ابراه الموصي
ولولم يجزئ ولا يضمن ان
قال له ان جاءك خبر
موتي او سمعته فانفذها
فجاءه خبر موته او سمعه
ان قدم حياً ويجزئ انفاذه
في غيرها ايضاً
فصل

ان اوصى بشيء وقال لخليفته
قد وسعه الثالث انفذه فيها
بعدم موته بلا حاجة للثالث
وكذا الموصي له يمسك ما
اوصى له به وان قال قد
اوصيت للاقرب

وان لم يقل قد اوصيت للاقرب وقيل ائمه البحث هل وصل الاقرب شيء اولا
 وجوز الامساك في هذه المسئلة والافناذ في المسئلة قبلها ولو لم يقل
 لها للخليفة مثلاً والموصي له ذلك المذكور من قوله وسعه الثلث وقوله اوصيت
 للاقرب وان دفع لاحد شيئاً وقال انفق علي ولم ينفق عليه حتى مات رده للوارث
 واخبره بما به امره الموروث وقيل ينفقه عليه كما امره ان علم انه وسعه الثلث وان لم يعلم رده
 للوارث وقيل لا يحتاج الى الثلث وينفق كما امره ولو لم يسعه الثلث لانه خرج من يد الميت
 في حياته لينفق مطلقاً بلا تقييد بما بعد الموت وسواء اطلق الافناذ او قل انفق
 زكاة او كفارة او غيرها ففيه الاقوال المذكورة وان امره ان يعطي هذا الشيء في
 الزكاة او غيرها او في الدين رده للوارث واخبره ان مات قبل الافناذ وقيل ينفذه
 كما قال ان وسعه الثلث وقيل مطلقاً وان قال ان مات فانهذ علي هذا الشيء فمات
 فلا ينفذه الا ان علم ان الثلث يسعه وان لم يعلم رده للوارث واخبره وان جعل
 ماله بيده بيد الخليفة وله اي للموصي ديون وتباعات على الناس او
 امانات عند الناس جاز لمن بيده اوفي ذمته ذلك دفعه له للخليفة او
 للوارث هذا خلاف المختار والمختار انه لا يدفع للخليفة بل للوارث فان دفع للخليفة
 ضمن الا ان اجيز له وتقدم القولان اخر الباب الذي قبل هذا ولا يدرك خليفة
 الديون او الوصية شيئاً عند المدينين اي عند من عليهم الديون والتباعات ولا
 عند من عليهم الامانات وانما يدرك ذلك عليهم الوارث يقبض الوارث
 منهم ويدفع للمنفذ ومنفذ الوصية ويوصل الى الغرماء ديونهم ان لم
 يعمل الموصي قضاء الديون بيد الخليفة كسائر الوصية ولم تشمله خلافة علي الوصية
 والا فهو احق بقضاءها من الوارث وان جعل المال بيد الخليفة او حجرة له فانه يدرك
 عليهم ان يعطوه ولا يعطوا للوارث فان اعطوه فله تضمينهم والظاهر انه اراد بالمنفذ ما يشمل
 خليفة الديون فالمنعنى ان الوارث يدرك علي من الميت عليه ديون ان ياخذها منه ويدفع للخليفة
 الديون ما ينفذ به الديون التي على الميت ويدفع للخليفة الوصية ما ينفذ به الوصية وان
 جعل الموصي في يده اي يد الخليفة نصف ماله او ثلثه او نحو ذلك من التسميات
 جمع من عنده امانته او مدينة الوارث والخليفة من يتبع المسم فاعل جمع

وامانته مبتدا خبره عنده والجملة صفة من اوصاتها او فاعل لعند ومدينه معطوف
 على من والوارث مفعول لجمع وكلامه صريح في انه اذا جعل الموصي المال في يد الخليفة
 كان في يده مافي الذمم وما عند الناس من انواع الامانات وذلك كما يجوز هبة
 مافي الذمة بل اقوى ودفع لها اي للخليفة والوارث لان النصف او غيره من
 الكسور معمول بيد الخليفة والباقي للوارث وان امره ان يدفع لانسان او امره
 احدهما ان يدفع للاخر دفع وجازله اي للمدين او من عنده امانة الدفع
 دفع الكل للوارث في علي الوارث الخليفة نصف المال ينفذ منه وجاز
 الدفع للخليفة دفع النصف وكذا سائر التسميات اي يجوز لمن عنده
 امانة او عليه ديون يعطي منه للخليفة ما جعل بيده من تسمية ويدفع الباقي للوارث
 او يبدأ بالوارث وان افذهها خليفته او وارثه ثم بانت له وصية
 اخرى منفذها ضمن منابها اي مناب الاخرى ان لم يبق منابها
 في الثلث والا بقي منابها انفذها به وان بقي بعض الثلث افذه فيها وزاد من
 عنده ما ينوبها بالمحاصة وان كانت مما يخرج من الكل انفذها مما بقي وضمن ما فوته
 زائداً على الثلث بعد مقدار ما تنفذ به الاخرة وان كانت الاولى ايضاً مما يخرج
 من الكل فلا ضمان عليه وان كانت من الكل وحدها انقضى الثلث الوصية لاخرى
 وحدها وان كانتا من الكل او بعض كل واحدة او واحدة وبعض الاخرى وكاتتا
 بالمحاصة في المال ضمن ما فوت في واحدة زائداً على ما ينوبها بالمحاصة وان دفع
 له الوارث شيئاً فانفذه او بعضه ثم خرج ما انفذ حراماً كرباً وثمين
 الميتة والعذرة واجرة الزني والمسروق وما اشبه ذلك او خرج مالا لغير الموصي
 غلطوا اليه او نسوا او تعمدوا ضمناً معاً سواء اما الوارث فلتصرفه بالدفع لما
 لا يجوز له دفعه والخطا لا يزيل الضمان واما الخليفة فلانه اتفق بالافناذ
 وقيل لا ضمان على الوارث ولا على الخليفة لانهما فعلاً ما وجب عليهما فعله
 شرعاً من الدفع والافناذ ولا يكفان الغيب الا ما غلط اليه الوارث او نسيه من
 مال غير الموصي مما علمه لغيره ودفعه غلطاً او نسياناً او اتى به كذلك من غير
 ما تركه الميت او كان عند الوارث فان الوارث ضامن له وان دفعه ووارث

وجوز الامساك والافناذ
 ولو لم يقل لما ذلك وان
 جعل ماله بيده وله ديون
 وتباعات او امانات جاز
 لمن بيده ذلك دفعه له او
 للوارث ولا يدرك خليفة
 الديون او الوصية شيئاً
 عند المدينين وانما يدرك
 عليهم الوارث ويدفع
 للمنفذ والى الغرماء وان
 جعل في يده نصف ماله
 جمع من عنده امانته او
 مدينة الوارث والخليفة

ودفع لها وجاز له الدفع
 للوارث وللخليفة النصف
 وان انفذها ثم بانت لغيره
 ضمن منابها ان لم يبق في
 الثلث وان دفع له الوارث
 شيئاً فانفذه ثم خرج
 حراماً ضمناً معاً وقبل
 لا وان دفعه

الموصي **﴿لغيره﴾** اي لغير الخليفة **﴿او امره﴾** اي امر الوارث ذلك الغير **﴿بالانفاذ﴾** او كان بيد الخليفة من يد الموصي او اخذه وحده من التركة او لان الموصي جعل له عليه سلطانا فدفعه للوارث لينفذه او لغير الوارث لينفذه **﴿ضمن﴾** الدافع لصاحب المال اذ خرج حراما **﴿هو لا المأمور﴾** بالانفاذ **﴿وقيل﴾** المأمور **﴿ضامن ايضا﴾** مع الامر **﴿لاتلافه﴾** سواء قلى هذا لو دفعه الوارث للخليفة فدفعه الخليفة لغيره او دفعه الخليفة للوارث ثم دفعه الوارث لغيره للانفاذ فانفذه من انتهى اليه ذلك ضمن الثلاثة سواء وكذا لو تداوله ما فوق الثلاثة وانفذه الاخير بل يضمن ايضا على هذا القول من انفذه الاخير عليه فتصرف فيه وفي المسئلة قول ثاب بالتفصيل وهو انه ان اوصى الميت بدفع الشيء على التعيين او بانفاقه او بالانفاذ منه ونحو ذلك فلا ضمان على من لم يعلم والا ضمن كل من تصرف فيه ولم يكن هو قول بانه لا ضمان لوجود تصرف الوارث مع من ليس خليفة **﴿وجاز قول الموصي للخليفة انفذها﴾** او تسمية عينها له او بعضا كذلك او نوعا كذلك **﴿من ماله وارجع به﴾** اي بما انفذته من ماله **﴿على الوارث﴾** يعطيك مثله او قيمته او كذا او عدد كذا **﴿او على﴾** كذا **﴿ماسى له﴾** نخذه او على تسمية من كذا نخذها ولو كان الخليفة وارثا الا انه اذا كان غير خليفة فلا ياخذ ما زاد على ما انفذ الا ان وسعه اثلاث وان كان وارثا فلا ياخذ ما زاد على ما انفذ وقيل ياخذ ان ما زاد ايضا الا ان تبين الحيف او الركون اليهما **﴿وان دفعها﴾** اي الوصية اي الموصى به للانفاذ **﴿الوارث له﴾** اي للخليفة **﴿وقال لا تنفذها الا بمحضرها﴾** او محضر فلان او محضر بعضنا **﴿او﴾** محضر **﴿الشهود﴾** او الشاهد او الا في وقت **﴿كذا﴾** فلا يشتغل به **﴿ان شاء فينفذ متى شاء وبلا حضرة احد او بحضرة من شاء الا ان التأخير لا يحسن بل يجعل بقدر الامكان ويحضر من يعرفه باقارب الميت منهم او من غيظهم ان لم يعرفهم ان كان فيها ما اطلق انفاذه وكذا من يعرفه بموصى له معين وان امكنه ان يعرفهم بلا احضار فله ان لا يحضر احدا وذلك لانهم برأوا بالدفع فله ان لا يعطوه الا ما ينفذوا وبالاولى ان لا يشتغل بهم ان جعله الموصي بيده فلم يحتج ان يدفعه اليه**

لغيره او امره بالانفاذ
ضمن هو لا المأمور وقيل
ضامن ايضا لاتلافه وجاز
قول الموصي للخليفة انفذها
من ماله وارجع به على
الوارث او على ماسى له
وان دفعها الوارث له
وقال لا تنفذها الا
بمحضرنا او الشهود فلا
يشتغل به

الوارث وسواء في ذلك اتهمه او لم يتهمه اذا جعله بيده او دفعه الوارث الا انه يأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر **﴿ويقبل قوله ان قال﴾** قد **﴿انفذتها﴾** ولا يمين عليه **﴿ولا يدرك عليه﴾** الوارث **﴿انفاذ ما بيده منها﴾** سواء جعله هو بيده او جعله الموروث ولورثاه يماطل بالانفاذ او يأكلها او يتعدى فيها الا انه يأمره وينهاه وعندي يأمره الامام او القاضي او نحوه جبرا بالانفاذ او يغمنون اليه من ينفذ معه من الثقات لان ذلك من القيام بالقسط ولا يدرك عليه الوارث ضمانها وقد برى بالدفع **﴿و﴾** يقبل **﴿قوله﴾** اي قول الخليفة **﴿ايضا﴾** ان اختلف معه الوارث في معنى منها **﴿مثل ان يقول الوارث اشترط عليك موروثا ان تنفذ تنفذ بمحضرها او ان تنفذ بمحضر فلان او بمحضر بعضنا او بمحضر الشهود او ان تنفذ في وقت كذا او تنفذ في اقاربه فقط او في بني فلان او استثنى من خلافتك كذا او اخرجك من كذا او غير ذلك بلا يمين على الخليفة﴾** الا ان قال **﴿الخليفة﴾** له **﴿اي للوارث﴾** اوصى **﴿موروثك﴾** لهذا **﴿او قال اوصى لفلان او قال اوصى لنوع كذا من الناس﴾** ونفاه الوارث **﴿وقال لم يوص له او قال لا تعلم ذلك فان القول قول الوارث بلا يمين عليه﴾** ويقبل **﴿قول الخليفة﴾** ان كان **﴿في قوله﴾** شاهدا له **﴿اي للذي قال انه اوصى له فان كان له شاهد اخر اعطي﴾** وان قال **﴿الخليفة﴾** اوصى بهذا **﴿ان ينفذ في كذا او ينفذ لكذا او ان ينفذ منه كذا او اوصى بكفارة او نحو ذلك﴾** وقال الوارث لا **﴿ايضا له بذلك﴾** بل **﴿اوصى بهذا﴾** مشيرا الى ما يخالف قول الخليفة **﴿قبل قول الوارث﴾** بلا يمين **﴿وكذا﴾** يقبل الوارث بلا يمين **﴿في الموصى له﴾** ان قال اوصى لفلان فقال الخليفة بل لفلان او قال احدهما لكذا وقال الاخر لفلان او قال احدهما لكذا وقال الاخر لكذا او نحو ذلك من الاختلاف ومن ذلك ان يقول اوصى للكفارة ويقول الاخر لا زكاة **﴿و﴾** يقبل **﴿الاقل من الثلث﴾** اي يقبل ادعاء الوارث الاقل من الثلث اي ادعاء الايضاء بالاقل منه والاقل اسم تفضيل باق على التفضيل او خارج لكن ضمنه معنى الانقص او الناقص ومن بمعنى عن وليست من التفضيلية لاقتدار اسم التفضيل بال وهذا اولى من جعل ال زائدة ومن تفضيلية

ويقبل قوله ان قال انفذتها
ولا يدرك عليه انفاذ
ما بيده منها وقوله ايضا ان
اختلف معه الوارث في
معنى منها الا ان قال له
اوصى لهذا ونفاه الوارث
ويقبل ان كان شاهدا له
وان قال اوصى بهذا وقال
الوارث لا بل بهذا قبل قول
الوارث وكذا في الموصى
له والاقل من الثلث

وأولى من حمله على الشاذ من الجمع بين ال واسم الفضيل ومن التفضيلية
بعده اتى به بناء على العمل بالشاذ وأولى من تقدير اسم الفضيل مجرد من ال
مبدل من اسم التفضيل المقرون بال اي ويقبل الأقل أقل من الثلث وسواء
في ذلك اقبل الثلث أو أقل ضمنه أو قبل كذا مما هو دون الثلث أو هو ثلث
﴿ان ادعى الخليفة ايضاً به﴾ اي بالثلث ﴿تأماً﴾ وكذا يقبل قوله انه اوصى
بكذا ان قال الخليفة باكثر مثل ان يقول الخليفة اوصى بالربع والوارث بالسدس
﴿ويعتبر الثلث يوم مات ان علم وقته﴾ اي وقت الموت ولا تعتبر الزيادة
والنقص بعد ﴿والا﴾ يعلم وقت موته ﴿ف﴾ انه يعتبر ﴿حيث﴾ بان لهم موته
بما مر غير مرة ﴿بأن﴾ بان لهم انه مات بالامناء او بالمشاهدة او بخبر اهل الجملة كما
مر في كتاب الصوم انه تجوز شهادة اهل الجملة في الموت وكما مر في كتاب
النكاح في فن الغيبة وكما مر في هذا الكتاب وذلك في الموت واما وقت الموت
فلا الا بالامناء او بالمشاهدة قالوا في الديوان واما غير ذلك فليس ببيان حتى
يحكموا عليه بالموت واذا حكموا عليه بالموت نظروا الى ثلث ماله حينئذ ولا يجوز
في معرفة وقت موته قول امين واحد ولا قول اهل الجملة ولا يحكم بهم ولا
يجزئهم ذلك الا ان صدقوا ذلك فيكون لهم وعليهم حجة فيما بينهم وبين الله ومن
اشكل موته فلا ينظروا الى ثلث ماله حتى يحكموا بالموت قل الشيخ احمد بن
محمد بن بكر رضي الله عنهم في الجامع قات العلماء الوصية من الثلث وانما ينظر الى
الثلث وقت مات الميت لا قبل ولا بعد قصد بالوصية ثلث ماله اولاً فادعى
بالوصايا هكذا فان اوصى بثلثه لمعين مقصود او بتسمية فالوصى له بمنزلة الشريك
للورثة طلعت القيمة او نزلت في الغلة والنماء وما جره المال وفعله في المال فعل
الوارث ولو اجنبياً وما لا ملك له ولا قبض كالكفارة والحج والزكاة والحوطة ان
نزلت القيمة نزل معها وان طلعت طلعت في الغلة والنماء والزيادة ما لم يبلغ الثلث ولا
سهم له في الغلة والنماء الا ما تاب الوصايا من قيمة الثلث وان اوصى بكذا وكذا
ديناراً او قفيزاً او نحو ذلك لرجل فله عدد ذلك فقط من الثلث ﴿وان﴾ بان لهم
﴿الوقت﴾ وقت الموت ﴿لا الثلث﴾ ثلث المال ﴿بجهالة المال﴾ كم هو ﴿او﴾

ان ادعى الخليفة ايضاً به
تأماً ويعتبر الثلث يوم مات
ان علم وقته والاخيثة بان
لهم موته بما مر غير مرة وان
بان الوقت لا الثلث بجهالة
المال او

بجهالة ﴿قيمته﴾ سموا في بيانه ﴿بيان المال واذا علموا بيانه علموا ثلثه﴾ او ﴿بيان
﴿قيمته﴾ قيمة الثلث ان علموا المال﴾ وانفذوا ﴿معتبرين الثلث من حين
علموا ماله او قيمة المال ان لم يصلوا الى غير ذلك والله اعلم﴾ فصل ان اوصى بكذا
وكذا لها ﴿مثل ان يوصي لها بمائة دينار﴾ فجعل لكل صنف منها عدداً معلوماً ﴿
مثل ان يجعل للكفارات ثلاثين وللعق اربعين وللزكاة عشرين ولزينة عشرة وذلك
مائة﴾ ثم مات فتشاكل ما اوصى به من المال لها ﴿امائة او اقل او اكثر﴾ او ما لكل
وصية ﴿هل للكفارة ثلاثون او اقل او اكثر وكذا الزكاة وزيد﴾ او عدد وصاياه ﴿
دل اوصى بكفارة او كفارتين او ثلاث كفارات او اكثر او لم يوص بكفارة ولم
يوص بالزكاة او لم يوص لزيد او هل اوصى بزكاة وكفارة واتصال وغير ذلك او
بكذا وكذا من ذلك فقط﴾ فان كان ﴿التشاكل﴾ بتضييع وارث او خليفة ﴿
بان اهل ما كتبت فيه الوصية او اتفه او اهل تقيد الشهادة وقد وجد من يشهد
حتى نسي الشهود او ماتوا او قد حفظ عن الميت فضيع حتى نسي او ما شبه ذلك
﴿ضمن﴾ المضيع ﴿انفاذا﴾ كما اوصى ﴿به الموصي﴾ فان ضيعاً جميعاً ضمناً بحسب
ما ضيع كل منهما وان لم يضيع احدهما ضمن الذي ضيع وان لم يكن الا الوارث او الا
الخليفة فضيع ضمن ﴿والا﴾ يكن تضييع ﴿فلا خير﴾ على الوارث ولا الخليفة من
ضمان الا اثم ﴿ويوقف﴾ حتى يتضح الامر ﴿مادون الثلث ان كان ذلك يخرج
منه﴾ والمراد الثلث ومادونه فان كان لا يكفي الا الثلث وقف الثلث وان كان يكفي
مادونه وقف قدر ما يكفي وقسموا ما بقي ﴿وان كان﴾ ت كاهاتخرج من الكل او كان
﴿فيها خارج من الكل﴾ وخارج من الثلث ﴿وقف المال﴾ كله ﴿حتى يتضح
الامر﴾ لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ولا ضمان ولا اثم ان ضاع ما وقف بلا
تضييع له وان ضيع الوصية وتاب فذلك كما مر وان لم يتب ضمن واثم بتضييع الوصية
وتابف المال ولولم يضيع لان تضييع الوصية سبب في تلفه اذ وقف لثلاثها ﴿وقبل ان
جهل﴾ المال المجعول لانه اذا الوصايا اجتهد الوارث والخليفة وانفذ ﴿
على قدر اجتهادها لضرورة عدم رجاء البيان مع تحقق اصل ما جهل فيجوز على
الظن حوطة مثل الا يغلب الا الميت يخاف كثيراً فاعله يحث فينفذون كفارة

قيمته سموا في بيانه او قيمته
وانفذوا

فصل

ان اوصى بكذا وكذا لها
لكل صنف منها عدداً
معلوماً ثم مات فتشاكل
ما اوصى به من المال لها
او ما لكل وصية او عدد
وصاياه فان كان بتضييع
وارث او خليفة ضمن
انفاذاً كما اوصى والا فلا
خير ويوقف مادون
الثلث ان كان ذلك يخرج
منه وان كان فيها خارج
من الكل وقف المال حتى
يتضح الامر وقبل ان
جهل او عدد الوصايا اجتهد
الوارث والخليفة وانفذ

مرسلة او كفارتين فصاعدا وكفارة مغلظة فصاعدا او يحلف بالعق فيعتقون عنه او علموا بحاقه واومرة ولم يعلموا ببره في يمينه فيكفرون المرسلة او المغلظة بحسب يمينه او يعرفونه بجامع في الحيض ونحوه فينفذون عنه دينارا لقراش او يعرفونه يا كل اموال الناس فان علموا اعطوهم والا تصدقوا عنهم للفقراء او يعرفونه بمنع الزكاة فينفذون في الزكاة او اقرطهم بموجب زكاة او كفارة او غيرها ولم يقل اني قد تخلصت منه فينفذونه او يعرفونه يا كل حق الجار او لا يصل ارحامه فيعطونهم ويعطون الاقرب ان ترك مالا كثيرا او قليلا على مامر في وجوب وصية الاقرب او يعرفونه بفعل الكبار فيكثرون له الكدارات او يعرفون بوجوب العمرة والحج عليه فينفذونه ما وهكذا واموال الناس مقدمة ثم الزكاة والحج والعمرة ثم الكفارات وينفذون عنه ما يوصي به اهل تلك البلدة غالبا * وقيل ان علموا جملته * اي جملة المال المجهول للوصية * لا عددها * اي عدد الوصية * ولا تعيينها فكذلك * يجتهدان وينفذان * وان علم * بالبناء للمفعول * عددها لاجلته وفنونها * وذاك ان يعلموا انه اوصى اشيتين او ثلاثة او اكثر لكن لا يدري هل ذلك الشيطان الكفارة والزكاة او الكفارة والاقرب او الزكاة والحج اوزيد ومرو او نحو ذلك او لا يدري تلك الاشياء هي جمع مذكرا او ثلاثة منه او اكثر او ذلك كله وغيره كالسجد والاتصال او نحو ذلك * اجتهدا ايضا وانفذ ما هو الثلث * اي الثلث واقل وهكذا جرت عادتهم ان يقولوا رحمهم الله ما دون الثلث ومرادهم الثلث واقل وان لم يكن الا الوارث او الاخليفة وقف او اجتهد كذلك على تلك الاقوال واعلم ان تلك الاقوال كلها انما ثبتت * ان بلغ الورثة * وعقلوا وحضروا وان كانوا كلهم مجانين او اطفالا او غيابا او بعضهم طفلا وبعض مجنونا وبعض غائبا او كانوا من نوعين فقط من جنون وطفولية وغيبة وقف الخليفة ذلك كما ذكر بعض ذلك بعد * وان كان فهم طفل * او مجنون او غائب او نوعان من ذلك * انفذ البالغ * العاقل الحاضر * منابه منه * اي من الثلث بحسب اجتهاده فيما ينوبه يجتهد في الحساب على الكل ولا يعطي الا على نفسه * ويترك مناب الطفل * والمجنون والغائب حتي تنزل الطفولية والجنون والغيبة فيوقف ايضا او يجتهد ذلك الذي زالت عنه حاله وحده

وقيل ان علموا جملته لا عددها ولا تعيينها فكذلك وان علم عددها لاجلته وفنونها اجتهدا ايضا وانفذ ما هو الثلث ان بلغ الورثة وان كان فيهم طفل انفذ البالغ منابه منه ويترك مناب الطفل

في منابه او مع الخليفة او مع الوارث الاخر * او * يترك الخليفة مناب * الكل ان كان الكل اطفالا او مجانين * او غيابا * الى البلوغ او الافاقة * او القدوم * وان علم مال الكل وصية * مثل ان يعلم ان للكفارة كذا وللزكاة كذا وللانصال كذا وهكذا * ثم نسيت الوصية * فلم يدروا هل اوصى بالكفارة او بكذا او بكذا * لا التعيين * بان علموا ان نوعا اوصى له بكذا ونوعا اوصى له بكذا ولا يدرون مال ذلك النوع الذي له كذا * اخذوا * اي الورثة والخليفة * عدد ما اوصى به من المال ان وسعه الثلث * والا اخذوا الثلث وان كانت من الكل اخذوا مقدارها وينظرون في ذلك بيان ما جيل * وقيل * لا ينتظرون بل * ينفذون باجتهاد وكذا ان بان لهم ما اوصى به من المال في الوجوه * المذكورة التي هي ان يتبين عدد الوصايا لافنونها او يتبين مال كل وصية لا تعيينها او تتبين فنونها لاعددها او عددها وفنونها لا تعيينها اخذوا الورثة و * عزلوه للخليفة وتبروا * من ذلك * ويكون في يده حتى يتضح امرها او يدرك ذلك او لا * اخر * او يدرك ذلك * المذكور من عزل المال وكونه في يده * ايضا عليهم ان بان جملة المال * الذي للوصايا * وان لم تتضح الوصايا * ولا عددها ولا فنونها * ولم تعين ويكون بيده حتى ينفذه كما اوصى به * ببيان * او يفعل فيه ما ذكره او لا * من الاجتهاد والانفاذ على حسب الاقوال المذكورة * ان لم يضع * حتى اشكل شيء * بتضييعه * (ورخص له ولو ضيع) * حتى اشكل * (ان تاب ان يعمل فيها ما يعمل ان لم يضع) * من الاجتهاد والانفاذ * (وكذا الورثة) * ان لم يكن الخليفة او كان فقيل ان ضيعوا لم يجز لهم الاجتهاد والانفاذ وحدهم ولا مع الخليفة وقيل ان تابوا جاز لهم * (وان لم يعلم جملة المال) * بالبناء للمفعول يعني جملة مال الوصية الذي جعل لانفاذها او المقدار الذي ينوبها * (ولا يفرض شي من الوصايا فلا يدرك) * الخليفة * (عليهم شيئا في الحكم) * وكذا لو فرض شي من الوصية ولا تدري كميته مثل ان يعلم انه اوصى بالزكاة ولا يعلم كم هي ولا بكم اوصى لها اولم يوص بها ومثل ان يعلم انه اوصى بكفارة ولا يدرونها خفيفة ولا مغلظة ولا يدرون بكم اوصى لها اولم يوص لها وقيل ينفذون مرسلة ولو تبين لهم جملة مال الوصية او مال بعضها

او الكل ان كان الكل اطفالا او مجانين الى البلوغ او الافاقة وان علم مال الكل وصية ثم نسيت الوصية لا التعيين اخذوا عدد ما اوصى به المال ان وسعه الثلث وقيل ينفذون باجتهاد وكذا ان بان لهم ما اوصى به من المال في الوجوه عزلوه للخليفة وتبروا ويكون في يده حتى يتضح امرها او يدرك ذلك ايضا عليهم ان بان جملة المال وان لم تتضح الوصايا ولم تعين ويكون بيده حتى ينفذه كما اوصى به او يفعل فيه ما ذكره او لا ان لم يضع ورخص له ان لم يضع ان تاب ان يعمل فيها ما يعمل ان لم يضع وكذا الورثة وان لم يعلم جملة المال ولا يفرض شي من الوصايا فلا يدرك عليهم شيئا في الحكم

بتعيين الموصي او بالتقدير لجعل في يد الخليفة حتى يتبين ما اشكل او يجهل
 * (ويقل المال) * كله اذا لم تعلم جملة ما للوصية او علمت ولم يتبين عدد الوصايا او فيها
 او تعيينها * (ان جعله الموصي بيده) * جعله في يده بالا يصال في يده للانفاذ او
 جعله في يده باثبات حكمه له واخراجه عن حكم الوارث مثل ان يجز عن التصرف
 فيه او ان يرهنه في الوصية وان يستخلف عليه الخليفة للانفاذ * (حتى تخرج منه) *
 الوصية ببيانها او باجتهاد ولا ينتفع به الخليفة ولا الوارث حتى تخرج * (والا) * اي
 وان لم يجعله الموصي بيده * (انتفع به الورثة) * بان يقسموا ذاته او منافعه * (وضمنوا
 الوصية) * بان يجتهدوا فينفذوا اذا ايسوا من البيان او بان يتبين فينفذوها * (وان
 لم يبين لم في الوجوه شي) * او تبين لهم مالا يصلون به الى الانفاذ كعدد الوصايا
 دون تعيينها * (وكاوا بلغا) * عقلاء حضرا * اجتهدوا مع الصلحاء واتفقوا * ما يخرج
 من الثلث * (فيما دون) * اي دون الثلث اي من الثلث وما دونه * (على قدر
 ما علموا من افعال الميت) * كما مر تمثله وذلك ان علموا ان وصيته مما يخرج من الثلث
 بدون علم تعيينها ونفاصلها اولم يعلموا انها مما يخرج من الثلث ولا مما يخرج من الكل
 وان اتفقوا ان ينفذوا اكثر من الثلث فحسن وان علموها من الكل بدون علم
 تفصيلها او تعيينها انفذوا بقدر اجتهادهم الثلث او دونه او اكثر واذا علموا جملة
 المال الموصى به انفذوه على قدر نظرهم كله ان علموها من الكل والا فمن الثلث
 فقط على اجتهادهم الا ان شاء اول زيادة وان اجتهدوا مع الخليفة او معه ومع الصلحاء
 جاز وكذا اذا كانت الاجتهاد للخليفة فاجتهد معهم او مع الصلحاء او منهم كلهم
 * (وان علموا ما اوصى به) * اي كميته وجنسه * (وتشا كل ما) * اي شي * (بين
 الاقرب والزكاة والكفارات) * وغير ذلك او بين متعدد من ذلك * (دفعوا ذلك
 لخليفته وبرئوا من وصيته ويحزروه) * خليفته * حتى يتضح كل ذلك ان كانت *
 خلافة * (له) * اي للموصي اي ان اثبت خلافة لاحد وللخليفة ان يجتهد وينفذ على
 حد مامر * (والا) * يمكن للموصي خليفة * (حرزوه) * اي حرزوه الورثة * (عندهم) * حتى
 يتضح الحال او يجتهدوا * (ولا) * ضمان * (عليهم ان لم يضيعوا) * ذلك المال وتلك
 * (وان كان الاقرب ممن ياخذ ذلك) * المذكور من الزكاة والكفارات مثلاً * (دفع

ويقل المال ان جعله
 الموصي بيده حتى تخرج
 منه والا انتفع به الورثة
 وضمنوا الوصية وان لم
 يبين لم في الوجوه شي
 وكانوا بلغا اجتهدوا مع
 الصلحاء واتفقوا فيما دون
 على قدر ما علموا من
 افعال الميت وان علموا
 ما اوصى به وتشا كل
 ما بين الاقرب والزكاة
 والكفارات دفعوا ذلك
 لخليفته وبرئوا من وصيته
 ويحزروه حتى يتضح كل
 ذلك ان كانت له والا
 حرزوه عندهم ولا عليهم ان
 لم يضيعوا وان كان الاقرب
 ممن ياخذ ذلك دفع

له) * ذلك كله * (واخبره بالقصة) * ان الميت اوصى بشي غلناه زكاة او كفارة او وصية
 الاقرب مثلاً او اوصى بذلك كله وعلنا كمية المجموع ولم نعلم خصوص ما لكل
 فان كان للاقرب فقط اخذته انت اقرب وان كان زكاة او كفارة فانت ممن
 ياخذها وان كان بعضه وصية الاقرب وبعضه كفارة وبعضه زكاة فنذره كله
 تكن قد اخذت وصية الاقرب وغيرها مما انت اهله * (ان كان الشئ مما يدفع
 في ذلك) * المذكور من الاقرب والزكاة والكفارة وذلك كالحبوب الستة فانها
 تعطى في الزكاة وتعطى في الكفارات وفي وصية الاقرب اذا لم يبين ان
 ذلك زكاة الدين او الانعام وكالدنانير والدرهم على اقول بانها تعطى في
 الكفارات وكالاشاة فانها تعطى في الزكاة وتعطى في الاقرب وفي الكفارة
 بالتقويم عند محيز ذلك * (والا) * كقول من قال لا تعطى القيمة في الكفارة
 * (حرز) * اي حرزه الورثة * (حتى يتضح امره وقيل يشتري منه الجائز) * في كل ذلك
 * (ويدفع له) * اي للاقرب * (كما تعطى الكفارات) * ويخير بالقصة وان تعدد
 الاقرب لم يصح ذلك كان مما يدفع اولاً الا ان يعطى الاقرب كلهم سواء ان لم
 يبين اقرب ومضى قوله كما تعطى الكفارات ان يكال فيعلم عدده او يعطى بالقيمة
 قيمة المكيل * (وكذا الزكاة والاتصال وجميع الوصايا) * اذا علموا كمية المال
 وتشا كل هل اوصى لنوع كذا او لنوع كذا او تشا كل مقدار ما اوصى لكل
 نوع يعطى كل ذلك لمن يتاهل لاخذة ولو تعددا كاثنتين وثلاثه وان اوصى
 لانسان ببعض ذلك وتشا كل اعطى كله او حتى لا يشا كل وان تأكل كما قال
 * (ان وجد دفعه لواحد على ما اوصى به دفع له حين تشا كل ان كان اهلاً لذلك) *
 ويجوز ذلك ايضا للخليفة ان يفعل * (ولا) * ضمان * (عليهم) * اي على الورثة
 ومثاهم الخليفة اذا انفذ من انفذ منهم في هذه المسائل لواحد فصاعداً في هذه
 المسائل كلها او انفذ من انفذ منهم في مسائل الانفاذ والاجتهاد كلها * (ان بان
 لهم امرها بعد ذلك) * الانفاذ لان الشرع اقدمهم لذلك مثل ان يتبين انه لم يوص له
 للاقرب او يتبين انه اوصى بنوع النوع الذي انفذوا فيه باجتهاد او باقل او باكثر
 والله اعلم * (باب) * في الخروج من الخلافة * (جاز اشتراط خروج من الخلافة) *

له واخبره بالقصة ان كان
 الشئ مما يدفع في ذلك
 والا حرز حتى يتضح امره
 وقيل يشتري منه الجائز
 ويدفع له كما تعطى
 الكفارات وكذا الزكاة
 والاتصال وجميع الوصايا
 ان وجد دفعه لواحد
 على ما اوصى به دفع له حين
 تشا كل ان كان اهلاً
 لذلك ولا عليهم ان بان
 لهم امرها بعد ذلك
 * (باب) *

جاز اشتراط خروج من
 الخلافة

التي اثبتها الموصي او العشيرة او غيرها كالامام على الاولاد او الاموال او
 الوصية او على ذلك كله او متعدد * بوقت معلوم او متى اراد * فاذا تجاه
 الوقت او اراد نزع نفسه نزع سواء كان الذي استخلفه حيا او مات سواء انفذ
 بعد الوصية ولم ينفذ * او لقدوم او بلوغ طفل غائب او نحوه * اي ونحو ذلك او نحو بلوغ
 طفل وذلك كفاقة مجنون ونزول المطر في بلده او بلده كذا او وقوع الحصب
 وسائر الاجال المعلومة والمجهولة المقدار واشترط الخروج لوقت على قسمين
 احدهما ان يكون خليفة الى الوقت او كذا فوجود ذلك يخرج والاخر ان يكون
 له الخيار اذا كان الوقت او كذا فاذا كان فله البقاء على الخلافة وله نزع نفسه
 * وان مات طفل تلقى الخروج منها لبلوغه * جملة علق نعت طفل * قبله *
 متعلق بمات والماء للبلوغ * فالخليفة بحاله * لا يزول لانه لا يوجد البلوغ ابدا
 لموت الطفل المتعلق لبلوغه * او اذا بلغ اترابه * كلهم يعني الذين في بلده او
 اكثرهم ثم ظهر ان المراد ولو ترب واحد فالجمع والاضافة في اترابه للعقيقة * زال
 منها * لان المقصود بالتعلق للبلوغ انما هو المدة فاعتبرت المدة مات اوجي * قولان *
 اصحهما الاول لانه عاقى لبلوغه هو لا لبلوغ غيره وربما تعجل بلوغه او تاخر عن
 اترابه وكيف يعتبر مدة مع انه انما تلقى لبلوغه غير خاص له في مدة مخصوصة
 * ولا يزال * مضارع ازال فهو مبني للمفعول او هو من باب كان ففتح الياء
 ويقدر الخبر اي لا يزال خليفة * بموت غائب علق * الخروج منها * لقدومه
 قبله * متعلق بموت والماء للقدوم * في غيبته * متعلق بموت والماء للغائب
 وبغني عنه ذكر قوله قبله * وفي اجازة استخلاف ميت عبده على ماله واولاده *
 ورصيته او بعض ذلك وانما قال على ماله ايشمل ما تنفذ به وصيته او كل ماله
 حتى تنفذ وصيته من ثلثه او يخرج من السكل ما يخرج من السكل ولكن الظاهر
 انه ان قل على ماله لم يشمل مال اولاده ولو الذي يرثونه منه بل يشمل ماله كله
 الى ان تنفذ الوصية والديون ولا يكون خليفة على ما ينوب اولاده بعد ذلك
 * قولان * تقدما وجه الجواز انه بالغ مكلف او تلقى لبلوغه ان لم يبلغ على قول
 او ينفذها سيده لملكه احد او الورثة وبلي ذلك سيده على قول او تلمقت بالعبد

بوقت معلوم او متى اراد
 او لقدوم غائب او بلوغ
 طفل او نحوه فان مات
 طفل علق الخروج منها
 لبلوغه قبله فالخليفة بحاله
 او اذا بلغ اترابه زال منها
 قولان ولا يزال بموت
 غائب علق لقدومه قبله
 في غلبته وفي اجازة
 استخلاف ميت عبده على
 ماله واولاده قولان

ولا يمنعه مالكة لو ملكه احد وتكون فيه تلك الخلافة عيبا ووجه المنع انه مال
 وانه لو فعل فيه فعل من اخراج ملك الورثة لمضي الفعل وانه مقهور
 يحكم الرق فلا يستطيع الانقاذ ان اراده او القيام بالمال او بالاولاد ولو وجد في قول
 لم يجده في اخر ولو قلنا ان المنع قول لا يراعى فيه قول اخر لكن اصل العبدان لا يطبق
 على شيء بلا اذن سيده لقوله تعالى عبدا مملوكا لا يقدر على شيء وما يضعف
 استخلاف العبد ان فيه قولان بان المنفذ مولا له وهو يحتل ان يراد بالخلاف اعتبار
 الاجزاء للميت فيترا باستخلافه العبد اولا ييرا ويدل له جواز عبد غيره باتفاق
 * وجاز عبد غيره * اي ان يستخلف عبد غيره * باذنه * اي باذن غيره وهو
 مالكة ان كان ممن يصح له الاذن وهو البالغ العاقل غير المحجور او خليفة الطفل او
 المجنون او الغائب اذا كان ينفع الطفل او المجنون او الغائب مقدار ما يستعمل عبدهم
 في ذلك ولكن اذا بلغ ووافق او قدم فله منع عبده من ذلك * ومنع استخلاف طفل
 على اخوته * اخوته المجانين او الاطفال واستخلاف مجنون على اخوته المجانين او
 الاطفال لانه في الحل لا قبول له ولا عقد فلا يصح بعد الحال الا ان قال اذا بلغ او اذا
 افاق فكانه لم يستخلف اذا لم يقل ذلك فستخلف له العشيرة او الامام او نحوه واذا
 اخر الانقاذ انتظارا للبلوغ طفل او نحو ذلك لم يجز ذلك في جانب اصحاب الديون
 والتباعات المتعينين بل يعجل لهم بمقوقهم اذا ثبت * وجوز * على انه اذا بلغ وعلم
 كيف او افاق وعلم ذلك كان خليفة على من لم يبلغ او لم يفق سواء كان من لم يبلغ
 دونه في السن او دونه او اكثر منه سنا وذلك ان رضي وقبل البلوغ او الافاق يلزم
 حفظ ذلك العشيرة وان كان بعض الورثة بلغا فعلاء حضرا لزمهم فان لم ينتظروا وانفذوا
 مبني الانقاذ * ولزم عشيرتهم * كما ذكرته * اتفاقا على هذا القول * حفظ اموالهم *
 بانفسهم او باستخلافهم * حتى يبلغ * او يفيق * فان قبلها * اي الخلافة * بعده *
 اي بعد البلوغ ومثله الافاق * بزه * اي العشيرة هذا يدل ان الاستخلاف على
 الاولاد استخلاف على اموالهم لانه اذا بلغ رجع اليه حفظها مع انه خليفة على الاولاد
 فقط * والا استخلفوا على من لم يبلغ * او لم يفق * فان استخلفوا * خليفة على المال
 وغيره * قبل ان يبلغ حين بلغ * او افاق * دفع * الخلافة اني اثبت له الموصي

وجاز عبد غيره باذنه ومنع
 استخلاف طفل على اخوته
 وجوز ولزم عشيرتهم حفظ
 اموالهم حتى يبلغ فان قبلها
 بعده بزه والا استخلفوا
 على من لم يبلغ فان استخلفوا
 قبل ان يبلغ حين بلغ دفع

فهل تثبت خليفة العشيرة * ان استخلفوا هكذا بلا تقييد بمدة الطفولية والجنون
 او استخلفوا على الاستمرار اما ان استخلفوا الى بلوغ خليفة الموصي او افاقته فلا خلافة
 لخليفته بعد بلوغ خليفة الموصي او افاقته لا بتجديد ولو دفع خليفة الموصي الخلافة
 وان استخلفوا على انه ان دفع خليفة الموصي فهو باق في الخلافة فن دفع فله يمتهم باق
 فيها وجه هذا القول انه مبني على القول بانه لا يستخلف الطفل * اوزلات ويجددوا
 اخرى * فان شاءوا جددوا له وهو داخل في تجديد الاخرى لان ثوابير الصفة كتغايير
 الذات فكانه بعد بلوغ خليفة الموصي غيره قبل بلوغه ويخرج عن الجمع من الحقيقة والمجاز
 بكونه من عموم المجزولولي من ذلك ان يقال اراد ويجددوا خلافة اخرى فيعم ذلك
 ووجه القول بزواله ان العشيرة استخلفته حين كانت الخلافة موصى بهامعة غيره فلم
 يصح استخلافهم الا فيما قبل البلوغ والافاقته وايضا استخلافهم هكذا اومع التصريح
 بالاستمرار ولو بعد البلوغ عقدة مشتملة على غير جائز وهو ما بعد البلوغ فتضعف
 جدا فلولا الضرورة لبطلت من حينها * قولان * والاصح الثاني * وان استخلف
 عليهم في حياته * بان قل هو خليفة لم في حياتي او هو خليفتي لم يفعل ما افعل او
 خليفة عني الان فيهم ونحو ذلك * زال عند موته ان لم يقل في حياتي وبعد موتي
 وقيل ثبت مطلقا * بعد موته ايضا سواء قال وبعد موتي او لم يقله ما لم يقل الى
 موتي او في حياتي لا بعد موتي ونحو ذلك والذي عندي انه ان قال هو خليفة على
 اولادي او على اموالهم او عليها في حياتي فهو خليفة في حياة الاب فقط لتييده
 بالحياة وان قال خليفة في حياتي وبعد موتي فهو خليفة في حياته وبعدها ون قال
 خليفة بعد موتي فهو خليفة بعد موته فقط وان قال هو خليفة عليهم فليذهب يصلحهم
 او الخليفة على اموالهم فليذهب يصلحها وغير ذلك مما يفهم ثبوت الخلافة له في الحياة
 دون ان يقيد بالحياة فقيل خليفة في الحياة وقيل فيها وبعدها * وان استخلف على
 اولاده او ماله * او عليها * ثم ولد * اولاد * اخرين او استفاد * مالا * اخر * ثم مات
 * فهل لزمه الحادث ايضا * اي خلافة ما حدث من مال وولد لان المتقدم مهد
 له في الحادث فسهل حمل المال والولد على عموم لفظه كما تلاقى الاحكام الى ما لم يوجد
 كالمعتق والطلاق وكما يوجب الذي سيكون وكما انه يوصي ويستخلف ويتبدل ماله

فهل تثبت خليفة العشيرة
 اوزالت ويجدد اخرى
 قولان وان استخلف عليهم
 في حياته زال عند موته
 ان لم يقل في حياتي وبعد
 موتي وقيل ثبته المقام
 انه استخلف على اولاده او
 ماله ثم ولد اخرين او
 استفاد اخر فهل لزمه
 الحادث ايضا

ومع ذلك لا تبطل الخلافة على انه بظاهر الحال انه ينفذ من المال الموجود
 حال الاستخلاف ويستخلفه على المال ويتبدل مال فانه يبقى على الخلافة
 * او السابق فقط * لان الخلافة وقعت والمال او الولد موجود فتحمل عليه فقط
 * قولان * وان كان المال الحادث متولدا من السابق كالفسلة لزمه جزما
 * وكذا ان لم يكن عنده ذلك * المذكور من المال او الولد حين استخلفه على
 ماله او ولده * ثم حدث * المال او الولد فقيل لزمه الحادث لعموم اللفظ وقيل
 لا اذا استخلفه عليه وهو غير موجود وقيل ان استخلفه والبعض موجود كان خليفة
 على كل ما حدث من مال وولد وان لم يوجد البعض لم يكن خليفة على الحادث
 وان استخلفه على ماله هذا بالعين او على ولده لم يلزمه الحادث جزما الا ما تولد
 من المال والاستخلاف على المال والولد جميعا كالاختلاف على احدهما في جميع ما ذكرناه
 واذا استخلف في حياته ثم غاب فحدث ذلك بعد غيوبته او حدث ولم ينب فالحكم
 كما ذكرنا في المسائل كلها * وان استخلف على اولاده وعنده اولاد بنيه فقط لم تلزمه *
 ولا سيما اولاد بناته ولا سيما ان كان له اولاد وقد مر ان الجد لا يستخلف على اولاد
 ابنه الا ان جعله ابنه وصيا عليهم فعلى هذا ان جعله وصيا عليهم فله الاستخلاف
 عليهم وقيل له ان يستخلف على اولاد ابنه ان مات ابنه وظاهر قوله تعالى وحلائل
 ابناكم الذين من اصلا بكم حيث جعل ولد الولد من الصلب ان تشمل الخلافة
 ولد الولد واذا ثبتت الخلافة لاحد على طفل فحين قبل البلوغ ثبت عليها بعد البلوغ
 ووراده بانتفاء الزوم المصرح به في قوله لم تلزمه والمنهوم في قوله او السابق فقط
 مقابلة ثبوت الزوم في السابق لا انه يجوز ايضا ان يكون خليفة بلا تجديد
 * وشملت خلافة اولاده * ولذا * مشتركا * بينه وبين غيره ولو كان هو من
 قبيلة الاخر وفي الديوان وما اختلط من اولاده مع ولد غيره من الناس فان الكل
 واحد منهم اذا حضره الموت ان يستخلف عليه والمشارك هو الذي ولدته امرأة
 دخل عليها اثنان في طهر واحد ولو تصور الدخول حكما بان غابا عن مجلس العقد
 * وحمل * غير مشترك او حملا مشتركا سواء كان حملا حال الايضاء او بعده
 في الحياة فولد او بقي حملا بعد الموت وذلك انهم يطلقون الولد على الجنين كما يطلقونه

او السابق فقط قولان
 وكذا ان لم يكن عنده ذلك
 ثم حدث وان استخلف على
 اولاده وعنده اولاد بنيه
 فقط لم تلزمه وشملت
 خلافة اولاده مشتركا
 وحمل

على من ولد لانه يصلح للولادة ويؤمل اليها ان شاء الله * وفي استخلاف العشيرة
على الحمل قولان * الاول لزوم الاستخلاف لان له نصيباً في المال لا يقسم حتى
يولد وان قسم عزل له اكثر ما يكون كما يذكر في فن الميراث فيكون بيد خليفته
والثاني عدم لزوم لانهم ليسوا على يقين من كونه يرث لا يمكن ان لا يولد
وان يولد ميتا وان لا يكون جدياً بل ضرراً او شحماً او لحماً او ربحاً * وعليهم
استخلاف امين ان لم يستخلف * ذلك الميت * وان من غيرهم * اي من
غير العشيرة على المال والولد وان استخلفوا امين الاموال جاز وهو عندي مقدم
على المتولى الذي لا يقوم بالمال او الولد ولا يجز * معيناً * وضمن * الذي اريد
استخلافه لتأهله للخلافة ومن هو معه كذلك قال الشيخ احمد وان استخلفوا
غير الامين فلا يبرءون وان استخلفوا لا يبرءون وان استخلفوا لا يبرءون وان استخلفوا
منه الحيانة او كان ما فوق طوقه ولا يصل الى حفظه وحياطته بمعنى من الماني
فعلهم حرز ما قدروا عليه من ذلك ومنهم من يرخص ان يستخلفوا غير المتولى اذا
كان اميناً في المال على اليتيم وماله او مال الغائب ولا شيء عليهم ما لم تظهر
منه الحيانة وكذا ان قام باليتيم او ماله او مال الغائب من تعنى بذلك ما لم تصاهم
الضيعة وليا له او اجنبياً من العشيرة او غيرها حراً او عبداً ذكرنا او انفى * معهم *
مع العشيرة * ان ضيع * بان امتنع عن الخلافة او قبلها وضيع وعلموا بتضييعه
او ضيعوا الاستخلاف ولو كان المال في يد غيرهم وهو ضامن معهم بل هو الضامن
لانه تلف المال بيده مضيعاً له وان لم يفرم فعلى الورثة لانهم ضيعوا الاستخلاف
* وهل على كل قدر منابه * من الضمان على الروس فلا يؤخذ في الضمان
احدهم الا على ما ينوبه ولا اثم عليه الا فيما ينوبه لانه يجب على كلهم حفظه فاذا
لم يقوموا به لزم كل واحد ضمان ما ينوبه ولا يعذر بكونه غير صالح لوجوب ان
يكون صالحاً ولا ضمان على من لا طاقة له ومن اطاق بعضاً فقط ضمن بقدره
فقط بالحصص * او * على كل واحد * كل المال * يؤخذ به كل واحد وعليه
الاثم بكل المال لكن اذا ضمنه واحد فلا يؤخذ غيره فيرد له كل واحد ما ينوبه
ولو لم يشترط او يشهد على ان يعطوه منابهم وذلك اذا ضمن بالحكم لان ذلك

وفي استخلاف العشيرة على
الحمل قولان وعليهم
استخلاف امين ان لم
يستخلف وان من غيرهم
ضمن معهم ان ضيع وهل
على كل قدر منابه او كل
المال

فرض كفاية فاذا لم يجز عنه غيره فكأنه لم يكن معه غيره وهو مكلف بالاداء
كله لا بالبيع الا من لا طاقة له او له طاقة على البعض فقط وليس كونه غير
متأهل مما يقدر به لانه يجب عليه ان يكون صالحاً * او على الصلحاء منهم *
ضمان المال كله على الروس او على كل واحد منهم * فقط * اي على من صلح
* ولو واحداً * ومثل الصلحاء من يتأهل للخلافة ولو لم يتصف بالصلاح اذا
لم يوجد الصلحاء المتولون ووجه هذا القول ان الصلحاء او من يتأهل هم الذين
يقصدون بالخلافة لتأهلهم الحاصل فيهم * خلاف * وهذا الخلاف في العشيرة
وكل قوم لزمهم الاستخلاف كما ذكره في الجامع الا انه لم يذكر فيه قول ضمان
الصلحاء وحدهم مع انه في ذلك كله ايضاً * وانهم * اي لزم العشيرة الاستخلاف
على الاولاد والمال * وان لم يترك الا ديوناً * له على غيره وهذا شامل للثباعات
* او ما بايد غيب * كإمانة وبضاعة وغارية واكرأ كان في ضمان الغياب اولم
يكن * او مرهوناً او معوضاً * حل ماله اجل من ذلك او لم يحل ايتميا الخليفة الاول
والقبض ولانه قد ينسخ وقد يجعل * ولا يضمنون ان لم يستخلفوا * لزوم حفظ ذلك
من كان في ذمته او عنده ولا سيما ما كان بايدي غيب ولو لم يحفظوه وما كان
موجلاً لانهم لا يصلون اليه الا باتفاق * وما * مبتدا خبره كذلك * بيد غيرهم
ان حفظه وان من غيرهم كذلك * يستخفرون عليه بلا ضمان ان لم يستخلفوا وحضر
او غاب الا ان لم يحفظه * ولا * ضمان * عليهم ان لم يعلموا انه ترك مالا * فلم
يستخلفوا * حتى تلف او كان الوارث عندهم بالغاً حاضراً * عاقلاً * فخرج طفلاً او
غائباً * او مجنوناً لان المال لم يلف بايديهم ولا يكتفون الغيب لانه لا يدرك
بالعلم وليس المال في ضمانهم فمن علم لزمه كله كما ان مات بجوع او غيره لا يضمنه
الا من علم به وقدر على تجنبه بنفسه او بغيره او بالاخبار * وان كان * الوارث
* عندهم طفلاً فضيعوا * ان يستخلفوا * فخرج * الوارث * طفلاً * اخر منهم * اي
من العشيرة * وكذا في الغائب * ان كان الوارث عندهم غائباً فضيعوا الاستخلاف
فخرج الوارث غائباً * اخر منهم او كان الوارث عندهم مجنوناً فضيعوا فخرج
الوارث مجنوناً * اخر منهم او كان الوارث عندهم طفلاً فخرج مجنوناً

او على الصلحاء منهم فقط
ولو واحداً خلاف ولزمهم
وان لم يترك الا ديوناً او
ما بايد غيب او مرهوناً
او معوضاً ولا يضمنون
ان لم يستخلفوا وما بايد
غيرهم ان حفظه وان من
غيرهم كذلك ولا عليهم
ان لم يعلموا انه ترك مالا
حتى تلف او كان الوارث
عندهم بالغاً حاضراً فخرج
طفلاً او غائباً وان كان
عندهم طفلاً فضيعوا
فخرج طفلاً * اخر منهم
وكذا في الغائب

او غائبا او كان مجنونا فخرج طفلا او غائبا او كان مجنونا فخرج مجنونا او طفلا وقد
ضموا في ذلك وهو منهم **ضموا** ما تاف الخروج ما خرج كما ظنوه من يجب
الاستخلاف عليهم ولو اختلف بالذات او بالذات والنوع وقد ضيعوا فضعتوا اذ علموا
انه ترك من يجب الاستخلاف له فلم يفعلوا بخلاف المسئلة قبل هذه وكما يجب
الاستخلاف على عشيرة الاولاد يجب الاستخلاف على عشيرة كل وارث لا يقوم بما
له كزوج مجنون او طفل وكزوجة مجنونة او طفلة او اخ مجنون او طفل اذا لم يجب
وهكذا وكوارث هرم والابكم والاصم اللذان لا يهتمان كالمجنون في مسائل الباب
ويأخذ الامام او القاضي او الحاكم او الوالي او السلطان او الجماعة عشيرة
ميت بالاستخلاف ان لم يفعل **اي ان** لم يستخلف **على تركته** متعاق
بالاستخلاف او اولاده او عايلها **اي على النوعين** الذرية والاولاد **ان**
كانت **له عشيرة حاضرة** والا **تكن** او **كانت** وغابت **لزم من ذكر**
من الامام وما بعده **ويخطونهم** **اي يحلونهم وراء** الخطة **من خط** لاحد في
الارض خطأ لا يجاوزه اليه وذلك كناية عن المجران لا يجاوزهم احد ولا يوخذ
معروفهم ولا يعانون على اخذ حقهم وهو بتشديد الطاء من الخطيط او بالكان
وتخفيف الطاء من الاخطاط لانه من معنى قولهم يحلونهم في الخطة **ان اواحق**
يفعلوا **اي حتى يستخلفوا** ويخرجهم من الخطة من استخفوه ولو غير امين
لما كانوا يخرجون به اذا استخفوه كما اذا استخفوا امينا اسند الاخراج اليه والعشيرة
عشرة اباء هم ومادونهم او سبعة او خمسة او اربعة او مالم يقطعهم الشراك او ولو
قطعهم اقوال **ويضمن من العشيرة** اذا ضيعوا الاستخلاف **الابغ** القلاء
الذكور **الاحرار الحاضرون** ولو موال **اصلهم عبيد** اعتقوا او وادهم من اعتق
تولدوا منهم بواسطة او واسطتين او وسائط او هم احراز اصابة لكن لا يصحون
بالعشيرة من غيرها **او كان** الذي هو من العشيرة **مشركا** **اي غير موحد**
وهو بالتاء وهو من ولده من دخل عليها اثنان مثلا في طهر واحد كل واحد بتكاح
بان زوجها ولي لرجل واهل واهل ولا يملك الدخول الاحكاميا بان غابا عن مجلس
العقد فيحكم بالدخول ولو لم يكن فلو قرنت المرأة برجلين مثلا او كلاهما برجلين او

ضموا ويأخذ الامام او
القاضي او الجماعة عشيرة
ميت بالاستخلاف ان لم
يفعل على تركته او اولاده
او عايلها ان كانت والا
غابت لزم من ذكر
ويخطونهم ان ابوا حتى
يفعلوا ويخرجهم من الخطة
من استخفوه ولو غير امين
ويضمن من العشيرة البالغ
الاحرار الحاضرون ولو
موالي او كان مشركا

احدهما **ما حتى وقع الطلاق** او الفارقة فلا شركة الا ان في الصورتين الاولى فلا
ياحمها وقيل مشترك بينهما وذلك انهم اختلفوا **اي يكون الولد للفراش ولو لم يكن**
الدخول ام لا الا ان كان في الصورة الثالثة يكون للذي لم يقرب والحال انهم تقرن
ايضا **او خشي ان يبرز للرجال** لا طفل او مجنون او اصم وابكم لا يهتمان ولا عند ولا
غائب ولو قدم قبل الضمان اذ لم يحضر حين التالف او لم يصدر منه تضيق ولا انشئ
ولو كانت تظهر للرجل ولا خشي لا يظهر للرجال **ويؤخذ** معهم معتق **بفتح**
بفتح التاء عاقل اعتق بعد موت الميت **بالغ** وقادم **بالاستخلاف** مطابقا
والضمان ان قدم قبل التالف وبعد الموت **فمن حصول الوصف** للقادم
من حرية وبلوغ وذكرية فهذا عائد للقادم ويعود ايضا للمعتق اذ يشترط له
الوصف الذي هو العقل وغيره من الارصاف ولا يني عنها لفظ معتق بالغ لجواز
ان يقال انسان معتق بالغ فيشمل الانثى مع انه لا بد من وصف الذكورة وليس
ذكر المعتق تكريرا لقوله المولي لانه اراد به انه اعتق بعد موت الموصي وقبل
الاستخلاف **في الاستخلاف والضمان** متفق بيوم خذ اي يوم خذ ان في شأن
الاستخلاف والضمان او بهما وفي الديوان واما المولي فهم من العشيرة وكذلك ولو
مشترك بين القبيلتين اذا كان بالغ وكذا المولى بين القبيلتين واما المختلطان
بين القبيلتين فلا يستخلف واحد منهما حتى يحضرا جميعا واما الخشي ان خرج الى
الرجال فحكمه حكم غيره من العشيرة ومن بلغ من اطفال تلك العشيرة او عتيق
من عبيدهم او قدم من غياهم فلما اخذهم الحاكم مع العشيرة ويضمن ما يتوبهم
يضمن مالم يستخلفوا **وصح** الاستخلاف على المال او الولد او كليهما **بثلاثة**
من العشيرة **فاكثر** يستخفوا واحدا منها او من غيرها لان اقل الجمع ثلاثة
و **في استخلاف اثنين** من العشيرة ثالثا منها او من غيرها **قولان**
قول بالجواز لان الاثنين جماعة كما في الحديث وقول بالمتنع لان هذا امر عامة
يستحق الجماعة التي هي فوق الاثنين **والواحد** ان لم يكن معه غيره منها **اي**
من العشيرة **زاد اليه** **اي الى نفسه** رجلين من المسلمين **ولو غير**
متولين ان لم يجسد متولين ويستخفوا واجيز ان يزيد واحدا **و** **يزيد**

او خشي ان يبرز للرجال
ويؤخذ معهم معتق بالغ
وقادم عند حصول الوصف
في الاستخلاف والضمان
وصح بثلاثة فاكثر واثبات
قولان والواحد ان لم يكن
معه غيره منها زاد اليه رجلين
من المسلمين و

* الاثنان واحدا * من المسلمين كذلك فيستعملوا * على * القول بـ * المنع *
 من استخلاف اثنين واحدا واما قول الجواز فلا يحتاج الاثنان الى زيادة الواحد
 وان وجدت امرأة من العشيرة مع الاثنين على المنع فلا يزيداها بل يزيدان واحدا
 من المسلمين فان وجدت امرأتان زيدتا مكان الثالث كما في غالب الاحكام
 * وجوز زيادة امرأة منها * مع الاثنين اي قيل تزداد هي لا الرجل من غير العشيرة
 وان لم يوجد الا واحد زيدت معه امرأتان او اربع على الخلاف وان لم يوجد الا
 النساء وجب عليهن ان يستخلفن فستخلف ثلاث وقيل اثنتان وذلك تنزيل
 للواحدة منزلة الرجل لعدم الرجال وقيل ست اثنتان مكان الواحد وقيل اربع
 كذلك الا ان كان بحضرتين الامام او القاضي او نحوه او جماعة المسلمين فانهم
 يتولون الاستخلاف وجاز استخلاف من ضم الى نفسه اثنين او ثلاثة * وحسن ان
 يكون الخليفة اقرب للميت ان وجد صالحا * كلما كان اقرب كان اولى مع الصلاح
 والقوة على الحفظ وجاز القريب والبعيد والابعد * وجاز الامين في المال مطلقا *
 ولو من غير العشيرة ان لم يوجد المتولى وقيل ولو وجد اذا كان يقوم بمال الميت
 ويحفظه * و * جاز * استخلاف المسلمين * على الولد او المال او عليهما * مع
 حضور العشيرة ان رضيت * قبل الاستخلاف او بعده * وقيل * جاز استخلافهم
 * مطلقا * رضيت العشيرة ام لم ترض انكروا قبل ان يستخلف المسلمون او بعد
 وكذا الامام او القاضي ونحوه والصحيح ان الاستخلاف لغير العشيرة ان حضرت
 ولم تعطل ولم ترد من لا يتاهل لان العشيرة هي التي ترث وتنق وتؤخذ على وليها بالمؤنة
 وان يكفوه عن المضرة ويكفوها عنه الاقرب فالاقرب وكذا الوالي الى العشيرة الا
 ترى قوله تعالى وانذر عشيرتك الاقربين * وفي استخلاف واحد منها * من
 العشيرة خليفة من العشيرة او غيرها * ان جوز له اثنان * باجماعهما او كل بانفراد
 بعد استخلافه اياه * منهم * من العشيرة وانما قل تارة منها وتارة منهم خروجا عن
 تكرير اللفظ * او واحد * او استخلاف واحد * من غيرها * من غير العشيرة
 انسانا منها او من غيرها * ان جوز له * بعد استخلافه * ثلاثة منها * باجماعهم
 او كل بانفراد * قولان * قول بالجواز لوقوع الاجازة التي هي المراد فاذا وقعت ولو

الاثنان واحدا على المنع
 وجوز زيادة امرأة منها
 وحسن ان يكون الخليفة
 اقرب للميت ان وجد صالحا
 وجاز الامين في المال مطلقا
 واستخلاف المسلمين مع
 حضور العشيرة ان رضيت
 وقيل مطلقا وفي
 استخلاف واحد منها ان
 يجوز له اثنان منهم او واحد
 من غيرها ان جوز له ثلاثة
 منها قولان

بعد الاستخلاف اكتفى بها او كانهم هم الذين جعلوا الخليفة الا ترى انها لو لم تقع
 لبطل الاستخلاف وقول بالمنع لضعف المسئلة بكون جاعل الخليفة من غير
 العشيرة مع انه استأنفها هو بلا اجازة العشيرة قبل الاستخلاف ولا امرهم وانما اجازوا
 بعد ايقاع الخلاف في المسئلة الثانية ولضعف المسئلة بكون المجيز من العشيرة اثنين
 فقط مع تقدم الاستخلاف بلا حضورهما ولا اجازتهما قبله ولا امرهما به في المسئلة
 الاولى * وجاز * الاستخلاف * لواحد * اي وجاز استخلاف واحد حال كونه
 الاستخلاف له صادرا * من كل * اي من كل واحد من الاثنين من العشيرة او من
 كل واحد من الثلاثة فصاعدا منهم على الخلاف * بانفراد * اي بانفراد كل
 من الاثنين او الثلاثة فصاعدا في الاستخلاف وذلك ان يستخلف احدهما او احدهم
 زيدا ويستلمه الاخر ايضا وهكذا كل في غيبة الاخر كما لو حضرا وحضروا سواء
 كان الخليفة من العشيرة او غيرها * و * جاز * امر ثلاثة * فصاعدا على قول او
 اثنين فصاعدا على قول * واحد * من العشيرة او غيرها * باستخلاف * لانه
 يستخلف احدا منها او من غيرها سواء امره بانفراد او باجماع اثنين وانفراد واحد
 فاذا امره بالاستخلاف صح استخلافه * لغير امرأة او طفل او مجنون او مشرك *
 او خائن او من لا يقوم بالمال او اصم او اكم لا يفهم او غائب او عبد على الخلاف
 فيه واما هؤلاء فلا يجوز استخلافه اياهم لانه خروج عن الاصل فيما امره به من
 و كلك على التزويج له فزوجت له اربعا بطل في قول * ولو جوزوا له * بعد
 استخلافه * وجاز استخلافهم * او استخلاف مأمورهم بالاستخلاف * امينا *
 متولى او امينا في الاموال على حدم امر * ولو اثني * لانهم المستخلفون لالا مأمورهم
 * او عبدا باذن * عبدا منهم او من غيرهم وقيل لا يجوز العبد ولو باذن سيده
 وفي الديوان وان قالوا استخلفناك على هذا اليتيم او على فلان اليتيم او على ماله او
 مال فلان الغائب جاز وكذا ان قالوا استخلفناك لفلان اليتيم او لفلان الغائب
 او لماله او استخلفناك ان شاء الله على هذا اليتيم او ان اصبنا المعونة وكذا على التسمية
 واما البعض فلا يجوز وان قالوا جمعا لك خليفة على هذا اليتيم او على الغائب جاز
 والله اعلم * فصل بطل استخلافهم * اي استخلاف العشيرة على اليتيم او نحوه

وجاز لواحد من كل
 بانفراد وامر ثلاثة واحد
 باستخلاف لغير امرأة
 او طفل او مجنون او مشرك
 لو جوزوا له وجاز استخلافهم
 امينا ولو اثني او عبدا باذن
 * فصل *
 بطل استخلافهم

او المال غير عالين بان الاب قد استخلف او علمين بانه استخلف ولا يدرون
من استخلف او يدرونه وغاب ولم يرجوه * ان خرج خليفة الاب وهل جاز فعله *
اي فعل خليفة العشيرة كبيع في مصلحة اليتيم وبيع ما خيف فساداه وفعل ما كان
صلاحه * قبل الخروج * خرج خليفة الاب لان الشرع اقدمهم الى ذلك
ولان اختلاف الاب لا يدركون بالعلم انه واقع او غير واقع حتى انهم لو لم يستخلفوا
لضمواهم وخليفة الاب امام فلا نهم تركوا مالا او نقصا حفظه على الكفاية ولم
يجهظوه ولا يدركون بالعلم ان له خليفة فيعمدوا عليه واما خليفة الاب فلنضميه
ان ضيع والا فلا ضمان عليه ويدل لذلك انه ان لم يعلموا انه ترك مالا او ولدا فلم
يستخفوا لم يضمنوا كما ذكره قبل وذلك لانه لا يدرك بالعلم انه ترك مالا او ولدا
* ام لا * وهو مختار الديوان لانه غير خليفة لوجود خليفة الاب ولو استخلفوه
* قولان * واما خليفته ان عدم فاستخلفوا اخر ثم وجد الاول فلا يبطل فعل
الثاني * وان لم يقيم بماله خليفته زادوا معه * اخر * يتعارفان في ذلك ولهم ان
يزيدوا ثانيا او اكثر حتى يجدوا القيام ولهم ان يزعموا من كان فيستخلفوا واحدا
يقوم او اكثر ولهم ان يستدلوا من اول مرة ما فوق الواحد * ان راوا صلاحا في
ذلك ويستخلفون قنما بهم * اي بالاولاد * وباموالهم ان غاب خليفة الاب *
قبل موت الاب او بعد موته وقيل ان غاب بعد موته وقد قبل الخلافة تعين
الضمان عليه ووجه الاول ان اقيام فرض كفاية فالما اب ولم يقيم بذلك لزم القيام
كل من علم وضمن معهم الذي غاب بعد الموت لانه ضيع وهو خليفة وان ضمن هو
براوا وذلك ههنا لي ثم ظهر ان المصنف ذكر بعد هذا ان الخليفة ان سافر ولم يستخلف
ضمن ولكن ضمانه لا ينافي ضمان غيره فافهم وذكر بعد ذلك ايضا ما نصه وكذا ان
استخلفوا بعد غيبة خليفة الاب على طقل فدل على انه اذا غاب خليفة الاب
ولو بعد موت الاب استخلفوا له * وزال * خليفة العشيرة * بقدمه * اي بقدم
خليفة الاب * ولا يستخلفون * اخرات * لم يقيم بذلك خليفة الاب * ولكنهم
يستأجرون من مال الوالد لكل مالا يقوم به به خليفته من يقوم به * وجوز * ان
يستخلفوا اخر اذا لم يقيم خليفة الاب فيكونان معا * ان راوا صلاحا * في ذلك

ان خرج خليفة الاب وهل
جاز فعله قبل الخروج ام لا
قولان وان لم يقيم بماله
خليفته زادوا معه * اخر
ان راوا صلاحا في ذلك
ويستخلفون قنما بهم
وباموالهم ان غاب خليفة
الاب وزال بقدمه ولا
يستخلفون * اخران * لم يقيم
بذلك خليفة الاب وجوز
ان راوا صلاحا

وهل تضمن العشيرة ان ضيع الخليفة * خليفتهم او خليفة الاب * وهو ضامن *
معهم * قطعا * سواء كان منهم او لم يكن وضمنهم على الروس ووجهه ان حفظ
مال اليتيم فرض كفاية والمضاع مع وجود الخليفة صاروا كأنهم لم يستخلفوا فلم يزل
القرض عنهم فضمنوا لكن ان كان الخليفة منهم فضمنه من حيث انه منهم مع زيادة
كونه المال بيده ولم يضاعف عليه الضمان بذلك لان حاصل ذلك انه لم يرتفع فرض
الكفاية وان كان من غيرهم فلم يكون المال بيده فصار كواحد منهم لخلافته
وكون المال بيده * ام لا * يضمنون بل يضمن الخليفة وحده لانه قبل الخلافة
والقيام بالمال فصار كافلا به ان ضيع فخرج عن ضمان الخلافة لنيابته عنهم هذا هو
الصحيح عندي لما ذكرته من العلة وهو اختيار ظاهر الديوان * قولان * لكن ان
علموه خائنا او مضيعا فاستخلفوه مع ذلك ضمن هو وهم ويغرموه ما خان به وان
راوا لا يقوم بالمال فضاع ضمنوه ان لم يضمنوا اليه * اخر * او بدلوه باخر وكذا يضمن
ويغرموه ما خان به * ولا يضمنون في تضيع خليفتهم لغائب ماله وضمنه وحده *
وعندي اذا راوه يضيع عنده او يتعدى فيه ولم يضمنوا اليه ولم يدلوهم ضمنوا ما تعدي
فيه بعد ارضاع على حدماء وكذا ان استخلفوه على علم منهم انه يضيع في يده او
يخون وانما اختلفوا في اليتيم هل يضمنون مع الخليفة دون النائب لان اليتيم اضعف
من النائب ولو ردد النصوص في اليتيم مثل قوله تعالى وان تقوموا لليتامى بالقسط
وقوله تعالى يسئلونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير * ويجددون * خليفة
* اخران * جن خليفة الاب * او غيره كالامام على ولده * او خليفتهم على غائب
فيما ورث بعد غيبته * او على يتيم او مجنون او نحوه ان لم يستخلف عليه ابوه او نحوه
* وزال خليفتهم بافاقة خليفة الاب * بناء على ان الخلافة لا تزول بالمجنون عن
الخليفة المجنون وهو الصحيح فهو في حال جنونه كخليفة تام اودهل * وقيل لا لزوال
الاول بمجنونه * وهو خليفة الاب بناء على ان جنون الخليفة يزول به من الخلافة
سواء كان خليفة الاب او غيره وفي الديوان وان افاق خليفة الاب فقد زالت
خليفة العشيرة من الخلافة واما خليفة العشيرة اذا افاق من جنونه فها جميعا
خائفتان الا ان استخلفوا الاخير على ان يزول بزوال جنون الاول واذا افاق

وهل تضمن العشيرة ان
ضيع الخليفة وهو ضامن
قطعا ام لا قولان ولا
يضمنون في تضيع خليفتهم
لغائب ماله وضمنه وحده
ويجددون * اخران * جن
خليفة الاب او خليفتهم
على غائب فيما ورث بعد
غيبته وزال خليفتهم
بافاقة خليفة الاب وقبل
لازوال الاول بمجنونه

الاول فقد زال الاخر من الخلافة ومنهم من يقول حيث تجنن الخليفة فقد خرج من الخلافة ولو صبح بعد ذلك * وفي استخلاف الاب غير امين * على ولده او مال ولده اي من علم انه خائن واما من جهل حاله فيبقى قول واحد حتى يظهر انه خائن فيدخل في كلام المصنف * اقول * اولهم انه باطل وهو قول الشيخ ابي صالح رضي الله عنه ولو لم تظهر خيائته وثانين انه ثابت ولا يبطل ولو ظهرت منه الخيانة الا انه يومرو وينهى * ثالثها * انه * يخلع ان ظهرت خيائته * وهو الصحيح وزاعمها انه يضم اليه ثقة وانما اخبر عن ثالث بقوله يخلع بلا ربط لانه قوله يخلع نفس المبتدا في المعنى ذكر الثلاثة مشائخ الديوان وفيه ايضا ان خليفة الاب اذا اقر بالخيانة فقد خرج من الخلافة وكذا ان شهد عليه الشهود وعلى العشيرة ان يستخلفوا ليتامى خليفة غيره وان اقر عند العشيرة بالخيانة ولم يخن عند الله خرج من الخلافة عندهم واما فيما بينهم وبين الله فهو على خلافته ولا يكون تضييع الخلافة خيانة ولكن ضامن وخليفة الاب لا يزول من الخلافة الا ان اشترط ذلك لمدة او لغير مدة اه قل الشيخ احمد وان استخلفه الامام او العشيرة او جماعة المسلمين خليفة غير الامين على اليتيم وماله او مال الغائب فليس على غيره من يلزمه حفظ ذلك ان لم يكن الخليفة شيئا ما لم تظهر الضيعة والخيانة * ويجددوا * خليفة * ان مات الاول او غاب * ان لم يستخلف حين غاب ولو استخلفه الاب * و * ان كان خليفة * لغائب والا * يستخلفوا * ضمنوا * ماضاع بعد الاستخلاف واما ما لم يضع بعدم الاستخلاف فلا ضمان به في هذه المسئلة ولا في غيرها * وفي جواز استخلافهم عبد اليتامى * او عبد اليتامى * عليهم * اي على اليتامى او عبد المجانين او عبيدهم على المجانين او عبد الغائب على مال الغائب * قولان * قول بالجواز لان العبد بالغ عاقل مكلف يجب عليه مال الكه حق ومن حق مال الكه حفظ مال الكه ومال مال الكه ولكن يعملون خليفة ايضا على العبد وقول بالمنع لنقص درجة العبد ولانه يجب عليهم ان يستخلفوا على ذلك العبد بنفسه ولانه مال ولان استخلافهم استخدام لهم واستخدام العبد بلا اذن سيده لا يجوز ولو في مصلحة سيده لان استخلاف الحرقامة للحر على الحفظ لاستخدام

وفي استخلاف الاب غير امين اقول ثالثها يخلع ان ظهرت خيائته وجدوا ان مات الاول او غاب ولغائب والا ضمنوا وفي جواز استخلافهم عبد اليتامى عليهم قولان

للمال ولانه مال يحتاج الى الاستخلاف عليه وفي استخلاف العشيرة عبدا لها او لغيرها باذن على الولد او المجنون او غيرها خلاف * وجاز * للانسان * قبل الخلافة * من الموصي او عن العشيرة * وان بعد القيام من محل الخطاب * خطاب الموصي او خطاب العشيرة اياه بلا استخلاف وقيل لا يثبت له الخلافة ان قام من موضعه وقبلها الا ان جددت له وقبلها * ولزم به * اي بالقبول باللسان او بالكتابة او بالاشارة عند الله وفي الحكم الظاهر ان رضي في قلبه وفي الحكم ان لم يرض به فيه * ويرضى النفس * بلا نطق عند الله * لا باشتغال بحفظ المال * او الولد الذي استخلف عليه * بدونه * اي بدون الرضى لان حفظ ذلك من المعروف بفعله كل احد او فرض كفاية * ولا ب * قوله * استخلفوني ان استخلفوه حتى يقبل * بلسانه بعد الاستخلاف فيثبت لزمه في الحكم وعند الله ان رضي بقلبه وفي الحكم ان لم يرض في قلبه * او يرضي * بقلبه ان رضي به بعد الاستخلاف ولزمه عند الله تبارك وتعالى وقيل ان قال استخلفوني فان استخلفوه لزمته ولو لم يقبل بعد استخلافه نعم * وان استخلفوا * اي العشيرة خليفين * اثنين وقيل احدهما ودفع الاخر لزم القابل * كلها وكذا ان استخلفوا ثلاثة او اكثر فقبل بعض ودفع بعض وكذا ان قبل بعض وشكت بعض عند من قال لا تلزم الخلافة بالسكوت وقيل لا يلزم القابل من ذلك الاسهمه وذلك اذا جعل كلا خليفة واحدا واما ان استخلف كلا على حدة فانها تلزم كلها من قبل * وكذا ان غاب * بعض من استخلفه بعد الاستخلاف والقبول * او مات * بعد الاستخلاف والقبول وبقي بعض فانها تلزم الحاضر الحي كلها وقيل نصيبه وان استخلف كلا على حدة لزمته كلها * وللخليفة ان يستخلف * او يامر او يوكل * اذا اراد سفرا * والاستخلاف واجب ولا ينافي وجوبه قوله وللخليفة ان يستخلف لان جواز الشيء اذا اريد به نفي المنع يصدق بوجوبه كما هنا وبعدم وجوبه * والا * يستخلف وسافر بلا استخلاف * ضمن حاضرا من المال * اي موجودا منه ولو غاب لانه كما وجب على العشيرة ان يستخلفوا على ما غاب من المال كذلك يجب على خليفتهم الا ان كان يسافر الى ما غاب او يحفظه ولو سافر الى

وجاز قبول الخلافة وان بعد القيام من محل الخطاب ولزم به ويرضى النفس لا باشتغال بحفظ المال بدونه ولا باستخلفوني ان استخلفوه حتى يقبل او يرض وان استخلفوا اثنين وقبل احدهما ودفع الاخر لزم القابل وكذا ان غاب اومات وللخليفة ان يستخلف اذا اراد سفرا والا ضمن حاضرا من المال

غيره والمراد بالحضور مقابلة الحدوث وانما صح ذلك لان ما حدث غير حاضر قبل حدوثه وقيل انه يتضمن الحادث من نفس ذلك بعده اي بعد غيوبه ايضا كغلة ونماء وكراه ان انتفع به احد بعده ووجه القول الاول ان ما يحدث ليس موجودا حين سافر فلا يخاطب به ووجه الثاني ان الشيء له غلة وغلته كجزء منه كانها حاضرة لانها معتادة الوجود واما ما حدث ولم يتولد من نفس المال بل من خارج كهيئة وميراث فلا ضمان عليه ان غاب ولم يستخلف وقيل يضمن ايضا ان استخلف على ماله هكذا ولم يخص الحاضر وان سافر واستخلف بعد سفره لم يضمن الا ما ضاع قبل ان يستخلف او بعد ان استخلف وضاع قبل المدة التي يتوصل فيها الخليفة الى حفظ المال لضيق المدة او لما منع يعذر فيه خليفته كجائر وسيل واختلف فيما ضاع من العروض بما جاء من قبل الله كموت فقيل بال ضمان في تلك المسائل كلها وقيل لا اعني ما ذكره المصنف من المسائل وما ذكرته وضمن خليفته ما ضيعه لان كل راع مسئول عما استرعى عليه وما تلف بلا تضييع خليفة الخليفة بعد ذلك على الخليفة الاول وان اراد خليفة الخليفة سفرا استخلف اخر وهكذا وقيل الخليفة لا يستخلف فان اراد سفرا وكل او امر من يقوم بالمال ولا يلزم العشيرة استخلاف ان ترك الميت اباه على يتاماه متعاق باستخلاف والماء للميت فتجوز خلافة جدهم وحده عليهم اي يكون الجد خليفة عليهم بدون ان يستخلفه احد عليهم لانه ابو الاب فكانه الاب واذا كان كذلك فله ان يستخلف ايضا من شاء عليهم وحده وعلى هذا القول لا ضمان على العشيرة فان لم يقم به الجد ضمن وحده وقيل لا خلافة جدهم عليهم يعني لا يكون خليفة بدون ان يستخلفه العشيرة ولكنه هو واحد منهم يجب عليه وعليهم الاستخلاف ان يستخلفوه او يستخلف معهم غيره والا ضمنوا وضمن معهم وضمنوا اي العشيرة ان لم يستخلفوا على بالغ جن منهم ويستخلف له ابوه معهم ان كان حيا ويضمن معهم وكذا جده وقيل يستخلف ابوه وحده اي يكون خليفة بلا استخلاف عشيرة له وله ان يستخلف احدا وتبرأوا اي العشيرة وضمن الاب وفي الجد القولان ان لم

وقيل يضمن الحادث بعده ايضا كغلة وضمن خليفته ما ضيعه ولا يلزم العشيرة استخلاف ان ترك اباه على يتاماه فتجوز خلافة جدهم وحده عليهم وقيل لا وهو واحد منهم وضمنوا ان لم يستخلفوا على بالغ جن منهم ويستخلف له ابوه معهم ان كان حيا وقيل وحده وتبرأوا

يكن الاب وقيل ان كان جنونه من طفولية فالاب هو الخليفة بلا استخلاف والا فهو كواحد من العشيرة ويقوم بمال مولى صغير وهو الطفل المتق او الذي اعتق ابوه قبل ان يولد هو او جده من له ولاءه اي القرابة بالاعتناق ويستخلف هذا الذي له ولاءه غيره ان شاء كانه ابوه وفي الحديث الولاء لجمعة كحمة النسب فالذي اعتق انسانا كانه ولده وعشيرته عشيرة له وقيل لا يكون خليفة بلا استخلاف ولا يستخلف عليه احدا الا معهم اي الا مع عشيرته اعني عشيرة من له الولاء فيستخلف معهم احدا او يستخلفونه وان لم يكن الا واحد معه استخلف احدا من غيرهم او زاد اليها احدا فاستخلفوا احدا وان كانوا ثلاثة استخلفوا واحدا من غيرهم او واحدا منهم على ما مر من الخلاف وان لم يكن معه احد استخلف هو واثنان من غيرهم احدا او هو وواحد واذا ضما اليها احدا او اكثر او كان واحد فضم اليه اثنين او اكثر جاز ان يقع الاستخلاف فيما بينهم مثل ان يستخلفوا الذي ضم غيره اليه وملتقط منبذ هو خليفة عليه وله ان يستخلف عليه غيره وقيل هو كواحد من العشيرة وابن امه هي خليفة وان لم تكن فابوها وجدها او اخوها او عمها وهكذا الاقربون يستخلفون مع غيرهم من العشيرة او من غيرها ان لم تكن وقيل ابوها او جدتها خليفة والجد الثاني والثالث وهكذا كالجد القريب في جميع مسائل الاستخلاف ويري الخليفة على طفل او غائب بلوغ او قدوم وان مع جنون بان بلغ بعد جنون او قدم بعد جنون وزال من الخلافة وهو عطف على برى ان استخلفوه على اليتيم او الغائب اي يرى الخليفة وزال من الخلافة بلوغ اليتيم او قدوم الغائب وان مع جنون ان استخلفوه على اليتيم او الغائب يرسم اليتيم او الطفولية والغيبة مثل ان يقولوا استخلفناك على يقيم فلان او على اليتيم او على اليتيم فلان او على طفل فلان او فلان الطفل او ذكروا اسمه مع اليتيم او الغيبة ومثل ان يقولوا استخلفناك على الغائب فلان فاذا زال اليتيم او الغيبة زالت الخلافة لعلقه باليتيم او الغيبة في كلامهم ولو انتقل الى حلال لا بد لها من خلافة ايضا كجنون وبكم وخرس لا فهم معها فيجدد لهم خليفة وذلك ان لم يسموه او سموه وذكروا مواسمه لفظ اليتيم او

ويقوم بمال مولى صغير من له ولاءه ويستخلف غيره ان شاء وقيل لا الا معهم ويري الخليفة بلوغ او قدوم وان مع جنون وزال ان استخلفوه على اليتيم او الغائب

الغيبية * وان سموه * اي ذلك الذي هو يتيم او غائب باسم مامن الاسماء التي يعرف بها بلا تعليق الخلافة باليتيم او البلوغ مثل ان يقولوا استخلفناك على فلان او على ولد فلان او على هذا او على ذلك الذي منّا في بلد كذا ولم يشكل ذلك بل كان معروفاً وانما ينظر الى اول كلامه فبذلك تعتبر التسمية وعدمها ففي فلان اليتيم غير تسمية وفي اليتيم فلان تسمية * فبلغ * اليتيم * او قدم * الغائب * كذلك * اي هم جنون * (ففيه) * اي في الخليفة او في زوال الخلافة او في حكم ذلك القادم او البالغ من حيث الخلافة * (قولان) * قبل يزوال الخلافة فيجدون للخليفة اوليّه لان خلافته وقعت على ذلك الانسان وهو اعني ذلك الانسان بحال يتم او غيبه ويتبادران الخلافة التي اوقعوها انما هي على شان اليتيم والغيبه فقط فتزول يزوال ذلك وقبل لا يزول لانهم علقوا له الخلافة بالذات بلا قيد يتم او غيبه * وكذا * يختلف العلماء * ان استخلفوه على طفل غائب فبلغ مجنوناً * ولم يقدم او قدم وهذا يعني عنه ماسبق * و * ذلك انهم * يجدون عليه خليفة اخر * او يجدون الاول هذا كله قول بعض * و * ثبتت الخلافة * الاول * بلا تجديد * عند بعض * وذلك لانهم لم يعلقوا استخلافه بطفولية الطفل الغائب بل بذاته اذ قالوا استخلفناك على ولد فلان او ابن فلان بلا ذكر طفولية او يتم فكان فيه القولان بعليهما المذكورتين انفا ولو علقوا الاستخلاف بالطفولية او اليتيم لزالّت الخلافة بالبلوغ ولو بلغ مجنوناً مثل ان يقولوا استخلفناك على فلان اليتيم او على فلان الطفل او يتيم فلان * وان * سافر خليفة غائب فالتقى معه * اي مع الغائب في السفر خارج الاميال وقيل خارج الحوزة ولولم يسافر بمال الغائب ولولم يلقه في بلد وطنها الغائب او الخليفة او كلاهما * او رجع الغائب لبلده * ولولم يوطنه * وماله * وكان المال في بلده وكذا لو لم يكن في بلده سواء كان الخليفة في البلد حين رجع اليه الغائب او لم يكن فيه * زال من خلافته * لان رجوعه لبلده حضور محل الاستخلاف والحاضر البالغ العاقل السالم لا يستخلف له بحضوره والبقاء الخليفة معه براءة من الخلافة لانه صار من جنس واحد اذ حضرا معا في الغيبة وحضور الخليفة معه كحضور المال معه ولهم ان يجددوا له الخلافة بعد زوالها

وان سموه فبلغ او قدم
كذلك ففيه قولان
وكذا ان استخلفوه على
طفل غائب فبلغ مجنوناً
ويجدون عليه خليفة
اخر والاول عند بعض
وان سافر خليفة غائب
فالتقى معه او رجع الغائب
بلده وماله زال من خلافته

بالالتقاء وان يجددوا خليفة اخروا ما ان رجع الغائب فلا يجدون ان يستخلفوا عنه الاول ولا غيره * ولو رجع * الخليفة الى البلد بعد ما التقى مع الغائب * وسافر الغائب في غيبته * اي في غيبة الخليفة * ايضا وكذا ان استخلفوا احدا بعد غيبة خليفة الاب على طفل * او ماله او عليهما تنازعه قوله استخلفوا وقوله خليفة الاب * وسافر * خليفتهما * ان التقى معه * اي مع خليفة الاب خارج الاميال او الحوزة على القولين سواء التقى معه في موضع وطنه او وطنه احدهما اولم يوطناه * او رجع الاول * الذي هو خليفة الاب الى بلده وطنه ابو الطفل اولم يوطنه وفيه مال الطفل اولم يكن سواء اكان خليفة المشيرة فيه حين رجع اولم يكن ولو سافر ايضا خليفة الاب بعد رجوعه وخليفة العشيرة غائب وان تعدد الخليفة فالتقى بعض مع الغائب فالباقي على حاله خليفة على نصيبه وقيل على الكل بحسب مامر من استخلافهم على حدة او استقلال * وقيل قول الخليفة فيما يجوز له فعله في مال اليتيم وفيما استخاف عليه في مال الغائب او غيره * كالجنون من بيع وقسمة ورهن وعوض ودين واجارة وما اشبه ذلك * مادام خليفة * هذه غاية لقوله فيما يجوز الخ اي ما يجوز فيه فعله مادام في الخلافة يقبل قوله فيه سواء ادعى عليه المدعي وهو في الخلافة او بعد ما زال منها وليس قوله مادام خليفة غاية لقوله وقبل قول الخليفة * لا في ما كان قبلا او بعدا * قطعها عن الاضافه لفظا ومعنى كانه قال اولاً واخراً والمراد في الخليفة قبل الاستخلاف او بعد زواله واما ما كان قبله او بعده فلا يكون القول فيه قول وظاهر الديوان ان يجعل قوله مادام خليفة غاية لقوله وقبل قول الخليفة ولفظه والقول قول الخليفة في مال اليتيم في البيع والقسمة والرهن والعوض والدين والاجارة وما اشبه ذلك من المعاني ممن يجوز له فعله في مال اليتيم مادام في الخلافة واما قوله فيما كان قبل الخلافة او بعدها فلا يكون القول قوله وكذلك خليفة الغائب فيما استخلف عليه فالقول قوله مادام في الخلافة وكذا غير الغائب على هذا الحال * وان * ورث مالا بعد غيبته لزم عشيرته استخلاف عليه * اي على المال * ان كان * المال * في بلد هم او حوزتهم * او اميالهم والا سقط عليهم الاستخلاف الا ان شاءوا وان كان الوارث معهم في الحوزة او في

ولو رجع وسافر الغائب
في غيبته ايضاً وكذا ان
استخلفوا احدا بعد غيبة
خليفة الاب على طفل
وسافر ان التقى معه او
رجع الاول وقبل قول
الخليفة فيما يجوز له فعله
في مال اليتيم وفيما
استخلف عليه في مال
الغائب او غيره مادام خليفة
لا في ما كان قبلا او بعدا
وان ورث مالا بعد غيبته
لزم عشيرته استخلاف
عليه ان كان في بلد
او حوزتهم

الاميال لم يلزمهم استخلاف لانه مثلهم * وقيل لا يسقط عنهم * ولولم يكن المال في البلد ولا في الحوزة ولا في الاميال * الا ان كان * المال * معه * اي مع الغائب * في حوزة كان فيها * او في اميال الموضع الذي هو فيه وقال الشيخ احمد لاشي على العشيرة مما ترك الغائب او استفاده بوجه من وجوه المكاسب الاما دخل ماله مما ليس له فيه صنع مثل الميراث والوصية وكذلك ما ورث من المال في الحوزة التي كان فيها ومنهم من يقول فيما ورث في الحوزة اذا كان بعيدا لا يصل الى حفظه ان عليهم حفظه * وان كان بعد عشيرته معه * في بلد واحد او حوزة او اميال حين ورث المال * ثم قدم * هذا البعض الى بلد فيه المال او العشيرة او كلاهما او حوزة ذلك او امياله * قبل الاستخلاف لما ورث * اي قبل ان يستحلوا لاجل ما ورث او على ما ورث * هل يدخل معهم * في لزوم الاستخلاف ويخاطب به لان المراد حفظ المال ولما يحصل حفظه وقد ادرهم لم يستحلوا فوجب عليه معهم * اولا * يدخل معهم في لزومه ولا يخاطب به * حين * ظرف اريد به هنا التاميل اي لانه * كان معه اذا ورث * لان حضوره معه في ذلك الحين كحضور المال وقد كان من جنس الغائب في الغيبة مع حضوره معه * قولان * ظاهر الديوان اختيار الاول * وسقط عنهم ان كان الكل معه * في الحوزة او الاميال قولان او في البلد * اذ ورثه ولو جاءوا بعد الى المال * ودخلوا بلد المال او حوزته او امياله * او لحقوه * عطف على قوله ان كان الكل معه اي دخلوا الحوزة التي فيها الغائب بعد ارثه فالمراد انه يسقط الاستخلاف ان كان الكل معه حين الارث او لم يكونوا معه بل لحقوه اي لحقوا الغائب من بلد المال وحوزته او امياله قال بعض او من غير ذلك وهو قول من يقول يلزم الاستخلاف ولو لم يكن المال في الحوزة ولا في الاميال * لم يكن في اميال الغائب او حوزته او بلده الذي هو فيه * قبل الاستخلاف * استخلاف الامام او القاضي او الجماعة او نحو ذلك وان كانوا معه حين الارث او لحقوه الا قليلا كواحد او اثنين او اكثر فالباقي ولو واحدا يلزمه الاستخلاف مع من وجد من المسلمين اثنين او ثلاثة وفي لزوم الذين لحقوه او كانوا معه قولان * وان جعلوا *

وقيل لا يسقط عنهم الا ان كان معه في حوزة كان فيها وان كان بعد عشيرته معه ثم قدم قبل الاستخلاف لما ورث هل يدخل معهم اولا حين كان معه اذ ورث معه قولان وسقط عنهم ان كان الكل معه اذ ورثه ولو جاءوا بعد الى المال او لحقوه قبل الاستخلاف وان جعلوا

اي العشيرة مطلقا * له خليفة * او جملة الامام او القاضي او نحوه * ثم نزع * وهو ذائب باق على غيبه ولا سيما ان حضر قبل حضور نزع ذلك خيانة ظهرت منه * بري * الخليفة * وبروا * اي العشيرة وكذا يبرأ الامام والقاضي والمسلمون وغيرهم وان جعلوا له يخون او من لا يخون اولا تعلم خيانه وخان فترعه لزمهم الاستخلاف كما لو لم ينزعه ان خان * وكذا ان ابراهيم * ابي ابراهيم * العشيرة من الاستخلاف اولا تخافوا فابرا الخليفة او لم تكن له عشيرة او كانت وبرا من الاستخلاف فابرا هو الامام او القاضي او من لزمه الاستخلاف فكل من ابراه برا * او حجر عليهم * اي على العشيرة وكذا كل من لزمه الاستخلاف اي منهم من الاستخلاف او من المال * او قال لا تقربوه * خطابا للعشيرة وكذا ان قال للامام او نحوه اي لا تقربوا المال بالنصرف فيه او بالاستخلاف عليه * ولزمهم * اي العشيرة وكل من يارمه الاستخلاف * ذلك * المذكور من قرب المال وحفظه والاستخلاف عليه * بخروجه * اي بخروجه ماله * من الحوزة والاميال معا * اي بان يرثه بعد خروجه منها وكل مال دخل ملك الغائب او اليتيم او المجنون ونحوهم فهو مثل مال ورثه في جميع مسائل الاستخلاف وقيل يلزم الاستخلاف ان خرج من الحوزة ولو لم يخرج من الاميال وقيل ان خرج من الاميال ولو لم يخرج من الحوزة والمشهور ما ذكره * وان تركوه * بلا استخلاف حيث لزمهم الاستخلاف * حتى دخلا * اي النوعين الحوزة والاميال * سقط * الاستخلاف * عنهم * وقيل ان دخل الحوزة سقط ولو لم يدخل الاميال وقيل بالعكس ولزمهم ضمان ما ضاع قبل دخول ما ذكر ان ضيعوا الاستخلاف * وان دخل * الغائب * الاميال بعد الاستخلاف * استخلاف العشيرة او غيرهم من يستخلف * زال * الخليفة من الخلافة * لان دخل الحوزة فقط وقيل زال حين دخلها ولو خرج منها بعد * ولم يدخل الاميال وان دخل الاميال دون الحوزة فالقولان وكل ما فعله الخليفة بعد خروجه من الخلافة بلا علم منه بالخروج فقيل هو ماض ثابت وقيل لا وذلك ان الخروج مما لا يدرك بالعلم كترع الغائب اياه وكدخله الاميال بلا علم من الخليفة واما ما يدرك بالعلم كالنقاء الخليفة معه ودخوله الاميال على علم

له خليفة ثم نزع بري وبروا وكذا ان ابراهيم او حجر عليهم او قال لا تقربوه ولزمهم ذلك بخروجه من الحوزة والاميال معا وان تركوه حتى دخلها سقط عنهم وان دخل الاميال بعد الاستخلاف زال لان دخل الحوزة فقط وقيل زال حين دخلها ولو خرج منها بعده

من الخليفة فانه يضمن به ولا يصح فعله ولو لم يعلم انه يزول بدخول الغائب
الاميال وكالغائب المحتون ونحوه * وان سافر * الخليفة * وحمل معه مال الغائب
زال * من الخلافة * ان رجع * الغائب * الى بلده بعده * اي بعد خروج
الخليفة بالمال * ولو خرج * الغائب * منه * بعد الرجوع اليه * وزجع الخليفة *
اليه * بعده ولم يتلاقيا * ولا سيما ان تلاقيا في السفر او في البلد * وسقط *
الاستخلاف * عنهم * عن العشيرة وكذا غيرهم * ان خرجوا * اي العشيرة
* به * بالمال * ورجع الغائب لبلده قبل الاستخلاف * ولو خرج ورجع ولم
يلتقوا معه * وبطل * الاستخلاف الصادر * منهم * او من غيرهم * بعد
دخوله الاميال * وقيل الحوزة وقيل كتيهما * والحال انهم * لم يعملوا *
وبطل ما فعل ولا ضمان عليه ولا عليهم وقيل يضمنون هم والخليفة وهو ظاهر
المصنف والديوان وقال الشيخ احمد ما راي من ماله الذي ورث بعد غيبته او
قدم من غيبته حتي راي ماله ثم رجع فليس عليهم شيء من هذا كله وان رآه
في غيبته ثم رجعوا الى بلدهم فلا يبريهم ذلك من الاستخلاف على ماله واما ان
جعل ماله في يد رجل من غيبته او اتلفه في غيبته بوجه فلا شيء عليهم وان برا
من مال الغائب بوجه فمات في غيبته فورثه غائب اخر من عشيرتهم فعليهم ان
يستخلفوا لهذا الغائب الاخير مثل الاول اه * وان ترك * الانسان * اطلاقا
في مغيبة * اي في الموضع الذي غاب فيه * او غيره من البلاد لزمهم * اي
العشيرة * جعل قائم بالمهم * وكذا ان ترك مالا في مغيبة او غيره ولم يترك اولادا
* والا * يجعلوا قائما * ضموا * اي المال وكذا الاولاد عند الله ان ضيعوا
ذلك * على قدر وصولهم * بانفسهم او بالخليفة * اليه * اي بالمال * ان
تلف * او اليهم ان ماتوا جوعا او عطشا او حرا او بردا او غير ذلك مما تسبب له
عدم مجيئهم او عجز خليفتهم وضمن ذلك كله ايضا من كانوا ببلده وعرف به على
الروس واما ما تلف او فسد قبل المقدار الذي يوصل فيه اليه بلا تضييع فلا
يضمنه العشيرة والخليفة وانما يضمنه من في بلد ذلك عالما به * وان غاب
بعضهم * اي بعض العشيرة * فورث طفل بمنزله مالا وكان معه بعضهم لزم

الكل * من حضر ومن غاب * جعل خليفته له * اي للعقل وكذا ماله او
الضمير للمال وفي منزله المال ولعله رد الضمير للطفل من حيث المال او المال
من حيث الطفل لان حفظ الطفل بالمال والمال يصرف في الطفل ويحفظ لاجله
فلو لم يستخلفوا ضمنوا كلهم للزوم حفظ ماله واولاده ولو غاب ذلك عن العشيرة كلهم
فانه يلزمهم كلهم وان استخلف من حضر اجزا عن الكل وان استخلف من غاب
اجزا عنه ان عمل بالاستخلاف على قدر الامكان وان استخلفوا معا كانت له
خليفةتان او اكثر بحسب من غاب ولم يعلم باستخلاف غيره ان اتحد وقت
الاستخلاف او لم يعلم والا فالسابق ومضى فعل من سبق فعله ولو تاخر استخلافه
وقيل ثبت استخلاف من حضر ولو تاخر استخلافه ومضى فعله ولو تاخر فعله
ومن بطل استخلافه ضمن ما فعل وقيل لا والاولى لمن غاب ان يرأس
ان حضر ان يستخلف ويأمره بالاستخلاف ويقول له كل من ظهر لكم منه
الصالح فقد اجزت لكم استخلافه ويبرأ عندي اذا قال ذلك * وقيل *
لزم جعل الخليفة * (الحاضر فقط) * دون الغائب لحضور من به الكفاية ولو
وحده لانه يضم غيره الى نفسه فلو تلف شيء او فسد ففي ضمان الحاضر دون
الغائب لا ان دخل الغائب الاميال او الحوزة او كتيهما اقول قبل ان
يستخلف من حضر فضيع الاستخلاف فانه يضمن مع الحاضر * وان ترك
اطفالا * حضارا * او * اطفالا * غيبا في غير منزله وليس معهم بعض
العشيرة لزم اهل المنزل * الذي ترك فيه الاطفال * استخلاف * عليهم و
* على مالهم والا * يستخلفوا * ضموا * ان تلف * وضمنوا * ان تلفوا * او
بعضهم * ورخص * ان لا ضمان عليهم ولزم ضمانهم وضمان المال من علم من
العشيرة الغياب بذلك ان ضيعوا بعد علمهم وقيل لزم العشيرة الغياب واهل
المنزل * وان مات * الانسان * في منزل وغاب وارثه فلي اهلكه * اي اهل
المنزل * حرزه * اي حرز المال * واستخلاف قائم به * اي بالمال * ويتبرأوا *
حذف النون للتخفيف * به * اي بالاستخلاف * ان لم يتركه يد احد فليزمه
حفظه * ينصب يلزم في جواب النفي والهاء في يلزم لقوله احد فان لم يستخلفوا

الكل جعل خليفته له وقيل
الحاضر فقط وان ترك اطفالا
او غيبا في غير منزله وليس
معهم بعض العشيرة لزم
اهل المنزل استخلاف على
مالهم والا ضموا ان تلف
ورخص وان مات في منزل
وغاب وارثه فلي اهلكه
حرزه واستخلاف قائم به
ويتبرأوا به ان لم يتركه يد
احد فليزمه حفظه

ولم يتركه بيد احد ضمنوا وان تركه بيد احد لزم حفظه من كان في يده
 حتى يصل اربابه * وهم الورثة او الغرماء وان لم يكن له ذلك ولا وصية
 او صلة بيد الامام وان لم يكن فييد القاضي او نحوه فيعمل في مال المسجد والذي
 كان بيده ان ينفقه على الفقراء اذ علم انه لا وارث له ولا غرماء ويبحث عن
 وصية ولم يجدها * * * له ان يوصي به كما انه * يوصي به ان لم يجدهم * ولم
 يعلم انهم كانوا له او لم يكونوا * وقيل يبيعه وينفقه * اي ينفق ثمنه على الفقراء
 مطلقا واجيز انفاقه بلا بيع واذا اتفق وتبين مستحقه بارث او دين ضمن له
 ان لم يقبل الاجر * * * وجاز بلا وجوب استخلاصهم على مال تركه غائبهم *
 وسافر عنه * بمنزله * في غير يد احد * لا بيد احد * ان علم به * وقيل يجب
 ان يستخلفوا واما ان لم يعلم به فسافر ولم يكن بيد احد فعليهم الاستخلاف له واما
 ما تركه بيد احد فلا يصح استخلاصهم عليه الا ان يطلب منهم حفظه له فلهم
 قبوله وبعد ذلك فعليهم الاستخلاف قول الشيخ احمد وليس على المشيرة شي
 مما ترك الغائب من المال ولا ما استفاده من المال بوجه من وجوه المكاسب كلها
 الا ما دخل ملكه مما ليس له فيه صنع مثل الميراث والوصية واشباه ذلك والله اعلم
 باب * في الاستخلاف والنزع ايضا وقعود الام * ان مات شريك غائب في
 مال * متعلق بشريك * بمنزله * متعلق بمات او مات مال * فورثه * اية
 ورث الغائب ذلك الشريك الميت * استخلفوا * خليفة واحدا * على الكل *
 نصيب الغائب وميراثه وجزا ان يستلوا واحدا على ميراثه واحدا على نصيبه
 وانما جاز ووجب استخلاصهم على نصيبه ولو تركه في البلدة وسافر عنه لانه لم
 يتميز من نصيب الميت وكذا لو ورثه هو وغيره ولم يحضره من ورث معه * يختلف
 عن كل واحد عشيرته ان لم تكن واحدة وان لم تكن عشيرة واحد هناك او لم تكن
 عشيرة استخلفت على الكل عشيرة الاخر من يحفظه لانه لم يتميز نصيب كل والاولى
 ان يستخلف على من لم تكن عشيرته اولا عشيرة له الامام او الجماعة او نحوه وان
 كان للوارث شيء من المال غير مشترك سافر عنه لم يلزمهم الاستخلاف على هذا
 الشيء على مامر * وان جعلوا قائما * غير خليفة * على ما ورث * الانساب

حتى يصل اربابه ويوصي
 به ان لم يجدهم وقيل يبيعه
 وينفقه وجزا بلا وجوب
 استخلاصهم على مال تركه
 غائبهم بمنزله لا بيد احد
 باب *

ان مات شريك غائب في
 مال بمنزله فورثه استخلفوا
 على الكل وان جعلوا قائما
 على ما ورث

بعد غيبته ثم ورث * مالا * اخر لم يلزم انقام هذا * اي لم يلزمه هذا المال
 الذي ورثه بعد غيبته لانهم لم يستخلفوا على * له مطلقا وعليه نفسه من حيث المال
 وان فعلوا ذلك لزمه القيام على كل ما حدث له كما قال * الا ان استخفوه للغائب *
 اولماله وهكذا * ولزم خليفة مال طفل * اي لزم خليفة طفل مال الطفل
 مطلقا * ما كان عند الاستخلاف وما حدث بعده ان استخفوه على الطفل
 او على ماله هكذا واما ان استخفوه على ماله هذا فلا يلزمه غيره وقيل يلزمه ما حدث
 للغائب اوله لقل ولو قولوا على هذا لان الموجود مهد للحدث الا ان حضروا له
 الاستخلاف في الموجود مثل ان يقولوا استخلفناك على هذا المال فقط او على هذا
 لا غيره والمجون في هذه المسائل ونحوها مامر او ياتي كالطفل والامام ونحوه فيما
 مر او ياتي كالعشيرة * وان استخلفوا * خليفة * لمائب مات * الغائب
 * وورثه * غائب * اخر جدد عشيرته * اي عشيرة الغائب الاخر * قائما *
 اي خليفة له ولو كانت عشيرته واحدة ولهم ان يجدوا الخلافة للاول فيكون
 خليفة لا ياتي ببدن كان الاول ولكن يقضون من عنده المال ثم يردونه اليه وقيل يجوز
 بلا قبض من عنده وهكذا القولان كما ذكرت تجديد الخلافة للخليفة وذلك * ان كان
 المال معهم * في البلد او الحوزة او الاميال وقيل يلزمهم ولو كان في غير ذلك الا
 ان كان في حوزة الغائب الوارث او امياله او موضعه * والام ان قعدت على
 اولادها ورثت معهم سقط * الاستخلاف عليهم * عن عشيرتهم ان قامت *
 امهم * بهم ويدين * انقعود * بعد انقضاء العدة ان قالت * بعدها * قعدت
 عليهم ولا تزوج * وان قالت ذلك في العدة لم يصح لانها لا يصح ان تزوج في العدة
 فضلا عن ان تترك فيها ولو علقت الترك لما بعدها واما التي طلقها زوجها او كانت
 مشركة او امة فلا يلزمهم ذلك * وقيل ان تركته * اي ان تزوج * ولم تذكره *
 فذلك قعود * وقيل * ان تركته فذلك قعود * ولو * كانت * تذكره * لم
 تزوج * والقاعدة * على اولادها * تفعل ما يقوله الاب * من بيع وشراء
 ورضن وارتهم ان واكرء واكتراء وغير ذلك بالنظر الى مصلحة الولد وقيل لا يبيع
 الاصل فلا ولو لاجته والولي يفعل مثل ما يفعل الخليفة ولا تنزع مال ولدها الحاجة

بعد غيبته ثم ورث * اخر
 لم يلزم القائم هذا الا ان
 استخفوه للغائب ولزم
 خليفة مال طفل مطلقا
 وان استخلفوا لغائب مات
 وورثه اخر جدد عشيرته
 قائما ان كان المال معهم
 والام ان قعدت على
 اولادها ورثت معهم سقط
 عن عشيرتهم ان قامت بهم
 ويدين بعد انقضاء العدة
 ان قالت قعدت عليهم
 ولا تزوج وقيل ان
 تركته ولم تذكره وقيل
 ولو تذكره والقاعدة تفعل
 ما يقوله الاب

كما ينزع الاب وقيل تنزع وهو ظاهر عموم قوله تفعل ما يفعله الاب والولي والخليفة يرفعهما على الابتداء والخبر محذوف اي والولي والخليفة سواء اي يفعل كالخليفة وهذا اتم فائدة من علمهما على الاب ففي الديوان والولي يفعل مثل ما يفعل الخليفة وبطل القعود ويستخلفوا له بعد وصح ما فعلت قبل ان تزوجت وان تزوجها تزوجا فاسدا ككونه بلا ولي او بلا شهود او خرجت محرمة للزوج او فارقت زوجها بطلاق او فداء او حرمة او موت لانها عازمت على التزوج وشرعت فيه فليس لها حكم القاعد ولو بطل فان ارادت بعد ذلك ان تقعد على اولادها فلا يجوز ولا يثبت لها فعل القاعدة ولو تركت التزوج بعد واذا قالت المرأة لا اقعد ولا اتزوج فلا تكون قاعدة لان قولها لا اقعد نفي للقعود وقولها لا اتزوج نفي للتزوج وليس كلما اتنى التزوج وثبت تركه يثبت القعود فصح لها ان لا تكون قاعدة ان ارادت ولو تركت التزوج والحاصل انها تترك التزوج ولا تفعل فعل القاعدة ان شاءت وفي خروجها من الخلافة ان استخلفها ابوهم وتزوجت بعده قولان قيل لا تخرج بالتزوج لانه لم يشترط في استخلافه اياها ان لا تتزوج والزوجة يصح استخلافها وهو حق في ذمتها لا يعللها الزوج عنها وقيل تخرج بالتزوج لان المعتاد ان المرأة غير المستخلفة اذا تزوجت بطل قعودها ولان الزوجة في عصمة الزوج له ان يمنعها عن التصرف في الاشغال فيحمل استخلاف الاول لها على التقييد بعدم التزوج او تخرج عن وعدها حتما بالتزوج ولو كرهت ترك الوعد لانها قد تزوجت كما لو وعدت ان تزور انسانا او تعمل له كذا من الخدمة بنفسها فتزوجت فمنعها زوجها لم يجز لما ان تعصيه وتتوب من التزوج قبل القضاء ولا يبطل بترك القعود او بنية التزوج او بذكره حتى يعقد النكاح وان استخلف امرأة لم يتزوجها او تزوجها ففارقها على اولادها ثم تزوجت لم تخرج عن الخلافة وينزع خليفة الاب نفسه ان شاء عند الامام او اتقاضي الحاكم او السلطان او نحوهم كما ان خليفة اي خليفة الامام ان ينزع نفسه عنه اي عند الامام الذي استخلفه او الامام الذي بعده وخليفة القاضي ونحوه النزع عنه او عند الامام وينزع خليفة العشيرة نفسه عندهم

والولي والخليفة وبطل ان تزوجت وان فاسدا او فارقت وفي خروجها ان استخلفها ابوهم عليهم وتزوجت قولان وينزع خليفة الاب نفسه ان شاء عند الامام بخلافه عنده وخليفة العشيرة عندهم

اي عند العشيرة وجوز لخليفة الاب النزع عندهم اي عند العشيرة وخليفة الامام ايضا النزع عند العشيرة ان لم يكن ذلك الامام ولا اخر بعده وان استخلف بعضهم اي بعض العشيرة رجلا فنزعه اخرين رد امرهم لصلحاءهم فيثبتونه او يطلونه ويحددون اخر وان اختلف صلحاءهم ردوا امرهم الى من فقههم كالامام والقاضي والجماعة وسقط الاستخلاف عن عشيرة يتيم منه وماله بالنصب عطف على الهاء اولياءه منهم متاق يمنع ان لم يصلوا الى ذلك الاستخلاف الا بقتل وكذا مال الغائب سقط عن عشيرته الاستخلاف عليه ان منعهم عنه اولياءه ولم يصلوا اليه الا بقتال والله اعلم باب في حفظ مال الشريك والرفيق والمخلط من مات بيته سواء سكن معه فيه ام سكن فيه المريض دونه مريض او غير مريض ممن دخل بيته باذنه ومعه مال لزمه حفظه والقيام له بامر الميت وكذا فيما باقى من المسائل حفظ ماله اي ماله المريض وكذا غيره او منع صاحب البيت من مال المريض او غيره والمصدق واحد فيه اي في البيت ومثله الدار والسفينة ونحو ذلك ولا يلزمه حفظ ما ليس معه في البيت ونحوه مما ذكرت ولا مال من دخل الدار مثلا بلا اذن منه ولو جاز له الدخول بلا اذن ممن اضطره عدو او سبع او غير ذلك وكذا حفظ اولاده الصغار ومجانبة ومن لا يستقل بنفسه من عياله ان كانوا معه في البيت قال الشيخ احمد ويجب على قوم مات رجل في المنزل ان يحفظوا ماله وتركته مالم تكن في ذلك المنزل عشيرة وان كان له عشيرة فيه فلا شيء عليهم وكذلك من مات في بيته فهو اولى به من اهل المنزل ان لم تكن له عشيرة يحفظ تركته حتى يوصلها الى الورثة ان لم تحضر العشيرة ولا يقعد المريض او نحوه ممن مات في بيته او نحوه (في فراش مات فيه او وسادة) والقاعد فيها هو صاحب البيت او نحوه (وقعد فيما لبسه فقط كحبة وبرنوس وشملة ونعل وشاشية وخاتم وقرط وغير ذلك من انواع اللباس وما يربط به كحزام) ان سكن ربه اي رب البيت وكذا نحو البيت (معه) او كان فيه غير ربه وحدث عليه ذلك المريض (والا فهو)

وجوز لخليفة الاب النزع عندهم وخليفة الامام ايضا ان لم يكن وان استخلف بعضهم رجلا فنزعه اخرين رد امرهم لصلحاءهم وسقط عن عشيرة يتيم منه وماله اولياءه منهم ان لم يصلوا الى ذلك الا بقتل وكذا مال الغائب

باب

من مات بيته مريض لزمه حفظ ماله فيه ولا يقعد في فراش مات فيه او وسادة وقعد فيما لبسه فقط ان سكن ربه معه والا فهو

اي الميث * اولى بما فيه * اي في البيت من وسادة وفراش ووال وغير البيت
كالميث مثل الدار والسفينة في مسائل الباب مما مر او ياتي لكن ان كان معه احد
في الدار ساكن في نيت منه فقط فليجوز المريض ما في بيت هو فيه واما من في
الدار او غيرها مما ليس مسكناً فانه يقعد في فراشه ووسادته * ورب البيت
واهل المنزل سواء في * لزوم حفظه * تركته * ولو سكن معه ولا ينافي هذا
ما مر من قوله من مات بيته مريض لزمه الخ لان مراده هناك الاختيار بانه
لزمه من غير تعرض بانه لزمه وحده او مع غيره ولو نبادر انه لزمه وحده من
العبارة فصرح هنا بانه لزمه مع اهل المنزل * و * انه * (قيل هو اولى به) *
حفظه * (ها) * من اهل المنزل * (ان كان معه فيه * ولما وجه حسن ان نقول
انه اراد اول الباب بحفظ ماله حفظه في البيت مادام فيه واذا خرج منه بوجه
شرعي كارساله الى صاحبه او التصرف فيه بما يجوز تقبل يلزمه وحده وقيل مع
اهل المنزل * (وان كان مع المريض فليكن به من غير اهل البيت لزم اهل المنزل
دونه) * لانه ليس البيت ملكاً له دخله باذنه ولو قام به ولانه ليس من اهل
المنزل وان كان منهم لزمه معهم وكذا لزم صاحب البيت معهم * (وقيل هو اول
بما في البيت) * اي بحفظه لقيامه به ومخاطبته له كالرفيق في السفر ولزم في الخارج
اهل المنزل وما بيد احد لزم من في يده كالانعام بيد الراعي والدابة بيد المكثري
وما ذكره المصنف ثبت ان كان المنزل بيوت شعرا وبيوت عود لا توصف بالحارات
وكانت مختلطة متقاربة غير معتزلة قطعاً او بيوت بناء لكنهما حارة واحدة
كبيرة او صغيرة ملتصقات او منفردات * و * اما * ان كان في المنزل حارات *
اراد الحارين فصاعداً فانه * لزم اهل حارة مات فيها * اي من علم منهم به
ولم يمت في بيت بل في طريق من لا * القيام به * غسلاً وكفاً او حفراً ودفاً وحفظاً
حتى يدفن وغير ذلك * وحفظ تركته وسقط * ذلك كله * عن غيرهم * هذا
قول من قال انه يلزم اهل المنزل اذا لم يكن حارات واما من قول يلزم صاحب
البيت ان كان معه فانه يقول يلزمه اذا كان المنزل حارات وحده ايضاً * وقيل
لزم اهل المنزل * كلهم * ان تركه * اي ان تركه اهل حارة مات فيها * وان

اشترك

اشترك اثنان * او اكثر * بيتاً واسكنوا * او اسكنوا * اخر بكراه او نحوه *
كالعارية * وقد تفاضلا * او تفاضلا * فيه فمات لزمهما * او لزمهم * حفظه *
في ذاته في القيام بأموره وفي ماله * سواء * فيلزم من ذلك مالك ثلاثة ارباع
البيت ما يلزم مالك ربه فقط سواء قلنا انه يلزم من ملك البيت وحده
او اهل المنزل او الحارة * وان اذن له احدهما * او احدهم * لزمه وحده *
او مع المنزل او الحارة دون شريكه الا ما يوجب شريكه في الحارة ان
كان فيها او المنزل ان كان فيه * ان لم يسكن معه شريكه * وان سكنه معه
لزمه ما لزم الذي اذن له الا ان حجر عليه فلا يلزمه الا ما يلزم اهل الحارة او المنزل
* ومن مات ساكن معه بازواجه واولاده في بيته لزمه * او مع اهل الحارة
او المنزل * حفظ تركته * واولاده الصغار دون البالغ المستقلين * وفي غيرها *
اي غير تركته وفي غير صفاره وغير بلغه المستقلين * الوقف * وذلك كزوجته
الطفلة والمجنونة وزوجته التي لا تقوم بنفسها واولاده البالغ المجانين هل يلزمه كاهل
الحارة او المنزل حفظهم واما البالغ المستقلون بانفسهم فلا وقف فيهم لانه لا يلزمه
ولا غيره جزماً وازمه حفظ صفار ايضاً يسوا باولاده لكنه سكن بهم والصغار
مطلقاً كالتركة * وعلى الرقبة حفظ تركة ميت لا احد معه في رحله * وكذا
حفظ صفاره ومجانينه سواء اولاده او غير اولاده * وان كان * معه فيه احد * ولو
صاحبه او * احداً * من عشيرته او انثى * منهم او من غيرهم * او عبداً لزمه
دونهم * اي دون الرقبة فان لم يحفظه كان جناية على سيده في الرقبة وما دونها
* وكذا شريكه * في كل شيء او في الذي معه وانما جعل صاحب ومن كان
من المشيرة غاية بالنسبة الى ولده او زوجته واجيره او خادمه او عبده اي ولو
صاحبه او عشيرته او انثى غير زوجته او عبداً ليس له ولا سيما ان كان ولده البالغ
او زوجته او اجيره او خادمه او عبده * ومن معه في الرجل اولى به ان خلط معه
الزاد والاكل * وان خلط معه ولا ياكل معه فهو كفيره قتلوا رحمهم الله في الديوان
وانما يكون صاحبه في الرجل الذي ياكل معه في قصمة واحدة واما غيره فلا وعلى
شريك الغائب ان يحفظ ما كان في يده واما ما كان في يد احد غيره من الناس

اشترك اثنان بيتاً واسكنوا
اخر بكراه او نحوه وقد
تفاضلا فيه فمات لزمهما
حفظه سواء وان اذن له
احدهما لزمه وحده ان لم
يسكن معه شريكه ومن
مات ساكن معه بازواجه
واولاده في بيته لزمه حفظ
تركته وفي غيرها الوقف
وعلى الرقبة حفظ تركة
ميت لا احد معه في رحله
وان كان ولو صاحبه او
من عشيرته او انثى او
عبداً لزمه دونهم وكذا
شريكه ومن معه في الرجل
اولى به ان خلط معه
الزاد والاكل

فليس عليه منه شيء وان ضيع الذي في يده فهو ضامن ولو علم الشريك بذلك وقيل
ليس على الرقعة شيء اذا لم يكن احدهم في الرجل وقال الشيخ احمد عشيته اولى
من الرقعة فان لم تكن العشيبة فالذي يا كل معه ويشترك معه زاده فان لم يكن
فمن راحل معه فان لم يراجل معه احد فاهل الرقعة اليه كاهم سواء فليحفظوا ماله
ويجعلوا عليه الامين يحرسه فيعمل فيه بالنظر مع اهل الصلاح والبيع في ذلك اصلح
واولى * (وان) * كانت * (في الرقعة عشيته) * كاهم او بعضهم * (و) * لكن
* (ياخذهم) * اي العشيبة * (باستخلاف على تركته) * ان شاء وان شاء حفظها
حتي يوصلها * وهل هم اولى من شريكه بمنابه * بمناب الميت فيستخلفون على مناب
الميت لانهم بمنزلتي في الايصال للموارث وقضاء الديون والوصايا حين لا وارث
* (او) * يثبت * (عكسه) * بان يكون الشريك اولى بمناب الميت لشيوع الشركة
لان الشريك شريك في كل جزء من ذلك * (قولان) * والوارث ان كان هناك
اولى من الشريك لان مناب الميت مالهم وهو اولى به ولو استغرقته الديون والوارث
ايضا اولى من صاحب الدين الا ان استغرق ماله الديون ما حضر وما غاب وحضر اصحاب
الديون فهم اولى من الوارث وقيل الوارث اولى والوارث ايضا اولى ممن في الرجل وقيل
الذي في الرجل الى ومختار الديون الاول * (وغرم) * الشريك * (ما انتفع به) *
بعد الموت اي نصيب الميت مما انتفع به * (من مشتركها) * لا ما انتفع به قبل
الموت الا ان احببت عليه الدعوة * (ولا باس لشريك غائب) * اي على شريك
غائب او اللام للاستحقاق اي لا اثم او ضمان يستحقه شريك غائب * (في حرث
ارض اشتركاها ويسقيها) * بالرفع على الاستيناف اي يجوز له حرثها لكن يسقيها
* (يسيل بينهما) * او بمطر لا بماء عين او يدير بينهما الا ان كان يترك لمن شاء من
الشركاء او بالنصب بان محذوفة عطف للمصدر على حرث اي في حرث ارض اشتركاها
وسقيها لورود الحديث في الارض احرقها او امنحها اخاك وساغ لهذا ان ياخذ بنفسه
لا شريك وماء المطر لا يمنع منه مانع الا من يصرفه عن موضعه وهذا لم يصرفه
* (وقيل) * لا باس عليه في حرث * (منابه منها فقط) * بعدل في القسمة واما حرثها
كلها او اكثر من نصيبه فلا يجوز لان المال لا يحل الا بالهبة او نحوه الا على الحرز

وان في الرقعة عشيته
وياخذهم باستخلاف على
تركته وهل هم اولى من
شريكه بمنابه او عكسه
قولان وغرم ما انتفع به
من مشتركها ولا باس
لشريك غائب في حرث
ارض اشتركاها ويسقيها
يسيل بينهما وقيل منابه
منها فقط

لصاحبه ويجوز نصب مناب اي وقيل يحرق منابه وسواء في القولين حرث
الحبوب والبقول وجميع ما يحرق وتقدم القولان وغيرها في مسائل هذا المجل في
اواخر الشركة * (وان سقى زرعاً) * هوله حرثه قبل ان يغيب الغائب او بعده
او حضر شريكه في الماء * بارضه * وهو مختص بها لا يشاركه فيها الا ب
ولا الحاضر * بماءها * ماء البئر او العين * فعليه مناب شريكه في الماء * منه *
اي من الزرع فيقدر له العدول جزءا منه او قيمته ويجوز رد الضمير للماء اي مناب
شريكه من الماء بان يقرم له العدول منابه في الماء الذي يسقي الحارث فيعطيه
ثمنه * (و) * اذا غاب الشريك عن مال الشركة فان الشريك الحاضر له * ياخذ *
سهمه بالكيل او بالوزن * من * مشترك * مكيل او موزون * ان شاء وكذا
معدود او مسح متساو * وقيل لا * ياخذ فان اخذ على هذا فما اخذ فقيه نصيب
شريكه وما بقي فقيه نصيبه ايضا لان القسمة لا تصح في اصحابها الا بحضور الشركاء
او نوابهم * (و) * على القول الاول * ان اخذ * سهمه * حرز مناب شريكه ولا *
ضمان * عليه ان تلف بلا تضليعه * ووجهه ان في ترك الاخذ مع الاحتياج اليه
تعطيل الاموال والتعرض لضياعتها مع ان علة حضور الشركاء القسمة ان ياخذوا
حظوظهم غير ناقصة فساغ للحاضر القسمة بنفسه لان الكيل ونحوه عدل مع دفع
التعطيل * (و) * اذا خاف فساد المشترك غير المقسوم او فساد سهم الشريك
الغائب ان قسم الحاضر فانه * يبيع ماخاف فساد * بالدنانير او الدراهم ونحوها
من السكة لا بالعروض غير ذلك نقدا وان باع عاجلا او اجلا جاز وضمن سهم شريكه
وقيل لا يضمن * وياخذ منابه * من ثمنه ان باع قبل القسمة * ويجوز مناب
شريكه من ثمنه * والحاصل انه يقسم الثمن ويجوز سهم شريكه وقيل يحرز الثمن
كله حتى يجيء الغائب او نائبه وان قسم الشيء تخاف على سهم شريكه الفساد باعه
وحرز له ثمنه * وكذا الغلة ان ادركت * يحرزها كلها حتى يجيء الغائب او نائبه
وان خاف فسادها باعها وحرز الثمن حتى يجيء هو او نائبه وقيل يقسمه ويجوز
سهم الغائب ولا ضمان عليه اذا تلف ما حرزه من مشترك او ثمنه او سهم شريكه
منه او من ثمنه الا ان ضيع * ورخص له ان يقسمها مع عياله * اي عيال الغائب

وان سقى زرعاً بارضه
بماءه فعليه مناب شريكه
منه وياخذ من مكيل او
موزون وقيل لا وان اخذ
حرز مناب شريكه ولا
عليه ان تلف بلا تضليعه
ويبيع ماخاف فساد
وياخذ منابه ويجوز مناب
شريكه من ثمنه وكذا الغلة
ان ادركت ورخص له ان
يقسمها مع عياله

كزوجته وابنه البالغ وعبد و كل من تركه في داره ياكل من ماله ويأخذ عياله سهمه
 فيرا منه ولا يجد اخذها بالقيمة ولو بتقويم العدول ويجوز بتقويم العدول
 عدول المال والولاية قيل ان ياكل منها شيئاً يقوموناه فيأخذها كلها ويجوز
 لشريكه من ثمنه ويجوز ايضاً ان يقوموها له بعد الاكل منها لكن يضمن مناب
 شريكه من الثمن الا ان اكل بقسمة بعضها مع عياله فلا يضمن منابه من الثمن واذا
 قوموا له فأنما يقومون ماراوا دون ماكل بلاقسمة فيكون مناب ماكل بدونها في ضمانه
 حتى يوصله لصاحبه بالمثل او بالقيمة وان قل لهم اكلت منها كذا فقوموا له
 على قوله جاز التقويم ولا يشهدون به لانهم لم يشاهدوه وان اخذها بغير تقويم
 هم اي العدول بل بتقويم غير العدول في المال والولاية او بتقويمه هو ضمانها
 ولو عزل منابه من الثمن ودفعه قبل الاكل وانما يضمن مناب المثل او القيمة
 بتقويم اخر لا مناب ثمن ذلك التقويم لبطلانه ورخص في غير عدول في غير
 عدول الولاية بل بعدول المال ان كانوا اهلاً لذلك التقويم تقويم مال الغائب
 بان تكون لهم معرفة تامة في التسعير ورخص في تقويمه لفساده اذا عدل بالسعر او
 زاد على نفسه ولا يصح التقويم بغير التقدين وما يجري مجراها من سكة الخناس
 وغيره وان قوموا له عدول قبل الاكل منها واحضر الثمن كله
 ووزنه ان كان مما يحتاج للوزن ولا يشترط وزن ما يجري بدونه كالدور الرومية
 وغيرها وكذا نيز ودراهم مضروبة جارية بلا وزن واره امانة واخبرهم انه ثمن
 منابه ومناب شريكه فلان سواء الامناء الذين قوموا له او غيرهم ف
 عزل منابه من مناب شريكه بالقسمة فدفن ودفن مناب شريكه
 بحضورهم او قسم الثمن وحده وعزل مناب شريكه واره هم اياه
 ووزنه ان كان يحتاج للوزن ودفعه بحضرتهم يرى منه وان اكل منها بعد تقويمهم
 قبل الدفن لم يبرأ ولو دفعه بعد واشهد عليه امانة تنزيلاً لدفعه منزلة
 قبض الشريك اياه فاقوته بالاكل منها قبل الدفن صار به ضامناً لانه لم يتم التقويم
 لانه يتم بالدفن المنزل منزل حضور الشريك وقبضه وانما يضمن منابه من ذلك
 التقويم لصحة التقويم في ذاته ورخص ان يبرأ ان دفعه بحضرتهم بعد الاكل

ولا يجد اخذها بالقيمة ويجوز
 بتقويم العدول قبل ان
 ياكل منها شيئاً وان اخذها
 بغيرهم او بتقويمه هو
 ضمانها ولو عزل منابه ودفعه
 قبل الاكل ورخص في
 غير عدول ان كانوا اهلاً
 لذلك ولا يصح التقويم
 بغير التقدين وان قوموا
 له عدول قبل الاكل
 واحضر الثمن ووزنه واره
 امانة فدفن مناب شريكه
 بحضورهم يرى منه
 وان اكل منها بعد تقويمهم
 قبل الدفن لم يبرأ ولو دفعه
 بعد واشهد عليه امانة
 ورخص

وان وزنه بمحضرم ودفعه بدون محضر هم لم يبرأ ويضمن منابه من القيمة
 ولو اخبرهم به اي بالدفن وانه في موضع كذا بعد واجاز بعضهم ان
 يبيع سهم الغائب في السوق فيجزله ثمنه ويدفن قيمة غلة كل سنة وحدها
 ولو تعددت غلة السنة فكما قوموا له غلة اثار الدفن وزاد اليه ثمن الغلة الاخرى
 حتى تتم غلة السنة والذي عندي ان كل ثمن دفعه لا يجوز له ان يثبته او يظهره لزيادة
 اخر ولا لغيرها ولو من سنة واحدة وان نزع القيمة الاولى وفي قيمة
 غلة السنة الاولى واخط معها القيمة الاخيرة واراد بالاولى متعلق
 المتقدمة على الاخرى وبالاخير مطابق المتأخرة عما تقدمها فالثانية اخرة بالنسبة
 للاولى والثانية اخرة بالنسبة الى الثانية والثالثة اول بالنسبة للثالثة وهكذا باتصال
 او انفصال فان الثالثة اخرة ايضاً بالنسبة للاولى والرابعة اخرة بالنسبة للثانية
 والاولى والثالثة لم يبرأ منها اي من الاخيرة لانه اخطها وبالاولى ان لا يبرأ
 من الاول لكونه اثارها او اظهرها لان اظهارها ابطال للدفن الاول وليس له الرجوع
 الى كل غلة على حدة ان وقع شك او خصام او درك ورخص ان لا يضمن
 الاول ولا الاخيرة ان اظهر الاول او اثارها بلا حضرة احد او بحضرة الامناء
 المتولين وان لم يخط الاخيرة لم يضمنها ولو جعلها مع الاول وفي الاول الخلاف
 وان اشترك مع غائبين او اكثر فالحكم في الاخذ وعدمه وانقسمه والبيع
 والدفن وعدم الخط مامر خلافاً وتفصيلاً واذا علمت ذلك علمت انه جازله
 اخذ سهمها او سهمهم بذلك المذكور من التقويم بالخلاف المذكور فيه
 ولكن يضمن الثمن ثمن الغياب في موضع واحد غير مفسوم
 ولا يقسمه بنفسه وجوزله قسمه وجعل مناب كل واحد وان تعدد شركاء
 الغائب او الغياب جاز لم اولا حدهم او لاثنيين او اكثر اخذ منابه
 ان كان واحداً او مناهم ان كان فوق الواحد بذلك التقويم المذكور على
 الكيفية المذكورة فان اخذه واحد فلا اشكال وان اخذوه او اثنان او اكثر
 فعلى الرؤوس رهوس اخذيه ولو تفاضلوا في الشركة ولا يجد بعضهم
 ان ياخذ سهم الغائب او الغياب وحده ان اراد غيره ايضاً ان ياخذ ولا يقوم

وان وزنه بمحضرم ودفعه
 بدونهم لم يبرأ ولو
 اخبرهم به بعدو يدفع قيمة
 غلة كل سنة وحدها وان
 نزع الاول واخط معها
 الاخيرة لم يبرأ وان ارخص
 وان اشترك مع غائبين
 جازله اخذ سهمها بذلك
 ويدفن الثمن في واحد
 ولا يقسمه بنفسه وجوزله
 جعل مناب كل واحد
 وان تعدد شركاء الغائب
 جاز لم اولا حدهم اخذ
 منابه بذلك فعلى الرؤوس
 ولو تفاضلوا في الشركة

لبعضهم بلاذن من الباقيين الا ان لم من يقوم لهم ان الباقيين تركوا وكذا لا يشهد احد ولا يحضر الدفن الا بذلك ولا يجوز اخذ بعض منابه فقط باضافة بعض لمناب ولا اخذ بعض مناب غائب وبعض مناب غائب وهكذا واخذ مناب بعض الغياب ان تعددوا اثنين او اكثر وترك مناب بعض وذلك ليلا يضيع مناب من لم يؤخذ منابه من الغياب وجاز اخذ مناب غائب بذلك ولو كان الغائب طفلا او مجنوناً او ابكم او نحو ذلك او مجنونا عليه واذا جاء المحجور عليه لم ياخذ الثمن بل يصرفه من حجر اليه وجاز لما اي للطفل والمجنون وكذا نحوها كما حكم اخذ مناب الغائب بخليفة اواب او قائم ياخذ لهم في عكسه وهو ان يكون الشريك الحاضر طفلا او مجنوناً او نحوها بل يحضر خليفتهما واما هاتان فبما غابا او حضر الشريك الغائب عاقلا سالما بالغ وكذا يجوز ان ياخذ خليفة احدهم واقامة مناب مثله او غير مثله ولو غابا معا مثل ان يغيبا الشريكان وهما طفلان او مجنونان مثلاً او احدهما مجنون والاخر طفل مثلاً فياخذ الخليفة مناب الاخران لم يحضر خليفة الاخر ولم يكن له خليفة ولا ياخذه به خليفته اي لا ياخذ بذلك مناب الطفل او نحوه اذا غاب او الغائب خليفته الذي اشترك معه في ذلك وان كشف ان التقويم بعد موته او دخوله الاميال والحوزة او الاميال دون الحوزة قيل او الحوزة دون الاميال فسد وكذا دخول خليفته او خليفة المجنون ونحوه وفسد التقويم لانه وقع وهو غير غائب وكذا الخليفة او قومه عنه وليس مالا له بل للوارث او المديان او غيرهما وهم حضرات كانوا ايضا غايبة فليحدد التقويم لان الاول كان بنية ان المال للشريك فانكشف الغيب انه ليس ملكا له حين التقويم وان قدم او مات قبل الدفن المأمورة الذي يفيد وهو المذكور او بعده وقبل الاكل تم الامر الذي هو التقويم والتملك وليس له اولوارثه الا القيمة وقيل بطل التقويم ان قدم او مات قبل الدفن وله منابه من الغلة لامن القيمة لبطان التقويم وان قومت للخليفة فظهر ان خلافة في حين التقويم قد زالت ببلوغ الطفل الذي قومت له

ولا يجوز اخذ بعض منابه فقط او مناب بعض الغياب ان تعددوا ووجاز اخذ مناب غائب بذلك ولو طفلا او مجنوناً ولها بخليفة اواب في عكسه ولا ياخذه به خليفته وان كشف ان التقويم بعد موته او دخوله الاميال فسد وان قدم قبل الدفن او بعده وقبل الاكل تم الامر وليس له الا القيمة وقيل بطل ان قدم قبل الدفن

بواسطة الخليفة او زالت باقاة المجنون او نحو ذلك او بابطال مستخلفه اياه عن الخلافة او بابطال غيره من له ابطاله بطل التقويم ايضا واما الدفن الذي لم يمر به وهو الدفن بلا محضر الامناء او الدفن بالحاط مع الاخرى فان قدم بعده او بعده وبعد الاكل ايضا او مات فانه يبطل التقويم ايضا على الخلاف في جواز ذلك ولا ياخذ شريك الغائب منابه اي مناب الغائب بذلك لغيره وان كان غيره طفله او مجنونه او غيرها من هو وكيله او نحوها ولا ياخذها لنفسه مع شريكه الاخر وخصت غلة الاشجار بذلك المذكور من اخذ المناب بالقيمة وتباع غلة الحيوان كاللبن والصوف وبقية سهم منها ويجوز سهم الغائب لانها توجد شيئاً فشيئاً ويوجد مشتروها ويكثرون وان خاف فسادها ولم يجد مشترياً اخذ منابه اي مناب شريكه بتقويم كما مر ويحفظ ثمن سهم الغائب بالدفن وكذا كل ماييده بامانة او نحوها كعمارية او لقطة من كل مائيس في ضمانه وقيل او كان في ضمانه ان ايس من صاحبه او خاف فسادها ولم يجد مشتريه يشترياً اخذ منابه بتقويم كما مر وكذا كل ماييده بامانة ان خاف فسادها ولم يجد مشترياً اخذ منابه بتقويم كما مر وكذا كل ماييده بامانة ان خاف فسادها ولم يجد مشتريه اخذ منابه بتقويم كما مر وكذا كل ماييده بامانة ان خاف فسادها ولم يجد مشتريه اخذ منابه بتقويم كما مر

ولا ياخذ منابه بذلك لغيره وان طفله وخصت غلة الاشجار بذلك وتباع غلة الحيوان ويقسم ثمنها وان خاف فسادها ولم يجد مشترياً اخذ منابه بتقويم كما مر وكذا كل ماييده بامانة ان خاف فسادها ولم يجد مشتريه اخذ منابه بتقويم كما مر

فيها الا ثمن غلته اذا قدم حضرت الغلة ولم تحضر ومنهم من يرخس لشريك الغائب
اذا طالت غيبوته حتى لا يعرف حياته من موته ان يترك ماله الى مال غيره ولا
ضمان عليه ويؤدي زكاة ذلك ومنهم من يرخس في الزكاة اذا تركه للخوف فيما
بينه وبين الله تعالى **خاتمة** في الكفارات **ندب** كل **مسلم** اي موحد
ان يرغب في الكفارات **اي** ان يكثر منهن فبدر عن الاكثار منهن بالرغبة
فيهن لان الرغبة في الشيء تدب للاكثار منه ولزوم له او المعنى ان يكتسب
ما ينقل منه الى الرغبة فيهن ودوا التفكير في موجبات الكفارة وانما قلت ذلك
لان الرغبة ليست مما يكتسب بالاستقلال بل امر ضروري والحاصل انه ندب
ان يكثر منهن في حياته ويوصي ايضا بعد موته كما قال **ويختتم بها**
ويجوز ان يريد انه ندب ان يختتم بهن باكثاره منهن على العموم سواء كما مر او يوصي
بكثير او يكثر في مرضه او قبل ذلك كله وخص المسلم لانه المنتفع لا المشرك
ولانه هو الذي يلقي السمع الى الاحكام من الندب وغيره فيفعل او يوصي دون
المشرك **فانه** قل ما يخلص من موجبها **واخص** **خصوصا** **بزيادة** الترغيب
من يكثر الحلف فانه يحنث **في** اكثر ايمانه او كلها او نصفها او قليلها **والحائث**
يا كل اموال المساكين **اذا** كان يحنث ولا يؤدي كفارة الحنث الى المساكين
وكذا اذا كان يحنث في يمينه ولا مال له حين الحلف وبعده اذ لا يجد ما يعطي
وكذا اذا كان يحلف بماله للمساكين فانه يلزمه بالحنث عشر ماله لهم فاذا لم يعطهم
ايام فقص اكل اموالهم واكل اموال الناس بالباطل كبيرة والمراد انه يخشى عليه
الوقوع في ذلك فهذا يدل ان من لزمته كفارة ولم يعطها ولم يوص بها هلك ان
تعذر ترك التكفير وان نسي فعل الحلاف في نسيان التبعات وهو قول ائمتنا لظاهر
الوجوب مثل قوله تعالى فكفارتها اطعام عشرة مساكين فان المتبادر منه الوجوب وقيل
بحكم بهيئته لا بهلاكه وقيل يوكل امره الى الله وقد مر ذلك وهلاك تارك الكفارة
اقوله من هندي ويناسبه قول الديوان من يخاف يحنث ومن يحنث تكن عليه
اموال المساكين ومن تكن عليه اموال المساكين يدرك بها النار **والحالف** يعق
يستخدم احرارا **ويستعبد** **ويبيع** **ويحمل** ان يريد ذلك بقوله يستخدم احرارا

خاتمة
ندب مسلم ان يرغب في
الكفارات ويختتم بها فانه
قل ما يخلص من موجبها
وخصوصا من يكثر
الحلف فانه يحنث والحائث
يا كل اموال المساكين
والحالف يعق يستخدم
احرارا

وذلك بان يحنث في اليمين بالعتق ويترك الحكم على عبيده الذين عتقوا بحكم الحرية
ويستعبدهم فان كان يخاف بالعبيد الذين ملكهم فقد استخدم احرارا متعنين او
بالترام فحرير مطلق العبيد فانه يواخذ كما يواخذ من استخدم احرارا لانه لومه ان
ملك عبيدا فيعتقهم فلم يفعل فاماني المدين الذي ملكه فهالك جزما واما في غيره
فلي قول على حد ما مر في الحنث من الحلاف **والحالف** **بطلاق** قاعد على
فراش حرام **اي** على زوجة حرام حرمت عليه بحلقه بطلاقها ثلاثا فيحنث ويدخل
عليها قبل ان تتزوج غيره او بما دون الثلاث فيدخل عليها قبل المراجعة او بالظهار
فيدخل عليها قبل التكفير وما اشبه ذلك والمراد انه يخشى عليه الوقوع في ذلك
وكذا في الحلف بالعتق يخشى فيه عليه من استخدام الاحرار وهذا ليس من
باب الكفارة ولكن ذكرها مع الحنث في اليمين الذي فيه الكفارة زيادة للفائدة
والزجر عنهما وليس مقصودين في الخاتمة بالذات بل لانهما يذكران مع الاول
في الاثر ولو كان ايضا في بعض انواعها كفارة ككفارة الزنى الذي هو نكاح
الزوجة قبل المراجعة او قبل تكفير الظهار او نحو ذلك وكفارة الظهار على القول
بانها تلحق المظاهر ولم يدرك زوجته بوجه ما والله اعلم قال الله جل وعلا لا يواخذكم
الله بالانوف في ايمانكم الآية وروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى ان
يحلف احد من الناس الا صادقا وقال ايضا من اراد ان يحلف فليحلف بالله صادقا
او ليصمت والمسلمون يكرهون كثرة الايمان ولو كان الحالف صادقا وقد قيل ان
كثرة الايمان من مساوي الاخلاق ويذنب للمره ان ينزه نفسه عن كل ما تعجب
عليه به الكفارة وكل من حلف من الاحرار البالغين الصحيحين العقول فحنث فعليه
الكفارة واما الاطفال والعبيد والمجانين فليس على من فعل منهم وحنث كفارة
وذكروا ان كل من فعل كبيرة فاليه مغلظة ومن فعل صغيرة فعليه كفارة يمين
وقيل في هذا كله كفارة يمين فمن اجل ذلك لا ينبغي لاحد ان يرغب عن الوصية
بالكفارات لانه لا يدري ما يكون عليه من ذلك واذا اراد ان يؤدي بما عليه من
الكفارات والمغلظات وكفارات الايمان فانه يوصي بكنا وكذا مغلظة وبكنا وكذا
كفارة يمين ومنهم من يقول انما يوصي بما عليه من الايمان والمنغلات هكنا وان

وبطلاق قاعد على
فراش حرام وان

أوصى بكذا وكذا كفارة فهل بطلت * لأنها تعطلت بالجهل اذ لا يعلم ما مراده
 المغلطات او مرسلات فلما بطلت كانت كسائر التركة للورثة * او تنفذ في
 مرسلات * لأنهن المذكورات في القراء باسم الكفارة ولأنهن ادنى ما يطلق
 عليه الاسم ومن الاقوال القول بانصرف الفرد الى الادنى ولان من العلماء من يقول
 تجري المرسلة عن كل مغلظة الا كفارة القتل والظهار * وانصف فيها ونصف في المغلطات *
 لان هذا هو التوسط في هذا الحل وقد مر ان الفرد اذا طلق انصرف الى الاوسط
 عند بعض لان فيه عدم ادعاء الاعلى اذ يقين فيه المعطي وعدم ادعاء الاسفل
 اذ يقين فيه الذي يأخذ وقدم ذلك ولانه لو قال اوصيت لبني فلان او قال
 اوصيت لمولاء او قال اوصيت للحج والزكاة مثلاً لكانت القسمة على الروس
 * خلاف * ورابع الاقوال من الاصول انها تنفذ في مغلطات وهو قول من قل
 الفرد اذا اطلق انصرف الى الاكمل * وان اوصى بكذا وكذا لكفارات * مرسلات
 * ولمغلطات او لوصايا مختلفة * مثل ان يوصي للحج والعق والزكاة * قسم بسوية *
 ولو كان احدها يستغرق ذلك فلم يتم في سهمه جمع مع ما اوصى به غيره او عين
 به غيره كما مر في الحج والعق وكذا ماتم وبقي منه شيء وان كان مما يعطى بعضه
 اعطى ككفارة فانه اذا لم تتم اعطى ما وجد لها ولو مدا وكذا ان تمت وبقي وذلك
 لان القسمة اذا اطلقت انصرفت الى السوية لعدم الدليل على ترجيح وقد قال الله
 تعالى فهم شركاء في الثلث فاستوت الاخوة والاخوات من الام فيه * وخير ان
 قال لكذا او لكذا * او قال لكذا او لكذا او لكذا ثلاثاً او اكثر حملاً لكلامه
 على التخيير باو مع العامل * وقيل الاول * لتقدمه وتحققه والاجمال انما وقع
 بالثاني فليترك هو * وقيل بطلت * لدخول الجهل فيها باو فكانت مالا للوارث
 * وما اوصى به للكذب * مثل ان يقول اوصيت بدينار ودينارين او صاع
 برا او نحو ذلك للكذب * انفذ في مرسلات * اعطى كالكفارة فان كان مما
 يعطى في الكفارة اعطى كما تعطى الكفارات والا اشترى به ما يعطى فيها فاعطى
 كذلك ولو كانت الكفارة لا تتم فيه فاذا تمت مرسله اعطيت اخرى وهكذا حتى
 يفرغ ما اوصى به * وقيل يا كلة الاقرب * لانه لم يتبين تبييناً رافقاً لكل الاشكال

أوصى بكذا وكذا
 كفارة فهل بطلت او
 تنفذ في مرسلات او نصف
 فيها ونصف في المغلطات
 خلاف وان اوصى بكذا
 وكذا لكفارات
 ولمغلطات او لوصايا مختلفة
 قسم بسوية وخير ان قال
 لكذا او لكذا وقيل الاول
 وقيل بطلت وما اوصى
 به بالكذب انفذ في
 مرسلات وقيل يا كلة
 الاقرب

لا احتمال ان ذلك كفارة للكذب وان يكون لكون كذبه ضراً على انسان او ماله
 ولا يعرفه او ايس منه واما ان اوصى بالدنانير التي تلزم من كذب حيث لا يحل
 له فانها تعطى ثلاثة فقراء فجاءداً ويجوز لواحد او اثنين وان اوصى بنصف
 كفارة او تسمية منها جاز وانفذ فان سمي الكفارة فذاك والا انفذ نصف التسمية
 في المرسلات ونصف في المغلطة وقيل في المرسلات وقيل بطلت واذا اوصى للكفارات
 بما يجزي فيها انفذوه بعينه وان كان فيه عيب لا يجزي به ابدلوه بما يجزي وان شادوا
 انفذوه كذلك لانه اوصى به وفيه العيب من حياته ولم ان يبيعوه ويشترخوا بشئ
 ما يجزي وكذا ان اوصى بالدنانير او الدراهم للكفارات فانهم يشترون بها ما يجزي
 وكذا غيرها من العروض او الاصول يبيعونها بالدنانير والدراهم ثم يشترون ما يجزي
 وقيل يجوز ان يشتروا بما يجزي ولم ان يمسكوا الموصى به مطلقاً ويعطون قيمته على سعر
 اليوم وان زاد السعر زاد واوان نقص اعادوا على السعر الاول ومنهم من يرخص
 ان يعطوا على سعر ذلك الوقت زاد او نقص وكذلك جميع الوصايا وايس عليهم
 في هذا اكثر من قيمة الشيء الذي جعله للوصية اذا وسعه الثلث واما اذا لم يسعه
 الثلث فليهم مقدار ما وسعه وقيل انما ينظر في هذا الى ثلث الكل واما ان اوصى
 بكذا وكذا مغلظة او بكذا وكذا كفارة او معنى معلوماً ان يخرج من هذا
 الشيء فانهم ينفذون من ذلك ما وسعه الثلث كان الثلث اكثر من ذلك الشيء
 او اقل منه وانما تخرج الوصية في هذا الوجه من ثلث الكل وقيل لا تجاوز ذلك
 الشيء فان ارادوا امساكه لانفسهم جاز فينفذوا الوصية من ماله ولا يجوز للخليفة
 ان يمسه لنفسه الا باذن الموصي او الورثة وان اوصى بكذا وكذا للكفارة الواحدة
 او اثنتين او لثلاثة او لعدد يعينه انفذوا ما ذكره لهم من الثلث وان بقي شيء مما
 اوصى به مما لا يجاوز الثلث اكلوه وقيل ينفذونه زيادة على ما ذكره ومن يعطى
 الكفارات حتى بقي له مالا يتم فيه صاع ولا نصف صاع اعطى ذلك من
 اخذ اخرها وقيل يعطيه من شاء ممن اخذ او غيرهم من الفقراء وان اوصى بصاع
 لعشر كفارات او نحو ذلك انفذوا الصاع فقط مثلاً وان اوصى بعشرة
 دنانير للكفارات ان يخرج منها عشر كفارات فلما ينظرون في ذلك الى

كلامه الاول فيه نذون ذلك كله في الكفارات ان وسعه الثالث ولا يستقون
 الا ما جاوزته وان قال اوصيت بثمره دنائير لشعر كفارات ان يخرج منها كذا
 وكذا كفارة نظروا الى ما هو اكثر فأنفذه **وسقط** **الايصاء** او الموصى به
ان خرج وعاء سمي مافيه لكذا **كالكفارة** **فارغا** او فيه خلاف ماسي
 مثل ان يوصي بالشعير الذي في هذه المطمورة او القمح او بالدنانير التي في
 هذه الصرة او الزيت الذي في هذا الوعاء او التمر الذي فيه لكذا وكذا كفارة او
 لغيرها من الوصايا فلم يجد في ذلك شيئا او وجد خلاف ماسي **ويشذ** ماسي
 فقط ان وجد فيه هو وخلافه **كان** يوصي بشعير هذه المطمورة فيوجد فيها
 شعير وقح او يوصي بدنانير كيه فيوجد فيه دراهم وبالعكس **وان اوصى قبل**
بكذا قفزا **او مدا** او نحو ذلك **من شعير** **او غيره** **يخرج** من هذه
 المطمورة **او من هذه الدار** او نحو ذلك **فوجد فيها غيره** **بيع** واشتري منه
 اي من ثمنه **الشعير** **او غيره** ما يعطى في الكفارة وقيل يجوز ان يشتري به
 ما يعطى فيها بلا بيع وان وجد فيها دنائير او دراهم اشتري بذلك ما يعطى فيها وان
 لم يوجد فيها شيء فقيل يباع نفس المطمورة فينفذ من ثمنها وكذا غيرها من الاوصية
 وفي الديوان يرجع ذلك الى عادة الناس فيه والكفارات وغيرها مما يوصى به في ذلك
 سواء **وان اوصى بكذا مائة من كذا** **لكذا** **انفق بما سمي** **اي بما يطلق**
 عليه اسم ذلك الاثناء الذي سماه ولو باسم افراده **ولو** **كان في كلامه** **مجهولا**
 وقيل **بأوسط** وهو مختار الديوان اذ قالوا وان اوصى بكذا وكذا قصعة من
 شعير او ما اشبه ذلك من الانية المجهولة للكفارات او للمغلفات او لغير ذلك من الوصايا
 فانهم ينفذون باللاوسط من الانية التي سعى ولو كانت مجهولة ومنهم من يقول
 ينفذون بكل ما سعى من ذلك الاسم كان الورثة بلغا كلهم او كان فيهم طفل او مجنون
 وكذلك الخليفة على هذا المعنى ومن اوصى بكيل او وزن فكيل بلده او وزنه وان
 تعدد في بلده فبالاوسط مات في بلده او في بلد غيره وقيل بغير بلد مات فيه
 وان تعدد فبالاوسط وان لم يكن عيار لبلد الديوي او الحضري فعيار بلد يمتارون
 منه وان تعدد فبالاوسط وقيل في ذلك كله بادنى ما يطلق عليه الاسم اذا تعدد وان

وسقط ان خرج وعاء
 سمي مافيه لكذا فارغا وفيه
 خلاف ماسي وينفذ
 سمي فقط ان وجد فيه هو
 وخلافه وان اوصى قبل
 بكذا قفزا من شعير يخرج
 من هذه المطمورة فوجد
 فيها غيره بيع واشتري
 منه الشعير وان اوصى بكذا
 مائة من كذا انفق بما سعى
 ولو مجهولا وقيل بأوسط

قال بغير فلان او بهذا العيار ولم يحقق مقداره فتاف ولم يعلوا مقداره او بغير البلد
 فزاد اهل البلد في عياراتهم او نقصوا فان الورثة ان علموا مقدار الاول انفذوا به
 والا فليمتاطوا لانفسهم **ونحن** الخليفة او **الوارث** **البالغ** ان كان معه **اي مع**
البالغ **طفل** **او مجنون** او نحوه او غائب **ان خرج العيار الذي انفذه** **ما انفذ**
من كفارة او غيرها **زائدا** او ناقصا **فان كان زائدا** ضمن ما زاد للورثة وان كان
 ناقصا فللذين اعطاهم ورخص **ان يعطى** غيرهم اذا كان لغير معين كالكفارات
 وعليه فانه يعطى كل مانقص عن فقير اخذ تقدير على حدة واجيز ان يعطى الكل
 لواحد او اكثر اكن الخليفة **ينحن** للورثة ما زادهم طلقا الا من رضي والوارث **ينحن**
 الزيادة لمن لم يرض منهم **ولا طفل** ونحوه وان اوصى بعيار للكفارات او الزكاة فامرهم
 ان ينفذوا بعيار زائد او ناقص انفذوا بالعيار الذي يجزي وهو مد النبي صلى الله
 عليه وسلم اما بمشاهدة تعبيره او بقول الامناء وجاز امين واحد وقيل يجوز من
 صدقه وفي الديوان وان اعطوا بعيار فتبين لهم انه قد زاد على عيارات الكفارات
 فان انفذوا من اموالهم وهم بالغ براء من الوصية وان كان فيهم اطفال او مجانين
 ضمنوا الزيادة واجزاهم للوصية وقيل لا يجوزهم وكذلك الخليفة ان انفذ الكفارات
 بالعيار الزائد فهو ضامن الا ان جوزه الميت او الورثة الى ذلك وان كان انما
 انفذوا الوصية من المال الذي اوصى به الميت بالعيار الزائد فهم ضامنون للزيادة
 من اموالهم والوصية فيها خلاف قيل تجزي وقيل لا **وان اعطوا كفارات الميت**
يجزاف **بان كالوا** او لا جملة الكفارة حتى تمت ثم صاروا بطون بلا كيل لم
 يضمنوا وقيل ضمنوا **ضمن** **والوصية كلها** **الكفارات وغيرها** لانهم تصرفوا في المال وذلك
 الانفاذ تضييع لانه لا يجوزهم فان تلف المال ضمنوا الوصايا كلها كن لم ينفذ
 ويعيدوا انفاذ الكفارات وقيل ضمنوا مقدار ما اتفوا فقط وقيل الكفارات سواء في
 ذلك لم يكلوا هم ولا غيرهم قبل الموت او بعده او كالواهم او غيرهم قبله او بعده
 لكن اعطوا جزافا وان ضيعوا ما اوصى به الكفارات حتى تلف او نهى المالكين
 فهم ضامنون وانما يكتال الخليفة والورثة بانفسهم وان وكلوا على المكيل او العدد
 من يامنونه فلا باس **وخير الوارث** في اطعام او كيل **ان اوصى بكفارة** **او باطعام**

وضمن الخليفة او البالغ
 ان كان معه طفل ان
 خرج العيار الذي انفذه
 زائدا او ناقصا وان اعطوا
 كفارات الميت يجزاف
 ضمنوا الوصية كلها وخير
 الوارث في اطعام او كيل
 ان اوصى بكفارة

لنقله تعالى فاطمه عشرة الخ والاية تفسر بالا كل والطعم وقيل ان اوصى باطعام
اطعم وان اوصى بكيل فلا يطعم * وان * اوصى * بعين * الدنانير او الدراهم
وكذا ان اوصى بما يعطى بنفسه في الكفارة او بما لا يعطى في الكفارة بنفسه
* اكثروا فقط * ولا يطعمون وعندى انه يجوز الاطعام الا ان عين ما ينفذون وعين
عدد الكفارة * ويعطى لكل * اي لكل مسكين * صاع من شعير او ذرة او
سلت او ثروان اوصى ببر او زبيب فنصفه * وهو مدان لكل مسكين وقيل التمر
الجيد يعطى منه مدان وقيل يعطى من الشعير والذرة والسلت والتمر ثلاثة امداد
وقيل مدان وما تاخذ الكف الواحدة غير مقبوضة للادام وقيل مدان فقط كالزبيب
والبروقيل مد واحد من البروقيل ذلك في كتاب الايمان والمكفارات * وتعطى
كفارة ميت جهرا * بانها كفارة فلان ولا باس ان لم يخبر بصاحبها الا ان خفي
على الجهر بها ان ينهبها الفقراء او غيرهم او ياخذها من لا يستحقها فيجوز الاسرار بها
واخفاؤها ووجه الجهر بها ان الفقراء مستترون فيها فيعملون ووجه ذكره ان ياخذها
من ياخذ مال ذلك الميت ولا يبريه ووجه ذكر الكفارة ان ياخذها من ياخذ
الكفارات بخلاف الزكاة فليس الفقراء اليها سواء بل تختص باهل الولاية منهم ويفضل
فيها المريد الورع والتمتع في الدين ولا يتهماله ان يقول لك اني فقير متولى اعطني فان ذكره
نفسه بالولاية مدح له فلو قال لك ذلك لردته على ما شهر * ولا يخص بها واحد *
او اثنان او نحو ذلك من عدد يقصده معين من الناس بان يقصده فيعطيه او يعطيه الكفارة
كما يابل يعطى لمن ياتيه ما يعطى مسكين ولا يرسلها اليه ولا يرسل اليه ان يجي * ماوان
اذن الميت بذلك جاز * وجوز كل * من ذلك فيجوز ان تعطى خفية ولو لم يخف ان تنهب او
ياخذها من لا يستحقها وان يخص بها واحد او ما فوقه بارسال سهامهم اليهم او الارسال اليهم
ليجيئوا لاخذها او بان يعطى كمال الواحد او ما فوقه او ان يعطى له ما ياخذ مسكينان او
اكثر او اقل وسواء في ذلك الخليفة والميت ومن لزمه الانفاذ بوجه ما ومن انفذ بلا
لزوم ومن ينفذ من ماله تطوعا على الميت او لياخذ ويبدأ العطية من طلوع الشمس
الى صلاة الظهر او من صلاة الظهر الى غروب الشمس ليلا بعيد من اعطاه في ذلك
اليوم * ولا تعطى لوارث ومن يمونه * لزوما * وكذا الخليفة * فلا ياخذ وارث

وان بعين اكثروا فقط
ويعطى لكل صاع من
شعير او ذرة او سلت او
تمر وان اوصى ببر او زبيب
فنصفه وتعطى كفارة
ميت جهرا ولا يخص بها
واحد وجوز كل ولا تعطى
لوارث ومن يمونه وكذا
الخليفة

من الكفارة بنفسه ولا يعطى وارثا اخر ولا يعطى الخليفة ولا من يمونه ولا يعطى
الخليفة ولا ياخذ الخليفة لنفسه ولا لمن يمونه ولا يعطى من يمونه وارث وتقدم من
كلام الايضاح قولان اذا اوصى بها الميت للوارث ان ياخذ منها * وفي ابويه * وجه
الجواز لا بويه انهما لما التزعا من مال ولدهما فهو ولو كان ملزما بالفقة لكن
كغيره من تلزمه لانهما لو شاءا للزعا من ماله اذا احتاجا هذا في الام على القول بان
عليها المدل بين اولادها فاما الزرع وايضا للاب الاكل من مال ولده والانتفاع
ولو لم يفتقر * والا قرب قولان * وجهها في الاقرب انه هل هو كوارث وميراثه
وصية ولو لم يوص له بها ولا وصية لوارث او ليس في حكم الوارث لانه يوصى له
ايضا وقول ثالث انه ان اوصى له فلا يعطى والا اعطي والمراد اقرب الميت وذلك
ان الاصل ان يوصي المحتضر لوالديه والا قرب فذلك ميراث نسخ بثابة الارث في
النساء وبقي وصية الاقرب الذي لا يرث غير منسوخة فهي ارث وقد مر ما حصله
انه يجوز للوارث واولاده وازواجه ومن يمونه وابويه والخليفة وازواجه واولاده
ولو لم يحرم او كانوا اطفالا ومن يمونه وابويه ياخذ الوارث لنفسه او لغيره او يعطى
وياخذ الخليفة كذلك او يعطى ولا يعتمد هذه الرخص وشدد بعض فقال
لا يعطى الخليفة من بلغ من اولاده ولو حازه وانواع الوصية كلها كالكفارة في هذه
الاقوال وفي الديوان لا ياخذ الخليفة منها شيئا لنفسه ولا لزوجته ولا لاولاده
الاطفال ولا لبناته البالغات ما لم يخرجن عنه وان اعطاهن ضمن واما ورثة الوارث الاول فلا
وقيل لهم ان ياخذوا من ورثة الاول او الخليفة ان لم ينته اليهم مال الميت الاول
واما ان ياخذ بنفسه ويعطى من تلزمه نفقته مثل زوجته واولاده الاطفال وبناته
البالغات اللاتي لم يخرجن عنه فلا يجوز له ذلك حيث رجع اليه الانفاذ اي فلو
اعطاهن لجزم مثل ان يعطى الوارث اولاد الخليفة بلا امره وبالعكس * وبياخذها
اولاده * اي اولاد الاقرب * وتعطى لرجل له ولاطفاله ولجانيته * وبكمه وصمه
* وبناته ولو بلغن ما لم يحرم * عن نفسه بالتزويج او غيره وكل من يمونه لزوما
من عياله من لم يبلغ اوجن او بكم او صم كولد ابنه ان مات ابنه او غاب او كان
كالدوم * وازواجه ولو طلقن * ان كان الطلاق رجعيا وكان يملك الرجعة * ما كن

وفي ابويه والا قرب
قولان وبياخذها اولاده
وتعطى لرجل له ولاطفاله
ولجانيته وبناته ولو بلغن
ما لم يحرم وازواجه ولو
طلقن ما كن

في عدة * وبصرف ذلك عليهم الا ما اخذ لزوجته فانه يعطيها اياه واذا كان الا
عطاء على وجه الارسال اخذ لهؤلاء كلهم واخبرهم فان ابوا رد * وفي ابويه * ان
كان يتفق عليهما وبنيه الذكور البالغ الذين لم يزوجهم * قولان * وجه الاخذ
عن الابوين انهما صارا بالانفاق عليهما كالاطفال ووجه المنع ان لما شأن استئلاء
على الولد وان كان ابواه مجنونين او اصميين او ابكين او هرمين مردودين الى ارض
العمر صائرين كالطفل فله الاخذ لهما وكذا الجد يكون كلاب ان عدم ولده او كان
كالعدم * وان * اخذه لطفل او لزوجته التي في العدة * بان اخذه بعد بلوغ
طفل او خروج زوجة من عدة او بعد موتها * او اخذها لمجنون او ذي عاقل فان انه
اخذ ما بعد الافاق وزوال الافاق او بعد الموت او اخذها لابويه او غيرها فان از من اخذها
له مات قبل الاخذ * رد ما اخذ عنهما * او عن غيرها الى الخليفة او الوارث * ويحتاج
بالرد * ان اشبه * هل اخذ قبل ذلك او بعده بان يرد لها الذي اعطاها ويعطي من ماله
لوارث الميت وفي صورة الطفل يرد لها الذي اعطاها ويعطي للطفل من عنده او يبيع له
صاحبها ان تكون للطفل ولو كان زمان الاخذ بالنا * وقيل كل من اخذت له فهي
له * ولو تبين انه اخذت له وهو في غير الحال الذي ظن فيه فان حيي فله وان مات
فلوارثه يعمل فيها ما يعمل في تركته فلو اخذها الانسان ايضا لصاحبه او غيره
من لا يستولي عليه بالنفقة ولا بغيرها صحت له فان مات فلوارثه الا ان لم يقبلها
من اخذت له فانها ترد وان تسر الرد اعطيت مسكينا على الموصي وغير الكفارة
في ذلك كله مثاها * وتتفق غلة * غلة شجر او نخل وسوا خص غلة السنة الحاضرة
او زاد معها غلة سنة اولم يخص فلي كل حال قيل عتاء الزجره لا منها وقيل
من الثلث وكذا في الحب * بنفسها ان ادركت واوصى بها * للكفارة او
غيرها قبل الادراك او بعده واجرة قطعها وحملها وكل ما يحتاج اليه منها وقيل من
الثلث * والا * تدرك * تركت حتى تدرك وعتاءها * عتاء زجرها
او سقيها بوجه ما وقطعها وحملها وتابيرها وفعل كل صلاح لها وجميع ما يحتاج اليه
* منها وقيل من الثلث * وان تم الثلث فخاص مع الوصايا فيه
بذلك * وكذا حب * تخرج منه او من المات اجرة سفيه وحصاده

في عدة وفي ابويه قولان
وان بان اخذه بعد بلوغ
طفل او خروج زوجة
من عدة او بعد موتها
رد ما اخذ عنهما ويحتاج
ان اشبه وقيل كل من
اخذت له فهي له وتتفق
غلة بنفسها ان ادركت
واوصى بها والا تركت
حتى تدرك وعتاءها منها
وقيل من الثلث وكذا
حب

وحمله وكل ما يحتاج اليه فاذا كان في غير بلدة * او كان في بلدة واحتاج للعمل
* يخرج كراهه * وما يحتاج اليه * منه * او من الثلث وان جاز انفاقه في البلد
الذي هو فيه اتفق فيه ليلا يتقضى بالاجرة وان شاءوا اعطوا ما احتاج من الثلث
* وكذا عتاء الطواف * وكذا كل ما يحتاج اليه الوصية من مداواة وثيقة وغير
ذلك قيل من الثلث وقيل من نفس الموصي به فينفق الباقي ولو لم يتم وجه الاول ان
ما يحتاج اليه تبع له ولو لم يوص به وما لا يتم الواجب الابيه فهو مثله وجه الثاني انه لم
يوص به وتقدم الخلاف في اجرة افاد الوصية * ولا يجوز فيها * اي في الكفارة
وكذا ما وصي به للزكاة او غيرها مما حده الشرع وشرط له عدم العيب * معيب
فان * عيب * بتضييع * من الوارث او الخليفة او منها * ضمن * من ضيع
واذا عيب بلا تضييع بل اسرع اليه العيب او اخروا انزلهم فلا ضمان فيه فذوه معيبا
ان عينه او يشترى به غير معيب * وان * عيب * من خيانة الميت * علم به او لم
يعلم * وقيل يتفق كذلك او يباع * بدنانير او دراهم * ويشترى منه * اي من
ثمنه * سالم قولان * واجيز ان يشتري به نفسه سالم * ويقرب * الى الله حوطة
* مربي طفل * انسان طفل ذكرا او انثى قبل تمام السنة او قبل تمام ستة اشهر
وذلك ان الاصل فيه النجس ولو غسل ان غسل قبل ستة اشهر وقيل ان غسل
قبل السنة وقيل ان غسل حين ولدا او بدء مطلقا كان الاصل فيه الطهارة واذا كان
الاصل فيه الطهارة بعد غسله مطلقا او بعد السنة او بعد السنة وكان الاطعم بعد
النسل لم يلزم الاطعام او الصوم * وان لم يطعمه * او يسقه * الا يوما * مرة واحدة
فيه شيئا قليلا بلا غسل فيه * لكل * لكل طفل * بعشرة مساكين * يطعمهم
كالكفارة او يكيل لهم كذلك * او صيام اثني عشر يوما وقيل * صيام * تسعة
وقيل ستة وقيل ثلاثة وكذا في المساكين * قيل تسعة وقيل ستة وقيل ثلاثة
ويجوز الصوم عندهم ولو وجد ما يطعم او يكيل لان هذا تقرب والذي عندي انه
لا يصوم ان وجد ما يطعم فياسا على الخبز كسائر الكفارات * وقيل يجوز به الواحد
لاكثر * فلوربي مائة طفل لصام مثلا ثلاثة ايام او اطعم ثلاثة مساكين او
اكثر بحسب تلك الاقوال لا لكل طفل ذلك وجهه ان ذلك كله نوع واحد

كان في غير بلدة يخرج
كراهه منه وكذا عتاء
الطواف ولا يجوز فيها
معيب فان بتضييع ضمن
وان من خيانة الميت
فهل يتفق كذلك او
يباح ويشترى منه سالم
قولان ويقرب مربي
طفل وان لم يطعمه الا
يوما لكل بعشرة مساكين
او صيام اثني عشر يوما
وقيل تسعة وقيل ستة
وقيل ثلاثة وكذا في
المساكين وقيل يجوز به
الواحد لاكثر

فان اطعمة بقدر ستة اشهر لم يلزمه شيء الا ان يتقن النجس في فيه وقيل يلزمه الا ان اتم سنة فلا يلزمه الا ان يتقنه وذلك انه قيل الاصل في الطفل النجس قبل سنة اشهر وقيل قبل السنة وان كان اذا اراد ان يطعمه غسل فاه فلا شيء عليه وقيل اذا غسل فالاصل فيه الطهارة ولو غسل يوم ولد فلا شيء على مطعمه الا ان رأى النجس في فيه وقيل يقرب الى الله بصدقة شيء من اطعم الطفل او البالغ نجسا او فعل كبيرة وقد مر وفي نسخة وقيل يميزه لواحد ما يميزه لاكثر ووجه انها من باب القلب الاصل يميزه ما لواحد لا اكثر او ما يميزه لواحد يميزه لاكثر او نحو ذلك والقلب وارد في كلام العرب الفصحاء مختلف في قياسه ولكن قياسه مرجوح واختلف ايضا في قبوله ورده فقبله السكاكي مطلقا ابتداء وقع لانه يورث الكلام ملاحاة ويشجع عليه كمال البلاغة وامن الالبس ورده غير السكاكي مطلقا قال الخطيب القزويني والحق انه ان تضمن اعتبار الطيفاء يعني غير مجرد الملاحاة التي ذكرها السكاكي للقلب مطلقا قبل كقول روية ومنهم منة مقبرة ارجاءه * كان لون ارضه سماء.

فمقتضى الظاهر كان لون سماءه لون ارضه فقلب الى ذلك ليكون افظ الكلام كون السماء اصلا في الغبرة للارض مبالاة في وصفها بالغبرة وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد كقول القطامي يصف ناقته بالسمن

فاما ان جرى سمن عليها * كما طينت بالقدن السباع

امرت بها الرجل لياخذوها * ونحن نظن ان تستطاعا

ومقتضى الظاهر كما طينت القدن بالسباع لان القدن القصر والسباع الطين مع الثمن وانما يطين بالطين القصر لا الطين بالقصر وقد يقال ان فيه اعتبارا لطيفا هو انها من السباع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والقدن بالنسبة اليه كالسباع بالنسبة الى القدن والاعتبار اللطيف في كلام المصنف ان يشير الى ان الاتسب ان يلزم للواحد ما يلزم للجماعة زجرا عن ذلك الا بعد غسل وليس بمراد ومن القلب قوله * ولا يك موقف منك الوداعا * ومقتضى الظاهر ولا يك موقف الوداع موقفا منك وقولهم عرضت الناقة على الحوض

او على الماء مقتضى الظاهر عرضت الحوض او الماء على الناقة لان الذي يمرض عليه غيره هو الذي يكون له اختيار فيما عرض وقولهم ادخلت القلنسوة في راسي والحاتم في اصبي ومقتضى الظاهر ادخلت راسي في القلنسوة واصبي في الحاتم لان الاصبع والراس مظهران للقلنسوة والحاتم لا العكس ذكر ذلك الجوهري والسكاكي والزنجشيري والسعد وجماعة وجعل منه الزنجشيري قوله تعالى ويوم يمرض الدين كفروا على النار وذكر السبكي تلميذا يخي ان لقلب في الابة قل فرض الحوض على الناقة لقلب فيه وعرضها عليه مقلب يمرض الكفار على النار ليس مقلوبا لانهم مقبورون لا اختياري لهم والنار متصرفه فيهم كالمناخ يتصرف فيه من يمرض عليه ومن القلب قولهم اذا طلعت الجوزاء انتصب الود في الحرباء مقتضى الظاهر انتصب الحرباء في العود والجوزاء النجوم الثلاثة المسماة عصي موسى او البرج المشهور الذي كانت فيه الشمس طال النهار وقصرا ليل عكس القوس وقيل ثعلب في قوله تعالى ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا انه من القلب وان المعنى اسلكوا فيه سلسلة اي ادخلوها فيه من فيه واخرجوها من دبره ويحتمل ان لقلب فيه بل تدار عليه وتجعل حلقة عليه قيل ومنه وكم من قرية اهلكناها اي وكم من اهل قرية اهلكنا ويحتمل ان الاصل وكم من قرية اهلكنا اهلها ويحتمل انه لما جذب المضاف لقرية فلم يبق من المتضامين الا قرية جيء بالخبر طبقا لما قيل اهلكناها لا اهلكناهم وقوله تعالى ثم دنا فتدلى اي ثم تدلى فدنا ويحتمل ان تدلى تفصيل الاجمال في دنا او المراد به زيادة الدنو وقوله تعالى ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون اي انظر ماذا يرجعون فتول عنهم ويحتمل ان لا قلب اي ثم تول عنهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولونه يسمع لك فانظر ماذا يرجعون وقيل في فهميت عليهم الانباء ان المعنى فعموا عن الانباء وقال الله تعالى حقيق علي ان لا اقول على الله الا الحق في قراءة علي بلالاه اي انا حقيق على ان لا اقول والاصل كما تقرأه عن نافع حقيق علي ان لا اقول على الله الا الحق وقيل ضمن حقيق معنى حريص فلا قلب فيه وقال الله تعالى ما ان مفاتيحه لتنوء بالعصبة اي لتنوء العصبة بها اي تنهض بها مشاققة وقيل الباء للتعدية كالحزمة اي لتني العصبة بضم الباء وكسر التون بعدها

به ونصب العصية اي تجعلها تنهض متنافلة فلا قاب وقال حسان
 كان سبيته من بيت واس * يكون مزاجها غسل وماء
 في رواية نصب المزاج ورفع غسل وماء فان الاصل الكس والمنى تابع لذلك والاصل
 الاختيار بالنكرة عن المعرفة ويجوز كون نصب المزاج على معنى يكون في مزاجها غسل
 وماء والسبيته الخمر المشتراه للشرب او مطلقا وقال الشاعر
 فان انت لا قيت في نجدة * فلا يتهربك ان تقدم ما
 اي لا ينجئك الاقدام والاصل لا تخن الاقدام والنجدة شدة الحرب وتطابق على القتال
 وعلى الهول والفرع والبيت قابل لذلك وقال ابن مقبل
 ولا تهينني المومات اركبها * اذ تجاوبت الاصداء بالسحر
 والاصل لا تهيب المومات والمومة المفازة والاصداء جمع صدى وهر هنا طائر يصفر
 بالليل ويقفز اذ كثر اليوم وقال * وقد تافع بالفور العساقل * انقور الجبال
 الصغار والواحد قارة والعساقل اوائل السراب وتافع اشتعل والاصل وقد تافع انقور
 بالعساقل وقال عروة بن الورد
 فديت بنفسه نفسي ومالي * وماء الوك اما اطيق
 والاصل فديت نفسه بنفسه ومالي والله اعلم وان اوصى بكذا وكذا لتربية الاولاد
 فمما ائز وينفق ذلك على من ينفق عليه الكفارات ويوصي مختصرا باطعام *
 اطعام عشرة مساكين او ثلاثة اومامرا * ل * جل * تربية لا بصوم *
 لاجها * وكذا من عليه نذر صوم * يوصي بالاطعام مسكين لكل يوم نذره عشاء
 وغدا * وسحورا وفتورا او بالكيل وقيل يوصي بصوم النذر ويصوم الوارث وان
 اوصى ان يطعم عنه كذا للاعبين في نذر اطعم عنه المسلمون ومن ليس في الولاية
 من اهل الجلالة وان اوصى بكفارة القتل اعتقوا عنه رقبة مومنة وان اعتقوا طفلا جاز
 وانفقوه من مالهم حتى يبلغ وان اوصاهم الميت بذلك فمن له فان لم يستطيعوا العتق
 فلا يصوموا ولا يطعموا وقد قيل يطعمون * وجازع عن موص بمغفلة مع استطاعة *
 كما يجوز الاطعام والكيل ولا يصومون * والا * يستلح الوارث العتق * اطعم *
 والمراد الاحتراز عن الصوم وقيل لا يطعمون ولا يكلمون الا ان لم يستطيعوا العتق

يوصي مختصرا باطعام
 لتربية لا بصوم وكذا من
 عليه نذر صوم وجازع عن
 عن موص بمغفلة مع
 استطاعة ولا اطعم

وتبيد الاستطاعة في كلام المصنف جري على الغالب لا احتراز لان الغالب الذي
 يعتق هو المستطاع والا فلو دأب فاعتق لاجز او ان تبين ان الذين اطعموهم عبيد
 او شركون او من لا يجزي ثم اتوا وعادوا الاطعام * وجاز * ولو * في * كفارة
 * واحدة اعطاء من كل نوع * من الحبوب الستة * وان باطعام * من ان
 يعطى بعض المساكين برا وبعض المساكين تمرا او يطعم بعضهم برا وبعضهم تمرا
 * لا * اعطاء نوعين او انواع * في * اتمام * صاع * او مدين او ثلاثة او مدين
 وكف بمسب ما يعطى مسكينا مثل ان يعطيه مدا تمرا ومدا شعيرا ومدا ذرة ومدا
 سلنا او مدا برا ومدا زيبا او مدين ذرة او سلنا ومدا شعيرا * ورخص * في
 ذلك بعزل كل واحد على حدة * لا يخلط * ويجوز فمدي يخلط لانه يسعى
 مع الخاط ايضا مطاها لكن يميز اولي البدين له كم براو كم شعيرا * ولا يكتال بعض
 ويطعم بعضا في * كفارة * واحدة وكذا لا يكسو * بعضا * ويطعم * بعضا
 * او * لا يكسو بعضا * ويكتال * بعض وكذا لا يكسو بعضا ويطعم بعضا
 ويكيل لبعض لان ذلك جمع بين انواع الكفارة او نوعها في كفارة واحدة
 * ورخص وياخذها جد على اولاد بنيه * وان سفلوا ان مات من بينهم وبنيه من
 الاباء او كان ينقعه او كان كالدنم وياخذ على موالى اولاده وموالى اولاد بنيه اذا
 كانوا اطفالا وملاهم اطفالا او لم يمت نفقتهم او كانوا كالدنم * و * ياخذها
 الانسان * على مواليه الصغار * والمثقت على لقيطه وياخذها احد الاباء على
 المشترك او المخلط * و * ياخذها * خائفة يتامى وقاعدة عليهم * تنازعه قاعدة
 وياخذ المقدر اي ياخذها على يتامى خليفته وامهم اقاعدة عليهم * لا وليهم *
 * ان كانوا عنده * ينفقهم * ورخص * ان كانوا عنده ينفقهم والمجنون كالبتم
 في ذلك كله ريموز لكل من قام بهم او ينفقهم ولو من اموالهم ان ياخذ لهم قريبا
 اليهم او جنبا عنهم سواه رخصة لانه يثبت حكمه عليهم بالاخذ والا فذلك هو
 الاصل اذ لو اعطاء احدهم لقبلة له رافقه منه * وتوخذ وان لرضيع لا ياكل * فتحرز له
 او تصرف في لباسه او غيره من مصالحه كالدنم وقيل لا يوخذ للرضيع * وياخذها
 خائفة * اسيه خليفة الوصية من وارث او خليفة اخر * مواليد الصغار * انتقمهم

وجاز في واحدة اعطاء من
 كل نوع وان باطعام لاني
 صاع ورخص لا يخلط
 ولا يكتال لبعض
 ويطعم بعضا في واحدة
 وكذا لا يكسو ويطعم
 او ويكتال ورخص
 وياخذها جد على اولاد
 بنيه وعلى مواليه الصغار
 وخائفة يتامى وقاعدة
 عليهم لا وليهم ان كانوا
 عنده ورخص وتوخذ
 وان لرضيع لا ياكل
 وياخذها خليفة لمواليه
 الصغار

هو او غيره او اعق هو او غيره اباءهم فولد هم اباءهم بعد ان كانوا احرارا * ان لم
تتزمه نفقتهم * بان كان لهم ما ينفق عليهم اولزمت نفقته عليهم * ورخص
ان ياخذ لهم * مطابقا * ولو لم ينفق نفقتهم * ولا تؤخذ لمن كان خارج الاميال * ولو
كان في الحوزة وقيل تؤخذ له ان كان فيه او سواء اخذ لمن كان خلف الاميال وهو
من عياله او من غيرهم على هذا الخلاف وذلك اذا كان الاخذ مريدا للنفق نفع الغائب
واما ان كان خليفة او سيدا فيجوز له الاخذ لولاءه وكذا الوكيل والمأمور * وجازان
بلغتهم * اي اجزا ان بلغتهم بان ارسالت اليهم فوصلتهم او جاءوها فاخذوها او
وكلاهما يرضيها عنهم في حق او من كانت بيده ويجوز عندي وعند بعض العلماء
لخليفة غائب ان ياخذها له او لمن ياخذها الغائب ويصرفها في مصالح الغائب وكذا
يجوز لمن وكله اوامره وليس ذلك خباياها لغائب لان وصولها من زب عنه بنحو
الخلافه وصول له وانما خبروها لائب ان يجرزها له من يفرقها او يجرزها له من ليس
فائما عليه فذلك مكروه جدا وان وصاته اجزات * ويصدق اخذها وان بخلافه *
او وكالة او امانة او احتساب * لعيله * اي عياله من ياخذ له كعياله نفسه وعياله
من استخلف عليه او احتسب له او نفس من وكله اوامره بقبضها له او استخافه
* في عددهم ان كان امينا ورخص * في اعطائه * مع تصديق * له * مطابقا *
ولو غير امين وقيل لا يصدق الا بشهادة امينين ولو كان امينا وقيل بامين واحد
وكذا الخلاف اذا قال اني خليفة او وكيل او مأمور * ورخص * في اعطائه
* قائل انا معق * بفتح التاء وفي نسخة معقوق وهو اسم مفعول عتق الثلاثي على
لغة تدييه وفي اعطاء قائل قد افقر وفي اعطاء قائل قد اسلمت * معه * اي مع
التصديق * ايضا * وقيل لا الا بشهادة امينين واجيز امين * وفي جواز استخلاف
طفل الميت وخليفة وصيته على اخذها قولان * الجواز لان الكفارة ليست لما
فلا باس ان يستخلفها احد او يوكلها او يامرهما ان ياخذها له يعني ان اخذ له صح الا
انه لا يحل له استخدام طفل غيره الا ان ينفعه باكثر من عناه او مثله والمنع لان
الصبي كمتع من متاع الوصي والخليفة هو الذي يعطي فلا يكون اخذها معطيا
وقول الجواز مبني على ان اشتل الاناء او الموضع على شيء لانسان يكون قبضا من

ان لم تتزمه نفقتهم
ورخص مطلقا ولا تؤخذ
لمن كان خارج الاميال
وجازان بلغتهم ويصدق
اخذها وان بخلافه لعيله
في عددهم ان كان امينا
ورخص مع تصديق
مطلقا وفي قائل انا معق
معه ايضا وفي جواز
استخلاف طفل الميت
وخليفة وصيته على اخذها
قولان

ذلك الانسان والخليفة لابدائه قد حاز ذلك له في موضع او اناء عينه له الذي ياخذ
ام لم يعينه * وجاز عبده وزوجته * اي وجاز استخلاف عبد الميب وزوجته ووارثه
على اخذ وفي الديوان يجوز ان يعطي جميع من اتاه ولو صبيا لا يقدر ان يمسك ان
امسك له اخذ وما اخذ الرجل على عياله من الكفارات فهو له وان يصرفه في حوائجه
بغير اذنهم ومن مات قبل ان ياكل منها فلا تباعة عليه منه وان اعطى الاغنياء
والعبيد والمشركون فتبين له ذلك رد منهم ذلك وان تلف رد مثله او ثمنه وان اوصى
بدينار ان ينفق بعينه في الكفارات او بمالا يجزي في الكفارات بعينه فلا يفعلوا وان
فعلوا لم يجز لهم ولكن يشترطون به ما يجزي اي وقيل يجزي وهو قول مجيز اعطاء الكفارة
بالقيمة وقول من قال ينفذ كل ما اوصى به الميت مما لا يجزيه اذالم يكن موصية * وجوز
جعلها في وعاء او مكان * لامر بذلك * وذلك ان يعطي مريدا اخذ الكفارة وعاء لمن
ينفذها من وارث او خليفة او غيرها او لمن يعطي كفارة نفسه او غيره ويقول له ضع لي
فيه او يقول له ضع لي في وعاءك هذا او يقول له ضع لي في مكان كذا وهذا قول من
يقول الوعاء لا يكون قبضا اذا امر صاحب الحق بالوضع فيه اذا عينه وكذا المكان
اذا عينه وامر بالوضع فيه * و * جوز * لوارث * ولخليفة * ولغيرهما ولنقد كفارة
غيره كما لنفسه * امسك مسكين * او مسكينين او ما فوقهما * يعطيه *
او يعطيها او يعطيهم * كل يوم صاعا * او مدين او ثلاثة او ما يجزي لكل مسكين
على الاقوال المقدمة يعطي كل مسكين ذلك كل يوم كما في كفارات نفسه * حتى
تفقد كفارات موروثه * او كفارة او كفارتان او اقل وكذا في الاطعام * و * جوز
* له او لخليفته * اي خليفة الوصية وكذا غيره ممن له الانفاذ * اعطاه * لاخذها
في يومه * من كفارة اخرى قال بعض او من تلك الكفارة ويحذر الغلط او
من كفارة انسان اخر * و * جوز * لخليفة عن وصايا ان يعطي لواحد صاعا *
او ما يعطي لمسكين * من كل منها * اي من الوصايا * في يوم ان لم يخطها *
وان خطها اعطى المسكين في اليوم مرة واحدة وان اعطاه ما ياخذ مسكينان
او اكثر فلا يجزيه وضمن وان اذنوا له في الخط فله ان يعطي على قول الواحد
ما يعطي مسكينين * و * رخص * في خطه وصايا ناس بلا اذنهم *
بلا اذنهم

وجاز عبده وزوجته
وجوز جعلها في وعاء او
مكان * لامر بذلك
ولوارث امسك مسكين
يعطيه كل يوم صاعا
حتى تفقد كفارات
موروثه وله او لخليفته
اعطاه لاخذها في يومه
ولخليفة عن وصايا ان
يعطي لواحد صاعا من كل
منها في يوم ان لم يخطها
وفي خطه وصايا ناس
بلا اذنهم

ان اذنوا جاز قطعاً والمنع في المسائل اكثر يعني ان الاكثر منها جعلها
في مكان او وعاء وامساك مسكين حتى تتم الكفارات او الكفارة او المكفارات
واعطاء ولا اخذها في يومه وخط الوصايا بلا اذن وضمن على هذا
اقول بالمنع ان خلطها بدونه اي دون الاذن يرد لهم ما اتفق ولا يجزيهم اتفاقه
فان شاءوا ردوا له واتفق ولا يجزيه لنفسه ما اتفق وقيل يجزيه وجاز اخذها
اي اخذ الكفارات وكذا كل ما هو للقراء لقضاء ديون ديون الخلق وديون
الحائق كالزكاة وآفة المأج لا اصنع معروف وصلة رحم وجار الا ان
لزمه حق لرحم او جار ولم يوف به فهو كسائر الدين وانما قال جاز لانه لا يجب
الاخذ لذلك قالوا في باب التأسيس من الديون ولا يضيق عليه ان ياخذ الحقوق
ليقضي بها ما عليه من الديون ويجوز له ان ياخذها ان اراد اه ووجاز اخذها
ولاخذها ولو كان ابوه غنياً لم يجزه عن نفسه ان لم تلزم اباه نفقة
واجيز ولو لم يمت لا عكسه اي لا يجوز عكسه وهو ان ياخذها الاب الذي
ابنه غني لان الاب يتولى على مال ابنه ولو كان غنياً على مامر فكيف وهو فقير
فكان مال ابنه ابنه والبنت كالابن ورخص فيه بناء على ان كلا احق بماله
حتى الوالد وولده وكذا زوجة غني لا ناخذها ورخص ان ياخذها ورخص
ان ياخذها كل من يمونه غني وكذا الزكاة والحقوق وانما الخلاف اذا اتصل الذي
بأنفق بنفقته كاملة ولا دين غايه واما زوجة او غيرها ما لزمته نفقته غنيا وامتنع
من انفاقه ولم يجد من ينصف له منه فانه ياخذ الزكاة والكفارة اذا لم يكن له مال
وكذا ان كان لا يعطيه نفقته كلها او يعطيه كلها ولا تجزيه فان له ان ياخذ من
الكفارات والزكاة ما يكفي وكذا من يمونه غني كزوجته وغيرها ولكن عليه ديون
الحائق او الخلق ولا يجد عنده وفاء فان له ان ياخذ من ذلك حتى يقضيها لان
ديونهم لا تلزم الذي تلزمه نفقتهم وانواع الكفارات كذلك كدينار القراش وكذا
كل ما هو للفقراء وان اوصى بمكيل او موزون ان يجعل في وجه منها من
الكفارات وكذا غيرها اتفق بينه ولا يجزي غيره مع قيامه اي وجوده
وحضوره ولو كان اجود منه فان انفقوا غيره اعدوا وضمنوا وكذا الخليفة

والمنع في المسائل اكثر
وضمن على هذا ان خلطها
بدونه وجاز اخذها لقضاء
ديون لا يصنع معروف
وه لاخذها ولو ابوه غنياً
لا عكسه ورخص فيه
وكذا زوجة غني وان
اوصى بمكيل او موزون
ان يجعل في وجه منها
انفق بعينه ولا يجزي غيره
مع قيامه وحضوره

وقيل يجزيه اي الموصي وعل على هذا بمسكه الوارث لنفسه ولا يلزمه
الا الكيل الذي اوصى به من حب معين ان حرته وحصد منه كثيراً او صرفه في
حاجته وما عليه مازاد بالغلاء او ربحه في صرفه والزائد بالمرث يكون للوارث
وجوز كل صالح لوصية الميت كطلب الرخص لكفاراته لانه غائب ومال
الغائب علمه فيما يصلح له فلو اخروا شراء الحبوب ليحدوا وفاء للوصية بالرخص
جاز لكن ان ضاع موجودها ضمنوه والله اعلم انتهى كتاب الوصايا
الكتاب السابع عشر في الاحكام

هو جمع حكم والواد بيان اداب شروطه وما يتعلق بشانه وكذا الحاكم ويتناول
لفظ الحاكم الخليفة والقاضي ومادة الحكم من الاحكام بكسر الميم وهو اتفاق
الشيء ومنعه من العيب والحكم لغة اثبات الشيء او نفيه وفي الفقه ما ياتي في كلام
المصنف وفي اصول الفقه خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكافين من حيث انه
مكلف بالانقضاء او التخيير وخطاب الله امره ونهيه وخرج بفعل المكافين ما لم يتعلق
بفعلهم مثل قوله تعالى ويوم نسير الجبال واقد خلقناكم الله لا اله الا هو خالق كل
شيء ونحو ذلك مما يتعلق بذات الواجب الوجود وذات المكلف والجمادات وغيرها
وصفات ذلك وافعاله والله اعلم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب في كل
زمان على قدر الطاقة فرض كفاية على كل مكلف عالم بان ذلك معروف او
منكر ولو امة الا ما لا يتوسع في معرفة كفر فاعله او شركه فان من رأى مكفاً يفعله
يجب عليه نهيه فيكفر بعدم تكفيره او تشريكه ويكفر بعدم نهيه وكل نهى عن
منكر امر معروف والامر بالمعروف الواجب نهى عن المنكر والحكم بين المتخاصمين
من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ومن الادلة على الامر والنهي قوله تعالى
يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين بالقسط وقوله تعالى لمن الذين كفروا وقوله تعالى
انا انزلنا اليك الكتاب بالحق والاية وقال وان احكم بينهم بما انزل الله وقوله تعالى
فقاتلوا التي تدينى وقوله تعالى ان الله يأمر بالعدل الايات وقوله صلى الله عليه وسلم
مروا بالمعروف وانها عن المنكر او يسلمون الله عليكم انراكم فيدعوا خياركم فلا
يستجاب لهم ونحو ذلك من الاحاديث وفي اثر مرفوع اليه صلى الله عليه وسلم

وقيل يجزيه وبمسكه
الوارث لنفسه ولا يلزمه
الا الكيل الذي اوصى به
من حب معين ان حرته
وحصد منه كثيراً او صرفه
في حاجة وجوز كل صالح
لوصية الميت
الكتاب السابع عشر
في الاحكام

الامر بالمعروف والنهي عن المنكر جندان من جنود الله فمن نصرهما نصره الله ومن خذلها خذله الله وعن ابي بكر رضي الله عنه ما ترك قوم الجهاد الا اعهم الله بمقاب ومن استطاع الامر والنهي بلسانه ويده وقابه فليفل ومن لم يستطع بلسانه فعل بيده وقلبه ومن لم يستطع فعل بلسانه وقلبه ومن لم يستطع بهما فعل بقلبه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ادلكم على ميت الاحياء قليل وما هو يارسل الله قال من لم ينكر المنكر بيده ولا بلسانه ولا بقلبه وينبغي ان يلي اليد الامراء واللسان العلماء فيبقى القلب للعامة وان ولي امر اليد العلماء او امر اللسان العامة او السلطان او امر اليد العامة اجزا ذلك وسقط الفرض وان ترك العالم الامر لم يسقط الفرض عن غيره من سلطان او عامة وكذا ان ترك السلطان امر اليد مع القدرة لم يسقط الفرض على العالم والعامة بل عليهما اقامة امام مع القدرة او من يلي اخراج الحدود ولو جماعة الا ما يختص بالامام وليس للعامة اخراج الحدود مطلقاً ولكن للانسان ان يؤذّب اهله ويضرب الاطفال بطرف ثوبه اذا وجدهم ياربون ويؤذّب الملم الاطفال والبالغ ويتم الامر والنهي بامام عدل ونصبة واجب اذا كان المسلمون على نصف عدوهم الذين يتقون شوكتهم مع ما يكفيهم من علم ومال وانما اشترطت ان يكونوا على النصف لقوله تعالى الآن خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفاً فان يكن منكم مئة صابرة يغلبوا مئتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين وانما قلت بوجوبه لوجوب الامر والنهي والانصاف لاصحاب الحقوق واخراج الحدود وانما يتم ذلك بالامام ومالا يتم الواجب الا به فهو واجب ولا امر النبي صلى الله عليه وسلم بامامة ابي بكر او اشارته عليه ولا جماع الامة عليه وعلى عمرو وعلى عثمان وعلى علي وقالت النكار لعنهم الله والخوارج قبحهم الله ان نصب الامام غير واجب وانه يجب على الناس ان يقيموا كتاب الله فيما بينهم ويردّوا ما ذكرناه والجماعة لا تقوم بذلك بل ولو كانت تقوم لكن تختلف فلا يكن الامام وان قالوا واحد ما قلناه هو الامام اولى والا لزم كل واحد ان يأمر وينهي كل واحد وجماعة اهل المشرق واهل المغرب والعكس وذلك ان يختار المسلمون باجماع اهل الراي والنظر رجلاً اقدمهم هجرة الى الاسلام من الشرك والتناق او من امر

العامة وخوضهم اعلمهم بكتاب الله تعالى وسنة رسوله محمد صلى الله عليه وسلم
 واثار الصالحين عزيزا في قومه ذا حسب ونسب شجاعا جوادا بماله ورعاً في دينه
 وان وجدوا اصلح الامامة جاز ولو كان فيهم من هو اعلم منه فيلزمه القيام بالحق وعلى
 ذلك يبايعونه وتلزمهم طاعته ما دام على الحق ويكون الناس عنده في الحق سواء
 وان لم يتقدروا اقاموا على انفسهم من يقسم امورهم ومصالحهم محتسباً متقياً مسوياً
 للناس في الحق وحكي انه كان الحكم في زمان ابراهيم الخليل عليه السلام للنار
 فالحق يدخل يده فيها فلا تحرقه والمبطل يدخل يده فتحرقه وفي زمان موسى للعصا
 تضطرب للمبطل وتسكن للحق وفي زمان سليمان للمريخ تسكن للحق وترفع المبطل
 وتسقطه على الارض وفي زمان ذي القرنين لما يجلس عليه الحق فيحمد ويجلس
 عليه المبطل فيدوب وفي زمان داود للسلسلة ينالها الحق دون المبطل وفي زمان
 سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بالبيعة واليمين * باب * في الحكم * الحكم اعم
 من القضاء اصدقه على * حكم * من حكمه الحصان * وعلى حكم من نصبه
 الامام او السلطان او الجماعة للحكم * وليس فيه * اي في حكم من حكمه
 الحصان * نفوذ * يعني ليس فيه ايصال صاحب الحق الى حقه بالفعل
 بل باللسان فقط وقد يكون فيه النفوذ * بخلاف القضاء * فان القضاء حكم من
 نصبه الامام او السلطان او الجماعة لامن حكمه الحصان وفيه نفوذ بالفعل لا بالارض
 فكل قضاء حكم وايس كل حكم قضاء والحاكم والقاضي كذلك فين ذلك عموم
 وخصوص مطلق والقضاء باوجهه في اللغة راجع الى انقضاء الشيء وتماؤه وعلم القضاء
 احد انواع الفقه الا انه يتميز بامور زائدة لا يحسنها كل الفقهاء وقد يحسنها من
 لا باع له في الفقه وهو كالتصريف من علم العربية ايس كل النحاة يعرف التصريف
 وقد يحسنه من لا باع له في النحو واذا حكم الحصان رجلا لزمها حكمه اذا حكم
 بما يجوز خلافا للشافعي وقال ابو حنيفة يلزم اذا وافق حكم قاضي البلد وفي
 الديوان وان تخاصم رجلا الى غير القاضي فلا يلزمه اثبات الخصومة وان اثبت
 ورضيا فادعى المدعي واجابه المدعى عليه او لم يجب لم يجد احدهما الرجوع وعليه
 ان يتكلم بينهما مثل الحاكم وان لم يتفقا عليه وقد اختصا اليه فان كلا يصيب

الحكم اعم من القضاء
لصدقه على من حكمه
الخصمان وليس فيه نفوذ
مخلاف القضاء

الرجوع ما لم يرد المدعى عليه الجواب فان رد الجواب فعليه ان يحكم بينهما ويبررها
على الحكم كما يفعل الحاكم وعلى من حضره من الناس ان يعينه كما عليه ان يعين
الحاكم وان قعد الحاكم للخصومة في المنزل الذي جعله الناس فيه قاضياً فلا يثبت
الخصومة بين من اتى اليه في الخصومة من غير قبيلة جعلوه على انفسهم قاضيا
وكذلك ان خرج من ذلك المنزل فلا يثبت الخصومة الا بين اهل بلده او قوم ليس
لهم حاكم او من ينتهون اليه بامورهم فانه يثبت الخصومة وان ارتفع الخصمان الى
الحاكم فارد ان يرفعهما الى حاكم غيره فله ولكن لا يرفعهما الا الى الامين عنده
قريباً كان او بعيداً اختاراً ذلك او كرهه ولا يجوز لمن يثبت بينهما الخصومة الا
بإذنه الا ان مات الحاكم الذي رفعهما اليه او عزل فانهما يتخاصمان بعد ذلك عند
من ارادوا وان اراد ان يحكم بينهما بعد ما رفعهما الى غيره فله ذلك وجازله ان يرفعهما
الى الامين ولو انه ليس بحاكم ويجوز له رفعهما بعد ما اثبت الخصومة بينهما **وعرف**
القضاء عرفه ابن عرفة **بانه صفة حكيمية** توجب لموصوفها **هو القاضي** **نفوذ**
حكمه الشرعي ولو بتعديل او تجريح **لا في عموم مصالح المسلمين** زاده بعض ولا
حاجة اليه لانه يعني عنه لفظ الشرعي مثل بناء السور في موضع كذا وجعل
السوق في موضع كذا والمسجد في موضع كذا فانه لا وحي من الله في تعيين الموضع
النفوذ بالذال المحجة الايصال والامضاء وهو المراد واما النفوذ بالاھمال فالقراغ
والانجام وخرج بقوله حكيمية الصفة التي ليست حكيمية كصفة الوعظ والتذكير
والامر والنهي في غير حال التحاكم او في حاله اذا امر احدهما ان يفعل كذا او
يترك كذا كترك الشتم واللعن بالينة وخرج بنفوذ حكمه الشرعي حكم حاكم
غير قاض فانه لا ينفذ حكمه وربما نفذ لعارض والمراد بالحكم الشرعي الزام القاضي
امراً شرعياً وخرج غير الحكم الشرعي وليس المراد خطاب الله تعالى ومعنى قوله
ولو بتعديل او تجريح ان ذلك في كل شيء حكم به ولو بتعديل او تجريح
وخرج بقولنا في كل شيء حكم به نحو التاجيلات فانها ليست بحكم بخلاف
تعديل البينة اي الحكم بعداتها او تجريحها اي الحكم بفسادها فان ذلك حكم
وخرج بقوله لا في عموم مصالح المسلمين الامامة الكبرى لان نظر الامام الكبير

وعرف بانه صفة حكيمية
توجب لموصوفها نفوذ حكمه
الشرعي ولو بتعديل او
تجريح

اوسع من نظر الامام الصغير لان القاضي ليس له قسم المغانم ولا تفرق مال بيت
المال ولا ترتيب الجيوش ولا قتال وفي اقامة الحدود خلاف وذلك كله للامام
الكبير وله مع ذلك القضاء ان شاء قضى في بعض الاشياء وقضاء قاضيه قضاء
له لانه الذي نصبة واعلم ان القاضي من حيث انه قاض انما له الزام الحكم وامانته
فقد يتعذر عليه ولو كان من شأنه ذلك فانه لا يستطيع الانفاذ على الملك والجاراة
فعني قوله توجب الخ ان من شأن القضاء النفوذ لا اطراده في كل قضاء وكذلك
الحاكم من حيث هو حاكم ليس له الا انشاء الحكم وامانة التنفيذ فلا وجود لما
في حق العاجز وهي امر زائد قد يعرض له النفوذ وقد لا يندرج في ولايته قل
الاتداسي الغرناطي الداصمي في تحفة الحكم

منفذ بالشرع للاحكام * له نيابة عن الامام

وفهم من قوله له نيابة عن الامام ان للامام عزله متى شاء ولو بلا سبب كما هو شأن
من ائب غيره عن نفسه فاذا عزله انزل لكن لا يجوز له ان يعزله لمؤى نفسه ولا
عبثاً وقيل ليس له عزله بلا سبب حتى لو عزله بلا سبب لم ينزل بخلاف من اوصى
له الامام ان يكون اماماً للمسلمين فلا يجوز للمسلمين تركه ان تأمل لان ذلك حكم
له على المسلمين واحكامه عليهم نافذة وليس بحق له كما ان اقامه والعمال حق له انابهم
فيه عن نفسه وقيل القضاء الاخبار عن حكم شرعي على سبيل الالتزام وعلى هذا
فالقضاء والحكم مترادفان قيل معنى قضى القاضي الزم الحق اهله قال الله تعالى فلما
قضينا عليه الموت اي الزمناه وحننا عليه قل ابو طلحة الاندلسي القضاء معناه الدخول
بين الحق والحق ليؤدي فيهم امره واحكامه بواسطة الكتاب والسنة وقال العراقي
حقيقة الحكم انشاء الزام او اطلاق فالالزام حكمه بالصفة والشبهة والصدق ونحوها
والحكم بالاطلاق كالحكم بزال الملك عن ارض لا احياء عليها وان تبقى مباحة
لكل احد او بزال ملك الصائد عن صيد **وله** **اي للقضاء** **اركان واهل**
وحكم فاركانه قاض ومقضي له **وهو الذي يحكم القاضي له بالحق على الاخر ولا**
بد ان يكون ممن تجوز شهادته له **وهو الذي يقضى عليه لغيره**
بالحق ولا بد ان يكون ممن تجوز شهادته عليه **وهو مقضي به** **وهو الحق**

وله اركان واهل وحكم
فاركانه قاض ومقضي له
وعليه وبه

الذي يقضي به القاضي ومقضي فيه من مكان وزمان فالمكان بيته اوبيت اعد
لذلك اوبيت ابيع له دخوله اوارض كذلك حيث يليق ولا يقضي في المسجد ولا
يحكم فيه وقيل يجوز وقيل يستحب قال العاصمي

وحيث لا للقضاء يعمد * وفي البلاد يستحب المسجد

وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد وكرهناه بعده لان الناس على
عهده صلى الله عليه وسلم في ادب ومن لم يتادب ادب فيتادب طوعاً او كرهاً وكذا
زمان الخلفاء وقد قال صلى الله عليه وسلم جنبوا مساجدكم رفع اصواتكم واتصل
اليه الخائض والنفساء والمشرک والا قلف واصحاب العليل وقيل يجوز له ان يتكلم
بين الخصمين في المسجد حتى تتم الدعوى والجواب ويشهد الشهود فيخرج يحكم
خارج المسجد وكذا ان لزم اليمين يخرج فيعلمه خارج المسجد وفي التاج ندب ان
يجلس في بارز من الارض يصل اليه كل احد ويكون في وسط البلد ويكره له
القضاء في المسجد وان اتفق جلوسه فيه وانفقت حكومة جاز والاكثر قبل جوازه
فيه وفي كل ممكن من مصره ولو طريقاً اه وقيل يقضي في المحراب لانه ليس من المسجد
وفيه نظر لان الخصمين لم يكونا معه فيه فقد وقع الخفاء في المسجد وكذلك لا يخرج
الحديث في المسجد واجيز القليل كالثلاثة اسواط وقد مر الكلام وينبغي ان يكون
منزل القضاء في وسط البلد ويستحسن ان يكون مستقبل القبلة متربعا او محتبياً
ولا باس بغير ذلك ولا باس ان يقضي متكئاً ويلحق بذلك قعود الخصمين عنده
والذي ينبغي له ان يجلسهما بين يديه كأنهما قوين او ضعيفين او احدهما قوياً
والاخر ضعيفاً والمشهور التسوية بين المسلم والذي في التقريب واذا تخاصم اليه
مشركان فله ان لا يحكم لقوله تعالى او اعرض عنهم ويقعد من طلوع الشمس
للزوال ولا باس باكثر ولو نهارة كله او اقل لكن لا يقصر ويحترز عن حال المال
فيستريح ليقوى على الامر وفي التاج يقعد الى انتصاف النهار واستحب بعض الحكماء
القعود نهارة كله وهذا لمن لا يتغير حاله اه ولا ينبغي الجلوس للحكم اوقاته كلها حتى
يكون كالمستاجر ولا يقض اذا اذن المؤذن للصلاة الاولى من الجمعة حتى يفرغ
الناس من الصلاة واذا كل قبل وقت الخروج من القضاء امسك وينبغي ان يجعل

الجلوس ساعة يعرفونها الناس لياتوه فيها ولا ينبغي له ان يضاحك مع الناس
ويستحب ان يكون عبوساً من غير غضب ويلزم التواضع من غير وهن ولا ترك
شيء من الحق ويحتمل كل ما فيه خلل بالرتبة وان كان مباحاً في اصله كالبيع
والشراء لنفسه او لمن ولي امره الا ما خف وعن طلب العواري والتماس الخوانج
وقبول الهدية على ما يأتي وعن اجابة الداعي الا للولية وحده لما في الحديث ثم ان
شاء اكل وان شاء ترك وقيل الاولى تركه اياها ومن اداها ان يحتمل غفلة
الناس ومشييه معهم الا الحاجة لا بد منها وله عيادة المرضى وشهود الجنائز والتسليم
على الناس ويرد اذا بداوا وفي التاج يأتي مقدم الغائب لانه من السنة وبناكد
عليه ان يعتمد على من يتق به في اخباره واحواله ويعرفه بسر له ليجنب عن ذلك
ما ينبغي اجتنابه وقال العاصمي اركان القضاء المدعي والمدعى عليه والمدعى فيه
قل فصل في معرفة اركان القضاء

تميز حال المدعي والمدعى * عليه جملة القضاء جمعاً

ثم قال والمدعى فيه له شرطان * تحقق الدعوى مع البيان
ولك تفسيم الاركان الى ما ذكرناه كله والى مقضي به من كتاب الله تعالى وسنة
رسوله صلى الله عليه وسلم والاجماع واثار الصحابة ومن ذنهم واجتهاده ان لم يجد
ذلك الا الجتهد فلا يقبل اصحابي ومن دونه وقيل يقبل الصحابي والى المقضي فيه
الذي هو جميع الحقوق والى كيفية القضاء اذ توقفت على معرفة اشياء كمعرفة ما هو
حكم فلا يتعقبه وما ليس يحكم فيتعقبه وكالتاجيل وكترجيح ما صحبه عمل الصحابة
وادخله بعض في المقضي به فاركان القضاء ثمانية قاض ومقضي عليه ومقضي له
ومقضي فيه من الحقوق ومقضي به من الشرع ومقضي فيه من مكان ومقضي فيه
من زمان وكيفية القضاء واذا ضمنا الى ذلك المدعي والمدعى عليه والمدعى فيه
كانت احد عشر وزاد بعض من اركانه عزل من لم يتاهل له من اول مرة او بمحدث
حدث له ويستحب عزل من فقد شرط كمال بمحدث او من اول ومنها ان لا يحكم
حتى لا يشك انه فهم ومنها ان يستكشف عن حقيقة القضية في الباطل المستعين
بذلك على الوصول الى الحق ولا يكتب بمسائل القضاء ولا يناق في ذلك ما يقال انه

يجري الأمور على ظاهرها ومنها أن يحضر العدول في مجلس القضاء ليشهدوا على
اقرار الخصم لانه لا يحكم بعله وقيل يحكم بعله فيما علمه في مجلس قضاءه وكذلك
يحضر اهل العلم للمشورة وتحتوي ولاية القاضي على عشرة اشياء انفصل اما بحكم نافذ
يجبر واما بصالح والقمع عن الظلم وايصال ذي الحق الى حقه * الثالث اقامة الحدود
واقام بحق الله تعالى بحسب ما يكون له * والرابع النظر في الدماء والجروح * الخامس
النظر في اموال اليتامى والمجانين وتقديم الاوصياء الى حفظ الاموال * السادس
النظر في الاحياس * السابع تنفيذ الوصايا * الثامن عقد نكاح النساء اذا لم يكن
لهن ولي او عضل * التاسع النظر في مصالح العامة * والعاشر النهي عن المنكر بالقول
والفعل واهل القضاء عدل ذكر فطن مجتهد ان وجد والا فامثل مقلد ويجب على
من دعي للحق ان يجيب الا ان ضاق وقت الصلاة او خاف فساد مال احد كان
بيده فانه يصالح افساد ثم يجيب * واهله تدل عالم فطن والعدالة الحرية والاسلام
والبلوغ والعقل وعدم الفسق * اي الكيرة المصر دليها والمراد بالاسلام التوحيد
وان اريد به انقضاء اغنى عن ذكر عدم الفسق قال العاصمي

واستحسن في حقه الجزالة * وشروطه التكليف والعدالة
وان يكون ذكرا حرا سلبا * من فقد دروية ومع وكلم
وهو يحب العلم فيه والورع * مع كونه الحديث للفقهاء جمع

قال العاصمي جعل العدالة بمعنى عدم الفسق وذكر ما ذكر من الشروط غيرها بخلاف
المصنف فانه جعل العدالة وصفا مركبا من خمسة اوصاف ولم يكتفوا بذكر العدالة
عن ذكر الورع لان الورع قد يكون عما اقتراه لا يخرج عن العدالة وان قلت كيف
مع تنحيز العدالة بالحرية والبوغ والعقل قلت كانه اراد بالعدالة الا اعتدال الذي
هو عدم الكمال والبعد والطفل والمجنون لا كمال فيهم كمالا كمال في المشرك والعاقي
والمصنف جعل العلم شرط صحة والعاصمي جعله شرط كمال وما للمصنف اولى لان
الجاهل لا يدري ما الحق وان كان ورعا بعتاد السؤل فقد لا يظن شيئا خطأ فلا
يسئل فيه ولا يتورع عنه وبهذا يبحث في قول ابن حبيب من المالكية ان لم يكن
علم فعقل وورع فبالعقل يسئل وبالورع يقف فان الورع ترك الحرام والشبهات

واهله عدل عالم فطن
والعدالة الحرية والاسلام
والبوغ والعقل وعدم
الفسق

والتوقف في الأمور والتثبت فيها ولا يشترط الورع الزائد عن ذلك والتحقيق ان
العلم والورع هما شرط صحة وجعلهما العاصمي شرط كمال مع الجزالة وهي العقل الكمال
وامالة الراي كما في القاموس وقال عياض الجزالة الوقار والعقل والقطع وفسرها
بعضهم بالقطع والقوة والاحكام والاتقان ولا يليق بالقضاء من لا يجزم لانه ان كان
لجهل فلا يتاهل للقضاء وكذا ان كان للوسواس والا فليقتض جزما وبلغ الوسواس
وكان بعض اصحابنا رحمهم الله اذا قضي بين اثنين طلب المال منها فقال شيخ
منهم رحمهم الله قم لا تاتي بذلك فقمه مكانه فقام فقال رحمك الله وروي ان عمر
استعمل رجلا على القضاء فاختصم اليه رجلان في دينار فاطلق من كنه دينارا
قدفعه اليهما فبلغه ذلك عنه فكتب اليه ان اترك قضاءنا قال ابن العربي وهو
من علماء الاندلس وعياض من علماء الجزائر والمازري من علماء تونس ان العلم من
الشروط الواجبة ولا ينعقد القضاء للجاهل مطلقا ولا لمن لم يبلغ الاجتهاد ان وجد
من بلغه والتحقيق انه ينبغي لمن لم يبلغه مع وجود بالفه ان كان ذا علم ونباهة وفهم بما
يؤلى امره وزعم قوم من المالكية انه لا يصح القضاء الا للمجتهد وليس كذلك ولا يلزم
القاضي المقلد الاقتصار على قول مقلده بل ان كان له طرف ترجيح فليرجح والالم يلزمه
وقيل لزمه ومن قال بانه لا يصح القضاء الا للمجتهد مطلقا الشافعي وعبد الوهاب
المالكي ومن شروط الكمال الفقه جمع الفقه والحديث كما قال العاصمي لينهايه
النظر في النوازل والبحث عن الدلائل والترجيح عن وقوع الخلاف والاختيار عند
تعارض الاقوال ومن شروط الكمال كونه غنيا لادين عليه بلديا معروف النسب
غير محدود حليما مستشيرا لايالي لومة لائم سليما من بطانة سوء غير زائد في
الدهاء لان الفقير ومن عليه الدين قد يتدللان للبغي ومن له الدين ويتهم بهما
ويحتاجان الى غيرهما والبلدي يعرف الشهود والناس المقبولين وقد يرجح غير
البلدي ليسوي بينهم ولا يركن وثلا توجد المنافسة ولكن قد توجد به المنافسة
فيقولون كيف يؤلى علينا من ليس منا ولكن ينظر الامام او نحوه من يصلح واما
البدوي فلا اذ ورد في الحديث لا تجوز شهادته على قروي فكذا القضاء وان نصب
للقضاء انقدت له ولا سيما انه اقرب الى عدم المصانعة ومن لا يعرف ابوه للعالم

او زنى او اختلاط او اشتراك او غير ذلك يطعن فيه فلا يكون له في النفوس كثير
هبة وقيل يجوز اللقيط ولا يجوز الاقلف والمحدود من زنى او غيره كالسرقه كذلك
ولانه قد ظهر تجريجه ولو تاب ويحلم على الخصوم الا ان تنهك حرمة الشرع
فيفضب وبذلك تتم مهابة التي هي ايضا صفة كمال وكذا ان اذاه احد في المجلس
او شتمه او نقصه او نسبه الى الجور فليعاقبه والمقربة في هذا افضل من الغفر
واشارة العلماء لانها اقرب الى اصابة الحق وعدم تنافسهم معه في القضاء فيختل النظام
بالخلاف وعدم المبالاة من لوم لائم شرط كمال لانه لا يبالي بلوم لائم ولا يترك حقاً
لذلك واما ان كان يتركه لذلك فعدم مبالاته شرط صحة لانه يقع بمبالاته في
الفسق وكذا المبالاة باهل الجاه على هذا التفصيل واشترط السلامة من بطانة
السوء لان السلامة منها من راس كل خير وكثيرا ما يوقى على اهل الخير من قرناه
السوء وكونه غير زائد في الدهاء لان زيادة الدهاء فيه تجعله على الحكم بالفراسة
وتعطيل طريق الشرع من نحو اليانة والايمان وقد روي ان عمر رضي الله عنه عزل
زيادا لذلك فقال له عزلك كراهة ان احمل الناس على فضل عقلك والقل
والبلوغ من شروط الصحة لان غير العاقل وغير البالغ لا يجري عاينها قلم ولا توجه اليها
خطاب فلا يتعاقى بقول واحد منها حكم على نفسه فاولى غيره ويكفي من العقل
صحة التمييز وجودة العقلية والبعد من السهو والغفلة حتى يتوصل بذلك الى وضوح
ما اشكل وفعل ما اعضل ولا يصح ان يكون المشرك قاضياً لنبيه صلى الله عليه
وسلم ان يولى مشرك امرا من امور الاسلام وان يجعل الله للكافرين على
المؤمنين سبيلا والولاية من اعظم السبيل عليهم ولا الفاسق لانه غير مأمون
على الاحكام ولا يوثق به ويحتمل ايضا المباح القادح في المروءة كالاكل في السوق
وانما شرطوا الذكورية لان القضاء فرع الامامة العظمى وولاية المرأة للامامة
ممنوعة لقوله صلى الله عليه وسلم لن يخلع قوم ولوا امرهم امرأة فكذا النائب عنه
لا يكون امرأة ومنصب الولاية عظيم لا تلية امرأة ولا تطيقه ولوجوب ستر نفسها
وزينتها فلا تليق بذلك واجاز ابو حنيفة قضاء المرأة في الاموال واجازها الطبري
مطلقاً ولا البعد لانه لا يملك امر نفسه فاحرى ان يمنع من انفاذ ولايته على غيره

ولو اجاز سيده ولان شهادته لا تقبل فاحرى ان لا ينفذ حكمه والمكاتب حر على
الصحيح ولو بقي في ذمته بعض ما كوتب به او كله فيجوز ان يكون قاضياً وكذا
من اعتق لكن الاولى غيرها وجازت رواية العبد وفتواه اذ ليس فيها ولاية ولا
تعقد ولاية الاصم والابكم والاعمى ويجب عزلم ولو طرا عليهم لعدم المقصود
من الفهم والافهام وقيل يجوز الاعمى اذا ولي فصل القضاء غيره وفي الديوان لا ينبغي
لهم ان يعملوا القاضي اعمى او ضعيفاً لا يقوم بامور المسلمين الا ان لم يجدوا غيرها
ولا ينصب في البلد الواحد قاضيان فصاعداً الا ان خص كل نوع من الاحكام
او بنوع من الناس او بناحية لثلاثا يتناقضوا وقيل يجوز مطلقاً لان من الواجب على
كل ان لا ينقض على الاخر الا ما ظهر خطأه ولم يكن فيه احتمال من الامر ولا قول
من الاقوال قال ابو القاسم محمد بن احمد يجب ان يكون في المصر قاض واحد واجاز
الشافعي اثنين اذا عين لكل واحد ما يحكم فيه وفي الديوان ان امكنهم ان يعملوا
قاضياً واحداً لمنازل شتى فليعملوا وان لم يمكنهم جعلوا لكل منزل قاضياً ولا
يجعلوا في منزل الا قاضياً واحداً الا ان كان المنزل كبيراً لا يقوم به قاض واحد
فليعملوا ما يكفيهم قاضيين او ثلاثة او اكثر ويجوز ان يولوا القضاء لرجل الى
وقت معلوم ويجوز ان يولوا القضاء لرجال شتى بالدول بالسنين او الشهور او الايام
وذلك ان لم يجدوا قلماً بامورهم ولا يجوز ان يعملوا قاضياً لوصول الدعوة والاخر لرد
الجواب والاخر لتبايع الشهادة والاخر للحكومة وان راوا ان يعملوا للنساء قاضياً
على حدة جاز ويجوز ان يعملوا قاضياً للمعاملات واهل للتعدييات ونحو ذلك ان راوه
اصح ولا يقض واحد في غير ما جعل له الا باذن الامام او الجماعة ان لم يكن الامام
وان مات الامام او غاب او فقد او اسره العدو فالقاضي ثابت ولا يجوز للقاضي
ان يعمل قاضياً اخر في مكانه اذا مرض دون الامام فان جعله لم يكن قاضياً وكذا
قاضي الجماعة وان فعل ذلك باذن الامام ثم افاق زال الاخر من القضاء ان علق
الى ذلك وكذا ان جعله حين اراد السفر ورجع من سفره وان مات في مرضه او
سفره ثبت الاخير وان لم يعاق فرجع او افاق فيها قاضيان وان غاب قاضي الامام
او سافر او فقد او مرض فولى القضاء رجلاً ورجع الاول فيها قاضيان وكذا قاضي

الجماعة. واذا اجتمع رأي المسلمين على رجل فابى حبسوه في مكان لا يضره حتى يطيعهم او يتركوه فيولوا غيره واذا اراد المسلمون ان يولوا قاضياً فليقولوا له جعلناك قاضياً نحكم بالحق تاخذ الحق من قوتنا الضعيفنا ومن ضعيفنا لقوتنا ويحلفهم القاضي ان يمينه فاذا حلفهم فليقبل الحاكم امانتهم ولزمهم اعانته باموالهم وانفسهم والعلم شرط فيه من شروط الصحة على الصحيح لان شروط الكمال لانه قيل لا يحكم بين الناس الا من علم مصادر الافعال * اراد ما يشمل اسماء المصادر * وموازن الاسماء * المفردة والجمع ليفصل بين المفرد والجمع وبين الوصف والمصدر * ومعاني الحروف * مثل ان يعلم ان افعلًا بكسر الهجمة مصدر افعل بفتحها وافعلًا بفتحها جمع وان لن حرف نفي وان يعرف النحو والصرف لان الحكم يكون بالقراءة والسنة والاثار وكل ذلك موضوع على لغة العرب وهذا هو الصحيح وقال بعض قومنا معرفة ذلك مستحبة اذ قال ويستحب ان يكون عارفاً بما يحتاج اليه من العربية ويعرف مع ذلك تفسير القراءة والسنة والاجماع والاثار والحكم والمتشابه والناسخ والمنسوخ وفي التاج وفي بعض الآثار لا يجوز القضاء الا لمن جمع العلم والحلم والفهم والتقوى والورع وان يكون حافظاً للكتاب عالماً بناسخه ومنسوخه ومحظوره ومباحه ومحكمه ومتشابهه وخاصه وعامه وفرضه ونهيه وبالسنة وناسخها ومنسوخها واختلاف اهل الاعصار وبالله العرب وتاويل القياس ومصادره وموارده وتحملة من غيره وعاقلاً مميّزاً لما يرد عليه وعدلاً اه ويشاور العلماء بالعربية وبالكتاب والسنة والاثار واختلاف الاقوال * والا * يعرف مصادر الافعال او ما ذكر * خفه ان يكون سائلاً لا مستولاً ومستفتياً لا مفتياً * ومحكوماً عليه اوله لاحكاماً ولو كان عارفاً بمسائل الفقه وغيره ولا يكون حجة في فتواه ولا غيرها الا ان اطاعت النفس ان ما ائتمى به قد اخذه من لسان من يعرف ذلك او قراه عليه في كتاب وكان ورعاً غير طاعن في العلماء فانه يجوز ان يوحى بفتواه اذا اتى بها في صلاة او صوم او نحو ذلك ولا يكون قاضياً * والفطنة شرط * من شروط الصحة فيه * وكان بعضهم * اي بعض السلاطين او بعض الامراء او من ينزل مرتبتهم بدليل قوله * يمتنع من يستعمله للقضاء * لان نصب القاضي انما

والعلم شرط فيه لانه قيل لا يحكم بين الناس الا من علم مصادر الافعال وموازن الاسماء ومعاني الحروف والاختلاف ان يكون سائلاً لا مستولاً ومستفتياً لا مفتياً والفطنة شرط وكان بعضهم يمتنع من يستعمله للقضاء

يليه من الامراء السلطان او الامير او من بمنزلة والمراد هنا يحيى بن اكرم وهو قاض كبير يستعمل القضاة دونه وقيل لا يجوز له ذلك الا ان اجازله الامام * فقال لرجل * يريد للقضاء * ما تقول في رجلين زوج كل منهما امه لصاحبه فولد لكل منهما ولد من امراته * اي زوجته التي هي ام الآخر * ما قرابة ما بين الولدين فلم يعرف * ما قرابة ما بينهما * فقال * له يحيى بن اكرم * كل من الولدين عم الآخر * ان كان ذكراً وعمته ان كان انثى * لأمه * ومثال ذلك زيد وبكرام زيد زينب وام بكر هند تزوج زيد هنداً وبكر زينب فولد زيد خالداً وبكر عمراً خالد عم عمرو لأمه وعمرو عم خالد لأمه فلو ولد زيد عائشة وبكر ليلى لكنت عائشة عمه ليلي وليلى عمه عائشة للام او ولد زيد عائشة وبكر زفر لكنت عائشة عمه زفر وزفر عم عائشة للام وذلك ان ما ولد زيد يكون اخاً لبكر من امه لانه ولده مع ام بكر وما ولد بكر يكون اخاً لزيد من امه لانه ولده مع ام زيد فكل منهما اخ لابي الآخر من امه فصارت العمومة من الام * وقال بعضهم * اي بعض الناس وهو رجل من الشام قدم على عبد الملك بن مروان يطلب منه ان يتصدق عليه قال لعبد الملك * اني تزوجت امرأة وزوجت ابني امها * ولا غنى بنا عن رفدك اي عطامك * فقيل له * اي قال له عبد الملك * ما قرابة ما بين الولدين اذا ولدنا * ان اخبرتني اعطيتك * فاجاب بان احدهما عم الآخر والاخر خاله * اه الجواب وفسره المصنف رحمه الله تفسير تفصيل مجمل وعمله بقوله * فان ابن الكبيرة * وهي زوجة ابنه * خال لابن الصغيرة * وهي زوجة الاب * وابنها * اي ابن الصغيرة * عم لابن الكبيرة * ولو ولدت الكبيرة انثى كان ولدها خالة لولد الصغيرة ولو ولدت الصغيرة انثى كان ولدها عمه لولد الكبيرة وذلك ان ولد الكبيرة اخ او اخت للصغيرة فيصير خالاً او خالة لولد الصغيرة وان ولد الصغيرة اخ او اخت للابن فهو عم او عمة لولد الابن مع الكبيرة وعبارة المصنف رحمه الله في التاج هكذا وقيل دخل شامي على عبد الملك بن مروان فقال اني تزوجت امرأة وزوجت ابني امها ولا غنى بنا عن رفدك فقال له عبد الملك ان اخبرتني ما بين الولدين اذ ولدنا فقال يا امير المؤمنين هذا حميد بن مجيد قلده سيفك

فقال لرجل ما تقول في رجلين زوج كل منهما امه لصاحبه فولد لكل منهما ولد من امراته ما قرابة ما بين الولدين فلم يعرف فقال كل من الولدين عم الآخر لأمه وقال بعضهم اني تزوجت امرأة وزوجت ابني امها فقيل له ما قرابة ما بين الولدين اذا ولدنا فاجاب بان احدهما عم الآخر والاخر خاله فان ابن الكبيرة خال لابن الصغيرة وابنها عم لابن الكبيرة

ووليت ما وراء بابك فاسأله فان افتاك لزمي الجهل وان اخطأ اتسع لي العذر فدعاه
 فسأله فقال يا امير المؤمنين ما قدمتني على العلم بالانساب ولكن على الطعن بالرياح
 احدهما عم الاخر والاخر خاله في التاج ان المجيب حميد بن مجيد وفي النيل ان
 المجيب الشامي فيجتمع بينهما ان القصة تمددت وروي ان عمر رضي الله عنه صلى
 الفجر فتكث في محرابه فاذا مقبلة اليه بحمال يحمل مكتلا فوضعت يده فقال
 يا ارقى اظهر لنا ما فيه فظاهره فاذا هو جسد انسان له راسان واربع اعين وقبيلان
 ودبران فقال له عمر ما انت فقل بلسان بين نحن خاق من خلق الله وهذه اختنا
 وقد خلف علينا ابونا مائة درهم فاقسمها بيننا فقل لمن حوله قولوا في ذلك فقال كل
 بما عنده ثم قال علي بعلي في الوقت فخرج ارقى مبادرا اليه فوجده في حائطه فقال
 له احب امير المؤمنين فقال علي ما المهم الذي يريدني فيه فقص عليه القصة فقال
 معضلة ورب الكعبة فبادر الى عمر فلما دخل عليه قال له يا ابن ابي طالب انظر في
 ميراث هؤلاء وتدبر صورتهم فدنا علي من الجسد فقال تكلم فتكلم فقال علي في
 هذا حكم انهما يطعمان ويسقيان ويتوقع نومهما فان غمضا اعينهما وفيهما معا في
 وقت واحد فجسد واحد وان تفاوتا فجسدان ثم يطعمان كذلك في الغد ويجرسان
 في وقت احدهما فان بالامن مبالين وتقوطين مخرجين في وقت واحد فجسد
 واحد والا فجسدان فكبر عمر واثنى على علي خيرا وبكى ثم نظر ممر في امرها بما
 قاله علي من الاختبار فاذاها جسدتان فقضى بينهما ثم بعد زمان غير طويل اتى
 عمر بهما فقالا له زوجنا واعط المهر عنا من بيت المال فاننا لا مال لنا فوافق حضور
 علي فاقبل عمر عليه فقال له قل ما عندك فيه فقال لانكاح لهما فاقبل عليه بغضب
 وقال لم يحوت حظنا من بيت المال قال علي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول لا يحمل للفرج ان يكون في فرج وعين تنظرهما ثم حملا فقال علي لمرقد بدت
 الشهوة فيهما فما اسرع موتهما ويتفاوتان فيه ساعة ثم بعد ثلاث ليال اتى ناعيهما
 اليه يطلب لهما كفنا من بيت المال فاستخبره عن موتهما فقال مات احدهما عند
 الغروب والاخر عند اشتباك النجوم فكبر عمر فقال هذا هو العلم وروي ان رجلا
 قدم الى عمر وقد ضرب على ام راسه فذكر وليه ان فلانا ضربه فتزل الماء

الاسود من عينيه وذهب بصره وشمة وسمعته وخرس لسانه وانقطع ماء صلبه
 فضحك عمر فقال ان هذه القصة منكورة ان يكون هذا ومثله في الدنيا
 فقال عمار يا امير المؤمنين انفذ به الى علي فانه قد اتى الحكمة وعرف دقائق
 الاحكام فقال عمر فقم يا عمار فان العلم يوتي ولا ياتي فصار بالرجل حتى اتى
 به عليا فقص عليه علقته فقال له ان كان صادقا فله بكل واحد من ذلك دية
 تامة فقال له عمار اما تراه قائم اليقين فمن اين تعلم انه ذهب ضوؤه فقال
 علي اقمه في عين الشمس فان هو لم يطرف فهو ذاهب قل له فمن اين تعلم ذهاب شمة
 قل احرقوا تحت انفه خرقة فان دمعت عيناه فالشم باق والا فهو ذاهب قال ومن
 اين تعلم خرس لسانه قال اضربوه بابرة فان خرج منه دم اسود فلسانه ذاهب وان
 خرج منه احمر فباق قال فمن اين تعلم ذهاب سمعه قال اخرجوه عني حتى اخبركم
 فاخرجوه ووليه قال استقبلوه ليلا حيث لا يعلم هو ولا احد من انسابه فازعقوا به
 زعقة شديدة فان التفت فالسمع باق والا فقد ذهب قال ومن اين تعلم ذهاب ماء
 صلبه قال اقعده في الماء فان تقلص احليله فهو باق وان بقي بحاله فماده ذاهب
 قال عمار فيكيت وبكى من حضر فقالوا بشاينا وامهاتنا نفديك يا نفع الامة من
 الشبهات وروي ان عليا قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن لاقتضي
 بين الناس فقلت له اني لا علم لي بالقضاء فضرب يده صدره فقال اللهم اهد قلبه
 وثبت لسانه قال فما شككت بعدها في قضاء حتى جلست مجلسي هذا وروي انما
 امران ومعهما ابناهما فذهب بابن احدهما فقالت كل واحدة منهما لصاحبتها
 انما ذهب بابنك فتحا كتما الى داود فقضى به للكبرى فاخبرتا سليمان فقال اتوني
 بالسكين لا قسمه فقالت الصغرى لا تفعل هو ابنها فقضى به لما حيث رأى رحمة الله
 وفي رواية قال اتوني بالسكين اشقه نصفين لكل منهما نصف فقالت الصغرى
 اشقه يا بني الله قال نعم قالت لا تفعل ونصبي فيه للكبرى فقال خذيه فهو ابنك
 وجاء رجل الى سليمان عليه السلام وقال يا بني الله ان لي جيرانا يسرقون اوزي
 فلا اعرف السارق فنأدى الصلاة جامعة ثم خطبهم وقال في خطبته ان احداكم
 ليسرق اوز جاره ثم يدخل المسجد والريش على راسه فسمع رجل راسه فقال سليمان

خذوه فهو صاحبكم ان صح ذلك فهو مختص بذلك الشرع دوننا وكذا قوله أشق
الغلام وهو لا يشق اوفيه معرضة * واما حكمه فهو فرض على الكفاية * فان
قام به مسلم كفى والا هلكوا موافقهم ومخالفهم لانه يلزمه ان يكون موافقا وان يقوم
بذلك لا المرأة والعبد ونحوهما ممن لم يخاطب بالقضاء وهلاك المخالف هلاك اخر
غير هلاك خلافة فان الملاك يزداد بكل كبيرة وكذا يهلك المشرك هلاكاً دون
الشرك اذا لم يتم احد بالقضاء لانه يلزمه الاسلام وقيام بالقضاء وهذا هو الصحيح
وقيل لم يخاطب بغير التوحيد ويميز القاضي الواحد لكل بلد ولا يميز قاضي بلد
عن بلد ويدل على هذا من كلام المصنف بقوله فان قيل اذا كانت في البلد
متعددون الخ وقيل يميز قاض في الحوزة وقيل في الاقليم وقيل في الدنيا والذي
عندي انه يميز القاضي الواحد في الفرسخين ويجب على الامام ان ينصب للناس
قاضياً ومن ابى عن الولاية جبره عليه ولا ينبغي لاحد ان يطلب القضاء وان دعي
اليه فالاولى الامتناع له امره الا ان تعين عليه فيجبر او يضرب وان لم يصلح الا
واحد كان فرض عين عليه وكان صلى الله عليه وسلم يقضي بين الناس ويأمر
اصحابه بالقضاء بينهم وبعث غلباً الى اليمن ليقتضي بينهم وبعث عمر اباً موسى الى
البصرة قاضياً وابن مسعود الى الكوفة واول من قضى بالارض بين ابنه قاييل
وهاييل لما اراد قاييل التزوج بشواته اقليماً وكان في شريعتهم لا يتزوج احد
بشواته فرغب فيها وهي لا تحل له وتحل له تومة هاييل وهي لمودا وقاييل واقليم اول
بطن ولدته حواء وقضى ادم بينهما وامرهما ان يقربا قرباناً على ما جاء في المائدة وما
زال كل نبي يقضي بين امته وقد قص علينا الله حكم داود وسليمان اذ يحكمان في
الحرب اذ نشبت فيه شتم اقوم فانظر هيمان الزاد الى دار المعاد وقال يا داود انا
جعلناك خليفة في الارض فاحكم بين الناس بالحق وقل واثناه المحكمة وفصل
الخطاب قيل هو البينة على من ادعى واليمين على من انكر وكان يقضي بين
الناس يوماً وبين البهائم يوماً وكان اذا قضى نزلت سلسلة من السماء فاخذت بمنق
الظالم اي تلوي فيه حتى يذعن للحق وقيل ان الظالم لا ينالها وصاحب الحق ينالها
حتى استودع رجل رجلاً لوه لوه فثقب لها عصى وجعلها في جوفها وجعلها فجاء

واما حكمه فهو فرض على
الكفاية

الى داود فامرهما ان يذهبا الى السلسلة فاثبتهما ل الرجل اللهم ان كنت تعلم اني دفعت اليه
اللو لوه فيجدنيها فاسالك ان اناهما فثابتهما لوه المسموعة ودع امسك العصا حتى احلف فدفعتها
اليه وفيها اللؤلؤة وقال اللهم ان كنت تعلم اني دفعت اليه فاسالك كذلك فثابتهما لوه فقال
داود والناس سبحن الله ما هذا نالها الظالم والمظلوم فوحي الله اليه ان ماله في العصا
فرفعت السلسلة فامر ان يقضي بالبينة واليمين قلت لعلها نالها معاً والله يعلم
النيب ليجري على ذلك قضية القطاع الحكم بالسلسلة وارتفعها اول ذلك ولكن
ملك مسلطاً على امر الحكم بها والملك لا يعلم النيب مطلقاً بل ماعلم الله او اجري
السلسلة على نوع من العلم بلامك فكانت اللؤلؤة في العصا بيد صاحبها فعلت باذن
الله بكونها في يده فثابتهما لوه المسموعة فان قيل اذا كان فرض كفاية * الجواب هو
قوله فهل الخ واعترض بينهما بقوله * ان * الفرض * الكفاية * نسب الى
الكفاية قلبت الياء واو بعد اسقاط تاء التانيث للنسب ويجوز ان يقال الكفاية
باسقاط التاء للنسب واسقاط الياء لانها رابعة والرابعة يجوز اسقاطها وقلبها واو
ولما سقطت ثلث الالف ياء النسب وهي ثلثة فقلبها واو وان وجد في بعض
النسخ الكفاية بالهمزة قبل ياء النسب فانما هو نسب الى كفاية باسقاط تاء التانيث
صار الياء طرفاً بعد الف زائدة فقلبها همزة فثبتت الهمزة في النسب لان همزة
الممدود المقلبة عن اصل يجوز اثباتها في النسب وقلبها واو اذا قام به البعض
اجزى عن الباقي وان القضاء في زماننا يتولاه * في بعض بلاد اصحابنا * غير
العدل من قومنا * من البيان اي وهم قومنا * وعدم اهله بقاء العلم منا * او يتولاه
فاشق من اهل الدعوة او جاهل * فهل يرفع الوجوب الكفاية غنا
قيل له ان حكم غير اهل الصواب لا يكفي فيما قيل في رفع الاثم عن المسلمين *
اثم فرض الكفاية * اذ لا يجوز للامام العدل * ولا لغيره * ان يستعمل احداً
من قومنا في شيء من امور الاحكام * والفقوى ونحو ذلك * ولو * كان * عدلاً
في دينه * ومذهبه * ولا ان ياتن على امانته التي ائتمن الله عليها في خلقه الا اهل
العدالة والولاية من اهل الدعوة * المعهودة وهي الدعاء الى التمسك بالسنة والاجماع
والاثر والولاية جابر وعبد الله بن اباض ومن بعدهم او قبلهم والبراءة من قومنا

فان قيل اذا كان فرض
كفاية ان الكفاية اذا
قام به البعض اجزى عن
الباقي وان القضاء في
زماننا يتولاه غير العدل
من قومنا وعدم اهله بقاء
العلم منا فهل يرفع الوجوب
الكفاية غنا قيل له ان
حكم غير اهل الصواب
لا يكفي فيما قيل في رفع
الاثم عن المسلمين اذ لا يجوز
للامام العدل ان يستعمل
احداً من قومنا في شيء
من امور الاحكام ولو
عدلاً في دينه ولا ان
يائمن على امانته التي ائتمن
الله عليها في خلقه الا اهل
العدالة والولاية من اهل
الدعوة

﴿ لان المسلمين هم خلفاء الله في ارضه كما قال الله تعالى وعد الله الذين امنوا منكم ﴾ وعملوا الصالحات ليستخلفنهم ﴿ الى ارتضى لهم فالامونون هم خلفاءه في ارضه وضعيف العلم وان كان منهم ﴾ اي من اهل الدعوة ﴿ لا يؤمن ايضاً على ذلك ﴾ والحاصل ان الامر الشرعي بالحكم بدين الله فاذا لم يكن لم يجز فمن لا يحكم به منع منه ولو موافقاً وهو مسا للمشرك في المنع لان العلة واحدة وهي عدم الحكم بالشرع وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لا تستعملوا اليهود والنصارى فانهم اهل رشا في دينهم ولا تحل في دين الله الرشا ولما استقدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ابا موسى الاشعري من البصرة وكان عاملاً عليها للحساب ودخل على عمرو هو في المسجد فاستاذن لكتابته وهو نضراني فقال له عمر قاتلك الله وضرب بيده على فخذه وليت ذمياً على المسلمين اما سمعت الله تعالى يقول يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء بعضهم اولياء بعض الاية هلا اتخذت حنيفاً فقال يا امير المؤمنين لي كتابته وله دينه فقال لا اكرمهم اذا اهانهم الله ولا اعزم اذا ذلم الله ولا ادنيهم اذا قصاهم الله وكتب بعض العمال الى عمر رضي الله عنه ان العدو قد كثروا في الجزيرة قد كثرت افستعين بالاعاجم فكتب اليه انهم اعداء الله وانهم لنا غششة فانزلوهم حيث اتزلم الله ولما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بدر لحقه رجل من المشركين عند الحرة فقال اني اريد ان اتبعك واصيب معك قال اتؤمن بالله ورسوله قال لا قال ارجع فلن نستعين بمشرك ثم لحقه عند الشجرة فقال جئتك لا تتبعك واصيب معك قال اتؤمن بالله ورسوله قال لا قال فارجع فلن نستعين بمشرك ثم لحقه عند ظهر البعده فقال له مثل ذلك فاجابه بمثل الاول فقال نعم فخرج به وفرج به المسلمون وكان له قوة وجلد وهذا اصل عظيم في ان لا يستعان بمشرك هذا خرج ليقاتل بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم وربما مات فكيف استعالمهم على رقاب المسلمين واقول من اجاز شهادة الخالف العدل في مذهبه ودينه يقول يكفي قضاءه ويرفع فرض الكفاية به لكن لا يقصده المسلمون بالنصب وهذا كما اجاز بعض ان يجاهد مع المخالفين وتقسم معهم الغنيمة ﴿ فان قيل اذا كان في البلد متعددون ﴾ اثنان فصاعداً ممن

لان المسلمين هم خلفاء الله في ارضه كما قال تعالى وعد الله الذين امنوا منكم الى ارتضى لهم فالامونون هم خلفاءه في ارضه وضعيف العلم وان كان منهم لا يؤمن ايضاً على ذلك فان قيل فاذا كان في البلد متعددون

بناهل للحكم ﴿ من اهل العدل واراد كل منهم التوقف عن الحكم ﴾ اي انقضاه ﴿ هل يجوز لكل منهم ذلك ﴾ التوقف ﴿ الى ان يترك الجميع الحكم فيهلكوا ﴾ اي هم واهل البلد ﴿ استوت درجاتهم في علم الاحكام او تفاوتت او يفضل في ذلك فيخير الكل اذا استوت ﴾ حتى يتركوا كلهم فيهلكوا هم واهل البلد ﴿ وبين على من كان اعلمهم بها ﴾ اي بالاحكام فاذا تركها تركه وعدم رافع الفرض وهلك الآخرون واهل البلد لعدم رافع الفرض ﴿ قيل له ﴾ اي للقاتل ﴿ الدخول في الحكم كما قيل على وجهين احدهما ان يكون المتناهل للحكم ﴾ فيه تخير في الدخول ﴿ في انقضاه ﴾ ان شاء دخل او ترك وذلك اذا كان في محل بلي ﴿ يصاح للولاية ولم يدخلها والا لم يصح التخيير ﴾ الحكم فيه غيره ﴿ اذا تركه هو ذلك العير ولم يثبت استقضاء الغير لانه لو ثبت لم يكن تخيير ﴾ من هو ﴿ مثله او اعلم منه ﴾ في الجملة ﴿ واعرف بحكم القضاء ﴾ او هو دونه لكن فيه كفاية ويفهم من ذلك انه ان لم يكن في الموضع غيره من هو اعلم لم يخير هو ولا غيره ﴿ والثاني مالا تخيير فيه وهو ما يكون فيه اعلم من غيره بمعرفة المدعي والمدعى عليه وما يتولد من ذلك ﴾ وليس في غيره كفاية او لا عالم في البلد غيره وذلك في جواز التوقف وعدمه واما الهلاك فواقع على الكل ان لم يرفعه احد وفي المنهاج يعتقد انه متى وجد اعلم منه ان يتذر اليه ويستغفبه بسلامة الصدر وطيب النفس والحاصل انه يهلك العالم والا علم والعامة الامن اذعن من العالم او الاعلم ولم يجد سبيلاً الى الدخول فيه وان منهم جبار عن استقضاء ولا يطبقوا مقاومة الجبار سلموا وما في قوله مالا تخيير وقوله وهو ما يكون الخ واقعة على المحل لان قوله احدهما الخ يتضمن الكلام على المحل الآخر وذكر فيه او واقعة على الوجه اي وجه لا تخيير فيه الخ والذي يتولد من ذلك المذكور من معرفة المدعي والمدعى عليه هو تكليف المدعي البينة والتاجيل لها ان طلبه والزام المذكر اليمين ونحو ذلك اعلم ان الماهية اذا عرفت اركانها على التفصيل فقد عرفت حقيقتها والمدعى عليه ركنان فاذا ميز القاضي كلا منهما مع معرفته بالدعوى فقد عرف الطالب من المطلوب ومن يطالب بالبينة او باليمين ونحو ذلك قالوا وذلك كالطبيب والمريض

من اهل العدل واراد كل منهم التوقف عن الحكم هل يجوز لكل منهم ذلك الى ان يترك الجميع الحكم فيهلكوا استوت درجاتهم في علم الاحكام او تفاوتت او يفضل في ذلك فيخير الكل اذا استوت وبين على من كان اعلمهم بها قيل له الدخول في الحكم كما قيل على وجهين احدهما ان يكون فيه تخير في الدخول ان شاء دخل او ترك وذلك اذا كان في محل بلي الحكم فيه غيره من هو اعلم منه واعرف بحكم القضاء والثاني مالا تخيير فيه وهو ما يكون فيه اعلم من غيره بمعرفة المدعي والمدعى عليه وما يتولد من ذلك

فإن الطبيب إذا عرف علة المريض سهل عليه الدواء الموافق لذلك المريض وإذا جهل العلة لم يهتد إلى الدواء ولذلك قال سعيد بن المسيب من عرف المدعي والمدعى عليه فقد عرف وجه القضاء فقبل المدعي من خالف قوله الأصل والعرف أو خالف أحدهما ووافق الآخر والمدعى عليه من تقوى قوله بعرف وأصل أو بعرف حيث لا أصل هناك يعتبر أو بأصل حيث لا عرف هناك يعتبر قول العاصمي

فالمدعي من قوله مجرد * من أصل أو فرع بصدق يشهد والمدعى عليه من قد عضدا * مقالته عرف أو أصل شهدا

فالمدعي عليه أقوى المتداعين سبباً والمدعي أضغفه فالمدعي كمن ادعى ديناً على آخر أو ملك شخص ليس في حوزة ومنكر ذلك مدعي عليه أن ادعى ذلك فيه لأن الأصل يشهد له لأن الأصل براءة الذمة والحرية وإن ادعى الرجل مما في البيت ما يعرف للنساء وأدعته المرأة فهو مدع لأن العرف يشهد لما فكذا كل من يدعي الإشبعة في مسائل المنازعة فهو مدعي عليه لأن العرف يشهد بصدقه قال بعضهم المدعي كل من أراد أن يشغل ذمة بريئة أو ادعى غير العرف والمدعى عليه عكسه وذلك كله قول واحد وقال سعيد بن المسيب المدعي من قول كان والمدعى عليه من قال لم يكن قال العاصمي

وقيل من يقول قد كان ادعى * ولم يكن لمن عليه يدعى

وهذا جار على الغالب والافقد يكون المثبت مدعى عليه والنافي مدعياً كدعوى المرأة على زوجها الحاضراته لم ينفق وادعى هو الاتفاق فعلى التعريف الأول الزوج مدعى عليه لأن العرف يشهد له والزوجة مدعية إذ لم يشهد لها عرف ولا أصل ولا يصح ذلك على الثاني لأن الزوج مثبت وهو مدعى عليه والزوجة نافية وهي مدعية وقبل المدعي الطالب والمدعى عليه المطلوب وهذا غالب وقد ينكس كالنكاح إذا بلغ وطلب وصيه أن يدفع له ماله فزعم أنه دفع له فعلى التعريف الأول الوصي مدع لأنه لم يشهد له عرف ولا أصل واليتم مدعى عليه لأنه شهد له الأصل وهو وجوب الأشهاد لقوله تعالى فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكذا على التعريف الثاني لأن الوصي مثبت واليتم ناف ولا يجري على الثالث لأن

الوصي مطلوب وهو مدع واليتم طاب وهو مدعى عليه وقد لا يوجد أحد التعريفين الثاني والثالث ويوجد الأول كما إذا خلا بزوجه وأدعت الوطى. لكن الحكم عندنا من حيث الصداق لزوم الصداق بالخلوة ما لم تقر بعدم وجوبه من نحو الوطى. وإن أقر فالنصف ومعرفة المدعي والمدعى عليه وما يتولد من ذلك ركن عظيم في الحكم وفي التاج قيل المدعي من إذا ترك الخصومة تركت والمدعى عليه من إذا تركها لم تترك إلا أن أقر بشيء أو يسلمه إليه وقيل المدعي هو الطالب والمدعى عليه هو المطلوب وقيل المدعي من ادعى الأصل والمدعى عليه من ادعى حاداً وهذا ليس بعام وقيل المدعي من حسن أن يطالب بينة لا المدعى عليه بها على الإنكار وقيل المدعي من يدعي خلاف الظاهر والمدعى عليه من معه الظاهر ويثبت الخصومة بين العبد ومسيده وبين العبد وغيره في تعدية النفس بلا إذن سيده وأما في المال فبإذنه إلا أن يكون ماذوناً له في الكل أو في بعض وأن كانت الصنعة في يده أثبت فيها بلا إذن وتثبت في النفس والمال بالتعدية بلا إذن أن كان ماذوناً له وأما في المعاملة فتثبت في غير الماذون له باذن فقط وكذا النكاح والطلاق وتثبت بين العبيد الماذون لهم في المال بمعاملة أو تعدية وإن كان العبيد محجوراً عليهم فلا يثبت وإن استمسك الماذون بالمحجور بالتعدية في المال أثبت لا في المعاملة ويثبت بين الطفل بلا إذن أبيه والبالغ إذا تمسك بالبالغ أنه تعدى عليه لا أن استمسك البالغ به في مال أو نفس ولا بين الأطفال أو بين المجانين أو بين طفل ومجنون وإن تمسك بأبيه أو خليفته أثبت وإن تمسك بالبالغ في مال فلا يثبت في تعدية ولا معاملة وكذا المجنون وقيل لا تثبت بين الطفل والبالغ في تعدية ولا في غيرها * فإذا عرف ذلك * أي من يتأهل للقضاء * جاز له الدخول فيه * بمعنى لا يحرم عليه فيشمل ما إذا وجب كما إذا لم يحرم غيره وما إذا لم يجب كما إذا وجد غيره * ولو لم يتل في عمره الا بقضية توجهت إليه * وإذا حل أزمه * لا يرى غيره يقوم بالمدل فيها كان عليه انفاذها حيث يلزمه انفاذها وكان يتركها مضيقاً لفريضة أوجها الله عليه * وقد يوجد من يرفع فرض الكفاية فينصب لذلك فتحدث نازلة لا معرفة له فيها فتعين على عارف حكمها أن يقضي فيها

فإذا عرف ذلك جاز له الدخول فيه ولو لم يتل في عمره الا بقضية توجهت إليه ولا يرى غيره يقوم بالمدل فيها كان عليه انفاذها حيث يلزمه انفاذها وكان يتركها مضيقاً لفريضة أوجها الله عليه

او يعلم القاضي كيف يقتضي فيها والكلام في الفتوى في مسائل التوحيد والطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج وغير ذلك كالكلام في وجوب القضاء * وذلك من اشد الامور * اذ لم يتل قبل ولزمه قضاءها اذا علمه ولو لم يتسع في العلم وهلكت وهلكتوا ان لم يقض * ولسهولته * اي القضاء اي كونه عندهم هيناً مع ان فيه خطراً عظيماً * عند اهل آخر الزمان تراهم ينصبون انفسهم لذلك كأنه فرض عين نسل الله السلامة والصحة من الزلل * وقد قال صلى الله عليه وسلم اخونكم من طلب العمل في الاثر ومن ادابهم المرضية اختيار اهل الفضل لامامتهم في الصلاة وفي الفتاوي الهروب عن الفتيا والخوف من سامها والتدافع لها واللواذ عنها والانقياد لمن تقدم فيها الا ان اتى بغير المأخوذة او خلاف قول المسلمين ويعدون حب الفتيا والتقدم اليها من المقوات ومن المرغب فيها عندهم قراءة كتب اهل الدعوة في الليل والنهار والشرح لمن لا يعرف حتى يعرف ولا يهلك من لم يعلم بانه لم يكن للناس قاض ومن لم يعلم بان مسئلة في نحو الصلاة وقت ولم يوجد من يقتضي فيها والله اعلم * باب * في الامر والنهي وغير ذلك * لزم كل * انسان * بالغ عاقل * ذكر او انثى * وان رفيقاً ان يامر * بما تحقق بالعلم انه معروف واجب ويندب الامر بمعروف غير واجب * وينهى * عن كل ما تحقق بالعلم انه معصية ولو صغيرة او لا يسدري اصفيرة ام كبيرة هي وندب النهي عن المكروه كراهة تنزيه * على قدر طاقته بالكتاب * اي اقرأ ان الباء متعاق بلزم * والسنة * وقد مر الاستشهاد منهما * والاجماع * وهو مبني عاينها مأخوذ منها وايضاً اذا تحققنا ان المعصية محرمة وجب علينا ان نهى عنها لثلاث تقع سواء تركية او فعلية * وهما على الكفاية كما مر * ولا يجوزي امر الصبي ولا نهيه لانه غير مكلف وقيل ان امر او نهى رفع الفرض لانه لا تنعقد منه افعال كمقد النكاح لوليته على قول على ما مر في كتاب النكاح * ويتان بالامام العدل * لان ولايته تشمل على قتال المشركين والبلغاة وما نفي الزكاة ومن لم يذعن للإحكام وقطع السارق وجلد الراني او رجه * عن اجماع اولي النظر * متعاق بمحذوف حال لازمة من الامام * فيختارون اقدمهم هجرة * كما مر بيانه * واعلمهم بالكتاب والسنة والاثر * اما ان

وذلك من اشد الامور ونسبته عند اهل آخر الزمان تراهم ينصبون انفسهم لذلك كأنه فرض عين نسل الله السلامة والعصمة من الزلل * باب *

لزم كل بالغ عاقل وان رفيقاً ان يامر وينهى على قدر طاقته بالكتاب والسنة والاجماع وهما على الكفاية كما مرويتان بالامام العدل عن اجماع اولي النظر فيختارون اقدمهم هجرة واعلمهم بالكتاب والسنة والاثر

كان غير مجتهد فيحتاج الى الاثر وان كان مجتهداً فلا يحتاج اليه الا ان يحتاج الى امر من الاثر يبنى عليه اجتهاده مما يجوز البناء عليه * مع استكمال خمسة * ان يكون * عزيزاً في قومه ذاحسب * اي لا يابده خصال حسان * شجاعاً جواداً ورعاً * هؤلاء شروط كمال الا الورع ورع المدول فانه شرط صحة فيصبونه * ان قدروا فيبايعونه * ويجوز تولية من فيه مطلق هذه الصفات ولو وجد افضل منه فيها وذلك بمشورة العلماء والصلحاء واتفاقهم ورضاهم والبيعة عندنا اربعة اقسام بيعة الظهور وبيعة الشراء وبيعة الدفاع وبيعة المكنان وهو ان يبائع الرجل على الامر والنهي سرا او حيث تبلغ طاقة قومه واذا ارادوا عقد الامامة قدموا اليه ستة رجال وقيل خمسة من افاضلهم فيبايعونه ثم يبائع الناس والبيعة بالصفة على يده وندب له ان يكون قد قطع اشراء قبل الامامة وقيل يبائع اولاً من قطعه ثم يبائع المسلمون بيعة الاقامة على طاعة الله ورسوله والامر والنهي والجهاد واقامة الحق والحد * وتزهم طاعته بمقتضاها * اي بمقتضى الطاعة وهو الامر الواجب والمندوب والمباح الذي ترجع فائدته اليهم * وعليه اقامة الحدود ومراعاة الاحوال * احوال الرعية * والا * بقدرها على ذلك * فالجماعة ايلاء حاكم يرضونه يقرب * الحق لصاحبه ويقرب المطيع لله والنافع للاسلام الى نفسه والى سائر الولايات * ويبعد * من لاحق له عن حقوق الناس ويبعد العاصي والضار للاسلام عن نفسه وعن سائر الولايات * ويسوي * بين الناس في الحق * ونراعي * حقوق الخصمين ومصالح الافراد والامة بحسب ما وصله وطاقه * ومجتهد * في الانصاف وايصال الحقوق الى اصحابها وجلب النفع الى العامة والاسلام * ويعلم انه ابتلي به * مامر * عظيم فن حكم * بين اثنين * فقد ذبح نفسه كما قيل بلا سكين * شبه الايلاء اللازم له في الآخرة على حكمه اذا جاز فيه او حكم ينفذ علم بايلاءه ذبح نفسه بغير سكين مما يعذب الذبيحة لو ذبح نفسه وهذا مجرد تمثيل بما هو مشاهدة امثاله وهي انواع القتل بما لا يبرح المقتول وذلك حديث مرفوع في الديوان ذكروا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال ياتي القاضي يوم القيامة مغلول اليدين اما ان يفتك عنه عدله او يهودي به جورته وقال ايضاً ياتي القاضي

مع استكمال خمسة عزيزاً في قومه ذاحسب شجاعاً جواداً ورعاً ان قدروا فيبايعونه وتزهم طاعته بمقتضاها وعليه اقامة الحدود ومراعاة الاحوال والافللجماعة ايلاء حاكم يرضونه يقرب ويبعد ويسوي ويراعي ومجتهد ويعلم انه ابتلي بعظيم فن حكم فقد ذبح نفسه كما قيل بلا سكين

يوم القيامة والملك اخذ بقاء فيلتفت فان قيل له ادفعه دفعه في مهواة اربعين خريفاً وذلك اذا كان يحكم بالجور وعنه صلى الله عليه وسلم ما من وال يلي على عشرة الا اتي به مغلولاً يوم القيامة حتى يقف على جسر من جهنم فان كان عدلاً جازوا لا انخسف به الجسر في جب مظلم اسود يهوي به سبعين خريفاً معذباً وعن عائشة رضي الله عنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول بوتي بالقاضي يوم القيامة فيأتي من شدة الحساب ما يمتني ان لا يكون قضى بين اثنين في مرة واحدة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه لا ادري لعكم ستلون امر هذه الامة من بعدي فمن ولي منها شيئاً منكم فاسترحم ولم يرحم او حكم فلم يبدل او عاهد فلم يوف فعليه غضب الله ولعنته الى يوم القيامة وقال يوشك الرجل يتمنى انه خر من السماء او من الثريا ولم يل من الامور شيئاً وقال لابي ذر لما ساله الامارة اني اراك ضعيفاً واني احب لك ما احب لنفسى لا تتولين مال اليتيم ولا تأمرن على اثنين وانها ندامة وخزي يوم القيامة الا من اخذها بحمها وادى ما عليه وقال لرجل لا تسئل الامارة فانك ان اعطيتها عن مسألة وكالت اليها والا اعنت عليها وبعث اليك ملكا يسددك وقال لا يكون الحاكم حاكماً حتى يكون انصافاً من ذبه اذا اكل جاعدة غيره كانصافه من ذيب غيره اذا اكل جاعدته وان لم يفعل فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وقال ان الحاكم ليكابد بجراً عميقاً تغشاه امواج ثيارات الظلم ترفعه مرة وتخفضه اخرى وللقضاة غداً موافق بين يدي الله تعالى لا يفكهم منها الا العدل وعن عمر ما احب ان اكون كالسراج يضيء للناس ويحرق نفسه وكان ابو الدرداء قاضياً فكتب اليه سلمان بلغني انك جعلت طبيباً فان كنت تبري الناس فنعما انت وان كنت متطبباً فاحذر ان يموت على يدك احد فكان اذا قضى فشك قال متطبب والله ردوا علي الخصوم وذكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من قضى بين اثنين فكانما ذبح نفسه بغير مسكين او وروي ابن ابي ذيب فقد ذبح بالسكين ذكر السكين تاكيدا فيما ظهر لي كما تقول اذا اكدت شيئاً ابصرته بعيني او سمعته باذني وفي الصحيح عن ابي عبيدة سمعت عن ناس من الصحابة يقولون قال النبي صلى الله عليه وسلم من حكم بين اثنين فكانما

ذبح نفسه من غير مسكين ورواه السيوطي من جعل قاضياً بين الناس فقد ذبح بغير مسكين وذلك تحذير من طلب القضاء والحرص عليه يقول من تصدى له وتولاه فقد تعرض للذبح فليحذره وليتوقه والذبح مجاز عن الملاك فانه من اسرع اسبابه وقوله بغير مسكين قيل يحتمل وجهين الاول ان الذبح في العرف يكون بالسكين فقط فعدل عنه ليعلم ان الذي اراده صلى الله عليه وسلم بهذا القول انما هو ما يخلف عليه من هلاك دينه دون هلاك بدنه والثاني ان الذبح الذي يقع به ازهاق النفس وراحة الذبيحة وخلاصها من طول الالم وشدة العذاب انما يكون بالسكين لانه يمر في حاق المذبوح ويمضي في مذابحه فيجهر عليه واذا ذبح بغير مسكين كان ذبحه ختفاً وتعذيباً فضرب به المثل ليكون ابلغ في الحذر من الوقوع فيه واشد في التوقي منه وذلك حمل على ذم القضاء وهو تفسير الجمهور وحمله بعض على الترغيب فيه لما فيه من المجاهدة لنفسه حتى حكم حكماً شريعياً خالياً عن الجور مخلصاً ونفسه الامارة بالسوء تاتي ذلك ويصعب ذلك عايبها صعوبة الذبح بغير مسكين وقال الله تعالى واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتيت الناس على الله وابغض الناس الى الله وابعد الناس من الله رجل ولاه الله من امة محمد صلى الله عليه وسلم شيئاً ثم لم يبدل فيهم وقال صلى الله عليه وسلم الله مع القاضي ما لم يجر فان جارت على عنه ولزمه الشيطان وحكى الشيخ اسماعيل رحمه الله تعالى عن الازاعي عن يزيد بن جابر عن عبد الرحمن بن عمرو الانصاري ان عمر بن الخطاب رضي عنه استعمل رجلاً من الانصار على الصدقة فراه بعد ايام مقبلاً فقال له ما منعك من الخروج الى عملك اما علمت ان لك مثل اجر المجاهد في سبيل الله قال لا قال وكيف ذلك قال لانه بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من وال يلي شيئاً من امور المسلمين الا اتي به يوم القيامة مغلولاً يده الى عنقه فيوقف على جسر من نار فينتفض به الجسر انتفاضة يزيل كل عضو منه عن موضعه ثم يعاد فيحاسب فان كان محسناً نجا باحسانه وان كان مسيئاً انخرق به ذلك الجسر فيهوي به في النار سبعين خريفاً قال عمر من سمعت هذا قال من ابي دروسلمان فارسل اليهما عمر فسألها فقالا نعم وفي لفظ اخر اي والله ومع سبعين خريفاً واد يلهب

في النار التي بها سمعناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال عمر وأعمروا أنا الله وأنا
إليه راجعون من يتولاها بما فيها فقال أبو ذر من سلب الله انقه والحق بالارض
خذه اه قلت تلك الانتقضاة انما هي والله اعلم على حبه القضاء لي عظم وترفع
منزله ولو قضى بالحق وان لم بنو ذلك فلا يلحقه ذلك لانه تعالى عدل وروي عن عمر
قل وددت ان انجم من هذا الامر كفافا لالي ولا على وقال ابو قلابة مثل القاضي
المالم كمثل السابح في البحر الاخضر فكم عسى ان يسبح حتى ينرق ودعا عمر رجلا ليؤليه
القضاء فاني فجعل يديره على الرضي فيأبى حتى قال انشدك الله يا امير المؤمنين اي ذلك تعلم
خبرائي قال ان لا تلي قال اعف عني قل قد فعلت وقال صلى الله عليه وسلم انكم ستحرمون
على الامارة وانها ستكون ندامة وحسرة يوم القيامة وعن عوف ابن مالك ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ان شتمت اباكم عن الامارة وما هي قال فقتت فناديت باعلى
صوتي ثلاث مرات وما هي يا رسول الله قال اولها ملامة وثانيها ندامة وثالثها عذاب
يوم القيامة الا من عدل وكيف يعدل مع اقربيه وقال صلى الله عليه وسلم ويل
للأمراء ويل للامناء ويل للعرفاء ليمتنين اقوام يوم القيامة ان يتعلقوا من ذوائبهم
بالتريا بين السماء والارض انهم لم يلوأ عملا وروي ان ابا بكر قال لعمر اعلم انه
ليس شيء اعظم عند الله من الحكم وما عظمه فهو عظيم وانه صلى الله عليه وسلم
لما امر بالحكم صاح صيحة واشتد عليه ثم سكن لامر الله فوفقه لحكم بما امره
وانت اليوم يا عمر انما تحكم برايك وايس لك ان تترك حقوق الناس ولا تلبس
عليهم فاحكم بما امرتك به وما اشكل عليك فارجمه الي فان الله يوفقي كما
اخبرني نبي الله صلى الله عليه وسلم وتحاكم اليه يهودي ومسلم فراى الحق لليهودي
فقضى له فقال ان جبريل وميكائيل على لسانك احدهما عن يمينك والاخر عن
شمالك فقال له ما يدريك لا ام لك فقال انهما مع كل قاض قضى بالحق فاذا تركه
عرجا عنه ووكلاه الى شياطين الانس والجن فقال عمر اني احسبه كما قال وذكروا
ان القضاة جسور للناس على النار وعن جابر بن زيد رحمه الله ان ابا الدرداء قال
لان يكثر احدكم بقدمه حتى يقع على وجهه خير من ان يثر بلسانه وعن عبد
الله ابن مسعود لقد اثى علينا زمان ولسنا نسل ولسنا هنالك ثم قضى الله ان بلغنا

من الامر ماترون فمن ابتلي منكم بقضاء فليقض بما في كتاب الله فان لم يجد ذلك في
كتاب الله فليقض بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يجد ذلك فيما قضى به رسول
الله صلى الله عليه وسلم فليقض بما قضى به الصالحون فان لم يجد فليحتمد رايه ولا يقل اني ارى واني
اخاف فان الحلال بين والحرام بين وبين ذلك امور متشابهات فدع ما يربك الا مالا
يربك وعن عمر اقف سنة ولا اجسر ساعة وفي الديوان انما ذكرنا هذا للتنزه في القضاء
لما يشي الحاكم من الامور العظام التي يخاف على نفسه الخطا والزلل منها والحكم
بغير حق واما اذا حكم بحق وعمل به فهو ماجور لانه قيل القضاء ثلاثة واحد في
الجنة واثنان في النار فالذي يحسن العلم ويحكم بالعلم فهو في الجنة والثاني يحسن
العلم ويحكم بغير العلم فهو في النار والثالث لا يحسن العلم ولا يعمل به فهو في النار
وهذا حديث وانظروا في رواية القضاة ثلاثة قاضيان في النار وقاض في الجنة فمن
قضى بغير علم وهو يعلم فهو في النار وقضى قضى وهو لا يعلم فاهلك حقوق الناس
فذلك في النار وقاض قضى بالحق وهو يعلمه فذلك في الجنة رواه ابو هريرة
قال ابن عاصم

وذلك لما ان بليت بالقضا * بعد شباب مر عني وانقضى
وانني اسئل من رب قضى * به علي الرفق منه في القضا
والحمل والتوفيق ان اكونا * من امة بالحق يعدلونا
حتى ارى من عدد الثلاث * وجنة الفردوس لي وراثي

والحمل القوة والوراث الترات وذكروا عن ابن مسعود انه قال لاحسد الا في اثنين
اي لا غبطة الا في اثنين رجل اتاه الله مالا فهو ينفقة في سبيل الله ورجل اتاه الله
علما فهو يقضي به ويعلم الناس وقيل خير مجلس يجلس فيه الانسان موضع يحكم فيه
بالحق ويامر بالمعروف وينهى عن المنكر وباقيام بالقسط قامت السموات والارض
وبه يجري الله مقادير الامور على ايدي عبادته وبه رحم الله عباده * وتخصب
البلاد * كما قيل سنين * سبعا بقضية * واحدة * بعدل * وتجذب * سبع
سنين * كذلك يجوز * مرة واحدة في الحكم ومن الجور الحكم بقول في
مسئلة تارة وبثاخر فيها تارة بدون ان يظهر له رجحان الثاني فيترك الاول فاني

وتخصب البلاد سبعا بقضية
بعدل وتجذب كذلك
يجوز

هذا حق ولا يجوز القضاء بالقول المستخرج ولا الاقتناء به وإنما يذكر كونه للتذكير
والنسيب أشار إليه ميارة والحكم بالجور مرة واحدة ينقص ثلثي ثمار أشجارها وإن
حكم بالجور وحكم بالعدل فعلى مشهور المذهب أن قضاءه بالجور يفسد حكم قضاءه
بالعدل تأخر أو تقدم فيكون الجذب لأن فاعل الكبيرة لا يثاب على حسناته حتى
يتوب فلو حكم بالجور أولاً أو أخيراً فتاب وأصلح كان الخصب ومن قال إن من
عمل حسنة نسيها لم يمسحها عنه بلها ولو بلا قصد إلى التوبة منها وإلى محوها لكنه
لم يصربان غفل مثلاً فلم يتب ولم يقصد العود فانه يقول إذا جاز بعد عدل أجذب
وإن عدل بعد جور فلا يجذب على قضاءه ولا خصب ومن قال تجمع حسنات الإنسان
وسبائته فيجزيها أكثرها يقول إن كان العدل أكثر أخصب وإن كان الجور أكثر
أجذب وإن استوى فلا يجذب ولا خصب على قضاءه وإن تعدد الحكم وحكم
بعض بالجور وبعض بالعدل فكما إذا صدر ذلك من حاكم واحد والتحقيق أن
الحكم بالجور هو المتيقن دون الحكم بالعدل من ذلك الحاكم أو من غيره إلا أن تاب
من حكم بالجور وأصلح وقد قيل إن الحكم بالعدل مرة واحدة تعدل عبادة ستين
سنة قيام ليلاً وصيام نهارها وعن الحسن البصري لأجر حاكم يوماً أفضل من أجر
رجل يصلي في بيته سبعين سنة أو ستين سنة ومن يعدل فهو كالقمرين يضيئان
ولا ينقص من ضوءهما شيء وروي إن الحاكم إذا أصاب فله عشرة أجور وإن أخطأ
فلا ضمان عليه أي في جائز فيه الرأي وأمر صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص
وقبل عمرو بن الخطاب أن يقضي بين قوم بمحضه فقل أقضي وأنت حاضر فقل
أقض فإن أحسنت فلك عشر حسنات وإن أخطأت فلك واحدة قلت معناه أن
يكون من أهل الاجتهاد فلم يصب الحق عند الله فله حسنة وقال الشيخ خنيس
صاحب المنهاج أَرْضَاهُ اللَّهُ لَعَلَّ مَعْنَاهُ أَنْ يَقْصِدَ الْحَقَّ وَهُوَ يَعْلَمُهُ فَيَزِلُّ لِسَانَهُ بِغَيْرِهِ
فَيَسْلَمُ عِنْدَ اللَّهِ وَالضَّحَانُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَكَتَبَ عُمَرُ إِلَى أَبِي مُوسَى أَنَّ الْقَضَاءَ فِي
مَوَاطِنِ الْحَقِّ مِمَّا يُوْجِبُ الْأَجْرَ وَيَعْظُمُ الدَّخْرُ مَنْ خَلَصَتْ نِيَّتُهُ فِيهِ وَلَوْ عَلَى نَفْسِهِ
كَفَاهُ اللَّهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّاسِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ وَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مِنْ أَحَدٍ أَقْرَبَ إِلَى اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

من ملك مصطفى أو نبي مرسل من أمام عادل ولا أبعد من الله من أمام جائر
ياخذ بحجة أي يحكم بهواه وقول من قضى بقضاء لم يأخذه عن الثقة فكأنما زنى
بأحدى ذوات المأرم الأم والبنت والاختب وفي رواية كان سوادا بين عينيهِ يستجير
من نته الناس يوم القيامة وذلك إذا قضى بغير حق وسباني ذلك قيل في الحاكم
إذا قعد للقضاء يحكم بين الناس احتساباً لله كالشاهر سيفه في سبيل الله مادام
قاعداً في ذلك المكان وذكروا عن أبي عبيدة مسلم بن كريمة رضي الله عنه أنه قال
لأن أكون قاضياً بالحق أحب إلي من أن أكون خازناً للبال بفضل الحكم بالعدل
عظيم والحكم بالجور فيه اثم عظيم وعن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه
وسلم قال هل تدرون من الساق إلى ظل الله يوم القيامة قالوا الله يسوله لم قال الذين
إذا سمعوا الحق قبلوه وإذا سيلوه أعطوه وإذا حكموا للمسلمين حكموا لحكمهم لأنفسهم
وعنه صلى الله عليه وسلم المقسطون على منابر من نور يوم القيامة وهم أهل العدل
في حكمهم وأهليهم وفي الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله بظله
يوم لا ظل إلا ظله أمام عادل الحديث قال بعض قومنا علم أن أكثر المؤمنين بالغ
في التحذير من القضاء حتى تقرر في ذهن كثير من الفقهاء والصالحين أن من ولي
القضاء فقد سهل عليه دينه وألقى بيده إلى التهلكة وهذا غلط فاحش يجب التوبة
منه والواجب تعظيم هذا المنصف الشريف ومعرفة مكانه من الدين فيه بعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم ووردت في شرفه آثار وما جاء فيه من التفليظ
أنما هو في حق من يقضي بالجور أو بلا علم أو من يرغب فيه لترفع فيه منزلته اه
واراد والله أعلم بقوله غلط فاحش أنه غلط فاحش في إطلاقهم أن الداخل فيه قد
سهل عليه دينه فإن هذا الإطلاق يوهم أن القضاء ينبغي التمرار منه مطلقاً فينبغي
أن يصرح بالقييد بالجور أو الجهل أو قصد رفع المنزلة ويصرح بأن هذا نظر للغالب
الذي جبلت النفوس عليه من الارتفاع والميل للأقارب والأصحاب ومن يعامله
بخير فينبغي أن يجد كفاية التمرار منه سدا للذريعة فانه لا خلاف بين الأمة أن
القضاء واجب ولا يشعين على أحد إلا أن لا يوجد من كفاه وذكروا أن أميراً ولي
انساناً خطة ثم بعد أيام قليلة طلب من الأمير أن يخليه ويولي غيره فقال له لم

الحجار واحد من الرعية وامره بالحق امر معروف يقبل من كل من جاء به والظالم اذا قام بقرض سقط عنه فكذا اذا امر من بقضي فقفى سقط القرض واذا اراد الامام او الجماعة نصب القاضي شاوروا فيه وتدابروا من يصلح قال الله جل وعلا وشاورهم في الامر امر رسوله بالمشاورة والوحي ينزل عليه وفي اشورة اربع خصال انها ستة وثبت المودة وتذهب الضعينة وتفتح الباب وفي النزاع الفشل قيل من لم يكن فيه الاتقياد لاهل الخير في الخير فلا خير فيه ولا ينصب واحد من المسلمين قاضيا وحده الا ان وكله الامام او الجماعة واذا لم يجدوا متولى استقضوا متولى لم تظهر عليه الكبر اذا كان لا يقطع امرا دون الجماعة * باب * في سيرة الحكم * بقي الله حاكما في حكمه ما قدر * واذا لم يقدر فليترك ما ياثم به ولا طاعة المخلوق في معصية الخالق ولا يقرب الى الله بمعصية وان وجد في نسخة يتق باسقاط الياء من الخط كالنطاق فلي القل بقياس ذلك لكثرة ورود كقوله تعالى دعوة الداع يوم يدع الداع مهطعين الى الداع وسوف يوت الله المؤمنين الكبير الثمال يوم يات لانكم نفس الا بذمة الامن هو صال الجحيم المهند ومن يضال فلن تجد لهم اولياء المهند فلن تجد له وليا مرشدا سواء العاكف فيه والباد والليل اذا يسر فماتن النذر واد النحل بالواد المقدس بالواد الايمن بالواد المقدس جابوا الصغر بالواد ما كنا نبغ وان الله لما د الذين امنوا وما انت بهاد العمي في الروم كذلك حقا علينا نبج المؤمنين وجفن كالجواب والطلاق الجوار لكن المشهور ان خط الصمغ لا يقاس فيما خالف قياس الخط قال ابن درستويه خطان لا يقاسان خط الصمغ وخط العرويين * وبأخذ بالظاهر * من كلام الخمين وشهادتهما ولا يتكاف الباطن وقيل مع ذلك لا باس عليه في البحث عن الاشياء ليتوصل الى الحق اذا راب امرا وكتب عمر رضي الله عنه الى ابي موسى سلام عليك اما بعد فان القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم اذا ادي اليك فانه لا ينفع تكلم به لا تقاذه له سويين الناس في وجهك ونظرك وعدلك حتى لا يظلم شريف في خيفك ولا يابس ضعيف من عدلك اليمة على من ادعى واليمين على من انكر والصالح بين الناس جائز الا صلحا احل حراما او حرم حلالا لا ينفك قضاء قضيته بالامس فراجعت فيه عقلك وهديت فيه لرشدك

باب *
يتقي الله حاكما في حكمه
ما قدر وبأخذ بالظاهر

ان يرجع فيه للحق فانه قديم ومراجعتة خير من التهادي في الباطل القهم القهم فيما تلجج في صدرك مما ليس في الكتاب ولا في السنة ثم اعرف الاشياء والامثال فقس الامور بظواهرها واعمد الى اقربها الى الله واشبهها بالحق واجعل لمن ادعى يمة غائبة اجلا فان احضرها اليه اخذت له خمسه بحقه والا استجملت عليه القضية فانه اتقى للشك واجل للما والمسلمون عدول الا مجلدا في حد او شاهد زور او ضنين في ولاء او نسب فان الله تولى منكم السرائر ورد اليكم اليبات والايان واياك واتقوا والتأدي بالخصوم والتكر عند الخصومات فان الحق في مواطنه يعظم به الاجر ويمس به الدخر فمن صحت نيته وقيل على نفسه كفاه الله ما بينه وبين الناس ومن تائق بما يعلم الله انه ليس من نفسه شأنه الله وما ظنك بشواب غير الله في عاجل رزقه وخزائن رحمته واياك والرأي فان الله رده على الملائكة وقال اني جاعل الى مالا تلمون وقال لنبينه احكم بما اراك الله لا بما رايت وروي انه صلى الله عليه وسلم لما بث معاذ الى اليمن قال له كيف تقضي ان عرض لك القضاء قال اقضي بما في الكتاب قل فان لم يكن فيه قال فما في السنة قال فان لم يكن فيها قال اجتهد رايي قال الحمد لله الذي وفق رسول رسوله لما يرضى رسوله ويروي انه قال ذلك لملي ويقل ان عمر كتب الى معاوية بمثل ما ذكر والله اعلم ولا يكون القاضي قاضيا حتى يكون يقضي بالحق غير كاره لا اول مستويا عنده المدح والذم ومع ذلك فالاولى عندي ان يعاقب من نسيه للجور والجهل او تقصه بحضوره اما بحبس او ضرب او كلام غليظ بذية اعزاز الدين وقد روي ان رجلا وامراة تحاكما عند الشعبي قاضي عمر بن عبد العزيز فقضى المرأة لان الحق لها فقام الرجل غضبان منشدا

فتن الشعبي لما * رفع الطرف اليها * فتدنه يئسان
وبالحظ حاجبها * ومشت مشيار ويدا * ثم هزت منكبيها
فقضى جورا على الخ * ولم يرض عليها * كيف لو اصر منها
نحرها او ساند عليها * اسبا حتى تراه * ساجدا بين يديها

فلبلغ ذلك عمر بن عبد العزيز فكتب اليه ما صنعت به فقال او جعته ضربا حين

نسبني الى الجور وذلك ان الناس تداولوا الايات وشاعت حتى بلغت الشيعي فضربه
ثلاثين سوطاً وقيل ان منشد الايات هو هديل الاشجعي لا خصم المرأة وضربه
قال ابن ابي ليلى انصرف الشيعي يوماً من مجلس القضاء ونحن معه فمررنا بخادم
تفصل الثياب وهي تقول قتن الشيعي لما فتن الشيعي لما ولم ترف بقية البيت فقنها
الشيعي وقال رفع الطرف اليها ثم قال ابغده الله اما انا فاقضيت الابلحق قال العاصمي
ومن جفا القاضي فالتاديب * اولى وذا الشاهد مطلوب
وقلته من ذمى مروءة عشر * في جانب الشاهد مما يقتدر

اي لقوله صلى الله عليه وسلم اقبلوا ذوي المروءة عثراتهم وكذلك يضرب احد
الخصمين اذا اذى الاخر بلا حجة والضرب في ذلك كذا يحسب جرم الجاني وقدر
المجور ولا يضربه القاضي في حق نفسه الا ان جفا في المجلس بحضرة الناس لان
مواجهته من قبيل الاقرار له بخلاف الشهادة على انه اذاه في غير حضرته فانه
لا يحكم لنفسه ويحذو يضربه الامام او الوالي او قاض اخر او من يتاهل والجفاء
ان يقول جهلت او جرت او ظلمت او يقول لشاهد زورت او ظلمت او نحو ذلك
ويقال ان رجلاً جلس على باب داود عليه السلام فكلمه فخرج عليه رجل وبجده
راضياً عنه فاعلمه بذلك فقل اذا كان غدا فاقد على باب كذا فقدم عليه فكلمه
فخرج عليه رجل وبجده متوجعاً منه فقال يا بني الله ما خرج علي احد من هذا
الباب الا وهو متوجع منك فقال انه يخرج منه من احكم عليهم ومن الاخر من
احكم لهم * وكره * القضاء * له مع مشوش عليه * كشيء اصابه في ماله او
بدنه او اصاب صديقه او قريبه او عرضه * كغضب او جوع * او عطش مفرط
او شبع او ري زائد واذا كان لا يفهم معه حرم عليه القضاء في حينه حتى يزول
وكذا النعاس والكسل والحزن والفرح المفرط وما اشبه ذلك مما يضعفه عن الحكم
وان حدث اليه ذلك بعد خروجه الى مجلسه فليرجع حتى يزول وفي الحديث
لا يحكم الحاكم وهو غضبان وفي الحديث انه لا يقضي وهو شعبان اي شعباً مفرطاً
وفي التاج ينبغي ان يكون مجلسه حيث لا يتأذى فيه بحر او برد او دخان او ثلث
* ولا يرتفع * بمجلسه بل يجلس على الارض وان ارتفع او قعد على فراش فلا

وكره له مع مشوش عليه
كغضب او جوع ولا
يرتفع

باس مثل ان يقعد على كرسي او موضع مرتفع او من سقف ولا يعلم الخصمان
بالقعود ولا بالكلام وفي الديوان لا يحكم راكباً او قائماً او مضطجماً او متكئاً او فعل
الخصمان ذلك فان حكم مع ذلك ثبت الحكم وله ان يمسك بيده درة او سيفاً او
او سوطاً ان احتاج لذلك ولا يوقف الرجال والعبيد وقت القضاء بالسلاح
السياط لئلا يخوف الخصمان او يكون طاباً للرياسة الا ان خاف بطلان الحق
ويترفع او يجتري فيقال الكلام وروي ان عمر بن عبد العزيز عزل قاضياً له فقال
له لم عزلتني فقال بلغني ان كلامك اكثر من كلام الخصمين اذا تناحرا اليك وكان
شرح كذا قعد للخصم نظر في رقعة فيها يا داود انا جمانك خليفة في الارض فاحكم
بين الناس بالحق الى الحساب * وليعدل بين الخصمين * في الدخول عليه
والاستماع منهما من حسن الاقبال حتى ينفذ كل واحد حجة * في قول *
مثل ان يسلم فيرد لكل منهما مثل سلامة ولا يزد ولو كان احدهما في الولاية وان
سواهما في الزيادة جاز ان يزيد وان استحق احدهما الزيادة التي لا تحمل للاخر فلا
يزد ومثل ان يقول لاحدهما كيف انت ويقول للاخر ولا يقل لاحدهما زد او
نعم دون الاخر او نحو ذلك ولا يعن احدهما بالكلام دون صاحبه ولا يلقنه حجة
وقيل ان راي احدهما لا يقوم بحجة فليرشده وليلقنه بحجة ان فهم ان ذلك من
قبل اليه ويرهص الاخر في الكلام ان اتهمه فيما ادعاه او فيما ادعى عليه حتى
يستقيم في دعواه ويستقيم في رد الجواب قال العاصمي

والخصم ان عاجز عن القا الحجج * لموجب لقنها ولا اخرج
وذلك كدهش وخوف واذا تكلم الخصم بما ينفع خصمه استحسن للقاضي ان
يقول هات قرطاساً اكتب ذلك فيه ان غفل الذي ينفعه ذلك وفي المنهاج وقيل
عليه ان يلقي للخصم حجة ويفتح له ما يتقوى به اذا بان له حتى يفهم الخصم حجة
وهو قول ابن محبوب وقيل له ذلك لاعليه وقيل لا يومر به الا ان كان الخصم
ثقة وقيل لاله ولا عليه وينهى عن ذلك * وفعل * مثل ان يلقي لاحدهما فراشاً
فيلقي للاخر او يهد لاحدهما مقعداً فيهد للاخر ومثل ان يسقي احدهما فيسقي الاخر
وكذا الاطعام وغير ذلك ولا يفعل شيئاً من ذلك فان فعل فليسوئل ينبغي ان

وليعدل بين الخصمين
في قول وفعل

اراد ان يفعل فليعمل لما برة او بخيرها مثل ان يقول من شاء منكم فعملت له كذا
 ونظر **نظر** بشاشة او مطلق نظر ولا ينظر اليها او الى احدهما نظرا شرا او نظرا
 غضب **نظر** الا من بان منه ظلم **نظر** له او لخصمه فله ان ينظره نظر غضب او شرا وله الضرب
 بالحق ويد الامام ايسر من بدعيه وان فعل لاحدهما شيئا عمدا او غلطاً ان لم يعلم
 انه خصم فليعمل للاخر كذلك كما فعل بعض ائمتنا بالمغرب حين كان لنا الدولة
 اعني المغرب الذي فوق مغربنا هذا وليقعدهما امامه مسويين بينهما وقيل يقرب
 اليه المرأة لضيقها وكذا الضعيف ويسوي بين المسلم والمشرك وقيل يبعد المشرك
 وكتب عمر بن الخطاب الى معاوية اما بعد فاني كتبت اليك كتابا في القضاء
 لم اراك لنفسي فيه خيرا الزم خمس خصال يسلم لك دينك وتأخذ منه بافضل حظك
 اذا تقدم اليك الخصمان فليك بالينة العادلة واليمين القاطنة وادب اليك
 الضعيف حتى ينشط قلبه واسانه وتمهده فانك ان لم تمهده ترك حقه ورجع الى
 اهله فانما ضيع حقه من لم يرفع له راسا وعليك بالصالح بين الناس فيما لم يتبين لك فيه
 فصل القضاء وعن الربيع بن حبيب عن رجل من اهل مكة يقال له المنهال بن صالح
 عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اذا كان في القاضي خمس خصال فقد كل
 امره وان كانت اربع فوصمة يعني عيبا او ثلاث فوصمة ان قيل وما هي يا امير
 المؤمنين قال علم ما كان قبله من الاثار والتميزه عن المطامع والحلم عن الخصوم وعدم
 الاستخفاف باللائحة في خلاف الحق ومشاورة اولي الراي والدين وعن علي انه اضاف
 اليه رجلا فقدم بعد في خصومة فقال له لي اخصم انت قال نعم قل ارحل عا عا ناك
 الله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا ان نضيف احد الخصمين دون الاخر
 وفي رواية انه اضاف الاخر عددا ما اضاف ويجوز له ان يحمل للنساء وقتا وللرجال وقتا
 ويجوز له ان يقدم اصحاب المعاذير ويحكم بين القرابة كالأب والابن فان تحكم اليه
 قريبه مع غيره فليدفعهم الى غيره وان حكم بالحق بينهما فحسن ويحكم بين قرابته ويحكم
 بين العبد وسيده وان استمسك الى الحاكم طفله او عبده برجل بالتمدية في النفس
 والاموال والمعاملات فلا يشيت بينهم الخصومة وليدفعهما الى قاض غيره وكذا ان
 استمسك الى القاضي رجل بطقل القاضي او عبده فليدفعها الى غيره وان استمسك

ونظر الامن بان منه ظلم

بعدها قاضي الى القاضي في تمدية حكم بينهما وان استمسك بانه اذني رجل او اذني رجل
 ترافعا الى الامام او قاض او حاكم او جماعة وروي ان الاشعث بن قيس اتى شريفا في
 مجلس القضاء فظن شريح ان اتاه مسلما فخر به واجلسه الى جنبه ومع الاشعث خصم
 فقال جئتك معه لا اخصمه اليك فالتفت شريح الى الاشعث فقال له كذلك قال نعم
 قال تحول مع خصمك فتدبر وجهه ثم قال عمدي بك يا شريح وشاك فقل له يا اشعث
 جهلك ونعمة الله عليك فمؤبتهما على غيرك اني كنت كذا فقال الاشعث والله لا رضيت به
 من حقه ثم لا اخصم ثم قال له اناك وشاك فقام من عنده منضبا ويقال ان شريفا
 اتاه ابن حماد وهما من بني عدي فقال له يا ابا امية ان لي قرابة وحقا واريد ان اقدم
 اليك خصما واحب ان تقضي لي عليه فقال شريح نعم ان شاء ان استطفه فجاء
 اليه من الغد بخمسة فاختارها اليه فتوجه القضاء على ابن عمه فلما راى شريفا يتعامل
 عليه قال له اين ما وعدتني قال حال الحق بيني وبينه ثم قضى عليه واتاه خصمان
 جعل احدهما يصيح ويخلط فقال له خصمك باءك وبينك شفاك فانزع منه الى
 دائك اي ايث بيته ان كانت لك فاني بها نال شريح اما انا فلم ادعكما فان قتما لم
 امسكما فانتما على ماء ذيمعوز فانتقيا الله ربكما واختصمت اليه امرأة فجعلت تبكي فراه
 رجل فقال كانها مظلومة فقال شريح قد جاء اخوة يوسف ويكون وكان يمزج روي
 انه اتاه رجلان في شيء فاقر احدهما بما ادعى عليه خصمه وهو لا يعلم فقضى عليه
 فقال له تقضي علي بلا بيعة فقال شهد عندي ثقة قال من هو فقال ابن اخت خالك
 يعني نفس المقر لان امه اخت خالته والانسان ثقة على نفسه اذا اقر وجاءه رجل
 وقال له اين انت اصلحك الله قال بيني وبينك حائط قل اني من اهل الشام قال من
 مكان سميت قال تزوجت امرأة قال بل رفاه والبنين قال ولدت غلاما قال ليبتك الفارس
 قال وشرط لها دارها قل الشرط املك قال افس بيننا قل قد فعلت واذا ادعي الحاكم
 ان يحكم في موضع فلا يذهب اليه بل يحيمه الخصمان وانما يذهب الى شيء راء بعينه
 او امر متعذر وقد تداره عمرو بن كعب في شيء فجعل بينهما زيد بن ثابت فآراه
 فقل عمر اتيناك للحكم بيننا وفي بية يوتي الحكم ومرايه قل لا يوتي درهم الى علي
 فان العلم يوتي ولا ياتي وعرضت منازعة في خلافة فاجتمع هو وخصمه الى اي

بن كعب فلما دخل عليه قال له جئتكم مخاصما فطرح اليه وسادة فجلس عليها فيما قيل فقال له هذا اول جورك اني اقول لك جئتكم مخاصما وانت تطرحها الي اجلس عليها ثم قام فجلس مع الخصم فان صماته جلس عليها فلعل الخصم لم يحضر وقام منها قبل ان يحضر وقد نهى ابا عن ذلك والاولى ان لا يجلس اصلا عليها فنازعه فرأى ابي عليه اليمين فقل له اختلف فانهم عرفوا لابي للخصم اعف امير المؤمنين على اليمين ومضى عمر في اليمين وانما قال اعف امير المؤمنين ولم ينه عمر لصحة النزاع من يمين المضرة ويكره للقاضي ان يفتي في الاحكام اذا سئل عنها وكان شريح يقول انما قضي ولا انتي وان انتي في امور الدين جاز ولا يسمع من احد الخصمين بغير محضرة الاخر لئلا يسبق في قلبه شيء على الاخر وعن عمر انه كتب الى شريح لا تسار الى احد في مجلسك ولا تبع ولا تتبع ولا تمت في مسألة من الاحكام ولا تضرو ولا تضار وقال العاصمي ومنع الافتاء للحكام * في كل ما يرجع للخصام

وزعم بعض انه يجوز كالحلفاء الاربعة قلت لا يجمع عنهم واجيز الافتاء في مسألة عامة لا في خصومة معينة وقل ان ذلك من مكائد الخصوم واذا اراد ان يخرج الى ما يحكم فيه فلا يخرج حتى يقضي حاجته ويتوضا ويتنهدى ثم يخرج اليه بالسكينة والوقار فاذا اتى مجلسه سلم على من فيه ثم يسئل العافية والعمون والرشاد والعصمة والتوفيق ويستقبل القبلة لما روي ان لكل شيء شرقاوان اشرف المجالس ما يستقبل به القبلة وان جلس الخصوم اعرض عنهم هنيئة حتى تجتري قلوبهم وتنشط السننهم ويذكرون حاجتهم ويجلس الخصمين بين يديه ويجلس معه عالمين ورعين يرشدانه اذا زل ويخبرانه اذا غفل ويود بان الخصوم ولا يحرف الكلام ووجوهه ولا يقبل ما قيل له حتى يعلم انه من القرءان او السنة او قياس على المجمع عليه او من اثر صحيح وله الاشهاد على حكمه وله ان يكتبه واذا جلف خصما كتب انه جلف لئلا يرجع خصمه بمحلفه ولا يمين على الحاكم ولا الشهود وان رأى من تعنت بالايان شيئا بدشيء احتج عليه ان لا يستخلف له خصمه الا واحدة فيقول له اجمع مطالبك واستخلفك واحدة وقد فعل ابن محبوب ذلك وحكم به وكره له ان يمازج في مجلس الحكم وان يسار جلسا او خصما او ان يبيع او يشتري ويولي ذلك غيره لئلا يدارى وقد روي ما عدل وال تجر في رعيته ولا يستقرض من خصم

وان لا يستعير الا من كان يستعير منه قبل ان يستقضى وكذا الاقتراض وليسوي بين القريب والبعيد من حيث المنزل والقريب والبعيد من حيث النسب والضعيف والقوي والشريف والوضيع والحبيب والبغض ولا يحفل بالعواقب ولا يخشى الدوائر ويتوكل على الله وروي من اعطى حظه من الرفق فقد اعطى حظه من الخير ومن حرمه فقد حرمه وبأخذ بكل حميدة ويترك كل ذميمة وان دعت الحاجة الى حاجب اتخذه امينا حاذقا بعيدا من الطمع ويوصيه بتقديم السابق عارفا وكذا ان دعت الى حبس او كتابة وكان ابن البشر كاتباً لابن علي في عمان وزيد بن ثابت وعلي وعثمان ومعاوية وغيرهم كتاباً للنبي صلى الله عليه وسلم وقد روي ان كتابه ابو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وعامر بن فهيرة مولى ابي بكر الصديق وعبد الله بن الارقم وثابت بن قيس وحنظلة بن الربيع وابو سفيان صخر بن حرب وابنه معاوية واخوه يزيد ابن ابي سفيان وزيد بن ثابت وشرحبيل بن حسنة وهي امه والعلاء ابن الحضرمي وخالد بن الوليد وعمر بن العاص والمغيرة بن شعبة وعبد الله بن رواحة ومعاوية بن ابي قاطمة وحذيفة بن اليمان وخويطب وابان بن سعيد بن العاص واخوه خالد ابن سعيد وهما مع الخلفاء الاربعة اكثر من كتب له في الجملة واول من كتب له بالمدينة ابي بن كعب وبمكة عبد الله بن سمد وكان زيد بن ثابت ومعاوية الزمهم للكتابة واخصهم بها وقيل اول كاتب له مطلقا شرحبيل وكتب عامر بن فهيرة وعبد الله ابن الارقم لابي بكر وعمر رضي الله عنهما وفي الديوان ينبغي ان يتخذ كاتباً اميناً عالماً فها ورعاً حراً بالفا وبقدر عن يسار الحكم من حيث يراه الحاكم ويعلم ما يكتب يكتب كلام الخصمين ويكتب ما حكم به ورسالته ويتخذ ترجماناً عارفاً باللغات وكان زيد ترجماناً له ولا يكون الترجمان الا من تجوز شهادته وفي الديوان ينبغي ان يتخذ ترجمانين امينين حريين صحيحي العقول او رجلاً وامرأتين كذلك ولا يميز به غير الامين والبعيد من اختل عقله لانه الحاكم اذا لم يعرف لغة الخصمين صار بمنزلة من لم يحضر فصار هذا بمنزلة الثقل ولا يجوز قول الترجمان لنفسه وولده وعبد له ولا ماله فيه جالب او دفع وقيل يميزه الامين الواحد وقيل تجزيه المرأة الامينة ان لم يجد غيرها وينظر الى فم الخصم حين يتكلم ولا

يحتجب بلا عذر لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من ولي شيئاً من
أمر الناس فاحتجب دون حوائجهم وفاتتهم حجب الله دون حاجته وفترة غدا
وفي الديوان ولا يغيب عنهم وجهه حتى لا يصلوا إليه إلا بالشقاعة ولا يجعل بينه
وبين المحضمين حاجزاً كالخائط والطريق وفتحته صلى الله عليه وسلم إياكم والأفراد قولوا له وما
دعوك أن يكون أحدكم عاملاً فتاتيه الأرملة أو المسكين فيقول أقعد حتى انظر
في حاجتك فيأتيه الغني أو الشريف فيقعده إلى جنبه فيقول له ما حاجتك فيأمر
بقضائه فما أجاباً وان ترفع إليه من يقدر عليه ومن لا يقدر عليه فإن كان الحق على من
قدر عليه حكم عليه وإن كان على من لا يقدر عليه فلا يملكه إلى الله والله أشد بأساً وله
أن يدفعها وله أن لا ينفذ له الحق أن كان هو لا يعطي الحق وإن تمسك المرتد أو
الطاعن أو من همزه المسلمون فإن شاء أعطاهم الحق وإن شاء تركهم وإن استمسك بهم
غيرهم أخذ منهم الحق وعليه السكينة * السكون يعني لا يكثر الحركة ولا
يضرب مثل من تعذبه خفة فينظر يميناً وشمالاً وخذلاً وفوقاً ويتشوف * والوفار *
أي التعظيم أي يعظم بحسب الحكم لانه مقام عظيم ثوابه وعقابه وفيه إفاذ الشرع
فلا يشبهه بغيره أو مراح أو عبث أو معصية * والادب * يتادب بذاب الشرع
وهو آداب الخلطة وهي أيضاً من الشرع وإذا أراد أن يقضي جلس مستقبلاً وبسمل
وامتعان بالله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله أن يهدي قلبه ويثبت
لسانه ويعرف المدي والمدى عليه وقد قيل إن الدناوي ثلاثة مالا يجوز أن
يسمع أصلاً مثل مدع على أحد أنه وعده أن يهب له شيئاً أو يتصدق عليه به أو
مالا يحل أو عن مشهور النسب أنه مملوكه أو على أكبر منه سنأ أنه ولده ونحو ذلك
وما يسمع ويطلب فيه بالينة كمدع على رجل حقاً في مال أو متاع ويمكن أن
يكون له فإن لم يجدها وطلب يمين المنكر كانت له عليه وما يسمع ولا يطلب
فيه بينة كمن بيده رجل أو امرأة لا يعلم أمرها إلا أنه يستخدمهما ويصرفهما
فيما يريد من ضائقة ثم يدعيان الحرية فهما أجزار ولا يكلفان بينة عليهما وكذا من
طلق المرأة رجعيًا فطلب ردها بعد شهر أو خمسة وأربعين يوماً فادعت انقضاء
عقدتها فإنها تبين منه ولا تكلف بينة عليه وكذا مسلم له مسلمون ومشركون

وعليه السكينة والوفار
والادب

في موت وياقي المشركون قبل ان يقسم ماله ويدعون أنهم أسلموا قبل موته فإنهم
يرأونه مع المسلمين ولا يكلفون بياناً أنهم أسلموا قبل موته ونحو ذلك * ويتفرغ *
وقت قضاءه للخصمين والاستماع لهما وفهم حججهما * إلا من عذر * فإذا كان
العذر لم ينصب الحكومة وإذا نصب فاعترضه عذري على ما مضى إذا تفرغ
وحضر له فهمه فإذا ترفع الخصمان إلى الحاكم فليبه أن يحكم إلا لعذر كصلاة
ومقدمتها ومرض أو إصلاح فساد والمهنية رشوة في الحكم والرشوة في الحكم
كفر ولا يجوز لأحد أن يأخذ شيئاً ما على بطلان حق ما ويجوز للحاكم أن يأخذ
ما أعطيه إذا لم يستتر به أنه جعل له على إبطال الحق ولا يأكل مما يجعل للأغنياء
أو للأقرباء إلا من قريبه أو صديقه وله الأكل مما للعامة أو للفقراء ويجوز لصاحب
الحق أن يعطي الرشوة من يحكم له به ولا يجوز لمن يأخذها ولا يجوز لمن يعطي أن
يعطي أكثر من حقه لأن ذلك تضيق للمال قال جابر بن زيد رحمه الله ليس لنا
شيء انفع من الرشوة في زمان عبيد الله بن زياد قالت العلماء الرشوة تصيد الحكيم
وتفقأ عين الحكيم والله بعباده خير عليم وقيل لا يجوز لأحد أن يعطي الرشوة من
يحكم له ولو تيقن أن الحق له فإن أعطاه فهو كمن أعطاه ليلأخذ حق غيره ولا
يباع أو يشتري لئلا يرخص له ما اشترى أو ينفق ما يباع مداراة له أو ليحكم لهم
وكذا ما دونه وإن فعل صح البيع لكن يخاف ذلك عليه وينبغي أن يوكل غيره
بحيث لا يعلم الناس أنه وكيله وله أن يباشر البيع والشراء حيث لا يعرفه من يعامله
وقبالة سعر لا يزيد ولا ينقص ويقال إن القاضي إذا تجر في الموضع الذي يحكم
فيه أنه ملعون ورخص له أن يرسل خديمه فيما يصالح للبيت كلهم وزيت وبقل
وبلي بيع ما يجعله العلم بيده كمال يتيم أو غائب * ولا يقبل هدية * فإنه
يقال إذا دخلت الهدية من الباب خرج الحق من الكوة والمعنى والله أعلم أن
الحق يتحمل الخروج من الكوة مع ضيقها ولا يتحمل المقام حتى تدخل الهدية
لما قرته إياها ولا يطبق على مزاحمتها لحبها وينضه إياها * إلا من قريب *
أو جار * أو صديق معتاد * في الأهداء أو بما يستوي فيه الفقراء والأغنياء
وربما زاد الصديق أو القريب أو الجار زيادة يربها فيخرج حتى تطمئن نفسه

ويتفرغ إلا من عذر ولا يقبل
هدية إلا من قريب أو
صديق معتاد

وجائز للإمام ان يجعل للقاضي النفقة والكسوة وما يصلح له ولعاليه من بيت المال وما يحتاج اليه ليتفرغ لأمور المسلمين وينبغي له ان يتنزه عن ذلك وان قبضه فليقترب فيه وان وضع او اخذ ليتجر به او ليتسع به ماله جازله ورجحه ولا يفرغ ان اكل به الطرف وكذا ان اعطاه الجماعة ويعطى نفقة شهر او سنة او ما رآه من ذلك وان تلف اعطوه وان لم يفرغ للوقت زادوا ان راوا او تركوه حتى يفرغ وان فرغ قبل الوقت اعطوه وان خرج من الحكومة لم يلزمه رد ما بيده وكذا ان مات فلوارثه امساكه وان خرج او مات فليس له او لوارثه مما فرض له الا قبضه وله ان يصنع معروفاً مما قبض ويصل قرابته وتليه حقوقه وكذا الحاكم والمفتي والترجمان والكاتب وكل من يفين أمور المسلمين بحسب تنبيههم في ذلك وليس ذلك شرطاً بل يدخلون في ذلك كله ويجعل لهم الامام او الجماعة ذلك يقدر لهم ما يحتاجون اليه لئلا يشتغلوا عن أمور الاسلام بتجروا ان لم يكن بيت المال جعل للمسلمون ذلك لهم من مالهم والا قاموا بالأمور طاعتهم وبكسب قوتهم وينبغي للمسلمين ان يعملوا من مالهم ما يقوى به الحق ويصنعون منه المعروف ويصلون به من يجوز عليهم ويجعلون ذلك في يد امين ولا يعمل فيه الا ما اجتمع عليه خيارهم او من فوضوا اليه امرهم وهذا يفعل في وقت الامام او غيره وقال العاصمي

واجرة العاون من طاب حق * ومن سواه ان ابن تستحق

والدون واحد اعوان القاضي الذين يدفعون الخصوم ويرفعونهم ويحضرون الخصم ويشعلون مثل ذلك والاصل ان تكون اجرة من بيت المال الا ان لم يتيسر ذلك لانه كالقاضي يعمل امراً لا يلزمه بعينه * وليلتزم قولاً واحداً * يرجعه ان كان من اهل الترجيح او يرجع له ان كان ممن لا يرجح او يراه راياله ان كان مجتهداً ولا يحكم بقول تارة وبآخر تارة فان ذلك من الجور وتخليط على الناس * الا ان رأى غيره * من الاقوال * البق * فليرجع الى الالبق فليتزمه وان رأى ايضاً غيره البق رجع وهكذا لكن بلا قصور ولا تقصير وان اراد ان ينتقل عن القول الذي يقضي به فليشهد بترك ذلك القول * وليجتهد في الاصابة * اصابة الحق * وليجتهد في الاقوال * يرجع راجعها ويقضي به ان كان غير مجتهد

وليلتزم قولاً واحداً الا ان رأى غيره البق وليجتهد في الاصابة وفي الاقوال

ولا يحكم ليلاً الا بعذر كسفر * مثل ان يكون احد الخصمين او كلاهما على السفر ليلاً او في صبح الليل سواء كانا مقيمين وارادوا سفراً او كانا في البلد مسافرين وارادوا الخروج وكذا احدهما او اختلفا في ذلك او كانا او احدهما على الاصبح في البلد وما بعد الاصبح ولو الى نصف النهار لكن في شغل متبين العذر لا يحضر عقله معه في الخصام فانه يحكم بينهما ليلاً سواء علما السفر ضيحاً او ظناً او شكاً * او تحمل * حالة الاداء او الوجه فان الحاكم ينصب بينهما الحكم في شان ان يعطي غريمه ضمين الوجه او المال اذا استحقه بحكم الشرع مثل ان يكون على سفر او خيف منه سفر او هروب * او يمين * بالمصحف او غيره يمين البتات او الصفة او العلم اي نوع من انواع اليمين بان يتقدم الحكم وما يبقى الا بينهما اليمين من يومه او من يوم اخر عند هذا الحاكم او عند غيره او لم يتقدم حكم لكن انكر المدعى عليه وقال المدعي لا يئنة لي حلقه لي فانه يحلفه في ذلك كله ليلاً ولو لم يكونا على سفر * او حبس * يتقدم الحكم كذلك او بلا تقدمه لكن وجب عليه الحبس وفي التاج وقيل لا يجوز له ان يحكم في الليل اه وفي بعض الاثار ولا يجلس للقضاء بين المغرب والعشاء ولا بالاستحار الا لامر يحدث في تلك الاوقات فلا باس ان يامر فيها وينهى ويسجن ويرسل الشرطي اما الحكم فلا وكذلك الجلوس في ايام العيد وعند خروج الحاج وما اشبه ذلك من الاوقات التي فيها على الناس تضيق اه وظاهر هذا الاثر انه ان شاء حكم بين صلاة العشاء وبين السحر وان قضى ليلاً بين المغرب والعشاء او بعد العشاء الى الفجر قضاه وانفذ سواء لعذر سفر او نحوه او بلا عذر ان كان الى ضوء سراج او شمعة او نحوه لا القمر وان لم ينكره احدهما وامضياه بلا نار او اقرا به نهراً مضى عليهما * وليتق الله كل من جرى على يده امر كما حكم * قاض او غير قاض * وقت وكاتب * للقاضي او للحاكم او للامام او غيره او كاتب عقود الناس وامورهم ووصاياهم او غير ذلك * وشاهد ووزير في خوضهم * متفق بقوله وليتق فان كلا من الحاكم ومن بعده يخوضون والضمير لهم * في الدماء والاموال والقروح والاعراض * ككتابة تجريح وشهادة بها وكتابة ان فلانا فعل كذا او قال كذا * واعلى رتبة

ولا يحكم ليلاً الا بعذر كسفر
او تحمل او يمين او حبس
وليتق الله كل من جرى
على يده امر كما حكم
وكاتب وشاهد ووزير في
خوضهم في الدماء والاموال
والقروح والاعراض
واعلى رتبة

الولي لم يزوجه اياه او يقول الانسان اشهد اني زوجت فلانا بفلاتة وليتي فانهم
انه ليس وليها وكذا اذا عرف ذلك او نحو ذلك مما خيف فيه اثم او علم
ان فيه اثماً كبرية لولد بلا عدل بينه وبين الولد الاخر * واختلف * في قوله *
عز وجل * ولا ياتي الشهاده دل * معناه النهي عن الاباء من تحملها ولا نافية
بمعنى النهي * اذا دعوا لتحملها او * معناه النهي عن الاباء من اقامتها اذا دعوا
* لاقامتها تاويلان * الاول في فرض الكفاية والثاني في فرض العين ويجوز ان
يكون تاويلان مبتدا خبره قوله ثالثهما النهي عن ترك التحمل والاداء وتسميتهم
على الاول شهداء لان مثالم الى ان يحملوا الشهادة بمقتضى طلب تحملها وبظن
قبول تحملها ففيه مجاز الاول بخلاف تسميتهم على الثاني فانها حقيقة وفي الثالث
الجمع بين الحقيقة والمجاز وفيه خلاف والمشهور المنع وقد يحمل على عموم المجاز بان
يقال المراد بالشهداء الملتبسون بالشهادة ومعنى تلبس الممتنع بالشهادة انه دعي اليها
فكان في قلبه انه دعي اليها فيترجح الثاني بالسلامة من ذلك والوجه الثالث اعم
فائدة والاهي في الآية للتحريم عند بعض وقال بعض لا يحرم ترك تحملها الا اذا لم
يوجد غير المطلوب لتحملها وان كان غيره فهو مخير حتى يتركوها جميعاً فيهلكوا لان
تحملها فرض كفاية واذا لم يوجد غيره وجب عليه تحملها وان كانت الاشتغال
بتحملها يودي الى تلف نفس او عضو او عن كسب قوت عيال فيمن لامل له فلا
يتحملها الا ان اعطي ما يكتفي به في ذلك المحذور مثل ان يعطى القوت او يقرن له
من يحفظه او يحفظ غيره من التلف كما لو وصي اليتيم الاكل من مال اليتيم والانتفاع
منه بمروء اذا لم يكن غنياً واشغله القيام ويناسب الاول ان الكاتب منهي عن
اباء الكتابة ايضاً والكتابة وتحمل الشهادة من مكارم الاخلاق لتضمنها احياء
حق المسلم وقضاء حاجته وقد ورد ان الله في عون العبد مادام العبد في عون اخيه
وفي الديوان لا يضيق ان يحجب الى تحمل الشهادة الا ان اضطر اليه ولم يكن غيره
وان دعي ان يتحملها من بلد بعيد او كان في شغله او رأى ما يخاف فساد في
الانفس او الاموال فاشتغل به واشتغل في معنى الصلاة كالوضوء او خاف من
اخذ تلك الشهادة او على ماله لم تلزمه الاجابة وقيل لا تلزمه ولو اضطر اليه ولم يكن

او نحو ذلك مما خيف
فيه اثم وفي قوله ولا ياتي
الشهادة هل اذا دعوا
لتحملها ولا اقامتها تاويلان

في شغل ولا يلزمه التبليغ اذا كان له مانع كمرض لا يطيق التبليغ معه او انكسار
من الفخذ او كالحريق ان دار به او المطر او الريح واصلاح ما يخاف فساد في
نفس او مال واشتغاله بمعاني الصلاة كالوضوء وقد خاف فوت الوقت ومثل ان
يدعي للحق وفي الاثروان بعد الشاهد عن الحاكم وقوي على المسير فعليه ان يسير
مع المشهود له اليه ولو بتحمل المئونة مالم يضروا ن بعياله وان قدر على المشي لا على
الزاد فعلى المشهود له ان يزوده وان عجز عنهما وعن الكراه فعليه ان يحضر له ذلك
* وجاز لشاهد * اي لمريد تحملها * ان ياكل من ذي شهادة * اي من الشهادة
حق له او لمن ولي امره ولو من مال يتيم او مجنون او غائب وان بان له انه اعطاه
ليشهد على مالا يحل كزور ورثا رد ما اخذ او اكل * يعرف * اي بمعرف دون
اسراف كالاكل الى شبع زائد او مرة بعد اخرى له الطلب بتصريح او اشارة بلا
اسراف الا ان تعين لها فكانت عليه فرض عين فلا يحل له اخذ على تحملها * قبل
اخذها * اذا لم يجب عليه اخذها لان اخذها حائز غير واجب وقد قال صلى الله
عليه وسلم اكرموا الشهود فان الله يستخرج بهم الحق واذا اعطاه عطاء فله اخذ
كل ما اعطاه ولو كثيراً الا ان اسرف المعطي من مال يتيم او نحوه وللشاهد اخذها
على التحمل ان عطائه عن الكسب لبياله وكان محتاجاً او لالعبد ولمودها كذلك ان
احتاج او يخرج الاميال * لا ان دعي لاقامتها * بعد تحملها او لتحملها ولم
يوجد من يتحملها ولم يمنعه كسب قوت فان اقامة الشهادة والتحمل بها على هذه
الكيفية من التحمل واجبان ولا تؤخذ الاجرة على واجب الا ان دعي لتحملها
مما وراء القرضين او دعي لاقامتها وراءهم ولم يتحملها على اقامتها وراءها فله الاكل
ولو كان غنياً * على المختار * عائد الى قوله جاز لشاهد ان ياكل من ذي
شهادة يعرف قبل اخذها والى قوله لان دعي لاقامتها ومقابل المختار القول بمنع الذي دعي
للعمل او للاقامة من الاكل والقول باباحة الاكل لما لان الاقامة ولو كانت
واجبة بالاجماع لكن اذا دعي لاقامتها فمضى اليها بلا نية الاكل فرض عليه الاكل
لم يكن اكله بدينه فلو نوى الاكل على الواجب لم يحل له الاكل وغرم واذا
تحملها فابى من ادائها حيث يجب عليه الاداء فضاع المال او النفس بعدم ادائه

وجاز لشاهد ان ياكل
من ذي شهادة يعرف قبل
اخذها لا ان دعي
لاقامتها على المختار

ضمنه فان ابني واقام غيره كانت عليه التوبة واذا اقام الشهادة ثم احتاج صاحبها الى اعادة الاقامة فله طلب الاجرة على ذلك لزوال الفرض عنه بالاقامة الاولى ان لم يكن القصور او التقصير منه في اقامته الاولى والا فلا ياخذ الاجرة على اعادتها ما لم يودها كما تحملها وفي الديوان لا ياخذ ما اعطى له صاحب الشهادة بعد تحملها واذا اداها جاز له اخذ ما اعطاه وقيل لان انهم انه اعطاه للشهادة وجاز لمن يعطي الاجرة على اداها ولو لم يجوز لمن ياخذها ولا يجوز له ان يعطيها لمن يشهد له بالزور ولوعلم ان الحق له اه قال محمد بن محبوب رحمه الله في رجل غضب من رجل مالا فلم يقدر على الانصاف منه الا بشاهدي زور فلا يحل له اكل هذا المال بشهادتهما ولو حكم له بذلك الحاكم فان فعل فايرد ذلك المال الى المحكوم عليه او الى ورثته ان كان قد مات وقال ابو سعيد رحمه الله يعجني ان ياخذ ماله ان علم انه لم يشك ولا يكون بطلان شهادته مما يحرم عليه حاله ولكن يثم بالامر بالشهادة بالزور وعلى الحاكم غرم المثل للمحكوم عليه وقيل لا يجوز له استعمال شاهدي الزور فان اخذ عين ماله فلا عليه وان اخذ غيره كما ان حكم له بالمثل او القيمة تاب وقاصص المحكوم عليه وان ابى قاصص نفسه وينبغي لمن يتحمل الشهادة ان يخبر المشهود له اني انسى واشك فلا تتكل على شهادتي وان نسي او شك فلا ضمان ولا اثم ولو لم يخبره بذلك لان الشك والنسيان في طبع الانسان وكذا اللباس والركوب عارية اعطاء من مال ذي الشهادة لاقامتها او تحملها على مامر من التفصيل ويقبها على وجهه فان لم يقبها على وجهها وهو الوجه الذي تحملها عليه فضاع مال او نفس بذلك لزمه ولو لم يتعمد وكره اي حرم لان النهي في الاية للتحريم على اصله ولقوله فان فعلوا فانه فسوق بكم اصاحبها وهو المشهود له او المشهود لمن ولي امره الحاج كاتب في كتابتها او شاهد في تحملها والالحاح بهما ان يلزم الكاتب للكتابة والشاهد للتحمل بعد امتناعهما ويكرر طلبهما في ذلك بتمام او باستعجال بعد انعام ان وجد غيره ايسر غير ذلك الكاتب او الشاهد والا فله الاحاح كما ان له الاحاح في الاداء لان ذلك لحاح بواجب لقوله تعالى ولا يضار كاتب ولا شهيد فان لاناية وفتح الراء

وكذا اللباس والركوب
ويقبها على وجهها وكره
اصاحبها الحاج بكاتب
او شاهد في تحملها ان
وجد غيره لقوله تعالى
ولا يضار كاتب ولا شهيد

المشدة خروج من التقاء الساكنين بحركة خفيفة وهي الفتحة واما التقاء الساكنين الاول حرف مد والثاني مدغم فانه جائز والاصل لا يضار بكسر الراء الاولى واسكان الثانية اي لا يضار الكاتب المشهود له بالاباء من الكتابة وقد امكنه او ينقص مما اعطى عليه او يحرف او يقصر في الكتابة فيكتب كتابة لا تميد ولا يضار الكاتب المشهود عليه بان يزيد على ما وجب عليه او يكتب ما يضره او يحرف في حقه ولا يضار الشاهد المشهود له بالاباء من تحمل الشهادة وقد امكنه او ينقص في تحملها او يحرف او بالاباء من اداها او بادائها غير تامة كما تحملها او بتحريفها ولا يضار المشهود عليه بالزيادة او بالتحريف فالفاعل مبني للفاعل وكاتب فاعل والمفعول محذوف اي لا يضار كاتب ولا شهيد مشهودا له ولا مشهودا عليه ويجوز ان يكون الاصل ولا يضار بفتح الراء الاولى واسكان الثانية فالفاعل مبني للمفعول وكاتب نائب الفاعل المحذوف اي لا يضار المشهود له كاتب ولا شهيدا مثل ان يدعو المشهود له كاتباً وشاهداً فيقولان نحن على شغل مهم فاطلب غيرنا فيقول ان الله امر كما ان تجميعاني او بلع عليهما فيشغلان عن حاجتهما بل قوله ان الله امر كما ان تجميعاني بعدما اخبراه بالشغل المهم او بعد علمه بذلك هو من معنى الاحاح لاحق به ولو لم يكرر الطلب ومثل ان يكلفها الخروج عما حدا ولا يعطي الكاتب اجره او الشاهد مئونه او اجره حيث يجب له ذلك نهاهما اي الكاتب والشاهد عن ترك الاجابة للكتابة والتحمل والاقامة وعن التغير في الكتابة والتحمل والاقامة والتحريف في الكتابة والاداء والزيادة والقص في ذلك على ان الاصل يضار بكسر الراء ثم ادغمت وفتحت الثانية ونلى قراءة الفك والكسر للراء الاولى واسكان الثانية ونهي المشهود له عن الاضرار بهما اي بالكاتب والشاهد كتحصيل عن مهم او تكليف خروج عما حدا لها وهو القرسخان فانه لا يلزمها اكثر قبل الا ان حد لما اقل فلا يلزمها الخروج عن الاقل ايضا والذي عندي انه يلزم الكاتب المجاوزة عن الاقل المحدود لانه امر بالكتابة ومطالبة المكتوب له مثلاً ان يجاوز الاقل الذي قال له اولاً انك تكتب لي فيه لا يسقط عنه الفرض ما لم يطلب مجاوزة فترسخين او تبين

نهاهما عن ترك الاجابة
والتغير والتحريف في
الكتابة على قراءة الكسر
وعن الاضرار بهما كتحصيل
عن مهم او تكليف
خروج عما حدا لها

عذر للكاتب بخلاف الشاهد اذا تجملها على ان يودها في مكان فلا تلزمه مجاوزة المكان * او ان لا يعطى كاتب جعله * اي ما يجعل اجرة له * او شاهد مثونة بحيثه حيث كان * ما ذكر من المثونة واجبا له او من الاجرة * على * التاويل بان الاصل يضارر بفتح الراء الاولى واسكان الثانية ثم كانت الادغام وفتحت الثانية وعلى قراءة الفك و * الفتح * للراء ولا توجد تلك القراءات كلها وكسر الراء الثانية او فتحها في الادغام لا يتخير بها المعنى لان حاصله التخلص من التفتاء رابين ساكنين فالاولى ان يقول بمحمل فتح الراء المدغمة في الاصل فيكون المعنى كذا وكسرهما فيكون المعنى كذا ومما لا يجوز للكاتب ان يطلب الاجرة العظيمة لكثرة المال الذي يكتب كالف دينار بل له الاجرة على قدر كثرة الكتابة وقتها * وندب التعفف عن القضاء * والحكم * والتبنا والشهادة * والكتابة وكل ما فيه ولاية على الناس او خوض في اموالهم او دماءهم او اعراضهم * ما وجد قائم بذلك * قال ابو الربيع سليمان بن هرون رضي الله عنه قدم ابو يحيى سليمان ابن ماطوس منزل حيان من اهل تاونزيرف فقال له حيان ارايت يا شيخ ان اتاني رجل لاستدبته فاعطيته دابتي وجزائي ورأس مالي فامتار لي طعاما من السوق فتزعت منه حفتين فاعطيتهما اياه في كراهه ثم بعت الباقي جزا فاليحل لي ذلك قال نعم فقال له حيان اعطني اذا من هذا الرجل يعني ابا محمد عبد الله بن الخير دعوته ليحضر شهادتي فيأبى على ذلك فلم يشتغل بذلك ايضا ابو محمد وانما نقص منه ثم باعه ليكون باع جزا فانبيه صلى الله عليه وسلم عن بيعتين بكيل واحد ولعل الشيخ ابا محمد لم يحضر الشهادة للريبة او لانه قد وجد من يشهد سواء او لان ذلك شبهه باعطاء الدين بمقداره وعمل ممن يأخذه لانه ولو اعطاه الاجرة لكن قد ذهب اولا على ان يتار له فيأخذه منه بالدين وفي الديوان وان دعاه ان يبلغ الشهادة الى حاكم جائر في النفس او المال وخاف منه على نفسه او ماله او على المشهود عليه او على غيره من الناس فلا يضيق عليه ان يبلغها ولكن يستودعها فيمن يبلغها ان لم يخف من المضرة على غيره في نفس او مال ولا يستودعها الا باذن صاحبها وجازله تبليغها ان خاف على نفسه او ماله * وجاز لتحملها * اي

لو ان لا يعطى كاتب جعله او او شاهد مثونة بحيثه حيث كان على الفتح وندب التعفف عن القضاء والتبنا والشهادة ما وجد قائم بذلك وجاز لتحملها

لمريد تحملها * ان يشترط * قبل ان يتحملها * ان لا يقيمها الا في بلده او في * موضع او مقدار * معين * ولا يلزمه ما فوق ذلك وان شاء اجاب اليه باجرة او دونها قيل واذا شرط على من تحملها له ان يحملها ان شاء فهو شرط باطل ان كانت الحكم في البلد وان شرط ان لا يودها الا في البلد فله ذلك وان اداها في قرب كان افضل واسلم * والا * يشترط او اشترط بعد تحملها * سار بها * ليعيها في قول بعض * فرسخين * او اقل لا اكثر الا ان شاء * او * سار بها مقدار الحوزة * مادون الحوزة * في قول بعض لا اكثر من الحوزة سواء كان فيها فرسخان او اكثر او اقل * او حيث شاء صاحبها * في قول بعض كما قال * على الخاف * ولو اكثر من فرسخين وقيل لا يجب عليه ان يسير معه ولو اقل قليل ولو لم يشترط ان لا يسير ووجه الاول اعتبار ما يكون فيه الانسان مقبلا فما يكون به مسافرا لا يلزمه لانه خروج عن حاله ولانه لا يتنهي ووجه الثالث ان صاحبها اطلقها واخذها الشاهد على اطلاقه فتمكن على عمومها يودها حيث تنفع صاحبها ووجه الرابع ان التحمل غير اليسير فلا يلزمه اليسير الا ان تحملها على اليسير ووجه الثاني ان الحوزة كلها كبدا الانسان لا اتصال العمارات وعدم الاقطاع عما يحتاج اليه كما قال به بقوله * ولا يتحملها لقاتل بظلم او * انسانا ذكرا او انثى * مقيم على * فراش * حرام او له اصابة * لزوجه او ابني عن سيده * او مانع * لحق ما * وتمكن ان تعرف الحوزة بانها عبارة عن مدن * كبار * او قرى * صغار ويجوز اطلاق المدينة على الصغيرة والقرية على الكبيرة في سائر الكلام * متقاربة بمسافة لا تتجاوز سير ثلاثة ايام مع احتياج بعضها الى بعض * ولو لم يخرج البعض الاخر الى ذلك البعض * في غالب مقتضيات اهلها * قتالهم عدوا لهم وميرة وحكم وقضاء * فتوى * ومناكة ومباينة * والله اعلم ولا يلزم اجتماع ذلك كله بل يكفي بعضها مثل الاحتياج الى قتل عدو وفي حكم المدن والقرى بيوت النشور والخصوص ونحوها اذا كانت ثابتة لا تنتقل او بعض من النشور وبعض من الخصوص وبعض بالبناء ونحو ذلك قال وسكن وخارج بقوله بمسافة لا تتجاوز سير ثلاثة ايام ما اذا كان بين بلد وبلد اكثر من ثلاثة ايام فانه لا حوزة هنالك فيما زاد وما اذا كان

ان يشترط ان لا يقيمها الا في بلده او في معين والا سار بها فرسخين او مادون الحوزة او حيث شاء صاحبها على الخاف ولا يتحملها لقاتل بظلم او مقيم على حرام او له اصابة او مانع وتمكن ان تعرف الحوزة بانها عبارة عن مدن او قرى متقاربة بمسافة لا تتجاوز سير ثلاثة ايام مع احتياج بعضها الى بعض في غالب مقتضيات اهلها كفتوى ومناكة ومباينة

بين بلد وبلد ثلاثة ايام او اقل فان ذلك حوزة واحدة ولو كانت مسافة الكل عشرة ايام او اكثر ولو كان ما بين البلدين منقطعاً عن بناء ونخل وغير ذلك فعلى هذا تكون هذه البلاد الخمس وبردان وقرارة وملتيلي حوزة واحدة وقيل يشترط اتصال العمران * ثمات الاولى يكلف الحاكم المدعي ان ياتي بقرطاس يكتب فيه دعواه والمدعي عليه ان ياتي بقرطاس يكتب فيه جوابه وان شاء فمن بيت المال وكذا كل ما كان مصلحة لاحدهما ويكتب الفاظهما واسماءهما واسماء اباؤهم وقبائلهم والوقت الذي اختصا فيه بتاريخه والشيء الذي اختصا فيه واذا كتبه كاتب الحاكم فليقرأه على الحاكم بمحضرة الخصمين ويكتب شهادة الشهود واسماءهم وقبائلهم ويقرأه على الشهود ويكتب ما حكم به الحاكم وفي الديوان يكلف المدعي القرطاس ويكتب فيه ذلك كله ولا يكتب دعوات مفترقات في قرطاس واحد ان لم يورخ لثلاث تشبه عليه ويطوي القرطاس ويطبع عليه بخاتمه ويجعله في موضع لا يختلف اليه احد لئلا يزد فيه او ينقص ويجعله في يد امين لافي يد الخصم ولو اميناً فيحكم بعد ذلك بما في البطاقة ان تذكره وقيل يحكم ولولم تذكره ان عقل خطه وخاتمه ان لم يناولها احداً وقيل يحكم ايضاً ان ناولها الامين ولا يشهد بما وجد في كتاب بخطه الا ان تذكر ولا يحكم به الا ان تذكر وقيل يوديه ويحكم به وقيل يوديه ولا يحكم به وقيل يشهد به ان كتب في رق لا كاغد لان ما في الرق اخفى ولا يشهد ان راي رية كمنه وقيل في الكاتب المبرز يشهد بما وجد من خطه مطلقاً ان لم يره قال العاصمي

وشاهد برز خطه عرف * ذي ما ضمنه فيما سلف

لا بد من اداؤه بذلك * الامع استراجه هناك

والحكم في القاضي كمثل الشاهد * وقيل بالفرق لمعنى زائد

اي لا يودي ولا يحكم لمعنى زائد على الشاهد فارق لانه قادر على ان يشهد على حكمه عدلين وقال

وخط عدل مات او غاب اكتفي * فيه بعدلين وفي المال اقتفي

والحبس ان يقدم وقيل معتل * في كل شيء وبه الان العمل

كذلك في النية مطلقاً وفي * مسافة القصر اجيز فاعرف وقيل بال منع لانه لو قصها لم تقبل عنه وغاية خطه انه كقصه وقيل لانجوز الشهادة على الخط حتى يقول انه كان في وقت تمهالها عدلاً حتى غاب او مات وحتى يكون مارساً للخطوط ومن كتب على نفسه مالزمه ومات وانكر ورثته فان قامت الشهادة انه خطه لزمهم الاداء بلا يمين على صاحب الحق قول العاصمي وكاتب بخطه مالزمه * ومات ثم انكروا مارسه ثبت خطه ويمضي ما اقتضى * دون يمين وبه اليوم القضا

وان زال الحاكم الاول حكم الاخير بما في ديوانه ان وصله قبل زواله وقيل لا يحكم بما في ديوانه ان زال بحدث وان تلف ديوان القاضي فاخبره كاتبه بما فيه لم يشتغل به ولو اميناً او اخبره امينان وقيل يشتمل بهما لانهما لم يحرا لا نفسيهما ولم يدفعها عنها وان تشابهت البطائق او امترشت فلا يحكم الا بما تبين له وان اراد ان يسافر او مرض وضع ديوانه عند الامناء واخبرهم لثلاث تلف حقوق الناس وقيل يكتب دعواهما وما يتعلق بهما ان كثرت وشعب قال العاصمي

ويوجب التقييد للمقال * تشعب الدعوى وعظم المال

لانه اضبط للاحكام * والانحصار ناشئ الخصام

وحينما الامر خفيف بين * فالترك للتقييد مما يحسن

قرب قول كان في الخطاب * اقرب لانه من الكتاب

ولم يرد ان كتب القليل لا يجوز بل هو جائز في كل دعوى * الثانية الخطاب في عرفهم في الاحكام ان يكتب قاضي بلد الى قاضي بلد اخر بما ثبت عنده من حق الانسان في بلد القاضي الكاتب على اخر في بلد القاضي المكتوب اليه وينفذ المكتوب اليه ذلك في بلده وذلك واجبت ان طلبه ذو الحق قول العاصمي

ثم الخطاب للرسم ان طلب * حتم على القاضي والا لم يجب

اي لاجل الرسم او عليها او في شأنها وهي الصكوك وبين كما يعرف وله ان يكتب الى قضاة الافاق بلا تعيين مثل ان لا يسمى قاضياً ولا بلداً بعينهما وان كتب ذلك في صحيفة الحق كتب اسفلها وقال ان المكتوب فوق هذا حق او يكتب على

ظهرها ويقول المكتوب في باطنها او في الوجه الاخر حق او ياصق كتابا اخر ان ضاق الاول ويورخ ويكتب بسم الله الرحمن الرحيم اولا وقيل يكتبني بالذكر المكتوب اول الرسم وحكمة التاريخ انه يمكن عزل الاول او الثاني او حدث في الشهود ويقبل كتاب القاضي في الاحكام والحقوق بمجرد معرفة خطه بلا شهادة ولا خاتم وليس ذلك من المكتوب اليه حكما بعلمه بل كقبول بينة ويجب عليه ان يشهد او يكتب ان هذا كتاب ورد من قاضي كذا وانه ثابت الصحة عندي لحدث الموت او العزل ويخاطب قضاة الامام ببعض بعضا لا قاض خرج عن تولية الامام الا باذنه وان اشتملت الصحيفة على عقود كثيرة صح جميعها عنده مخاطب بها خطابا واحدا وان صح بعض دون بعض عين ماصح ولا يقتصر القاضي الكاتب على قول صح عندي او نحوه بل لا بد ان يزيد على ذلك اعلم يا فلان بصيغة الامر او اعلم فلانا او اعلمك يا فلان او نحو ذلك بصيغة المضارع من الاعلام قال العاصمي

وليس يعني كتب قاض كذا ككتفي * عن الخطاب والمزيد قد كفي

وانما الخطاب مثل اعلم * اذ معالما به اقتضي ومعلما

ولا يذكر اسماء الشهود بل يذكرهم بدالة فان مهامهم فقد يحتاج المكتوب اليه الى تعديلهم وقيل يكتبني بتعديل الاول وقيل يسميهم ان كانوا شهدوا على غائب ليعمل في دفع شهادتهم وكان العمل في تلمسان بالاعلام في شهادة المبرز وبالشبوت فيما ثبت بدونهم وبالاكتفاء فيما ثبت بالاثنتين وكذا ما يليها من المغرب وما اهل الجزائر وما يليها فكيفون بالشبوت والاكتفاء وكذا اهل فاس فيما مضى وذلك كله في الزمان السابق وكذلك كان عمل الاندلس قبل زمان ابن عاصم كما يفهم من قوله قبل البيتين المذكورين متصلا بهما

والعمل اليوم على قبول ما * خاطبه قاض بمثل اعلم

واختلفوا في القاضي في غير محل ولايته هل له ان يسمع هنالك بينة بحق لمن يكون في ولايته ونودي عنده هنالك هل له ان يخاطب رسما ثبت عنده بموضع ولايته ولم يخاطبه هنالك واقتصر الى خطابه هنا وهل له ان يعرف قاض موضع حلوله بما ثبت

عنده من الرسم على القول بمنع خطابه اياه قال العاصمي وفي الاداء عند قاض حل في * غير محل حكمه الخلف اذني ومنعه فيه خطاب المرتضى * وسوغ التعريف بعض من مضى وروايه فقهاء طليطلة جواز اخبار القاضي الحال بذلك قاضي الجهة ويخاطب القاضي بما يصح من كتاب وقع فيه محو او حرف او قطع او نحو ذلك قال العاصمي وثبت القاضي على المحو وما * اشبهه الرسم على ما سلفا وقال بعض اصحابنا لا يحكم القاضي بكتاب القاضي اليه وقال بعضهم يحكم ولا يقبل كتاب قاضي المخالفين ولا يكتب اليه وقال المخالفون لا يكتب غير العدل الا فيما كان لا شك فيه وان لم يعرفه المكتوب اليه فان كان من قضاة الامصار الجامعة مكة والمدينة والعراق والشام ومصر والقيروان والاندلس فليذهب حلالا على الصحة واما قضاة القرى الصغار فلا ينفذ حتى يسئل عنه اه ويجوز كتاب القاضي في الحقوق كلها الا الحدود والقصاص وانما يكتب فيما اختصم عليه الخصمان وليس حاضرا في بلده فيكتب الدعوى والجواب والشهادة الى حاكم البلد الذي فيه الشيء فيحكم بكتابه وكذا يكتب الدعوى والشهادة ان لم يحضر المدعى عليه الى قاضي بلده وفيه وانما يكتب اذا لم يمكن الشهود الوصول اليه يكتب بسم الله الرحمن الرحيم من فلان بن فلان القلاني قاضي منزل كذا وكذا الى فلان بن فلان القلاني قاضي منزل كذا اما بعد فاني كتبت اليك الكتاب في وقت كذا وكذا من تاريخ كذا لما صح عندي من دعوة فلان بن فلان القلاني على فلان بن فلان القلاني في شيء كذا وكذا وقامت عليه البينة بذلك وصح عندي ما شهد به الشهود وجوزت شهادتهم فاذا جاء كتابي هذا فاحكم بما فيه ثم يطوي الكتاب ويطبع عليه بخاتمه ويكتب العنوان ويدفعه لامينين ويبلغانه الى الحاكم وان علما ما كتب فيه اول مرة بمحضرها او قال لما القاضي الذي وجه معها الكتاب قد وضع عندي ما كتبت فيه وانه حق بعد ما طوى الصحيفة جاز لها ان يشهدا بما فيه عند الحاكم في قول ابي عبيدة مسلم بن ابي كريمة وقيل لا يشهدا على البطاقة ان لم يقرها او تقر عليها او يعلما ما فيها بالمشاهدة وتجوز على كتاب القاضي شهادة من

تجوز شهادته في سائر الاحكام وتجوز فيه الشهادة على الشهادة واذا وصله الكتاب
فلا يفتح الا بحضور الخصمين او وكيلهما فيقرأه عليهما فيشهد الشهود الذين جاءوا
به انه كتاب القاضي الذي ارسلها به فان كانا امينين عند القاضي الثاني فيجوز
قولهما والا فليكلفهما من يركيهما فاذا زكيا حكم بما فيه وان كان ذلك فيما يجزي
فيه الدفع دفعه لصاحبه ويجوز لهذا الحاكم الثاني ان يبعث هذه البطاقة الى حاكم
اخر ان كان الشيء الذي اختصما عليه عنده في موضعه الذي كان فيه او كان عنده
المدعي عليه فليحكم الحاكم بما صح عنده في ذلك مثل الحاكم الثاني واما ان كتب
القاضي الكتاب ولم يقصد به احدا من قضاة المسلمين ولكن ذكر فيه الى من بلغه
كتابي هذا من قضاة المسلمين فليحكم بما فيه فانه لا يشتغل به من بلغ اليه من قضاة
المسلمين ومنهم من يقول يحكم به من وصل اليه من قضاة المسلمين فان كتب القاضي
كتابا على ما ذكرناه فاتي الخصم المدعي عليه في موضعه فلا يرسل
البطاقة بعد ذلك وليحكم بما صح عنده اولا وان لم يحضر المدعي عليه اول
مرة فجاء بعد ذلك فانهما يستأنفان الدعوة بمحضر المدعي عليه واتي
المدعي بالينة وان لم يات المدعي عليه الا بعد ارسال الكتاب فليأمره
الحاكم ان يدرك خصمه عند الحاكم الثاني فليحكم عليه بما صح عنده وان مات الحاكم
الذي وجه الكتاب او عزل من الحكم قبل ان يصل الكتاب الى الحاكم الثاني
فوصل اليه بعد ذلك فلا يحكم بما فيه ومنهم من يقول يحكم بما فيه لانه لم يقصده
الكتاب وان لم يمت الا وقد وصل اليه وصح عنده ما فيه ثم حدث حاكم اخر بعده
فانه يحكم بما في الكتاب اذا صح عنده ذلك واختلف قومنا في انفاذ القاضي
ما كتب اليه قاض مات او عزل قبل انفاذه وان مات المنفوذ اليه او عزل انفسد
من يلي بعده قال العاصمي

وان يمت مخاطب او عزلا * رد خطابه سوى ما سجد
واعتمد القبول بعض من مضى * ومعلم يخلفه اولوا القضا
والحكم العدل على قضاءه * خطابه لا بد من اضاءه
وان اتى الكتاب الى القاضي فلان ابن فلان الفلاني وفي تلك القبيلة رجلان او

ثلاثة على ذلك الاسم فلا يحكم على احدهم حتى يتبين له فيمن كتب فيه
البطاقة منهم وكذلك ان مات واحد منهم وعاش الاخر وقد كان في تاريخه
انه لم يكتبها الا بعد موته بزمان طويل فلا يشبه ذلك عليه وليحكم على الحي منهم
وان اتاه كتاب القاضي فيما اخلف فيه العلماء ولكنه لم يوخذ بذلك القول فلا
يحكم به لان هذا القاضي هو الذي يحكم بينهم ولا يحكم الا بما حكم قبل ذلك وفي
الاثر للقاضي ان يخاطب قاضيا باحد ثلاثة اشياء الاول الحكم الذي حكم به في
قضية بعد نفوذه والثاني اداء الشهود وقبولهم المقتضي للثبوت على ان يحكم فيها
المكتوب اليه والثالث بمجرد اداء الشهود على ان ينظر المكتوب الذي في تعديلهم
ثم يحكم والخطاب اما باشهاد القاضي على نفسه بالحكم او الثبوت او الاداء ثم
يشهد من يشهد عليه بذلك عند القاضي الاخر واما بان يكتب اليه وكان
المقدمون يشترطون لدفع الكتابة الشهادة على الدفع او الشهادة بانه كبه القاضي
او ختم بغنامه المعروف عند القاضي الاخر ثم اكتفى المتأخرون بمعرفة خطه واما
بالمشافهة وهي غير كافية لان احدهما في غير محل ولايته ومن كان في غير موضع
ولاية لا ينفذ حكمه ولم يقبل خطابه واذا مات القاضي المكتوب اليه او عزل لزم
من ولي بعد اعمال ذلك الخطاب خلافا لابي حنيفة واذا خطب قاض قاضيا فان
عرف انه اعدل للقضاء قبل خطابه وان عرف انه ليس اهلا له لم يقبله والله اعلم
الثالثة * لا يحكم الحاكم بعلمه في شيء علمه قبل ان يكون قاضيا او بعد ان كان
قاضيا الا ما علمه في مجلس قضاءه او التزكية وقيل يحكم بما علم في منزله الذي يقضي
فيه وقيل في البلد الذي هو قاض عليه ومعنى مجلس القضاء المكان الذي يجلس
للقضاء فيه وقيل ما علمه من لسان الخصمين حال محاكمتهم عنده والقولان في المذهب
وبالثاني قال ابن الماجشون من المالكية وقال ابو حنيفة يحكم بعلمه في حقوق الناس
لا في الحدود وهو قول في الديوان ولم يصرحوا باستثناء الحدود وقال الشافعي
يحكم بعلمه على الاصل والمذهب انه يقضي بما علم في مجلس قضاءه والصحيح ان مجلس
القضاء محاسنه حال تداعي الخصمين كما مر ولا يحتاج لشهود يحكم بعلمهم بالاقرار
لقوله صلى الله عليه وسلم فاقضي له على نحو ما سمع منه من قضيت له بشي من حق اخيه

انح وقد مر اول الحديث ولم يقل فاقضي على ما ثبت عندي من كلامه ولا يحكم
ايضاً بما سمع الخصم في مجلس القضاء قبل المحاكمة وقال بعض المالكية لا يحكم ايضاً
بما علم في مجلس القضاء وعليه فيلزم ان لا يحكم الا و معه ايمان يحكم على سماعها
اقرار احدهما قبل يحكم بحجة ظاهرة وهي سبعة وما يتركب منها وهي اعتراف او
شهادة او يمين او نكول او حوز في دعوى الملك او لوث مع القسامة في الدماء
او معرفة النفاص والوكاء في اللقطة وان علم الحاكم ان امرأة الرجل محرمة عليه
فتمسكت على حق من حقوق الزوجية او الارث لم يثبت الخصومة ولا غلظ عليهما
ويهددهما ويرتفعما الى غيره وكذا ان تمسك بامة علم انه اعتقها ويخبرها بعلمه في
ذلك وان مات رجل وترك مالا في يد رجل فاتي رجل فادعى انه ابنه ولم يعلم
بذلك الا الحاكم فاستمسك به عنده فليرفعهما لغيره ويكون شاهداً وقيل يحكم
بعلمه وكذا كل ما اشبه ذلك فيه ويجوز ان يحكم القاضي بما علمه في الشهود من
عدالة او جرحه لانه ولو كان لا يحكم بعلمه لكن يضطر هنا الى السلم به لانه لو
ترك ذلك الى تعديل غيره وتجريحه لا يحتاج المعدل او المخرج الى متعدل فيتسلسل
ولذلك منع مالك التزكية والتجريح ومذهبنا ثبوتها مطلقاً وثبوتها في الظهور
فقط قولان في المذهب ووجه ايضاً حكم القاضي بعلمه فيهم بانه قل ما يتفرد بعلم
حالمهم فزال التهمة ومنع مالك الحكم بما يقر به الخصم ولو في مجلس القضاء
حال الخصوم واجازه سخون من اصحاب مالك وعلى قول مالك يلزم ان
يحضر الخصومة عدلان او الشهود الذين يأتي بهم الخصم ليحكم بشهادتهم لا
بعلمه قال العاصمي

وفي الشهود يحكم القاضي بما * يعلم منهم باتفاق العلماء
وفي سواهم مالك قد شدد * في منع حكمه بغير الشهاد
وقول سخون به اليوم العمل * فيما عليه مجلس الحكم اشتمل

وان عرف القاضي خط الشاهدين لم يحكم بعلمه واذا ادعى الشاهد شهادته عند القاضي
وقد علم خلافها فلا يردّها لانه لا يحكم بعلمه ولكن يرفعه الى غيره قال العاصمي
والعدل ان يؤدي شيئاً عنده * خلافه منع ان يردّه

وحقه انهاء ما في علمه * لمن سواه شاهداً يحكمه
اي ان ادى شيئاً وعند الحاكم خلافه وان علم بضيق الشاهدين غير المدعين لم يحكم
لان ذلك حكم بعلمه ولتطرق التهمة اليه ولان شهادة غير العدل لا تعتبر
قال العاصمي

وعلمه بضيق غير العدل لا * يبيح ان يقبل ما تحملاً
* الرابعة يختار الحاكم ما كان اقرب الى الحق وياخذ لنفسه بالوثيقة في ذلك فعن
صلى الله عليه وسلم من قضى بقضاء لم يأخذه عن الثقات فكأنه زنى باحد ذوات المحارم
الام والبنت والاخت وعنه صلى الله عليه وسلم من قضى بقضاء لم يأخذه عن الثقات
واهل العلم كان قضاءه اسود بين عينيه يستجير من ثننه الناس يوم القيامة وذلك اذا
قضى بغير الحق وان وافق الحق فلا اثم ولو اخذه عن غير الثقات وان لم يعرف الحكم
ارسل الى اهل المعرفة امينين ويستوثق عليهما ان لا يطلعا احداً على الجواب وان اختلفا
فما اجاب به ارسل غيرها ولا يرسل في شيء من ذلك احد الخصمين
ولا من يجوز ويدفع او يخيف ولا يحكم بفتوى غير الامين او الخصم او من يميل اليه ولا
بما وجد في الكتاب الا ان يعلم انه من قول المسلمين ويحكم بما اخذ عن امينة او عبيد
امين وان اخطأ فيما حكم به وخرج عن اقوال العلماء كلهم الواقفين والمخالفين فهو غير
معذور فان قام الشيء رده لاهله وان فات غرم من حكم له به وان لم يقدر على تربيته او
افلس غرم من ماله واذا قدر عليه غرمه لنفسه وكل ما حكم به الحاكم من اقوال العلماء
ولوانه اضعف الاقوال وكذلك ما رفع اليه مما يحكم به خاكم غيره لا يرد حكمه ولو
انه اتما حكم باضعف اقوال العلماء واما ما رفع اليه مما حكم به الحاكم من اقوال العلماء
يحكم بينهما وليس هو مما حكم فان حكم بينهما بما اخذ به الحاكم المرفوع اليه ذلك من
اقوال العلماء فلا يرد حكمه وكذلك ان حكم بينهما بما لا يأخذه وقيل غير ذلك وان
رفع اليه ما حكمت به المرأة او العبد فانه لا يثبت كل ما حكم به وقيل ان حكماً بالحق
جاز حكمهما ويرد حكم الطفل والمجنون والمسكر * الخامسة اذا تمت دعوة المدعي
عند الحاكم فرد المدعي عليه الجواب واتى المدعي بالينة او اقر المدعي عليه بما ادعى
عليه المدعي فلا يؤخر الحاكم الحكم عليه ساعة وان اخره بلا عذر هلك وان قال له

المدعي لا يحكم لي شيئاً فلا يحكم له وهو في سعة من ذلك وكذلك من ترك حقه
للمدعي عليه او اعطاه له او لغيره من الناس او قال له اخذ له الحكم الى وقت كذا وكذا
فله ذلك واما قول المدعي عليه او غيره من الناس فلا يشتغل به الا ان تشابه عليه
الامر فله ان يوغره حتى يتبين له وان كانت المسئلة عنده لكنه اراد ان يوغر الحكم
ليعلم المأخوذ به ويعلم ما يحكم عليه بين الخليفة وبين من استخافه او خاف ما يدخل
عليه في المسئلة او اراد ان يحضر الشهود للحكومة ليقوى حكمه فجازله ان يفعل ويوغر
الحكم ايضاً حتى يرسل الى من بقي له من اهل العلم وان مات المدعي او تجبن او
هرب او تبين له انه طفل او عبد غير ماذون له في التجارة او تبين ان الذي يختصمان
عليه حرام او لقطة او ضالة او مات المدعي عليه او تجبن او تبين له انه ممن لا يجوز عليه
الحكم فلا يحكم في هذه الوجوه كلها وان هرب المدعي عليه حين وجب عليه الحكم
فانه يحكم عليه ولا يشتغل بهروبه ويجب عليه كتب الحكومة ان طلبه صاحب الحق
وله ان يكتبها ولو لم يطلب قال العاصمي

وعند ما ينفذ حكم وطلب * تسجيلا فانه امر يجب

وما على القاضي جناح لا ولا * من حرج ان ابتداء فعلا

وان طلب اليه كتبها فيما لا نزاع فيه كالا حباس على وجه التحصيل لا الاستبداد به
جازله ان يكتب وان لا يكتب قال العاصمي

وصاغ مع سوء التسجيل ما * لم يوقع النزاع فيه كلما

* السادسة لا تجوز الحكومة لغائب ولا على غائب اذا لم تكن له الخليفة على ذلك
فان كانت له الخليفة فانه يحكم له ويحكم عليه ولا يقر الحاكم البيعة او يسميها الا بحضور
المشهد عليه وقيل الا بيعة الوكالة والنسب فيجوز فيها ذلك بلا محضر منه وقيل
يجوز في الوكالة فقط فاذا كان الخصم حاضرا في بلد القاضي ارسل اليه احد خدامه
ليرفعه لحاس الحكم ان ابي وان كان على يسير الاميال كفي فيه الكتب وان بعد
او كان الخوف له من بلي امر بلد هو فيه ان يصاح بينهما او يعزم على المطلوب في
الوصول لحل الحكم وذلك كله مع مخاض صدق المدعي لعله يريد تمتع المطلوب
وقيل يرسل اليه اذا كان في البلد مطلقا الا ان تبين كذبه واجرة الرسول عندنا من

يت المال وقال قومنا من مال من له الحق واذا عصى الامر فغسدا بضرب او
يسجن وقال قومنا كذلك وزادوا ان يطع عليه ما يهيمه فلا ينفع به ولا يترك اليه
حتى يرجع للحق قال العاصمي

ومع مخيلة بصدق الطالب * يرفع بالارسال غير الغائب

ومن على يسير الاميال يحل * فالكتب كاف فيه مع امر السبل

ومع بعد او مخافة كتب * لامل القوم ان افعل ماوجب

اما باصلاح واما العزم * على حضور الخصم عند الحكم

واستدل بعضهم على الحكم على الغائب باباحة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهند
بنت عتبة ان تاخذ من مال زوجها ما يكفيها وعيالها وقد مر البحث في ذلك
في البيوع في قوله بابت صح تقاض الخ في الشرح فان ذلك افتاء على الامثان او
بغير ذلك وقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لي اذا حضر الخصمان
فلا تقض لاحدهما حتى تسمع حجة خصمه وفي رواية لا تقض لاحدهما حتى تسمع
حجة الآخر ولماذا قال ابو حنيفة لا تسمع حجة على غائب ولا يجوز عليه حكم وكان
فيما قيل يحكم للمرأة على زوجها وهو غائب وقال اصحابنا يجوز الاستماع على الغائب
عن مصره والمتنع عن الحكم والحضور الى مجلس الحاكم وانفذ الحكم عليه ووافقه
الشافعي ودود لقوله صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي ففي جعلها على المدعي
دلالة على انه اذا حضرها حكم بها وبحديث هند بنت عتبة كذا قال ابو اسحاق
الحضرمي رحمه الله وهو صحيح لان امتناع الخصم لحضوره لكن الذي عندي انه
يجبر على الحضور ورد الجواب قال واما الحدود فلا يحكم بها غائب باتفاق الامة
وقال ابن محبوب اذا تولى عن المجلس او تاجن في السجن استمع عليه الحجة وحكم عليه
وان استخاف اخذ الخصمين على خصومته رجلا فلما ان رأى الحاكم اراد ان يحكم
على خليفة نزعته من الخلافة فانه قد زال من الخلافة ويحكم الحاكم على المدعي
عليه بما تبين عنده من ذلك فان افاق المجنون او بلغ الطفل حين اراد ان يحكم على
خليفته او حين اراد ان يحكم لخليفته فانه يحكم لصاحب الحق ويحكم على من
كان عليه الحق منها حين صحت عقوبتهما وان نزع الاب خليفة ابنه الطفل على

الخصومة او المجنون او نزعت العشرة خايفتهما على الخصومة او نزع هو لاه انفسهم
من الخلافة حين اراد الحاكم ان يحكم عليهم او حين اراد ان يحكم لهم فلا يحكم
بعد ذلك حتى يستخافوا لهما وكذلك ان رجع الشيء الذي كان في الخصومة الى
الحاكم بالميراث او بغيره فلا يحكم لنفسه ولا يحكم على نفسه ولا يحكم الحاكم
ايضاً كل خصومة له فيها نصيب مثل مال الشركة مع غيره مفاوضاً او غير مفاوض
او مال كان له في القراض او مال كان له في يد عبده او الماذون له او حق قد وكل
عليه او استخلف عليه مثل حق اليتيم او المجنون او ابنه الطفل او ما كان في يده
بالامانات كلها ضمنها ام لم يضمنها وان قل الحاكم حكمت على هذا الرجل او على
فلان بن فلان الفلاني بكذا او كذا جاز قوله ان كان اميناً وكذا ان قال تمت
عندي شهادة الشهود بهذا او اقر فلان بن فلان على نفسه بكذا وكذا جاز مادام
في القضاء فاذا خرج من القضاء فلا يجوز قوله بعد ذلك وكذلك غير الحاكم ان
اختصم اليه الخصمان فقوله عليهما جائزانه حكم على احدهما بكذا وكذا او قال
تمت عندي شهادة الشهود او قال قد اقر المدعى عليه بكذا فقوله في ذلك جائز
مادام في المجلس اذا كان اميناً وان تحول من ذلك المجلس فلا يشتغل بقوله بعد
ذلك واذا وجب الحكم فامر الحاكم من يحكم بين الخصمين ممن يجوز له ان يحكم
بينهما فوكالته جائزة وحكمه حكم الحاكم واما من يجوز له الحكم فلا تجوز وكالته
مثل احد الخصمين والطفل والمجنون والعبد والمرأة او المشرك * السابعة انما
يحكم الحاكم في الاصل ماعلمه حاضراً او غائباً وان لم يعلمه حتى يعلمه امناه فانه
يحكم بهم ايضاً وان لم يعلمه هو ولا امناه فلا يحكم حتى يرسل اليه الامناء مع
شهود المدعى فاذا وصل اليه امناه وعلمه بقول الخصمين او شهادة الشهود ورجعوا
الى الحاكم فاعلموه بذلك فليحكم الحاكم بذلك وكذلك نزوع المظرة واثباتها
لا يحكمها الا ان علمها او علمها امناه واما غير الاصل من الامتعة والميراث فلا
يحكم حتى يحضر وان كان كثيراً احضر بعضه وكل مضمون من الدين او غيره
فانه يحكمه ولو لم يحضر وما لم يحضر فليحكمه بالصفة وان قال للخصم اعط
خصمك كذا وكذا فذلك حكم ايضاً وكذا ان قال اسلمت لهذا الرجل على هذا الرجل

كذا وكذا او اسلمت هذا الشيء لهذا او رفع يد المدعى عليه عن الشيء الذي اختصما
عليه واسلمه المدعي او امر ياثبات المظرة او بصرفها واما النسب والطلاق والنكاح
والعتاق والموت والخلافة والوكالة اذا ثبتت عند الحاكم فلا يحتاج فيها ان يقول
حكمت بهذا ولكن يثبت ذلك كما تم عنده وكذا النفس وما دونها من الجراحات
وانما يحتاج فيه ان يسلم الجاني الى الولي في النفس ويسلم الجارح الى المرحوم فيقتص
منه واما اذا كان حاكماً لمنزليين وقد اخذ كل واحد من اهل المنزل بقول في
المسئلة خلاف قول الذي اخذ به اصحاب المنزل الاخر فانه يحكم لكل واحد
من اهل المنزلين بالقول الذي اخذوا به من ذلك وان كان احد الخصمين من
منزل والاخر من منزل فاما ينبغي ان يحكم به على من وجب عليه الحكم منهما
بالقول الذي اخذ به اهل منزل الذي وجب الحكم عليه منه الحكم يكون في بلد
المدعى عليه ان لم يخرج عنه وان كان حال الادعاء في غيره ذهب الى بلد المدعى فيه
والدين يطلب حيث وجد قال العاصمي

والحكم بالمشهور حيث المدعى * عليه في الاصل والمال مما
وحيث يلقيه لما في الذم * يطلبه وحيث اصل ثمنه
وقيل ينصب الحكم حيث المدعي مطلقاً وقيل حيث اجتماع مطلقاً ان اجتماعاً والله
اعلم * الثامنة قال صلى الله عليه وسلم البيعة على من ادعى واليمين على من انكر
قال العاصمي

والقول في المشهور قول المدعي * عليه في الاصل وفي المال مما
ومعنى قوله في الاصل بالاصالة الحديث البيعة على المدعي قل
والمدعى مطالب باليمين * وحالة العموم فيه بيعة
والمدعى عليه باليمين * في غجز مدع عن التبيين

واختلف العلماء في اليمين اتلزم مطلقاً عند الابتكار وعدم البيان قال الاندلسيون
نعم وكذا اهل تونس في زمان ابن عرفة وبه جرى العمل بشرط مالك
واصحابه الخلطة والقولان في المذهب وهما المعبر عنهما بالنزع من بين المظرة
لكن يمين المظرة اعم وهذا عام في النفس والاموال والنكاح وما يترتب عليه من

لحوطلاق والبلغ الصحيح العقول ولو انما او عبدا او مشركين فيما للانسان او
 لمن ولي امره او عليه او على من ولي امره واما الوارث على علمه وكذا يحلف
 اليتيم على علمه اذا بلغ والمجنون اذا افاق والغائب اذا قدم ان ادعى عليه شيء
 فعلمه خليفته وان ادعواهم اذا جازت افعالهم حلف المدعي عليه بتاتا الا ان
 ادعى ان ذلك من جانب غيره كموثته فليحلف على علمه وتجوز الدعوى في المعلوم
 كله من مال او نفس بتعدية او معاملة او امانة وتجوز الدعوى في المجهول بالتعدية
 او بالخيانة والمجهول في المعاملات منه ما تجوز فيه الدعوى ومنه مالا تجوز
 * التاسعة يبدأ الكلام المدعي وان بدا المدعي عليه ولم ينكر عليه المدعي
 ابتداءه جاز والحاكم مخير بين ان يحكم او يقول تكلم ومن شأنه ان يقول من
 المدعي فاذا قال احدهما انا ولم ينكر عليه الاخر امره ان يتكلم وامر الاخر بالسكوت
 حتى يتم وان قال كل منهما انا المدعي ولا يبان امرهما بالارتفاع عنه حتى ياتي
 احدهما بطالب الخصومة فهو المدعي وقيل اذا لم يعرف المدعي اقرع بينهما وقيل
 يبدأ باليه اشاء واذا تزحمت الخصوم فلسابق فالسابق الا المسافر وما يخاف فونه
 وان لم يعرف السابق ولا يبان عليه اقرع وينبغي ان يوكل من يعرف الاول قال
 العاصمي

* وقدم السابق للخصام * والمدعي يبدأ بالكلام *
 * وخيث خصم حال خصم يدعي * فاصرف ومن يسبق فذاك المدعي
 * وعند جهل سابق ومدعي * من لج اذ ذاك اقرعة دعي *
 * بساب * فحين تقبل شهادته * تقبل من عدلين حريين بالثين عاقلين وقد
 عرف بعض قومنا * هو صاحب المختصر ابن اسحاق بن موسى * العدل بانه حر
 مسلم بالغ عاقل بلا فقه وجور وبدعة وان تناول الخ * ونصه هكذا العدل حر
 مسلم عاقل بالغ بلا فسق وجور وبدعة وان تناول نكارجي وقدري لم يباشر كبيرة
 او كثير كذب او صغيرة خسة وسفاهة ولعب نرد ذور وروة بترك غير لائق من
 حمام وسباع غناء ودباغة وحياكة اختيارا او ادمان في شطرنج وان اعى في قول
 او اصرم في فعل ليس بفعل الا فيما لا يلبس ولا متأكد القرب كالباب وان علا

وزوجها وولد وان سفل كبت وزوجها فاحترز بالحر من العبد ومن فيه شائبة
 من شوائب العتق كالمكاتب ومن اعتق بفضه وانما احترزت له عن ذلك الذكور
 من فيه شائبة العتق ومثلت بالمكاتب ومعتق البعض تقرير الكلامه على مذهبه
 لانه مالكي ومن مذهب المالكية ان المكاتب عبد ما بقي عليه بعض ما كوتب به
 ومن مذهب بعضهم انه يجوز اعتاق بعض العبد دون البعض وانما لم تجز شهادة
 العبد لان الشهادة مرتبة شريفة يسلب العبد اهليتها لنقصه من المناصب الشريفة
 جريا على ما الف من محاسن العادات ودلل بعضهم المنع بان الرق اصله الشرك
 لان الرق عجز حكيم اصله الكفر في العبد ببقية من الاثار التي تلحق الكفر وهي كونه
 مملوكا وقد قال الله جل وعلا ولا ياب الشهاداء اذا مادعوا والبعد لا اجابة له الا
 باذن مولاه فلم يدخل في قوله تعالى من رجا لكم واجاز شريح وابن سيرين شهادة
 العبد لان الرجال يمه وعقل الانسان ودينه وعدالته تمنعه من الكذب ولا ياب العبد
 بمعنى لا يمتنع سيد من انفاذه الى التحمل ويجوزها يقول انس وجمهور الامة على المنع
 واحترز بالمسلم من الكافر لقوله تعالى ممن ترضون من الشهداء والكافر ليس مرضيا
 والاجماع على عدم قبول شهادتهم على المسلمين وكذلك شهادة الكفار بعضهم على
 بعض لا تجوز عند المالكية ونقول نحن معشر الاباضية الوهية وابو حنيفة وفتادة
 والشعبي لكننا والشعبي وفتادة نقول تجوز شهادة مشرك على مشرك من ملته وبعض يميز
 ايضا شهادة اعلام على من دونه كمنصراني على يهودي ويهودي على مجوسي وابو
 حنيفة يميز كل مشرك على كل مشرك ولو تخالفت الملل ولو شهد ادنام على اعلام
 واحترز بالبالغ من الصبي لانه لا يضبط الاشياء ولانه غير مكلف والشهادة واداءها
 واجبان ولانه قد يعلم انه غير مكلف فلا يمتز عن الكذب قال ابن عباس حين
 سئل عن ذلك ان الطفل ليس ممن ترضون من الشهداء وبالقيل من المجنون لانه
 لا يميز ولا يضبط وغير مكلف واحترز بقوله بلا فسق من الفاسق بالجراحة كالزاني
 والسارق والمحتلس والغاصب لان فسقه لا يمنعه من شهادة الزور واحترز بغير المجور
 من المجور فانه ليس بعدل واحترز بالخلو عن البدعة من الفاسق بالاعتقاد فهو يمثل
 بناوكل من خالف مذاهبهم الاربعة ونحن نمثل باهل المذاهب الاربعة لانهم اهل

تقبل من عدلين حريين
 بالثين عاقلين وقد عرف
 بعض قومنا العدل بانه حر
 مسلم بالغ عاقل بلا فسق
 وجور وبدعة وان تناول الخ

بدعة لا اعتقادهم روية البارئ وبرائتهم منابلا موجب ولا نلتفت الى اكاذيبهم
 وتاويلهم ونمثل ايضا بغيرهم من اهل البدع ولكن في شهادتهم خلاف ياتي ان شاء الله
 وقوله لم يباشر كبيرة ليس المراد انه لم تصدر منه كبيرة البتة وانما مراده انه لا يكون متلبسا
 بها تلبسا لا تعرف له بعده توبة واما اذا تاب وحسنت حاله فلا ولهذا قال ابن الحاجب
 ولا يشترط انتفاء المعصية فانه متعذر ولكن رب معصية لا يحفظ مرتكبها على ذنبه
 عادة وفي الجواهر قل علماءنا ليست العدالة ان يمحض الرجل الطاعة ولا يشوبها
 بمعصية وذلك متعذر لا يقدر عليه الا الاولياء والصديقون ولكن من كانت الطاعة
 اغلب حاله يجتنب الكبائر ويحافظ على ترك الصنائع فهو العدل وقوله او كثير كذب
 الخ يريد ان العدالة امر خفي قائم بالنفس لا يعلمه الا الله عز وجل ولكن تدل عليه
 امور فاذا كان الرجل غير متلبس في الظاهر بكبيرة ولا محرب في كذب والاساقط
 النفس بحيث لا يتناول صفات تدل على سقوط المنة وتورد الة النفس وبحيث يجتنب
 ما يرتكبه السفهاء من الاقوال والافعال كاللعب بالنرد وانقمار والمهاجنة في الاقوال
 فان هذه الامور التي اتصف بها تدل على حصول ذلك الامر عنده وقوله ذمروية بترك
 غير لائق الخ اي ويشترط مع ما تقدم ان تكون له مروءة تمنعه من ارتكاب المباحات
 التي لا يبالى مرتكبها بما ينسب اليه وذلك نحو اللعب بالحمام وسماع الغناء بالالحان
 المهيجة للشهوات قيل وكذا استعمال الحرف الدنية كالديباغة والخياكة وقيد ذلك
 بالاختيار احتراز اما اذا اضطر اليها الفاقة نزلت به او اكراه على فعلها فان ذلك لا يكون
 فادحا في المروءة والحق بعضهم بمن اضطرب الى هذه الحرف من قصد باستعمالها كسر
 نفسه ومباعدتها عن الكبر وتخليتها باخلاق الفضلاء وانما اشترط الايمان في الشطرنج
 دون غيرها لاختلاف الناس في ابحاثها وقد فسر بعضهم الايمان بان يلعب بها في
 السنة اكثر من مرة وقيل او يلعب بها في السنة مرة وقوله وان اعنى في قول او اصم
 في فعل اي لا يشترط في الشاهد ان يكون سمعا بصيرا بالنسبة الى كل ما يشهد فيه بل
 ان توقف ما يشهد فيه على السمع او البصر اشترط ذلك والا فيشهد الاعى في
 الاقوال والاصم في الافعال وقد قيل يجوز شهادة الاعى في كل ما يعقل فيه صوت
 المتكلم ويميزه عن غيره لوجه في جملة ناس وتكلموا عزله بكلامه وفي الديوان وشهادة

الاعى جائزة فيما يدرك علمه بالصفة علمه قبل ذهاب بصره او بعد ذهابه مثل النكاح
 والطلاق والعق والنسب والاقرار في الاتس ومادونها والاقرار في الاموال
 بالمعاملات والتعديلات وقيل شهادة الاعى جائزة فيما علمه قبل ذهاب بصره واما
 ما علم بعد ذهاب بصره فلا تجوز شهادته فيه واما الصحيح البصران استشهد بالبل
 فانه يشهد بما تبين له من ذلك لا بما لم يتبين وفي الاثر وجازت من اعى فيما يستدل عليه بالخبر
 المشهور كالموت والنسب والنكاح مما لا يشك فيه اذا كان في اهل بيت نشافيه حتى كان
 كاحدهم ولم يتهم واذا شهد وهو بصر واداه عند الحاكم وهو اعى جازت وقيدوا
 ابو الحواري بما اذا شهد بارض او نخلة ووصفها بحدودها بعد ان يشهد
 عدلان انها التي شهد بها الاعى وجوزت في النسب اذا شهد ان فلانا
 ابن فلان لا ان قال هذا فلان بن فلان ولا على زني او سرقة ونحوها من الحدود
 ولو قال انه شهد بها قبل ان عي وتجاوز الشهادة على شهادة الاعى والمعتوه اذا
 شهدا في صحتهما وجازت من اعى في رضاع ونكاح ومراجعة قوله ليس بمنفل
 اي فيما لا يلبس يريد ان التغفل مانع من قبول الشهادة ومن وجه دون وجه
 فلا تقبل شهادة المغفل الا في امر لا يلتبس كقوله رابت هذا قتل هذا او قفا
 عينه او قطع يده وكقوله سمعت هذا طلق زوجته فلانة او شتم فلانا ونحو ذلك
 من الاقوال والتغفل عدم استعمال القوة المنبهة مع وجودها فالبلد ليس له قوة
 التنبه والمغفل له لكن لا يستعملها وقد وقع ذلك لجماعة من العلماء كابي علي الشلوين
 كان يقرأ كراسة فوقيت له ورقة في الماء فجعل يجرها بالتي في يده حتى فسدنا معا
 وراى بعض العلماء البالغ قد اسود فاحذه في قفة ودخل البحر ففسله فلم يبق منه
 شيء وكان بعضهم جالسا على فسقية ماء ومعه كراس وفي وسط الفسقية نار نجمة
 فصار يستدعيها بالكراس حتى فرغ ولم يبق في يده شيء قال الترناطي العاصي
 وشاهد صفته المرعيه * عدالة تيقض حربة
 والعدل من يجتنب الكبائر * ويتقي في الغالب الصغائر
 وما ابيض وهو في العيان * يقدر في مروءة الانسان
 واليقص هو عدم الغفلة لانه ان كان من اهل الغفلة لم يؤمن عليه ان يجتال له

فيشهد بباطل وذلك يتضمن البلوغ والعقل وعرف بعضهم العدالة بانها اجتناب
الكبار وتوقي الصغار وقال ابو اسحاق الشاطبي العدالة معتبرة في كل زمان باهله
وبجسابه فعدالة الصبي لا تساويها عدالة التابعين وعدالة التابعين لا تساويها عدالة
من يليهم وكذا كل زمان بعد زمان الى زماننا هذا ولو فرض زمان يعرى عن
العدول جملة لم يكن بدمن اقامة الاشبه فهو العدل في ذلك الزمان وليس العدول
في الخواضر كالعدول في البوادي اه وقوله ولا متأكد القرب الخ اي لا تقبل
شهادته لقربه ويتحقق ذلك في الاب والجد والام والجدة من قبل الابه
والامهات وزوج الام وزوجة الاب وكذلك الابن وان سفل والبت وان سفلت
وزوج البنت وزوجة الابن ويأتي كلام في ذلك قال الله تبارك وتعالى ممن ترضون
وهو رضي الصالحين لانه رفع عن عباده معرفة رضاه وحجبها عنهم فمن عرف
بالاعمال الصالحة والموافقة في الديانة فهو ولي وعدل ولو قبحت سيرته ولو شتر
عبادته وظهر المخالفة ردت شهادته وكل من لم يعرف بسوء ولا رية ويظهر
الصالح فانها تقبل منه وفرق بعض بين العدل والثقة والولي فقال العدل هو الموثق
على الامانات ولا يعرف مضر على بعض الاحداث المسارع الى الخيرات المجانب
للشبهات المأمون على ما تحمل من الشهادات فتجب ولا يته ولو لم تعرف موافقته
ولا انتحاله لغير دين المسلمين ويظهر التمسك باقوالهم فهذا عدل وقيل عدل وولي
والثقة هو المأمون على ما حمل من الشهادة وفي صدقه فيما حدث به وفي بما عهد
به ويؤدي امانته وينصف من نفسه اذا عامل وينقطع الى الخيرات ويحتجب
الشبهات فهذا ثقة وقيل ولي والولي هو من يعرف منه ذلك مع الموافقة في كل
ما يستحق به الولاية ومن ثم قيل انه عدل وثقة وولي وعلى ذلك جازت شهادته
ولا يسئل عنه في كل ما شهد به حتى يعلم منه غير ذلك وقال ابو سعيد الثقة هو
من تظاهرت منه الامانة في دينه لا التهمة فيه انه يدخل فيما لا يسته بهل ولا
يعلم فالامانة اولى به ولا تجوز تهمة وان وجد في بعض النسخ بعد قوله وان
ناول الخ ما نصه وقد مر فالمراد انه قد مر غالب ما ذكره قبل قوله الخ اذ
قال في باب الحكم العدالة الحرية والاسلام والبلوغ والعقل ودمم الفسق او

وقدم او

امثين كذلك اي ذواتي عدل حريتين بالغتين عاقلتين مع عدل حر
بالغ عاقل ولو وجد عدلان الا في زنى فاربية رجال عدول احراز
بلغ عقلاء وان قال المدعى عليه ان شهد علي فلان فقد جعلته في مقام
شاهدين او جوزته على نفسي فاني المدعي بذلك الرجل فشهد عليه فبدا
للمدعى عليه وقال لا اجوز علي الا شاهدين فلا يؤخذ بقوله الاول ولا يجوز
عند اصحابنا ان يحكم الحاكم بشاهد ويمين المدعي وترد من نساء في
الحدود مطلقاً الرجم والجلد والتعزير والنكل والمحد والادب وما شمل
الادب وقطع السارق فلا تقبل مع الرجال كما لا تقبل منهن وحدهن وقد
مر بعض ذلك في باب الشهادة من كتاب النكاح وقيل ترد في
الحمد الذي هو حد الزنى رجماً او جلداً وتقبل في غيره وتقبل منهن فيما
لا يباشره رجل كرتق وعقل وعذرة اي بكارة وكدم بكارة وقصاص
اذا ارادت المرأة المجني عليها ان تقتص من جنى عليها مما فيه القصاص في الظهور
وقبل يجوز اقتصاص ايضاً في الكتمان اذا كانت القدرة عليه فان النساء يكفين في
بيان ما فيها من الجنابة اذا كان فيما لا ينظره الرجال وكذا في قياس الجرح للارث
ويحتمل ادخاله في قوله قصاص اي موجب قصاص سواء تنظره لقتص او لاخذ
الارث او يدخل فيه لان اقتصاص المائلة فان للمجني عليها المائلة بالارث لانه
عوض عن نحو الجرح او القصاص وينظر الرجال وجه المرأة وكفها فيسل وقدمها
للقصاص والارث ونحوهما وبيان حمل للصلاة والحيز والارث واخراج الحد
في الحين ان لم تكن حاملاً ونحو ذلك وحياة مولود للارث وغيره وموته
عند ولادته اذا حضرت مع القابلة لامر كاشاة على ولادة ومن قبله امينة
فان قولها بحياة المولود وموته ونحو ذلك مقبول ان لم تجر انفسها اربلن لا تشهد
له نهاً بذلك او تدفع عن نفسها او عن لا تشهد له ضراً بذلك ويتصور ذلك
في غير القابلة بان تلد المرأة ولداً في غير المشيمة او فيها وتشقها امه وتعالجها ما بينها
وبين ولدها او لم يصل بها وان تقابل المرأة ولم تنظر ذلك فليج المرأة الاخرى
ولا يقبل قول القابلة انه ذكر لوانثي لانه مما يعامله الرجال ويرونه ولو حمل قول الشيخ

امثين كذلك مع عدل
ولو وجد عدلان الا في زنى
فاربية رجال وتبد من نساء
في الحدود المقابلة في
الزنى وتقبل منهن فيما
لا يباشره رجل كرتق
وعذرة وقصاص وبيان
حمل وحياة مولود وموته
عند ولادته ومن قبله امينة
ان لم تجر او تدفع

اي زكريا وحياة المولود ومماته عند ولادته واجازوا في هذا الوجه قول المرأة
اذا كانت امينة قابلة على ان يريد الحياة والمات يدين القابلة ويريد بقوله واجازوا
البيان شرط القابلة ان تكون امينة لجاز واختافوا في كل مالا يباشره الرجل
فقبل بشهادة امينة لان النساء ليس لهن عدد يعني عن الرجال في سائر الشهادة
فقبل لا يباشر الرجل تكفي الواحدة اذ كان لا عدد يكفي عن الرجل وقبل امينتين
كل واحدة بمنزلة رجل لما كان ذلك مما لا يباشر الرجل تنزلت كل منزلة
الرجل قل العاصمي

ففي الزنى من المذكور اربعة * وما عدا الزنى ففي اثنين سعه
ورجل وامرأتان يعتصد * في كل ما يرجع للمال اعتمد
وفي اثنتين حيث لا يطلع * الا النساء كالحيض مقنع

وقبل اربع امينات كل اثنتين بمنزلة الرجل لما لم يكن مما يباشره وفي الديوان واما شهادة
الاماء فلا تجوز الا في الولد المنفوس فيه اختلاف ولا تجوز شهادة نساء اهل الكتاب
الا فيما بينهم حيث تجوز فيه شهادة المسلمات وشهادة الخنثى جائزة وهو كالمراة
لكن لا يباشر مالا يباشر الا النساء ولا ينظر ايضا الى ما ينظر اليه الرجال دون
النساء او يباشرونه دونهن ولا يجوز ان تشهد الخنثى على مثله فيما يكون في الفروج
فانه لا يجوز ان ينظر الخنثى الى عورة الخنثى واذا حضر وضع الحمل ارسلت الى قابلة
ومن تحتاج اليه من النساء ان لم يكن معها من يجزيها القابلة والمناولة ما تحتاج اليه
والحاملة للحاملة من خلفها وان احتاجت الى اكثر ارسلت اليها ولا يأتيا منها الا
من ارسلت اليها الا ان خفن قواتها فيأتين اليها بلا ارسال او يشتان بامورها ولو حجرت
عليهن ويدخلن اليها بلا اذنهن ولا يشتغلن بزوجه ان حجرت عليهن وكذا سيد الامة
ويمنعه المسلمون ان منع القابلة عن زوجته او امته على كره منه ولا يمتنع هي منها
الا ان خافت ضررها او لولدها منها ولا ترسل الى غير الامينة الا ان لم تجد ولا
تقدم لها محرمتها ولا المشركة الا لضرورة ويجب على القابلة اذا ارسلت اليها ان
تجيبها الا ان كان عندها من يكفي ولا تحتاج اليها والا ان ضعفت عن الاجابة بكونها
حاملًا ايضا مع خوفها على الحمل او بانع لا تطيقه وان ارسلت اليها وانماها من دونها

وان كان يكفي ولا تخاف عليها فلها ان لا تجيء ولا تسأها من الولد ان كان
عن زنى ولا تترك ولو من زنى وضمت ان تركتها وان حضر رجل ونساء ولم يستفتين
عنه اورجال وامراة كذلك فالرجال يعينون بما يمكن كمصرها ولا تتركها طفلة ان
قدرت وضمتها البالغة ان تركتها وكذا كل من ارسلت اليه ولم يات وان حضرون
لا يعرف اخبارها الرجال وان لم يحضرها غيرهم ولي امرها زوجها وان كان محرما
معه اعانه وان حضرها الاجنيون وحدهم تحصرها فوق الحمل مما يلي صدرها
بالثوب من فوق الثياب يخالفون بين اطرافه ولا بأس ان يباشرها محرما الا عورتها
فلا ولو تموت وقبل يباشر المودة ايضا ان لم يجد الا ذلك عند عدم النساء وقبل يفعل
ذلك ايضا الاجنب ان لم يكن محرما ولا تحرم عليه بذلك وان قامت بنفسها تركوها
ولا تحتاج الى الارسال الى النساء وان ارسلت حوامل الى امراة فمن اشتغلت بها اولي
وان حضرن معا بدات بمن خافت عليها وان خافت على الكل بدات بمن شاءت ولو
كانت فيهن امه او قيل بالقربي وقيل بالامينة وقيل يحمل المتولى وتترك اصلاح مال
وتجيب الحامل وان ارسلت اليها في الصلاة اختصرتها او في غير الصلاة حتى لا تخاف
القوت وان خافته اختصرتها ولو بالاكبر ان خافت عليها ولزم القابلة ان تجيء ولو منعها
سيدها او زوجها او كانت خارج الايال الا ان خافت ان يضرها او خافت في الطريق
وتقدم القابلة قدام المراة وتمسكها اخرى من خلفها ولا تنظر الى عورتها الا ان اضطرت
وتباشرها بيدها وتسوي الولدان لم يستويا واعتاص خروجه نقضتها وعصرتها فوق
الحمل وتقرش لها خديها وقيل ذراعيها وتأخذه بيدها ان كانت لينة والا جعلت عليها
خرفة واخذته بها وتقطع بينه وبين امه بحديد ولا بأس بغيره وتترك اليه اربعة اصابع
وقبل ثلاثة وتعقد ما يليه ثم تقطع ما يليها في القيد الذي في المتصل به وان قطعت
قبل عقد ما يليه مسكت ما يليها بينان رجلها هي او النفساء او غيرها وتعقد ما يلي الولد
فاذا فرغت منه فلتعقد بخيط مما يلي امه الى نخدها الايسر وان لم تعقد ضمنت من وصله
الضر وان خرج في وعاءه قلبه وقطعت خلف فقاه على طول قدر ما يخرج وتمسح
انفه وفمه وان قطعت مقابل وجهه ضمنت ما اصاب من ضر وتمسحه بفاتروان غشي
عليه رشت كتفيه او قدميه بزيت في فيها لا وجهه والا ضمنت وان حملت بكر

قطعت عزرتها بايهم وتقطع شيب بموسى او غيرها لقول ان لم يجد خروجاً وان مات
احدهما قبل القطع قطع لان ماتا معا ويلف على حدة ويجعل امام امه ان كان
ذكر او الا خلف ويجتمعان في كفن وان خرج ميتاً وماتت امه بعد فهل يقطع قولان
وتدخل ابتداء يدها بعد دهنها لتسوي الولد اذا عسر خروجه والى الوعاء ايضاً
لتخرجه اذا عسر وتدهن يدها وتدفن الوعاء والدم في حفرة ولو في المحل * وترد *
الشهادة * من مملوك * لتقصانه بكونه مالا مكتاع ودابة وهو كل على مولاه لا يقدر
على شيء وفي التاج لا تجوز من عبد وان فقها وجوزت ان كان عدلاً اه * ومشارك
وفارق * لقوله تعالى من ترضون من الشهداء وقوله عز وجل واشهدوا ذوي
عدل منكم وانفاق هو الفاعل للكبرة معبراً عليها او للصغيرة مصرراً عليها وفي
الديوان واما شهادة اهل الرفقة بعضهم على بعض وغيرهم من المسافرين فلا تجوز
الا ان كانوا امناء ومنهم من يقول شهادة المسافرين بعضهم على بعض جائزة على
وجه الاضطرار اه وهذا كما اجاز بعضهم قول القاتل اني قتلت هذا قبل هذا لما
يتعلق بذلك من الميراث وغيره قال العاصمي

ومن عليه وسم خير قد ظهر * زكي الا في ضرورة السفر

اي لا يحتاج الى التزكية في شهود الرفقة واذا اتى المدعي بشهوده وليسوا بدول
عند الحاكم فليأمرهم ان يبايعوا ما عندهم واذا شهدوا فليقل زد ما ينفعك من الشهود
وان اتى بالعبيد او الاطفال او المجانين او المشركين فلا يتركهم الحاكم ان يشهدوا
وكذلك ان اتى بابيه يشهد له او بشريكه في الخصومة * ومجنون
وطفل * لماسر في تفسير العدالة في هذا الباب وتجوز من مجنون اذا
افاق ولو كان يفتق ويرجع للمجنون وفي التاج تقبل من مجنون ان ذاب عليه
الافاقة وتقبل من اخرس بايما او اشارة اه وقيل بجواز شهادة المراهق * وجوزت
منه * اي من الطفل * على مثله * لمثله في جنس الطفولية ولو كان اكثر منه
سنا ودونه او كان احدهما ذكراً والاخر اُنثى وفي جوازها من طفل على مراهق اوله
قولان وانما اجيزت شهادة الطفل * ان لم يوجد غيره * ولم يبق من يعلمه من
البلغ وانما تجوز من طفل على طفل لطفلي وكذا المراهق منه على مراهق او على مراهق

وترد من مملوك ومشارك
وفارق ومجنون وطفل
وجوزت منه على مثله ان
لم يوجد غيره

او على طفل او لطفل او من طفل لمراهق او على مراهق ولا تجوز شهادة الطفلين
لانهما كالمرأتين ولم ينسب غيري على الطفلة وذكر قومنا انها لا تجوز واجازها بعض
منهم وفي الديوان ولا تجوز شهادة الاطفال في شيء ما وقيل تجوز شهادة بعض
الاطفال على بعض ما لم يلقوا احداً من الناس فاذا وصلوا الى الناس فلا يشتغل بهم
لحال من يكلمهم فيتيقنون كلامه قال العاصمي

وبشهادة من الصبيان في * جرح وقتل بينهم قد اكتفي
وشروطه التحيز والذكورة * والاتفاق في وقوع الصورة
من قبل ان يفرقوا ويدخلا * فيهم كبير خوف ان يبدلا

يعني تجوز شهادة الصبيان بعض على بعض فيما بينهم من الجراح والقتل اجمع
اهل المدينة على جوازها في الدماء قال ابن ابي مليكة هي الستة وما ادرت انقصاة
الا وهم يحكمون بها بخلاف النساء في الميثاق والاعراس فلا تقبل على الاصح لان
شهادة الصبيان على خلاف الاصل فلا يقاس عليها قلت بل قياس الاعراس
والميثاق على المسافرين او مالا يباشره الرجل اولى لكن هذا جري على كلامهم
والمذهب منع جواز شهادتهم وحدهم في ذلك فذكر العاصمي لما شروطاً
التحيز فلا يقبل ممن لا يميز لصغر او لبلاهة او نحوها والذكورة فلا تقبل من
الاناث على قول * لك في المدونة والاتفاق على الشهادة لان اختلافهم فيها شاهد
على انه دخل بينهم داخل في تحصيلها وعدم افتراقهم لانه مظنة تعليمهم فان تفرقوا
لم تقبل الا ان شهد العدول على شهادتهم قبل افتراقهم وان لا يدخل بينهم كبير
ولو اجتمعوا خوف تبديله لهم ما علموه وزاد ابن الحاجب ان يكونوا احراراً فلا يقبل
عبيد لان فيهم بقية رق لانه اذا لم تجز من عبد بالغ فأحرى ان لا تجوز من عبد
غير بالغ وان يكونوا من اولاد المسلمين قال بعض ولا اعلم فيه خلافاً وان يشهد
منهم اثنان فصاعداً قياساً على الكبار وهذه الشروط الزائدة كما امرادة لم يذكرها
لانه لم يذكرها لعلها من الكبار بالاولى وان لا يكون الشاهدان من ميل للمشهود
له ولا عدوا للمشهود عليه وهذا الشرط ايضاً لم يمتدح من الكبير وان تكون الشهادة
من بعضهم على بعض فلا تجوز شهادتهم لصغير على كبير ولا العكس خلافاً لابن

المأشورت وهذا معلوم من قول الماصمي بينهم فقد ذكر سبعة ولا يقبل فيهم
التجريح لان اوصاف العدالة عدم منهم وهو البلوغ ولا يقبل رجوعهم بعد
الاداء ولو قبل الحكم لان الرجوع مظنة للتعليم فلذي منهم هو كلامهم الاول وعدد
الشهادة في الطفولية كالبلوغ ولا تنفرد الطفلات بلا طفل معهن * و* ترد
من متهاثر ويقال له النافي وهو من شهادته نفي وتسمى شهادة التهاثر وفي الاثر
لا تجوز شهادة التهاثر مثل ان يقول ليس لهذا الرجل على هذا الرجل كذا وكذا
او ليس عليه شيء مما يدعيه او لم يبع له كذا او لم يهب له او لم يقضه دينه او لم يفعل
كذا وهي جزء من علم الغيب ويجوز ان يقول ان البائع لم يخبر بالغيب حين باع وكذا
عندي كل محصور في وقت يجوز الشهادة عليه بالنفي انه لم يقع وقت كذا اذا
حضر الشاهد في ذلك الوقت ومن باع الاصل لغيره جازت شهادته انه لم
يدخل هذا الشيء فيما باع له او لم يدخل هذا الشيء فيما اقتسموه وكذا ان جاء
المشهور بموت احد وشهد الامناء انه حي لم يمت جاز قول الامناء في ذلك وترد
عند قومنا من الابن لايه للتهمة وترد ممن جر النفع كن شهد باحصان موروثه
في الزنى او قتل العمد او دفع ضرا كشهادة بعض العاقلة بفسق شهود القتل
خطا ومن الشفيق كالأب والام على ما مر والزوج عند قومنا ومن الحرص على تحمل
الشهادة او ادائها وشهادة البدوي على الحضري كما روه في الحديث ومن عدو قال
الماصمي في النوع الخامس من الشهادة

خامسة ليس عليها عمل * وهي الشهادة التي لا تقبل
كشاهد الزور والابن لاب * وما جرى مجراها مما ابي

وترد وفي السوءالات لا تجوز شهادة التهاثر الا في اربعة اوجه لم يكن لهذا الرجل
من شيء الا ان كان مما لم نعلم وقسم هو لاء الرجال هذا الجنان الا هذه الشجرة
لم تدخل في القسمة وباع هذا الرجل لهذا الرجل هذا الجنان الا هذه الشجرة
لم تدخل في البيع وباع هذا الرجل لهذا الرجل هذا الشيء وفيه هذا العيب ولم
يخبر به * من ذي ظنة وحنة * فالظنة التهمة في شهادته بان يتهم انه مال
وركن الى المشهود له على المشهود عليه والحنة ان يكون الشاهد ممن يحسن على المشهود

ومن ذي ظنة وحنة

له بالطبع كالأب والام لولده او لعارض متبين انه مال وفي الحديث عنه صلى الله
عليه وسلم انه قال لا تجوز شهادة ذي الظنة وذو الحنة وذو الجنة قالوا في الديوان
فاما ذو الظنة فإلهم في شهادته وذو الحنة الذي يحسن على غيره من قرابته وغيره
واما ذو الجنة فالذي به الجنون * وبالغ اقل * لا عذر له بمنعه من الحنن واما
اذا كان معذورا فشهادته جائزة بجحد في زنى او في بهتان او خمر او غير ذلك او يقطع
في سرقة * ومن شهد قبل بزور ولو تابا على الرجوع * ومقابلته قول يجوزها منها
بعد التوبة مطلقا وقول يجوزها بعد التوبة في غير جنس ما حد فيه او زور فيه
* ان اتلف بزوره مالا او نفسا * وان لم يتلف وتاب قبلت شهادته مطلقا وما
ذكره المصنف من ترجيح شهادة المحدود والمزور ولو تابا قول الربيع رحمه الله
الله وارضاه ومبب الخلاف هل تجوز بعد التوبة اختلافهم في الاستثناء والغاية
والشرط بعد جمل مع العطف بالواو ايرجع الى الكل او الى الاخيرة مثل قوله تعالى
فاجلدوهم ثمانين جلدة الى قوله الا الذين تابوا قبل يعود الى الجميع لان قوله يصح
بالعص تحكم وايضا لو استثنى عقب كل جملة او غيا او شرط لمدعيها واستهجان
قيل وهو الصحيح الا ان منعه قرينة ولذا قال الجمهور بجواز شهادة القاذف اذا
تاب قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه للذين شهدوا على المنيرة حين جلدتم من
رجع منكم اجزنا شهادته ثم تلى الآية وحكاه عكرمة عن ابن عباس وهو قول
ابي عبيدة وعامة اصحابنا والمصنف رجح قول الربيع وفي المنهاج وشاهد الزور
لا تقبل شهادته ابدا الا بعد التوبة والاصلاح في الدين واداء المفروض والانتها
عن المحجور واذا تبين منه ذلك وعرفت منه حقيقة الايمان والعمل بالصالحات
والمسارعة الى الخيرات قبلت توبته وثبتت ولايته وجازت شهادته فيما يستقبل الا
في الحكم الذي شهد فيه بالزور فانه لا تقبل شهادته فيه ابدا في قول اصحابنا وفي
الديوان لا تقبل شهادته ولو تاب ان حكم الحاكم بشهادته في الانفس والاموال وان
لم يحكم الحاكم فتاب قبلت شهادته بعد ذلك اه ومن رجح عن شهادته لشبهة ادعاها
او غلط ادعاها او نحو ذلك من الا عذار فلا يحكم عليه بانه مزور حتى يرجع بلا
عذر وفي الديوان لا تجوز شهادة المحدود في قذف ولا مدمن خمر ولا السكران

وبالغ اقل ومن شهد
قبل بزور ولو تابا على
الرجوع ان اتلف بزوره
مالا او نفسا

ولا من يعمل الا نبذة او يديهما او تاوي اليه او يبيع الحرام او يشتريه او
 تاوي اليه او يعمل الربا او يبيع الحر او ينسب نفسه الى غير ابيه او غير قبيلته
 بلا اكراه في النسب والمغني واللعاب ومن يعمل اداة اللغو او يبيعها كالكذب
 والشطرنج او تاوي اليه او يلعب بالطير كالحمام والعراف والكاهن والكشاف ولا
 مهادة من يلعن في المسلمين او يفتابهم او يطعم الجبابرة او صاحب دنيا لما يناله
 من دنياه او يمسح على الحفين او لا يحسن الوضوء او التحيات او صلواته والغني
 المفرط في الحج والزكاة ومن اكثر عاداته الاخلاق السيئة ومن ظهرت منه كبار
 او صغار ان لم يظهر التوبة والكذاب والساحر وفي التاج ترد ممن تاب ان تحمها
 قبل ومن ترد منه في شيء لم تقبل عدالته ولا حكمه فيه ومن وكيل الا ان اقله
 الحاكم لنحو يتيم ومن شاهد على فعله الا الحاكم فيما حكم به والولي على عقدة
 النكاح ومن لا يحسن فرضه كتيمة وقد فات وقت الصلاة ومن خشي في الحدود
 ومن خصم ومن قائف في قوله هذا اثر فلان واختلاف في الشاعرة ومن سنا كن
 فيما يمكنه وان بكرا ومن تارك جمعة او جماعة بلا عذر ومن لا يزكي ماله او لا
 يهتم بالحج وقد وجب عليه ومن يفتن بين حيوان وكل ذي كيرة ومخت ومصرف
 ومنسب لغير قومه ومدع للعروية * ومن جار * لنفسه منقعة او لمن ولي امره
 * ودافع * عن نفسه مضرة او عن ولي امره * ووكيل فيما وكل عليه وتم به
 القمل * وما مور فيما امر به وتم به الفعل * وخليفة * فيما استخلف عليه
 انتم به القمل * كذلك * وذلك ان يشتري شيئاً لمن هو خليفة عليه او ما مور عليه
 او وكيل عليه فيتم اشراؤه به ويشهد له بالشيء الذي اشتراه فذلك لا يجوز وما
 ان تم الفعل بغيره فيجوز ان يشهد مثل ان يشهد ان هذا الشيء لمن ولي عليه بان
 ورثه من ولي امره او كان يشتريه له فلم ينقذ على يده بل على يد غيره وفي
 الديوان تجوز شهادة الرجل لمن ولي امره من اليتامي والمجانين وغيرهم ان اخبر
 الحاكم قبل ان يشهد له انه قد كان عنده ما ينفع به من اراد ان يشهد له به منهم
 والا لم تجز وقبل ان لم يتهم جازت ولو لم يخبر ويشهد على من ولي امره
 بلا احتياج للاخبار وان وكل رجل اخر على تمام البيع او المبة شهد الوكيل

ومن جار ودافع ووكيل
 فيما وكل عليه وتم به الفعل
 وخليفة كذلك

على من وكله ان باع او وهب ويشهد له بالثمن ايضاً ويشهد بالشيء ايضاً انه
 للمشتري او للموهوب له وما باعه الخليفة من مال اليتيم او غيره ممن ولي امره
 بحضور الشهود فبلغ اليتيم فانهم يشهدون للخليفة على المشتري ان استمسك بثلث ذلك
 الشيء ويشهدون ايضاً لصاحب الشيء وكذلك ان اشترى اليتيم او غيره ممن ولي
 امره حيث يدرك الخليفة بذلك ويدرك على اليتيم ايضاً اذا بلغ فان الشهود ايضاً
 يشهدون للبايع على الخليفة بالثمن ويشهدون له ايضاً على اليتيم اذا بلغ بالثمن
 ان لم يدفعه الخليفة للبايع وفي الاثر من شهد على فعله ردت شهادته الا الحاكم
 والولي على عقد النكاح وفي التاج من باع مالا بوكالة لرجل بشئ فانكر ان يرضه
 لم تجز شهادة الوكيل ببيع الا بشاهدين وان اقر المشتري بالشراء منه لغيره جازت
 شهادة الوكيل مع عدل اخر وجازت من وكيل ان عزل لموكله الا ان خاصم في
 شيء فشهادة فيه مختلف فيها ومن وكيل اليتيم له على عين فله وترد من وكيل
 باع مالا واعلم مشتريه انه لغيره وانه حرم بيعه ثم طلب صاحبه ثمنه ومشتريه منكر
 ولو اقر الوكيل انه اعلمه بذلك وانما اخلقوا في الثمن وحده وجازت منه اذا شهد
 على المشتري ان عليه لرب المال كذا مع شهادة غيره لا ان شهد انه باع بكذا
 وجازت من وكيل عائب لا يعرف اين هو لانه كاليتيم وتنقد عليه الاحكام وله
 ولو لم يكن له وكيل * وشريك لشريكه فيما اشتركا * سواء اشتركا وحده
 او مع غيره او بينهما شركة عامة وان لم يشترك معه في ذلك الشيء جازت شهادته
 له وفي الديوان وشهادة الرجل لمفاوضة ولا جيرة في الذي جعله في ايديهما لا تجوز
 واما غير ذلك فشهادته لها جائزة ولا تجوز شهادة المقارض والاجير لصاحب
 المال فيما جعله في ايديهما وتجوز له في غير ذلك ولا تجوز شهادة الشريك
 لشريكه مفوضاً كان او غير مفوض فيما اشتركا وتجوز شهادة بعضهم لبعض
 في غير ذلك مثل النكاح والفرو والتديبات كلها في الانفس حيث لا تجب في
 المال ويشهد الشهود للمفاوض واصحاب المال اذا تبين لهم ان ذلك من مال
 القراض وكذلك العبد المأذون له في التجرة يشهدون له فيما باع ولم يلاه
 ايضاً ويشهدون على كل منهما بما كان على العبد من الجارة وكذلك المتفاوضان

وشريك لشريكه فيما
 اشتركا

يشهدون لكل منهما بما لم على غيرها ويشهدون على كل واحد لغيرهما وتجوز
شهادة احد المتأولين لابن عقيدة اي ان احازه او جرى بينهم ان ليس للاب
من مال ولده الا ما احتاج اليه وفي التاج ان شهد احد الشريكين لصاحبه بمشترك
بينهما ردت شهادته وجوزت عند ابن محبوب وقال الفضل ان كانت بين رجلين
امة فشهد كل على صاحبه انها اخته بالنسب فلا يقبل حتي يشهد معه غيره ويكونا
عديين وان كان بين اربع نسوة مال فشهد زوج كل منهم لآخر بالوكالة على
زوجته في قسمه او بيعه وقبض الثمن ثم انكرت ردت شهادتهم لان كلا منهم
يشهد بتمام ما فعل وفي شهادة اهل المشاع لمشاعهم اثنان فصاعدا قولان تقدم
وجه الجواز انه لا يحرص لهم ولا يملكون عينه ووجه المنع جرائنهم والخلاف فيما روي
به للشرارة او للاقارب او لفقراء وشهد به اثنان منهم او ثلاثة وكذا ما اشبه ذلك
مما لا يتعين صاحبه فشهد به بعض من يتاهل له اهـ * * * ترد الشهادة * * * من
كان اصل الشيء من عنده لمعامله فيه * * * وجازت لمعامله الثالث اي ترد شهادته
لمعامله فيه مثل ان يبيع عمرو ثيابا اصلا او غرضا فيعارض احد زيداه
فيشهد لزيد عمرو فهذا لا يجوز وكذا غير البيع وجازت من معامله فيه في الديوان
ولا تجوز شهادة الرجل على ما يباعه ولا ما يهبه ولا ما يصدق ولا ما استجار به الاجير
ولا ما اعطاه في الحقوق كلها ولا كل ما اشبه هذا وسواء في هذا ماله او مال غيره
من ولي امره اذا علم الحاكم بذلك واما اذا لم يعلم الحاكم فقتضى بشهادتهم فليس
عليه ضمان ما شهدوا عليه لكن لا يشهد بذلك اهـ ويشهد من كان اصل الشيء منه
لجميع هؤلاء بنفسه فيما بينه وبين الله * * * وقيل في مال من مبتدع امين * * * في
دينه مخالف او موافق * * * وفيما لا يكفر به مسلما * * * موحد او هيبا باضيا متولى او غير متولى
* * * ان لم يستعمله يبدعه ان ظهر علينا * * * واما الانفس والحدود وكل شهادة تقتضي كفر المسلم
كفر نفاق او شرك فلا تجوز شهادته فيها لانهم خصماءنا فلا تجوز علينا فيما يخرج
من الدين او من الولاية اعني فيما يقتضي سواء كانت على من كاذب في الولاية او لا فكذا
لا تجوز عند غيرنا لان ذلك النوع الذي هو البراءة مختص بشهادة المتولى فلا يحكم
بشهادته فيه ولو غير متبرأ منه بوجه اخر ومثال غير الاموال مما ليس دما ولا تكفيرا

ومن كان اصل الشيء
من عنده لمعامله فيه وتقبل
في مال من مبتدع امين
وفيما لا يكفر به مسلما
ان لم يستعمله يبدعه ان
ظهر لنا

الشهادة بالهلل والاموال ونحو ذلك مما يجزي فيه اهل الجملة وان استعمل مالا
ببدعته لم تجز شهادته فيما استعمل مثل ان يستعمل المواخذه بالاموال بدل الحدود
فيشهد مثلا ان لبيت المال او للحاكم او للسلطان او للوالي على فلان الجاني كذا او
يؤخذ منه فيشهد لمن عامله فيه انه له وكما لصغري يستعمل مال فاعل الكبيرة او
يستعمل مال فاعل المصيبة ولو صغيرة فاذا شهد ان للامام او الحاكم او نحوهما على
فلان كذا لم تجز شهادته اذا علمنا ان ذلك مواخذه بالمال على الحد او استعمال له
على الذنب اوربنا انه لذلك وان ظهرنا على المخالفين والمتبذعين لم تجز شهادتهم
علينا وتجوز شهادة من هو عدل في المال لا يخون فيه ولو كان غير متولى فهو ممن
يزكي ولا يتولى * * * وقيل * * * تقبل شهادتهم علينا ان كانوا امناء في مذهبهم * * * مطلقا * *
ظهروا علينا او ظهرنا عليهم وذلك في الاموال والحدود والدماء وغير ذلك الا ما يتعلق
به البراءة لان احكام ملة الاسلام واحدة الا الولاية والبراءة لانهم عدول في
مذهبهم فهم ممن يرخص في مذهبه * * * وقيل ترد مطلقا * * * في الاموال والحدود والدماء
وغیر ذلك مما يتعلق به البراءة او الولاية او مما يتعلق به امانة او غير امانة ظهروا او ظهرنا
لان من خالف الحق لا يكون ممن نرضى في الشهداء وفي التاج اتفق اصحابنا على رد
شهادة المخالفين وان كثروا فيما يوجب تكفيرنا او يخرجنا من الولاية لانهم
خصماءنا في الدين ولا يقبل قول مدع ولا شهادة خصم واما الحقوق وجميع ما يتعلق
بالاموال والابشار وما ليس فيه تكفير فقبل لا تجوز فيه ايضا لقوله تعالى ممن
ترضون وايسوا برضين لانهم خانوا الله في دينه وخالفوه في امره واجازها بعضهم في
الحقوق وما يتعلق بالاموال والذمم كالدين والافرار والوصية والارث لاني الفروج
والابدان كالطلاق والعدة والعق ونحوها من احكام الفروج وقيل تجوز في كل
ما وافقونا فيه في اصل مادونا به وقيل تجوز في ذلك ان لم يدينوا بخلافهم حتي جوزت
على الموافقين في القود والقصاص ويقاد موافق بشهادتهم ويقتض منه بها وهو على
ولاية الخروج ذلك يخرج الحقوق والحدود وترد قيل منهم في ذلك كله وفيما يتعلق
به الحدود من الحقوق كاسرقة والمخاربة مما فيه القطع والغرم وجوزت في ذلك
ويقرمون ما يتعلق به الحد من المال ولا خلاف قيل في انها لا تجوز عليهم في الحدود

وقيل مطلقا وقيل ترد
مطلقا

لأنهما من المكفريات واجمعوا ان شهادة العدول منهم عليهم فيما بينهم جائزة في جميع الحدود والمقوق والمقاص والاحكام الجارية بين اهل القبلة وجازت من كل فرقة على اخرى من جميع من دان بخلافنا ان كانوا عدولا في دينهم لانه يجمعهم كلهم اسم ملة التفريق واجمعوا على اجازتها من عدولهم على جميع مال الشرك في الحقوق والحدود ان كان فيها ثبوت حق لله اولامباد ومن عدولنا على جميع اهل القبلة والمال في جميع الاحكام * و * تقبل * من كتابي على مثله * في مائة من يهودي على يهودي ومن نصراني على نصراني ومن صابئ على صابئ ومن مجوسي على مجوسي كما قال * وصابئ * ومجوسي كذلك * ولو اسقط لفظ صابئ لجاز فيمكنني عنه لفظ كتابي وهو منسوب الى الجمع الذي هو الصابون بحذف علامة الجمع وتقبل من وثني على وثني ومن جاحد على جاحد * وترد من ذي ملة على اخرى * فوقها او دونها فلا يجوز من نصراني على يهودي او وثني ونحو ذلك وقيل يجوز كل ملة شرك على ملة شرك اخرى * وجوزت من نصراني على صابئ ومن صابئ على يهودي * ان يشهد اليهودي * وهو على مجوسي * ومجوسي على وثني ووثني على جاحد والحاصل انها على هذا القول تجوز من اهل ملة على اهل ملة دونها لا على ملة فوقها كما مثل فتجوز على اهل ملة دونها بواسطة من باب اول مثل نصراني على يهودي او على وثني او جاحد ولا تجوز من ملة فوقها بواسطة بالاولى كيهودي على نصراني وكمجوسي على نصراني او صابئ * ومن قال الشرك كله ملة واحدة اجاز شهادة كل ملة على اخرى * وكذا الخلف في قتل * فقبل بقاء كل مشرك في مثله من ملته فقط وقيل بقاء في مثله وفيمن فوقه وقيل بقاء كل مشرك في الاخر على ان الشرك كله ملة واحدة * وردة * ان ارتد مشرك الى ملة شرك فقبل يقتل ولو ارتد الى ملة فوقه كيهودي الى النصراني الى ان يسلم وقيل يقتل ان ارتد الى ملة دونه * كتابي الى مجوسي او الى وثني يقتل او يسلم لا ان ارتد الى ملة فوقه كيهودي الى النصراني * وجازت من كتابية * او غيرها من ملل الشرك * في مائة * او في ملتها ودونها او فيهما وما فوقهما اقول * ومن مسلم على كل * وفي الاثر تجوز شهادة عدول كل ملة من الشرك على اهلها وان

ومن كتابي على مثله وصابئ ومجوسي كذلك وترد من ذي ملة على اخرى وجوزت من نصراني على صابئ ومن صابئ على يهودي وهو على مجوسي وكذا الخلف في قتل وردة وجازت من كتابية في ملتها ومن مسلم على كل

اجتمع في شهادة ما يلزم اهل التوحيد والشرك مضت في جنب المشرك لا الموحد كموحد اشترى من مجوسي عبدا فادعاه مجوسي * اخر واحضر عليه مجوسيين جازت ورجع الموحد على البائع بالثمن وقيل ثبت للموحد ورجع المشرك المستحق بالثمن على بالعه لا تلافه الى الموحد من حيث ان الموحد لا تجوز عليه شهادة المشرك وان اشترى مجوسي عبدا من موحد وادعاه احد واشهد مجوسيين لم يقبل لان معناه يرجع على الموحد واذا اقام موحد بينة من المشركين ومشرك بينة من الموحدين فللذمي لان بينته اعدل وقيل للموحد اي لان له شاهدين مع علو الاسلام على الكفر ويبحث بان شاهدي الاسلام يعلمون على شاهدي الكفر وقيل يتحصان بعد ايمانها والصحيح عندي الاول قال وان شهد لكل واحد اهل ملته فشهد الموحد اولى وقيل نصفان اه والصحيح عندي الاول قال ومن مات وابواه ذميان فقللا مات كافرا وقال اولاده وهم موحدون مات موحدا قبل قولهم ولا يرثه ابواه اه والذي عندي استصحاب الاصل فلا يؤخذ بشهادة من ادعى انتقاله عن حاله ولعل مراده ان حاله لا يعرف فكان الاسلام اولى به فيعتبر الغالب في ذلك البلد عندي او الاكثر المشركون او الموحدون قل وان كان لميت ابنان موحد ومشرك فادعي كل انه على مائة واقاما على ذلك بيانا والبدنة لا تعلم له وارثا سواها فانه يقضي بآرثه للموحد لملو الاسلام ولثبوت الصلاة على هذا الميت وان كان شهود المسلم ذميين وشهود الذمي مسلمين جازت شهادتهم له وكان له الارث وقيل اذا صح ان الاب كان ذميا فالذمي اولى بآرثه الا ان صح اسلامه وان كان مسلما او لم يعلم حاله فلا سلام اولى به حتى يعلم ان كان في دار الاسلام قال بعض وان قالت الزوجة مات فلا سلام اولى به حتى يعلم ان كان في دار الاسلام قال بعض وان قالت الزوجة مات الزوج مسلما وقال اولاده كافرا وصدقها اخوه وهو يدعي الارث فلها لاهم لانه لو ترك ابنا كافرا وبنتا موحدة واخا مسلما فقالت هي والاخ مات مسلما والاين كافرا فهو مسلم اصلي عليه والقول قول المسلم من الورثة ان الميت كان مسلما ولا تصدق الكافر منهم وكذا لا تجوز بينة كافرة على مسلم ونجيز عليه البينة المسلمة وان كانت بينة كل منهما مسلمة اجزنا بينة المسلم وان ضرب مجوسي اخرقات قبل ثلاثة ايام واسلم بعد موته ثم شهد مجوسيان انه مات مسلما ومسلمان انه مات مجوسيا فلا يلزمه غير ديه مسلم تقبل شهادة

المجوسيين على اسلامه لاعلى ضاربه **و** **جازت** **من منكح** **وهو ولي المرأة**
او نائبة **على صداق** **اذا صح النكاح** بشهادة غيره وذلك ان يشهد ان
 الصداق مفروض لما وانه كذا وانه عاجل او مؤجل الى كذا لانه تجوز شهادة
 الاقارب على ما يأتي والصداق ليس له فلا تجوز شهادة السيد على صداق امته
 اجماعاً وتجاوز من نائبة **لا نكاح** **وشروط النكاح** كغيبه عامين لان عقد
 النكاح فعل للولي او السيد او نائبا فلا يشهد على فعله **وقيل** **انما يصح**
عكسه **وهو ان يشهد من ذكرنا على النكاح وما يشرط عند العقد لا الصداق**
 لان النكاح امر مطلوب منه ينظر فيه الى اقراره كمن عليه دين والصداق للمرأة
 وهو يلي امرها فربما عاد اليه نفقه او حن عليها كنائب الولي ونائب السيد
 وكالولي قبل الصحيح الاول وقيل لا تجوز على الصداق ولا على النكاح وهو
 الصحيح عندي لعل الفريقين لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي
 وشاهدين وصداق فانه يدل له لانه يتبادر منه ان الشاهدين غير الولي الا ان تولى
 عقد الصداق غير المنكح وليس المنكح ابا او سيدا **وقد مر** **ذلك في باب**
الشهادة على النكاح واقتصر الشيخ ابو زكريا في اواخر الباب الذي قبل استداع
 الشهادة على القول بانه تجوز من الاب على النكاح بعد ان ذكر القولين هذا
 وفي كتاب النكاح وكأنه اختاره **و** **جازت** **من اجير لمستاجره** **لانه**
 لا يند لمستاجره عليه ليس بينهما الا ان هذا يعمل وهذا يعطي اجرة العمل والمطالبة
 بالاجرة دليل عدم تسلطه عليه فليس كالعبد لا يطالب السيد بالاجرة وكالولد
 لا يطالب الاب **وقيل ترد** **من الاجير لمستاجره** لقوله صلى الله عليه وسلم في
 تمام الحديث ولا القانع من اهل البيت وقد مر في الاجارات والقانع السائل
 في تذلل والمراد به الاجير في الحديث لانه لا يخلو من تذلل قلت الذي عندي
 جواز شهادة الاجير لمستاجره الا ان استاجر فوته مطلقاً وكان كواحد من اهل
 البيت بل كعبد اهل البيت كما يدل له قوله صلى الله عليه وسلم من اهل البيت
 وفي الاثر القانع السائل المستظم وقيل المقطع الى قوم يخدمهم فتد شهادته
 للثمة في ارضاء اهل البيت وفي جر النفع الى نفسه لان التابع لاهل البيت ينفع

ومن منكح على صداق
 لانكاح وقيل عكسه وقد
 مر ومن اجير لمستاجره
 وقيل ترد

بما يصير اليه والا ما كان في يد الاجير كما مر هذا عن الديوان وكرهت من اجير
 لمستاجر وجوزت وجازت من عامل اذا اخرجته رب المال منه **و** **جازت**
من زوجة لزوجها كعكسه **في الديوان وشهادة الأزواج بعضهم على بعض**
جائزة وكذلك شهادة بعضهم لبعض جائزة **ومن اخ لاخ** **شقيق او ابوي**
او امي **وام لولد** **ولو كانت ممن يمن في الجملة وهي اقرب الناس الى ان تمن**
لولدها لكن تجوز مع ذلك شهادتها له ما لم تمن اليه فيما شهدت له به فذا اتهمت
بالحنه له فيه ورثت لم تجز وكذا غيرها **ومنه** **اي من الولد** **لابويه**
 ابيه وامه ولو في نسب يرث به ابوه او امه لانه لا يدري الولد انه وارث بعد ابيه
 لذلك ام موروث **ومن جد لولد ولده** **وما فوقه من الاجداد وما دونه من**
الاولاد **الصغير** **او المجنون مطلقاً او من الطفولية قولان** **ان كان ابوه**
حيّاً **والا لم تجز** لنزل جده منزلة ابيه ان كان صغيراً او مجنوناً وتجاوز من جد تحت
 جد حي لولد الولد ولو صغيراً او مجنوناً **وللكبير** **من ولد الولد وهو البالغ العاقل**
 على ما مر **مطلقاً** **حيي ابوه او مات كان جد دون الجدد الشاهد او لم يكن**
 واطلقوا في الديوان جواز شهادة الجد لابن ابنه **و** **جازت** **من اب لولده في**
 تعدية **يتمدها احد على ولده ما يوجدا او رجماً او تعزيراً او نكالا او حداً من**
الحدود او حبساً او ادباً ونحو ذلك ما لا يرجع فيه الى مال مثل **دبة**
 دبة نفس الولد او جرحه او عضو او حاسة او نحو ذلك ولوارث وقيل
 تجوز فيما لا يأخذه الاب من غير كسب وذلك بان يشهد ان فلاناً ضرب ولده
 وقد طلب ولده الشهادة ليخرج الحق من ضاربه او للارش او للقصاص او اراد
 ان يشهد له على ذلك فان شهد لم تصح لانه ان شاء اخذ الارش وان شاء
 ترك القصاص واخذ الارش بعد مياله الى القصاص وذلك ان للاب التفرف
 في مال ابنه ولو ارشاً وله اخذه في قول كنهان **ولا في معاملة** **لان مال**
الولد مطلقاً لايه في قول وفي ظاهر الحديث واذا قلنا لا يجده وان كلا احق
بماله الا ان احتاج فكذلك ايضاً لان له الانتفاع اكلاً ولباساً وسكنى وركوباً
ونحو ذلك ما ليس تملكاً لرقة الشيء والادلال على واده ولانه قد لا يطلب

ومن زوجة لزوجها كعكسه
 ومن اخ لاخ وام لولد
 ومنه لابويه ومن جد
 لولد ولده الصغير ان كان
 ابوه حيّاً والكبير مطلقاً
 ومن اب لولده في تعدية
 لادبة ولا في معاملة

بما فوت كما مر البحث في محله وقيل تجوز شهادته لولده ايضا في الاموال
اتى ترجع للولد كجرح ومعاملة وصدائق بنت عقد عليها غيره او عقد عليها
هو ولم يعقد الصداق لا فيما ياخذ الاب كدية الا ان كان لا يرثها مثل ان يستغرقها
الدين وكذا حيث لا ياخذ مثل ان يكون ولده مملوكا وبما يتعلق به الارث
ان كان الولد مشركا وقال بعضهم هذا قول من يقول كل احق بماله حتى الوالد
وولده كما في الحديث واجازوا شهادة الاب ولو كان يمن في الجملة لولده الا ان
تبين انه حن اليه فيما شهد به واتهم وذلك انه ورد في الحديث لا تجوز شهادة
ذي الحنة بالحاء المهمة فمن حن في شهادته فلا تقبل منه اقرب او اجنب وان لم
يحن قبلت منه ولو اما او ابا وفي الديوان شهادة القرابة بعضهم لبعض جائزة الا
شهادة الاب لابنه فانها لا تجوز فيما يجر اليه منفعة او يدفع عنه مضرة واختلوا
في شهادة الاب لابنه على ابنه فقال بعضهم لا تجوز اه والصحيح عندي الثاني
اذا اعتبرنا ان الاب لا يشهد لابنه على الاجنب وذلك لان المعتبر في ردعها جلب
منفعة لابنه لا ايقاع المضرة على الغير فلا يبيحها ايقاع المضرة على ولده الاخر
وصاحب المنهاج على الاول اذ قال بلغنا ان الامام المهنا بن جعفر اجاز شهادة
محمد بن زائدة على ولده غدانة لابنته مليكة قال واما انا فاخذ بهذا القول بجواز
شهادة الولد لولده على ولده واقتصر المصنف بعد على الثاني قالوا في الديوان
وشهادة القرابة كلهم بعضهم على بعض جائزة شهادة الاب على ابنه او غيره
من القرابة وشهادة الجد لابن ابنه جائزة اه والابنت في ذلك كله كالابن
وكذلك ذكر الشيخ عامر في الايضاح في السلم والصوم ان شهادة القرابة بعضهم
لبعض جائزة وفي السؤالات لم يعتبر اهل الدراق في الشهادة الا الرضى والعدالة
فاذا وجد اجازت يعني ولو من اب لولده في مال وفي المنهاج شهادة الولد لايه
وامه واخيه وجده وجدته وامراته جائزة وتجاوز من بعضهم لبعض كذا يوجد
عن جابر بن زيد وابي عبيدة والربيع رحمهم الله الا الوالد لا تجوز شهادته لولده
فيما يجر اليه مالا او يدفع عنه مفرقا وقيل تجوز شهادته له في كل شيء وهذا
قول من يقول لا يجوز الانتفاع بمال ولده الا برايه اي ولو بارث ولا يجوز حله

ولا عطيته ولا هبته ولا يجوز له منه شيء لقوله صلى الله عليه وسلم كل اولى بماله
فالوالد وغيره في مال ولده سواء واجاز شريح شهادة الاب لولده والزوج للمرأة
قال ومن يشهد لها الا ابوها وزوجها ويجوز حكم الاب لابنه فيما ازاله الابن
الى غيره والنكاح ورضى المرأة والرضاع وتزكية وتزكية شهوده فيما لا يجر اليه
مالا على ما مرو كذا يشهد لايه ويزكيه او يزكي عدوله وقيل لا يزكي الاب
شهودا لولده ويزكيه عليهم والضابط كل من لا تجوز شهادته لرجل لا تجوز
تزكيته لمن شهد له وكل من لا تجوز شهادته على رجل لا تجوز تزكيته لمن شهد
عليه ومنعت المالكية شهادة الابن لابنه والعكس وشهادة الانسان لزوج امه
وعكسه والرجل لوالد زوجته او لزوجته ابيه والام للولد والولد للام والوصي
لحجوره والمدين لمن عليه الدين والحصم والعدو عليه وذلك كله للثمة قال
العاصمي

وعلى تنليس

والاب لابنه وعكسه منع * وفي ابن زوجة وعكس ذاتبع
ووالد الزوجة او زوجة اب * وحينا التهمة حالما غلب
كحالة العدو والظنين * والحصم والوصي والعسدين
والعمل على ما قرره اصحابنا رحمهم الله ومذهبنا جواز اجتماع الاب والولد في
شهادة واحدة وهو الصحيح عند غيرنا قال العاصمي
وشاغ ان يشهد الابن في محل * مع ابيه وبه جرى العمل
ومنعهما اصبع من المالكية ووجهه ان شهادتهما كشهادة عدل واحد لان كلا منهما
يرغب في موافقة الاخر كما ردت شهادة كل للاخر واقتصر خليل على هذا وكذا
اختلفوا في شهادة كل على شهادة صاحبه وكل على حكم صاحبه ووقع النزاع في
شهادة الابن مع ابيه بين يحيى السراج وعبد الرحمن الحميدي فافق السراج بقول
خايل والحميدي بقول ابن عاصم حتى رفع الامر الى السلطان احمد في فاس
الجديد واجتمعا بين يديه فرجعت الجماعة قول ابن عاصم وكان السراج يقف
مع امظ خليل وما به الفتوى ولا يتعداه بوجه وكان القاضي الحميدي لا يقف مع
ذاك لعلمه بالصناعة وتدريبه * وجازت شهادة الاب لابنه * على تنليس *

تفليس ابنه المذكور * ان احتاج * ذلك الابن * للنفقة * وينفقه جد ذلك
 الاب او ابن الابن ولا مال للاب ومن يرث مع ذلك الاب كولد وكذا ان لزم
 ولده نفقة من بعض الوجوه فشهد له والده انه مفلس فانها جائزة على القول المتقدم
 عن المنهاج بجواز شهادته لابنه في كل شيء لا على قول من قل اذا دفع عن ولده
 مفرما او جر له نفعا لم تجز فينفق الولد زوجته نفقة المنلس وكذا ازواجه * وفي
 تبليغ خلافة * عند الحاكم بان يشهد الاب عند الحاكم ان ولده خليفة لفلان
 وكذا ان يشهد انه وكيل فلان او مأموره او ان يشهد ان فلانا خليفة لولده او
 وكيله او مأموره ولو كان الاب هو الذي استخلف فلانا او امره او وكله على ولده
 * وعلى نكاح * وتسرة * وطلاق * وظهار وايلاء * وتحريم وفداء * ومراجعة *
 يشهد بذلك لابنه انه فعله او لابنته انه فعل بها زوجها ذلك وذلك لان شهادته
 لولده في ذلك ولو رجعت الى مال لا تثبت له ماله لان ما يرثه الولد من زوجته مثلا
 لا يأخذه الاب ولم يعتبروا ان له ان يتنفع من مال ولده مطلقا ولو من ارث ككل في
 بطنه وسكن وباس وركوب * وعق بعد رق * بان تكون بنته او ابنه مملوكا
 لاحد فيشهد له بان ماله اعتهق او دبره او كاتبه او فعل به موجب عتق من فعل
 او قول او انه اشتراه من يعتق به * وترد منه * اي من الاب * له * اي لولده
 * على * ولد * اخر * له وقيل تقبل كما مر وهو المختار في المنهاج والراجح ووجهه
 انه في ذلك كالمصنف اذ شهد لاحدهما على الآخر وكلاهما ولده فتبعد التهمة اذ كما
 يأخذ من هذا ماله يأخذ من ذاك * وان تحملها مشرك او طفل او مملوك في وصفه *
 اي في حال انه مشرك او طفل او مملوك فالوصف الاشراك والطفولية والعبودية
 * واقامها * اي اداها * بعد زواله * اي زوال الوصف بان اسلم المشرك او
 بلغ الطفل او عتق العبد * قبلت منه * وكذا ان تحملها منافق ثم تاب وان اقاموها
 قبل زوال الوصف فردت لاجل الوصف ثم زال فلا تقبل منهم بعد لان القاضي
 قد ردّها وقيل تقبل قالوا رحمهم الله في الديوان والاطفال اذا كانت فيهم الشهادة
 فبلغوا فانهم يشهدون بها وكذلك ما عرف المجنون قبل زوال عقله فانه يشهد بها
 اذا افاق من جنونه واذا شهد الاطفال بها في حال الطفولية فردهم الحاكم ثم بلغوا

ان احتاج للنفقة
 وفي تبليغ خلافة
 وعلى نكاح وطلاق
 ومراجعة وعق بعد رق
 وترد منه له على اخر وان
 تحملها مشرك او طفل او
 مملوك في وصفه واقامها
 بعد زواله قبلت منه

فلا يشهدون بها بعد ذلك ومنهم من يقول ان لم يردهم الامن اجل الطفولية فانهم
 يشهدون بها اذا بلغوا وكذلك المجنون على هذا الحال واما العبد اذا كانت فيهم
 الشهادة في حال عبوديتهم او المشركون في حال شركهم فعتق العبد او وحيد
 المشركون فانهم يشهدون بها بعد ذلك اه * ولا يقيها شاهد مرتين * او اكثر
 * ان لم تكن مما يجزي فيه الخبر * لئلا يأخذ صاحب الحق حقه مرتين او اكثر
 الا ان احتاج صاحبها لادائها عند الحاكم مرتين او اكثر بحيث يعلم الحاكم انها
 واحدة وان الحق واحد وذلك بان ينسئ الحاكم شهادته او بعضها او اشكل او اراد
 ان يتحققها فيدعوه ليكررها وفي معنى اداءها اعادةها لكتاب اخر بعد ما كتبها
 كاتب او اعادةها لكتابتها الاولى الا ان يعلم ان الاول يسمع بتكررها كتابته
 الاولى لا يستأنف كتابا اخر او رده مزف الاول او فسد بحيث لا ينتفع بما كتب
 فيه وكذا الكاتب لا يجوز له ان يكتبها بعد ما كتبها اولا هو او غيره الا ان تحقق
 زوال الكتابة الاولى او فسادها بحيث لا ينتفع بها وفي الديوان لا يعيد الشهود الشهادة
 التي شهدوا بها عند الحاكم الذي شهدوا عنده ولا عند غيره ولا يجوز هم الحاكم
 ايضا الا في النسب والنكاح والطلاق والعتق والموت والخلافة ولا يعيدوا الشهادة
 في غير هذه المعاني سواء في ذلك بطلت شهادتهم او ردّهم الحاكم بعدما شهدوا وان
 بطلت شهادتهم في المعاني التي يعيدون فيها الشهادة فلا يشهدوا بها بعد ذلك وان
 كانت للمدعي شهادة في جماعة رجال فيما رد اثنان الى عشرة او اكثر من ذلك
 فانه ان شهد بها منهم اثنان فبطلت شهادتهم او ردّهم الحاكم فانه يزيد غيرهم مالم
 يات على اخرهم قل بعض في حاشية احكام ابي زكريا رحمهم الله لم اخلصنا
 في ذلك ورايت بعض الشهود في زماننا يعيدون الكتابة وينهون على ان صاحب
 الوثيقة ادها ضياعها فان وجدت فالعمل عليها والا فهدء تقوم مقامها ولا ادري
 ابنص ففعلوا ذلك ام براهيم والله اعلم فليجوز وعند قومنا خلاف وتفصيل قال ميارة
 في شرح قول ابن عاصم

وما به قد وقعت شهادته * وطلب العود فلا اعاده

مألفه يعني اذا شهد الشاهد بحق وتحمل الشهادة وكتبها في رسم ثم جاءه صاحب

ولا يقيها شاهد مرتين ان
 لم تكن مما يجزي فيه الخبر

الحق وطلب منه اعادة الشهادة اما ان يكتب له بذلك رسماً اخر لزمه ضياع
الرسم الاول او طلب منه اداء الشهادة عند القاضي من غير كتاب فانه لا يجيبه
ان الخ اه وتمام كلام ميارة لما يخشى في ذلك من تكرار الحق على المشهود عليه بذلك
وهذا ظاهر اذا كتب عليه رسماً ثانياً وكذا ان ادى وحكم على المشهود عليه ثم
ظهر الرسم الذي كتب له اولا فقله وطلب العود يشمل المكتابة والاداء قال
الشارح ولكن لا بد ان تكون الشهادة التي يمنع من اعادتها مما تتضمن حقاً يتكرر
باعادتها قال ابن حبيب عن ابن الماجشون فبين اشهد في كتاب على حق ثم ذكر
انه ضاع وسأل الشهود ان يشهدوا بما حفظوا فلا يشهدوا وان كانوا حافظين بما
فيه خوف ان يكون قد اقتضى وحما الكتاب فان جهلوا وشهدوا بذلك قضى به
وقال مطرف بل يشهدون بما حفظوا اذا كان الطالب ماموناً وان لم يكن ماموناً
فقول ابن الماجشون احب الي ولم يتعرض الشيخ لحكم ما اذا جهل الشهود وادوا
الشهادة لانه لم يقصد استيفاء النقل ولا لقول مطرف لنذور المامون بل اقتصر على
ما يلزم الموثق من التحفظ اه كلام الشارح وفي الفصل الاول من باب الخامس
عشر من اتفاقي لسدي احمد الرشدي اذا ادى الشاهد شهادته عند القاضي فلا
يلزمه اداء ان عند ذلك اتقاضي ولا عند غيره اذا ادى على نص الرسم وفي اثناء
جواب سيدي عبدالله العبد ومي مائنه ولا يلزم الشاهد ان يودي شهادته مرتين
اذ ذلك اضار به والله تعالى يقول ولا يضار كاتب ولا شهيد نقله في السفر الخامس
في نوازل الشهادة والى هذه المسئلة بوجهيها اعادة المكتابة والاداء على المشهور
وقول مطرف اشار سيدي علي الزقاق بقوله في قصيدته اللامية

* وين ينبغي تكرار كتبك رسمه * لزعم ضياع اوداء فاهملا *

* والا وقد ادبت نقض مطرف * اذا كان ماموناً فكرر والا فلا *

تقدم ان هذا فيما يخشى فيه من تكرار الحق على المشهود عليه وذلك كالدين
والوصية والمكتابة وفي ذلك ما وجدت في خط بعض شيوخنا

* دين وصية مكتابة دما * منع انتساخ رسمها قد علما *

وصورة الدماء ان يشهدوا في وثيقة ان فلاناً جرح فلاناً جائرة فاذا انسخ الرسم توهم انه

جرحه جائفتين ونحو ذلك اه كلام ميارة واراد بالشارح شارحاً اخر قبله واما
ما يجوز في الخبر اولا يتعدد كالشهادة على الملل والعنق والتدبير وكذا المكتابة
عندنا لانها لا تكرر لان المكاتب حرم عندنا ولو لم يقض ما عليه وانما مثل بها ميارة
على مذهبه من انه عبد مالم يقض فامكن عندهم تجديد المكتابة * ولزمت * اي
الشهادة اي لزم تحملها واداء * سامعها وان لم يدع لها * واذا سمعها ولم يدع لها ولم يستشهد
فشهادته شهادة السماع وهي جائزة عند بعض منا سواء علم المشهود عليه
بسماعه اولا لكن ان لم يامره الشاهد حال الاقرار في الشهادة على الصوت المقروم
الذي لا يلتبس بصوت الغير خلاف عندنا واختاف قومنا في شهادة السماع فشدد
بعضهم فيها وجمهور اصحابنا على جواز شهادة السماع كما دل عليه كلام الديوان اذ
قالوا فيه بالجواز مستدلين بحديث خير الشهود ثم قالوا وقال بعضهم السمع ليس بشهادة
الا ان استشهدوا واجازها العاصمي حيث قال

ويشهد الشاهد بالاقرار * من غير اشهاد على المختار

بشرط ان يستوعب الكلاما * من المقر البدأ والتأما

اي يحضر في كلامها في نفس المسئلة كله لانه قد يكون قبل سماعه او بعده كلام
يبطله واما في عرف قومنا فشهادة السماع كما قال ابن عرفة شهادة السماع لقب لها
يصرح الشاهد فيه باستناد شهادته لسماع من غير معين فخرج بقوله من غير معين
شهادة البت والنقل قال ميارة منهم وتفسير شهادة السماع ان يشهد اثنان او اربعة
على الاختلاف في ذلك انهم لم يزالوا يسمعون مثلاً ان هذه الدار صدقة على بني
فلان او على فلان او ان فلاناً مولى فلاناً قد تواطأ ذلك وكثر سماعه حتى لا يدرون
ولا يحفظون ممن سمعوه من كثرة ما سمعوه من اهل العدل وغيرهم ولم يقولوا سمعنا
من فلان وفلان لان هذا شهادة او نقل وشهادة السماع عندهم هي الشهرة وسنأتي
وايست هي الشهرة عندنا وعن مالك ان سمع رجل رجلاً يطلق زوجته او يذف
رجلاً فليشهد بذلك وان لم يشهده وعليه ان يخبر بذلك من له الشهادة ويشهد
سيف الحدود بما سمع ان كان معه غيره فقد يقول المذوف كذبت لم يقدني انما
عرضت انت بقذفي فيطلب عليه الحدة وجعل ابن الحاجب من موانع الشهادة الحصر

ولزمت سامعها وان لم
يدع لها

عليها كالحقني ليجعلها ولا يليق الاختفاء بالفضلاء والعقلاء لتحماها وينبغي التنزه
عن ذلك ومن اجازها لم يعد ذلك حرصاً على تحماها وشرط من اجازها ان لا يكون
المشهد عليه ضعيفاً او مخدوعاً او خائفاً وعندي انه لا تجوز شهادة الخنفي لانه ليس
على يقين من المتكلم وقد يقول الانسان اصاحبه ماذا عليك ان جئت بكذا فيقول لك
علي او عندي كذا فيسمع الخنفي قوله لك علي كذا او لك عندي كذا دون كلام
الاول وقد يراه ويرى شقيقه حال التكلم وهو مخفف كمن ينظر من وراء الباب
من خلله وفي الاثر وجوزت شهادة سامع لمن يشهد على نفسه او يقر بما عليه عند احد
وان لم يشهده وشهادة عن شهادة على ذلك وليس لاحد ان يشهد عن شهادة غيره
الا ان اشهدم وقيل اذا سمعه يشهد فعليه ان يشهد وان لم يشهده وكذا ان اقربا
عليه عند الحاكم واختلف فيه اذا اقرب به عند غيره او من غير ان يشهد به على نفسه
فقليل هو اقرار ثابت عليه وقيل لا وان قال سمعته يقرأ او يقول او اقر عندي ان
عليه لفلان كذا ففي قبول شهادته خلاف وان قال ما اشهدني وانما سمعته يقر
خيف عليه الاثم والضمان وعند من يحملها شهادة ولو حاكيا اجزته التوبة * وحرّم
كتمها والزور بها * اي الميل بها عن الحق بان يقول ما لم يكن وهو مقرون بالشريك
وكتمها كالزور بها قال الله تعالى ولا تكتموا الشهادة انكم والكتم لها الزور بها كبيرتان
قالوا رحمهم الله في الديوان قال الله تبارك وتعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
واجتنبوا قول الزور وذكروا والله اعلم ان اعظم الكبائر الشرك بالله وعقوق الوالدين
وقول الزور * وقيل اي قال بعضهم * شاهد الزور قاتل ثلاثة * قتل نفسه
اي اهلكها بالزور اذ تعرض لها بغضب الله والعذاب الدائم وقتل الذي شهد له
بالزور اي اهلكه اذ اعانته على الكبيرة وان لم يعلم المشهود له بانها زور فقتله اياه
انه اكله الحرام المجهول وقتل الذي شهد عليه اي اضره مضرة دينية تؤلمه بمنع
حقه فالقتل في المواضع الثلاثة مجاز عن الايلام الشديد ولا يحل لاحد ان يكتم
شهادة كانت عنده لان الله عز وجل يقول ولا تكتموا الشهادة الاية وعنه صلى الله
عليه وسلم الا انتمكم يا كبر الكبائر الاشراك بالله وعقوق الوالدين وكان منكثاً فاحتجى ثم
قال وقول الزور ورفع بها صوته وكاتم الشهادة كشاهد زور ومن استشهد وجعل اصبعه

وحرّم كتمها والزور بها
وشاهد الزور قاتل ثلاثة

في اذنيه لئلا يسمعها فان كان في المجلس غيره ممن يثبت الحق بشهادته سلم من الاثم
والا اثم ولا ضمان عليه في الحكم وكان كالكاتم وتترك ولايته ويبرأ عنه حتى يتوب
ولا تصح توبته الا بالغرم وان لم يدع في المجلس ثلاثاً فصاعداً لم يلزمه ما لزم من دعي
ولو اساء ولا نقول انه اثم ولا غرم وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال كاتم
الشهادة كشاهد زور ساكت عن الحق كناطق بالباطل ومن كتم شهادة
كانت عنده حتى تلف الذي به الشهادة فهو ضامن وان كانت فيسه الشهادة
ولم يطالبه اليها من استشهد بها اولا حتى تلف المال وقد علم بها صاحب الحق
انها كانت عنده فليس عليه من الضمان شيء واما ان لم يعلم صاحب الحق
انها كانت عنده فانه يخبره بانه قد كان عنده ما ينفعه وان لم يخبره حتى تلف المال
فهو كاتم الشهادة وهو ضامن قال الغرناطي

وشاهد الزور اتفاقاً يغرمه * في كل حال والقاب يلزمه

اي يغرم ما اتلف بشهادته ولا شيء اذا رجع قبل الحكم لان عقوبته توجب
الخوف فلا يرجع شاهد عن شهادة باطل او شك اذا اراد التوبة وان رجع بعد
الحكم واعتذر بالنسيان او غيره فلا يضرب ولا يجلس وفي الضمان خلاف الصحيح
الضمان واذا زور ورجع قبل الحد في الزنى فانه يجد حد القذف وعن المغيرة عن
ابي ذؤيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في شاهد رجع عن شهادته بعد
الحكم بها تمضي شهادته الاولى لاهلها والاخيرة باطلة وان رجع شاهد بموت بعد
الحكم به وبيع ماله وذكر ما يعذر به فله من ماله ما وجد وثمن ما بيع وان لم يذكر
ما يعذر به رجع المال حيث كان وان شهد بالزنى فرجم فوجد محبوباً فقل لا
يجد بقذف لانه لا حد على قاتل لمحبوب يازاني كذا قال قومنا وينبغي للقاضي اذا
اراد الشهود ان يشهدوا عنده ان يخوفهم عقوبة الله في الدارين جميعاً وذكرنا عن
شريح قاضي عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه اذا اتاه الشهود قال لها اني انقي بكم
فاتقوا وشاهد الزور كافر اي كفر نفاق ولا يعذر بجهالة التعريم في ذلك وينبغي
للقاضي اذا ظهر عنده شاهد الزور ان يشهره في ذلك المنزل ويحذر الناس منه
وذكر في الكتاب ان شاهد الزور يسبح وجهه وبطاف به وقيل يعززه الحاكم

وقيل انه بكل وذ كر عن شريع والله اعلم انه اذا ظهر عنده شاهد الزور بعث به الى سوقه ان كان له سوق او الى منزله ان كان غير ذي سوق فيقول رشوة للناس ان شربما يقربني لكم السلام ويقول لكم انا وجدنا هذا شاهد زور فاحذروه وحذروا الناس منه قيل يجلد شاهد الزور ويطاف به ويطال حبسه حتى يحدث توبة وقيل يبعث دالاً لسانه كالكلب وكتب عز بن الخطاب رضي الله عنه في شاهد زور ان اجلدوه اربعين جلدة ويحلق راسه ويطاف به ويطال سجنه وفي مدونة مالك يضرب بقدر ما يراه الامام ولا يطاف به في المجالس قال ابن القاسم يريد مجالس المسجد الاعظم اه ولا توبة له حتى يغرم ما اتلف وان اخذ رشوة على الزور فايدها وفي الحل منه فيها خلاف ومن شهد عليه زور وقد علم به فقبل انه مخير في اخذ الوض من مال الشاهدين او من المشهود له ولا خلاف في الاخذ منه وثبت فيهما وهذا ان قدر على اخذه سرا وان تعمد رجلان شهادة الزور على رجل انه طلق زوجته ثلاثا او انه اعتق جاريته فلانة قضى بشهادتهما لم يميز لاحدهما ان يتزوجها وكذا من شهد لرجل بمال زورا فحكم له به فلا يحمل له اكله من يد الرجل لقوله تعالى ولا تاكلوا اموالكم الى تعلمون قال ابن محبوب من شهد بزور مع شاهدين او شهود فحكم بهم معاشم اقر بفعلة فلا ضمان عليه لتمام الحكم بغيره وان حكم به وتاخر معه ضمن النصف وقيل الكل ولا تجوز التقية في شهادة الزور لانها قبل ومن شهد بالملال زورا ادبه الامام بقدر ما يرى ردعاه ولغيره ومن بان له خطأ شهادته او غلطه بعد الحكم فعليه الغرم لو ارث المحكوم عليه ان مات ولا توبة الا به وقيل ان احله ذو الحق صحت وفي المرتشي على الزور شدة ولا توبة الا بالرد عند الاكثر ومن عنده شهادة على من يخاف منه وان على ماله فقيل ذلك عذر حتى يامن وقيل لا عذره واختير الاول لانه ليس من الفعل والتقية لا تجوز فيه وكذا ان كان من له الحق جائرا ويخاف الشاهد على المشهود عليه ان يضره فان كان يوديهما الى عادل فلا يعذر في ترك ادائها وان كان يوديهما الى جائر جاز له ادائها ولزمه فان جار فعليه وان عدل فله وقيل لا اذا لم يامنه على المشهود له فاذا امنه ولم يظهر عليه باطلا ولم يعلم منه

كان له ذلك وعليه اذا لم يكن دالا له ومعينا له على ظلمه وقيل ليس له ولا عليه اداء الشهادة الا حيث يقام بالعدل ويظهر احكامه وقيل يشهد والله يحفظه ومن رايها بعد تحملها * مثل ان يتحملها ثم راب انها على ربا او على حرام او شبهة وينضم الى ذلك ايضا ما ياتي عن محشي الاحكام من ان المراد بتحقيق البعض وتردده في البعض بوجه من الوجوه او ان ماله مريب عنده والمعاملة فقد دخل في العقدة بالمعاملة او ان صاحبها قد اخذ حقه * فهل يشهد بها كما علم * لان ذلك شبهة عارضة عرضت له بعد تحمل الشهادة فلو تبين ذلك قبل التحمل او بعده او رايها قبل التحمل لم يميز له اداءها * او لا * يشهد بها لاجل الرية الاتية قبل الفراغ من الامر لان الرية تجتنب ولا يعتمد الدخول فيها قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم فان شاء صاحب الشهادة اشهد غيره * او يشهد * اداء لحق التحمل بلا رية وانما عرضت بعد التحمل * ويخبر بالرية * اداء لحق اربابه ونعماء لنفسه وللحاكم ولو لم يكن الحاكم باثم لانه يعذر فيما لا يدرك بالعلم * وهو الاحوط * فعلى القول الاول يقع الحكم بها لانه يشهد ولا يخبر بالرية وعلى الثاني لا يقع الحكم بها لانه لا يوديهما * وعلى الثالث * لا يحكم بها * ايضا لانه يخبر الحكم بارتبائه فيها * اقوال * ويأتي كلام في الكتاب الاخير على ذلك ان شاء الله عند قوله باب تلزم الحقوق في الحرام المجهول وتفسير الرية بما ذكرته هو مراد المصنف واي زكرياء والله اعلم وهو اولى من قول المحشي الشيخ محمد على ابي زكرياء كانه اراد ان الشاهد تحقق البعض وتورد في الزائد فيشهد بما تحقق ويترك الزائد المشكوك فيه وهذه الصورة جوزها في الديوان حيث قل وان ايقنوا بعض الدين ولم يوقنوا بعض اخر فانهم يشهدون بما تبين لهم من ذلك وايقنوه وامل الاقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف يعني ابي زكرياء في مثل هذه الصورة واما لو ارتاب الشاهد في شهادته بحيث لم يتحقق منها شيئا فيذني ان لا يجري فيها خلاف وقد جزم في الديوان بعدم جوازها حيث قل ولا يجوز للشهود ان يشهدوا الا كما اخذوا الشهادة وان تشاكل مقدار الدين او من اي جنس كان او تشاكل عليهم طول الاجل او ما شبه هذا فلا يشهدون ولا يشتلون بقول الخصم في ذلك دون الاخر وكذلك قول

ومن رايها بعد تحملها لعل يشهد بها كما علم او لا او يشهد ويخبر بالرية وهو الاحوط ولا يحكم بها اقوال

التهود فيما بينهم لا يشتغلون بقولهم ومنهم من يقول يقتدي بعضهم ببعض في ذلك
ولن يقتنوا بعض الدين وتشاكل عليهم البعض الاخر فانهم يشهدون بما تبين لهم
من ذلك اقول ظاهر القراء ان يدل على القول الثاني قال البيضاوي في قوله تعالى
ان تضل احداها فتذكر احداها الاخرى علة اعتبار العدد اي لاجل ان احداها
ان ضلت الشهادة بان نسيتهما ذكرتها الاخرى الخ والله اعلم ثم ظاهر ان الآية في
اعتبار العدد في النساء اعني في كون المراتين بمنزلة رجل واحد فلا تدل الآية على
ما نحن فيه والله اعلم اه كلام الشيخ محمد وفي التاج ان نسي وذكره من لا يشك
في قوله كره له ان يشهد حتى يتذكر بنفسه قلت ان ذكره غيره فرجع اليه ما عليه
قبل ادى واما ان يقلده فيما قال ويتبعه فلا واذا شهد الشهود بحق كدين ولم يحققوا
مقداره او عدده فذهبنا للغاء تلك الشهادة وتحليف المنكر وهو قول لمالك وله قول
اخر وهو ان يكلف المدعي عليه ان يقر بما في ذمته ويحلف ما بقي شيء فان لم
يقر او اقر ولم يحلف كلف المدعي ان يمين ماله عليه ويحلف عليه وان امتنع من
التعيين او عين وامتنع عن التمين بطل حقه وذلك اذا كانت المطالبة بما في الذمة
فان كانت بيمين كدار فلا تكليف بالتعيين ولا سجن قال العاصمي

ومن يطالب بحق شهدا * ولم يحقق عند ذاك العددا
فمالك عنه به قولان * للحكم في ذلك مبنيات
الغاءها كانها لم تذكر * وتدفع الدعوى يمين المنكر
او يلزم المطلوب ان يقرأ * ثم يودي ما به اقرا
بدمينه وان تجنبا * تعينا له ولو حلفا ابي
كلف من يطلبه التمين * وهو له ان اعجل التمين
وان ابي وتل است اعرف * بطل حقه وذاك الاعرف
وما على المطلوب تعيين اذا * ما شهدوا في اصل ملك هكذا

اي لم يعمروا قدره * وان ارتد متحملها * بعد تحملها * او نافق ثم تاب قبلت منه *
ان لم يودها حتى تاب او اداها ولم ينقد الحكم لامرها واما ان اداها فردت
لنفاقه او ارتداده فلا تقبل عنه بعد ذلك ان تاب لانها قد بطلت بالرد وقيل

وان ارتد متحملها او
نافق ثم تاب قبلت منه

تقبل ان ردت لنفاقه او ردت فقط والخلاف في المذهب وكذا عند المالكية وعلى المنع
مطلقا الغرناطي اذ قال

* وزن الاداء لا التحمل * مع اعتباره لمقبض جلي *

يعني انه يعتبر حال الاداء لوجه ظاهر يقتضي ذلك وهو ان فائدتها تظهر بالاداء
فان لم تود فهي كالعدم فاعتبر زمان الاداء زمان التحمل فتقبل ممن تحملها فانافق
او ارتد ثم تاب او بلغ تحملها وبلغ او اعق فاداءها فان حدث مانع وزال فاداءها
جاز وقال بعض المالكية كل من ردت شهادته لمانع لم تقبل عند زواله وقيل بعضهم
تقبل ولوردت اذا زال المانع لان ردها فتيلا لاحكم والاداء هو اعلام الشاهد
الحاكم بشهادته فيما يحل له العلم بما شهد به * ومن اقر لاحد انه باع * شيئا
* معلوما من ماله * بان قال بت كذا وكذا مما يعلمه السامع بالبت او بالصفة
لاسان * معين او وهبه له * او اصدق له فلانة او لسيد الامة او رهنه او اكره
او اعاره او اخذه بالشفعة او اخذه ثمن الشفعة او ثمن لما باع او اقرضه او قبض فرضه
او اسلمه او اخذه في السلم او نحو ذلك من المعاملات وغيرها مما يصح الاقرار به
* على وجه جاز الاقرار معه * الجملة نعت لوجه لا على وجه لا يجوز معه الاقرار
كالاكره والحجر والتفليس وسكر ونوم * شهد * الضمير المستتر عائدا الى احد
من قوله ومن اقر لاحد * له * الضمير دائد الى معلوم من قوله لمعلوم * به *
الضمير عائدا الى معلوما من قوله باع معلوما * على المقر * بكسر القاف * ان
جحد * ما اقر به ولولم يعاين الحوز والقبول في الهبة او غيرها لان الاقرار بذلك
فرع القبول والحوز ويتبادران منه بل ولولم يتحقق القبول والحوز ولم يوجد على
قول من قال ان من اخرج ذلك من ملكه لا خيار له بل الخيار للخارج اليه فقط
يقبل او يرد واستظهر المحشي ابو ستة انه لا يحكم بذلك حتى يثبت القبول والقبض
عند بعض وان اقر بالاخراج من ملكه مع قبول الخارج اليه وقبضه حكم بلا اشكال
كما وقع بحرية ان رجلا وهب لاولاده وكتب يده انه وهب لم كذا وقبضوا
فحكموا بلزومها لان ذلك اقرار منه بانه وهب وانهم قبلوا وقبضوا لان قيل شهادة
المرء على ما وهب او باع لانها تمنع اذا شهد لمن خرج ذلك اليه على غيره * وكذا

ومن اقر لاحد انه باع
معلوما من ماله معين او
وهبه له على وجه جاز
الاقرار معه شهد له به
على المقران جحد وكذا

مقر لا حد بشرائه شيء معلوم من فلان بكذا من ثمن يشهد للبائع بالثمن عليه
ان جحد ذلك المقر ما اقر به وذلك من شهادة السماع لانه شهد ولم يدع للشهادة
ولم يستشهد وهي جائزة وسواء في ذلك اعترف بثبوت الامر من الجانبين او بثبوته
من جانبه ففي هذه الصورة يخبر المشهود له ليقل او يرد وشهادة السماع اما باختفاء
وقد تقدم الكلام عليها وهي اقسام يختفي بامر المشهود له وعلمه او بلا علم منه او
بعلمه بلا امر منه واما بظهور وحضور فاذا علم بشهادته او بشهادة غير السماع ذو الحق
ونسبها او غلط بها وعلم الشاهد بذلك او لم يقدر ذو الحق على استشهاده او لم يعلم
ذو الحق بها فلا يجوز للشاهد ان يسكت بل يقول لذي الحق او نائبه او للقاضي
ان فلان عندي منفعة فيقول اخبر بها فيخبر وهكذا ينبغي ان يقدم تمهيدا
لادائها وان لم يقدم لم تبطل وان لم يودها لزمه ما تلف عند الله وبإدائها يكون خير
الشهود وهو المراد في قوله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم بخير الشهداء هم الذين
يبدون بشهادتهم قبل ان يسئلوا عنها واما من عنده شهادة لبائع عاقل حاضر عالم
بها قارد على المسئلة عنها فلا يجوز له ان يشهد قبل ان يستشهد فان ذلك مذموم
مبطل لما قبل اتفاقا وهو المراد في قوله صلى الله عليه وسلم خير الناس قرني ثم الذين
يلونهم ثم يفسوا الكذب حتى ان الرجل يشهد قبل ان يستشهد فلا منافاة بين الحديثين
وتفسير الحديثين بذلك هو مذمومنا وبه قال مالك واصحاب الشافعي وقيل معنى
خير الشهود من يشهد قبل ان يستشهد ان يشهد بالطلاق والعتق والوقف والوصايا
العامة والحدود ونحو ذلك من شهادة الحسبة فانه يجب عليه رفع ذلك الى القاضي
او الامام اذا رأى ما يخالف ذلك او رآه قال الله تعالى واقبوا الشهادة لله وقيل
معناه المصلحة في اداء الشهادة بعد طلبها لا قبله كما يقال الجواد يعطي قبل السؤال
اي عقبه بلا توقف وقيل معنى الحديث الاخر الذي ذم فيه من يشهد قبل ان
يستشهد انه يشهد بالزور وقيل من يشهد للناس بالجنة او بالنار بلا توقف وهو ضعيف
وينبغي اداء الشهادة عاجلا اذا طلب الى اداءها او جازله بلا طلب لانه اداء
لأمرض وخروج عن عهده قبل ومن عنده شهادة لیتيم او مجنون او مسجد او
موقوف فينبغي له ان يصل الحاكم ويقول عندي شهادة لفلان الیتيم او المجنون او

مقر لا حد بشرائه معلوم
من فلان بكذا من ثمن
يشهد للبائع بالثمن عليه
ان جحد

للمسجد فاذا قال له الحاكم قل ذلك شهد بما عنده وكذلك ومي الیتيم ووكيله
والحاسب له ومن شهد لحق الله قبل ان يستشهد قبلات شهادته وان كانت بغتق او نحوه فقبل
انها حق للعبد وهو قول ابي حنيفة وقيل لله وقيل ولو كان فيها حق للعبد او لم يطلبها او لم يرض
بها قالوا في الديوان وقال بعضهم السمع ليس بشهادة الا ان استشهد على ذلك اه وهو من
اشترى اصلا او عرضا من احد او خرج اليه منه بخضرة شهود ثم باعه له او وهبه
له او اخرج له بوجه ما بها اي بخضرة الشهود ثم رجع اليه بها ايضا
بوجه ما ثم عارضه البائع الاول الذي اصل الشيء منه او الواهب الاول
الذي اصل الشيء منه او المخرج الاول بوجه ما والشهود في ذلك كله واحدة واخبر
الشهود بانه له بالشراء او بالهبة او غيرها من هذا ثم يبيعه هو او هبته
او غير ذلك ثم يشهدون انه له بالشراء من البائع الاخر هو الاول ايضا وبينهما
واسطة او بالهبة من الواهب او من المخرج بوجه ما وسواء اتفق نوع الاخراج
او لم يتفق مثل ان يبيعه له فيشترى به فيبيعه له ايضا ومثل ان يبيعه له فيبيعه له ثم
يبعه له وكذا ان تعدد تداوله بينهما اكثر من ذلك وذلك قطع للشبهة وما قد
يؤم للمعاملات الواقعة والحاصل انهم يخبرون بكل ما كان وكذا ان كانت كل
معاملة بشهود غير الاخرين او بعضها اتحدت شهودها وبعضها خالفتم شهودها
فيخبر شهود كل معاملة بما شهد به ان كان ما يخبر به معاملة واحدة وان كان اكثر
فذاك منهم اخبار وذلك لان الشهود لا يشهدون في شيء واحد الا شهادة واحدة
وهذا هو العلة في قول المصنف اخبر الشهود اذ لم يقل شهد الشهود اي يخبرون
ولا يشهدون لتعدد الخبر به وهم لا يجتمعون شهادات مختلفة وان استحق اي
وان اشترى انسان شيئا وتملكه بوجه فاستحق بعض ما اشترى او بعض ما تملكه
فانعم مستحق له بالباقي اي لم يزل عنه بان لم يستحقه او هو البناء للمفعل
اي قال له نعم لك الباقي او جعل متعنا به او بالبناء للمفعول الذي هو المشتري اي
لم يبطل استحقاق المستحق بل مضى عليه ورضي بالباقي اذ لم يثبت له سواء فكانه
قل نعم لي الباقي او بمعنى انه لم يبطل القعدة كلها بل رضي بما لم يستحق مع قسطة
من الثمن ان كان بالثمن فانه قل له نعم رضى بالباقي لكن البعض الذي لم

ومن اشترى اصلا من
احد بخضرة شهود ثم باعه
له او وهبه بها ثم رجع اليه بها
ايضا ثم عارضه البائع
الاول الذي اصل الشيء
منه اخبر الشهود بانه له
بالشراء من هذا ثم يبيعه هو
او هبته ثم يشهدون انه له
بالشراء من البائع الاخر او
بالهبة من الواهب وان
استحق بعض ما اشترى
فانعم بالباقي

يستحق * قد فيه * اي في الباقي * ايضا * كما قعد في المسئلة قبلها وذلك
قوله من قال ان القعدة المشتملة على مالا يجوز تصع فيما يجوز فلا يخرج من يده
الا بالينة العادلة فان عدت فلا يمين عليه ولولم يذكر في المسئلة قبها لفظ القعود
* ان عارضه البائع * او اخرج له من ملكه * فيه * اي في الباقي * ويخبروا انه *
اي اشيء كله * له بالشراء * او بكذا * فاستحق بعضه وانعم بالباقي * عبر بالاخبار
لان الشهود لا يجمعون شهادات مختلفة * ومن باع بعض اصل * او اخرجه بوجه
* اشتراه * نعت لاصل * او وهب له * او تملكه بوجه ما * فلا يشهد له بذلك *
الباقي انه له * ان عارضه البائع * او الواهب او المخرج بوجه ما * فيه * اي في اشيء كله
او بعضه * لا تمنع التجزية فيها * اي في الشهادة متعلق بامتناع او بالتجزية * في
الاصل * متعلق بما لم يتعاق به الاول او بمحذوف حال من مجرور في وذلك انهم شهدوا
بالشيء كله له او لا فلا يشهدوا له بالباقي بعد البيع لان هذا تجزية ولا بالكل لان
بعضه قد خرج من ملكه ولا يشهدون بانه كان كله له بكذا ثم باع بعضه او اخرجه بوجه لان
الشهود لا يجمعون شهادات مختلفة والواضح ان هذا الاخير غير تجزية وانما هي ان يخبروا
بالباقي فقط ولهم ان يشهدوا بالبيع الاول او الحبة بدون ذكر ما بعد ذلك ومرادي
بالشهادات في مثل هذا الكلام الشهاداتان فصاعد ولهم ان يخبروا بذلك كله او بان
له الباقي فيكون ذلك اخبارا لشهادة بل لزمهم ذلك امثلا يضيع المال وكذا ما شبه
المال ويجوز تجزية الشهادة في العروض وقيل يجوزها ايضا في الاصول * وكذا ان عارض
البائع الاول المشتري الاخير او الموهوب له * او المخرج اليه بعضه بوجه ما * في
تلك التسمية * قال لم تدخل في البيع او هي اغيري او نحو ذلك * لا يشهد له *
بل بانه للمفعول اي لا يشهد الشهود للاخير من هؤلاء لانهم لم يأخذوا الشهادة له
على البعض بل الاول على الكل ولا يجمعون شهادات ولمكنهم يخبرون بذلك
* وان عارضه * اي المشتري الاخير او نحوه ممن اخرج اليه البعض * البائع
الاخر * او الواهب او المخرج بوجه * شهده * اي للمشتري الاخر او الموهوب له
الاخر او نحوه * عليه * اي على البائع الاخر او الواهب او المخرج لانه ليس في
ذلك جمع شهادات مختلفة وسواء في ذلك اخرج اشيء كله للاخير او بعضه

قعد فيه ايضا ان عارضه
البائع فيه ويخبروا انه له
بالشراء فاستحق بعضه وانعم
بالباقي ومن باع بعض
اصل اشتراه او وهب له
فلا يشهد له بذلك ان
عارضه البائع فيه لا تمنع
التجزية فيها في الاصل
وكذا ان عارض البائع
الاول المشتري الاخير
او الموهوب له في تلك
التسمية لا يشهد له وان
عارضه البائع الاخر شهد له
عليه

وكذا ان كان التداول اكثر من ذلك وحكم كل واحد مع من يلبه حكم
الاخير مع الذي قبله والله اعلم فائدة في السوالات شعادة التها تولا تجوز الا في اربعة
اوجه لم يكن لهذا الرجل شيء الا ان كان ما لم نعلم وقسم هؤلاء الرجال هذا الجنان
الا هذه الشجرة لم تدخل في البيع وباع هذا الرجل لهذا الرجل هذا الشيء وفيه
عيب ولم يخبر به والله اعلم * باب * في الشهادة ايضا هل تجزى وهل تودي
لعارض او نحو ذلك * من له على * انسان * اخر مائة دينار * او اقل او اكثر
وغير الدنانير كذلك * بوجه * جائز * كسلف وبيع * بمحضرة * اي في
حضرة * شهود * متمولين للشهادة او بلا حضرة منهم لكن اقر لهم من عليه الدين
او اودعت فيهم * فقضي له فيها * اي في المائة الدينار مثلا * اصلا او غيره *
بشهادتهم او على علم منهم بالقضاء * فاستحق القناء * اي الشيء المتقضي فبطل
* او انسخ * او لم يتعقد من ادل الامر مثل ان يكون الشيء المتقضي مجهولا عند
من له الدين ومن عليه فانه فسخ او عند احدهما فانه فسخ ايضا في قول ومتوقف
الى ان بعلمه الاخر فيبطله فاذا علمه فابطله بطل وكذا ان تلف قبل علمه ويجمع
ذلك كله انه ليس منعقد من اصله ومثل ان يقضي له خمرا او نحوها من المحرمات
* شهدوا له بالمائة * مثلا * لفساد القضاء * فكانه لم يقع * وان كان له عليه
مكيل او موزون * وما ليس يعتبر وزنه او كيله ويجري مجرى المكيل والموزون
كدارهم هذا الزمان * بدین * ما من انواع الديون * فقال لهم * اي الشهود
* شهدوا * اي ادوا الشهادة * لي ببعضه * عند الحاكم او القاضي او اودعوها
عند غيركم على البعض * ودعوا * اي اتركوا * الباقي * كثر او قل * حتى
ادعوكم اليه * اي الى الشهادة به او قد تركت الباقي له او لا ادعوكم اليه او
نحو ذلك فاشهدوا لي البعض فقط * فهل يشهدون له * بذلك البعض كما طلبه
منهم لانضباط المكيل والموزون في ذاته بالمكيل والوزن وبما ينوب كل مكيل او
او ميزان من الثمن مع ان الشهادة بالكل تتم الافراد ولو لم يرص بذلك من
عليه الحق او لم يعلم * او لا * يشهدون له * الا * بالكل * كما اخذوها *
لانهم اخذوها جملة لا بعضا بعضا ولانه ربما تضرر بذلك من عليه الحق او كان

باب

من له على اخر مائة
دينار ياتز بمحضرة شهود
فقضي له فيها اصلا او
غيره فاستحق القضاء
او انسخ شهدوا له بالمائة
لفساد القضاء ولن كان
له عليه مكيل او موزون
بدین فقال لهم شهدوا
لي ببعضه ودعوا الباقي
حتى ادعوكم اليه فعل
يشهدون له او لا الا كما
اخذوها

عليه فيه مكر فالصدق كل الصدق في ادائها كما اخذت ولورضي من عليه الحق
 قولان **قولان** الاصح الثاني الادعاء ضروري مثل استخراج بعض الحق اذا كان
 لا يقوى على من عليه الحق الا بشي فشي **ويمتنع** اداء الشهادة ببعض
 في الاصل كما مر **فيل** الباب وفي العروض بلا كيل او وزن سواء لم تكن
 مما يوزن او يكال او كانت مما يكل او يوزن ولم تكن المعاملة بالكيل او الوزن
 ومن ادعى على احد عشرة دنائير **او اقل** او اكثر او غير الدنائير **فاتي**
 بشاهدين فشهد بها احدهما والاخر بخمسة **او اقل** او اكثر لكن دون ما شهد
 به غيره **فهل** تقبل **شهادتهما** **عليها** اي على الخمسة مثلا لا تنافها عليها
 ضمنا **او ترد** على الخمسة المتفق عليها وعلى الخمسة الاخرى اذ لم تتخذ الشهادة
 لان الشهادة على العشرة غير الشهادة على الخمسة ولو تضمنتها وزادت بالخمسة
 الاخرى ولانه يتبادران مائة الخمسة شي **او** اخر غير مائة العشرة وهو الظاهر
 عندي **قولان** **فلو** شهدا جميعا على الخمسة ثم زاد احدهما شهادة اخرى غير
 ناقصة الاولى لثبتت الخمسة قولا واحدا ولو شهدا جميعا عليها وشهدا **او** اخر بعشرة
 ثبتت الخمسة فقط وان شهد معه رابع صحت على الخمسة وعلى العشرة **وردت**
 اتفاقا **ان** كان قد ادعى عشرة مثلا فشهد بها احدهما **و** زاد عليها الاخر
 مثل ان يشهد بخمسة عشر او احد عشر او غير ذلك من الزيادة لان المدعي لم
 يدع ما زاد به الاخر فكذبته دعوى المدعي فبطلت بينة المدعي بخلاف المسئلة
 الاولى فانه والشاهد قد اتفقوا على الخمسة وزاد الاخر زيادة قد ادعاها المدعي
 وبطلت الزيادة فقط وهذه الالة قد تضمنتها كلام الديوان اذ قالوا فيه واذا
 استمسك بان له على هذا الف درهم فشهد الشهود بخمسة مائة درهم او شهد احد
 الشهود بالف درهم والاخر بخمسة مائة فلا تجوز شهادتهم وروى عن ابي عبيدة
 مسلم بن ابي كريمة رضي الله عنه انه قال شهادتهما جائزة في هذين الوجهين على
 خمس مائة درهم وان ادعى خمس مائة فشهد احدهم بالف والاخر بخمس مائة
 بطلت شهادة من شهد باكثر وان شهدوا بالف بطلت وكذا كل شهادة خالفت
 الدعوى مثل ان يدعي مائة دينار فشهد الشهود بمائة درهم واذا وافقه اثبات

قولان ويمتنع في الاصل
 كما مر ومن ادعى على
 احد عشرة دنائير فاتي
 بشاهدين فشهد بها احدهما
 والاخر بخمسة فهل تقبل
 عليها او ترد قولان وردت
 اتفاقا ان زاد عليها الاخر

صحت وكذا ان قل ذلك بالبيع وقل الشهود بالسلف او قال ببيع الجبل وقال
 الشهود ببيع الامة او بالاقالة او بالتولية او بالصداق او بالاجارة لا تجوز شهادة
 من خالف دعوى المدعي وان خالفه معا بطلت وكذا الاختلاف بالحلل والاجل
 او بالاجل او وقت العقد او مكانه او بالاصل والاقرار او بالحيازة او بالمشهور وان
 ادعى الدنانير مثلا ولم يسم السكة وسماها الشهود او بالعكس او ذكر وقت العقد
 او مكانه ولم يذكره الشهود او بالعكس فقولان وان ادعى كذا ناقة مثلا ووضعا
 درن الشهود او بالعكس بطلت وان ادعى العبد العتق فشهد له الشهود بالكتابة
 فهو حر عليه المال ان طلبه السيد وان اختلف الشاهدان فيما كتب به صحت
 شهادتهما على العتق وبطلت على غيره من المال وان ادعى الجاني ان الوارث عفا
 فشهد شاهدان انه عفا على كذا من المال جازت وبطل القتل وان اختلفا فيما عفا
 عليه من المال صحت على انه لا يقتله وبطلت على المال وبطلت الشهادة ان قال
 احدهما قتله وقت كذا او مكان كذا او بكذا او ضربه في عضو كذا او ممدا او
 خطا وخالفه الاخر وان شهد الشاهدان انه قتله في موضع كذا وقت كذا وشهد
 اآخران له انه في ذلك الوقت في موضع كذا فانه يقتل وبطلت بينته وقول وائل بن
 ابوب سقط القتل عنه وان شهد احدهما انه عفا عنه والاخر انه عفا عنه على ان
 يعطيه كذا من المال صحت على المفعول على المال وفي الاثر قيل لا يحكم بالشهادة
 الا ان اتفقت اقاطها ومعانيها من الشاهدين وقيل ان اتفقت معانيها ثبت الحكم
 بها ولو اختلفت اقاطها فمن شهد عليه رجل انه اعطى منزله زيدا واحرزه او مالا
 احراز عليه فيه وشهد اآخر انه اقوله به فقد اتفقت قيل وهو المختار وقيل لا الا ان
 اتفقت اقاطها وبطل على المختار انه لو كان احدهما عربيا والاخر عجميا فعبر عن
 لفظه عدلان على ما شهد به لجاز ولان المطلوب من الاتفاظ تادية المماثي كما لو
 شهد احد بالوفاة واخر بالممات اه وعندي الفرق بين الاتفاظ المترادفة فهي سواء
 وغير المترادفة فلا تكون سواء ولو اتفق المصدق ونحو الموت والتوفية ولم يكن مترادفا
 لكنه بمنزلة فهي متفقة اذا قل اقر زيدا بالف وقال الاخر قضاء اياها في حق او
 باع له زيدا بالف وقيل لا وان قال اعطاء فاحرز وقال الاخر اقرله او باع فقد

اختلفت وقيل اتفقت وان شهد احدهما بالف لاجل معين والاخر لا الى اجل
فقل ثبتت له للاخر وان شهد احدهما له بخمسين والاخر بماية وهو لم يوافقها او
احدهما ولا ما يخالف ولكن اذعن الحكم فقل له الخمسون وقيل لا شيء له
لاختلاف اللفظ مع زيادة المعنى وان شهد على المعينة بالجرح وشهد الاخر على
الاقرار فقال ابن محبوب اتفقت وقيل اختلفت وقيل اتفقت في الدية لا في
القصاص وشاهد المعينة مقدم على شاهد الشهرة وان شهدا على الصداق لكن قال
احدهما زوجها اخوها عمر وجازت على الصداق وان شهد احدهما بالاعتاق
والاخر بالتدبير فان كانت الشهادة بعد موت سيد العبد فقد اتفقت او قبله فقل
انه مدبر وان شهد بالطية والاخر بالصدقة او احدهما بالاقرار والاخر بالمعطية والاقرار
جاز وكل ذلك عطية فيما قيل لان شهد بها والاخر بالوصية وان شهد احدهما
بالاقرار بالطية التجارية والاخر بالاقرار بولده فتفقه * وان شهدوا بالدنانير * او
غيرها كالدرهم بلا ذكر نقص والشهادة بها بلا ذكر نقص تفيد الكمال فكانها نافية
للقصان بالنصريح * ثم نزاعا * بنيران اتصال كلامهما الاول * قولهما من * نفي
نقصها * فمن الابتداء والمضاف مقدر كما رايته ويجوز كونها لتعليل فلا يقدر
مضاف اي نزاعا قولهما الاول الذي هو الشهادة بها المفيدة للكمال لاجل نقصها
* كان * يميز الالف واسكان النون * يقولون * على فلان فلان عشرة دنانير
* كل * اي كل دينار * منها * ناقص كذا حبة في الوزن او غيرها مما ليس
تسمية * او كذا * اي دينار او ديناران او ثلاثة او اكثر * منها * ناقص كذا
حبة او غيرها * في الوزن لم يضرها * اي الشهادة * ذلك * النزاع ولو وقع قبل
الحكم بها وانما يحكم الحاكم بقولها الاول ويلغى النزاع لانه لم يقع بفرد او تسمية وانما
يكون ذلك عندي اذا لم يكن النقص محدودا مضبوطا وان كان محدودا مضبوطا
فانما يحكم الحاكم بالنزاع كما اذا اراد بالحبة سدس ثمن الدرهم * وان نزاعه من *
دينار * واحد * او من دينارين او ثلاثة او اكثر على حد ما مر * او تسمية
منه * كنصف وثالث من واحد فصاعدا كان يقول عليه له عشرة دنانير ويقولون
بعد ذلك ليس عليه له عشرة بل تسعة * وكان يقولون * له عليه عشرة ثم يقولون

وان شهدوا بالدنانير ثم
نزاعا قولهما من نقصها كان
يقول كل منها او كذا
منها ناقص كذا في الوزن
لم يضرها ذلك وان نزاعه
من واحد او تسمية منه
وكان يقولون

بل له عليه عشرة * الا واحدا او نصفه ضررها * هذا النزاع فتبطل شهادتهما
الاولى لنقصها بالثانية فيحكم بالثانية والواضح ان يبطل الكل ويحكم بالاستثناء
لجريان الاستثناء في الكلام * ما لم يحكم بالدنانير * كاملة في نفسها وتقدم * على
المشهود عليه * وقول قومنا بقبول قول الشاهد بالزيادة او النقص بعد ما شهد بغير
ذلك اذا كان مبرزاً في العدالة سابقاً قبل الحكم واما بعده فخلافاً ومثل ذلك ان
يشهد بثلاثين ثم يذكر في المجلس او بعده اثنا هو خمسون قال الترمذي
وامتنع النقصان والزيادة * الا لمن يبرز في العدالة

وفي التنازع واذا قل بعد ان شهد ذكرت كلمة كذا او اتوهم اني زدتها فيزيدها او
ينقصها مرارا فما زاد او نقص فانه مقبول ما لم يحكم به ويحكم باخر ما شهد به اه
وان حكم بها قبل النزاع ثم وقع النزاع مضى الحكم ولزمها غرم ما زاد يعطيان
المشهود عليه وفي الديوان اذا رجع الشاهدان عن شهادتهما قبل ان يحكم الحاكم
بطلت الا والعنق والطلاق وقيل لا يحكم فيهما بها وان قال غلطنا او نسيتنا او تشاكل
علينا كذا اشتغل بهما ما لم يحكم وان قال ذلك بعد الحكم لم يشتغل بهما وقيل لا
يحكم لان هذا ريبة وكذا الرجوع عن بعض ما شهدا عليه قبل الحكم فلا يحكم
بعد ذلك وكذا ان استرأب شهادتهما فلا يحكم بها واذا رجعا بعد الحكم ضمنوا
ما شهدوا به وان رجعا احدهما بعد الحكم ضمنه كله وقيل نصفه ولا يضمن الحاكم
ويضمن اذا جار ولو يجهل قال صلى الله عليه وسلم ويل للقاضي اذا حكم بالجور
ويؤيل للمانع ويؤيل للراضي اذا رضي بالجور واذا حكم الحاكم بالجور ضمن فيما بينه
وويل للمانع ويؤيل للراضي اذا رضي بالجور واذا حكم الحاكم بالجور ضمن فيما بينه
وبين الله ولا يحكم عليه وكذا شاهد الزور والناشر حتى تركت له الصداق او
افندت وه اخذ الرشوة على الحكم او الشهادة او فعل محرم كازني والكافرة والنواح
والغناء والاخذ على عيب الفحل ويضمن الحاكم اذا حكم بالعييد والاطفال او المجانين
او المشركين او النساء متمعدا وان لم يتمد ضمن في الاطفال ولزم الضمان النساء
والمشركون وسيد العبد فيما يقابل رقبته وقيل ان حكم بالمجنون لا يضمن واذا حكم
بشاهد وبين المدعي فهو ضامن قال الترمذي
وراجع عنها قبوله اعني * ما الحكم لبعض وان لم يعتبر

وان مضى الحكم فلا واختافا * في غرمه لما بها قد انقلنا
 وذلك اما ان يرجع قبل الحكم فلا يحكم بها اعتذر بنسيان او غيره او لم يعتذر واما
 ان يرجع بعد الحكم وقبل الاستيفاء فقبل يستوفي في المال والدم وقيل لا يستوفي
 في الدم واما بعد الاستيفاء فيغرم ان الدية والمال عند ابن القاسم من المالكية
 واشهب لا عند ابن الماجشون فان ثبت عمده فالدية عند ابن القاسم والقصاص
 لاشهب وان لم يتعمد الكذب ففي غرم المال والدية قولان عند ابن القاسم واشهب
 لا عند ابن الماجشون * وان كانت * شهادة * لاثنتين * او لاكثر * عند
 ناس شهدوا بها * اي ادوها * بمحضرها * اذ كانت لاثنتين وبمحضرهم كلهم ايضا
 ان كانت لاكثر * فقط * لا بمحضرها بعض دون بعض لان الحق لكل ولو
 رضي من لم يحضر لثلاث تقع مضرة او مكر على من عليه الحق فلو رضي الكل لجاز
 وانما ذلك اذا دعاهم لتحمل الشهادة اصحاب اياها واما ان دعاهم لتحملها واحد
 فصاعدواقران الحق له ولفلان وفلان مثلا فلهم ان يودوها بمحضرة من دعاهم
 لتحملها ولو لم يحضر اصحابها كلهم ولا تجزئة في ذلك لان الحق يبوخذ كله
 بذلك ويكون بيد الداعي الى تحملها ومن اجاز التجزي في الشهادة اجاز لم ان
 يودوها بمحضرة بعض فقط ولو دعاهم كلهم لتحملها وان غاب بعض من له الحق استج
 عليهم الحاكم وبعد اعراضهم اجاز ادائها لمن حضر وكذا فيما بعد * وان كانت *
 شهادة * عندهم * او عند شاهدين اثنين * لواحد * او اثنتين او اكثر * على متعدد
 فلا يشهدون * لانافية في معنى الناهية او المعنى لا يجوز ان يشهدوا * بماله * اي بما
 الواحد وكذا بالاثنتين او لاكثر * على احدهما * اي احد المتعدد اذ كان اثنين
 ولا على اثنين او اكثر بلا حضور الباقي * فقط * لانهم لم يتحملوها على البعض فقط
 بل على الكل وهي كالامانة فتدرك كالتحتمل ولثلاث يضرر بذلك من تودى عليه بلا
 حضرة الباقي الا ان رضي فانه يجوز ان لم يكن مكر الى قبض على الغائب ايضا بعد
 قبض الكل عن الحاضر وان كان انما تودى على بعض ليؤخذ منه ما يتوبه فقط ففيه
 التجزية ايضا فلا يجوز الا في المكيل والموزون اذا كان بالكيل والوزن على قول مجيز
 التجزية فيها وفي الديوان ان اخذ صاحب المال بعض الدين وبني بعض او تركه له او

وان كانت لاثنتين عند ناس
 شهدوا بها بمحضرة فقط
 وان كانت عندهم لواحد
 على متعدد فلا يشهدون
 بماله على احدهم فقط

ابراه منه او كان اصل الدين لرجلين فاردوا ان يشهدوا لواحد منهما بنصيبه او كان
 اصل الدين على رجلين وارادوا ان يشهدوا على احدهما بما عليه دون صاحبه فجاز
 للشهود ان يشهدوا في هذه الوجوه كلها وقيل لا يجوز لهم ان يشهدوا ولا يجوز الحاكم شهادتهم
 ان علم بذلك وما يجري من الدنانير والدرهم بلا وزن حازت فيه التجربة في الشهادة كما
 تجوز فيما بالوزن * ومن له الى اخر مكيل او موزون بدين * اي على طريق نوع
 من انواع الدين او الباء بمعنى في او من اي في طريق الدين او من طريق الدين * يشهد
 فمات المدعي * اي من يمكن ان يدعي فيطالب بالشهادة فياتي بالشهادة في المسئلة * جازت
 شهادتهم لبعض ورثته * بان يذكروا الدين كله وانه للمدعي الميت الموروث فيحكم
 الحاكم لهذا الوارث بما ينوبه من اجالا او يعلم كمية منابه فيحكم له به * وياخذه بها
 باقيمهم * اي ياخذ الباقيون ذلك الاخر الذي عليه الحق بواسطة تلك الشهادة الموداة
 لبعض الورثة المحكوم بها ان يعطيهم منابهم بلا اعادة الحكم وجازت التجزية هنا بلا خلاف
 لان صاحب الحق مات فكان كل واحد من ورثته بمنزلة المدعي عليه بالنظر الى منابه مع ضبط
 المذاب بالكيل والوزن * وان مات المدعي عليه وترك ورثته شهدوا * اي الشهود
 * لرب الدين على بعضهم * اي بعض الورث فيحكم عليه الحاكم بقض منابه بلا خلاف
 لموت المدعي عليه وصيرورة كل وارث بمنزلة المدعي عليه بالنظر الى منابه الذي
 يلزمه قضاءه مع ضبطه بالكيل او الوزن * وغرم * الحاكم او المدعي * بها
 جميعهم * اي يحكم على الباقيين بواسطة تلك الشهادة الموداة على بعضهم
 ان يقضوا ما لزمهم من ذلك الدين * وان كانت * شهادة * عندهم *
 اي عند الشهود * على اصل او حيوان او غير مكيل او موزون لاحد * على
 غيره * فمات * الذي له الحق المشهود به * فلا يشهدون حتى يحضر الورثة معا
 لانه لا يضبط ما ينوب البعض بمقد وقيز اذ اياها اصل او نحوه مما لا يكال او وزن
 فلا يحكم له بمنابه وحده مع انه غير مضبوط فلورام اخذه لم يقدر بخلاف المكيل
 والموزون * وهذا * لهذا * منعت تجزيتها هنا * ولو صار كل وارث بمنزلة من له اياها
 بالنظر الى سهمه * وان مات المدعي عليه * في هذه المسئلة * شهدوا للمدعي
 على بعض ورثته * اي ورثة المدعي عليه ويذوا ان ذلك من جهة الموروث

ومن له على اخر مكيل او
 موزون بدين بشهود فمات
 المدعي جازت شهادتهم
 لبعض ورثته وياخذه بها
 باقيمهم وان مات المدعي
 عليه وترك ورثته شهدوا
 الدين على بعضهم وغرم بها
 جميعهم وان كانت عندهم
 على اصل او حيوان او غير
 مكيل او موزون لاحد
 فمات فلا يشهدون حتى
 يحضر الورثة ومنعت تجزيتها
 هنا وان مات المدعي عليه
 شهدوا للمدعي على بعض
 ورثته

ويأخذ المدعي بها أي بالشهادة المودعة على البعض باقيهم مقول
 يأخذ وليست هذه الشهادة المودعة على البعض تجزئة فيها أي في الشهادة
 لأن لرب الأصل المدعي أخذ جميعه أي جميع الأصل بها أي
 بهذه الشهادة المودعة على البعض بخلاف المسئلة الأولى وهي التي
 قبل هذه المأثر إليها بقوله وإن كانت عندهم على أصل الخ فإنه ليس فيها لصاحب
 الحق الوارث أن يأخذ منه لمدى تميزه وهذه صاحب الحق فيها واحد ومن له
 على الدينار أن مثلاً ومات من له الديناران وترك ورثة فاستمك
 بعضهم بمنابه منها أي من الدينارين فانكرها المدعي عليه ولا يبان له عليه
 فخلته ثم أتى باقيهم وادعى بآثاره دليلاً بيانه في الحكم ولو صرح اعتباراً بتقديم
 الشرع له إلى تخايفه وبناء على قطع الحق به اليقين الفاجرة واليمين
 الباطنة مطلقاً ولو بلا عمد للجور وتقدم الكلام على ذلك في باب تقاضي الديون والحق
 عندي أنها لا تقطع الحق كما بسطته هنالك وفي الأثران قول المدعي قد أبطلت
 شهادتي ثم بعد ذلك أتى بيته فأنه قبل بيته إلا أن قصدر جلا بعينه فقال أبطلت
 شهادتي التي لي في هذا الرجل فأتى به بعد فلا تقبل وقيل أن قال أبطلت شهادتي
 ولم تحضر فأتى بها فلا يشغل شهادته وإن قال أبطلت يمتني في هذا الرجل أوليس
 لي بيته فأتى بها بعد فإنها تقبل اه وسواء في ذلك كان اليقين أو لم يكن وإن حلف
 له خصمه قبل أن يقول له أن كانت لك بيته فاحضرها قبلت يمينه وإن قال رضيت
 بيمينه بدلي يأتي لم تسمع منه وقيل إذا ترك شهادته لم تقبل مطلقاً وقيل أن أقر
 بعرفتها وتركها سمعت منه ومن باع نصف جناحه أو وهبه لأحد أو أصدق
 لامرأة أو لرجل في أمته أو أخرجه من ملكه بوجه وكذا غير النصف من التسميات
 وكذا غير الجنان من الأصول والعروض بشهادة شهود ثم باع أو وهب مثلاً
 النصف مثلاً الباقي أو بعض الباقي له كذلك أيضاً بشهادة الأولين ثم
 عارضه فيه البائع أو الوهاب أو نحوهما كالمصدق فإن المدعي يدعي الأمر الأول ثم
 وهو ثبوت النصف مثلاً له بالبيع أو الهبة مثلاً فيشهدون له به ثم يدعي الأمر
 الثاني طالباً أن يشهدوا له به كذلك أيضاً ويقولان بعدم أحكم بالنصف

ويأخذ بها باقيهم وليست
 تجزئة فيها لأن لرب الأصل
 أخذ جميعه بها بخلاف
 الأولى ومن له على آخر
 دينار أن ومات وترك
 ورثة فاستمك بعضهم
 بمنابه منها فانكرها المدعي
 عليه ولا يبان له عليه فخلته
 ثم أتى باقيهم وادعى بآثاره
 رد بناء على قطع الحق
 بالفاجرة ومن باع نصف
 جناحه أو وهبه لأحد ثم
 الباقي له كذلك أيضاً
 بشهادة الأولين ثم عارضه
 فيه البائع أو الوهاب
 فإن المدعي يدعي الأمر
 الأول فيشهدون له به
 ثم الثاني كذلك أيضاً

أنه أيضاً باع له النصف الآخر بعد الأول ولو قال ذلك في محاسن الحكم بواحد
 ويقبل ذلك لأنه لا بدعياً بمرة فلا يشهدوا له بهما مرة واحدة
 وكذا أن وقع ذلك على ثلاث مرات أو أكثر يدعي كل ما وقع مرة على حدة فيشهدوا
 له به على حدة ولا سيما أن تغايرت المرات مثل أن يهب له نصفاً ثم يبيع
 له نصفاً والا يشهدوا بكل واحد على حدة لزم التغير تغير الشهادة
 عما أخذوا والشاهدان لا يزيدان عما أخذوا ولا ينقصا ولا يغيرا وفي الديوان
 وإن أتى المدعي بشهوده إلى الحاكم فامرهم أن يشهدوا فيشهدوا كما علموا نفعت أو لم
 تنفع وليس عليهم غير ذلك ولا يزيدوا جرحاً ولا ينقصوه اه وإن قالوا شهدنا أنه
 وهب له أو باع له نصف الجنان وأنه وهب له أو باع له بعد ذلك النصف الآخر
 أيضاً فذلك تنبيه أيضاً إذ جعلوا شهادتين شهادة واحدة بالنسبة بينهما وكذا في
 قوله وكذا نحوه أي نحو ما ذكر من كل إخراج شيء أو بعضه من الملك
 شيئاً فشيئاً إلى ملك أحد إذا عارض فيه مخرجه وقد أهدى على كل إخراج شهوداً
 متعينين شاهدين على الإخراجات كلها كقرض لأحد ديناراً بأشهاد عليه ثم
 اقترض ديناراً آخر له أيضاً به اشهاد الأولين فإذا وقع الإنكار فلا
 يشهدان له بهما أي بالدينارين بل يشهدان له بهما وحده يشهدان
 له بعد ذلك فيأخروا مات أحد مشترين جنائناً أو غيره من الأصول والعروض
 أو أحد الموهوب لهما أو أحد إنسانين دخل شيء ملكهما بعوض أو بلا عوض سواء
 بينهما أو بينهما فورته الآخر فإن الجنان كله له أو دخل ملكها بعض شيء
 فقط فورث أحدها الآخر أو وهب أحدهما للآخر أو أدخله ملكه بوجه ما فإرضه
 البائع أو نحوه فيه شهد له شهوده وأخبروا كيف دار إليه بوث شريكه أو
 بهمة شريكه أو نحو ذلك وذلك مثل أن يشهد أن البائع مثلاً باع لهما فكان لكل
 واحد منهما مثلاً نصفه فمات فلان فورثه فلان فكان كله له ولا يشهدان
 أنه له فقط لأنه لم يملكه كله من البائع ولا ملكه بمرة بل بعضه من البائع يبيع مثلاً
 وبعضه مرة أخرى من شريكه بأثر مثلاً وإن قسمه فعارض البائع مثلاً
 أحدهما في منابه لم يشهد له وحده على منابه بأن له نصف هذا الجنان لأن

لا بهما واحدة والا لزم
 التغير عما أخذوا وكذا
 نحوه كقرض لأحد ديناراً
 بأشهاد عليه ثم أخبره أيضاً
 بالآخرين فلا يشهدان له
 بهما بل واحد وبآخرين
 مات أحد مشترين جنائناً
 فورثه الآخر فعارضه البائع
 فيه شهد له شهوده وأخبروا
 كيف دار إليه بوث شريكه
 وإن قسمه فعارض أحدهما
 في منابه لم يشهد له وحده

البائع مثلاً باعه كله لما لا منابه وحده له متميزاً والشهادة انما تودي كما تحملت
وقد تحملوها على بيعه كله لما اشترى كين شركة شائعة فلا يشهدوا بمنابه المتميز لانه
تميز بعد تحملها بالقسمة ولا بمنابه شيئاً لان البائع تعرض له في مخصوص ولكن
يشهدون انهما اشترياه وقسماه وصار لهما انهما هذا وان استمسكا اي المشتريان
مثلاً بالشهود معاً اثبت الجنان مثلاً لما نتصح القسمة فيسدد البائع عن
معارضة احدهما في منابه ف ذلك فيه تردد لان اجتماعهما في
الاستمسك يقتضي الجواز وحديث القسمة يقتضي المنع لاداءه الى تبرز الشهادة
في الاصل والذي عندي انه يغفر هذا لئلا يضيع المال فيستسكن بالشهود
فيشهدون بالبائع مثلاً فيلزم من صحته صحة القسمة وصحة المناب الذي عارضه
ابائع مثلاً ومن باع جنائاً او فداناً او غيرها من الاصول والروض
بشهود او اخرجه من ملكه بوجه ما وشهد بذلك شهود فغير فيه
مشتريه او من دخل ملكه بوجه او غيره احد ما او غيره الله ولفظ غير في
الاصل متعد واستعمله هنا لازماً اذ لم يتماق النرض بمفعوله والمعنى اوقع فيه مشتريه
التغير بزيادة او نقص كغرس فيها او ازالة غرس وكتاه بيت فيه او
دار او جسر او ما جل او غيره او حفر بير او غار او هدم ذلك بكتابة جبة او
ازالة خباطها وكحمل ناقة او وضعها او حدث فيه ثمار حدوداً مطلقاً
ادركت او لم تدرك او كانت فيه غير مدركة حين الشراء او حين
دخول الملك بوجه ثم ادركت ثم زالت ون لم تدرك فكانها لم تكن لانها
تابعة للشجر وايضاً هي كفصن منها و زيادة غصن لا يجب الاخبار بها وكذا
اعصان فعارض ذلك الذي باع مشتريه او من دخل ملكه بغير
الشراء شهد بالبناء للمعول له اي شهد الشهود للمشتري بما اخذ
بالبناء للقاتل اي بما اخذ المشتري مثلاً واخبر بالبناء للمفعول بما
اخذت المشتري مثلاً فيه من التغير بالزيادة او النقص لئلا يتوهم الحاكم
ان الشراء وقع على الجنسان على حاله التي هو عليها حال اداء الشهادة وان لم
يخبر بالبناء للمعول به اي وان لم يخبر الشهود الحاكم بما احدث واتى

وان استمسكا بالشهود معاً
ففيه تردد ومن باع جنائاً
بشهود فغير فيه مشتريه
بزيادة او نقص او حدث
فيه ثمار مطلقاً او كانت فيه
حين الشراء ثم ادركت
فعارض مشتريه شهد له بما
اخذ واخبر بما احدث فيه
وان لم يخبر به واتى

بعد شهادتهم البائع بخبر امينين ليعطال شهادة الشهود فبطل الحكم
ينبران الحاكم ان جنان فلان او فد انه مثلاً كان في وقت البيع الذي شهد به
الشهود على غير حاله الان او كان في وقت كذا على غير حاله الان من الزيادة
او النقص مشيرين بوقت كذا الى وقت اشراء مثلاً لم يحكم تلك الشهادة
المشهود بها للمشتري لانها لم تقيد بما حدث او همت ان حال الجنان مثلاً عند
اداء الشهادة هو حاله عند اشراء مثلاً مع انه قد زيد فيه او نقص منها فكانها شهادة كاذبة
قد تبين كذبها بخبر الامينين الذين اتى بهما البائع فيعيدان التماك عند التقاضي الاول او
غير دودع البائع الى الاشهاد الطمع في اعادة التماك او استرداد ما ادرك من الهار عند
البيع او غرض من الاغراض وجوز ان يحكم بالشهادة الاولى لان خبر الامينين
الذين اتى بهما البائع كالقيد والتفسير للشهادة المشهود بها للمشتري وكذا
انقول ان اتى بخبر الامينين المشتري او اتى وقال للبائع عندنا لك منفعة او قال
لحاكم عندنا له منفعة فيقول هو او الحاكم اخبر بها فيقولان ذلك الخبر بالتنوير
الا ان اتى البائع او المشتري بمن شهد اولاً لا بالامينين الاخرين
كالمسألة الاولى او اتى بنفسه فاخبر الخبر بالتنوير فيكون ظيماً اي متهماً
في شهادته التي شهد له بها لتاخير الخبر بالتنوير عنها اي عن الشهادة
وكان الصواب قرنه بها متصلاً بها قبالها او بدمها فلا تجوز تلك الشهادة الا على
قول من يقول اذا قال الشاهد قبل الحاكم قد غلطت او نسيت بل الامر كذا
انه يشتغل به ويحكم بقوله الاخير و هذه الشهادة فيها التجزي ايضاً
اذ شهد اولاً بلا ذكر ما حدث وذكره بعد فالضمير في فيها عائدة على الشهادة بقيد
كونها مشتملة على الخبر فذلك كاستخدام ان وقع الاخبار وبعد الحكم لا يرد
ما حكم بذلك اي لا يرد حكمه بذلك الجنان للمشتري او اراد ان لا يرد حكمه
بشوت الجنان له او اراد لا يرد حكمه بذلك المذكور من الشهادة وما مصدرية
او اسم اي لا يرد حكم حكمه بذلك المذكور من الشهادة او الحكم الذي حكمه بذلك
ويجوز عود الاشارة الى الاخبار ولا يقدر شرط في قوله وبعد الحكم اي لا يرد حكمه مد
ما حكم به بالخبر الواقع بدمه وقد علمت ان الكلام في غير الشراء كاللزام في الشراء

البائع بخبر امينين قبل
الحكم لم يحكم بتلك
الشهادة وجوز الان ان
يمن شهد اولاً فيكون ظيماً
لتاخير الخبر عنها وفيها
التجزي ايضاً وبعد الحكم
لا يرد ما حكم بذلك

وكذا ان اتصلت ارض بالخالط لما بينهما من ارض من دخلت ملكه او من ارض غيره او اشترها قطعا منفصلا فلا يملكها او اتصلت ففصلها لم يملكها ولم يجز للشاهدان بائعها او بائعها فاني بائعها او واهبها او نحو ذلك ممن خرجت من ملكه او اتى مشتريها او من دخلت ملكه بلا شراء بائعين مخبرين به اي باتصالها او اتيا بائعها وقالوا عندنا منفعة للذي قيل انه باع قبل الحكم ففيه القولان قول انه يقبل خبرها فيبطل الشهادة وقول انه يكون تقريره تذييلا للشهادة ولو اتى بهما من ذكر او اتيا بنفسهما بعد الحكم لم تبطل الشهادة قول واحد وان اخبر بذلك الخبر شهود المشتري اخبارا منفصلا عن الشهادة بما بعد فاصلا بطلت الشهادة عند الجمهور والله اعلم باب في تغير الشهود عن حال من تجوز شهادته وفيما تبطل به وفي ارسال الحاكم امانه الى روية ما يحكم به انت شهدا اي اديا الشهادة عند الحاكم على شيء فارتدا ارضا قبل الحكم لم يحكم بهما الى المختار ولو في المرتد اي والاصل ان المختار في الرد مع الحكم واما الذي نأفق فلا يجوز الحكم بشهادة تلك قول واحد عند من يمنع شهادة ذي الكبيرة مطلقا والفرق ان المرتد لم يبق له من احكام الاسلام شيء فكان كالميت فجازت شهادته اني اداها قبل الارتداد على غير القول المختار وما ذكرته هو فائدة ذكر المرتد مع الاستغناء عنه بقوله ارتد او المراد بالمرتد الجنس الصادق بالمرتدين لان الكلام فيها او اراد الواحد وذلك انه ان ارتد احدهما فقط فارى بالخلاف لكن المبالغة بالارتداد الواحد فقط ووجهه التبعي بالمرتد انه كالميت فكانه اداها ومات فلا تبطل فالاولى رجوع قوله في المرتد الى قوله المختار وان ماتا هما واحدهما او تجننا كذلك هما واحدهما قبل الحكم بهما حكم بهما في هذا اي في هذا المذكور من الموت او التجنن لانه لا يمكن للمجنون او الميت ان يحدد ذكرها ولا تضع الاموال وفي المنهاج واذا شهد عند الحاكم ثم مات او غاب او جن او غلب على عقله فان الحاكم يجوز شهادته في الحقوق ولا تجوز في الحدود والقصاص لانه بمنزلة الميت اي لان شرط العمل بالشهادة في الحدود ان يقيموا على شهادتهم الى ان يشرع في الحد واذا شرع فيه ثم تركوا الشهادة لم يشتغل بتركهم والذي عندي انه اذا تركوها قبل تمام الحد ترك ما بقي منه وغرموا ما

وكذا ان اتصلت ارض بالخالط لما بينهما من ارض من دخلت ملكه او من ارض غيره او اشترها قطعا منفصلا فلا يملكها او اتصلت ففصلها لم يملكها ولم يجز للشاهدان بائعها او بائعها فاني بائعها او واهبها او نحو ذلك ممن خرجت من ملكه او اتى مشتريها او من دخلت ملكه بلا شراء بائعين مخبرين به اي باتصالها او اتيا بائعها وقالوا عندنا منفعة للذي قيل انه باع قبل الحكم ففيه القولان قول انه يقبل خبرها فيبطل الشهادة وقول انه يكون تقريره تذييلا للشهادة ولو اتى بهما من ذكر او اتيا بنفسهما بعد الحكم لم تبطل الشهادة قول واحد وان اخبر بذلك الخبر شهود المشتري اخبارا منفصلا عن الشهادة بما بعد فاصلا بطلت الشهادة عند الجمهور والله اعلم باب في تغير الشهود عن حال من تجوز شهادته وفيما تبطل به وفي ارسال الحاكم امانه الى روية ما يحكم به انت شهدا اي اديا الشهادة عند الحاكم على شيء فارتدا ارضا قبل الحكم لم يحكم بهما الى المختار ولو في المرتد اي والاصل ان المختار في الرد مع الحكم واما الذي نأفق فلا يجوز الحكم بشهادة تلك قول واحد عند من يمنع شهادة ذي الكبيرة مطلقا والفرق ان المرتد لم يبق له من احكام الاسلام شيء فكان كالميت فجازت شهادته اني اداها قبل الارتداد على غير القول المختار وما ذكرته هو فائدة ذكر المرتد مع الاستغناء عنه بقوله ارتد او المراد بالمرتد الجنس الصادق بالمرتدين لان الكلام فيها او اراد الواحد وذلك انه ان ارتد احدهما فقط فارى بالخلاف لكن المبالغة بالارتداد الواحد فقط ووجهه التبعي بالمرتد انه كالميت فكانه اداها ومات فلا تبطل فالاولى رجوع قوله في المرتد الى قوله المختار وان ماتا هما واحدهما او تجننا كذلك هما واحدهما قبل الحكم بهما حكم بهما في هذا اي في هذا المذكور من الموت او التجنن لانه لا يمكن للمجنون او الميت ان يحدد ذكرها ولا تضع الاموال وفي المنهاج واذا شهد عند الحاكم ثم مات او غاب او جن او غلب على عقله فان الحاكم يجوز شهادته في الحقوق ولا تجوز في الحدود والقصاص لانه بمنزلة الميت اي لان شرط العمل بالشهادة في الحدود ان يقيموا على شهادتهم الى ان يشرع في الحد واذا شرع فيه ثم تركوا الشهادة لم يشتغل بتركهم والذي عندي انه اذا تركوها قبل تمام الحد ترك ما بقي منه وغرموا ما

وقع منه وفي بعض الاثار من شهد عند الحاكم ومات او غاب او جن جاز في الحقوق لافي الحدود لانه كالميت فان فسق او جلد في قذف او ارتد وشهد عدلان انه كان عدلا يوم شهد ردت ومن شهد فرد لوحده ثم شهد اخر جازت وان كان احدهما صبيا ثم باع فشهد كما شهد جازت قال ابو ايوب ان ردها لانه عبد ثم شهد بها بعد عتق جازت وقال ابن جعفر لا واختار قبولها من طفل اعادها بعد بلوغ كما اداها في الطفولية ان رد للطفولية وقيل يجوزها من مشترك اداها بعد اسلام كما اداها قبله مع انه قد رد قبله بالشرك وكذا ان مات المدعي قبل الحكم بهما او وقع عكسه وهو موت المدعي عليه او ماتا جميعا او احدهما او تجنبا جميعا او احدهما لم يحكم بهما لانه لا يمكن ان يحدد ذكرها لموته ولا تضع الاموال وكذا لا يمكن للمجنون وكذا لا يمكن للمدعي عليه او للمدعي التكلم فيها لموته او جنونهما وان مات الحاكم او جن او غاب حيث لا يرجى او غاب حيث يرجى لكن الامر لا يقبل التأخير لحوف فساد الحكم عليه او عزل بلا حدث في الاسلام بان عزل لضعفه عن الحكم او لملته في بدنه او بان استغنى الامام او الجماعة فعفوه او نحو ذلك فله في ان يحكم بما صح عند الاول بان يقرانه صح عنده او يشهد على صحته عنده شهود اخرين او وجد في ذبوانه انه صح عنده او يقر بصحته عنده المدعي عليه لا ان عزل بمحدث كرشوة وزور وجور ونحو ذلك من الكبائر فانه لا يحكم بما صح عند الاول الموزول لمحدث بل يكلف المدعي حضورهما عنده او دية اخرى والله اعلم لانه لما عزل لمحدث كان غير موقوف فلا يضي من احكامه الامانة ولم يظهر بطلانه ظهورا ينافي الاثر ان مات الحاكم ومحدث اخر اخذ من حيث ترك الاول ان كان عنده امينا وكذا ان زال عقله او عزل بلا حدث وان لم يكن امينا عنده او ارتد او زال بمحدث فليست له الحصان الدعوى وان مات المدعي اخذ ورثته من حيث ترك وكذا ان اختلف المدعي او المدعي عليه قبل تمام الدعوى او مات الخليفة بعد شروع وان ورث الحاكم المدعي او المدعي عليه اخذ من حيث ترك عند حاكم اخر وان ورث المدعي بعض مال المدعي عليه او بالعكس استتمك المدعي بما ناب غيره من الورثة

وكذا ان مات المدعي او عكسه يحكم بهما وان مات الحاكم او عزل بلا حدث فله في ان يحكم بما صح عند الاول لا ان عزل بمحدث

ويحيط عن المدعي عليه ما ناله من الدين وان مات الشهود بعد اراء الشهادة او
تجنبوا او ارتدوا او قتلوا كبيرة حكم بشهادتهم في الاموال وغيرها وقد كوفي
الكتاب في الرجم انهم ان غابوا او غاب واحد منهم او تجنبوا او مات واحد
وتجنب فلا يحكم الا بما حضرهم جميعاً وان اتى المدعي بشاهد واحد فشهد له ذات
فاتي بشاهد اخر فشهد له فان الحاكم يحكم له وكذا ان مات المدعي بعد
ما اتى بشاهد واحد فان ورثته ياتون يشاهد اخر و= اذا ان مات المدعي عليه
بعد ما شهد عليه شاهد واحد نزل المدعي شاهداً اخر على ورثته فشهادته جائزة
وكذلك ان مات الحاكم بعد ما شهد عنده شاهد فحدث حاكم فشهد عنده اخر
حكم اذا علم ذلك وان شهدا عند حاكم فمات وهما عدلان عنده فحدث حاكم
ليسا عدلين عنده فلا يحكم بينهما وقيل يحكم وان كانا عدلين عند الثاني لا عند
الاول حكم بينهما الا ان رد هما الاول فلا يحكم بينهما الثاني وترد من مقبها
اي من شاهد شهد بها **بـ** سوال مدع **بـ** اي بطلب مدع او استغفامه اكانت
عندك شهادة لي فتودعها **بـ** لاحاكم على المختار **بـ** واقول المقال للمختار اقول
بانها لا ترد اذا سالها المدعي فاديت كما لا ترد اذا سالها الحاكم والقول بانها لا ترد
اذا اداها بعد قول الحاكم للمدعي ايت بيان سواء قاله بمحضرة الشاهد او في غيبته علم
الحاكم ان له شهادة او لم يعلم علم الحاكم الشاهد اولم يعلمه لان قواه ذلك اذن للشاهد
في اداءها وهو قول الشيخ ابي زكريا الاول في القول بانهم لا يشهدون الا اذ امرهم
المدعي والحاكم جميعاً وان امرهم احدهما فقط فشهد وابطلت وبه صدر الديوان
واذا لم يعرف المدعي ان له شهادة عند انسان او خاف فلن عنده ان يودعها بالحدث
خير الشهود من يشهد قبل ان يستشهد ولا يجب ان يقول للحاكم او للمدعي ان لي شهادة
لظاهر قوله قبل ان يستشهد لكن ينبغي ان يقول ذلك للحاكم في امره الحاكم ان يودعها
او للمدعي على ما مر **بـ** وترد ان اداها **بـ** قبل ان يسأله **بـ** اي بدون ان يسأله
الحاكم ولا المدعي **بـ** انفاً **بـ** الا اذا لم يعلم صاحب الحق بها او خاف من ان
يطلبها لكن يقول للحاكم عندي لهذا شهادة في امره اداها **بـ** وان طلبت من شاهدين
في اصل **بـ** واما غير الاصل فيضرب في مجلس الحكم وان كثر احضر بعضه

وترد من مقبها بسؤال
مدع لاحاكم على المختار
وقيل ان يسأله انفاً
وان طلبت من شاهدين في
اصل

بـ اقامها بعد قولها شهادة صفة هندنا او **بـ** قولها شهادة **بـ** بتات **بـ** عندنا او قولها
عندنا شهادة صفة او قولها عندنا شهادة بتات ومعنى شهادة الصفة الشهادة على شيء
بصفته من غير معرفة عينه ومعنى شهادة البتات الشهادة عليه باقطع اذ عرف
عينه واجاز بعض ان يقول بعد اقامة الشهادة باتصال شهدنا بذلك شهادة بتات
او صفة او شهادتنا بذلك شهادة بتات او صفة او عرفنا ذلك بالبتات او بالصفة
او نحو ذلك من العبارات وكذا يجوز ان يقولوا اولاً نشهد بالصفة او بالبتات او نحو
ذلك من العبارات وقيل لا تجوز شهادة الصفة ولا يحكم بها واختاره بعض المشرقة
والمشهور عندنا جوازها وهو الصحيح **بـ** فان اتيا بشهادة الصفة **بـ** بان يقولوا اشترى
فلان بن فلان او هذا او نحو ذلك مما بينه او ورث من فلان بن فلان كذلك
او نحو ذلك من انواع دخول المالك الفدان الذي في موضع كذا شرقه كذا او
غربه كذا وجوفه كذا وقبائه كذا وله مصالحه او غير اتمدان ويذكر الثمن ان
كان بوض **بـ** طلب الحاكم من المدعي امينين **بـ** اجرتهما على المدعي وتعتبر
امانتهم عند المدعي سواء كانا امينين عند الحاكم او مجبولي الحال ولا يقبل عن
المدعي من ظهور للعالم انه غير امين بان كان فيه ما يزيل شهادته او بن كان لا يسمع
لذلك لضعف عقله او لا تصح شهادته للمدعي وعندني لا يقبل الحاكم من المدعي
الا من كانا امينين عنده ولا يكتفي بكونهما امينين عند المدعي **بـ** يعرفان الاصل **بـ**
بعينه على وفق الصفة التي وصفها الشهود وشرطوا في الديوان ان يكون امينا المدعي
ممن حضر لشهوده الذين شهدوا بالصفة عند الحاكم **بـ** فان اتى بها بعث هو **بـ** اي
الحاكم **بـ** امينيه **بـ** معها الى الاصل سواء كان معهم المدعي اولم يكن واجرتهما
من بيت المال وان لم يكن فمن مل المدعي لان ائتمعه له **بـ** فاذا جاءه **بـ** اي جاء
الاصل **بـ** قال امينا المدعي لا ميني الحاكم هذا هو **بـ** الاصل او بعينه باسمه وهو
اولى بان يقول مثلاً هذا هو الجزن او هذه هي الدار او هذا هو اتمدان **بـ** الذي
شهد عليه فلان بن فلان وفلان بن فلان عند الحاكم فلان بن فلان فذا **بـ** رجا من ذلك
الاصل **بـ** اتياه **بـ** اي اتيا الحاكم سواء اتاه امينا المدعي اولم ياتيا معهما
بـ قال له قد ارانا الامناء **بـ** امناه المدعي الاصل او كذا **بـ** الذي شهد به عندك

اقامها بعد قولها شهادة
صفة عندنا او بتات فان
اتيا بشهادة الصفة طلب
الحاكم من المدعي امينين
يعرفان الاصل فان اتى
بهما بعث هو امينيه فاذا
جاءه قال امينا المدعي
لا ميني الحاكم هذا هو
الذي شهد عليه فلان
ابن فلان وفلان بن فلان
عند الحاكم فلان بن
فلان فاذا اتياه قال له قد
ارانا الامناء الذي شهد به
عندك

الرجلان * شاهد المدعي * انه لفلان بن فلان * من فلان بن فلان او على فلان بن فلان
في موضع كذا وكذا * وبعثنا اليه * اي اعرفه عيانا بعد وصف الشهود اياه فيقع الحكم على
معين * وان * شهد الشهود * بالبتات * بلا ذكر صفة او بذكرها * بعث الحاكم * امينه
مع الشهود * كذلك اي كما بهما مع اميني المدعي في شهادة الصفة فيستمر امينا
الحاكم مع الشهود في البيان والتعيين بالمشاهدة * حتى يثبت * الاصل * عنده * اي
عند الحاكم * للمدعي * بان يذهب اليه امينا الحاكم مع شهود البتات فيقول
الشهود لاميني الحاكم هذا هو الاصل الذي شهدنا به لفلان بن فلان عند الحاكم
فلان بن فلان فياتي امينه الحاكم الى الحاكم فيقولان قد ارانا فلان بن فلان وفلان بن فلان
الاصل او كذا الذي شهد به عندك لفلان بن فلان شهادة البتات * فليحكم به *
للمدعي * ويقول * بالرفع عطفاً على قوله ليحكم لاعلى يحكمكم والا كان مجزوماً
* مثلاً ايمان الذي في مكان كذا وكذا بكذا وكل ما فيه من ناس لناس * على
ما امر في كتاب البيوع من تفصيل وخلاف * قد حكمت به لفلان بن فلان شهادة
الامناء وليس عليه ذكرهم * باسماءهم او اقبابهم او كنيائهم او صفاتهم وفي الديوان
ان الحاكم يرسل امناه في شهادة البتات مع الخصمين فيريانهم ما اختصما عليه
من غير محضر شهود المدعي ثم رجونا الى الحاكم فيكلف الحاكم المدعي ان
يأتي بشهوده فاذا اتى المدعي بشهوده فليرسلهم الحاكم مع امناه الذين اراهم
الخصمان ما اختصما عليه فيشهد شهود المدعي بمحض امناه الحاكم ثم يرجع امناه
الحاكم اليه فيخبرونه بجواز شهادة شهود المدعي فيحكم الحاكم على المدعي عليه
بذلك وان خالف شهود المدعي ما ارى الخصمان لامناه الحاكم بطلت شهادتهم
وان ارى شهود المدعي لامناه الحاكم ما يشهدون عليه فرجعوا الى الحاكم فشهدوا
على ذلك عنده بجازت شهادتهم ويحكم بذلك وان كانت الشهادة عند احد
الشاهدين بالصفة وعند الاخر بالبتات فان شاهد الصفة يصنع كما ذكرنا في شهادة
الصفة ويصنع شاهد البتات كما ذكرنا في شهادة البتات فيحكم بهما الحاكم وهذه
الشهادة سموها المتراكبة ويستثنى الحاكم اذا نطق بالحكم واذا كتبه كما قال * الا
ما يكسر * اي بطله * العلم * اي الاماخي واذا ظهر ابطله العلم وهذا الاستثناء عائد

الرجلان انه لفلان بن
فلان وبعثنا اليه وان
البتات بعث الحاكم
كذلك حتى يثبت عنده
للمدعي فليحكم به ويقول
مثلاً الجنان الذي في مكان
كذا وكذا بكذا وكل ما فيه
من ناس لناس قد حكمت
به لفلان بن فلان بشهادة
الامناء وليس عليه ذكرهم
الا ما يكسر العلم

الى كونهم امناه كانه قال بشهادة من هو امين خيل عن مواعيد الشهادة الا ان كان غير
امين في الغيب اوفيه مانع من جوازها وذلك الاستثناء مما حكمي بقوله ويقول مثلاً فهو
ما يقوله الحاكم واعتراض بينهما المصنف بقوله وليس عليه ذكرهم وصور المصنف
ما يكسر العلم بقوله وذلك * بان يكون * فليس قوله بان يكون الخ من كلام الحاكم
* في اميني المشتري * وهو المدعي او غير المشتري ان دخل الملك بلا شراء * عيب
لم يطلع عليه * مانع من الشهادة كالكبيرة وقلة العقل وعدم البلوغ او مانع من
الشهادة كالأب لولده * فان لم يذكرهما * اي اميني المشتري المدعي * باسميهما *
وظهر فيهما عيب مانع من الشهادة او شيء مانع منها * ضمن * الحاكم ما تصرف فيه
المدعي بحكمه ويرد من المدعي ما اخذ * حين بان عيبهما * او مانع من صحة شهادتهما
* وبطل الحكم بهما ولا يضمن ان قال الاما يكسر العلم ولو انكسر * ولو لم يذكرهما
باسميهما وبطل الحكم وقيل لا يبطل الا ان خرجا مشركين او عبيدين وان اراد
الحاكم مشي بنفسه الى الاصل مع اميني المدعي في شهادة البتات او انصفة ان لم يعرفه
وان عرفه لم يحتج الى الذهاب اليه بنفسه ولا الى ذهاب الامناء اليه * وان لم يذكر
شهادة الصفة او البتات * اولاً * ثم ذكرهما * اخراً ولو اتصل * لم تقبل *
شهادتهما التي شهدا بها وبطلت واجيز ان يجزها كما تجوز وقيل لا تبطل ان ذكر ذلك
اخراً باتصال وكلام الديوان صريح في جواز ذكرهما اخراً اذ قالوا فيه ان لم يقبل
شهدت اولاً ولا اخراً فانه لا يجوز ومنهم من يرخص اه واجاز بعض المشاركة الحكم
بشهادة الصفة بلا ارسال للامناء ولا علم من الحاكم اذا كانت صفة يعرف بها الشيء
وكذا يلزم الارسال او الذهاب اذا اراد التحليف على الاصل ان لم يعرفه * وان
عرف الحاكم الجنان * مثلاً * لم يلزم ارسال * للامناء اليه ولا الذهاب اليه
بنفسه * بصفة كانت * اي الشهادة * في حكم اوقاف * بان يحكم ان اتعده فيه
فلان للعبارة * او تحليف * وان لم يعرف الحاكم ذلك لزمه الارسال على حسب
ما تقدم ومعنى التحليف ان يجب اليقين على المنكر انه ما باع هذا الاصل او ما اصدقه
او ما وهبه او نحو ذلك او اثبت له من حلف من مدعيه او نحو ذلك ففي كل ذلك ان عرفه
الحاكم لا يلزم ارسال الامناء اليه * ولا * يلزمه ارسال او ذهاب اليه ايضاً ولم

بان يكون في اميني
المشتري عيب لم يطلع عليه
فان لم يذكرهما باسميهما
ضمن حين بان عيبهما
وبطل الحكم بهما ولا يضمن
ان قال الاما يكسر العلم
ولو انكسر وان لم يذكر
شهادة الصفة او البتات ثم
ذكرهما لم تقبل وان عرف
الحاكم الجنان لم يلزم ارسال
بصفة كانت في حكم او
اقتداء او تحليف ولا

يعرف في حكم متعلق بارسال بدمنة وهي جميع ما يملكه الانسان في
بلدة كذا او اقليم كذا او في حكم تسمية منها في بيع او اصدان او غيرها
بكنية ورهن وغير ذلك من العقود ولا ذكر من ناس لناس في حكمه وليس
عليها اي على الشاهدين ذكر صفة او بتات ولا من ناس لناس فيما يرجع
الى الدمنة من الشهادة ويشهدا ان حذف النون تخفيفا وهو ضعيف ولعله
جواب لمخدوف اي وان اقر بالدمنة او تسمية منها لاحد يشهدا للمقرله
كذلك اي بلا ذكر من ناس لناس ولا ذكر صفة او بتات ان جحد المقر
او حذف النون منه على انه جواب مقدم على قول المكوفيين يجوز تقديمه
وان شهدا لامرأة على دمنة او تسمية في صداق او غيره للزوجة او
غيرها وذكر امكنة او شجرة او نحو ذلك منها او من التسمية قد
استثنت في لم تدخل فيه اي في الصداق او غيره لم تلزها معرفتها
اي معرفة تلك الامكنة في تحمل الشهادة ولا في اداها ولا الحاكم فلا
يلزمه الارسال اليها ولا الذهاب اذا اراد الحكم او التحليف او الاقامة وذلك
كله فيما يتعلق بتحمل الشهادة واداءها والحكم والتحليف والارسال ونحو ذلك
واما البائع والمشتري وغيرهما من العاقدين كالزاجرين والمرتهن فلا بد لهم من معرفة
التسمية كما لا بد لهم من معرفة الخاص وفي جهاتها ما في جنس الخاص وقد مر في
اليوم وافاد كلام المصنف كاصله ان المشهود به لا بد ان يكون معلوم الصفة او
البتات الا ما استثني وذلك معلوم من كون الحاكم لا يقبل الا من قال اشهد
بالصفة او البتات ولا يحكم الا بد ارسال الامناء على ما مر في الديوان تجوز الشهادة
على ما حضر لا ما غاب الا الاصل فتجوز الشهادة عليه اذا حد بمحدود معلوم
فان لم يسمو له الحدود فلا تجوز شهادتهم والمجهول لا تجوز عايه كقصعة شعيراما
لا يعبر من الانية والسيوف في غمده والطعام في المطمورة وان ظهر بعض من ذلك
جازت عليه ويقول الحاكم لا تشهدوا على ما غاب اذا كان لا يعرف اذا غاب كالدراهم
والجبوب وان شهدوا عليه كذلك وهو حاضر بد ما غاب عنهم فشهادتهم جائزة
ويحكم الحاكم بذلك ويكل امرهم الى الله والله اعلم تتمات الاولى اذا اراد الشهادة

في حكم بدمنة او تسمية
منها في بيع او اصدان وليس
عليها ذكر صفة او بتات
ولا من ناس لناس ويشهدا
للمقرله كذلك ان جحد
المقران شهدا لامرأة على
دمنة في صداق وذكر
امكنة منها لم تدخل فيه
لمعرفة معرفتها ولا الحاكم
اذا اراد الحكم

قال اشهدا وشهدت او نحو ذلك ولا يذكر ما شهد به بلا لفظ للشهادة وقيل يجوز
بلا ذكر لفظ الشهادة يسمى كلامه مع ذلك شهادة وعلى الاول ان لم يذكر لفظ الشهادة
كان اخبر بالاجزى الا حيث يجزي الخبر وقيل يسمى شهادة لكن يخاف عليه الاثم
لانه شهادة بالقطع ولا يعلم الغيب ففي الاثر فاذا اشهده واقر عنده فشهد بالقطع ان
عليه كذا فشهادة على الغيب وخيف ان تكون زورا عند الله ولا يلزمه الضمان لانه
تناول على المعنى وعليه التوبة واذا اراد الشهود ان يشهدوا فلما ينبغي لكل واحد
منهم ان يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول شهدت بكذا وان لم يحضر
ما يشهد به وصنعه بصفته ويقول الاخر ما قل الاول وان قال شهدت بما شهد به
هذا لم يجزه وقيل يجزيه وان قل شهدت بمثل ما شهد به فلا مثال تختلف فلا
يجزيه ذلك وان قال شهدت لهذا الرجل على هذا الرجل بكذا جاز وان
قال علمت او سمعت او عرفت ان لهذا الرجل على هذا الرجل كذا وكذا فلا
يجوز ومنهم من يرخص في قوله علمت او عرفت وقد ذكرت الرخصة في قوله
سمعت ايضا وان قال شهدت انه او بانه او بكذا او شهدت ايها الحاكم او شهدت
على كذا وكذا او قال يا هذا الرجل له على هذا الرجل كذا وكذا او قال شهدت
يا هذا الشيء لفلان او شهدت يا عشرة دفاتر لهذا الرجل على هذا الرجل او قل
شهدت ايها الناس او قال الله على الشهادة ان لهذا الرجل على هذا الرجل كذا وكذا
او قال شهدت شهادة يستلني الله عنها يوم القيامة ان لهذا الرجل على هذا الرجل كذا
فان هذه الالفاظ كلها لا تجوز ومنهم من يرخص وان قل شهدت لهذا الرجل على
هذا الرجل بكذا وكذا هذا الوقت او عند الله او ان شاء الله او ان اصبحت المعونة
او شهدت بما شهد به هذا الرجل او شهدت ان ابي فلان او اراد فلان فلا يجوز
هذا كله وان قال شهدت فقطع ذلك بكلام او بغيره ثم استدرك ما بقي له بعد ذلك
فلا يجوز هذا وان قال شهدت ان لهذا الرجل على هذا الرجل كذا وكذا ولم يبين
بم كان له عليه فلا يجوز ذلك الا ان استدرك وقال بكذا وكذا قبل ان ياخذ في
عمل غير ذلك وقيل ما لم يقم من ذلك المجلس وكذا ان قال له عليه
كذا وكذا ولم يقل شهدت فانه يستدرك ذلك ويقول شهدت بذلك ما لم يقطعهم

بشيء وان قال له الحاكم او المدعي او غيرهما من الناس شهدت بذلك فذكره
 قل شهدت بذلك فلا يشتغل به في ذلك ومنهم من يقول تجوز شهادته في ذلك
 ما لم يقطعها بعمل وان قال شهدت انه قد اساف هذا الرجل لهذا الرجل كذا وكذا
 او باع له او اصدق لهذه المرأة كذا وكذا ولم يقل له عاينه فلا تجوز شهادته في
 ذلك وقيل غير ذلك واما ان قل شهدت انه قد سرق له كذا وكذا فشهادتهم
 جائزة في ذلك والله اعلم * الثانية واذا اختلف رجلان الى الحاكم وانكر المدعي
 عليه ما ادعى قبله فليكلف الحاكم المدعي ان يأتي بالدية فان احضر بينته فليات
 بها وان ادعى ان بينته غائبة فليؤجل له الحاكم اجلا يأتي فيه بينته على قدر بعد
 الارض وقربها فان اتى بينته عند ذلك الاجل والا وجه عليه القضاء الا ان اتى
 بعذر بين فانه يزيد له اجلاء اخر ما لم يعلم منه المطول وان اتى بشهوده فبطلت شهادتهم
 فادعى ان له شهودا غيرهم فانه يؤجل له ايضا اجل يأتي بهم اليه فان اتى بهم
 الى ذلك الاجل فشهدوا عند الحاكم فبطلت ايضا شهادتهم ثم ادعى ان له شهودا
 اخرين فانه يحتج عليه الحاكم في المرة الثالثة ان يحضر كل ماله من الشهود
 وفي الاثر من ادعى بينة اجل له الحاكم وكتب تاجيله فاذا اتى بها سمعها بمحض
 خصمه او وكيله ان وافاه والا سمعها الحاكم وكتبها واحتج عليه فان تخلف عن
 الموافاة لمريض او موت من يلزمه القيام به امر صاحبها بردها حتى يحضرها الخصم
 وان لم يضره في نفسه انفذ عليه سماعها اذا عدت بعد ان يحتج عليه ان كانت
 له حجة فيما صح عليه وان كان الطالب فقيرا عاجزا عن حمل البينة كتب له الى
 الوالي ان يسئل عنه من يعرفه من الصالحاء ان كان له مال او مقدرة فليرفع بينته
 او معه خصمه ويجعل لما ان يتوافقا في الاجل وينبغي للحاكم ان لا يغيب عنه من
 يكتب عنه الشهادة او غيرها ومن ادعى ما يدعي غيره فانه يؤجل له ما تاجل مالم
 يكن فاحشا مضرا وان كان في عبد او دابة او متاع امر ربه ان لا يغيبه ويؤجل
 بقدر ما يمكنه احضار بينته وكذا في الابرار من الدماء يؤجل كالحبوس وجميع اهل
 الاحداث وان لم يحتج على مدعي القتل في الدماء والاحداث بعد ما يستفرغ
 حبس المتهم اجل بقدر ما ينبغي بينته ان ادعى صحة وكذا مدعي الابرار

من الدين وقد صح عليه ليطاله يؤجل كذلك بكفيل وان زيفت بينته او
 ماتت واحتج باخرى اجل لها ايضا واحتج عليه انه ان لم يحضر جميع بيناته الى كذا
 بطلت حجته وقيل اكثره يؤجل ثلاثة ويحتج عليه في الثالث اني لا اوجلك اكثر من
 هذا ثم ينفذ ما صح عنده ابو عبد الله يؤجل ما تجيء بينته وبطل وبطل
 الاجل وان لم يحضرها عند تمام الاجل فانما يؤجل ثلاثة ويقول في الثالث اجلك
 هذا الاجل على ان تأتي بينتك فاذا انقضى ولم يات بها انفذ الحكم وان ادعى
 الخصم شهادة من لا يصحبه الى الحاكم من بلد وهو صحيح فلا يؤجل ولا يقبل
 منه شاهد عن شاهد وان احضرها بعده يومين او ثلاثا فلا تقطع حجته ولا تسمع
 بينته * الثالثة كل ما يجوز فيه لحز الامناء فرجعوا عن ذلك قبل ان يقدم
 فيه الحاكم من اثبتوه له فانه يشتغل بهم وان لم يرجعوا الا بعد ما اقدم الحاكم فلا
 يشتغل بهم وان قال ثلاثة نفر من اهل الجملة ان فلانا مات فقال امينان هو
 حي فقولما جائز وهو حي وان قل الامناء قد مات فلان فقال ثلاثة من اهل
 الجملة هو حي فلا يشتغل بهم وان قال الامناء مات ثم قال امينان هو حي فلا
 يشتغل بهم وقيل يشتغل وان قل ثلاثة من اهل الجملة هذا فلان بن فلان القلاني
 جاز وان قال الامناء بعد ذلك انه فلان بن فلان لغير الذي قال اهل الجملة فلا
 يشتغل بقول الامناء وقيل يشتغل بهم وان قال الامناء هذا فلان بن فلان القلاني
 وقال اهل الجملة انه فلان بن فلان لغير الذي قل الامناء فلا يشتغل بقولهم واذا
 شهد شديان ان هذا الرجل هو فلان بن فلان القلاني ثم رجعا عن شهادتهما بعد
 ما جرى الميراث فهما ضامنان لجميع الميراث الجاري بين اولادهم واولاد اولادهم
 مالم يتوبا ولا ضمان عليهما فيما حدث من الميراث بعد التوبة وكذلك ان شهدا
 على امة انها حرة فولدت اولادا او ورثت ميراثا فقولما ثم رجعا عن شهادتهما فهما
 ضامنان لقيمتها وقيمة اولادها وصداقها وخدمتها لسيدتها وما تلف مما ورثت
 وما ورث اولادها بشهادتهما ضمن ذلك لمن اتلفاه وان شهدا على الحرة انها
 امة ثم رجعا عن شهادتهما فلا يشتغل بقولهما فليهما ان يرداها بما عزوهان ويردا
 جميع ما ولدت وان لم يقدر عليها ضمنا ديتها وصداقها وخدمتها لورثتها ويضمن في

اولاها ما يضمن في ائمتهم وان رجعت بعد فقالت لم يسنني احد ولم يستخذي مني فلا شيء عليه فان ادعت انها استخدمت ووطئت دفنا لها خدمتها وصدقها وان دفنا لورثتها شيئا قبل ذلك في هذه المعاني فلا يرجع عليهم بما دفع لهم وان لم يلما لها ورثة فتصدقا بصدقها وديتها على الفقراء ثم قدمت الحرة نفسها فدفعها لها صدقها وخدمتها فلا يرجع على الفقراء بشيء وان تبين لها انها قد ماتت فعليهما خدمتها وصدقها وليس عليهما من ديتهما شيء واذا شهد شاهدان ان فلانا حالف بعق امته انها لا تدخل هذا البيت وشهد شاهدان اخوان انها قد دخلت ذلك البيت بعد ما حلف لها سيدها فحكم الحاكم بعقها ثم رجع الشهود اجمعون فلشاهدان باليمين ضامنان لقيمتها وان رجع الشاهدان بالدخول وحدهما ضمنا وان رجع الشاهدان باليمين بعد رجوع عليهما الشاهدان بالدخول بما غرما وان شهد شاهدان ان فلانا تزوج فلانة ورجعا فلا يشتغل بهما وعليهما التوبة وان مات الرجل او المرأة المشهود عليهما فورث احدهما الاخر فالشاهدان ضامنان لذلك واذا شهد شاهدان ان فلانا طلق امراته وقد مسها فحكم الحاكم بطلاقها فرجعا فلا يشتغل برجوعهما ويضمنان للزوج ما اصدق لامراته وان لم تكن اقريضة ضمنا صدق المثل للزوج وان فرض لها الزوج ولم يمسها ضمنا للزوج نصف اقريضة وان لم تكن اقريضة ولم يمس الزوج فهما ضامنان للمثمة للزوج وان شهدا على الطلاق ورجع حي ورجعا بعد موته فلا يضمنان من الميراث شيئا واما ان مات الزوج فشهدا بعد موته انه طلق امراته ثلاثا قبل موته ثم رجعا عن شهادتهما فهما ضامنان للمرأة ميراثها منه وان شهد شاهدان على رجل انه حالف لامراته بطلاقها ثلاثا لا تدخل هذا البيت فشهد شاهدان اخوان انها قد دخلت ذلك البيت بعد اليمين ثم رجع الشهود كلهم اجمعون فالجواب كالجواب في الحالف بالعق واذا استمسك رجل بامراته انه قد فادها فأتى على ذلك بينة عالة ففرق الحاكم بينهما ثم بعد ذلك رجع الشاهدان عن شهادتهما فانهما ضامنان للمرأة ما اتفقا لها من الصداق وكذلك الحاكم على هذا الحال فلا يجوز له الرجوع اليها في الحكم ولا فيما بينه وبين الله الا بالراجعة او بالنكاح وكذلك المرأة لا تجل له الى نفسها سبيلا في الحكم ولا

فيما بينهما وبين الله ولو علمت برجوع الشاهدين الا بالراجعة او بالنكاح وان ادعت على زوجها انه ظلمها او فادها فأتت بالينة على ذلك فحكم الحاكم بالطلاق او بالفداء على زوجها فرجع الشاهدان عن شهادتهما فان الزوج يرجع اليها من حيث لم يجعل الى نفسه سبيلا وكذا المرأة على هذا الحل ولو لم يرجع الشاهدان اذا لم يكن بينهما الطلاق ولا الفداء ولا يتزوج حتى تعلم من زوجها الطلاق او الفداء ولا يجوز لزوجها ان يتزوج اختها ولا الخامسة حتى تبين منه واما في الوجه الذي ادعى عليها الزوج الطلاق او الفداء فأتى على ذلك بالينة ثم رجع الشاهدان بعد الحكم فانها تعتد وتتزوج رجعا اولم يرجعا ويتزوج اختها اذا تمت عدتها واذا شهد شاهدان ان فلان على فلان كذا وكذا دينارا فحكم له بها الحاكم فرجعا فلا يشتغل بهما وضمنا للمشهود عليه ما اتفقا له بشهادتهما وجميع غلاته وما نما قبل ان يتوبا وليس عليهما مما نما بعد التوبة شيء وان مات المشهود عليه وورثه الشاهدان فان ورثا ماله كله فليس عليهما الا التوبة لانهما لم يتفقا الا ما لهما ويجوز لهما ان باخذهما من مال المشهود له من حيث لم يجعل الى انفسهما سبيلا وان واث معهما غيرهما ضمنا لمن ورث معهما سهمه من الميراث وان مات المشهود له فورثه الشاهدان غرما للمشهود عليه وان مات المشهود له فورثه المشهود عليه كله ولم يرث غيره فيه شيئا فليس على الشاهدين شيء وان ورث معه غيره ضمنا ما يقابل الوارث الذي معه وان غرم الشاهدان من انفسهما اخذا ما غرما من مال المشهود له من حيث لا يجملان الى انفسهما سبيلا وان مات المشهود عليه فورثه المشهود له كله ولم يرث معه احد فليس على الشاهدين شيء الا التوبة وان ورث معه غيره فعليهما ان يغرما ما ورث الذي ورث معه واذا شهد شاهدان على ارض رجل او على اشجاره انها مشاع فأثبت الحاكم ذلك للمشاع فرجعا عن شهادتهما ضمنا لصاحب الارض والاشجار وكذلك ان شهدا على ارض المشاع او اشجاره انها لهذا الرجل فحكم له الحاكم بهما ثم رجعا عن شهادتهما ضمنا لاهل المشاع واذا شهد شاهدان على رجل انه قتل رجلا بالتعمدية فقتله الولي ثم رجعا قتلا به فان رجعا واحد قتل وقيل يغرمان

الدية اذا رجعا وان رجع واحد غرمها وقيل نصفها وان شهدا على رجل
انه قتل رجلا خطأ فحكم الحاكم على العاقلة بالدية فرجعا فلا يشتغل بهما
ولتغرم العاقلة وعليهما غرم الدية لهم ان اعطوها وان شهدا على
ما دون النفس من الجراحات فاخذ للجروح القصاص او الدية فرجع الشاهدان
ضمننا للمقتص منه الدية وكذلك الخطاء على هذا الحال وان شهدت امرأتان
ورجل على رجل انه قتل رجلا فقتل المشهود عليه فرجعت احدى الرايتين
فانها تضمن الدية وقيل عليها ضمان ربع الدية وقيل نصف الدية
وان رجعا فعليهما النصف وكذا ان رجعا مع الرجل فعليهما النصف
وعلى الرجل النصف وان شهدت اربع نسوة مع رجل على رجل انه قتل
رجلا فقتله ولي المقتول فرجعت احداهن او اثنتان فلا ضمان عليهما وان
رجعت احدى البقيتين ضمنت الثلاث الراجعات ربع الدية بينهن اثلاثا وان
رجعت الرابعة ضمن نصف الدية بينهن ارباعا وان رجع الرجل ضمن النصف
الاخر وكذلك ان رجعا فعليهن نصف على الرؤس وديه نصف وكذا ان
كثر النساء مع الرجل وان شهد اربعة رجال على رجل انه زنى وهو
محسن فرجه الامام ثم رجعا فقتلوا ولا يرثونه ان كانوا ورثته وقيل لا يقتلون
وعليهم الدية وان رجع بعض ضمن منابه من الدية وان لم يحسن فجلده القاضي
او الامام فرجعوا ضمنوا الارش ومن مات بالجلد ضمنوا الدية وان رجعوا قبل
ان يتم الجلد او الرجم اشتغل بهم وقيل لا فيتم الجلد او الرجم وضمنوا دية
ما فعل الامام قبل ان يرجعوا او القاضي وان شهد اربعة على الزنى وشهد
اثنتان انه محسن فرجه الامام ثم رجعوا ضمنوا سواء على الرؤس وقيل
يضمن شهود الزنى نصف الدية وشاهد الاحصان النصف الاخر وقيل لا ضمان
عليهما وان شهد رجلان على رجل انه طلق امراته ثلاثا وشهد اربعة انه
جامعها بعد الطلاق فانه يحد وان رجعوا كلهم بعد ما رجه الامام فانه
اعلم وان شهد رجلان على رجل انه قذف رجلان فعنده الامام ثم رجعا
عن شهادتهما فانهما لا يضمنان الا الدية وليس عليهما حد وان شهدا على

رجل انه شرب الخمر فحده الامام ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا دية
ولا يحداهما الامام وكذلك ان شهدا على رجل انه سرق من الخزانة ما يجب
به عليه القطع فقطع الامام يده فرجعا ضمننا دية اليد وكذلك كل من شهد على رجل
او امرأة بما يجب به عليه الحد او النكال او التعزير او الادب فاقام عليه الامام ذلك
ثم رجعوا ولا غرم على من رجع عن شهادته بسبب قبل الحكم بها واذا رجع وقد بقي
من يثبت الحكم به بدون الرجوع وقد حكم الحاكم بهم وقصد الحكم بهم ضمن الرجوع
منابه وقيل لا ضمان عليه لوجود من يتم الحكم به دونه وفي الاثر اذا قصد الحاكم الحكم
بشاهدين وحكم فرجع احدهما غرم الكل لانه لولا لم تجز شهادة الاخر قال الشيخ
خمس صاحب المنهاج ارجوانه راي جابر ومسلم وابي علي وابي الحواري وقيل النصف
لانه لولا الاخر لم تجز شهادته هو وهو قول ابي الموثر واذا رجع الشاهدان بالقتل
قتلا ان قال شهدنا عليه عمدا بزور وقيل يختار الولي واحدا فيقتله ويرد الباقي على
وارثه نصف الدية وكذا ان كانوا اكثر او اتلفوا اعضوا فان رجع واحد فالصاحب
الحق ان يقتص منه ويرد عليه مناب من شهد معه وكل شهادة رجع عنها شاهد بها
لسهوا ونسيان فانه غارم ما اتلف بها مما لا قصاص عليه فيه واذا ظهر للحاكم بطلان
الشهادة بعد الحكم فلا غرم عليه ولكن ان قام الشيء رده وان شهدا بالطلاق فتزوجت
فرجعا رجعت للاول وقيل ترجع ما لم تتزوج وقيل لا ترجع اليه بعد الحكم بالطلاق
ولو لم تتزوج الابراجمة او تجديد نكاح وبغرم ان الصداق ولا تفرق عن الاخير وان
شهد ثلاثة على رجل بالقتل فضربه الولي فقطع يده فرجع احدهم فلا ضمان
عليه عند عزان لنهام الشهادة بذونه فان ضربه اخرى فقطع انفه ثم رجع احدهم
فعلى الاول والثاني نصف دية اليد وعلى الثاني نصف دية الانف واذا رجع احد
شهود الثاني فعليه غرم ربع الدية وان قال تعدت قتله فللولي قتله والوفى في الحد
ولا حد ولا قتل ولا دية على الباقيين وقال ابو علي يلزم الحد من رجع منهم وان رجم
بهم ثم رجعوا ورد على ورثتهم دية ثلاثة وان رجع احدهم رجم وان قالوا تعدنا
قتله قتلوا ورد الفضل عن واحدة وان قالوا شبهه لهم اعطوا الدية وقيل اذا رجع
واحد اعطى الدية كلها لان شهادة الثلاثة تمت به والله اعلم * الرابعة ان كانت

ارض بيد رجل ورثها من ابيه وابوه من ابيه الى ثلاثة اجداد فمن شهد له بها جاز وكذا الارث من غير الاء وكذا غير الارض وقيل يشهد له باليد او بالارث واليد شهادة بالملك الابني ادم فلا شهادة على العبودية الا ببيان واذا كان شيء بيد انسان فقيل يجوز ان يشهد له انه له وقيل لا بل يقول الشاهد انه في يده فيحكم له واذا علم انه وهب له واشتراه او ورثه او دخله بوجه ما فقيل يشهد بما علم من ذلك فيحكم له به وقيل يجوز ان يشهد بالقطع انه له والله اعلم **باب** في استيداع الشهادة اختلفوا في جوازه فقيل يجوز وهو قول الاكثر وقيل لا يجوز ففي الديوان ومنهم من يقول لا يجوز استيداع الشهادة له وقيل استيداعها لضرورة مرض او سفر او نحوها فقط واختلف الاكثر فقيل يجوز مطلقا وقال اصحابنا يجوز في جميع الشهادات الا في الحدود والقصاص كما قال **باب** جاز ايداعها في غير حد **باب** شامل للادب **باب** او قصاص **باب** له ظم شأنها ولان الحد ليس حقا لاحد وان ترك الايداع حتى سافر او مات فلا عليه لان التضييع لم يجز من قبله بل على من له الحق التوثيق ولا يجوز ايداعها الا **باب** باذن ربها لانها امانة له عند الشاهدين وحق له فلا تبرأ ذمتها منها الا باذنه ويستودعها فيمن علم به المشهود له ورضيه وقيل المستودع فيه الايداع ولا يحتاج الى اذن المشهود عليه واما الحدود والقصاص فلا تجوز باذن ولا بدونه ودخل في قوله باذن ربها ان يتحملا من اول على انه ان اراد اودعه او بيان الشهادة على القصاص ان يشهد الشاهدان ان الحاكم حكم لفلان ان يقتص من فلان في كذا او يشهدا بانه فعل فلان في فلان كذا مما ينبغي القصاص او بان الحاكم حكم على فلان بالجلد او بالقطع او نحو ذلك يشهدا الحاكم او لم يشهدا او انه فعل فلان كذا مما يوجب جلدا او نحو ذلك **باب** جاز **باب** بدونه في مرض شديد او سفر بعيد **باب** سفر ثلاثة ايام وذلك بان يخاف الموت او انقطاع الكلام قبل ان ياخذ الاذن من صاحبها في ايداعها او خاف ان لا يلتقي معه للسفر قبل ان ياخذ الاذن في ذلك فان امكنه الاستيدان بان حضر عنده صاحبها فلا يستودعها الا باذنه فان قصرا وجهل او نسي حتى غاب صاحبها او غاب عنه جاز له الاستيداع ايضا وتاب من نقصيره كذا قيل والذي عندي انه لا استيدان عليه في ذلك ولو امكنه لانه ان لم يستودعها

باب

جاز ايداعها في غير حد
او قصاص باذن ربها وبدونه
في مرض شديد او سفر بعيد

تلفت وهو ظاهر المصنف واصحله والذي في الديوان مانصه ولا يستودع الشهود شهادتهم الا باذن صاحب الشهادة الا ان خافوا على انفسهم الموت بالمرض او السفر فانهم يستودعونها ولا يحتاجون في ذلك الى اذن صاحب الشهادة اه فظاهره انه ان لم يخف الموت لم يجز له ان يودعها الا باذن وان جاءه امينان وقالوا عن صاحبها لمن تحمها انه اجاز لك ايداعها فله ايداعها سواء صح او مرض اقام او سافر وكذا يجوز لمن خاف الموت بعدوا او غيره ان يودعها بلا اذن ويجب على من يودع الشهادة ان يخبر صاحبها بمن يودعها فيه ما امكنه لئلا تضيع وقيل لا يلزمه اخبار لان الامناء هم الذين يقومون بما يليق فيوصلون الامانة لصاحبها **باب** ويشهد بها كما تقام عند حاكم **باب** بان يقول من اودعت عنده او اراد تبليغها عندي شهادة بتات او صفة حيث يلزم ذلك وغير ذلك مما يلزم في اداء الشهادة حيث يلزم ويخبر انها شهادة ايداع **باب** وجوز الخبر في ذلك **باب** الاستيداع بلا ذكر للشهادة بان يقول مثلاً لفلان على فلان كذا وكذا ويذكر الايداع على هذا القول او لا يذكره لانه لم يذكر لفظ الشهادة ويحتمل ان يريد بقوله يشهد بها انه ياخذها ممن يودعها فيه كما يودعها عند الحاكم بان يذكر له المودع انها عندي بالبتات او بالصفة فياخذها عنه كذلك وجوز الاخبار من مريد الايداع في غيره وهذا الاحتمال اولى لان التفسير الاول قد اشار اليه اخر الباب وفي الديوان اذا اراد الشاهدان ان يستودعا فانه يقول كل واحد منهما شهدت ان لهذا الرجل على هذا الرجل او على فلان بن فلان بن فلان الفلاني كذا وكذا من قبل كذا وكذا فان طلب اليكما ان تشهدا له فاشهدا له على ما اشهدتكما عليه فاني قد شهدت به ومنهم من يقول لا يحتاج ان يزيد اني قد شهدت به لانه قد شهد بذلك في اول كلامه وقيل يقول لما قد شهدت ان لهذا الرجل على هذا الرجل كذا وكذا من قبل كذا فان طلبكما ان تشهدا له فاشهدا له بشهادتي اه **باب** ولا تودع **باب** الشهادة **باب** الا في الامناء في الدين **باب** لئلا يزيدوا على المشهود عليه او يضروه او ينقصوا عن المشهود له او يكتتموها او يضروه او يردوها الحاكم فيكون من تضيع مال الناس والامناء في الدين هم اهل الولاية ولا تودع في اهل الخيانة ولا الموقوف فيه ولا في امناء الاموال

ويشهد بها كما تقام عند
حاكم وجوز الخبر في ذلك
ولا تودع الا في الامناء
في الدين

ولورضي صاحبها لانه تضيق للاموال ولا يجوز تضيق الاموال ولورضي صاحبه ولا
تؤخذ الا منهم * اي لا ياخذ احد شهادة تودع له الا ان كان الذي يودعها اياه
امينا في الدين لثلا يكون الذي يريد ايداعها قد اخذها كما لا يجوز او كانت على مالا
يجوز كرها مكتوم او زاد فيها او نقص ولم ينعوا تحملها على غير المتولى اوله لعدم ورود
النص على المنع ونفس الايداع كالتحمل لان الايداع فرع وترخيص فضيق فيه
* وجاز * عند بعض العلماء ايداعها * في الامناء في المال * واخذها منهم اي
الذين ثبتت امانتهم في المال لا يخونون فيه * كما جوزت شهادتهم * ولو لم يكونوا
من اهل الولاية ولو لم يعينهم صاحبها وان رضي صاحبها ان يودعوها في الموقوف
فيه او المتبرأ منه فلا يفعلوا وقيل يجوز وفي الديوان لا يستودع الشهود شهادتهم الا
في الامناء الا ان قال لهم صاحبها استودعوا لي شهادتي في هؤلاء الرجال اه فاشترطوا
رحمهم الله في ايداعها في غير الامين باذن صاحبها ان يعينه لم صاحبها الا ان الامناء
يحمل امناء الدين او امناء الاموال * وجاز فيها الرد * اي ان يرد لها من اودعت
فيه الى من اودعها فيه * مالم يتوار بعضهم عن بعض * لانه ان توارى بعض عن
بعض امكن ان يكون قد حكم بها الحاكم او غيره وقد اودعها المودع فيه ايضاً غيره
فيودي ذلك اخذ الحق مرتين وايضاً اذا اودعها من اودعت فيه فليست في يده
فضلا عن ان يرد لها فاذا لم يتواروا كان ذلك مامونا وسواء في ذلك طلب الرد
صاحبها او الشهود واقتصر في الديوان على ذكر ما اذا طلبه صاحبها اذ قالوا وان
قل صاحب الشهادة ردوا لي شهادتي في شهودي الاولين فلا يشتملوا بقوله الا على
وجه الاستوداع ومنهم من يقول ان لم يتوار عنهم فانهم يردونها في الاولين
فتكون عندهم بما كانت به عندهم اولا اه وجاز للمودع فيه ان يرد لها ان لم يودعها
ويحكم بها ولو كان لا يجوز لمودعها قبول ردها اذ غاب قدر ما يودعها * وان نزع
الاولون * وهم متحملوا الشهادة * قولهم * ولو بلا حضور المودع فيه * فلا
يشهد بها الاخرون * وهم الذين اودعت فيهم وكذا اذا كان ايداع بعد ايداع
فاذا نزع المودعون الاولون قولهم فلا يشهد بها المودعون بعدهم لانهم
اخذوها من الاولين والاولون قد تركوها قبل الحكم بها فبطلت وان نزعها المودع

ولا تؤخذ الا منهم وجاز
في الامناء في المال كما
جوزت شهادتهم وجاز
فيها الرد مالم يتوار بعضهم
عن بعض وان نزع
الاولون قولهم فلا يشهد
بها الاخرون

المتوسط بطلت عن كل من بعده من المودع فيه وصحت فيمن قبله من المودع فيهم
اصلها انه كالوديعة في المال يرد لها من استودعها وفي الديوان ومن اخذ شهادة
الاستوداع من امين ففعل كبيرة شهد بها ولا يتركها لحدثه وقيل لا يشهد وان
قال اللذان استودعا الشهادة للذين استودعاها بما لا تشهدوا شهدنا كم عليه فانا قد رجعنا من
ذلك وتبنا الى الله منه فلا يشتغلوا بهم وقيل لا يشهدوا بها وان تبين لمن اخذ
الشهادة انه اخذها من العبد او المشرک او النساء فقط ولم يعلموا فلا يشهدوا بها
وان استودعها الامناء في العبيد او المشرکين او النساء وحدهن فتبين لم بعد
فلا يشهدوا بها وقد خرجت منهم ولا ضمان عليهم الا ان تعدوا فيضمنوا الا ان
امرهم صاحب الشهادة بذلك فلا ضمان ولكن لا يفعلوا ذاك اه وكذلك المجانين
والاطفل * ولا يلزمهم * اي الذين اودعت فيهم * ذكر من اخذوها عنه *
وهو متحمل الشهادة وكذا ان اودعها مودع او تعدد الايداع اكثر من ذلك لا يلزم
ان يذكر المودع فيه الذي اودعه اياها * اذا شهدوا عند الحاكم الا ان يقولوا *
الاستثناء منقطع اي لكن يلزمهم ان يقولوا * شهادة ايداع عندنا * برفع شهادة
اي يقولون للحاكم عندنا شهادة ايداع ثم يودونها او بالنصب وعليه فيتعلق عند
بايداع اي شهدنا شهادة ايداع عندنا او منصوب بالقول اي يذكروا ذلك اللفظ
وان ذكروا من اخذوها عنه جاز بلا لزوم * ويودعها واحد في اثنين وفي اكثر *
بلا حد * وهم * كلهم ولو كثروا * بمثابة * شاهد * واحد * لانهم اخذوا
عن رجل واحد وسواء اودعهم واحد او احدا بحضرة بعض مع بعض او بغيبة او
اودعهم بمرة * وان اخذ واحد عن واحد فيما جاز فيه * واحد عن واحد كالمرض
والسفر ونحوها من احوال الاضطرار والضيق * فلا يخبر بانها ايداع * لثلا يبطلها
الحاكم لان الواحد عن الواحد ربع الشهادة فاذا لم يخبر بانها ايداع توهم الحاكم
انه متحمل الشهادة لا مودع فيه فيحكم به مع شاهد اخر ولا اثم على المودع في عدم
الاخبار لانه قد صحت عنده الشهادة بالايداع * ولا يجوز للحاكم شهادته وحده
ان اخبر * باخذها عنه * اي عن الواحد لانه ربع شهادة بخلاف ماله
اودعها ذلك الواحد في اخر ايضاً وشهد بها واخبر ايضاً فانه تتم بهما شهادة رجل

ولا يلزمهم ذكر من
اخذوها عنه اذا شهدوا
عند الحاكم الا ان يقولوا
شهادة ايداع عندنا
ويودعها واحد في اثنين
وفي اكثر وهم بمثابة واحد
وان اخذ واحد عن واحد
فيما جاز فيه فلا يخبر بانها
ايداع ولا يجوز للحاكم
شهادته وحده ان اخبر
باخذها عنه

واحد فان جاء شاهد آخر غير الذي اودعها او شاهدان تحملا عن شاهد آخر او مودع فيه ولم يخبر بالايديع فذلك شهادة عدلين * وضمن * عند الله ما حكم به الحاكم * ان اراد * باخباره بانه اخذها عن واحد * ابطال شهادته * بحق فلا يشكل العمد ولا الخطا بان يقال الخطا لا يزيل الضمان * بعد * اي بعد ابطالها وهو متعاقب بضمن ويجوز ان يكون المعنى ان هناك شيئين عدم تجوز الحاكم شهادته وبعد ذلك ضمانه ولو اسقط لفظ بعد كان اولي وليس الاخذ عن واحد فيدا فان الواحد لو اخذ عن شاهدين اثنين او اكثر لنحو مريض او سفر لم يخبر الحاكم ايضا بانها شهادة ايداع لانه لو اخبره لم يجوز شهادته فيضمن ان اراد ابطالها وقيل لا ضمان عليه وان لم يرد الابطال بل جهل انها تبطل او علم ولكن اخبر امانة غير الابطال لم يضمن لانه اخبر وان اخذها اثنان عن واحد فاخبر عن اخذها عنه فان كان امينا عند الحاكم فشهادتهما جائزة مع الشاهد الاخر وان كان غير امين فلا يجوزهما الحاكم وان اراد بذلك بطلان شهادتهما فمما ضامدان وان اخبر جهلا انه اخذها من واحد لجهله او لنسيانه او لداع غير قصد الابطال لم يضمن وان شهد احدهما بشهادة نفسه وشهد الاخر بشهادة الاستوداع فلا تجوز شهادته الا في الوجه الذي باخذها فيه واحد عن واحد مثل المرض والسفر ومنهم من يقول شهادته جائزة ولو اخبر بذلك وان رجع من استودع الشهادة بعد الحكم بضمن وان رجع بعد ذلك من استودعت فيه لم يضمن وان رجعوا مآلا لم يضمن من استودعت فيه وان رجع من استودعت فيه اولا ضمن وان رجع بعد ذلك من استودعها رجع عليه بما غرم * ويودع مريض ومسافر * ونحوهما من اهل الضرورة * في واحد * ان لم يجدوا الا واحدا * ولا يشهد بها * هذا الواحد * ان برئ * المريض الذي اودعها من مرضه * او رجع * المسافر الذي اودعها من سفره او زالت الضرورة التي اسأغت الايداع في واحد وفي الديوان وانما يستودع الشهادة واحد في اثنين الا المرض والسفر فانه يستودع فيهما واحد في واحد وهو قول ابي عبيدة مسلم بن ابي كريمة رضي الله عنه وذكر عن ضام رحم الله انه قال يستودع واحد في واحد في جميع ما يجوز فيه الاستوداع وان استودع المريض او المسافر شهادته فبرئ المريض

وضمن ان اراد ابطال شهادته بعد ويودع مريض ومسافر في واحد ولا يشهد بها ان برئ او رجع

او رجع المسافر فلا يشهد بها من استودعها ولا من استودعت فيه واما ان استودعها واحد في اثنين فانه يشهد بها من استودعت فيه ولا يشهد بها من استودعها ولومات من استودعت فيه وان رجع الذين استودعت فيهم فاستودعها في الذين استودعها فيهم اولا لجائز ويشهدون بها انها شهادة الاستوداع ولا يشهدوا بها بما كانت به عندهم اولا وان كانت فيهم شهادة الاستوداع فان ذلك المدعى عليه عندهم فانهم يشهدون بالاستوداع ولا يشهدون بالافرار ومنهم من يقول يشهدون بما ارادوا وان باع شيئا او وهبه بحضرة الشهود فاستودع الشهود شهادتهم في البائع او الوهاب فلا يشهدوا بها وقيل يشهدون بها * و * ويستودعها * واحد في اثنين * او اكثر * وهما * اي ويستودعها الاثنان اللذان استودعها فيهما الواحد او الاكثر الذين استودعها فيهم الواحد * في اربعة * او اكثر او في اثنين او ثلاثة * وهم * اي ويستودعها الاربعة الذين استودعها فيهم الاثنان او ما فوقهما او يستودعها اكثر من الاربعة او اقل وهم من استودعها فيهم الاثنان او ما فوق الاثنين * في ثمانية * او اكثر * لافوق * اي لا يستودعها الثمانية في ستة عشر او اقل او اكثر فالحاصل ان الشهود والمودع فيه الاول والمودع فيه الثاني والثالث والرابع لعدد من يودعونها فيه وذلك بان يسمعا اثنان جميعا من كل واحد من اثنين او اثنان من كل واحد من الاربعة وما اشبه ذلك الا ان الرابع لا يودعها في الخامس والخامس لا يودعها في السادس وهكذا لانها لا يجوز الرابع ايداعها ولا يجوز اخذها عنه ولا تنتقل ولو اودعها ولا تبطل عنه بايداعها في الخامس وقيل يجوز ان يودعها الثمانية في ستة عشر واكثر واقل اعني انه قيل يجوز ان يودع المودع الرابع في المودع الخامس وقيل لانها في الاستوداع فيستودعها الرابع في الفريق الخامس والخامس في السادس وهكذا بلا نهاية وقيل لا تجاوز من استودعت فيهم اولا * وان مات احدهم او غاب او ارتد * او احدث ما تجوز به الشهادة * او جن فلا يشهد بها الباقون * لانهم كواحد ان تحملا * وتودعها امرأة في رجل * لانه في مقام امراتين * او امراتين * ويجوز ان تودعها في امرأة واحدة

وواحد في اثنين وما في اربعة وهم في ثمانية لافوق وان مات احدهم او غاب او ارتد او جن فلا يشهد بها الباقون وتودعها امرأة في رجل او امراتين

لضرورة مرض او سفر او نحوهما والكلام في الاخبار كما مر ومن يجزى ايداع رجل في رجل
واحد مطلقاً اجاز ايداع امرأة في امرأة مطلقاً وفي الديوان ياخذها الرجال عن الرجل
وعن النساء وياخذها النساء عن النساء والرجال وانما يستودع الرجل شهادته في
رجلين امينين او رجل وامرأتين ممن ترضون من الشهداء والمرأة تستودع شهادتها
في رجل او في امرأتين ومنهم من يقول لا تستودع المرأة شهادتها الا في رجلين
امينين حرين او رجل وامرأتين اه وفي الاثر جازت شهادة الاستيداع من حي
عن ميت ان حملها عنه بان يقول اشهد ان فلاناً اشهدني ان فلاناً اشهد ان عليه
لفلان كذا وقيل يقول اشهد على شهادة فلان ان اثنتان على فلان كذا وقد امرني
ان اودي عنه هذه الشهادة ولا اعلم انه رجع عنها وجازت من حية عن
ميتة لا عن حية الا رجلان او نحوهما وكذا عن حي فان شهد عدلان عن مريضين
او غائبين بان شهدا عن هذا وعن هذا اجازا عنهما وكذا عن رجل وامرأتين
لا عن اربع نسوة اذ لا يجوز عن شاهدين وجازت من رجل وامرأتين عن ميتين
لا من حي عن ميتين وجازت من حيتين عنهما مع حي وقيل لا يجوز عن حي او
ميت مطلقاً الا رجلان او عدلها وليس لاحد ان يشهد عن احداً الا ان اشهده عن
شهادته ويقبل الحاكم بينة عن بينة اذا غابت وعن نساء ولو كن في البلد وعن
لا يقدر ان يحضر عنده وعن امام وقاض اذا ولي الحكم غيرهما وقيل لا ان كانا في
بلد الحكم او في مجاسه ولا من ذمي عن مسلم مطلقاً وجاز عكسه للذمي او
عليه لا على مسلم لانه قيل كل شهادة احتملت عن مشهود عنه في وقت لو شهد بها
لردت قادية بعد ان جازت عنه لو شهد لم تجز على مشهود عليه الا ان كانت
رفعة من والد لولد فمات الوالد او من فاسق فتجوز عنه وكل شهادة احتملت عنه في
وقت لو شهد فيه لجازت ولم تود حتى صار بحال لو شهد فيها لردت لم تجز الا ان
سمات عن بصير ثم عي او عن عاقل ثم جن جازت ومن شهد عن شاهد ثم
طرح بطالت منهما وان طرح الاخر وعدل الاول جاز ان يشهد عنه غيره وان
اشهدت امرأة واحدا انها ارضعت فلاناً وفلاناً فليل لا تجوز عنها الا عدلان كما
لومات حاكم فاشهد واحد انه قضى لفلان بكذا لم يجز عنه الا عدلان وللمشهود

له ان يطلب الشاهد ان يشهد على شهادته وقيل في مشهد رجلين على شهادته ثم
غاب فلما قدم نسي وقد حفظها ان ابن محبوب لا يقبلها منها واذا شهدت امرأة
في حال تكوّن شهادتها فيه حجة كشهادة لا يتوصل اليها الرجال فشهد
واحد عنها بعد موتها فهو حجة وجازت شهادته بذلك * ومنع * اي ومنع
بعض العلماء الاستيداع * في الخبر * بان يكون الخبر عند رجل مما يرجع الى
الخصومة او مما لا يرجع اليها فلا يودعه عند غيره فان اودعه لم ينتقل عنه ولم
يبطل عنه ففي الديوان النقل لا يجوز الا في مشهور المال ثلاثة عن
ثلاثة وقيل النقل جائز في كل ما يجوز فيه المشهور وجائز ان ياخذ الامناء
عن اهل المشهور ويشهدوا بذلك اذا اخذوه قبل الخصومة ورخص ولو اخذوه بعدها
* والتهمة * بان يكون رجل امين اتهم انساناً في تعديته على مال احد او نفسه
فلا يودع تهمته كذلك او شهد ان الحاكم قد اخذه في التهمة فلا يودع ذلك كذلك
* كالتزكية والتجريح * بان يزكي الامين انساناً او يجرحه او يشهد له قد زكي
او جرح عند الحاكم فلا يودع تركيته كذلك ولو قال والتزكية بالواو لكان اولي
ولعله اختار الكاف لذكره التهمة قبله والتهمة تشبه التجريح ويستحضر بها ضدها
وهو التزكية * ومن اخذها * اي شهادة الايداع * بيات شهد بها * عند الحاكم
* كذلك * بيات بان يعرف الاصل المشهود عليه كما يعرفه الشهود * وان لم
يعرف الاصل اراه المودع اياه * عند الاستيداع ليشهد عند الحاكم بالبيات وان لم
يوره عند الاستيداع فاراه بعد ذلك قبل المحاكمة او بعدها وقبل قادية الشهادة جاز
وقيل لا * والا * يرههم * فالوقف * هل تجوز شهادتهم ومع هذا الوقف يجبرون
انها عند من اودعها فيهم هي بالبيات لانهم قد اخذوها عن هي عنده بالبيات ووجه
الوقف انهم لما كانوا بمنزلة اعتبر ان يعرفوا الاصل كما عرفه ولما لم يعرفوه لم يتوجه
الحكم بشهادة لم تود بالبيات ولا بالصفة وعندنا انها تجوز فيحقق الاصل ما هو واثبت
هو لثلاث تضيع الاموال وان كانت الشهادة بالصفة اودعت بالصفة واديت بالصفة
والله اعلم * باب * في الخبر يطلق بمعنى الاخبار وبمعنى ما يخبر به من الكلام
والاول هو الاصل والثاني اكثر وهو في عرف الفقهاء يطلق ايضاً على ما يذكره

ومنع في الخبر والتهمة
كالتزكية والتجريح ومن
اخذها بيات شهد بها
كذلك وان لم يعرف الاصل
اراه المودع اياه والا
فالوقف

* باب *

احد حقا لاحد على . اخر بلا ذكر لفظ شهد او شهدت ونحوهما من مادة الشهادة كما يدل عليه قول الديوان باب ما يجوز فيه خبر الامناء من غير ان يقولوا شهدنا فان قوله من غير ان يقولوا شهدنا ليس احترازا عن خبر يذكر فيه شهدنا لان هذا لا يوجد عندهم وان عبر به مخبر في هذا النوع فقد اخطا وانما قوله من غير ان يقولوا شهدنا من تعلقات لفظ الخبر كانه جيء به تلويحا الى معنى الخبر كما يعلم مثل من تتبع عبارات الديوان فاذا لم يقولوا شهدنا فانه خبر سواء كان شهادة فقصر وافي اداءها بدم ذكر الشهادة او لم تكن شهادة مثل ان يسمعوها بلا اشهاد او يسمعوها من الشهود بلا ايداع او لم يعملوا بالشهرة او يعرفوا الشيء في يد رجل ويطلق ايضا على ذكر مالا خصم فيه كالامامة والمال والولاية والبراءة ويطلق ايضا على شهادة غير الامناء ولو قالوا شهدنا ان فلان على فلان كذا والخبر عند قومنا ما يوجب الحق بلا يمين وهو خبر الخبر ويميز فيه عندهم واحد بلا يمين على المدعي ولا يثبت عندنا حكم بشاهد ويمين قال العاصمي

وواحد يميز في باب الخبر * واثنان اولى عند كل ذي نظر

وهو عندهم منائر للشهادة في حكمه لكونه يكفي فيه الواحد والشهادة يشترط فيها التعدد والعدالة وفي اشتراط العدالة في الخبر قولان عندهم ومثلوا بقول النصرائي الطبيب في الطب والجرح والعيب * جاز خبر الامناء * اثنتين فصاعدا ولم يقولوا شهدنا * في نكاح ونسب وموت ان لم يتناكر الخصمان * فان تناكرا * فانه * انه * تجب الشهادة * اي لا يثبت الا بالشهادة بان يتعملا الشهادة فيودوها او تودع فيهم فيودوها ويذكروا لفظ الشهادة * كما * تجب الشهادة * في الخلافة * على المال او الولد او الوصية او غير ذلك ولو لم يكن التناكر لانها اقوى تسليط على مال غيره فلا يترك يتصرف فيه ولا يميزه الحاكم ولا يجري الحاكم على مقتضاها الا بشهود بخلاف الموت والنسب والنكاح فليست تسليط على مال من اول الامر ولو ادت الى ذلك * وجوز فيها * اي واجاز بعض العلماء الخبر في الخلافة ما لم يقع تناكر فاذا وقع فلا * كما * ما جاز الخبر في * الرهن * من حيث ثبوته ومن حيث ثبوت اجله ونحو ذلك لكن * وان انكر الراهن * وذلك بمعونة

جاز خبر الامناء في نكاح ونسب وموت ان لم يتناكر الخصمان فتجب الشهادة كما في الخلافة وجوز فيها كالرهن وان انكر الراهن

كون الرهن مباحا في يد المرتن جائزا له فاجوز فيه الخبر فلو لم يكن في يد المرتن على قول جواز عدم القبض او على القول بانه يصح بلا قبض لكن يقضيه بعد فلا يجزى فيه الخبر الا ان لم يكن انكار * كما مر * بعض هذا في كتاب الرهن في الحائقة اذ قل وان اخلفنا في اجله كان قال الدين والرهن الى اجل الى قوله بين الراهن وان بالخبر والى قوله بعد ايضا وبين الراهن * وقبل تجب * الشهادة * مع الانكار * انكار الراهن كان الرهن غير مقبوض او مقبوضا واقتصر وافي الديوان على جواز خبر الامناء في الخلافة والرهن اذ قالوا باب ما يجوز فيه خبر الامناء من غير ان يقولوا شهدنا وذلك مثل ان قالوا هذا فلان ابن فلان الفلاني او قالوا مات فلان بن فلان الفلاني او قالوا هذه زوجة فلان بن فلان الفلاني او قالوا اتى فلان بن فلان الفلاني عبده هذا او قالوا طلق امراته او قالوا قدهل الهلال او قالوا هذا خليفة فلان ابن فلان على ماله او على اولاده او على وضئته او على ما شبه ذلك من الحقوق او قالوا قد حل اجل بيع رهن هذا الرجل او رهن فلان ابن فلان الفلاني او قالوا قد حل اجل دين هذا الرجل على هذا الرجل او ما اشبه هذا من حلول اجل الاجارات او صدقات النساء او حلول اجل الحيازة وما اشبه ذلك وكذلك اخذ الشفعة وقطعها على هذا الحال وكذا ان تنازع رجلان على شيء فقال الامناء غر فناء في يدهما الرجل قبل هذا ولم يقولوا شهدنا على هذا الرجل وكذلك ما يقعد فيه من الاصل وغيره واشبات المضرة ونزعها او في الاثر ان ادعى رجل ان هذا ابوه وانكر ولا يئنه فلا يمين على المنكر وكذا ادعاء سائر القرابة كالاخ وسواء الرجال والنساء والبالغ والاطفال والمجانين والعبيد والاحرار والموحدون والمشركون ومن ادعوا منبوذا فمن بين فانبه وان بينوا جميعا فمشترك بينهم وكذا ان ادعوا غير المنبوذ سواء ادعاه الاحرار او العبيد او المشركون او المسلمين او النساء او الرجال او بعض اولئك مع بعض ولا يشتغل بيئته من ادعى بنوة من كان معروف بالنسب او من كان اكبر منه او مساويا ولا يمكن ان يلد له مثله ودعوى العبيد في النسب تجوز ولو انكر سادتهم واذا كان الطفل في يد امراة وادعاه زوجها انه ولدها معه فلا يشتغل بانكارها ان عرف انه ولد بعد ستة اشهر من يوم

كما مر وقبل تجب مع الانكار

تزوجها في الديوان هوله ان عرف انه ولد على فراشه ولو انكرت وكذلك ان
سكنت مع زوجها اكثر من ستة اشهر فأت بولد وكذا ان ادعت المرأة انه ابنه من
زوجها هذا وانكر لا يشتغل بانكاره ان سكنت معه اكثر من ستة اشهر او عرف على
فراشه قلت وكذا لو لم تسكن وامكن الوطى وقيل ولو لم يمكن كما مروى ادعى ان
ولاه لفلان او ولاد فلان لي ولم يبين فلا يمين * وجاز * خبر الامناء * في قسمة
وغيبة غائب * والغيبة مقابلة القصد او الخروج من الاميال او الحوزة كل ذلك
جائز * وحضوره وحدوث مضرة وثبوتها * بان قالوا ثبتت هكذا او اخبروا بما
ثبت به * ونزعها * اي يخبرون انها قد وقع الحكم بنزعها او قام الضرر بدفعها
* ولومعه * اي ولو وقع الانكار * كما مر * بعض ذلك اذ قال في القسمة في قوله
فصل بخط الخ مائه ومن جحدتها بعد بلغوا الخبر الى ان قال وجاز فيها اشهار الامناء
واخبارهم وفي قوله باب من دعا شريكه الخ مائه وان قال ترك من يرث دوننا الى ان
قل وان يخبر ومائه وان قال شاعت فريضتنا الى ان قال وان يخبر وما نصه وان
قال اقتسمنا ما شتر كناه الى ان قل وان يخبر لكن هذه الثلاثة لم يقيد المصنف فيها
الخبر بالامناء وقال في باب القصد ويقبل قول الامناء ان فلانا فقد او منقودا وبعد
صحة فقده انهم راوه حيا وان بعد الاربعة من يوم فقده فيحكم بغيته الخ * وقبل *
خبر الامناء ولو وقع الانكار ايضا بضم القاف وكسر الباء * في قصاص * يخبرون
انه قد اقتص من الجاني او ان له عليه قصاصا * وجروح * يخبرون انه جرحه وكذا الارش
يخبرون انه اعطاه الارش او ان له عليه ارشاهو كذا * وقيمة عناه في اجرة * سواء كان
مستاجرا او غير مستاجر لكن حكم الشرع له باجرة له عليه يخبرون ان عناه قومه العدول كذا
وكذا او قد قبضه ان عليه له عناه هو كذا كذا * وفساد ماشية في اصل * يخبرون ان مواسيه
افسد في كذا او اكلت كذا وان العدول قومه بكذا او ان عليه كذا لفلان قيمة
افساد ماشية واما فسادها في عرض فلا يميز في الا الشهادة من الامناء لضعف
امر العروض بالانتقال وفساد بمعنى افساد فهو اسم مصدر او هو على اصله مصدر
الثلاثي وعلى هذا فاضافه للماشية لوقوعه بها * ولا خير ان قالوا * اي الامناء اذا
كان عندهم الخبر حيث يجوز منهم ولو وقع الانكار لا حيث لا يجوز اذا وقع الانكار

وجاز في قسمة وغيبة غائب
وحضوره وحدوث مضرة
وثبوتها ونزعها ولو معه كما
مروى في قصاص وجروح
وقية عناه في اجرة وفساد
ماشية في اصل ولا خير ان
قالوا

* شهدنا * على معنى علمنا ولا خير بذلك * ولا يبلغ الشهود الخبر انكسرت
شهادتهم ولا يثبتوا * بكسر الميم او فتحها * كذا قيل * اي كذا قال ابو زكريا
* وهل معناه ان الامناء جاز لهم تبليغ الخبر فيما جاز لهم فيه * تبليغ الخبر اي في
الصور التي لم فيه التبليغ والمراد انه يجوز لهم تبليغ الخبر فيما بالخبر لا فيما شهدوا به
شهادة * و * جاز لهم في مطلق المسائل لا بقيد الانكسار او عدمه * الاتهام في
التعديت والانس * وما دونها ولو تودي الى الحدود * لا في المعاملات
والحدود * الخالصة عن تعاقب التعدية والانس رقبه لا في المعاملة والحدود هو محط
قوله لا يثبت * ويتبع الحاكم قولهم فيسجن المتهم * بفتح التاء اي الذي اتهموه
بتعديت او نفس او مادون النفس كالجرح * وهو لاء * الذين انكسرت
شهادتهم * زالت امانتهم * على الاطلاق ان كان الانكسار بكيرة وزالت
في الامر المشهود عليه ان انكسرت بغيرها مثل ان يشهدوا قبل ان يستشهدوا
حيث لا يجوز ذلك ومثل ان يجروا نفعا او يدفعوا ضرا * فلا يقبل قولهم * ان اخبروا
بما انكسرت فيه شهادتهم او اتهموا فيه احدا وذلك ان تنكسر فيريدوا تداركها
بالاخبار بها او باتهام بما تضمنه فلا يقبل عنهم ذلك وقوله زالت امانتهم فلا يقبل
قولهم هو محط قوله لا يبلغ الخ لا يبلغونها لانها لا تقبل وان ياتوها ردت لانكسارها وعلى
هذا فالإياه في قوله ولا يثبتوا مفتوحة والماء مكسورة اي لا يثبتوا المشهود عليه اي لا
يقبل عنهم ان يقولوا اتهمنا بكذا او هو ما شهدوا به * او معناه لا يبلغونه * اي الخبر
* ولا يثبتون * بالبناء للمفعول بالحياة في ادامها * فيما انكسرت فيه شهادتهم *
ان كان انكسارها لغير كيرة * فيه تردد * من الشيخ ابي عبد الله محمد بن عمرو بن ابي
سنة والحاصل التردد في تفسير مادة لا يثبتوا فقط قال ويدل على الثاني قول ابي
زكريا واذا لم يشهدوا جاز الخبر كما قال المصنف * وجاز الخبر اذا لم يشهدوا * اي لم يبلغوا
يعني انه اذا حدث مانع من صحة الشهادة غير كيرة وغير كلام تلفظوا به وعلموا انه لو شهدوا
لبطلت بوجه ما فانهم يخبرون الخبر ولا يثبتون المشهود عليه لان الخبر اقوى من التهمة
ويمحتمل ان يكون المعنى مقابلة قوله ولا خير ان قالوا شهدنا اي ان شهدوا جاز وان لم
يشهدوا اخبروا فيجوز خبرهم ويمحتمل ان يكون المعنى ان الخبر والشهادة جائزان يعني

شهدنا ولا يبلغ الشهود
الخبر ان انكسرت
شهادتهم ولا يثبتوا كذا
قيل وهل معناه ان الامناء
جاز لهم تبليغ الخبر فيما جاز
لهم فيه والاتهام في
التعديت والانس لا في
المعاملات والحدود ويتبع
الحاكم قولهم فيسجن المتهم
وهو لاء زالت امانتهم فلا
يقبل قولهم او معناه
لا يبلغونه ولا يثبتون
فيما انكسرت فيه شهادتهم
فيه تردد وجاز الخبر اذا
لم يشهدوا

احدهما عن الآخر حيث يصح الخبر ولو وقع الانكار ويجوز الخبر فقط اذا لم يشهدوا اي اذا لم يصح لم ينشأ به هدا وذلك حيث لا يصح الخبر مع الانكار * ويدرك مدع من خصمه ميمنا ان بطل بيانه * يكون شهوده غير جائزين لكيرة او لجر او لدفع او لجنون او لطفولية او بشهادتهم قبل ان يستشهدوا حيث لا يجوز او قبل ان يقولوا في الاصل شهادة الصفة او البتات او بنكر ذلك * وصح اصل دعواه * في الجملة بان يكون لو لم يطل البيان للحكم له واما ان لم يصح اصل دعواه فلا يمين مثل ان يتبين بعد الدعوى انه يتكلم على غيره ولا وكالة له او ان المشتري والبائع عملا غررا اوربا او ان احدهما او كليهما لم ير المبيع * وجاز المشهور * اي ثلاثة من اهل الجملة * في موت غائب * عن الاميل او الحوزة وان قال الجليلون قتلنا فلانا قتلوا واعطوا الدية ولا يورث ولا تزوج امراته ولا يحكم عليه بالموت وقيل يجوز قولهم في ذلك كله كما في الديوان وان قال الجليلون صائنا على فلان بن فلان بن فلان اقلاني او هذه جنازته او دفناه او هذا قبره لم يجوز في ذلك الامناء الا قولهم دفناه وان نسب الجليلون قتله لاحد فلا يقبل * وثبت نسب * وفي الاثر يثبت النسب اذا عرف الولد انه ولد على فراش رجل من زوجته او امته او شهد عليه رجلان انه فلان ابن فلان اقلاني او رجل وامرأتان من ترضون من الشهداء او ثلاثة رجال من اهل الجملة اذا قالوا ان هذا الرجل هو فلان بن فلان اقلاني اذا لم يستر ابوا واذا شهد امينان على رجل انه فلان بن فلان ثبت نسبه عندنا فلا يشتغل بمن يحول نسبه من ذلك امينا او غيره وكذلك اذا ثبت نسبه باهل الجملة وكذا ان رجع الامناء من شهادتهم بالنسب او رجع اهل الجملة عن قولهم فلا يشتغل بهم وان ادعى رجل على رجل انه اخوه من ابيه وامه وانكر المدعي عليه واتى المدعي بالينة ثبت النسب وان شهد احدهما انه اخوه من ابيه وامه وشهد الاخر انه اخوه من ابيه وامه من امه ثبت على ما اتفقا عليه وقيل لا يثبت وان شهد اثنان انه من ابيه واثنان انه من امه فهو اخوه من ابيه وامه وان مات رجل وقال الجليلون له ابن في بلد كذا فلا يجوز في الحكم وان اراد الورثة احتاطوا وقيل يجوز وان قالوا له وارث في موضع كذا ولم يفرزوه لم يجوز ان يفرزوه اخا او عمّا او غير ذلك فالقولان وجاز قول الامناء في ذلك كله

ويدرك مدع من خصمه
ميمنا ان بطل بيانه وصح
اصل دعواه وجاز المشهور
في موت غائب وثبت
نسب

وان قال اهل الجملة ان الذي صلى بنا المغرب البارحة هو فلان ابن فلان اقلاني لم يجوز قولهم وقيل يجوز وان قالوا هذا يوم العيد او مشى من الشهر كذا واستهل هذا الشهر ليلة كذا او هذه امرأة فلان او اخو فلان او عمه او امه او ما اشبه ذلك من القربات لم يجوز قولهم لانه شهادة وقيل يجوز * ونكاح واباس * من خيض يقولون انها في حد الاباس او بلغت كذا من السنين * واميال وامامة * في موضعها * وروية هلال * كما مرّت الاشارة الى ذلك في كتاب الصوم وفي الديوان واما الاميال وولادة الصبي سنة كذا فلا يجوز فيهما المشهور وقيل جائز ولا يجوز في الوصية والطلاق وقيل فيهما غير ذلك * ما لم تقع تهمة * كما اذا كانوا او احدهم له دين موجل لظهور المال او نفقة او خروج من ضيق * او انكار فيما لاحد * بفتح همزة احد وفتح الحاء * فيه * حق * قبل تبليغه * اي قبل تبليغ المشهور وهو متعاق بتقع او بتهمة او بانكار ويقدر للآخر مثله فان وقعت التهمة او الانكار قبل التبليغ او عنده لم يقبلوا وكذا بعده اذا اخر الحاكم النظر في خبرهم فاخر قبوله او رده لامر ثم حدثت التهمة او الانكار قبل ان يقبله واما اذا باغوه وقبله الحاكم ثم حدثت التهمة او وقعت المأنة بعد قبوله في امر يرجع الى الخبر فانكر الخصم خبرهم وقدمه الحاكم قبل الخصومة فانه يمضي خبرهم لتقدم قبوله وذلك مثل ان يتحاكوا في امر مرجعه الى اول الشهر كنفقة وحلول دين وعدة وقد قبل الحاكم عن اهل الجملة او الشهر يوم كذا قبل ان يتحاكوا وكذا ان اخذه الامناء عن اهل الجملة قبل الخصومة فانهم يشهدون به وقيل ولو بعدها كما مر عن الديوان * واقوله * اي اقل المشهور * ثلاثة * او رجلان وامرأتان او رجل واربع نسوة على جواز النساء في المشهور وهم احرار عقلاء ويجوز الامين مع رجلين من اهل الجملة واما امينان مع رجل من اهل الجملة فذلك شهادة الامينين لا مشهور وقيل لا تجوز النساء في المشهور ولومع الرجال وقيل يجوز ولو وحدهن اذا كن ثلاثا وقيل يجوز في المشهور رجلان جليلان وفي الاثر وعن مشهور العبيد اذا قالوا العبد اقلاني قتل العبد اقلاني قال الشيخ رضي الله عنه قد نزلت في ولو كان العبيد في محضرهم في ملاهيهم فيخصم هذا ان منهم وقتل احدهما الاخر بجاء العبيد فقالوا لما قتله فلان قال يجوز في ذلك مشهور ولا

ونكاح واباس وامبال
وامامة وروية هلال ما لم
تقع تهمة او انكار فيما لاحد
فيه قبل تبليغه واقوله ثلاثة

يبعد ذلك لان من الامة من اجاز شهادة العبيد ولفظ المشهور في عبارتهم رحمهم الله وارضاهم يطلق على نفس الشهود الجملين ويطلق على خبرهم وعلى الاخير فيجوز ان يقل مراد المصنف وجاز الخبر المشهور واقوله خبر ثلاثة وحد الشهرة انتشار الامر وظهوره حتى لا ينكر من تواتر الاخبار التي لا تدفع ولا يرتاب في صحة ذلك لكثرة الناقلين ولولم يكن في الخبرين ثقات وقيل لا تجمع حتى يكونوا فيهم لان الخبر شاهد فذا لم يكن ثقه لم يقبل منه خبره واختلف في عدد من تثبت بهم قيل مافوق اثنين كما قال المصنف وقيل مافوق اربعة لاحتياج الاربعة الى التزكية فيما لو شهدوا بالزني فلا يفيد قولهم العلم ويحاجب بان امر الشهادة اضيق وبالاحتياط اجدر كما قاله السعد وقيل عشرة لان مادونها احدى ويرده ان مادونها احدى عند الحساب لاني الاصول والفقه وقيل اثني عشر كالمقبول في قوله تعالى وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا ارسل اثني عشر ليخبروه باحوال الكنعانيين فاستوثق بخبر هذا العدد لكونه الكافي لامادونه وقيل عشرين لقوله تعالى ان يكن منكم عشرين فتوقف بعث عشرين لما يتبين على اخبارهم بصبرهم فكونهم عشرين هو لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك وقيل احدى عشر فاكثر وقيل ثلاثة عشر وقيل اربعون مطلقا وقيل ان كان فيهم عالم لقوله تعالى حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين فانهم اربعون اخبر الله انهم كافوا نبيته صلى الله عليه وسلم فهذا يستدعي ان يخبروا عن انفسهم بذلك ليطمئن قلبه فذلك اقل ما يفيد العلم المطلوب في مثل ذلك ويعترض بانه لا معنى لاخبارهم وقد اطمان قلبه باخبار الله تعالى وقيل سبعون لقوله تعالى واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا وذلك ليخبروا قومهم بما يسمعون فكونهم سبعين لانه اقل ما يفيد العلم المطلوب وقيل ثلاث مائة وثلاثة عشر عدد اهل بدر فان فضاهم كبير وهذا لاقتضاء زيادة احترامهم يقتضي التفتيش عنهم ليعرفوا وانما يعرفون باخبارهم فكونهم على هذا العدد هو لكونه اقل ما يفيد العلم ويحاجب عن التوجيهات المذكورات في تلك الاقوال كلها باننا لانسلم انها مرادات في تلك الايات واذا ثبت العلم بالشهرة فلما حكم ان يحكم بعلمه وفرق بعضهم بين العلم بالشهرة والعلم بالخبرة بان الاول يمكن فيه الاستحالة والانقلاب ولا يتحول في الثاني

عما علم وانما يحكم بذلك حيث لا خصم منكر وفي الاثر عن ابي الحسن ان قال واحد هذه النخلة لفلان وقال ثان وثالث كذلك ولو في غير مجلس واحد ولم يسمع من احد انها لغيره فلك ان تشهد بها انها له وقيل لا تصح الشهرة في الاموال وكتب الامام راشد الى ابن سعيد ان الاطباع قد اتسمت في اموال الناس يطرحون ايديهم في اموال الناس ويدعونها والوجه ان ينادى في البلد ان كل من طرح يده في مال في يد غيره ويجوز ويدعيه ملكا فانه بماق ولا تطلب عليه بينة بل يرجع في ذلك الى قول اهل البلد فاعرف ذلك واعمل به ولا تقصر حتى تنحسم مادة الطمع وزول الظلم قيل وجاء الاثر المجمع عليه ان الشهرة لا تجوز في حد ولا قود ولا قصاص لان فيها لله حقاً وان خالطها حق العباد فاصلها عقوبة من الله بذوق فيها الجاني وبال امره الا ما قالوا ان من قتل مسلماً على دينه جاز قتله بالشهرة من امام او شار او وال او ولي او غيرهم غيلة او علانية ولا حجة فيه للمولى ولا يسقط عفو عنه قتله واجمعوا على اجازة الشهرة في النكاح والنسب والموت وما تسبب من ذلك كغرق وحرق وهدم وفقد ورضاع ويشهد بالموت ان تظاهرت الاخبار ولم يرتب فيه من بلغه ولولم يحضره ولا جنازته ويقطع الشهادة به وكذا النكاح والنسب والشهرة الموجبة للبراءة اجازها بعض ومنعها بعض لان البراءة حد قالوا البراءة وحد السيف سواء وروي خلع المومن بقتله وعن عمر احسنوا الظن بالمومن ما وجدتم له مخرجاً فعمل ان الحق في البراءة لله تعبد عبادته به وليس من نوع ما يجوز فيه الحكم بالشهرة بل هي اشبه بالحدود واذا شهر عند احد النسب باسم الرجل واسم ابيه ولا يدرك اباه فله ان يشهد انه ابن فلان وكذا ان شهر ولم يره ولا اباه كما نعرف ابا بكر بن ابي خنفة وعمر بن الخطاب ولم نرهم ومن نزل عند قوم شهرا او اكثر وعرف انه فلان بن فلان فلخيراته ان يشهدوا انه فلان بن فلان ومن قدم من بلد وانشب ولم يعرفه الا واحد فلا يشهد به غيره الا بشاهد معه واذا شهد عدلان على الشهرة واهل اخران على المعاينة فشاهد المعاينة اولى واذا قال الشاهد صم عذري ان فلانا مات جاز لان قال شهد عندي فما علمته بالشهرة تشهد به على القطع ان عرفت معاني

الاحكام وقيل لا لانها اثبت في الحقوق والحدود واذا قتل متوارثات ولم يعلم
السابق او علم عدم التسابق توارثا كالفرق ورخص ان يتمل بقول قتلها قيل والا
صع ان العلم الحاصل بالمشهور ضروري لا يحتاج الى نظر لحصوله لمن ليس عنده تمييز
تام وقيل نظري لتوقفه على مقدمات حاصلة عند السامع وهي الحقيقة لكون الخبر
متواترا وهي كونه خبر جمع وكونهم يتمتع تواطئهم على الكذب وكونه عن محبوس
وليس معنى كونه نظريا في هذا القول انه يحتاج الى نظر فلا خلاف في المعنى انه
ضروري لان القائل بانه ضروري فسر كونه نظريا باحتياجه الى التفات النفس
الى المقدمات الحاصلة عندها وهذا شأن كل ضروري وتوقف بعض اهو ضروري
او نظري لدليلي الفريقين ويبحث في توقفه بان التوقف مع انتفاء الخلاف في
المعنى وانتفاء منافاة احد الدليلين للاخر مشكل والله اعلم وتقدم ان قومنا يسمون
شهادة الشهرة شهادة السماع وفسروها بان يشهدوا ولا يسندونها عن معين قال
الغرناطي وهو العاصمي

- * واعلمت شهادة السماع * في الحمل والنكاح والرضاع *
- * والحيض والمبايات والميلاد * وحال اسلام او ارتداد *
- * والجرح والتعديل والولاء * والرشد والتسفيه والايباء *
- * وفي تملك تملك بيد * يقام فيه بعد طول الامد *
- * والخمس ان جاز من السنين * عليه ما يناهز العشرين *
- * وعزل حاكم وفي تقديمه * وضرر الزوجين من تميمه *
- * وشرطها استفاضة بحيث لا * يحظر من عنه السماع نقلا *
- * مع السلامة من ارياب * يفضي الى تليظ او كذاب *
- * وبكتفي فيه بمدين على * ماتع الناس عليه العملا *

ومعنى قوله بحيث لا يحظر الخ بحيث لا ينكر الانسان لو نقل عنه ذلك وغير ما عليه
العمل عندهم اشتراط كثرة العدد واشترطوا ايضا ان يكون المشهود فيه مما لا يختص بعلمه
بعض الناس كالاخبار العامة والانساب فانه لا يختص بمعرفة بعض الناس وان
يكون في يد المشهود له ولكن على مذهبه لا يحكم لاحد بشهادة السماع الا بعد تمييزه

لا احتمال ان يكون السماع من شاهد واحد والشاهد الواحد لا بد معه من اليقين واما
عندنا فلا يحكم بيمين وشاهد والمذكور في هذه الايات مشتمل على بعض ما ذكر
المصنف وزيادة وكذا ما ذكر المصنف مشتمل على بعض ما ذكر في هذه الايات
وزيادة وكذا كلام الديوان والله اعلم وهما هنا تنبيهات الاول ذكر المصنف بقوله
* تنبيه عرف بعضهم * هو ابن عرفة من علماء تونس * الشهادة بانها قول
بحيث يوجب على الحاكم سماع الحكم * اي اثبات الحكم ومعنى الايات سماعه لانه
سببه * بمقتضاه ان عدل قائله * مع تعدده في صور التردد ومع الاتحاد كالمرة
الواحدة حيث تجوز وعرف صاحب المختصر من قوله بانها خبر قاطع * بقوله يوجب
على الحاكم الخ * اي الى قوله بمقتضاه * مخرج للرواية * لانها لا تختص بمعين تودى
عليه فضلا عن ان توجب على الحاكم الحكم بمقتضاها ومقتضى ذلك القول المسمى
شهادة هو مدلوله المشهود به ومراده بسماع الحكم قبول الحكم اي يقبل الحاكم
ان يحكم به وقال على الحاكم * ولم يقل على القاضي لان الحاكم كما مراعى منه *
اي من القاضي * لوجوده * اي الحاكم * في التحكيم * اي في شأن تحكيم
الخصمين من اتفاقا عليه ولولم ينصبه الامير ونحوه للحكم * و * شأن * الامير *
اي تحكيمه حاكما اي تعيينه احدا للقضاء بين الناس ومثل الامير باواعة الجماعة
اذا خرجت احدا للقضاء وتقدم ذلك اول هذا الكتاب السابع عشر بغير هذا
اللفظ اذ قال الحكم اعلم من القضاء اصدته على من حكمه الخصمان وزاد انه ليس
فيه نفوذ بخلاف القضاء ومعنى كل من الكلامين معلوم من الاخر الا ترى ان
الحكم اذا كان اعم كان الحاكم اعم لانه قبل الحاكم واذا كان اقتضاء اخص
كان القاضي اخص لان القضاء فعله * وقوله ان عدل قائله اي ان ثبت *
بالبناء للمفعول * عدالته * وان كان بابنا للناعل فذلك تفسير باللائم لانه
يلزم من التثبيت الثبوت دل هذا التفسير انه يشدد في التعريف دال على ان
عدل الحاكم قائله اي عدله عن القاضي * بكونه يعلم او بالينة الصواب ان
يقول عند الحاكم لان الحد جاء على العموم والابواب انه اراد بالقاضي من يحكم
نصب لذلك او حكمه الخصمان لكن الاولى ان يقول عند الحاكم والمراد بالقائل

تنبيه عرف بعضهم الشهادة
بانها قول بحيث يوجب
على الحاكم سماع الحكم
بمقتضاه ان عدل قائله
يوجب على الحاكم الخ مخرج
للرواية ولم يقل على القاضي
لان الحاكم كما مراعى منه
لوجوده في التحكيم والامير
وقوله ان عدل قائله اي
ان ثبت عدالته عند القاضي

الجنس الصادق بالشاهدين فصاعدا والشهادة مصدر تصدق على شهادة اثنين
فصاعدا هنا ولا مانع من ان يراد الشاهد الواحد وشهادته فيكون اراد انها قول
يوجب سماع القول مع قول اخر مثله وهو الواقع في عبارة ابن عرفة وقال بعض
المحققين وهو القرافي ائمت ثمان سنين اطلب الفرق بين الشهادة والرواية
واسئل الفضلاء عنه واطلب تحقيق ماهية كل منهما وما هيبة الشيء
حقيقته وان شئت فقل ماهية الشيء هو هو اسم مركب من الاستهامة ولفظ
هي الذي هو ضمير وتاء التأنيث فالياء غير مشددة ووجه ذلك انه يقال ماحقيقة
الشيء والحقيقة اسم مونت ويجوز ان يكون هو الاستهامة سمي بها غيرها فزيد
عليها الف من جنس اخرها وهو الف فقلت الالف المزيده همزة ثم الهزة هاءباء
على ان الهاء اخف من الهزة والياء للنسب على هذا فتشدد فيقولون الشهادة
يشترط فيها التعدد والذكورة اما المحضة او المزوجة بالانثوية كذكر وامرأتين
والحرية ولا يشترط ذلك ولا بعضه في الرواية فاقول لهم ائتموا انما
اريد تصورها واطلب شرط ذلك فرع تصورها اي فرع يبنى على حصول صورتها
ليس صورتها ولا جزاء منها لان شرط الشيء خارج عن ذاته وتصور الشيء هو
ادراك صورته او اكتساب او هو حصولها كل ذلك عنايات جائزة والجواب ان
المراد ان النطق المسمى شهادة هو الذي فيه الذكورة والحرية والتعدد واطلب
فرع يميزها عن الرواية حتى غاية لقوله ائمت اي دمت على طلب الفرق حتى
وجدته اي الفرق مرسوما عن بعضهم وهو المازري من علماء تونس
واصله من مازر قرية في صقلية شبه جزيرة مقابلة لتونس وهي بلاد ايطاليا
حققه في بعض الشروح وهو شرح البرهان الف ذلك الشرح المازري فقال
هما خبران غير هذا استثناء منقطع ان بفتح المعزة والنون المشددة الخبر
عنه ان كان عاملا لا يختص بعين فهو الرواية كقوله صلى الله عليه وسلم الاعمال
بالنيات والشفعة فيها لم يقسم فان ذلك عام في الاشخاص والاعصار والامصار ولو
عم في بعض ذلك فقط لكن في تسميته رواية بخلاف قول العدل عند الحاكم
لهذا عند ذا كذا او مامانة او مضاربة او اياهين هو كذا فانه الزام لمعين

وقال بعض المحققين ائمت
ثمان سنين اطلب الفرق بين
الشهادة والرواية واسئل
الفضلاء عنه وتحقيق ماهية
كل منهما فيقولون الشهادة
يشترط فيها التعدد والذكورة
والحرية فاقول لهم اشترط
ذلك فرع تصورها وتميزها
عن الرواية حتى وجدته عن
بعضهم حقيقته في بعض
الشروح فقال هما خبران غير
ان الخبر عنه ان كان عاملا
لا يختص بعين فهو الرواية
كقوله صلى الله عليه وسلم
الاعمال بالنيات والشفعة
فيها لم يقسم فان ذلك عام
في الاشخاص والاعصار
والامصار بخلاف قول
العدل عند الحاكم لهذا عند
ذا دين فانه الزام لمعين

من عليه الحق فان اللام بمعنى على او هي للتقوية ويدل لذلك قوله بعد لان
الزام المعين حكما عليه الخ لا يتعداه الا بطريق النيابة فهذا يعني الزام
المعين هو الشهادة وشرط التعدد شرط كمال اذ لا تنفذ بلا تعدد والاول
هو الرواية ووجه اشتراط التعدد في الشهادة وبقية الشروط الذكورية والحرية
ان الزام المعين اي الزام دينيا او نحوه على الانسان المعين توقع فيه محبة
باطن للمشهود له لم يطلع عليه يميل به له فاحتاط الشارع لذلك باشتراط اخر معه
او توقع فيه عداوة باطنة اي يتخوف ان يكون الشاهد زور على المشهود
او عليه لعداوة منه باطنة لم يطلع عليها الحاكم فاحتاط الشارع لذلك باشتراط
شاهد اخر معه لانه يزول بعض التوقع لذلك بالشاهد الاخر ولو كان
لا يزول بالكلية فاجيز كذلك تخفيفا في الامر الظاهر والغيب عند الله وافاد
بذلك انه لا تجوز شهادة احد المتعادين على الاخر اذا كانت بينهما مضاربة او
مشاقة او مايتهم به فان ذلك داخل في شهادة ذي الظنة فلها لا تجوز كما في الحديث
وقد مر وفي التاج مانعه ولا شهادة المتلاعنين اي الانسانين المتشاكين خلاف
فقيل ان اجتماعهما فيها كانت شهادة امرأة احتياط اذ لا بد من كذب احدهما وقيل
تجوز على الانفراد خوفا من ضياع الحق وجازت شهادة عدلين ان فلانا من البغاة
قتل فلانا وقال قبل ذلك من راي ذابح رجلا دخل مسجدا واختلط بالناس ولا
يعرفه فان شهد منهم بشهادة لم يجز له القتل وكذا اثنان لعل احدهما القاتل
الا ان شهد منهم ثلاثة اذ يبرأ منهم اثنان ولا بداه واجاز ابو حنيفة شهادة
العدو على عدوه واذا ظهرت التوبة او الانصاف او المسامحة جازت وكل من لا تقبل
شهادته عليه فيقبل له وكل من لا تقبل شهادته لا تقبل عليه وناسب شرط
الذكورية ايضا لان الزام اي اثبات بدليل قوله وقهر لان الشاهد لا يوجب بل
يثبته المعين دينيا عليه او نحوه حكما عليه اي يحكم او الزام حكم والحكم
فعل الحاكم لكن بوساطة الشاهد فكانه صار الشاهد هو الحاكم فاسند الحكم للمزم
بكسر الزاي الذي هو الشاهد ويجوز ان يريد الزام الحاكم على المعين حكما بواسطة
الشاهد وقهر تائه اي تدفعه وتكرهه النفوس الالية المتبعة من

لا يتعداه فهذا هو الشهادة
والاول هو الرواية ووجه
اشتراط التعدد في الشهادة
وبقية الشروط ان الزام
المعين توقع فيه عداوة
باطنة لم يطلع عليها الحاكم
فاحتاط الشارع لذلك
باشتراط اخر معه وناسب
شرط الذكورية ايضا لان
الزام المعين حكما عليه
وقهر تائه النفوس الالية

الذل بوجه ما ﴿ف﴾ الشهادة ﴿هي من النساء﴾ وحدهن فيما لا يختصن
بما شئته ﴿اشد﴾ على النفوس ﴿نكابة﴾ اي مضره واصله القتل والجرح من
العدو فاستعمله في مطابق المضره لان في الجرح والقتل مضره اي تحسب النفوس
شهادة المرأة مضره مقصوده بها فتألف من قبولها ﴿فحقق ذلك﴾ المذكور من
الشهادة او المشهود به او الحكم ﴿باشتراط الذكورية﴾ بان يكون من شهد
ذكرين او ذكرا واثنين ﴿ولا نهن ناقصات عقل ودين﴾ وبمعنى ما ذكر قول ﴿
الشيخ احمد ابن سعيد﴾ الشاخي في الفرق بينهما ان الشهادة تختص بمعين والرواية
غير مختصة بل عامة وان اشتركتا في كونهما خبرين ﴿لغويين﴾ ومعنى الرواية
النقل الى الغير ولو بفعل النقل كان يغسل ويقول غسلت ﴿ومن الرواية الاخبار
عن نجاسة الشيء وطهارته﴾ وقت ﴿الاذان﴾ او وقوع الاذان ﴿ورواية
هلال رمضان﴾ اذ هي الحجة او غيرها وما لا يرجع الى النزاع بالذات وليس ببراءة
الذمة بالذات ﴿لأنها اخبار عن السبب الموجب للحكم﴾ هذا على العموم فان
ذلك المذكور من نجاسة هذا الثوب وطهارته والاذان وهلال رمضان يتم به كل
من سمع به ويجري عليه ما يجري من الاحكام المختصة فمكمل من صلى بذلك
الثوب مثلاً صدق عليه انه صلى بطاهر ﴿اي عن وجوده﴾ هذا التفسير من
كلام الشيخ احمد لا من كلام المصنف تجاوز الله عنه وكرمه عني وعنهما ﴿وكذا
ولاية المجهول﴾ او ببرائه انما ذكر لفظ المجهول لان الكلام في الاخبار ﴿والتزكية﴾
تزكية الشهود وهذا مشكل لان التزكية يشترط فيها العدد والعدالة والذكورية
عندنا واختلاف غيرنا في اشتراط التعدد والعدالة فيها والاولى ان لا يذكرها مع
ما قبلها لان ما قبلها صح انه ليس من باب الشهادة والالم يجز فيه الا عدلان كما
في الشهادة في الاموال ولكن ما ذكر من باب الدين والعمل بالاحاديث ووجه تسمية
الاخبار بطهارة الثوب مثلاً رواية ولولم ينقلها احد عن احد ان الرواية تستعمل بمعنى
الاخبار ثم ظهر انه ذكرها بناء على كلام القراني من انه لا تشترط العدالة ولا العدد
في التزكية لاعلى مذهبن لان ما ذكره كله هو في كلام القراني والاخبار اعم من
الرواية لانه يكون في عام وخاص كما تراه في المسائل التي يذكر فيها انه يجزي فيها

فهي من النساء اشد نكابة
فحقق ذلك باشتراط
الذكورية لانهن ناقصات
عقل ودين وبمعنى ما ذكر
قول الشاخي في الفرق
بينهما ان الشهادة تختص
بمعين والرواية غير مختصة
بل عامة وان اشتركتا
في كونهما خبرين ومن
الرواية الاخبار عن نجاسة
الشيء وطهارته والاذان
ورواية هلال رمضان
لأنها اخبار عن السبب
الموجب للحكم اي عن
وجوده وكذا ولاية المجهول
والتزكية

الحبر وفي من الاحكام كالحبر في الرهن ﴿وكذا ما اشبهها﴾ اي التزكية ﴿وما
لا يشترط فيه العدد وان اشبهت﴾ هذه الروايات ﴿الشهادة لكونها في الامور
الجزئية﴾ لامية كل على حدة لان المراد طهارة هذا الثوب مثلاً ورمضان هذه
السنة واذان ظهر هذا اليوم مثلاً واصل الرواية ان تكون في العموم مثل قوله بطهر
النجس بالماء وصوموا لربوبته واكملوا العدة ثلاثين يوماً والاذان لدلوك الشمس
﴿واما رؤية﴾ هلال ﴿شوال﴾ فمن الشهادة لانها ﴿اي لان مقتضاها﴾ براءة
الذمة ﴿من الصوم ولولا الشرع لم يجز الا فطار بالعدلين﴾ ايضاً بل بالاكمال او
التواتر او مشاهدة الهلال لان الشهادة لا تفيد اليقين والقاعدة ان ما ثبت باليقين
لا يزول الا باليقين ولكن الشرع جعلها تفيد العمل ﴿ومن جعل مامر﴾ من
الاخبار بالنجاسة والطهارة والاذان ورؤية هلال رمضان والولاية والتزكية ونحو
ذلك ﴿من قبيلها﴾ اي من فريق الشهادة اي من نوعها ﴿اشترط فيه العدد﴾
والعدالة والذكورية وتشترط العدالة عندنا في الكل ايضاً والخلف في العدد والذكورية
عندنا في التزكية وغيرها مما ذكر دون التجريح الا خلافاً شاذاً فيه ايضاً وما ذكره
الشيخ احمد وجوده في كلام القراني لكن يبحث وجواب فانه بعد ما قل ما حكمه
المصنف عنه الاول هو الرواية والثاني هو الشهادة اورد سؤالا قائلاً ما قرناه من
ان الشهادة تتعاق بجزءي منقوض بانها قد تتعلق بكلي كالفقر في الوقف وكذلك
الرواية فقد تتعاق بجزءي كالاخبار عن النجاسة في الثوب والماء المعينين واجاب عن
الاول بان العموم في الشهادة ثن بالعرض والمقصود اولاً بالذات انما هو الجزئي
لان المقصود بالشهادة بالوقف تعيين المال المتبرع به وكون الموقف عليه غير معين
لا بقدره وعن الثاني بان الاخبار عن نجاسة الماء المعين انما هو باعتبار وصفه من
حيث انه صفة كلية لا باعتبار ذاته المخصوصة ولذا كان كاياء والله اعلم * التنبيه
الثاني اتفقوا انه ليس على الحاكم ان يخرج لسماع الشهود في محامهم ولو طلب او كانوا
في قريته وعلى من لزمته البيعة ان يحضرها اليه في محله وللوصي ان يحمل بيعة اليتيم
من ماله ومن ادعى حقاً لصغيره ولا مال له حمل بيئته من ماله هو وله ان يأخذ من
ماله اذا كان له مال اعطى منه وقيل من عجز عن حمل بيئته وهي في غير بلده خير

وكذا ما اشبهها لا يشترط
فيه العدد وان اشبهت
الشهادة لكونها في الامور
الجزئية وامارؤية شوال
فمن الشهادة لانها براءة
الذمة ومن جعل مامر
من قبيلها اشترط فيه
العدد

خصمه في خروجه لسماعها في محلها وفي ان يكتب الحاكم الى والي البلد ان يسمعها
ويعملها ويبحث بما صح عنده اليه ويتعين ان ابى ان يخرج اليها وقيل لا تحمل ينة
من بلد بلدي في دين ولا وكالة ولا وصية ولا نسب ولا ارث وتسمع في بلد صاحبها ولو
قدر على حملها وكذا في المضار والاحداث ونحو ذلك والله اعلم « الثالث » يقول
الشاهد اشهد على اقرار فلان بكذا على ما وصف من اقراره في هذا الكتاب من
بيع او غير ذلك ولا اعلم ببطالته الى الان واذا كانت بماينة قال شهدت بكذا
وزاد ايضا قوله ولا اعلم ان قال الشاهد شهدت ان ما بيد فلان او كذا او
زوجته حرام لم يحكم بذلك ولم يفرق بينهما ولم يخرج من يده حتى يقولوا حرام
بربا او طلاق او نحو ذلك وان قال للمشهد عليه اشهد عليك بكل ما في هذا
الكتاب فاتفق له جاز عليه بما فيه وان كتبوا شهادتهم بايديهم ودفعوها الى ثقة
فلا يشهدوا بها ان اسوا بعضا الا ان كان مع الامين اخر وقيل يشهدون وقيل
ان عرفوا خطوطهم ولو كان بيد غير ثقة وان اشهد على نفسه فغاب اومات فاقى
الشاهدان الى من يكتب شهادتهما فليلزم ان لا يجوز ان يخطان وقيل يجوز ان
يكتبها بما لا يغير المعنى كما يودي معرب عن لحن لحن لا يغير المعنى وكما يتحملها
بالفاظ كثيرة فيوديتها بقليلة او يعكس ذلك بلا تغيير للمعنى وكما يتحمل بلغة
ويودي باخرى وكما يودي الرسالة والحكاية بغير ما يحملها ولا يعد خاطئا
وان دفع القارئ كتابا مخطوئا وقال كتبته بيدي وامرهم ان يشهدوا عليه بما فيه جاز
وان قرئ عليه ولم يقل انه قراه هو لم تجز الشهادة على ذلك ولا يشهد على الامي
حتى يقرأ عليه ويفهم والصكوك المكتوب فيها البيوع والوصايا والحقوق ويشهد
عليها فهي لذي الحق ولا تسلم اليه الا باذن الشهود لان فيها شهادتهم ذكره في
التاج والله اعلم « الرابع » المأمور به ان لا يكتب كاتب شهادة شاهد حتى يشهد
بها عند القاضي حرفا حرفا فيأمره هو او الامام ان يكتبها وان وليها الحاكم وكتبها
غير ثقة وهو يسمع وينظر فلا باس وليس على الحاكم ان يفرق بين الشاهدين
ويسمع من كل منهما على حدة لقوله تعالى ان تفضل احدهما الاية وقد يقوي
بعضهم بعضا اذا اجتمعا وله ان يفرق بينهما اذا طلب المشهود عليه ذلك وان شهدا

على امرأة فقيل لها ارايتما فقالا لا الا انها هي فلا تقبل شهادتهما قيل ولا تكذب
الشهادة الا عن رأي الشهود وجوز بدونه لان الكتاب ليس بحجة له ولا عليهم
وقيل عليه سؤال الشاهد على مريض اكان في عقله فان قال انه في شدة ولا اعلم
انه زائل العقل فان عرفه من قبل بعقله ثم شهد انه لا يعلم فيه تغييرا جازت شهادته
« الخامس » ان قال المشهود عليه للحاكم سل الشاهدين من اين علمان هذا الحق
علي او للمشهود له فله ان يسئلهما او يتركه قيل وكل من لم يعرفه الحاكم سواء ذكر
او انثى سائرة الوجه او لا يعرفها ولو كسفته واقرا الخصم انه هو الذي شهد له عليه
فله ان يحكم عليه باقراره واذا خبره المدلان انها فلانة فلا يشهد انها هي ولكن
يشهد ويقول اخبرني بها المدلان فان شهد بها لم يثبت وقيل يثبت وقيل اذا عرفها
في قلبه وزال عنه الريب ولو ابصرها قليلا جاز له ان يشهد وقيل اذا اشهر اسمها في
البلد فاراه ايها عدلتان وشهدتا انها هي جاز له ان يشهد وقيل اذا خبرته واحدة
وشهدت له اخرى جاز وقيل ان قال له ثقة ولو امرأة انها فلانة جاز كما اجاز
بعضهم التعديل بواحد كما مر وقيل ان اشهدتك من لا تشك في معرفتها من خلف
باب او غيره وعرفتها جاز لان لم تعرفها الا بصوت لتشابه الاصوات وقيل يجوز
بالصوت وقيل لا يشهد الا على وجه مكشوف وكذا الخلاف في الحكم لها او عليها
واجاز ابو مالك ثمجمل الشهادة ليلا بلا نار ولا قمر اذا تيقن الشاهد معرفة المشهود
عليه وتزوج رجل ليلا فطلب الفسخ نهرا واحتج انه تزوج عند الظلام فامر ابو
مالك ان يودوا الشهادة ان تيقنوا بمعرفة الزوج والله اعلم « باب » في التزكية
والتجريح التزكية هنا نسبة الشاهد الى الطهارة مما يبطل الشهادة من الكبائر فان
الكبائر مانعة من جوازها على ما مر فقد يزكى الانسان ولا تجوز شهادته لكونه
شريكا للمشهود له في المشهود به او اباه او يمن له او غير ذلك من الموانع واصل التزكية
في الالة التنمية والرفع والتطهر وتزكية الانسان زيادة في شأنه ورفع له وتطهير
له من الدنس وتقدم ذلك اول كتاب الزكاة وقد تطلق التزكية ايضا على نفى
ما يبطل الشهادة مطلقا ومنه قول بعض تركي من لا توالي وتوالي من لا تركي فان
معنى تركي من لا توالي انك تركي البدل في المال على القول بجواز شهادة غير

المتولى اذا كان اميناً في المال ولم يكن فاسقاً في الظاهر والله يعلم سره ومعنى توالي
من لا تزكي انك توالي العبد الموفى وكل من هو موفى وهو شريك للشهود له مثلاً
اواب او جار او دافع او يحن او يحنون من طفولية وابوه متولى او حدث جنونه
بعد بلوغ ولاية ونحو ذلك او تواليه بمجرد كونه تحت الامام العدل والتجريح نسبتة
الى كبيرة مع تسليم او اعتقاد انه قبلها متولى جائز الشهادة فالتجريح يستلزم تقدم
الولاية فان شئت فقل التجريح النسبة الى احداث المتولى كبيرة قال ابن محبوب
ومن جرح شهود خصمه فقد اثبت عدالتهم اولا تجريح الا بعد التدليل فان بين
فانه يقبل بيانه وقيل لا ينصت اليه ان ياتي بمن يجرحهم اذا ثبت عدالتهم بطلب
التجريح وانما ينصت اليه ان قال اولا فيه مانع من جواز الشهادة ماخوذ من الجرح
لانه فساد في الجسد وكذلك الكبيرة فساد في الدين ويسمى التجريح ايضاً طرحاً
لان المجرح تطرح شهادته ويطرح ولا تقبل ويسمى اعذاراً والمشهور في الاعذار
غير هذا كما ياتي في قوله فصل ان ادعى حر قال العاصمي

وشاهد الاعذار غير معمل * في شانه الاعذار للتسلسل
ولا الذي وجهه القاضي الى * ما كان كالتحليف منه بدلا
ولا الذي بين يديه قد شهد * ولا اللقيف في القسامة اعتمد
ولا الكثير فيهم العدول * والخلف في جميعها منقول

اراد بالاعذار التجريح اي خمسة لا يجرحون الشاهد على الحكم عليه بالاعذار بانه
لم تبق له حجة ومن ارسله القاضي في امر الحكم ومن شهد بما اقر به الخصم بين يدي
القاضي والقيف وهم جماعة غير عدول والنساء والصبيان ان فلانا قتل فلانا وهل
هذا لو ثبت معه القسامة او ليس لوثاً والجماعة الكثيرة فيهم عدول وغير عدول
وزيد سادس وهو من شهد على قاهر كوزير في غيبته ولا يخبر به والصحيح انه يخبر به
الا ان خيف عليه الضر فانه ينظر الحاكم في عدالته وسابع وهو شاهد تزكية السر
وثامن وهو المبرز وتاسع وهو الحاكم اذا سمع الاقرار في مجلسه مع الشهود
والتعديل نسبتة الى العدل وهو ضد الجور والجور الميل عن الحق فصاحب الكبيرة
جائر اي مائل عن الحق فهو والتزكية شيء واحد ما صدقاً مخلاً ان مفهومها والتزكية

جائزة عند اصحابنا وذكروا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال من ظهر لنا
منه خير ظننا فيه خيراً وقلنا فيه خيراً وتوليناه ومن ظهر لنا منه شر ظننا فيه شراً وقلنا فيه شراً
وتبرانا منه فقوله قلنا فيه خيراً تزكية وقوله قلنا فيه شراً تجريح فاخذ اصحابنا التزكية
والتجريح من هذه الرواية وليس لما ذكر في كتاب الله سبحانه وتعالى ولا في
سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ولكن لما كثرت شهادة الزور واخذ الرشاع على الشهادة
رجع القضاة يستلون عن عدالة الشهود وذكروا عن شريح قاضي عمر رضي الله
عنه انه قال له رجل يا ابا امية اني رايتك احدثت شيئاً لم تكن تصنعه قبل اليوم
في تزكية السر فقال له شريح لما رايت الناس احدثوا احدثت لهم وفي الاثر تزكية
الشهود لم يكن عن الرسول ولا عن الصحابة قال عمر المسلمون عدل بعضهم على
بعض وقد نهى عن التجسس عن العورات وقيل السؤال عن الشهود بدعة الا انه
لما ظهر الزور واخذ الاموال بالرشاع على الشهادات امر بالسؤال عن العدالة والعفة
ويكون عن حال الرجل في اليوم الذي هم فيه لاعما عليه قبل وقوله ولا عن الصحابة
مشكل لان شريحاً رحمه الله منهم وقد اثبت التزكية وكأنه اراد ان التزكية لم تذكر
عن جمهورهم * جاز التعديل والتزكية في كل شهادة في غير الحدود * فلا تجوز
التزكية في الشهادة على الحدود ان فلانا فعل كذا بما يوجب الحد او انه قد ضرب
الحد فلا يعاد فان عرف الحاكم شهود الحد بالجواز حكم بهم والا فقام وترك
كلامهم او رفعهم لغيره ولا يطلب تزكيتهم والمراد بالحدود ما يشمل الادب وما
فوقه لان ذلك حق لله لا طالب له من الناس فان لم يظهر لم يتجسس فيه ولم يتكلف
فيه والينة واليمين انما وردا في مطالبة احد لآخر بحق وذكر ابو زكريا في مسألة
التفليس انه يجب الشهادة بالتفليس والحيازة والموت والنسب وار ابا محمد و ابا الربيع
سليمان بن هارون قالوا انه لا يضيق على الناس التزكية والنية والروية في حدوث
المضرة ونزوعها وثبوتها ونزوع يمين المضرة والمصحف وباتي في التبيين انه لا يلزم
الاخبار بركة ولا بجراحة ولو سئل * وقبل التجريح في الكل * كل الشهادات
شهادة غير الحدود وشهادة الحدود ففي الديوان التجريح في قولنا جائز في جميع
الشهادات في الاموال والانفس والحدود والنكاح والطلاق والعناق وغيرها من

جاز التعديل والتزكية
في كل شهادة في غير
الحدود وقبل التجريح
في الكل

الحقوق كلها اه * وان جهل حاكم حال شاهد طلب تزكيته من امناه * بعد اقامة الشهادة ولو لم يطلب الخصم تزكيته وان سرقه غير جائزا بطل شهادته بان يقول مثلاً لمن شهد له زد ما ينفعك من الشهادة الا ان اخبره امينان بتوبته وصلاحه عما علم منه الحاكم وقيل لا يطلب الحاكم التزكية الا ان طلبها الخصم والصحيح الاول لانه يدخل به في الحكم والحكم انما هو بمن يرضى من الشهداء وفي الديوان وانما يكلف الحاكم التزكية للمدعي ولا يكلفها للشهود وسواء في ذلك طلب المدعي عليه التزكية او لم يطلبها وانما يطلب الحاكم التزكية لمن لم يعرفه من الشهود واما من يعرفه فلا يقبل عليه التزكية ويجزي امينان فصاعدا او امين وامينان فصاعدا وقيل يجزي امين واحد وتجزي امينة واحدة كما مر وقيل ان طلب الحاكم التزكية اجزاء امين واحد وان طلبها احد الخصمين قبل الحاكم فلا يجزيه الا امينان او امين وامينان فصاعدا والمشهور انه لا يجزي الا امينان او امين وامينان فصاعدا مطلقاً وبالتفصيل قال العاصمي

وشاهد تعديله باثنتين * كذا تجريح مبرزين
والفحص من قبل قاض قنعا * فيه بواحد لا مزين معا

واراد بالامرين التعديل وهو تزكية والتجريح قال ميارة ووجه ذلك خروجه من باب الشهادة الى باب الخبر ولا خفاء ان الشهادة يشترط فيها التعدد مع العدالة وغير ذلك وان الخبر غير مشروط فيه التعدد فاكتفي فيه بواحد وعن مالك لا يقبل الا رجلان فصاعدا الا ان ارتضى القاضي رجلاً للكشف جاز ان يقبل منه ما نقل من التزكية عن رجلين لا اقل من ذلك وقال اللخمي العدالة تثبت بشهادة رجلين اذا كان التعديل من القائم بالشهادة واختلف اذا كان بسؤال من القاضي سال من حضره او سال من يستكشف عن حاله حاضراً او مضى الى من يستكشف فقل لا يقبل اقل من رجلين لانه شهادة وقيل واحمد لانه من باب الخبر واستحسن اللخمي الاول وقال ابن رشد السؤال عن الشهود في السر هو تعديل السر ويكفي فيه واحد ويكفي عن تعديل العلانية ولا يكفي تعديل العلانية عن تعديل السر ومذهبنا انه يكفي ما لم يطلع الحاكم على خلافه قبل الحكم ولا يقبل تعديل العبد ولا

تجريحه وفي الديوان وينبغي للقاضي اذا لم يعرف الشهود ان يسئل عن تزكيته في السر والعلانية وقد قيل ان ملاك الامر تزكية السروي التاج وتوخذ الولاية عن عبد ان تاهل لا التعديل اذ لا تقبل شهادته وقيل اذا رفع الولاية قبل السؤال عن الشاهد قبل منه ذلك وتولي المرفوع اليه وجوز تعديله وشهادته وقيل اذا ظهرت الدعوة في بلد كان اهله عدولا الامن في عنقه حد او من اقام على محرم وللحاكم ان يحكم باوليائه ولا يسئل عنهم وولاية الامام على عدالتهم ولا يحتاج الحاكم ان يسئل عنهم ولو غاب عنه امرهم حتى يضح خلافها كذا عن ابن محبوب وجاز تعديل حامل الشهادة لمن حملها عنه ان كان عدلاً يصبره ولا يثبت على الخصم تزكية شاهد خصمه حتى يصدقه فيما شهد به عليه وجوز تعديله عليه لخروجه من اقرار ولا ينصب للتعديل مخالف ولا يقبل التعديل عند بعض الا من المصوبين للتعديل وقيل التعديل من الواحد وكذا الولاية واما البراءة والتجريح فلا تقبل الا من عدلين وقيل يقبل التعديل من امرأة ثقة تبصر موجب الولاية والبراءة اذا لم يوجد من يعرفه من الرجال ولا تنصب المرأة للتعديل ويكون منها لامرأة * واصح * التزكية ايضاً * قبل اقامتها * اي قبل اقامة الشهادة كما تصح بعد اقامتها وسواء في ذلك طلب التزكية الحاكم او الخصم وقيل لا يجوز السؤال عن العدالة الا بعد اقامة الشهادة واقتصر عليه في التاج وفي الديوان يجوز للامناء ان يزكوا الشهود قبل ان يشهدوا او بعد ما شهدوا واذا زكى امينان رجلاً فانه يتولى وقيل لا ففي التاج ولا تلزم ولاية من عدله المعدلون وفي التاج وان طلب الحاكم التزكية على الشاهدين فتولا هم الحاكم قبل ان ياتي المدعي بالمزكين فانه يحكم بهم ومنهم من يقول لا يحكم بهم حتى يزكيهم الامناء وان صدق المدعي عليه شهود المدعي فان الحاكم يحكم عليهم بذلك وان كانوا ممن لا يجوزهم الحاكم لان ذلك اقرار من المدعي عليه وان احدثوا معنى يبطل شهادتهم قبل ان يزكيهم المزكون فاتي المزكون بعد ذلك فزكواهم فلا يحكم بهم الحاكم وقيل يحكم * ويؤذي اثنان * شاهداً * واحداً واربعة اثنان * اي يزكي اربعة الاثنيين الذين زكوا الاثنيين * وستة عشر يزكي * ثمانية اربعة * اي يزكي ثمانية الاربعة الذين زكوا الاثنيين * وستة عشر

وتصح قبل اقامتها
ويؤذي اثنان واحداً واربعة
الاثنيين وثمانية اربعة
وستة عشر

وان جهل حاكم حال
شاهد طلب تزكيته من
امناه

ثمانية * اي يزكي ستة عشر الثانية الذين زكوا الاربعة * لا * تكلف التزكية
 * فوق * اي لا يحتاج ان يزكي اثنان وثلاثون الستة عشر ولا اثنين وثلاثين
 ضعفها وهكذا بل اذا زكى الستة عشر ثمانية حكم الحاكم بالشاهدين الاولين ولو
 لم يعرف حال الستة عشر الا ان عرفهم بسوء او مانع ووجه ذلك حصول اربع
 شهادات كشهادة الزنى وكشهادة المتلاعنين ولو كانت كل شهادة هنا مشتملة على
 عدة شهود بخلاف شهود الزنى فانهم اربعة وبخلاف شهادة الملاعن فانه يشهد وحده
 اربع مرات والاولى ان يقول واربعة الاثنين وثمانية الاربعة وستة عشر الثمانية
 بالتعريف وفي الديوان واذا كلف الحاكم المدعي المزكين فأتى بهم ولم يعرفهم الحاكم
 فانه يكلف له ان يزكى لهؤلاء ايضا وتتابع التزكية كذلك الى اثنين وثلاثين ولا
 ينافي هذا كلام المصنف واصله لاحتمال ان يكون كلام الديوان على الشاهدين
 كليهما ولا يخفى ان كلام المصنف كامله في الشاهد الواحد وذلك بان يزكى
 شاهد اثنان ويزكى الاثنين اربعة ويزكى الاربعة ثمانية ويزكى الثمانية ستة عشر
 ويزكى الشاهد الاخر اثنان واخران ويزكى الاثنين اربعة واخرون ويزكى الاربعة
 ثمانية واخرون ويزكى الثمانية ستة عشر واخرون فاجمع الستة عشر الى الستة عشر
 يحصل اثنان وثلاثون وليس المراد في كلام المصنف واصله والديوان تعيين الحصر
 في نفس العدد الذي ذكره لكن المراد الحصر في اربع مرات ولو نقص العدد عما
 ذكروا او زاده عليه مثل ان يزكى الواحد اثنان ويزكيها اثنان واخران بان يزكى
 واحدا ويزكى الاخر او بكرة ويزكى الاثنين الاخيرين اثنان كذلك ويزكى هذين
 الاثنين اثنان واخران وهنا يتم التزكية واذا فعل ذلك مع الشاهد الاخر اجتمع
 اثنا عشر رجلا من كذا ومثل ان يزكى الواحد اربعة ثم يزكى الاربعة ثمانية ثم يزكى
 الثمانية ستة عشر ثم يزكى الستة عشر اثنان وثلاثون وهنا تمت التزكية واذا فعل
 ذلك مع الشاهد الاخر اجتمع اربعة وستون ولا يشترط استواء المزكين في المراتب
 في العدد ولا التزايد بالضعف فيوزان يزكى الواحد اثنان ويزكى الاثنين ستة
 او ثلاثة او خمسة او غير ذلك ففي الديوان وان زكى امينان احد الشاهدين ثم زكى
 الاخر بعد ذلك فجائز وان انفرد كل واحد من المزكين بواحد من الشاهدين

ثمانية لافوق

بالتزكية

بالتزكية فلا تجوز تزكيتها حتى يزكى كل واحد من الشاهدين امينان وان زكى
 المزكون الشاهدين فواحد او زكى رجلان جماعة من الناس او قبيلة معلومة فتزكيتهم
 جائزة * وجوز * تتابع التزكية * اضعفها * اي الى ضعف الستة عشر وهو اثنان
 وثلاثون يشير الى قول الديوان ان التزكية تتابع الى اثنين وثلاثين يراه قولنا اخر
 غير قول الستة عشر وليس كذلك كما مر تاويله الى قول الستة عشر بان الستة عشر
 في الشاهد الواحد والاثنين والثلاثين في الشاهدين معا ولعل المصنف اراد التعليل
 وضم الضاد اي وجوز بعض العلماء تتابع التزكية فوق الستة عشر بلا حد لاجل
 ان امر التزكية ضعيف كما قالوا في الديوان ومنهم من يقول ليس للتزكية حد
 تنتهي اليه وقال قومنا لا يقبل القاضي عدالة على عدالة قال في المدونة ان شهد قوم
 على قوم فعد لهم قوم غير معروفين وعدل الممدلين واخرون فان كان الشهود غرباء
 جاز ذلك وكذا شهادة امرأة قل بعضهم

تعديل احتاج لتعديلها * الا يزكى امرأة او غربا

اي كالمباء الذي يرى في الشمس اذا دخلت من كوة اي كالمعدم وانما يطلب
 التزكية اتماضي في كل ذلك او الخصم * وانما يزكى الثقة * المتولى على القول
 المشهور * او * الثقة * العارف بحقيقة الشهادة * الجائزة وغيرها الذي لم يتبين
 منه القسق او ظهرت توبته ولو لم يصل حد الولاية على القول الاخر وفي ذلك جواز
 غير المتولى اذا لم تظهر منه كبيرة كما قالوا في الديوان ولا يقبل الحاكم في التزكية
 الا قول الامناء ومنهم من يقول تقبل تزكية من تجوز له الشهادة وانما
 يزكى المزكون الامناء عندهم ومنهم من يقول يزكون جميع من يجوز
 في الشهادة اه بتصرف وعلى القول الاخير يزكى المخالف شاهدا على مامر
 في شهادة المخالف ويزكى المشرك مشركا على مامر في جواز شهادتهم
 ومعنى هذه التزكية ان يقول انه لا نعرفه يكذب في الاموال او في الدماء ويحتمل
 ان يريد المصنف ان الرجل يزكى الثقة اذا عرف هو ان غير الثقة شهد
 بحق في هذه المسئلة ولا يظهر ذلك للحاكم لانه اظهره له مثل ان يقول ان ليس زكى
 الا في هذه المسئلة او نحو ذلك لم يحكم به وظاهر المصنف واصله جواز تزكية الشهود

(س - ٨٥)

وجوز اضعفها وانما يزكى
الثقة او العارف بحقيقة
الشهادة

بلا واسطة من ينصب الحاكم او الامام مثلاً لما وهو قول وقيل لا بد من واسطته
وفي الديوان ينبغي للقاضي ان ينصب المزكين لكل منزل من المنازل التي جرى
عليها حكمه وفي التاج ينبغي للحاكم ان يولي مسائله التي يسئل عنها الشهود ثقة
ويطمئن اليهم ويكتفون سره وان لا يظهر عليها سواهم وانه اذا ارسل في التعديل
بعث به مختوماً مع من لا يعرف ما فيه حتى يبلغه الى من ولاء ذلك لان الطمع
اضر الناس الا من عصم وان خاف ان يشهر انه صاحب المسائل بعث بها مختومة
مع غيره الى القاضي لينظر ما فيها ثم يرسل اليه سرا حتى يسئله عما يحبه فيها وان
عدلوا فارد ان يردوا ثأباً الى غيره يسال عنها فاحسن واوفق وينبغي للوالي ان
يقدم على كل بلد ثقة ويسئل عن ثقات البلاد اهل الفضل فيوليهم امورها ويجعل
التعديل الى الممددين المنصوبين له فيكون والي التعديل هو الراجع اليه بالتعديل
بنفسه * وتنزع * التزكية ينزعها الثقة او العارف اذا لم يزكها الشهود لثقتهم
بل لاصابتهم الحق فيما شهدوا به * بعد الحكم * من غير الثقة الذي لا يجوز في
الشهادة اذا زكاه في شهادة لكونه محققاً فيها واما الثقة فالذي عندي انه لا يلزمه نزع
التزكية عنه ولا سؤال الحاكم بعد تزكيته عنها بل يستصحب الاصل حتى يثبت
مانع من جواز شهادته ولا ضمان عليهما فيما لا يدرك بالعلم * ولا يحكم بشهادة من
نزع تزكيته قبل * اي قبل الحكم بها فان حكم بعد النزع ضمن الحاكم ان علم
بالنزع وان لم يعلم ضمن النزع لانه اذا تحقق عنده موجب النزع وجب عليه النزع
ووجب عليه اعلام الحاكم وان نزع بعد الحكم فلا ضمان على الحاكم ومن زكى
من ليس اهلاً للتزكية بان يعرفه غير اهل لما او يجهل حاله ضمن ان شهد بباطل
وان لم يعلم انه شهد بباطل ولا يحق بحث حتى يعلم وان لم يمكنه العلم حال
المشهد عليه او احتاط فضمن له * وان لم ينزعها * اي التزكية * المزكوة
من مزكاهم * وهو غير ثقة الا انه محقق في شهادته هذه او هو ثقة على قول من
يقول اذا زكى المزكون شاهداً فانه لا بد من نزع التزكية بعد الحكم به ولو ثقة
* حتى يحكم * الحاكم او هو مبني للمفصول * به * حكومة * اخرى ضمنوا *
فما بينهم وبين الله * ان شهد بباطل * وان عرفه الحاكم انه ليس اهلاً لان

وتنزع بعد الحكم ولا
يحكم بشهادة من نزع
تزكيته قبل وان لم ينزعها
المزكون من مزكاهم حتى
يحكم به اخرى ضمنوا ان
شهد بباطل

يزكي حكمه به كذلك ضمن هو دون المزكين لانه تعمد الحكم بما لا يجوز فلم يحكم
بتزكيتهم وعليهم الاثم الا ان توهم شهادتهم على توبته فعليهم الضمان والاثم ولا
يزالون بلزيمهم الضمان مالم يعرف الحاكم انه غير جازئ الشهادة او يحسن فانه حينئذ
لا نزع عليهم وفي التاج واذا رجع المعدل بعد الحكم بتعديله يعني ان عدله مع انه
ليس عنده عدلاً نقضت القضية ولا غرم ولا ولكن ان تعمد تعديل من
لا عدالة له لزمته التوبة وغرم المتلف وفي الديوان ان رجع المزكون قبل الحكم فلا
يحكم بتزكيتهم وان رجعوا بعد الحكم ضمنوا وان رجع الشهود بعد ذلك رجعوا
عليهم بما غرموا وان رجع الشهود اولا ضمنوا وان رجع المزكون بعد لم يضمنوا وان
رجعوا معاً ضمن الشهود دون المزكين وان رجع احد المزكين فان كانوا اربعة ضمن
ربع ماشهد عليه الشهود وان كان اثنان ضمن الراجع النصف وان رجع مذك ثم
اخر رجوع عليه الاول بنصف ما غرم * وجازت شهادة مزكى عند حاكم مالم
تنزع او يحدث به مانع * من جواز الشهادة في الديوان وان زكى الامناء الشهود
مرة واحدة فحكم بهم ثم اتوا بعد ذلك مرة اخرى فشهدوا عنده في خصومة
اخرى فانه ان كان معهم في المنزل ولم ير منهم شراً فانه يحكم بهم وان غابوا عنه
سنة او اكثر فلا يحكم بهم وقيل سنة اشهر وقيل اربعة اشهر وقيل يحكم بهم
ابداً مالم ير ما يطل شهادتهم اه قال العاصمي

* وطالب التجديد للتعديل مع * مضي مدة بالاولى يتبع *

قال ميارة يعني ان الشاهد اذا شهد وزكى ثم بعد مدة شهد شهادة اخرى فهل
يحتاج الى تجديد تزكية او يكتفى بالتزكية الاولى قولان الاولى اتباع من طلب
التجديد واجابته الى ما طلب والخلاف انما هو في المجهول الحال واما المعروف
بالعدالة فلا يبحث عن تعديله لانه من تحصيل الحاصل والمختار عند ابن القاسم
الاكتفاء بالتعديل الاول حتى يطول سنة قال ابن عرفة العمل على قولهم ان
المجهول الحال يطلب تعديله كلما شهد حتى يكثر تعديله ويشهر مطلقاً وانما حد
الطول بالسنة لانه في نحو السنة تتغير الحالات وتحدث الاحداث اه * ولا
يزكي شاهد صاحبه * وهو الشاهد الاخر لانها كواحد ولانه في تثبيت شهادة

وجازت شهادة مزكى
عند حاكم مالم تنزع او
يحدث به مانع ولا يزكى
شاهداً صاحبه

نفسه وهي امر مشترك فيه وقيل يزكيه قالوا في الديوان واذا شهد
الحاكم احدهما امين عنده لعله به او لتزكية المزين والاخر لا يعرفه فزكاه صاحبه
الذي شهد معه اي على القول بجواز تزكية الواحد شاهدا او مع منك . اخر على
القول بانه لا يزكي الا اثنان فصاعدا وهو المتبادر فتجوزلا تبرزكته في هذه
الشهادة ومنهم من يقول جائزة وعليه عننا يمي صاحب الاصل واما غير هذه
الشهادة فان الحاكم يحكم بتزكيته الاولى ومنهم من يقول لا تجوز تزكيته لمن
شهد معه * ولا * يزكي * اب شهود ولده على مال * وقيل يجوز ان يزكيهم
على الخلاف المتقدم في شهادة الاب لولده وكذا الخلاف في تزكية الام شهود
ولدها وتزكية القريب شهود قريبه على حد ما مر في الشهادة وتجوز شهادة الاب
له في غير المال ككون هذه زوجا له وغير ذلك مما ليس حدا لعدم التزكية في
الحد ولا تجوز تزكية الذي يجر لنفسه او ان ولي امره او يدفع شهادة يجر او يدفع
بها ويجوز تزكية الاب شهود ولده في غير المال وتزكيته الشهود على ولده في المال
وغيره وكذا الام والقربة وقد تقدم ان المذهب جواز شهادة الاقارب بعض
لبعض والخلف في الاب ومنع قوما شهادة الاقارب والتزكية تابعة لذلك قال
المعاصمي

ولا اب شهود ولده على
مال

ولا اخيه يشهد از * المبر لا بما التهمة فيه تبرز

اي واما غير المبرز فلا يزكي اخاه عندهم والمبرز هو السابق في العدالة وان ظهرت
تهمة المبرز في التزكية لاخيه او قويت لم تجز تزكيته لشهوده ولا شهادته له والمبرز
بكسر الراء اسم فاعل برز بالتشديد يقال برز الرجل اذا فاق اصحابه او اصله من
برز بالتخفيف ضوعف فليل برز بالتشديد مبالغة بمعنى خرج الى البراز بفتح
الراء وهو القضاء المتسع وليس هو الخارج لا تعديل باذن الامير او القاضي كما زعم
عوام الطلبة وربما جاز فتح الراء كما زعم بعض الطلبة على معنى انه محسوب
ظاهرا في العدالة والشاهد المحتاج الى التزكية اما معروف العين عند الحاكم فيعدل
ولو غائبا واما مجهول العين فلا يعدل الا حاضرا قال المعاصمي
ومطلقا معروف عين عدلا * والعكس حاضرا وان غاب فلا

ولا يحتاج الى التزكية في ضرورة السفر على ما مر عن الديوان قال المعاصمي
ومن عليه وسم خير قد ظهر * زكي الا في ضرورة السفر
ومن بعكس حاله فلا غنى * عن ان يزكي والذي قد اعلنا
* بحالة الجرح فليس تقبل * له شهادة ولا يعدل *
قال ميارة هذه اربعة احوال اما ان تظهر علامة الخير فلا يقبل حتى يزكي الاشهاد
اهل القافلة بعض لبعض عند حاكم القرية او البلد الذي حلوا او مروا بها فانه
تجوز شهادته ولو لم يعرف بعدالة ولا جرحه واما ان تظهر علامة الشر فلا نحقق فلا
تقبل حتى يزكي واما ان يلمن بشر فلا يقبل ولا يعدل لان تعديله تكذبه حاله
واما ان يجهل حاله فلا حتى يزكي وجهه واهل الم من اصحابنا وغيرهم كالمالكية
انها لا تقبل الا من عدل ولا يكتفى بكونه يشهد الصلوات في المسجد ولا يعرف
بامر قبيح كما اجاب ابن القاسم سائله عن ذلك ولا يقبل حاكم تزكية من عرفه
بسوء حال * لان حاله التي عرفها منه او الشهادة التي صحت عنده بسوء حاله
تكذب تعديله حتى يلم ان تعديله لتوبته وصلاحه * وجازت * تزكية الشهود
* ولو في كتمان * بالغ بالكتمان شبه التزكية باقامة الحد * وجازت * من
مودع * بكسر الدال وهو الذي اودع الشهادة في غيره كما قال * لمودع فيه *
بفتح الدال وانما جازت لان المودع بكسر الدال لا نفع له في الشهادة التي اودعها
وقد خرج عنها اذ اودعها * ومنع * جواز تزكيته له لانه نائبه فاذا زكاه فهو
كمن زكي نفسه وصورة ذلك ان يودع الشهادة في احد باذن ربها بلا سفر او مرض
او لسفر فيزكي ذلك من سفر بشهادة او كتابة ويذكي المودع فيه لسير
الشهادة المودعة * ولا يزكي * بكسر الكاف * رفيق * شاهدا * وان * كان
* امينا * لان العبد لا تجوز شهادته فلا تجوز تزكيته لانها شهادة او شبهة بها ولانها
في شان الشهادة وقيل بجواز تزكيته للشاهد ان كان امينا بناء على ان التزكية
خير وان الخبر لا يشترط فيه الحرية وقال بعض قوما بجواز شهادة العبد الامين
* ولا من له نصيب في خصومة * لانه يجر النفع لنفسه او يدفع الضرر بتزكيته
الا ان زكاهم على نفسه * ولا وكيل او خليفة * او مأمور لتلك العلة المذكورة

ولا يقبل حاكم تزكية
من عرفه بسوء حال
وجازت ولو في كتمان
ومن مودع لمودع فيه ومنع
لا يزكي رفيق وان امينا
ولا من له نصيب في
خصومة ولا وكيل او خليفة

الا ان زكاهم على موكله او مستخلفه او امره * اورب امانة فيما بيده * من الامانة
او مستخلف فيه او موكل فيه او مأمور فيه لتلك العلة الا ان زكاهم على ما بيده
ولولم يحدث فيها ما يضمنها به لانه يكونها في يده كصاحبها بخلاف ما في الديوان
وذلك ان يدعي احد ما في يدك بامانة لزيد وادعاه احد لنفسه او لغير زيد فجاء
ببينة وجاء زيد ببينة فلا يقبل لك تزكية بينة زيد فلو استوت البينات ترجحت بينة
زيد بموافقة من كان الشيء بيده وكذلك لا يزكي هؤلاء شهود المستخلف بفتح
اللام والموكل بفتح الكاف والمأمور والمأمون لتلك العلة الا ان زكاهم على انفسهم
ويجوز فيما لم يكن بيد الوكيل والمأمور والخليفة والمأمون ان يزكوا شهود الموكل
والمستخلف والامر والذي الامانة له في الديوان ولا تجوز تزكية المدعي ولا
كل من له نصيب في الخصومة مثل الشريك لشهود شريكه او صاحب المال
لشهود المقارض والسيد لشهود عبده المأذون له في التجار وتزكية الراهن لشهود المرتهن
وتزكية المرتهن لشهود الراهن فيما يجزان الى انفسهما منفعة وكذلك من كان الشيء
في يده بموجه من وجوه الامانات فقبل فيه ما يضمنه به فغصب منه فاتي صاحبه
ببينة على من غصبه فلا تجوز تزكية من كان في يده اولا بالامانة لشهود صاحب
الشيء وكذلك الخليفة والوكيل على الخصومة واما ان استمسك هؤلاء الذين ذكرنا
بغير ما يديهم فاتي المدعي بشهود ولم يعرفهم الحاكم فزكاهم هؤلاء فزكاهم جائزة
اه والاولى حمل كلام المصنف على ما يعم ذلك كله مثل ان نقول اراد بالخليفة من
هو خليفة على المال او على المنازعة عليه * ويقول منك هذا او فلان * اي فلان
ابن فلان يذكره بما يعرف به * عندي امين زكي * او زكي امين او زكي عدل
او عدل زكي او نحو ذلك والاولى ان يقول زكي بفتح الزاي وكسر الكاف
وتشديد الياء لانه صريح في انه زكي عنده بخلاف زكي فانه يحتمل ان يراد
زكاه هو او غيره او هما ولو تبادر ان المراد زكي عنده وان اقتصر على امين او على
مزكي او على عدل او نحو ذلك لم يجوز قيل بجواز الاقتصار على غير مزكي واختلف
ايضا في الاقتصار على رضي او على عدل قال العاصمي

ومن يزك فليقل عدل رضي * وبعضهم يجوز ان يعضا

يعني ان التزكية لا تكون الا بقوله انه عدل مرضي وهو مذهب مالك
واصحابه ونقل عن بعض متأخري المالكية الاكتفاء بقوله رضي واجاز سجنون الاقتصار
على قوله عدل والى هذا الخلاف اشار بقوله وبعضهم يجوز ان يعضا وفي الديوان
وانما يقول المزكون اذا ارادوا ان يزكوا الشهود ان هؤلاء الشهود ثقات عندنا
جائزون في الشهادة او يقولون هم مسلمون او مومنون او صالحون او صادقون او
بارون او متقون او يقولون هم امناء مزكون عندنا او يقولون لا نعرف فيهم الا الخير
ولا يجوز قولهم هذا الرجل عندنا مزكي اه فالظاهر ان هذه الالفاظ ولاية كما
قل في التاج وان قال فلان عندي عدل او ثقة او ولي لي او للمسلمين او في الدين
اولاهل الحق او جائز الشهادة او لا اعلم منه الا خيرا او من خيار المسلمين او
افضلهم او منهم او من الصالحين او الاخيار او الابرار او المتقين او الصالحين فذلك
اثبات لولايته واجازة لشهادته وان قال ثقة في دينه او عدل فيه قبيل شهادته لا
ولاية وان قال ائني به او ائتمه او امين عندي فلا يتولى ولا تقبل شهادته
* وجاز التجريح في الظهور فقط على المختار * لانه مظنة الفتنة ولا يتيسر اطفاء
نارها في الكتمان بخلاف الظهور فانها لا تتولد الفتنة فيه بالتجريح للخوف من
الامم والمسلمين وان تولدت اطفائها الامام والمسلمون فاذا شهد الشهود في الكتمان
فان عرف الحاكم صلاحهم حكم بهم والا كلف من يزكهم فان لم يجد اصلح
بينهم او رفعهم لغيره وكذا ان ذكر بسوء وقيل اذا لم يعرف حاله ولم يدع الخصم
انهم ممن لا تجوز شهادته حكم بهم وهذا ترخيص اذ حكم بمن لا يعرف جواز
شهادته وان زكي او اراد الحاكم ان يحكم به بلا تزكية لانه يعرف حاله فطلب
الخصم تجريحه لم ينصت اليه الحاكم بل اذا قال الخصم انه مجرح او انا اجرجه فهو
تصريح بولايته وجواز شهادته لان التجريح فرع تقدم الولاية وجواز الشهادة وهذا
في الاصل الا ان العامة قد تطلق التجريح على مطلق فعل ما يمنع الشهادة ولو
لم تقدم الولاية وجواز الشهادة واذا عرف معتاد الناطق في نطقه لم يحكم عليه
بمجرد لفظه وقيل يجوز التجريح في الكتمان كالظهور ولا ضير بما يقوم من الفتنة
في شأنه على الحاكم او الخصم او الشهود لانه حق يلزم المخرج بقوله * ويكون *

وجاز التجريح في الظهور
نقط على المختار ويكون

التجريح * اذا شهد اثنان على احد بمحق * او قبل ان يشهدا وذلك قول ابن
عباد فانه يجوز التجريح قبل اداء الشهادة وبعد اداءها ما لم يحكم الحاكم بها ومختار
الديوان انه ان لم يدع المدعي عليه تجريح الشاهدين الا بعد ما شهدوا فلا
يشتمل به الحاكم * فياتي بشاهدين * عدلين حزين وجاز عدلان وامرأتان
عدل * يجرحانها بانهما عملا كبيرة * ولا يلزم ذكرها مينة * او لا يحسنان
الوضوء * او الصلاة او نحوهما من القروض وعدم هذا الاحسان ما لا يفسد
الوضوء ونحوه او ما اختلف العلماء فيه والا فهو داخل في الكبيرة * او لا يعرفان
التحيات * على القول بانها غير واجبة واما على الوجوب مطلقا او اولاً او ثانياً فعدم
معرفة داخل في الكبيرة * او ممن يمسح على الحفين * بلا ضرورة برد لا يطلق
او مرض او جرح ولم يعمده من الكبائر لاختلاف الامة فيه ولو كان الحق ان شاء
الله مع مانع ذلك * او نحو ذلك * ما هو مكروه جدا او من اخلاق السوء
التي لا يجوز بها الحاكم الشهادة كالدفع بلا غناء عليه ولا اجتماع والكذب اذا لم
يكن عن الله او رسوله ولم يتلف به مالا ولا اتلف به نفساً ولم يقع به ضرر في البدن
بالادب او الحد ولم يكن بهتاناً على القول بان الكذب اذا لم يكن كذلك لم يكن
كبيرة وكالاسب بالملاهي وحكوا في الديوان انه انما يجرح الشهود بفعل الكبائر
وذكروا قولاً اخر بعد ذلك انه يجرح الشهود بغير الكبائر ايضاً من اخلاق
السوء التي لا يجوز بها الحاكم الشهادة وسواء في القولين الشهود الموافقون والمخالفون ولا
يجرح المخالفون بخلافهم وان عرف المجرحون ان الذي شهد عليه الشهود حق فانه
يجوز لهم ان يجرحوه ان ارادوا ولا يضيق ايضاً على من دعي الى تجريح الشهود
ان يجرحهم ولكن يفعل ما يريد وان قل المدعي عليه للحاكم ان الشهود الذين
شهدوا علي عبيد او نساء او مشركون او اطفال او مجانين فن عرفهم الحاكم فلا
يشتمل به وان لم يعرفهم فليست له البيان على ما قال وان اتى بالينة على ذلك
بطلت شهادتهم وان لم يات بالينة فلا يشتغل به وفي التاج ان شهدا فارعي انهما
عبدان فان صحت دعواه ردت شهادتهما عند الاكثر واذا شهد عدلان على
رجل فاتي باربعة شهود انهما شهدا عليه زوراً فلا يلتفت اليهم ولزمه الحق بهما

اذا شهد اثنان على احد
بمحق فياتي بشاهدين
يجرحانها بانهما عملا
كبيرة او لا يحسنان
الوضوء او لا يعرفان
التحيات او ممن يمسح على
الحفين او نحو ذلك

وقيل تقبل الشهادة على الشهود بباطل او زور وان طعن المدعي في شهادته فقال
لحاكم ان شهودي كفار فلا يشتغل به ان كانوا عنده امناه وان قال المدعي ان
الذين شهدوا علي لهم نصيب في هذه الدعوى فان الحاكم يكلف له البينة على
ذلك فان اتى بها بطلت شهادتهم وان لم تكن له بينة حكم عليه بينة المدعي وان
طلب ان يحلف المدعي على دعواه فلا يدرك عليه ذلك ولا يجوز تجريح المدعي
عليه ولا من لا يجوز له ان يشهد مثل الاب على مامر او الشريك ولا يكلف
الحاكم تجريح الشهود ولكن ان ادعى المدعي عليه تجريح الشاهدين فليقل الحاكم هات
من يجرحهما وليس على الحاكم ان يمتنع على الخصوم في تجريح الشهود ولا
المعدلين الا ان طلب المشهود عليه او المعدل عليه ومن يجرح الشاهد يذكر ما به
يتجريح وقول في المنهاج يقول افق عنه ولا اقول فيه شيئاً واختلفوا هل يقبل
التجريح ان شاهد الفيق في الخير ويسمى المبرز فليل نعم ينصت الى من يدعي انه
تأتي بمن يجرحه وقيل لا يقبل تجريحه بدعوة او قرابة قل العاصمي

فالعدل ذو التبريز ليس يقدر * فيه سوى عداوة تستوضح
وغير ذي التبريز قد يجرح * بغيرها من كل ما يستحق *

* ويأتي المدعي ايضاً ان شاء به * شاهدين * اخرين يجرحان * الشاهدين
* المجرحين شهوده * مرة او يجرحان واحداً ثم يرجع الى الاخر فيجرحانه وان
جرحا واحدا وجاء اخران فجرحا الاخر فاقوسه ويأتي المدعي عليه ايضاً بمن
يجرحان من جرحا شاهديه بجراحة شهود المدعي وهكذا * ويبلغ * التجريح
* من جانب المدعي والمدعي عليه الى ما مر في التزكية * ستة عشر في الشاهد
الواحد وستة عشر في الاخر وقيل لاحد لذلك واذا جرح الامناء الشهود
او المجرحين للشهود او للمجرحين بحيث يترك الحاكم الحكم بقولهم ضمنوا
اذا لم يكن جراحة وتعمدوا وكذا الترجمان اذا رجعا بعد الحكم ضمنوا
وقيل لا يضمنان في الحكم واذا جرح الشاهد قوم وعدله واخرون واشتوى القرية
في الدالة قدم من اثبت الجراحة لانه علم من باطن الشاهد فمالم يعلمه من
عدله بظاهر امره قل العاصمي

ويأتي المدعي ايضاً ان شاء
باخرين يجرحان المجرحين
شهوده ويبلغ من جانب
المدعي والمدعي عليه الى
مامر في التزكية

ومثبت الجرح مقدم على * مثبت تعديل اذا ما اعتدلا
وان كانت احدي اليدين اعدل فقبل تقدم وبه قل مالك وقيل تقدم بينة
التجريح وبه قال ابن نافع وان زاد شهود العدالة فالقولان ايضا ان استويا عدالة
قيل ذلك الخلاف اذا لم يبين الجرح مابه التجريح وان بينه قدمت بينة التجريح
ولو كانت اقل عدالة او اقل عددا فيما قل قومنا وايضاح كلام المصنف ان يجرح
اثنان واحدا وان يجرح الاثنان اربعة ويجرحهم ثمانية وان جرح اثنا عشر
وجرح الاثنان اثنان جاز حتى يحصل ستة عشر * وجاز * اجتماع * اثنين
على * شاهدا * واحد ثم على * اخر * في المزية الاولى من التجريح وغيرها على حد
ما مر في التزكية ويجوز ان يزكياها بمرة والله اعلم * باب * في الدعاوي والقعود
* ان دعي اثنان * او ثلاثة او اكثر * فدانا * او غيره من الاصول والعروض
* احدهما * بشرى * او قياض او نحوه من انواع الشراء او بقضاء في دين او باصداق
او ارش او اجارة ونحو ذلك مما هو معاوضة * واخر بهبة * او صدقة ونحوها
من انواع الية * او ارث * او غيره مما ليس بمعاوضة * او حيازة * بان يقول
هولي بالقعود فيه بعمارة بعد ان كان لمالك له او انه في يدي منذ عشر سنين
ولا يلزم الحاكم ان يقول بمن دخل يدك * لم يقعد فيه احدهما صاحبه * اي عن
صاحبه او على صاحبه فهو موقوف حتى يبين احدهما لان كلا مدع وعلى المدعي
الينة * وقيل مدعي الحيازة قاعد * فيه لانه ادعى دعوى منفردة عن دعوى
الخروج من غيره اليه بل لا يلزم من دعوى الحيازة انه قد كان لغيره قبل لان حاصل
معنى الحيازة الاشتغال عليه بالملك والمكون باليد * ثم * مدعي * الارث * لانه
دخول ملك بلا عقد وتاخر عن الحيازة لان فيه دعوى الدخول من غيره * فـ *
مدعي * الهبة * ونحوها من العقود التي لا معاوضة فيها والمراد غير هبة الثواب
لان هبة الثواب داخلة بالشراء في قوله بشرى * فـ * مدعي * الشراء * نحوه
مما فيه عقد ومعاوضة وانما تاخر لما فيه من زيادة الدعوى لان فيه دعوى خروج
الملك اليه وعقده والعوض فان ادعى احد الحيازة وادعى غيره الارث او الهبة
او الشراء فلمدعي الحيازة وان ادعى الارث وادعى غيره الهبة او الشراء فلمدعي

الارث وان ادعى الهبة وادعى غيره الشراء فلمدعي الهبة وما فيه معاوضة ومكرمة
الخلق مقدم على ما فيه المعاوضة وحدها وسواء كان في ايديهما معا او ليس في يد
هذا ولا في يد هذا * وان ادعى الكل * احدهما * و * ادعى * الاخر تسمية
منه * وهو بايديهما او ليس بيد هذا ولا بيد ذلك كثلث او نصف شائع او
بعضا مثل هذا الموضع الى هذا الموضع او مارد موضع كذا * او شجرا لا ارضا *
او ارضا لا شجرا او تسمية او بعضا من احدهما او ادعى البيوت وادعى الاخر البيوت
والارض والشجر وكذا التسمية والبعض في ذلك وكذا سائر الاصول وكذا الكلام في
العروض * فلا قعود فيما تنازعا * وهو التسمية او البعض او الشجر او الارض
فيوقف حتى يكون البيان * وقعد المدعي مالم يتنازعا فيه * مامفعول المدعي اي
قعد الذي ادعى مالم يتنازعا فيه وهو الباقي عن التسمية والبعض الذي ادعاه الاخر وعن
الارض او عن الشجر الذي ادعاه الاخر فمدعي الكل يقعد في الباقي ومفعول قعد
محذوف تقديره في الباقي او فيما لم يتنازعا فيه * وقيل مدعي الكل قعد * في
الكل ما تنازعا فيه وما لم يتنازعا فيه لان الكل ذات على البعض بالشروع فمدعي
البعض كالازع لم في بد غيره وجه القول الاول ان مالم يتنازعا فيه لا يحتاج
فيه الى بينة لانه يحتاج اليها عند الخصام ولا خصم له وما تنازعا فيه يحتاج فيه
للبيان فيوقف اليه وقيل ما تنازعا فيه يقسمانه بعد الحلف من كل واحدانه له * كما
في مدعي الجواليق * بفتح الجيم هي جمع جوالق بكسر الجيم واللام بينهما واو مفتوحة
والف وبضم الجيم وفتح اللام وكسرهما فللمفرد عجمي والجمع عربي وهو ما يحمل فيه
على الدابة كالغرائر ويقال الجواليق في الجمع بدون ياء * وما فيها * من طعام او
غيره * وفي مدعيها فقط * لامع ما فيها * او ما فيها لاي * ضمير رفع استعير للجر
اذ هو معطوف بلا على ما المعطوفة على هافي قوله وفي مدعيها كان في ايديهما معا او لم يكن
في يدهما ولا هذا * قولان * مبتدأ خبره قوله في مدعي الجواليق وما زائدة كافة للكاف فلا يحتاج الى ان تقول
فهو معطوف على قوله وفي مدعي الجواليق وما زائدة كافة للكاف فلا يحتاج الى ان تقول
انه ادخل ما المصدرية على الجملة الاسمية وهو جائز عند بعض فاقول الاول انه
لا يقعد فيما تنازعا فيه وانه يقعد مدعي الكل فيما لم يتنازعا فيه والقول الثاني ان مدعي

وان ادعى الكل والاخر
تسمية منه او شجرا لا ارضا
فلا قعود فيما تنازعا وقعد
المدعي مالم يتنازعا فيه
وقيل مدعي الكل قاعد
كما في مدعي الجواليق وما
فيها وفي مدعيها فقط
او ما فيها لاي قولان

وجاز اثنين على واحد
ثم على اخر
* باب *
ان دعي اثنان فدانا احدهما
بشراء واخر بهبة او ارث
او حيازة لم يقعد فيه احدهما
لصاحبه وقيل مدعي الحيازة
قاعد ثم الارث فالهبة
فالشراء

الكل بقصد في الجواني وما فيها وكذا سائر الاوعية وما فيها ومختار ابي الربيع سليمان بن هارون يقول الاول في تلك المسائل وفي اثر قومنا ان ادعى بعضهم بعضه والاخر كله وهو بيد غيرهما وليس يدعيه او ليس بيد احدهما او قسمه على قدر الدعوى اتفاقاً وان كان في ايديهما حلقاً وقسمه على قدر الدعوى على المشهور وقال ائمه وسمنون يقسم نصفين لتساويهما بالحيازة وان كان القسمة على الدعوى اتفاقاً او على المشهور فالعمل فيها كقول القريضة لتساويهما في الادعاء والترجيح والمذموم وهذا قول مالك واكثر اصحابه وقال ابن الماجشون وابن القاسم من سلم لخصمه شيئاً سقط حقه فيه فيعمل لمدعي النصف مثل نصف اثنين فيقسم ثلاثة لمدعي الكل الثلثان ولمدعي النصف ثلث هذا على القول الاول واما على الثاني فلمدعي الكل النصف ويقسم النصف الاخر بينهما وذكروا في الديوان انه اذا كان الشيء في يد رجلين فاخصما عليه فادعى احدهما انه له من قبل الشراء وادعاه الاخر من قبل الرهن ولم ينسبه الى احد فليكنهما الحاكم اليقينة على دعواهما فان اتيا جميعاً باليقينة كان الشيء بينهما نصفين وكذلك ان ادعاه احدهما برهن وادعاه الاخر بهبة او بصدوق او باجارة او بميراث او بتالييد او بحيازة او بحكومة الحاكم فاتي كل واحد منهما باليقينة على دعواه كان الشيء بينهما ومنهم من يقول صاحب الحيازة اولى في ذلك كله ان كان مما تجوز فيه الحيازة وقيل مدعي الحكومة وقيل الشراء اولى من الهبة والرهن وقيل التالييد اولى من الشراء والرهن والهبة والميراث وان بين احد الخصمين حكم له باليقينة وان لم ياتي باليقينة هذا ولا هذا تحالفاً وصار الشيء بينهما نصفين وان نكل احدهما عن اليقين فهو لصاحبه وقيل يحبس حتى يقر او يخاف وان بين كل منهما انه تاليده فهو بينهما نصفان وان كان الشيء في ايديهما وادعاه كل انه من فلان او من هذا الرجل رهن عندي في عشرة دنانير بطل الرهن وقيل هو رهن لما نصف لكل فيما ادعى كل منهما على ذلك الرجل واذا تنازع رجلان على شيء كان في ايديهما فادعى احدهما الكل وادعى الاخر النصف فان كانت لما يدة على دعواهما صار الشيء بينهما ارباعاً اي فيكون لمدعي الكل ثلاثة ارباع ولمدعي النصف ربع وقيل اثلاثاً اي فيكون لمدعي الكل

الثلثان ولمدعي النصف ثلث وقيل هو لصاحب الكل وان لم تكن لما يقينة تحالفاً فبقسمته على ما ذكرنا واذا اتى باليقينة وحده اخذه كله وان اتى بها مدعي النصف وحده فبينهما نصفان قات والكلام في سائر التسميات كالكل على النصف وان اختصم اربعة رجال على شيء بايديهم اي ارم يكن بايديهم فادعى احدهم الكل والاخر الثلثين والاخر النصف والاخر الثلث فان بينوا كلهم او لم يبينوا فحالوا وقسموه على مدعاهم بالمعاصرة فتكون فريضتهم من ستة فينزل صاحب الكل بستة وصاحب الثلثين اربعة وصاحب النصف ثلاثة وصاحب الثلث باثنين فتدبوا فريضتهم الى خمسة عشر ياخذ صاحب الكل ستة وصاحب الثلثين اربعة وصاحب النصف ثلاثة وصاحب الثلث اثنان وقيل ياخذ صاحب الكل الثلث لانه لم ينازعه فيه احد اولان يئته مسئلة وكذا يال ما ياتي بعد هذا ويقسم صاحب الكل مع صاحب الثلثين السدس نصفين لانه لم يدع فيه صاحب النصف وصاحب الثلث شيئاً ثم يقسم صاحب الكل وصاحب الثلثين وصاحب النصف السدس الذي بين النصف والثلث بينهما اثلاثاً ويبقى الثلث فيكون بينهم ارباعاً فتقسم فريضتهم من ستة وثلثين فقس على ذلك ما كان اكثر او اقل فيكون لمدعي الكل نصف المال وثلث سدس المال ولذي الثلثين سدس وثلث سدس ولذي النصف نصف سدس وثلثه ولذي الثلث نصف السدس فلو اختصم ثلاثة فبين واحد ان الشيء له وبين الاخران له نصفه والاخران له ثلثا فالثلث والنصف من ستة فالاول يدعي ستة وهي الكل والثاني ثلاثة نصفها والاخران ثلثها والمجموع احد عشر ياخذون ذلك منها وهذا على القول الاول وفي المسئلة القول الثاني ايضاً **فالقاعد في دابة مدعي التنازع** يدعي انها تنازعه هو لا الشراء **اي لا مدعي** الشراء او الهبة او الارث او غير ذلك مما فيه المعاوضة او ليست فيه المعاوضة من انواع دخول الملك ولا مدعي الحيازة او الحكومة والقاعد فيها مدعي التالييد لا مدعي التنازع لان فيه زيادة دعوى التنازع **و** القاعد في اصل **و** في غير اصل **و** على الاطلاق **و** من كان بيده **و** مع يمينه لان ايد دليل الملك وشهادة بالملك وهذا في غير الاصل واما الاصل فمعمول عليه لان من شوه الاصل بيده يسكنه او يحرثه

فالقاعد في دابة مدعي
التنازع لا الشراء وفي غير
اصل من كان بيده

او يعمره قد زاد اتصالا بدعواه على من لم يشاهد بيده فلا بد ان يكون اولى عند عدم البيان
الا ان الاصل يشترط فيه مدة الحياة ولذلك ذكروا العروضة في انها في اليد دال
الملك فينزاع الاصل من يده اذ لم ترض له مدة الحياة حتى يثبت بالبينة * ويمنع * القاعد
باليد * من اتلاف * لما قعد فيه كاكله وشربه واحراقه وهدمه * واخراج من ملك *
بيعه او هبة او غيرها ما ارضه او بلا معاوضة ولا سيما غير الاصل فان اخراجه من ملك
اشد في المنع لانه ادعى الى تلفه وتغييره * لا من استخدام * استخدام العبد والدابة
وهالة الخدمة كالدواة وانقلم وهالة الزجر ولا من خدمته بلا زيادة كاصلاح فساد
الارض والشجر والنخل وقابها للحرث او غيره وباكل الفلة * لم يبين مدعيه *
بينة عادلة تشهد له به * او يحلفه * مدعيه انه له اعني للذي هو بيده عند عدم
البيان وعجزه او تركه الاتيان ببيانه وقناعته بيمين الذي هو بيده على القول بجواز ذلك
* وان عرفه امناه بيد احد فنوزع فيه عند حاكم بلونه * اي بلغ الامناء الحاكم
* معرفتهم له * اي لاني المتنازع فيه * بيده * بان يقولوا عرفناه بيد هذا
او بيد فلان لا بيد خصمه او يتركو قلوبهم لا بيد خصمه * فيقعد * اي فيقعد
الحاكم من كان بيده * فيه * بتبليغهم انهم عرفوه في يده وجوز ان يشهدوا قطعا
انه للذي بيده وفي التاج المتعارف ان من كان الشيء بيده فهو له وكل ما بيد احد
فهو ملك له واليد شاهدة له به الابني ادم فقد يكون منهم مالك ومملوك ولا
تكون الشهادة عليهم الا ببيان * والقاعد * في دابة ماسكها برجلها * المقدم
او المؤخر او بقرنها او ناصيتها او رقبته او شعر رقبته ان نحو الشعر او بالذنب * لا *
ماسكها * برسها * لان الماسك به غير ماسك بعضو تمسك به بل ماسك بغيرها
اصلا * واختير عكسه * وهو ان القاعد فيها ماسكها برسها لانه المعتاد في امساكها
ولان ذلك تصرف في العمل بها وهذا فيما اعتيد له رسن واما ما لم يعتد له فالقاعد
فيه الماسك بنفسه ولو بغير محل الامساك لا الماسك بالرسن والمراد بالرسن ما يشمل
اللجام استعما لا للمفيد في المطلق الذي هو مطلق ما تجر به وفي الديوان انه ان
امسك احدهما من الرسن او اللجام وامسك الاخر من الناصية فلا يكون احدهما
اقعد للاخر واقتصروا في الديوان على ان الماسك من الرسن هو القاعد فيها لا الماسك

ويمنع من اتلاف واخراج
من ملك لا من استخدام
ما لم يبين مدعيه او يحلفه
وان عرفه امناه بيد احد
فنوزع فيه عند حاكم
بلونه معرفتهم له بيده فيقعد
فيه وفي دابة ماسكها برجلها
لا برسها واختير عكسه

من الرجل او الذنب وقالوا ان كان فرسا فامسك احدهما من الرسن والاخر من
اللجام فلا يقعد احدهما للاخر وسيدكر المصنف ذلك قبل قوله فصل ان وجدت
ذبيحة وهي قطعاً لماسكها بالرسن لا لماسكها بما لا تمسك به * وانظر * ما الحكم
* بين ماسك رجل وماسك قرن * او ناصية الجواب انه ان اعتيد امساكها بهما
على حد سواء فينبهها نصفين وان اعتيد من احدهما فقط او غالباً فللماسك به لترجحه
والا فهي بينهما نصفين ويحلفان وذكر اصحابنا رحمهم الله ان مالا ينتقل ينتقل وما
ينتقل لا ينتقل ومعنى مالا ينتقل ينتقل ان الاصل اذا عرف في يد رجل يعمره
ولم يعرف له نجم دخل ملكه ابشرا او غيره ولم يعرف لغيره فهو له اذا عمره ثلاث
سنين وان عمره غيره بعده ثلاث سنين لم يقعد فيه للاول وقيل يقعد اي فائتة له
هو على هذا القول وهكذا ان تداوله ثلاثة او اكثر وهذا في الحكم الظاهر وان
عمر ارضا ميتة فهي له ولو فيها بينه وبين الله ذكره في نفقات الديوان وذكروا
في احكام الديوان واقتصروا في احكامه على قول واحد فيه بيان الانتقال اذ قالوا
اذا عرفت لرجل يعمرها ثلاث سنين ولم تعرف لاحد قبله فخرج فقعد فيها احد
ذلك المقدار فانه يقعد فيها لمن خرج ولغيره وذكروا بعد ذلك بكثير مائنه وقال
بعض العلماء اذا قعد الرجل في الارض ثلاث سنين فخرج منها فدخلها اخر فمكث
ثلاث سنين والاول حاضر ولم يعارضه فانه يكون الاخر اقدم فيها للاول ومنهم
من يقول ولو عرفت للاول بالشراء او بالميراث فخرج منها فدخلها الاخر فمكث
ثلاث سنين وهو حاضر ان يكون الاخر اقدم فيها لمن عرفت له بالاصل ومعنى
ما ينتقل لا ينتقل ان العروضة اذا عرفت في يد رجل فهو القاعد فيها ولا يحتاج
الى مدة وهو اولى به ولو تداوله كثير من الناس الا ان اخراجه من ملكه وقيل
ما ينتقل ينتقل والا ينتقل لا ينتقل وذكره في نفقات الديوان واقتصروا في احكامه
على الاول واذا عمر رجل اصلا ثلاث سنين وقد عرفه لآخر وهو حاضر ولم يغير
فلا يقعد الاول في الحكم الا ان استرب الاول واذا عرفت دابة او ثوب او غيرها
ولم يكن في يد احد ثم عرفت في يد رجل فلا يقعد فيها وقيل يقعد * ويقعد
شخص فيما لبسه * كثوب ونمل وخاتم ولو في يمينه وفي اي اصبع وسوار وذخايل

وانظر بين ماسك رجل
وماسك قرن ويقعد
شخص فيما لبسه

وقلادة وشاشية وقرط وغير ذلك وما عتد في ثوبه او لباسه * او حمله * او جره
 او ساقه بالدفع بيده وفي غيرها خلاف او ربط لجسده او لباسه اوله * او امسكه *
 بيده لابرجه او جسده وقيل يقعد فيما امسكه بيده او غيرها ويقدم ماسك باليد
 على ماسك بغيرها وفي الديوان كل ما لبسه رجل وما قعد عليه وما كان في حجرة
 او ما امسكه بيده او برجله او ما كان في وعاء او على دابته او ما كان في
 بيته او في حرزه فادعاه رجل انه له فكذبه من كان في يده فالتقول قوله وعلى المدعي
 اليمة * او قاده او ساقه او رعاه * من الحيوان * او وسده او غطى به * نفسه
 * او مدهه * اي فرشه سواء في ذلك كله وجد قاعدا فيه او نائم عليه او متكئا وسواء
 فعل ذلك به كله او ببعضه ولو وجد بعضه منشورا وبعضه غير منشور او لم ينشر
 وقد عليه * او كان بوعاءه * اي في وعاءه * او وعاء كان بيده * اي في يده
 * بكمارية او كراه او في بيته * او غاره او غير ذلك من املاكه * * يقعد ايضا
 * في وعاء * او غير وعاء كدابة ودار * كان بيده بغصب * او سرقة * او
 امانة * لانه لا يجوز له استعمالها اورهن او لقطه * او نحو ذلك مما حرم عليه استعماله *
 مثل ما كان بيده من جانب الربا او الكهانة لكن قعوده في ذلك انما هو دفع لخصمه
 الذي هو غير صاحب الوعاء مثلا فيبقى البحث ايكون له لانه بيده ولا يئنه لصاحب
 الوعاء مثلا عليه فيحمل على انه كان بيده ذلك الوعاء بالوجه المذكور فجعل هو
 فيه ذلك الشيء من عنده او يكون لصاحب الوعاء مثلا لانه وجد في وعاءه قولان
 كما قال * هل هو اولى بما فيه لانه بيده او ربه * اي رب الوعاء مثلا * اولى *
 بما فيه لانه في وعاءه * قولان * مختار الديوان هو القول الثاني واما ما كان بيده من
 مال غيره ماله استعماله كما مثل بالمارية وكما يجوز استعماله بالادلال ان كان الادلال
 بينهم معروفًا وكما يجوز استعماله بالعلم ولا يجوز له لو انكشف الغطاء مثل من اشترى
 وعاء فيستحق وفيه شيء وكلمة اذن له صاحبها في استعمالها فالتقاعد في ذلك من
 كان في يده دون صاحب الوعاء * وتبين * كون ربه اولى بما فيه * ان كان *
 الوعاء مثلا * بايديهما * لانهم اشتركا باليد وزاد صاحب الوعاء مثلا بكون الوعاء
 الذي فيه الشيء له * ومن بيده * بوجه جائز * بيت او دابة * او غيرها وهو

او حمله او امسكه او قاده
 او ساقه او رعاه او وسده
 او غطى به او مدهه او كان
 بوعاءه او وعاء كان بيده
 بكمارية او كراه او في بيته
 وفي وعاء كان بيده بغصب
 او امانة او نحو ذلك مما
 حرم عليه استعماله هل هو
 اولى بما فيه لانه بيده او
 ربه اولى قولان وتبين ان
 كان بايديهما ومن بيده
 بيت او دابة

ملك لغيره * فهو اولى * من صاحب البيت والدابة ونحوهما وغير صاحبها * بما
 فيه * اي في البيت * او عليها * اي على الدابة وفي غيرها او عليه او ربط
 الى ذلك ان كان مما يجوز له جعل الشيء فيه * وقعد ربهها * اي رب الدابة
 * فيما عليها * من حمل او آلة حمل او التها * ان كانت بيده وفيما ربطت به *
 من حبل او حديد او غيرها * او ربط اليها * كقفه ربطت اليها وفاس وكذا
 ما ربطت اليه نخشة مقلوعة او مكسورة وكحديد مضروبة في الارض تربط
 اليها وكجدار تربط اليه اذا لم تكن بيته ويقعد في الموضع الذي يربطها فيه بشرط
 او حيازة كل ذلك اذا لم تكن البيدة * وفيما في غنمه او ابله * او بقره او دوابه
 * كشاة * في شياهم * ارجل * في ابله وبقرة في بقره وبغل في بغاله وفرن
 في افراسه ونحو ذلك من كل شيء في نوعه واما ما يخالفه كشاة في ابله وبقرة في
 افراسه فلا يقعد فيه بمجرد كونه في يده بل برعي اوسقي او سوق او حلب او نحو
 ذلك مما مر كما مساك * وفيما بيد عبيده * واطفه له ومجانيته واولاده الذين لم يميزهم
 على قول من يقول بظاهر انت وملكك لا يملك * من اصل او غيره * اذا كان
 ذلك بيدهم على قدر ما يقعد هو بنفسه فيه لو كان بيده على ما مر * والشركاء *
 قاعدون * على * عدد * رؤسهم فيما بايدهم * ولا تعتبر شركتهم فاذا قعدوا في
 شيء من مسائل الباب كانوا مثل الواحد ولا ينظر كيف اشتركوا وكل من الشركاء
 يدعيه كله وكذا لو ادعاه غيرهم وهو في ايديهم ثبت لهم على الرؤس ان لم يسلموا
 انه على اصل الشركة او لم يسلم بعض واما ما كان في يد احدهم او بعضهم فمن كان
 بيده اولى به قالوه في الديوان وقالوا وكذلك اذا كان في ايديهم جميعا بالامانة او
 كان في يد احدهم بالامانة والاخر فيه سهم وهو في ايديهم جميعا فهم اولى
 به وما كان في يد عبيدهم فهو بينهم كما اشتركوا في العبد وكل ما كان في يد رجل
 من الدور والبيوت والاعية فهو اولى بما في هذه المعاني اذا انفرد بذلك وكان في
 يده دون غيره وكذلك الحيوان على هذا الحال واما السيد اذا كانوا في يده بالغصب
 فلا يقعد فيها كان في ايديهم وكذلك الابن لا يكون من كان في يده اولى بما في
 يده من صاحبه وكذلك العبد اذا اواه رجل وكان عنده مثل هؤلاء واصحاب

فهو اولى بما فيه او عليها
 وقعد ربهها فيما عليها ان
 كانت بيده وفيما ربطت
 به او ربط اليها وفيما في
 غنمه او ابله كشاة او جمل
 وفيما بيد عبيده من اصل
 او غيره والشركاء على
 رؤسهم فيما بايدهم

هؤلاء العبيد اولى بما في ايديهم من غيرهم وكذلك العبد المرمون وما اشبهه على هذا الحل * و * يقعد فيما * في العوض ربه * وهو البائع مثلاً الذي باع شيئاً للمشتري وعرض للمشتري شيئاً آخر * ما لم يدخل فيه * بلبناء للمفعول او للماعل اضره للعالم به اي ما لم يدخل فيه المشتري مثلاً على انقول بانه ان استحق المبيع ملك العوض واما على قول من قال يبيع فما فيه لصاحبه * وكذلك الموقوف * من الاموال يبيع الخيار او الهبة او يبيع يوقف الى بلوغ الطفل او افاقة الجنون او لحضور الغائب ليقبل او يرد ونحو ذلك مما يوقف من البيوع والاجارة والصدقات فضاحب الشيء اول بما فيه ما لم ينتقل الى غيره فإذا انتقل الى غيره كمشتره شراء موقوفة فادى من اصله له انه له فيه قبل اخراجه لم يقبل الا بديان * و * يقعد الشخص * في ارض عمرها ببناء او غرس او سكنى او ربط حيوان * او جعلها مريضاً لحيوانه * او يجلس لصنعة بمذمتها * اي بمدة ثبوتها * وهي ثلاث سنين وجواز ماء * بتمام الساقية ولو بمنزلة ان حضر صاحب الارض وقيام غرس بماء فلا ينزع بعد وذلك لحضور صاحب الماء او الارض * او غيره او نحو ذلك * فشر سنين فيما كان يده ولو بلا عمل وثلاث فيما يعمل وفي الديوان انما تكون الحيازة اذا دخل ارض غيره فجعل يعمرها يحرث ويحصد ويعطي ويمنع وصاحبها حاضر معه في المنزل ولم ير منه منعاً ولا حرجاً حتى مكث فيها ما تتم فيه مدة الحيازة فتصير له بالحيازة ومنهم من يقول ان كان صاحبها فيما دون الحوزة من حيث يصل اليه الخبر ويعلم بدخوله في ارضه ولم يعلم منه ما ذكرنا جازت عليه الحيازة واذا كان الداخل يصلح الارض بنزع الحطب منها او قطع الصفا ولم يحرثها ولم يغرسها او كانت ارض الماء او السبخة او النهران فصار يدفننها ويصلحها للحرث او للغرس فذلك عمارتها وكذلك اذا كان يخرج منها التراب ويسويها للحرث ويحفر فيها المواصل قلت المصل في عرفهم الحفير يحفر خاف الجنان او القدان يمنع خروج العروق او دخولها او يمنع الدواب فذلك عمارتها وان عرف انه يحرثها فمنعه الجائر من حصادها او لم يثبت شيئاً او اكله الجراد او القمل او كان لا يحرث فيها الا بالقول حتى تمت الحيازة صارت له بالحيازة وان دور تلك الارض حائطاً او ممصلاً او زرباً

وفي العوض ربه ما لم يدخل فيه وكذلك الموقوف وفي ارض عمرها ببناء او غرس او سكنى او ربط حيوان او يجلس لصنعة بمذمتها وهي ثلاث سنين وجواز ماء او غيره او نحو ذلك

ولم يعارضه صاحبها حتى اتم فيها مدة الحيازة ثبتت له بذلك وكذلك اذا كان يبنى فيها خصه او جعلها دمنة لحيوانه تقبل فيها او تبيت فيها او جعلها انذاراً للزراعة او منشراً لثماره حتى اتم فيها مدة الحيازة فذلك عمارتها ايضاً وكذلك ان اتخذ فيها طريقاً لنفسه او لمواشيه او ساقية او ممصلاً حتى اتم المدة وكذا الصانع كالحداد والحراز والجزار والتجار اذا نصبوا اداة صنعتهم حتى تمت مدة الحيازة ويصح ان يجوز بعضاً دون بعض كالارض دون الاشجار والعكس والبناء دون الارض والعكس والسقف دون البيت وساحة الدار دون الدار ويعمر الاشجار بنزع الحطب والسقي والتدكير وقطع الثمار ولو كان لا يرى في ذلك الا في وقت الغلة مثلاً فلا يحتاج ان يرى كل وقت او كل يوم او كل شهر وان كان الداخل يدكر ويصرم صاحب الارض او يحرث ويحصد صاحب الارض او بالعكس فلا حيازة بذلك وان دخلها رجلان يحرث احدهما ويحصد الاخر او يدكر احدهما ويصرم الاخر او يحرث احدهما حرث الشتاء مثلاً والاخر حرث الصيف فاما بالحيازة وان عمارها على ان لا يحدها ثلثا ولا آخرين الثلثين او نحو ذلك صرح واذا اراد الرجل شراء ارض او ما اتصل بها فلا يشتريها الا ان قال الامناء انها له هو القاعد فيها عند او غرسها له انه قد فيها ثلاث سنين يعمرها ولم يعرفها لاحد قبله او عرفها له بالحيازة او باليراث او بالشراء او بالهبة او بالوصية او نحو ذلك او بمعنى من المعاني مثل ان تدخل ملكه من عند من عرفت له بالقعود او غيره ومنهم من يرخص ان يقعد فيها بقول امين واحد ومن قد في الارض سنتين او اقل او اكثر لكن دون ثلاث سنين فتمت بقعود وارثه بعد موته صححت الحيازة ويقسمها الورثة على قدر ميراثهم ويبني السيد على ما مكث فيها عبده او اجيره او وكيله او خليفته وخليفة الجنون او الطفل او الغائب او الحاضر يبنون على ما مكث في الاصل ولا يبنون مشتر على ما مكث فيها بائع ولا موهوب له على ما مكث فيها ولا الاجير على المستاجر ونحو ذلك واذا تمت المدة من حين دخلت ملكهم شهد لهم بالقعود وان اخرجها من ملكه شهد لمن صارت اليه بانها له بمعنى من تلك المعاني وان رجعت اليه لم يشهد له بالقعود بل بما رجعت به اليه من شراء او غيره لا بالقعود وسواء الرجال والنساء والاحرار والعبيد والواحد والاثنان فصاعداً

وان تساقوا اليها فمن تمت له مدة الحيازة فقد في منابه فاذا تمت لهم فهي لهم على رؤوسهم
وان دخلها حرم مع عبد فمناج العبد لسيده ولا يشهد لمن استر يرب في دخولها انها له
ولو طال مكثه ولا يحل له فيها بينه وبين الله دخول الا بمعنى يحصل ومن
دخل على رجل في ابعده المعروف له فعمر معه بشسمية معلومة ثلاث سنين فقد في تلك
التسمية وقيل لا وان عمر الداخل بعضا ثلاث سنين ولم يعارضه الاول فهي له ومن
عمر اصلا ثلاث سنين فاقربه لغيره فهو للمقر له وان اقر له قبل الثلاث فللمقر له
ايضا اذا اتمها هو بعد او اتمها المقر وان ادخل غيره في الارض التي لم يتم فيها مدة
القيود بمعنى من المعاني فلدخل يقعد له فيها ولا يقعد فيها الداخل لغيره حتى يتم
فيها ثلاث سنين والله اعلم وذكروا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من
احيا ارضا ميتة فهي له وقال العلماء في احياءها من احيائها من الشرك الى الاسلام
فهي له ولم يختلفوا في هذا الوجه ولا يكون ذلك الا بامام المسلمين او باذنه وقال
بعض العلماء يكون احياءها بغير هذا الوجه وهو ان يعمر الرجل ارضا لا تنبت شيئا
مثل السبخة او غدر ان الماء ان لم تعرف فيها لاحد دعوى فهي له وقال الآخرون
اذا لم يكن فيها اثر الامران فدخل رجل فقطع اشجارها فعمرها لم تعرف لاحد قبله فهي
له ومنهم من يقول من عمر ارض البراري والقفار ولم تعرف لاحد فهي له ومنهم
من يقول ان الارض كلها قد سبق اليها الاولون الا ارض جغراف فلا يجوز لمن
يعمر في الارض شيئا الا باذن اربابها واختلفوا في احياء الارض فقال بعضهم
احياءها عمرانها بالحرث والفرس والبناء ونحو ذلك ومنهم من يقول اذا جعل فيها
السواقي والماصل والحيطان والزربات فهو احياءها ولو لم يحث ولم يغرس ومنهم من
يقول اذا حدها بالحدود فقد احياءها ومنهم من يقول يكون احياءها اذا كانوا
ينزلون فيها ويسكنون في الصيف او في الشتاء ومنهم من يقول ان عرف انه سقي
مواشيه في الانهار او في العيون او في الابار فهي له ومنهم من يقول انه ان عرف
انه يرعى مواشيه في المروج وشبهها فهي له ومنهم من يقول اذا سبق الى الارض
واشهد عليها فهي له والله اعلم ولا يقعد في ارض مما ينقل مما ظهر عليها او
دفن فيها ان كانت فحشا اي غير معمورة كما فسر به قوله لم تعمر وما

ولا يقعد فيها بارض مما
ينقل مما عليها او فيها ان
كانت فحشا لم تعمر

مالا ينتقل كالبناء والحرث والشجر فيقعد فيه وقيل يقعد فيها دفن بارضه ولا
فيها على شجره من غير غلته مما هو ليس غلة او غلة ليس من نوع غلته او من
نوعه لكن خالف غلته ان كان بفحص بلا حرز وان حرزه يجدار او زرب
او نحوها في فحص كان له مافيه ومنع مامر من النبي فيثبت القعود واما ما من
غلته بلا مخافة فيقعد فيه سواء وجدته في الجذع او في الخشبة او بين الاغصان
او بين الجرائد او مر كوزا في شوكة او تحتها واما في الحرز والمنع فيقعد فيها وجد
عليها او تحتها ولو غير غلة او غلة مخافة لغلتها وقعد فيها بدوره وبيوته ونحوها
وقد مر واعداده ليزيد قوله وان لم يسكنها بان كانت غير مسكونة واما ان
سكنها احد كما يجوز له فيقعد الساكن او كما لا يجوز فيقعد هو او صاحبها قولان
كما مر والله اعلم وفي التاج ومن كان مع امراته في دار وكان يعمرها ويجوزها فلا
يحكم له بها حتى يشهد انها له لان الزوج يعمر في مال زوجته وحوزه وليس له حصة
عليها اه وقيل للبراء ما يناسبها وللرجل ما يناسبه وفي الديوان اذا سكن رجلان
في بيت وقد عرف لما جميعا او لم يعرف لما او عرف لاحدهما دون صاحبه وهما
جميعا ذكورا واناث او ذكر وانثى او كانا بالغين صحبي العقول او كانا مجنونين
او طفلين او عبيدين او مشركين او الزوج وامراته او كان احدهم ذكرا طفلا مع
بالغ او مجنونا مع صحيح العقل او خرا مع عبد او مسالما مع مشرك فاختلعا فيها كان
في البيت فلا يقد احدهما لصاحبه وكذا ان مات احدهما فلا يقعد الحر لورثة
الميت وقيل في الازواج اذا تنازعا ان يقعد الزوج فيما ينسب الى الرجال وتقعد
المرأة فيما ينسب الى النساء وقيل يقعد الزوج في الكل وان مات احدهما بقي الآخر
قعد الحر لورثة الميت وقيل ان مات الزوج فلا تقعد المرأة لورثته وان ماتت قعد
الزوج وقيل لا يقعد الحي للميت الا فيما يقعد في حياتهم وقيل تقعد المرأة في البيت
الذي سكنت فيه وما يكون فيه وقيل يقعد الحر من الازواج للعبد والمبالغ للطفل
والموحد للشرك وسواء جلب العبد الحرة الى سيده او لم يجلبها او سكنها في بيت
الحرة واذا كانت الزوجة في حكم ولها ولم يجلبها زوجها فلا يقعد احدهما للآخر
ومن عرف في يده شيء منكما كان اولي به وقيل فيما عرف لكل من الزوجين قبل

ولا فيها على شجره من
غير غلته ان كان بفحص
بلا حرز ومنع وقعد فيها
بدوره وبيوته ونحوها وان
لم يسكنها

ان يتناكحا فلا يعمد فيه لصاحبه بعد ما تناكحا واذا كان لرجل ثلاث نسوة او اربع
فمات فكل واحدة تقدر فيما يتجى اليها وان كان احدها من تلجى اليها المواشي
والاخرى قد عرفت في الاصل فتعقد كل واحدة منهن فيما عرفت فيه من ذلك
وفي اثر قومنا انه اذا اختلف الزوجان ولا يدينه لهما فله ما يليق بالرجل كالكسكين
والرمح والفرس والكتاب مع يمينه ولها ما يليق بالمرأة مع يمينها كالخلي ومالا يلبسه
الرجل وما يليق بهما كالعبد فقيل بمقتضى ويقسمانه وقيل يخالف الزوج ويأخذه وبه
العمل واليمين في تلك المسائل على الزوجين واما الورثة فيمينهم على العلم واذا نكل
من يخلف خلف خصمه واخذ ذلك وسواء في الزوجين الحران والعبدان والمخالفان
ووجه الحكم للزوج بما يليق للرجل والمرأة ان البيت له وهو المشهور والاول عن ابن
القاسم وعلى المشهور فهل يخلف وهو قول ابن الحاجب وابن عبد السلام وهو
مذهب المدونة او لا يخلف وهو قول سحنون وان جرى العرف بشيء لها اوله حكم
به قيل الخلي للمرأة الا السيف والمنطقة والحاتم فللرجل وله العبيد والاماء والماشية
كلها وان حازت شيئا كبغل وفرس فلها والمرأة خاتم الذهب قال العاصمي

وان متاع البيت فيه اخفا * ولم تكن بينة فتقتنى
فالقول قول الزوج مع يمين * فيما به يليق كالكسكين
وما يليق للنساء كالحلي * فهو لزوجة اذا ماتا نكلا
وان يكن لاق بكل منهما * مثل الرقيق حلقا واقتسما
ومالك بذلك للزوج قضى * مع اليمين ويقوله القضا
وهو لمن يخلف مع نكول * صاحبه من غير تفصيل

وان طلقها فقال ما عليك هولي وقلت هولي او عارية عدي فalcول للزوج وقيل
للزوجة وقيل ان كان ثوبا بدلا فalcول للزوج مع يمينه والا فalcول لها مع يمينها
واذا حلفت كسائها وان اشترى لها ثيابا غير بدلة فلبستها وفارقها وادعى انها عارية
فان كان مثله يشترى لها على العارية فalcول له مع يمينه والا فلها مع يمينها
وقيل القول له مطلقا وقيل ان كسا الرجل كسوة ثم طلقها فان مضى ثلاثة
اشهر فلها او اقل فللرجل وان كان الزوج حائكا فما اشبه غزله فله وما اشبه غرله

فلها وفي اثر اصحابنا رحمهم الله ما اعطاها اياه بلا حكم حاكم لا يرجعه وكذا قال
غيرنا قال ميارة وما كساها الزوج علي وجه الهدية فلا شيء له فيها خلقت او لم
تخاف قرب عهدا او بعد وهي موروثة عنها واما ما كساها باليكم فطابقها باثنا ولا
حمل بها فان كساها قبل الطلاق باقل من ثلاثة اشهر فله اخذها وان كساها قبله
بثلاثة اشهر فصاعدا فلا يأخذها وان طلقها وادعى انها الكسوة الواجبة ليردها ان
كان الطلاق بالقرب وادعت انها هبة فalcول لها ان كانت ثوبا فريما والا فalcول
له وان اتفقا انها الكسوة الواجبة فادعى قرب زمان كسوته ليردها وادعت بعده
لتبقى لها فلعليها البيان وان عجزت حاف وله رد اليمين اليها قال العاصمي

ومن كسا الزوجة ثم طلقا * يأخذها مع قرب عهد مطلقا
والاخذ ان مرت له شهور * ثلاثة فصاعدا محذور
وان يكونا اختافا في الملبس * فalcول قول زوجة في الانفس
والقول للزوج لثوب ممتن * وليس ذات الحمل بالحمل اقترن

اي للعامل المكسوة ان طلقت مادامت حاملا

وحينما خفعا في الزمن * يقال للزوجة فيه يمين
وعجزها يمين زوج بوجب * وان اراد قلبها فتقلب

باب * في انواع من العقود * ان عرفت ارض لرجل لو غيره
* ولاخر * مثلا * فيها * ارضي قريب منها * شجرة * اراد ما اشتمل
الفخلة * فنبتت اخرى من تحتها * او من قريب بحيث يتوهم انها منها * ولم تعرف
من اصلها او من الارض قرب الارض * التي نبتت هي فيها * اولي بها * ولو
وافقت تلك الشجرة او النخلة ولم تخافها في شيء او كانت في حومها وان كانت
الارض لها فهي بينهما على قدر شركتهما في الارض وكذا كل من اشتراك في
الارض ووجه ذلك انها نبتت في الارض فهي لصاحب الارض لا تخرج عنه الى
صاحب الشجرة الا بظهور انها من شجرته بان يبحث عن ذلك بلا مضرة لها
والا ان شهد الامناء انها منها لا يمكن ان تنبت بدون تلك الشجرة وان ثبت انها
منها فلصاحب الارض ان يأخذها بنزعها ويفيد كلامه انه ان امتدغصن او جذع الى

باب *

ان عرفت ارض لرجل
ولاخر فيها شجرة فنبتت
اخرى من تحتها ولم تعرف
من اصلها او من الارض
قرب الارض اولي بها

ارض غيره فثبت له فيها عروق فانه لصاحب الشجرة او النخلة لا لصاحب الارض ولو كان يستغني عن اصله وطالت المدة وكان يثر لانه قال ولم تعرف من صالها او من الارض ففهمه ان ما عرف من اصلها يكون لصاحبها ولكن يؤخذ صاحب ذلك النخس او الجذع بنزعه كما يؤخذ من قوله بعد في مسألة اخرى مانصه ويؤخذ بنزعه وفي نوازل نفوسة ان خرجت عروق لارض غيره اخذ بنزعه وان تركها حتى اثمرت ثبتت عليه وقيل لصاحب الارض ما انبتت ارضه وكذا ان حمل السيل شجرة فثبتت في ارض غيره وابثت ثلاث سنين ثبتت له على صاحب الارض وان تنوعت في ارض صاحبها ونبتت فيها فلها حريم من حيث نبتت لان اصل جذعها او خشبها ان استغنت ومر كلام فيما يتبع الميعة انه ان استغنت النابتة من غصن او جذع لم تتبع اصلها والا تتبعته وان كانت شجرتان او ثلاث او اكثر لرجلين او ثلاثة او اكثر والارض لهما او لهم فثبتت اخرى بينهما او بينهما ولم ترف (من ايها) او من ايها او هم فيها سواء لان الارض بينهما وان تفاوتت الارض مشتركة فعلى قدر الشراكة فلما في فيها لم يعلق الارض ولو وافقت من كل جهة جنسا ونوعا وصفة احداها او احدها او كلهن مثل ان تكون كاتماها شجرة غيب ابيض مستوي الطعم او كانت من جنسها او جنسها او جنسها دون جنس الاخرى واراد بالجنس مطلق كونهما مثلا كاتماها شجرة غيب او كاتماها شجرة تين او كاتماها ادالة او كاتماها تمجوهرة او نحو ذلك لان الجنس والنوع والصفة في اللغة سواء وليس المراد بالجنس كونهما مطلق شجر كغيب مع تين او مطلق نخل كادالة مع تمجوهرة وقيل هي لمن وافقت شجرتها او نخلة من جهة الجنس او من كل وجه ويؤخذ بنزعه ما لم تثبت وان وافقتا فلها وكذا ان مات احدها وبقت الاخرى ونبتت اخرى بينهما او بينهما ولا بيان على انها من احدها او من احدها فهي لما وقيل لمن وافقت وكذا الصنوان بكسر النون ان نبت ودي بينهما والصنوان بضم النون ان نبت ودي بينهما ولا بيان فهي لما وقيل لمن وافقت وان خرج من صنوا احدها اخذ ربه بنزعه وكل ثابت من عروق شجرة او من

وان كانت شجرتان لرجلين فثبتت اخرى بينهما ولم تعرف من ايها ففيها سواء ولو وافقت احداها او كانت من جنسها وقيل لمن وافقت وكذا ان مات احداها وبقت الاخرى ونبتت اخرى بينهما ولا بيان وكذا الصنوان ان نبت ودي بينهما وان خرج من صنوا احدها اخذ ربه بنزعه وكل ثابت من عروق شجرة

غصونها بان دفنت غصونها فثبت منها نبات بارض الغير فهو له اي لرب الباب ويؤخذ بنزعه من ارض غيره وان دخلت غصون الشجرة في ارض غيره ومكثت فيها مقدار ما تثبت فيه المنعرة ثبتت وان تنوع غصون او نخلة حتى التصقت بالارض وهي ارض صاحبها فثبتت منها عروق فان استغني عن جذع الشجرة او النخلة فله حريم اخر غير الاول والا فالحریم الاول فقط قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله لا حريم للعروق ولو ظهرت على الارض ولكن يمنع مما يفسدها ان مكثت مقدار ما تثبتت وان نبتت شجرة اخرى من العروق ثبتت ان استغلت او استغنت وقيل ان ادركت ثمرها وان قال صاحب الارض حدثت ولم تمكث مدة الثبوت وانكر صاحبها ذلك فان بين صاحب الارض نزاعها صاحبها الا ان بين صاحب الشجرة بشهادة الثبوت او ما يوجب كسرية صاحب الارض او الاستغلال وان لم يبين صاحب الارض الحدوث حلف صاحب الشجرة فثبتت وان نكل نزاعها وان ادعى صاحبها ثبوتها ولا بيان له حلف صاحب الارض واخذ صاحبها بنزعه وان نكل ثبتت عليه وان اقر بموجب الثبوت مثل ان اقراه اشتغلا صاحبها او ابراهها له او اقر ان الشجرة كانت اولا على شرط لا يؤخذ صاحبها بنزع عروقها ومن له شجرة في ارض غيره فلصاحب الارض ان يمنع العروق ان تجاوز الموضع الذي بلغت فيه جاوز الحريم وان جاوزت ذلك فليقطعها ولصاحب الشجرة منعه من عمارة ارضه قيا رد الحريم ومن غرس شجرة في ارضه فجازت عروقها الى ارض جاره فاراد جاره ان يعم ارضه فمعه صاحب الشجرة من قطع العروق التي جازت اليه فلا يقطع ما في الحريم وان كانت شجرة او عمارة في حد ما بينهما تواخذا على نزعهما لم تثبت واذا ثبتت كانت بينهما كما اشتركا الارض وقيل على رؤسهما وان ثبتت فلها الحريم من كل ناحية عليهما ويتمايز من عمارة حريمها والله اعلم وما وجد على ميت اي معه ولو طفلا او مجنونا من لباس وجد لا يساله ولو خاتما او نملا او غطاء وجد مغطى به او فراش وجد مفرشا له او وساد وجد موسدا له او ما وجد مغطى عليه يده او بين اصابعه او وجد بفيه اي في فيه او في انفه او نحو ذلك او وجد

بارض الغير فهو له ويؤخذ بنزعه وما وجد على ميت من لباس او فراش او وساد او مغطى عليه يده او بفيه او وجد

مربوطاً اليه * الى جسمه او ثوبه او الى لباسه مطلقاً بقصد او بلي او ملصقاً اليه بما يلصق * او ظفر عليه شعره قعد فيه وارثه * واماماً وجد معه من لباس لم يلبسه او غيره فلا يقعد فيه * وفيها تحت فراشه * او وساده * غير مدفون قولان * مختار الديوان انه يقعد فيه وارثه والقول الاخر انه لا يقعد فيه فان لم يتبين صاحبه فهو للفقره والصحيح الاول لتبادر انه هو الذي وضع عليه فراشه حرزاً له او وضعه عليه مفرشه او ادخل له تحت فراشه راما المدفون تحت فراشه فلا يقعد فيه وارثه لقوة امكان انه دفن فيه غيره ثم جاء موقر ش عليه مثلاً ولو كان امكان ان يكون هو الدفن اقوى واذا ثبت انه يقعد في فراشه وغطاءه ووساده وارثه ثبت قعوده في الموجود في فراشه وغطاءه ووساده او عليها * وهذا * اي القعود وجوده والاشارة الى القعود فيما تحت الفراش على خلاف * ان سكن * وحده او مع عياله او مع خادمه * بيت * ليس له * مات فيه وان بكراً او عارية * او بغاط او بشراء ثم استحق * رالا * يسكن فيه سكنى لكن مرض ونقل اليه او دخله فرض فيه * فلا يقعد الا في البسه او غطاءه * ولا يقعد في فراشه او وساده او وجد تحت فراشه غير مدفون على الخلاف في هذا ونحو ذلك مما يقعد فيه والماء في غطاءه نائدة الى ما اي جعله غطاء فتغطى به او الى الميت واما سائر البيوت فلا يقعد فيها ولو شملتها دار واحدة لانه سكن البيت وحده واكثره وحده فلو اكثرى الدار وسكنها او سكنها بغير وجه الكرام يقعد فيها في الدار كله وقل ابو زكريا ان مات الصانع فكل ما في بيته او حائوته يقعد فيه ورثته الا ما قامت عليه البيعة انه لغيرهم وكذلك ان مات في بيت كان فيه بكراً او عارية فورثته هم القاعدون فيها فيه الا ما قامت عليه البيعة انه لغيرهم * وان سكن معه ربه * اي رب البيت مثلاً وليس سكن فيه لرضه * ومات احدهما لم يقعد الحي منهما بما * اي فيما * فيه * ولم يقعد ورثة الميت ايضاً فيه بل هو مشتبه بينهما موقوف الى البيان او الصالح وقيل ان لم يكن المريض ساكناً فذلك لرب البيت لان المريض كالمحتاج هو بنفسه يحتاج الى من يقوم به وقيل يقعد صاحب البيت في ابائيت والبيت لباسه فقط وبه قال في الوصايا قبل الختمه وهو قول الشيخ داسر والديوان وما هنا قول الشيخ يحيى * وقعد وارثه في دابة مات عليها * فوجد عليها ميتاً او

مربوطاً اليه او ظفر عليه شعره قعد فيه وارثه وفيما تحت فراشه غير مدفون قولان وهذا ان سكن بيت مات فيه وان بكراً او عارية والا فلا يقعد الا فيما لبسه او غطاءه وان سكن معه ربه ومات احدهما لم يقعد الحي منهما بما فيه وقعد وارثه في دابة مات عليها

وجد عليها مريضاً فانزل او صحبه كافتزل * وفيما عليها وفيما قيدت اليه * بان ربطت اليه كرحل وغرائر * او قيد اليها * بان : بطا اليها فكانت تجره كالسكة والجرارة وما حمل على الجرارة * ان لم يكن معه احد * وان كان معه احد يقوم به او رفيق له فان ذلك يوقف للبيان او الصالح لانه يمكن ان يكون لهذا الصحيح او للمريض وقيل هو للصحيح لان المريض كالمحتاج فيرجع ذلك لمن معه بالقعود لانه القائم بالشيء وبالمرض وهذا القول اذا وجد عليها مريضاً وقيل ذلك للمريض لانه وجد عليه وفي حوزة * وكذا طفل او مجنون * هما حيان كما ان ماتا * وجد عليها * فانه يقعد فيها وفيما عليها وفيما قيدت اليه او قيد اليها ان لم يكن معه احد * او * وجد الطفل او المجنون * على فراش * فانه يقعد في الفراش و * فيما عليه * اي على الفراش وفيما فيه * او ربط اليه * اي الى فراشه وكذا ما ربط اليه او الى لباسه وكذا الغطاء والوساد يقعد فيهما وفيما فيهما وفيما عليها او ربط اليها * لا فيما تحته * اي تحت الفراش * ان دفن * وان لم يدفن فقولان وكذا تحت الوساد ويقعد الانسان فيما تحته ان لم يدفن وقيل لا وان دفن فلا وسواء في ذلك العاقل والمجنون والبالغ والطفل * وان وجد طفل لا يملك نفسه * اصغره بان كان لا يجلب نفسه نفعا * مع ميت على دابة او في فراش او وجد معها مال لم يقعد احدهما الاخر في ذلك * لانها قد تساوي في عدم جلب النفع فلا يرجح احدهما لان كلا منهما كالمحتاج الا ان كان الميت ابا الطفل او امه او قائماً به فهو القاعد وقيل ذلك بينهما سواء اذا لم يكن ابا او امه او قائماً به وعلى الاول توقف * وقد صنف في خص * او بيت او نحوها * وجد فيه وحده وفيما فيه لا ميت ان وجد فيه وحده * ولا سيما ان وجد مع غيره والفرق ان الصغير يحتاج للخص ونحوه من امور الحياة فهو انسب بالقعود فيه بخلاف الميت وقيل يقعد الميت ايضاً لانه قد يكون له فيموت فيه بمرض او غيره * وقعد مراهق او بالغ ان وجد مع ميت او طفل لا يعقل * اصغره او يعقل لكنه لم يراهق وقيل هو مالم يراهق بمنزلة طفل لا يعقل * على دابة فيها و * في * ما عليها * والمجنون في تلك المسائل كالطفل * وان ولدت امرأتان * مستلمات او مشركتان او احدهما مسلة والاخرى مشركة حرثان او امرأتان او احدهما حرة

وفيما عليها وفيما قيدت اليه او قيد اليها ان لم يكن معه احد وكذا طفل او مجنون وجد عليها او على فراش فيها عليه او ربط اليه لا فيما تحته ان دفن وان وجد طفل لا يملك نفسه مع ميت على دابة او في فراش او وجد معها مال لم يقعد احدهما الاخر في ذلك وقد صنف في خص وجد فيه وحده وفيما فيه لا ميت ان وجد فيه وحده وقعد مراهق او بالغ ان وجد مع ميت او طفل لا يعقل على دابة فيها وما عليها وان ولدت امرأتان

والاخرى امة زوجان او احدهما زوج والاخرى سرية وكذا الازواج * في يدت *
او غيره * فماتتا * هما * او احدهما * او حيتا معا * ولا يفرز ولداها فاختلف
ابوهما * او امها او اولياءها على الولدين سواء كانا ذكرا او اثنتين او احدهما
ذكرا والاخر اثني * او * تنازعا * في الحي منهما ان مات الاخر * او ماتا معا
وهذا الامر التجهيز والدفن * ولا يقعد احدهما للاخر * فالولدان خليفان وكذا
ثلاث نسوة فاكثر لثلاثة رجال فاكثروا مراتان فاكثر لرجل وولدان فاكثر
لامرأة مع ولد فصاحدا الاخرى وقيل يحكم بالشبه او القافة واما لغيرهما فهما قاعدان
لغيرهما * وكذا نافتان او شاتان * او بقرتان او غير ذلك فصاعدا * ولدتا بعمل
ليلا * او في ظلة او في نهار وضوء لكن لم يحضروا ولادتهما فاختلف الاولاد
فاختلف اصحابها * ولو وجد اتباع * بتشديد التاء مكسورة * من نتاج *
الامهات * او * من * امهات * لتتاج اي لا يحكم باتباع الاولاد الامهات
او باتباع الامهات الاولاد * فلا يعود لاربابهما * بالتبع فالاولاد مال مختلط
يضطلمون فيه وذلك لان الاولاد كلها تبعت كلها الامهات كلهن او الامهات
كلهن تبعن الاولاد كلها او الولد تبع الامهات كلهن او تبعت ام منهن كل الاولاد
ونحو ذلك من صور التعدد وقيل يحكم بالشبه * و * اما * ان انفردت
احداها * اي احدي الامين وكذا احدي الامهات عن الحمل * باحد الاولاد
في الاتباع * تبعته او تبعها ودخل في ذلك ما لو كان كل واحد يتبع غير ما يتبع
الاخر * فربها اقعده فيه * اي في الولد لعله الاتباع فيبقى الاخر للاخر او الباقي
للباقيين الا ان كانت احدي الامهات ولدت اثنتين او اكثر والاخرى ولدت
واحدا فصاعدا فانه يقعد في الذي تبع دابته او تبعته ويشترك في الباقي بواحد
شركة خلطة * وكذا ان مات * احدهما * وعاش الاخر على ما مر * من انه
ان مات احد الولدين واختلف اصحابهما في الحي كل يدعيه فلا يقعد احدهما في
الحي ولا في الميت بل شركة خلطة فيهما تبعا لحي او تبعهما او لم يتبعها
وان تبعته احدهما او تبع احدهما قعد فيه ربهما وان ماتا ووجد ولد واحد فهو
مختلط في الادميات او البهائم * وقعد رب مرضعة في رضيعها ولو وقفت حولها

في يت فماتتا او احدهما
ولا يفرز ولداها فاختلف
ابوهما او في الحي منهما ان
مات الاخر ولا يقعد
احدهما للاخر وكذا
نافتان او شاتان ولدتا بعمل
ليلا ولو وجد اتباع من
تتاج او امهات فلا يعود
لاربابهما وان انفردت
احداها باحد الاولاد
في الاتباع فربها اقعده
فيه وكذا ان مات وعاش
الاخر على ما مر وقعد رب
مرضعة في رضيعها ولو
وقفت حولها

اخرى تلحسه او تتعنن عليه * لان الرضاعة اقوى من ذلك ولا يحكم في بني ادم
بقبول الولد لاحدى المراتين وان رضعها معا او اتبعها معا فشركة * ولا يقعد
احد راكبي دابة لاخره مطلقا * ولوركب احدهما قدامها او على السرج او نحوه
او مسك احدهما الرسن او نحوه ويقعدان لغيرهما وذلك لانه يجوز ان يركب الدابة
اثنان ولا يجوز ثلاثة خلافا لبعض ان قدرت فيقرب ان تكون لهما معا فركبهما
والسرج لا يقوم بهما ولا بد ان يكون احدهما قدام الاخر وان ركبا ثلاثة لم يدر
ايهما الثالث الزائد فتكون ايضا لا يقعد فيها احدهم للاخر وان كان بعض من ركبا
على كتف الاخر او في ظهره او حجره حاملا له او على حمالها من جانب او داخل
الجواني فلا يقعد فيها * وقيل * انما لا يقعد فيها احد راكبيها * ان لم يكن
عليها سرج * او نحوه كحوية وبردعة او كان ولم يقعد عليه لاهذا ولا هذا او قعدا
معا عليه بان وسعهما * وان كان قعد * فيها وفيما عليها * الراكب عليه * وان
قعد فيه اثنان لم يقعد احدهما للاخر وقيل قعدا فيها وفيما عليها وكذا اكثر وذلك
ان اصل الركوب ان يكون على السرج او نحوه اذا كان عليها ويجوز ان يزيد
المصنف بالسرج ما يشمل الحوية والبردعة ونحو ذلك فيكون قد استعمل المقيد في
المطابق * وقيل * يقعد * المقدم * لقوله صلى الله عليه وسلم صاحب الدابة
احق بصدرها * مطلقا * كان عليها سرج او لم يكن قعد عليه او لم يقعد عليه
* ان امسك لجامعا * بكسر اللام * او نحوه * كرسن * وزاد هذا المقيد وليس
في الحديث لتقوية الحكم لان الحديث ليس نصا في المسئلة بل في حكم ادب
ترادف اثنين على الدابة ولا سيما اذا كان نحو السرج ولم يركب عليه المقدم وان
لم يكن رسن او كان ولم يمسه لم يقعد احدهما للاخر وقيل المقدم للحديث وليس
ذلك الاطلاق المذكور موجودا في الديوان وظاهر الديوان تقييد المسئلة بعدم
السرج اذ قالوا مانصه وان كانت الدابة ليس لها سرج فلا يكون احدهما اقعده فيه
للاخر ومنهم من يقول من ركب قدام واسك الرسن اقعده من غيره * و *
يقعد * الراكب للسائق والقياد * لانه عليها كمن هو داخل البيت وهما كخارجيه
وهما خادمان * وقيل * الحكم * عكسه * اي عكس ما ذكر وهو ان يقعد

اخرى تلحسه او تتعنن
عليه ولا يقعد احد راكبي
دابة لاخره مطلقا وقيل
ان لم يكن عليها سرج وان
كان قعد الراكب عليه
وقيل المتقدم مطلقا ان
امسك لجامعا او نحوه
والراكب للسائق والقياد
وقيل عكسه

السائق او القائد للراكب فتكون للقاء لا للراكب ان ركبها احد وقادها الاخر
وللسائق لا للراكب ان ساقها احد وركبها اخر لان حكمها بيد سائقها او قائدها
يصرفها حيث يشاء والصحيح الاول لان الركوب اعظم فقد يركبها مالكها ويبيع
الغاصب او القائد يسوق او يقود واما ان ساقها احد وركبها اخر وقادها ثالث
فهي للقائد واذا تعدد الراكب او السائق او القائد فحكم المتعدد اذا استوى حكم
الواحد وذلك كله على القول الثاني وقيل لا يعود لاحدهما اي لا احد الاثنين
الراكب والسائق او الراكب والقائد وقد ائتمد للسائق لانه امكن
بامساك الرسن المحمول لصرفها حيث شاء من هي يده واكثر مسائل الباب
من نفقات الديوان والذي في احكامه في المسئلة مانصه واذا تنازع رجلان
على دابة وقد كانت في ايديهما فلا يكون احدهما اقعد لصاحبه وان ركبها
احدهما وساقها فلذي فادها اقعد من الراكب والراكب اولى من السائق و
قد مسك رسنها او نحوها بمالي راسها لامساكها بعده من وسط
او طرف لانه اقرب اليها ان قادها او قادوها وقيل الحكم عكسه
وهو ان يقعد ماسكه من طرف وماسكه من وسط ان لم يكن ماسك من
طرف فكل من قرب للطرف مقدم على غيره من قرب للراس وعلة ذلك ان الرسن
محمول للامساك من طرف والامساك من طرفه هو الاصل وذكروا في الديوان
هذا القول الاخير دون الذي قبله وذكروا قولاً انه لا يقعد فيه احدهما وهو
مختارهم فيما يظهر من عبارتهم ونصهم وان ساقا جميعا او قادا جميعا فلا يكون
احدهما اقعد للاخر فيها ومنهم من يقول من امسك راس رسنها اقعد ممن امسك
مالي الدابة وكذلك ان امسكها احدهما من الرسن وامسكها الاخر من الرجل
او الذنب من امسك من الراسن اقعد فيها وفي احكام الديوان وان امسكها احد
من راس الرسن والاخر مما يلي راسها فماسك راس الرسن اقعد وان مسك من
الرسن والاخر من الرجل او من بعض جسدها فمساك الرسن اولى وقيل لا يقعد
احد هولاء لصاحبه وكذلك الحيوان كله من الجمال والحمير والبقر والبالغال
والغنم والخدم والدرواق والرماح والانية والمتاع من امسك ذلك مما يمك فهو

وقيل لا يعود لاحدهما
وقعد القائد للسائق
وماسك رسنها مالي راسها
ان قادها وقيل عكسه

اقعد وقيل لا يقعد احدهما لصاحب ولا يعود بين ماسك فرس من لجام
اوناصية او رسن وبين غيره اي بين ماسكه باحد الثلاثة وماسكه بالاخر
من الثلاثة وكذا ان امسكه ثلاثة كل بواحد من الثلاثة ويقعدون فيه لغيرهم
وتقدم كلام في الباب الذي قبل هذا فصل ان وجدت ذبيحة شاة او غيرها
اونخيرة او مصيدة ويجوز ان يريد بالذبيحة المذكورة بالذكاة الشرعية مطلقا فيشمل
ذلك كله بين قوم في الارض مثلاً لا بايديهم اي في ايديهم او يد بعضهم او
مال عروض كالدينار والدرهم والمتاع والحيوان دارت به جماعة في الارض
(لا ييد احد) لا في ايديهم ولا في يد بعضهم فلا يعود لهم فيه لغيرهم
بل لمن بين منهم او من غيرهم وان كان بايديهم قعدوا فيه وان كان بايدي بعض
قعد فيه من كان بيده وقعد في دابة من عرف بسقيها وعلقها او باحدهما ولم
يعرف بالاخر غيره وان عرف بالاخر غيره قعد فيه من عرف بعلقها او برعيها وان
عرف بعلقها احدو برعيها وسقيها اخر في بين من عرف برعيها وعلقها والذي عندي انها
لمن عرف بعلقها لان العلف اتفاق للمال عليها ان كانت بيده اي تاوي الى داره
او بناءه او الى مربوطه ولا يقعد في دابة باتباع منها له مع دعاء لها
او بدونه اذ قبض في اتباعها اياه وبعض الدواب تتبع داعيها ولو لم يكن رعيها وان
امسك لها طعاماً مقدراً انه يعطيه لها فكان يدعوها ليعطيها فتجي اليه
او يظهره لما فتجي اليه ويقعد فيها باتباع ان لم يمك لها طعاماً لانه كل من
امسك طعاماً لدابة تبعته فلا وجه لان يقال ذلك علف وفي النسخة الاخير جمع
الى قوله علقها فان عرف بعلقها لكن بالامساك لم يقعد فيها ولا يعود لرافع شيء
من فخص ان لم يعرف له قبل ولم يكن من اموال الفحص التي يستوي اليها الناس
وله حكم الاقطعة فهو اولى باحكامها من تعريف وانفاق واخذ وان عرف له قبل
فهو له وان كان من مال الفحص كشجرة البراري والنبات والمعدن قعد فيما اخذ
او حازه وسواء فخص خارج البلد او داخله وفي الديوان واذا كان شيء موضوع
في فخص حتى جاء من رفعه ولم يعرف له قبل ذلك فلا يقد فيه وان تجابد
داخل على اخري بيته اوداره او نحوها من بناء طين ونحوه او بيت شعر ونحوه

ولا يعود بين ماسك
فرس من لجام اوناصية
او رسن وبين غيره
فصل

ان وجدت ذبيحة بين
قوم لا بايديهم او مال
دارت به جماعة لا ييد
احد فلا يعود لهم فيه
لغيرهم وقعد في دابة من
عرف بسقيها وعلقها او
برعيها ان كان ييده
لا باتباع منها له ان امسك
لها طعاماً يعطيه لها ولا
يعود لرافع شيء من فخص
ان لم يعرف له قبل وان
تجابد داخل على اخري
في بيته

شيثاً * ثوبا او غير ثوب * معه * اي مع الاخر * فيه * اي في البيت * فلا
 قعود بينهما * لانه لم يوجد في الارض او السقف او التود ونحو ذلك بل بين ايديهما
 فلو تبين انه كان في الارض او نحوها فرفعه بالجهد لكان اصحاب البيت * وقيل رب البيت
 اولى به * لانه تشارك باليدوزاد بانهما في بيته الذي هو محل ماله وهو ظاهر اختيار الديوان
 وجرت عادة بعض الناس انهم يعتقدون اختيار قول الثاني في الديوان ولولم تعط العبارة
 او التصريح اختياره مالم تنص العبارة خلاف ذلك كما يقولون وقيل غير ذلك وبكونه
 في بيته صار كلبسه ولو تجايد او غيره بقوله * كما * يقعد الانسان اجماعاً * في لباسه *
 الذي لبسه في الحال كثوب وخاتم ونعل وشاشية * لجابده من طرفه * او وسطه
 * ويقعد بدابة عرفت له * من قبل او بالشهادة او بقرار الخصم * في كل عام *
 في مثل لجام من رسن وزمام فاللجام في الفم واعتيد في نحو النرس والبغل والرسن على
 الانف والزمام عام * وفي * كسرج * من بردعة وحوية وجهه بالفتح السرج
 اعتيد للفرس وقد يكون للبنلة والبقرة والبغير والبردعة للحمار والبغل والحوية للبعير
 والجهاز على الراحلة فهو عام * وفي * كقيد * من حديد من كل ما تربط
 به الدابة او تمنع به في رجلها او عنقها او غير ذلك اي اذا صح ان الدابة له قعد
 في هذه الاشياء كلها اذا كانت عليها او عرفت عليها او اتصلت بها * لا * يقعد
 به * اي بمثل اللجام والسرج والقيد وفي هذا التلويل الغاء الكاف في قوله
 كسرج وقوله كقيد في رد الضمير لانهك ولك رد الضمير الى المذكور من مثل
 اللجام ومثل السرج ومثل القيد ويدل له قول الديوان ولا يقد به هذه المعاني * فيها *
 اي في الدابة اي اذا عرفت له هذه الاشياء ونوزع في الدابة لم يقعد في الدابة
 بل عليها البيان وما وجد من هذه الاشياء على غير الدابة لا في بيت احد لم يقعد
 فيه احد * وفي * يقعد * بوعاء عرف له فيما فيه * اذا نوزع فيما فيه
 * كمكسه * وعوانه يقعد في الواء بما فيه اذا عرف له ما فيه ونوزع في الواء
 * يقعد * به * اي بالوء اذا عرف له * في عفاصه * اذا كان قارورة لان
 العفاص خلافها * ووكانه * اي رباطه فان الوكان رباط القربة وغيرها
 * وعفاصه * كحريطة الكتاب * وفي * يقعد * بها * اي بالعفاص والوكان والعفاص

شيثاً معه فيه فلا قعود
 بينهما وقيل رب البيت
 اولى به كما في لباسه لجابده
 من طرفه ويقعد بدابة
 عرفت له في كل عام
 وكسرج وكقيد لا به
 فيها وبوعاء عرف له فيما
 فيه كمكسه وبه في عفاصه
 ووكانه وعفاصه وبها

ان عرفت له فيه * اي في الوعاء وذلك ان الاصل ان الانسان يضع الشيء في
 وعاءه ويربط وعاءه او يسده او ينطيه بما هو له فذلك كله له للملاسة كأنها قبض
 بيد وانما ذلك اذا وجد الشيء في الوعاء او وجد الوعاء مغطى او مسدودا او مربوطا
 بذلك او عرف كذا من قبل او قام بيان انه كان ذلك والا احتاج الى يد
 او بيان انه له * وفي * يقعد * بدابة فيما ترضعه * ان عرفت له * لا في تابعها *
 ولا يتكرر قوله وبدابة فيما ترضعه مع قوله قبل انفصل وقعد رب مرضة في رضيعها
 لا ينافي قوله لا في تابعها وقوله وان انفردت احداها باحد الاولاد في الاتباع فربها
 اقعد فيه لان ما عنالك في دابتين ولدتا في مكان ولا يدرى ما ولد كل وما هنا في
 غير ذلك والفرق انه اذا كانت دواب واولاد فتبع ولد منها واحدة فقط تقوى انها
 امه لانه ترك غيرها وتبعها خصوصاً فهي امه وهي مسئلة ما قبل الفصل واما هنا
 فلا خاطئة بل ولد واحد ودابة واحدة فقد يستوحش الولد فيتبع غير دابة ولو غير
 امه وهي مسئلة هذا المحل * ولا * يقعد * بفصيل * اي ولد الذقة اذا عرف له
 * في ناقة * ولا * (بخروف في نجة ونحوها) * من كل ولد مع ما يمكن ان
 يكون اماله * ولو كان الفصيل يرضعها * اي الناقة والخروف يرضع النجة ونحو
 ذلك او كان الولد يتبع ما يمكن ان يكون اماله فالخالص انه لا يقعد في الحيوان
 بما يمكن ان يكون ولدا له * وفي * يقعد * بمناول * بفتح الميم وكسر الواو جمع منول
 وهو خشبة الحياكة ومثله الركن * في منسج * الالة المنسج المخصوصة التي يضرب
 بها المنسج وتكون من حديد وغيره * واداته * اي اداة المنسج اي ما يتم به امر
 المنسج المذكور كحبياد وحبل وعضى او جرائد بلا سعف وذلك بحسب اختلاف
 البلاد في اودات المنسج وكيفيته * كمكسه * فاذا عرف له شيء من ذلك قد
 في الاخر * وفي * لكن * لا قعود بين منسج واداة ان لم تربط اليه * وكذا كل مالم
 يرتبط بهضه الى بعض وكذا في جميع المسائل الالية اذا وجدت الاشياء مرتبطة
 فهي تابعة وانما الكلام فيما اذا وجدت مفكوكة وفي عرفنا تربط الحبال بالركن
 او تدخل فيها وتدخل الجاهد في الحبال وتعد الحبال بالسهي او الجرائد في الحائط
 الذي وراء الناصجة ومن المنفصل الشوكة * وبدرع * درع القتال تكون من

ان عرفت له فيه وبدابة
 فيما ترضعه لا في تابعها
 ولا بفصيل في ناقة
 وبخروف في نجة ونحوها
 ولو كان الفصيل يرضعها
 وبمناول في منسج واداته
 كمكسه ولا قعود بين
 منسج واداة ان لم تربط
 اليه وبدرع

حديد او صفر او نحو ذلك يلبسها الرجل ولها عيون كالشبكة وقد تكون بلا عيون
 في متصل بها * كبضفة القمل ان اتصلت بالدرع وكالدرقة والعلاقة
 * وبسان * هي الحداث ان يطن بها * في عود رنج * اي في العود الذي
 ترك في السنان ومجموع السن والعود رنج فاضافة العود للرمح اضافة بعض
 لكل كقولك يد زيد و * لا * ثبت * عكسه * اي لا عكس ما ذكر اي
 لا يقعد في الدرع بمصل بها ولا في السنان بعود الرمح * وكذا الزج * حديدة
 تكون اسفل عود الرمح يقعد بها في عود الرمح لا بعوده فيها * والسهم * يقعد
 به في عود يركب فيه لا بعوده فيه * وبسيف او سكين في مقبضه *
 لا * يصح * عكسه * اي لا يقعد في سيف او سكين بمقبضه * وبالغمد فيه *
 اي في السيف او السكين * ككسه وبالدرقة * بفتح الدال والراء شي * صلب
 يتقى به السيف اذا ضرب به يكون من جلد البقر وغيره يركب ويضعاف به
 ويكون من حديد وغيره * في غلافها ككسه وبرمح فيه * اي في الغلاف اي
 في غلافه * لا عكسه وبقرق * بفتح القاف واسكان الراء هو نمل يخاط به جلد
 يغطي القدم الى الساق او بعض ذلك اولا يخاط به بل هو منفصل فهو اعم من
 الخف * وخف * جلد او غيره على هيئة القرق * في لفائف * هي ما يلف في
 داخلها من شيء * ان كقطن وخرقة كتمان او غير ذلك * لا عكسه وبمعل في
 شراك * النمل جلد غليظ على مقدار القدم يملى الارض والشراك سيار يربط
 به النعل للقدم او يلوى * وبقرق في شمع * بكسر فسكون او بكسرتين وهو
 سير او نحوه بين الاصبعين الوسطى والتي تليها يمسك النعل للقدم ويكون جلد على
 عرض البنان يمسك به الشسع والشسع في عادة صنعة بلاد ناسيور تكون بمجوانب
 جلد القرق فوق الكعب بعقود يدخل بعضها في بعض من قدام غظم الساق مما
 يلي الكعب فوق ونقول لها بلغة البربر الكفلات ويناسبه من لغة العرب تسميتها
 قبالات * لا عكسها * اي لا يقعد بشراك في نمل ولا بشمع في قرق * وجوز *
 اي وقيل يقعد بشراك في نمل وبشمع في قرق كعكس ذلك وتلك الاشياء متصلة
 في المسائل واما الانفصالات فلا قعود بها ولو حضرت وقربت وغالب المسائل انه

في متصل بها وبسان في
 عود رنج لا عكسه وكذا
 الزج والسهم وبسيف او
 سكين في مقبضه لا عكسه
 وبالغمد فيه كعكسه
 وبالدرقة في غلافها ككسه
 برمح فيه لا عكسه وبقرق
 وخف في لفائف لا عكسه
 وبمعل في شراك وبقرق في
 شمع لا عكسها وجوز

يقعد بالاقوى في الاضف * ويقعد في متصل به * من علاقة وفي الديوان
 ويقعد في غمد السيف بلباسه ولجامه وما يلق به * وبالموسى * يذكر ويونث
 * في جلد يلف فيه * لضف الف وشانه بخلاف عود وجلد وما يتصل بذلك
 كاللاقة فانه كالغمد للسيف * لا عكسه * لا عكس ذلك اي لا يقعد في غمد متصل
 به ولا في الموسى بما تلف به * ولا يقعد به * اي بالموسى * ايضا في معلق *
 هو ما يجد به الموسى من حجر مخصوص او عود ويعمل ايضا من طين ولا في الملق
 ايضا بما تلف الموسى به * وبقرق في قوالب * اذا وجدت اقوالب داخل القرق
 * لا عكسه ولا باشر * معاز الفرس * في خف ككسه * الا ان اتصالا
 بالمعد او الصنعة فيقعد بالخف فيه لا عكسه * وكذا مطخنة ويدها * اذا كان
 يفصل عن الرحي * وجلدها * اذا كانت غير مبنية يفرش الجلد من تحتها
 ويطن بها او كانت مبنية فيسار عليها من جوانبها * ومدقة * آلة الدق التي
 يدق فيها من حجر او حديد او نحوه او عود * ويدها * واحد من النعال والخف
 والمصرعان والرحى لا يقعد بعضها * في بعض * ان عرف به * والرحى المطخنة
 ولا يتكرر مع ذكره المطخنة * انما لان ما مر في المطخنة مع يدها او مع جلدها وما
 هنا في احد شفي الرحي مع الاخر * وبخص في اداته من حبال واوتاد متصلة *
 نعت لحبال واوتاد * بها لا عكسه وكذا الحباء والخيمة * تقدم الفرق بين الخص
 والحباء والخيمة * ولا قعود بين حصير الخس السفلا في * نعت لخصير لان الحصير
 مفرد * و * حصيره * القوقاني * لا يقعد باحدها اذا عرف له في الاخر
 والخصير القوقاني هو الذي يسقف به الخص بعد ما يسقف بخشب بلا طين
 والسفلا في هو الذي يدار به على ركائز الخص وتلبس ويربط عليها * وجوائزه *
 الخشب المعترضة من جانب الاخر ليكون عليها الحصير القوقاني او غيره * وركائزه *
 ما يركز في الارض الى جهة السماء لا يقعد بشيء من ذلك في الاخر * حيث
 لا يان * وان كان بيان ان هذا الحصير او البائرة او الركيزة من خص كذا فقد
 فيه صاحبه * و * يقعد * بيت * اودار او نحوها * في باب لا عكسه *
 فك او ركب * ولا * قعود * بين قفل * من حديد او خشب في الباب او

وبغمد في متصل به
 وبالموسى في جلد يلف
 فيه لا عكسه ولا به ايضا
 في معلق وبقرق في قوالب
 لا عكسه ولا باشر في خف
 ككسه وكذا مطخنة ويدها
 وجلدها ومدقة ويدها
 واحد من النعال والخف
 والمصرعان والرحى لا يقعد
 بعضها ان عرف به وبخص
 في اداته من حبال واوتاد
 متصلة بها لا عكسه وكذا
 الحباء والخيمة ولا قعود
 بين حصير الخس السفلا في
 والقوقاني وجوائزه وركائزه
 حيث لا يان وينت في
 باب لا عكسه ولا بين قفل

في الحائط ﴿ومفتاح﴾ من حديد او خشب ولو كانت اذا استفتح به فتح ﴿و﴾
 يقعد ﴿بجائط في متصل به﴾ من خشب ووتد وحاقة وجبل وغير ذلك لا عكس
 ذلك ﴿و﴾ يقعد ﴿بارض فيما عليها من نبات وشجر وبناء﴾ وما ركوبها كالخشب
 او بني فيها من خشب ﴿وما فيها من كمين وبير وما جل وغار﴾ وتطورة
 ﴿لا عكسه﴾ اي لا يقعد بهذه المعاني في الارض ﴿و﴾ يقعد ﴿بتابوت ميزان﴾
 هو العود او الحديد الدائر على لسان الميزان ﴿فما فيه﴾ اي معه ﴿من كفات
 وعمود وصنج﴾ اي لسان الميزان ﴿ومثاقيل ودنانير ودراهم وغيرها كمنكبه ان
 اتصل﴾ يعني يقعد ببعض ذلك في بعض ان اتصل ولا مانع من ان يريد بالتابوت
 الصندوق الذي يحمل فيه الميزان ﴿وبكفاس﴾ وقادوم ومسحات ﴿في يد﴾
 اي الخشبة التي تدخل في ذلك ﴿لا عكسه﴾ وبجونة حجام ﴿وي منشفته وهي نبات بسيط
 يخرج من البحر فيه ثقب يرشف الماء والدم والمائع﴾ في محاجم ﴿وهي الالة
 التي يجتمع فيها الدم﴾ ومشرفة ﴿اي ما يخرج به الحجام من نحو المومي
 كمنكبه﴾ يقعد في بعض ذلك ببعض اذا اتصل او عرف انه كان متصلا
 ﴿وقعد واضع حب﴾ او غيره ﴿بيت غيره﴾ في الارض او صندوقه او غير
 ذلك من الاوعية ﴿فما وجد فيه من صامت﴾ ذهب او فضة ﴿وغيره وكذا
 ان جعله﴾ اي الحب وكذا غيره اشترى الحب او كان له من غير وجهه الشراء
 ﴿في وعاء استعاره﴾ او اكرهه او كان بيده كما يجوز له يقعد فيما وجده في ذلك
 الحب او غيره من صامت او غيره ﴿وقيل رب البيت و﴾ رب ﴿الوعاء هو
 القاعد فيه﴾ اي فيما وجد في الحب الذي في الوعاء او في غير الحب وفي الديوان
 واذا اشترى تلك الخبواب من غيره فوضعها عند رجل اخر واستعار وعاء فجعل
 فيه ذلك فكل ما وجد فيها فالبيع هو القاعد فيه وقيل صاحب الوعاء هو القاعد
 فيه وبالله التوفيق ﴿فصل ان ادعى حرو عيدا ما بايديها وقال العبد انه لمولاه
 فهو من الحر والمول ان بينا﴾ بين كل انه له او قد فيه ﴿وكذا﴾ محط التشبيه
 هو قوله فصفان ﴿ان ادعاء حران وبين فلا عليها بيعة لا لاكثر﴾ شهادة
 ﴿وان تساويا﴾ عدالة وعددا ﴿فنصفان﴾ حيث امكن الجمع كالدار بين عليا

اثان وان استوت الشهود عدالة وزادت شهود احدهما بالسد فلا كثرهما وقيل
 لا تعتبر الكثرة فيقسمان سواء وقيل يقسم على عدد الشهود قيل واجموا ان بيعة
 الرم وان قلت اولى من بيعة مدعي الاصل وان كثرت الا ان كانت بيعة على
 اصل لاحق لهم في الرم وكذا يكون لمن ترجحت شهادته بامر غير العدالة مع
 الاستواء في العدالة والعدد فانه اذا تكافأت البيعتان فيما لا يمكن فيه الجمع ابطال
 اصحابنا اضعفها كبيعة الحرية تقدم على بيعة العبودية لضعف العبودية وكما تقدم
 بيعة الرضى بالكساح على بيعة الانكار وبيعة مدعي العاجل على بيعة مدعي الاجل
 وكذا كل من كان القول قوله تقدم بيعة الا ان جرفه المدعي شيئا اكثر
 من المدعى عليه وتقدم بيعة مدعي الشراء بالف مثلا على مدعي البيع بالدين مثلا
 وبيعة المشتري بكذا على بيعة الشفيع بانل وبيان الاول بالعروية على اقرار الاب
 بالولد فيلغى اقراره في حقه وحق غيره وبيان ان فلانا قتل فلانا يوم كذا على بيان
 انه رايناه فيه حيا فيقتل القاتل وبيعة الموت اولى من بيعة الحياة والطلاق من الزوجية
 واقطع من الشراء والشراء من الارث والارث من العطية وبيع القطع من بيع
 الخيار وبيع الخيار من الرهن والرهن من الصدقة والعروية من الولاية والحربة
 من الرقية والمشاع والرم من المالك لانهما لا يزولان مادام اسمها وتقدم العدد
 الذي اذا نقص اليه اجل المشاع صار ملكا وذو اليد من المدعي والمسلم من المشتري
 والعقل من عدمه والحدث من البراءة ومدعي الشراء من مدعي الغصب والرضي
 من الانكار والبايع في كثرة الاثن من المشتري والنسب من الاقرار به واقترض
 من الامانة ومن قال غلامي حران مت في مرضي هذا فيدته انه مات فيه اولى
 وان بين كل من رجلين على الاخر انه عبده قبلت بيعة الاول منهما لا الثاني
 لانه معارض بثبوت رقيقته بالحكم اذا انذره الحاكم وان بين الثاني قبل الانفاذ
 الاول تعارضا فسقطا وكذا في المال ان شهدت بيعة ان اباه اعطاه وقبض واخرى
 ان اباه لم يزل يا كل ويبيع قدمت بيعة القبض وان شهد رجلان على غائب فقسم
 ماله وتزوجت امراته ثم شهد اخران ببياعته لم يقبلوا لم يجي بعمدته الا ان صغ
 ﴿وان لم يبين احلف كل الاخر انه له﴾ لان كلا منهما منكر واليمين على من انكر

وان لم يبين احلف كل
 للاخر انه له

ومفتاح وبجائط في متصل
 به وبارض فيما عليها من
 نبات وشجر وبناء وما فيها
 من كمين وبير وما جل
 وغار لا عكسه وبتابوت
 ميزان فيما فيه من كفات
 وعمود وصنج ومثاقيل
 ودنانير ودراهم وغيرها
 كمنكبه ان اتصل
 وبكفاس في بد لا عكسه
 وبجونة حجام في محاجم
 ومشرفة كمنكبه وقعد
 واضع حب بيت غيره
 فيما وجد فيه من صامت
 وغيره وكذا ان جعله في
 وعاء استعاره وقيل رب
 البيت والوعاء هو القاعد
 فيه

﴿فضل﴾

ان ادعى حرو عيدا
 بايديها وقال العبد انه
 لمولاه فهو بين الحر والمولى
 ان بينا وكذا ان ادعاه
 حران وبينا فلا عدلها
 بيعة لا لاكثر وان تساويا
 فنصفان

﴿وقسماه﴾ وكذا ثلاثة وأربعة فصاعدا في ذلك ﴿فمن نكل﴾ ﴿تولى عن اليمين وتركها﴾ ﴿دفع﴾ عن الشيء وأعلى من حلف وذكروا قوما أنه صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليمين فأسرعوا فأمر أن يسهم بينهم فيها أيهم يخاف وإن صورة الاشتراك في اليمين أن يتنازع اثنان شيئا ليس في يد أحدهما ولا بيده لأحدهما فيقرع بينهما فمن خرجت له القرعة حلف واستمعه ويؤيد ذلك ما روي من طرق أبي رافع عن أبي هريرة أن رجلين اختصما في متاع ولا بيده لأحدهما ففعل صلى الله عليه وسلم استهما على اليمين ما كان أحبا ذلك أو كرها وقال العاصمي

والشيء يدعيه شخصان معا * ولا يد ولا شهيد يدعي
يقسم ما بينهما بعد القسم * وذلك حكم في التساوي ملتزم
بينات أو نكول أو يد * والقول قول ذي يد منفرد
وهو لمن أقام فيه البينة * وحالة الاعتدل منها بيته

وسواء في ذلك العروض والأصول كما هو ظاهر المصنف والعاصمي وقيل ذلك فيها يخشى فساد كالحيوان والرقق والطعام وأما مالا يخشى فساد كالدرهانه يترك حتى يأتي أحدهما باعتدل بما يأتي به صاحبه إلا أن طال الزمان ولم يأتيا بشيء فإنه يقسم لأن تركه ضرر ومعنى قوله في التساوي استواءهما في البيدة أو في عدمها أو في النكول عن اليمين فإن كان في يد أحدهما حلف أنه له وعند قومنا من المالكية يقدم من يده قديمة التاريخ وقيل يقدم من يده حادثة وإن أمكن الجمع جمع قال العاصمي

وقدم التاريخ ترجيح قبل * لا مع يد والعكس عن بعض نقل
وأما يكون ذلك حيثما * لا يمكن الجمع لنا بينهما

﴿وان جعله بيد أمين﴾ أو غيره ﴿حتى يبين كل لأجل حاكم﴾ أي إلى أجل قد أجله الحاكم بينهما للبيان ﴿وقل كل له﴾ أي للأمين ﴿ان لم يبين يوما كذا﴾ أو قبله مشيرا إلى أجل الحاكم أي ان لم يبين حتى يفرغ اليوم ﴿فادفعه لصاحبه﴾ لصاحبه ان لم يبين للأجل ﴿ولا ينفعه بيانه بعد دفعة الخصم﴾ وان يبين

وقسماه فمن نكل دفع وان
جعله بيد أمين حتى يبين
كل لأجل حاكم وقال كل
له ان لم يبين يوما كذا
فادفعه لصاحبه دفعه ولا
ينفعه بيانه بعد دفعة
الخصم

كل للأجل أو قبله قسماه لان لكل منهما بيان وان لم يبين قسماه لان لكل منهما نصفه من الآخر لقوله ان لم يبين فادفعه لصاحبه والحاصل انه كله لواحد بقول الآخر ان لم يبين فادفعه لصاحبه وانه كله بقول صاحبه ان لم يبين فادفعه لصاحبه فكان بينهما وان قال كل منهما ان لم اجيء بيان فادفعه لصاحبه ان جاء فمن جاء منها قبل دفعه له ولا بيان لأحدهما أو كان لمن تأخر منها بيان فلا يقبل بعد الدفع ومراعاة بقوله كل انه قل أحدهما فقط ايا كان هذا أو هذا لا فالأجما لانها اذا فالأجما وعجزا معا قسماه أو المراد ادفعه لصاحبه ان جاء فاتفق انه جاء أحدهما فقط وان جعله بيد أمين أو غيره وقال كل له ان لم يبين ليوم كذا متفقين على يوم واحد فذلك سواء أجل الحاكم أجلاء أخر ايلم يؤجل أصلا وان أجل كل منهما أجل غير أجل الآخر وتواضعا على ذلك وافق أحدهما أجل الحاكم أو لم يوافق أو لم يؤجل الحاكم فان بين صاحب الأجل الأول انتظر فان بين الثاني قسماه وان لم يبين الثاني فللأول الذي بين وان لم يبين الأول انتظر أجل الثاني فان بين فللثاني والأخيرة والله أعلم والأجل هو المدة التي يضر بها الحاكم مهلة لأحد المتداعين أو لما عمي ان يأتي بالحجة فيه وهو في اللغة مدة الشيء مدة حياة الانسان ومدة يحل الدين بتمامها وضرب الأجل بحسب ما يظهر للحاكم في الطول والقصر والأصل فيه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في رسالته إلى أبي موسى الأشعري وأجل لمن ادعى حقا اثبا أو يده أمدا فان حضر بيته أخذت له بحقه ولا يسجل القضية عليه فإنه انتهى لاشك وأجلى للعمى قال العاصمي

وباجتهاد الحاكم الأجل * موكولة حيث لما استعمل

وفي أثر قومنا انه يؤجل ثلاثة أيام لمن طلب التأجيل لأحضار ثمن الشئ ولا يؤخر ان طلب التأجيل ليظهر هل يشفع لمن ادعى عليه مال فادعى المدينان لطول الزمان فيؤجل الثلاثة ليندكر فيقر أو ينكر ولكل من توجهت عليه اليمين فادعى ان عنده ما يدفعه وان طواب بدين فادعى العسرة فادعى من طالبه ان له ديناً على أحد يقضيه ويقضيني وكذا ان انكر المدعى عليه الدين ولمن طلب أرضا أو دارا بالاستعانة بالصحة ولم يبق إلا الاعتذار وطلب المستحق أخلاء ذلك الربيع قال العاصمي

وبشلاثة من الايام * اجل في بعض من الاحكام
كمثل احضار الشفيع للثمن * والمدعي النسيان ان طال الزمن
والمدعي ان له ما يدفع * عنه يمين امرها مستتب
ومثبت دين لمديان وفي * اخلاء ما كالربع ذلك اتفق
وشرطه ثبوت الاستحقاق * برسم الاعذار فيه باقي

والاعذار كما قال ابن عرفة سول الحاكم من توجه عليه موجب الحكم هل
ما يسقطه مثل ان يقول اقيت لك حجة فان قال لاحكم عليه وان قال نعم اجل
له وان ذكر ينة بعيدة حكم عليه وكتب الاجل وانه على حجتته وان عجز ولم
يدع كتب عليه ومتابعته حتى ينتهي من بقاء الحجة او لا ياتي بشيء يسمى
التعجيز والاصل في الاعذار قوله تعالى وما كنا معذيين حتى نبعث رسولا
والختار ان الاعذار يثبت بشهادة عدلين وقيل يستحب عدلان ويجزي واحد
لقوله صلى الله عليه وسلم اعذر يا انس على المرأة فن اعترفت فارجمها والاعذار
واجب وقيل مستحب وان حكم بلا اعذار او اعذره ولم يعجزه ثم وجد المحكوم عليه
حجة قام بها ويذكره ثم يحكم وهو المعمول به عدمه وقيل يحكم ثم يعذر وعلى
الاول قال العاصمي

وقبل حكم يثبت الاعذار * بشاهدي عدل وذا المختار

وقد يطلق الاعذار على التجريح كما في باب انتزكية والتجريح واذا طلب المحكوم
له من الحاكم تعجيز المحكوم عليه فله ذلك وهو جائز في كل شيء فاذا عجزه لم يقل
البيان عنه بعد الا في الطلاق والنسب والدم والعتق والحبس وطريق العامة
ومنافعهم وقيل يقبل والقول الثالث انه يقبل من المحكوم له قال العاصمي
وسائل التعجيز ممن قد قضى * يضي له بكل شيء في القضا
الا ادعاء حبس او طلاق * او نسب او دم او اعتاق
ثم على ذا القول ليس يلتفت * لما يقال بعد تعجيز ثبت
وتقدم عن الديوان وغيره تاجيل ثلاثة اجمال وذا كرقومنا ان الاجل الاول في
غير الاصول ثمانية والثاني سنة والثالث اربعة وزادوا رابعا وهو ثلاثة للثمن قالوا

والتلوم الاجل الاخير والاصل فيه قوله تعالى فتمتعوا في داركم ثلاثة ايام ذلك وعد
غير مكذوب قال العاصمي

وفي سوى الاصل له ثمانية * ونصفها ستة مواله

ثم ثلاثة لذا تستتبع * تلوما وبعد الاربع تقع

وذلك احد وعشرون وجعلوا في الاصول وفي الارث لاصل وغيره ثلاثين ثبع
خمس عشرة ثم ثمانية ثم اربعة ثم ثلاثة تلوما او عشرة ثم عشرة ثم يتلوم له بشرة
او ثمانية ثم ثمانية ثم يتلوم باربعة عشر او ستة عشر ثم ثمانية ثم اربعة ثم اثنين قال
العاصمي

وفي الاصول وفي الارث المعتبر * من عدد الايام خمسة عشر

* ثم تلي اربعة تستقدم * بضعفها ثم يلي التلوم *

وهذا كله عند قومنا مع حضور اليانة في البلد وان غابت عن البلد اجل اكثر
وان بعدت او ادعى مدعي ما يد غير من الاصول فتلاثة اشهر قال العاصمي

وفي اصول الارث او سواء * ثلاثة الاشهر متناه

لكن مع ادعاء بعد اليانة * ومثله حائز ملك سكنه

مع حجة قوية له في * اثباته لنفسه من اثبات

ومن عليه دين وليس له ما يقضي به الا قيمة اصله فانه يوجل شهرا او شهرين لبيعه وذلك
مظنة بلوغ الخبر لمن يريد الشراء غالبا ويوجل لحل العقود اذا ادعى نقضها
بمناقض الشهود او بتجريح او غير ذلك شهر قال العاصمي

وبينع ملك لقضاء دين * قد اجل فيه الى شهرين

وحل عقد شهر التاجيل * فيه وذا عدمه المعمول

ويجوز للحاكم ان يجمع الاجال ويفصله شيئا فشيئا قال العاصمي

ويجمع الاجل والتفصيل * في وقتنا هذا به التعويل

* وان ادعى رجل عبدا * فانكر العبد العبودية او قال لست بعبد * او امرأة
زوجة فانكرت كذلك * فاجل له حاكم * اجلا * لبيانه فلم يبين عنده *
اي عند الاجل * فحجر عليه * الحاكم * ان لا يقرب مدعاه * لا يقرب العبد

وان ادعى رجل عبدا او
امراة فاجل له حاكم
لبيانه فلم يبين عنده فحجر
عليه ان لا يقرب مدعاه

بالاستخدام أو البيع أو التملك أو الامساك ولا المرأة بالجماع أو المس أو النظر ولا
بالامساك * لم ينفعه بيانه بعد الاجل والتحجير * ولو بين بعدول انه عبده وانها
زوجه * فهو * اي التحجير اي لان التحجير * حكمه * ولا يقبل البيان بعد الناجل والحكم
وقيل يقبل حتى تتم ثلاثة اجال ويجز عند كل منها وقيل اربعة فتحجيره هناك
الحكم بطلاقها وتزوج به او بالعتق فلا ينفعه بيانه لانه لما حجر عليه دار امرها
بين ان يكونا غير زوجته وغير عبده وان تمكون طامقا او يكون حرا فحجره مثل
قوله ايس عبدك او ايس زوجة لك ولكن لم يرد الحكم بالنفي ولا سيما
انه هنا بامجز عن البيان * ومدعي الشيء لنفسه اقدم فيه ممن يدعيه بكرهن
او عارية ونحوها * مما ليس فيه ادعاء تملك بل انسبه لغيره كالمائة لان فيه دعوى
واحدة بخلاف الرهن ونحوه فن فيه دعوى انه لفلازم مثلا ودعوى ان فلانا رهنه لي
او نقله الي بوجه كذا * ورجع عكسه * لان مدعيه بكرهن كالشاهد لغيره
فهو دون خصمه في جبر المنفعة لنفسه * وان بين كل من قاعد في شيء * باليد
* وصاحبه * بمظف صاحب على قاعد وسماه صاحبا للشيء * لا يمكن والدعوى
والا فلم يتحقق انه صاحب الشيء * وقد يمكن ان يعود الضمير الى قاعد اي وخصمه
* حكم به لمن لم يكن بيده على المختار * لانه قد تؤخذ بيته من مجرد قعوده فتراب
ولان كونه بيده قد بطأت مراعاته بمطالبة المدعي بالبيان فحيثه بالبيان يثبت
له فلا يقبل بيان من كان بيده بعد ومقابل المختار كونه لصاحب اليد فلم يحكم له
الحاكم به حتى بين ايضا صاحب اليد او كان لما حضر صاحب اليد عند الحاكم
ادعي ان له بيانا غير اليد فانه يرجع باليد والواضح ترجيح بيته من كان بيده
ان اتى بها اولا او اتيا معا وقيل تقبل بيته على النتائج في الديوان واذا كان الشيء
في يد رجل فادعاه رجل انه له بمعنى من المساني فانكره الاخر فأتى المدعي بشهود
فحكم له الحاكم فلا يشتغل بيته من كان بيده بعد ذلك ومنهم من يقول تقبل
بيته اذا اتى بها على النتائج فيما ذكر في الكتاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
اه وفي اثر قومنا ترجيح اليد والبيته على البيته كما في بعض اثارنا ونصه انه ان
تكافأت البيتان ومع احدهما الحوز تساقطتا وكاتبنا كالدعم ويزيد الحائز بحوزة

لم ينفعه بيانه بعد الاجل
والتحجير فهو حكمه
ومدعي الشيء لنفسه
اقدم فيه ممن يدعيه
بكرهن او عارية ونحوها
ورجع عكسه وان بين كل
من قاعد في شيء رصاحبه
حكم به لمن لم يكن بيده
على المختار

فيكون له ترجيحاً ليد قال ابن الحاجب هو المشهور ويحلف الحائز لانهما لما سقطتا
بقيت الدعوى فوجب اليمين على المنكر لقوله صلى الله عليه وسلم البيته على المدعي
واليمين على المنكر ويحتمل على مذهب المالكية كلهم وبعض غيرهم ان يكون الحوز
كالشاهد فيحلف الحائز ويستحق اذا اثبت هؤلاء الحكم بشاهد ويمين وان كان
بيده ولا بيان له ولا لخصمه فهو له ويحلف وان كان له بيان فله بلا يمين وان كان
لخصمه بيان فلخصمه بلا بيان واليد تعني عن الشهادة اذا لم تعارضها بيته الخصم
قال العاصمي

وها هنا عن شاهد قد يميني * ارخاء ستر واحتياز رهن
واليد مع مجرد الدعوى او ان * تكافات بيتان فاستبين
والمدعي عليه ياتي القضا * وفي سوى ذلك خلف علما
ولا يمين مع نكول المدعي * بعد ويقضى بسقوط ما ادعي

قال اصحابنا وقومنا ارخاء الستر ليس المراد به سدل حجاب ولا اغلاق باب لكن
قال اصحابنا يحكم بحكم الدخول اذا تفرقا عن المجلس وامكن الدخول وقال قومنا
لا حتى يتحقق الخلو بها فاذا ادعت المس وانكر فلها الصداق قال قومنا لان الحامل
على الوطئ امر جبلي لان العادة ان الرجل اذا خلا بامرأته اول مرة مع الحرص
عليها والتشوق اليها قل ما يفارقها قبل الوصول اليها وتحلف وتاخذ الصداق كاملا
ولو قام مانع شرعي كحيض ورمضان نهارا واحرام بحج او عمرة واعتكاف وقيل
لا تصدق مع المانع الشرعي الا ان كان زوجها ممن لا ياتي بذلك وكذا المنصوبة
تدعي الوطئ لها الصداق كاملا بلا حد عليها ولا عليه ان لم يقر وليها اليمين وقيل
لا يمين عليها وزعموا على مذهبهم ان ارخاء الستر كالشاهد فتحلف معه الزوجة
وكذا زعموا ان الرهن كالشاهد في قدر الدين فياخذ ما قل ويحلف قبل الاخذ
وزعم بعض ان الامر كذلك لكن ان كان قيمته قدر ما قال من الدين وقال بعض
ان ساوى الرهن حاف الراهن ليس الدين اكثر والمذهب كما مران القول في الدين
قول من عليه الحق ويحلف وان لزمت اليمين المدعي عليه فنكل عنها وتم نكوله
حلف المدعي واخذوا ان قال المدعي عليه بعد ما حكم الحاكم بنكوله في احتلف لم يقبل

منه * وان ادعى امة * ادعى كل انها ملك له او ضرية له * او امراة * ادعى كل انها زوجته او بنته * عند حاكم فاقعدت في نفسها احدهما * بان قالت انا زوجته او امته او سريته او بنته او نحو ذلك * فني قعوده فيها بقولها قولان * قيل يقعد فيها بقولها لانه اقرار منها فينزل اقرارها بمنزلة الحوز باليد وقيل لا يقعد به لان الاقرار انما هو مقبول من الخصم وهي الان ليست بخصم انما الخصم اللذان يدعيانها فقرارها انما هو مجرد تفويتها نفسها عن احدهما والعبد كالامة في ذلك اذا اقدم احدهما وظاهر ابي زكريا رحمه الله اختيار الاول وفي الاثر من ادعى قيل مملوكا وشهد عدلان انه عبده ردت شهادتهما حتى يقولوا ولا يعلمان انه خرج من ملكه بوجه ولا بسبب قلت وقيل لا يلزم ان يقولاه وان اقرت امة انها مملوكة لعدلان شهدا على اقرارها بالملكية لا على انها امته لتغاير شهادتي الاقرار وانقطع قلت وقيل يجوز ذلك * وان قالت * تلك المرأة * زوجي * او قالت تلك الامة * مولاي فلان سواهما * ولو مجنون او طفلا او غائبا او انا مال المسجد او وجه من وجوه الاجراء من النبي او وصية لكفارة فلان او غير ذلك * فعد فيها * من نسبت نفسها اليه او قائم المسجد او وجه الاجر او نحو ذلك * بما حكم * اي على الحاكم ان يقعد فيه * ورفع النزاع * ان قبلها المنسوب اليه او خليفة الغائب او المجنون او الطفل * ورجع * النزاع * بينهما ان انتفى منها * ذلك الذي نسبت نفسها اليه والعبد كالامة في ذلك وان بين احدهما بعد ذلك فله وبطل الحكم لمن نسبت نفسها له * وجاز * في الحكم * استخدام طفل * او مجنون * لمستعبده * اي لمدي عبوديته وقد انكر الطفل العبودية * لا اتلافه * بمعنى انه لا يترك الى اتلافه بوجه كقتل وبكاستعماله في موجب هلاك كما لا يجوز ترك الانسان الى ذلك مطلقا الا ان حل قتله لمريد قتله ولا يخرج به الى بلد اخر * او اخراجه من ملك * او عقدة يترتب عليها الخروج منه كرهنه وتوحيضه * او بلده * لما لم يكن للطفل والمجنون كلام ولا قيام قام الشارع لهما بالمحافظة لهما في يد مدعيهما ولم ينزع من يده لانهما وجدا في يده فكان اولى بان يترك في يده حتى يمكنهما القيام بالبيان فيبينان * واجبر على اتفاه * اكلا وشربا ولباسا وغير ذلك لانه حبسه وادعاه واثبت على نفسه ما تلزمه

وان ادعى امة او امراة عند حاكم فاقعدت في نفسها احدهما فني قعوده فيها بقولها قولان وان قالت زوجي مولاي فلان سواهما فعد فيها بما حكم ورفع النزاع ورجع بينهما ان انتفى منها وجاز استخدام طفل لمستعبده لا اتلافه او اخراجه من ملك او بلد واجبر على اتفاه

به النفقة * لبلوغه * او اتفاه * فينصب حكم بينهما * فان بينا الحرية رد لما غناه خدمتهما وما يكون ملكا لما وما يقعدان فيه ان كان ذلك واخذه وكذا الامة ولا يترك بتسراها حتى تبلغ او تنفق * وجعل بيد امين واجبر * مستعبده * كذلك * على اتفاهه لبلوغ * ان خيف اتلافه * هذا متصل بقوله وجعل بيد امين ويخدم على يد الامين والعناء والكسب لمستعبده وكذا كل ما تنازع عليه اثنان وكان بيد احد وادعى الاخر البيان فلا يترك الى اتلافه او اخراجه من ملك او بلد وكذا ان لم يكن بيد احد ولم يعرف لاحد مقام القاضي في ذلك او نحوه او كان لعداب او نحوه واذا خيف على الاتلاف او الاخراج جعل بيد امين واذا ادعى احد اصلا بيد احد او بعضه اجل له الحاكم اجلا ياتي فيه بيئته ولا تثقيف في ذلك عند غيرنا وعندنا تثقف عن الاتلاف والاخراج وينفع حتى يحضر خصمه البينة وكذا ان لم يكن بيد احد وان حضرت بيئته واحتاج الحاكم الى الاعذار على القول به اجل له اجلا فيمنع من حرث الارض ووقف كراه القرب والرحا والحائوت ونحو ذلك ويسمي خرجا وخرجا وقيل يوقف قدر الحصة ان ادعى البعض والصحيح الاول قال العاصمي

ووقف ما كالدرا حتم لاجل * لقل ماله به صح العمل وماله خرج كفون ورحا * فقيه تثقيف الخراج وضعا وهو في الارض المنع من ان تنمرا * وحصة تكري ويوقف الكوا قيل جميعا او بقدر ما يجب * للحفاظ من ذاك والاول اثبت

قات المالكية وان وقف غير الاصل وضع تحت يد امين ولم يقيدوه بخوف نليه قال ميارة فلاولى زيادة بيت اثر هذه الايات هكذا

تثقيف غيره بوضعه على * يد امين فاحفظن ما نقلنا ومن ادعى اصلا بيد احد وله شاهد واحد تثقف حتى ياتي بتاخر لاجل ويترك في يده لا يخرج من ملكه ولا يهدمه ولا ينيره الا باصلاح الفساد وتوقف غلته كذلك وان خيف فسادها بيعت وتثقف ثمنها قال العاصمي وشاهد عدل به الاصل وقف * ولا يزال من يد بها الف

لبلوغه فينصب حكم بينهما وجعل بيد امين واجبر كذلك ان خيف اتلافه

وإتفاق وقف ما يفاد * منه اذا ما امن الفساد

وقيل لا تثق بشاهد واحد وان كان لمدي اصل بيد احد شاهدان لا يعرف
الحاكم عدالتهم ولا جرحتهم تثقف فائدته واجل له اجلا بقدر ما يتوصل به الى التعديل
قال القاضي

وحيثا يكون حال اليته * في حق من يحكم غير يته

بوقف الفائد لا الاصول * بقدر ما يستكمل التعديل

وان كان المدعي فيه مما يسرع اليه الفساد كالفاكهة الرطبة واللحم بيع ووقف ثمة
ان لم يقبل التأخير وان قبله وقف حتى يخاف عليه افساد فيباع ويوقف الثمن قال
القاضي

وكل شيء يسرع الفساد له * وقف الا ان يرى قد دخله

فالحكم ببيع وتوقيف الثمن * ان خيف في التعديل من طول الزمن

ومن وجد عبدا او غيره بيد احد وادعى انه له واقام بيته انه كان ينشد عبدا او غيره
اوقام بيته ولو بالسماح انه ابق له عبد او ضل له كذا وادعى ان له بيته وطلب
التوقيف لياتي بيته غير بعيدة اجل له الاجل اليسير كالخمس والستة والسبعة
اودون ذلك لا اكثر وان طلب بيته بعيدة حلف المدعي عليه انه لا يعلم له فيه
حقا ويترك بيده وكذا ان قال ان لي شهادة بعيدة تشهد لي باني انشد عبدا او غيره
حلف المدعي عليه ما يعلم فيه حقاله وان كانت قريبة اجل له الاجل اليسير
قال القاضي

وبدع كالعبد والشهان * ثبوته قام به برهان

او السماع ان عبده ابق * ان طلب التوقيف هو مستحق

* الخمسة او فوقها يسير * ان قال لي بيته حضور

وان تكن بعيدة فالمدعي * عليه ما القسم عنه ارتقما

كذلك مع عدل بنشدان شهد * وبعد باقيهم يمينه ترد

ولا يعتبر ادعاء طفل * او مجنون * مولية احد * اي كون احد مولى له اي
سيد له وهو نسب الى مولى وحذف الالف لانه يجوز حذف الالف الرابعة

الاخيرة في النسب ولو اثبتها لقلبها واوافق مؤنوية وهذا النسب من النسب
الذي يتوصل به مع تاء التانيث الى المعنى المصدري ويستعمل في معناه * مع
انكاره * اي اذكرك الانسان المعبر عنه باحد ووجه ذلك انه لا خصام للطفل
والمجنون وان قبل لزمه انفاقه واذا بلغ فله الخصام ولا يؤخذ باقراره السابق في
الطفولية * ولا له عليه انفاق بلوغ * او افاقة وكذا في ادعاء الولد ونحوه واذا
بلغ اوافق بين الا ان قامت لهما بيته فان الحاكم يعضيها لهما في الفقة وعليهما

في كونهما ملكا للمنكر او ولد له او وليا * ويبين مستعبدا بالغا ان جحد *
ذلك البالغ كونه عبدا لمستعبده * ويجلس ان طلب * مستعبده حبسه
* لبيته * اي الى ان يبين لاجل مسمى بنظر الحاكم * واجبر على انفاقه *
من كل ما يحتاج اليه ولو خدمته وعنايه فان خرج حرافها للحر ولا رجوع عليه بما
انفق الا ما لم يتلف وكذا منفق على طفل او مجنون يدعي ابنا او عبدا لا يردان الا ما
وجد باقيا * وكذا مدعي امرأة او عبدا اوامة * محط التشبيه هو قوله حبس
وانفق * ان طلب * المدعي * يميننا * من المرأة او الامة ان تحضر عند اجل
يوجه الحاكم له اومن العبد كذلك ولما كان المدعي عليه مظنة للهروب قالوا
بجعله الحاكم بالايان بصيغة الجمع ليرتدع عن الهروب الى الوفاء وال في الايمان

للعقبة فيشمل اليمين الواحدة فصاذا بنظر الحاكم لكن المراد تعدد المحلوف
عليه فان راي منه مخال الهروب حلقه باشياء كثيرة ككفارة ملاحظة وجمع وماله
للمساكين ونحو ذلك عند بعضهم * او ضمينا * بان لم يقع باليمين فطلب الضمير
لان له ذلك * لبياته * اي يميننا ينتهي مضمونها الى البيان او ضمينا ينتهي مضمونه
الى البيان ومضمونها هو حضور المدعي عليه عند اجل البيان * وجده * اي
وجد الضمين * والا * ياته بضمين ولم يحلف او لم يقبل المدعي اليمين
* حبس * المدعي المرأة او العبد او الامة بواسطة الحاكم ويجوز رجوع
الضمير لهما كم ويجوز البناء للمفعول اي حبس المدعي عليه من المرأة او العبد
او الامة * وافق * المدعي المدعي عليه او بالبناء للمفعول اي انفق المدعي عليه
* كما مر * لانه عطلهم واثبت على نفسه ما يوجب عليه نفقتهم ولا رجوع فيما

مع انكاره ولا له عليه
انفاق بلوغ وبيمين
مستعبدا بالغا ان جحد
ويجب ان طلب لبيته
واجبر على انفاقه وكذا
مدعي امرأة او عبدا اوامة
ان طلب يميننا او ضمينا
لبياته وجده والا حبس
وانفق كما مر

انفق ان تبين خلاف دعواه اي الامام يتلف والكلام في الكسب والعناء كما
 مروان طلب المدعي اليمين واراد المدعي عليه الضمين فله الضمين * وان لم
 يجد بيانا في الاجل على انها امراته او امته او انه عبده سواء حلفوا على ان يحضروا
 او اخذ الضمين او حبسوا * وجد يمينا * على المرأة انها ليست امراته او على الامة
 انها ليست امته او على العبد انه ليس عبده * وكذا حكم عكس القضية * فيحبس
 الى اجل البيان وان لم تطلب المرأة او العبد او الامة الحبس وهو ان تدعي انها امراته
 او امته او يدعي انه عبد لهذا الحر فينكر فله البينة وان لم تكن حلف انها ليست
 امراته او امته او انه ليس عبده ولا نفقة لهم عليه في الاجل الذي يوجب للينة كما قال
 * بلا اتفاق * وفي الاثر ان ادعى تزوج امرأة ليمنعها اجل بقدر ما تتي بينته فان
 كانت مع زوج واحتج احدي زوجها لم توقف عن زوجها ولا يوقف عنها الا ان صح
 العقد فيمنع عنها معاويو جل كذلك فان بين والاخلي بين الرجل وزوجته فان صح
 العقد لطلب قبل تزوجها فطلب رضاها ويمينا انه ليس زوجها فله عليه اليمين فان
 حلفت برئت منه وان ردت اليه وحلف كانت امراته وان كانت في عقد من رضيته لم
 يؤنها للطالب يمين لثبوت نكاح الاخر عليهم وان رضيت به وبالاول من قبل لم يقبل قولها
 الا بشاهدين وان ادعت امرأة على زوجها طلاقا وبينة اجلت كذلك وان ادعت من
 يود نكاحه كولي او حرمة بينهما كرضاع اجلت ومن ادعى على زوجته جنونا او جدا اما
 او بومافا حشا او غنلا او خشافيين انه كان بها قبل نكاحها الا ان كان مما لا يشك
 فيه وان ادعى عبد تحريرا من سيده اجل بقدره لانه يمنع من بيعه لامن استخدامه باجرة
 فان صح دعواه ببينة فله اجرته ويخاصص بنفقته وكسوته ويعطى الباقي وكذا الامة
 ومن احتج ليقيم او غائب او نحوها على رجل بمال في يده اجل وكذا مدع حكما
 من قاض او وال على ما بيد صاحبه الا ان تلف وان احتج في تخرج شاهد او عدل
 او ادعى اصلا اجل ايضا قال ابن محبوب رحمه الله من ادعى على رجل حقا وبينة عليه
 حبس له يوما فان اتى بها والا ترك ان لم يجد كفيلا وان ادعاها مثل عنها فان كانت
 عادلة اجل له والا انفذ الحاكم * وان طلبت فيه * اي في العكس وهو ان تدعي
 انه زوجها وينكر او يدعي انه سيدي * المرأة يمينا بطلاقها ثلاثا * او اثنتين

وان لم يجد بيانا وجد يمينا
 وكذا حكم عكس القضية
 بلا اتفاق وان طلبت في
 المرأة يمينا بطلاقها ثلاثا

ان تقدمت واحدة او ما يقوم مقامها او كانت ممن طلاقها مرتان فقط او واحدة ان
 تقدمت اثنتان كذلك او كانت ممن طلاقها مرة او بطلاقها باثنا او طلب العبد
 والامة المدعيان انه سيدهما اليمين بعقدها * ان لا يغيب عن تبينها * اذا جاءت
 به في الاجل انه زوجها او انه سيدها او جاء العبد ببيان انه سيده * حلفه
 الحاكم * بذلك لثلا يعطاهم فان بينوا في الاجل وحضر افق واقام وان لم يبينوا
 ذهبوا وعملوا بما علموه فيما بينهم وبين الله وان بينوا ولم يحضر في الاجل خرج حرا
 وخرجت حرة او طالق لا رجعة عليها مالكة امر نفسها وان طلبوا ان يحضر في
 الاجل عند الحاكم ولو لم يكن لهم بيان وانه ان لم يحضر طلق كذلك او عتقت او
 عتق فاهم ذلك ويحتمل دخوله في كلام المصنف بان يريد عن تبينها ثبوتا وعدما
 * ولها منه يمينا * اي وتجد لنفسها منه يمينا او وتطلب لنفسها منه يمينا * ايضا
 بالثلاث * او اقل على حد ما مر او بالعق واللعبد بالعق ايضا * ان ادعاها * انها
 زوجته او امته او ادعى ان هذا عبده * ان يحضر عند الاجل * الذي اجله الحاكم
 له ان ياتي فيه ببيان انها امراته او امته او انه عبده * ان لم يجد بيانا * عند دعواه
 ولم يعطه ضميما * وان ادعت متولاة ان زوجها طلقها ثلاثا وعرف بكثرة اليمين
 به * اي بالطلاق * حبس بتهمة ان لم يجد بيانا حتى يقر بالرفع عنها * اي
 بقرانه قد رفع نفسه عنها قال ابو زكرياء وقد فعل ذلك ابو موسى في ولايته
 ورفع نفسه لما راي انه يسجن والاولى ان يقول حتى يرفع نفسه عنها او يجيء بما
 يدفع عنه التهمة مثل ان تقول بعد ذلك ان من الفاظ طلاقه كذا فيبين ان ذلك
 اللفظ غير طلاق * وللحاكم ايضا تخليفه بطلاقها ثلاثا * او باقيا من الطلاق او
 باثنا بل طلاق الحاكم بائن ولو واحدا ولم يذكر انه بائن اعني بطلاقه الطلاق
 الذي احوال عليه ليقطع * لا يفترق منه * اي لا يفترق مع الحاكم فاذا حلف
 بذلك فافترقا بذهابهما معا او ذهب احدهما فقط فذلك افتراق عندهم قال ابو
 زكرياء وقد فعل ذلك ابو عبد الله بن ابي عمرو انه حلف رجلا لا يغيب عنه ثم
 دخل له في الحانوت فقال له شايع قد تغيبت عنه فقالوا نعم فحكم بفرقتهما فإيهما
 غاب عن صاحبه او فارقه فقد غاب الاخر او فارقه واليمين هي بنية الاستلان وهو

ان لا يغيب عن تبينها
 حلفه الحاكم ولها منه يمينا
 ايضا بالثلاث ان ادعاها
 ان يحضر عند الاجل ان
 لم يجد بيانا وان ادعت
 متولاة ان زوجها طلقها
 ثلاثا وعرف بكثرة اليمين
 به حبس بتهمة ان لم يجد
 بيانا حتى يقر بالرفع عنها
 وللحاكم ايضا تخليفه بطلاقها
 ثلاثا لا يفترق معه

الحاكم كما في الحديث وقيل المستحلف في الحديث المدعي قال العاصمي
وهي وان تعددت في الاعرف * على وفاق نية المستحلف

قال ميارة يعني ان اليمين الواجبة بالشرع وان تنوعت الى يمين تهمة ويمين قضاء
ويمين منكر ويمين كمال النصاب فانها كلها على نية المستحلف الطاب للفقن طلب
دينه فحلف الغريم انه لا شيء عنده ونوى حاضرا معه حنث وعبر بالاعرف عن
قول جمهور المالكية واما اليمين التي في غير وثيقة حق فان كانت بالله فعلى نية
الحالف وان كانت بغير الله من طلاق او عاق فقبل على نية الحالف وقيل على نية
المحلوف له وقيل ان تبرع بها فعلى نيته وان طلبت منه فعلى نية المحلوف له وقيل اذا
حلف ان لا يغيب او لا يفترق فمما يعتبر ذهاب من اسند اليه الافتراق او الغيبة
فان قال لا يفترق مني على هذا فلا يعد ذهاب الحاكم وحده افتراقا او غيبة للحالف
الا ان نوى المستحلف مطلق زوال الاجتماع ومثل قول الحاكم لا تغيب او لا تفترق
عني او عن فلان او الدابة او الموضع * او بما يلجئه لحنث ولو بمحال * او متعسر
قال ابو زكرياء وقد حكم ابو عبد الله بن ابي عمرو ايضا انه حلف رجلا على مثل
ذلك ان يوفي الى سجن جادوا في هذا اليوم وهما بشروس وذلك عند غروب الشمس
وهي على نواصي الجبال وانما طلب في ذلك حنثه واتبعه الاماء حتى غابت الشمس
ومن ذلك ان يحلفه ان لا ياكل ولا يشرب او ان يطعم الى السماء ويصلها ونحو
ذلك مما يستحيل ومن المتعسر ان يهب ماله كله لفلان او للمسجد او ان يبيع ثلاث
حجرات وكذلك يحلفه الحاكم بمتعسر او محال يلجئه لحنث اذا ادعت الامة والعبد
المتولين انه اعتقهما وقد عرف بكثرة الحلف بالعتق وفي الديوان ولا يحلف الحاكم
بحد من حدود الله ولا بالطلاق ولا بالعتق ولا بالحج ومن خاف منه ان يكسر
الايمن فايغتم له بالطلاق واحدة ومنهم من يقول يختم له بالطلاق ثلاثا ومنهم من
يجوز النصب في الايمان كلها ان يحلفه بكذا وكذا حجة او بعتق كذا وكذا رقبة او
بماله للمساكين ومنهم من يقول لا يحلفه بماله للمساكين الا بمقدار ما ادعى عليه
المدعي ولا يحلف الحاكم احدا على ان لا يسرق اموال الناس ولا ان لا يوذهم او
ان لا يقطع عليهم الطرق او ان لا يشرب الخمر وما اشبه ذلك مما لم يكن ومنهم

او بما يلجئه لحنث ولو
بمحال

من يقول يحلف على ذلك اه قيل لسخون من المالكية ان ابن عاصم كان يحلف
بالا لاق فمن ابن اخذ هذا قال من قول عمر بن عبد العزيز تحدث الناس افضية
بقدر ما احدثوا من الفجور وذلك في دفع الظالم عن المظلوم ودفع الحيل والمكر
لا في الوجه الذي لا يجوز شرعا فان الحلف بالطلاق ممنوع او مكروه لما ورد ان
الطلاق والعشاق من ايمان الفساق والعقوبة على المعصية تكررها وذلك لا يجوز
ولعل مجز ذلك اجازة لميس الحاجة ارتكابا لا خف المنكرين كذا قيل * ويبين
عبد ادعى عتقا من ربه * وانكر ربه * ولا يمنع من طلبه * اي من طلب البيان
المدلول عليه بقوله يبين ولو بسفر وان خيف هروبه بسفر فليعط ضمينا وقال قومنا
اذا حلف الحاكم بالعلاق كان بائنا لا يملك رجعت ولا تجدها هي ان اتفقا ولولم
ينو البائن لان تحليفه للفصل وكذا ان طلقها الحاكم عليه للداعي الى ذلك فهو في
كل ذلك بائن الا ان نوى الحاكم انه غير بائن ولم ينو الزوج اذا طلق بلسانه انه غير
بائن * فان لم يجده * اي البيان لاجل يؤجله الحاكم * وجد يمينا منه * اي
من ربه يحلف اني لم اعتقه وانه عبد * ومنع من اخراجه من ملكه * بوجه ما
* لاجل الحاكم * اي الى الاجل الذي اجله الحاكم للبيان فان مضى ولم يبين ولم
يكن له عذر لم يمنع من اخراجه من ملكه وكل اجل اجله الحاكم وتبين عذر في
حق من لزمه البيان للاجل فانه يعذر ويؤجل له * اخر وهكذا بلا حد وفي الاثر
اذا عرف العبد لرجل بتاليد او عرف انه جلب من ارض الحبشة فادعى انه حر
لم يشتغل به الا ان يبين واما غير هؤلاء من العبيد اذا ادعى الحرية فالحق قوله
وكذا ان قال انا معتق او قال اعتقني رجل ولم يسمه وان سماه فعليه بيان انه اعتقه
وان ادعى هؤلاء كلهم التدبير او المكاتبه فعليهم البيان وان قال سيدها افسدت
مالي او مال ابني الطفل او جرحني او جرحته بعد ما اعتقتك وقالت قبل فالحق
قولها وقيل قوله وان قال افسدت او احدثت مضره بعد العتق وقال المجنى عليه
او المحدث المضره عليه قبل او قالت هي قبل فالحق قول السيد وان قال
عتقتك قبل ان اعتقتك وقالت بعد فالحق قول السيد وان قلت المرأة
مسستني بعد الطلاق فانكر فالحق قوله ومن اقر بجناية طفل او مجنون

ويبين عبد ادعى عتقا من
ربه ولا يمنع من طلبه فان
لم يجده وجد يمينا منه
ومنع من اخراجه من ملكه
لاجل الحاكم

او عبد او دابة وادعى انه امانة في يده او اخرجه من ملكه او
اعتقه او بلغ او افاق قبل الفساد ضمن ما اقر به او قامت به البيعة ولو
عرف ان ذلك لغيره فان كان في يده بالتعدية فلا يرجع بشيء على مولى ذلك
وان كان بالامانة رجع عليه الا ان ضيع ولا يرجع على مولى ذلك اذا اخذ
باقراره بمجانية هوله في الحكم وياخذ من مال صاحبه خفية ان لم يكن في يده
بتعد او تضيع وان قال صاحبه جنى او تلف بتضييعك وقال لم اضيع فولى ذلك
مدع وان قال كان بيدك بتعد فلا ترجع علي بما غرمت وقال كان بيدي بالامانة
فالقول قول مولى الشيء ويجوز اقرار الرجل بعق عبده او امته في الصحة والمرض
ولو قال من وقت كذا واولاده من ذلك الوقت واحكامها واحكامهم واحكام
العبد من ذلك الوقت حكم الحر سواء كانوا في يده او يد غيره بغصب ونحوه او
بامانة ونحوها الا مارهنه فلا يصح اقواره بالعتق فيه واذا خرج من الرهن فهو
حر وكذا ما تعلق كبيع الخيار والاجارة فان اقر ورجع اليه فهو حر والا فلا يلزم
غيره اقراره وان اقر انه اعتق عبيد بنيه فهم احرار وان اقر ان اولاده اءقوهم فلا
يلزمهم اقراره وانما هو شهادة او اخبار واقرار الشريك في العبد بحريته او ان شريكه
اعتقه جائز ويضمن نصيب شريكه الذي لم يقر وقيل لا وكل من يمضي اعتاقه على
عبد يمضي اقراره فيه بالعتق كالمقارض ان كان الربح ومن قال ان فلانا اعتق
عبده او شهد عليه فردت شهادته اوانه ذو عرم منى ثم دخل ملكه خرج حرا وان
اقر ان واحدا من عبيدي حر فلم يبينه حتى مات او تلف فيهم حتى لا يفرز فيهم
احرار وعليهم قيمتهم الا قيمة واحد ومن ترك ثلاثة بنين وثلاثة اعبد قيمة كل
واحد تسعة دنائير فاقر احدهم ان اباه اعتق هذا واقر الاخر انه اعتق واحدا
ولم يعرفه وانكر الثالث فاخرار وعلى الاول ثلاثة دنائير للمسكر من قيمته وديناران
لمن اقر بعتق ولم يعرفه وعلى العبدتين الاخرين ستة بينهما للمسكر وكذا للمقر
بالمعتق وعينه واربعة بينهما لمن اقر بعتق لا يعرفه ومن ترك ابنين اقر احدهما ان
اباه اعتق عبده فهو حريسي للاخر بنصف قيمته وان كانت امة فولدت بعد
الميت اولادا فهم احرار وان كان للميت فيها شريك واقر وارث بان الميت اعقها

خبرة ويضمن حصص الشريك وفي الديوان وقيل يضمن المقر للشريك جميع ماله
في الامة المعتقة وان اقر وارث ان اباه اعتق هذا في مرضه واقر الاخر انه اعتق
اخرها حر ان يسعى كل لمن لم يقر بما ينوبه وغير الاب كالأب في ذلك كله وان
شهد اثنان ان فلانا اعتق واحدا من عبيده فليس بشيء وقيل خرجوا احرارا ولا
تسترق امة * ومنها العبد * باستخدام لها لموته * اي الى موته * ان ادعت
عند وارثه حرية * وعندى انها يسترقان بذلك ان كانا في حياة الموروث بالعتق
عاقبين قادرين ان يقر بالحرية لا جبر لهما ولا خوف ولا يمكن غير ما ذكرته اللهم الا ان
اراد المصنف كاصالة انما لم يثبت انها امة الا بمجرد الاستخدام وكونها من جنس الاماء السود
او البيض فحينئذ لا تسترق وكذا العبد فلو شهر في الناس تسميتها بامانة فلان او مخاطبتها سيدها
بالامة ولا تنسك فانها امة * وان ماتت * ملك الامة * ولم تدع * اي الحرية * وتركت
اولادها عند ربها فادعوها * اي الحرية * اي الحرية * وتركت
او بالاعتق اولان الرجل اعتقهم في زعمهم في الاميال او انهم اولاده من سريره
فهم احرار * ثبت رقبهم * لا تقطعها الى الاخرة بحال ظاهرها الرق * وكلفوا
البيان * على الحرية او على ما يوجبها لهم * ومن ولدت * امة * مشتراة عنده *
متعاق بولدت * اولادا * مفقولة ولدت * فادعتها * اي الحرية * ولا بيان
لما حكم اطفالها حكمها * وهو الرق فهي امة وهم عبيد وليس الاولاد منه في
تلك المسائل والا كانوا احرارا الا ان كانوا لم يولدوا على فراشه فهم عبيد ان كانت
امهم امة بل وجد معها اولاد ولا بيان على انه تسراها * والاسلام * يعني التوحيد
* في محل غلب فيه * بان كان الاكثريه الاسلام * والحرية والطفولية والحضور والحياة
والحلال والطهارة اقدم من اضدادها * وهي الشرك والعبودية والبلوغ والغيبة والموت
والحرام والنجس استصحاب للاصل فان الانسان يولد على الفطرة ويولد غير بالغ وهو حاضرا
يصح وصفه بالنية الا بحدوث الانتقال ومن ذلك ان يدعي انه حين كان كذا وكذا خارج
عن الاميال والحوزة ولد حيا ويبقى حيا والحرمة تحدث بالغصب والسرقة ونحوها والنجس
يحدث بلافاة نجس مبلول فاذا ثبتت هذه الاضداد التي هي الشرك وما بعده كانت اصلا
مستصحا والاصل ايضا انه ليس لبني ادم مال الا انه لا يشهد بالفلاس لاخذ بمجردهم

ولا تسترق امة استخدام
لها لموته ان ادعت عند
وارثه حرية وان ماتت
ولم تدعها وتركت اولادها
عند ربها فادعوها ثبت
رقبهم وكلفوا البيان ومن
ولدت مشتراة عنده
ولادا فادعتها ولا بيان
لما حكم اطفالها حكمها
والاسلام في محل غلب
فيه والحرية والطفولية
والحضور والحياة والحلال
والطهارة اقدم من
اضدادها

مال له في الظاهر ان لم يخاطبه او يختبره كما في الديوان ووجهه ان الانسان يولد فقيرا وربما ولد غنيا وقيل ان الاصل الغني وهو مما حمل فيه على الغالب والغنى الاصل فان الاصل هو الفقر والغلب الكسب ورجحه ابن عاصم اذ قال

ويحمل الناس على حال الملا * على الاصح وبه الحكم خلا

اي مضى وفي المنهاج لا يجزى احد على مال لا عوض له عليه مثل ما لزمه من ارش ودبة وصدق حتى يعلم انه غني وامتنع عن الاداء لان الاصل في الناس الفقر والغنا حادث فيهم وان وجد في نسخة فالاسلام في محل الخفاء لا بالوافوجه انفرع ان ثبوت الرق في المسئلة قبل هذه اما هو بالشراء فلولا الشراء لم يثبت فتبين انه غير اقدم لما لم يثبت في المسئلة الا بصحة الشراء ومحط التفريع قوله والحريية بالذات مع ما ذكر معها بالتبعية والاجتماع اي فاجتمع ان هذه اصول ولولا ذلك لم يجتمع ذلك بل لا تذكر الحريية وفي الاثر من شهد عليه رجلان انه ناقص العقل وه اخران انه واقره فيينة صحته اولى وان شهدا ان فلانا اشهدنا انه صحيح العقل كره ذلك لهما ولكاتب كتابته ولكن يقولان لا نعلم فيه نقصانا او اشهدنا في صحة عقله وقيل ان قال اشهدنا فيها ثم شهد بعدها اخران انه ناقصه ردا وان قال اشهدنا ولا نعلم فيه نقصانا قبلنا ولو قال الاخران ذلك بعدها والشهادة والكتابة على المريض في الوصايا وغيرها لا يكونان الا في صحة عقله ولا تقبل شهرة التقديم والتاخير في موت المتوارثين ولا يقبل الا العدول وان شهدا ان فلانا مات وه اخران انه حي في مقام الحياة اولى ما لم يحكم بموته فاذا حكم به ثم شهدا بحياته ردا الا ان عوين فالعيان اولى وقيل ان مات في طريق او اكله سبع وليس معه الا واحد لا يتهم الا باليقين في امره فانه يجوز في الاطمان وان شهدا بموته فاعتدت امرأته وتزوجت ثم شهدا عدل منها واكثر وارضى انه لم يمت ولكنه اقبل اليها فلما سار عشر ليل مات فانها ترثه وقيل اذا صح موته ببيينة عادلة وتزوجت فلا تقبل بيينة بحياته ولو كثرت الا ان قدم او عوين فيفرق بينهما وبين الاخير وغرما ما اتفقا وجازت شهادة الولد بموت ابيه لا في الارث لجره النفع والله اعلم

قد تم طبع الجزء السادس من كتاب شرح النيل المشتمل على كتاب الهبة والوصايا ونبذة من كتاب الاحكام ويليها الجزء السابع اوله باب في الدعوى في المعاملات





شرح النيل

